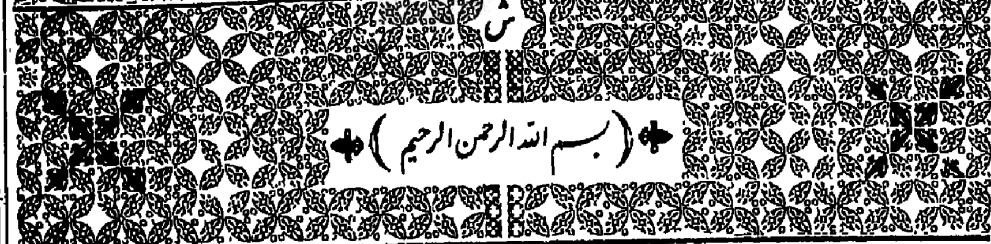
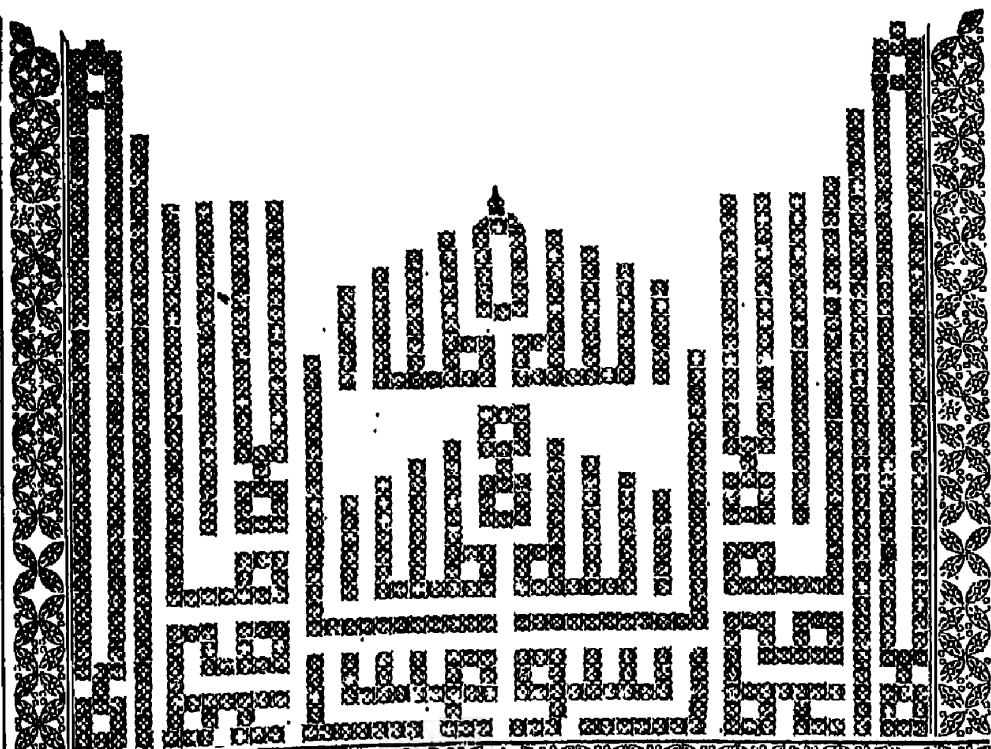


الجزء الخامس

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن إدريس
الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برواية
الربيع بن سليمان المرادي عنه
تعمدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فسيح
الجنان آمين

(وبهامشه مختصر الامام الجليل أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤)



﴿كتاب النكاح﴾

﴿كتاب العدد﴾

(عدة المدخول بها)
من الجامع من كتاب
العدد ومن كتاب
الرجعة والرسالة

﴿ما يحرم الجمع بينه﴾ أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأن
تجمعوهوا بين الاختين الا ما قد سلف قال فلا يخل الجمع بين الاختين بحال من نكاح ولا ملك عين لان الله
تبارك وتعالى أنزله مطلقا فلا يحرم من الحر ان يرثي الاحرم من الاماء بالملك مثله الا العدد فان الله تبارك
وتعالى انتهى بالحر ان يرثي اربع وأطلق الاماء فقال عز ذكره وأما ملكك أعيانكم لم ينته بذلك الى عدد أخبرنا
ابن عيينة عن مطرف عن أبي الجهم عن أبي الاخير عن عمارة أنه كره من الاماء ما كره من الحر ان يرثي الا
العدد أخبرنا سفيان عن هشام بن حسان وأيوب عن ابن سيرين قال قال ابن مسعود يكره من الاماء
ما يكره من الحر ان يرثي الا العدد (قال الشافعي) وهذا من قول العلماء ان شاء الله تعالى في معنى القرآن وبه
نأخذ قال والعدد ليس من النسب ولا الرضاع بسبيل أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب
أن رجلا سأل عثمان بن عفان عن الاختين من ملك اليه هل يجمع بينهما فقال عثمان أحلتهم ما آت
وحرمتها آية وأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك قال فخرج من عنده فلقى رجلا من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم فقال لو كان لي من الامر شيء ثم وجدت أحدا فعل ذلك لبعته نكالا قال مالك قال ابن شهاب
أراه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال مالك وبلغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك أخبرنا مالك عن
ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه أن عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليه
هل يوطأ أحدهما بعد الأخرى فقال عمر ما أحب أن أجيزهما جميعا ونهأ أخبرنا سفيان عن الزهري

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى
والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء
قالوا لا قراءة عنده
الاطهار والله أعلم
بدلاتين أولاهما الكتاب
الذي دلت عليه السنة
والأخرى اللسان (قال)
قال الله تعالى اذا طلقتم
النساء فطلقوهن
لعدتهن وقال عليه

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه قال سئل عمر عن الام وابنتها من ملك البين فقال ما أحب أن
أجزهما جميعا فقال عبيد الله قال أبي فوددت أن عمر كان أشد في ذلك مما هو فيه أخبرنا مسلم وعبد الحميد
عن ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يخبر أن معاذ بن عبد الله بن مهران جاء إلى عائشة فقال لها إن لي سرية
قد أصبتها وانها قد بلغت لها ابنة جارية لي وأستسر ابنتها فقالت لا فقال فاني والله لا أدعها إلا أن تقول لي
حرمها الله فقالت لا يفعله أحد من أهلي ولا أحد أطاعني (قال الشافعي) فإذا كان عند الرجل امرأة
فطلقها فكان لا يملك رجعتها فله أن ينكح أختها لانه حينئذ غير جامع بين الاختين وإذا حرم الله تعالى
الجمع بينهما في ذلك دلالة على أنه لم يحرم نكاح احدهما بعد الاخرى وهذه من كسوة بعد الاخرى ولو
كان لرجل جارية يطؤها فأراد وطء أختها لم يجز له وطء التي أراد أن يطأ حتى يحرم عليه فرج التي كان يطأ
بنكاح أو كتابة أو خروج من ملكه فإذا فعل بعض هذا ثم وطئ الاخت ثم عجزت المكاتبه أو ردت
المنكوحة كانت التي أبيع له فرجها أولا ثم حرمت عليه غير حلال له حتى يحرم فرج التي وطئ بعدها كما
حرم فرجها قبل أن يطأ أختها ثم هكذا أبدا وسواء ولدت له التي وطئ أولا وآخر أو لم تلد لانه في كلتا الحالتين
انما يطؤها ملك البين وإذا اجتمع النكاح وملك البين في أختين فالنكاح ثابت لا يفسد ملك البين كان
النكاح قبل أو بعد فلو كانت لرجل جارية يطؤها فولدت له أولم تلد حتى ينكح أختها كان النكاح بائنا
وحرم عليه فرج الاخت بالوطء ما كانت أختها زوجة له وأحب إلى لو حرم فرج أختها المملوكة حينئذ
نكاح أختها (١) بالنكاح أو قبله بكتابة أو عتق أو أن يزوجها أو لم يفعل لم أجبره على ذلك ولا على بيعها أو هبتها
عن وطئها كالأجبره على بيع جارية له وطئ ابنتها أو أنها عن وطئها ولو كانت عنده أمة زوجة فزوج أختها
حرة كان نكاح الآخر مفسوخا (قال الشافعي) فان قال قائل ما الفرق بين الوطء بالملك والنكاح قبله
النكاح يثبت للرجل حقا على المرأة ولأمة حقا على الرجل وملك عقدة النكاح يقوم في تحريم الجمع بين
الاختين مقام الوطء في الامتين فلو ملك رجل عقدة نكاح أختين في عقدة أفسد نكاحهما ولو تزوجهما
لا يدرى أيتهما أول أفسد نكاحهما ولو ملك امرأة وأمها نكاحها وأولادها في صفقة بيع لم يفسد البيع ولا
يحرم الجمع في البيع انما يحرم جمع الوطء في الاماء فاما جمع عقدة الملك فلا يحرم ولو وطئ أمة ثم باعها
من ساعته أو أعتقها أو كاتبها أو باع بعضها كان له أن يطأ أختها مكانه وليس له في المرأة أن ينكح أختها
وهي زوجة له ولا أن يملك المرأة غيره ولا أن يحرمها عليه بغير طلاق وولد المرأة يلزمه بالعقد وان لم يربوطه
الآن بلا عن وولد الأمة لا يلزم بغير اقرار بوطء ولا يجوز أن تكون المرأة زوجة له ويحل فرجها لغيره
والأمة تكون مملوكة له وفرجها حلال لغيره اذا زوجها وحرم عليه وهو مالك رقبته وليس هكذا المرأة
المسرة يحل عقد ها جاعها ولا يحرم جاعها والعقد ثابت عليها إلا بعلة صوم أو إحرام أو ما أشبهه مما اذا
ذهب حل فرجها قال ولو أن رجلا له امرأة من أهل الشرك فأسلم الزوج واشترى أخت امرأته فوطئها
ثم أسلمت امرأته في العدة حرم عليه فرج جاريته التي اشتريه لم يبع عليه وكانت امرأته امرأته بحالها
وكذلك لو كانت هي المسلمة قبله واشترى أختها أو كاتبه فوطئها ثم أسلم وهي في العدة قال ولو كانت
عنده جارية فوطئها فلم يحرم عليه فرجها حتى وطئ أختها اجتنبت التي وطئ آخر بوطء الاولى وأحب
إلى لو اجتنبت الاولى حتى تستبرأ الآخرة وان لم يفعل فلا شيء عليه ان شاء الله تعالى قال وسواء في هذا
ولدت التي وطئت أولا وآخر أو هما أولم تلد واحدة منهما ولو حرم فرج التي وطئ أولا بعد ووطء الآخرة
أنكح له ووطء الآخرة ثم لو حل له فرج التي زوج فحرم فرجها عليه بأن يطلقها زوجها وتكون مكاتبه
فتحرم له هي وكانت التي وطئ حلالا له حتى يحرم عليه فرجها فحل له الاولى ثم هكذا أبا متى حل
له فرج واحدة فوطئها حرم عليه ووطء الآخرة حتى يحرم عليه فرج التي حل له ثم يحل له فرج التي حرمت
عليه فيكون تحريم فرجها كطلاق الرجل الزوجة التي لا يملك فيه الرجعة ثم يباح له نكاح أختها فإذا

الصلوة والسلام في غير
حديث لما طلق ابن
عمر امرأته وهي حائض
يرتجعها فإذا طهرت
فليطلق أو ليملك وقال
صلى الله عليه وسلم
إذا طلقتم النساء
فطلقوهن قبل عدتهن
أو في قبل عدتهن
الشافعي شك فأخبر
صلى الله عليه وسلم
عن الله تعالى أن العدة
الاطهار دون الحيض
وقرأ فطلقوهن نفسل
عدتهن وهو سبها
طاهر الا انها حينئذ
تستقبل عدتهن ولو
طلقت حائضا لم تكن
مستقبلة عدتها الا من
بعد الحيض والقرء اسم
وضع لمعني فلما كان
الحيض دما رخيصه
الرحم فيخرج والظهر
دما يجتس فلا يخرج
كان معروفا من لسان
العرب أن القرء الحبس
تقول العرب يقربقري
الماء في حمضه وفي

(١) فيه بالنكاح أو
قبله إذا في التسخ
أي بعد النكاح كما
تل عليه بقية العبارة
اه كنه معصية

نكحها لم يحل له نكاح التي طلقها حتى تبين هذه منه الا أنهم يختلفون في أنه يملك رقبة أختين وأخوات وأمهات ولا يملك عقد أختين بنكاح

(من يحل الجمع بينه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن ينكح الرجل امرأة الرجل وابنته لأنه لا نسب بينهما ما يحرم به الجمع بينهما ولا رضاع وإنما يحرم الجمع في بعض ذوات الانساب عن جمعهن اليه وقام الرضاع مقام النسب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن عبد الله بن صفوان جمع بين امرأة رجل من ثقيف وابنته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع الحسن بن محمد يقول جمع ابن عمر بين ابنتي عمه فأصبح النساء لا يبدن ابن يذهبن (قال الشافعي) ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة ويتزوج ابنتها لأنه لا نسب بينهما فلهما ما لا يبدن ابن علي الرجل ما لا يحرم على ابنه وكذلك يزوجه أخت امرأته

(الجمع بين المرأة وعمتها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها (قال الشافعي) وبهذا أخذ وهو قول من لقيت من المفتين لا اختلاف بينهم فيما علمته ولا يروى من وجه يثبت أهل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن أبي هريرة وقدر روى من وجه لا يثبت أهل الحديث من وجه آخر وفي هذا حجة على من رد الحديث وعلى من أخذ بالحديث مرة وتركه أخرى إلا أن العامة إنما تبعته في تحريم أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها قول الفقهاء ولم نعلم فقيها سئل لم يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها إلا قال بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا أثبت بحديث منفرد عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً حرمه بما حرم به النبي صلى الله عليه وسلم ولا علم له أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله إلا من حديث أبي هريرة وجب عليه إذا روى أبو هريرة وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً آخر لا يخالفه أحد بحديث مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرم به ما حرم النبي صلى الله عليه وسلم ويحل به ما أحل النبي صلى الله عليه وسلم وقد فعلنا هذا في حديث التخليس وغير حديث وفعله غيرنا في غير حديث ثم يتحكم كثير من جامعي الحديث فيثبت الحديث فيثبت مرة ويرده أخرى وأقل ما علمنا بهذا أن يكون مخطئاً في التثبيت أو في الرد لأننا طرئنا واحدة فلا يجوز تثبيتها مرة وردّها أخرى وجهته على من قال لا قبل إلا الاجماع لأنه لا بعد اجماع تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وليس يسئل أحد من أهل العلم عنه إلا قال إنما ثبت من الحديث وهو يرد مثل هذا الحديث وأقوى منه مراراً قال وليس في الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها مما أجل وحرم في الكتاب معنى إلا أنا إذا قبلنا تحريم الجمع بينهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله تعالى قبلنا بما فرض من طاعته فان قال قائل قد ذكر الله عز وجل من حرم من النساء وأحل ما وراءهن قيل القرآن عربي اللسان منه محتمل واسع ذكر الله من حرم بكل حال في الأصل ومن حرم بكل حال إذا فعل النكاح أو غيره فيه شيئاً مثل الربيبة إذا دخل بها ما حرمت ومثل امرأة ابنه وأبيه إذا نكحها أبوه حرمت عليه بكل حال وكانوا يجمعون بين الأختين فحرمه وليس في تحريم الجمع بين الأختين أباحة أن يجمع بين ما عدا الأختين إذا كان ما عدا الأختين مخالفاً لهما كان أصلاً في نفسه وقد ذكر الله عز وجل الشيء في كتابه فيحرمه ويحرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم غيره مثل قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم ليس فيه أباحة أكثر من أربع لأنه انتهى بتجليل النكاح إلى أربع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغيلان بن سلة وأسلم وعنده عشرين نسوة أسداً أربعا وفارق سائرهن فأبان على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أن انتهاء الله بتجليله إلى أربع حظر لما وراء أربع وأنه لم يكن ذلك نصافى القرآن وحرم من غير جهة الجمع والنسب النساء المطلقات ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره بالقرآن وامرأة الملاح عن بالسنة وما سواهن مما سميت كفاية لما استثنى منه قال والقول في الجمع بين

سقائه وتقوله هو يقرى الطعام في صدقه وقالت عائشة رضي الله عنها هل تدرون ما الاقراء الاقراء الاطهار وقالت اذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه والنساء بهذا أعلم وقال زيد بن ثابت وابن عمر اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها (قال الشافعي) والاقراء الاطهار والله أعلم ولا يمكن أن يطلقها طاهراً الا وقد مضى بعض الطهر وقال الله تعالى اجمع أشهر معلومات وكان شوال وذو القعدة كاملين وبعض ذي الحجة كذلك الاقراء طهران كاملان وبعض طهر وليس في الكتاب ولا في السنة للفصل بعد الحيضة الثالثة معني تنقضي به العدة ولو طلقها طاهراً قبل جاع

المرأة وعمتها وعماتها من قبل آبائها وأخواتها من قبل أمهاتها وان بعدن كالقول في الاخوات سواء ان نكح واحدة ثم نكح أخرى بعدها ثبت نكاح الاولى وسقط نكاح الآخرة وان نكحهما في عقدة معا انفسخ نكاحهما وان نكح العمة قبل بنت الاخ أو ابنة الاخ قبل العمة فسواء هو جامع بينهما فيسقط نكاح الآخرة ويثبت نكاح الاولى وذلك الخالة وسواء تدخل بالاولى منهما دون الآخرة أو بالآخرة دون الاولى أو لم يدخل وهكذا يحرم الجمع بينهما بالوطء عكس اليمين والرضاع وملك اليمين في الوطء والنكاح سواء وما لم يكن للرجل أن يجمع بينه وبين الاختين أو المرأة وعمتها أو المرأة وأخواتها فسقطت اثنتين منهن في عقدة والعقدة منفسخة كلها وإذا نكح أحدهما قبل الأخرى فنكاح الأولى ثابت ونكاح الآخرة مفسوخ ولا يصنع الدخول شيئا أنما يصنع العقد وما نهى الله عن الجمع بينه من الاخوات وما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجمع بين العمة والخالة ففيه دلالة على أن كل واحدة منهما محتل بعد الأخرى فلا بأس أن ينكح الاخت فإذا ماتت أو طلقها طلاقاً عاكلاً فيه الرجعة وانقضت عدتها أو طلقها طلاقاً عاكلاً فيه الرجعة وهي في عدتها أن ينكح الأخرى وهكذا العمة والخالة وكل من نهى عن الجمع بينه

(نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم ما نهى) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن إلى ولاهمن يحلون لهن (قال الشافعي) فزعم بعض أهل العلم بالقرآن أنها نزلت في مهاجرة من أهل مكة فسميها بعضهم ابنة عقبة بن أبي معيط وأهل مكة أهل أوثان وأن قول الله عز وجل ولا تمشكوا بعصم الكوافر نزلت فيمن هاجر من أهل مكة مؤمناً وانما نزلت في الهدنة وقال قال الله عز وجل ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا إلى قوله ولو أعجبكم وقد قيل في هذه الآية أنها نزلت في جماعة مشركي العرب الذين هم أهل الأوثان فحرم نكاح نسائهم كحرم أن ننكح رجالهم المؤمنات قال فان كان هذا هكذا فهذه الآيات ثابتة ليس فيها منسوخ قال وقد قيل هذه الآية في جميع المشركين ثم نزلت الرخصة بعد في إحلال نكاح حرائر أهل الكتاب خاصة كما جاءت في إحلال ذنابج أهل الكتاب قال الله تبارك وتعالى أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات إلى قوله أجورهن وقال فأيهما كان فقد أبيع فيه نكاح حرائر أهل الكتاب وفي إباحة الله تعالى نكاح حرائرهم دلالة عندى والله تعالى أعلم على تحريم ما نهى لان معلوماً في اللسان إذا قصد قصد صفة من شيء بإباحة أو تحريم كان ذلك دليلاً على أن ما قد خرج من تلك الصفة مخالف للقصد قصد كانهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع فدل ذلك على إباحة غير ذوات النياب من السباع وإن كانت الآية نزلت في تحريم نساء المؤمنين على المشركين وفي مشركي أهل الأوثان فالمسلمات محررات على المشركين منهم بالقرآن على كل حال وعلى مشركي أهل الكتاب لقطع الولاية بين المشركين والمسلمين وما لم يختلف الناس فيه علمته قال والمحصنات من المؤمنات ومن أهل الكتاب الحسرات وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طويلاً إلى قوله من فتياتكم المؤمنات ذلك لمن خشي العنت منكم وفي إباحة الله الاماء المؤمنات على ما شرط لمن لم يجد طويلاً وخاف العنت دلالة والله تعالى أعلم على تحريم نكاح اماء أهل الكتاب وعلى أن الاماء المؤمنات لا يحلن إلا لمن جمع الامرين مع ايمانين لان كل ما أباح بشرط لم يحلل إلا بذلك الشرط كما أباح التيمم في السفر والاعواز في الماء فلم يحلل إلا بان يجمعهما التيمم وليس اماء أهل الكتاب مؤمنات فيحلن بإحله الاماء المؤمنات من الشرطين مع الايمان

(نفرع تحريم المسلمين على المشركين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أسلمت المرأة أو ولدت على الاسلام أو أسلم أحد أبويها وهي صبية لم تبلغ حرم على كل مشرك كتابي ووثنى نكاحها بكل حال ولو كان أبواها مشركين فوصفت الاسلام وهي تعقل صفته منعها من أن ينكحها مشرك فان

أو بعده ثم حاضت بعده بطرفة فذلك قرء وتصدق على ثلاثة قروء في أقل ما يمكن وأقل ما علمناه من الحيض يوم وقال في موضع آخر يوم ولبلة (قال المزني) رحمه الله وهذا أولى لانه زيادة

في الخبر والعلم وقد يحتمل قوله يوماً بلبلة فيكون المفسر من قوله يقضى على الحمل وهكذا أصله في العلم (قال الشافعي) رحمه الله وإن علمنا ان طهر امرأه أقل من خمسة عشر جعلنا القول فيه قولها (١) وكذلك تصدق على الصدق ولو

(١) قوله وكذلك تصدق على الصدق كذا في النسخة ولم نجده في كلام الأم في هذا الباب ويؤخذ من عبارتها أنها تصدق في دعوى ما يكون مثله أى مثل حيضها الذى اعتادته قبل الطلاق ولعله المراد وحرره كتيبه معصمه

وصفته وهي لا تعقل صفته كان أحب إلى أن يمنع أن ينكحها مشرك ولا يبين في فسح نكاحها ونكحها في هذه الحالة والله أعلم

(باب نكاح حرائر أهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحل نكاح حرائر أهل الكتاب لكل مسلم لأن الله تعالى أحلهن بغير استثناء وأحب إلى أن يزوجهن مسلم أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فقال تزوجناهن زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن أبي وقاص ونحن لا نكاد نجد المسلمات كثيرا فلما رجعنا طلقناهن وقال فقال لا يرثن مسلما ولا يرثنهن ونساؤهن لناحل ونساؤنا حرام عليهم (قال الشافعي) وأهل الكتاب الذين يحل نكاح حرائرهم أهل الكتابين المشهورين التوراة والانجيل وهم اليهود والنصارى ودون المجوس قال والصابئون والسامرة من اليهود والنصارى الذين يحل نساؤهم وذبايحهم الآن يعلم أنهم يخالفونهم في أصل ما يحلون من الكتاب ويحرمون فيحرم نكاح نساؤهم كما يحرم نكاح المجوسيات وإن كانوا يجامعونهم على أصل الكتاب ويتأولون فيختلفون فلا يحرم ذلك نساؤهم وهم منهم يحل نساؤهم بما يحل به نساؤهم من لم يلزمه اسم صابئ ولا سامري قال ولا يحل نكاح حرائر من دان من العربيين اليهودية والنصرانية لأن أصل دينهم كان الحنيفية ثم ضلوا بعبادة الأوثان وانما انتقلوا إلى دين أهل الكتاب بعده لا بأهم كانوا الذين دانوا بالتوراة والانجيل فضلوا عنها وأخذوا فيها انما ضلوا عن الحنيفية ولم يكونوا كذلك لا تحل ذبايحهم وكذلك كل أجمعي كان أصل دين من مضى من آباءه عبادة الأوثان ولم يكن من أهل الكتابين المشهورين التوراة والانجيل فدان دينهم لم يحل نكاح نساؤهم فإن قال قائل فهل في هذا من أمر متقدم قيل نعم أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا الفضل بن عيسى الرقاشي قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي أن يسأل الحسن لم أقرأ المسلمون بيوت النيران وعبادة الأوثان ونكاح الأمهات والاختوات فسأله فقال الحسن لأن العللاء بن الحضرمي لما قدم البحرين أقرهم على ذلك (قال الشافعي) فهذا ما لا أعلم فيه خلافا بين أحد لقبيته أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الحارثي مولى عمر أوعبد الله بن سعد عن عمر أنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما يحل لنا ذبايحهم وما آباؤنا تركهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم أخبرنا الثقي عن أيوب عن ابن سيرين قال سألت عبيدة عن ذبايح نصارى بني تغلب فقال لا تأكل ذبايحهم فإنهم لم يتسكروا من نصرانيتهم إلا بشرب الخمر (قال الشافعي) وهكذا أجفقه ولا أحبه وغيره إلا وقد بلغ به علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بهذا الاستناد أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال قال عطاء ليس نصارى العرب بأهل كتاب إنما أهل الكتاب بنو إسرائيل والذين جاءتهم التوراة والانجيل فأما من دخل فيهم من الناس فليسوا منهم (قال الشافعي) وتنكح المسلمة على الكتابية والكتابية على المسلمة وتنكح أربع كتابيات كما تنكح أربع مسلمات والكتابية في جميع نكاحها وأحكامها التي تحل بها وتحرم كالمسلمة لا تخالفها في شيء وفيما يلزم الزوج لها ولا تنكح الكتابية إلا بشاهدين عدلين مسلمين وبولي من أهل دينها كولي المسلمة جاز في دينهم غير ذلك أو لم يحز وليا أو لم يحز فيه إلا إلى حكم الإسلام ولو روجت نكاحا صحيحا في الإسلام وهو عندهم نكاح فاسد كان نكاحها صحيحا ولا يرد نكاح المسلمة من شيء إلا رد نكاح الكتابية من مثله ولا يجوز نكاح المسلمة بشيء إلا جاز نكاح الكتابية بمثله ولا يكون ولي الذمية مسلما وإن كان أباهما لأن الله تعالى قطع الولاية بين المسلمين والمشركين وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان وولي عقدة نكاحها (١) ابن سعيد بن العاص وكان مسلما وأبو سفيان حتى قتل ذلك على أن لا ولاية بين أهل القرابة إذا اختلف الدين وإن كان أباهما وأن الولاية بالقرابة واجتماع الدينين قال ويقسم الكتابية مثل قسمته للمسلمة لا اختلاف بينهما ولها عليه ما للمسلمة وله عليها ما له على المسلمة إلا أنهم ما لا يتوارثان باختلاف الدينين فإن طلقها أو آلى منها أو ظاهرا وقذفها الزم في ذلك كله

أت الدم في الثالثة دفعة ثم ارتفع يومين أو ثلاثة أو أكثر فإن كان الوقت الذي رأت فيه الدفعة في أيام حيضها ورأت صفرة أو كدرة ولم تر طهرًا حتى يكمل يوما وليلة فهو حيض وإن كان في غير أيام الحيض فكذلك إذا ما مكن أن يكون بين رؤيتها الدم والحيض قبله قدر طهر وإن رأت الدم أقل من يوم وليلة لم يكن حيضا ولو طبق عليها فإن كان دمها يتفصل فيكون في أيام أحمر فائتاحت دمها كثيرا وفي أيام بعده رقيقا إلى الصفرة فحيضها أيام المحتدم الكثير وطهرها أيام الرقيق القليل إلى الصفرة وإن كان مشتبها كان حيضها بقدر أيام حيضها فيما مضى قبل الاستحاضة وإن ابتدأت مستحاضة

(١) قوله ابن سعيد واسمه خالد كافي السيرة الحلبية اه كته صححه

ما يلزم في المسئلة الا انه لاحد على من قذف كتابية ويعزر واذا اطلقها فله عليها الرجعة في العدة وعدتها
 عدة المسئلة وان طلقها ثلاثا فنكحت قبل مضي العدة وأصبحت لم تحلل له وان نكحت نكاحا صحيحا
 بعد مضي العدة ذمها فأصابها ثم طلقت أو مات عنها وكنت عدتها حلت للزوج الاول يحلها الزوج كل
 زوج أصابها ثبت نكاحه وعليها العدة والاحداد كما يكون على المسئلة واذا ماتت فان شاء شهدا
 وغسلها ودخل قبرها ولا يصلى عليها وأرسلها أن تغسله لو كان هو الميت فان غسلته أجزأ غسلها أيام
 ان شاء الله تعالى قال وله جبرها على العسل من الحيضة ولا يكون له اصابها اذا طهرت من الحيض حتى
 تغسل لان الله عز وجل يقول حتى يطهرن فقال بعض أهل العلم بالقرآن حتى ترى الطهر قال فاذا
 تطهرن يعني بالماء الا أن تكون في سفر لا تجد الماء فتتيمم فاذا اصارت من تحلل لها الصلاة بالطهور حلت له
 (قال الشافعي) وله عندى والله تعالى أعلم أن يجبرها على العسل من الجنابة وعلى النظافة بالاستحدا
 وأخذ الأظفار والتنظيف بالماء من غير جناية ما لم يكن ذلك وهي مريضة يضرها الماء وفي برد شديد يضر
 بها الماء وله منعها من كنيسة والحروج الى الأعياد وغير ذلك مما تريد الخروج اليه اذا كان له منع
 المسئلة اثبات المسجد وهو حق كان له في النصرانية منع اثبات الكنيسة لأنه باطل وله منعها شرب الخمر لأنه
 يذهب عقلها ومنعها كل لحم الخنزير اذا كان يتقذربه ومنعها كل ما حل اذا تاذى برجسه من يوم
 وبصل اذا لم تكن بها ضرورة الى أكله وان قدر ذلك من حلال لا يوجد رجحه لم يكن له منعها أيامه وكذلك
 لا يكون له منعها لبس ما شاءت من الثياب ما لم تلبس جلد ميتة أو ثوبا منتن يؤذيه رجحهما فيمنعها منهما قال
 واذا نكح المسلم الكتابية فارتدت الى مجوسية أو دين غير دين أهل الكتاب فان رجعت الى الاسلام أو الى دين
 أهل الكتاب قبل انقضاء العدة فلهما على النكاح وان لم ترجع حتى تنقضى العدة فقد انقطعت العصمة
 بينهما وبين الزوج ولا نفقة لهما في العدة لأنها مانعة له نفسها بالردة قال ولا يقتل بالردة من انتقل من
 كفر الى كفر انما يقتل من خرج من دين الاسلام الى الشرك فأما من خرج من باطل الى باطل فلا يقتل
 وينبغي من بلاد الاسلام الا أن يسلم أو يعود الى أحد الأديان التي يؤخذ من أهلها الجزية يهودية أو نصرانية
 أو مجوسية فيقر في بلاد الاسلام قال ولو ارتدت من يهودية الى نصرانية أو نصرانية الى يهودية لم تحرم
 عليه لأنه كان يصلح له أن يتدنى نكاحها لو كانت من أهل الدين الذي خرجت اليه (قال الربيع) الذي
 أحفظ من قول الشافعي أنه قال اذا كان نصرانيا فخرج الى دين اليهودية أنه يقال له ليس لك أن تتحدث دينا
 لم تكن عليه قبل نزول القرآن فان أسلمت أو رجعت الى دينك الذي كنا بأخذ منك عليه الجزية تركك
 والا أخرجنك من بلاد الاسلام ونبتنا اليك ومتى قدرنا عليك قتلنا وهذا القول أحب الى الربيع (قال
 الشافعي) ولا يجوز نكاح أمة كتابية لمسلم عبد ولا حر بحال لما وصفت من نص القرآن ودلالته قال
 وأى صنف من المشركين حل نكاح حرائرهم حل وطء إماءهم بالملك وأى صنف حرم نكاح حرائرهم حرم
 وطء إماءهم بالملك ويحل وطء الأمة الكتابية بالملك كما تحل حرائرهم بالنكاح ولا يحل وطء أمة مشركة
 غير كتابية بالملك كما لا يحل نكاح نسائهم ولو كان أصل نسب أمة من غير أهل الكتاب ثم دانت دين أهل
 الكتاب لم يحل وطؤها كما لا يحل نكاح الحرائر منهم ولا يحل نكاح أمة كتابية لمسلم بحال لانها داخله
 في معنى من حرم من المشركين وغير حلال منه صفة بالاحلال كما نص حرائر أهل الكتاب في النكاح وان
 الله تبارك وتعالى إنما أحل نكاح إماء أهل الاسلام بمعنيين سواء أن لا يجدا كما طولا لحرمة ويخاف
 العنت والشيطان في إماء المسلمين دليل على أن نكاحهن أحل بمعنى دون معنى وفي ذلك دليل على تحريم
 من خالفهن من إماء المشركين والله تعالى أعلم لان الاسلام شرط ثالث والأمة المشركة حارجة منه فلو
 نكح رجل أمة كتابية كان النكاح فاسدا يفسخ عليه قبل الوطء وبعده وان لم يكن وطئ فلا صداق لها
 وان كان وطئ فلها مهر مثلها ويلحق الولد بالثنا كما وهو مسلم ويباع على مالكه ان كان كتابيا وان كان

أونسيت أيام حيضها
 تركت الصلاة يوما
 وإيلة واستقبلها بها
 الحيض من أول هلال
 يأتي عليها بعد وقوع
 الطلاق فاذا هلال
 الرابع انقضت عدتها
 ولو كانت تحيض يوما
 وتطهر يوما ونحو ذلك
 جعلت عدتها تنقضي
 بثلاثة أشهر وذلك
 المعروف من أمر
 النساء أنهن يحضن في
 كل شهر حيضة فلا
 أجد معنى أولى بعدتها
 من الشهر ولو تباعد
 حيضها فهي من أهل
 الحيض حتى تبلغ
 السن التي من بلغها لم
 تحض بعدها من
 المؤيات اللاتي جعل
 الله عدتهن ثلاثة
 أشهر فاستقبلت ثلاثة
 أشهر وقد روى عن ابن
 مسعود وغيره مثل هذا
 وهو شبه ظاهر
 القرآن وقال عثمان

مسلم لم يبع عليه ولو وطئ أمة غير كتابية منع أن يعود لها بحبل أول بحبل وإن حبلت فولدت فهي أم ولده ولا يحل له وطؤها دينها كما يكون أمة له ولا يحل له وطؤها دينها فإذا ماتت عتقت بعونه وليس له بيعها وليس له أن يزوجه أو يكرهه ويستخدمها فيما تطيق كما يستخدم أمة غيرها وإن كانت لها أخت حرة مسلمة حل له نكاحها وهكذا إن كانت لها أخت لأمة حرة كتابية أو بها كتابي فاشترها حل له وطؤها عاك اليمن ولم يكن هذا جعابين الاختين لأن وطء الأولى التي هي غير كتابية غير جائز له وإنما الجمع أن يجمع بين من يحل وطؤها على الانفراد وإن كانت لها أخت من أبيها تدين بدين أهل الكتاب لم تحل له بالملك لأن نسبها إلى أبيها وأبوها غير كتابي وإنما أنظر فيما يحل من المشرقات إلى نسب الأب وليس هذا كالمراة يعلم أحد أبوها وهي صغيرة لأن الاسلام لا يشركه شرك والشرك يشرك الشرك والنسب إلى الأب وذلك الدين له ما لم تبلغ الجارية ولو أن أختها بلغت ودانت دين أهل الكتاب وأبوها وثني أو مجوسي لم يحل وطؤها عاك اليمن كما لا يحل وطء وثنية انتقلت إلى دين أهل الكتاب لأن أصل دينها غير دين أهل الكتاب ولو نكح أمة كتابية ولها أخت حرة كتابية أو مسلمة ثم نكح أختها الحرة قبل أن يفريق بينهما وبين الأمة الكتابية كان نكاح الحرة المسلمة أو الكتابية جائزا لأنه حلال لا يفسده نكاح الأمة الكتابية التي هي أخت المنكوحة بعدها لأن نكاح الأولى غير نكاح ولو وطئها كان كذلك لأن الوطء في نكاح مفسوخ حكمه أنه لا يحرم شيئا لأنها ليست بزوجة ولا مملوكة فيصير الجمع بينهما وبين أختها قال ولو تزوج امرأة على أنها مسلمة فإذا هي كافرة كتابية كان له فسخ النكاح بلا نصف مهر ولو تزوجها على أنها كتابية فإذا هي مسلمة لم يكن له فسخ النكاح لأنها خير من كتابية ولو تزوج امرأة ولم يخبر أنها مسلمة ولا كتابية فإذا هي كتابية وقال أنما نسكنها على أنها مسلمة فالقول قوله وله الخيار وعليه اليمن ما نكحها وهو يعلمها كتابية

(ما جاء في منع إماء المسلمين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيما نكح من فتياتكم المؤمنات إلى قوله ذلك لمن خشي العنت الآية (قال الشافعي) ففي هذه الآية والله تعالى أعلم دلالة على أن المخاطبين بهذا الاحرار دون المماليك فأما المملوك فلا بأس أن ينكح الأمة لأنه غير واجب طولاً للحرة ولا أمة فإن قال قائل ما دل على أن هذا على الاحرار ولهم دون المماليك قيل الواجدون للطول المالكون للمال والمملوك لا يملك ما لا يحل ويشبه أن لا يخاطب بأن يقال أن لم يجد ما لا من يعلم أنه لا يملك ما لا يحل إنما يملك أبداً لغيره قال ولا يحل نكاح الأمة إلا كما وصفت في أصل نكاحهن إلا بأن لا يجد الرجل الحر بصدق أمة طولاً لحرة وبأن يخاف العنت والعنت الزنا فإذا اجتمع أن لا يجد طولاً لحرة وأن يخاف الزنا حل له نكاح الأمة وإن انفرد فيه أحدهما لم يحل له وذلك أن يكون لا يجد طولاً لحرة ولا يخاف العنت أو يخاف العنت وهو يجد طولاً لحرة إنما رخص له في خوف العنت على الضرورة ألا ترى أنه لو عشت امرأة وثنية يخاف أن يزني بها لم يكن له أن يتكهنها ولو كان عنده أربع نسوة فعشت خامسة لم يحل له نكاحها إذا تم الأربع عنده أو كانت له امرأة فعشت أختها لم يحل له أن يتكهنها ما كانت عنده أختها وكذلك ما حرم عليه من النكاح من أي الوجوه حرم لم أرخص له في نكاح ما يحرم عليه خوف العنت لأنه لا ضرورة عليه يحل له بها النكاح ولا ضرورة في موضع لذة يحل بها المحرم إنما الضرورة في الإبدان التي تحيا من الموت وتمنع من ألم العذاب عليها وأما الذات فلا يعطاها أحد بغير ما يحل له فإن قال قائل فهل قال هذا غيرك قيل الكتاب كاف إن شاء الله تعالى فيه من قول غيري وقد قاله غيري أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر يقول من وجد صدق حرة فلا ينكح أمة أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال لا يحل نكاح الحر أمة وهو يجد بصدقها حرة قلت يخاف الزنا

لعلى وزيد في امرأة حبان بن منقذ طلقها وهو صحيح وهي ترضع فأقامت تسعة عشر شهرا لا تحيض ثم مرض ما ترى أن قالاً ترى أنها تزني إن مات وبرت بها إن ماتت فانها ليست من القواعد الثلاثي يثس من الحيض وليست من الابكار التي لم يبلغن الحيض ثم هي على عدة حيضها ما كان من قليل وكثير فرجع حبان إلى أهله فأخذ ابنته فلما فقدت الرضاع حاضت حيضتين ثم توفي حبان قبل الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها وورثته وقال عطاء كما قال الله تعالى إذا يئست اعتدت ثلاثة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله في قول عمر رضي الله عنه في السبي رفعها

قال ما علمته محل أخبرنا سفنان عن عمرو بن دينار قال سأل عطاء بن الشعثاء وأنا مسمع عن نكاح الامة
ما تقول فيه أجازوه فقال لا يصلح اليوم نكاح الامة (قال الشافعي) والطول هو الصداق ولست أعلم
أحدا من الناس يحد ما يحل له به أمة الا وهو يجده حرة فان كان هذا هكذا لم يحل نكاح الامة لحر وان لم
يكن هذا هكذا لجمع رجل حر الامرين محل له نكاح الامة واذما ملك الرجل عقدة الامة بنكاح صحيح ثم
أسير قبل الدخول أو بعده فسواء والا اختيار له في فراقها ولا يلزمه فراقها بحال أبدا بلغ يسره ما شاء أن يبلغ
لان أصل العقد كان صحيحا يوم وقع فلا يحرم بحادث بعده ولا يكون له أن ينكح أمة على أمة وذلك أنه اذا
كانت عنده أمة فهو في غير معنى ضرورة وكذلك لا ينكح أمة على حرة فان نكح أمة على أمة أو حرة
فالنكاح مفسوخ قال ولو ابتدأ نكاح أمتهين معا كان نكاحهما مفسوخا بلا طلاق وينشئ نكاح
أيتهما شاء اذا كان ممن له نكاح الامة كما يكون هكذا في الاختين بعقد عليهما معا والمرأة وعمتها وان نكح
الامة في الحال التي قلت لا يجوز له فالنكاح مفسوخ ولا صداق لها الا بأن يصيبها فيكون لها الصداق بما
استحل من فرجها ولا تحلها أصابته اذا كان نكاحه فاسدا لزوج غيره ولو طلقها ثلاثا ولو نكحها وهو يحد
طولا فلم يفسخ نكاحه حتى لا يجده فسخ نكاحها لان أصله كان فاسدا وينشئ نكاحها ان شاء ولو
نكحها ولا زوجة له فقال نكحتنا ولا أجد طول الحرة فولدت له أولم تلد اذا قال نكحتنا ولا أجد طول الحرة
كان القول قوله ولو وجد موسرا لانه قد يعسر ثم يوسر الآن تقوم بينة بأنه حين عقد عقدة نكاحها كان
واحد لان ينكح حرة فيفسخ نكاحه قبل الدخول وبعده وان نكح أمة ثم قال نكحتنا ولا أجد طول الحرة
أولا أخاف العنت فان صدقه مولاها فالنكاح مفسوخ ولا مهر عليه ان لم يكن أصابها فان أصابها فعليه
مهر مثلها وان كذبه فالنكاح مفسوخ باقراره بأنه كان مفسوخا ولا يصدق على المهر ان لم يكن دخل بها
فلها نصف ما سمى لها وان راجعها بعد جعلتها في الحكم تطليقة وفيما بينه وبين الله فسخا بلا طلاق وقد
قال غيرنا يصدق ولا شيء عليه ان لم يصحبها قال وان نكح أمة نكاحا صحيحا ثم أسير فله أن ينكح عليها حرة
وحرار حتى يكمل أربعة ولا يكون نكاح الحرة والحرار عليها طلاقا ولا الهن ولا واحدة منهن خيار كن
عالم أن تحته أمة أولم يعلم لأن عقد نكاحها كان حلالا فلم يحرم بأن يوسر فان قال قائل فقد تحرم
الميتة وتحلها الضرورة فاذا وجد صاحبها غنى حرمتها عليه قيل ان الميتة محرمة بكل حال وعلى كل
أحد بكل وجه ما لكها وغير ما لكها وغير حلال الثمن الآن أكلاه يحل في الضرورة والامة حلال بالملك
وحلال بنكاح العبد وحلال النكاح للحر بمعنى دون معنى ولا تشبه الميتة المحرمة بكل حال الا في حال الموت
ولا يشبه الماء كقول الجساع وكل القروج ممنوعة من كل أحد بكل حال الا بما أحل به من نكاح أو ملك فاذا
حل لم يحرم الا باسداث شيء يحرم به ليس الغنى منه ولا يجوز أن يكون الفرج حلالا في حال حراما بعده
يسير وانما حرمنا نكاح المتعة مع الاتباع لثلاث يكون الفرج حلالا في حال حراما في آخر الفرج لا يحل
الا بأن يحل على الا بدما لم يحدث فيه شيء يحرمه ليس الغنى عنه مما يحرمه فان قال قائل فالتيمم يحل في حال
الاعواز والسفر فاذا وجد الماء قبل أن يصلي بالتيمم بطل التيمم قلت التيمم ليس بالفرض المؤدى فرض
الصلاة والصلاة لا تؤدى الا بنفسها وعلى المصلي أن يصلي بظهور ماء واذ لم يجده تيمم وصلى فان وجد الماء
بعد التيمم وقبل الصلاة توطأ لانه لم يدخل في الفرض ولم يؤده واذ صلى أو دخل في الصلاة ثم وجد الماء
لم تنقض صلاته ولم يعد لها وتوطأ للصلاة بعدها وهكذا النكاح الامة لو أراد نكاحها وأجيب اليه وجلس له
فلم ينكحها ثم أسير قبل يعقد نكاحها لم يكن له نكاحها وان عقد نكاحها ثم أسير لم يحرم عليه كما كان
المصلي اذا دخل بالتيمم ثم وجد الماء لم يحرم الصلاة عليه بل نكاح الامة في أكثر من حال الداخل في الصلاة
الداخل في الصلاة لم يكملها والنكاح الامة قد أكمل جميع نكاحها واكمل نكاحها يحلها له على الا بد كما وصفت
قال ويقسم للحررة يومين وللامة يوما وكذلك كل حرة معه مسئلة وكتابتها يوفيهن القسم سواء على يومين لكل

حيضها تنتظر تسعة
أشهر فان بان بها حل
فذلك والا اعتدت بعد
التسعة ثلاثة أشهر ثم
حلت يحتمل قوله في امرأة
قد بلغت السن التي من
يلغها من نسائها يشن
فلا يكون مخالف القول
ابن مسعود رضى الله
عنه وذلك وجه عندنا
(قال) وان مات صبي
لا يجامع مثله فوضعت
امرأته قبل أربعة
أشهر وعشر أمت
أربعة أشهر وعشرا
لان الولد ليس منه فان
مضت قبل أن تضع
حلت منه وان كان
(١) بقوله شيء يغيب
في الفرج أولم يقله
وكان والخصى
ينزلان لحقهما الولد
واعتدت زوجتها كما
تعتد زوجة الفعل وان

(١) قوله بقوله أى
للحبيب كما هو ظاهر
العبارة كتبه مصححه

واحدة ويوما للامة فان شاء جعل ذلك يومين ويومين وان شاء يوما يوما ثم دار على الحرائر يومين ويومين ثم اقي الامة يوما فان عتقت في ذلك اليوم فدار الى الحرية او الى الحرائر قسم بينهما وبينها يوما يوما بد في ذلك بالامة قبل الحرائر او بالحرائر قبل الامة لانه لم يقسم لهن يومين ويومين حتى صارت الامة من الحرائر التي لهما المهن معا وانما يلزم الزوج ان يقسم للامة ما خلى المولى بينه وبينها في يومها وليتها فاذا فعل فعليه القسم لها وللمولى اخراجها في غير يومها وليتها وان اخرجها المولى في يومها وليتها فقد ابطال حقها ويقسم لغيرها قسم من لامرأة عنده وهكذا الحرية تخرج بغير اذن زوجها يبطل حقها في الايام التي خرجت فيها وكل زوجة لم تكمل فيها الحرية فقسمها قسم الامة وذلك ام الولد تنكح والمكاتبه والمدبرة والمعتق بعضها وليس للمكاتبه الامتناع من زوجها في يومها وليتها ولا لزوجها منعها بالطلب بالكاتبه ولو حلت الامة زوجها من يومها وليتها ولم يحلله السيد حل له ولو حله السيد ولم يحلله لم يحل له لانه حق لهادون السيد ولو وضع السيد نفقتهما عنه حل له لانه مال له دونها وعلى سيدها ان ينفق عليها اذا وضع نفقتهما عن الزوج ولو وضعت هي نفقتهما عن الزوج لم يحل له الا باذن السيد لانه مال السيد

(نكاح المحدثين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة الى المؤمنين (قال الشافعي) اختلف في تفسير هذه الآية فقيل نزلت في بغايا كانت لهن رايات وكن غير محصنات فاراد بعض المسلمين نكاحهن فنزلت هذه الآية بتحريم أن ينكحن الا من أعلن بمثل ما أعلن به أو مشركا وقيل كن زواني مشركات فنزلت لا ينكحن الا من مثلهن مشركا أو مشركا وان لم يكن زانيا وحرم ذلك على المؤمنين وقيل غير هذا وقيل هي عامة ولكنها سقطت أخبارنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب في قوله الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة قال هي منسوخة نسختها وأنكحوا الا باهي منكم فهي من اباي المسلمين (قال الشافعي) فوجدنا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في زانية وزان من المسلمين لم نعله حرم على واحد منهما أن ينكح غير زانية ولا زان ولا حرم واحد منهما على زوجه فقد أتاه ما عر بن مالك وأقر عنده بالزنا امرأته في واحدة منها أن يحتنب زوجه له ان كانت ولا زوجه أن تحتنبه ولو كان الزنا يحرمه على زوجته أشبه أن يقول له ان كانت لك زوجة حرمت عليك أو لم تكن لم يكن لك أن تنكح ولم نعله أمر بذلك ولا أن لا ينكح ولا غيره أن لا ينكحه الا زانية وقد ذكر له رجل أن امرأة زنت وزوجها حاضر فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم فيما علمنا زوجها باحتسابها أو أمر أن يسأ أن يغدو عليها فان اعترفت زوجها وقد جلد ابن الاعرابي في الزنا مائة وغيره عاما ولم ينهه علمنا أن ينكح ولا أحدا أن ينكحه الا زانية وقد رفع الرجل الذي قذف امرأته اليه أمر امرأته وقد فها رجل وانتفى من حملها فلم يأمره باحتسابها حتى لاعن بينهما وقد روى عنه أن رجلا شك اليه أن امرأته لا تدفع يد لاس فأمره أن يفارقها فقال له اني أحبها فأمره أن يستمتع بها أخبرنا سفيان بن عيينة عن هرون بن رباب عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال أتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي امرأة لا تزني ولا مس فقال النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها قال اني أحبها قال فأمسكها اذا وهدحرم الله المشركات من أهل الاوثان على المؤمنين الزناة وغير الزناة أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أن رجلا تزوج امرأة ولها ابنة من غيره وله ابن من غيرها فقبر الغلام بالجارية فظهر بها حمل فلما قدم عمر مكة رفع ذلك اليه فسألهما فاعترفا فجلدهما عمر الحد وحرص أن يجمع بينهما فابى الغلام (قال الشافعي) فالاختيار للرجل أن لا ينكح زانية وللزوجة أن لا تنكح زانيا فان فعل فلا فليس ذلك محرام على واحد منهما ليست معصية واحد منهما في نفسه فحرم عليه الحلال اذا أتاه قال وكذلك لو تنكح امرأته لم يعلم أنها زنت فعلم قبل دخولها عليه أنها زنت قبل نكاحه أو بعده لم يحرم عليه ولم يكن له أخذ صداقه منها ولا فسخ نكاحها وكان له ان شاء أن يسلك وان شاء أن يطلق وكذلك ان كان هو الذي وجدته

أرادت الخروج كان له منعها حيا ولورثته ميتا حتى تنقضي عدتها وان طلق من لا تحيض من صغر أو كبر في أول الشهر أو آخره اعتدت شهرين بالاهلة وان كان تسعا وعشرين وشهرا ثلاثين ليلة حتى يأتي عليها تلك الساعة التي طلقها فيها من الشهر ولو حاضت الصغيرة بعد انقضاء الثلاثة الأشهر فقد انقضت عدتها ولو حاضت قبل انقضائها بطرفة خرجت من اللائي لم يحضن واستقبلت الاقراء (قال) وأعجب من سمعت به من النساء يحضن نساء نهامة يحضن لتسع سنين فتعست اذا حاضت من هذه السن بالاقراء فان بلغت عشرين سنة

قد زنى قبل أن يشكها أو بعد ما شكها قبل الدخول أو بعده فلا خيار لها في فراقه وهي روجته مثاليها ولا تحرم عليه وسواء أحد الزاني منها أو لم يحد أو قامت عليه بينة أو اعترف لا يحرم رنا واحد منهما ولا رناهما ولا معصية من المعاصي الحلال إلا أن يختلف دينها بشرك وإيمان

(لا نكاح الأبوي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إلى بال معروف وقال عز وجل الرجال قوامون على النساء الآية وقال في الاماء فانكحوهن باذن أهلهن (قال الشافعي) زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن معقل بن يسار كان زوج أخت له ابن عمه فطلقها ثم أراد الزوج وأرادت نكاحه بعد مضي عدتها فأبى معقل وقال زوجتك وأثرتك على غيرك فطلقها لا أزوجه أبدا فنزل وإذا طلقتم يعني الأزواج النساء فبلغن أجلهن يعني فانقضت أجلهن يعني عدتهن فلا تعضلوهن يعني أولياءهن أن ينكحن أزواجهن أن يطلقوهن ولم يتواطأ لهن و أشبهه معنى ما قالوا من هذا بما قالوا ولا أعلم الآية تحتل غيره لأنه إنما يؤمر بأن لا يعضل المرأة من له سبب إلى العضل بأن يكون يتم به نكاحها من الأولياء والزواج إذا طلقها فانقضت عدتها فليس بسبيل منها فيعضلها وإن لم تنقض عدتها فقد حرم عليها أن تنكح غيره وهو لا يعضلها عن نفسه وهذا بين ما في القرآن من أن الولي مع المرأة في نفسها حقا وأن على الولي أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكح بال معروف (قال الشافعي) وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله عز وجل أخبرنا مسلم وسعيد وعبد الحميد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها وقال بعضهم في الحديث فان استجروا وقال غيره منهم فان اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال أخبرني عكرمة بن خالد قال جمعت الطريق ركب فبينهم امرأة تيب فوات رجلا منهم أمرها فزوجه رجلا فجلد عمر بن الخطاب الناكح ورد نكاحها أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد بن عمار عن عمر رضي الله عنه رد نكاح امرأة نكحت بغير ولي أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار نكحت امرأة من بني بكر بن كنانة يقال لها بنت أبي ثمامة عمر بن عبد الله بن مضر فسكت علقمة بن علقمة العتوري إلى عمر بن عبد العزيز وهو بالمدينة اتى وليها وأنها نكحت بغير أمرى فرد عمر وقد أصابها (قال الشافعي) فأى امرأة نكحت بغير إذن وليها فلا نكاح لها إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فنكاحها باطل وإن أصابها فلها صداق مثلها بما أصاب منها بما قضى لها به النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على أن الصداق يجب في كل نكاح فاسد بالميسر وأن لا يرجع به الزوج على من غره لأنه إذا صكك لها وقد غرته من نفسها لم يكن له أن يرجع به عليها وهولها وهولو كان يرجع به فكانت الغارة له من نفسها باطل عنها ولا يرجع زوج أبدا بصداق على من غره امرأة كانت أو غير امرأة إذا أصابها قال وفي هذا دليل على أن على السلطان إذا استجروا أن ينظر فان كان الولي عاضلا أمره بالتزويج فان زوج فحق أذاه وإن لم يزوج فحق منعه وعلى السلطان أن يزوج أو يوكل وليا غيره فيزوج والولي عاص بالعزل لقول الله عز وجل فلا تعضلوهن وإن ذكر شيئا فأنظر فيه السلطان فان رآها تدعو إلى كفائه لم يكن له منعها وأن دعاها الولي إلى خير منه وإن دعت إلى غير كفائه لم يكن له تزويجها والولي لا يرضى به وإنما العزل أن تدعو إلى مثلها أو فوقها فيمتنع الولي

(اجتماع الولاية واقتراحهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا ولاية لأحد مع أب فإذا مات فالجد أو الأب فإذا مات فالجد أو الأب وكذلك الآباء وذلك أن المروجة من الآباء وليست من الأخوة والولاية غير المواريث ولا ولاية لأحد من الأجداد دونه أب أقرب إلى المروجة منه فإذا لم يكن آباء

أو أكثر لم يفض قط اعتسدت بالشهود ولو طرحت ما تعلم أنه ولد بوضعة أو غيرها حلت (قال المزني) رحمه الله وقال في كتابين لا تكون به أم ولا حتى يبين فيه من خلق الإنسان شي وهذا أقيس قال ولو كانت تحيض على الحمل تركت الصلاة واجتنبها زوجها ولم تنقض بالحيض عدتها لاتما ليست معتد به وعدتها أن تضع حملها ولا تنكح المرتبة وإن أوفت عدتها لأنها لا تدرى ما عدتها فان نكحت لم يفسخ زواجه فان برئت من الحمل فهو ثابت وقد أسامت وإن وضعت بطل النكاح (قال المزني) رحمه الله جعل الحمل تحيض ولم يجعل الحيض معنى يعتد به كما تكون

فلا ولاية لاحد مع الاخوة واذا اجتمع الاخوة فبنو الاب والام أولى من بنى الاب. فاذا لم يكن بنو ام واب فبنو
 الاب أولى من غيرهم ولا ولاية لبنى الأم بالأمر ولا لجد أبي أم أن لم يكن عصبة لان الولاية للعصبة فان كانوا
 بنى عم ولا أقرب منهم كانت لهم الولاية بأنهم عصبة وان كان معهم مثلهم من العصبة كانوا أولى لانهم
 أقرب بأم. واذا لم يكن اخوة لأب وأم ولا أب وكان بنو أخ لأب وأم وبنو أخ لأب فبنو الأخ للأب والأم أولى
 من بنى الأخ للأب وان كان بنو أخ لأب وبنو أخ لأم فبنو الأخ للأب أولى ولا ولاية لبنى الأخ للأم
 بحال الا أن يكونوا عصبة قال واذا تسفل بنو الأخ فانسبهم الى المزدوجة فأيهم كان أقربها وان كان
 ابن أب فهو أولى لان قرابة الأب أقرب من قرابة أم غير ولدها أقدم منه واذا استواء فكان فيهم ابن أب وأم
 فهو أولى بقرية مع المساواة قال وان حرم النسب بقرابة الأم كان بنو بنى الأخ وان تسفلوا وبنو عم ذرية
 فبنو بنى الأخ وان تسفلوا أولى لانهم يجمعهم واياها أب قبل بنى العم وهكذا ان كان بنو أخ وعمومة فبنو
 الأخ أولى وان تسفلوا لان العمومة غير آباء فيكونون أولى لان المزدوجة من الأب فاذا انتهت الأبوة فأقرب
 الناس بالمزدوجة ولاهم بها وبنو أخها أقرب بها من عمومته لانهم يجمعهم واياها أب دون الأب الذي يجمعها
 بالعمومة واذا لم يكن بنو أخ وكانوا بنى عم فكان فيهم بنو عم لأب وأم وبنو عم لأب فاستواء فبنو العم لأب
 والأم أولى وان كان بنو العم لأب أقدم فهم أولى واذا لم يكن لها قرابة من قبل الأب وكان لها أوصياء
 لم يكن الأوصياء ولا ذكاح ولا ولا ميراث وهكذا ان كان لها قرابة من قبل أمها أو بنى أخواتها لا ولاية
 للقرابة في الذكاح الا من قبل الأب وان كان للمزدوجة ولدا أو ولد ولد فلا ولاية لهم فيها بحال الا أن يكونوا
 عصبة فتكون لهم الولاية بالعصبة ألا ترى أنهم لا يعقلون عنها ولا يتسبون من قبيلها اغا قبيلا نسبها من
 قبل أبيها ألا ترى أن بنى الأم لا يكونون ولا ذكاح فاذا كانت الولاية لا تكون بالأم اذا انفردت فهكذا
 ولدها لا يكونون ولا ذكاحها واذا كان ولدها عصبة وكان مع ولدها عصبة أقرب منهم هم أولى منهم فالعصبة أولى
 وان تساوى العصبة في قرابتهم بها من قبل الأب فهم أولى كما يكون بنو الأم والأب أولى من بنى الأب وان
 استواء فالولد أولى

التي لم تحض نعتد
 بالشهور فاذا حدث
 الحيض كانت العدة
 بالحيض والشهور كما
 كانت تمر عليها وليست
 بعدة وكذلك الحيض يمر
 عليها وليس كل حيض
 عده كاليس كل شهر
 عده ولو كانت حاملا
 بوادين فوضعت الاول
 فله الرجعة ولو ارتجعتها
 وخرج بعض ولدها
 وبقي بعضه كانت رجعة
 ولا تحل وحتى يفارقها
 كله ولو وقع الطلاق فلم
 يدرك قبل ولدها أم بعده
 فقال وقع بعد ما ولدت
 فلى الرجعة وكذبته
 فالقول قوله لان الرجعة
 حق له والحلو من العدة
 حق لها ولم يدرك واحد
 منهما كانت العدة عليها
 لانها وجبت ولا نزلها
 الا بيمينين والورع أن
 يرتجعتها ولو طلقها فلم
 يتحدث اهار رجعة ولا
 تكاحا حتى ولدت

(ولاية الموالى) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يكون الرجل وليا لولاء وللزوجة نسب من
 قبل أبيها يعرف ولا لأخوال ولاية بحال أبدا الا أن يكونوا عصبة فاذا لم يكن للمرأة عصبة ولها موال فوالها
 أولياؤها ولا لوالها الملتقى ثم أقرب الناس بعتقها ولها كما يكون أقرب الناس به ولى ولد الملتقى لها قال
 واجتماع الولاية من أهل الولاية في ولاية المزدوجة كاجتماعهم في النسب (قال الشافعي) ولا يختلصون في
 ذلك (قال الشافعي) ولو زوجها مولى بعة ولا يعلم لها قرابا من قبل أبيها ثم علم كان النكاح مفسوخا لانه
 غير ولى كولو زوجها أولى قرابة يعلم أقرب منه كان النكاح مفسوخا
 (مغيب بعض الولاية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا ولاية لأحد بنسب ولا لولاء وأولى منسبه
 حتى غائبا كان أو حاضرا بعيد الغيبة منقطعها مؤثما منه مفقودا أو غير مفقودا أو قريبها مريحا أو اب غائبا
 واذا كان الولي حاضرا فامتنع من التزويج فلا يزوجه الولي الذي يليه في القرابة ولا يزوجه الا السلطان
 الذي يجوز حكمه فاذا رفع ذلك الى السلطان حقق عليه أن يسأل عن الولي فان كان غائبا سأل عن الخاطب
 فان رضى به أحضر أقرب الولاية لها وأهل المحرم من أهلها وقال هل تقيمون شيئا فان دكره نظرفيه فان
 كان كفوا ورضيته أمرهم بتزويجه فان لم يسهلوا روجه وان لم يأمرهم ووجهه فائز وان كان الولي حاضرا
 فامتنع من أن يزوجه من رضى به صنع ذلك به وان كان الولي الذي لا أقرب منه حاضرا فوكل قام وكيله
 مقامه وجاز تزويجه كما يجوز اذا وكله بتزويج رجل بعينه فزوجه أو وكله أن يزوجه من رأى فزوجه كفوا
 رضى المرأة بعينه فان تزوج غير كفء لم يحز وكان هذا معة تعدى ما ردودا كما رد تعدى الوكلاء
 (من لا يكون وليا من ذى القرابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يكون الرجل وليا

لامرأة بنتا كانت أو أختا أو بنت عم أو امرأة هو أقرب الناس إليها نسبا أو ولا عتق يكون الولي حراما مسلما رشيدا يعقل موضع الخط وتكون المرأة مسلمة ولا يكون المسلم وليا للكافرة وإن كانت بنته ولا ولاية له على كافرة الأمته فإن ما صار لها بالنكاح ملك له قال ولا يكون الكافر وليا لمسلمة وإن كانت بنته قد تزوج ابن سعيد بن العاص النبي صلى الله عليه وسلم أم حبيبة وأبوسفيان حتى لانها كانت مسلمة وابن سعيد مسلم لا أعلم مسلما أقرب بهامنه ولم يكن لأبي سفيان فيها ولاية لأن الله تبارك وتعالى قطع الولاية بين المسلمين والمشركين والمواريث والعقل وغير ذلك قال فجوز تزويج الحاكم المسلم الكافرة لأنه يحكم لولاية إذا حاكم إليه ولا يكون إذا كان باغيا مسلما وليا إن كان سفيان مولى عليه وغيره لم يوضع الخط لنفسه ومن زوجه إذا كان هذا لا يكون وليا لنفسه وزوجها كان أن يكون وليا لغيره أبعد وإن لم يكن هذا وليا لنفسه أو ضعف العقل فكذلك المعتوه والمجنون الذي لا يفقه بل هما أبعد من أن يكونا وليين قال ومن خرج من الولاية بأحد هذه المعاني حتى لا يكون وليا بحال فالولي أقرب الناس به ممن يفارق هذه الحال وهذا ممن لم يكن ويكن مات ولا ولاية له ما كان بهذه الحال فإذا صلحت حاله صار وليا لأن الحال التي منع بها الولاية قد ذهبت

(الأ' كفاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا أعلم في أن للولادة أمرامع المرأة في نفسها شيأ يجعل لهم أبين من أن لا تزوج الا كفواً فإن قيل يحتمل أن يكون لثلاث زوج الانكاح صحيحا قيل قد يحتمل ذلك أيضا ولكنه لما كان الولاية لزوجة غير نكاح صحيح لم يجوز أن هذا ضعيفا لا يشبهه أن يكون له جعل الولاية معها أمر فأما الصداق فهي أولى به من الولاية ولو وهبته جاز ولا معنى له أولى به من أن لا تزوج الا كفواً بل لا أحسبه يحتمل أن يكون جعل لهم أمر مع المرأة في نفسها الا لثلاث نكح الا كفواً (قال الشافعي) إذا اجتمع الولاة فكانوا شرعا فأبهم صلح أن يكون وليا بحال فهو كفضلهم وسواء المسن منهم والكهمل والنسب والفاضل والذي دونه إذا صلح أن يكون وليا فأبهم زوجها بانها كفواً جاز وإن سخط ذلك من بقى من الولاة وأبهم زوج بانها غير كفواً فلا يثبت النكاح إلا باجتماعهم عليه وكذلك لو اجتمعت جماعتهم على تزويج غير كفء وانفرد أحد منهم كان النكاح مردودا بكل حال حتى تجتمع الولاة معا على انكاحه قبل انكاحه فيكون حقها لهم تركه وإن كان الولي أقرب ممن دونه فزوج غير كفء بانها فليس لمن بقى من الالاء الذي هو أولى منهم رده لانه لا ولاية لهم معه قال وليس نكاح غير الكفء محرما فأردته بكل حال انه هو نقص على المروجة والولادة فإذا رضيت المروجة ومن له الولاية من معها بالنقص لم أردته قال وإذا تزوج الولي الواحد كفواً بأمر المرأة المالك لا مرها بأقل من مهر مثلها لم يكن لمن بقى من الولاة ذلك النكاح ولا أن يقوموا عليه حتى يكملوا لها مهر مثلها لانه ليس في نقص المهر نقص نسب انما هو نقص المال ونقص المال ليس عليها ولا عليهم فيه نقص حسب وهي أولى بالمال منهم وإذا رضى الولي الذي لا أقرب منه بالنكاح رجل غير كفء فأنكحه باذن المرأة والولادة الذين هم شرع ثم أراد الولي المزوج والولادة رده لم يكن لهم بعد رضاهم وتزويجهم إياه برضا المرأة وإن كانوا زوجوها بأمرها بأقل من صداق مثلها وكانت لا يجوز أمرها في مالها فلها تمام صداق مثلها لأن النكاح لا يرد فهو كالبيع المستهلكة كالأول باعت وهي محبوبة بيعا فاستهلك وقد غبنت فيه لزمه شتره قيمته قال وإذا كانت المرأة محجورا عليها مالها فأسوأ من حابي في صداقها أب وأغبر لا يجوز الحباية ويلحق بصداق مثلها ولا يرد النكاح دخلت أو لم تدخل وإن طلق قبل ذلك أخذها نصف صداق مثلها

(ما جاء في تشاح الولاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الولاية شرعا فأراد بعضهم أن يلى التزوج دون بعض فذلك إلى المرأة تولى أيهم شاعت فإن قالت قد أذنت في فلان فأى ولاية أنكحني فنكاحه جائز فأبهم أنكحه فنكاحه جائز فإن ابتدره اثنان فزوجاه فنكاحه جائز وإن تناعوا

لا أكثر من أربع سنين
فأنكره الزوج فهو منفي
باللعان لانها ولدت بعد
الطلاق لما لا يبلده
النساء (قال المزني)
رحمه الله فإذا كان
الولد عنده لا يمكن أن
تلد منه فلامعنى
للعان به ويشبهه أن
يكون هذا غلطاً من
غير الشافعي وقال في
موضع آخر لو قال
لامرأة كذا ولدت ولدا
فأنت طالق فولدت
ولدين بينهما سنة طلق
بالاول وحلت للآخر واج
بالآخر ولم يلحق به
الاخر لان طلاقه وقع
بولادتها لم يحدث لها
نكاحا ولا رجعة ولم
يقربها فيلزمه اقراره
فكان الولد منتفيا عنه
بلا ان وغيره يمكن
أن يكون في الظاهر
مشبه (قال المزني)
رحمه الله فوضعها لما
لا يبلده النساء من ذلك

أقرع بينهم السلطان فأبهم خرج سهمه أمره بالتزويج وان لم يترافعوا الى السلطان عدل بينهم أمرهم
 فأبهم خرج سهمه زوج وان تركوا الاقراع أوتركه السلطان لم أحبه لهم وأبهم زوج باذنها جاز
 (انكاح الوليين والوكالة في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن علية عن ابن
 أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أنكم الوليان
 فالأول أحق قال وبين في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأول أحق أن الحق لا يكون باطلا وان
 نكاح الآخر باطل وأن الباطل لا يكون حقا بأن يكون الآخر دخل ولم يدخل الأول ولا يزيد الأول
 حقاً لو كان هو الداخل قبل الآخر هو أحق بكل حال قال وفيه دلالة على أن الوكالة في النكاح جائزة
 ولانه لا يكون نكاح ولين متكافيا حتى يكون للأول منهما الاوكالة منها مع وكيل النبي صلى الله عليه
 وسلم عمرو بن أمية الضمري فروجه أم حبيبة ابنة أبي سفيان (قال الشافعي) فأما اذا أذنت المرأة لوليها
 أن يزوجهام رأيا أو وامرها أحدهما في رجل فقالت زوجه ووامرها آخر في رجل فقالت زوجه
 فروجهام معارجلين مختلفين كفؤين فأبهم ما زوج أولا فالاول الزوج الذي نكاحه ثابت وطلاقه وما بينه
 وبينها مما بين الزوجين لازم ونكاح الذي بعده ساقط دخل بها الآخر ولم يدخل أو الاول ولم يدخل لا يحق
 الدخول لاحد شيئا انما يحقه أصل العقد فان أصابها آخرهما نكاحا فلهامهر مثلها اذ لم يصح عقدة
 النكاح لم تصح بشئ بعدها لا يتجدد نكاح صحيح واذا جاز للمرأة أن توكل وليين جاز للولي الذي لا امر للمرأة
 معه أن يوكل وهذا اللاب خاصة في البكر ولم يجوز لولي غيره للمرأة معهم أمر أن يوكل أب في ثيب ولا ولي غير أب
 الابن تأذن له أن يوكل بزوجها فيجوز باذنها فلوان رجلا خرج ووكل رجلا بتزويج ابنته البكر فروجها
 الوكيل وهو فابهما أنكم أولا فالنكاح نكاحه جائز والاخر باطل الوكيل أو الأب وان دخل بها الآخر
 فلهامهر وعليها العدة والولد لاحق ولا ميراث لهما منه ولومات قبل أن يفرق بينهما ولاله منها لومات
 ولزوجهما الاول منها الميراث وعليه لها الصداق بحاسب به من ميراثه وهكذا لو أذنت لوليين فروجهام معا
 أولي أن يوكل فوكل وكيلا أوليين كذلك فوكل وكيلين أي هذا كان فالتزويج الاول أحق ولوزوجهما
 الوليان أو كلاه ثلاثة أو أربعة فالنكاح للاول اذا علم بينته تقوم على رقت من الاوقات أنه فعل ذلك قبل
 صاحبه قال ولوزوجهما وليها رجلين فشهد الشهود على يوم واحد ولم يثبتوا الساعة أو أثبتوها فلم يكن
 في اثباتهم دلالة على أي النكاحين كان أولا فالنكاح مفسوخ ولا شيء لهما من واحد من الزوجين ولو
 دخل بها أحدهما على هذا فأصابها كان لهما منه مهر مثلها وعليها العدة ويفرق بينهما وسواء كان الزوجان
 في هذا لا يعرفان أي النكاح كان قبل أو يتداعيان فيقول كل واحد منهما كان نكاحي قبل وهما يقران
 أنها لا تعلم أي نكاحهما كان أولا ويقران بأمر يدل على أنها لا تعلم ذلك مثل أن تكون غائبة عن النكاح
 ببلد غير البلد الذي تزوجت به أو ما أشبه هذا ولو ادعى عليها أنها تعلم أي نكاحهما أول وادعى كل واحد
 منهما أن نكاحه كان أولا كان القول قولها مع عيبتها الذي زعمت أن نكاحه آخر وان قالت لا أعلم أيهما
 كان أولا وادعى عليها أحلفت ما تعلم وما يلزمها نكاح واحد منهما قال ولو كانت خرساء أو معتوهة أو صبية
 أو خرس بعد التزويج لم يكن عليها عین وفسخ النكاح ولوزوجهما أبوها أو وكيله في هذه الحال فقال
 الاب انكاحي أولا وانكاح وكيلي أولا كان أو قال ذلك الوكيل لم يكن اقرار واحد منهما يلزمها ولا يلزم
 الزوجين ولا واحد منهما ولو كانت عاقلة بالغبة فأقربت لاحدهما أن نكاحه كان أولا لزمها النكاح الذي
 أقربت أنه كان أولا ولم تحلف للآخر لانها لو أقربت له بان نكاحه أولا لم يكن زوجها وقد لزمها أن تكون
 زوجة الآخر ولو كان وليها الذي هو أقرب اليها من ولم الذي يليه زوجها باذنها ووليها الذي هو أبعد منه
 باذنها فانكاح الولي الذي دونه من هو أقرب منه باطل ولو كان على الانفرد واذا كان هذا هكذا فنكاح
 الولي الأقرب جائز كان قبل نكاح الولي الأبعد أو بعد أو دخل الذي روجه الولي الأبعد الذي لا ولاية له مع

أبعد و بان لا يحتاج الى
 لعان به أحق قال ولو
 ادعت المرأة أنه راجعها
 في العدة أو نكحها ان
 كانت بائنا وأصاها
 وهي ترى أنه عليها
 الرجعة لم يلزمه الولد
 وكانت البين عليه ان
 كان حيا وعلى ورثته
 على علمهم ان كان ميتا
 ولو نكح في العدة
 وأصابت فوضعت
 لاقل من ستة أشهر من
 نكاح الآخر وتعام
 أربع سنين من فراق
 الأول فهو للأول ولو
 كان لا كثر من أربع
 سنين من فراق الاول
 لم يكن ابن واحد منهما
 لانه لم يمكن من واحد
 منهما (قال المزني)
 رحمه الله فهذا قد نفاه
 بل لعان فهذا والذي
 قبله سواء (قال) فان قيل
 فكيف لم ينف الولد اذا
 أقربت أمه بانقضاء
 العدة ثم ولدت لا كثر

من هو أقرب ولودخل بها الزوجان معا ثبت نكاح الذي زوجه الولي وأمر باجتماعها حتى تكمل عدتها من الزوج غيره ثم خلى بينها وبينه وكان لها على الزوج المهر الذي سمي وعلى النكاح الفاسد مهر مثلها كان أقل أو أكثر مما سمي لها ولو اشتملت على جل وقفا عنها وهي في وقفها عنها زوجة الذي زوجه الولي ان مات وورثته وان ماتت وورثها ومتى جاءت بولد أريه القافة قبأيهما الحقاء لحق وان لم يلحقها بواحد منهما أو الحقاء بهما أو لم يكن قافة وقف حتى يبلغ فينسب إلى أيهما شاء قال وان انتقام منه ولم تره القافة لا عنها معا ونفي عنهما معا فان أقربيه أحدهما نسبه إليه فان أقربيه الآخر وقفته حتى ترأ القافة وكان كالمسئلة على الابتداء وان مات الآخر بعدما أقربيه الأول ولم يعرفه فهو من الأول ولوزوجها وليان أحدهما قبل الآخر باذنهما فدخل بها صاحب الزوج الآخر فلها مهر مثلها وتزعم منه وهي زوجة الأول ويمسك عنها حتى تنقضي عدتها من الداخل بها

(ما جاء في انكاح الآباء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت نكحني النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة ست أو سبع وبني وبني وأنا ابنة تسع الشك من الشافعي (قال الشافعي) قلنا كان من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الجهاد يكون على ابن خمس عشرة سنة وأخذ المسلمون بذلك في الحدود وحكم الله بذلك في النكاح فقال حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا ولم يكن له الأمر في نفسه الا من خمس عشرة سنة أو ابنة خمس عشرة الا أن يبلغ الحلم أو الجارية المحيص قبل ذلك فيكون لهما أمر في أنفسهما دل انكاح أبي بكر عائشة النبي صلى الله عليه وسلم ابنة ست وبناتها ابنة تسع على أن الأب أحق بالبكر من نفسها ولو كانت اذا بلغت بكرا كانت أحق بنفسها منه أشبه أن لا يجوز له عليها حتى تبلغ فيكون ذلك باذنها أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذا نكحها زوجها أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن جهمع عن أبي زبدين جارية عن خنساء بنت خدام أن أباهما زوجها وهي ثيب وهي كارهة فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها (قال الشافعي) فأى ولي أمرأة ثيب أو بكر زوجها غير اذنها فالنكاح باطل الا بالآباء في الإبكار والسادة في المالك لان النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح خنساء ابنة خذام حين زوجها أبوها كارهة ولم يقل الا ان تشأ أن تبري أبك فتخيري انكاحه لو كانت اجازته انكاحها تخيره أشبه أن يأمرها أن تحجز انكاح أبيها ولا يرد بقوته عليها (قال الشافعي) وبشبه في دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرق بين البكر والثيب فجعل الثيب أحق بنفسها من وليها وجعل البكر تستأذن في نفسها أن الولي الذي عني والله تعالى أعلم الأب خاصة فجعل الأيم أحق بنفسها منه فدل ذلك على أن أمره أن تستأذن البكر في نفسها امر اختيار لا فرض لانها لو كانت اذا كرهت لم يكن له تزويجها كانت كالثيب وكان يشبه أن يكون الكلام فيها أن كل امرأة أحق بنفسها من وليها واذا نكح الثيب الكلام واذا نكح البكر الصمت ولم أعلم أهل العلم اختلفوا في أنه ليس لأحد من الأولياء غير الآباء أن يزوجه بكرا ولا نيسا الا باذنها فاذا كانوا يفرقوا بين البكر والثيب البالغين لم يجر إلا ما وصفت في الفرق بين البكر والثيب في الأب الولي وغير الولي ولو كان لا يجوز للأب انكاح البكر الا باذنها في نفسها ما كان له أن يزوجهما صغيرة لأنه لا أمر لها في نفسها في حالها تلك وما كان بين الأب وسائر الأولاد فرق في البكر كما لا يكون بينهم فرق في الثيب فان قال قائل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تستأمر البكر في نفسها قبل شبه أمره أن يكون على استئطاف نفسها وأن يكون بها ذاء لا يعلمه غيرها فتذكره اذا استؤمرت أو تكرهه الخاطب لعله فيكون استثمارها أحسن في الاحتياط وأطيب لنفسها وأجل في الاخلاق وكذلك تأمر أباهما وتأمره أيضا أن يكون المؤامر لها فيه أقرب نساء أهلها وأن يكون تقضى اليها بذات نفسها ما كانت أو غير أم ولا

من ستة أشهر بعد اقرارها قبل ما يمكن أن تحيض وهي حامل فتقضى بانقضاء العدة على الظاهر والحال قائم لم ينقطع حتى الولد باقرارها بانقضاء العدة والزمنه الاب ما يمكن أن يكون حلاله وكان الذي عليك الرجعة ولا عليكها في ذلك سواء لان كلتيهما تحلان بانقضاء اللازواج وقال في باب اجتماع العديتين والقافة ان جاءت بولد لا كثر من أربع سنين من يوم طلقها الأول ان كان عليك الرجعة دعاه القافة وان كان لا عليك الرجعة فهو الثاني (قال المزني) رحمه الله فجمع بين من له الرجعة عليها ومن لا رجعة له عليها في باب المدخول بها وفرق بينهما بان تحل في باب اجتماع العديتين والله أعلم

يجعل في انكاحها الا بعد اخبارها بزواج بعينه ثم يكره لا يبين ان يزوجه ان علم منها كراهة لمن يزوجه
وان فعل فزوجه من كرهت جاز ذلك عليها واذا كان يجوز تزويجها من كرهت فذلك لوزوجها بغير
استئمارها فان قال قائل وما يدل على أنه قد يؤمر بعشيرة البكر ولا أمر لها مع أبيها الذي أمر بعشورتها
قيل قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر ولم يجعل الله لهم معه أمرا انما فرض عليهم
طاعته ولكن في المشاورة استطابة أنفسهم وأن يستن بها من ليس له على الناس ما لرسول الله صلى الله
عليه وسلم والاستدلال بأن يأتي من بعض المشاورين بالخير قد غاب عن المستشير وما أشبه هذا قال
والجد أبو الالب وأبوه وأبو أبيه يقومون مقام الاب في تزويج البكر وولاية الثيب ما لم يكن دون واحد منهم
أب أقرب منه ولو زوجت البكر أزواجا ما تواعنها وفارقوها وأخذت مهورا ومواريت دخل بها أزواجها
أولم يدخلوا الا انهم لم تجامع زوجت تزويج البكر لانه لا يفارقها اسم بكر الا بأن تكون ثيبا وسواء بلغت
سننا وخرجت الاسواق وسافرت وكانت قيم أهلها أو لم يكن من هذا شي لانها بكر في هذه الاحوال كلها
(قال) واذا جومت بنكاح صحيح أو فاسد أو زنا (١) صغيرة كانت بالغاً وغير بالغ كانت ثيبا لا يكون للاب
تزويجها الا باذنهم ولا يكون له تزويجها اذا كانت ثيبا وان كانت لم تبلغ اغما يزوج الصغيرة اذا كانت بكرة
لانها لا أمر لها في نفسها اذا كانت صغيرة ولا بالغاً مع أبيها قال وليس لأحد غير الآباء أن يزوج بكرة ولا
ثيبا صغيرة لا باذنهم ولا بغير انهم ولا يزوج واحدة منهم ما حتى تبلغ فتأذن في نفسها وان زوجها أحد غير
الآباء صغيرة فالنكاح مفسوخ ولا يتوارثان ولا يقع عليها طلاق وحكمه حكم النكاح الفاسد في جميع
أمره لا يقع به طلاق ولا ميراث والآباء وغيرهم من الاولياء في الثيب سواء لا يزوج أحد الثيب الا باذنهم
واذنهم الكلام واذن البكر الصمت واذن زوج الاب الثيب بغير علمها فالنكاح مفسوخ رضيبت بعداً ولم ترض
وكذلك سائر الاولياء في البكر والثيب

(الاب ينكح ابنته البكر غير الكفء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز أمر الاب على
البكر في النكاح اذا كان النكاح خطالها أو غير نقص عليها ولا يجوز اذا كان نقصا لها أو ضررا عليها كما
يجوز شراؤه وبيعه عليها بلا ضرر عليها في البيع والشراء من غير ما لا يتغابن أهل البصر به وكذلك ابنته
الصغير قال ولو زوج رجل ابنته عبد الله أو غيره لم يحجز النكاح لان العبد غير كفء لم يحجز وفي ذلك عليها
نقص بضرورة ولو زوجها غير كفء لم يحجز لان في ذلك عليها نقصا ولو زوجها كفواً أحذم أو أبرص
أو مجنوناً أو خصياً مجبواً أو غير محبوب لم يحجز عليها لانها لو كانت بالغاً كان لها الخيار اذا علمت هي بداء
من هذه الادواء ولو زوجها كفواً صحيحاً ثم عرض له داء من هذه الادواء لم يكن له أن يفرق بينه وبينها
حتى تبلغ فاذا بلغت فلها الخيار (قال) ولو عقد النكاح عليها الرجل به بعض الادواء ثم ذهب عنه
قبل أن تبلغ أو عند بلوغها فاخترت المقام معه لم يكن لها ذلك لان أصل العقد كان مفسوخاً (قال) ولو
زوج ابنته صغيراً أو مجنوناً أو مفسوخاً كان النكاح مفسوخاً لان الصغير لا يخاف العنت والمجنون لا يعرب عن
نفسه بأنه يخاف العنت وان كان كل واحد منهما لا يجد طولا ولو زوجها جذماً أو برصاً أو مجنوناً
أو ارتقاء لم يحجز عليه النكاح وكذلك لو كان زوجها امرأة في نكاحها ضرر عليه أو ليس له فيها وطر مثل
يجوز فانية أو عماء أو قطعاء أو ما أشبه هذا

(المرأة لا يكون لها الولي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما
امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فبين فيه أن الولي رجل لا امرأه فلا تكون المرأة ولياً لأبداً غيرها
واذا لم تكن ولياً لنفسها كانت أبعد من أن تكون ولياً لغيرها ولا تعقد عقد نكاح أخبرنا الثقة عن ابن
جريح عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة تخطب اليها المرأة من أهلها فنشهد فاذا بقيت
عقدة النكاح قالت لبعض أهلها زوج فان المرأة لا تلي عقد النكاح (قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة

(لأعده على التي لم
يدخل بها زوجها)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى وان
طلقتموهن من قبل أن
تمسوهن الآية قال
والمسيس الاصابة وقال
ابن عباس وشرح
وغيرهما لأعده عليها
الا بالاصابة بعينها لان
الله تعالى قال هكذا
(قال الشافعي) وهذا
ظاهر القصر أن فان
ولدت التي قال زوجها
لم أدخل بها لست أشهر
أولاً كثر ما يلبس النساء
من يوم عقد نكاحها
لحق نسبه وعليه المهر
اذا ألزمتها الولد حكمنا

(١) قوله صغيرة كانت
بالغاً أو غير بالغ كذا
في المتن ولعل لفظ
صغيرة من زيادة الناسخ
أو تفسير لغير البالغ
وضع بين السطور
فأثبتها الناسخ في الصلب
فتأمل كتبه مصححه

(باب في عدة الامة)

(قال الشافعي) رحمه الله
 فرق الله بين الاحرار
 والعبيد في حد الزنا
 فقال في الاماء فاذا
 احصن فان اتين
 بفاحشة الآية وقال
 تعالى واشهدوا ذري
 عدل منكم وذكر
 الموارث فلم يختلف
 احد قيته أن ذلك في
 الاحرار دون العبيد
 وفرض الله العدة
 ثلاثة أشهر وفي الموت
 أربعة أشهر وعشرا
 وسن صلى الله عليه
 وسلم أن تستبرا الامة
 بحضة وكانت العدة في
 الحر استبراء وتعبدا
 وكانت الحضة في
 الامة استبراء وتعبدا
 ولم أعلم بخالفين
 حفظت عنه من أهل
 العلم في أن عدة الامة
 نصف عدة الحر فيما
 له نصف معدود فلم
 يجزأ اذا وجدنا ما وصفتنا
 من الدلائل على
 الفسوق فيما ذكرنا

على عقلها بكر ا كانت أو ثيبا لا يزوجه الأب أو سلطان بلا أمرها لانه لا أمر لها
 (نكاح الصغار والمغلوبين على عقولهم من الرجال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الكبير
 المغلوب على عقله لأبيه أن يزوجه لانه لا أمر له في نفسه وإن كان يحسن ويفتي فليس له أن يزوجه حتى
 يأذن له وهو مقيم في أن يزوجه فاذا أذن فيه وزوجه ولا رد إن نكاحه أباه وليس لاحد غير الأب أن يزوجه
 المغلوب على عقله لانه لا أمر له في نفسه ويرفع الى الحاكم فيسأل عنه فان كان يحتاج الى التزوج ذكر
 للزوجة حاله فان رضيت حاله وزوجه وإن لم يكن يحتاج الى التزوج فيما يرى بزمانة أو غيرهما لم يكن الحاكم
 أن يزوجه ولا لأبيه إلا أن يكون تزوجه ليخدم فيجوز تزوجه لذلك وللا بقاءه في المغلوب على عقله
 وفي الصغيرة والمرأة البكر ولا بقاء تزويج الابن الصغير ولا خياره اذا بلغ وليس ذلك لسلطان ولا لولي وإن
 تزوجه سلطان أو ولي غير الأب فالتكاح مفسوخ لانا نكحنا عليه أمر الأب لانه يقوم مقامه في النظر له
 ما لم يكن له في نفسه أمر ولا يكون له خيار اذا بلغ فأما غير الأب فليس ذلك له ولو كان الصبي محبوبا ومحبولا
 فزوجه أبوه كان نكاحه مردودا لانه لا يحتاج الى التكاح قال واذا زوج المغلوب على عقله فليس لأبيه
 ولا للسلطان أن يخالف بينه وبين امرأته ولا أن يطلقها عليه ولا يزوجه واحد منهما إلا بالغا وبعد
 ما يستدل على حاجته الى النكاح ولو طلقها لم يكن طلاقه طلاقا وكذلك لو ألى منها وتظاهر لم يذن عليه
 ايلاع ولاظهار لان القلم مرفوع عنه وكذلك لو ذفها وانتفى من ولدها لم يكن له أن يلاعن ويلزمه الولد
 ولو قالت هو عني لا يأتيني لم تضرب له أحلا وذلك أنها إن كانت ثيبا فقد أتتها وتجدد وهو لو كان صحيحا
 جعل القول قوله مع عينه وإن كانت بكرا فقد تمتنع من أن ينالها فلا يعقل أن يدفع عن نفسه بالقول
 انها تمتنع ويمتنع ويؤمر اشارة باصابتها ولو ارتد لم تحرم عليه لان القلم مرفوع عنه ولو ارتدت هي فلم تعد
 الى الاسلام حتى تنقض العدة ثلث منه وهكذا اذا نكحت المغلوبة على عقلها لم يكن لابها ولا لولي غيرها
 أن يخالف عنها بادرهم من مالها ولا يبرئ زوجها من نفقتها ولا شيء وجب لها عليه فان هربت أو امتنعت منه
 لم يكن لها عليه نفقة مادامت هاربة وامتنعت وإن ألى منها وطلب ولها وقفه قيل له اتق الله وفني أو طلق
 ولا يجبر على طلاق ولا يجبر لو طلبته هي وكذلك إن كان عينا لم يؤجل لها من قبل أن هذا شيء إن كانت
 صحيحة كان لها طلبه لتعطاه أو يفارق وإن تركته يحمل فيه الزوج على الفراق لان الفراق إنما يكون
 برضاها وامتناعها من التي فلا يكون لاه طلب أن يفارق بحكم يلزم زوجها غيرهما وهي ممن لا طلب له
 ولو طلبت لم يكن ذلك على الزوج وهكذا الصبية التي لا تعقل في كل ما وصفت قال ولو ذف المجنونة وانتفى
 من ولدها قبل له أن أردت أن تنفي الولد باللعان فالتعن فاذا التعن وقعت الفرقة بينهما ولا يكون له أن
 ينكحها أبدا ولا يرد عليه وينفي عنه الولد وإن كذب نفسه ألحق به الولد ولا يعز ولا ينكحها أبدا فان
 أبى أن يلتن فهي امرأته والولد لولده ولا يعز لها قال وأي ولد لولده ما كانت في ملكه لزمه إلا أن ينفيه
 بلعان وإن وجده معها ولد فقال لم تلده ولا قافة ورثت تدبر عليه وترضعه وتخضع عليه حنوا لام لم تكن أمه
 الابان يشهد أربع نسوة أنها ولده أو يقره بانها ولده فيلحقه وإن كانت قافة فألحقه به فهو ولده
 إلا أن ينفيه بلعان وليس للأب في الصبية والمغلوبة على عقلها أن يزوجها عبدا ولا نكحها لها وأنظر
 كل امرأة كانت بالغيا فبعت اليه كان لا ينالها وليها منه ما منه وليس للأب عليها ادخالها فيه ولا للأب
 ولا للسلطان في واحد منهما أن يزوجهما مجنوناً ولا لاجد وما ولا أبرص ولا مغلوبا على عقله لانه قد كان
 لها لوزوجه برة اها اذا علمت أن تفسخ نكاحه وكذلك ليس له أن يزوجهما مجنونا وكذلك ليس له أن يكره
 أمته على واحد من هؤلاء بنت ح وله أن يهب الكل واحد من هؤلاء ويبيعها منه ولا لولي الصبي أن
 يزوجه مجنونة ولا جذما ولا برصا ولا مغلوبة على عقلها ولا امرأة لا تطبق جماعا بحال ولا أمه وإن
 كان لا يجتدو لحره لانه ممن لا يخاف العنت

(النكاح بالشهود) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا نكاح للأب في ثيب ولا لولي غير الأب في بكر ولا ثيب غير مغلوقة على عقلها حتى يجمع النكاح أربعا أن ترضى المرأة المروجة وهي بالغ والبالغ أن تحيض أو تستكمل خمس عشرة سنة ويرضى الزوج البالغ وينكح المرأة لولي لأولى منه أو السلطان ويشهد على عقد النكاح شاهدان عدلان فإن نقص النكاح واحد من هذا كان فاسدا قال ولا يبي البكر أن يزوجه صغيرة وكبيرة بغير أمرها وأحب إلى أن كانت بالغاً أن يستأمرها وذلك لسيد الأمة في أمته وليس ذلك لسيد العبد في عبده ولا لأحد من الأولياء غير الأب في البكر وهكذا الأب المخنونة البالغ أن يزوجه تزويج الصغيرة البكر بكراً كانت أو ثيباً وليس ذلك لغير الأب أو السلطان

(النكاح بالشهود أيضاً) أخبرنا مسلم بن خالد وعبد عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس قال لا نكاح إلا بشاهدي عدل وزلي مرشد وأحسب مسلم بن خالد قد سمعه من ابن خثيم أخبرنا مالك عن أبي الزبير قال أتى عمر بن كحاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجت قال ولو شهد النكاح من لا يجوز شهادته وإن كثروا من أحرار المسلمين أو شهادة عبيد مسلمين أو أهل ذمة لم يجز النكاح حتى يتعقد بشاهدين عدلين قال وإذا كان الشاهدان لا يردان من جهة التعديل ولا الحرية ولا البلوغ ولا غلة في أنفسهما خاصة جاز النكاح قال وإذا كانا عدلين عدوين للمرأة أو للرجل فتصادق الزوجان على النكاح جازت الشهادة لأيهما شهادة عدلين وإن تجاحدا لم يجز النكاح لأن لا أجيز شهادتهما على عدوئهما وأحلفت الجاحد منهما فإن حلف برئ وإن نكل رددت اليمين على صاحبه فإن حلف أثبت له النكاح وإن لم يحلف لم أثبت له نكاحاً وإن روى رجل يدخل على امرأة فقالت زوجي وقال زوجتي نكحتما بشاهدين عدلين ثبت النكاح وإن لم نعلم الشاهدين قال ولو عقد النكاح بغير شهود ثم أشهد بعد ذلك على حياله وأشهدت وولها على حيالهما لم يجز النكاح ولا يجز نكاحاً لا نكاحاً عقداً بمحض شاهدين عدلين وما وصفت معه ولا يكون أن يتكلم بالنكاح غير جائز لم يجز إلا بتجديد نكاح غيره ولو كان الشاهدان عدلين حين حضر النكاح ثم ساءت حالهما حتى ردت شهادتهما فتصادقا قال النكاح قد كان والشاهدان عدلان أو قامت بذلك بينة جاز وإن قالوا كان النكاح وهما بمجالهما لم يجز وقال إنما أنظر في عقدة النكاح ولا أنظر يوم يقرمان هذا يخالف الشهادة على الحق غير النكاح في هذا الموضع الشهادة على الحق يوم يقع الحكم ولا ينظر إلى حال الشاهدين قبل والشهادة على النكاح يوم يقع العقد قال ولو جهلا حال الشاهدين وتصادقا على النكاح بشاهدين جاز النكاح وكانا على العدل حتى أعرف الجرح يوم وقع النكاح وإذا وقع النكاح ثم أمره الزوجان بكتيمان النكاح والشاهدين فالنكاح جائز وأكره لهما السر للآبرئ بيهما

(ما جاء في النكاح إلى أجل ونكاح من لم يولد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل للمرأة قد تزوجتك حتى أمراًتي وقبلت ذلك المرأة أو أول ولد تلده امرأتي وقبلت ذلك المرأة أو قال ذلك الرجل للرجل في جبل امرأته قد تزوجتك أول جارية تلدها امرأتي وقبل الرجل فلا يكون شيئاً من هذا نكاحاً أبداً ولا نكاح لمن لم يولد ألا ترى أنها قد لا تلد جارية وقد لا تلد غلاماً أبداً فإذا كان الكلام منعقداً على غير شيء لم يجز ولا يجوز النكاح إلا على عين بعينها ولو قال الرجل إذا كان غداً فقد تزوجتك ابنتي وقبل ذلك الرجل أو قال رجل لرجل إذا كان غداً فقد تزوجت ابنتي وقبل ذلك الرجل أو قد يكون غداً قد ماتت ابنته أو ابنته أوهما وإذا انعقد النكاح وانعقاده الكلام به فكان في وقت لا يحل له فيه الجماع ولا يتوارث الزوجان لم يجز وكان ذلك في معنى المتعة التي تكون زوجة في أيام وغير زوجة في أيام وفي أكثر من معنى المتعة لأنه قد ماتت مدة بعد العقد لم يوجب فيه النكاح ولا يكون هذا نكاحاً عندنا ولا عند من أجاز نكاح المتعة هذا أفسد من نكاح المتعة

وغيره إلا أن نجعل عدة الأمة نصف عدة الحرة فيما له نصف فأما الحيضة فلا يعرف لها نصف فتكون عدتها فيه أقرب الأشياء من النصف إذا لم يسقط من النصف شيء وذلك فيمضتان وأما الحمل فلا نصفه كالم يكن للقطع نصف فقطع العبد والحرة قال عمر رضي الله عنه يطلق العبد تطليقتين وتعد الأمة حبيبتين فإن لم تحض فشهريتين أو شهراً ونصفاً قال ولو أغتقت الأمة قبل مضى العدة أكلت عدة حرة لأن العتق وقسع وهي في معافي الأزواج في عامة أمرها ويتوارثان في عدتها بالحرية ولو كانت تحت عبد فاختارت فراقه كان ذلك فتخا بغير طلاق وتكمل منه العدة من الطلاق الأول ولو أحدث لها رجعة ثم طلقها ولم يصحبها بنت

(ما يجب به عقد اسكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا خطب الرجل على نفسه فقال روجني فلانة أو وكيل الرجل على من وكله فقار ذلك أو أبو الصبي المولى عليه المرأة إلى ولها بعد ما أذنت في اسكاح الخطيب أو المخطوب عليه فقال الأولى قدر وجهك فلانة التي سمي فقد لزم اسكاح ولا احتياج إلى أن يقول الزوج أو من ولي عقد نكاحه بوجهك قد قبلت إذا بدا الخطيب فأجيب بالنكاح قال ولو احتجبت إلى هذا لم أجز نكاحا أبدا إلا بأن بولي الرجل وتولي المرأة رجلا واحدا في وجههما وذلك أي إذا احتجبت إلى أن يقول الخطيب وقد بدا بالخطبة إذا زوج قد قبلت لاني لأدري ما بدا للخطيب احتجبت إلى أن يقول ولي المرأة قد أجزت لاني لأدري ما بدا له ان كان اذار ورجل لم يثبت النكاح إلا باحداث المنكح قبولا للنكاح ثم احتجبت إلى أن أرد القول على الزوج ثم هكذا على ولي المرأة فلا يجوز بهذا المعنى نكاح أبدا ولا يجوز إلا بما وصفت من أن يلي العقد عليهما واحد بوجه كليهما ولكن لو بدأ ولي المرأة فقال لرجل قد زوجت ابنتي لم يكن نكاحا حتى يقول الرجل قد قبلت لان هذا ابتداء كلام ليس جواب مخاطبة وان خطب الرجل المرأة فلم يجبه الاب حتى يقول الخطيب قد رجعت في الخطبة فزوجه الاب يعد رجوعه كان النكاح مفسوخا لانه زوج غير خاطب الا أن يقول بعد تزويج الاب قد قبلت ولو خطب رجل إلى رجل فلم يجبه الرجل حتى يعلب على عقله ثم زوجه لم يكن هذا نكاحا لانه عقد من قد بطل كلامه ومن لا يجوز أن يكون وليا وهكذا لو كان الخطيب الغلوب على عقله بعد أن يخطب وقبل أن يزوجه ولكن لو عقد عليه ثم غلب على عقله كان النكاح جائزا إذا عقد ومعه عقله ولو كان هذا في امرأة أذنت في أن تنكح فلم تنكح حتى غلبت على عقلها ثم أنكحت بعد الغلبة على عقلها كان النكاح مفسوخا لانه لم يرمها من النكاح حتى غلبت على عقلها فبطل اذنتها وهذا كما قلنا في المسئلة قبلها قال ولو زوجت قبل أن تغلب على عقلها ثم غلبت بعد التزويج على عقلها لم يفسخ النكاح ولو قال الرجل لابي المرأة أتزوجني فلانة فقال قد زوجتكها لم يثبت النكاح حتى يقبل المزوج لان هذا ليس خطبة وهذا استفهام واذا خطبها على نفسه ولم يسم صداقا فزوجه فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها ولو سمي صداقا فزوجه باذنها كان الصداق له ولها الا زما

على العدة الاولى لانها مطلقة لم تمس (قال المزني) رحمه الله هذا عندى غلط بل عدتها من الطلاق الثاني لانه لما راجعها بطلت عدتها وصارت في معناها المتقدم بالعقد الاول لان نكاح مستقبل فهو في معنى من ابتدأ طلاقها مدخولا بها ولو كان طلاقا لا يعلل فيه الرجعة ثم عتقت ففيها قولان أحدهما أن تنفي على العدة الاولى ولا خيار لها ولا تستأنف عتقة لانها ليست في معنى الزوج والثاني أن تكمل عتقة حرة (قال المزني) رحمه الله هذا أولى بقوله ومما يدل على ذلك قوله في المرأة تعتد بالشهور ثم تخيض انها تستقبل الحيض ولا يجوز أن تكون في بعض عدتها حرة هي تعتد عدة أمه وكذا قال لا يجوز

(ما يحرم من النساء القرابة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم الآية (قال الشافعي) والامهات أم الرجل والوالدة وأمها أمهات آبائه وبناته بعدت الجدات لانهن يلزمهن اسم الامهات والبنات بنات الرجل لصلبه وبنات بنيه وبناتهن وان سفلن فكلهن يلزمهن اسم البنات كل لزم الجدات اسم الامهات وان علون وتباعدن منه وذلك ولد الولد وان سفلوا والاخوات من ولداً به اصله أو أمه نفسها وعماته من ولده من الادنى أو الاقصى ومن فوقهما من أجداده وخالاته من ولدته أم أمه وأمهات من فوقهما من جدته من قبلها وبنات الاخ كل ما ولد الاخ لبيه أو لأمه أو لهما من ولادته والدته فكلهم بنو أخيه وان تسفلوا وهكذا بنات الأخت (قال الشافعي) وحرمت الله تعالى الأخت من الرضاة فاحتمل تحريمها معنيين أحدهما إذا ذكر الله تحريم الام والأخت من الرضاة فأقامهما في التحريم مقام الام والأخت من النسب أن تكون الرضاة كلها تقوم مقام النسب فاحرم بالنسب حرم الرضاة منه وبهذا نقول بدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس على القرآن والآخرة أن يحرم من الرضاة الام والأخت ولا يحرم سواهما (قال الشافعي) فان قال قائل فإين دلالة السنة بان الرضاة تقوم مقام النسب قيل له ان شاء الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة فقالت

عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أراه فلانا ثم
 حفصة من الرضاعة فقلت يا رسول الله لو كان فلان حيا لعمها من الرضاعة أيدخل علي فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نعم إن الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة أخبرنا ابن عيينة قال سمعت ابن جعدان قال
 سمعت ابن المسيب يحدث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله هل للثني ابنة عمة بنت
 حمزة فانها أجل فتاة في قريش فقال أما علمت أن حمزة أخى من الرضاعة وأن الله تعالى حرم من الرضاعة
 ما حرم من النسب أخبرنا الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في ابنة حمزة مثل حديث سفيان بن عيينة في بنت حمزة (قال الشافعي) وفي نفس السنة أنه يحرم من الرضاعة
 ما يحرم من الولادة وأما ابن الفجل يحرم كل يحرم ولادة الأب يحرم لبن الأب لا اختلاف في ذلك أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد أن ابن عباس سئل عن رجل كان له امرأتان فأرضعت أحدهما
 علما وأرضعت الأخرى حارية فقيل له هل يتزوج العلام الحارية فقال لا للقاح واحد أخبرنا سعيد بن
 سالم قال أخبرنا ابن جريج أنه سأل عطاء عن ابن الفجل أيجرم فقال نعم فقلت له أبلغك من ثبت فقال نعم قال
 ابن جريج قال عطاء وأخواتكم من الرضاعة فهي أختك من أبيك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج
 أن عمرو بن دينار أخبره أنه سمع أبا الشفاء يرى لبن الفجل يحرم وقال ابن جريج عن ابن طاوس عن
 أبيه أنه قال لبن الفجل يحرم (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة فأتت أولفها قبل أن يدخل
 بها لم أره أن ينكح أمها لأن الأم مهمة التبريم في كتاب الله عز وجل ليس فيها شرط انما الشرط في
 الرائب (قال الشافعي) وهذا قول الأئمة كثير من المأثورين وقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة فقارقتها قبل أن يصيبها هل
 تحل له أمها فقال زيد بن ثابت لا الأم مهمة ليس فيها شرط انما الشرط في الرائب (قال الشافعي)
 وهكذا أمهاتها وان بعدن وجداتهما لأنهن من أمهات نسائه (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة
 فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها فكل بنت لها وان سفلن حلال لقول الله عز وجل وربائبكم اللاتي في
 حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم فلو نكح امرأة ثم طلقها
 قبل أن يدخل بها ثم نكح ابنتها حرمت عليه أم امرأته وان لم يدخل بها أم امرأته لأنها صارت من أمهات نسائه
 وقد كانت قبل من نسائه غير أنه لم يدخل بها ولو كان دخل بها لم تحل له البنت ولا أحد من ولده البنت
 أبدا لأنهن ربائنه من امرأته التي دخل بها قال الله عز وجل وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم
 فأى امرأة نكحها رجل حرمت على أبيه دخل بها الابن أو لم يدخل وكذلك تحرم على جميع آبائه من قبل
 أبيه وأمه لأن الأبوة تجمعهم معا وكذلك كل من نكح ولد ولده من قبل النساء والرجال وان سفلوا لأن
 الأبوة تجمعهم معا قال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف فأى امرأة نكحها
 رجل حرمت على ولده دخل بها الأب أو لم يدخل بها وكذلك ولد ولده من قبل الرجال والنساء وان سفلوا
 لأن الأبوة تجمعهم معا (قال الشافعي) وكل امرأة أب وابن حرمتهما على ابنه وأبيه بنسب فكذلك
 أحرمها إذا كانت امرأة أب وابن من الرضاعة فان قال قائل انما قال الله تبارك وتعالى وحلائل أبنائكم
 الذين من أصلابكم فكيف حرمت حليلة الابن من الرضاعة قيل بما وصفت من جمع الله بين الأم والأخت
 من الرضاعة والأب والأم والأخت من النسب في التحريم ثم بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة
 ما يحرم من النسب فان قال فهل تعلم فيم أنزلت وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم قيل الله تعالى
 أعلم فيم أنزلها فاما معنى ما سمعت متفرقا فجمعه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد نكاح ابنة جحش
 فكانت عند زيد بن حارثة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يتنأفأه امرأته فقال الله تعالى ذكره أن يدعى الأدياء
 لأنهم فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين وقال وما جعل أدياءكم أبناءكم الى قوله ومواليكم وقال

أن يكون في بعض
 صلته مقبلا ويصلي
 صلاة مسافر وقال هذا
 أشبه القولين بالقياس
 (قال المزني) رحمه الله
 وما احتج به من هذا
 يقضي على أن لا يحور
 لمن دخل في صوم طهار
 ثم وجد رقبة أب صوم
 وهو ممن يجد رقبة
 ويكفر بالصيام ولا
 لمن دخل في الصلاة
 بالتيمم أن يكون ممن
 يجد الماء ويصلي بالتيمم كما
 قال لا يجوز أن تكون
 في عذتها ممن تجبض
 وتعتد بالشهور في نحو
 ذلك من أقاويله وقد
 سوى الشافعي رحمه الله
 في ذلك بين ما يدخل
 فيه المرأة وما بين ما لم
 يدخل فيه فجعل
 المستقبل فيه كالمتبر
 (قال) والطلاق
 الى الرجال والعدة
 بالنساء وهو أشبه بمعنى
 القرآن مع ما ذكرناه
 من الآثار وما عليه
 المسلمون فيما سوي

هذان أن الأحكام
تقام عليهما ألا ترى أن
الحرم المحصن يزني
بالامة فيرجع ويخلد
الامة نجسين والرضا
معنى واحد فاختلف
حكمه لاختلاف حال
فاعليه فكذلك يحكم
للعرق حكم نفسه في
الطلاق ثلاثا وان
كانت امرأته أمة وعلى
الامة عدة أمة وان
كان زوجها حرا

(عدة الوفاة)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى
والذين يوفون منكم
ويذرون أزواجاً تبرصن
بأنفسهن الآية فدللت
سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنها على
الحرة غير ذوات الحمل
لقوله صلى الله عليه
وسلم لبيعة الأسلية
ووضعت بعد وفاة
زوجها بنصف شهر
قد حلت فانكحني
من شئت قال عمر بن
الخطاب رضي الله عنه
(١) قوله وبناتها وكل
من ولده الى قوله
امراه كذا في النسخ
وحرر كتبه معجبه

لنبيه صلى الله عليه وسلم لما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها لئلا يكون على المؤمنين حرج الآية
(قال الشافعي) فأشبهه والله تعالى أعلم أن يكون قوله وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم دون أديانكم الذين
تسمونهم أبناءكم ولا يكون الرضاع من هذا في شيء وحرمنا من الرضاع ما يحرم من الولادة (قال الشافعي) في قول الله عز وجل
ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف وفي قوله وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف كان
أكبر ولد الرجل يخلف على امرأة أبيه وكان الرجل يجمع بين الاختين فنهى الله عز وجل عن أن يكون
منهم أحد يجمع في عمره بين أختين أو ينكح ما نكح أبوه الا ما قد سلف في الجاهلية قبل علمهم بتحريمه ليس
أنه أقر في أيديهم ما كانوا قد جعوا بينه قبل الاسلام كما أقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على نكاح الجاهلية
الذي لا يخل في الاسلام محال (قال الشافعي) وما حرمنا على الأب من نساء الأبناء وعلى الأبناء من نساء
الأباء وعلى الرجل من امهات نسائه وبناته (١) الا في ذلك دخل بهن بالنكاح فاصيب فاما بالزنا فلا يحكم للزنا
يحرم حلالا فلو زنى رجل بامرأة لم تحرم عليه ولا على ابنه ولا على أبيه وكذلك لو زنى بأم امرأته أو بنت
امرأته لم تحرم عليه امرأته وكذلك لو كانت تحتها امرأة فزنى باختها لم يحجب امرأته ولم يكن جامع بين
الاختين وان كانت الاصابة بنكاح فاسد احتمل أن يحرم من قبل أنه ثبت فيه النسب ويؤخذ فيه المهر
ويدرأ فيه الحد وتكون فيه العدة وهذا حكم الحلال وأحب إلى أن يحرم به من غير أن يكون واضحا فلو
نكح رجل امرأة نكاحا فاسدا فأصابها لم يحل له عندي أن ينكح أمها ولا ابنتها ولا ينكحها أبوه ولا ابنه وان
لم يصب النكاح نكاحا فاسدا لم يحرم عليه النكاح الفاسد بلا اصابة فيه شيء من قبل أن حكمه لا يكون فيه
صداق ولا يلحق فيه طلاق ولا شيء مما بين الزوجين (قال الشافعي) وقد قال غيرنا لا يحرم النكاح الفاسد
وان كان فيه الاصابة كالأب يحرم الزنا لانهم ليست من الأزواج ألا ترى أن الطلاق لا يلحقها ولا ما بين
الزوجين ثم قال غيرنا وغيره كل ما حرمه الحلال فالحرام أشدله تحريما (قال الشافعي) وقد وصفنا في كتاب
الاختلاف ذكر هذا وغيره وجاعه أن الله عز وجل إنما أثبت الحرمة بالنسب والصهر وجعل ذلك نعمة بين
نعمه على خلقه فمن حرم من النساء على الرجال فجعله الرجال عليهم ولهن على الرجال من الصهر حرمة
النسب وذلك أنه رضى النكاح وأمر به ونادى به فلا يجوز أن تكون الحرمة التي أنعم الله تعالى بها على أن
من أتى شأدها الله تعالى إليه كالزاني العاصي لله الذي حده الله وأوجب له السار إلا أن يعفو عنه وذلك أن
التحريم بالنكاح إنما هو نعمة لا نعمة فالنعمة التي تثبت بالحلال لا تثبت بالحرام الذي جعل الله فيه النعمة
عاجلا وآجلا وهكذا لو زنى رجل باخت امرأة لم يكن هذا جامع بينهما ولم يحرم عليه أن ينكح أختها التي
زنى بها مكانها (قال الشافعي) وإذا حرم من الرضاع ما حرم من النسب لم يحل له أن ينكح من بنات الام
التي أرضعته وان سفلن وبنات بناتها (١) وبناتها وكل من ولده من قبل ولد ذكر أو أنثى امرأته وكذلك
أمهاتها وكل من ولدها لانهم بمنزلة أمهاتها وأخواتها وكذلك أخواتها لانهم خالاتها وكذلك عماتها
وخالاتها لانهم عمات أمه وخالات أمه وكذلك ولد الرجل الذي أرضعته لبنه وأمها وأخواته وخالاته
وعماته وكذلك من أرضعته لبن الرجل الذي أرضعته من الام التي أرضعته أو غيرها وكذلك من أرضع
ب لبن ولد المرأة التي أرضعته من أبيه الذي أرضعته بابه أو زوج غيره (قال الشافعي) وإذا أرضعت المرأة
مولودا فلا بأس أن يتزوج المرأة المرضع أبوه ويتزوج ابنتها وأمهات لانهم لم ترضعه هو وكذلك ان لم يتزوجها
الأب فلا بأس أن يتزوجها أخو المرضع الذي لم ترضعه هو لانه ليس ابنا وكذلك يتزوج ولدها ولا بأس أن
يتزوج الغلام المرضع ابنة عمه وابنة حاله من الرضاع كالأب يكون بذلك مأس من النسب ولا يجمع الرجل بين
الاختين من الرضاع بنكاح ولا ولد لملك وكذلك المرأة وعمتها من الرضاعة يحرم من الرضاعة ما يحرم من
النسب ودوات المحرم من الرضاعة مما يحرم من نكاحهن ويسافر بهن كذوات المحرم من النسب وسواء

رضاعة الحرة والامة والذمية كلهن أمهات وكلهن يحرمن كما تحرم الحرة لافرق بينهن وسواء وطئت
الامة علك أو نكاح كل ذلك يحرم ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة وامرأة أبيها من الرضاع والتسب (قال
الشافعي) ولو شرب علام وجارية لبن بهيمة من شاة أو بقرة أو ناقة لم يكن هذا رضاعا اعما هذا كالطعام
والشراب ولا يكون محرما بين من شربه انما يحرم لبن الادميات لا البهائم وقال الله تعالى وأمهاكم اللاتي
أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وقال في الرضاعة فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وقال عزذكره
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة (قال الشافعي) فأخبر الله عز وجل
أن كمال الرضاع حولان وجعل على الرجل يرضع له ابنه أجر الموضع والاجر على الرضاع لا يكون الا على ماله
مدته معلومة (قال الشافعي) والرضاع اسم جامع يقع على المصة أو كثر منها الى كمال رضاع الحولين ويقع
على كل رضاع وان كان بعد الحولين (قال الشافعي) فلما كان هكذا وجب على أهل العلم طلب الدلالة
هل يحرم الرضاع بأقل ما يقع عليه اسم الرضاع أو بمعنى من الرضاع دون غيره (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت كان فيما
أنزل الله تعالى في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي النبي صلى الله
عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة أنها كانت
تقول نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحرمن ثم صيرن الى خمس يحرمن فكان لا يدخل على عائشة
الا من استكمل خمس رضعات أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحاجب بن الحاج أن طئه عن
أبي هريرة قال لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصة والمصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضع سالما خمس
رضعات تحرم بلبنها ففعل فكانت تراه ابنا أخبرنا مالك عن نافع ان سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة
أرسلت به وهو يرضع الى أختها أم كلثوم فارضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات
فلم تكن أدخل على عائشة من أجل أني لم يتم لي عشر رضعات (قال الشافعي) أمرت به عائشة أن يرضع
عشرا لأنها أكثر الرضاع ولم يتم له خمس فلم يدخل عليها ولعل سالما أن يكون ذهب عليه قول عائشة في
العشر الرضعات فتسخن بخمس معلومات فتدث عنها بما علم من أنه أرضع ثلاثا فلم يكن يدخل عليها وعلم أن
ما أمرت أن يرضع عشرا فرأى أنه انما يحل الدخول عليها عشر وانما أخذنا بخمس رضعات عن النبي
صلى الله عليه وسلم بحكاية عائشة امهن يحرمن وأنهن من القرآن (قال الشافعي) ولا يحرم من الرضاع
الا خمس رضعات متفرقات وذلك أن يرضع المولود ثم يقطع الرضاع ثم يرضع ثم يقطع الرضاع فإذا رضع في
واحدة منهن ما يصل اليه قد وصل الى جوفه ما قل منه وكثر فهي رضعة وإذا قطع الرضاع ثم عاد لمثلها أو أكثر
فهو رضعة (قال الشافعي) وان التقم الموضع الثدي ثم لها بشي قليلا ثم عاد كانت رضعة واحدة ولا
يكون القطع الا ما انفصل انفصالينا كما يكون الحالف لا يأكل بالنهار الا مرة فيكون يأكل ويتنفس
بعد الازداد الى أن يأكل فيكون ذلك مرة وان طال (قال الشافعي) ولو قطع ذلك قطعا بينا بعد قليل
أو كبر من الطعام ثم أكل كان حائشا وكان هذا كلتي (قال الشافعي) ولو أخذ نديها الواحد فأنفد
ما فيه ثم تحول الى الآخر مكانه فأنفد ما فيه كانت هذه رضعة واحدة لان الرضاع قد يكون بقية النفس
والإرسال والعودة كما يكون الطعام والشراب بقية النفس وهو طعام واحد ولا يتطرق في هذا الى قليل
رضاعه ولا كثيره اذا وصل الى جوفه منه شيء فهو رضعة وما لم يتمخه لم يحرم من (قال الشافعي)
والوجود كالرضاع وذلك السعوط لان الرأس جوف (قال الشافعي) فان قال قائل فلم يحرم رضعة
واحدة وقد قال بعض من مضى انها تحرم قيل بما حكينا أن عائشة فتحكي أن الكتاب يحرم عشر

لوضعت وزوجها على
سريه لم يدفن لحلت
وقال ابن عمر اذا وضعت
حلت قال فتحل اذا
وضعت قبل نظهر من
سكاح صحيح ومفوخ
(قال الشافعي) رحمه
الله وليس للحامل
المتوفي عنها نفقة قال
جابر بن عبد الله لا نفقة
لها حسبها الميراث
(قال الشافعي) رحمه
الله لان مالكه قد انقطع
بالموت وادالم تكن
حامل فان مات
نصف النهار وقد مضى
من الهلال عشر ليال
أحصت ما بقي من
الهلال فان كان
عشرين حفظتها ثم
اعتدت ثلاثة أشهر
بالاهلة ثم استقبلت
الشهر الرابع فاحصت
عدة أيامه فاذا كل
لها ثلاثون يوما بليالها
فقد أوفت أربعة أشهر
واستقبلت عشرا
بليالها فاذا أوفت لها
عشرا الى الساعة
التي مات فيها فقد

أضعت ثم نسجن بخمس وبعما حكينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرضع سالم خمس رضعات يحرم من فذل ما حكيت عائشة في الكتاب وما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرضاع لا يحرمه على أقل اسم الرضاع ولم يكن في أحدمع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وقد قال بعض من مضى بما حكيت عائشة في الكتاب ثم في السنة والكفاية فيما حكيت عائشة في الكتاب ثم في السنة فإن قال قائل فما يشبه هذا قيل قول الله عز وجل والشارق والبارقة فاقطعوا أيديهما فسن النبي صلى الله عليه وسلم القطع في ربع دينار وفي السرقة من الحرز وقال تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فرجم النبي صلى الله عليه وسلم الزانين الثيبين ولم يجلد هما فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن المراد بالقطع من السارقين والمائة من الزناة بعض الزناة دون بعض وبعض السارقين دون بعض لا من لزمه اسم سرقة وزنا فهكذا استدللنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا بد بتحريم الرضاع بعض المرضعين دون بعض لا من لزمه اسم رضاع

(رضاعة الكبير) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبير فقال أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد كان شهيداً بدراو كان قد أتىني سالم الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة كاتبي رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن جارية فأنكح أبو حذيفة سالم وهو يرى أنه ابنه فأنكحه ابنة أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الأولى وهي يومئذ من أفضل أباي قريش فلما أنزل الله عز وجل في زيد بن جارية ما أنزل فقال ادعوههم لا بآبائهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فادعوا نسكهم في الدين ومواليكم رد كل واحد من أولئك من تبنى إلى أبيه فان لم يعلم آباءهم فادعوا نسكهم فأتت سهلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كنا نرى سالم ولد أوكان يدخل على وأنا أفضل وليس لنا البيت واحد فإذ أتى في شأنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبايعنا أَرْضِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَيْكِ وَأَنْتِ أَرْضِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَخُذْتِ عَائِشَةَ بِذَلِكَ فَمِنْ كَأَن تَحْبِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ فَكَانَتْ تَأْمُرُ أَخْتَهَا أُمَّ كَلْبُومَ وَبَنَاتِ أَخِيهَا يَرْضَعْنَ لَهَا مِنْ أَحَبِّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَأَبَى سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ وَقُلْنَ مَا نَرَى الَّذِي أَمْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَهْلَةً بَنَتْ سَهْلُ الْأَرْخُصَةِ فِي سَالِمٍ وَحَدَّثَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ 'يَدْخُلُ عَلَيْهِنَ مِنْهُ الرِّضَاعَةُ أَحَدٌ عَلَى هَذَا مِنْ الْخَبَرِ كَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ (قال الشافعي) وهذا والله تعالى أعلم في سالم مولى أبي حذيفة خاصة (قال الشافعي) فان قال قائل ما وصفت (قال الشافعي) فذكرت حديث سالم الذي يقال له مولى أبي حذيفة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضعه خمس رضعات يحرم من فذل ما حكيت عائشة في الكتاب ثم في السنة والكفاية فيما حكيت عائشة في الكتاب ثم في السنة فإن قال قائل فما يشبه هذا قيل قول الله عز وجل والشارق والبارقة فاقطعوا أيديهما فسن النبي صلى الله عليه وسلم القطع في ربع دينار وفي السرقة من الحرز وقال تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فرجم النبي صلى الله عليه وسلم الزانين الثيبين ولم يجلد هما فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن المراد بالقطع من السارقين والمائة من الزناة بعض الزناة دون بعض وبعض السارقين دون بعض لا من لزمه اسم سرقة وزنا فهكذا استدللنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا بد بتحريم الرضاع بعض المرضعين دون بعض لا من لزمه اسم رضاع

انقضت عدتها وليس عليها أن تأتي فيها بحيض كالمسحوط أن تأتي في الحيض بشهور ولأن كل عدة حيث جعلها الله إلا أنها انارتبت استبرأت نفسها من الرية ولو طلقها مرضاً ثلاثاً فأتت من مرضه وهي في العدة فقد قيل لا تثر مبتوتة وهذا ما استخبر الله فيه (قال المزني) رحمه الله وقال في موضع آخر وهذا قول يصح لمن قال به قلت فلا استخاره شك وقوله يصح إبطال للشك (وقال) في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى اب المبتوتة لا تثر وهذا أولى بقوله وبمعنى ظاهر القرآن لأن الله تعالى ورث الزوجة من زوج برئها لو مات قبله فلما كانت ان ماتت لم يرئها وان مات لم تعد منه عدة من وفاته خرجت من معنى حكم الزوجة من القرآن

الا بالنظر للمولود من والديه أن يكونا يان أن فضاله قبل الحولين خيره من اتمام الرضاع له لعله تكون به
أو برضعته وأنه لا يقبل رضاع غيرها وما أشبه هذا وما جعل الله تعالى له غاية والحكم بعدم ضي الغاية فيه
غيره قبل مضيا فان قال قائل وما ذلك قيل قال الله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح
أن تقصروا من الصلاة الآية فكان لهم أن يقصروا ومسافرين وصكان في شرط القصر لهم محال
موصوفة دليل على ان حكمهم في غير تلك الصفة غير القصر وقال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة
قروء فكن إذا مضت الثلاثة الاقراء حكمهن بعدم ضم غير حكمهن فيها (قال الشافعي) فان قال قائل
فقد قال عروة قال غير عائشة من أرواح النبي صلى الله عليه وسلم ما نرى هذا من النبي صلى الله عليه
وسلم الا رخصة في سالم قيل فقول عروة عن جماعة أرواح النبي صلى الله عليه وسلم غير عائشة لا يخالف
قول ريب عن أمها ان ذلك رخصة مع قول أم سلمة في الحديث هو خاصة ورياءة قول غيرهما نراه الا رخصة
مع ما وصفت من دلالة القرآن واني قد حفظت عن عدة ممن لقيت من أهل العلم أن رضاع سالم خاص فان
قال قائل فهل في هذا خبر عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بما قلت في رضاع الكبير قيل
نعم أخبرنا مالك عن أنس عن عبد الله بن دينار قال جاء رجل الى ابن عمر وأما معه عند دار القضاء يسأله عن
رضاعة الكبير فقال ابن عمر جاء رجل الى عمر بن الخطاب فقال كانت لي وليدة فكنت أطؤها فعدت امرأتي
الها فأرضعتها فدخلت عليها فقالت دونك فقد والله أرضعتها فقال عمر بن الخطاب أوجعها وأت جارتك
فأما الرضاع رضاع الصغير أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا رضاع الا لمن أرضع في الصغير
أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا موسى قال رضاعة الكبير ما أراها الا تحرم فقال ابن مسعود انظر
ما يبقى به الرجل فقال أبو موسى فما تقول أنت فقال لا رضاعة الا ما كان في الحولين فقال أبو موسى
لا تسألوني عن شيء ما كان هذا الخبر بين أظهركم (قال الشافعي) فجاء فرق ما بين الصغير والكبير
أن يكون الرضاع في الحولين فإذا أرضع المولود في الحولين خمس رضعات كما وصفت فقد كل رضاعه الذي
يحترم (قال الشافعي) وسواء أرضع المولود أقل من حولين ثم قطع رضاعه ثم أرضع قبل الحولين أو كان
رضاعه متتابع حتى أرضعته امرأة أخرى في الحولين خمس رضعات ولو توبع رضاعه فلم يفصل ثلاثة
أحوال أو حولين أو ستة أشهر أو أقل أو أكثر فأرضع بعد الحولين لم يحترم الرضاع شيئا وكان بعلة الطعام
والشراب ولو أرضع في الحولين أربع رضعات وبعد الحولين الخامسة وأكثرت لم يحرم ولا يحترم من الرضاع
الا ما تم خمس رضعات في الحولين وسواء فيما يحترم الرضاع والوجور وان خلط للمولود في طعام فيطعمه
كان اللبن الاغلب أو الطعام اذا وصل اللبن الى جوفه وسواء شربه اللبن عاء كثيرا أو قليلا اذا وصل الى جوفه
فهو كله كالرضاع ولو جبنه اللبن فأطعمه جينا كان كالرضاع وكذلك لو استسقطه لأن الرأس جوف
ولو حقنه كان في الحقة قولان أحدهما أنه جوف وذلك أنها تفطر الصائم لو احتقن والاخر أن ما وصل
الى الدماغ كما وصل الى المعدة لأنه يغذي من المعدة وليس كذلك الحقة (قال الشافعي) ولو أن صبيا
أطعم ابن امرأة في طعام مرة أو جره أخرى وأسعطه أخرى وأرضع أخرى ثم أوجره وأطعم حتى يتم له
خمس مرات كان هذا الرضاع الذي يحترم كل واحد من هذا يقوم مقام صاحبه وسواء لو كان من صنف
هذا خمس مرات أو كان هذا من أصناف شتى واذا لم يتم له الخامسة الا بعد استكمال سنتين لم يحرم وان تمت له
الخامسة حين يرضع الخامسة فيصّل اللبن الى جوفه أو ما وصفت أنه يقوم مقام الرضاع مع مضى سنتين
قبل كمالها فقد حرم وان كان ذلك قبل كمالها بطرفة عين أو مع كمالها اذا لم يتقدم كمالها

(في لبن الرجل والمرأة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واللبن اذا كان من حمل ولا أحسبه يكون
الامن حمل فاللبن للرجل والمرأة كما يكون الولد للرجل والمرأة فانظر الى المرأة ذات اللبن فان كان لبنها نزل
بولد من رجل نسب ذلك الولد الى والده لان حمله من الرجل فان رضع به مولود فالمولود أو المرءع بذلك اللبن ابن

واخبر الشافعي رحمه
الله على من ورث
رجلين كل واحد منهما
النصف من ابن ادعيه
وورث الابن ان ماتا
قبله الجميع فقال
الشافعي رحمه الله
انما يرث الناس من
حيث يورثون يقول
الشافعي فان كانا يرثانه
نصفين بالنسبة فكذلك
يرثهما نصفين بالابوة
(قال المزني) رحمه
الله فكذلك انما يرث
المرأة الزوج من حيث
يرث الزوج المرأة بمعنى
النكاح فاذا ارتفع
النكاح باجتماع ارفع
حكمه والموارثه به ولما
أجمعوا أنه لا يرثها لانه
ليس بزوجة كان كذلك
أيضا لانه لا يثبت
بزوجة وبالله التوفيق
(قال الشافعي) رحمه
الله فان قيل قد ورثها

الرجل الذي الابن ابنه من النسب كما ثبت للمرأة وكما ثبت الولد منه ومنها وان كان السبب الذي أرضعته المولود لبن ولد لا يثبت نسب من الرجل الذي الحمل منه فاسقط اللبن فلا يكون الموضع ابن الذي الحمل منه اذا سقط النسب الذي هو أكبر منه سقط اللبن الذي أقيم مقامه "نسب في التعريم فان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وبجكابة عائشة تحريره في القرآن (قال الشافعي) فان رلدت امرأة جلت من الزنا عتف الذي زنى بها ولم يعتف فأرضعت مولودا فهو ابنها ولا يكون ابن الذي زنى بها وأكرهه في الورع أن يسكن بنات الذي ولد له من زنا كما أكرهه للمولود من زنا وان نسكن من بناته أحد المأفوخة لأنه ليس بابنه في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل فهل من حجة فيما وصفت فيل نعم قضى النبي صلى الله عليه وسلم بأمة زمة لزمعة وأمر سودة أن تتحبب منه لما رأى من شبهة بعتة فلم يرها وقد قضى أنه أخوها حتى لقبته الله عز وجل لان ترك رؤيتها مباح وان كان أختها وكذلك ترك رؤية المولود من نكاح أخته مباح وانما منعني من فسخته أنه ليس بابنه اذا كان من زنا (قال الشافعي) ولو أن بكرا لم تنسب بنكاح ولا غيراً أو ثيباً ولم يبعها لواحدة منهم حمل نزل لها لبن فلبت فخر رجلاً من فاضلتها مولوداً من خمس رضعات كان ابن كل واحدة منهم وأب له وكان في غير معنى ولد الزنا وان كانت له أم ولا أب له لان لبنه الذي أرضع به لم ينزل من جماع (قال الشافعي) ولو أن امرأة أرضعت ولا يعرف لها زوج ثم جاء رجل فادعى أنه كان نسكها صحيحاً وأقر بولدها وأقرت له بالنكاح فهو ابنها كما يكون الولد (قال الشافعي) ولو أن امرأة نسكت نكاحاً فاسداً فولدت من ذلك النكاح ولداً وكان النكاح بغير ولي أو بغير شهود عدول أو أي نكاح فاسداً كان ما خلا أن تسكن في عدتها من زوج يلحق به النسب أو حملت فتول لها لبن فأرضعت به مولوداً كان ابن الرجل النكاح نكاحاً فاسداً والمرأة الموضع كما يكون الحمل ابن النكاح نكاحاً صحيحاً (قال الشافعي) ولو أن امرأة نسكت في عدتها من وفاء زوج صحيح أو فاسداً أو طلاقه رجلاً ودخل بها في عدتها فاصابها بقاءت بحمل فتول لها لبن أو ولدت فأرضعت بذلك اللبن مولوداً كان ابنها وكان أشبه عندي والله تعالى أعلم أن يكون موقوف في الرجلين معاً حتى يرى ابنها القافة فأى الرجلين ألحقته القافة لحق الولد وكان الموضع ابن الذي يلحق به الولد وسقطت عنه أبوة الذي سقط عنه نسب الولد (قال الشافعي) ولو كان حمل المرأة سقطاً بين خلقه أو ولدت ولداً فأت قبل أن يراه القافة فأرضعت مولوداً لم يكن المولود الموضع ابن واحد منهم مادون الآخر في الحكم كما لا يكون المولود ابن واحد منهم مادون الآخر في الحكم والورع أن لا يسكن ابنة واحد منهما وأن لا يرى واحد منهما لبنه حسراً ولا المرضعة ان كانت جارية ولا يكون مع هذا محرماً لهن يخالوا أو يسافرن بهن ولو كان المولود عاش حتى يراه القافة فقالوا هو ابنهم ما عافا من المولود موقوف فينسب إلى أيهما شاء فاد النسب إلى أحدهما انقطع عنه أبوة الذي ترك الانتساب إليه ولا يكون له أن يترك الانتساب إلى أحدهما دون الآخر يجبر أن ينتسب إلى أحدهما وان مات قبل أن ينتسب أو بلغ معتقهما لم يلحق بواحد منهما حتى يموت وله ولد فيقوم ولده مقامه في أن ينتسبوا إلى أحدهما أو لا يكون له ولد فيكون ميراثه موقوفاً (قال الشافعي) وهذا موضع فيه قولان أحدهما أن الموضع مخالف للابن لانه يثبت للابن على الأب وللأب على الابن حقوق الميراث والعقل والولاية للدم ونكاح البنات وغير ذلك من أحكام البنين ولا يثبت للرضع على ابنه الذي أرضعه ولا لبنة الذي أرضعه عليه من ذلك شيء ولعل العلة في الامتناع من أن يكون ابنهم ما عدا هذا السبب فمن ذهب هذا المذهب جعل الموضع ابنهم ما عدا أولم يجعل له الخيار في أن يكون ابن أحدهما دون الآخر وقال ذلك في المسائل قبله التي في معناها والقول الثاني أن يكون النسب لوالد فأيهما اختار الولد أن يكون أباه فهو أبوه وأبو الموضع ولا يكون للرضع أب يختار غير الذي اختار المولود لان الرضاع تبع للنسب فان مات المولود ولم يختار كان للرضع أن يختار أحدهما فيكون أباه وينقطع عنه أبوة الآخر والورع أن لا يسكن بنات الآخر ولا يكون لهن محرماً يراهن بانقطاع أبونه عنه

عثمان قيل وقد أنكر ذلك عبد الرحمن بن عوف في حياته على عثمان رضي الله عنهما ان مات أن يورثها منه وقال ابن الزبير لو كنت أنا لم أر أن ترث مبتوتة وهذا اختلاف وسيله القياس وهو ما قلنا (قال الشافعي) ولو طلق أحدي امرأتيه ثلاثاً فمات ولا تعرف اعتدت أربعة أشهر وعشراً تكمل كل واحدة منهما فيها ثلاث حيض

(باب مقام المطلقة في بيتها والمنشئ عنها) من كتاب العدد وغيره

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى في المطلقات لا تخرجن من بيوتهن ولا يخرجن إلا بأن يأتين بفاحشة مبينة وقال

(قال الشافعي) وإذا أرضعت المرأة رجلا بلبن ولد فاشتق أبو المولود منه فلا عنها فتني عنه بسببه لم يكن أبا للرضع فان رجع الاب بنسبه اليه ضرب الحد ولحق به الولد ورجع اليه أن يكون أبا للرضع من الرضاعة (قال الشافعي) ولو أن امرأة طلقها زوجها وقد دخل بها أو مات عنها وهي ترضع وكانت تحيض في رضاعها ذات ثلاث حيض ولبنها دائم أرضعت مولودا فالمولود ابنها وابن الزوج الذي طلق أو مات واللبن منه لأنه لم يحدث لها زوج غيره (قال الشافعي) ولو تزوجت زوجا بعد انقطاع لبنها أو قبله ثم انقطع عنها وأصابها الزوج فثاب لبنها ولم يظهر سربها حمل فاللبن من الزوج الاول ومن أرضعت فهو ابنها وابن الزوج الاول ولا يكون ابن الآخر (قال الشافعي) ولو أحبلها الزوج الآخر بعد انقطاع لبنها من الزوج الاول فثاب لبنها مثل النساء عن الوقت الذي ثوب فيه اللبن وبين الحمل فان قلن الحمل لو كان من امرأة بكر أو ثيب ولم تلد قط أو امرأة قد ولدت لم يأت لها لبن في هذا الوقت انما يأتى لبنها في الثامن من شهورها والتاسع فاللبن للأول فان دام فهو ابن للأول ما يسهو بين أب يبلغ الوقت الذي يكون لها فيه لبن من حملها الآخر (قال الشافعي) وإذا ثاب لها اللبن في الوقت الذي يكون لها فيه لبن من حملها الآخر كان اللبن من الاول بكل حال لاني على علم من لبن الاول وفي شك من أن يكون خطه لبن الآخر فلا أحرم بالشك شيئا وأحب له أن يتوقى نبات الزوج الآخر في هذا الوقت (قال الشافعي) ولو شك رجل أن تكون امرأة أرضعته خمس رضعات قلت الورع أن يكف عن رؤيتها حاسرا ولا يكون محرما لها بالشك ولو شكها أو أحدا من نباتها لم أفسح النكاح لاني على غير يقين من أنها أم (قال الشافعي) ولو كان لبنها انقطع فلم يشرب حتى كان هذا الحمل الآخر في وقت يمكن أن ثوب فيه اللبن من الآخر ففهي اقولان أحدهما أن اللبن بكل حال من الاول وان ثاب بتجريك نقطة الآخر فهو كما ثوب بان ترحم المولود فتدبر عليه وتشرب الدواء أو تأكل الطعام الذي يزيد في اللبن فتدبر عليه والقول الثاني أنه اذا انقطع انقطاعا عينيا ثم ثاب فهو من الآخر وان كان لا يشوب بحال من الآخر لبن ترضع به حتى تلد أمه فهو من الأول في جميع هذه الأقاويل وان كان يشوب شيء ترضع به وان قل فهو منهما معا فن لم يفرق بين اللبن والولد قال هو الاول أبدا لأنه لم يحدث ولدا ولم يكن ابن الآخر اذا كان ابن الاول من الرضاعة ومن فرق بينهما قال هو منهما معا (قال الشافعي) وان طلق امرأة فلم ينقطع لبنها وكانت تحيض وهي ترضع فخاضت ثلاث حيض ونكحت زوجا فدخل بها فأصابها فحملت فلم ينقطع اللبن حتى ولدت فالولد قطع اللبن الاول ومن أرضعت فهو ابنها وابن الزوج الآخر لا يحل له أحد ولده ولا ولده الزوج الآخر لأنه أبوه ويحل له ولد الاول من غير المرأة التي أرضعته لأنه ليس بأبيه (قال الشافعي) ولو أرضعت امرأة صبيا أربع رضعات ثم حلب منها لبن ثم مات فأوجره الصبي بعد موتها كان ابنها كما يكون ابنها لو أرضعته نجسا في الحياة (قال الشافعي) ولو رضعها الخامسة بعد موتها أو حلبه منها لبن بعد موتها فأوجره لم يحرم لأنه لا يكون الميت فعل له حكم بحال ولو كانت ثامنة فحلبت فأوجره صبي حرم لأن ابن الحياة يحل لابن الميت وان الحياة النائمة يكون لها جناية بان تنقلب على انسان أو تسقط عليه فتقتله فيكون فيه العقل ولو تعقل انسان ميتة أو سقطت عليه فقتلته لم يكن له عقل لأنها الاجنبية لها (قال الشافعي) ولو كانت لم تكمل خمس رضعات فحلب لها لبن كثير فقطع ذلك اللبن فأوجره صبي مرتين أو ثلاثا حتى يتم خمس رضعات لم يحرم لأنه ابن واحد ولا يكون الارضعة واحدة وليس كاللبن يحدث في الثدي كلما خرج منه شيء حدث غيره فيفرق فيه الرضاع حتى يكون نجسا « قال الربيع » وفي قول آخر أنه اذا حلب منها لبن فأرضع به الصبي مرة بعد مرة فكل مرة تحسب رضعة اذا كان بين كل رضعتين قطع بين فهو مثل الغذاء اذا تغذى به ثم قطع الغذاء القطع اللبن ثم عاد له كان أكلتين وان كان الطعام واحدا وكذلك اذا قطع عن الصبي الرضاع القطع اللبن وان كان اللبن واحدا (قال الشافعي) ولو تزوج رجل صبية ثم أرضعها أمه التي ولده أو أمه من الرضاعة أو ابنته من نسب أو رضاع أو امرأة ابنه

صلى الله عليه وسلم
لفربعة بنت مالا حين
أخبرته أن زوجها
قتل وأنه لم يتركها في
مسكن يملكه أمكني في
يتك حتى يبلغ الكتاب
أجله وقال ابن عباس
الفاحشة المينة أن
تبدو على أهل زوجها
فاذا بذت فقد حل
اخراجها (قال
الشافعي) رحمه الله
هو معنى سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فبما أمر به فاطمة بنت
قيس أن تعتد في بيت
ابن أم مكتوم مع ما جاء
عن عائشة رضي الله
عنها أنها أرسلت الى
مروان في مطلقة
انتقلها اتى الله واررد
المراة الى بيتها قال
مروان أما بلغك شأن
فاطمة فقالت لا عليك
أن تذكر فاطمة فقال

من نسب أو رضاع بلبن ابنه حرمت عليه الصبية أبداً وكان لها عليه نصف المهر ورجع على التي أرضعتها بنصف صداق مثلها تعدت فساد النكاح أو لم تتعده لأن كل من أفسد شيئاً ضمن قيمة ما أفسد تعد الفساد أول يتعده وقيمه نصف صداق مثلها لأن ذلك قيمة ما أفسد منها بما يلزم زوجها كان أكثر من نصف ما أفسد فيها أو أقل إن كان أفسد فيها شيئاً أو لم يسم لها صداقاً لأن ذلك أقل ما كان وجب لها عليه بكل حال إذا لم يكن هو مطلقها قبل أن يسمي لها شيئاً (قال الشافعي) وإنما معنى أن ألزمه مهرها كله أن الفرقه إذا وقعت بارضاعها ففساد نكاحها غير جناية إلا معنى فساد النكاح وفساد النكاح كان بالرضاع الذي كان قبل نكاحه جائزاً لها وبعد نكاحه إلا معنى أن يكون فساداً عليه فلما كان فساداً عليه ألزمها ما كان لا مال للزوج في أصل النكاح وذلك نصف مهر مثلها وإنما معنى أن ألزمها نصف المهر الذي ألزمه بتسميته أنه شيء حالي به في ماله وإنما يغرم له إذا أفسد عليه عن ما استهلك عليه مما ألزمه ولا يريد علمه في ذلك شيئاً على ما ألزمه كما لو اشترى سلعة بمائة استهلكها وقيمتها خمسون لم يغرم مائة وإنما معنى أن أغرمها الأقل من نصف مهر مثلها أو ما سمي لها أن أباهاً لو حابها في صداقها كان عليه نصف مهر مثلها فلم أغرمها إلا ما يلزمه أو أقل منه إن كان قيمة نصف مهر مثلها أقل مما أفسد فيها وإنما معنى من أن أسقط عنها الغرم وإن كان لم يفرض لها صداقاً أنه كان حقاً لها عليه مثل نصف مهر مثلها أن يطلقها ولا في لا أجيز لا فيها المحاباة في صداقها فأنما أغرمها ما ألزمه بكل حال وأبطلت عنها محاباته كهيته وإنما يكون للمرأة المتعة إذا طلقت ولم يسم لها إذا كانت تملك مالها كما يكون العقولها فاما الصبية فلا تملك مالها ولا يكون لها بها المحاباة في مالها (قال الشافعي) ولو تزوج امرأه فلم يصحها حتى تزوج عليها صبية ترضع فأرضعتها حرمت عليه المرأة الأم بكل حال لأنهما من أمهات نسائه ولان نصف مهر ولا متعة لهما لأنها أفست نكاح نفسها ويفسد نكاح الصبية بلا طلاق لأنها صارت في ملكه وأمها معها ولا لأن التي أرضعتها لم تصر أمها وهذه ابنتها إلا في وقت فكانت في هذا الموضع كن ابتداء نكاح امرأه وابنتها فلها نصف المهر بفساد النكاح فيرجع على امرأته التي أرضعتها بنصف مهر مثلها (قال الشافعي) ولو كان نكح صبيتين فأرضعتهم امرأته الرضعة الخامسة جميعاً ففسد نكاح الأم كما وصفت ونكاح الصبيتين معا ولكل واحدة منهما نصف المهر الذي سمي لها ويرجع على امرأته بمثل نصف مهر كل واحدة منهما فإن لم يكن سمي لهما مهر كان لكل واحدة منهما نصف مهر مثلها وتحل له كل واحدة منهما على الانفراد لأنهما ابتداء امرأته لم يدخل بها ولو كانت له ثلاث زوجات صابا فأرضعت اثنتين الرضعة الخامسة معاً ثم أزالته الواحدة فأرضعت الثالثة لم تحرم الثالثة وحرمت الاثنتان اللتان أرضعتا الخامسة معاً لأن الثالثة لم ترضع إلا بعد ما حرمت هاتان وحرمت الأم عليه فكانت الثالثة غير أخت للرايتين إلا بعد ما حرمت عليهما وغير مرضعة الرضعة الخامسة من الأم إلا بعد ما بان الأم منه ولو أرضعت أحدها الرضعة الخامسة ثم أرضعت الأخرى الرضعة الخامسة حرمت عليه الأم ساعة أرضعت الأولى الرضعة الخامسة لأنها صارت من أمهات نسائه والمرضعتان الرضعة الخامسة معاً لا لم تكن أما الأولى ابنة معقود عليها نكاح الرجل في وقت واحد والاثنتان أختان فيفسخ نكاحهما معاً وحرمت الاثنتان بعد حين صارتا أختين معا ويحطب كل واحدة منهما على الانفراد وإن أرضعت الأخرى بعد متفرقين لم تحرمها عليه معاً لأنها لم ترضع واحدة منهما إلا بعد ما بان منه هي والأولى ولكن ثبتت عقدة التي أرضعتها بعد ما بان الأولى ويسقط نكاح التي أرضعت بعدها لأنها أخت امرأته فكانت كما امرأه سكحت على أختها « قال الربيع » وفيه قول آخر أنها إذا أرضعت الرابعة خمس رضعات فقدأ كلت الثالثة والرابعة خمس رضعات وبهن حرمت الرابعة فكانت جامع بين الأختين من الرضاعة فينفسخ معاً ويتزوج من شاء منهن (قال الشافعي) ولو أرضعت واحدة خمس رضعات ثم أرضعت الأخرى خمس رضعات حرمت عليه الأم بكل حال وانفسخ عليه نكاح البنت الأولى مع الأم وحرمت الأخرى لأنهما

إن كان بك شر فبشرك
ما بين هذين من الشر
وعن ابن المسيب تعد
المبتوتة في بيتها فقبل
له فأين حديث فاطمة
بنت قيس فقال قد فنت
الناس كانت في لسانها
ذراية فاستطالت على
أحائها فأمرها النبي
صلى الله عليه وسلم
أن تعد في بيت ابن
أم مكتوم (قال
الشافعي) رحمه الله
تعالى فعائش
ومروان وابن المسيب
يعرفون حديث فاطمة
أن النبي صلى الله عليه
وسلم أمرها أن تعد
في بيت ابن أم مكتوم كما
حدثت ويذهبون إلى
أن ذلك إنما كان للشر
وكره لها ابن المسيب وغيره
أنها كتبت السبب
الذي به أمرها النبي صلى
الله عليه وسلم أن تعد

صارنا أختين في وقت معا (قال الشافعي) ولو كن ثلاثا صغارا وواحدة لم يدخل بها ولها بنات مراضع
فارضعت البنات الصغار واحدة بعد أخرى فسد نكاح الام ولم يحل بحال ولها نصف المهر ويرجع الزوج
على التي أكلت أو لا خمس رضعات لأي نسائه أكلت بنصف مهر مثلها ونصف مهر مثل أمها فان
كن أكلن ارضاعهن معا انفسخ نكاحهن معا ويرجع على كل واحدة منهن بنصف مهر التي ارضعت
(قال الشافعي) ولو كانت واحدة فأكلت رضاعها خسا قبل تين فسح نكاح التي أكلت رضاعها أولا
ولا ينفسخ نكاح التي أكلت رضاعها بعدها لانها لم ترضع حتى بابت أمها واختها منه ثم ينفسخ نكاح التي
أكلت رضاعها بعدها لأنها صارت أخت امرأته ثابتة النكاح فكانت كالأخت المنكوحة على أختها
(قال الشافعي) وكذلك بناتها من الرضاعة وبنات بناتها كلهن يحرم من رضاعهن كما يحرم من رضاعها
(قال الشافعي) ولو كان دخل بامرأته وكانت ارضعتن أو ارضعتن ولدها كان لها المهر بالميسر وحرمت
عليه التي ارضعتنها وارضعتها ولدها وسواء كانت ارضعت الاثنين معا وأرضعتن ثلاثين معا أو متفرقات
يفسد نكاحهن على الابد لانهن بنات امرأة قد دخل بها وكذلك كل من ارضعته تلك المرأة وولدها
(قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالها ولم يدخل بامرأته فأرضعتن أم امرأته أو جدتها أو أختها
أو بنت أختها كان القول كالقول في بناتها إذا ارضعتن هن ولم ترضع هي يفسد نكاحها ويكون لها نصف
مهر مثلها إذا لم يكن دخل بها ويرجع به على التي أكلت أو لا من نسائه خمس رضعات لانها صيرتها أم
امرأته فيفسد نكاح التي ارضعت أولا وامرأته الكبيرة معا ويرجع بنصف مهر مثل التي فسد نكاحها
وان ارضعت معا فسد نكاحهن كلهن ويرجع بانصاف مهورهن ولا تخالف المسئلة قلها الا في خصلة أن
زوجاته الصغار لا يحرم من عليه في كل حال وله أن يتنكح أي تبين شاء على الانفراد لان الذي حرم به
أو حرم منهن انما كن أخوات امرأته من الرضاعة أو بنات أختها أو أختها فحرم أن يجمع بينهن ولا يحرم من
على الانفراد (قال الشافعي) ولو كان دخل بها حرم نكاح من ارضعت أمهاتها بكل حال ولم يحرم نكاح
من ارضعت أخواتها وبنات أختها بكل حال وكان له أن يتزوج اللائي ارضعتن أخواتها ان شاء على الانفراد
وينفسخ نكاح الاولى منهن وامرأته معا ولا يفسد نكاح اللائي بعدهن لانهن ارضعن بعدما بابت امرأته
فلم يكن جامع بينهما وبين عمة لهن ولا خالة لهن الا أن ترضع منهن امرأة واحدة أو اثنتين معا فيفسد نكاحهما
بأنهما أختان (قال الشافعي) وإذا ارضعت أجنبية امرأة الصغيرة لم يفسد نكاح امرأته وحرمت
الاجنبية عليه أبدا لانها من أمهات نسائه وحرم عليه أن يجمع بين أحد من بناتها بنسب أو رضاع وبين
امرأته التي ارضعت (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل صبية ثم تزوج عليها معها وأصاب العمة ففرقت بينهما
ولها مهر مثلها فان ارضعت أم العمة الصبية لم أفرق بينه وبين الصبية والعمة ذات محرم لها قبل النكاح
وبعد واما يحرم أن يجمع بينهما فاما احدهما بعد الآخر فلا يحرم والله أعلم

(باب الشهادة والاقرار بالرضاع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم أحدا ممن ينسب العامة الى العلم مخالفا في أن شهادة النساء تجوز فيما
لا يحل للرجال غير ذوى المحارم أن يعتمدوا أن يروى وغير شهادة وقالوا ذلك في ولادة المرأة وعيها الذي تحت
ثيابها والرضاعة عندي مثله لا يحل لغير ذى محرم أو زوج أن يعتمد أن يتطرق الى ثديها ولا يمكنه أن يشهد
على رضاعها بغير رؤية ثديها لأنه لو رأى صبيها يرضع وثديها مغطى أمكن أن يكون يرضع من وطئ عمل
كنفقة الشدي وله طرف كطرف الشدي ثم أدخل في كفا فجوز شهادة النساء في الرضاع كما تجوز
شهادتهن في الولادة ولو رأى ذلك رجلان عدلان أو رجل وامرأتان أجازت شهادتهما في ذلك ولا تجوز
شهادة النساء في الموضع الذي يفردن فيه الابان يكن حرا رعد ولا بالغ ويكن أربعا لأن الله عز وجل

في بيت غير زوجها
خوفا أن يسمع ذلك
سامع فيرى أن للبنت
أن تعتد حيث شاءت
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى فلم يقبل لها
النبي صلى الله عليه
وسلم اعتدى حيث
ثبت بل خصها إذا كان
زوجها غائبا فهذا كله
أقول فان طلقها فلهما
السكنى في منزله حتى
تنقضي عدتها عاك
الرجعة أو لا يملكها
فان كان بكرا فهو
على المطلق وفي مال
الزوج الميت ولزوجها
إذا تركها فيما يسعها
من المسكن وتستر بينه
وبينها أن يسكن في
سوى ما يسعها وقال في
كتاب النكاح والطلاق
لا يعلق عليه وعليها حجة
الا أن يكون معها
ذو محرم بالغ من الرجال

إذا أجاز شهادتهن في الدين جعل امرأتين تقومان مقام رجل بعينه وقول أكثر من لقيت من أهل
القبائل أن شهادة الرجلين تامة في كل شيء ما عدا الزنا فامرأتان أبدا تقومان مقام رجل إذا جازتا (قال
الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال لا يجوز من النساء أقل من أربع (قال الشافعي)
فإذا شهد أربع نسوة أن امرأة أرضعت امرأة نجس رضعات وأرضعت زوجها نجسا وأقر زوجها بأنها
أرضعته خسا فارق يده وبين امرأته فإن أصابها فلها مهر مثلها وإن لم يصحبها فلا نصف مهر لها ولا متعة
(قال الشافعي) وكذلك أن كان في النسوة أخوات المرأة وعماتها وأخواتها لا يردها إلا الشهادة ولد
أو والد (قال الشافعي) وإن كانت المرأة تنكر الرضاع فكانت فيهن ابنتها وأما ما حزن عليها أنكره الزوج
أو أذاعه (١) وإن كانت المرأة تنكر الرضاع والزواج يسكر أو لا يسكر فلا يجوز فيه أمها ولا أمهاتها ولا ابنتها
ولا بناتها وسواء هذا قبل عقد النكاح وبعده قبل الدخول وبعده لا يختلف لا يفرق فيه بين المرأة
والزوج إلا بشهادة أربع ممن تجوز شهادته عليه ليس فيهن عدو ولا شهود عليه أو غير عدل (قال الشافعي)
ويجوز في ذلك شهادة السقي أرضعت لانه ليس لها في ذلك ولا عليها شيء ترد به شهادتها وكذلك تجوز شهادة
ولدها وأمها وأختها أو يوفق حتى يشهد أن قد أرضع المولود نجس رضعات تخلص كلهن إلى خوفه أو يخلص
من كل واحدة ممن شيء إلى خوفه وتسعش الشهادة على هذه لانه لا يستدرك في الشهادة فيه أبدا أكثر
من رؤيتهن الرضاع وعلهن وصوله بما يرين من ظاهر الرضاع (قال الشافعي) وإذا أرضع الصبي ثم فاء
فهو كرضاعه واستساكه (قال الشافعي) وإذا لم تكمل في الرضاع شهادة أربع نسوة أحببت له فراقها
أن كان نكحها وترك نكاحها إن لم يكن نكحها للورع فإنه أن يدع ماله نكاحه خير من أن ينكح ما يحرم
عليه (قال الشافعي) ولو نكحها لم يفرق بينهما إلا بما أقطع به الشهادة على الرضاع فإن قال قائل فهل
في هذا من خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل نعم أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال
أخبرني ابن أبي مليكة أن عتبة بن الحارث أخبره أنه نكح أم يحيى بنت أبي اهاب فقالت أمة سوداء قد
أرضعتك قال فحقت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فأعرض فتخيت فذكر ذلك له
فقال وكيف وقد زعمت أنها أرضعتك (قال الشافعي) اعراضه عليه الصلاة والسلام يشبه أن يكون
لم يره هذا شهادة تلزمه وقوله وكيف وقد زعمت أنها أرضعتك يشبه أن يكون كرهه أن يقيم معها وقد
قبل أنها أخته من الرضاعة وهذا معنى ما قلنا من أن يتركها ورعا لحكما

(الاقرار بالرضاع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر رجل أن امرأته أمه من الرضاعة
أو ابنته من الرضاعة ولم ينكح واحدة منهما وقد ولدت المرأة التي يزعم أنها أمه أو كان لها ابن يعرف للرضاع
مثله وكان لها من يحتمل أن يرضع مثلها مثله ولولده وكانت له من يحتمل أن يرضع امرأته أو أمة التي ولدت
منه مثل الذي أقر أنها ابنته لم يحلل له واحدة منهما أبدا في حتم ولا من ينكحها ولو قال مكانه غلظت
أو وهمت لم يقبل منه لانه قد أقر أنها ما ذواتا محرم منه قبل يلزمه لها أو يلزمه ماله شيء وكذلك لو كانت
هي المقر بذلك وهو يكذبها ثم قالت غلظت لأنها أقرت به في حال لا يدفع بها عن نفسه ولا يجبر إليها
ولا يلزمه ولا نفسه بأقرارها شيئا (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها غير أن لم تلد التي أقر أنها
أرضعته أو ولدت وهي أصغر مولودا منه فكان مثلها لا يرضع لمثلها بحال أو كانت التي ذكر أنها ابنته من
الرضاعة مثله في السن أو أكبر منه أو قر يباينه لا يحتمل مثله أن تكون ابنته من الرضاعة كان قوله وقولها
في هذه الأحوال باطلا ولم يحرم عليه أن ينكح واحدة منهما ولا ولدها إنما تقبل دعواه ويلزمه إقراره
فيما يمكن مثله وسواء في ذلك كذبته المرأة أو صدقته أو كانت المدعية دونه ألا ترى أنه لو قال لرجل أكبر
منه هذا ابني وصدقه الرجل لم يكن ابنه أبدا وكذلك لو قال رجل هو أصغر منه هذا ابني وصدقه الرجل
ولا نسب لواحد منهما يعرف لم يكن أباه إنما أقبل من هذا ما يمكن أن يكون مثله ولو كانت المسئلة

وإن كان على زوجيه دين
لم يبيع مسكنها حتى تنقضي
عسرتها وذلك أنها
ملكته عليه سكتي ما
يكفيها حين طلقها
كما يكال من يكثرى وإن
كان في منزل لا يملكه ولم
يكثره فلا له إخراجها
وعليه غيره إلا أن يفسد
فتضرب مع الغرماء
بأقل قيمة سكنها وتنبه
بفضلته متى أيسروا
كانت هذه المسائل في
موتها فقيها قولان
أحدهما ما وصفت
ومن قاله احتج بقول
النبي صلى الله عليه وسلم
أفريعة أمكني في بيتك
حتى يبلغ الكتاب أجله
والثاني أن الاختيار
للورثة أن يسكنوها
فإن لم يفعلوا فقد

(١) قوله وإن كانت
المرأة تنكر الرضاع الخ
كذا في النسخ وهو عين
الصورة التي قبلها فاعل
لا سقطت من النسخ
تأمل كتبه معصية

في دعواها بحالها فقال هذه أختي من الرضاعة أو قالت هذا أخي من الرضاعة قبل أن يتزوجها وكذبته
أو صدقته أو كذبها في الدعوى أو صدقها كان سواء كاه ولا يحل لواحد منهما أن ينكح الآخر ولا واحدا
من ولده في الحكم ويحل فيما بينه وبين الله تعالى أن يمتعا كاذبان أن يتنكحا أو ولدهما ولو أقر
أنها أخته من الرضاعة من امرأة لم يمتعها قبل ذلك منه ولم أنظر إلى سنه وسنه لانه قد يكون أكبر منها
وتعيش التي أرضعته حتى ترضعها بلبن ولد غير الولد الذي أرضعته به وكذلك ان كانت أكبر منه (قال
الشافعي) وان سمي امرأة أرضعته فقال أرضعني واباها فلانه فكان لا يمكن بحال أن ترضعه أو لا يمكن بحال
أن ترضعها لما وصفت من تفاوت السنين أو موت التي زعم أنها أرضعته ما قبل يولدهما كان اقراره
باطلا كالقول في المسائل قبل هذا انما الزمه اقراره واقراها فيما يمكن مثله ولا الزمهما فيما لا يمكن مثله
اذا كان اقرارهما يلزم واحد منهما ما لصاحبه شيئا (قال الشافعي) ولو كان ملك عقدت نكاحها ولم
يدخل بها حتى أقر أنها ابنته أو أخته أو أمه وذلك يمكن فيها وفيه سألتم انان صدقته ففرقت بينهما ولم أجعل
لها مهرا ولا متعة وان كذبته أو كانت صبيبة فأكذبها أو أقر بدعواها ففسوا لانه ليس له أن يبطل
حقها وافرقت بينهما بكل حال وأجعل لها عليه نصف المهر الذي سمي لها لانه انما أقر بانها محرم منه بعد
ما لزمه لها المهر ان دخل ونصفه ان طلق قبل أن يدخل فأقبل اقراره فيما يفسده على نفسه وأردته فيما
يطرح به نكحها الذي يلزمه (قال الشافعي) وان أراد اطلاقها وكانت بالغة أحلقها ما هي أختها من
الرضاعة فان حلفت كان لها نصف المهر وان نكحت حلفت على أنها أختها من الرضاعة وسقط عنه نصف
المهر وان نكح لم يمتعها نصف المهر (قال الشافعي) وان كانت صبيبة أو معتوقة فلا يمتع عليها وأخذها
بنصف المهر الذي سمي لها فاذا كبرت الصبيبة أحلقها ان شاء (قال الشافعي) وان كان لم يفرض لها
وكانت صبيبة أو محجورا عليها كان لها نصف صداق مثلها لانه ليس لوليها أن يزوجهما بغير صداق وان كانت
بالغة غير محجور عليها فزوجت برضاها بلا مهر فلا مهر لها ولها المتعة (قال الشافعي) ولو كانت هي
المدعية لذلك أفتيته بأن يتقي الله عز وجل ويدع نكاحها بتطليقه بوقعها عليها التحل به لغيره ان كانت
كاذبة ولا يضره ان كانت صادقة ولا أجبره في الحكم على أن يطلقها لانه قد لزمها نكاحه فلا صدقها على
افساده وأحلفه لها على دعواها ما هي أختها من الرضاعة فان حلفت أثبت النكاح وان نكل أحلف فان
حلفت فسخت النكاح ولا شيء لها وان لم تحلف فهي امرأته بحالها (قال الشافعي) وهذا اذا لم يمتع
واحد منهما ما أربع نسوة ولا رجلين ولا رجلا وامرأتين على ما دعي فان أقام على ذلك من تجوز شهادته
فلا إيمان بينهما والنكاح مفسوخ اذا شهد النسوة على رضاع أو الرجال فان شهد على اقرار الرجل أو
المرأة بالرضاع أربع نسوة لم تجز شهادتهن لان هذا مما يشهد عليه الرجال وانما تجوز شهادة النساء
منفردات فيما لا ينبغي للرجال أن يبعدوا النظر اليه لغير شهادة (قال الشافعي) وان كان هذا بعد اصابته
اباها وكان هو المقر فان كذبته فلها المهر الذي سمي لها وان صدقته فلها مهر مثلها كان أكثر أو أقل
من المهر الذي سمي لها وان كانت هي المدعية أنها أخته لم تصدق إلا أن يصدقها فيكون لها مهر مثلها.

(الرجل يرضع من ثديه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحسبه ينزل الرجل لبن فان
نزل له لبن فأرضع به مولوده فذكرته له نكاحها ولولده فان نكحها لم أفسخه لان الله تعالى ذكر رضاع
الوالدات والوالدات اناث والوالدون غير الوالدات وذكر الوالدان عليه مؤنة الرضاع فقال عز وجل
وعلى المولود رزقهن وكسوتهن بالمهر وف (قال الشافعي) فلم يجز أن يكون حكم الأباه حكم الامهات
ولا حكم الامهات حكم الآباء وقد فرق الله عز وجل بين أحكامهم

(رضاع النثني) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما أذن الله في النثني أنه اذا كان
الأغلب عليه أنه رجل نكح امرأته ولم ينزل فثمة رجل فاذا نزل له لبن فأرضع به صبيام يكن رضاعا يحرم وهو

ملكوا دونه فلا سكنى لها
كما لا نفقه لها ومن قاله
قال ان قول النبي صلى
الله عليه وسلم لفريرة
امكني في بيتك ما لم
يخرجك منه أهلك
لانها وصفت ان المنزل
ليس لزوجها (قال
المرزقي) هذا أولى بقوله
لانه لا نفقه لها حاملا
وغير حامل وقد اخرج
بان الملك قد انقطع عنه
بالموت (قال المرزقي)
وكذلك قد انقطع عنه
السكنى بالموت وقد
أجمعوا أن من وجبت
له نفقة وسكنى من ولد
ووالد على رجل فمات
انقطعت النفقة لهم
والسكنى لان ماله صار
ميراثا لهم فكذلك
امرأته وولده وسائر
ورثته يرثون جميع
ماله (قال) ولورثته
أن يسكنوها حيث
شاؤا اذا كان
موضعها حرزا وليس
لها ان تمتع والسلطان
أن يخصها حيث ترضى
لئلا يلحق بالزوج من
ليس له ولو أذن لها ان
تنقل فنقل متاعها

مثل لبن الرجل لاني قد حكمت له أنه رجل وإذا كان الاغلب عليه أنه امرأة فقل له لبن من نكاح وغير نكاح فأرضع به صبيا حرم كما تحرم المرأة إذا أرضعت (قال الشافعي) فإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيهما شاء فأيهما نكح به لم أجزله غيره ولم أجعله ينكح بالآخر

(باب التعريض بالخطبة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم الآية (قال الشافعي) وبلوغ الكتاب أجله والله تعالى أعلم انقضاء العدة قال فين في كتاب الله تعالى أن الله فرق في الحكم بين خلقه بين أسباب الأمور وعقد الأمور وبين اذ فرق الله تعالى ذكره بينهما ليس لاحد الجمع بينهما وأن لا يفسد أمر بفساد السبب اذا كان عقد الأمر صحيحا ولا بالنية في الأمر ولا تفسد الأمور بالفساد ان كان في عقده لا بغيره ألا ترى أن الله حرم أن يعقد النكاح حتى تنقضي العدة ولم يحرم التعريض بالخطبة في العدة ولا أن يذكرها وينوي نكاحها بالخطبة لها والذكر لها والنية في نكاحها سبب النكاح وبهذا أجزأنا الأمور بعقد هان كان جائزا ورددناها بان كان مردودا ولم نستعمل أسباب الأمور في الأحكام بحال فأجزأنا أن ينكح الرجل المرأة لا ينوي حبسها الا بومها ولا تنوي الهو وكذلك لو توطأ على ذلك اذ لم يكن في شرط النكاح وكذلك قلنا في الطلاق اذا قال لها اعتدي لم يكن طلاقا لا بنية طلاق كان ذلك من قبل غضب أو بعده واذا أذن الله عز وجل في التعريض بالخطبة في العدة فين أنه حظر التصريح فيها وخالف بين حكم التعريض والتصريح وبذلك قلنا لنجعل التعريض أبدا يقوم مقام التصريح في شيء من الحكم الآن يريد المعرض التصريح وجعلناه فيما يشبه الطلاق من النية وغيره قلنا لا يكون طلاقا لا بإرادته وقلنا لا نجد أحدا في تعريض الأباردة التصريح بالقدف (قال الشافعي) قول الله تبارك وتعالى ولكن لا تواعدوهن سرا يعني والله تعالى أعلم بجاءا الآن تقولوا قولا معروفا قولا حسننا لا فتن فيه (قال الشافعي) وذلك أن يقول رضيته ان عندي لجاءا حسنا يرضى من جومعه فكان هذا وان كان تعريضها عنه لقبحه وما عرض به مما سوى هذا مما يفهم المرأة أنه يريد نكاحها فجائز له وكذلك التعريض بالاجابة جائز لها لا يحظر عليها من التعريض شيء يباح له ولا عليه شيء يباح لها وان صرح لها بالخطبة وصرح له بالاجابة أو لم تصرح ولم يعقد النكاح في الحالين حتى تنقضي العدة فالنكاح ثابت والتصريح لهما معا مكروه ولا يفسد النكاح بالسبب غير المباح من التصريح لان النكاح حادث بعد الخطبة ليس بالخطبة ألا ترى أن امرأته مستحقة لو قالت لا أنكح رجلا حتى أراه متجردا أو حتى أخبره بالفاحشة فأرضاه في الحالين فتجرد لها أو أتى منها محرما ثم نكحته بعدما كان النكاح جائزا وما فعلاه قبله محرم لم يفسد السكن بسبب المحرم لان النكاح حادث بعد سببه والنكاح غير سببه وهذا مما وصفت من أن الأشياء انما تحل وتحرم بعقد هان لا بأس بها قال والتعريض الذي أناح الله ما عدا التصريح من قول وذلك أن يقول ربم تطلع اليك وراغب فيك وحريص عليك وانك أحببت تحبين وما عليك أمانة واني عليك لحريص وقيل راغب وما كان في هذا المعنى مما خالف التصريح والتصريح أن يقول تزوجيني اذا حلت أو أنا تزوجك اذا حلت وما أشبه هذا مما جاوز به التعريض وكان بيانا أنه خطبة لانه يحتمل غير الخطبة قال والعدة التي أذن الله بالتعريض بالخطبة فيها العدة من وفاة الزوج واذا كانت الوفاة فلا زوج يرجى نكاحه بمال ولا أحب أن يعرض الرجل للمرأة في العدة من الطلاق الذي لا يملك فيه المطلق الرجعة احتياطا ولا يبين أن لا يجوز ذلك لانه غير مالك أمرها في عدتها كما هو غير مالكها اذا حلت من عدتها فأما المرأة يملك زوجها رجعتها فلا يجوز لانه أن يعرض لها بالخطبة في العدة لانها في كثير من معاني الأزواج وقد يخاف اذا عرض لها من رغب فيه

وخسدهما ولم تنتقل
بدنها حتى مات أو
طلق اعتدت في بيتها
الذي كانت فيه ولو
خرج منافر بها أو
أذن لها في الحج فزالت
منزله فان وطلقها
ثلاثا فساها الخيار
في أن تغض لسفرها
ذاهبة وجائبة وليس
عليها أن ترجع الى
بيته قبل أن تنقضي
سفرها ولا تنقضي
المصر الذي أذن لها في
السفر اليه الآن
يكون أذن لها في
المقام فيه أو النقلة
اليه فيكون ذلك
عليها اذا بلغت ذلك
المصر فان كان أخرجها
مسافرة أقامت ما
يقم المسافر مثلها
ثم رجعت وأكلت
عدتها ولو أذن لها في
زيارة أو زهرة فعلها
أن ترجع لأن الزيارة
ليست مقاما ولا تخرج
الى الحج بعد انقضاء العدة
ولا الى مسيرة يوم الا مع
ذي محرم الآن يكون
حجة الاسلام وتكون

بالخطبة أن تدعى بأن عسدها حلت وإن لم تحل وما قلنا فيه لا يجوز التعديد بالخطبة أولا يجوز التصريح بالخطبة فحلت العدة ثم نكحت المرأة فالنكاح ثابت بما وصفت

(الكلام الذي ينعقده النكاح وما لا ينعقد) قال الله عز وجل لنا صلى الله عليه وسلم فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها وقال تعالى وخلق منها زوجها وقال ولكم صف ما ترك أرواحكم وقال الذين يرمون أزواجهم وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقال وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها وقال اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن وقال ولا تسكنوا ما نكح آباؤكم من النساء (قال الشافعي) فسمى الله تبارك ونسالى النكاح اسمين النكاح والتزويج وقال عز وجل وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي الآية فابان جل ثناؤه ان الهبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون المؤمنين والهبة والله تعالى أعلم فجمع أن ينعقدها عليها عقدة النكاح بأن تهب نفسها له بلامهر وفي هذا دلالة على أن لا يجوز نكاح الاباسم النكاح أو التزويج ولا يقع بكلام غيرهما وان كانت معه نية التزويج وأنه مخالف للطلاق الذي يقع بما يشبه الطلاق من الكلام مع نية الطلاق وذلك أن المرأة قبل أن تزوج محرمة الفرج فلا تحل الا بما سمي الله عز وجل أنها تحل به لا بغيره وان المرأة المتكوجة تحرم بما حرّمها به زوجها ما ذكر الله تبارك اسمه في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وقد دلت سنة النبي صلى الله عليه وسلم على أن الطلاق يقع بما يشبه الطلاق اذا أراد الزوج الطلاق ولم يجوز في الكتاب ولا السنة احلال نكاح الاباسم نكاح أو تزويج فادأ قال سيد الأمة وأبو بكر وألثيب أو وليها للرجل قد وهبتك أو أحلتها لك أو تصدقت بها عليك أو أجبته لك فزوجها أو ملكتك فزوجها أو صيرتها من نسائك أو صيرتها امرأتك أو أعرستها أو أجزتها حياثا أو ملكتك بضعها أو ما أشبه هذا أو قالته المرأة مع الولي وقبله المخاطب بنفسه أو قال قد تزوجتها فلان نكاح بينهما ولا نكاح أبدا إلا بان يقول قد تزوجتكمها أو أنكحتكمها ويقول الزوج قد قبلت نكاحها أو قبلت تزويجها أو يقول المخاطب زوجنيها أو أنكحنها فيقول الولي قد تزوجتكمها أو أنكحتكمها ويسميها معا باسمها ونسبها ولو قال جئتكم مخاطبا فلانة فقال قد تزوجتكمها لم يكن نكاحا حتى يقول قد قبلت تزويجها ولو قال جئتكم مخاطبا فلانة فزوجنيها فقال قد قبلت نكاحها لم يكن نكاحا حتى يقول قد قبلت تزويجها ولا نكاحا حتى يقول قد قبلت تزويجها ولو قال المخاطب زوجني فلانة فقال الولي قد فعلت أو قد أجبته الى ما طلبت أو ملكتك ما طلبت لم يكن نكاحا حتى يقول قد تزوجتكمها أو أنكحتكمها فان قال زوجني فلانة فقال قد ملكتك نكاحها أو ملكتك بضعها أو ملكتك امرأها أو جعلت بيدك امرأها لم يكن نكاحا حتى يتكلم بزوجتكمها أو أنكحتكمها ويتكلم المخاطب بأنكحنها أو تزوجنيها فاذا اجتمع هذا انعقد نكاح وهكذا يكون نكاح الصغار والاماء لا ينعقد عليهن النكاح من قول ولا تنهت الا بما ينعقده عن البالغين ولهم واذا تكلموا جميعا بما يجب النكاح مطلقا جاز وان كان في عقدة النكاح مشنوية لم يجوز ولا يجوز في النكاح خيار بحال وذلك أن يقول قد تزوجتكمها ان رضى فلان أو تزوجتكمها على أنك بالخيار في مجلسك أو في يومك أو أكثر من يوم أو على أنها بالخيار أو تزوجتكمها ان أتيت بكذا أو فعلت كذا ففعله فلا يكون نبي من هذا تزويجا ولا ما أشبهه حتى يزوجه تزويجا مطلقا لا مشنوية فيه

(ما يجوز وما لا يجوز في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يكون التزويج الا لامرأة بعينها ورجل بعينه وينعقد النكاح من ساعته لا يتأخر بشرط ولا غيره ويكون مطلقا فلو أن رجلا ابتان خطب اليه رجل فقال زوجني ابتك فقال قد تزوجتكمها فصدق الأب والبنت والزواج

مع نساء نفقات ونحوها
الى بلد او منزل باذن
يقبل لها أقمى ولا
لا تقبى ثم طلقها فقال
لم أنقلك وقامت نقلتى
فالفصول قولها الا أن
تقر هي أنه كان للريارة
أومدة نقيها فيكون
عليها أن ترجع وتعتد
في بيته وفي مقامها قولان
(أ) أحدهما أن نقيم الى
المدة كما جعل لها أن
تقيم في سفرها الى عاية
(قال) وتنتوي الدونية
حيث ينتوي أهلها لأن
سكن أهل البادية انما
هو سكن مقام غبطة
وظعن غبطة واذا دلت
السنة على أن المرأة
تخرج من البذاء على
أهل زوجها كان
العذر في ذلك المعنى
أو أكثر (قال)
ويخرجها السلطان فيها
يلزمها فاذا فرغت
ردها ويكرى عليه اذا

(أ) قوله أحدهما الخ
كذا في الاصل ولم يذكر
له ثانيا وذكروا في الام
فقال والثاني أن هذه
زيارة لانقطة الى مدة
فعلها الرجوع الخ
وانظره كتبه معصية

غاب ولا نعلم أحدا بالمدينة فيما مضى أكرى منزلا انما كانوا يتطوعون منازلهم وبأموالهم مع منازلهم ولو تكرارت فان طلبت الكراء كان لها من يوم تطلبه وما مضى حق تركته فأما امرأة صاحب السفينة اذا كانت مسافرة معه فكان المرأة المسافرة ان شاءت مضت وان شاءت رجعت الى منزله فاعتدته

(باب الاحداد)

من كتابي العدد القديم والجديد

(قال الشافعي) رحمه الله ولما قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحب على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا وكانت هي المطلقة التي لا عاك روحها رجعتا معا في عدة وكانا غير ذوي زوجين اشبه أن يكون على المطلقة احداد كهو على المتوفى عنها والله أعلم

على أنهم لا يعرفان البنت التي زوجها اياها وقال الاب للزوج أيتمما شئت فهي التي زوجتك أو قال الزوج للاب أيتمما شئت فهي التي زوجتني لم يكن هذا نكاحا ولو قال زوجني أي ابتليت شئت فزوجه على هذا لم يكن هذا نكاحا وهكذا الوفا للزوج ابني وله ابنا فزوجه لم يكن هذا نكاحا ولو قال زوجني ابتليت فلانة غدا أو اذا جئتك أو اذا دخلت الدار أو اذ فعلت أو فعلت كذا فقال قد زوجتكها على ما شرطت ففعل ما شرط لم يكن نكاحا اذا تكلم بالنكاح معاف لم يكن منعقد امكانه لم يعقد بعد مدة ولا شرط ولو قال زوجني جبل امرأتك فزوجها اياه فكان جارية لم يكن نكاحا وهكذا الوفا للزوج جاني ما ولدت امرأتك فكانت في البلد معها أو غائبة عنهما فتصادقا على أنها حين انعقدت عقدة النكاح لا يعلمان ولدت امرأتها جارية أو علما قال وهكذا الوفا قائلها ما قد علم أنها قد ولدت جارية ولم يسم أيتمما زوج بعينها ومتى تكلم بالنكاح امرأتها بعينها جاز النكاح وذلك أن يزوجه ابنته فلانة وليست له ابنة يقال لها فلانة الا واحدة وأحب الى أن يقدم المرء بين يدي خطبته وكل أمر طلبة سوى الخطبة حمد الله عز وجل والشان عليه والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم والوصية بتقوى الله تعالى ثم يخطب وأحب الى المخاطب أن يفعل ذلك ثم يزوجه ويزيد المخاطب أنكحتك على ما أمر الله تعالى به من امساك بعروف أو تسريح باحسان وان لم يزد على عقدة النكاح جاز النكاح أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة أن ابن عمر كان اذا أتكم قال أنكحتك على ما أمر الله تعالى على امساك بعروف أو تسريح باحسان

(نهي الرجل أن يخطب على خطبة أخيه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن محمد بن يحيى بن جبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري قال أخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن مسلم الخطاط عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك (قال الشافعي) فكان الظاهر من هذه الأحاديث أن من خطب امرأة لم يكن لاحد أن يخطبها حتى يأذن المخاطب أو بدع الخطبة وكانت محتملة لان يكون نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال دون حال فوجدنا سنة النبي صلى الله عليه وسلم تدل على أنه صلى الله عليه وسلم انما نهى عنها في حال: ون حال (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فبنتها فأمها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت أم مكثوم وقال واذا حلت فآذني فلما حلت أخبرته أن أباجهم ومعاوية خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أباجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعولك لا مال له أنكحى أسامة فكرهته فقال أنكحى أسامة فتكلمته ففعل الله تعالى فيه خيرا واغتبط به (قال الشافعي) فكان بيننا أن الحال التي خطب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة على أسامة غير الحال التي نهى عن الخطبة فيها ولم يكن للخطوبة حالان مختلفي الحكم الا بأن تأذن الخطوبة بالنكاح رجل بعينه فيكون الاولى أن يزوجه جاز النكاح عليها ولا يكون لاحد أن يخطبها في هذه الحال حتى يأذن المخاطب أو يترك خطبها وهذا بين في حديث ابن أبي ذئب وقد علمت فاطمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أباجهم ومعاوية خطباها ولا أشك ان شاء الله تعالى أن خطبة أحدهما بعد خطبة الآخر فلم ينههما ولا واحد منهما ما لم نعلم أنها أذنت في واحد منهما فخطبها على أسامة ولم يكن يخطبها في الحال التي نهى فيها عن الخطبة ولم أعلم نهى معاوية

ولا بأجهم عاصمها والا غلب أن أحدهما خطبها بعد الآخر فإذا أذنت المخطوبة في انكاح رجل بعينه لم يجوز خطبتها في تلك الحال وأذن الثيب الكلام والبكر الصمت وإن أذنت بكلام فهو أدنأ كثر من الصمت قال وإذا قالت المرأة لوليها زوجي من رأيت فلا بأس أن تخطب في هذه الحال لأنهم لم تأذن في أحد بعينه فإذا أومرت في رجل فأذنت فيه لم يجوز أن تخطب وإذا وعد الولي رجلاً أن يزوجه بعد رضا المرأة لم يجوز أن تخطب في هذه الحال فإن وعده ولم ترض المرأة فلا بأس أن تخطب إذا كانت المرأة ممن لا يجوز أن تزوج إلا بأمرها وأمر البكر إلى أبيها والامة إلى سيدها فإذا وعد أبو البكر أو سيد الامة رجلاً أن يزوجه فلا يجوز لأحد أن يخطبها ومن قلت له لا يجوز له أن يخطبها فإنا أقوله إذا علم أمها يخطب وأذنت وإذا خطب الرجل في الحال التي نهى أن يخطب فيها عالماً فنهى معصية يستغفر الله تعالى منها وإن تزوجه بتلك الخطبة فالنكاح ثابت لأن النكاح حادث بعد الخطبة وهو مما وصفت من أن الفساد إنما يكون بالهقد لا بشئ تقدمه وإن كان سبيله لأن الأسباب غير الحوادث بعدها

(نكاح العنين والنحصى والمحبوب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أحفظ عن مفتلة تته خلافاً في أن تؤجل امرأة العنين سنة فإن أصابها وإلا خيرت في المقام معه أو فراقه ومن قال هذا قال إذا نكح الرجل المرأة فكان يصيب غيرها ولا يصيبها فلم ترتفع إلى السلطان فهم على النكاح وإذا ارتفعت إلى السلطان فسألت فرقة أجله السلطان من يوم يرتفعان إليه سنة فإن أصابها امرأة واحدة فهي أمراته وإن لم يصبا خيرا السلطان فإن شاعت فرقة ففسخ نكاحها والفرقة ففسخ بلا طلاق لأنه يجعل فسخ العقد الهادونه وإن شاعت المقام معه أقامت معه ثم لم يكن لها أن يخبرها بعد مقامها معه وذلك أن اختيارها المقام معه ترك لحقها في فرقة في مثل الحال التي تطلبها فيها وإن اختارت المقام معه بعد حكم السلطان بتأجيله وتخبرها بعد السنة ثم فارقها ومضت عدتها ثم نكحها نكاحاً جديداً فسألت أن يؤجل لها أجل وإن علمت قبل أن تنكحه أنه عنين ثم رضيت نكاحه أو علمته بعد نكاحه ثم رضيت المقام معه ثم سألت أن يؤجل لها أجل ولا يقطع خيارها في فراقه إلا الأجل واختارها المقام معه بعد الأجل لأنه لا يعلم أحد من نفسه أنه عنين حتى يختبر لأن الرجل قد يجامع ثم ينقطع الجماع عنه ثم يجامع وإنما قطعت خيارها أنها تركته بعد أن كان لها لا شئ دونه قال ولو نكحها فأجل ثم خبرت فاختارت المقام معه ثم طلقها ثم راجعها في العدة ثم سألت أن يؤجل لم يكن لها ذلك لأنها عند العقد الذي اختارت المقام معه فنهى بعد الحكم «قال الربيع» يريد أن كان ينزل فيها ماء فله الرجعة وعليها العدة وإن لم يغيب الحشفة (قال الشافعي) ولو تركها حتى تنقضي عدتها ثم نكحها نكاحاً جديداً ثم سألت أن يؤجل لأجل أن هذا عقد غير العقد الذي تركت حقها فيه بعد الحكم قال وإذا أصابها امرأة في عقد نكاح ثم سألت أن يؤجل لم يؤجل أبداً لأنه قد أصابها في عقد النكاح وليس كالذي يصيب غيرها ولا يصيبها لأن أداءه إلى غيرها حق ليس بأداء إليها ولو أجل العنين فاختلغ في الإصابة فقال أصبتها وقالت لم يصبنني فإن كانت ثيباً فالقول قوله لأنها تريد فسخ نكاحه وعليه اليمين فإن حلف فهي أمراته وإن نكل لم يفرق بينهما حتى تحلف ما أصابها فإن حلفت خبرت وإن لم تحلف فهي أمراته ولو كانت بكراً أربعاً ربع نسوة عدول فإن قلن هي بكر فذلك دليل على صدقها أنه لم يصبا وإن شاء الزوج حلفت هي ما أصابها ثم فرق بينهما فإن لم تحلف حلف هو لقد أصابها ثم أقام معها ولم يخبره في ذلك أن العدة قد تعود في أزعم أهل الخيرة بها إذا لم يبلغ في الإصابة وأقل ما يخرج منه من أن يؤجل إن يغيب الحشفة في الفرج وذلك يحصنها ويحللها للزوج ولو طلقها ثلاثاً ولو أصابها في يد برها فبلغ ما بلغ ما يخرج منه من أن يؤجل أجل العنين لأن تلك غير الإصابة المعروفة حيث تحل ولو أصابها حائضاً أو محرمة أو صائمة أو هو محرّم أو صائم كان مسافراً ولم يؤجل ولو أجل فجب ذكره أو نكحها بمحبوب الذكركر خبرت حين تعلم أن شاعت المقام معه وإن شاعت فارقته ولو أجل - صى ولم يجب

فأحب ذلك لها ولا يبين أن أوجب عليها لأنهما قد تختلفان في حال وإن اجتمعتا في غيره ولو لم يلزم القياس إلا باختناع كل الوجوه بطل القياس (قال السزني) رحمه الله وقد جعلهما في الكتاب القديم في ذلك سواء وقال فيه ولا تجتنب المعتدة في النكاح الفاسد وأم الولد ما تجتنب المعتدة ويسكن حيث شئت (قال الشافعي) رحمه الله وإنما الأحاديث في البدن وترك زينة البدن وهو أن تدخل على البدن شيئاً من غيره زينة أو طبيياً يظهر عليها فيدعو إلى شهوتها فمن ذلك الدهن كله في الرأس وذلك أن كل الأدهان في ترجيل الشعر وأذهب الشعث سواء وهكذا المحرم يقتدى بأن يدهن رأسه أو لحيتته زيت لما وصفت وأما ما يدهنها فلا بأس إلا الطبيب كالأبيض يكون بذلك بأس للمحرم وإن خالفت المحرم في بعض أمرها

وكل كحل كان زينة
فلا خير فيه لها فأما
الفارسي وما أشبهه اذا
احتاجت اليه فلا
بأس لانه ليس برينة
بل يزيد العين مرها
وقحا وما اضطرت اليه
مما فيه رينة من الكحل
اكتحل به ليلًا ونعصه
نهارًا وكذلك الدمام
دخل النبي صلى الله
عليه وسلم على أم سلمة
وهي حاذ على أبي سلمة
فقال ما هذا يا أم سلمة
فقالت انما هو صبر فقال
عليه السلام اجعله
بالليل وامسح به بالتهار
(قال الشافعي) الصبر
يصفر فيكون زينة
وليس يلبس فأنذنها
فيه بالليل حيث لا يرى
ونعصه بالتهار حيث
يرى وكذلك ما أشبهه
(قال) وفي الثياب
زيتان احدهما جال
اللابسين وتستر العورة
قال الله تعالى خذوا
زيتكم عند كل مسجد
فالثياب زينة لمن لبسها
فاذا أفردت العرب
الترين على بعض
اللابسين دون بعض
فانما من الصبغ خاصة
ولا بأس أن تلبس الحاد

ذكره وأنكحها خفي غير محبوب الذ كرم تخير حتى يؤجل أجل العنين فان أصابها فهي امرأته والا
صنع فيه ما صنع في العنين ولو أنكحها وهو يقول أنا عقيم أو لا يقوله حتى ملك عقدتها ثم أقربه لم يكن لها
خيار وذلك أنه لا يعلم أنه عقيم أبد حتى يموت لان ولد الرجل يعلو شابا وبولده شيئا وليس له في الولد تخير
انما التخيير في فقد الجماع لا الولد ألا ترى أنا لا تؤجل الخصى اذا أصاب والأغلب أنه لا بولده ولو كان
خصيا قطع بعض ذكره وبقي له منه ما يقع موقع ذكر الرجل فلم يصبا أجل أجل العنين ولم تخير قبل أجل
العنين لان هذا الجماع واذا كان الخفي يقول من حيث يقول الرجل فنكح على أنه رجل فالتكاح
جائز ولا خيار للرأه ويؤجل ان شاء أجل العنين واذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيهما شاء فان نكح
بأحدهما لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث ويرث على ما حكمنا له بأن ينكح عليه « قال الربيع »
وفيه قول آخر أنا نؤثره الاميراث امرأته وان تزوج على أنه رجل لانه ليس باختياره أن يكون رجلا أعطيه
المال بقوله (قال الشافعي) وليس للمرأة أن استمتع بها زوجها اذا قالت لم يصبنني الانصف المهر ولا عليها
عدة لانه مفارقة قبل تصاب (قال الشافعي) واذا نكح الرجل الخفي على أنها امرأة وهي تبول من
حيث تبول المرأة أو مشكلا ولم تنكح بأيهما رجل فالتكاح جائز ولا خياره واذا نكح الخفي على أنه رجل
وهو يبول من حيث تبول المرأة وعلى أنه امرأة وهو يبول من حيث يبول الرجل فالتكاح مفسوخ
لا يجوز أن ينكح الامن حيث يبول أو بأن يكون مشكلا فاذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيهما شاء فاذا
نكح بأحدهما لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث ويرث من حيث يبول

(ما يجب من انكاح العبيد) قال الله تعالى وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم
واما نكح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدللت أحكام الله تعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن لا ملك
للاولياء آباء كانوا وغيرهم على أياهاهم وأياماهم الثيبات قال الله تعالى ذكره واذا طلقتم النساء فبلغن
أجلهن فلا تغضوهن أن ينكحن أزواجهن وقال في المعتدات فاذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما
فعلن في أنفسهن الآية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الايم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن
في نفسها مع ما سوى ذلك ودل الكتاب والسنة على أن المالك لمن ملكهم وأنهم لا يملكون من أنفسهم
شيئا ولم أعلم دليلا على إيجاب انكاح صالحي العبيد والاماء كما وجدت الدلالة على انكاح الحر المطلقا
فأحب الي أن ينكح من بلغ من العبيد والاماء ثم صالحوهم خاصة ولا يتبين لي أن يجبر أحد عليه لان الآية
محتملة أن يكون أريد به الدلالة لا الإيجاب

(نكاح العدد ونكاح العبيد) قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
ورباع الى قوله أن لا تعملوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان يثنى في الآية والله تعالى أعلم أن
المخاطبين بها الأحرار لقوله تعالى فواحدة أو ما ملكت أيمانكم لانه لا يملك الا الأحرار وقوله ذلك أدنى
أن لا تعملوا فانما يعمل من له المال والامال للعبيد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
ابن عيينة قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن مولى طلحة وكان ثقة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة
أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ينكح العبد امرأتين (قال الشافعي) وهذا قول الأكثر
من المفتين بالبلدان ولا يزيد العبد على امرأتين وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق
بعضه ومكاتب ومدر ومعتق الى أجل والعبد فيما زاد على اثنتين من النساء مثل الحر فيما زاد على أربع
لا يختلفان فاذا جاوز الحر أربع فقلت بنفسه نكاح الأواخر منهن الزوائد على أربع فكذلك بنفسه
نكاح ما زاد العبد فيه على اثنتين وكل ما خفي أنه أول فما زاد الحر فيه على أربع فأبطلت النكاح أو جعلت
العقد فيه أكثر من أربع ففسخت نكاحهن كلهن فكذلك أصنع في العبيد فيما خفي وجعت العقد

فيه أكثر من اثنتين فعلى هذا الباب كله قياسه ولا أعلم بين أحد لقيته ولا حتى لي عنه من أهل العلم اختلافا
في أن لا يجوز نكاح العبد إلا بذن مالكة وسواء كان مالكة ذكرا أو أنثى إذا أذن له مالكة جاز نكاحه ولا
أحتاج إلى أن يعقد مالكة عقدة نكاح ولكنه يعقدها إن شاء لنفسه إذا أذن له وإنما يجوز نكاح العبد
بذن مالكة إذا كان مالكة بالغاً غير محجور عليه فأما إذا كان محجوراً عليه فلا يجوز للعبد أن ينكح بحال
ولا يجوز لوليه أن يزوجه في قول من قال إن نكاحه دلالة لا فرض ومن قال إن نكاحه فرض فعلى وليه
أن يزوجه وإذا كان العبد بين اثنين فأذن له أحدهما بالتزويج فزوج فالتكاح مفسوخ ولا يجوز
نكاحه حتى يجتمع على الإذن له به وليس للسيد أن يكره عبده على النكاح فإن فعل فالتكاح مفسوخ
وكذلك إن زوج عبده بغير إذنه ثم رضى العبد فالتكاح مفسوخ وله أن يزوجه أمته بغير إذنها بكرًا كانت
أو ثيباً وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح حرة فتكح أمة أو أمة فتكح حرة وأمرأة بعثنا فتكح غيرها وأمرأة
من أهل بلد فتكح امرأة من غير أهل ذلك البلد فالتكاح مفسوخ وإن قال له أنكم من شئت فتكح حرة
أو أمة نكاحاً صحيحاً فالتكاح جائز والعبد إذا أذن له سيده بخطب على نفسه وليس كالمرأة وكذلك
المحجور عليه إذا أذن له وليه بخطب على نفسه ولو أذن له في أن ينكح امرأة أو قال من شئت فتكح التي
أذن له بها أو تنكح امرأة مع قوله أنكم من شئت وأصدقها أكثر من مهر مثلها كان النكاح ثابتاً ولها مهر
مثلها لا يزاد عليه ولا يكون لها فسخ النكاح لأن النكاح لا يفسد من قبل صدق بحال ويتبع العبد
بالفضل عن مهر مثلها إذا عتق ولا سبيل لها عليه في حاله رقه لأن ماله لمالكه ولو كاتب لم يكن عليه سبيل
في حال كتابته لأنه ليس بتام المالك على ماله وأن ماله موقوف حتى يعجز فيرجع إلى سيده أو يعتق فيكون له
فإذا عتق كان لها أن تأخذ منه الفضل عن مهر مثلها حتى تستوفي ما سألها ولو كان هذا في حرم محجور
عليه لم يكن لها اتباعه لأن رذناً أمر المملوك لأن المال لغيره وأمر المحجور للعجز والماله (قال الشافعي)
ولو أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة ولم يسمها ولا ببلدها فتكح امرأة من غير أهل بلده ثبت النكاح ولم يكن
للسيد فسخه وكان له منعه الخروج إلى ذلك البلد وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة فالصدق فيما
اكتسب العبد ليس للسيد منعه من أن يكتسب فاعطها الصداق دون ذلك النفقة إذا وجبت نفقة
الزوجة وإن كان العبد الذي أذن له سيده بالنكاح مأذوناً له في التجارة فله أن يعطي الصداق مما في يديه
من المال وإن كان غير مأذون له بالتجارة فلسيده أن يأخذ شيئاً كان في يديه لأنه مال السيد وعليه أن
يدعه يكتسب المهر لأن أذنه بالنكاح إذن باكتساب المهر ودفعه وإذا أذن له بالنكاح فله أن يسافر به
ويرسله حيث شاء وليس له إذا كان معه بالمصر أن يمنع امرأة في الحين الذي لا خدمة له عليه فيه وله أن
يمنعه إياها في الحين الذي له عليه فيه الخدمة وليس في عتق العبد ولا مال السيد من الصداق ولا النفقة شيء
إلا أن يضمنه فيلزمه بالضمان كما يلزم بالضمان على الأجنيين وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج امرأة
حرة بألف فتزوجها بألف بوضن السيد لها الألف بالضمان لازم ولها أن تأخذ السيد بضمانه ولا براءة
للعبد منها حتى تستوفيها فإذا باعها السيد زوجها بأمر الزوج أو غيرها أمره بتلك الألف بعينها قبل أن يدخل
بها فالبيع باطل من قبل أن عقدة البيع وتلك الألف يقعان معاً لا يتقدم أحدهما صاحبه فلما كانت
لأعقوب العبد أبداً بتلك الألف بعينها لأنها تبطل عنها بأن نكاحها لم يملك زوجها بنفسه كان شراؤها له
فاسد أقالف بحالها والعبد عبده وهما على النكاح « قال الربيع » وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج
بألف درهم فتزوج بوضن السيد الألف ثم طلبت المرأة الألف من السيد قبل أن يدخل بها الزوج فباعها
زوجها بالألف التي هي صداقها فالبيع باطل والنكاح بحاله من قبل أنها إذا ملكت زوجها انفسخ نكاحها
فإذا انفسخ بطل أن يكون لها صداق وإذا لم يكن لها صداق كان العبد مشتري بلائع فكان البيع باطلاً

(اجتماع العدتين
والعاقبة)

(قال الشافعي) رجه
الله فإذا تزوجت في
العدة ودخل بها الثاني
فانها تعتد بنية عدتها

وكان النكاح محاله « قال الربيع » وهو قول الشافعي النكاح بحاله (قال الشافعي) وسواء كان البيع باذن العبد أو غير اذنه لانها لا تملكه أبداً تلك الالف ولا بشئ منها لانها تبطل كلها اذا ملكته ولو طلقها العبد قبل أن يدخل بها كان لها نصف الالف ولو كانت المبتلة بحالها فباعها اياه بلا أمر العبد بألف أو أقل أو أكثر كان البيع جائزاً وكان العبد لها وعليها الثمن الذي باعها اياه به وكان النكاح منفسخاً من قبلها وقبل السيد الذي ليس له طلاقها ولو كان باعها اياه بيعاً فاسداً كانا على النكاح ولو كانت امرأة العبد أمة فاشتري زوجها باذن سيدها أو اشتراها زوجها باذن سيده كانا على النكاح وكذلك ان وهبتها أو وهب لها أو ملكها أو ملكه بأي وجهه ما كان الملك كانا على النكاح لان مملك كل واحد منهما ملك لسيده لانه ولو كان بعض الزوج حراً فاشتري امرأته باذن الذي له فيه الرق فقد النكاح لانه ملك منها بقدر ما علك من نفسه واذا أذن الرجل لعبد أن ينكح من شاء وما شاء من عدد النساء فله أن ينكح حرتين مسلمتين أو كتابيتين أو نميمتين وينكح الحرة على الامة والامة على الحرة ويعقد نكاح أمة وحرة معا وليس له أن ينكح أمة كتابية ولا تغل الامة الكتابية لمسلم الا أن يطأها علك الميمين واذا قال الرجل لعبد قد زوجتك فلا يجوز عليه النكاح الا أن يأذن له العبد واذا أذن له أن ينكح أو أسأله العبد أن ينكحه فقال المولى قد زوجتك فلانة بأمره وادعت ذلك وقال العبد لم تزجنيها فالقول قول العبد مع غيره وعلى المرأة البينة

(العبد يفر من نفسه والامة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا خطب العبد امرأة وأعلمها أنه حر فزوجته ثم علمت أنه عبد فله ولا ولياتها الخيار في المقام معه أو فراقه فان اختارت فراقه قبل الدخول فلا مهر لها ولا متعة وهو فسخ بغير طلاق وان اختارته بعد الدخول فله مهر مثلها وان خطبها ولم يذ كر شيئاً فظنته حراً فلا خيار لها واذا نكح الرجل الامة وهو يراد حرة فوله بمالك وان شاء أطلق وان شاء أمسك وان غرت به بنفسها وقالت أنا حرة فوله أحرار وسواء كان المغرور حراً أو عبداً ومكاتباً لانه لم ينكح الا على أن ولده أحرار وان غرت به غيرها فقلت أولادهم علم أنها مملوكة فالاولاد أحرار ولسيدها أخذ مهر مثلها من زوجها ولا يرجع به الزوج على الغار ولا عليها ولا أخذ منه قيمة أولادها يوم سقطوا ويرجع بهم الزوج على الغار في ذمته وان كانت هي الغار فله الرجوع عليها بما أخذ منه من قيمة أولادها اذا عتقت ولا يرجع به ما كانت مملوكة وان ألزم قيمتهم ثم لم يؤخذ منه شيء لم يرجع بشئ لم يؤخذ منه

(تسري العبد) قال الله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الى قوله غير مملومين فدل كتاب الله عز وجل على أن ما أباحه من الفروج فائماً أباحه من أحد الوجهين النكاح أو ما ملكك الميمين وقال الله تعالى ضرب الله مثلاً عبداً مملو كلاً لا يقدر على شئ (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع عبداً له مال فإله للبايع الا أن يشترطه المبتاع قال فدل الكتاب والسنة ان العبد لا يكون مال كمالاً بحال وأن ما نسب الى ملكه انما هو إضافة اسم ملك اليه للاحقية كما يقال للعلم غلمانك وللراعي غنمك وللقسيم على الدار دارك اذا كان يقوم بأمرها فلا يحل والله تعالى أعلم للعبد أن يتسرى أذن له سيده أو لم يأذن له لان الله تعالى انما أحل التسري للمالكين والعبد لا يكون مال كمالاً بحال وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق بعضه أو مكاتب أو مدبر ولا يحل له أن يطأ علك عيين بحال حتى يعتق والنكاح يحل له باذن مالكة وان تسرى العبد فليسيده نزع السرية منه وتزوجه اياها ان شاء ولو عتق عبد تسرى أمة أو مكاتب وقد ولدت له لم تكن له أم ولد حتى يصيبها عبد الحرية وتلد ولو تسرى عبد قد عتق بعضه أمة ملكة اياها سيده فولدت له ثم عتق فهي أم ولده لانه كان مالكا وان أراد سيده أخذ منه من قيمة المملوكة بقدر ماله فيه من الرق كأنه كان وهبها له قبل أن يعتق

من الاول ثم بعد من الثاني واخرج في ذلك بقول عمر وعلي وعمر بن عبد العزيز رحمه الله عليهم (قال الشافعي) لان عليها حق بسبب الزوجين وكذلك كل حق يلزم من وجهين قال ولو اعتدت بحصة ثم أصابها النسي وحلت وفرق بينهما عند الحمل فادواصفه لاقول من سنة أشهر من يوم نكحها الآخر فهو من الاول وان جازعته لا أكثر من أربع سنين من يوم فارقتها الاول وكان طلاقه لا يملك فيه الرجعة فهو للآخر وان كان علك فيه الرجعة وتداعيها ولم يتداعيا ولم ينكحها ولا واحد منهما أريه الطافة فان ألحقوه بالاول فقد انقضت عدتها منه وتبتدئ عدته من الثاني وله خطبتها فان ألحقوه بالثاني فقد انقضت عدتها منه وتبتدئ فتكمل على ما مضى من عدة الاول وللاؤل عليها الرجعة ولو لم يلحقوه بواحد منهما

وهو علق نصفه فالنصف له بالحرية ولا سيد أن يرجع في النصف الثاني لأن ملك ما علق منه لسيدته قال
واذا وطئ عبداً ومن لم تكمل فيه الحرية أو مكاتب جارية بملك اليمين الحق به الولد ودرى عنه الجدة بالشبهة فإن
عق وملكها كان له بيعها ولا تكون له أم ولد ينعه بيعها من لم يبع أم الولد إلا بأن يصيبها بعد ما يصير حراً
مالها فإن قيل قد روى عن ابن عمر تسري العبد قيل نعم وخلافه قال ابن عمر لا يبطأ الرجل وليدة
الاوليدة أن شاء باعها وان شاء وهبها وان شاء صنع بها ما شاء فإن قيل فقد روى عن ابن عباس قلت ابن
عباس إنما قال ذلك لعبد طلق امرأته قال ليس لك طلاق وأمره أن يسكنها فأبى فقال فهي لك فاستحلها
بملك اليمين يريد أن يملكه لئلا يخلو بالزناح ولا طلاق لك والحجة فيه ما وصفت لك من دلالة الكتاب والسنة
وأنت تزعم أن من طلق من العبد لزومه الطلاق ولم يحل له امرأته بعد طلقين أو ثلاث

(فسمع نكاح الزوجين يسلم أحدهما) قال الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات
فامتحنوهن إلى قوله ولا هم يحلون لهن وقال تبارك وتعالى ولا تحسبوا بعصم الكوافر (قال الشافعي)
زلت في الهدنة التي كانت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة وهم أهل أوثان وعن قول الله
عز وجل فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتهن مؤمنات فأعرضوا عليهن الأيمان فإن قلن
وأقررن به ففرد علمتهن مؤمنات وكذلك علم بنى آدم الظاهر وقال تبارك وتعالى الله أعلم بإيمانهن
يعني بسرائرهن في إيمانهن وهذا يدل على أن لم يعط أحد من بنى آدم أن يحكم على غيره بظاهر ومعه
الآيتين واحد فإذا كان الزوجان وثنيين فأيهما أسلم أو لا فالجماع ممنوع حتى يسلم المتخلف عن الإسلام
منهما لقول الله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقوله ولا تحسبوا بعصم الكوافر فاحتلت العقدة
أن تكون منفسخة إذا كان الجماع ممنوعاً بعد إسلام أحدهما فإنه لا يصلح لواحد منهما إذا كان أحدهما
مسلياً والآخر مشركاً أن يتدعى النكاح واحتلت العقدة أن لا تنفسخ إلا بأن يثبت المتخلف عن الإسلام
منهما على التخلف عنه مدة من المدد فيفسخ النكاح إذا جاءت تلك المدة قبل أن يسلم ولم يكن يجوز أن يقال
لا تنقطع العصمة بين الزوجين حتى يأتي على المتخلف منهما عن الإسلام مدة قبل أن يسلم لا يجزى لازم (قال
الشافعي) وأخبرنا جماعة من أهل العلم من قرش وأهل المغازي غيرهم عن هدد قبلهم أن أباسفيان
ابن حرب أسلم عمر ورسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهراً عليها فكانت بظهوره وإسلام أهلها دار الإسلام
وامرأته هند بنت عتبة كافرة بمكة ومكة يومئذ دار الحرب ثم قدم عليها بدعوها إلى الإسلام فأخذت بلبته
وقالت اقتلوا الشيخ الفضال فأقامت أياماً قبل أن تسلم ثم أسلمت وباعت النبي صلى الله عليه وسلم وبنيت على
النكاح (قال الشافعي) وأخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة فأسلم أكثر أهلها وصارت
دار الإسلام وأسلمت امرأة عكرمة بن أبي جهل وامرأة صفوان بن أمية وهرب زوجها ماناحية البصر من
طريق اليمن كافرين إلى بلد كفر ثم جاءا فأسلما بعد مدة وشهد صفوان حينئذ كافر فاستقرا على النكاح
وكان ذلك كله ونسأوهن مدخول بهن لم تنقض عددهن ولم أعلم بخلاف أن المتخلف عن الإسلام منهما
إذا انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم انقطعت العصمة بينهما وسواء خرج المسلم منهما من دار الحرب
واقام المتخلف فيها أو خرج المتخلف عن الإسلام وأقامه ما لا تصنع الدار في التحريم والتحليل
شأنهما يصنع اختلاف الدينين

(تفريع إسلام أحد الزوجين قبل الآخر في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا
كان الزوجان مشركين وثنيين أو مجوسيين عريين أو أعجميين من غير بني إسرائيل ودانا
دين اليهود والنصارى أو أي دين دأبوا عليه الشرك إذا لم يكونا من بني إسرائيل أو يديان دين اليهود
والنصارى فأسلم أحد الزوجين قبل الآخر وقد دخل الزوج بالمرأة فلا يحل للزوج الوطء والنكاح
موقوف على العدة فإن أسلم المتخلف عن الإسلام منهما قبل انقضاء العدة فالنكاح ثابت وإن لم يسلم حتى

أو الحقوه بهما ولم تكن
قافة أو مات قبل براه
القافة أو ألقته ميتة فلا
يكون ابن واحد منهما
وإن كان أو وصى له بشئ
وقف حتى يصطالحا فيه
والنفقة على الزوج
الصحيح النكاح ولا أخذه
بنفقتها حتى تلده فإن
ألق به الولد أعطيتها
نفقة الحمل من يوم
طلقها وإن أشكل
أمره لم أخذه بنفقه
حتى يتسب إليه فإن
ألق بصاحبه فلا
نفقة لها لأنها حبل من
غيره (قال الزنبي)
رحمته الله خالف الشافعي
في الحائض الولد في أكثر
من أربع سنين بأن
يكون له الرجعة

(عدة المطلقة بملك
رجعتها وزوجها ثم يموت
أو يطلق)

(قال الشافعي) رحمه
الله وإن طلقها طلاقاً
ملك رجعتها ثم مات
اعتدت عدة الوفاة
وورثت ولورثها ثم
طلقها قبل أن يمسيها

تنقضي العدة والعصمة منقضية بينهما وانقطاعها فسخ بلا طلاق وتنكح المرأة من ساعتها من شاعت
 ويتزوج أختها وأربعها سواءا بدتها عدة المطلقة فان تنكحت المرأة قبل أن تنقضي العدة فالتكاح
 مفسوخ فان أصابها الزوج الذي تنكحته فلها مهر مثلها وان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما قبل
 انقضاء عدتها فهي امرأته محتبتها حتى تنقضي عدتها من التكاح الفاسد وسواء كانت هي المسئلة
 قبل الزوج أو الزوج قبلها فان كان الزوج المسلم منهما لم يكن له أن ينكح أخت المرأة في العدة فان
 فعل فالتكاح مفسوخ وكذلك لا ينكح أربعاً سواءا وان كانت هي المسئلة وهو المتخلف عن الاسلام
 فنكح أختها أو أربعاً سواءا ثم أسلم قبل انقضاء عدتها أسلم أربعاً أيهن شاء وفارق سائرهن قال
 والنصرانيان واليهوديان في هذا كالوثنيين اذا أسلمت المرأة قبل الرجل (قال الشافعي) فان أسلم الرجل
 قبل المرأة فهم على النكاح لا يجوز للمسلم أن يتدنى نكاح يهودية ونصرانية قال والأزواج في هذا
 الأحرار والمماليك سواء وان كان أحدهما من بني إسرائيل مشركاً بدين يغير دين اليهود والنصارى فهو مكن
 وصفتان من أهل الأوثان

(الاصلبة والطلاق والموت الخرس) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الوثني بامرأته
 ثم أسلم أحدهما ثم مات أحد الزوجين لم يتوارثا فان كان الزوج الميت أكلت عدتها من انقطاع
 العصمة عدة الطلاق ولم تعد عدة وفاة وان خرس المتخلف عن الاسلام منهما أو عته حتى تنقضي عدة المرأة
 فقد انقطعت العصمة بينهما ولو وصف الاسلام وهو لا يعقله فقد انقطعت العصمة بينهما لا تثبت
 العصمة إلا بان يسلم وهو بعد الاسلام وكذلك لو كان المتخلف منهما عن الاسلام صبياً لم يبلغ فوصف
 الاسلام كانت العصمة بينهما نقطعة ولو وصفه مسكران كانا على النكاح لأن الزم السكران اسلامه
 وأقتله ان لم يثبت عليه ولا الزم المملوك على عقله بغير السكر ولا أقره ان لم يثبت عليه
 ولو كان الزوج هو المسلم والمهر المقتضى المتخلفة وهي مغلوقة على عقلها أو غير بالغ فوصفت الاسلام قطعت
 العصمة بينهما ولو أسلمت بالذمة غير مغلوقة على عقلها الا من سكر خمر أو نبيذ مسكر أثبت النكاح لأن
 أجبرها على الاسلام وأقتلها لم تفعل ولو شربت دواء فيه بعض السموم فأذهب عقلها فارتدت أو فعل
 هو فارتد أو كان أحدهما مشركاً نأسلم ثم أفاق فأقام على أصل دينه لم أجعل لردتهما واسلامهما في أو ان
 ذهب عقلهما حكما وهما كما كانا ولا على أي دين كانا حتى يحدنا غيره وهما يعقلان

(أجل الطلاق في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلم أحد الزوجين فوقض النكاح
 على العدة فطلق الزوج المرأة طلاق موقوف فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما في العدة وقع الطلاق
 وان لم يسلم حتى تنقضي العدة الطلاق ساقط لأننا علمنا أنه لم يسلم المتخلف منها حتى انقطعت العصمة
 وأنه طلق غير زوجة قال وهذا إذا أكل منها أو تظاهر وقف فلزمه ان أسلم المتخلف منهما في العدة وسقط
 ان انقطعت العصمة واذا أسلم أحد الزوجين فخالعته كان الخلع موقوفاً فان أسلم المتخلف منهما فخالع
 جاز وان لم يسلم حتى تنقطع العصمة فخالع باطل وما أخذه مردود وكذلك لو خيرها فاختارت طلاقاً
 أو جعل أمرها بيد رجل فطلقه كان موقوفاً كما وصفت ولو أبرأته من صداق بلا طلاق أو وهب لها شيئاً
 جازت براءتها وحبته كما يجوز للزوج والمطلقات ومن الأزواج والمطلقات

(الاصابة في العدة) (الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أسلم الرجل ولم تسلم امرأته في العدة
 فأصابها كانت الاصابة محرمة ليه اختلاف الدينين ويمنع منها حتى تسلم أو تبين فان أسلمت في العدة لم
 يكن لها مهر لاننا علمنا أنه أصابها وهي امرأته وان كان بجاعها محرماً كما يكون محرماً عليه بحبضها وأحرامها
 وغير ذلك فبصبيها فلا يكون لها ليه صداق وان لم تسلم حتى تنقضي عدتها من يوم أسلم فقد انقطعت عصمتها

صبيها ولو ان (١) أحدهما
 تعتد من الطلاق الأخير
 وهو قول ابن جريج
 وعبد الكريم وطاوس
 والحسن بن مسلم ومن
 قال هذا النسي أن
 يقول رجعتة مخالفة
 لنكاحه إياها ثم يطلقها
 قبل أن يسلمها تعتد
 فكذلك لا تعتد من
 طلاق أحده وان
 كانت رجعة اذ لم يسلمها
 (قال المزني) رحمه
 الله المعنى الاول أولى
 بلحق عندى لانه اذا
 نكح أسقط عدتها
 بصارت في معسرتها
 القديم بالعقد الاول
 لا ينكح مستقبل
 قائماً طلق امرأته
 مدخولاً بها في غير عدة
 فهو في معنى من
 ابتداء طلاقه (قال
 المزني) رحمه الله ولم
 يرجعها حتى يطلقها
 فانها تبقى على عدتها

(١) قوله أحدهما
 تعتد الخ ترك القول
 الثاني وفي الامم والقول
 الثاني أن العدة من
 طلاق الاول مالم
 يدخل بها فمثل كتبه
 مصححه

من أول طلاقها لان
تلك العدة لم تبطل حتى
طلق وانما زادها طلاقا
وهي معتدة باجماع فلا
تبطل ما اجمع عليه من
عدة قافة الا باجماع
مشه أو قياس على
تظيره

﴿ امرأة المفقود
وعدها اذا نسكت
غيره وغير ذلك ﴾

﴿ قال الشافعي ﴾ رحمه
الله في امرأة الغائب
أي غيبة كانت لا
تعد ولا تنكح أبدا
حتى يات بها يقين وفاته
وترثه ولا يجوز أن تعد
من وفاته ومثلها يرث
الاورث وزوجها الذي
اعتدت من وفاته وقال
علي بن أبي طالب رضي
الله عنه في امرأة
المفقود انها لا تزوج
﴿ قال ﴾ ولو طلقها وهو
خفي الغيبة أو آلى
منها أو تظاهرا أو قذفها
لزمه ما يلزم الزوج
الحاضر ولو اعتدت

﴿ (١) بياض بالاصل
بقدر كلمة صغيرة أو
حرف وفي بعض النسخ
لم يترك بياض

منه ولها عليه مهر مثلها وتكمل عدتها من يوم كانت الأصابة (١) تعتد فيها بما مضى من عدتها يوم أسلم وهكذا لو كانت هي المسئلة وهو الثابت على الكفر اذا كانت البينة

﴿ النفقة في العدة ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلمت المرأة قبل الزوج ثم أسلم الزوج وهي في العدة فهما على النكاح وان أسلم الزوج بعد العدة انقطعت العصمة بينهما ولها عليه النفقة في العدة في الوجهين جميعا لانها كانت محبوسة عليه وكان له متى شاء أن يسلم فيكونان على النكاح ولو كان الزوج هو المسلم وهي المتخلقة عن الاسلام ثم أسلمت في العدة أو لم تسلم حتى تنقض لم يكن لها نفقة في أيام كفرها لانها هي المانعة لنفسها منه ولو كان الزوج دفع اليها النفقة في العدة ثم لم تسلم فأراد الرجوع عليها لم يمكن ذلك لانه تطوع لها بشئ ودفعه اليها ولو كانا معا دفع اليها على أن تسلم فأسلمت أو لم تسلم كان له الرجوع فيه ولا جعل لأحد على الاسلام الا أن يشاء الجاعل أن يسلم لهما تطوعا ولو اختلفا في الاسلام فقالت أسلمت يوم أسلمت أنت ولم تعطني نفقة وقال بل أسلمت اليوم فالقول قوله مع عينه ولا نفقة عليه الا أن تأتي بينة على ما قالت فتأخذها نفقتها منه من يوم قامت البينة أنها أسلمت

﴿ الزوج لا يدخل بامرأته ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان الزوجان وثنيين ولم يصب الزوج امرأته وان خلاها وقتفتها فان أسلم الرجل قبل المرأة فقد انقطعت العصمة بينهما ولها نصف المهر ان كان فرض لها صداقا حلالا وان كان فرض صداقا حراما فنصف مهر مثلها وان لم يكن فرض فالمنعة لان فسخ النكاح كان من قبله فان أسلمت المرأة قبله فقد انقطعت العصمة ولا شئ لها من صداق ولا منعة لان فسخ النكاح من قبلها ولو أسلم جميعا معا فهما على النكاح وان جاءا مسلمين معا وقد علمنا أن أحدهما أسلم أولا ولا ندرى أيهما هو فالعصمة منقطعة ولا نصف مهر حتى نعلم أن الزوج أسلم أولا ولو ادعت المرأة أن الزوج أسلم أولا وقال هو بل أسلمت أولا فالقول قولها مع عينا وعلى الزوج البينة لان العقد ثابت فلا يبطل نصف المهر الا بأن تسلم قبله ولو جاءا مسلمين فقال الزوج أسلم معا وقالت المرأة أسلم أحدهما قبل الآخر كان القول قول الزوج مع عينه ولا تصدق المرأة على فسخ النكاح (قال الشافعي) وفيها قول آخر أن النكاح منفسخ حتى يتصاذا أو تقوم بينة على أن أسلما معا كان معا لان الاسلام فسخ للعقدة الا أن يكون معا فإيهما ادعى فسخها كان القول قوله مع عينه ولو كانت المرأة التي قالت أسلم معا وقال الزوج بل أسلم أحدهما قبل الآخر انفسخ النكاح باقراره بأنه منفسخ ولم يصدق هو على المهر وأغرم لها نصف المهر بعد أن تخلف بالله أن أسلما معا ولو شهد على اسلام المرأة ثم جاء الزوج فقال قد أسلمت معها كلف البينة فان جاء بها كانت امرأته وان لم يأت بها فقد علمنا اسلامها قبل أن نعم اسلامه فتخلف ما أسلم الا قبلها أو بعدها وتنقطع العصمة بينهما وإيهما كلفناه البينة على أن أسلما معا كان معا وعلى وقت اسلامه ليدل على أن أسلما معا كان معا لم تقبل بينته حتى يقطع معا على أنهما أسلما جميعا معا فان شهدوا لا أحد همدون الآخر فشهدوا أنه أسلم يوم كذا من شهر كذا حين غابت الشمس لم يتقدم ذلك ولم يتأخر أو طلعت الشمس لم يتقدم ذلك ولم يتأخر وعلم أن اسلام الآخر كان في ذلك الوقت أنثنا النكاح وان قالوا مع مغيب الشمس أو زوالها أو طلوع الشمس لم يثبت النكاح لانه يمكن أن يقع هذا على وقتين أحدهما قبل الآخر

﴿ اختلاف الزوجين ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا دخل بامرأته وأصابها ثم أتيا معا مسلمين فقالت المرأة كنا مشركين فأسلمت قبله أو أسلم قبلي وانقضت عدتي قبل أن يسلم المتأخر منا وقال الزوج ما كنا مسلمين أو قال كنا مشركين فأسلمنا معا أو أسلم أحدهما قبل الآخر ولم تنقض عدة المرأة حتى أسلم المتأخر عن الاسلام منا فان قامت بينة أخذت بها وان لم تقم بينة فالقول

قول الزوج ولا تصدق المرأة على افساد النكاح لأنهم ما يتصادقان على عقده وتدعى المرأة فسخه ولو كان الرجل هو المذموم فسخه لزمه فسخه باقراره ولم يصدق على نصف الصداق لو كان لم يدخل بها وتحلف وتأخض منه ولو أن امرأة ورجلًا كاهرين أتيا مسلمين فتصادقا على النكاح في الكفر وهي ممن تحل له بحال كانت زوجته ولو تناكرتا لم تكن زوجته الا بيينة تقوم على نكاح أو اقرار من كل واحد منهما بالنكاح أو اقرار من المنكر منهما بالنكاح ثم تكون زوجته

(الصداق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تناكح الزوجان المشركان بصداق يجوز لمسلم أن ينكح به ويدخل بها الزوج ثم انقطعت العصمة بينهما وأسلمت فالمرأة ما كان فان كانت قبضته فقد استوفت وان لم تكن قبضته أخذته من الزوج وان تناكرت فافسخه فقال الزوج قد قبضته وقالت المرأة لم أقبضه فالقول قول المرأة وعلى الزوج البيينة وهكذا لو لم يكن النكاح انفسخ أو أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر وان كان الصداق فاسدا فلها مهر مثلها وان كان الصداق محرما مثل الخمر وما أشبهه فلم تقبضه فلها مهر مثلها وان قبضته بعد ما أسلم أحد الزوجين فلها مهر مثلها وليس لمسلم أن يعطى خمرًا أو لاسلم أن يأخذها وان قبضته وهما مشركان فقد مضى وليس لها غيره لان الله عز وجل يقول اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ما أدرى الاسلام ولم يأمرهم بربما كان قبله من الربا فان كان أدغال خمر فأخذت نصفه في الشرك وبقي نصفه أخذت منه نصف صداق مثلها وكذلك ان كان الباقي منه الثلث أو الثلثين أو أقل أو أكثر رجعت بعده بما بقي منه من صداق مثلها ولم يكن لواحد منهما أخذ الخمر في الاسلام اذا كان المسلم يعطيه مشركا أو المشرك يعطيه مسلما وان أخذها أحدهما في الاسلام أهرقه ولم يرده على الذي أخذ منه بحال الا أن يعود دخلا من غير صنعة أدى فيه رد الخمر الى دفعه لانه عين ماله صارت خلا وترجع بمهر مثلها ولو صارت خلا من صنعة أدى أهرقها ولم يكن لها الاستمتاع بها ولا ردها وترجع بما بقي من الصداق وان كان الزوجان مسلمين في أي دار كانا في دار الاسلام أو دار الحرب فارتد أحدهما فالقول فيه كالقول في الزوجين الوثنيين يسلم أحدهما لا يختلف في حرف من فسخ النكاح وغيره من التعريم لانه في مثل معنى ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزوجين الحريين يسلم أحدهما قبل الآخرانه يثبت النكاح اذا أسلم آخرهما اسلاما قبل مضى العدة فوجدت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اتيان عقد النكاح في الشرك وعقد نكاح الاسلام ثابت ووجدت في حكم الله تبارك وتعالى تحريم المسلمين على المشركين وتحريم المشركات من أهل الأوثان على المسلمين ووجدت أحد الزوجين اذا ارتد حرم الجماع (١) أيهما كان المسلم المرأة أولا أو الزوج فلا يحل وطء كافرة لمسلم أو الزوج فلا يحل وطء مسلمة لكافر فكان في جميع معاني حكم النبي صلى الله عليه وسلم لا يخالفه حرفا واحدا في التحريم والتحليل فان ارتد الزوج بعد الوطء حيل بينه وبين الزوجة فان انقضت عدتها قبل أن يرجع الزوج الى الاسلام انفسخ النكاح وان ارتدت المرأة أو ارتد اجمعيا أو أحدهما بعد الآخر فهكذا انظر أبدأ الى العدة قال انقضت قبل أن يصير امسلمين ففسختها واذا أسلمت قبل أن تنقض العدة فهي ثابتة (قال الشافعي) في المسلمين يرتد أحدهما والحريين يسلم أحدهما ثم يخرس المرتد منهما قبل أن يسلم أو يغلب على عقله اذا مضت العدة قبل أن يسلم المتخلف عن الاسلام منهما انقطعت العصمة والعقدة فاذ لم تثبت الابان يكونا مسلمين قبل انقضاء العدة فقد انقضت العدة قبل أن يكونا مسلمين ولو خرس المرتد منهما وقد أصابها الزوج قبل الرد ولم يذهب عقله فأشار بالاسلام اشارة تعرف وصلى قبل انقضاء العدة أثبتنا النكاح فان كان هو الزوج فنطق فقال كانت اشارتي بغير اسلام وصلاتي بغير ايمان انما كانت لمعنى يذكركم جعلنا عليه الصداق وفرقنا بينهما ان كانت العدة مضت وان لم تكن مضت حلنا بينهما وبينها حتى تنقضي العدة

بأمر حاكم أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشر وانكحت ودخل بها الزوج كان حكم زوجته بينها وبين زوجها الاول بحاله غير أنه ممنوع من فرجها بوطء شبهة ولا نفقة لها من حين نكحت ولا في حين عدتها من الوطء الفاسد لانها مخرجة نفسها من يديه وغير وافقة عليه ومحرمة عليه بالمعنى الذي دخلت فيه ولم ألزم الواحشي بنقضها لانه ليس بينهما شيء من أحكام الزوجين الا الحقوق الولد فانه فراش بالشبهة واذا وضعت فلزوجهما الاول أن يمنعها من رضاع ولدها الا للباوما ان تركته لم يعتد غيرها

(١) قوله أيهما كان المسلم المرأة أولا أو الزوج الخ كذا في النسخ والطاهر أن فيه زيادة من النسخ والاصل أيهما كان المسلم الزوج فلا يحل الخ أو الزوجة فلا يحل الخ تأمل كتبه مصححه

الاولى وان كان أصابها بعد الرد جعلنا صدقاً آخر وتستقبل العدة من الجماع الآخر وتكمل عدتها من الاول وتعددها في الآخر وان كان أسلم في العدة الآخر لم يكن له أن يثبت النكاح فيها لانها انما تعد من نكاح فاسد ولو أسلم في بقية العدة الاولى ثبت النكاح (قال الشافعي) واذا كانت الزوجة المرتدة فاشتت بالاسلام اشارة تعرف وصلت نكحي بينها وبين زوجها فأصابها فقالت كانت اشارتي بغير الاسلام وصلاتي في غير الاسلام تصدق على فسخ النكاح وجعلت الآن مرتدة تستتاب والانتقل فان رجعت في عدتها الى الاسلام ثبتت على النكاح (قال الشافعي) وان كان الزوج المرتد فمهر ب واعتدت المرأة بفاه مسلماً وزعم أن اسلامه كان قبل اتياه بشهر وذلك الوقت قبل مضى عدته ورجعه وقد انقضت عدتها فأنكرت اسلامه الا في وقت خرجت فيه من العدة فالقول قولها مع عينا وعليه البينة واذا انقضت العدة بين الكافرين يسلم أحدهما أو المسلمين يرتد أحدهما بانقضاء العدة تزوجت المرأة مكانها وتزوج الرجل أختها وأربعاً سواها

(الفسخ بين الزوجين بالكفر ولا يكون الا بعد انقضاء العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن نصرانيين أو يهوديين من بنى اسرائيل كانا زوجين فأسلم الزوج كان النكاح كاهولاً لليهودية والنصرانية حلال للمسلم لا يحرم عليه ابتداء نكاحها ولو كانت المرأة المسلمة كانت المسئلة فيها كالمسئلة في الوثنيين تسلم المرأة في حال بين زوج هذه وبينها فان أسلم وهي في العدة فهم على النكاح وان لم يسلم حتى تنقضي العدة انقطعت العصمة بينهما وان لم يكن دخل بها انقطعت العصمة بسبقها اليه الى الاسلام لانها لا عدة عليها ولو أن مسلماً تحت يهودية أو نصرانية فارتدت فتجست أو تزنت فصار في حال من لا تحل له كانت في فسخ النكاح كالمسئلة تزنت إن عادت الى الدين الذي خرجت منه من اليهودية أو النصرانية قبل مضى العدة حلت له وان لم تعد حتى تنقضي العدة فقد انقطعت العصمة بينهما فأما من دان دين اليهود والنصارى من العرب والعجم غير بنى اسرائيل في فسخ النكاح وما يحرم منه ويحل فكأهل الاوثان وعدة الحرة سواء مسلمة كانت أو كاتبة أو وثنية تحت وثني أسلم أو لم يسلم اذا حكمنا عليه وعدة كل أمة سواء مسلمة أو كاتبة ولا يحل نكاح أمة من أهل الكتاب لمسلم أو أمة حربية لمحرر من كل من حكمنا عليه فانما نكحهم عليه حكم الاسلام ولو كان الزوجان حريين كتابيين فأسلم الزوج كانا على النكاح وأكره نكاح أهل الحرب ولو نكح وهو مسلم حربية كاتبة لم أفسخه وانما كرهته لأنى أخاف عليه هو أن يفتنه أهل الحرب على دينه أو يظلموه وأخاف على ولده أن يسرق أو يفتن عن دينه فأما أن تكون الدار تحرم شيئاً أو تحله فلا ولو حرم عليه وحل بالدار لزمه أن يحرم عليه نكاح مسلمة مقيمة في دار الحرب وهذا لا يحرم عليه الدار لا تحل شيئاً من النكاح ولا تحرمه انما يحله ويحرمه الدين لا الدار

(الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من ثقيف أسلم وعنده عشر نسوة أسأله أربعاً وفارق سائرهن أخبرني الثقة بن علي بن أبيه أن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلة أسلم وعنده عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أسأله أربعاً وفارق أو دعه سائرهن أخبرني من سمع محمد بن عبد الرحمن يخبر عن عبد الحميد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن نوفل بن معاوية (قال الشافعي) فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن انتهاء الله عز وجل في العدد بالنكاح الى أربع تحريم أن يجمع رجل بشكاح بين أكثر من أربع ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الخيار فيما زاد على أربع الى الزوج فيضاران شاء الا قدم نكاحاً أو الا حدث وأى الاختين شاء كان العقد واحداً وفي عقود متفرقة لانه عفا لهم عن سالف

ولا ينقضي عليها في رضاعها ولغيره ولولادة الاول أربعة الفاقصة ولومان الزوج الاول والآخر ولا يعلم أبهما مات أولاً بدأت فاعتدت أربعة أشهر وعشراً لانه النكاح الصحيح الاول ثم اعتدت بثلاثة فروع

(باب استبراء أم الولد)

من كتابين امرأة المفسقود وعدتها اذا نكحت غيره وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا مالك عن

نافع عن ابن عمر رضي

الله عنهما أنه قال في أم

الولد يتوفى عنها سيدها

تعتد بحضة (قال

الشافعي) رحمه الله

ولا تحل أم الولد للزوج

حتى ترى الطهر من

الحضة وقال في

كتاب النكاح والطلاق

املاء على مسائل مالك

وان كانت ممن لا تحيض

فشهر (قال) وان

مات سيدها أو اعتقها

وهي حائض لم تعتد

بذلك الحضة وان كانت

حاملًا فإن نضع حملها

وان استرابت فهي

كالطيرة المسترية وان
 مات سد ها وهي تحت
 زوج أو في عدة زوج
 فلا استبراء عليها لأن
 فرجها ممنوع منه بشئ
 أباحه لزوجه فان
 ماتا فعلم أن أحدهما
 مات قبل الآخر يوم
 أو شهرين ونحو ليل
 أو أكثر ولا تعلم أيهما
 أولاً اعتدت من يوم
 مات الآخر منهما
 أربعة أشهر وعشرا
 فيها حصة وانما الزمها
 احدهما فاذا مات
 بهما فذلك أكمل
 ما عليها (قال المزي)
 رحمه الله هذا عندي
 غلط لانه اذا لم يكن بين
 موتهم الا أقل من
 شهرين ونحو ليل فلا
 معنى للحصة لان
 السيد اذا كان مات
 أولاً فلهي تحت زوج
 مشغولة به عن الحصة
 وان كان موت الزوج
 أولاً فلم ينقض شهران
 ونحو ليل حتى مات
 السيد فهي مشغولة
 بعدة الزوج عن
 الحصة وان كان
 بينهما أكثر من
 شهرين ونحو ليل
 فقد أمكنت الحصة

العقد ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأ غيلان عن أيهن تنكح أولاً ثم جعل له حين أسلم وأسلم
 أن يسك أو يعاولم يقبل الا وائل أو لا ترى أن نوفل بن معاوية يجزأه مطلقاً فقدم من محبة وروى عن
 الديلي أو ابن الديلي أنه أسلم وعنده أختان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يسك أيتهما ثم يطلق
 الأخرى فدل ما وصفت على أنه يجوز كل عقد نكاح في الجاهلية كان عندهم نكاحاً اذا كان يجوز مبتدؤه
 في الاسلام بحال وأن في العقد شيئين أحدهما العقد الفأنت في الجاهلية والآخر المرأة التي تبقى بالعقد
 فالفأنت لا يراد اذا كان الباقي بالفأنت يصلح بحال وكان ذلك حكم الله تعالى في الربا قال الله تعالى اتقوا
 الله وذر ما باني من الربا ان كنتم مؤمنين ولم يجز أن يقال اذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة أسك
 الا وائل لان عقدهن صحيح وذلك أنه ليس من عقد الجاهلية صحيح لمسلم لانه بشهادة أهل الشرك ولكنه كما
 وصفت معقولهم عنه كما عني عما مضى من الربا فسواء ما كان عندهم نكاحاً لا يختلف فكان في أمر الله
 عز وجل برذما بقي من الربا دليل على أن ما قبض منه في الجاهلية لا يرذله في الجاهلية وان ما عقد ولم يتم
 بالقبض حتى جاء الاسلام يرد فكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمام العقد عندهم وان كان
 لا يصلح أن يعقد مثله في الاسلام بحال فاذا كان يصلح أن يعقد نكاح المنكوحة في الاسلام بحال عتوا أمر
 أن يسك بالعقد في الجاهلية واذا كان لا يصلح أن يتنكح في الاسلام بحال كان الاستمتاع بها لانها عين قائمة
 لا يجوز كما لا يجوز أخذ الربا في الاسلام لانه عين قائمة لم تفت

(نكاح الشرك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأى شرك عقد في الشرك نكاحاً بأي
 وجه ما كان العقد وأي امرأة كانت المنكوحة فأسلم متأخر الاسلام من الزوجين والمرأة في عدتها حتى
 لا تكون العدة منقضية الا وهما بمسلمان فان كان يصلح للزوج ابتداء نكاحها ساعة اجتمع اسلامهما
 بحال فالكناح ثابت ولا يكون للزوج فسخه الا باحداث طلاق وان كان لا يصلح للزوج ابتداء نكاحها
 حين يجتمع اسلامهما بحال فالكناح في الشرك منفسخ فلو جاءت عليها بعد اجتماع اسلامهما مدة يعهل بها
 ابتداء نكاحها لم يحل نكاح الشرك ويحل بابتداء نكاح غيره في الاسلام الا ما ذكرنا أنه يز يد على أربع
 من النساء فان ذلك معنى غير هذا ولا ينظر الى عقده في الشرك بولي أو غير ولي أو شهود أو غير شهود وبأي
 حال كان يفسد فيها في الاسلام أو نكاح محرم أو غيره مما عقده الى غير مدة تنقطع بغير الموت وسواء في هذا
 نكاح الحرب والذمي والمواضع وذلك هم سواء في المهور والطلاق والظهار والايلاء ويختلف المعاهد
 وغير في أشياء تبينها ان شاء الله تعالى

(تفريع نكاح أهل الشرك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا نكح الرجل المرأة في
 عدتها في دار الحرب مشركين فانظر اذا اجتمع اسلامهما فان كانت خارجة من العدة فالكناح ثابت لانه
 يصلح له حينئذ ابتداء نكاحها وان كانت في شئ من العدة فالكناح مفسوخ وليس لها أن تنكحه ولا غيره
 حتى تكمل العدة لانه ليس له حينئذ أن يتنكح نكاحها فان كان أصابها في العدة أكملت العدة منه
 وتدخل فيه بالعدة من الذي قبله لانهم لم يجتمع اسلامهما الا بعد مضى عدتها من الاول أثبت النكاح
 ولم أره بالعدة كما أرته في الاسلام بالعدة مكانه وبعد مدة طويلة ولو اجتمع اسلام الا وابع وعنده أربع
 امهات فان كان موثراً فلكناحهن كلهن منفسخ وكذلك ان كان معسراً لا يخاف العنت فان كان معسراً
 لا يجدا ينكح به حرة ويخاف العنت أسك أيهن شاء وانفسخ نكاح البواقي وان أسلم بعضهن بعد
 فسواء ينتظر اسلام البواقي فمن اجتمع اسلامه واسلام الزوج قبل مضى عدة المسلمة كان له ان يمارف به
 ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتها فان كان دخل بواحدة منهما فالكناحها عليه محرم على الابد ان كان
 دخل بالأم فالبنت ربيته من امرأة قد دخل بها وان كان دخل بالبنت فالأم أم امرأة قد دخل بها

فان لم يكن دخول واحد منهن كان له أن يمسك البنت ان شاء ولم يكن له أن يمسك الام أولا كانت
أو آخر اذا ثبت له العقد ان في الشرع اذا جاز أحدهما في الاسلام بحال جاز نكاح البنت بعد الام
اذا لم يدخل بالام ولا يجوز نكاح الام وان لم يدخل بالبنت لانها مبهمة ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتا قد
وطئهما تلك اليمين حرم عليه وطئهما على الأبد ولو كان وطئ الام حرم عليه وطئ البنت ولو كان وطئ
البنت حرم عليه وطئ الام ويمسكهن في ملكه وان حرمت عليه فروجهن أو فرج من حرم فرجه منهن ولو
أسلم وعنده امرأة وعمتها أو امرأة وخالتها قد دخل بهما أو لم يدخل أو دخل باحداهما ولم يدخل بالأخرى كان
ذلك كله سواء ويمسك أتهما شاه ويغارق الأخرى ولا يكره من هاتين الاما يكره من الجمع بين الاختين وكل
واحدة منهما حلال على الافراد بعد صاحبتهما وهكذا الاختان اذا أسلم وهما عنده لا يخالفان المرأة وعمتها
والمرأة وخالتها (قال الشافعي) ولو أسلم وعنده أمة وحرّة أو إماء وحرّة فاجتمع اسلامهن في العدة فنكاح
الاماء مفسوخ والحرّة ثابت معسر يخاف العنت كان أو غير معسر ولا يخالف العنت لأن عنده حرّة فلا
يكون له ابتداء نكاح أمة بحال ولو كانت المسئلة بحالها فطلق الحرّة قبل أن تسلم أو بعدما أسلمت وقد أسلم
أو لم يسلم ثلاثا وكان معسر يخاف العنت ثم اجتمع اسلامه واسلام الاماء وقف نكاحهن فان اجتمع اسلامه
واسلام الحرّة في عدتها فنكاح الاماء مفسوخ والحرّة طالق ثلاثا لانا قد علمنا أنها زوجة ولها المهر الذي
سمى لها ان كان دخل بها ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان لم يجتمع اسلامهما حتى تنقضي عدتها فنكاح
الحرّة مفسوخ بغير طلاق والطلاق غير واقع عليها لانا قد علمنا اذا مضت العدة قبل ان يجتمع اسلامهما أنه
طلق غير زوجة ويختار من الاماء واحدة اذا كان له أن يتبدى نكاح أمة فاذا اجتمع اسلامه واسلامهن
وهو عن لبس له أن يتبدى نكاح أمة انفسخ نكاحهن معا ولو كان عنده اماء وأمة فأسلم وهو عن لبس له أن
يتبدى نكاح أمة فاجتمع اسلامه واسلام الامة في حال يكون له فيها ابتداء نكاح أمة كان له أن يمسك من
الاماء اللاتي اجتمع اسلامهن واسلامه وله نكاح أمة وان أسلم بعضهن قبل بعض وأيسر بعد عسر بحرّة
لم يحرم عليه امسك واحدة منهن لاني أنظر الى حاله حين اجتمع اسلامه واسلامهن وان اختلف وقت
اسلامهن فأيهن كان اسلامه وهو يحل له ابتداء نكاحه كان له أن يمسك واحدة من الاماء ولم يحزله أن
يمسك واحدة من اللاتي أسلمن وهو لا يحل له امسك واحدة منهن واذا كانت عنده أمة وحرار أو حرار
واماء وهو عن لبس له أن ينكح أمة فاجتمع اسلامه واسلام أمة أو أكثر من الاماء وقف عنهن فان أسلمت حرّة
في عدتها فقد انفسخ نكاح الاماء كلهن اللاتي أسلمن وتحلفن وان لم تسلم واحدة من الحرار حتى تنقضي
عددهن اختار من الاماء واحدة ان كن أكثر من واحدة وثبتت عنده واحدة ان لم يكن غيرها ولو اجتمع
اسلامه واسلام أمة واماء ففتن بعد اجتماع اسلامه واسلام حرّة وقفناهن فان أسلمت الحرّة في العدة
فنكاحهن منفسخ وان لم يجتمع اسلامه واسلام حرّة في عدة اختار من الاماء واحدة اذا كان ممن يحل له
نكاح الاماء لاني أنما أنظر الى يوم يجتمع اسلامه واسلامها فان كان يجوز له في ذلك الوقت ابتداء
نكاحها جعلت له امسا كهان شاء وان كان ممن لا يجوز له ابتداء نكاحها لم أثبت نكاحها معه بالعقد
الاول عدة تأتي بعدها ولو عتق قبل أن يسلمن كن كن ابتداء نكاحه وهن حرار وكذلك لو أسلمن هن
وهو كافر فلم يجتمع اسلامه واسلامهن حتى يعتق كن كن ابتداء نكاحه وهن حرار ولو كان عند عبد
أربع اماء فأسلم وأسلمن قبل له امسك اثنتين وفارق سائرهن ولو كان عنده حرار فاجتمع اسلامه واسلامهن
ولم ترد واحدة منهن فراقه قيل له امسك اثنتين وفارق سائرهن وكذلك ان كن اماء وحرار لمسلات
أو كليات ولو كن إماء ففتن قبل اسلامه فاخترن فراقه كان ذلك لهن لانه يكون لهن بعد اسلامه
وعدهن عدد حرار فيحصن من يوم اخترن فراقه فاذا اجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فعددهن عدد
حرار من يوم اخترن فراقه وان لم يجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فعددهن عدد حرار من يوم أسلم متقدم

فكما قال الشافعي
(قال الشافعي) رحمه
الله ولا تزني زوجها
حتى يستيقن أن
سيد هاتمت قبل
زوجه اقترنه وتعد
عده الوفاة كحرّة
والأمة بطؤها تنبرا
بحيضة فان نكحت
قبلها فسوخ ولو وطئ
المكاتب أمته فولدت
أحقته به ومنعته الوطء
وفيها قولان أحدهما
لا يبيعها بحال لاني
حكمت لولدها بحكم
الحرية ان عتق أبوه
والثاني انه يبيعها
خاف العجز أو لم يخفه
(قال المزني) رحمه
الله القياس على قوله
أن لا يبيعها كالأبيع
ولها

(باب الاستبراء)

من كتاب الاستبراء
والاملاء

(قال الشافعي) رحمه
الله نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم
عام سبي أو طاس أن
توطأ حامل حتى تضع
أو مائل حتى نجب
ولا يشك أن فيه من

أبكارا وحرائر كن قبل
أن يستأمن ولما
ووضيعة وشريفة
وكان الامر فيهن
واحدا (قال الشافعي)
رحمه الله فكل مالك
يحدث من مالك لم يجز فيه
الوطء الا بعد الاستبراء
لان الفرج كان ممنوعا
قبل الملك ثم حل بالملك
فلو باع جارية من
امراة نفقة وقبضها
وتفرق بعد البيع ثم
استقالها فأقانس لم
يكن له أن يطأها حتى
يستبرئ من قبل أن
الفرج حرم عليه ثم
حل له بالملك الثاني
(قال) والاستبراء أن
تمكث عند المشتري
طاهرا بعد ملكها ثم
تحيض حيضة معروفة
فاذا طهرت منها فهو
الاستبراء وان استرابت
أمسكت حتى تعلم أن
تلك الرية لم تكن حلا
ولأعلم محالفاي أن
الطلقة لو حاضت ثلاث
حيض وهي ترى أنها
حامل لم تحل الا بوضع
الحمل أو البراءة من أن
يكون ذلك حلا فلا
يحل له قبل الاستبراء
التلذذ بما شربها ولا

الاسلام منهما لان الفسخ كان من يومئذ اذ لم يجتمع سلامهما في العدة وعدد من عدد حرائر بكل حال
لان العدة لم تنقض حتى سرن حرائر وان لم يكن اخترن فراقه ولا المقام به من خيرين اذا اجتمع اسلامه
واسلامهن معا وان تقدم اسلامهن قبل اسلامه فاخترن المقام معه ثم أسلم خيرة حين يسلم وهن لهن أن
يفارقه وذلك أنهن اخترن المقام معه ولا خيار لهن انما يكون لهن الخيار اذا اجتمع اسلامهن واسلامه
ولو اجتمع اسلامه واسلامهن وهن اماء ثم عتقن من ساعتين ثم اخترن فراقه لم يكن ذلك لهن اذا أنى عليهن
أقل أوقات الدين أو اسلامهن واسلامه مجتمعا ولو اجتمع اسلامهن واسلامه وعتقن وعتقه معاً لم يكن لهن
خيار وكذلك لو اجتمع اسلامهن واسلامه فعتقن فلم يخترن حتى يعتق الزوج لم يكن لهن خيار ولو كان
عند عبد أربع حرائر فاجتمع اسلامه واسلام الاربع معا كأنهن أسلمن معه في كلمة واحدة أو متفرقات ثم
عتقن قيل له اختر اثنتين وفارق اثنتين وسواء أعتق في العدة أو بعد ما تنقضي عددهن لانه كان يوم اجتمع
اسلامه واسلامهن مملوكا ليس له أن يجاوز اثنتين قال وكذلك لو اجتمع اسلامه واسلام اثنتين في العدة
ثم عتق ثم أسلمت الاثنتان الباقيتان في العدة لم يكن له أن يمسك الا اثنتين أي الاثنتين شاء اللتين أسلمتا أولا
أو آخر لانه عقد في العبودية وانما يثبت له عقد العبودية مع اجتماع اسلامه واسلام أزواجه قبل منقضي
العدة فلا يثبت له بعد العقد العبودية الا اثنتان. واذا اختار اثنتين فهو ترك للاثنتين اللتين اختار غيرهما وله
أن ينكحهما مكانه ان شاءنا وذلك ان هذا ابتداء نكاح بعد اذ صار حراً فله في الحرية الجمع بين أربع واذا
نكح المملوك المملوك في الشرك ثم أعتق فملكها أو بعضها أو أعتقت فملكته أو بعضها ثم اجتمع اسلامهما
معافى العدة وقد أقام في الكفر على النكاح فلا نكاح بينهما واذا تزوج الرجل في الشرك فأصاب امرأته
ثم أسلم الزوج قبل المرأة أو المرأة قبل الزوج فسواء والنكاح موقوف على العدة فاذا أسلم المتأخر الاسلام
منهما قبل أن تنقضي عدة المرأة والنكاح مما يصلح ابتداءه في الاسلام ولم يكن فيهن من لا يصلح الجمع بينه
فالنكاح ثابت وهكذا ان كن حرارتين أو واحدة إلى أربع ولا يقال للزوج اخترن أزواجه فان شاء
أسلم وان شاء طلق وان مات ورثته وان مت ورثته فان قال قد فسخت نكاحهن أو نكاح واحدة منهن
وقف فان قال أردت انقاع طلاق وقع عليه الطلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق وان قال عنت أن
نكاحهن كان فاسدا لم يكن طلاقا ويحلف ما كانت ارادته احداث طلاق وان كانت عنده أكثر من
أربع فأسلم وأسلمت واحدة في العدة فقال قد اخترت حبسها ثم أسلمت أخرى فقال قد اخترت حبسها
حتى يقول ذلك في أربع كان ذلك ولو ثبت نكاحهن باختيارهن وكان نكاح الزوائد على الأربع منفسخا
ولو قال كلما أسلمت واحدة قد اخترت فسخ نكاحها وقف فسخه فان أسلمن معا ولم يقل من هذا شي حتى
أسلمن معا أو بعضهن قبل بعض غير أن كل واحدة منهن أسلمت قبل أن تنقضي عدتها غير فقيل أسلمت
أربعاً أيتهن شئت وفارق سائرهن لان اختيارك فسخ لمن فسخت ولم يكن لك فسختهن إلا بان تريد طلاقا
ولا عليك فسخ نكاحهن فاذا أسلمت أربعاً فقد انفسخ نكاح من زادهن بلا طلاق لانه يجبر على أن
يفارق ما زاد على أربع فلا يكون طلاقا ما جبر عليه وانما أثبتنا له العقد باختياره فان السنة جعلت له
الخيار في امسالة أيتهن شاء فاتبنا السنة قال والاختيار أن يقول قد أسلمت فلانة أو قد أسلمت
بعقد فلانة أو قد أثبت عقد فلانة أو ما أشبه هذا فاذا قال هذا في أربع انفسخ عقد من زادهن ولو قال
رجعت فيمن اخترت امساكه منهن واخترت البواقي كان البواقي براءته لاسبيل له عليهن الا بشكاح
جديد ووقفتا عند قوله رجعت فيمن اخترت فان قال أردت به طلاقا فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق
وان قال لم أرد به طلاقا أردت أي رأيت الخيار لي أو غير ذلك حلف ما أراد به طلاقا ولم يكن طلاقا (قال
الشافعي) وعلى الاثني فسخ نكاحهن باختيار غيرهن عدة مستقبلة من يوم انفسخ نكاحهن لأنهن

مدخول بهن انفسح نكاحهن وان قال ما أردت بقولي قد أثبت عقد فلانة واللائي قال ذلك لهن معا أو اخترت فلانة أو ما قاله مما يشبه هذا الكلام أثبات عقدهن دون البواقي انفسح عقد البواقي في الحكم ولم يدين فيه ويثبت عقد البواقي أظهر اختيارهن ووسعه لإصابتهم لأن نكاحهن ثابت لا يزول إلا بأن يفسخه وهو لم يفسخه انما يفسخه اختيار غيرهن وهو لم يختص غيرهن وأحب إلى أن يحدث لهن اختيارا فيكون ذلك فسحا للبواقي في اللائي فسح عقدهن في الحكم ويدين فيما بينه وبين الله عز وجل فيسعه حبس اللائي فسحنهن عليه بأن يحدث لهن اختيارا أو يفسخ فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى نكاح اللائي حكمنه لهن (قال الشافعي) والحكم كما وصفت فلوا اختارن أربعاً ثم قال لم أرد اختيارهن وقد اخترت الأربع البواقي ألزمناه الأربع اللائي اخسارنا ولا جعلنا اختياره الآخر باطلاً كما لو نكح امرأه فقال ما أردت بنكاحها عتد نكاح الزمناه إياه لأنه الظاهر من قوله وهو أين الله حلال من المرأة يتدنى نكاحها لأن نكاحهن ثابت إلا بأن يفسخه وهو لم يفسخه قال ولو أسلم عثمان نسوة فقال قد فسخت عقدهن أربعاً بغير ما عينهن ثبت عقدهن اللائي لم يفسخ عقدهن ولم أحتج إلى أن يقول قد أثبت عقد البواقي ولا اخترت البواقي كلاً أحتاج إذا كن أربعاً فأسلم وأسلم إلى أن يقول قد أثبت عقدهن وهن ثابت بالعقد الأول واجتماع اسلام الزوجين في العدة قال وإذا أسلم وعنده أربع منهن أختان وامرأة وعمتها قيل له أمسك أي الاختين ثبتت واحدة والمرأتين بنت الأخ وألحمة وفارق اثنتين (قال الشافعي) وان كان معه أربع نسوة سواهن قيل له أمسك أربعاً ليس لك أن يكون فيهن أختان معاً والمرأة وعمتها معاً قال ولو أسلم وعنده حرائر يهوديات أو نصرانيات من بنى اسرائيل كن كالحرائر المسلمات لأنه يصلح له أن يتدنى نكاحهن كاهن ولو كن يهوديات أو نصرانيات من غير بنى اسرائيل من العرب أو الأمم انفسح نكاحهن كاهن وكن كالمشركات الوثنيات الآن يسلمن في العدة ولو كن من بنى اسرائيل يدين غير دين اليهود والنصارى من عبادة وثن أو حجر أو مجوسية لم يكن له امسالك واحدة منهن لأنه لا يكون له ابتداء نكاحهن قال وكذلك لو كن إماء يهوديات أو نصرانيات من بنى اسرائيل انفسح نكاحهن لأنه لا يصلح له أن يتدنى نكاحهن في الاسلام (قال الشافعي) ولو أسلم رجل وعنده أكثر من أربع نسوة قد أصاب منهن أربعاً ولم يصب أربعاً أو أسلم قبله أو بعده (١) غير أن اسلام اللائي لم يدخل بهن كاهن كان قبله أو بعده فالعصمة بينهما وبين اللائي لم يدخل بهن منقطعة ونكاح اللائي دخل بهن ثابت وهو كرجل أسلم وعنده أربع نسوة ليس عنده غيرهن (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بجالها فأسلم قبله أو أسلم قبلهن ثم أصاب واحدة من اللائي لم يدخل بهن كانت إصابتها باها محرمة وعليه مهر مثلها للشبهة وذلك أنها بعد انقطاع العصمة بينهما ولم يكن له أن يمسكها وكان له أن يتدنى نكاحها إذا لم يكن عنده أربع سواها ولا من يحرم أن يجمع بينهما وبسببه ولها عليه صداق مثلها بالإصابة وعليها العدة والولد لاحق إن كان ولد ولا حد على واحدة من الشبهة

(ترجمه الاختيار والفدية فيه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلم الرجل وعنده أربع نسوة أو أكثر فأسلم بعضهن فسأل أن يخبر فيهن وفي البواقي لم تنقعه في التخيير حتى يسلم البواقي في عددهن أو تنقضي عددهن قبل أن يسلمن ثم تخيرا إذا اجتمع اسلامه واسلام أكثر من أربع فيهن وله أن يختار امسالك أربع من اللائي أسلمن فيه فيكون ذلك فسحا لنكاح البواقي المتخلفات عن الاسلام أسلمن أو لم يسلمن وكذلك لو اختار واحدة أو اثنتين يتظر من بقي ويكون له الخيار فيمن بقي حتى يكمل أربعاً وان كن ثمانياً فأسلم أربع فقال قد اخترت فسح نكاحهن وحبس البواقي غيرهن وقفت الفسخ فان أسلم الأربع البواقي في عددهن ففقد الأول مفسح بالفسخ المتقدم وان مضت عددهن قبل أن يسلمن فهي كالمسئلة قبلها

نظر بشهوة إليها وقد تكون أم ولد لغيره ولو لم يفتقر فاحتى وضعت حلال لم تحل له حتى تظهر من نكاحها ثم تجبض حيضة مستقبلة من قبل أن البيع انما تم حين تفرق عن مكانهما الذي تبايعا فيه ولو كانت أمة مكاتبه فحجرت لم يطأها حتى يستبرئها لاهما ممنوعة الفرج منه ثم أبيع بالهجر ولا يشبه صومها الواجب عليها وحجبتها ثم تخرج من ذلك لأنه يحل له في ذلك أن يمسها ويقبلها ويحرم عليه ذلك في الكتابة كما يحرم اذا زوجها واغتسل طهر ثم حيضة حتى تغتسل منها لأن النبي صلى الله عليه وسلم دل على ان الاقراء الاطهار بقوله في ابن عمر يطلقها طاهراً من غير جاع فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها

(١) قوله غير أن اسلام اللائي كذا في النسخ وتامل وانظر كسه مصححه

فان كان أراده ايقاع طلاق فهو طلاق وان لم يرد به ايقاع طلاق حلف وكن نساءه واذا أسلم الرجل وعنده أكثر من أربع نسوة فأسلمن فقبل له اختر فقال لا أختار حبس حتى يختار وأنفق عليهن من ماله لانه مانع لهن بعقد متقدم وليس للسلطان أن يطلق عليه كاسلق على المولى فان امتنع مع الحبس أن يختار عزز وحبس أبدأ حتى يختار ولو ذهب عقد له في حبسه خلى وأنفق عليهن من ماله حتى يفيق فيختار أو يموت وكذلك لو لم يوقف ليختار حتى يذهب عقد له فان مات قبل أن يختار أمراهن من ماله ان يعدد في الأربعين أربعة أشهر وعشر أو ثلاث حبس لان فيهن أربع زوجات متوفى عنهن وأربع منفقات النكاح ولا نعرفهن بأعيانهن قال ويوقف لهن ميراث أربع نسوة حتى يصطلحن فيه فان رضى بعضهن بالصلح ولم يرض بعضهن فكان الاتي رضين أقل من أربع أو أربع عالم يعطيهن شيئا لانهن لو رضين وأعطيهن نصف الميراث أو أقل احتملن أن يكن الاتي لشيء لهن فان رضى خمس منهن بالصلح فقلن العلم يحيط أن لواحدة من أربع الميراث فأعطن أربع ميراث امرأة لم أعطهن شيئا حتى يقررن معان لاحق لهن في الثلاثة الارباع الباقية من ميراث امرأة فإذا فعلن أعطيهن ربع ميراث امرأة ودفعت ثلاثة أرباع ميراث امرأة الى الثلاث البواقي سواء بينهن فان كن الاتي رضين ستا رضين بالنصف أعطيهن إياه وان كن سبعا فريض بالثلاثة الارباع أعطيهن إياه وأعطيت الربع الباقية وانما قلت لأعطي واحدة منهن بالصلح شيئا حتى يرضين فيما وصفت أني أعطيهن فيه أن يقطعن حقوقهن من الباقي أني إذا أعطيتهن حقوقهن حتى يأتي على الثلاثة الارباع كنت اذا وقفت الربع لواحدة أعطيتهن ومنعهن ولم تعط لهن نفسا وان أعطيتها الربع أعطيتها ما أخذت امرأتان بلا تسليم منهن ذلك لها أو أكثرها لها أن يكون لها حظ امرأة وقد لا يكون لها شيء واذا قطعن حقوقهن عن الباقي فلم أعطها الا ما يجوز لي أن أعطيها إياه ما حق لها وما لها من تركه لها ولبعضهن تركه لها قال وينبغي لابي الصبية وولي التيممة أن يأخذ لها نصف ميراث امرأة ان صولح عليه فأكثر اذ لم يعلم لها يئنة تقوم ولا يأخذ لها أقل وان كن هن الميتات أو واحدة منهن وهو الباقي قبل له افسخ نكاح أيتهن شئت وخذ ميراث الاتي لم تفسخ نكاحهن ويوقف له ميراث زوج كاهامات منهن واحدة حتى يختار أربعاً خذ موارثهن واذا ادعى بعضهن أو ورثة بعضهن بعد موتها انه فسخ نكاح واحدة منهن أحلف ما فعل وأخذ ميراثها

(من يفسخ نكاحه من قبل العقد ومن لا يفسخ) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أسلم وعنده امرأة عقد نكاحها غير مطلق وأسلمت لم يكن له أن يثبت على نكاحها لانها لم بعقد عليها عقد نكاح وذلك أن يكون نكاحها متعة والنكاح متعة لم يملك امرأته على الابد انما ملكها مدة دون مدة أو نكحها على أنها بئنا برأ وأن رجلاً وامرأة غيرهما خيار أو أنه هو بالخيار لان هذا كله في معنى أنه لم يملك أمرها بالعقد مطلقاً ولو أبطلت النكاح متعة شرطها على الزوج قبل أن يسلم واحدة منهما ثم أسلمت لم تكن امرأته لانه لم بعقد لها على الابد (١) ولم يكن شرطه عليها في العقد ولو اجتمعت هي وهو فابطل الشرط قبل أن يسلم واحدة منهما ثم أسلم معا فالك نكاح مفسوخ الآن يثبت نكاحا في الشرك غيره قال وهكذا كل ما ذكرته معه من شرط الخيار أو لها ولهما معا أو لغيرهما مفرداً أو معهما لم يكن النكاح مطلقاً اذا بطله واذا لم يبطله لم يثبت ولا يخالف نكاح المتعة في شيء ولو أن رجلاً نكح امرأة في الشرك بغير شهود أو بغير ولي محرم لها فأسلم أو أي نكاح أفسدناه في الاسلام بحال غير ما وصفت من النكاح الذي لا نكح فيه أمرها على الابد وكان ذلك عندهم نكاحاً حائزاً وان كانوا يتكلمون أجوز منه ثم اجتمع اسلامهما في العدة يثبت على النكاح ولو أن رجلاً غلب على امرأة بأي غلبة كانت أو طاعته فأسلمها وأقام معها أو ولدت منه أو لم تلد منه ولم يكن ذلك نكاحاً عندهم ثم أسلم في العدة لم يكن ذلك نكاحاً عندهم وفرق بينهما عندهم ولا مهرها عليه

النساء وأمر النبي صلى الله عليه وسلم في الاماء أن يستبرئن بحبضة فكانت الحبضة الاولى امامها طهر كما كان الطهر امامه الحبض فكان قصد النبي صلى الله عليه وسلم في الاستبراء الى الحبض وفي العدة الى الاطهار

(مختصر ما يحرم من الرضاة)

من كتاب الرضاة ومن كتاب النكاح ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى فيمن حرم مع القرابة وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاة وقال صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة (قال الشافعي) رحمه الله فيثبت السنة

(١) قوله ولم يكن شرطه عليها في العقد كذا في النسخ وامل فيه سقطا والأصل ولم يكن شرطه عليها في غير العقد تأمل كتبه معصية

أن لبن الفعل يحرم كما
تحرم ولادة الأب وسئل
ابن عباس رضي الله
عنهما عن رجل كانت
له امرأتان فأرضعت
احدهما غلاما
والأخرى جارية هل
يتزوج الغلام الجارية
فقال لا للقاح واحد
وقال مثله عطاء وطاوس
(قال الشافعي) رحمه
الله فهذا كله نقول
فكل ما حرم بالولادة
وبسببها حرم بالرضاع
وكان به من ذوى المحارم
والرضاع اسم جامع
يقع على المصاة وأكثر
كأل الحولين وعلى كل
رضاع بعد الحولين
فوجب طلب الدلالة في
ذلك وقالت عائشة
رضي الله عنها كان فيما
أنزل الله تعالى في
القرآن عشر رضعات
معلومات يحرم من ثم
نسخن بخمس معلومات
فتوفى صلى الله عليه
وسلم وهن مما يقرأ
من القرآن فكان لا
يدخل عليها الا من
استكمل خمس رضعات
وعن ابن الزبير قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تحرم المصاة

الا أن يصيبها بعد ما يسلم على وجه شبهة فلهما عليه مهر مثلها الا في لا أقضى لها عليه بشئ فانت في الشرك
لم يلزمه اياه نكاحها اذ لم يكن عندهم أو عنده اذ لم يكونا معا عديدين يحرم عليهما ذلك وهذا كله اذ انكح
مشركة وهو مشرك (قال الشافعي) فان كان مسلما فنكح مشركه وثنية أو مشركا فنكح مسلمة فاصابها ثم
اجتمع اسلامهما في العدة فالتكاح ينسخ بكل حال لان العقد محرم باختلاف الدينين ولا يثبت الابتناء
مستقبل ولو كان طلقها في الشرك في المستثنين معالم يلزمها الطلاق (قال الشافعي) واذا أسلم الرجل
من أهل الحرب وامرأته كافرة ثم ارتد عن الاسلام قبل أن تسلم امرأته فإن أسلمت امرأته قبل أن
تنقض عدها وعاد الى الاسلام قبل انقضاء عدها حتى يكونا في العدة مسلمين معافهما على النكاح وان
أسلم قبلها ثم ارتد ثم أسلم ولم تنقض العدة ثم أسلمت في العدة فهم على النكاح وان لم يسلم حتى تنقض
العدة فقد انفسخ النكاح ولو أسلمت وهو مرتد فنقضت عدها وهو على ردة انفسخ النكاح ولو عاد بعد
انقضاء عدها الى الاسلام فقد انفسخ نكاحها وانقضت عدها وتنكح من شئت والعدة من يوم أسلم
وهكذا ان كانت هي المسلمة أولا فارتدت لا يختلفان وسواء أقام المرتد منهما في دار الاسلام أو لم يبق بدار
الشرك أو عرض عليه الاسلام أو لم يعرض اذا أسلم المرتد عن الاسلام قبل انقضاء عدة المرأة فهم على
النكاح قال وتصديق المرأة المرتدة على انقضاء عدها في كل ما أمكن مثله كما تصدق المسلمة عليها في كل
ما أمكن كانت هي المرتدة والزواج فان كان الزوج لم يصيبها فارتدت وانفسخ النكاح بينهما بردة
أيهما كان لانه لا عدة فان كان هو المرتد فلها نصف الصداق لان فساد النكاح كان من قبله ولو كانت
هي المرتدة فلا صداق لها لان فساد النكاح كان من قبلها وسواء في هذا كل زوجين (قال الشافعي)
وردة السكران من الخمر والنبيذ المسكر فيفسخ نكاح امرأته كردة المعصية وردة المغلوب على عقله من
غير السكر لا تنفسخ نكاحا

(طلاق المشرك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عقد نكاح الشرك وأقر أهله عليه في الاسلام لم يحرم والله تعالى أعلم الا أن يثبت طلاق الشرك لان الطلاق
يثبت بشبوت النكاح وبسقوطه فلو أن زوجين أسلما وقد طلق الزوج امرأته في الشرك ثلاثا لم
تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان أصابها بعد الطلاق ثلاثا في الشرك لم يكن لها صداق لانها بطلت عنه ما
استهلكه لها في الشرك (قال الشافعي) ولو أسلمت ثم أصابها بعد طلاق ثلاث كانت عليها العدة ولحق الولد
وفرق بينهما ولهما مهر مثلها «قال الربيع» اذا كان يعذر بالجهالة (قال الشافعي) وان طلقها واحدة
أو اثنتين ثم أسلم حسب عليه ما طلقها في الشرك وبني عليه في الاسلام ولو طلقها ثلاثا في الشرك ثم
نكحت زوجا غيره فان أصابها ثم طلقها ومات عنها ثم نكحها زوجها الذي طلقها كانت عنده على ثلاث كما
تكون في الاسلام اذا كان النكاح جميعا عندهم ثبتته في الاسلام وذلك أن لا تنكح محرما لها ولا متعة
ولا في معناها قال ولو آلى منها في الشرك ثم أسلم قبل مضي الاربعه الاشهر فاذا استكمل أربعة أشهر
من ابلائه وقف كما يوقف من آلى في الاسلام (قال الشافعي) ولو مضت الاربعه الاشهر قبل أن يسلم ثم
أسلم ثم طلبت أن يوقف وقف مكانه لأن أجل الإيلاء قد مضى ولو تظاهرت به في الشرك ثم أسلمت وقد
أصابها قبل الاسلام أو بعده ولم يصبا أمره باجتنابها حتى يكفر كما رآه الظاهر قال ولو طلقها في الشرك
ثم أسلمت ثم رافعا قلت له التعن ولا أجبره على التعن ولا أحده ان لم يتعن ولا أعززه فان التعن فرقت بينهما
مكافى ولم أمرها بالالتعان لانه لا حد عليها لو أقربت بالزنا في الشرك وليس لها معنى في القرقة انما القرقة
بالتعنه وان لم يتعن فسواء أكذب نفسه أو لم يكذبها لم أجبره عليه ولم أحذه ولم أعززه لانه قد فها في
الشرك حيث لا حد عليه ولا تعزير ولو قال لها في الشرك أنت طالق ان دخلت الدار ثم دخلتها في الشرك

ولا المصتان ولا الرضعة
ولا الرضعتان (قال
المزني) رحمه الله قلت
لشافعي أسمع ابن
الزبير من النبي صلى
الله عليه وسلم قال نعم
وحفظ عنه وكان يوم
سمع من رسول الله
صلى الله عليه وسلم
ابن تسع سنين وعن
عروة أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمر
امراً أبى حذيفة أن
ترضع سالماً خمس
رضعات فتصرم بهن
(قال) فدل ما وصفت
أن الذي يحرم من
الرضاع خمس رضعات
كما جاء القرآن بقطع
السارق فدل صلى الله
عليه وسلم أنه أراد
بعض السارقين دون
بعض وكذلك أبان
أن المراد بعائته جلدة
بعض الرقاة دون بعض
لأن لزمه اسم سرقة
وزنا وكذلك أبان أن
المراد بتحريم الرضاع

(١) قوله قبل الدخول
أو بعد إسلامها الخ
كذا في الأصول
والظاهر التعقيب بالواو يدل
أو فتمام كنهه

أو الإسلام طلقت ويلزمه ما قال في الشرك كما يلزمه ما قال في الإسلام لا يختلف ذلك ولو تزوج امرأتين
الشرك بصدق فلم يدفعه إليها أو بلا صداق فأصابها في الحالين ثم مات قبل أن يسلم ثم أسلم زوجها وطلب
ورثتها صداقها الذي سمي لها أو صداق مثلها لم يكن لهم منه شيء لأن لا أقصى لبعضهم على بعض بما فات
في الشرك والحرب

(نكاح أهل الذمة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعقد نكاح أهل الذمة فيما بينهم مالم يترافعوا
الينا كنكاح أهل الحرب ما استجازه نكاحاً ثم أسلموا لم ينقضه بينهم إذا جاز ابتداءه في الإسلام بحال
وسواء كان بولي أو غير بولي وشهوداً أو غير شهود وكل نكاح عندهم جائز أجرته إذا صلح ابتداءه في الإسلام
بحال قال وهكذا إن نكحها في العدة وذلك جائز عندهم ثم لم يسلموا حتى تمضي العدة وإن أسلموا في العدة
فتمت نكاحهم إلا لا يصلح ابتداءه في الإسلام بحال وإن نكح محرماً أو أمراً أو ابنة ثم أسلموا فمضى
لأنه لا يصلح ابتداءه في الإسلام بحال وكذلك إن نكح امرأة طلقها ثلاثاً قبل أن تزوج جازاً وغيره
يصحبها وإذا أسلم أحدهم وعنده أكثر من أربع نسوة قيل له أسلم أي الأربع شئت وفارق سائرهن
(قال الشافعي) وكذلك مهورهن فإذا مهرها خيراً أو شيئاً مما يتول عندهم ميتة أو غيرها
بماله عن فيهم فدفعوها إليها ثم أسلم فطلبت الصداق لم يكن لها غير ما قبضت إذا غفبت العقد التي يفسد بها
النكاح فالصداق الذي لا يفسد به النكاح أولى أن يعني فإذا لم تقبض من ذلك شيئاً أسلماً فإن كان الصداق
مما يحل في الإسلام فهو لها لا تزاد عليه وإن كان مما لا يحل فلها مهر مثلها وإن كانت قبضته وهو مما
لا يحل ثم طلقها (١) قبل الدخول أو بعد إسلامهم لم يرجع عليها بشيء وهكذا إن كانت هي المسئلة وهو المتخلف
عن الإسلام لا يأخذ مسلم حراماً ولا يعطيه قال وإن كانت لم تقبضه ثم أسلموا وطلقاتها رجعت عليه بنصف
مهر مثلها وإذا أسلم هو وهي كتابية فهم على النكاح وإذا تناكح المشركون ثم أسلموا أفسخ نكاح
واحد منهم وإن نكح يهودي نصرانية أو نصراني مجوسية أو مجوسية يهودية أو نصرانية أو وثنية
كتابية أو كتابي وثنية لم أفسخ منه شيئاً إذا أسلموا (قال الشافعي) وكذلك لو كان بعضهم أفضل من
بعض نسباً فتناكحوا في الشرك نكاحاً صححنا عندهم ثم أسلموا أفسخه بتفاضل النسب ما كان التفاضل
إذا غنى لهم عما يفسد العقد في الإسلام فهذا أقل من فسادها وإذا كانت نصرانية تحت وثني أو وثنية
تحت نصراني فلا ينكح الولد ولا تؤكل ذبيحة الولد ولا ينكحها مسلم لأنما غير كتابية خالصة ولا تسمى لئمة
أحد أبيها ولو تنكح أهل الكتاب الينا قبل أن يسلموا وجب علينا الحكم بينهم كان الزوج الحائض الينا
أو الزوجة فإن كان النكاح لم ينعقد لم يزوجهم إلا بشهود مسلمين وصداق حلال وولي جائز الأمر أب أو أخ
لا أقرب منه وعلي دين المروجة وإذا اختلف دين الولي والمروجة لم يكن لها ولي إن كان مسلماً وهي مشركة
لم يكن لها ولي أو يزوجها أقرب الناس بها من أهل دينها كان لم يكن لها قريب يزوجها إلخ كما أن تزويجه
حكم عليها ثم نضع في ولايتهم ما نضع في ولايت المسلمين وإن تنكحوا بعد النكاح فإن كان يجوز ابتداء
نكاح المرأة حين تنكحهم الينا بحال أجزأه لأن عقده قد مضى في الشرك وقبل تنكحهم الينا وإن كان
لا يجوز بحال فسخناه وإن كان المهر محرماً وقد دفعه بعد النكاح لم يجعل لها عليه غيره وإن لم يدفعه جعلنا
لها مهر مثلها لا زماله قال ولو طلبت أن تنكح غير كفء وأبى ذلك ولا تها منعت نكاحه وإن نكحته قبل
التحاكم الينا لم نرده إذا كان مثل ذلك عندهم نكاحاً مضى العقد (قال الشافعي) وإذا تنكحوا الينا وقد طلقها
ثلاثاً أو واحدة أو ألقها أو ظاهراً أو قد فها حكمنا عليه حكمنا على المسلم عنده المسئلة وألزمناه ما ألزم
المسلم ولا يجوز به في كفارة الطهار الأربعة مؤمنة وإن أطعم لم يجزه إلا طعام المؤمنين ولا يجزيه الصوم بحال
لأن الصوم لا يكتب له ولا ينفع غيره ولا حدة على من قذف مشركاً وإن لم يلتعن ويعزر ولو تنكحوا الينا

وقد طلقها ثلاثاً ثم أمسكها فأصابها فان كان ذلك جائزاً عندهم جعلنا المهر مثلها بالاصابة وان كان ذلك غير جائز عندهم فاستكرهها جعلنا المهر مثلها بالاصابة وان كان عندهم زناً ولم يستكرهها لم نجعل لها مهر مثلها وفرقنا بينهما في جميع الاحوال (قال الشافعي) واذا تزوج الذي ابنته الصغيرة وابنته الصغيرة فهما على النكاح يجوز لهما من ذلك ما يجوز لاهل الاسلام (قال الشافعي) واذا تزوجت المسلمة ذمياً فالنكاح مفسوخ ويؤدبان ولا يبلغ بهما حد وان أصابها فلها مهر مثلها واذا تزوج المسلم كافرة غير كتابية كان النكاح مفسوخاً ويؤدب المسلم الا ان يكون ممن يعذر بجهالة وان نكح كتابية من أهل الحرب كرهت ذلك والنكاح جائز

(نكاح المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ارتد المسلم فسكح مسئلة أو مرتدة أو مشركة أو وثنية فالنكاح باطل أسماً أو أحدهما أو لم يسلموا أو أحدهما فان أصابها فلها مهر مثلها والولد لاحق ولا حد وان كان لم يصبا فلا مهر ولا نصف ولا متعة واذا أصابها فلها مهر مثلها ولا يحصنها ذلك ولا تحل به لزوج لو طلقها ثلاثاً لان النكاح فاسد وانما أفسدته لانه مشرك لا يحل له نكاح مسئلة أو مشرك ولا يترك على دينه بحال ليس كالذي الا من على ذمة الجزية يؤديه او يترك على حكمه ما لم يتحاكم اليه ولا مشرك حربي يحل تركه على دينه والمن عليه بعد ما يقدر عليه وهو مشرك عليه ان يقتل وليس لاحد المن عليه ولا ترك قتله ولا أخذه (قال الشافعي) ولا يجوز نكاح المرتدة وان نكحت فأصبحت فلها مهر مثلها ونكاحها مفسوخ والعلة في فسح نكاحها العلة في فسح نكاح المرتد

(كتاب الصداق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي الملقب قال قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال عز وجل فانكحوهن باذن ألهن وآتوهن أجورهن بالمعروف وقال ان تبغوا بأموالكم محسنين غير مسافين فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة وقال ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن وقال عز وجل وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن احداهن نقاراً فلا تأخذوا منه شيئاً وقال الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهن على بعض وبما أنفقوا من أموالهم وقال وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله (قال الشافعي) فأمر الله الأزواج بأن يؤتوا النساء أجورهن وصدقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر وهى كامة عريسة تسمى بعدد أسماء فيحتمل هذا ان يكون مأوراً بصداق من فرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل لانه حق ألزمه المرء نفسه فلا يكون له حبس شيء منه الا بالمعنى الذي جعله الله تعالى له وهو ان يطلق قبل الدخول قال الله تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا ان يهتوا أو يعفو الذي يسده عقد النكاح ويحتمل أن يكون يجب بالعقد وان لم يسلم مهر او لم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم أبداً الا بان يلزمه المرء نفسه ويدخل بالمرأة وان لم يسلم مهر فلما احتمل المعاني الثلاث كان أولاه أن يقال به ما كانت عليه الدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع واستدلنا بقول الله عز وجل لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة وتمتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره أن عقد النكاح يصح بغير فريضة صداق وذلك أن الطلاق لا يقع الا على من عقد نكاحه واذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فثبت فهذا دليل على الخلاف بين النكاح والبيوع والبيوع لا تنعقد الا بين معلوم والنكاح ينقذ بغير مهر استدلنا على أن العقد يصح بالكلامه وان الصداق لا يفسد عقده أبداً فاذا كان هكذا فلو عقد النكاح بمهر مجهول أو حرام فثبت

بعض المرضعين دون بعض واخرج فيما قال النبي صلى الله عليه وسلم لسهيلة بنت سهيل لما قالت له كن امرى سالماً ولدا وكان يدخل على وأفاضل وليس لنا الا بيت واحد فماذا تأمرني فقال عليه السلام فيما بلغنا أرضعيه خمس رضعات فيحرم بلبثها ففعلت فكانت تراهنا من الرضاعة فأخذت بذلك عائشة رضى الله عنها فبمن أحببت أن يدخل عليها من الرجال وأبى سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بذلك الرضاعة أحد من الناس وقلن ما نرى الذي أمر به صلى الله عليه وسلم الارخصة في سالم وحده وروى الشافعي رحمه الله أن أم سلمة قالت في الحديث هو لسالم خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كان خاصاً فالخاص مخرج من العام والدليل على ذلك قول الله جل ثناؤه حولين كاملين لمن أراد

أن يتم الرضاة فجعل
الحولين غاية وما جعل
له غاية فالحكم بعدمضى
الغاية خلاف الحكم
قبل الغاية كقوله تعالى
والطلاق يتر بضع
بأنفسهن ثلثة قروء
فاذا مضت الاقسراء
فحكمهن بعد مضى
خلاف حكمهن فيها
(قال المزني) وفي ذلك
دلالة عندى على نفي
الولاء أكثر من سنتين
بتأخير حله وفصله
ثلاثين شهرا كإثني
توقيت الحولين الرضاة
لا أكثر من حولين
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وكان عسر
رضي الله عنه لا يرى
رضاع الكبير يحترم
وابن مسعود وابن عمر
رضي الله عنهما وقال
أبو هريرة رضي الله
عنه لا يحترم الرضاة
الما فتق الأمعاء قال
ولا يحترم من الرضاة
الأشخص رضعات
مشفقات كلهن في
الحولين قال وتفرق
الرضعات أن ترضع
المولود ثم تقطع الرضاة
ثم ترضع ثم تقطع
كذلك فإذا رضع في مرة

العقد بالكلام وكان للمرأة مهر مثلها إذا أصيبت وعلى أنه لا صدق على من طلق إذا لم يسم مهر أو لم يدخل
وذلك أنه يجب بالعقد والميسر وإن لم يسم مهر بالآية لقول الله عز وجل وأمرأته مؤمنة إن وهبت نفسها
لنبي أن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين يريد والله تعالى أعلم النكاح والميسر بغير
مهر ودل قول الله عز وجل وآتيتم أخذاهن قطارا على أن لا وقت في الصداق كثر أو قل إن تركه انتهى
عن القنطار وهو كثير وتركه حد القليل ودلت عليه السنة والقياس على الإجماع فيه فأقل ما يجوز في المهر
أقل ما يتول الناس وما لو استهلكه رجل لرجل كانت له قيمة وما يتبايعه الناس بينهم فإن قال قائل ما دل على
ذلك قيل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أذوا العلاني قبل وما العلاني يارسول الله قال ما تراضى به
الاهلون (قال الشافعي) ولا يقع اسم على الأعلى شيء مما يتول وإن قل ولا يقع اسم مال ولا على الأعلى
ماله قيمة يتبايع بها ويكون إذا استهلكها مستهلك أدى قيمته وإن قلت وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل
الفلس وما يشبه ذلك والثاني كل منفعة ملكت وحصلت منها مثل كراء الدار وما في معناها ما تحمل أجرته
(قال الشافعي) والقصد في الصداق أحب إلينا وأستحب أن لا يزداد في المهر على ما صدق رسول الله
صلى الله عليه وسلم نساءه وبناته وذلك نجس مائة درهم طلبا للبرة في موافقة كل أمر فعله رسول الله
صلى الله عليه وسلم أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي
عن أبي سلمة قال سألت عائشة كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لازواجه اثني
عشرة أوقية ونش قالت أتدري ما للنش قلت لا قالت نصف أوقية أخبرنا سفيان بن عيينة عن حميد
الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أسهم الناس المنازل فطارسهم
عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال له سعد تعال حتى أقاسمك مالي وأزول لك عن أي امرأتى
شئت وأكفيك العمل فقال له عبد الرحمن بارك الله لك في أهلك ومالك دولتي على السوق فخرج إليه
فأصاب شيئا فخطب امرأته فزوجها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على كم تزوجتها يا عبد الرحمن
قال على نواة من ذهب فقال أولم ولو نشاة (قال الشافعي) أخبرنا مالك قال حدثني حميد الطويل عن
أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه أنصر فبأسه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأخبره أنه تزوج امرأته من الأنصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت
إليها قال نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة (قال الشافعي) فكان
بينافي كتاب الله عز وجل أن على النكاح الواطئ صداقا لما ذكر ففرض الله في الاماء أن يتكهن بأذن
أهلهن ويؤتين أجورهن والأجر الصداق بقوله فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن وقال عز وجل
وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي الآية (قال الشافعي) خالصة بجهة ولا مهر فأعلم أنها النبي صلى الله
عليه وسلم دون المؤمنين قال فأى نكاح وقع بلا مهر فهو ثابت ومتى قامت المرأة بمهرها فلها أن يفرض
لها مهر مثلها وكذلك إن دخل بها الزوج ولم يفرصها فلها مهر مثلها ولا يخرج الزوج من أن ينكحها
بلا مهر ثم يطلق قبل الدخول فيكون لها المتعة وذلك الموضع الذي أخرج الله تعالى به الزوج من نصف
المهر المسمى إذا طلق قبل أن يدخل بها وسواء في ذلك كل زوجة مسلمة أو ذمية أو أمة مسلمة ومذمبة
ومكاتب وكل من لم يكمل فيه العتق قال الله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن وقد فرضتم لهن
فريضة فنصف ما فرضتم فجعل الله تعالى الفرض في ذلك إلى الأزواج فدل على أنه برضا الزوج لان
الفرض على الزوج للمرأة ولا يلزم الزوج والمرأة الاجتماع ولم يحدد فيه شيء فدل كتاب الله عز وجل
على أن الصداق ما تراضى به المتان كما يكون البيع ما تراضى به المتبايعان وكذلك ذات سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلم يحجز في كل صداق مسمى إلا أن يكون ثمانين الأثمان (قال الشافعي) وكل
ما بارأ أن يكون مبيعاً ومستأجراً بن جار أن يكون صداقا وما لم يحجز فيه لم يحجز في الصداق فلا يجوز

في القياس في معنى من
شرب اللبن واذ جعل
السهموط كالوجه وور
لان الرأس عنده جوف
فالحقته اذا وصلت الى
الجوف عندى أولى
وبالله التوفيق وأدخل
الشافعي رحمه الله
تعالى على من قال ان
كان ما خلط باللبن أغلب
لم يحرم وان كان اللبن
الأغلب حرم فقـال
أرايت لو خلط حراما
بطعام وكان مستهلكا
في الطعام أما يحرم
فكذلك اللبن (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو جبن اللبن فأطعمه
كان كالرضاع ولا يحرم
لبن البهيمة أعيا يحرم
لبن الآدميات قال الله
جل ثناؤه وأمهاتكم
اللاتى أرضعنكم وقال
فإن أرضعن لكم
فآتوهن أجورهن
قال ولو حلب من أرضعة
خامسة ثم ماتت فأوجره
صبي كان ابنها ولو رضع

(١) قوله صدق مثلها
كذا في الأصول في هذا
الموضع ولعله من زيادة
التساخ تأمل كتبه
مصححه

بأن يأنهم بما جعلت له عليه وهي هنالك ملكته بضعها قبل يأنهم بما جعلت له قال وما جعلت لها فيه
عليه الصدق اذ اقامت أو ماتت قبل اصابتها أو بعد اصابتها (١) صدق مثلها فطلقها فيه قبل أن يدخل بها
فلها نصف المسمى الذي جعل لها ونصف العين التي أصدقها ان كان قائما وان مات فنصف صدق مثلها
وذلك مثل أن يتزوجها على خيطة ثوب فيها فليكون لها نصف صدق مثلها ان بضعها الثمن وان انتقضت
الاجارة بهلا كما كان لها نصف الذي كان غنما لا جارة كما يكون في البيوع قال واذا أوفاهما ما أصدقها
فأعطاهما ذلك دنانير أو دراهم ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصفه وان هلك فنصف مثله وكذلك
الطعام المكمل والموزون فان لم يوجد له مثل فثل نصف قيمته

(فمن دفع الصداق ثم طلق قبل الدخول) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصدق الرجل
المرأة دنانير أو دراهم فدفعها اليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها والدنانير والدرهم قاعة بأعيانها لم تغير وهما
يتصدقان على أنهما يبيعانها رجع عليها بنصفها وهكذا ان كانت تبرأ من فضة أو ذهب فان تغير شيء
من ذلك في يدها اما بان تدفن الورق فيملي فينقص أو تدخل الذهب البار فينقص أو تصوغ الذهب والورق
فتزيد قيمته أو تنقص في النار فكل هذا سواء ويرجع عليها بمثل نصفه يوم دفعه اليها لانها ملكته بالعقد
وضمنته بالدفع فلها زيادته وعليها نقصانه فان قال الزوج في النقصان أنا أخذته ناقصا فليس لها دفعه عنه
الا في وجه واحد ان كان نقصانه في الوزن وزاد في العين فليس له أخذه في الزيادة في العين وانما زيادته في
مالها أو تشاء هي في الزيادة أن تدفعه اليه زائدا غير متغير عن حاله فليس له الا ذلك قال ولو كان أصدقها حليا
مصوغا أو اناء من فضة أو ذهب فأنكسر كان كما وصفت لها وعليها أن ترد عليه نصف قيمته يوم دفعه مصوغا
ولو كان اناء من فضة أو ذهب فأنكسر أحدهما بقي الآخر صحيحا كان فيها قولان أحدهما ان له أن يرجع بنصف
قيمتها الا أن يشاء أن يكون شريكا لها في الاناء الباقي ويضمنها نصف قيمة المستهلك والاخر أنه شريك
في الباقي ويضمنها نصف قيمة المستهلك لشيء له غير ذلك وهذا أصح القولين ولو زادت هي فيها صناعة أو شيئا
أدخلته كان عليها أن تعطيه نصف قيمته ما يوم دفعها اليها وان كان الا أن من فضة فأنكسر اثم طلقها
رجع عليها بنصف قيمته ما مصوغين من الذهب وان كانا من ذهب رجع عليها بنصف قيمته ما مصوغين من
فضة لانه لا يصلح له أن يأخذ ورقا ورقا أكثر وزانها ولا يتفرق حتى يتقاضا قال ولو كان الصدق
فلوسا أو اناء من نحاس أو حديد أو رصاص لا يختلف هذا الا في أن قيمة هذا كله على الأغلب من نقد البلد
دنانير ان كان أو دراهم ويقارق الرجل فيه صاحبه قبل أن يقبض قيمتها لانه لا يشبه الصنف ولا ما فيه الربا
في النسبة وكذلك لو أصدقها خشبة فلم تغير حتى طلقها كان شريكا لها بنصفها ولو تغيرت ببلاء أو عفن
أو نقص ما كان النقص كان عليها أن تعطيه نصف قيمتها صحيحة الا أن يشاء هو أن يكون شريكا لها
بنصف جميع ما نقص من ذلك كله فلا يكون لها دفعه عن ذلك ناقصا والقول في الخشبة والخشبة معها
كالقول في الاناء الذهب والالمانية اذا هلك بعضه وبقي بعض وكذلك اذا زادت قيمتها أن تعمل أبوابا
أو نوايت أو غير ذلك كانت لها ورجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها واذا أرادت أن تدفع اليه نصفها أبوابا
وتجعله شريكا في نصفها نوايت لم يكن ذلك عليه الا أن يتطوع وان كانت النوايت والأبواب أكثر
قيمة من الخشب لان الخشب يصلح لما لا تصلح له النوايت والأبواب وليس عليه أن يحول حقه في غيره
وان كان أكثر غنما منه ولا يشبه في هذا الدنانير والدرهم التي هي قاعة بأعيانها لا يصلح منها شيء لما لا يصلح له
غيرها وهكذا لو أصدقها ثيابا فلبت رجع عليها بنصف قيمتها الا أن يشاء أن يكون شريكا لها بالنصف بالية
فلا يكون لها دفعه عنه لان ماله ناقص ولو أصدقها ثيابا فقطعتها أو صبغتها فزادت في التقطيع أو الصبغ
أو نقصها كان سواء ويرجع بنصف قيمتها ولو أراد أن يكون شريكا لها في الثياب المقطعة أو المصبوغة
ناقصة أو أرادت أن يكون شريكا لها في الثياب رائدة لم يجبر واحد منهما على ذلك الا أن يكون يشاء لان

الثياب غير المتقطعة وغير المصبوغة تصلح وتراد لما لا يصلح له المصبوغة ولا تراد فقد تغيرت عن حالها التي أعطاهها ياها وكذا الواصدقها غير لا تسجته رجع عليها بمثل نصف الغزل ان كان له مثل وان لم يكن له مثل رجع بمثل نصف قيمته يوم دفعه كل ما قلنا يرجع بمثل نصف قيمته فاعاها يوم يدفعه لا ينظر الى نقصانه بعد ولا زيادته لانها كانت مالكة له يوم وقع العقد وضامته يوم وقع القبض ان طلقها فنصفه قائما او قيمه نصفه مستهلكا (قال الشافعي) ولو اصدقها آجرا فبنت به او خشيها فأدخلته في بستان أو بحارة وأدخلها في بستان وهي قائمة بأعيانها فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها اليها لانها بنت ما عاك وانما صار له النصف بالطلاق وقد استعملت هذا وهي تملكه فلا يخرج من موضعه الا ان تشاء هي وان خرج بحاله كان شريكا فيه وان خرج ناقصا لم يجبر على أخذه الا ان يشاء وله نصف قيمته واذا نكح الرجل المرأة على أن يخدم فلا ناسه ان خدمه نصف شهر ثم مات كان لها في ماله نصف مهر مثلها ولو نكحته على أن يخدمها على بغير بعينه الى بلد فعملها الى نصف الطريق ثم مات البعير كان لها في ماله نصف مهر مثلها ونصف مهر مثلها كالتن يستوجب به الا ترى أنها لو تكررت معه بغيره بعشرة فبات البعير في نصف الطريق رجعت بخمسة

(صداق ما يزيد بيدنه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو اصدقها أمة وعبد صغيرين ودفعهما اليها فكبرا أو غير عالين ولا عاملين فعلا أو عملا أو عيين فأبصر أو أبرصين فبرئا أو مضرورين أي ضرر كان فذهب ضررهما أو صححين فرضا أو شاين فكبرا أو عورا أو نقصا في أبدانهم ما والنقص والزيادة انما هي ما كان قائما في البدن لافي السوق بغير ما في البدن ثم طلقها قبل أن يدخل بها كالتها و كان عليها أن تعطيه أنصاف قيمتهما يوم قبضتهما الا ان تشاء أن تدفعهما اليه زائدين فلا يكون له الا ذلك الا ان تكون الزيادة غير تنهما بان يكونا صغيرين فكبرا كبر بعد من الصغير فالصغير يصلح لما لا يصلح له الكبير فيكون له نصف القيمة وان كانا ناقصين دفعت اليه أنصاف قيمتهما الا ان يشاء أن يأخذهما ناقصين فليس لها منعه اياهما لانها انما لها منعه الزيادة فأما النقص عماد دفع اليها فليس لها ولها ان كانا صغيرين فكبرا أن تمنعه اياهما وان كانا ناقصين لان الصغير غير الكبير وأنه يصلح كل واحد منهما لما لا يصلح له الآخر (قال الشافعي) ولو كانا بحالهما الا انهما عورا لم يكن لها منعه أن يأخذهما عورين لان ذلك ليس يتحول من صغير ولا كبر الكبير بحاله والصحيح خير من العور وهذا كله ما لم يقض له القاضي بأن يرجع بنصف العبد فاذا قضى له بأن يرجع بنصف العبد فنفعتة فهي ضامته لما أصاب العبد في يديها ان مات ضمننت نصف قيمته أو عورا أخذ نصفه وضمنتها نصف العور فعلى هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) والتخل والشهر الذي يزيد وينقص في هذا كله كالعبد والاماء لا تخالفها في شيء ولو كان الصداق أمة فدفعها اليها فولدت أو ماشية فتحت في يديها ثم طلقها ثلاثا قبل أن يدخل بها كان لها النكاح كله وولد الأمة ان كانت الأمة والماشية زائدة أو ناقصة فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمة الأمة والماشية يوم دفعها اليها الا ان يشاء أن يأخذ نصف الامهات التي دفعها اليها ناقصة فيكون ذلك له الا ان يكون نقصها مع تغير من صغير الى كبر فيكون نقصها بالهيب أو تغير البدن وان كان نقصا من وجه بلوغ سن كبر زائدا فيه من وجه غيره ولا يكون له أخذ الزيادة وانما زادت في مالها وان كان دفعها كبيرا فكان نقصها من كبر أو هرم كان ذلك له لان الهرم نقص كله لازيادة ولا يجبر على أخذ الناقص الا ان يشاء وهكذا الأمة اذا ولدت فنقصتها الولادة واختار أخذ نصفها ناقصة لا يختلفان في شيء الا ان أولاد الأمة ان كانوا معها صغارا رجع بنصف قيمتها ثلاثا يفرق بينها وبين ولدها في اليوم الذي يستخذمها فيه لا في لأجبره في يومه على أن ترضع مملوك غيره ولا تحضنه فتشغل به عن خدمته ولا تمنع المولود الرضاع فأضر به فلذلك لم أجعل له الانصاف قيمتها وان

منها بعد موتها لم يحرم لانه لا يحل لبن الميتة ولو حلب من امرأة لبن كثير ففرق ثم أوجز منه صبي مرتين أو ثلاثة لم يكن الارضعة واحدة وليس كاللبن يحدث في الثدي كلما خرج منه شيء حدث غيره ولو تزوج صغيرة ثم أرضعها أمه أو ابنته من نسب أو رضاع أو امرأة ابنه من نسب أو رضاع بابن ابنه حرمت عليه الصغيرة أبدا وكان لها عليه نصف المهر ورجع على التي أرضعها بنصف صداق مثلها لان كل من أفسد شيئا لزمه قيمة ما أفسد بخطأ أو عدا ولو أرضعها امرأة له كبيرة لم يصحبها حرمت الام لانها من أمهات نسائه ولا نصف مهر لها ولا متعة لانها المفسدة وفسد نكاح المرضعة بلا طلاق لآها صارت وأمها في ملكه في حال ولها نصف المهر ويرجع على التي أرضعها بنصف مهر مثلها ولو تزوج ثلاثا صغارا فأرضعت امرأة اثنين منهن الرضعة

كأنوا كبارا كان له أن يرجع بنصف الام ولا يجبر على ذلك لانها والد اعلى غير حالها قبل تلد وان زادت بعد الولادة لم تجبر المرأة على أن تعطيه نصفها وتعطيه نصف قيمتها واذا أعطته نصفها متطوعة أو كانت غير زائدة فرق بينها وبين ولدها في اليوم الذي يتخذهما فيه فاذا صار اليه نصفها فمأولت بعد من ولد فيه وبينها (قال الشافعي) وهكذا ان كانت الجارية والمأشبة والعبيد الذين أصدقها أغلوا لها غلة أو كان الصدق بخلافها فأنزلها فإصابته من ثمره كان لها كله دونه لانه في ملكها ولو كانت الجارية حبلى أو المأشبة مخاضا ثم طلقها كان له نصف قيمتها يوم دفعها لانه حدث في ملكها ولا أجبره أيضا ان أرادت المرأة على أخذ الجارية حبلى أو المأشبة مخاضا من قبل الخوف على الحبس وأن غير الخاض يصلح لما لا يصلح له الخاض ولا يجبرها أن تعطي جارية حبلى ومأشبة مخاضا وهي أزيد منها غير حبلى ولا ما خض في حال والجارية أنقص في حال وأزيد في أخرى قال ولو كان الصدق بخلاف دفعها اليها لثمرتها فأنتمت فالثمرة كلها كما يكون لها نتاج المأشبة وغلة الرقيق وولد الأمة فان طلقها قبل أن يدخل بها والنخل زائدة رجع بنصف قيمة النخل يوم دفعها اليها الآن تشاء أن تعطي نصفها زائدة بالحال التي أخذتها به في الشباب لا يكون لها النصفها وان كانت زائدة وقد ذلت وذهب شبابها لم يكن ذلك عليه لانها وان زادت وبها ذلك بثمرتها فهي متغيرة الى الذوق في شبابها فلا يجبر على ذلك الآن بشاء وانما يجبر على ذلك اذا دفعها مثل حالها حين قبضتها في الشباب أو أحسن ولم تكن نافعة (١) من قبل التزويل للنقص فيه وان طلقها ولم يتغير شبابها أو قد نقصت وهي مطلعة فأراد أخذ نصفها بالطلع لم يكن ذلك له وكانت مطلعة كالجارية الحبلى والمأشبة الماخض لا يكون له أخذها لزيادة الحبس والماخض مخالفة لها في أن الاطلاع لا يكون مغيرا للنخل عن حال أبدا بالزيادة ولا تصلح النخل غير مطلعة لشيء لا تصلح له مطلعة فان شئت أن تدفع اليه نصفها مطلعة فليس له الا ذلك لما وصفت من خلاف النخل للنتاج والحل في أن ليس في الطلع الزائد وليس مغيرا قال وان كان النخل قد أثمر وبدا صلاحه فهكذا وكذلك كل شجر أصدقها اياه فأنتم لا يختلف يكون لها وله نصف قيمته الآن تشاء هي أن تسلم له نصفه ونصف الثمرة فلا يكون له الا ذلك ان لم يتغير الشجر بأن يرقل ويصير خاما فاذا صار خاما أو نقص بعيب دخله لم يكن عليه أن يأخذه بتلك الحال ولو شاءت هي اذا طلقها والشجر مثمر أن تقول أقطع الثمرة ويأخذ نصف الشجر كان لها اذ لم يكن في قطع الثمرة فساد للشجر فيما يستقبل فان كان فيها فساد لها فيما يستقبل فليس عليه أن يأخذها معيبة الآن بشاء ولو شاءت أن تترك الشجرة حتى تستجيبها وتجدها ثم تدفع اليه نصف الشجر لم يكن ذلك عليه لان الشجر قد يهلك الى ذلك ولا يكون عليه أن يكون حقه حالا فيؤخره إلا أن يشاء ويأخذ نصف قيمتها في هذه الاحوال كلها اذا لم يتراضا بغير ذلك ولو شاء أن يؤخرها حتى تجد الثمرة ثم يأخذ نصف الشجر والنخل لم يكن ذلك عليهما من وجهين أحدهما أن الشجر والنخل يزيد الى الحداد والاخر أنه لما طلقها او فيها الزيادة وكان محولا دونها كانت مالكة لها دونه وكان حقه قد تحول في قيمته فليس عليهما أن يحول الى غير ما وقع له عند الطلاق ولا حق له فيه

(صدقا الشيء بعينه لا يدفع حتى يزبد أو ينقص) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولو أصدقها أمة أو مأشبة فلم يدفعها اليها حتى نتاجت في يديه ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان لها النتاج كله دونه لانه نتج في ملكها ونظر الى المأشبة فان كانت بحالها يوم أصدقها اياها أو أزيد فهي لها ويرجع عليها بنصف المأشبة دون النتاج وان كانت ناقصة عن حالها يوم أصدقها اياها كان لها الخيار فان شاءت أخذت منه انصاف قيمتها يوم أصدقها اياها وان شاءت أخذت انصافها ناقصة وهكذا لو كانت أمة فولدت أو عبيدا فأغلوها « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنها ان شاءت أخذت نصفها ناقصة وان شاءت رجعت بنصف مهر مثلها وهو أصح قوليه وآخر قوليه (قال الشافعي) وان كان النتاج أو ولد الجارية هلك في يديه

الخامسة معا فسد نكاح الأم ونكاح الصييتين معا ولكل واحدة منهما نصف المهر المسمى ويرجع على امرأته بمثل نصف مهر كل واحدة منهما ومثل له كل واحدة منهما على الانفراد لانهما ابنتا امرأة لم يدخل بها فان أرضعت الثالثة بعد ذلك لم تحرم لانها منفردة قال ولو أرضعت احداهن الرضعة الخامسة ثم الاخرين الخامسة معا حرمت عليه والتي أرضعتهما أولا لانهما صارتا أما وبنات في وقت واحد معا وحرمت الاخران لانهما صارتا أختين في وقت معا ولو أرضعتهما متفرقتين لم يحرم ما لانهما لم ترضع واحدة منهما ابعدا بانت منه هي والاولى فثبت نكاح التي أرضعتهما بعدما بانت

(١) قوله من قبل التزويل وقوله بعد بان يرقل كذا في الاصل وانظره كتبه معجمه

الأولى ويفسد نكاح
التي أرضعتها بعدها
لأنهما أخت امرأة
فكانت كأمراة تنكحت
على أختها (قال المزني)
رحمه الله ليس ينظر
الشافعي في ذلك إلا إلى
وقت الرضاع فقد
صارتا أختين في وقت
معا رضاع الآخرة
منهما (قال المزني)
رحمه الله ولا فرق بين
امرأته كثيرة أرضعت
امرأته صغيرة فصارتا
أما وبنات في وقت معا
وبين أجنبية أرضعت
له امرأتين صغيرتين
فصارتا أختين في وقت معا
ولو جاز أن تكون إذا
أرضعت صغيرة ثم صغيرة
كأمراة تنكحت على

(١) قوله ولا يكون له
أن يأخذ الخ كذا في
النسخ بضمير التذكير
والوجه لها أن تأخذ
أي الزوجة وانظر

(٢) قوله أكثر من ثمة
وقوله والفضل عن ثمة
كذا في الأصول ولعله
محرف عن ثمة في
الموضعين وتأمل كتبه
مصححه

أو نقص وقد سألته يدفعه فنعها منه فهو ضامن لقيمتها في أكثر ما كانت قيمة فقط وضامن لنقصه ويدفعه
كضمان الغاصب لأنه كان عليه أن يدفعه فذعه ولم يدفعه (قال الشافعي) ولو عرض عليها أن يدفع اليها
الأمة فأقرتها في يديه قبل أن تقبضها منه أو لم يمنعها دفعها ولم تسأله إياها كان فيها قولان أحدهما أنه
لا يضمن الجارية أن نقصت وتكون بالخيار في أن تأخذها ناقصة أو تدعها فإن ماتت رجعت بمهر مثلها
والآخر أن يكون كالغاصب ولكنه لا يأثم ثم الغاصب لأنه ضامن له ولا يخرج منه من الضمان إلا أن يدفعه
إليها أو إلى وكيل لها بأذنهما فإن دفعه إليها أو إلى وكيل لها بأذنهما ثم ردت إليه بعد فهو عنده أمانة لا يضمن شيئا
منه بحال (قال الشافعي) وإذا لم يدفعه إليها فقدره إليه فما أبقى عليه لم يرجع به وهو مطوع به ومتى
جنى عليه في يديه إنسان فأخذ له أرشاً فلها الخيار أن أحبب فلها الأرض لأنه ملك أعمالها وإن أحببت تركته
عليه لأنه ناقص عما ملكته عليه وإن كان منعها منه فأحببت ضمن الزوج ما نقص في يديه قال وما باع
الزوج منه أو من نتاج الماشية فوجد بعينه فالبيع مردود وإن فات فلها عليه قيمته لأنه كان مضموناً عليه
(١) ولا يكون له أن يأخذ الثمن الذي باعه لأنه متعد فيه وإن الشيء بعينه لو وجد كان البيع فيه مردوداً ولو
أرادت إجازة البيع فيه إن كان قائماً لم يجز البيع ولا يحل له هو أن يملكه لأنه لم يكن له فلا يخرج منه الإردء
على صاحبه الذي باعه أو أن يهبه له صاحبه الذي ابتاعه منه (قال الشافعي) وإذا لقي صاحبه وقد فاتت
السلعة في يديه فالتزم ببيعها بغيره من الثمن الذي تبايع به ويتراذان الفضل عند أيهما كان
كان ثمنها مائة دينار وقيمتها ثمانون فيرجع المشتري على البائع بعشرين وكذلك لو كان ثمنها ثمانين وقيمتها
مائة يرجع البائع على المشتري الذي هلك في يديه بعشرين قال وانما فرق بين ثمن ما باع من ماله وبين
أرش ما أخذ فيما جنى على ماله من قبل أنها هي لم يكن لها فيما جنى على ماله إلا الأرض أو تركه ولها فيما
بيع من ماله أن ترد بعينه وإن فات فلها عليه قيمته ولا يكون لها أن تملك ثمنه إن كان (٢) أكثر من ثمة لأنه
لم يكن لها إجازة بيعه والفضل عن ثمة لابتاعه البيع الذي لا يجوز لأنه ضامن له بالقيمة قال ولو أصدقها فخلها
أو شجراً فلم يدفعه الباع حتى أثرت في يديه فجعل الثمر في قوارير جعل عليه صقراً من صقر نخلها أو جعله في
قرب كان لها أخذ الثمر بالصقر وأخذته محشواؤه نزع من القوارير والقرب لأنها إن كان نزعها لا يضر
بالثمر فإن كان إذا نزع من القرب فسد ولم يكن سقى شيء عمل به كان لها أن تأخذه وتنزع عنه قره وتأخذ
منه ما نقصه لأنه أفسده إلا أن يتطوع بتركها وهكذا كل ثمرة ربيها أو حشاشها على ما وصفت وإن كان
رب الثمرة برب من عنده كان لها أن تأخذ الثمرة وتنزع عنها الرب إن كان ذلك لا يضر بها ولا ينقصها
شيئاً وإن كان ينقصها شيئاً نزع عنها الرب وأخذت قيمة ما نقصها بالقيمة ما بلغت وأجرة نزعها من الرب
لأنه المتعدي فيه (قال الشافعي) وكل ما أصيب به الثمرة في يديه من حريق أو جراد أو غيره فهو ضامن
له إن كان له مثل ثمنه وإن لم يكن له مثل فثل قيمته وإن بقي منه شيء فقيمة ما نقصه وهو كالغاصب فيما
لا يضمن لا يخالف حاله في شيء إلا في شيء واحد يعذر فيه بالشبهة إن كان ممن يجهل أو تأول فأخطأ ذلك ولو
كان أصدقها جارية فأصابها فولد له ثم طلقها قبل الدخول وقال كنت أراها لأمك إلا أنصفها حتى تدخل
فأصبها أو أأري أن لي نصفها قوم الولد عليه يوم يسقط ويلحق به نسبه وكان لها مهر مثل الجارية وإن
شاعت أن تسرق الجارية فهي لها وإن شاعت أخذت قيمتها أكثر ما كانت قيمتها يوم أصدقها أو يوم أحبلها
وكانت الجارية له ولا تكون أم ولد بذلك الولد ولا تكون أم ولد له إلا بوطء صحيح وانما جعلت لها الخيار لأن الولادة
تغيرها عن حالها يوم أصدقها إياها قبل تلده (قال الشافعي) ولو أصدقها أرضاً فدفعها إليها فزرعتها
أو أزرعتها أو وضعت فيها حباً ثم طلقها قبل أن يدخل بها وفيها زرع قائم يرجع عليها بنصف قيمة الأرض
لا يجعل حق في الأرض مستأخراً وهو حال ولا يجعل عليه أن ينتظر الأرض حتى تفرغ ثم يأخذ
نصفها لأنهم إن كانت مشغولة في ملكها فصار حق في قيمة لم يتحول في غيرها إلا أن يجتمع على ذلك جميعاً

أختلزم اذ انكم كيرة
ثم صغيرة فارضتكم أن
تكمين كإمرأة أنكم
على أمها وفي ذلك دليل
على ما قلنا أنا وقد قال
في كتاب النكاح
القديم لو تزوج
صبيتين فأرضعتهم
امرأة واحدة بعد
واحدة انفسح نكاحهما
(قال المزني) رحمه الله
وهذا هو السواء
وهو بقوله أولى
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو كان للكبرة
بنات مراضع أو من
رضاع فأرضعن الصغار
كلهن انفسح نكاحهن
معا ورجع على كل
واحدة منهن بنصف
مهر التي أرضعت (قال
المزني) رحمه الله
ويرجع عليهن بنصف
مهر أمه الكبرة
ان لم يكن دخل بها
لأنها صارت جسد مع
بنات بناتهما معا وتحرم
الكبرة أبدا وتزوج
الصغار على الانفرد ولو
كان دخل بالكبرة
حرم من جميعا أبدا ولو لم
يكن دخل بها
فأرضعت من أم امرأته
الكبرة أو جدتها أو

فيجوز ما اجتمع عليه فيه وكذلك ان كانت حرتها ولم تزرها ولو كانت غرستها أو بنت فيها كان له
قيمتها يوم دفعها اليها (قال الشافعي) ولو كانت زرعها وحصدتها ثم طلقها وهي محصونة فله نصف هذه
الأرض الآن يكون الزرع فيها رائد الها فلا يكون له أن يأخذها رائدة الآن تشاء هي فلا يكون له غيرها
وان كان الزرع نقصها فله نصف قيمتها ولا يكون عليه أن يأخذها ناقصة إلا أن يشاء هو وأخذها فإذا شاء
هو أخذها وهي ناقصة لم يكن لها منعه من نصفها

(المهر والبيع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو نكحها بألف على أن تعطيه عبد يسوي
ألفا فدفعت إليه ودفع اليها الألف ثم طلقها قبل أن يدخل بها فقوله أن أحدهما أن المهر المسمى
كالبيع فلا يختلف في هذا الموضع ومن قال هذا قال لأنه يجوز في شرطه مسمى ما يجوز في البيع ورتبه
ما يرد في البيع فهذا الجزأ أن يكون مع النكاح مبيعاً غيره ولم يرد له ذلك كله فان انتقض المثلث في الصداق
بالطلاق فقد ينتقض في البيع بالشفعة ثم لا تنفع ما فيه الشفعة أن يكون كالبيع فيما سوى هذا قال
وهذا جائز لانفسح صدقها ولا يرد له إلى صداق مثلها وهو على ما تراضيا عليه والثاني أنه لا يكون مع
الصداق بيع وظاهر وقوع مثل هذا أثبتنا النكاح وكان لها صداق مثلها ورد البيع ان كان قائماً وإذا كان
مستهلكاً فقيمتها وبه يقول الشافعي قال وأصل معرفة هذا أن تعرف قيمة العبد الذي ملكته هي زوجها
مع عليها إياه عقد نكاحها فان كان قيمة العبد ألفاً وصدقا مثلها ألفاً فاقسم المهر وهو ألف على قيمة
العبد وعلى صداق مثلها فيكون العبد مبيعاً بمائة ويكون صداقها خمسمائة فينفذ العبد مبيعاً
بخمسمائة فان قبض العبد ودفع اليها الألف ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق عاتين
وخسين وذلك نصف ما صدقها ولو مات العبد في يدها قبل يقبضه انتقض فيه البيع ورجع عليها بقيمة
خمسمائة وكان الباقي صداقها فان طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق عاتين وخسين وان
لم يكن دفع الصداق دفع الهما عاتين وخسين ولو لم يمت العبد ولكنه دخله العيب كان له الخيار في أخذه
معيها بجميع الثمن أو نقض البيع فيه قال ولو كان أصدقها عبداً بعينه على أن زادته ألف درهم كانت
كالسنة الأولى ينظر فان كانت قيمة العبد ألفاً ومهر مثلها ألفاً وزادتها إياه ألفاً فلها نصف العبد بالصداق
ونصفه الآخر بالألف فان طلقها قبل الدخول بها رجع عليها ربع العبد وكان لها ثلاثة أرباعه نصفه
بألف وربعه بنصف المهر قال ومن أجاز هذا قال إنما معنى أن أنقض البيع كله إذا انتقض بعضه
بالطلاق أني جعلت ما أعطاهما مقسوماً على الصداق والبيع فما أصاب الصداق ونصف الصداق كالمستهلك
لان النكاح لا يرد كما رد البسوع فلم يكن لي أن أرد البيع كله وبعضه مستهلك إنما أرد البيع كله إذا كان
المبيع قائماً بعينه فإذا ذهب بعضه لم أرد الباقي منه بحال فأكون قد نقضت البيعة ورددت بعضها دون
بعض قال ولو تزوجها بعبداً بعينه وألف درهم على أن تعطيه عبداً بعينه ومائة دينار وتقابضاً قبل أن
يتفرقا كان النكاح جائزاً وينظر إلى قيمة العبد الذي تزوجها عليه مع الألف فان كان ألفاً فالصداق ألفان
فيقسم الألفان على مهر مثلها والعبد الذي أعطته والمائة دينار فان كان صداق مثلها ألفاً وقيمة العبد
الذي أعطته ألفاً وقيمة المائة دينار ألفين فالعبد الذي أعطته مبيع بمائة ومائة الدينار مبيعة
بألف وصدقا خمسمائة لان ذلك كله في العبد الذي أصدقها والدرهم الألف على بكل شيء فما أعطته من
عقدتها والعبد والمائة الدينار بقدر قيمته من العبد الألف فان طلقها قبل أن يدخل بها سلمت له المائة
والعبد ورجع عليها عاتين وخسين في كل ما أعطاهما من العبد بحصته ومن الألف بحصتها فيكون له
من الألف التي أعطاهما مائة وخمسة وعشرين ومن العبد قيمة مائة وخمسة وعشرين وذلك ثمنه وان كانا
لم يتقابضاً قبل أن يتفرقا فسد الصداق لان فيه صرفاً مستأخراً وما كان فيه صرف لم يصلح أن يتفرقا حتى
يتقابضا ولها صداق مثلها قال ولو أصدقها ألفاً على أن ردت إليه ألفاً وخمسمائة كن النكاح ثابتاً

والصدق باطلا ولها مهر مثلها لا تجوز الدراهم بالدراهم الامعولة ومشلا غثل وأقل ما في هذا ان
 الخمسمائة وقعت من الالف بما لا يعرف عند عقد البيع ألا ترى أن مهر مثلها يكون ألفا فتكون الخمسمائة
 بثلاث الالف ويكون مائة فتكون الخمسمائة بنسبته ولو كان مهر مثلها خمسمائة لم يجز من قبل أن
 الصفقة وقعت ولا يدرى كم حصة الدراهم التي أعطته من الدراهم التي أعطها ولا يصلح فيها حتى يفرق
 فيه عقد الصرف من عقد البيع فتكون الدراهم بدراهم مثلها وزنا وزن ويكون الصدق معلوما غيرها قال
 وإذا كانت الدنانير بدراهم فكانت نقدا يتقاضيان قبل أن يتفرقا فلا بأس بذلك لأنه لا بأس بالفضل في
 بعضها على بعض يدابيد قال ولو تزوجها على ثياب تسوي الفاعلي أن زادته ألفا وكان صدق مثلها ألفا
 فكان نصف الثياب يعالها بالالف ونصفها صدقها فان طلقها قبل الدخول فلها ثلاثة أرباع الثياب
 نصفها بالبيع ونصف النصف بنصف المهر « قال الربيع » هذا كله متروك لأن الشافعي رجع عنه
 إلى قول آخر قال ولو طلقها قبل الدخول ولم يكن دفع الثياب إليها حتى هلكت في يديه (١) ورد عليها
 الالف التي قبض منها ان كان قبضها وأن لم يكن قبضها لم يدفع اليه منها شيء لأنه قد هلك ما اشترت منه قبل
 قبضه فلا يلزمها عنه وأعطاه نصف مهر مثلها من قيمة الثياب وذلك ربع قيمة الثياب مائتان وخمسون
 درهما فعلى هذا الباب كله وقياسه قال ولو تزوجها على أبيها وأبوها يسوي ألفا وعلى ابنها وابنها
 يسوي الفاعلي أن زادته ألفا ومهر مثلها ألف فدفع إليها أباها أو لم يدفعه فسواء والتكاح ثابت والمهر جائز
 وأبوها ساعة ملكته حر لأن ملكها أيام ساعة ملك عقد نكاحها وكذلك ابنها ان كان هو الصدق ويلزمها
 أن تعطيه الالف التي زادته فان طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها مائتين وخمسين وذلك نصف صدقها
 لأن أباها كان يبيع بخمسمائة فسلم لها حين عتق فصار صدقها خمسمائة فرجع عليها بنصفها وهو مائتان
 وخمسون فان قال قائل فأرأه أنزلت صدقات النكاح منزلة البيوع وأنت تقول المتبايعان بالخيار ما لم
 يتفرقا فيكون المرأة والرجل بالخيار في الصدق ما لم يتفرقا قيل لا فان قال قائل فافرق بينهما قيل
 إنما جعلنا ولم نجعلنا أحد علمناه النكاح كالبيوع المستهلكة فقلنا إذا كان الصدق مجهولا فللمرأة مهر
 مثلها ولا يرد النكاح كما قلنا في البيع بالشيء المجهول به لا في بدي المشتري وفي البيع المعلوم فيه الخيار لصاحبه
 فيه قيمته حكمنا في النكاح إذا كان حكمه لا يرد عقده أنه كبيع قد استهلك في بدي مشتريه ألا ترى لو أن
 رجلا اشترى من رجل عبد على أنه بالخيار يومه أو ساعته فمات قبل مضي وقت الخيار لزمه بالثمن لأنه ليس
 ثم عين ترد والنكاح ليس بعين ولا يكون للتناكح خيار لما وصفت قال ولو تزوج الرجل المرأة فأصدقها
 ألفا وردت عليه خمسمائة درهم فالتكاح ثابت والصدق باطل ولها مهر مثلها تقاضا قبل أن يتفرقا
 أو لم يتقاضا لأن حصة الخمسمائة درهم من الالف مجهولة لأنها مقسومة على ألف وصدق مثلها وهكذا
 ولو تزوجها بألف على أن ردت عليه ألفا كان الصدق باطلا وهي مثل المسئلة قبلها وزيادة أنها لو كانت
 ألفا بألف وزيادة كان الرابح في الزيادة والنكاح بلا حصة من المهر فيكون لها صدق مثلها ويبطل البيع
 في الالف وهكذا لو نكحها بمائة أردب خنطة على أن ردت عليه مائة أردب خنطة أو أقل أو أكثر وهكذا
 كل شيء أصدقها أيامه وردت عليه شيئا منه مما في الفضل في بعضها على بعض الرابح فلا يجوز من هذا شيء
 حتى يسمى حصة مهرها ما أصدقها وحصة ما أخذ منها فإذا أصدقها الفاعلي أن حصة مهرها خمسمائة
 وردت عليه خمسمائة بخمسمائة وكان هذا فيما في بعضها على بعض الرابح فافهم قولان (٢) أحدهما أن هذا
 جائز ومن قال هذا القول قال لو أصدق امرأتين ألفا كان النكاح ثابتا وقسمت الالف بينهما على مهور
 مثلها فكان لكل واحدة منهما مهور مثلها كان مهر مثل أحدهما ألف ومهر الأخرى ألفان
 فيكون لصاحبة الالف ثلث الالف ولصاحبة الالفين ثلثا الالف ولو أصدقها أباها عتق ساعة عقد عليها
 عقد النكاح ولم يخرج إلى أن يتفرقا كما يحتاج إليه في البيع ويتم ملكها الصدق بالعقد وان كان به عيب

أختها أو بنت أختها
 كان القول فيها كقول
 في بناتها في المسئلة
 قبلها ولو أن امرأة
 أَرْضعت مولودا فلا بأس
 أن تزوج المرأة بالرضعة
 أبه ولو يتزوج الأب
 ابنتها أو أمها على الانفرد
 لانها لم ترضعه ولو شك
 أَرْضعت حنثا أو أقل لم
 يكن ابنها بالثلث

(باب لبن الرجل والمرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله
 واللبن للرجل والمرأة
 كما الولد لهما والمرضع
 بذلك اللبن ولهما
 قال ولو ولدت ابنا من
 زنا فأَرْضعت مولودا
 فهو ابنتها ولا يكون ابن
 الذي رَضِيَ بها أو كرمه

(١) قوله ورد عليها الالف
 كذا في الأصول بالواو
 ولعلمها من زيادة التام
 تأمل وحرر

(٢) قوله أحدهما أن
 هذا الخ ذكر الثاني في
 قوله بعد والقول الثاني
 انه لا يجوز أن يعقد
 الرجل نكاحا بصدق
 الخ فتنبه كتبه معصمه

في الورع أن ينكح بنات
الذي ولده من زنا فان
نكح لم افسخه لانه ليس
ابنه في حكم النبي صلى
الله عليه وسلم قضى
عليه الصلاة والسلام
باب وليدة زمة لزمة
وأمر سودة أن تحجب
منه لما رأى من شبهه
بعبئة فلم يرها وقد
حكم أنه أخوها لان ترك
رؤيتها مباح وان كان
أخاها (قال المزني)
رجسه الله وقد كان
أنكر على من قال
يتزوج ابنته من زنا
ويحجب به هذا المعنى وقد
زعم أن رؤية ابن زمة
لسودة مباح وان كرهه
فكذلك في القياس لا
يفسخ نكاحه وان كرهه
ولم يفسخ نكاح ابنه
من زنا بانه من حلال
لقطع الأخوة فكذلك
في القياس لو تزوج ابنته
من زنا لم يفسخ وان
كرهه لقطع الأبوة
وتحريم الأخوة
كتحريم الأبوة ولا حكم
عندهما لقول النبي

(١) قوله أو نكاحاً أو

بيعاً أو اجارة كذا في
الأصول بأو والظاهر
الواو فتأمل كتبه
مصححه

ينقصه عشر قيمته رجعت عليه بعشر مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصف قيمة أبيها
يوم قبضته منه وكذلك لو مات أبوها رجع بنصف قيمته يوم قبضته منه ولا يرد عتقه وكذلك لو أفلست
أو أصدقها أباه أو هي مفلسة ثم طلقها لم يكن له نصفه ولا للفرع ما منه شيء لانه يعتق ساعة يتم ملكه بالعقد
ولو أصدقها أباه أو هي محجورة كان النكاح نابئاً وصدق أبيها باطلا لانه لا يثبت لها عليه ملك وكان لها عليه
مهر مثلها وكذلك لو كانت محجورة فأمهرها أمها بأمر أبيها وهو وليها أو ولي لها غيره لانه ليس لأبيها ولا لولي
غيره أن يعتق عنها ولا يشتري لها ما يعتق عليها من ولد ولا والد قال ولو كانت غير محجورة فأصدقها أباه
وقبضه ألف أو ألفان ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصف قيمة أبيها وهي خمسمائة وخمسمائة
نصف الألف ولو أصدقها أباه وهو يسوى الفاعلى أن تعطيه أباه وهو يسوى الفأو صدق مثلها ألف
فأبو يبيع له بصدق مثلها أو أبيها ونصف أبيها بالصدق ونصفه بآبائه فيعتق أبوها مأمراً وان طلقها قبل
أن يدخل بها رجع عليها ربع قيمة أبيها وذلك مائتان وخمسون وهو نصف حصه صدق مثلها قال ولو
أصدقها عبد يسوى ألفاً وصدق مثلها ألف على أن زاده عبد يسوى الفأو وجد بالعبد الذي أعطته عيا
كان فيها قولان أحدهما يرد نصف عبده الذي أعطاه لانه مبيع بنصفه وكان لها نصف العبد الذي
أعطاه فان طلقها رجع عليها ربع العبد الذي أصدقها وهو نصف صدق أبيها وكان لها ربعه لانه نصف
صدقها والقول الثاني أنه اذا جاز أن يكون بيعاً (١) أو نكاحاً أو بيعاً أو اجارة لم يجوز أن تنقض الملك في
العبد الذي أصدقها بغير رده أو بأن يستحق أو بأن يطلقها فيكون له بعضه إلا أن تنقض الصفقة كلها
فترد عليه ما أخذت منه ويرد عليها ما أخذت منها ويكون لها مهر مثلها كالأو واشترى رجل عبيدين فاستحق
أحدهما انتقض البيع في الثاني أو وجد بأحدهما عيباً فإني إلا أن يرد انتقض البيع في الثاني اذا لم يرد أن
يجبس العبد على العيب والقول الثاني أنه لا يجوز أن يعقد الرجل نكاحاً بصدق على أن تعطيه المرأة شيئاً
قل ولا كثر من بيع ولا كراء ولا اجارة ولا براءة من شيء كان لها عليه من قبل انه اذا أصدقها ألفين ومهر
مثلها ألف فأعطته عبد يسوى ألفاً ثم طلقها قبل أن يدخل بها انتقض نصف حصه مهر مثلها ونبت
نصفها فان جعلت البيع منها انتقض نصفه ولم أجد شيئاً بجعله صفقة ينتقض الامعاً ولا يجوز الامعاً فان
جعلته ينتقض كله فقد انتقض بغير عيب ولا انتقاض نصف حصه عقدة النكاح فدخله ما وصفت أولى
من أن ينتقض بعض الصفقة دون بعض وان لم أجد له ينتقض بحال فقد أجرت بيعاً معه بغير ملك قد
انتقض بعضه ووقع البيع عليه بحصة من الثمن غير معلومة لأن مهر مثلها ليس بمعلوم حتى يسأل عنه
ويعتبر بغيرها فان قال قائل قد تجمع الصفقة ببيع عبيدين معا قيل نعم يرقان فيسترقان معا وتنتقض
الصفقة في أحدهما فتنتقض في الآخر حين لم يتم البيع وليس هكذا النكاح « قال الربيع » وبهذا
يأخذ الشافعي وبه أخذنا قال ومن قال هذا القول لم يجوز أن ينكح الرجل امرأتين بألف ولا يبين كم لكل
واحدة منهما من الألف وأثبت النكاح في كل ما وصفت وأجعل لكل منكوحة على هذا صدق مثلها ان
مات أو دخل بها ونصف صدق مثلها ان طلقها قبل أن يدخل بها وكذلك لا يجوز أن ينكح الرجل المرأة
بألف على أن تبرئه من شيء كان لها عليه قبل النكاح ولا ينكحها بألف على أن تعمل له عملاً ولا ينكحها
بالألف على أن يعمل لها عملاً لان هذا نكاح واجارة لا تعرف حصه النكاح من حصه الاجارة ونكاح وبراءة
لا تعرف حصه النكاح من حصه البراءة فعلى هذا هذا الباب كله وقبائسه « قال الربيع » وبه يقول
الشافعي (قال الشافعي) واذا أصدق المرأة العبد أو الامه فكانت بينهما أو أعتقتهما أو وهبتهما أو باعتهما
أو دبرتهما أو خربا من ملكها ثم طلق قبل أن يدخل بها لم يرد من ذلك شيئاً اذا طلقها الزوج قبل أن يدخل
بها ويرجع عليها بنصف قيمة أي ذلك أصدقها يوم دفعه اليها ولو دبر العبد أو الامه فرجعت في التدبير
ثم طلقها والعبد بحاله رجع في نصفه وان طلقها قبل أن ترجع في التدبير لم يجبر على أخذه وان نفقت

التدبير لان نصف المهر صار له والعبد والجارية محمول دونه بالتدبير لا يجبر مالكة على نقض التدبير فلما لم يكن يجبر عليه كان حقه مكانه في نصف قيمته فلا يتحول الى عبد قد كان في ثمن عبيتها اذا لم تكن مشيته في أن يأخذ العبد والامة ويقال له انقض التدبير

(التفويض) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى التفويض الذي اذا عقد الزوج النكاح به عرف أنه تفويض في النكاح أن يتزوج الرجل المرأة التي مالكة لامرها برضاها ولا يسمى مهرأ أو يقول لها أتزوجك على غير مهر فالتكاح في هذا ثابت فان أصابها فلها مهر مثلها وان لم يصبا حتى يطلقها فلا مئة ولا نصف مهر لها وكذلك أن يقول أتزوجك ولك على مائة دينار مهر فيكون هذا تفويضا وأكثر من التفويض ولا يلزمه المائة فان أخذتهما منه كان عليها رد هاتين كل حال وان مات قبل أن يسمى لها مهر أو مات فسواء وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى في بروع بنت واشق وتكعت بغير مهر فمات زوجها فقضى لها بمهر نسائها وقضى لها بالميراث فان كان ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو أولى الامور بنا ولا حجة في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم وان كثر وأول في قياس فلا شيء في قوله الاطاعة لله بالتسليم له وان كان لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لاحد أن يثبت عنه ما لم يثبت ولم أحفظه بعد من وجه يثبت مثله وهو مرة يقال عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض أصحابي لا يسمى وان لم يثبت فاذا مات أو ماتت فلا مهر لها وله منها الميراث ان ماتت ولها منه الميراث ان ماتت ولا متعة لها في الموت لانها غير مطلقة وانما جعلت المتعة للطلقة قال وان كان عقد عليها عقد النكاح بمهر مسمى أو بغير مهر فسمى لها مهر أو فرضته أو رفعته الى السلطان ففرض لها مهر فهو مهر لها والميراث (قال الشافعي) أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس يسئل عن المرأة يموت عنها زوجها وقد فرض صداقها قال لها الميراث والميراث أخبرنا مالك عن نافع أن ابنه عبيد الله بن عمر وأما ابنة زيد بن الخطاب وكانت تحت ابن عبد الله بن عمر فماتت ولم يدخل بها ولم يسم لها صداقا فابتغى أمها صداقا فقال لها ابن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم نعتكوه ولم نطلبها فأبى أن يقبل ذلك فجعلوا بينهم زيد بن ثابت فقضى أن لا صداق لها ولها الميراث أخبرنا سفيان عن عطاء ابن السائب قال سألت عبد خير عن رجل فوض إليه فمات ولم يفرض فماتت ولم يفرض فقال ليس لها الا الميراث ولا نسل أنه قول علي (قال الشافعي) قال سفيان لا أدري لانسئل انه من قول علي أم من قول عطاء أم من قول عبد خير (قال الشافعي) وفي النكاح وجه آخر قد يدخل في اسم التفويض وليس بالتفويض المعروف نفسه وهو مخالف للباب قبله وذلك أن تقول المرأة للرجل أتزوجك على أن تفرض لي ماشئت أو ماشئت أنا أو ما حكمت أنت أو ما حكمت أنا أو ماشاء فلان أو ما رضيت أو ما حكم فلان لرجل آخر فهذا كله وقع بشرط صداق ولكنه شرط مجهول فهو كالصداق الفاسد مثل الثمرة التي لم يبدصلها على أن تترك الى أن تبلغ ومثل الميتة والخمر وما أشبه مما لا يحل ملكه ولا يحل بيعه في حاله تلك أو على الأبد فلها في هذا كله مهر مثلها وان طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف مهر مثلها ولا متعة لها في قول من ذهب الى أن لا متعة لقي فرض لها اذا طلقت قبل تمس ولها المتعة في قول من قال المتعة لكل مطلقة (قال الشافعي) وإذا كان الصداق تسمية بوجه لا يجوز الى أجل أو غير أجل أو يذ كرفيه شيء فهو صداق فاسد لها فيه مهر مثلها ونصفه ان طلقت قبل الدخول ولو أصدقها بيتا أو خادما لم يصفه ولم تعرفه بعينه كان لها صداق مثلها لا يكون الصداق لازما لا بما تلتزمه البيوع ألا ترى لو أن رجلا باع بيتا غير موصوف أو خادما غير موصوف ولا يرى واحد منهما ولا يعرفه بعينه لم يجوز وهكذا لو قال أصدقك خادما بأربعين دينار لم يجوز لان الخادم بأربعين دينار قد يكون صبي أو كسيرا أو سودا أو حرا فلا يجوز في الصداق الا ما جاز في البيوع ولو قال أصدقك خادما خاسيا من جنس كذا أو صفة كذا جاز كما يجوز في البيوع قال ولو أصدقها دارا لا يملكها

صلى الله عليه وسلم
والعاهر الجحر فهو في
معنى الاجنبي وبالله
التوفيق (قال الشافعي)
ولو تزوج امرأة في عدتها
فأصابها فحقت بولدها
فأرضعت مولدا كان
ابنها وأرى المولود
القافة فأبها الملق
لحق وكان الموضع ابنه
وسقطت أبوة الآخر ولو
مات فالورع أن لا ينكح
ابنة واحد منهما ولا
يكون محرمات لها ولو
قالوا المولود هو ابنهما
نجس اذا بلغ على
الانتساب الى أحدهما
وتقطع أبوة الآخر ولو
كان معقوها لم يلحق
بواحد منهما حتى
يموت وله ولد فيقومون
مقامه في الانتساب
الى أحدهما ولا يكون
له ولد فيكون ميراثة
موقوفا ولو أرضعت
بلسن مولود ففاه أبوه
باللسان لم يكن أباً
للمرضع فان رجع لحقه
وصار أباً للمرضع ولو
انقضت عدتها بثلاث
حض وثبت لبنها
أو انقطع ثم تزوجت
زوجا فأصابها فحقت
لها ابن ولم يظهر بها حل

فهو من الأول ولو كان
لبنها ثبت فحلت من
الثاني قتل بها لبن في
الوقت الذي يكون لها
فيه لبن من الحمل
الآخر كان اللبن من
الأول بكل حال لا نا
على علم من لبن الأول
وفي شك من أن يكون
خطئه لبن الآخر فلا
أحزم بالشك وأحب
للرضع لو توفى بنات
الزوج الآخر (قال
المرني) رجة الله عليه
هذا عندى أشبه (قال
الشافعي) رجة الله
ولو انقطع فلم يثبت
حتى كان الحمل الآخر
في وقت يمكن من
الأول فيها قولان
أحدهما أنه من الأول
بكل حال كما يثبت بأن
ترحم المولود أو تشرب
دواء قد رجليه والثاني
أنه إذا انقطع انقطاعا
ينافه من الآخر وإن
كان لا يكون من الآخر
لبن رضع به حتى تلد
فهو من الأول في
جميع هذه الأقاويل
وإن كان يثبت شيء رضع
به وإن قل فهو منهما
جميعا ومن لم يفرق بين
اللبن والولاء قال هو

أو عبد الإيالة أو حراً فقال هذا عبدى أصدقته فكنته على هذا ثم علم أن الدار والعبد لم يكونا في ملكه
يوم عقد عليها فعقدت النكاح جائزاً ولها مهر مثلها ولا يكون لها قيمة العبد ولا الدار ولو ملكها بعد فأعطاهما
أيها الم يكوئالها لا يتجدد بيع فيه حالان العقد انعقدت وهو لا يملكهما كما لو انعقدت عليها عقدت بيع
لم يجز البيع ولو ملكها بعد البيع أو سلمها مالاً لبايع بذلك الثمن لم يجز حتى يحدث فيها بيعاً وانما
جعلت لها مهر مثلها لأن النكاح لا يرد كالإرث اليوسع الفاتنة النكاح كاليسوع الفاتنة قال وسيد الامعة في
ترويح الرجل بغير مهر مثل المراقب البائع في نفسها إذا زوجها بغير أن يسمى مهرأ أو زوجها على أن لا مهر
لها فطلقها الزوج قبل المسيس فلها المنة وليس لها نصف المهر فإن مسها فلها مهر مثلها وإذا زوج الامعة
سيدها وأدنت الحرة في نفسها بلا مهر ثم أرادت الحرة وأراد سيد الامعة أن يفرض الزوج لها مهر افرض لها
المهر وإن قامت عليه قبل أن يطلقها فطلبت فطلقها قبل يفرض لها ويحكم عليه الحاكم بمهر مثلها فليس لها
الامتناع لا يجب لها نصف المهر إلا أن يفرض الحاكم أو بأن يفرضه هو لها بعد علمها صدق مثلها فترضى
كما وقع عليه العقد فيلزمها جميعاً (قال الشافعي) وإن نسكها بغير مهر ففرض لها مهرأ فلم تره حتى
فارقها كانت لها المنة ولم يكن لها مهرأ فرض لها شيء حتى يجتمع على الرضا فإذا اجتمع على الرضا لم يملك
واحد منهما ولم يكن لواحد منهما نفق شيء منه كالأب يكون لواحد منهما نفق ما وقعت عليه العقد من
المهر إلا اجتماعهما على نقضها أو يطلق قبل المسيس فينتقض نصف المهر ولا يلزمها مهرأ فرض لها بحال
حتى يعلم كم مهر مثلها لأن لها مهر مثلها بالعقد ما ينتقض بطلاق فإذا فرض وهما لا يعلمان مهر مثلها
كان هو كالمشتري وهي كالبايع ما يعلم أو يعلم أحدهما (قال الشافعي) وليس أبو الجارية الصغيرة ولا
الكبيرة البكر كسيد الامعة في أن يضع من مهرها ولا يزوجه بغير مهر فإن قبل فافرق بينهما فهو
يزوجهما مع ابلا رضاهما قبل ما عاك من الجارية من المهر فلفسه بملكه لالهأ فامرهم يجوز في ملك نفسه
وما ملك لا ينته من مهرها فلها بملكه لالفسه ومهرها مال من مالها فكلا لا يجوز له أن يهب مالها فكذلك
لا يجوز له أن يهب صداقها ولا يزوجه بغير صداق كما لا يجوز له أن يلاف ما سواه من مالها وإذا زوجها أبوها
ولم يسم لها مهرأ أو قال لزوجهأ أو زوجها على أن لا مهر عليك فالنكاح ثابت لها ولها على الزوج مهر مثلها
لا يرجع به على الأب فإن ضمن له الأب البراءة من مهرها وسماه فلزوجه على الزوج صداقها في ماله عاش
أو مات أو عاشت أو ماتت وإن طلقها فلها عليه نصف مهر مثلها ولا يرجع به الزوج على الأب لأنه لم يضمن
له في ماله شيئاً فيلزمه ضمانه إنما ضمن له أن يبطل عنه حق الغير فإن قال قائل وكيف جعلت عليه مهر
مثل الصبية أنما تزوجه أياها أبوها وهو لم يرض بالنكاح إلا بغير مهر قيل له أرايت أن كانت المرأة الثيب
المالكة لامرأها التي لو وهبت مالها جازت نكح الرجل على أن لا مهر لها ثم تسأل المهر فأفرض لها مهر مثلها
ولا يبطل النكاح كما يبطل البيع ولا أجعل للزوج الخيار بأن طلبت الصداق وقد نسكت بلا صداق
وكيف ينبغي أن أقول في الصبية فإن قال هكذا لأنهم منسكوك حتان وأكرموا في الصبية أن يجوز أمرأبها
عليها في مهرها كما يجوز أمرالكبيرة في نفسها في مهرها فإذا لم يبرأ زوج الكبيرة من المهر بأن لم يرض أن
ينسكها إلا بلا مهر ونسكته على ذلك فلزمه المهر ولم ينسخ النكاح ولم نجعل له الخيار ولو أصابها كان لها
المهر كله فهكذا الصبية فإن قال نعم ولكن لم جعلت على زوج الصبية يطلقها نصف مهر مثلها وأنت
لا تجعل على زوج الكبيرة إذا نسكها بلا مهر فطلقها قبل أن تطلب الفرض أو يفرض أو تصاب إلا المنة
قيل له إن شاء الله تعالى لما وصفت من أن النكاح ثابت بمهرأ ثابت بمهرأ على من جاز أمره من النساء في ماله فيرضى
أن لا يكون له مهر فطلق قبل أن يفرض لها مهرأ فكان لهن المنة لأنهن عفون عن المهر حتى تطلقن
كألو عفون عنه وقد فرض حاز عفوهن لقول الله عز وجل الآن يعفون والصغيرة لم تعف عن مهر ولو
عفت لم يجز عفوها وانما عفاهن أبوها الذي لا عفوله في مالها فإزمننا الزوج نصف مهر مثلها بالطلاق وفرننا

بينهما لا افتراق حالهما في مالهما ولأن الزوج لم يرض بصداق الآن يبرأ منه فكان كمن سمي صداقا فاسدا ولو كان سمي لها صداقا فعقد الاثبات كان لها الصداق الذي سمي وعفو الاب بعد وجوب الصداق باطل وهكذا المجموعة اذا زوجت بلا مهر لا تخالف الصبية في شيء أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا زوج ابنته على أربعة آلاف وترك لزوجها العاقلات المرأة وزوجها وأبوهان ثلاثتهم يختصمون الى شريح فقال شريح يجوز صدقك ومعه وفك وهي أحق بثمن رقبته (قال الشافعي) وسواء في هذا البكر والنتب لأن ذلك ملك للبنت دون الاب ولا حق للاب فيه وقول شريح يجوز صدقك ومعه وفك قد أحسنت واحسانك حسن ولكنك أحسنت فيما لا يجوز لك فهي أحق بثمن رقبته يعني صداقتها

(المهر الفاسد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في عقد النكاح شيان أحدهما العقدة والاخر المهر الذي يجب بالعقد فلا يفسد العقد الا بما وصفنا العقد يفسده من أن يعقد منها عنه وليس المهر من الفساد العقد ولا اصلاحه بسبيل الا ترى أن عقد النكاح بغير مهر مسمى صحيح فإذا كان العقد منها عنه لم يصح أن يكون عقد بمهر صحيح أو لا ترى أن عقد النكاح يكون بلا مهر فيثبت النكاح ولا يفسد بأن لم يكن مهر ويكون للمرأة اذا وطئت مهر مثلها (قال الشافعي) وهذا الموضع الذي يخالف فيه النكاح البيع لأن البيع اذا وقع بغيره عن لم يجب وذلك أن يقول قد بعك بحكمك فلا يكون بيعا وهذا في النكاح صحيح فان قال قائل من أين أجرت هذا في النكاح وردته في البيوع وأنت تحكم في عامة النكاح أحكام البيوع قيل قال الله عز وجل لا جناح عليكم ان طلقتم النساء الى ما تشوهن وقال تبارك وتعالى وان طلقوهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فأعلم الله تعالى في المفروض لها أن الطلاق يقع عليها كما أعلم في التي لم يفرض لها أن الطلاق يقع عليها والطلاق لا يقع الا على زوجة والزوجة لا تكون الا ونكاحها ثابت قال ولم أعلم بخالف مضي ولا أدركته في أن النكاح ثبت وان لم يسم مهورا وأن لها ان طلقت وقد نكحت ولم يسم مهر المتعة وان أصيبت فلها مهر مثلها فلما كان هذا كما وصفت لم يجز أبدا أن يفسد النكاح من جهة المهر بحال أبدا فاذا نكحها مهر مجهول أو مهر حرام البيع في حاله التي نكحها فيها أو حرام بكل حال قال فذلك كله سواء وعقد النكاح ثابت والمهر باطل فلها مهر مثلها ان طلقها قبل أن يدخل بها لانها سميت مهورا وان لم يجز بأنه معلوم حلال ولم يحل لانها لم ترد نكاحه بلا مهر وذلك من أجل أن نكح بثمر لم يبد وصلا حها على أن يدعها الى أن تبلغ فيكون لها مهر مثلها وتكون الثمرة لصاحبها لان بيعها في هذه الحال لا يحل على هذا الشرط ولو نكحت بها على أن تقطعها حينئذ كان النكاح جائزا فان تركها حتى يبيد صلا حها فهي لها وهو متطوع ومتى قام عليها بقطعها فعليها أن تقطعها في أي حال قام عليها قال ولو نكحها بخمرا أو خنزير فالنكاح ثابت والمهر باطل ولها مهر مثلها وكذلك ان نكحته بحكمها أو حكمه فلها مهر مثلها وان حكمت حكما أو حكمه فرضيابه فلها ما راضيا عليه وانما يكون لهما ما راضيا عليه بعد ما يعرفان مهر مثلها ولا يجوز ما راضيا عليه أبدا الا بعد ما يعرفان مهر مثلها ولو فرض لها فراضيا على غيره أو لم يفرض لها فراضيا فكما يكون ذلك لهما لو ابتدأ بالفرض لها ولا أقول لها أبدا الحكمي ولكن أقول لها مهر مثلها الا أن نشأ أن تراضيا فلا أعرض لك فيما راضيت عليه أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن الأشعث بن قيس سمع رجلا فسرأى امرأته فأعجبته قال فتوفي في الطريق فخطبها الأشعث بن قيس فأبت أن تزوجه إلا على حكمها فتزوجها على حكمها ثم طلقها قبل أن تحكم فقال الحكمي فقالت أحكم فلانا وفلان فبقين كانوا الا بيه من بلاه فقال الحكمي غيره فلا فاني عمر فقال يا أمير المؤمنين عجزت ثلاث مرات فقال ما هن قال عشقت امرأته قال هذا ما لا عكث قال ثم تزوجتها على حكمها ثم طلقها قبل أن تحكم قال عمر امرأتين من المسلمين (قال الشافعي) يعني عمر لها مهر امرأتين من المسلمين ويعني من نساها والله تعالى أعلم وما قلت ان لها مهر امرأتين

الاول ومن فرق قال هو منهما معا ولم يقطع اللبن حتى ولدت من الآخر فالولادة قطع اللبن الاول فمن أرضعت فهو ابنتها وابن الزوج الآخر

(الشهادات في الرضاع والاقرار)

من كتاب الرضاع ومن كتاب النكاح القديم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشهادة النساء جائزة فيما لا يحل للرجال من غير ذوى المحارم أن يعتمدوا النظر اليه لغير شهادة من ولادة المرأة وعيوبها التي تحت ثيابها والرضاع عندها مثله لا يحل لغير ذى محرم أو زوج أن يعتمد أن يتنظر الى ثديها ولا يمكنه أن يشهد على رضاءها بغير رؤية ربيها ولا يجوز من النساء على الرضاع أقل من أربع حرائر بالسخ عدول وهو قول غطاء بن أبي رباح لان الله تعالى لما أجاز شهادتهن في الدين جعل امرأتين يقومان مقام رجل وان كانت المرأة تنكر الرضاع

فكانت فيهن أمهات أو
ابنتها جرن عليها وإن
كانت تدعى الرضاع لم
يجز فيها أمهات ولا أمهات
ولا ابنتها ولا بناتها
ويجوز في ذلك شهادة
التي أرضعت لأمه ليس
لها في ذلك ولا عليها ما
ترديه شهادتها (قال
المرئي) رحمه الله
وكيف تجوز شهادتها
على فعلها ولا تجوز
شهادة أمهات وأمهات
وبناتها فهن في
شهادتهن على فعلها
أيجوز في القياس من
شهادتها على فعل نفسها
(قال الشافعي) رحمه الله
ويوقفن حتى يشهدن
أن قدرضع المولود خمس
رضعات يخلصن كلهن
إلى جوفه ونسنعهن
الشهادة على هذا لأنه
ظاهر علمهن وذكرت
السوداء أنها أرضعت
رجلا وامرأة تناكحا
فقال الرجل النبي
صلى الله عليه وسلم
عن ذلك فأعرض فقال
وكيف وقد زعت
السوداء أنها قد
أرضعتكما (قال
الشافعي) اعراضه
صلى الله عليه وسلم

من نساها ما لا أعلم فيه اختلافاً وبشبه أن يكون الذي أراد عمر والله تعالى أعلم ومتى قلت لها مهر نساها
فإنما أعني أخواتها وعماتها وبنات أعمامها نساء عصبتها وليس أمهات من نساها وأعني مهر نساء بلدها لأن
مهور البلدان تختلف وأعني مهر من هو في مثل شباجها وعقلها وأديها لأن المهور تختلف بالشباب والهيئة
والعقل وأعني مهر من هو في مثل يسرها لأن المهور تختلف باليسر وأعني مهر من هو في جمالها لأن
المهور تختلف بالجمال وأعني مهر من هو في صراحتها لأن المهور تختلف بالصراحة والهجنة وبكرها كانت
أو ثيباً لأن المهور تختلف في الإبكار والتيب قال وإن كان من نساها من تنكح بنقداً ودين أو بعرض
أو بنقد وعرض جعلت صداقها نقداً كله لأن الحكم بالقيمة لا يكون بدين لأنه لا يسرف قدر النقمن
الدين وإن الدين إنما يكون برضامن يكون له الدين فإن كانت لانسائها فمهر أقرب النساء منها شباهاً فيها
وصفت والنسب فإن المهور تختلف بالنسب ولو كان نساؤها ينكحن إذا نكحن في عشارهن خفن
المهر وإذا نكحن في الغرباء كانت مهورهن أكثر فرضت عليه المهر إن كان من عسرتها كمهور نساها
في عسرتها وإن كان غربياً كمهور القرباء

(الاختلاف في المهر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا اختلف الرجل والمرأة في المهر قبل
البخول أو بعده وقبل الطلاق أو بعده فقال تنكحتك على ألف وقالت بل تنكحتني على ألفين أو قال تنكحتك
على عبد وقالت بل تنكحتني على دار بعينها ولا يثبت بينهما تحالفاً وأبداً بالرجل في البين فإن حلف أحلفت
المرأة فإن حلفت جعلت لها مهر مثلها فإن دخل بها فلها مهر مثلها كاملاً وإن كان طلقها ولم يدخل بها فلها
نصف مهر مثلها وهكذا إذا اختلف الزوج وأبو الصبية البكر أو سيد الأمة وهكذا إن اختلف ورثة المرأة
ورثة الزوج بعد موتها أو ورثة أحدهما والآخر بعد موته قال ولو اختلفا في دفعه فقال قد دفعت
البك صدقاً قلت وقالت ما دفعت إلى شيء أو اختلف أبو البكر الذي يلي مالها أو سيد الأمة فقال الزوج قد
دفعت البك صدقاً ابتك قال الأب لم يدفعه فالقول قول المرأة وقول أبي البكر وسيد الأمة مع أيمانهم
وسواء دخل بها الزوج أو لم يدخل بها أو ماتت المرأة أو لرجل أو كانا حين ولورثتهما في ذلك مالهما في
حياتهم ما وسواء عرف الصداق أو لم يعرف إن عرف فلها الصداق الذي يتصادق عليه أو تقوم به بينة فإن
لم يعرف ولم يتصادق ولا يثبت تقوم تحالفاً إن كانا حين وورثتهما على العلم إن كانا ميتين وكان لهما صداق
مثلها لأن الصداق حق من الحقوق فلا يزول إلا بقرار الذي له الحق أو الذي إليه الحق من ولي البكر الصبية
وسيد الأمة بما يبرئ الزوج منه قال ولو اختلفا فيه فأقامت المرأة البينة بأنه أصدقها ألفين وأقام الزوج
البينة أنه أصدقها ألفاً لم تكن واحدة من البينتين أولى من الأخرى لأن بينة المرأة تشهد بألفين وبينة الرجل
تشهد بألف قدماء بها العقد فلا يجوز والله تعالى أعلم عندي فيها الآن يتحالفوا ويكون لها مهر مثلها
فيكون هذا كصداقهما على المبيع الهالك واختلافهما في الثمن أو القرعة فأيهما خرج بهمه حلف لقد
شهد مشهود بعينه وأخذ بيئته (قال الشافعي) بعد الشهادة متضادة ولها صداق مثلها كان أكثر من
ألفين أو أقل من ألفين أو به أخذ الشافعي قال ولو تصادقا على الصداق أنه ألف فقال دفعت إليها
خمسائة من صداقها فأقرت بذلك أو قامت عليها بينة وقالت أعطيتها هدية وقال بل صداق فالقول
قوله مع عيने وهكذا الودع إليها بعد ائصال قد أخذت به مني بعاصداً قلت بل أخذته منك هبة فالقول
قوله مع عيने ويحلف على البيع وترد المبدآن كان حياً وقبته إن كان ميتاً ولو تصادقا أن الصداق ألف
فدفع إليها ألفين فقال ألف صدق وألف وديعة وقالت ألف صدق وألف هدية فالقول قوله مع عيने وله
عندها ألف وديعة وإذا أقرت أن قد قبضت منه شيئاً فقد أقرت بحاله وأدعت ملكه بغير ما قال فالقول
قوله في ماله قال وإذا نكح الصغير أو الكبيرة البكر التي يلي أبوها بضعهما وماله ما دفع إلى أبيهما
صداقهما فهو براءته من الصداق وهكذا الثيب التي يلي أبوها ماله وهكذا إذا دفع صداقها إلى من يلي

مالها من غير الأباء فهو براءة من الصداق وإذا دفع ذلك إلى الأب لابنته الثيب التي تلي نفسها والبكر الرشيدة البالغ التي تلي ما لها دون أبيها أو إلى أحد من الأولياء لا يلي المال فلا براءة من صداقها والصداق لازم بحاله ويتبع من دفعه إليه بالصداق بما دفع إليه وإذا وكت المرأة التي تلي ما لها رجلا من كان يدفع صداقها إليه فدفعه إليه الزوج فهو برى منه

(الشرط في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا عقد الرجل النكاح على البكر أو الثيب التي تلي ما لنفسها ولا تليها فاذنهما في النكاح غير اذنها في الصداق ولو نكحها بألف على أن لأبيها ألفا فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها كان أقل من ألف أو أكثر من ألف من قبل أنه نكاح جائز عقد فيه صداق فاسد وجب في أصل العقد ليس من العقد ولا يجب بالعقد ما لم يجعله الزوج للراءة فيكون صداقا لها فإذا أعطاه الأب فاعما أعطاه بحق غيره فلا يكون له أن يأخذ بحق غيره وليس بهية ولو كان هبة لم تجز الامقبوضة وليس للراءة الامهر مثلها ولو كانت البنت ثيبا أو بكرًا بالفارضية قبل النكاح أن ينكحها بألفين على أن يعطى أباه أو أخاهما ألفا كان النكاح جائزا وكان هذا ولو كيلا منها لأبيها بألف التي أمرت بدفعها إليه وكانت الألفان لها ولها الخيار في أن تعطى أباه أو أخاهما هبة لهما أو منعهما لهما لا سهاية لم تقبض أو وكاله قبض ألف فيكون لها الرجعة في الوكالة وإذا غفر قربة بين البكر والثيب إذا كانتا بليان أموالهما ولا بليانها أن التي تلي ما لهما منها يجوز لها ما صنعت في مالها من توكل وهبة الأثرى أن رجلا لو باع من رجل عبدا بألف على أن يعطيه خمسمائة وآخر خمسمائة كان جائزا وكانت الخمسمائة حالة منه للأخرى أو وكاله والبكر الصغيرة والثيب التي لا تلي ما لها لا يجوز لها في مالها ما صنعت قال ولو انعقدت عقدة النكاح بأمر التي تلي أمرها مهر رضيتها ثم شرط لها بعد عقدة النكاح شيئا كان له الرجوع فيه وكان الوفاء به أحسن لو رضيت ولو كان هذا في التي لا تلي ما لها كان هكذا إلا أنه إن كان نقص التي لا تلي ما لها شيئا من مهر مثلها بلغ مهر مثلها ولو جازي أبو التي لا تلي ما لها في مهرها أو وضع منه كان على زوجها أن يلحقها بمهر مثلها ولا يرجع به على الأب وكان وضع الأب من مهرها باطلا كما يكون هبته مالها سوى المهر باطلا وهكذا سائر الأولياء وهكذا لو كانت تلي ما لها فكان ما صنع غير أمرها ولو نكح بكرا أو ثيبا بأمرها على ألف على أن لها أن تخرج متى شئت من منزلها وعلى أن لا تخرج من بلادها وعلى أن لا ينكح عليها ولا يتسرى عليها أو أي شرط ما شرطه عليه مما كان له إذا انعقد النكاح أن يصح له ومعهما منه فالنكاح جائز والشرط باطل وإن كان انتقصا بالشرط شيئا من مهر مثلها فلها مهر مثلها وإن كان لم ينقصها من مهر مثلها بالشرط أو كان قد زادها عليه وزادها على الشرط أبطل الشرط ولم أجعل لها الزيادة على مهر مثلها ولم يزد على مهر مثلها الفساد عقدة المهر بالشرط الذي دخل معه الأثرى لو أن رجلا اشتري عبدا بمائة دينار وزق خمر فرضى رب العبد أن يأخذ المائة ويبطل الرق الخمر لم يكن ذلك له لأن الثمن انعقد على ما يجوز وعلى ما لا يجوز فبطل ما لا يجوز وما يجوز وكان له قيمة العبد إن مات في يدي المشتري وأراد صداقها الفاعل أن لا ينقضي عليها أو على أن لا ينقسم لها وعلى أنه في حل مما صنع بها كان الشرط باطلا وكان له أن كان صداق مثلها أقل من الألف أن يرجع عليها حتى يصيرها إلى صداق مثلها إلا ما شرط له ما ليس له فزادها مما طرح عن نفسه من حقها فبطلت حصصة الزيادة من مهرها وردت إلى مهر مثلها فان قال قائل فلم لا يحيز عليه ما شرط لها وعليها ما شرط له قبل رددت شرطها إذا طلبه ما جعل الله لكل واحد ثم ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم وبأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما للرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ولو كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق فاعما الولاء لمن أعتق فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله جل ثناؤه إذا كان في كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه

يشبه أن يكون لم ير هذا شهادة تلزمه وقوله وكيف وقد زعمت السوداء أنها قد أَرْضَعَتْكِ يشبه أن يكرمه أن يقيم معها وقد قيل أنها أخت من الرضاعة وهو معنى ما قلنا بتركها ورعا لاحكاما ولو قال رجل هذه أختي من الرضاعة أو قالت هذا أختي من الرضاعة وكذبته أو كذبها فلا يحل لواحد منهما أن ينكح الآخر ولو أقر بذلك بعد عقد نكاحها فرق بينهما فإن كذبته أخذت نصف ما مسمى لها ولو صدقت كانت هي المدعية أفشيه أن يتق الله ويدع نكاحها بطلقة تحصل بها لغيره إن كانت كاذبة وأخلفه لها فإن نكل حلفت وفرقت بينهما

(باب رضاع الخنثى)

(قال الشافعي) رحمه الله أن كلب الأغلب من الخنثى أنه رجل نكح امرأة ولم ينزل ففسخه رجل - ولذا أثر له ابن فارض به صبي لم يكن رضاعا بحرم وإن كان

وسلم خلافه فان قال قائل ما الشرط للرجل على المرأة والمرأة على الرجل عما ابطاله بالشرط خلاف لكتاب الله أو السنة أو امر اجتمع الناس عليه قيل له ان شاء الله تعالى أحل الله عز وجل للرجل أن ينكح أربعاً وما ملكك عينه فاذا شرطت عليه أن لا ينكح ولا يتسرى حطرت عليه ما وسع الله تعالى عليه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل للمرأة أن تصوم ويصوموا ورجعها شاهد الا بآثته فجعل له منعها ما يقربها الى الله اذ لم يكن فرضاً عليها العظيم حقه عليها وأوجب الله عز وجل له الفضيلة عليها ولم يختلف أحد علمته في أن له أن يخرجها من بلد الى بلد ويمنعها من الخروج فاذا شرطت عليه أن لا يمنعها من الخروج ولا يخرجها شرطت عليه ابطال ماله عليها قال الله تبارك وتعالى فواحدة أو ما ملكك أيمانكم ذلك أدنى أن لا تقولوا فدل كتاب الله تعالى على أن على الرجل أن يقول امرأته ودلت عليه السنة فاذا شرطت عليها أن لا ينفق عليها ابطال ما جعل لها وأمر بعشرتها بالمعروف ولم يبح له ضربها الا بحال فاذا شرطت عليها أن له أن يعاشرها كيف شاء وأن لا شيء عليه فيما نال منها فقد شرط أنه أن يأتي منها ما ينس له فهذا ابطالنا هذه الشروط وما في معناها وجعلنا لها مهر مثلها فان قال قائل فقديروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان أحق ما وفيت به من الشروط ما استحلت به الفروج فهكذا نقول في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انه انما وفى من الشروط ما بين أنه جائز ولم تدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه غير جائز وقديروى عنه عليه الصلاة والسلام المسلمون على شروطهم الا شرطا أحل حراماً أو حرم حلالاً ومفسر حديثه يدل على بطلته

(ما جاء في عفو المهر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل أن يغسوهن وقد فرضتم لهن فريضة الآية (قال الشافعي) فجعل الله تعالى للمرأة فيما أوجب لها من نصف المهر أن تعفو وجعل للذي يلي عقدة النكاح أن يعفو وذلك أن يتم لها الصداق فيدفعه ان لم يكن دفعه كاملاً ولا يرجع بنصفه ان كان دفعه وبين عندي في الآية أن الذي بيده عقدة النكاح الزوج وذلك انه انما يعفوه من له ما يعفوه فلما ذكر الله جل وعز عفوها مما ملكك من نصف المهر أشبه أن يكون ذكر عفوماله من جنس نصف المهر والله تعالى أعلم وحض الله تعالى على العفو والفضل فقال عز وجل وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال الذي بيده عقدة النكاح الزوج (قال الشافعي) وأخبرنا ابن أبي فديك أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن جعفر بن المسور عن واصل بن أبي سعيد عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى طلقها فأرسل اليها بالصداق تماماً فقبل له في ذلك فقال أنا أولى بالعفو أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين قال الذي بيده عقدة النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن سعيد بن جبير أنه قال الذي بيده عقدة النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه بلغه عن ابن المسيب أنه قال هو الزوج (قال الشافعي) والمخاطبون بأن يعفوا فيجوز عفوه والله تعالى أعلم الأحرار وذلك أن العبيد لا يملكون شيئاً فلو كانت أمة عند حرقفت له عن بعض المهر أو المهر لم يجز عفوها وذلك أنها لا تملك شيئاً انما يملك مولاهما مالك بسببها ولو عفا المولى جاز وكذلك العبدان عفا المهر كله وله أن يرجع بنصفه لم يجز عفوه واذا عفا مولاه جاز عفوه لان مولاه المالك للمال (قال الشافعي) فأما أبو بكر يعفو عن نصف المهر فلا يجوز ذلك له من قبل أنه عفا عما لا يملك وما يملكه غلظه ابنته الأثرى أنه لو وهب مالا لبنته غير الصداق لم تجز هبته فكذلك اذا وهب الصداق لم تجز هبته لانه مال من مالها وكذلك أبو الزوج لو كان الزوج محجوراً عليه فعفا عن نصف المهر الذي له أن يرجع به لم يجز عفواً بيه لانه مال من ماله يهبه وليس له هبة ماله قال ولا يجوز العفو البالغ حرشيد بلى مال نفسه فان كان الزوج بالغاً حراً محجوراً عليه فدفع الصداق ثم طلقها قبل الميسر فعفا نصف المهر الذي له أن يرجع كان عفوه باطلاً كما تكون هبة

الاغلب أنه امرأته فنزل له
لبن من نكاح أو غيره
فأرضع صبياً حراً وان كان
مشكلاً فله أن ينكح
بأيهما شاء وبأيهما نكح
به أولاً أجرته ولم أجعل
له ينكح بالآخر

(وجوب النفقة للزوجة)

من كتاب النفقة ومن
كتاب عشرة النساء
ومن الطلاق ومن
أحكام القرآن ومن
النكاح املاء على
مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى قال الله عز
وجل ذلك أدنى أن لا
تعزلوا أى لا يكتر من
تعزلون (قال) وفيه
دليل على أن على الزوج
نفقة امرأته فأحب أن
يقصر الرجل على
واحد متوان أبيع له
أكثر وجاءت هند الى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقالت
يا رسول الله ان
أباي سفيان رجل
شحيح وإنه لا يعطيني ما
يكفيني وولدي الاما
أخذت منه سراً وهولا

ماله سوى الصداق وكذلك لو كانت المرأة بكر لا يجوز لها به مالا ولا وليا لها به أموالها ولو كانت
بكر بالغه رشيدة غير محجور عليها فعت جاز عفوها انما ينظر في هذا الى من يجوز امره في ماله وأجيز عفو
وأرد عفو من لا يجوز امره في ماله والعفو هبة كما وصفت وهو ابراء فاذا لم تقبض المرأة شيئا من صداقها
فعفته جاز عفوها لانه قابض لما عليه فيبرأ منه ولو قبضت الصداق أو نصفه فقالت قد عفت لك عما
أصدقني فان ردت به اليه جاز العفو وان لم ترد حتى ترجع فيه كان لها الرجوع لانه غير قابض ما وهبته له
ولا معنى لبراءتها اياه من شيء ليس لها عليه ولو كانت على التمام على عفوها فقلت في يدها لم يكن عليها امره
الآن نشاء ولو ماتت قبل أن تدفعه اليه لم يكن على ورثتها أن يعطوه اياه وكان مالا من مالها برئونه قال
وما كان في يد كل واحد منهما فعفا الذي هو له كان عفو حائرا وما لم يكن له في يده فعفا الذي هو له فهو بالخيار
في اتئامه والرجعة فيه وجبسه واتئامه ودفعه أحب الى من جبسه وكل عطية لا تجب على أحد فهي بفضل
وكلها محمود مرغوب فيه والفضل في المهر لانه منصوص حض الله تعالى عليه قال واذا نكح الرجل المرأة
بصداق فوهبته له قبل القبض أو بعده أو قبل الطلاق أو بعده فذلك كله سواء والهبة جائزة وان كانت
الهبة قبل الطلاق ثم طلقها فأراد أن يرجع عليها بنصف الصداق فلا يجوز فيها الا واحد من قولين أحدهما
أن يكون العفو ابراءه مما لها عليه فلا يرجع عليها بشئ قدمه له عليها ومن قال هذا قال لم يجب عليها شئ
الا من قبل ما كان لها عليه ببراءته منه قبل القبض أو بعد القبض والدفع اليه والثاني أن له أن يرجع
عليها بنصفه كان عفوها قبل القبض أو بعد القبض والدفع اليه وذلك أنه قدمه له عليها بغير الوجه الذي
وجب لها عليه واذا نكح الرجل المرأة التي يجوز أمرها في مالها بصداق غير مسمى أو بصداق فاسد فأبرأته
من الصداق قبل تقبضه فالبراءة باطلة من قبل أنها أبرأته مما لا تعلم كم وجب لها منه ولو سمي لها مهرا
جائزا فرضيته ثم أبرأته منه فالبراءة جائزة من قبل أم أبرأته مما عرفت ولو سمي لها مهرا فاسدا فقبضته أو لم
تقبضه فأبرأته منه أو ردت به عليه ان كانت قبضته كانت البراءة باطلة وترد به بكل حال ولها صداق مثلها فاذا
علمته فأبرأته منه كانت براءتها جائزة الأثرى أن رجلا قال لرجل قد صدرك في يدي مال من وجه فقال
أنت منه بريء لم يبرأ حتى يعلم المالك المال لانه قد يبرئه منه على أنه درهم ولا يبرئه لو كان أكثر قال ولو
كان المهر صحيحا معلوما ولم تقبضه حتى طلقها فأبرأته من نصف المهر الذي وجب لها عليه كانت البراءة جائزة
ولم يكن لها أن ترجع بشئ بعد البراءة ولو كانت لم تقبضه ولكنها أحالت عليه ثم أبرأته كانت البراءة باطلة
لأنها أبرأته مما ليس لها وما ملكه غيرها ولو كانت أحالت عليه بأقل من نصف المهر ثم أبرأته من نصف
المهر جازت البراءة مما بقى عليه ولم تجز عما أحالت به عليه لانه قد خرج منها الى غيرها فأبرأته مما ليس لها
عليه ولا تملكه فعلى هذا الباب كله وقياسه

(صداق النسي بعينه فيوجد ميبعا) (قال الشافعي) رجه الله تعالى اذا أصدق الرجل المرأة عبدا
بعينه فوجدت به عيبا صغيرا أو كبيرا ردمن مثله كالبيوع كان لها ردمه بذلك العيب وكذلك لو أصدقها
ايامه سالما فلم يدفعه اليها حتى حدث به عيب وكذلك كل ما أصدقها اياه فوجدت به عيبا أو حدث به في يد
الزوج قبل قبضها اياه عيب كان لها ردمه بالعيب واخذته ميبعا ان شئت فان أخذته ميبعا لا شئ لها في
العيب وان ردت رجهت عليه بمهر مثلها لانها انما باعت به بضعها بعد فلما انتقض البيع فيه باختيارها الراد
كان لها مهر مثلها كما يكون لها لو اشتريته منه بن الرجوع بالثمن الذي قبض منها وهكذا لو أصدقها
ايامه ولم تره فاخترت عند روثيته رده كان الجواب فيها كذلك لا يختلفان قال وان أصدقها عبدا لا تملكه
أو مكاتبا أو حرا على أنه عبده أو دارا لغيره ثم ملك الدار والعبد فلها في هذا كله مهر مثلها قال وكذلك
المكاتب لا يباع والحرا لا تثن له فلم يملك واحد من هذين بجمال والعبد لا يملكه والدار وقع النكاح ولا سبيل له
عليه ولو سلمه سيده أو سلم الدار لم يكن لها كمالو باعها عبدا أو دارا لا يملكها ثم سلمها مالكمها لم يجز البيع

يعلم فهل على في ذلك
من جناح فقال صلى
الله عليه وسلم خذني
ما يصيبك فبكك ووليك
بالامروف وجامر جل
الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله
عندي دينار قال أنفق
على نفسك قال عندي
آخر قال أنفق على
وليك قال عندي آخر
فقال أنفق على أهلك
قال عندي آخر قال
أنفق على خادمك قال
عندي آخر قال أنت
أعلم قال سعيد المقبري
ثم يقول أبو هريرة اذا
حدث بهذا الحديث
يقول وليك أنفق على
الى من تكتفي وقبول
زوجتك أنفق على
أو طلقني ويقبول
خادمك أنفق على أو بعض
(قال الشافعي) رجه
الله تعالى في القرآن
والسنة بيان أن
على الرجل مالا غني
بأمر أنه غني من نفقة
وكسوة وخدمة في المال
التي لا تقدر على مالا
صلاح لبندتها
من زمانة ومرض الاب
(وقال) في كتاب عشرة
النساء يحتمل أن يكون

ولو أصدقها عبد بصفة جاز الصدق وجبرتها إذا جاءها بأقل ما تقع عليه الصفة على قبضه منه قال وهكذا لو أصدقها حنطة أو زبينا أو خلا بصفة أو إلى أجل كان جائزا وكان عليها إذا جاءها بأقل ما يقع عليه اسم الصفة أن تقبله ولو قال أصدقك من هذه الجرة خلا وخل غير حاضر لم يجز وكان لها مهر مثلها ولو اشترى من هذه الجرة خلا وخل غائب لم يجز من قبل أن الجرة قد تنكسر فلا يدري كم قدر الخل وانما يجوز بيع العين ترى أو الغائب المكبل أو الموزون بكيل أو ميزان يدركه عليه فيصير عليه المتبايعان قال ولو أصدقها جارا فقال هذه مملوأة خلا فسكتته على الجرار بما فيها أو على ما في الجرة فإذا فيها خل كان لها الخيار إذا رآته وافيًا أو ناقصًا لانها لم تره فان اختارته فهو لها ان ثبت حديث خيار الرؤية وان اختارته برده فلها عليه مهر مثلها ولو وجدته جارا رجعت عليه بمهر مثلها لانه لا يكون لها أن تلك الجرة وهذا بيع عين لا تخل كالأموال أصدقها جارا كان لها مهر مثلها قال ولو أصدقها دارا لم ترها على أنها بالخيار فيما أصدقها ان شئت أخذته وان شئت ردت أو شرط الخيار لنفسه كان النكاح جائزا لان الخيار انما هو في المصدق لا في النكاح وكان لها مهر مثلها ولم يكن لها أن تلك العبد ولا الدار ولو أصدقها عبد على العبد والدار لم يجز الصلح حتى يصلم كم مهر مثلها فتأخذ به أو ترضى أن يفرض لها مهرًا فتأخذ بالفرض لا بقيمة مهر مثلها الذي لا تعرفه لانه لا يجوز البيع الا بشئ يعرفه البائع والمشتري معًا لا أحدهما دون الآخر ولا يشبه هذا أن تنكحه بعبد نكاحا صحيحا فيملك العبد لان العقد وقع وليس لها مهر مثلها فيكون العبد مبيعا به مجهولا وانما وقع بالعبد وليس لها غيره إذا صح ملكه قال ولو أصدقها عبد أقبضته فوجدته عيبا وحدث به عند عيب لم يكن لها رده الا أن يشاء الزوج أن يأخذ به العيب الذي حدث به عندها ولا يكون له في العيب الحادث عند هاتئ ولها أن ترجع عليه بمائتة العيب وكذلك لو اعتقته أو كاتبته رجعت عليه بمائتة العيب

(كتاب الشغار)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته الرجل على أن يزوج الرجل الآخر ابنته وليس بينهما صداق (قال الشافعي) لا أدري تفسير الشغار في الحديث أو من ابن عمر أو نافع أو مالك وهكذا كما قال الشغار (١) فكل من زوج رجلا امرأة يلى أمرها ولا ينفق الأب البكر والأب وغيره من الأولياء لامرأة على أن صدق كل واحدة منهما بضع الأخرى فهو الشغار أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام (قال الشافعي) فإذا أنكح الرجل ابنته أو المرأة يلى أمرها من كانت على أن ينكحها ابنته أو المرأة يلى أمرها من كانت على أن صدق كل واحدة منهما بضع الأخرى ولم يسم لواحدة منهما صداق فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحل النكاح وهو مفسوخ وإن أصاب كل واحد منهما لكل واحد منهما مهر مثلها وعليها العدة وهو كالنكاح الفاسد في جميع أحكامه لا يختلفان (قال الشافعي) وإذا زوج الرجل ابنته الرجل أو المرأة يلى أمرها على أن يزوج الرجل ابنته أو المرأة يلى أمرها على أن صدق أحدهما كذا الشيء يسميه صداق الأخرى كذا الشيء يسميه أقل أو أكثر وعلى أن يسمى لأحدهما صداقا ولم يسم للأخرى صداقا أو قال لأصدقا لها فليس هذا بالشغار المنهى عنه والنكاح ثابت والمهر فاسد ولكل واحدة منهما مهر مثلها إذا دخل بها أو ماتت أو مات عنها ونصف مهر مثلها ان طلق قبل أن يدخل بها (قال الشافعي) فان قال قائل فان عطاها وغيره يقولون يثبت النكاح ويؤخذ لكل واحدة منهما مهر مثلها لم تقبله وأنت

عليه فلامها نفقة إذا كانت ممن لا تقدم نفسها وقال فيه أيضا إذا لم يكن لها خادم فلا يسب أن يعطيها خادما ولكن يجبر على من يصنع لها الطعام الذي لا تصنعه هي ويدخل عليها ما لا يخرج لادخاله من ماء وما يصلحها ولا يجاوز به ذلك (قال المزني) قد أوجب لها في موضع من هذا نفقة خادم وقاله في كتاب النكاح أولاء على مسائل مالك المجموعة وقاله في كتاب النفقة وهو بقوله أولى لانه لم يختلف قوله أن عليه أن يزكي عن خادمها كذلك ينفق عليها (قال المزني) رحمه الله ومما يؤكده ذلك قوله لو أراد أن يخرج عنها أكثر من واحدة

(١) قوله فكل من زوج رجلا امرأة يلى أمرها قال في قوله على أن صدق كل واحدة الخ كذا في الأصول وفيه سقط ظاهرا فيعبر كنية

معناه

تقول يثبت النكاح بغير مهر ويثبت بالمهر الفاسد وتأخذ مهر مثلها كما ذكرنا في الشغار أن يكون المهر فيه فاسدا أو يكون بغير مهر قيل له أبان الله عز وجل أن النساء محرمات إلا بما أحل الله من نكاح أو ملك عین فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المبین عن الله عز وجل كيف النكاح الذي يحل فمن عقد نكاحا كما أمره الله تعالى ثم رسله صلى الله عليه وسلم أو عقد نكاحا لم يحرمه الله سبحانه وتعالى ولم ينه عنه رسله صلى الله عليه وسلم فالنكاح ثابت ومن نكح كما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه فهو عاص بالنكاح إلا أنه غير مؤاخذ إن شاء الله تعالى بالعصية إن أتاه على جهالة فلا يحل المحرم من النساء بالمحرم من النكاح والشغار محرم بنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وهكذا كل ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من نكاح لم يحل به المحرم وبهذا قلنا في المتعة ونكاح المحرم وما نهى عنه من نكاح ولهذا قلنا في البيع الفاسد لا يحل به فرج الأمة فإذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النكاح في حال فعد على نهيه كان مفسوخا لأن العقد لهم كان بالنهي ولا يحل العقد المنهى عنه محرما (قال الشافعي) ويقال له إنما أجزنا النكاح بغير مهر لقول الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم يمسوهن أو تفرضا لهن فريضة الآية فلما أثبت الله عز وجل الطلاق دل ذلك على أن النكاح ثابت لأن الطلاق لا يقع إلا من نكاح ثابت فأجزنا النكاح بلامهر ولما أجاز الله سبحانه وتعالى بلامهر كان عقد النكاح على شيئين أحدهما نكاح والآخر ما عاك بالنكاح من المهر فلما أجاز النكاح بلاملك مهر خالف البيوع وكان فيه مهر مثل المرأة إذا دخل بها وكان كالبيوع الفاسدة المستهلكة يكون فيها قيمتها كان المهر إذا كان فاسدا لا يفسد النكاح ولم يكن في النكاح بلامهر ولا في النكاح بالمهر الفاسد نهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحرمه بنهيه كما كان في الشغار فأجزنا ما أجاز الله عز وجل وما كان في معناه إذ لم ينه رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه عن شيء علمناه ورددنا ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان هذا الواجب علينا الذي ليس لنا ولا لأحد عقل عن الله جل وعلا شيئا علمنا غيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا نكح امرأة على حكمها ثم طلقها فاحتكمت رقيقا من بلاده فأبى فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال امرأة من المسلمين (قال الشافعي) أحسبه قال يعني مهر امرأة من المسلمين

(نكاح المحرم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أخى بنى عبد الدار أن عمر بن عبد الله أراد أن يزوجه طلبة بن عمر بنت شيبة بن جبير فأرسل إلى أبان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان فأنكر ذلك عليه أبان وقال سمعت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب وأخبرنا ابن عينة عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولا ورجلا من الأنصار فزوجه بميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن يزيد بن الأصم وهو ابن أخت ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن مسلة الأموي عن اسمعيل بن أمية عن ابن المسيب قال وهم الذين روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم ما نكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المزني أنه أخبره أن أبا طريف تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نكاحه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على غيره (قال الشافعي) لا يلي محرم

أخرجه عن (قال الشافعي) وينفق المكاتب على ولده من أمته وقال في كتاب النكاح ولو كانت امرأة مكاتبه وليست كتابتها واحدة ولا مولاهما واحدا وولده في المكاتب أولاد فنفقهم على الأم لأنها أحق بهم ويعتقون بعقها وليس على العبد أن ينفق على ولده من امرأة حرة ولا أمة

(قدر النفقة)

من ثلاثة كتب

(قال الشافعي) رحمة الله عليه النفقة نفقتان نفقة الموسع ونفقة المقتر قال الله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الآية فأما ما يلزم المقتر لامرأته إن كان الأغلب يلبدها أنها لا تكون إلا لخدمة وأهلها وأخادما واحدا بما لا يقوم بدن على أقل منه وذلك مذموم عند النبي صلى الله عليه وسلم في كل يوم من طعام البلد الأغلب فيها من قوت مثلها

وتلادها مثله ومكيلة
من آدم بلادها زينا
كان أو سجننا بقسدر
ما يكنى ما وصفت
ويفرض لها في دهن
ومسط أقل ما يكفها
ولا يكون ذلك تلادها
لانه ليس بالمعروف لها
وقيل في كل جعة رطل
لحم وذلك المعروف
مثلها وفرض لها من
الكسوة ما يكسى
مثلها ببلدها عند المفتر
من القطن الكوفي
والبصري وما أشبهه
وتلادها كرابس وما
أشبهه وفي البلد البارد
أقل ما يتكفي البرد من
جبة محشوة وقطيفة
أو لحاف يكتفي الستين
وقيص وسراويل
ونجار أو مقنعة
ولجار يتاجبه صوف
وكساء تلحقه يدق
مثلها وقيص ومقنعة
وخف وما لا غنى بها
عنه ويفرض لها في
الصيف قيصا وملحفة
ومقنعة وإن كانت
رغبة لا يجزئها هذا
دفع البهائم وتزيت
من ثمن آدم ولحم
وما شئت في الحبوان
كانت زهيدة تزيت

عقدته نكاح لنفسه ولا غيره فان تزوج المحرم في احرامه وكان هو الخاطب لنفسه أو خطب عليه حلال
بأمره فسواء لأنه هو النكاح ونكاحه مفسوخ وهكذا المحرمة لا تزوجها حرام ولا حلال لأنها هي
المتزوجة وكذلك لو تزوج المحرم امرأة حلالا أو وليها حلالا فوكل وليها حراما فزوجهما كان النكاح
مفسوخا لأن المحرم عقد النكاح قال ولا بأس أن يشهد المحرمون على عقد النكاح لأن الشاهد
ليس بناكح ولا منكح ولو توفى رجل أن يخطب امرأة محرمة كان أحب إلى ولا أعلم بضيق عليه خطبتها
في احرامها لأنها ليست بعقدة ولا في معناها ومتى خرجت من احرامها جاز لها أن تنكح وقد تكون مغترة
فيكون لها الخروج من احرامها بأن تهمل الطواف وحاجة فيكون لها ذلك بأن تهمل الزيارة يوم النحر
فتطوف والمعتدة ليس لها أن تقدم النحر وج من عدتها ساعة (قال الشافعي) فأى نكاح عقده محرم
لنفسه أو محرم لغيره فالتكاح مفسوخ فاذا دخل بها فأصابها فلهما مهر مثلها لا ما سمي لها ويفرق بينهما
وله أن يخطبها إذا حلت من احرامها في عدتها منتهى ولو توفى كان ذلك أحب إلى لأنها وإن كانت تعتد من
مائة فانها تعتد من مائة فاسد قال وليس لغيره أن يخطبها حتى تنقضي عدتها منتهى فان نكحها هو فمفسوخ
عنده على ثلاث تطليقات لأن القبح ليس بطلاق وان خطب المحرم على رجل وولى عقدة نكاحه حلال
فالتكاح جائز إنما أجزأ النكاح بالعقد وأكره للمحرم أن يخطب على غيره كما أكره له أن يخطب على نفسه
ولا تفسد معصيته بالخطبة انكاح الحلال وانكاحه طاعة فان كانت مغترة أو كان معتد لم ينكح واحدا
منهن ما حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويأخذ من شعره فان نكح قبل ذلك فنكاحه مفسوخ
فان كانت أو كانا حائنين لم ينكح واحدا منهن سماحتي برحى ويخلق ويطوف يوم النحر وبعده فأيهما نكح
قبل هذا فنكاحه مفسوخ وذلك أن عقد النكاح كالجماع فليحل للمحرم الجماع من الاحرام لم يحل له
عقد النكاح وإذا كان النكاح في احرام فاسد لم يجز له النكاح فيه كما لا يجز له في الاحرام الصحيح وان
كان النكاح محصرا بعد ولم ينكح حتى يحلل وذلك أن يخلق وينحر فان كان محصرا عرض لم ينكح حتى
يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة وأصل هذا أن ينتظر إلى عقد النكاح فان كان قد حل للمحرم منهما الجماع
فأجيزه وان كان الجماع لم يحل للمحرم منهما المحرمة الاحرام فأبطله (قال الشافعي) ويراجع المحرم امرأته
ويراجع المحرمة زوجها لان الرجعة ليست بابتداء نكاح انما هي اصلاح شيء أفسد من نكاح كان صحيحا
إلى الزوج اصلاحه دون المرأة والولادة ليس فيه مهر ولا عوض ولا يقال للراجع نكاح (قال الشافعي)
ويشترى المحرم الجارية للجماع والخدمة لان الشراء ليس كالنكاح المنهي عنه كما يشترى المرأة وولدها
وأما واخواتها ولا ينكح هؤلاء معالان الشراء ملك فان كان يحل به الجماع بحال فليس حكمه حكم
النكاح فتنها عن الشراء لانه في معنى النكاح (قال الشافعي) ولو وكل رجل قبل أن يحرم رجلا أن
يزوجه امرأة ثم أحرمت فرزوجه وهو ببلده أو غائب عنه يعلم باحرامه أو لا يعلم فالتكاح مفسوخ اذا عقده
والمعقود له محرم قال ولو عقده وهو غائب في وقت فقال لم أكن في ذلك الوقت محرمًا كان القول قوله
مع عينه إلا أن تقوم عليه بينة باحرامه في ذلك الوقت فيفسخ النكاح ولو تزوجه في وقت فقال الزوج
لا أدري كنت في ذلك الوقت محرما أو حلالا ولم أعلم متى كان النكاح كان الورع أن يدع النكاح ويعطى
نصف الصداق ان كان سمي والمتعة ان لم يكن سمي ويفرق في ذلك بتطليقة ويقول ان لم أكن كنت محرما
فقد أوقعت عليها تطليقة ولا يلزمه في الحكم من هذا شيء لأنه على إحلال النكاح حتى يعلم ففسخه وهذا
كله اذا صدقته المرأة بما يقول في ان النكاح كان وهو محرم فان كذبه ألزمته لها نصف الصداق ان لم
يكن يدخل بها إلا أن يقيم بينة بأنه كان محرما حين تزوج وفسخت النكاح عليه باقراره أن نكاحه كان
فاسدا وان قالت لا أعرف أصدق أم كذب قلنا نحن نفسخ النكاح باقراره وإن قلت كذب أخذناك
نصف المهر لانه لا تدريس ثم تدريس وان لم تسولي هذا لم تأخذك شيئا ولا تأخذن لا يسعي شيئا وان قالت

المرأة أنكحت وأنا محرمة فصدقها وأقامت بينة فالتسكاح مفسوخ وإن لم يصدقها فالقول قوله والتسكاح ثابت وعليه البين وإن تكلم أمة فقال سيدها أنكحتكها وهي محرمة وقالت ذلك الأمة أولم تغله فإن صدقه الزوج فلا مهر لها وإن كذبه وكذبها فالتسكاح ثابت إذا حلف الزوج

(نكاح المحلل ونكاح المتعة) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه وأحد برنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أهل لحوم الجمر الانسية (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة (قال الشافعي) وجماع نكاح المتعة المنهى عنه كل نكاح كان إلى أجل من الأجاء قرب أو بعد وذلك أن يقول الرجل للمرأة نكحتك يوماً أو عشرة أشهر أو نكحتك حتى أخرج من هذا البلد أو نكحتك حتى أصيبك فتخلين لزوج فارقك ثلاثاً أو ما أشبه هذا مما لا يكون فيه النكاح مطلقاً لازماً على الأبد وأبجدت لها فرقة ونكاح المحلل الذي يروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنه عندنا والله تعالى أعلم ضرب من نكاح المتعة لانه غير مطلق إذا شرط أن ينكحها حتى تكون الاصابة فقد يستأخر ذلك أو يتقدم وأصل ذلك أنه عقد عليها النكاح إلى أن يصيبها فإذا أصابها فلا نكاح له عليها مثل أنكحك عشرة ففي عقد أنكحك عشرة أن لا نكاح بيني وبينك بعد عشر كافي عقد أنكحك للاحلك أني إذا أصبتك فلا نكاح بيني وبينك بعد أن أصبتك كما يقال أنكحني منك هذا المنزل عشرة أو أستأجر هذا العبد شهراً وفي عقد شهر أنه إذا مضى فلا كراء ولا اجارة في عليك وكما يقال أنكحني هذا المنزل مقامي في البلد وفي هذا العقد أنه إذا خرج من هذا البلد فلا كراءه وهذا يفسد في الكراء فإذا عقد النكاح على واحد مما وصفت فهو داخل في نكاح المتعة وكذلك كل نكاح إلى وقت معلوم أو مجهول فالتسكاح مفسوخ لا ميراث بين الزوجين وليس بين الزوجين شيء من أحكام الازواج طلاق ولا طهار ولا إيلام ولا لعان الأولاد وإن كان لم يصحبها فلا مهر لها وإن كان أصابها فلها مهر مثلها لا مسمى لها وعليها العدة ولا نفقة لها في العدة وإن كانت حاملاً وإن نكحها بعد هذا نكاحاً صحيحاً فهي عنده على ثلاث (قال الشافعي) وإن قدم رجل بلداً وأحب أن ينكح امرأة ونيته ونيتها أن لا يسكنها الإقامة بالبلد أو يوماً أو اثنين أو ثلاثة كانت على هذا نيته دون نيتها ونيتها ما عا ونية الولي غير أنهما إذا عقدا النكاح مطلقاً لا بشرط فيه فالتسكاح ثابت ولا تفسد النية من النكاح شيئاً لأن النية حديث نفس وقد وضع عن الناس ما حدوثاً به أنفسهم وقد ينوي الشيء ولا يفعله وينويه ويفعله فيكون الفعل حادثاً غير النية وكذلك لو نكحها ونيتها ونيتها أو نية أحد هما دون الآخر أن لا يسكنها إلا قدر ما يصحبها فيجعلها لزوجها ثبت النكاح وسواء نوى ذلك الولي معهما أو نوى غيره أو لم ينوه ولا غيره والولي والولي في هذا المعنى له يفسد شيئاً لم يقع النكاح بشرط يفسده (قال الشافعي) ولو كانت بينهما امرأه فوعد هان نكحها أن لا يسكنها إلا باماً أو الإقامة بالبلد أو الاقدار ما يصحبها كان ذلك يمين أو غير يمين فسواء وأكرمه المراوضة على هذا ونظرت إلى العقد فإن كان العقد مطلقاً لا بشرط فيه فهو ثابت لأنه انعقد لكل واحد منهما على صاحبه ما للزوجين وإن انعقد على ذلك الشرط ففسد وكان كنكاح المتعة وأي نكاح كان صحيحاً وكانت فيه الاصابة أحصفت الرجل والمرأة إذا كانت حرة وأحلت المرأة للزوج الذي طلقها ثلاثاً وأوجب المهر كله وأقل ما يكون من الاصابة حتى تكون هذه الأحكام أن تغيب الحشفة في القبل نفسه (قال الشافعي) وأي نكاح كل فاسد الميحصن الرجل والمرأة ولم يجلبها الزوجها فإن أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها (قال الشافعي) فإن قال قائل فهل فيما ذكرت من أن الرجل ينكح بنوى

فيما لا يقوتها من فذل
الكسيلة وإن كان
زوجها موسعاً فرض
لها ماذن ومن الأدم
واللحم ضعف ما وصفت
لامرأة المقتدر وكذلك
في الدهن والمشط ومن
الكسوة وسط
البغدادى والهروى
ولبن البصرة وما أشبهه
ويحصى لها إن كانت
بيلاد يحتاج أهلها إليه
وقطيفة وسط ولا
أعطى في القوت
دراهم فإن شئت أن
تبيعه فتصرفه فيما
شئت صرفته وأجعل
لخادمها مائة وثلاثاً
لأن ذلك سعة لمثلها وفي
كسوتها الكرباس
وغليظ البصرى
والواسطى وما أشبهه
ولا أجازه بموسع من
كان ومن كانت امرأته
ولا امرأته فمراش
ووسادة من غليظ
متاع البصرة وما أشبهه
ولخادمها فرة ووسادة
وما أشبهه من عبادة
أو كساء غليظ فاذا بلى
أخلفه وأما جعلت
أقل الغرض في هذا
بالدلالة عن النبي صلى
الله عليه وسلم في دفعه

إلى الذي أمه أب، وفي
 شهر رمضان عرفاً فيه
 خمسة عشر صاعاً الستين
 مسكيناً وإنما جعلت
 أكثر ما فرضت مدين
 لأن أكثر ما أمر
 به النبي صلى الله عليه
 وسلم في فدية الأذى
 مدين لكل مسكين فلم
 أنقص عن هذا ولم أجاوز
 هذا مع أن معلوماً
 أن الأغلب أن أقل
 القوت مدين وأن أوسعها
 مدين والغرض الذي
 على الوسط الذي ليس
 بالموسع ولا المقتر بينهما
 مدين ونصف وللخادمة
 مدين وإن كانت بدوية
 فبأكل أهل البادية
 ومن الكسوة بقدر ما
 يلبسون لا وقت في ذلك
 الا قدر ما يرى بالمعروف
 وليس على رجل أن
 يضحى لامرأته ولا يؤدى
 عنها أجر طيب ولا
 حجام

الحال التي يجب فيها
النفقة وما لا يجب
من كتاب عشرة النساء
وكتاب التعريض
بالخطبة ومن الاملاء
على مسائل مالك
(قال الشافعي) رحمه الله

التحليل مراءضة أو غير مراءضة فإذا لم ينقعد النكاح على شرط كان النكاح ثابتا أخبر عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أومن دونهم قيل فيمادكرنا من النهي عن المتعة وإن المتعة هي النكاح إلى أجل كفاية وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن سيف بن سليمان عن مجاهد قال طلق رجل ن قريش امرأته فبنتها فسر بشيخ وابن له من الأعراب في السوق فدمابجارة لهما فقال للفقهي هل فيك من خير ثم مضى عنه ثم كر عليه فكثلها ثم مضى عنه ثم كر عليه فكثلها قال نعم قال فأرني يدك فانطلق به فأخبره الخبر وأمره بنكاحها ففكها فبات معها فلما أصبح استأذن فأذن له فاذا هو قد ولأها الدبر فقالت والله لن طلقني لأنك كذا أبدا فذكرك لآخر فدعاها فقال لو نكحتك لافعلت بك كذا وكذا وتوعده ودعا زوجها فقال الزمها أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن مجاهد عن عمر بن الخطاب أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرت عن ابن سيرين أن امرأة طلقها زوجها ثلاثا وكان مسكين أعرابي يقع بدباب المسجد بفجاءته امرأة فقالت له هل لك في امرأة تنكحها فتيت معها الليلة فتصحب فقارها فقال نعم وكان ذلك فقالت له امرأة أنك إذا أصبحت فانهم سيقولون لك فارها فلا تفعل فأتى مقبلة لك ماترى وإذا ذهب إلى عمر فلما أصبحت أتوه وأتوها فقالت كلموه فأنتم جثمت به فكلموه فأتى وانطلق إلى عمر فقال الزم امرأة أنك فإن راو لب رب فأتني وأرسل إلى المرأة التي مشيت بذلك فنكح بها ثم كان يغدو إلى عمر ويروح في حلة فيقول الحمد لله الذي كسالك يا ذا الرقعتين حلة تغدو فيها وتروح (قال الشافعي) وقد سمعت هذا الحديث مسندا متصلا عن ابن سيرين نوصله عن عمر بن الخطاب هذا المعنى

(باب الخيار في النكاح) وإذا نكح الرجل المرأة على أنه بالخيار في نكاحها وما أو أقل أو أكثر أو على أنه بالخيار ولم يذ كر مدة ينتهي اليها ان شاء أجاز النكاح وان شاعرده أو قال على أي بالخيار يعني من كان له الخيار انه ان شاء أجاز النكاح وان شاعرده فالنكاح فاسد وكذلك ان كان الخيار للمرأة دونها وأولهما معا أو شرطاه أو أحدهما الغيرهما فالنكاح باطل في هذا كله فان لم يدخل بها فهو مفسوخ وان أصابها فلها مهر مثلها بما أصاب منها ولا نكاح بينهما ويخطبها مع الخطاب وهي تعد من مائه ولو تزكعها حتى تستبرئ كان أحب الي (قال الشافعي) وانما بطلته بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة فلما كان نكاح المتعة مفسوخا لم يكن للنهي عنه معنى أكثر من أن النكاح انما يجوز على احوال المنكوحه مطلقا لا الى غاية وذلك أنها اذا كانت الى غاية فقد أباحت نفسها بحال ومنعتها في أخرى فلم يجز أن يكون النكاح الا مطلقا من قبلها كان الشرط أن تكون منكوحه الى غاية أو قبله أو قبلها معا ولما كان النكاح بالخيار في أكثر من المعنى الذي له فيما نرى فسدت المتعة في أنه لم ينعقد والجماع حلال فيه على ما وصفت من الأبد ولا بحال حتى يحدث له اختيارا احادنا فتكون العقدة انعقدت على النكاح والجماع لا يحل فيها بكل حال فالنكاح في العقدة غير ثابت لم يثبت النكاح بشئ حدث بعدها ليس هو هي فيكون مستقداً النكاح غير ثابت في حال وثابت في أخرى وهذا أقبح من نكاح المتعة لان نكاح المتعة وقع على ثابت أو لا الى مدة وغير ثابت اذا انقطعت المدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفا في جملة ان النكاح لا يجوز على الخيار كما تجوز البيوع فاذا كان الخيار فيه لا يجوز لزمن أعطى هذه الجملة والله تعالى أعلم أن لا يجزى النكاح اذا كان بشرط الخيار

(ما يدخل في نكاح الخيار) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت المرأة الحرة مالكة لأمرها فزوجها ولو أباها فإجازة النكاح أو رده فهو غير جائز ولا يجوز نكاح المرأة بحال أبدا حتى تأذن في أن تنكح قبل أن تنكح فإذا أذنت في ذلك في رجل بعينه فزوجها ولو أباها (قال الشافعي) وكذلك إذا أذنت لوليها أن يزوجه من رأى فزوجها فكأن نكاح جائز وهكذا الزوج يزوجه الرجل بغير إذنه فالنكاح باطل أجاره الرجل أو رده وأصل معرفة هذا أن ينظر إلى كل عقد نكاح كان الجماع فيه

إذا كانت المرأة مجتردة محرماً إلى مدة تأتي بعده فالتكاح فيه مفسوخ وهو في معنى ما وصفت قبل من
 تكاح الخيار وتكاح المتعة ولا يجوز أن تكاح الصبي ولا البكر غير الصبية إلا بعد تقدم رضاها
 أو البكر البالغ لولي غير الأب خاصة بما وصفنا قبله من دلالة السبقة في أن تكاح الأب ولو أن امرأة حرة
 أذنت لوليها أن يزوجه رجل غير وليها ذلك الرجل وأجاز لولي تكاحها لم يجز لأنها كان لها
 وللولي أن يرد نكاحه لعله أن المزوج غير المأذون له بالتزويج فلم يجز النكاح وهكذا المرأة تنكح بغير إذن وليها
 فيجيز وليها النكاح أو العبد ينكح بغير إذن سيده فيجيز سيده النكاح أو الأمة تنكح بغير إذن سيدها فيجيز
 سيدها النكاح فهذا كله نكاح مفسوخ لا يجوز بأجازه من أجازه لأنه انعقد منها عنه وهكذا الحر
 البالغ المحجور عليه ينكح بغير إذن وليه وولي ماله لا ولاية على البالغ في النكاح في النسب إنما الولي عليه
 ولي ماله كما يقع عليه في الشراء والبيع ولا يشبه المرأة التي وليها ولي نسبه للعار عليها والرجل لا عار عليه في
 النكاح فإذا أذن وليه به مد النكاح فالتكاح مفسوخ وكل نكاح مفسوخ قبل الجماع فهو مفسوخ بعد
 الجماع (قال الشافعي) وإذا زوج الولي رجلاً غائباً بخطبة غيره وقال الخاطب لم يرسلني ولم يوكلي
 فالتكاح باطل وإذا قال الرجل قد أرسلني فلان فزوجه الولي أو كتب الخاطب كتاباً فزوجه الولي وجاء به لم
 التزويج فإن مات الزوج قبل يقر بالرسالة أو الكتاب لم تره المرأة وإن لم يمت فقال لم أرسل ولم أكتب فالقول
 قوله مع يمينه فإن قامت عليه بينة برسالة بخطبتها أو كتاب بخطبتها ثبت عليه النكاح وهكذا لو مات ولم
 يقر بالنكاح أو بجمعه فقامت عليه بينة ثبت عليه النكاح وكان له عليه المهر الذي سمي لها ولها منه الميراث
 فإن قال الرجل قد وكتني فلان أزوجه فزوجه فأنكر المزوج فالقول قوله مع يمينه إن لم يكن عليه بينة
 ولا صدق ولا نصف على المزوج المدعي الوكالة إلا أن يضمن الصدق فيكون عليه نصفه بالضمن فإن
 الزوج لم يمسس وليس هذا كل رجل يشتري للرجل الشيء فينكر المشتري له الوكالة فيكون الشراء لا يشتري
 وعليه الثمن هذا لا يكون له النكاح وإن ولي عقده لغيره والله تعالى الموفق

(باب ما يكون خيار قبل الصدق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل أن يزوجه
 امرأة بصدق فزادها عليه أو أصدق عنه غير الذي يأمره أو أمرت المرأة الولي أن يزوجه بصدق فنقص
 من صداقها وزوجه بعض فلا خيار في واحد من هذين للمرأة ولا للرجل ولا يرد النكاح من قبل تعدى
 الوكيل في الصدق للمرأة على الزوج في كل حال من هذه الأحوال مهر مثلها وإن كان وكيل الرجل
 ضمن للمرأة ما زادها على الوكيل الزيادة على مهر مثلها وإن كان ضمن الصدق كله أخذت المرأة الوكيل
 بجميع الصدق الذي ضمن ورجع على الزوج بصدق مثلها ولم يرجع عليه بما ضمن عنه مما زاد على صدق
 مثلها لأنه متطوع بالزيادة على صدق مثلها وإن كان ماسحاً مثل صدق مثلها يرجع به عليه ولو كان
 الوكيل لم يضمن لها شيئاً لم يضمن الوكيل شيئاً وليس هذا كالبيع التي يشتري الرجل منها الشيء للرجل فيزيد
 في ثمنه فلا يلزم الأمر إلا أن يشاء « قال الربيع » إلا أن يشاء أن يحدث شراء من المشتري لأن العقد
 كان صحيحاً (قال الشافعي) ويلزم المشتري لأنه ولي صفقه البيع وأنه يجوز أن يملك ما اشتري بذلك العقد وإن
 سماه لغيره وهو لا يجوز له أن يملك امرأة بعقد عقده لغيره ولا يكون للزوج وللأمة خيار من قبل أنه لا يجوز أن
 يكون في النكاح خيار من هذا الوجه ويثبت النكاح فيكون لها صدق مثلها فإن قال قائل فكيف يجعل
 لها صدق مثلها ولم يرز الزوج أن يتزوجها إلا بصدق مسمى هو أقل من صدق مثلها قبله إن شاء الله
 تعالى أريت إذا لم يرز الزوج أن يتزوج إلا بصدق فلم أره النكاح ولم أجعل فيه خيار الزوجين ولا واحد
 منهما وأثبت النكاح وأخذت منه مهر مثلها من قبل أن عقده النكاح لا تنفسح بصدق وأنه كالبيع
 في الفاسدة المستهلكة التي فيها قيمتها فأعطاهما الزوج صداقها وولي عقده النكاح غيره فزادها عليه فأبلغتها

ما وجب لها من نفقتها وان كان حاضر معها الاقرارها وبينه تقوم عليها ولو أملت وثنية وأسلم زوجها في العدة أو بعد ما فلهما النفقة لأنها محبوسة عليه متى شاء أسلم وكانت امرأته ولو كان هو المسلم لم يكن لها نفقة في أيام كفرها وان دفعها اليها فلم يسلم حتى انقضت عدها فلا حق له لانه تطوع بها وقال في كتاب النكاح القديم فان أسلم ثم أملت فها على النكاح ولها النفقة في حال الوقف لأن العقد لم ينفسخ (قال المرتضى) رحمه الله الاول أولى بقوله لأنه يمنع المسئلة النفقة بامتناعها فكيف لا تمنع الوثنية بامتناعها (قال الشافعي) رحمه الله وعلى العبد نفقة امرأته الحرة والكنابية والأمة اذا بوئت معه بيتا واذا احتاج سيدها الى خدمتها فذلك له ولا نفقة لها قال ونفقت نفقة المقر لانه ليس من عبد الا وهو فقير

صداق مثلها فما أخذت منه من ابلاغها صداق مثلها وان لم يبلغه أقل من أخذى منه مبتدأ صداق مثلها فهو لم يبذله ولم ينكح عليه وهكذا لو وكل رجل رجلا بزوجها امرأة بعينها ولم يسلم لها صداقا فافادتها أكثر من صداق مثلها ولم يضمنه الوكيل فلها صداق مثلها لا يجعل على الزوج ما جاوز اذالم يسلمه ولا تنقص المرأة منه ولو وكله بأن يزوجها اياها بمائة فزوجها اياها بخمسين كان النكاح جائزا وكانت لها الخمسون لانها رضيت بها ولو وكل أن يزوجها اياها بمائة فزوجها اياها بعد اودراهم وطعام أو غيره كان له صداق مثلها الا أن يصدق الزوج أنه امرأه أن يعمل برأيه أن يزوجها بمائة فزوجها به وهكذا المرأة لو أذنت لوليها أن يزوجها فاعتدى في صداقها

(الخيار من قبل النسب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن عبدا انتسب لامرأة حرة حرا فكبحته وقد أذنت له سيده ثم علمت أنه عبد وانتسب لها الى نسب فوجدته من غير ذلك النسب ومن نسب دونه ونسبها فوق نسبه كان فيها قولان أحدهما أن لها الخيار لانه منكون بتبني وتغاربشئ وجدونه والثاني أن النكاح مفسوخ كما ينفسخ لو أذنت في رجل بعينه فزوجت غيره كأنها أذنت في عبد الله بن محمد الفلاني فزوجت عبد الله بن محمد بن غير بنى فلان فكان الذي زوجته غير من أذنت بتزوجها فان قال قائل فلم تجعل لها الخيار في الرجل يغيرها بنسبه وقد نكحته بعينه ولم تجعل له من جهة الصداق قيل الصداق مال من مالها هي أم لا يباع لاراع عليها ولا على من هي فيه منه في نفسه ولا ولاية لاوليائها في مالها وهذا كان لاوليائها على الابتداء اذا أذنت فيه أن يمنعوها منه بنقص في النسب ولم يكن لهم على الابتداء يمنعونها كعوائت ترك له من صداقها فان قال قائل فكيف لم تجعل نكاح الذي غيرها مفسوخا بكل حال قيل له لانه قد كان لاوليائها على الابتداء أن يزوجوها اياه وليس معنى النكاح اذا أراد الولاية منعه بان النكاح غير كفاء بان النكاح محرم وللأولياء أن يزوجوها غير كفء اذا رضيت ورضوا وانما ردناه بالنقص على المروجة كما يجعل الخيار في رد البيع بالعيب وليس بمحرم أن يتم ان شاء الذي جعل له الخيار فان قال فقد جعلت خيارا في الكفاءة قيل من جهة أن الله عز وجل جعل للأولياء أن يضع المرأة امرأه وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح المرأة بغير إذن وليها مردودا فكانت دلالة أن لا يتم نكاحها الا بولي وكانت اذا فعلت ذلك مقبولة في شيء لها فيه شريك ومن يقوت في شيء له فيه شريك لم يجر ذلك على شريكه فاذا كان الشريك في بضع لم يتم الا باجتماع الشريرين لانه لا يتبعض ولم يكن للولادة معها معنى الا بما وصفنا والله تعالى أعلم الا أن تنكح من ينقص نسبه عن نسبها ولم يجعل الله للولادة امرأ في مالها ولو أن المرأة غرت الرجل بانها حرة فاداهي أمة وأذن لها سيدها كان له فسخ النكاح ان شاء ولو غرت بنسب فوجد هادونه ففها قولان أحدهما أن له عليها في الغرور بالنسب مالها عليه من رد النكاح واذا رد النكاح قبل أن يصيبها فلا مهر ولا متعة واذا رده بعد الاصابة فلها مهر مثلها الا ما سمي لها ولا نفقة في العدة حاملا كانت أو غير حامل ولا ميراث بينهما اذا فسخ والثاني لا خيار له اذا كانت حرة لأن بيده الطلاق ولا يلزمه من العار ما يلزمها وله الخيار بكل حال ان كانت أمة «قال الربيع» وان كانت أمة غرت بها كان له الخيار ان كان يخاف العنت وكان لا يجد طول الحرة وان كان يجد طول الحرة وكان لا يخاف العنت فالنكاح مفسوخ بكل حال وهو قول الشافعي (قال الشافعي) ولو غرت بنسب فوجد دونه وهو بالنسب الدون كفء لها ففيها قولان أحدهما ليس لها ولا لوليها خيار من قبل الكفاءة لها وانما جعل لها الخيار ولوليها من قبل التقصير عن الكفاءة فاذا لم يكن تقصير فلا خيار وهذا أشبه القولين وبه أقول والاخر أن النكاح مفسوخ لانها مثل المرأة تأذن في الرجل فتزوج غير ومن قال هذا القول الاخر قاله في المرأة تغرب بنسب فتوجد على غيره قال ولو غرت بنسب أو غرت به فوجد خير امته وانما معنى من هذا أن الغرور لم يكن فيه بدنه ولا فيها بدنها وهما المروجان وانما كان الغرور فبين فوقه فلم تكن أذنت في غيره ولا إذن في غيرها ولكنه كان ثم غرور بنسب فيه

حق للعقدة وكان غير فاسد أن يجوز على الابتداء (قال الشافعي) فإن قال فهل تحد دلالة غير ما ذكرت من الاستدلال من أن معنى الاولياء انما هو معنى النسب في هذا المعنى أو ما يشبهه في كتاب أو سنة حتى يجوز أن تجعل في النكاح خيارا والخيار انما يكون الى الخير اثنائه وفسخه قيل نعم عتقت بريرة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم فقارقت زوجها وقد كان لها الثبوت عنده لانه لا يخيرها الا ولها ان ثبت ان شأته وتفرق ان شأته وقد كان العقد على بريرة صحيحا وكان الجماع فيه حلالا وكان لها فسخ العقد فلم يكن لفسخها معنى والله تعالى أعلم الا أنها صارت حرة فصار العبد لها مهيئ كفاء التي كانت كصاة في حال ثم انتقلت الى أن تكون غير كفاء للعبد لتقصيره عنها أدنى حال من التي لم تكن قط كفاءة لمن غيرها فسكنه على الكفاءة فوجد على غيرها

(في العيب بالمنكوحه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تزوج الرجل امرأة على أنها جميلة شابهة موسرة تامة بغير فوجدها عوزا فيجوز اقبيحة معدمة قطعاً ثيباً وعمياء أو بهاضماً كان الضرع غير الأربع التي سمينها الخيار فلا خيار له وقد ظلم من شرط هذا نفسه وسواء في ذلك الحررة والامة اذا كانتا متزوجتين وليس النكاح كالبيع فلا خيار في النكاح من عيب يخص المرأة في بدنها ولا خيار في النكاح عندنا الا من أربع أن يكون خلق فرجها عظم الا يوصل الى جاعها بحال وهذا مانع للجماع الذي له عامة مانعها فان كانت رتقاء فكان يقدر على جاعها بحال فلا خيار له أو عالجته نفسها حتى تصير الى أن يوصل اليها فلا خيار للزوج وان لم تعالج نفسها فلا خيار اذا لم يصل الى الجماع بحال وان سأل أن يشقها هو بمجديدة أو ما شابهها ويخيرها على ذلك لم أجعل له أن يفعل وجعلت له الخيار وان فعلته هي فوصل الى جاعها قبل أن أخيره لم أجعل له خيارا ولا يلزمها الخيار الا عندما كمل الأنا يتراضيا بها بشئ يجوز فأخير تراضيها ولو تزوجها فوجدها مفضاة لم أجعل له خيار الا أنه يقدر على الجماع وكذلك لو كان بها قرن يقدر معه على الجماع لم أجعل له خيارا ولكن لو كان القرن مانعا للجماع كان كالرتق أو تكون جذماء أو برصاء أو مجنونة ولا خيار في الجذام حتى يكون بينا فاما الزعرى الحالب أو علامات ترى أنها تكون جذماء ولا تكون فلا خيار فيه بينهما الا قد لا يكون وله الخيار في البرص لانه ظاهر وسواء قليل البرص وكثيره فان كان بيضا ففالت ليس هذا برصا وقال هو برص أريه أهل العلم به فان قالوا هو برص فله الخيار وان قالوا هو مرار لا برص فلا خيار له فان شاء أمسك وان شاء طلق (قال الشافعي) والجنون ضربان فضرب خنق وله الخيار بقليله وكثيره وضرب غلبة على عقله من غير حادث مرض فله الخيار في الحالين معا وهذا أكثر من الذي يخنق ويفيق (قال الشافعي) فأما الغلبة على العقل بالمرض فلا خيار لها فيه ما كان مرضا فإذا أفاق من المرض وثبتت الغلبة على العقل فلها الخيار فان قال قائل ما الحجة في أن جعلت للزوج الخيار في أربع دون سائر العيوب فالجواب عن غير واحد في الرتقاء ما قلت وانه اذا لم يوصل الى الجماع بحال فالمرأة في غير معاني النساء فان قال فقد قال أبو الشعثاء لا ترت من قرن فقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال أربع لا يجزى في بيع ولا نكاح الا أن يسمي فان سمي جاز الجنون والجذام والبرص والقرن (قال الشافعي) فان قال قائل فتقول بهذا قيل ان كان القرن مانعا للجماع بكل حال كما وصفت كان كالرتق وبه أقول وان كان غير مانع للجماع فأنما هو عيب ينقصها فلا أجعل له خيارا أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيما رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فسمها فلها صداقها وذلك لزوجها غرم على ولها (قال الشافعي) فإذا علم قبل المسبس فله الخيار فان اختار فراقها فلا مهر لها ولا نصف ولا مائة وان اختار حبسها بعد علمه أو نكحها وهو يعلم فلا خيار له وان اختار الحبس بعد المسبس فصداقته أنه لم يعلم خبرته فان اختار فراقها فلا مهر لها بالمسبس ولا نفقة عليه في عدتها ولا سكنى الا أن يشاء ولا يرجع بالمهر عليها ولا على ولها فان قال قائل

لان ما بيده وان اتسع
لسيده ومن لم تكل فيه
الحرية فكالمملوك
(قال المزني) رحمه الله
اذا كان تسعة المئساره
حرا فهو يجعل له تسعة
أعشار ما يملك وبرثه
مولاه الذي أعتق
تسعة أعشاره فكيف
لا يتفق على قدر سعة
(قال المزني) رحمه الله
قد جعل الشافعي رحمه
الله من لم تكل فيه
الحرية كالمملوك
وقال في كتاب الإيمان
اذا كان نصفه حرا
ونصفه عبدا كفر
بالإطعام لخدمته كالحر
بعض الحرية هناك
ولم يجعله ببعض الحرية
ها هنا كالحر بل جعله
كالعبد فالقياس على
أصله ما قلنا من أن
الحر منه يتفق بقدر
سعة والعبد منه بقدره
وكذا قال في كتاب
الزكاة ان على الحر منه
بقدره في زكاة القطر
وعلى سيد العبد بقدر
الرق منه فالقياس
ما قلنا فتفهوه تجدوه
كذلك ان شاء الله تعالى

(الرجل لا يجد نفقة)

من كتابين

(قال الشافعي) رحمه

الله لما دل الكتاب

والسنة على أن حق

المرأة على الزوج أن

يعولها احتل أن لا

يكون له أن يستمتع بها

ويمنعها حقها ولا يجلبها

تتزوج من ينفقها وأن

تختبر بين مقامها معه

وفراقه وكتب عمر بن

الخطاب رضي الله عنه

إلى امرأه الأجنادي

رجال غلبوا عن ناسهم

يا أمرهم أن يأخذوهم

بأن ينفقوا أو يطلقوا

فإن طلقوا بعثوا بنفقة

ما حبسوا وهذا يشبه

ما وصفت وسئل ابن

المسيب عن الرجل

لا يجد ما ينفق على

امرأته قال يفرق

بينهما قيل له فسنة قال

سنة والذي يشبه قول

ابن المسيب سنة أن

يكون سنة رسول الله

صلى الله عليه وسلم وإذا

وجد نفقتها يوما بيوم لم

يفرق بينهما وإن لم يجد

لم يوجب أكثر من

ثلاث ولا تمنع المرأة في

الثلاث من أن تخرج

فقد قيل يرجع بالمهر على وليها قال الشافعي انما ركت أن أردمه بالمهر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 أيما امرأة تكفرت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وإن أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها فإذا
 جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصداق للمرأة بالمسيس في النكاح الفاسد بكل حال ولم يرد به عليها وهي
 التي غرت له لا غيرها لأن غيرهما للزوج إياها لم يتم النكاح إلا بها إلا في البكر إلا إذا كان في النكاح الفاسد
 الذي عقد لها لم يرجع به عليها وقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم لها كان في النكاح الصحيح الذي للزوج
 فيه الخيار أولى أن يكون للمرأة فإذا كان للمرأة لم يجز أن تكون هي الآخذة له ويغرمه وليها لأن أكثر أمره
 أن يكون غر بها وهي غرت بنفسها فهي كانت أحق أن يرجع به عليها ولو يرجع به عليها لم تعطه أولا (قال
 الشافعي) وقضى عمر بن الخطاب في التي تكفرت في عدتها أن أصيبت فلها المهر فإذا جعل لها المهر فهو لورده
 به عليها يقض لها به ولم يرد به على وليها بعمره انما فسد النكاح من قبل العقد لأنه لو كان بغير ولي أفسده
 وإن لم يكن في عدة قال وما جعلت له فيه الخيار إذا عقدت عقدة النكاح وهو بها جعلت له الخيار إذا حدث
 بها بعد عقدة النكاح لأن ذلك المعنى قائم فيها وإن لم يجعل له الخيار بان النكاح فاسد ولكني جعلت له بحقه
 فيه وحق الولد قال وما جعلت له فيه الخيار إذا كان بها جعلت لها فيه الخيار إذا كان به أو حدث به فان
 اختارت فراقه قبل المسيس لم يكن له أن يمسها ولم يكن لها من المهر شيء ولا منعة وإن لم تعلم حتى أصابها
 فاخترت فراقه فلها المهر ولها فراقه والذي يكون به مثل الرق أن يكون مجبوا فأخيرها مكانها فان كانت
 علمت بحصلة واحدة مما لها فيه الخيار فلم تختبر فراقه وثبتت معه عليها فحدث به أخرى فلها منه الخيار وكذلك
 إن علمت بآتين أو ثلاث فاخترت المقام معه جعلت لها فيما سواها الخيار وهكذا هو فيما كان بها وإن
 علمت به فتركتته وهي تعلم الخيار لها فذلك كالرضاء بالمقام معه ولا خيار لها وإن علم شيئا فأصابها فلها
 الصداق الذي سمي لها ولا خيار له إن شاء طلق وإن شاء أمسك فإن قال قائل فهل فيه من عدة جعلت لها
 الخيار غير الأثر قيل نعم الجذام والبرص فيما يزعم أهل العلم بالطب والتجارب تعدى الزوج كثير وهو
 داء مانع للجماع لا تكاد نفس أحد أن تطيب بأن يجامع من هو به ولا نفس امرأة أن يجامعها من هو به
 فأما الولد فين والله تعالى أعلم أنه إذا ولده أجذم أو أبرص أو جذماء أو برصاء فلها يسلم وإن سلم أدرك نسله
 ونسأل الله العافية فأما الجنون والخل فطرح الحدود عن المجنون والمجنول منهما ولا يكون منه تأدية حق
 لزوج ولا زوجة بعقل ولا امتناع من محرم بعقل ولا طاعة لزوج بعقل وقد يقتل أيهما كان من زوجته
 وولده ويتعطل الحكم عليه في كثير مما يجب لكل واحد منهما على صاحبه حتى يطلقها فلا يلزمه الطلاق ويرد
 خلعها فلا يجوز خلعها وهي لو دعت إلى مجنون في الابتداء كان للولادة منعها منه كما يكون لهم منعها من غير
 الكفاءة وإذا جعل لها الخيار بأن يكون مجبوا أو له بأن تكون رتقاء كان الخبل والجنون أولى بجماع
 ما وصفت أن يكون لها وله الخيار وأولى أن يكون لها فيه الخيار من أن لا يأتها فيؤجل فإن لم يأتها خبرت
 (قال الشافعي) فإن قال فهل من حكم لله تعالى أو سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم يقع فيه الخيار أو الفارقة
 بغير طلاق ولا اختلاف دينين قيل نعم جعل الله للولي برص أربعة أشهر وأوجب عليه بعضهما أن ينفق
 أو يطلق وذلك أنه امتنع من الجماع بين لو كانت على غير أم ثم كانت طاعة الله أن لا يحنث فلما كانت على
 معصية أرخص له في الحنث وفرض الكفارة في الإيمان في غير ذكر المولى فكانت عليه الكفارة بالحنث
 فإن لم يحنث أوجب عليه الطلاق والعلم يحيط أن الضرر بمعاشرة الأجذم والأبرص والمجنون والمجنول
 أكثر منه بمعاشرة المولى ما لم يحنث وإن كان قد يفتقران في غير هذا المعنى فبكل موضع من النكاح لم أقصده
 بحال فعقد غير محرم وانما جعلنا الخيار فيه بالعدة التي فيه فالجماع فيه مباح وأي الزوجين كان له الخيار
 فبات أو مات الآخر قبل الخيار أو ثار ويقع الطلاق ما لم يحنث الذي له الخيار فسخ العقد فإذا اختارها
 لم يقع طلاق ولا إيلاء ولا طهار ولا إمان ولا ميراث

(الامة تغتر بنفسها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أدن الرجل لأيمته في نكاح رجل
وكل رجلا بزوجها خطبها الرجل الى نفسه اذ كرت أمها حرة ولم ينكر ذلك الذي زوجها أو ذكر الذي زوجها
ولم تنكره أو ذكر أمها عاترة زوجها على أنها حرة فعلم بعد عقد النكاح وقبل الدخول أو بعده أنها أمة فله الخيار
في المقام معها أو فراقها ان كان ممن يحل له نكاحها بأن لا يجد طولاً للحرة ويخاف العنت فان اختار فراقها
قبل الدخول فلا نصف مهر ولا منعة وان لم يعلم حتى أصابها فله مهر مثلها كان أقل مما سمي لها أو أكثر
ان اختار فراقها والفراق فسخ بغير طلاق ألا ترى أن لو جعله تطليقة لزمه أن يكون لها نصف المهر الذي
فرض لها قبل الدخول وكاله بعد الدخول لان الله عز وجل أوجب للطليقة قبل الدخول نصف المهر ولا
يرجع مهرها عليها ولا على الذي غرم من نكاحها بحال لان الاصابة توجب المهر اذا ادري قبها الحذف وهذه
أصابة الحذف فيها ساقط واصابة نكاح لا زنا (قال الشافعي) فان أحب المقام معها كان ذلك له وان اختار
فراقها وقد ولدت أو ولادها فمهر أحرار وعليه قيمتهم يوم يسقطون من بطون أمهاتهم وذلك أول ما كان حكمهم
نحكم أنفسهم لسيد الامة ويرجع بجميع ما أخذ منه من قيمة أولاده على الذي غرمه ان كان غره الذي زوجه
رجع به عليه وان كانت غرته هي رجع به عليه اذا اعتقت ولا يرجع عليها اذا كانت مملوكة وهكذا اذا
كانت مدبرة أو أم ولد أو معتقة إلى أجل لم يرجع عليها في حال رقتها ويرجع عليها اذا اعتقت اذا كانت هي التي
غرته (قال الشافعي) وان كانت مكاتبه فقل هذا في جميع المسائل الا أن له أن يرجع عليها وهي مكاتبه
بقيمة أولاده لان الجناية والدين في الكتابة يلزمها فان أدته فذلك وان لم تؤده وعمرت فردت رقيقا لم يلزمها
في حال رقتها حتى تعتق فيلزمها اذا اعتقت وان كان ممن يجد طولاً للحرة فالنكاح مفسوخ بكل حال لا خيار
فيه في اثباته فان لم يصبا فلا مهر ولا نصف مهر ولا منعة وان أصابها فله مهر مثلها وان ضرب انسان
بطنها فألقت جنيناً فلا يبه فيه ما في جنين الحرة جنيناً ميتاً

(كتاب النفقات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم
في أزواجهم وما ملكت أيمانهم ونال عز وجل الرجال قوامون على النساء وقال نفقست أسماؤه
وعاسروهن بالمعروف وقال عز وجل ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة (قال
الشافعي) هذا جملته ما ذكر الله عز وجل من الفرائض بين الزوجين وقد كتبنا ما حضرناهما فرض الله عز
وجل للمرأة على الزوج والزوجة على المرأة ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وفرض الله
عز وجل أن يؤدى كل ما عليه بالمعروف وجماع المعروف اعفاء صاحب الحق من المؤنة في طلبه وأداؤه
إليه بطيب النفس لا بضرورته إلى طلبه ولا تأديته باظهار الكراهية لتأديته وأبهم تركه فظلم لان مطلق
الغنى ظلم ومطله تأخير الحق (قال الشافعي) في قوله تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال
عليهن درجة والله أعلم أي فالهن مثل ما عليهن من أن يؤدى اليهن بالمعروف

(وجوب نفقة المرأة) قال الله عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان
خفتم أن لا تعدلوا فربوا إلى أن لا تعدلوا وقال عز وجل والوالدات يرضعن أولادهن فربوا إلى بالمعروف
وقال عز وجل فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن
عيسى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن هند أ قالت يا رسول الله ان
أسفيا نرجل شحيح وليس لي إلا ما يدخل بيتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك
وولدك بالمعروف أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن

فتعمل أو نسل وان
لم يجد نفقتها خيرت كما
وصفت في هذا القول
وان وجد نفقتها ولم
يجد نفقة خادمها لم يخير
لانها غاسك بنفقتها
وكانت نفقة خادمها
دينا عليه متى أسير
أخذته به ومن قال هذا
لزمه عندي إذا لم يجد
صداقها أن يخيرها لانه
شبه بنفقتها (قال
المرزقي) رحمه الله قد
قال ولو أعسر بالصدوق
ولم يعسر بالنفقة
فاختارت المقام معه
يكن لها فراقه لأنه
لا ضرر على بدنها اذا
أنفق عليها في استئجار
صداقها (قال المرزقي)
فهذا دليل على أن
لا خيار لها فيه كالتفقة
(قال الشافعي) ولو
اختارت المقام معفتي
شأت أجل أيضا لان
ذلك عفو عما مضى ولو
علمت عسره لأنه يمكن
أن يوسر ويتطوع بخسه
بالقرم ولها أن لا تدخل
عليه اذا أعسر بصداقها
حتى تقبضه واخرج على
مخالفة فقال اذا خيرتها
في العنين يؤرجل
سنة ورضيت منه

بجماع مرة فأنما هو
فقد نفقة ولا صبر لها على
فقد النفقة فكيف
اقررنها معه في أعظم
الضررين وفرقت
بينهما في أصغر
الضررين

(نفقة التي لا يملك زوجها
رجعتها وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى قال الله تعالى
أسكنوهن من حيث
سكنتم من وجدكم
وقال تعالى وإن كن
أولات حمل فأنفقوا
عليهن حتى يرضعن
حملهن فلما أوجب الله
لها نفقة بالحمل دل
على أن لا نفقة لها
بخلاف الحمل ولا أعلم
خلافاً أن التي علق
رجعتها في معاني
الازواج في أن عليه
نفقتها وسكنها وأن
طلاقه وإبلاءه وظهاره
ولعانه يقع عليها وأنها
ترثه ويرثها فكانت الآية
على غيرها من المطلقات
وهي التي لا يملك رجعتها
وبذلك جاءت سنة
رسول الله صلى الله
عليه وسلم في فاطمة
نبت قيس بتزوجها

أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها حدثته أن هنداً أم معاوية جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أن أسفيان رجل شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه سرا وهو لا يعلم فهل علي في ذلك من شيء فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفقه على نفسك قال عندي آخر قال أنفقه على ولدك قال عندي آخر قال أنفقه على أهلك قال عندي آخر قال أنفقه على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم قال سعيد ثم يقول أبوهريرة إذا حدث بهذا يقول ولدك أنفق على من تكفي وتقول زوجتك أنفق على أو طلقني ويقول خادمك أنفق على أو بعني (قال الشافعي) في قول الله عز وجل وعلى المولود له ررقة وكسوتهن بالمعروف وقوله عز وجل فإن أرضعن لكم فآثرن أجورهن ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف بيان أن على الأب أن يقوم بالمؤنة التي في صلاح صغار ولده من رضاع ونفقة وكسوة وخدمة قال وفي قول الله تبارك وتعالى في النساء ذلك أدنى أن لا تعملوا بيان أن على الزوج ما لا غنى بامرأته عنه من نفقة وكسوة وسكنى قال وخدمة في الحال التي لا تقدر على أن تحرف لما لصلاح لبدنهن إلا به من الزمانة والمرض فكل هذا لازم للزوج قال ويحتمل أن يكون عليه لخادمها نفقة إذا كانت ممن يعرف أنها لا تجد مدم نفقها وهو مذهب غير واحد من أهل العلم فيفرض على الرجل نفقة خادم واحد للمرأة التي الأغلب أن مثلها لا تجد نفسها وليس عليه نفقة أكثر من خادم واحد فإذا لم يكن لها خادم فلا علمه يجبر على أن يعطيها خادماً ولكن يجبر على من يصنع لها من طعامها ما لا تصنع هي ويدخل عليها ما لا يخرج لادخاله من الماء ومن مصلحتها لا يجاوز به ذلك (قال الشافعي) وينفق على ولده حتى يبلغوا المحيض والحلم ثم لا نفقة لهم عليه إلا أن يتطوع إلا أن يكونوا زمني فينفق عليهم قياساً على النفقة عليهم إذا كانوا لا يغنون أنفسهم في الصغر وسواء في ذلك الذكر والأنثى وإنما ينفق عليهم ما لم تكن لهم أموال فإذا كانت لهم أموال فنفقهم في أموالهم قال وسواء في ذلك ولده وولده وان سفلاراً لم يكن لهم أب دونه بقدر على أن ينفق عليهم قال وإذا زمن الأب والأم ولم يكن لهما مال ينفقان منه على أنفسهما أنفق عليهما ما لولدهما فاجبا الحاجة والزمانة التي لا يضران معها والتي في مثل حال الصغرى أو أكثر ومن نفقتهن الخدمة كما وصفت والجداد وإن بعدوا آباء إذا لم يكن لهم أب دونه بقدر على النفقة عليهم أنفق عليهم ولولا الولد (قال الشافعي) وينفق إذا كانوا كما وصفت على ولدهم بأنهم منه وينفق عليه ولده بذلك المعنى لا بالاستتماء بهمهم بما يستمتع به الرجل من امرأته قال وينفق على امرأته غنية كانت أو فقيرة بحبسها على نفسه فلا شئعها أو غير ذلك ومنعها من ذلك من غيره قال ولا شك إذا كانت امرأة الرجل قد بلغت من السن ما يجامع مثلها فامتنع من الدخول عليها ولم تمتنع من الدخول عليه ولا منه بعد الدخول عليه فعليه نفقتها ما كانت زوجته مريضة وصحيحة وغائباً عنها أو غاضراً لها وإن طلقها وكان علق الرجعة فعليه نفقتها في العدة لأنه لا يمنع من أن تصبح حلالاً له يستمتع بها إلا نفسه إذا شهد شاهدان أنه راجعها فهي زوجته وإذا لم يفعل فهو منع نفسه من رجعتها ولا ينفق عليها إذا لم يكن علق الرجعة لأنها أحق بنفسها منه ولا تحل له الابتكاح جديد قال وإذا أنكح الصغيرة التي لا يجامع مثلها وهو صغير أو كبير فقد قبل لئس عليه نفقتها لأنه لا يستمتع بها أو أكثر ما ينكح له الاستمتاع بها وهذا أقول عد من علماء أهل زماننا لا نفقة لها إلا الحبس من قبلها ولو قال قائل ينفق عليها لأنها ممنوعة به من غيره كان مذهباً قال وإذا كانت هي البالغة وهو الصغير فقد قبل عليه النفقة لأن الحبس جاء من قبله ومثلها يستمتع به وقيل إذا علمته صغيراً ونكحته فلا نفقة لها إلا ما معلوماً أن مثله لا يستمتع بامرأته قال ولا تجب النفقة لامرأة حتى تدخل على زوجها أو تخلى بينه وبين الدخول عليها فيكون الزوج

يترك ذلك فإذا كانت هي الممتعة من الدخول عليه فلا نفقة لها إلا ما نعمة له نفسها وكذلك إن هربت
 منه أو ممتعة الدخول عليها بعد الدخول عليه لم يكن لها نفقة ما كانت ممتعة منه (قال الشافعي) وإذا
 نسكها ثم خلت بينه وبين الدخول عليها فلم يدخل فعليه نفقة لان الحبس من قبله (قال الشافعي) وإذا
 نسكها ثم غاب عنها فالت نفقة فإن كانت خلت بينه وبين نفسها فغاب ولم يدخل عليها فعليه النفقة
 وإن لم تكن قد خلت بينه وبين نفسها ولا ممتعة فهي غير مخيلة حتى تخل ولا نفقة عليه وتكتب اليه
 ويؤجل فإن قدم والأنفق إذا أتى عليه فله ما يأتيه الكتاب ويقدم والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب قدر النفقة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى فإنكجو ما طاب لكم
 من النساء مثني الآية (قال الشافعي) ففي هذا دلالة على أن على المرء أن يعول امرأته وبمثل هذا جاءت
 السنة كما ذكرت في الباب قبل هذا من الكتاب والسنة قال والنفقة نفقتان نفقة المولى ونفقة المقر عليه
 رزقه وهو الفقير قال الله عز وجل لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الآية قال وأقل ما يلزم
 المقر من نفقة امرأته المعروف ببلدهما قال فإن كان المعروف أن الأغلب من نظرائها لا تكون إلا
 مخدومة عالةا وخداما لها واحد الأزيد عليه وأقل ما يعولها به وخدامها ما لا يقوم بدن أحد على أقل منه
 وذلك مذهب النبي صلى الله عليه وسلم لها في كل يوم من طعام البلد الذي يقاتون خنطة كان أو شعيرا
 أو ذرة أو أرزا أو سلنا وخدامها مثله ومكيلة من آدم بلادها ريتا كان أو سمن بقدر ما يكفي ما وصفت من
 ثلاثين مدياق الشهر وخدامها شبيهه ويفرض لها في دهن ومشط أقل ما يكفيها ولا يكون ذلك
 لخدامها لأنه ليس بالمعروف لها (قال الشافعي) وإن كانت ببلد يقاتون فيه أصنافا من الحبوب كان لها
 الأغلب من قوت مثلها في ذلك البلد وقد قيل لها في الشهر أربعة أرطال لحم في كل جمعة رطل وذلك
 المعروف لها وفرض لها من الكسوة ما يكفي مثلها ببلد هاعند المقر وذلك من القطن الكوفي والبصري
 وما أشبههما وخدامها كبراس وتبان وما أشبهه وفرض لها في البلاد الباردة أقل ما يكفي في البرد من جبة
 محشوة وقطيفة أو لحاف وسراويل وقيص ونجار أو مقنعة وخدامها جبة صوف وكساء تلحفه يدق مثلها
 وقيص ومقنعة وخف وما لا غنى بها عنه وفرض لها اللصيف قيصا ومحفة ومقنعة قال وتكفيها القطيفة
 سنتين والجبة المحشوة كما يكفي مثلها سنتين ونحو ذلك (قال الشافعي) وإن كانت رغبة لا يجزها
 هذا أو زهيدة يكفيها أقل من هذا دفعت هذه المكيلة إليها وتردت إن كانت رغبة من ثمن آدم أو لم أو عسل
 وما شئت في الحب وإن كانت زهيدة تردت فيما لا يقوتها من الطعام ومن فضل المكيلة قال وإن كان
 زوجها موسعا عليه فرض لها مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم وفرض لها من الادم والهم ضعف
 ما وصفته لأمراء المقر وكذلك في الدهن والعسل وفرض لها من الكسوة وسط البغدادى والهروى ولين
 البصرة وما أشبهه وكذلك يحشى لها الشتاء إن كانت ببلد يحتاج أهلها إلى الحشو وتعطى قطيفة وسطا
 لا تراد وإن كانت رغبة فعلى ما وصفت وتنقص إن كانت زهيدة حتى تعطى مدين عبد النبي صلى الله عليه
 وسلم في اليوم لأن لها سعة في الادم والفرض تزيد بها ما أحب (قال الشافعي) وأفرض عليه في هذا
 كله مكيلة طعام لأدراهم فإن شاءت هي أن تبعة فتصرفه فيما شئت صرفته وأفرض لها نفقة خادم
 واحد لا يزيد عليه وأجعله مديا وثلاث مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك سعة لثلثها وأفرض لها عليه
 في الكسوة الكبراس وغلظ البصري والواسطي وما أشبهه لأجازه بموسع من كان ومن كانت امرأته
 وأجعل عليه لامرأته فراشا وسادة من غلظ متاع البصرة وما أشبهه وللخادمة الفرو وسادة وما أشبهه
 من عبادة أو كساء غلظ فإن بلى أخلفه وإنما جعلت أقل الفرض مديا بالدلالة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في دفعه إلى الذي أصاب أهل في شهر رمضان بعرق فيه خمسة عشر أو عشرين صاعا لثنتين مسكينين
 فكان ذلك مديا لكل مسكين والعرق خمسة عشر صاعا على ذلك يعمل ليكون أربعة أعراق وسقا

طلانها فذكرت ذلك
 للنبي صلى الله عليه
 وسلم فقال ليس لك عليه
 نفقة وعن جابر بن عبد
 الله رضى الله عنهما أنه
 قال نفقة المطلقة ما لم
 تحرم وعن عطاء ليست
 المبتوتة الحبل منه في
 شيء إلا أنه ينفق عليها
 من أجل الحبل فإن
 كانت غير حبل فلا
 نفقة لها قال وكل ما
 وصفت من متعة أو
 نفقة أو سكتي فليست
 إلا في نكاح صحيح فأما
 كل نكاح كان مفسوخا
 فلا نفقة حاملا أو غير
 حامل فإن ادعت الحمل
 ففيها قولان أحدهما
 أنه لا يعلم يقين حتى
 تلد فتعطى نفقة ما
 مضى لها وهكذا لو
 أوصى للحمل أو كان
 الوارث أو الموصى له
 عائيا فلا يعطى الا يقين
 أرايت لو أعطيناها
 يقول النساء ثم انفس
 أليس قد أعطينا من
 ماله ما لم يجب عليه
 والقول الثاني أن تحصى
 من يوم فارقتها فإذا قال
 النساء بها حمل أنفق
 عليها حتى تضع ولما
 مضى (قال المزني)

رحمه الله هذا عندى
أولى بقبوله لأن الله
عز وجل أوجب بالحل
النفقة وجعلها قبل أن
تضع (قال الشافعي)
رحمه الله ولو ظهر بها
حل فقام وقتها
لاعنها ولا نفقة عليه
فإن أ كذب نفسه حد
ولحق به الولد ثم أخذت
منه النفقة التي بطلت
عنه ولو أعطاها بقول
القوابل إن بها حل لم
علم أن لم يكن بها حل
أو أنفق عليها فاوزرت
أربع سنين رجع
عليها بما أخذت ولو
كان على الرجعة فلم تقر
بثلاث حيض أو كان
حيضها يختلف في طول
ويقصر لم أجعل لها إلا
الاقتصار لأن ذلك اليقين
وأطرح الشك (قال
الزبي) رحمه الله إذا
حكم بان العدة قائمة
فكذلك النفقة في
القصاص لها بالعدة
قائمة ولو جاز قطع
النفقة بالشك في
انقضاء العدة لحاز
انقطاع الرجعة بالشك
في انقضاء العدة (قال
الشافعي) رحمه الله
ولا أعلم حجة بأن

ولكن الذي حدثه أدخل الشك في الحديث خمسة عشر أو عشرين صاعا قال وإنما جعلت أكثر
ما فرضت مدين مدين لأن أكثر ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم في فدية الكفارة لا ذى مدين لكل
مسكين وبينهما وسط فلم أقصر عن هذا ولم أجاوز هذا لأن معلوما أن الأغلب أن أقل القوت مدين أو
أوسعه مدين قال والفرض على الوسط الذى ليس بالموسع ولا بالمقترب ما بينهما مدين ونصف المرأة ومدة الخادم
(قال الشافعي) وإذا دخل الرجل بإمرأته ثم غاب عنها أى غيبة كانت فطلبت أن ينفق عليها أحلفت
مادفع اليها نفقة وفرض لها في ماله نفقة وإن لم يكن له نقد بيع لها من عرض ماله وأنفق عليها ما وصفت
من نفقة موسع أو مقتراى الحالين كانت حاله قال فإن قدم فأقام عليها بينة أو أقربت بان فدقيضت منه
أو من أحد عنه نفقة وأخذت غير هار جع عليها عطل الذى قبضت قال وإن غاب عنها زمانا فتركت طلب
النفقة بغير إبراء له منها ثم طلبتها فرض لها من يوم غاب عنها قال وكذلك إن كان حاضرا فلم ينفق عليها
فطلبت فيما مضى فعليه نفقتها قال وإن اختلفا فقال قد دفعت اليها نفقتها وقالت لم يدفع إلى شيئا قال قول
قولها مع يمينها وعليه البينة بدفعه اليها وإقرارها به والنفقة كالحقوق لا يرثه منها إلا إقرارها أو بينة
تقوم عليها بقبضها قال وإن دفع اليها نفقة سنة ثم طلقها ثلاثا رجع عليها بما بقى من نفقة السنة من
يوم وقع الطلاق قال وإن طلق واحدة أو اثنتين علك الرجعة فيهما رجع عليها بما بقى من نفقة السنة بعد
انقضاء العدة وإن كانت حاملا فطلقها ثلاثا أو واحدة رجع عليها بما بقى من نفقة السنة بعد وضع
الحمل قال وإن تركها سنة لا ينفق عليها وأبرأته من نفقة تلك السنة وسنة مستقبلة برئ من نفقة السنة
الماضية لأنها قد وجبت لها ولم يبرأ من نفقة السنة المستقبلية لأنها أبرأته قبل أن تجب لها وكان لها أن
تأخذ منها وما أوجب عليه من نفقتها مات فهو لورثتها وإذا ماتت ضربت مع الغرماء في ماله كحقوق
الناس عليه والله أعلم

(باب في الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل
عقدة المرأة يجامع مثلها وإن لم تكن بالغاً خلت بينه وبين الدخول عليها وأخلى أهلها فيما بينه وبين ذلك إن
كانت بكرًا ولم تمنع هي من الدخول عليه وجب عليه نفقتها كما تجب عليه إذا دخل بها إلا أن الحبس من قبله
قال وكذلك إن كان صغيرًا تزوج بالغاً فعليه نفقتها إلا أن الحبس من قبله (قال الشافعي) ولو كان
الزواج بالعين فامتنعت المرأة من الدخول أو أهلها العلة أو أصلاح أمرها لم تجب على زوجها نفقتها حتى
لا يكون الامتناع من الدخول إلا منه (قال الشافعي) ولو امتنعت من الدخول عليه فغاب عنها لم يكر
عليه نفقتها حتى يحضره لا تمتنع من الدخول عليه وإن طالت غيبته إلا أن يبعث إليه أهلها إن أقدم فادخل
فيؤجل بقدر ما يسير بعد بلوغ رسالتها إليه أو تسييرها إليه ويوسع في ذلك عليه لقضاء حاجته وما أشبه ذلك
فإن تأخر بعد ذلك وجب عليه نفقتها إلا أن الحبس جاء من قبله قال ولو دخلت عليه ففرضت مرضا لا يقدر
على إتيانها معه كانت عليه نفقتها وكذلك إن كان يقدر على إتيانها إذا لم تمنع من أن يأتيتها شاء وكذلك
لو كانت لم تدخل عليه وخلت بينه وبين نفسها كانت عليه نفقتها وهذا بخلاف الصغير هذا إنما يكون
الامتناع فيه من الإتيان منه لأنه يعافها بالامتناع منها لأنها تخشى أن تؤذي قال ولو أصابها في الفرج شيء
يضر به الجماع ضررا شديدا من جماعها إن شاءت وأخذت نفقتها إلا أن يشاء أن يطاقتها وكذلك
لو ارتفعت فلم يقدر على أن يأتيتها أبدا بعدما أصابها أخذت نفقتها من قبل أن هذا عارض لها لا يمنع منها
لنفسها وقد جوعت وكانت ممن يجامع مثلها قال ولو أذن لها فحرمت أو اعتكفت أول زمها صوم يندر
أو كفارة كانت عليه نفقتها في حالاتها تلك كلها قال وإذا دخلت عليه ولم تدخل عليه ففرضت أو امتنعت
أو كانت أمة فنعها أهلها فلا نفقة لها حتى تخل بينه وبين نفسها (قال الشافعي) ولو أذنت عليه أنه طلقها
ثلاثا أو أكثر فامتنعت منه لم يكن لها نفقة حتى تعود إلى غير الامتناع منه قال ولو أبرأته طلقا إحدى

نسائه ثلاثا ولم يبين أخذ بنفقة كلهن حتى يبين لانهن محبوسات به والامتناع كان منه لانهن (قال الشافعي) وكل زوجة طهره مسلم حرة مسلمة أو ذمية فسواء في النفقة والخدعة على قدر سعة ماله وضيقه وكذلك ان كانت امرأته أمة تغلى بينه وبينها إلا أنه ليس عليه ان كان موسعا أن ينفق للامة على خادم لأن المعروف للامة انها خادم كانت في الفراهة وكثرة الثمن ما كانت (قال الشافعي) ويلزم الزوج نفقة ولده على ما ذكر من قدر نفقة امرأته وكسونه ما كان عليه أن ينفق عليه فان كانوا عمالين فليس عليه نفقتهم وإذا اعتقوا فعليه نفقتهم وينفق على ولده وولد لده وأبائه كما وصفت ولا ينفق على أحد بقرابة غيرهم أخ ولا عم ولا خالة ولا على عمه ولا على ابن من رضاعة ولا على أب منها قال وكل زوج حرمه وسلم وذني ووثني عنده حرة من النساء في هذا كله سواء لا يختلفون

(باب نفقة العبد على امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج العبد باذن سيده حرة أو كتابية أو أمة فعليه نفقاتهن كلهن كنفقة المقتل لا يخالفه ولا يفرض عليه أكثر منها لانه ليس عبد إلا وهو مقتولان ما يبيده وإن أتبع ملك لسيده قال وليس على العبد أن ينفق على ولده أحرارا كانوا أو عمالين قال والمكاتب والمدبر وكل لم تكمل فيه الحرية في هذا كله كالملوك وإن كانت للمكاتب أم ولد وطئها في المكاتب بالملك فولدت له أنفق على ولده فان عجز فليس عليه نفقتهم لانهم عمال لسيده قال وينفق العبد على امرأته إذا طلقها طلاقا عاكما الرجعة في العدة وإذا لم يملك رجعتها لم ينفق عليها إلا أن تكون حاملا فينفق عليها لأن نفقة الحوامل فرض في كتاب الله تعالى ولست أعرّفها إلا المكان الولد فإذا أنفق عليها وهي مطلقة لا يملك رجعتها وهو رها حاملا ثم بان أن ليس بها حمل رجع عليها بالنفقة من يوم طلقها وأنفق عليها أن أراد ذلك وسواء أنفق عليها بامر قاض أو غير امر قاض لأنه كان يلزمه في الظاهر على معنى أنها حامل وإذا بان أنها ليست بحامل رجع عليها والله تعالى الموفق

(باب الرجل لا يجدها ينفق على امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى دل كتاب الله عز وجل ثم سته رسوله صلى الله عليه وسلم على أن على الرجل أن يعول امرأته (قال الشافعي) فلما كان من حقها عليه أن يعولها ومن حقها أن يستمتع منها ويكون لكل على كل ما للزوج على المرأة وللرأة على الزوج احتمل أن لا يكون للرجل أن يمسك المرأة يستمتع بها ويمنعها غيره تستغني به ويمنعها أن تضطرب في البلد وهو لا يجدها يعولها به فاحتمل إذا لم يجدها ينفق عليها أن تخير المرأة بين المقام معه وفراقه فان اختارت فراقه فهي فرقة بلا طلاق لانها ليست شيئا أوقعه الزوج ولا جعل إلى أحد ليقاعه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب إلى أمراء الاجناد في رجال غابوا عن نسايتهم يأمرهم أن يأخذوهم أن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا ابتعوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) وهذا يشبه ما وصفت قبله والله يذهب أكثر أصحابنا وأحسب عمر والله تعالى أعلم لم يجد بحضرته لهم أموالا يأخذ منها نفقة نسايتهم فكتب إلى أمراء الاجناد أن يأخذوهم بالنفقة ان وجدوها والطلاق ان لم يجدوها وان طلقوا فوجد لهم أموالا أخذوهم بالبعثة بنفقة ما حبسوا قال وإذا وجد نفقة امرأته يوما بيوم لم يفرق بينهما وإذا لم يجدها لم يؤجل أكثر من ثلاث ولا ينع المرافق الثلاث من أن يخرج فتعمل أو تسأل فان لم يجد نفقتها خبرت كما وصفت في هذا القول فان كان يجد نفقتها بعد ثلاث يوما ويومين ما خبرت إذا مضت ثلاث فلم يقدر على نفقتها بأقل ما وصفت بالنفقة على المقر خبرت في هذا القول فإذا بلغ هذا وجد نفقتها ولم يجد نفقة خادمها لم تخير لانها عاسل بنفقتها وكانت نفقة خادمها ديناعليه متى أسرا أخذته به قال وإذا فرق بينهما ثم أسير لم ترد عليه ولا يملك رجعتها في العدة إلا أن تشاهي بشكاح جديد قال ومن قال هذا فبين لا يجدها ينفق على امرأته فلم يجد صداقها لزمه عندى إذا لم يجد صداقها أن يخبرها وان وجد نفقتها بعد ثلاث ليل وما أشبهها لان صداقها يشبه بنفقتها

نسائه ثلاثا ولم يبين أخذ بنفقة كلهن حتى يبين لانهن محبوسات به والامتناع كان منه لانهن (قال الشافعي) وكل زوجة طهره مسلم حرة مسلمة أو ذمية فسواء في النفقة والخدعة على قدر سعة ماله وضيقه وكذلك ان كانت امرأته أمة تغلى بينه وبينها إلا أنه ليس عليه ان كان موسعا أن ينفق للامة على خادم لأن المعروف للامة انها خادم كانت في الفراهة وكثرة الثمن ما كانت (قال الشافعي) ويلزم الزوج نفقة ولده على ما ذكر من قدر نفقة امرأته وكسونه ما كان عليه أن ينفق عليه فان كانوا عمالين فليس عليه نفقتهم وإذا اعتقوا فعليه نفقتهم وينفق على ولده وولد لده وأبائه كما وصفت ولا ينفق على أحد بقرابة غيرهم أخ ولا عم ولا خالة ولا على عمه ولا على ابن من رضاعة ولا على أب منها قال وكل زوج حرمه وسلم وذني ووثني عنده حرة من النساء في هذا كله سواء لا يختلفون

(باب نفقة العبد على امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج العبد باذن سيده حرة أو كتابية أو أمة فعليه نفقاتهن كلهن كنفقة المقتل لا يخالفه ولا يفرض عليه أكثر منها لانه ليس عبد إلا وهو مقتولان ما يبيده وإن أتبع ملك لسيده قال وليس على العبد أن ينفق على ولده أحرارا كانوا أو عمالين قال والمكاتب والمدبر وكل لم تكمل فيه الحرية في هذا كله كالملوك وإن كانت للمكاتب أم ولد وطئها في المكاتب بالملك فولدت له أنفق على ولده فان عجز فليس عليه نفقتهم لانهم عمال لسيده قال وينفق العبد على امرأته إذا طلقها طلاقا عاكما الرجعة في العدة وإذا لم يملك رجعتها لم ينفق عليها إلا أن تكون حاملا فينفق عليها لأن نفقة الحوامل فرض في كتاب الله تعالى ولست أعرّفها إلا المكان الولد فإذا أنفق عليها وهي مطلقة لا يملك رجعتها وهو رها حاملا ثم بان أن ليس بها حمل رجع عليها بالنفقة من يوم طلقها وأنفق عليها أن أراد ذلك وسواء أنفق عليها بامر قاض أو غير امر قاض لأنه كان يلزمه في الظاهر على معنى أنها حامل وإذا بان أنها ليست بحامل رجع عليها والله تعالى الموفق

(باب الرجل لا يجدها ينفق على امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى دل كتاب الله عز وجل ثم سته رسوله صلى الله عليه وسلم على أن على الرجل أن يعول امرأته (قال الشافعي) فلما كان من حقها عليه أن يعولها ومن حقها أن يستمتع منها ويكون لكل على كل ما للزوج على المرأة وللرأة على الزوج احتمل أن لا يكون للرجل أن يمسك المرأة يستمتع بها ويمنعها غيره تستغني به ويمنعها أن تضطرب في البلد وهو لا يجدها يعولها به فاحتمل إذا لم يجدها ينفق عليها أن تخير المرأة بين المقام معه وفراقه فان اختارت فراقه فهي فرقة بلا طلاق لانها ليست شيئا أوقعه الزوج ولا جعل إلى أحد ليقاعه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب إلى أمراء الاجناد في رجال غابوا عن نسايتهم يأمرهم أن يأخذوهم أن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا ابتعوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) وهذا يشبه ما وصفت قبله والله يذهب أكثر أصحابنا وأحسب عمر والله تعالى أعلم لم يجد بحضرته لهم أموالا يأخذ منها نفقة نسايتهم فكتب إلى أمراء الاجناد أن يأخذوهم بالنفقة ان وجدوها والطلاق ان لم يجدوها وان طلقوا فوجد لهم أموالا أخذوهم بالبعثة بنفقة ما حبسوا قال وإذا وجد نفقة امرأته يوما بيوم لم يفرق بينهما وإذا لم يجدها لم يؤجل أكثر من ثلاث ولا ينع المرافق الثلاث من أن يخرج فتعمل أو تسأل فان لم يجد نفقتها خبرت كما وصفت في هذا القول فان كان يجد نفقتها بعد ثلاث يوما ويومين ما خبرت إذا مضت ثلاث فلم يقدر على نفقتها بأقل ما وصفت بالنفقة على المقر خبرت في هذا القول فإذا بلغ هذا وجد نفقتها ولم يجد نفقة خادمها لم تخير لانها عاسل بنفقتها وكانت نفقة خادمها ديناعليه متى أسرا أخذته به قال وإذا فرق بينهما ثم أسير لم ترد عليه ولا يملك رجعتها في العدة إلا أن تشاهي بشكاح جديد قال ومن قال هذا فبين لا يجدها ينفق على امرأته فلم يجد صداقها لزمه عندى إذا لم يجد صداقها أن يخبرها وان وجد نفقتها بعد ثلاث ليل وما أشبهها لان صداقها يشبه بنفقتها

(باب النفقة على
الافارب)

من كتاب النفقة ومن
ثلاثة كتب

(قال الشافعي) رحمه
الله في كتاب الله تعالى
وسنة رسوله صلى الله
عليه وسلم بيان ان
على الأب أن يقوم
بالمؤنة في اصلاح صغار
ولده من رضاع ونفقة

وكسوة وخدمة دون
أمه وفيه دالة أن
النفقة ليست على
الميراث وقال ابن
عباس رضي الله عنهما
في قوله تعالى وعلى
الوارث مثل ذلك من أن
لا تضار والدة بولدها لا
أن عليها النفقة (قال)
فينفق الرجل على
ولده حتى يبلغوا الحلم أو
المحض ثم لا نفقة لهم
الآن يكونوا زمني
فينفق عليهم إذا كانوا
لا يغتصبون أنفسهم
وكذلك ولد ولده وإن
سفلوا ما لم يكن لهم أب
دونه يقدر على أن
ينفق عليهم وإن كانت
لهم أموال فنفقهم في
أموالهم وإذا لم يجز أن
أن يضع شيئا منه
فكذلك هو من ابنه إذا
كان الولد زمني لا يغني
نفسه ولا عياله ولا
سرقته فينفق عليه ولده
وولد ولده وإن سفلوا
لأنهم لا ينفقون الولد على
الولد فلم يحسن أن يغني
على النفقة إذا انفصل
العشار ولا يجبر امرأة
عسلى رضاع ولدها
ثلاثة كانت أولدته
ومرة كانت أولدته

(قال الشافعي) وإن نكحته وهي تعسر عسرتة فحكمها وحكمه في عسرتة كحكم المرأة تنكح الرجل
موسرا فيعسر لانه قد يوسر بعد العسر ويعسر بعد اليسر وقد تعلبه معسرا وهي زينة حرة تغنيها أولا
تغنيه وتغنيها أو من يتطوع فيعطيه ما يغنيها (قال الشافعي) وإذا أعسر بنفقة المرأة فأجل ثلاثا ثم خبرت
فاختارت المقام معه في شاة أو أجل أيضا ثم كان لها فراقه لان اختيارها المقام معه عفوا ثم مضى فعفوها
فيه جائز وعفوها غير جائز عما استقبل فلا يجوز عفوها عما لم يحجب لها وهي كالمرأة تنكح الرجل تراه معسرا
لأنها قد تعفوا ذلك ثم يوسر بعد عسرتة فينفق عليها قال وإذا أعسر بالصدقة ولم يعسر بالنفقة فغيرت
فاختارت المقام معه لم يكن لها فراقه لانه لا ضرر على بدنها ما أنفق عليها في استئثار صداقها وقد عفت
فرقة كما يجبر صاحب المفسد في عين ماله وذمة صاحبه فيجوز ذمة صاحبه فلا يكون له أن يأخذ بعد عين
ماله وصداقها دين عليه إلا أن تعفو (قال الشافعي) وإذا نسكحها فأعسر بالصدقة فلها أن لا تدخل عليه
حتى يعطيها الصداق ولها النفقة إن قالت إذا جئت بالصدقة خليت بيني وبينك (قال الشافعي) وإن
دخلت فأعسر بالصدقة لم يكن لها أن تخير لأنها قد رضيت بالدخول بلا صداق ولا تمتنع منه ما كان ينفق
عليها ودخولها عليه بلا صداق رضا بذمته كما يكون رضا الرجل من عين ماله يحده بذمة غيره أو تغتفر
عند غيره فلا يكون له الأذمة غريمه قال وسواء في العسرة بالصدقة والنفقة كل زوج وزوجة الحر
تحت الامة والعبد تحت الحرية والامة كلهم سواء والخيار للامة تحت الحر في العسرة بالنفقة فان شاء
سيدها أن يتطوع عن الزوج بالنفقة فلا خيار للامة لانه واحد بالنفقة وإذا امتنع فالخيار للامة لالسيدها
قال وكذلك الخيار للعرة لاوليها فان كانت الامة أو الحررة مغلوقة على عقلها أو صبيغة لم تبلغ لم يكن لولي
واحدة منهما أن يفرق بينها وبين زوجها بعسر بصدقة ولا نفقة وإذا أعسر زوج الامة بالصدقة
فالصداق لسيد الامة والخيار لسيد الامة لا للامة فان اختارت الامة فراقه واختار السيد أن لا تفارقه
لم يكن عليه أن يفرق بينهما لان ذلك لسيدها ولا ضرر فيه عليها والمسلم تحت الكتابة والكتانية تحت
الكتانية إذا طلبت المرأة حقها قبله في نفقة وصداق كما وصفت من مثله للأزواج الحرار (قال الشافعي)
وقد قيل لا خيار للمرأة في عسرة الزوج بالنفقة وتختل طلب على نفسها ولا خيار في عسره بالصدقة ولها
الامتناع منه إذا دخل عليه فإذا دخلت عليه لم يكن لها الامتناع منه وهي غريم من الغرماء قال وعلى
السيد نفقات أهله وأولاده ومدبره ورقيقه كلهم ذكرهم وانما هم مسلمهم وكافرهم وليس عليه نفقة
مكاتبه حتى يحرروا فإذا عسروا فعليه نفقتهم

(باب أبي الوالد بن أسحق بالولد) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن
عيسى عن زياد بن سعد عن هلال بن أبي أسود عن أبي أسود عن أبي أسود عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه قال ما بين أبيه وأمه أسيرة بالربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيسى عن يونس بن
عبد الله الجعفي عن حماد بن الجعفي قال أخبرني علي بن أبي حمزة قال لا يخفى على أحد أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم بلغ هذا الخبر أنه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن يونس بن عبد الله عن
حماد بن الجعفي قال أخبرني علي بن أبي حمزة عن أبي أسود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بلغ هذا الخبر
قال إبراهيم وفي الحديث وكنت ابن سبعين أو ثمان سنين (قال الشافعي) فإذا افرق الأبوان وهما في قرية
واحدة فالأم أحق بولدها ما لم تتزوج وتما كذا في أصفارا فإذا بلغ أحداهم سبعين أو ثمان سنين وهو يعقل غير
بين أمه وأمه وكان عند أبيهما أخشار فإن اختار أمه فعلى أبيه النفقة ولا يمنع من تأديبه قال ولما عرفت ذلك
الذكر والأنثى ويخرج الغلام إلى الكتاب والصناعة إن كان من أهلها أو يابى عند أمه وعلى أبيه نفقة
وان اختار أباه لم يكن لأبيه منه من أن ياق أمه وتأديه في الأيام وإن كانت حرة لم تمنع أمها من أن تأتيا
ولا أعلم على أبيها الخراجها إلا إذا كان من مضر فيؤمر بأجرها عالة قال وإن ماتت الأبنت لم تمنع الأم من

أن تلها حتى تدفن ولا تنزع في مرضها من أن تلي تمرضها في منزل أبيها قال وإن كان الولد مخبولا فهو كالصغير وكذلك إن كان غير مخبول ثم خبل فهو كالصغير الأم أحق به ولا يخبر أبدا قال وإنما أخير الولد بين أبيه وأمه إذا كانا معاثة للولد فإن كان أحدهما ثقة والآخر غير ثقة فالثقة أولاهما به بغير تخيير قال وإذا أخير الولد فاختر أن يكون عند أحد الأبوين ثم عاد فاختر الآخر حقل إلى الذي اختار بعد اختياره الأول قال وإذا نسكت المرأة فلاحق لها في كينونة ولدها عند ما غيرها كان أو كبر ولو اختارها ما كانت ناكما فإذا طلقت طلاقا عاك في الزوج الرجعة أو لا عليكها رجعت على حقها فيهم فإذا راجعها أو نسكتها أو غير ذلك دخل بها أو لم يدخل بها أو غاب عن بلدها أو حضر فلاحق لها فيهم حتى تطلق وكلما طلقت عادت على حقها فيهم لأنهم اتفقوا بوجهها فإذا ذهب فهي كما كانت قبل أن تكون وإن في ذلك حقل للولد (قال الشافعي) وإذا تزوجت المرأة ولها أم لازم لها فلاحق لها فيهم مقام ابنتها في الولد لا تخالفها في شيء وإن كان لها زوج لم يكن لها فيهم حتى الآن يكون زوجها جدد الولد فلا تنزع حقها فيهم عند والد قال وإذا آمت الأم من الزوج كانت أحق بهم من الجدة (قال الشافعي) وإذا اجتمع القرابة من النساء فتنازع الولد فالأم أولى ثم أمهات أم أمهات أمهات أو بعدن ثم الجدة أم الأب ثم أمهات أمهات ثم الجدة أم الجدة أم الأب ثم أمهات أمهات ثم الأم ثم الاخت للأب ثم الاخت للأب ثم الأم ثم الاخت ثم العمة قال ولا ولاية للأم أبي الأم لأن قرابتها باب الأم بقرابة الصبي من النساء أولى قال ولا حق لأحد مع الأب غير الأم وأمها فاما أخواته وغيرهن فاما يكون حقهن بالأب فلا يكون لهن حق معه وهن يدين بهن والجدة أبو الأب يقوم مقام الأب إذا لم يكن أب أو كان غائبا أو غير رشيد قال وكذلك أبو أبي الأب قال وكذلك الأم وابن الأم وابن عم الأب والعصبة يقومون مقام الأب إذا لم يكن أحد أقرب منهم مع الأم وغيرها من أمهاتها قال وإذا أراد الرجل أن ينتقل عن البلد الذي نسك به المرأة كانت ببلدهم ببلدها أو ببلدها أحدهما دون الآخر ولم تكن فسواء الأب أحق بالولد مرضعا كان أو كبيرا وكيفما كان وكذلك قرابة الأب وإن بعدت والعصبة افتقرت الدار أولى فإن صارت الأم والأجدات معهم في الدار التي يتحول بهم إليها أو يرجع هو بهم إلى بلدها كانت على حقها فيهم (قال الشافعي) وكل ما وصفت إذا كانت الزوجة حرة أو من ينزع في الولد بقرابتها حرا فأما إذا كانت الزوجة أمة ومن ينزع بقرابتها مالك فلاحق للمولود في الولد الحرة والأب الحرة أحق بهم إذا كانوا أحرارا قال وكذلك إن نسكت أمهم وهي حرة ولم تنسك وهي غير ثقة ولها أم مولوكة فلاحق للمولوكة بقرابة أم قال وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية قال ومستی عتقت كانت على حقها في الولد قال وإذا كان ولد الحر مملوكا فمالكهم أحق بهم منه قال وإذا كان الولد من حرة وأبوه مملوك فأمهم أحق بهم ولا يخبرون في وقت اختيار قال وليس على الأب إذا لم تكمل فيه الحرية نفقة ولده من زوجته إن كانوا مملوكا فنسكتهم على سيدهم وكذلك لو كان أبوهم حرا وهم مملوكا فإذا عتقوا فنسكتهم على أبيهم الحرة ولا نفقة على الأب الذي لم تكمل فيه الحرية عتقوا أو كانوا أحرارا من الأصل بأن أمهم حرة لانه غير وارث لهم ولا ذومال ينفق عليهم منه ولا يستمتع منهم بما يستمتع به من أمهم إذا كانت زوجة ولا حق له في كينونة الولد عنده قال وإذا كان من ينزع في الولد أم أو قرابة غير ثقة فلاحق له في الولد وهي كن لم يكن في هذه الحال وأقرب الناس به أحق بالنزاعه كان أمه كانت غير ثقة وأمها ثقة فلاحق لأمها كانت البنت غير ثقة ولو صلح حال البنت رجعت على حقها في الولد كما تنسك فلا يكون لها فيهم حق وثم قترجع على حقها فيهم وهكذا إن كان الأب غير ثقة كان أبوه يقوم مقامه وأخوه وذو قرابته فإذا صلحت حاله رجع إلى حقها في الولد فعلى هذا الباب كما وقباسه

(باب اتیان النسام حیضا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ويسألونك عن الخميس الآية قال فرجع بعض أهل العلم بالقرآن أن قول الله عز وجل حتى يطهرن حتى يرين الطهر

وأحكام الله فيهما واحدة وإذا طلبت رضاع ولدها وقد فارقتها زوجها فهي أحق بما وجد الأب أن يرضع به فإن وجد بغير شيء فليس للأم أجره والقول قول الأب مع عينه (وقال) في موضع آخر أن أرضعت أعطاه أجر مثلها (قال المزني) رحمه الله هذا أحب إلى لقول الله جل ثناؤه فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن

(باب أي والدين أحق بالولد) من كتب عدة

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن زياد ابن سعد عن هلال بن أبي ميمونة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه وما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خير غلاما بين أبيه وعن عمارة الجسري قال

خير في علي رضي الله عنه بين أمي وعي ثم قال لأخ لي أصغر مني وهذا أيضا لو قد بلغ مبلغ هذا خبرته وقال في الحديث وكنت ابن سبع أو ثمان سنين (قال الشافعي) فإذا استكمل سبع سنين ذكرنا كان أو أنثى وهو يعقل عقل مثله خير وقال في كتاب النكاح القديم إذا بلغ سبعا أو ثمان سنين خير إذا كانت دارهما واحدة وكانا جميعا مأمونين على الولد فإن كان أحدهما غير مأمون فهو عند المأمون منه مباحي يبلغ وإذا افرق الأبوان وهما في قرية واحدة فالأم أحق بالولد مالم تنزوج وعلى أبيه نفقته ولا يمنع من تأديبه ويخرج الغلام إلى الكتاب أو الصناعة إذا كان من أهلها ويأوى إلى أمه فإن اختار أباه لم يكن له منعه من أن يأتي أمه وتأنيبه في الأيام وإن كانت جارية لم تمنع أمها من أن تأتيها ولا أعلم

فإذا تطهرن بالماء فأتوهن من حيث أمركم الله أن تحتبوهن قال وما أشبه ما قال والله تعالى أعلم عاقل ويشبه أن يكون تحريم الله عز وجل أتيان النساء في الحيض لا ذى الحيض وابعثه أتيانهم إذا طهرن وتطهرن بالماء من الحيض على أن الأتيان المباح في الفرج نفسه كالدلالة على أن أتيان النساء في أدبارهن محرم قال وفيه دلالة على أنه انما حرم أتيان النساء في دم الحيض الذي تؤمر فيه المرأة بالكف عن الصلاة والموم ولم يحرم في دم الاستحاضة لانها قد جعلت في دم الاستحاضة في حكم الطاهر يجب عليها الفسل من دم الحيض ودم الاستحاضة قائم والصلاة والصيام عليها فإذا كانت المرأة حائضا لم يحل لزوجه أن يصيبها ولا إذا طهرت حتى تطهر بالماء ثم يحل له أن يصيبها قال وإن كانت على سفر ولم يجد ماء فإذا انتهت حل له أن يصيبها ولا يحل له أصابتها في الحضرة بالتيمن إلا أن يكون بها قرح يمنعها الفسل فتغسل فرجها وما لا قرح فيه من جسدها بالماء ثم تتيمن ثم يحل له أصابتها إذا حلت لها الصلاة ويصيبها في دم الاستحاضة إن شاء وحكمه حكم الطهارة قال وبين في الآية انما هي عن أتيان النساء في الحيض ومعروف أن الأتيان الأتيان في الفرج لان التلذذ بغير الفرج في شيء من الجسد ليس أتيانا ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الزوج مباشرة الحائض إذا شددت عليها أزارها والتلذذ بما فوق الأزار مفضيا إليها بجسده وفرجه فذلك الزوج الحائض وليس له التلذذ بما تحت الأزار منها

(باب أتيان النساء في أدبارهن) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل نسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم الآية (قال الشافعي) وبين أن موضع الحرث موضع الولد وأن الله تعالى أباح الأتيان فيه إلا في وقت الحيض وأنى شئت من أين شئت (قال الشافعي) وابعثه الأتيان في موضع الحرث يشبه أن يكون تحريم أتيان في غيره فالأتيان في الذكر حتى يبلغ منه مبلغ الأتيان في القبل محرم بدلالة الكتاب ثم السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبيد بن محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن عمرو بن أحبة أو ابن فلان بن أحبة بن فلان الانصاري قال قال محمد بن علي وكان ثقة عن خزيمة بن ثابت أن سائلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أتيان النساء في أدبارهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حلال ثم دعاه وأمر به فدعى فقال كيف قلت في أي الخربتين أو في أي الخربتين أو في الخصبين أم من دبرها في قبلها فنعم أم من دبرها في دبرها فلا إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن (قال الشافعي) فأما التلذذ بغير ابلاغ الفرج بين الاليتين وجميع الجسد فلا بأس به إن شاء الله تعالى قال وسواء هو من الأمة أو الحر فإذا أصابها فيها هنالك لم يحل لها الزوج أن يطلقها ثلاثا ولم يحصنها ولا ينبغي لها تركه وإن ذهبت إلى الامام نهى أن أقرب بالعودة له أدبه دون الحد ولا غرم عليه فيه لها لانها زوجة ولو كان في زنا أحد فيه أن فعله حد الزنا وأغرم أن كان غاصبا لها مهر مثلها قال ومن فعله وجب عليه الفسل وأفسد حجه

(باب الاستثناء) قال الله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم قرأ إلى العادون (قال الشافعي) فكان ينفذ كحفظهم لفروجهم الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم تحريم ما سوى الأزواج وما ملكت الأيمان وبين أن الأزواج من تلك اليمين من آدميات دون البهائم ثم أكدها فقال عز وجل فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون فلا يحل العمل بالذكرا إلا في الزوجة أو في ملك اليمين ولا يحل الاستثناء والله تعالى أعلم وقال في قول الله تعالى وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله معناها والله أعلم ليصبر واحتق يغنيهم الله تعالى وهو كقوله في مال اليتيم ومن كان غنيا فليستعفف ليكف عن أكله بسلف أو غيره قال وكان في قول الله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم بيان أن المخاطبين بها الرجال لا النساء فدل على أنه لا يحل للمرأة أن تكون متسربة بما ملكت عينها لانها متسرة أو منكوبة لانا نكحة الإيعني انها منكوبة ودلالة على

الاجل من مثله انه عاك مثل ذلك المتاع جعلنا عليه المتاع لاوسر الذي هو اولاهما في الظاهر ملك مثله وجعلنا سقاة المتاع ان كان في يدي موسر وموسر العسر دون الموسر فالفنا ما اجتمع عليه الناس في غير هذا من ان الدار اذا كانت في يدي رجلين قد اعيها جعلت بينهما نصفين ولم ينظر الى اشبههما ان يكون له ملك تلك الدار فاعطيه ايها وهذا العدل ان شاء الله تعالى والاجاع وهكذا ينبغي ان يكون متاع البيت وغيره مما يكون في يدي اثنين لا يختلف الحكم فيه انه لا يجوز ان يخالف بالقياس الاصل الا ان يفرق بين ذلك سنة او اجاع ويقال لمن يقول اجعل متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال ارايت دباغ وعطارا كانا في حانوت فيه عطر ودباغ كل واحد منهما يدعى العطر والدباغ ايلز ملك ان تعطي العطر العطر والدباغ الدباغ فان قلت اني اقسمة بينهما قيل لك فلم لا تقسم المتاع الذي يشبه النساء بين الرجل والمرأة والمتاع الذي يشبه الرجال بين الرجل والمرأة مثل الدباغ والعطر

(الاستبراء) اخبرنا الربيع قال قال الشافعي اصل الاستبراء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عام سبي او طاس ان يوطأ حامل حتى تضع او يوطأ حائل حتى تضع وفي هذا دلالات منها ان من ملك امة لم يطأها الا باستبراء كانت عند ثقة او غير ثقة او يوطأ او لا يوطأ من قبل ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستثن منهن واحدة ولا نسل ان فيهن اباكرا وسراثر كن قبل ان يستأمن واماء موضيعات وشريفات وكان الامر فيهن كلهن والنهي واحدا وفي مثل معنى هذا ان كل ملك استحدثه المالك لم يحز فيه الوطء الا بعد الاستبراء لان الفرج كان ممنوعا قبل الملك فاذا صار مباحا بالملك كان على المالك فيه ان يستبرئه وفي هذا المعنى على كل ملك تحول لان المالك الثاني مثل المالك الاول وقد كان الفرج ممنوعا عنه بأنه كان مباحا لغيره وانما حدث له وكان حلالا له بعد ما ملكه فلو ابتاع رجل من رجل جارية وقبضها منه وتفرقا بعد البيع ثم اشتراها منه البائع واستقلها منها وهو يعلم ان الرجل لم يصل اليها او كانت مشترتها امرأة ثقة ام له او بنت لم يكن له ان يطأها حتى يستبرئها من قبل ان الفرج قد كان حرم عليه ثم حل له بعد الملك الثاني ومتى حل له ان يطأها فدم بين يدي الوطء استبراء لا بد وكذلك لو كانت بكرا وعند امرأة محصنة لان السنة تدل على ان الاستبراء انما هو من حين يحل الفرج بالملك والاستبراء ان تمسكت عند المشتري طاهرا ما كان الممسك قل او كثر ثم تحيض فستكمل حيضة فاذا طهرت منها فهو استبرأؤها ويكون الاستبراء اذا حاضت الحيض الذي تعرفه فان حاضت على خلاف ما تعرف في الزيادة في الحيض فهو استبراء لانها قد حاضت بما تعرف وزادت عليه وان حاضت اقل من ايام حيضها او بدم ارق او اقل من دمها او وجدت شيئا تنكره في بطن او دلالة ما يستدل به على الحمل امسكت وامسكت عن اصابتها حتى يستدل على ان تلك الرية لم تكن حلا اما بذهاب ذلك الذي تجدد وحيضة بعده مثل الحيض الذي كانت تعرف ولا ما يزمان يمر عليها يعرف اهل العلم من النساء انهن لو كانت حاملا كانت تلد في مثل ذلك الزمان فاذا اتى ذلك عليها استدلل على ان تلك الرية من مرض لا من حمل وحل ووطؤها فان قال قائل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحائل حتى تحيض وهذا الحائل قد حاضت قيل فعقول عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اراد الاستبراء بالحيض والاستبراء بوضع الحمل او الحيض انما يكون استبراء ما لم يكن معه رية فاذا كانت معه رية بحمل فالاستبراء بوضع الحمل لان الله تعالى فرض العدة ثلاث حيض وثلاثة اشهر واربعة اشهر وعشرا وقال تبارك وتعالى والاولات الاجال اجلهن ان يضعن حملهن فدللت السنة على ان وضع الحمل غاية الاستبراء وانه مسقط لجميع العدة ولم اعلم احدا خالف في ان المطلقة لو حاضت ثلاث حيض وذكر انها حامل لم تحل بها ولا تحل الا بوضع الحمل والبراءة ان يكون ذلك حلالا وهكذا والله تعالى اعلم المرتبة في الاستبراء لانها في مثل هذا المعنى ولو حاضت حيضة وهي غير مرتبة ثم حدثت لها رية ثانية بعد طهرها وقبل مسيس سيدها امسكت عن اصابتها حتى تستبرئ نفسها من تلك الرية ثم اصابتها اذا برئت منها واذا ملكت الامة عيراث

الام ان يطل عن الجدة التي انما حقها لحق الام وقد قضى ابو بكر على عمر رضي الله عنهما بان جيدة ابنة احق به منه فان قيل فحاق الام فيهم قيل كحق الاب هما والدان يجدان بالولد فلما كان لا يعقل كانت الام اولى به على ان ذلك حق للولد لا لابوين لان الام احق عليه وارق من الاب فاذا بلغ الغلام ولي نفسه اذا اونس رشده ولم يحجر على ان يكون عند احدهما واختار له برهما وترك فراقهما واذا بلغت الجارية ثمان مع احدهما حتى تزوج فتكون مع زوجها فان ابت وكانت مأمونة سكنت حيث شئت ما لم تر رية واختارها ان لا تفارق ابويها (قال) واذا اجتمع القرابة من النساء فتنازع المولود فالام اولى ثم امهات امهات امها وان بعدن ثم الجدة ام الاب ثم امها ثم امهات ابائها ثم الجدة ام الاب ثم امهات

أوهبة أو صدقة أو بيع أو أي وجه ما كان من وجوه الملك لم يوطأ حتى تستبرأ لما وصفت وإذا كانت تستبرأ لم يجوز لها الكها أن يتلذذ منها مباشرة ولا قبله ولا جس ولا تجرد ولا ينظر نهوة من قبل أنه قد يظهر بها حمل من بآئها فيكون قد نظر مثل هذا أو تلذذ بها أكثر من النظر من أم ولد غيره وذلك محظور عليه ومتى اشتراها قبضها ثم وضعت حملها برث وحل له وطؤها ولا يحل له الوطء الا بوضع جميع حملها إذا كان حملها من غير سيدها وغير زوج الا زواجا قد طلق أو مات وكذلك لو قبضها فأقامت ساعة ثم حاضت وطهرت حل له الوطء ولو اشتراها فلم يقبضها ولم يتغير فاحتى وضعت في يدي البائع ثم قبضها لم يكن له وطؤها حتى تطهر من نفاسها ثم تحيض في يديه حيضة مستقبلة من قبل أن البيع انما تم له حين لم يكن البائع فيه خيار بأن يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعا فيه ولو اشتراها بشرط عليه البائع أنه بالخيار عليه ثلاثا وقبضها المشتري فحاضت قبل أن يعلم البائع البيع ويبطل شرطه في الخيار أو قضى ثلاثا لخيار لم يبطأها بهذه الحيضة حتى تطهر منها ثم تحيض حيضة أخرى ولو اشتراها وقبضها بشرط لنفسه الخيار ثلاثا ثم حاضت قبل الثلاث ثم اختار البيع كانت تلك الحيضة استبراء لانه تام الملك فيها قابض لها لو أعقها أو كاتبها أو وهبها كان ذلك جائزا ولو أراد البائع ذلك فيها لم يكن له لان البيع فيها تام ولو بيع جارية معينة دلس له فيها بعيب وظهر على العيب بعد الاستبراء فاختار أن يسكها أجزأه ذلك الاستبراء من قبل أن الملك له تام الا أن له الخيار بالعيب ان شاء رد وان شاء أمسك وان ماتت في هذه الحال ماتت منه وللرجل اذا اشترى الجارية أي جارية ما كانت أن لا يدفع عنها وأن يقبضها اياها بائعها وليس لبائعهما منع اياها ليستبرأ عند نفسه ولا عند غيره ولا ما وضعت اياها على يدي أحد له يستبرأ بحال ولا للمشتري أن يجبس عنه عنها حتى يستبرأ هو ولا غيره ولا ينزعها على يدي غيره فيستبرأ وسواء كان البائع في ذلك غريبا يخرج من ساعته أو مقيما أو معدما أو مليا أو صالحا أو رجلا سوء وليس للمشتري أن يأخذ بحميل بعهد ولا بوجه ولا ثمن وماله حيث وضعه وانما المحقق قبل الشراء فإذا جاز الشراء الزمناه ما ألزم نفسه من الحق ألا ترى أنه لو اشترى منه عدا أو أمة أو شيا وهو غريب أو أهل فقال أخاف أن يكون مسروقا وأخاف أن يكون واحدا من العبدین حرا كان ينبغي للحاكم أن يجبره على أن يدفع اليه الثمن لانه ماله حيث وضعه ولو أعطيه أن يأخذه كفيلا أو يجبس له البائع عن سفره أعطيه ذلك في خوف أن يكون مسروقا أو مبيعيا خافيا من سرقة أو اباق ثم لم نجعل له هذا غاية أبدا لانه قد لا يعلم ذلك في القريب ويعلم في البعيد ويبيع المسلم الجائزة بينهم وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلزم البائع والمشتري اذا سلم هذا ساعته أن يكون قابضا لهما وأن لا يكون الثمن الذي هو إلى غير أجل ولا السلعة محبوسين اذا سلم البائع إلى المشتري ساعة من نهار ولا يكون المشتري من جارية ولا غيرها محبوسا عن مالكها ولو جاز اذا اشترى رجل جارية أن يوضع على يدي من يستبرأ كان في هذا خلاف يبيع المسلمين والسنة وظلم البائع والمشتري من قبل أنها لا تعد وأن تكون في ملك البائع بالملك الاول أو في ملك المشتري بالشراء الحادث فلا يجبر واحد منهما على اخراج ملكه الى غيره ولو كان الثمن لا يجبر على المشتري البائع الا بان تحيض الجارية حيضة وتطهر منها كان هذا فاسدا من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم المسلمين بعدهم أنها أن تكون الأثمان المستأجرة الا إلى أجل معلوم وهذا إلى أجل غير معلوم لان الحيضة قد تكون بعد صفقة البيع في خمس وفي شهر وأقل وكان فاسدا مع فساد من الثمن من الساعة أيضا أن تكون السلعة لا مشتراه إلى أجل معلوم بصفة فتكون توجد في تلك المدة ويؤخذ بها بائعها ولا مشتراه بغير ثلث مشتريها على قبضها حتى يستبرأ وهذا لا يبيع أجل بصفة ولا عين بعينه بقبض وخارج من بيع المسلمين فلوان رجلين تبايعا جارية وتشارطا في عقد البيع أن لا يقبضها المشتري حتى تستبرأ كان البيع فاسدا ولا يجوز بحال من قبل ما وصفت ولو اشتراها بغير شرط كان البيع جائزا وكان للمشتري قبضها واستبرأها عند نفسه أو عند من شاء واذا قبضها فانت قبل أن تستبرأ

أمهاتها ثم الباحت
للاب والام ثم الأخت
للاب ثم الأخت ثم
ثم الحالة ثم النعمة ولا
ولاية لأم أبي الأم لان
قصراتها باب لابام
فقصراته الصبي من
النساء أولى ولا حق
لاحد مع الأب غير
الأم وأمهاتها فأما
أخواته وغيرهن فأما
حقوقهن بالأب فلا
يكون لهن حق معه
وهن يدلن به والجدا أبو
الأب يقوم مقام الاب
اذا لم يكن أب أو كان غائبا
أو غير رشيد وكذلك
أبو أبي الاب وكذلك
العصبة يقومون مقام
الاب اذا لم يكن أقرب
منهم مع الام وغيرهما من
أمهاتها واذا اراد الاب
أن ينتقل عن البلد
الذي نسك به المرأة
كان بلده أو بلدها
فسواء والتول قوله اذا
قال أردت النقلة وهو
أحق بالولد مرضعا
كان أو كبيرا وكذلك
العصبة الا أن يخرج
الام الى ذلك البلد
فتكون أولى ولاحق
لمن لم تكل فيه الحرية

في والحر واذا كان ولد
الحر مائلك فسيدهم
أحق بهم واذا كانوا
من حرة وأبوهم مملوك
فهو أحق بهم ولا
يخيرون في وقت الخيار
(باب نفقة المائلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا سفيان عن
محمد بن عجلان عن بكر
أو بكير بن عبد الله
«المرئي مثلك» عن عجلان
أبي محمد عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال للملوك طعمه
وكسوته بالمعروف ولا
يكلف من العمل مالا
يطيق (قال) فعلى
مالك المملوك الذكر
والانثى البالغين اذا
شغلها في عمل له أن
ينفق عليهما ويكسوهما
بالمعروف وذلك نفقة
رفيق بلدهما الشبع
لا وسطا للناس الذي
تقوم به أبدانهم من
أى الطعام كان قهما
أو شعيرا أو ذرة أو تمرا
ركسوتهم كذلك مما
يعرف أهل ذلك البلد
أنه معروف صوف أو
ظن أو كنان أى ذلك
كان الأغلب بذلك البلد

فان ماتت عنده بعد ما طهر بها رجل وتصادق على ذلك كانت من المشتري ويرجع المشتري على البائع
من الثمن بقدر ما بين قيمتها حاملا وغير حامل ولو اشتراها بغير شرط فتراضيا أن يتواضعا على يدي من
يستبرئها فماتت أو عيت عند المشتري فان كان المشتري قبضها ثم رضى بعد قبضها بواضعها فماتت من ماله
وانما هي جارية قد قبضها ثم أودعها غيره فماتت يدي غيره اذا كان هو وضعها فماتت يدي غيره ولو كان
اشتراها فلم يقبضها حتى تواضعا بها برضا من ماله على يدي من يستبرئها فماتت أو عيت ماتت من مال البائع
لان كل من باع شيئا بعينه فهو مضمون عليه حتى يقبضه منه مشتريه واذا عيت قبل للشري أنت بالخيار
ان شئت فخذها معية بجميع الثمن لا بوضع عند العيب نفي كالموت في يدي البائع بعد صفقة البيع
وقبل قبضها كنت بالخيار في تركها وأخذها وان شئت فأتى بها بالعيب وكل ما زعمنا أن البيع فيه جاز
فعلى المشتري متى طلب البائع منه الثمن وسلم اليه السلعة أن يأخذ منه الا أن يكون الثمن الى أجل معلوم
فيكون الى أجله واذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو ما اشترى من السلع فلم يشترط المشتري الثمن الى
أجل وقال البائع لا أسلم اليك السلعة حتى تدفع الى الثمن وقال المشتري لا أدفع اليك الثمن حتى تسلم الي
السلعة قال بعض المشركين قال يجبر القاضي كل واحد منهما البائع على أن يحضر السلعة والمشتري
على أن يحضر الثمن ثم يسلم السلعة الى المشتري والثمن الى البائع لا يبالى بأيهما بدأ اذا كان ذلك حاضرا وقال
غيره منهم لا يجبر واحد منهما على احضار شيء ولكن أقول أيكاشاء أن أقصى له بحقه على صاحبه فليدفع
الى ما عليه من قبل أنه لا يجب على واحد منهما دفع ما عليه الا بقض ماله وقال آخرون أن نصب لهما عدلا
فاجبر كل واحد منهما على الدفع الى العدل فاذا صار الثمن والسلعة في يديه أمرناه أن يدفع الثمن الى
البائع والسلعة الى المشتري (قال الشافعي) ولا يجوز فيها الا القول الثاني من أن لا يجبر واحد منهما
أو قول آخر وهو أن يجبر البائع على دفع السلعة الى المشتري بحضرته ثم ينظر فان كان له مال أجبره على
دفعه من ساعته وان غاب ماله وقفت السلعة وأشهد على أنه وقفها للأشترى فان وجد له ماله فادفعه الى البائع
وأشهد على اطلاق الوقف عن الجارية ودفع المال الى البائع وان لم يكن له مال فالسلعة عين مال البائع
وجدته عند مفلس فهو أحق به ان شاء أخذه وانما أشهدنا على الوقف لانه ان أحدث بعد اشهادنا على وقف
ماله في ماله شيئا لم يجز وانما نمنعنا من القول الذي حكينا أنه لا يجوز عندنا غيره وهذا القول وأخذنا بهذا
القول دونه لانه لا يجوز للحاكم عندنا أن يكون رجل يقر بأن هذه الجارية قد خرجت من ملكه ببيع الى
مالك ثم يكون له حبسها وكيف يجوز أن يكون له حبسها وقد أعلننا ان ملكها لغيره ولا يجوز أن يكون
رجل قد أوجب على نفسه شيئا ماله حاضر ولأننا أخذنا منه ولا يجوز لرب الجارية أن يطأها ولا يبيعها
ولا يعتقها وقد باعها من غيره ولا يجوز للسلطان أن يدع الناس يتدافعون الحقوق وهو يقدر على أخذها
منهم واذا كانت لرجل أمة فزوجها أو اشتراها ذات زوج فطلقها الزوج أو مات عنها فأنقضت عدتها
فأراد سيدها أصابتهما بقضاء العدة لم أر ذلك حتى يستبرئها بحضرة بعد ما حل فرجها لانه الفرج كان
حلالا لغيره ممنوعا منه والاشتراء بسبب غيره لا بسببه ألا ترى أن رجلا لو أراد بيع أمة فاستبرأها عند
أم رجل أو بنته بحضرة أو حيض ثم باعها من رجل لم يكن له أن يبيعها حتى يستبرئها بعد ما أبيع له فرجها
ولو كانت لرجل أمة فكاتبها فمجزت لم يكن له وطؤها حتى يستبرئها لانها كانت ممنوعة الفرج منه
وانما أبيع له فرجها بعد العجز فهي تجامع في هذا المعنى المتزوجة وتغارقها في أن فرجها لم يكن مباحا لغيره
والاحتياط تركها ولو كانت له أمة فخاضت فأذن لها بأن تصوم فصامت أو تحج فحجبت واجبا علم ان كانت
ممنوعة الفرج في نهار الصوم ومدة الاحرام والحيض ثم خرجت من الاحرام والصوم والحيض لم يكن عليه
أن يستبرئها وذلك أنه انما حبل بينه وبين فرجها يعارض فيها كما يكون العارض فيه من الصوم والاحرام
لأنه حبل بينه وبين الفرج كما حبل بينه وبينها متزوجة ومكاتبه فكان لا يحل له أن يلصقها ولا يقبلها ولا ينظر

وكأن لا يسمى مثله
ضيقا بوضعه والجواري
إذا كانت لهن فراهمة
وجال قال معروف أنهم
يكسبون أحسن من
كسوة اللاتي دونهن
وقال ابن عباس في
المملوكين أظعمهم مما
تأكلون وأكسومهم مما
تلبسون (قال الشافعي)
رحم الله هذا كلام مجمل
يجوز أن يكون على
الجواب فيسأل السائل
عن مملوكه وانما يأكل
تغرا أو شغيرا ويلبس
صوفيا فقال أظعمهم
مما تأكلون وأكسومهم
مما تلبسون والسائلون
عرب ولبوس عاتمهم
وطعامهم خشن
ومعاشهم ومعاش
رقيقهم متقارب فأما
من خالف معاش السلف
فأكل رقيق الطعام
ولبس جيد الثياب فلو
آسى رقيقه كان أحسن
وان لم يفعل فله ما قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نفقته وكسوته
بالمعروف فأما من لبس
الوشى والمروى والخز
وأكل النقي والأوان
لحوم الدجاج فهذا ليس
بالمعروف للمالك وقال

الهابشية فقالها هذه مخالفة لحالها الأولى وتجتمع المستبراء والمعتدة وتختلفان فأما ما تجتمعان فيه
فإن في الاستبراء والعدة معنى وتعبدا فأما المعنى فإن المرأة إذا وضعت حملها كانت براءة في الحرمة والأمة
وانقضاء العدة وأما التعبد فقد تعلم براءتها بأن تكون حبيبة لم يدخل بها ولم يدخل بها فحبيضة حبيضة
فتعبد عدة الوفاة كما تعبد بها البالغة المدخول بها ولا تبرئها حبيضة واحدة فلو لم تكن العدة إلا للبراءة كانت
الصغيرة في هاتين الحالتين بريئة وكذلك الأمة البالغة وغير البالغ تشتري من المرأة الصالحة المحصنة لها
ومن الرجل الصالح الكبير قد حرم عليه فرجها برضاع فلا يكون لمن اشتراها أن يطأها حتى يستبرئها ولو
كان رجل مودع أمة يستبرئها بحبيضة عنده قد حاضت في يدي نسائه حبيضا كثيرا ثم ملكها ولم تغارق
تحصينه بشراء أو هبة أو ميراث أو أي ملك ما كان لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها وأحب الرجل الذي يطأ
أمة أن لا يرسلها وأن يحصنها وأن فصل لم يحرمها ذلك عليه وكانت فيما يجمل له منها مثل المحصنة الأتري
أن عمر رضى الله عنه يقول ما بال رجال يطؤون ولا تدهم ثم يرسلونهم فيضربونه تلحق الأولاد بهم وإن أرسلوا
ولا يحرم عليهم الوطء مع الأرسال ولو ابتاع رجل جارية فاستبرأها ثم جاور رجل آخر فادعى أنها له وجاء عليها
بشاهد فوقف المشتري عنها ثم أبطل الحاکم الشاهد لم يكن على المشتري أن يستبرئها بعد ما فسخ عنه
وقتها لأنها كانت على الملك الأول لم تستحق ولو استحقها ثم اشتراها الأول وهى في بيته لم تخرج منه
لم يطأها حتى يستبرئها لأنه قد ملكها عليه غيره ولو كانت جارية بين رجلين فاستغصمها أحدهما وكانت
في بيته لم يطأها من حين حل له فرجها حتى يستبرئها ولا تكون البراءة إلا بأن يملكها طاهرا ثم يحبس بعد
أن تكون طاهرا في ملكه ولو اشتراها ساعة دخلت في الدم لم يكن هذا براءة وأول الدم وآخره سواء كما
يكون هذا في العدة في قول من قال الأقراء عين الحيض ولو طلق الرجل امرأته أول ما دخلت في الدم لم يعتد
بتلك الحيضة ولا يعتد بحبيضة الاحضة تقدمها طهر فان قال قائل لم زعمت أن الاستبراء طهر ثم حبيضة
وزعمت في العدة أن الأقراء لا طهار قلناه بتفريق الكتاب ثم السنة بينهما قلنا قال الله عز وجل يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء ودل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الأقراء لا طهار لقوله في ابن عمر يطلقها
طاهرا من غير جماع فذلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء فأمرنا أن تأتي بثلاثة أطهار
فكان الحيض فيها فاصلا بينهما حتى يسمى كل طهر منها غير الطهر الآخر لأنه لو لم يكن بينهما حيض كان
طهرا واحدا وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاماء أن يستبرئن بحبيضة فكانت الحيضة الأولى أمامها
طهر كما لا بعد الطهر إلا أمامه حيض وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم يستبرئن بحبيضة يقصد قصد
الحيض بالبراءة فأمرنا أن تأتي بحبيض كامل كما أمرنا إذا قصد الطهار أن تأتي بطهر كامل.

(النفقة على الأقارب)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى والوالدان برضعن أولادهن حولين
كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لاتنصرا
والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فان أراد افضالا عن تراحم منهن ما وشاور فلا جناح
عليهما وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم اذا سألتم ما أنتم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن
الله بما تعملون بصير وقال تبارك وتعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف وان
تعاسرتم فسترضع له أخرى الى قوله بعد عسريسا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن هند أخت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بارسل الله أن
أبا سفيان رجل شحيح وليس له إلا ما أدخل على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدك
بالمعروف (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنها

حدثته أن هنداً أم معاوية جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن أباسفيان رجل شحيح وإنه لا يعطيني وولدي الأما أخذت منه سراً وهو لا يعلم فهل عليّ شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيلك وولدي بالمعروف (قال الشافعي) ففي كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان أن الأجارة جائزة على ما يعرف الناس إذا قال الله عز وجل فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن والرضاع يختلف فيكون صبي أكثر رضاعاً من صبي وتكون امرأة أكثر لبناً من امرأة وبخلاف لبنها فيقل ويكثر فتجوز الأجارة على هذا لأنه لا يوجد فيه أقرب مما يحيط العلم به من هذا فتجوز الأجارة على خدمة العبد قياساً على هذا وتجوز في غيره مما يعرف الناس قياساً على هذا (قال الشافعي) وبيان أن على الوالد نفقة الولد دون أمه كانت أمه متزوجة أو مطلقة وفي هذا دلالة على أن النفقة ليست على الميراث وذلك أن الأم ووارثه وفرض النفقة والرضاع على الأب دونها (قال الشافعي) قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في قول الله عز وجل وعلى الوارث مثل ذلك من أن لا تضار والده بولده إلا أن عليها الرضاع (قال الشافعي) وإذا وجب على الأب نفقة ولده في الحال التي لا يغني نفسه فيها فكان ذلك عندنا لأنه لا يجوز أن يضيع شيأ منه وكذلك أن كبر الولد من لا يغني نفسه ولا عياله ولا حرفة له أنفق عليه الوالد وكذلك ولد الولد لأنهم ولدوا ويؤخذ بذلك الاجداد لأنهم آباء وكانت نفقة الوالد على الولد إذا صار والوالد في الحال التي لا يقدر على أن يغني فيها نفسه أو يجب لأن الولد من الوالد حتى الوالد على الولد أعظم وكذلك الجد وأبوالجد وآبائهم فوقه وإن بعدوا لأنهم آباء قال وإذا كانت هندزوجة لابي سفيان وكانت القيسيم على والدها لمصرهم بأمر زوجها فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفيها وولدها بالمعروف فثلها الرجل يكون له على الرجل الحق بأي وجه ما كان فيمنعه آياه فله أن يأخذ من ماله حيث وجدته سرا وعلانية وكذلك حق ولده الصغار وحق من هو قيمه عنه من ثوبه أو كفه قال وإن وجد الذي له الحق ماله بعينه كان له أخذه وإن لم يجده كان له أخذه مثله إن كان له مثل إن كان طعاماً فطعام مثله وإن كان دراهم قدر درهم مثله وإن كان لا مثله كانت له قيمة مثله دنائراً ودراهم كأن غصبه عبد فلم يجده فله قيمته دنائراً ودراهم فإن لم يجد للذي غصبه دنائراً ولا دراهم ووجد له عرضاً كان له أن يبيع عرضه الذي وجد فيستوفي قيمة حقه ويرد إليه فضله إن كان فيما باع له وإن كان يبلد الاغاب به الدنانير بأع بدنانير وإن كان الأغلب به الدراهم بأع بالدراهم قال وإن غصبه ثوباً فلبسه حتى نقص عنه أو عبداً فاستخدمه حتى كسر أو عوز غنده أخذ ثوبه وعبدته وأخذ من ماله قيمة ما نقص ثوبه وعبدته على ما وصفتنا

(نفقة المملوك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن جحلان عن بكير بن عبد الله عن جحلان أبي محمد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكاف من العمل إلا ما يطيق (قال الشافعي) على مالك المملوك الذكر والأنثى البالغين إذا حبسهما في عمل له أن ينفق عليهما ويكسوهما بالمعروف وذلك نفقة رقيق بلدهما الشيع لا وسط الناس الذي تقوم به أبدانهم من أي الطعام كان خنطة أو شعيراً أو ذرة أو قناراً وكسوتهم كذلك مما يعرف أهل ذلك البلد أنه معروف صوف أو قطن أو كتان أي ذلك كان الاغلب بذلك البلد وكان لا يسمى ضيقاً موضع (قال الشافعي) والجواري إذا كانت لهن فراشة وجمال فالمعروف لهن يكسفن أحسن من كسوة اللاتي دونهن (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن أبي خداس عن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن عباس يقول في المملوكين أطعموهم مما تأكلون وكسوهم مما تلبسون (قال الشافعي) هذا كلام مجمل يجوز أن يكون على الجواب فسأل السائل عن ماله كوهو وأغماي كل ثمر أو شعيراً أو أدنى ما يقدر عليه من الطعام ويلبس صوفاً أو أدنى ما يقدر عليه من اللباس فقال أطعموهم مما تأكلون وكسوهم مما تلبسون وكان أكثر حال الناس فيما مضى ضيقة وكان كثير من اتسعت حاله مقتصد فهذا يستقيم قال والسائلون

عليه السلام إذا كثرت أحمالكم خادماً طعامه حره ودخانه فليدعه فليجلسه معه فإن أبي فليروغ له لقمة فينأوله أياها وأكله هذا منهاها فله أن قال صلى الله عليه وسلم فليروغ له لقمة كان هذا عندنا والله أعلم على وجهين أو لاها بمعناه أن اجلسه معه أفضل وإن لم يفعل فليس بواجب إذا قال النبي صلى الله عليه وسلم والأفلى يروغ له لقمة لأن اجلسه لو كان واجباً لم يجعل له أن يروغ له لقمة دون أن يجلسه معه أو يكون بالخيار بين أن ينأوله أو يجلسه وقد يكون أمر اختيار غير الختم وهذا يدل على ما وصفتنا من بيان طعام المملوك وطعام سيده والمملوك الذي يلي طعام الرجل مخالف عند المملوك الذي لا يلي طعامه ينبغي أن ينأوله مما يقرب إليه ولو لقمة فإن المعروف أن لا يكون يرى طعاماً قد دوى العمل فيه ثم لا ينال منه شيئاً برده شهوته وأقل

ع ب ولبوس عانتهم وطعامهم خشن ومعاشهم ومعاش رقيقهم متقارب فأما من لم تكن حاله هكذا خالف
معاش السلف والعرب وأكل رقيق الطعام ولبس جسد الثياب ولو آسى رقيقه كان أكرم وأحسن فإن
لم يفعل فله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقته وكسونه بالمعروف والمعروف عندنا المعروف مثله
في بلد الذي به يكون ولو أن رجلا ~~كان~~ ليس له الوشي والخز والمروى والقصب وطعمته النقي واللوان لحم
الدجاج والطير لم يكن عليه أن يطعم مما يليكه ويكسوههم مثل ذلك فإن هذا ليس بالمعروف للمالك (قال
الشافعي) أخبرنا شفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
إذا كنتي أحدكم خادما طعامه حره ودخاه فليدعه فليجلس معه فإن أي فليروغ له لقمة فليأوله إياها أو يعطه
إياها أو كلمة هذا معناها (قال الشافعي) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليروغ له لقمة كان هذا
عندنا الله تعالى أعلم على وجهين أحدهما وهو أولاها بمعناها والله تعالى أعلم أن اجلاسه معه أفضل وإن لم
يفعل فليس بواجب عليه أن يجلس معه إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والافليروغ له لقمة لأن اجلاسه
لو كان واجبا عليه لم يجعل له أن يروغ له لقمة دون أن يجلس معه أو يكون بالخيار بين أن يناوله أو يجلسه
وقد يحتمل أن يكون أمرا اختياريا غير الحتم وتكون له نفقته بالمعروف كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلا يجبه له أكثر منها (قال الشافعي) وهذا يدل على ما وصفنا من تبان طعام المملوك وطعام سيده إذا
أراد سيده طبخ الطعام لأدنى ما يكفيه فلو كان ممن يريد أدنى ما يكفيه أطعمه من طعامه قال والكسوة
هكذا قال والمملوك الذي يلي طعام الرجل يخالف عندنا المملوك الذي لا يلي طعامه وينبغي للمالك المملوك
الذي يلي طعامه أن يكون أقل ما يصنع به أن يناوله لقمة يأكلها مما يقرب إليه فإن المعروف لا يكون يرى
طعاما قذوفا العناء فيه ثم لا ينال منه شيأ يربيه شهوته وأقل ما تربيه شهوته لقمة فإن قال قائل كيف
يكون هذا للمملوك الذي يلي الطعام دون غيره قيل لاختلاف حالهما لأن هذا أولى الطعام ورأى وغيره من
المالكين لم يله ولم يره والسنة التي خصت هذا من المالكين دون غيره (قال الشافعي) وفي كتاب الله عز
وجل ما يدل على ما وافق بعض معنى هذا قال الله تبارك وتعالى وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى
والمساكين فآرزقوهم منه الآية فأمر الله عز وجل أن يرزق من القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين
الخالصون القسمة ولم يكن في الأمر في الآية أن يرزق من القسمة من مثلهم في القرابة واليتامى والمسكنة ممن
لم يحضر ولهذا أشبه وهي أن تضيف من جاءك ولا تضيف من لم يقصد قصدك ولو كان محتاجا إلا أن
تتطوع وقال في بعض أصحابنا قسمة الميراث وقال بعضهم قسمة الميراث وغيره من الغنائم فهذا أوسع
وأحب إلى أن يعطوا ما طاب به نفس المعطي ولا يوقت ولا يحرمون (قال الشافعي) ومعنى لا يكاف من
العمل إلا ما يطبق يعني به والله تعالى أعلم إلا ما يطبق الدوام عليه ليس ما يطبقه يوما أو يومين أو ثلاثة ونحو ذلك
ثم يهجر فيما بقي عليه وذلك أن العبد الجلد والامة الجلدة قد يقويان على أن يعيشا ليلة حتى يصبحا وعامة يوم ثم
يهجران عن ذلك ويقويان على أن يعملوا يوما وليلة ولا يناما فيهما ثم يهجران عن ذلك فيما يستقبلان والذي
يلزم المملوك لسببه ما وصفنا من العمل الذي يقدر على الدوام عليه أن كان مسافرا فبشيء العقبة وركوب
الأخرى والنوم أن قد درأ كتابا ثم أكثر من ذلك وإن كان لا يقدر على النوم را كتابا ثم أكثر من ذلك في
المنزل وإن كان عمله بالليل تركناه بالتم للراحة وإن كان عمله بالنهار تركناه بالليل للراحة وإن كان
في الشتاء عمل في الصيف ومن أكل الليل وإن كان في صيف يعمل ترك في القائلة ووجه هذا كله في المملوك
والمملوك ما لا يضر بأبدانهم الضرر البين وما يعرف الناس أنهم ما يطبقان المداومة عليه (قال الشافعي)
ومنى مرض واحد منه ما فعله نفقته في المرض ليس له استعماله أن كان لا يطبق العمل وإن عي أو زمن
أنفق عليه مولاه أيضا إلا أن يشاء بعته فإذا اعتقه فلا نفقة عليه (قال الشافعي) وأم الولد مملوكه يلزمه
نفقتها وتخدمه وتعمل له ما تحسن وتطبق بالمعروف في منزله والمدرسة والمملوكه تعمل له في منزله أو خارجا عنه

ما يربيه شهوته لقمة
وغیره من المالكین
یله ولم یره والسنة
خصت هذا من المالكین
دون غیره وفي القرآن
ما يدل على ما وافق
بعض معنی هذا قال
الله جل ثناؤه وإذا حضر
القسمة أولو القربى
والیتامى والمساكين
فآرزقوهم منه ولم یقل
یرزق مثلهم من لم یحضر
وقيل ذلك في الموارث
وغیرها من الغنائم وهذا
أوسع وأحب إلى
ويعطون ما طاب به
نفس المعطي بلا توقيت
ولا يحرمون ومعنى
لا يكاف من العمل إلا
ما يطبق یعنی والله أعلم
إلا ما يطبق الدوام عليه
لا ما يطبق يوما أو يومين
أو ثلاثة ونحو ذلك ثم
يهجر وجهه ذلك
ما لا يضر ببذنه الضرر
البين وإن عي أو زمن
أنفق عليه مولاه وليس
له أن يسترضع الامة
غير ولدها فینع منها
ولدها إلا أن يكون فيها
فضل عن ربه أو يكون
رلدها یفتدی بالطعام
فیقیم بذنه فلا بأس به
وینفق علی ولدها مولاه

من غيره وعينه الامام
أن يجعل على أمته
خراجا إلا أن يكون في
عمل واجب وكذلك
العبد إذا لم يطق الكسب
قال عثمان بن عفان
رضي الله عنه في خطبته
لا تكلفوا الصغير
الكسب فيسرق ولا
الأمة غير ذات الصنعة
فتكسب بفرجها

(صفة نفقة الدواب)

(قال الشافعي) رحمه
الله ولو كانت لرجل
دابة في المصر أو شاة أو
بغير علفه بما يقيم فان
استمتع أخذه السلطان
بعلفه أو يبيعه فان
كان ببادية غنم أو ابل
أو بقر أخذت على
المرعى خلاها والمرعى
فإن أجدبت الأرض
علفها أو ذبحها أو باعها
ولا يجبسها فتموت هزلا
إن لم يكن في الأرض
متعلق وأجر على ذلك
الآن يكون فيها متعلق
لأنها على باقي الأرض
تتخذ وليست كاللدواب
التي لا تربي والأرض
مخضبة الارعاء ضعيفا
ولا تفقوم الجذب قيام
الرواعي (قال) ولا

كإوصفنا من المملوكة غير المدبرة وينفق عليهم كلهم بالمعروف والمعروف ما وصفت وأي مملوك صار
إلى أن لا يطيق العمل لم يكلفه وأنفق عليه ورضاع المملوك الصغير يلزم مولاه والمكاتب والمكاتبه مخالفان
لن سواهما لا يلزم مولاهما نفقة في مرض ولا غيره فان مرضا وعجزا عن نفقة أنفسهم ما قبل لهم الكسب شرطا كما
في الكتابة فأنفق على أنفسهم فان زعموا أنك عاجزان عن تأدية الكتابة أبطلنا كتابتكم ورددناكم كرقبنا
كما تبطله إذا عجزت عن تأدية أرض جنائيتكم قال وإذا كان لهما إذا عجزا أن يقولوا لا نجذب فيردان
ورقيقين كان لهما في المرض ما وصفت إن شاء الله تعالى لأن هذا دلالة على أن فسخ الكتابة إليهم ما دون من
كتابتهما قال ولو كانا اثنين فمجزأ أحدهما أو مرض فقال قد عجزت بطلت كتابته وأنفق عليه وكان الذي
لم يعجز عن الكتابة مكاتباً ويرفع عنه حصه العاجز من الكتابة (قال الشافعي) وينفق الرجل على ماله
الصغار وإن لم ينفعوه يجبر على ذلك قال ولو زوج رجل أم ولد فولدت أولادا أنفق عليهم كما ينفق على
رفيقه حتى يمتقوا به حتى أمهم قال وإذا ضرب السيد على عبده خراجا فقال العبد لا أطيقه قبل له أجره
من شئت وأجعل له نفقته وكسوته ولا يكلف خراجا وإن كانت أمة فكذلك غيرها أنه لا ينبغي أن يأخذ
منها خراجا إلا أن تكون في عمل وأحب أن يمنعها الإمام من أخذ الخراج من الأمة إذا لم تكن في عمل وأحب
كذلك يمنع الخراج من العبدان لم يكن يطبق الكسب صغيرا كان أو كبيرا (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع عثمان رضي الله تعالى عنه يقول في خطبته ولا تكلفوا
الصغير الكسب فانكم متى كلفتموه الكسب سرق ولا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب فانكم متى
كلفتموها الكسب كسبت بفرجها (قال الشافعي) وإن كانت لرجل دابة في المصر أو شاة أو بغير علفه
ما يقيم فان امتنع من ذلك أخذه السلطان بعلفه أو يبيعه فان كانت ببادية فأتخذت الغنم أو الابل
أو البقر على المرعى خلاها والمرعى ولم يجبسها فأجدبت الأرض فأحب إلى لو علفها أو ذبحها أو باعها
ولا يجبسها فتموت هزلا إن لم يكن في الأرض متعلق ويجبر عندي على بيعها أو ذبحها أو علفها فان كان
في الأرض متعلق لم يجبر عندي على بيعها ولا ذبحها ولا علفها لأنها على باقي الأرض تتخذ وليست كاللدواب
التي لا تربي والأرض مخضبة الارعاء ضعيفا ولا تقوم للجذب قيام الرواعي (قال الشافعي) ولا تحلب أمهات
الابل الا فضلا عما يقيم أولادهن ولا تحلبها ويتركهن عتق هزلا قال وليس له أن يسترضع أمة فيمنع ولدها
الآن يكون فيه فضل عن ربه أو يكون ولدها يغتذي بالطعام فيقيم بدنه فلا بأس أن يؤثر ولده بالبلن إن
اختاره على الطعام قال وفي كتاب الطلاق والنكاح نفقة المطلقة والزوجة وغير ذلك من النفقات مما يلزم
(الحجة على من خالفنا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال بعض الناس قولنا فمن كان له على
رجل حق فلم يعطه إياه فإن له أن يأخذ منه حقه سرا ومكارة إن غصبه دنائرا ودرهما أو ما يكال أو يوزن
فوجد مثله أخذه فإن لم يجد مثله لم يكن له أن يبيع من عرضه شيئا فيستوفي حقه وذلك أن صاحب السلعة
الذي وجب عليه الحق لم يرض بأن يبيع ماله فلا ينبغي لهذا أن يكون أمين نفسه (قال الشافعي) أ رأيت
لو عارضك جعاض مثل جحشك فقال هو إذا غصبه دراهم فاستهلكها فأمرته أن يأخذ دراهم غيرها فأنما
جعلت هذه الدراهم بدلا من تلك القيمة لأنه لو غصبه سودا لم تأمره أن يأخذ وخصا لأن الوضع أكثر قيمة من
السود فقد جعلت له البدل بالقيمة والقيمة يبيع فان قال غصبه دراهم مثل القيمة قلنا وما مثل قال لا يجوز
الفضل في بعضها على بعض قلنا فان كنت من هذا الوجه أجزته فقل له يأخذ مكان السود وخصا وهي
لا يحل الفضل في بعضها على بعض قال لا لأنها وإن لم يحل الفضل في بعضها على بعض فهي أكثر قيمة
من الدنانير قلنا فحشك لأن الفضل في بعضها على بعض لا يحل كانت خطأ لأنه انما صارت إلى أن تعطيه
دراهم بقيمة ما أخذ من الدراهم وهذا يبيع فكيف لم تجز أن يأخذ دنائرا بقيمة الدراهم وانما إلى القيمة ذهبت

نحلب أمهات النسل الا
فضلا عما يقيم أزد دهن
لا يحلن فمينه لا

(كتاب القتل)

(باب تحريم القتل ومن
يجب عليه القصاص
ومن لا يجب)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى ومن
يقتل مؤمنا متعمدا
فجزاؤه جهنم الآتية
وقال تعالى ولا تقتلوا
النفوس التي حرم الله الا
بالحق وقال عليه
السلام لا يحل دم امرئ
مسلم الا باحدى ثلاث
كفر بعد ايمان أو زنا
بعد احسان أو قتل
نفس بغير نفس (قال
الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا تكافأ الأدمان
من الأحرار المسلمين أو
العبيد المسلمين أو
الأحرار من المعادين
أو العبيد منهم قتل
من كل صنف مكافئ
دمه منهم الذكرا اذا قتل
بالذكور والأنثى والأنثى
اذا قتل بالأنثى وبالذكور
ولا يقتل مؤمن بكافر
لقول النبي صلى الله
عليه وسلم لا يقتل

وكيف لم تجزله أن يبيع من عرضه فباخذ مثل دراهمه والعرض يحل بالدرهم وفيه تغاير فاحتج على أحد
أن عارضك بمثل هذا القول فقال لا يجوز له أن يأخذ أبا إلا ما خذ منه لانك تعلم أنه اذا أخذ غير ما أخذ
منه فاعما يأخذ بدل البذل بقبلة ولا يجوز له أن يكون أمين نفسه في مال غيره وأنت تقول في أكثر العلم
لا يكون أمين نفسه (قال الشافعي) فقال فأتقول أنت قلت أقول ان سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم اجماع أكثر من حفظت عنه من أهل العلم قبلنا يدل على أن كل من كان له حق على أحد فنهه آياه
فله أخذ منه وقد يحتمل أن يكون ما أدخل أبو سفيان على هند مما أذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
في أخذ ما يكفها وولدها بالمعروف منه ذهابا وفضة لا طعاما ويحتمل لو كان طعاما أن يكون أرفع مما يفرض
لها وبين أن لها أن تأخذ بالمعروف مثل ما كان فارضالها لا أرفع ولا أكثر منه ويحتمل لو كان مثل
ما يفرض لها ليس أكثر منه أن تكون انما أخذته بدلا مما يفرض لها مثله لانه قد كان لابي سفيان حبس
ذلك الطعام عنها واعطاها غيره لان حقها ليس في طعام بعينه انما هو طعام نصفه كطعام الناس وأدم كادم
الناس لافي أرفع الطعام بعينه ولا الأدم ولا في شرهما وهي اذا أخذت من هذا فاعما تأخذ بدلا مما يجب لها
ولو له او البذل هو القيمة والقيمة تقوم مقام البيع وهي اذا أخذت لنفسها وولدها فقد جعلها أمين نفسها
ولو له او باحها أخذ حقها وحقهم سرامن أبي سفيان وهو مال المال (قال الشافعي) فقلت له أما في
هذا ما ذلك على أن للرء أن يأخذ لنفسه مثل ما كان على الذي عليه الحق أن يعطيه ومثل ما كان على
السلطان اذا ثبت الحق عنده أن يأخذه قال وأين قلت له أرايت السلطان لو لم يجد للقتل سلعته
بعينها ليس يقضى على الغاصب بأن يعطيه قيمتها قال بلى قلت وان لم يعطه سلعته بعينها باع السلطان عليه
في ماله حتى يعطى المصوب قيمة سلعته قال بلى فقيل له اذا كانت السنة تبطل له حق أن يأخذ حقه
دون السلطان كما كان السلطان أن يأخذ ولو ثبت عنده فكيف لا يكون للرء اذا لم يجد حقه أن يبيع في مال
من له عليه الحق حتى يأخذ حقه قال السلطان أن يبيع وليس لهذا أن يبيع قلنا ومن قال ليس له أن
يبيع أرايت اذا قيل لك ولله أن يأخذ مال غيره الا باذن السلطان ما جئتك أورايت السلطان لو باع لرجل
في مال رجل والرجل يعلم أن لاحق له على المبيع عليه أن يحل له أن يأخذ ما باع له السلطان قال لا قلنا
قرا انما تجعل أن يأخذ بعلمه لا بالسلطان وما للسلطان في هذا معنى أكثر من أن يكون كالمفتي يخبر
بالحق لبعض الناس على بعض ويجبر من امتنع من الحق على تأديته وما يحل السلطان شيئا ولا يحرمه
ما الحلال وما الحرام الا على ما يعلم الناس فيما بينهم قال أجل قلنا لم جعلت بين الرجل يكون له الحق
فأخذ حقه دون السلطان ويكره الذي عليه الحق وجهه لانه أمين نفسه فيه وفرقت بينه وبين السلطان
في البيع من مال الذي عليه الحق أفلت هذا خبر أم قيسا قال قال أصحابنا يقيم أن يبيع مال غيره قلت
ليس في هذا شيء لو وقع الا وقد شركت فيه بأنك تجعله يأخذ مثل عين ماله وذلك قبضته والقيمة بيع وتخالف
معنى السنة في هذا الموضع وتجاهلها في موضع غيره قال هكذا قال أصحابنا قلت فترضى من غيرك بمثل
هذا فيقول لك من خالفك هكذا قال أصحابنا قال ليس له في هذا حجة قلنا ولاك أيضا فيه حجة فقال انه
يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أد الامانة الى من اتيتك ولا تخن من خانك فامعني هذا قلنا ليس هذا
بثابت عند أهل الحديث منكم ولو كان ثابتا لم يكن فيه حجة علينا ولو كانت كانت علينا معنا قال وكيف
قلت قال الله عز وجل ان الله يأمر بدم أن تؤدوا الامانات الى أهلها فتأدية الامانة فرض والحياة محرمه
وليس من أخذ حقه بخائن قال أفلا تراها اذا غضب دنانير فباع ثيابا بدنانير فقد خان لان الثياب غير الدنانير
قلت ان الحقوق تؤخذ بوجوه منها أن يوجد الشيء المصوب بعينه فيؤخذ فان لم يكن فثله فان لم يكن بيع
على الغاصب فأخذ منه مثل ما غضب بقبضته ولو كان اذا خان دنانير فبيعت عليه جارية بدنانير فدفع
الى المصوب كان ذلك خيانة لم يحل للسلطان أن يجوز ولا يكتر على ما يعلم أنه لا يحل له وكان على السلطان

مؤمن بكافرواته
لا خلاف انه لا يقتل
بالمسلم وهو في
التحريم مثل المعاهد
(قال المزي) رحمه
الله فاذا لم يقتل باحد
الكافرين المحرمين
لم يقتل بالآخر (قال
الشافعي) رحمه الله
قال قائل عن النبي
صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مؤمن بكافر
حرب فهل من بيان في
مثل هذا يثبت قلت
نعم قول النبي صلى الله
عليه وسلم لا يرت المؤمن
الكافر ولا الكافر
المؤمن فهل يزعم أنه
أراد أهل الحرب لأن
دماهم وأموالهم
حلال قال لا ولكنها
على جميع الكافرين
لأن اسم الكفر يلزمهم
لنا وكذلك لا يقتل
مؤمن بكافر لأن
اسم الكفر يلزمهم
بالفسق قال قائل
ويباح حديث ابن
لسماني قلنا منقطع

(١) قوله وقد يكون
زنا الخ كذا في غير
نصفه وحرر كتبه
مصححه

ان وجد له ذنابه بعينه أعطاه اياها والالم يعطيه ذنابه غيرها لانها ليست بالذي غصب ولا يبيع له جارية
فعطيه قيمتها وصاحب الجارية لا يرضى قال أفرأيت لو كان ثابتاً ما معناه قلنا اذا دلت السنة واجتماع
كثير من أهل العلم على أن يأخذ الرجل حقه لنفسه من الرمان الذي هو عليه فقد دل ذلك أن ليس بخيانة
الخيانة أخذ ما لا يحل أخذه فلو خاني درهمه اقلت قد استحل خيانتى لم يكن لي أن أخذه منه عشرة دراهم
مكافأة بخيانتى وكان لي أن أخذه درهمه أولاً كونهم ذائعي الأظالم كما كنت خائناً ظالمياً بأخذ تسعة
مع درهم لأنه لم يخنها (قال الشافعي) ولا تعدوا الخيانة المحرمة أن تكون كما وصفنا من أن يأخذ من مال
الرجل بغير حق وهي كذلك ان شاء الله تعالى والسنة دليل عليها وتكون لو كان له حق لم يكن له أن يأخذ
بغير أمره وهذا خلاف السنة فان كان هذا هكذا فقد أمر وأرجل أن يأخذ حقه والبدل من حقه بغير أمر
من أخذ منه سر أو مكابرة (قال الشافعي) وخالفنا أيضاً في النفقة فقال اذا مات الأب انفق على الصغير
كل ذي رحم يحرم عليه نكاحه من رجل أو امرأة قلت له فما جئت في هذا قال قول الله تبارك وتعالى
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن إلى قوله وعلى
الوارث مثل ذلك (قال الشافعي) قلت له أكان على الوارث مثل ذلك عندك على جميع ما فرض الله تبارك
وتعالى على الأب والوارث يقوم في ذلك مقام الأب قال نعم فقلت أوجدت الأب ينفق ويسترضع المولود
وأمه وارث لائى عليها من ذلك قال نعم قلت أف يكون وارث غير أمه يقوم مقام أبيه فينفق على أمه اذا
أرضعته وعلى الصبي قال لا ولكن الأم تنفق عليه مع الوارث قلنا فأول ما تأولت تركت قال فاني أقول
على الوارث مثل ذلك بعد موت الأب هي في الآية ذلك بعد موت الأب قال لا يكون له وارث وأبوه حي
قلنا بلى أمه (١) وقد يكون زنا مولوداً غيرته ولده لومات ويكون على أبيه عندك نفقته فقد خرجت مما تأولت
(قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول رأيت يتيماله أخ فقير وجداً أو أم غنى على من نفقته
قال على جده قلنا ولن ميراثه قال لا أخيه قلنا رأيت يتيماله خال وابن عم غنيان لومات يتيم لن ميراثه
قال لا بن عمه فقلت فقبيل عوت على من نفقته قال على خاله فقلت لبعضهم رأيت يتيماله أخ لا يبي وأمه
وهو فقير وله ابن أخ غني لن ميراثه قال لا أخ فقلت فعلى من نفقته قال على ابن أخيه قلت فقد جعلت
النفقة على غير وارث وكل ما زعم أحد الم يتحول عنه فقير ولا غيره فان كانت الآية على ما وصفت فقد
خالفنا فأبرات الوارث من النفقة وجعلتها على غير الوارث قال انما جعلتها على ذي الرحم المحرم ان كان وارثاً
قلنا وقد جعلها على الخال وهو غير وارث فخالف الآية فيه خلافاً بيننا أو تجسد في الآية أنه انما على بها
الرحم المحرم أو تجدد أحد من السلف فسرهما كذلك قال هي هكذا عندنا قلت أفرأيت ان عارضك أحد
بمثل جئت فقال اذا جاز أن تجعلها على بعض الوارثين ون بعض قلت أجيزه على نفقة ذي الرحم غير
المحرم لأن أجبره على نفقة الجارية وهو يحل له نكاحها فيكون يومافيه له منفعة وسرور وعلى نفقة الغلام
وهو يحل له أن ينكح اليه أو ينكح المرأة التي ينفق عليها فيكون له في ذلك منفعة وسرور أجوز من أن أجبره
على نفقة من يحرم عليه نكاحه لأنه لا يستمتع أحدهما بالآخر بما يستمتع به الرجال من النساء والنساء من
الرجال ما جئت عليه ما أعلم أحد الوارث هذا إلا أحسن قولاً منك قال لأن الذي يحرم نكاحه أقرب
قلنا قد يحرم نكاح من لا قرابة له قال وأين قلنا أم امرأتك وامرأة أبيلك وامرأة تلاعنها وامرأتك
تبت طلاقها وكل من بينك وبينه ريباح قال ليس هؤلاء وارثاً قلنا وليس قد فرضت النفقة على غير الوارث
فان قال قائل فاما قدر وينامن حديثكم أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أجبر عصة غلام على
رضاعه الرجال دون النساء قلنا أفتأخذ بهذا قال نعم قلت أفنقص العصبة وهم الأعمام وبنو الأعمام
والقرابة من قبل الأب قال لا إلا أن يكونوا ذوي رحم محرم قلنا فالجدة عليك في هذا كالجدة عليك فيما
أحببت به من القرآن وقد خالف هذا قد يكون له بنوعه فيكونون له عصة وورثة ولا تجعل عليهم النفقة

وهي العصبية الورثة وان لم يحمله ذارحم تركته مناعها (قال الشافعي) فقال لي قائل قد خالفتم هذا أيضا قلنا أما لا نرعى عرفهم أعلمه مثل ليس تعرفه ولو كان ثابتا لم يخالفه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فكان يقول وعلى الوارث مثل ذلك على الوارث أن لا تضار والده بولدها وابن عباس رضي الله تعالى عنهما أعلم بمعنى كتاب الله عز وجل مثا والاية محتملة على ما قال ابن عباس وذلك أن في فرضه على الوارث والأُم حصة دلالة على أن النفقة ليست على الميراث لانه لو كانت على الميراث كان على الأب ثلثاها وسقط عنه ثلثها لانه حظ الأم ولو استرضع المولود غير الأم كان على الأب ثلثا الرضاع وعلى الأم ثلثه وان كانت الأم مخرجة من هذا المعنى أو جعلت فيه كالمستأجرة غيرها فكان ينبغي لومات الأب أن يقوم الوارث مقام الأب فينفق على الأم إذا أرضعته فلا يكون على الأم من رضاعه شيء لو استرضعته أخرى وقد فرض الله عز وجل نفقة المطلقات ذوات الأحمال وجاءت السنة من ذلك نفقة وغرامات تلزم الناس ليس فيها أن يلزم الوارث نفقة الصبي مكل امرئ ماله لئلا يهلكه وانما يلزمه فيه ما مره في كتاب أو سنة أو أثر أو امر مجمع عليه فاما أن يلزمه في ماله ما ليس في واحد من هذا فلا يجوز لنا فان كان التأويل كما وصفنا فنحن لم نخالف منه حرفا وان كان كما وصفتم فقد خالفتم خلافا بينا

(١) (جماع عشرة النساء) أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك بدمشق بقراءة عليه قال أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال الله تعالى وعاشروهن بالمعروف الآية وقال عز وجل الطلاق مرتان فله ساءة معروف أو تسريح بإحسان وقال عز وجل وإذا طلقتم النساء فلقنن أجلهن فأمسكوهن بمعروف وقال جل وعلا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة فجعل الله للزوج على المرأة وللرأة على الزوج حقوقا بينهما في كتابه وعلى لسان نبيه مفسرة ومجمل ففهمها العرب الذين خولوا بالسننهم على ما يعرفون من معاني كلامهم وقد وضعنا بعض ما حضرنا منها في مواضعه والله نسال الرشد والتوفيق وأقل ما يجب في أمره بالعشرة بالمعروف أن يؤدي الزوج إلى زوجته ما فرض الله لها عليه من نفقة وكسوة وترك ميل ظاهر فانه يقول جل وعز ولا تعبدوا كل الميسل فتندروها كالمعلقة وجماع المعروف آتيان ذلك بما يحسن الثوابه وكف المكروه

(النفقة على النساء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء الى تعولوا وقول الله ذلك أدنى أن لا تعولوا يدل والله أعلم أن على الرجل نفقة امرأته وقوله أن لا تعولوا أن لا يكثر من تعولون اذا اقتصر المرء على واحدة وان أباح له أكثر منها وقال الله عز وجل وأولادكم يرضعن أولادهم حولين كاملين أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن هناد بن عتبة أئنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان أناس فيان رجل شهيع وليس له شيء الا ما يدخل على فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفينك وولدي بالمعروف أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفق على نفسك قال عندي آخر قال أنفق على ولدك قال عندي آخر قال أنفق على أهلك قال عندي آخر قال أنفق على خادمك قال عندي آخر قال أئنت أعلم قال سعيد ثم يقول أبو هريرة اذا حدث بهذا الحديث يقول ولدك أنفق على من تكفي وة قول زوجك أنفق على أو مطلق ويقول خاد أو بعني (قال الشافعي) فهذا نأخذ قلنا على الزوج نفقة امرأته وولده الصغار بالمعروف والمعروف نفقة مثلها ببلدها الذي هي فيه برا كان أو شعيرا أو ذرية لا يكلف غير الطعام العام ببلده الذي يفتاته مثلها ومن الكسوة والاد بقدر ذلك لقول الله عز وجل قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم فلما فرض عليهم نفقة أزواجهم كانت الدلالة كما وصفتم في القرآن وأبان

وخطأ انما روى فيما بلغنا أن عمرو بن أمية قتل كافرا كان له عهد الى مدة وكان المقتول رسولا فقتله النبي صلى الله عليه وسلم به فلو كان ثابتا كنت قد خالفتم وكان منسوخا لانه قتل قبل الفتح زمان وخطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافر عام الفتح وهو خطأ لان عمرو بن أمية عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم دهرًا وانت تأخذ العلم ممن يسلم لك به معرفة أصحابنا (قال) ولا يقتل حر بعد وفية قيمته وان بلغت ديته (قال المزني) رحمه الله تعالى وفي إجماعهم أن يده لا تقطع يده

(١) انفراد بعض النسخ هنا بآيات هذه التراجم وان كان بعض ما فيها تقدم عنه لا بلطفه فآتيتهما حرصا على ما فيها من الفوائد وان كانت مشتبهة على شيء من تحريف النسخ والله الموفق كتبه معجمه

العبد قضاء على أن
الحر لا يقتل بالعبد فإذا
منع أن يقتل من يده
وهي أقل لفضل الحرية
على العبودية كانت
النفس أعظم وهي أن
تقتل بنفس العبد بعد
(قال الشافعي) رحمه
الله ولا يقتل والد الولد
لأنه أجماع ولا جحد من
قبل أم ولأب بولد
وان بعد لانه والد (قال
الزني) رحمه الله هذا
بؤكدميراث الجدل لأن
الأخ يقتل بأخيه ولا
يقتل الجد بانيه
ويك الأخ أخاه في قوله
ولا يملك جده وفي هذا
دليل على أن الجدد
كأب في حجب الاخوة
وليس كالأخ (قال) ويقتل
العبد والكافر بالحر
المسلم والولد بالوالد ومن
جرى عليه القصاص
في النفس جرى عليه
القصاص في الجراح
ويقتل العبد بالواحد
واحتمى بأن عمر رضي
الله عنه قتل خمسة أو
سبعة برجل قتلوه
غيلة وقال لو لم الألية
أهل صنعاء لقتلهم جميعا
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو جرحه أحدهما

النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فإن فرض الله عليهم نفقة أزواجهم فجزوا عنها لم يجبرن على المقام معهم مع
الجزع عما لا غنى بهن عنه من النفقة والكسوة قال والاستدلال قلنا إذا جرح الرجل عن نفقة امرأته
فرق بينهما وقلنا يجب على الرجل نفقة امرأته إذا ملك عقدة نكاحها وخلت بينه وبين الدخول علم فآخر
ذلك هو ونفقة مطلقة طلاقا يملك الرجعة حتى تنقضي عدتها وان كان ثلها لا يخدم نفسها وجبت
عليه نفقة خادمها وإذا دخل بها فغاب عنها قضى لها بنفقة ما له فان لم ترفع ذلك إلى السلطان حتى
يقدم وتصادق على أن لم ينقضي عليها في غيبته حكم السلطان عليه بنفقة ما في الشهور التي مضت وكذلك ان
كانت زوجته حرة ذمية وان كانت عليه ديون ضربت زوجته مع الغرماء بالنفقة الماضية المدة التي حبسها
لأنه حق لها

(الخلاف في نفقة المرأة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس ليس على الرجل
نفقة امرأته حتى يدخل بها وإذا غاب عنها وجب على السلطان أن يطلب نفقة أن يعاينها من ماله وان
لم يجدها لا يفرض عليه لها نفقة وكانت ديناً عليه وان لم تطلب ذلك حتى يعنى لها زمان ثم طلبته ففرض لها
من يوم طلبته ولم يجعل لها نفقة في المدة التي لم تطلب فيها النفقة وان جرح عن نفقتها لم يفرض عليها
نفقتها إذا طلقها ملك رجعتها أو لم يملكها (قال الشافعي) وقال في كيف قلت في الرجل يجرح عن نفقة
امرأته يفرض بينهما قلت لما كان من فسر الله على الزوج نفقة المرأة ومضت بذلك سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم والآثار والاستدلال بالاستقراء يمكن له والله أعلم حبسها على نفسه يستمتع بها ومنعهما عن
غيره تستغنى به وهو مانع لها فرضا عليه عاجزا عن تأديته وكان حبس النفقة والكسوة أنى على نفسها فتموت
جوعا وعطشا وعريا قال فإين الدلالة على التفريق بينهما قلت قال أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
أمر الزوج بالنفقة على أهله وقال أبو هريرة تقول امرأتك أنفق على أو طلقني ويقول خادمك أنفق على
أو بعني (قال الشافعي) قال فهذا بيان أن عليه طلاقها قال أما نص فلا وأما بالاستدلال فهو يشبه
والله أعلم وقلت له فإين تقول في خادمه لا عمل فيه أزماته تجرح عن نفقتها قال نبيها عليه قلت فإذا صنعت
هذا في ملكه كيف لا تصنع في امرأته التي ليست ملكه قال فهل من شيء أئين من هذا قلت أخبرنا
سفيان عن أبي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجدها ينفق على امرأته قال يفرض بينهما
قال أبو الزناد قلت سنة قال سعيد سنة والذي يشبه قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
كتب إلى أمراء الجناد في رجال غابوا عن نساءهم فأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا
يعتوا بنفقة ما حبسوا فقال رأيت أن لم يكن في الكتاب ولا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
منصوصا التفريق بينهما هل بينه وبين ما منعهما من حقوقها التي لا تفرق بينهما وبينه إذا منعهما فرق مثل
نشوز الرجل ومثل تركه القسم لهما من غير إيلاء فقلت له نعم ليس في فقد الجماع أكثر من فقد الزوجة وولادة
وذلك لا يتلف نفسها وترك النفقة والكسوة يأتیان على أنلاف نفسها وقد وجدت الله عز وجل أباح في
الضرورة من المأكول ما حرم من الميتة والدم وغيرهما منعاً للنفس من التلف ووضع الكفر عن المستكره
للضرورة التي تدفع عن نفسه ولا أجده أباح للمرأة ولا للرجل في الشهوة للجماع شيأ مما حرم الله عليهما وأنت
ترغم أن الرجل إذا جرح عن إصابة امرأته وان كان يصيب غيرها أجل سنة ثم يفرض بينهما ان شاء قال هذا
رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت فان كانت الحجة فيه الرواية عن عمر فان قضاء عمر بأن يفرض
بين الزوج وامرأته إذا لم ينفق عليها أثبت عنه فكيف رددت إحدى قضايا عمر في التفريق بينهما لم يخالفه
فيه أحد علمته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبلت قضاءه في العنين وأنت ترغم أن عمار رضي الله
عنه يخالفه فقال قبلته لأن الجماع من حقوق العقدة قلت له أفكيت الجماع الناس أو جاع مرة واحدة

قال كإجماع الناس قلت فأنبت إذا جامع مرة واحدة لم تفرق بينهما قال من أجل أنه ليس بعين قلت فكيف يجمع غيرهما ولا يكون عينا وتوجه سنة قال إن أداء الحق إلى غيرهما غير مشروع له من حقها قلت فإذا كنت تفرق بينهما ما بان حقا عليه جماعها ورضيت منه في عمره أن يجمع مرة واحدة فحقها عليه في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأما في نفقتها واجب قال نعم قلت فلم أقرر رتاهم به بنفقة حقين في النفقة والكسوة وقد هما يأتي على اتلافها لأن الجوع والعطش في أيام يسيرة يقتلنها والعري يقتلها في الحر والبرد وأنت تقول لو أنفق عليها درهم ثم ترك يوما أخذته بنفقتها لأنه يجب لها في كل يوم نفقة وفرفت بينهما بنفقة الجماع الذي تفرجه منه في عمرها يجمع مرة واحدة فقد فرفت بينهما بأصغر الضررين وأقرر رتاهم به على أعظم الضررين ثم زعمت أنها متى طلبت نفقتها من ماله غائبا كان وأحضر أفرقتها عليه وجعلت ينافي فتمسك بحقوق الناس وإن كفت عن طلب نفقتها أو هرب فلم تجده ولا مال له ثم جاء لم تأخذ بنفقتها لأنها مضى هل رأيت ما لا قط يلزم الوالي أخذه أصاحبه حاضرا أو غائبا فيترك من قوله طلبه أو يطلبه فيهرب صاحبه فيطيل عنه (قال) فيغش عندي أن يكون الله أحل لرجل فرجا فاحرمه عليه بلا أحداث طلاق منه قلته أقرأت أحد الزوجين يرتد أو هو قول الزوج أنت طالق فأنبت تفرق بينهما أرايت الأمة تعتق أو هو قول الزوج أنت طالق فأنبت تفرق بينهما الأمة أو أرايت المولى أهو طلق أرايت الرجل يهجر عن أصابة امرأته أهو طلق قلت تفرق في هذا كله قال أما المولى فاستدلنا بالكتاب وأما مسأوه بالسنة والأعرن عرقلت فحسبتم إليه فيخرج أن يضيق بغير طلاق بعدنه الزوج لا جهلة عليه وغيره على غير (قال الشافعي) رحمه الله وقلته فكيف زعمت أنه لا يجب على الرجل نفقة امرأته إلا بالدخول وإن خلت بينه وبين نفسها قال لا لم يستمع منها يجمع قلت أقرأيت أنها غالب أو هي ضايعت أستمع منها يجمع قال لا ولكنها محبوسة عليه قلت أقصد ما لم تكن محبوسة عليه قال نعم قلت ويجب بينهما الميراث قال نعم قلت وإن كانت النفقة العيس فهي محبوسة وإن كانت الجماع فالمرضى والغائب لا يجمعان في حالهما ثالث فأسقط لذلك النفقة قال لنا كان مثلهما يجمع وختل بينهما وبين نفسها وجبت لها النفقة قلته لم أوجب لها النفقة في العدة وقد طلقت ثلاثا وهي غير حامل تخالفت الاستدلال بالكتاب ونص السنة قال وأين الدلالة بالكتاب قلته قال الله عز وجل في المطلقات وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن قلت هل لنا على أن لا فرض في الكتاب لطلقة مالكة لامرأها غير حامل قال فانه قد ذكر المطلقات من ملات لم يخص واحد دون الأخرى وإن كان كما تقول ففيه دلالة على أن لا نفقة لطلقة وإن كان زوجها حامل الرجعة وما ابتدأ السورة الأعلى المطلقة للعدم قلت قد يطلق للعدة ثلاثا قال فلو كان كما تقول ما كانت الدلالة على أنه أراد بجمع النفقة المبسوطة دون التي له رجعة عليها قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت أن المنوعة النفقة المبسوطة بجميع الطلاق دون التي زوجها عليها الرجعة ولو لم تذل السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فكانت الآية تأمر بنفقة الحامل وقد ذكر المطلقات فيها دللت على أن النفقة لطلقة الحامل دون المطلقات سواها فلم يجر أن ينق على مطلقة إلا أن يجمع الناس على مطلقة تخالف الحامل إلى غيرهما من المطلقات فينق عليها بالاجماع دون غيرها قال فلم لا تكون المبسوطة قياسا عليها قلت أرايت التي يملك زوجها جبتها في عدها ليس يملك عليها أمرها إن شاء ويقع عليها إلا في وطئها ولعانه ويتوارثان قال بلى قلت أفهذه في معاني الأزواج في أكثر أمرها قال نعم قلت أفبعد ذلك المبسوطة بجميع طلاقها قال لا قلت فكيف تقيس مطلقة بالتي تخالفها وقلت لا أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد ولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها ابنته وهو غائب بالشام فأرسل إليها وكيله بنسب عرفت خطته فقال والله ما لك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم

مائة جرح وأخرجها واحدا فأتى كاتوا في القود سواء ويخرجون بالجرح الواحد إذا كان جرحهم أباهما فلا يجرأ ولا يقو من الأمن بالغ وهو من اجتمع من الذكور أو اجتمع من النساء وبلغ أجهما كل من خمس عشر شهنة

(صفة القتل العمد) وجرح العمد التي فيها قصاص وغير ذلك

قال الشافعي رحمه الله وإذا عذب رجل بسيف أو خنجر أو سكين زعم أو ما يشق محبة الجاني ضرب أو رمحه بالجلد أو الجهم دون القتل جرحه جرحا كبيرا أو صغيرا غلت منه فعلية القود وإن شذخه بجرح أو تابع عليه الحق أو والى عليه بالسوط حتى يموت أو طين عليه يتأبى غير طعم ولا ثياب مسدة الأغلب أنه يموت من مثله أو ضربه بسوط في شدة برد أو حر ونحو ذلك مما الأغلب أنه يموت منه فبات فعلية القود (قال) ولو قطع مريض وحلقومه أو قطع

فذكر ذلك له فقال لها ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة نفسها
 أمي فاعتدى عند ابن أم مكتوم فأنه رجل أعشى تضع عين يسابك فإذا حلت فاذنني قالت فلما حلت
 دكرت له أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال أما أوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك
 لا مال له انكحى أسامة بن زيد قالت فكرهته ثم قال انكحى أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيراً واغتبطت
 به قال فانكم تركتم من حديث فاطمة شيئاً قالت فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا سكني لك ولا نفقة فقلت
 له ما تركنا من حديث فاطمة جرحاً قال انما حدثنا عنها أنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سكني لك ولا نفقة
 لا سكني لك ولا نفقة فقلت لك انما حدثت هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نفقة لك عليهم
 خلاف ما قلتم قال وكيف قلت أما حديثنا في جميع على وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نفقة لك عليهم
 وأمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم ولو كان في حديثها الحلال لها أن تعتد حيث شئت لم يحظر عليها أن
 تعتد حيث شئت قال كيف أخرجهما من بيت زوجها وأمرها أن تعتد في غيره قلت لعلة لم تذكرها
 فاطمة في الحديث كأنها استخفيت من ذكرها وقد ذكرها غيره قال وما هي قلت كان في إسنادهما
 فاستطالت على أحاديثها استطالة تفاحشت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم
 فقال هل من دليل على ما قلت قلت نعم من الكتاب والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره من أهل
 العلم بها قال فاذكرها قلت قال الله تبارك وتعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الآية وأخبرنا عبد العزيز بن
 محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن محمد بن إبراهيم بن الحرث عن ابن عباس في قوله تعالى إلا أن يأتين بفاحشة
 مبينة قال أن تبدوا على أهل زوجها فإن بدت فقد حل أخرجها قال هذا تأويل قد يحتمل ما قال
 ابن عباس ويحتمل غيره أن تكون الفاحشة خروجها وأن تكون الفاحشة أن تخرج للعد قال فقلت
 له فإذا احتملت الآية ما وصفت فأني المعاني أولى بها قال معنى ما وافقته السنة فقلت فقد ذكرتك
 السنة في فاطمة فأوجدتك ما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم
 (القسم للنساء) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم
 وما ملكت أيمانهم وقال تبارك وتعالى ولن تستطيعوا أن تعدوا بين النساء ولو حرصتم فلا تعجلوا الآية
 فقال بعض أهل العلم بالتفسير لن تستطيعوا أن تعدوا بين النساء بما في القلوب فإن الله عز وجل لا يحاور
 للعباد عافى القلوب فلا تعجلوا تتبعوا أهواءكم كل الميل بالنعيل مع الهوى وهذا يشبه ما قال والله أعلم
 ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عليه عوام علماء المسلمين على أن على الرجل أن يقسم لنسائه
 بعد الأيام والليالي وأن عليه أن يعدل في ذلك لأنه مريض له أن يجوز فيه فدل ذلك على أنه إنما أريد به
 ما في القلوب مما قد تجاوز الله للعباد عنه (١) فيما هو أعظم من الميل على النساء والله أعلم والحرار المسلمين
 والذميات إذا اجتمعن عند الرجل في القسم سواء والقسم هو الليل بيت عند كل واحدة منهن ليلتها ونحب
 لو أوى عندها نهاره فإن كانت عنده أمة مع حرة قسم الحرة ليلتين وللأمة ليلة قال وإن هربت منه حرة
 أو أغلقت دونه أمة أو حبس الأمة أهلها سقط حقها من القسم حتى تعود الحرة إلى طاعة الله في الرجوع
 عن الهرب والامة لأن امتناعها مما يجب عليها في هذه الحال قطع حق أنفسهما وبيت عند المريضة التي
 لا جاع فيها والحائض والنفساء لأن ميته سكن الف وان لم يكن جاع أو أمر بحبسه المرأة وترى القضاة
 عليها تركه أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء بن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبض عن تسع نسوة وكان يقسم منهن ثمان (قال الشافعي) رحمه الله التاسعة التي لم يكن يقسم لها سودة
 وهبت يومه العائشة أخبرنا شيبان عن هشام بن أبيه أن سودة وهبت يومه العائشة (٢)
 (الحال التي يختلف فيها حال النساء) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا انكح الرجل امرأة فبني بها

حشوته فأباناها من
 خوفه أو صيره في حال
 المذبح ثم ضرب عنقه
 آخر فالاول قاتل دون
 الآخر ولو أبافه أو
 خرق أمعاءه ما لم يقطع
 حشوته فيبينها منه ثم
 ضرب آخر عنقه فالاول
 جرح واذا خرق قاتل وقد
 جرح معي عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه في موضعين
 وعاش ثلاثاً فلو قتله
 أحد في تلك الحال كان
 قاتلاً ويرى الذي جرحه
 من القتل ولو جرحه
 جراحات فلم يمت حتى
 عاد إليه فذبحه صار
 والجراح نفساً ولو برأت
 الجراحات ثم عاد فقتله
 كان عليه ما على الجراح
 منفرداً وما على القاتل
 منفرداً (قال) ولو تداوى
 الجرح بسم فات أو
 خاط الجرح في لحم حتى
 فلت فعلي الخافي نصف
 الدية لأنه مات من فعلين
 وإن كانت الخياطة

(١) قوله فيما هو أعظم
 الخ هكذا في النسخ وانظر
 (٢) من هنا إلى ترجمة
 الشقاق بين الزوجين
 انفردت بسدنا نسخة
 فحبة فليعلم كتبه

قالوا غير حال من عنده فان كانت بكرا كان له أن يقيم عندها سبعة أيام وان كانت ثيبا كان له أن يقيم عندها ثلاثة أيام وليا لم ينشئ القسم لثلاثة فتكون واحدة منهن بعد مضي أيامها ليس له أن يفضلها عليهن أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة فأصبحت عنده قال لها ليس بك على أهلاك هوان ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت قالت ثلث أخبرنا ابن أبي الرواد عن ابن جريج عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها فاساق نكاحها وبنائه بها وقوله لها ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن أخبرنا مالك عن جريد الطويل عن أنس بن مالك قال للبكر سبع والثيب ثلاث (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أناخذ وان قسم أيام الكل امرأة بعد مضي سبع البكر وثلاث الثيب بخاتر اذا أوفى كل واحدة منهن عددا لأيام التي أقام عند غيرها

(الخلاص في القسم للبكر والثيب) قال الشافعي رحمه الله تعالى نخالفنا بعض الناس في القسم للبكر والثيب وقال يقيم لهما اذا دخل كل واحد منهما لغيرهما لا يقيم عند واحدة منهما شي الا اقيم عنده الأخرى مثله فقلت له قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليكم في آذانهم أفجد السبيل الى علم ما فرض الله بجملة انها أثبت وأقوم في الحجة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا فذكرت له حديث أم سلمة قال فهي بنيت وبينك أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت قلت نعم قال فلم يعطها في السبع شيئا الا أعلمها أنه يعطى غيرها مثله فقلت له انها كانت ثيبا فلم يكن لها الا ثلاث فقال لها ان أردت حق البكر وهو أعلى حقوق النساء وأشر فنه عندهن بعقول حقل اذا لم تكن بكرة فيكون لك سبع فعلت وان لم تر يدى عفوه وأردت حقل فهو ثلاث قال فهل له وجه غيره قلت لا انما يخبر من له حق يشركه فيه غيره من أن يزل من حقه فقلت له يلزمك أن تقول مثل ما قلنا لانك زعمت أنك لا تخالف الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مالم يخالفه مثله ولانهم يخالفه والسنة ألزم لك من قوله فتركتها وقوله

(قسم النساء اذا حضر السفر) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا عيسى بن محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب عن عبيد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فإتين بخرج سهمها خرج بها وهذا أقول اذا حضر سفر المرأة وله نسوة فأراد اخراج واحدة للتصيف من مؤنة الجميع والاستغناء بها فحقن في الخروج معه سواء فيخرج بينهن فإتين بخرج سهمها للخروج خرج بها فاذا حضر قسم بينهن وبينهن ولم يحسب عليها الايام التي غاب بها (قال الشافعي رحمه الله) وقد ذكر الله جل وعز القرعة في كتابه في موضعين فكان ذكرها موافقا لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تبارك وتعالى وان يونس ابن المرسلين الى المدحضين وقال وما كنت لديهم اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم الآية (قال الشافعي رحمه الله) وقف الظل بالذين ركب معهم يونس فقالوا انما وقف لراكب فيه لانه فيخرجهم فأيكم خرج سهمها التي اخرج سهم يونس فالتقى فالتقمة الحوت كما قال الله تبارك وتعالى ثم تداركه به رجل وعز فأما مريم فلا بعد والملقون لا قلامهم يفترون عليها أن يكونوا سواها في كفالتها لانه انما يمارع من يدى بحق فيما يمارع ولا بعدون اذا كان أرفق بها وأجل في أمرها أن تكون عند واحد لا يتداولها كلهم مدممة ويكونوا يقسموا كفالتها فهذا أشبه معناها عندنا والله أعلم فافتروا بهم يولي كفالتها دون صاحبها أو تكون يدافعوها لئلا يلزم مؤنة كفالتها واحد دون أصحابه وأبهم ما كان فقد افتروا لينرد بكفالتها أحدهم ويخولونها من بقى (قال الشافعي)

في لحم ميت فالدية على الجاني ولو قطع يد نصراني فأسلم ثم مات لم يكن قود لان الجنابة كانت وهو ممن لا قود فيه وعليه دية مسلم ولا يشبه المرتد لان قطعه مباح كالحد والنصراني يده ممنوعة ولو أرسل سهمه فلم يقع على نصراني حتى أسلم أو على عبد فلم يقع حتى أعتق لم يكن عليه قصاص لان تخليته السهم كانت ولا قصاص وفيه دية حر مسلم والكفارة وكذلك المرتد يسلم قبل وقوع السهم التحول الحال قبل وقوع الرمية ولو خرجه مسلما فارتد ثم أسلم ثم مات فالدية والكفارة ولا قود للحال الحادثة ولو مات مرتدا كان لولي المسلم ان يقتص بالجرم (قال المزني) القياس عندي على أصل قوله أن لا ولاية لمسلم على مرتد كما لا ورائه منه وكان ماله للمسلمين فكذلك الولي في القصاص من جرحه ولي المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله ولو فاعى عبد قبله

رحمه الله فلما كان المعروف للنساء الرافق بالنساء أن يخرج بواحدة منهن فهن في مثل هذا المعنى ذوات الحق كلهن فإذا خرج سهم واحدة كان السفر لها دونهن وكان هذا في معنى القرعة في مريم وقرعة يونس حين استوت الحقوق أفرع لتفرد واحدة دون الجميع

(الخلاف في القسم في السفر) قال الشافعي رحمه الله تعالى في الغنا بعض الناس في السفر وقال هو والحضر سواء وإذا أفرع فخرج واحدة ثم قدم قسم لكل واحدة منهن من عدد الأيام مثل ما غلب بالتي خرج بها فقلت له أيكون للمرأة أن يخرج بامرأة بلا قرعة ويفعل ذلك في الحضر فيقسم معها أياما ثم يقسم للنسوة سواها بعد تلك الأيام قال نعم قلت له فإمضى القرعة إذا أوفى كل واحدة منهن مثل عدد الأيام التي غلبت بالتي خرجت قرعتها وكان له إخراجها بغير قرعة أنت رجل خالفت الحديث فأردت التشبيه على من سمعك بخلافه فلم يخف خلافا فلعلنا ولا أراه يخفى على عالم قال فرق بين السفر والحضر قلت فرق الله بينهما في قصر الصلاة في السفر ووضع الصوم فيه إلى أن يقضى وفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم في التطوع في السفر فعلى حيث توجهت به وراحته راكبا وجمع فيه بين الصلاة وخص الله فيه في التيمم بدل الماء أفرأيت لو عارضك معارض في القبلة فقال قد أمر الله تبارك وتعالى بالتوجه إلى البيت والنافلة والغرض في ذلك سواء عندك بالأرض مسافرا كان صاحبها أو مقيما فكيف قلت للراكب صل ان شئت إلى غير القبلة قال أقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غير القبلة قلت فنقول لك فلا قول ولا قياس مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قلت ولا فرق بينه وبين من له قال لا وهذا لا يكون إلا من جاهل قلنا فكيف كان هذا منك في القرعة في السفر قال إني قلت لعله قسم قلت فإن قال لك قائل فاعمل الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى قبل المشرق في السفر قاله في سفر إذا استقبل فيه المشرق فكانت قبلته قال لا تخفى عليه القبلة وهو لا يقول صلى نحو المشرق الا وهو خلاف القبلة قلت فهو إذا أفرع لم يقسم بعدد الأيام التي غاب بالتي خرجت قرعتها

(نشوز الرجل على امرأته) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء إلى قوله سبيلا قال الشافعي رحمه الله قال الله عز وجل واللاتي يخافون نشوزهن يحتمل إذا رأى الدلالات في إيغال المرأة وأقبالها على النشوز فكان الخوف موضع أن يعظها فان أبدت نشوزا هجرها فان أقامت عليه ضربها وذلك أن العظة مباحة قبل الفعل المكروه إذا رويت أسبابه وإن لامؤنة فيها علم انضربها وإن العظة غير محرمة من المرأة لأخيه فكيف لامرأته والهجرة فلا تكون إلا بما يحل به الهجرة لأن الهجرة محرمة في غير هذا الموضع فوق ثلاث والضرب لا يكون إلا ببيان الفعل فالآية في العظة والهجرة والضرب على بيان الفعل تدل على أن حالات المرأة في اختلاف ما تعاتب فيه وتعاقب من العظة والهجرة والضرب مختلفة فإذا اختلفت فلا يشبه معناها إلا ما وصفت (قال الشافعي رحمه الله عليه) وقد يحتمل قوله يخافون نشوزهن إذا نشزن خفست لحاجتهن في النشوز أن يكون لكم جمع العظة والهجرة والضرب (قال) وإذا رجعت الناشز عن النشوز لم يكن لزوجه هجرتها ولا ضربها لأنه إنما أبيعها بالنشوز فإذا زالت عنه فقد زالت المعنى الذي أبيعها به (قال الشافعي رحمه الله تعالى) وإنما قلنا لا يقسم للمرأة المتنتعة من زوجها (١) المتغيبه عنه باذن الله لزوجه هجرتها في المضجع وهجرتها فيه اجتنابها لم تحرم والله أعلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عباس عن ابن عبد الله بن أبي ذباب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا إماء الله قال فأتاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال يا رسول الله ذر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بال محمد عليه السلام نساء كثير كلهن يشكين أزواجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أطاف الليلة بال محمد نساء كثير

كتاب من الإجازة عشتق
بأنه لا يكتفى فيه الأدبية
في إبانها تنقص بموته
جراؤك أنت الأدبية لسيده
قال
نفسه في أدبنا سيد قد
مالك قيمة الجدي وسعيد
فلا ينقص ما وجب له
بالعق (قال الشافعي)
رحمه الله ولو قطع يد عبد
وأعتق ثم مات فلا قود
إذا كان الجاني حرا
مسلمًا أو نصرانيا حرا
أو مستأنسا حرا وعلى
الحرية كاملة في ماله
للسيد منها نصف قيمته
يوم قطعه وبالساق لورثته
ولو قطع ثلث بعد الحرية
رجله وثالث بعد هيبته
فمات فعلم بمدية سر
وفيما للسيد من الدية
قولان أحدهما أن له
الأقل من ثلث الدية
ونصف قيمته عبد أولا
يحمل له أكثر من نصف
قيمه عبد ولو كان لا يبلغ
الأبصار إلا لم يكن في ملكه
جناية غيرها ولا يجاوز
به ثلث مدية حر ولو كان

أ قوله المتغيبه عنه الخ
كذا في الأصل وانظر
كتبه

أوقال سبعون امرأة كلهن يشتكين أزواجهن فلا يجدون أولئك خياركم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
لهم الضرب وجعل لهم العفو وأخبر أن الخيار ترك الضرب إذا لم يكن الله عليها حد على الوالي أخذه وأجاز
العفو عنها في غير حد في الخير الذي تركت خطها وعصت ربها (قال الشافعي) رحمه الله وقول الله
تبارك وتعالى ولر جال عليهن درجته (١) هما وصف الله وذكرا من أن له عليهما في بعض الأمور ما ليس لهما
عليه ولهما في بعض الأمور عليه ما ليس له عليهما من حل موتهما وما أشبه ذلك

(٢) ما لا يحل أن يؤخذ من المرأة (٣) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ذكره
وعاشروهن بالمعروف إلى قوله ميتا فلا تظنوا فرض الله عشرتها بالمعروف وقال عز وجل فإن كنتموهن
فدل على أنه أباح حبسها مكرهة واكتفى بالشرط في عشرتها بالمعروف لأنه أباح أن يعاشرها مكرهة
بغير المعروف ثم قال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج الآية فأعلم أنه إذا كان الأخذ من الزوج
من غير أمر من المرأة في نفسها ولا عشرتها ولم تطب نفسها ترك حقها في القسم لهما وما له فليس له منعها
حقها ولا حبسها إلا بالمعروف وأول المعروف تأدية الحق وليس له أخذها لهما إلا بطيب نفسهما لأن الله
تبارك وتعالى إنما أذن بتخليتها على ترك حقها إذا تركه طيبة النفس به وأذن بأخذها لهما محبوسة ومفارقة
بطيب نفسها فقال وآتوا النساء صدقاتهن نحلة إلى قوله ميرثا وقال وإن امرأ خافت من بعلها تشورا الآية
وهذا أذن بحبسها عليه إذا طابت بها نفسها كما وصفت قول الله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى
بعض حظر لأخذها من جهة الطلاق قبل الإفشاء وهو الدخول فأخذ نصفه بما جعل له وأنه لم يوجب عليه
أن يدفع النصف المهر في تلك الحال وليس يحظر منه أن يدخل أن يأخذها إذا كان ذلك من قبلها وذلك أنه إنما
حظر أخذها إذا كان من قبل الرجل فأما إذا كان من قبلها وهي طيبة النفس به فقد أذن به في قول الله تبارك
وتعالى وإن خفتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به والحال التي أذن به فيها مخالفة الحال
التي حرمه فيها فإن أخذ منها شيئا على طلاقها فأقر أنه أخذ بالاضرار بها مضى عليه الطلاق ورضا ما أخذ منها
وكان له عليها الرجعة إلا أن يكون طلقها ثلاثا

(٤) الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته (٥) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله
تبارك وتعالى الطلاق مرتان إلى قوله فيما اقتدت به (قال الشافعي) رحمه الله فنهى الله تعالى
الزوج كأنهما في الآتي قبل هذه الآية أن يأخذها في المرأة شيئا إلا أن يخاف أن لا يقيم حدود الله فإن خاف أن لا
يقيم حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وأباح لهما ما إذا انتقلت عن حد الذي حرم أموالهن على
أزواجهن لخوف أن لا يقيموا حدود الله أن يأخذ منها ما اقتدت به لم يحد في ذلك أن لا يأخذ إلا ما أعطاهما
ولا غيره وذلك أنه يصير حينئذ كالبيع والبيع إنما يحل ما تراضي به المتبايعان لا حد في ذلك بل في
كتاب الله عز وجل دلالة على إباحة ما كرمته وقبل لقوله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها أنها
كانت عند ثابت بن قيس بن ثمالة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة
بنت سهل على بابه في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل
يا رسول الله فقال ما شأنك قالت لا أنا ولا ثابت بن قيس زوجها فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني
عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلس في أهلها أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا سليمان بن عيسى بن سعيد عن عمرة عن حبيبة أنها جاءت تشكو
شيئا بيدها في الغلس ثم ساق الحديث بمعنى حديث مالك وقول الله تبارك وتعالى إلا أن يخاف أن لا يقيموا

في حديثه
في أخبار
بالمعروف
لذلك
تجسد
حرفه
ثالثة (قال المسند)
رحمه الله وقد قطع في
موضع آخره لوجه
مال الحكومة فيه يعبر
ولم يباله في وفاء
(٢) ومن شره عشر من
الابل أياها المسند
البحر الذي روي
بالجرح وهو
المرئي رحمه الله فقد
تيسر من روي عن
بأصله وإذا لم يرد
بغير لانه وجب بالجرح
وهو حله في القياس
أن لا يرد منه في الجرح
عقوبة من روي عنه وجب له
بأصله من روي عنه (قال
الشافعي) رحمه الله
وعلى المتقلب
التي يرد والامر
القرود قال قهرا
(١) قوله
الجنة وأبنا قبلها في
الآية
(٢) قوله
كذا في التسمي والكل
كتبه

لأمر وعلى السيد
القوم إذا أمر عبده
صبا أو أعجميا لا يعقل
بقتل رجل فقتله فإن
كان العبد يعقل فعلى
العبد القود ولو كانا
لغيره فكانا يميزان بينهما
ويبين سيدهما فهما
قائلان وإن كانا لا يميزان
فلا أمر القاتل وعليه
القود ولو قتل مرتد
نصرانيا ثم رجع ففها
قولان أحدهما أن
عليه القود وهو أولاهما
لأنه قتل وليس بمسلم
والثاني أن لا قود عليه
لأنه لا يقر على دينه
(قال المزني) رحمه الله
فسد أبان أن الأول

(١) قوله وكذلك كل
نكاح الخ كذا في الأصل
ولعل فيه تحريف فانظر
(٢) قوله جهمان منبطه
في الخلاصة بضم الجيم
وفتح الهاء وفي المسند
جهمان بتقديم الميم على
الهاء ومثله في التهذيب
(٣) قوله ولا يؤخذ من
أمة الخ كذا في الأصل
وبل وجه العبارة ولا
يؤخذ من أمة مال خلع
الاباذن سيدها وانظر
كتبه مصححه

حدود الله محتمل أن يكون الابتداء بما يخرجهم إلى خوف أن لا يقيموا حدود الله من المرأة لا امتناع من تأدية
حق الزوج والكرهية له أو عارض من منافي جيب الخروج منه من غير بأس منه ويحتمل أن يكون من الزوج
فلما وجدنا حكم الله بغير شيء أن يأخذ الزوج من المرأة شيئا إذا أراد استبدال زوج استدلنا أن الحال
التي أباح بها للزوج الأخذ من المرأة الحال المخالفة للحال التي حرم بها الأخذ تلك الحال هي أن تكون المرأة
المستبدثة المانعة لا ترمي ما يجب عليها من حق الزوج ولم يكن له الأخذ أيضا من حتى يجمع أن تطلب الفدية منه
لقوله عز وجل فلا جناح عليهما فيما افتدت به واقتداوهما منه شيء تعطيه من نفسها لأن الله عز وجل يقول
وإن كنتم ستغفون فيما لا إية فكانت هذه الحال التي تخالف هذه الحال وهي التي لم تبدل فيها المرأة المهر
والحال التي يتداعيان فيها الأساء لا تقرر المرأة أنها منها (قال الشافعي) وقول الله تبارك وتعالى الآن
يخاف أن لا يقيموا حدود الله كما وصفت من أن يكون لهما فدل تبداه المرأة يخاف عليها فيه أن لا يقيموا
حدود الله لأن خوفهما من بالأسباب فعل (قال الشافعي) وإذا ابتدأت المرأة بتدبيره تأديه حق الله تعالى ثم
قال منها الزوج ماله من أدب لم يحرم عليه أن يأخذ الفدية وذلك أن حبيبة جاءت تشكوشا ببدنها لهابه
ثابت ثم أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقتدي وأذن لثابت في الأخذ منها وذلك أن الكراهية من
حبيبة كانت لثابت وانها تطوعت بالفداء (قال الشافعي) وعذتها إذا كان دخل بها عدة مطلقه (١) وكذلك كل
نكاح كان بعد فسحنا أو طلاقا صحيحا كان أو فاسدا فالعدة فأخبرنا شفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه في رجل طلق امرأته تطلقتين ثم اختلعت منه بعد فقال يستزوجها
إن شاء الله عز وجل يقول الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان إلى قوله أن يتراجعا أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال كل شيء أجازته المال فليس
بطلاق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن (٢) جهمان
مولي الأسلميين عن أم بكرة الأسلمية أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتيا عثمان في ذلك فقال
هي طليقة الآن تكون سميت شيئا فهو ما سميت (قال الشافعي) ولا أعرف جهمان ولا أم بكرة بشيء ثبت
به خبرهما ولا يردده ويقول عثمان ناخذ وهي طليقة وذلك أن رجعت الطلاق من قبل الزوج ومن ذهب
مذهب ابن عباس كان شبهها أن يقول قول الله تبارك وتعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به يدل على أن
الفدية هي فسح ما كان له عليها وفسح ما كان عليها لا يكون إلا بفسح العقد وكل أمر نسب فيه الفدية إلى
انفساخ العقد لم يكن طلاقا إنما الطلاق ما أحدث والعقد قائم بعينها وأحسب من قال هذا منهم إنما أرادوا
أن الخلع يكون فسحنا لم يسم طلاقا وليس هكذا حكم طلاق غيره فهو يفارق الطلاق بأنه ما ذون به لغير العدة
وفي غير شيء (قال الشافعي) ومن ذهب المذهب الذي روى عن عثمان أشبه أن يقول العقد كان صحيحا فلا يجوز
فسخه وإنما يجوز أحداث طلاق فيه فإذا أحدث فيه فسخه طلاقا وحسبت أقل الطلاق إلا أن يسمى أكثر
منها وإنما كان لأربعة له بأنه أخذ عوضا والعوض هو غنى فلا يجوز أن يملك الثمن ويملك المرأة ومن ملك ثمن الشيء
خرج منه لم يكن له الرجعة فيما لم يملكه غيره ومن قال هذا معارضة معارض بقول ابن عباس قال أولست أجد
العقد الصحيح بنفسه في ردة أحد الزوجين وفي الأمة تعتق وفي امرأة العتق تخارقه وعند بعض المدنيين
في المرأة يوجد بها جنون أو جذام أو برص والرجل يوجد به أحد ذلك فيكونان بالخيار في المقام والفرقة
وإنما الفرقة فسح لا أحداث طلاق فإذا أذن الله تبارك وتعالى بالفدية وأذن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
كانت فاسخة (قال الشافعي) إن أعطته الفاعل أن يطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا لم يملكها مطلقا ولا رجعة له
في واحدة ولا اثنتين للذي الذي أخذ منها (قال الشافعي) وإذا اختلعت منه ثم طلقها في العدة لم يلزمها
طلاق وذلك أنها غير زوجة (قال الشافعي) فإذا كان في حكم الله أن لا يؤخذ من المرأة في الخلع إلا بطيب
نفسها (٣) ولا يؤخذ من أمة خلع باذن سيدها لأنها ليست بثلاث شيئا ولا يؤخذ من مجبور عليها من الحر أو أمة

يؤخذ مال امرأة جائزة الامر في مالها بالبلوغ والرشد والحرية

(١) الخلاف في طلاق المختلعة قال الشافعي رحمه الله تعالى نكاح القنابيع الناس في المختلعة فقال اذا طلقت في العدة لحقها الطلاق فسألته هل يروى في قوله خبرا فذكر حديثا لا تقوم عنده حجة عندنا ولا عنده ومات هذا عندنا وعند غيرنا (١) قال فقد قال بعض التابعين عندك لا يقوم به حجة ولم يخالفهم غيرهم فانما نحن في أن الطلاق لا يلزمها قلت نحكي فيه من القرآن والاثرو والاجماع على ما يدل على أن الطلاق لا يلزمها قال وأين الحجة من القرآن قلت قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهن إلى آخر الآيتين وقال الله تبارك وتعالى الذين يقولون من نساءهم الآية وقال والذين يظاهرون منكم من نساءهم الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال عز وجل ولهن الربع مما تركن أفرأيت لو قد فهاأ يلاعنها وألوهن الأيلاء أو تظاهر منها أيلزمه الظهار أو ماتت أيرثها أو مات أثرته قال لا قلت ألا ان أحكام الله في هذه الخمسة تدل على أنها ليست بزوجة قال نعم قلت وحكم الله أنه إنما يطلق الزوجة لأن الله تعالى في كتابه لم يذكر نكاح القنابيع ثم طلقوهن قال نعم فقلت له كتاب الله اذا كان كما زعمنا وزعمت يدل على أنها ليست بزوجة وهي خلاف قولكم أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير أنهما قالوا في المختلعة بطلان زوجها فالإيلام طلاق لانه طلق ما لا علاء وأنت تزعم أنك لا تخاف واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا إلى قول مثله يخالف ابن عباس وابن الزبير معا وآيات من كتاب الله تعالى ما أدري لعل أحد الوقال مثل قولك هذا قلت له ما يحل لك أن تتكلم في العلم وأنت تجهل أحكام الله ثم قلت فيها قولنا لو تخاطات فقلت كنت قد أحسنت الخطأ وأنت تنسب نفسك إلى النظر قال وما هذا القول قلت زعمت أنه ان قال للمختلعة أنت بنة وربة وخليفة بنوى الطلاق لم يلزمها الطلاق وهذا يلزم الزوجة وأنه ان أتى منها أو تظاهرا أو قد فها لم يلزمها ما يلزم الزوجة وأنه ان قال كل امرأه طالق ولا ينويها ولا غيرها طلق نسائه ولم يطلق هي لأنها ليست بأمرأته ثم قلت وان قال لها أنت طالق طلقت فكيف يطلق غير امرأته

(٢) الشقاق بين الزوجين قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وان خفتم شقاق بينهما الآية قال الله أعلم بعيني ما أنفاد من خوف الشقاق الذي اذا بلغاه أمره أن يبعث حكما من أهله وحكما من أهلها (٢) والذي يشبهه ظاهر الآية فاعلم الزوجين معاشتي يشبهه فيهما لهما الآية وذلك أني وجدت الله عز وجل أذن في نشوز الزوج أن يصططها وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وأذن في نشوز المرأة بالضرب وأذن في خوفهما أن لا يقيما حد ود الله بالخلع وذات السنة أن ذلك برضا من المرأة وحظر أن يأخذ الرجل مما أعطى شيئا اذا أراد استبدل الزوج بكان زوج فلما أمر فيمن خفنا الشقاق بينهما بالحكمين دل ذلك على أن حكمهما غير حكم الاز واج غيرهما وكان يعرفهما باباية الاز واج أن يشبهه حالهما في الشقاق فلا يفعل الرجل الصفيح ولا الفرقة ولا المرأة تأدية الحق ولا القدية أو تكون القدية لا تحو زمن قبل مجاوزة الرجل ماله من أدب المرأة وتبين حالهما في الشقاق والتباين هو ما يصبر ان فيه من القول والفعل إلى ما يحل لهما ولا يحسن ويمتنعان كل واحد منهما من الزجعة ويتما ديان فيما ليس لهما ولا يعطيان حقولا يتطوعان ولا واحد منهما بأمر يصبران به في معنى الاز واج غيرهما فاذا كان هكذا بعث حكما من أهله وحكما من أهلها ولا يبعث الحكمين إلا ما موثوقين وبرضا الزوجين ويوكهما الزوجان بأن يجععا أو يفرقا اذا رأيا ذلك أخبرنا قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا القتي عن أبو ب عن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي في هذه الآية وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ثم قال الحكمين هل ندرين ما عليهما عليهما كان رأيتما

أولاهما أو بالاصواب وقد نفي رفع القود عنه لانه لا يقصر على دينه على أنه لو كان القاتل نصرانيا يقر على دينه لكان القود عليه وان أسلم (قال المزني) رحمه الله فاذا كان النصراني الذي يقر على دينه الحرام الدم اذا أسلم يقتل بالنصراني فالباح الدم بازدة أحق أن يقاد بالنصراني وان أسلم في قياس قوله (قال الشافعي) رحمه الله ويقتل الذابح دون المسلم كما يحد الزاني دون المسلم ولو ضربه بما الاغلب أنه يقطع عضوا أو يوضع رأسا فعليه القود ولو عمد عينه باصبعه ففقاها اقتصر منه لان الاصبع يأتي منها على ما يأتي به السلاح من النفس (١) قوله قال فقد قال الخ كذا في النسخة التي انقردت بهذه الزيادة ولعل فيها سقطا فانظر (٢) قوله والذي يشبهه إلى قوله والتباين كذا في الاصل وانظر كتبه مجمعة

أن تجمعاً أن تجمعا وإن رأيتما أن تفرقا أتفرقا قالت المرأة رضي الله بكتاب الله بما على فيه ولي وقال
الرجل أما الفرقة فلا فقال على رضي الله عنه كذبت والله حتى تفرق عيش الذي أقربت به قال فقول على
رضي الله عنه يدل على ما وصفت من أن ليس لها كم أن يبعث حكيم دون رضا المرأة والرجل بحكمهما وعلى
أن الحكمين اتخاها وكيلا للرجل والمرأة بالنظر بينهما في الجمع والفرقة فان قال قائل ما دل على ذلك قلنا
لو كان الحكم إلى على رضي الله عنه دون الرجل والمرأة بهت هو حكيم ولم يقل ابعتوا حكيم فان قال قائل فقد
يحتل أن يقول ابعتوا حكيم فيجوز حكمهما بتسمية الله إياهما حكيم كما يجوز حكم الحاكم الذي يصيره الامام
فمن سماه الله تبارك وتعالى ما كما كثر معني أو يكونا كالشاهدين إذا رفعوا شيئاً إلى الامام أنفذه عليهما أو يقول
ابعتوا حكيم أي دلوني منكم على حكيم صالحين كما تدلوني على تعديل الشهود قلنا الظاهر ما وصفتنا والذي
يتمنعان أن يحيله عنه مع ظهوره أن قول على رضي الله عنه للزوج كذبت والله حتى تفرق عيش الذي أقربت
به يدل على أنه ليس الحكمين أن يحكما إلا بأن يفرض الزوجان ذلك اليهما وذلك أن المرأة قوضت وامتنع الزوج
من تفويض الطلاق فقال على رضي الله عنه كذبت حتى تفرق عيش الذي أقربت به يذهب إلى أنه إن لم
يقرب يلزمه الطلاق وإن رآه ولو كان يلزمه طلاق بأمر الحاكم أو تفويض المرأة لقال له لا بأني أقرت أم
سكت وأمر الحكمين أن يحكما بما رأيا أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن أبي مليكة أنه سمعه يقول
تزوج عقييل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فقالت اصبر لي وأنفق عليك فكان إذا دخل عليها
قالت أين عتبة بن ربيعة أين شيبه بن ربيعة حتى دخل عليها وما هو برم فقالت أين عتبة بن
ربيعة أين شيبه بن ربيعة فقال على يسار في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها فقامت عثمان فذكرت له ذلك
كله فأرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لأقرق بينهما معاوية ما كنت لأفرق بين شيئين
من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما وهذا يشبه ما روى
عن على رضي الله عنه ألا ترى أن الحكمين ذهبوا ابن عباس يقول أفرق بينهما معاوية يقول لا أفرق
بينهما فلما وجداهما قد اصطالحا رجما وذلك أن اصطلاحهما يدل على أنهم مالوا جأهما فسطوا وكالتهما فرجما
ولم تعد المرأة إلا الرجل إلى الشقاق علمناه (قال الشافعي) رجة الله عليه ولو عاد الشقاق عاد الحكمين ولم تكن
الأولى أولى من الثانية فإن شأنهما بعد مرة ومرة وأكثروا في الحكمين وإذا كان الخبر يدل على أن
معنى الآية أن يجوز على الزوجين وكالة الحكمين في الفرقة والاجتماع بالتفويض اليهما ذلك على جواز
الوكالات وكانت هذه الآية لا لوكالات أصلاً والله أعلم ودل ذلك على أن الامام أن يولي الحكم دون
من ليس يليه الابتوليت إياه وأن يولوا الحكم في بعض الأمور دون بعض لأن هذا حكم خاص (قال) ولو قوضنا
مع الخلع والفرقة إلى الحكمين الأخذ لكل واحد منهما من صاحبه كان على الحكمين الاجتهاد أن رأيا
الجمع في الأخذ لأحدهما من صاحبه فيما يريانه صلاحاً له إذا كان الأغلب عندهما بعد معرفة أخلاقهما
ومذاهبهما أن ذلك أصل لا أمرهما والأخذ من مال أحدهما لصاحبه وكان تفويض ذلك اليهما مثل الفرقة
أو أولى من الفرقة بينهما فإذا جازت توليتهما الفرقة حاز الأخذ بتوليتهما وعلى السلطان أن لم يرضى بحكمين
عندي أن لا يجبرهما على حكمين وأن يحكم عليهما فإخذ كل واحد منهما من صاحبه من نفقة وقسم ويجبر
المرأة على ما عليها وكل واحد منهما على ما يلزمه وله أن يعاقب أيهما رأى أن امتنع بقدر ما يستوجب
ولو قال قائل يجبرهما السلطان على الحكمين كان مذهبنا

(حبس المرأة لغيرها) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا
لا يحل لكم أن تزوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتبيهن أو يعضن ما يتوهن إلى كثيراً قال الشافعي
رحمه الله يقال والله أعلم نزلت في الرجل يكسر المرأة فيمنعها كراهية لها حتى الله في عشرتها

وإن لم تنفقي واعتلت
حتى ذهب بصرها أو
انتجفت ففيها القصاص
وإن كان الجاني مغلوباً
على عقله فلا قصاص
عليه إلا السكران فإنه
كالصحيح ولو قطع رجل
ذراعاً مني مشكلاً
وأثني عشر غيره عدا
قبل أن شئت وقضائه
فإن بنت ذكراً أنه نكح
في الذكرك والانتئين
وجعلناك حكومة في
الشفرين وإن بنت أنثى
قلا قودك وجعلناك
دية امرأة في الشفرين
وحكومة في الذكر
والانتئين (قال المزني
رحمه الله) بقية هذه
المسئلة في معناه إن
يقال له وإن لم تشأ أن تقف
حتى يبين أمرك وعفوت
عن القصاص وبرأت
فلك دية شفرى امرأة
وحكومة في الذكر
والانتئين لانه الأقل
وإن قلت لا أعضوا ولا
أفقد بل لا يجوز أن
يقص بما لا يدرى أي
القصاص لك فلا بد لك
من أحد الأمرين على
ما وصفتنا

(باب الخیار
فی القصاص)

قال الشافعي رحمه الله
أخبرنا ابن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب عن
مهدي بن أبي سعيد
المقبري عن أبي شريح
الكعبي رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال ثم أنتم بابني خراطة
قد قتلتم هذا القليل
من هذيل وأنا والله عاقله
فمن قتل قتيل بعده فاهله
بين خيرتين أن أحبوا
قتلوا وإن أحبوا أخذوا
العقل (قال الشافعي)
رحمه الله ولم يختلفوا في
أن العقل يورث كالسالم
وإذا كان هكذا فكل
وارث ولزوجة أو
ابنة لا يخرج أحدهم
من ولاية الدم ولا يقتل
إلا باجتماعهم وحسب
القاتل حتى يحضر
القائب ويبلغ الطفل
وإن كان فيهم معنوه
لحق يفسق أو يموت
فيقوم ولورثه مقامه
وأبهم عفا عن القصاص
كان على حقه من الدية
ولن عفا على غير مال
كان الباؤون على
حقوقهم من الدية فإن

بالمعروف ويحبسهما ما أنعاهما لغيرهما من غير طيب نفس منها بما أساكه إياها على المنع فحرم الله تعالى ذلك على
هذا المعنى وحرم على الأزواج أن يعضوا النساء لذهبوا بهن ما أو تين واستثنى إلا أن يأتين بفاحشة معينة
وإذا أتيت بفاحشة معينة وهي الزنا فأعطين ببعض ما أو تين ليفارقن حل ذلك إن شاء الله تعالى ولم تكن معصيتهن
الزوج فيما يجب له بغير فاحشة أولى أن تحل ما أعطين من أن يعصين الله والزوج بالزنا وأمر الله في
الذي يكرههن أنزواجهن ولم يأتين بفاحشة أن يعاصرن بالمعروف وذلك بتأدية الحق واجمال العشرة وقال
فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فباح عشرتهن على الكراهية
بالمعروف وأخبر أن الله عز وجل قد يجعل في الكره خيرا كثيرا والخير الكثير الأجرف الصبر وتأدية الحق إلى
من يكره والتطول عليه وقد يغتبط وهو كاره لها بأخلاقها ودينها وكفاتها وبذلها وميراث أن كل لها
وتصرف حالته إلى الكراهية لها بعد الغبطة بها

(الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال الفرقة بين الزوجين
وجوه يجمعها اسم الفرقة ويفترق بها أسماء دون اسم الفرقة فيها الطلاق والطلاق ما ابتدأ الزوج فواقعه على
أمر أنه بطلاق صريح أو كلام يشبه الطلاق يريد به الطلاق وكذلك ما جعل إلى امرأته من أمرها فطلقت
نفسها أو إلى غيرها فطلقتها فهو كطلاقه لانه بأمره وقع وهذا كله إذا كان الطلاق فيه من الزوج أو ممن جعله
إليه الزوج واحدة أو اثنتين فالزوج عاك في رجعة المطلقة ما كانت في عدة منه (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وكذلك إن آلى من أمره فطلق أو قال لا امرأته أنت طالق البتة خلف ما أراد الا واحدة أو أنت خلية
أو بائن أو برية خلف ما أراد الا واحدة فهي واحدة عاك الرجعة لا يكون من هذا شيء بائن أبدا إن كانت
الزوجة مدخولا بها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي بعض الناس ما النجعة فيما قلت قلت الكتاب
والسنة والآثار والقياس قال فأوجدني ما ذكرته قلت قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسك
بمعروف الآية وقال تعالى ذكره والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء إلى قوله أصلا ما قلت أما يتبين لك
في هاتين الآيتين أن الله تبارك وتعالى جعل لكل مطلق لم يأت على جميع الطلاق الرجعة في العدة ولم يخص
مطلقا دون مطلق ولا مطلقة دون مطلقة وأن الله تبارك وتعالى إذا قال فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان
فإنما أمر بالامسك من له أن يمسك والتسريح من له أن يسرح قال فما التسريح ههنا قلت ترك الحبس
بالرجعة في العدة تسريح بمن تقدم الطلاق وقلت له إن هذا في غير هاتين الآيتين أيضا كهو في هاتين الآيتين قال
فأذكره قلت قال الله عز وجل وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف إلى قوله لتعتدوا قال
فما معنى قوله فبلغن أجلهن قلت يعني والله تعالى أعلم قارب بلوغ أجلهن قال وما الدليل على ذلك قلت
الآية دليل على لقول الله عز وجل فامسكوهن بمعروف أو تسريحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا تعتدوا
فلا يؤمر بالامسك والسراح إلا من هذا إليه ثم شرط عليهم في الامسك أن يكون بمعروف وهذه كآية
قبلها في قوله فبلغن أجلهن قال وتقول هذا العرب قلت نعم تقول للرجل إذا قارب البلدي يده أو الأمر يريد
قد بلغت موته قوله إذا بلغه وقلت في قول الله تبارك وتعالى فامسكوهن بمعروف أو تسريحوهن بمعروف وأشهدوا
نحو عدل منكم قال فلم قلت أنها تكون للزوج الرجعة في العدة قبل التطليقة الثالثة فقلت له لما بين
الله عز وجل في كتابه فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره إلى أن يترجعا قال فلم قلت في
قول الله تعالى في المطلقات فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو تسريحوهن بمعروف إذا قارب بلوغ أجلهن
وقلت في قول الله عز وجل في المتوفى عنها زوجها فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن
من معروف هذا إذا قضين أجلهن والكلام فيهن ما واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له بلغن
أجلهن يحتمل قارب البلوغ وبلغن فرغن عما عليهن فكان سياق الكلام في الآيتين دليل على فرق بينهما لقول

فظهر منه على عيب فيكون له رده بالعيب ورده صريح العقد الأول وليس استئناف بيع فيه ولا يجوز أن يستأنف
 بغير رضا المردود عليه وهذا كله فرق من المرأة وفرقة المرأة بغير تأييد الزوج أي أنه لا تكون الا فسخ عقدة
 النكاح لان الطلاق الذي جعله الله تعالى ثلاثا لا يتحل النساء بعده الا بزوج وهو الى الرجال لا الى النساء قال
 فهل من شيء فرقة غير هذا قلت نعم كل ما عقد فاسد من نكاح مثل نكاح بغير ولي ونكاح العبد بغير
 اذن سيده ونكاح الامة بغير اذن سيدها فكل ما وقع من النكاح كله ليس يتم بحل فيه الجماع بالعقد ويقع
 الميراث بين الزوجين ولا يكون لاحد فسخه زواج ولا زوجة ولا ولي وكل ما كان هذا فالنكاح فيه فاسد يفرق
 العقدة ولم تعد الفرقة طلاقا ولكنه فسخ العقد قال فهل من تفرقة غير هذا قلت نعم ردة أحد الزوجين أو
 اسلام أحدهما والآ خر مقبى على الكفر وقد حرم الله على الكافرين أن يغشوا المؤمنين وعلى المؤمنين غشيان
 الكوا فرسوى أهل الكتاب وليس واحد منهما فراقا من الزوج هذا فسخ كله قال فهل من وجه من الفرقة
 غير هذا قلت نعم الخلع قال فما الخلع عندك فذكرت له الاختلاف فيه قال فان أعطته النفا على أن يطلقها
 واحدة أو اثنتين أفبطل الرجعة قلت لا قال ولم يطلق من لمواراد لم يوقعه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 فقلت له يقول الله عز وجل فلاجناح عليهما فيما افندت به والفدية بمن ملك عليه أمره لا تكون الا بازالة
 الملك عنه وغير جائز أن يأذن الله تعالى لها بالفدية وله أن يأخذها ثم يملك عليها أمرها بغير رضائها ألا ترى أن
 كل من أخذ شيئا على شيء يخرج منه من يديه لم يكن له سبيل على ما أخرج من يديه لما أخذ عليه من العوض
 وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت بن قيس أن يأخذ من أمرائه حين جاءته ولم يقل له لا تأخذ
 منها الا في قبل عدتها كما أمر المطلق غيره ولم يسم له طلاقا يطلقها اياه ورأى رضاه بالاخذ منها فرقة والخلع
 اسم مفارق الطلاق وليس المختلج مبتدئ طلاقا الا يجعل والمطلقون غيره لم يستجعلوا وقلت له الذي ذهب اليه
 من قول الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسالك معروف الآية انما هو على من عليه العدة لقول الله عز وجل
 طلقتوهن من قبل أن تمسوهن الى قوله جسيلا أفرايت ان عارضك معارض في المطلقة واحدة قبل
 أن يدخل بها فقال ان الله قال الطلاق مرتان فامسالك معروف أو تسريح باحسان وهذه مطلقة واحدة
 فمسكها ما الخلع عليه قال قول الله تعالى فبلغن أجلهن فامسكوهن وقوله في العدة أحق ردهن في ذلك فلما
 لم تكن هذه معتدة بحكم الله علمت أن الله تبارك وتعالى انما قصد بالرجعة في العدة قصد المعتدات وكان
 المفسر من القرآن يدل على معنى الجميل ويفتقر بافتراق حال المطلقات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 فقلت له فما منعتك من هذه الخلع في المختلعة وقد فرق الله تبارك وتعالى بينهما بأن جعلها مقفدية وبأن هذا
 طلاق بمال يؤخذ وبأن المسكين لم يختلجوا في الرجل اذا قال لامرأته أنت طالق واحدة ملك الرجعة
 وان قال لها أنت طالق واحدة على شيء يأخذها لم يملك الرجعة قال هذا هكذا الا انه اذا تكلم بكلمة واحدة فلا
 يجوز أن يجعل ما أخذ عليه مالا كمن لم يأخذ المال والخلع فيه ما ذكر من أن من ملك شيئا بشئ
 يخرج منه لم يكن له على ما خرج منه سبيل كما لا يكون على ما في يديه مما أخرجه اليه ماله كما لا يكون الذي
 أخرجه اليه سبيل (قال الشافعي) رحمه الله قال فأوجدني اللفظ الذي يكون فراقا في الحكم لانيته فيه قلت
 له هو قول الرجل أنت طالق أو قد طلقك أو أنت سراح أو قد سرحتك أو قد فارقتك قال فن أين قد فرقت
 بين هؤلاء الكلمات في الحكم وبين ما سواهن وأنت (أ) تدينه فيما بينه وبين الله فهن كاتدينه في غيرهن قلت
 هؤلاء الكلمات التي سمي الله تبارك وتعالى بهن الطلاق فقال اذا طلقت النساء وقال فامسكوهن بمعروف
 أو فارقوهن بمعروف وقال عز وجل فتموهن وسرحوهن الآية فهو لاء الاصول وما أنت بهن مما لم يسم
 طلاقا في كتاب ولا سنة ولا أثر الابنية فان نوى صاحبه طلاقا مع قول يشبه الطلاق كان طلاقا وان لم ينو
 لم يكن طلاقا

(الخلاف في الطلاق) قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال انا وافقك في معنى ونخالفك في معنى فقلت

شيء لم يكن العاقب ما يتبعه
 معروف ولا على القاتل
 ما يؤديه باحسان (قال
 المزي) رحمه الله فهذا
 مال بلامشينة أو لا تراه
 يقول ان عفوا المحجور
 جائز لانه زيادة في ماله
 وعفوه المال لا يجوز
 لأنه نقص في ماله وهذا
 مال بغير مشينة فاقرب
 الى وجه ما قال عندى
 في العفو الذي ليس لاهل
 الدين منعه منه هو أن
 يبرئه من القصاص
 ويقول بغير مال
 فيسقطان وبالله
 التوفيق

(باب القصاص بالسيف)

قال الشافعي رحمه الله
 تعالى قال الله تعالى
 ومن قتل مظلوما
 فقد جعلنا لوليه سلطانا
 قال واذا خلى الحاكم
 الولي وقتل القاتل
 فينبغي له أن يأمر من
 ينظر الى سيفه فان
 كان صارما والا أمره
 (أ) قوله وأنت تدينه (الخ)
 هكذا في جميع النسخ
 ولعل النافي قبل الفعل
 سقط من قلم النسخ فالنظر
 كتبه معصمه

يسلم ثلاثا يصيبه
ثم يدعه وضرب عنقه
وان ضربه بما لا يخطئ
بمنه من قطع رجل أو
وسط عروان كان مما
يلي العتق من رأسه
أو كتفه فلا عقوبة عليه
وأجبره الحاكم على أن
يأمر من يحسن ضرب
العتق لوجهه (قال)
ولو أنزل رجل فتصيبه
ففضاء الولي فقتله قبل
أن يعلم فيها قولان
أحدهما أن ليس على
القاتل شيء إلا أن يحلف
بأنه ما على عضو ولا على
الغافي والثاني أن ليس
على القاتل قود
لأن قتله على أنه
مباح وعليه اللية
والكفارة ولا يرجع بها
على الولي لأنه متطوع
وهذا أشبههما (قال)

(١) لعل هناك خلافا
به كلام الشافعي بكلام
المخالف كما نلهم من
قوله بعد فقلت أفقلت
هذا خبر أو قياسا فانظر
(٢) قوله يقابله كذا
في النسخ وانظر
(٣) قوله والأثر له
مكرر مع الآثار الأولى
فانظر كتبه معجمه

فأذكر الموضع التي تخالفنا فيها قال تزعم أن من قال لامرأته أنت طالق فهو يملك الرجعة إلا أن يأخذ
جعل على قوله أنت طالق قلت هذا قولنا وقول العامة قال وتقول إن قال لامرأته أنت خلية أو برة أو بائة
أو كلمة غير تصريح بالطلاق فلم يرد بها طلاقا فليس بطلاق قلت وهذا قولي قال وتزعم أنه إن أراد بهذا الذي
ليس بصريح الطلاق والطلاق وأراد واحدة كانت واحدة (١) بائة وكذلك إن قال واحدة شديدة أو غليظة لذا
شد الطلاق بشي فقلت له أفقلت هذا خبرا أو قياسا فقال قلت بعض خبرا وقست ما بقي منه على الخبر بها (قال
الشافعي) رحمه الله قلت ما الذي قلته خبرا وقست ما بقي منه على الخبر قال روي ناعن علي رضي الله تعالى عنه
أنه قال في الرجل يخبر امرأته أو يملكها إن اختارته فطلقته يملك فيها الرجعة وإن اختارت نفسها فطلقته
بائة قلت أروي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه جعل البينة ثلاثا قال نعم قلت أنت تخالف ما روي
عن علي قال وأين قلت أنت تقول إذا اختارت المرأة للملكة أو التي جعل أمرها بيد هاز وجهها فلا شيء
قال نعم فقلت قد روي عنه حكما واحدا خالف بعضه وروي عنه أيضا أنه فرق بين البينة والتضير والتبليك
فقلت في البينة نيتة فإن أراد واحدة فواحدة بآئن وهو يجعلها ثلاثا فكيف زعمت أنك جعلت البينة قياسا
على التضير والتبليك وهما عندك طلاق لم يغلط. والبينة طلاق قد غلط فكيف قست أحدهما بالآخر وعلى
رضي الله تعالى عنه يفرق بينهما وهو الذي عليه أصابك زعمت اعتمدت قال فإني إنما قلت في البينة بحديث
ركانة. فقلت له أليس جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة في حديث ركانة واحدة يملك الرجعة وأنت
تجعلها بائة فقال قال شريح نفعه عند بدعته فقلت ونحن قد وقفنا عند بدعته فلما أراد واحدة جعلناها
تلك الرجعة كما جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وأندرويت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم في البينة واحدة ويملك الرجعة أو ثلاثا فخرجت من قولهم معايتروهم في قول شريح وشريح رجل من
التابعين ليس له عند نفسه ولا لغيره أن يقلعه ولا له عندك أن يقول مع أحد من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومن قال في البينة ثلاثا فإنه يذهب إلى الذي يغلب على القلب أنه إذا نطق بالطلاق ثم قال البينة فإني
أراد الابتائ والذي ليس بعد رجعة وهو ثلاث ومن قال البينة واحدة إذا لم يرد أكثر منها ذهب فيها
نرى والله تعالى أعلم إلى أن البينة كلمة تحتل أكثر الطلاق وأن يقول البينة بيقينا كما تقول لا آتيك البينة
وأذهب البينة وتحتل صفة الطلاق فلما احتملت معاني لم تستعمل عليه معنى يحتمل غير مولى ففرق بينه وبين
أهله بالتوهم وجعلنا ما احتمل المعاني (٢) يقابله وقولك كذا خارج من هذا ما نزل قال فانظر روي ناعن ابن
مسعود رضي الله تعالى عنه لا يكون طلاق بآئن إلا خلع أو إيلاء فقلنا قد خالفنا فقلت كثيرا من الطلاق
بأناس سوى الخلع والإيلاء وقلت له أرايت لو أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقلت
في البينة وروي ناعن النبي عليه السلام ما يخالفه في رجل أو رجال من أصحابه جهة معه قال لا قلنا قد خالفنا
ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البينة وخالف أصحابه فلم يقل يقول واحد منهم فيها وقلت له أو
يختلف عندك قول الرجل لامرأته أنت طالق البينة وخليه وبرة بآئن وما شدد به الطلاق أو كفى عنه
وهو يريد الطلاق فقال لا كل هذا واحد قلت فإن كان كل واحد من هذا عندك في معنى واحد فقد خالفنا
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وما في معناه ثم قلت فيه قولنا متناقضا قال وأين قلت زعمت أنه إن قال
لامرأته أنت طالق واحدة غليظة أو شديدة كانت بائة وإن قال لها أنت طالق واحدة طويلة كان يملك الرجعة
وكنا الكلمتين صفة التولية وتشديدا فكيف كان يملك في أحدهما الرجعة ولا يملكها في الأخرى أرايت
لو قال لك قائل إذا قال طويلة فهي بآئن لأن الطويلة ما كان لها منع الرجعة حتى يطول ذلك وغليظة وشديدة
ليست كذلك فهو يملك الرجعة أما كان أقرب بمجاورة إلى الصواب منك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وقلت له لقد خالفنا في هذا القول معاني الآثار مع فراق معنى القرآن والسنة (٣) والآثار والقياس قال فمن
أصحابك من يقول لا أتق به في الطلاق قلت أولئك خالفونا وإياك فان قلت يقولهم حاجتنا وإن خالفتم

فلا يخرج بقول من لا تقول بقوله

(انفساخ النكاح بين الامة وزوجها العبد اذا عتقت) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت كانت في بريرة ثلاث سنين وكان في إحدى السنين أنها أعتقت فغيرت في زوجها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول في الامة تكون تحت العبد فتعتق إن لها الخيار ما لم يحبسها فإذا أسفها فلا خيار لها أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن مولاه بني عدي بن كعب يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي أمة يومئذ فعتقت قالت فأرسلت إلى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدعته فقالت إني أخبرتك خبرا ولا أحب أن تصني شيئا إن أمرك بيدك ما لم يسلك زوجك قالت فقارفته ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا تأخذ في تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة حين عتقت في المقام مع زوجها أو فراقه دلائل منها أن الامة إذا عتقت عند عبد كان لها الخيار في المقام معه أو فراقه وإذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيار للامة دون زوجها فأنما جعل لها الخيار في فسخ العقد التي عقدت عليها وإذا كانت العقد تنفسخ فليس الفسخ بطلاق إنما جعل الله الطلاق المعدود على الرجال ما أطلقهم فأما ما فسح عليهم فذلك لا يحتسب عليهم والله تعالى أعلم لأنه ليس بقولهم ولا بفعلهم كان (قال) وفي الحديث دلالة على أن الملك يزول عن الامة المروجة وعقد النكاح ثابت عليها إلا أن تفسخ حرة أو اختيار في العبد خاصة وهذا رد على من قال يبيع الامة طلاقا لانه إذا لم يكن خروجها من ملك سيدها الذي زوجها إليه بالعق يخرجهما من نكاح الزوج كان خروجها من ملك سيدها الذي زوجها إليه يرق كرقه أولى أن لا يخرجهما ولا يكون لها خيار إذا خرجت إلى الرق وبريرة قد خرجت من رق مالكها إلى ملك عائشة رضي الله تعالى عنها ومن ملك عائشة إلى العتق فجمعت الخرجين من الرق إلى الرق ومن الرق إلى العتق ثم خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدهما قال ولا يكون لها الخيار إلا بان تكون عند عبد فأما عند حرة فلا

(الخلاف في خيار الامة) قال الشافعي في الغنائم بعض الناس في خيار الامة فقال غير تحت الحر كما تخير تحت العبد وقالوا ويبيع الله عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان عبدا وهما أعلم بحديث عائشة من رويت هذا عنه قال فهل تروون عن غير عائشة أنه كان عبدا فقلت هي المعتقدة وهي أعلم به من غيرها وقد روي من وجهين قد ثبت أنت ما هو أضعف منهما ونحن إنما ثبت ما هو أقوى منهما قال فاذا كرهما قلت أخبرنا شافعي عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أنه ذكر عنده زوج بريرة فقال كان ذلك مغيب عبد بني فلان كافي أنظر إليه يبيعها في الطريق وهو يبيكي أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن زوج بريرة كان عبدا قال فقال فلم تخير تحت العبد ولا تخير تحت الحر فقلت له لاختلاف حالة العبد والحر قال وما اختلافهما قلت له الاختلاف الذي لم أر أحدا يسأل عنه قال وما ذلك قلت إذا صار حرة لم يكن العبد لها كفؤ النقص عنها لا ترى أنه لا يكون وليا لبنته زوجها لا ترى أنه يوجب بالنكاح على النكاح أشياء لا يقدر العبد على كمالها ويتطوع الزوج الحر على المرأة بأشياء لا يقدر العبد على كمالها ومنها أن المرأة أثر زوجها ويرثها والعبد لا يرث ولا يورث ومنها أن نفقة ولد الحر عليه من الحر ومنها أن عليه أن يعبد لأمرائه وسيد العبد قد يحول بينه وبين العدل عليها ومنها أشياء يتطوع لها بها من المقام مع أهل بيته وليس العبد مستمع من ذلك مع أشياء لهذا كثيرة يخالف فيها الحر والعبد (قال الشافعي رحمه الله) فقال أنا أخذت في هذا إلى أن خيار الامة تحت الحر والعبد أنها نكحت وهي غير مالكة لأمرها ولما ملكت أمرها كان لها الخيار في نفسها فقلت له أرايت الصبية زوجها فبلغ قبل الدخول أو بعدهما يكون لها الخيار إذا بلغت قال لا قلت فإذا زمت أهلك إنما خيرتها لأن العقد كانت وهي لا خيار لها فإذا صار الخيار لها اختارت لم تكن هذا في الصبية

(المرئي) رحمه الله
فالشبه أولى به (قال
الشافعي) رحمه الله ولا
تقتل الحامل حتى تضع
فإن لم يكن ولدها مريض
فأحب إلى أن لو زكت
بطيب نفس الولي حتى
يوجد له مريض فان لم
يقبل قتل (قال المرئي)
رحمه الله إذا لم يوجد
للولد ما يحياه لم يحل
عندي قتله بقتل أمه
حتى يوجد ما يحياه
فقتل (قال الشافعي)
رحمه الله ولو عمل الإمام
فاقتص منها ما لا يقطعه
الإمام فإن ألفت جنبها
ضمنه الإمام على طاقته
دون المقتص (قال
المرئي) رحمه الله بل على
الولي لأنه اقصد لنفسه
مختارا فحسنى على من
لا قصاص له عليه فهو
بغير ما ألتف أولى من
إمام حكمه بحقه فأخذه
وما ليس له (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
قتل نرا قتل لأول
وكانت الديت لمن بقي في
ماله فان خشي الأول
منهم أقرع بينهم فأجهم
قتل أو لا قتل به وأعطى

الباقون المديان من ماله
ولو قطع بدرج حبل
وقطع آخر قطعت
يدينه ويقتل بالنفس
(قال المزني) رحمه الله
فان مات المقطوعة يده
الاول بعد ان اقتص
من البسد فقياس قول
الشافعي عندى ان
لوليه ان يرجع نصف
الدية في مال قاطعه لان
المقطوع قد استوفى قبل
موته ما فيه نصف الدية
باقتصاصه به فالعنه
(قال الشافعي)
ولو قتله عمدا ومعه صبي
أو معتوه أو كان حر وعبد
قتل العبد أو مسلم
ونصراني قتل النصراني
أو قتل ابنه ومعه أجنبي
فعلى الذي عليه
القصاص القصاص
وعلى الآخر نصف الدية
في ماله وعقوبة أن كان
الضرب عمدا (قال
المزني) رحمه الله وشبه
الشافعي أخذ القود من
البائع دون الصبي

(١) قوله الآن الخيار
فكذا في النسخ وانفسر
كتبه محمد بن

يرزوجها أبوها قال فان افترق بينهما وبين الدية قلت أو يفرقان قال نعم قلت فكيف تقبيلها عليها
والصبي وأرثه موروثه وهذه غير وارثه ولا موروثه كشكاح ثم تقبيلها عليها في الخيار التي فارقته فيه قال انهما
وان افترقا في بعض أمرهما فهما يجتمعان في بعثته قلت وأين قال الصبي لم تكن يوم تزوجت عن لها خيار
للعدة قلت وكذلك الأمة للرق قال ولو كانت حرة كان لها الخيار قلت وكذلك لو كانت الصبي بالغة قال
فهى لا تشبهها قلت فكيف تشبهها ما أنت تقول اذا بلغت الصبي لم ير زوجها أبوها الا برضاها وهو يرزح أمته
بغير رضاها قال فاشبهها بالمرأة تزوج وهى لانعلم أن لها الخيار اذا علمت قلت هذا خطأ في المرأة هذه
لانكاح لها ولو كان ما قلت كما قلت كنت قد قسمتها على ما يخالفها قال وأين يخالفها قلت أرايت المرأة تزكج
ولا تعلم ثم تموت قبل تعلم أيرثها زوجها أو يموت أثره قال لا قلت ولا يجعل له جماعها قبل أن تعلم قال لا قلت
أفصد الأمة بزوجه سيد هاهل يجعل سيدها جماعها قال نعم قلت وكذلك بعد ما تعتق ما لم تختر فسخ النكاح
قال نعم قلت ولو اعتقت فانت وزوجها قال نعم قلت ولو مات ورثته قال نعم قلت أقرها تشبه واحد من
الأتنين اللتين شبهتهما قال فما يملك في الفرق بين العبد والحر قلت ما وصفت لك فان أصل النكاح كان
حلالا جائزا فلم يحرم النكاح بتحويل حال المرأة إلى أحسن ولا أسوأ من حالها الاول لا يخبر لا يسع خلافه فلما
جاءت السنة بتخيير بريرة وهى عند عبد قلناه اتباعا لمرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أئزنا الله
اتباعه حيث قال وقتلنا الحر خلاف العبد لما وصفتنا وان الأمة اذا خرجت إلى الحرية لم تكن أحسن حالا
منه أكثر ما فيها أن تساويه وهو اذا كان مملوكا فاعتقت خرجت من مساواته قال وكيف لم تجعلوا الحر قايما
على العبد فقلت وكيف نقبس بالشئ خلافه قال انهما يجتمعان في معنى أنهما زوجان قلت ويفترقان
في أن حالهما مختلفا قال فلم لا تجتمع بينهما حيث يجتمعان قال قلت أقرهما أكثر من اجتماعهما والذي هو
أولى بي اذا كان الاكبر من أمرهما الاقتراق أن يفرق بينهما ونحن نبالك قال سل قلت ما تقول في الأمة اذا
أعتقت تخير قال نعم قلت فان بيعت تخير قال لا قلت ولم وقدر الرق الذي زوجها فصار في حاله مذهب لو ابتدأ
نكاحها لم يحرز كالوا نكحها حرة بغير إذنهم لم يحرز قال هما وان اجتمعا في أن ملك المنكح زائل عن المنكحة فحال
الأمة المنكحة مختلفة في أنها انتقلت من رق الرق وهى في العتاقة انتقلت من رق إلى حرية قلت ففرقت
بينهما اذا افترقا في معنى وان اجتمعا في آخر قال نعم قلت فتفرق بين الخيار في عبد وحر أكثر ما وصفت وأصل
الحجة فيه ما وصفت من أن النكاح كان حلالا وما كان حلالا لم يحرز تحريره ولا فسخه الا بسنة ثابتة أو أمر
أجمع الناس عليه فلما كانت السنة في تخيير الأمة اذا اعتقت عند عبد لم تعد ما رويها من السنة ولم يحرم النكاح
الا في مثل ذلك المعنى وانما جعل للأمة الخيار في التفرق والمقام والمقام لا يكون الا والنكاح حلال (١) ان
الخيار انما يكون عندنا والله تعالى أعلم لنفس العبد عن الحرية والعلل التي فيه التي قد يمنع فيها ما يجب
وتحب امراته

(اللعان) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
الآية وقال تعالى والذين يرمون أزواجهن ثم أتوا بأربعة شهداء ان الله غضب الله عليهن ان كان من الصادقين فلما حكم الله في الزوج
القاذف بأن يلتنع دل ذلك على أن الله انما أراد بقوله والذين يرمون المحصنات الآية القذف غير الا زواج
وكان القاذف الحر الذي والعبد المسلم والذي اذا قذفوا الحرة المسلة جلد والخدمه جلد والخدمه جلد والخدمه جلد والعبد
جسد العبد وأنه لم يبرأ قاذف بالغ يجرى عليه الحكم من لم يحدده ان لم يضرج منه بما أخرجه الله تعالى به
من اليهود على القذوفة لان الآية عامة على القذوفة كانت الآية في اللعان كذلك والله تعالى أعلم عامة على
الا زواج القذوفة فكان كل زوج قاذف بلا عن أو يحدان كانت القذوفة ممن لها حد أو لم تكن لان على من
قذفها اذا لم يكن لها حد تعزير أو عليها اذا لم تلتنع بكل حال لانه لا اقتراق بين عموم الاتيين معا وكما جعل الله
الطلاق الى الا زواج قال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن وقال عز وجل وان طلقتموهن من قبل

أن تمسوهن وقال اذا نكحتم المومنات ثم طلقتموهن فكان هذا عاما للزواج والنساء لا يخرج منه زوج مسلم
حر ولا عبد ولا ذمي حر ولا عبد فكذلك اللعان لا يخرج منه زوج ولا زوجة (وقال) فيما حكى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذ لعن بين أخوي بنى الجبلان ولم يتكلف أحد حكاية حكم النبي صلى الله عليه وسلم في
اللعان أن يقول قال للزوج قل كذا ولا تراءى قولي كذا انما تكلفوا حكاية حجة اللعان دليل على ان الله عز وجل
انما نصب اللعان حكاية في كتابه فاعمالا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين بما حكم الله عز وجل
في القرآن وقد حكى من حضر اللعان في اللعان ما احتج اليه بما ليس في القرآن منه (قال) فاذا لعن الحاكم بين
الزوجين وقال للزوج قل أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميته به من الزنا ثم ردها عليه حتى يأتي بها أربع
مرات فاذا فرغ من الرابعة وقفه وذكره وقال اتق الله تعالى أن تبوء بلعنة الله فان قولك ان لعنة الله على أن
كنت من الكاذبين فيما رميته به من الزنا موجبة بوجوب عليك اللعنة ان كنت كاذبا فان وقف كان لها عليه الحد
ان قامت به وان حلف لها فقد اكمل ما عليه من اللعان وينبغي أن يقول للزوجة فتقول أشهد بالله انه لمن
الكاذبين فيما رميته به من الزنا حتى تقولها أربعاً فاذا اكملت أربعاً وقفها وذكرها وقال اتق الله واحذري ان
تبوءي بغضب الله فان قولك على غضب الله ان كان من الصادقين فيما رميته به من الزنا وجب عليك غضب
الله ان كنت كاذبة فان مضت فقد فرغت مما عليها وسقط الحد عنها وهذا الحكم عليها والله ولي أمرها
فما غاب عما قال فان لا عنها بانكار ولد أو حبل قال أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميته به من الزنا وان ولدها
هذا أو حبلها هذا ان كان حبلان زنا ما هو مني ثم يقولها في كل شهادة وفي قوله وعلى لعنة الله حتى تدخل
مع حلفه على صدقه على الزنا لانه قدر ما هاب شينين برنا وحل أو ولي نفسه فلماذا كره الله عز وجل الشهادات
أربعاً ثم فصل بينهن باللعة في الرجل والغضب في المرأة دل ذلك على حال اقتراق الشهادات في اللعة والغضب
واللعة والغضب بعد الشهادة موجبتان على من أوجب عليه لانه تجري على النفي وعلى الشهادة بالله تعالى
باطلا ثم يز يد فيبستري على أن يلتزم وعلى أن يدعو بلعنة الله فينبغي للوالى اذا عرف من ذلك ما جهلا أن
يفقههما نظرا لهما استدلالا بالكتاب والسنة أخبرنا ابن عيينة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم حين لعن بين المتلاعنين أمر رجلا أن يضع يده على فيه في
الخامسة وقال انها موجبة أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمر الجعفي
جاء الى عاصم بن عدي الانصاري فقال له يا عاصم أرايت لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلونه
أم كيف يفعل سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فسال عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلما رجع الى أهله جاءه عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر
لم تأتني بخير فقد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألت عنها فقال عويمر والله لا أتني حتى
أسأله عنها فجاءه عويمر ورسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع
امرأته رجلا يقتله فقتلونه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أزل الله فيك وفي
صاحبك فاذهب فأت بها فقال سهل فتلاعنا وألتمع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من
تلاعنها قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها فطلقها ثلاثا قبل أن يا أمره رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال مالك وقال ابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين (قال الشافعي) رحمه الله سمعت ابراهيم بن سعد بن
ابراهيم يحدث عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أنه أخبره قال جاءه عويمر الجعفي الى عاصم بن عدي الانصاري
فقال يا عاصم بن عدي سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلا يقتله فيقتله أم
كيف يصنع فقال عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فعاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل

بالقائتين عدا يعقوا الولي
عن أحدهما ان له قتل
الآخر فان قيل وجب
عليهما القود فقال عن
أحدهما بازالة الولي
قيل فاذا أزاله الولي عنه
أزاله عن الآخر فان قال
لا قيل فعلهما واحد فقد
حكمت لكل واحد منهما
بحكم نفسه لا بحكم غيره
(قال) فان شركه قاتل
خطأ فعلى العاصم
نصف الدية في ماله
وجناية الخطي على عاقلة
واخرج على محمد بن
الحسن في منع القود
من العاصم اذا شاركه
صئبي أو مجنون فقال
ان كنت رفعت عنه
القود لان القلم عنهما
مرفوع وان عدلها
خطأ على عاقلة فما قاتل
أقعدت من الاجنبى اذا
قتل عدا مع الأبلان
القلم عن الابليس
بمرفوع وهذا رز
أصلك (قال المازني رحمه
الله) فذكر الشافعي

رحمه الله محمد بن الحسن
 نبأ أنكر عليه في هذه
 نسلة لأن رفع القصاص
 والحق والجنون
 والصبي واحد فكذلك
 حكم من شاركهم بالحد
 واحد (قال الشافعي)
 رحمه الله ولو قتل أحد
 الولين القاتل بغير أمر
 صاحبه ففيها قولان
 أحدهما أن لا قصاص
 بحال تشبهه قال الله
 تعالى فقد جعلنا الولية
 سلطانا لا يحمل أى ولي
 قتل كان أحق بالقتل
 وهو مذنب أكثر أهل
 المدينة يتزونه منزلة
 الخلد لهم عن أبيهم أن
 عفو الا واحد اكله
 أن يحد (قال الشافعي)
 رحمه الله وإن كان ممن
 لا يجهل عزز وقيل
 لولا معصم حصصكم
 والقول من أين يأخذونها
 واحد من قولين أحدهما
 أنهم لهم من مال القاتل
 يرجع به لورثة القاتل
 فينال قاتله ومن قال

(١) قوله مستها بضم
 فسكون ففتح قال في
 السلن أرابه فضم
 اليتين كته معصه

فلقية عويعر فقال ما صنعت قال صنعت انك لم تأتني بخبر رسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلاب المسائل
 فقال عويعر والله لا تين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سألته فأنه فوجده قد أنزل الله عليه فيها فدهما
 فلا عن بينهما فقال عويعر لئن انطلقت بها القذ كذبت عليها ففارقها قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ابن شهاب فصار سنة في المتلاعنين ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به
 أسهم أدعج العينين عظيم الألتين فلا أراء الا قد صدق وإن جاءت به أسير كانه وحره فلا أراء الا كاذبا قال
 لجات به على النعت المكره (قال الشافعي) رحمه الله الوسر دابة تشبه الوزغ أخبرنا إبراهيم بن سعد
 عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جاءت به
 أشقر سبطا فهو لز وجهها وان جاءت به أديعج فهو لذي يتهمة لجات به أديعج أخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن أبي
 ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين مثل معنى بعد يث ما لك
 وإبراهيم فلما انتهى الى فراقها قال في الحديث ففارقها وما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقها
 قضت سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انطروها فان جاءت به أحر قصيرا كانه وحره فلا
 أحسبه الا كذب عليها وإن جاءت به أسهم أعين ذا ألتين فلا أحسبه الا قد صدق عليها فجات به على الامر
 المكره أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أخى بنى ساعدة أن رجلا من الانصار
 جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلوه أم
 كيف يفعل فانزل الله عز وجل في شأنه ما ذكر في القرآن من امر المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد قضى فيك وفي امرأتك قتلا عنا وأنشاهد ثم فارقها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت السنة
 بعد فيها أن يفرق بين المتلاعنين قال فكانت جاملا فانكره فكان ابنها يدعى الى أمه (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى في حديث ابن أبي ذئب دليل على أن سهل بن سعد قال فكانت سنة المتلاعنين وفي حديث شمالك
 وإبراهيم كانه قول ابن شهاب وقد يكون هذا غير مختلف بقوله مرة ابن شهاب ولا يدكر سهلا ويقوله
 أخرى ويدكر سهلا ووافق ابن أبي ذئب إبراهيم بن سعد فيما زاد في آخر الحديث على حديث شمالك وقد
 حدثنا سفيان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال شهدت المتلاعنين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأنا ابن خمس عشرة سنة ثم ساق الحديث ولم يتقنه اتقان هؤلاء أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن يحيى
 ابن سعيد حدثه عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله والله ما لي عهد بأهلى منذ غفرت النخل وعفارتها أنها اذا كانت تقرب فتمزأر بعين يوم ولا تسقى
 الا بعد الأبار قال فوجدت مع امرأتى رجلا قال وكان زوجها مضرا حش التباقيين سبط الشعر والذي يرميت
 به خدلا الى السواد بعد اقططامستها (١) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين ثم لا عن بينهما فجات
 رجلا يشبه الذي يرميته أخبرنا ابن عينة عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس رضى الله
 عنهما يحدث بحديث المتلاعنين قال فقال له رجل أهى التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت
 راجعا لأحد ابغير بنة رجتها فقال ابن عباس لا تلك امرأته كانت قد أعلنت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد
 ابن الهادي عن عبد الله بن نونس أنه سمع المقبري يحدث عن محمد بن كعب القرظي قال المقبري يحدثني أبو
 هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت آية المتلاعنين قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أجا امرأه أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله الجنة وأما رجل
 يحد ولده وهو يتظر اليه احتجب الله منه وقضه به على رؤس الاوليين والآخرين وسمعت ابن عينة
 يقول أخبرنا عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمتلاعنين حسابا على
 الله أحدكما كاذب لا سبيل لك عليها قال يا رسول الله ما لك ان كنت صدقت عليها فهو عا استعصمت

هذا قال فان عفوا
عن القاتل الديرة رجوع
ورثة قاتل المقتول على
قاتل صاحبهم بحصة
الورثة معه من الديرة
والقبول الثاني في
حصصهم أهلهم في مال
أخيهم القاتل قاتل
أبيه لان الديرة انما
كانت تلزمه لو كان لم
يقتله ولي فاذا قتله ولي
فلا يجتمع عليه القتل
والغرم والقول الثاني
أن على من قتل من
الاولياء قاتل أبيه
القصاص حتى يجتمعوا
على القتل (قال المرتضى)
رحمه الله وأجل قوله أن
القاتل لومات كانت
الديرة في ماله (قال المرتضى)
رحمه الله وليس تعدى
أخيه بمطل حقه ولا
عزله عن هو عليه
ولا قسوة لشبهة (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
(١) قوله فهو دون هكنا
في التسخ ولعلها محرفة
والاصل فيودون فانظر
(٢) قوله وقضاها الخ
هكذا في التسخ على ما في
بعضها من تحريف
وزيادة ونقص وعدم فقط
ولعل الواو قبل قضاها
زائدة فانظر كتبه رحمه

من فرجها وان كنت كذبت عليها فذلك أبعده لك منها أو منه (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن أيوب عن
سعيد بن جبيرة قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان قال
هكذا بأصبعه المسبحة والوسطى فقرنهما الوسطى والتي تليها يعني المسبحة قال الله يعلم أن أحدا كاذب
فهو منك كذا (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلا لاعن امرأته في زمان رسول الله صلى الله عليه
وسلم وانتفى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة (قال الشافعي) ففي حكم
اللعان في كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة واضحة ينبغي لاهل العلم أن يتنبهوا بعرفته
تم بصرا أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في غيره على أمثاله (١) فهو دون الغرض وتتفق عنهم الشبهة التي
عارض بها من جهل لسان العرب وبعض السنن ونحوها عن موضع الحجة منها أن عورعرا سأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلا فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وذلك أن عورعرا
لم يخبره أن هذه المسئلة كانت وقد أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يكن مخروما من
أجل مسئلته وأخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل
معناه قال الله عز وجل لا تسألو عن أشياء إن تبد لكم تسؤموا إلى قوله بها كافرين (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى كانت المسائل فيها فيما لم ينزل إذا كان الوحي ينزل بكمرو لم يذكركم من قول الله تبارك وتعالى ثم
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره فيما في معناه وفي معناه كراهية لكم أن تسألو أعمالا يحرم فإن حرمه
الله في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم حرم أبدا إلا أن ينسخ الله تحريمه في كتابه أو ينسخ على لسان
رسوله صلى الله عليه وسلم سنة لسنة وفيه دلالة على أن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم حرام باذن الله
تعالى إلى يوم القيامة بما وصفت وغيره من اقتراض الله تعالى طاعته في غير آية من كتابه وما جاء عنه صلى الله
عليه وسلم مما قد وصفته في غير هذا الموضع وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وردت عليه
هذه المسئلة وكانت حكايا وقصص عن جوابها حتى أتاه من الله عز وجل الحكم فيها فقال لعورعرا قد أنزل الله فيك
وفي صاحبك فلا عن بينهما كما أمر الله تعالى في اللعان ثم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة ونفاه عن الأب وقال له
لا سبيل لك عليها ولم يرد الصداق على الزوج فكانت هذه أحكاما وجبت باللعان ليست باللعان بعينه فالقول
فيها وأحسن من قولين أحدهما أني سمعت من أَرْضِي دينه وعقله وعلمه يقول أنه لم يقض فيها ولا غيرها إلا بما أمر
الله تبارك وتعالى قال فأمر الله أباه وجهان أحدهما وحى ينزله فينبى على الناس والثاني رساله تأتيه عن الله
تعالى بأن افعل كذا فافعله ولعل من جهة من قال هذا القول أن يقول قال الله تبارك وتعالى وأنزل الله عليك
الكتاب والحكمة وعلّمك ما لم تكن تعلم فيذهب إلى أن الكتاب هو ما ينزل عن الله تعالى والحكمة هي ما جاءت به
الرساله عن الله مما يفتى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال الله عز وجل لا زوجه واذ كر ما ينزل
في بيوتك من آيات الله والحكمة ولعل من جهة أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي الزنادي
بأمر أم الرجل الذي صالحه على الغنم والخادم والذي نفسى بيده لأقضي بينكما بكتاب الله عزذره ما إن الغنم
والخادم رد عليك وإن أمر أمه ترجم إذا اعترفت وجلد ابن الرجل مائة وغيره عاما ولعله يذهب إلى أنه إذا انتظر
الوحي في قضية لم ينزل عليه فيها انتظره كذلك في كل قضية وإذا كانت قضية أنزل عليه كما أنزل في حد الزاني
(٢) وقضاها على ما أنزل عليه وإذا ما أنزلت عليه حله في تبين عن الله يحضى معنى ما أراد بعرفة الوحي المتلو
والرساله التي تكون به ليست لما يحدث في ذلك المعنى بعينه (وقال غيره) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجهان أحدهما ما تبين على كتاب الله المبين عن معنى ما أراد الله بحمله خاصا عاما والآخر ما ألهمه الله من
الحكمة والهام الانبياء وحى ولعل من جهة من قال هذا القول أن يقول قال الله عز وجل فما يحكى عن
إبراهيم أني أرى في المنام أني أنبئك فانظر ماذا ترى قال بآيات أفعلم ما تؤمر فقل غير واحد من أهل التفسير
رؤيا الأنبياء وحى لقول ابن إبراهيم الذي أمر بدمجها بآيات أفعلم ما تؤمر ومعرفته أن رؤياه أمر أمر به وقال

قطع يده من مفصل الكوع فلم يبرأ حتى قطعها آخر من المرفق ثم مات فعليهما القود يقطع قاطع النكف من الكوع ويبدأ آخر من المرفق ثم يقتل لان لان ألم القطع الاول واصل الى الجسد كله (قال الشافعي) واذا اشاح الولاية قيل لهم لا يقتله الا واحد منكم فان سلم لواحد أو لأجنبي جاز وقته وان تشاحتم أقرعنا بينكم فأبكم خرجت فرعته خليفاه وقته ويضرب بأصم سيف وأشد ضرب

باب القصاص بغير السيف

قال الشافعي رحمه الله وان طرحه في نار حتى يموت طرح في النار حتى يموت وان ضربه بحجر فلم يقلع عنه حتى مات أعطى وليه جراح مثله فقتله به وقال بعض أصحابنا ان لم يموت من عدد الضرب قتل بالسيف (قال المزني) (١) قوله فاخبر ان صدق الخ كذا في الاصل وحرر

الله تبارك وتعالى ثيبه وما جعلنا الرؤيا التي أريناك الا فتنة للناس الي قوله في القرآن (وقال غيرهم) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى وبيان عن وحى وأمر جعله الله تعالى اليه بما ألهمه من حكمته وخصه به من نبوته وفرض على العباد اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه (قال) وليس تعدوا السنين كلها واجساد من هذه المعاني التي وصفت باختلاف من حكيت عنه من أهل العلم وأياها كان فقد ألزمه الله تعالى خلقه وفرض عليهم اتباع رسوله فيه وفي انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي في المتلاعنين حتى جاءه فلاعن ثم سن الفرقه وسن نقي الولد ولم يرد الصداق على الزوج وقد طلبه دلالة على أن سنته لا تعدو واحد من الوحي الذي ذهب اليها أهل العلم بانها تبين عن كتاب الله وأمر رساله من الله وألها ما به جعله الله اليه لموضع الذي وضعه من دينه وبيان لأمر من ان الله تعالى أمره أن يحكم على الظاهر ولا يقيم حدا بين اثنين الابن لان الظاهر يشبه الاعتراف من المقام عليه الحد أو بينة ولا يستعمل على أحد في حد ولا حق وجب عليه دلالة على كذبه ولا يعطى أحد بدلالة على صدق حتى تكون الدلالة من الظاهر في العام لا من الخاص فاذا كان هذا هكذا في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من بعده من الولاية أولى أن لا يستعمل دلالة ولا يقضى الا بظاهر أبدا فان قال قائل ما دل على هذا قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين ان أحدكما كاذب فحكم على الصادق والكاذب حكما واحدا أن أخرجهما من الحد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جاءت به أحدهما فلا أراه الا قد كذب عليها وان جاءت به أديع فلا أراه الا قد صدق فجاءت به على النعت المكرر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أسره ليلين لولا ما حكم الله (١) فاخبر ان صدق الزوج على المتلعة بدلالة على صدقه وكذبه بصفتين فجاءت دلالة على صدقه فلم يستعمل عليها الدلالة وأنفذ عليها ظاهرا حكم الله تعالى من أدراه الحد واعطاهم الصداق مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أسره ليلين لولا ما حكم الله وفي مثل معنى هذا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله انما أنا نبشروا نكم تحتة ضمون الى ولعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من النار فاخبر أنه يقضى على الظاهر من كلام الخصمين وانما يحل لهما ويحرم عليهما فيما بينهما وبين الله على ما يعلمان ومن مثل هذا المعنى من كتاب الله قول الله عز وجل اذا جاءك المنافقون الى قوله الكاذبون فحق رسول الله صلى الله عليه وسلم دماءهم بما أظهر وامن الاسلام وأقرهم على المناكحة والموارثة وكان الله أعلم بدينهم بالسرائر فأخبره الله تعالى أنهم في النار فقال ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار وهذا يوجب على الحاكم ما وصفت من ترك الدلالة الباطنة والحكم بالظاهر من القول أو البينة أو الاعتراف أو الحجة ودل أن عليهم أن ينتهوا الى ما انتهى بهم اليه كما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين الى ما انتهى به اليه ولم يحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الله وأمناءه على الملائعة بما ظهر له من صدق زوجها عليها بالاستدلال بالولد أن يحدها حد الزانية فن بعده من الحكام أولى أن لا يحدث في شي الله فيه حكم ولا رسوله صلى الله عليه وسلم بما يحكم به بعينه أو ما كان في معناه وواجب على الحاكم والمفتين أن لا يقولوا الا من وجه لزم من كتاب الله أو سنة أو إجماع فان لم يكن في واه من هذه المنازل اجتهدوا عليه حتى يقولوا مثل معناه ولا يكون لهم والله أعلم أن يحدثوا حكما ليس في واحد من هذا ولا في مثل معناه ولما حكم الله على الزوج برمي المرأة باللعان ولم يستثن ان سعى من رميها به أو لم يشبهه ورمى الجهلاني امرأته برجل بعينه فالتعن ولم يحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمرأة والتعن الجهلاني استدلتنا على أن الزوج اذا التعن لم يكن لرجل الاى رماها به الله عليه وسلم ولو كان أخذه له رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث الى الرمي فسانه فان أقر حد وان أنكر حد له الزوج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا للامام اذا رمى رجلا رجلا أو حدا ببعث اليه ويسأله عن ذلك لان الله عز وجل يقول ولا تحبسوا (قال) وان شبه على أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أنيسا الى امرأته رجل

فقال ان اعترفت فارجعها فقلت امرأه ذكر أبو الزاني بها أنها زنت فكان يلزمه أن يسأل فان أقرت حدث
وسقط الحد عن قذفها وان أنكرت حدثا قذفها وكذلك لو كان قاذفها زوجها لزمه الحدان لم تقر وسقط عنه
ان أقرت ولزمها فلا يجوز والله أعلم أن يحذر رجل لامرأته ولها نفقة بما قال ولا يترك الامام الحدان
وقد سمع قذفها حتى تكون تتركه فلما كان القاذف لامرأته اذا التعن لو جاء المقدوف بعينه يطلب حده لم
يؤخذ له الحد في القذف الذي يطلبه المقدوف بعينه لم يكن لمسئله المقدوف معنى الا أن يسأل ليحد ولم يسأله
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما سأل المقدوف والله أعلم للحد الذي يقع لها ان لم تقر بالزنا ولم يلتعن
الزوج ولو أقرت بالزنا لم يحذر زوجها ولم يلتعن وجلدت أو رجعت وان رجعت لم تحل لها فإما أقرت به من حد
الله عز وجل الرجوع ولم يحذر زوجها لانها مقررة بالزنا ولما حكى سهل بن سعد شهود المتلاعنين مع حدانته
وحكام ابن عمر استدللنا على أن اللعان لا يكون الا بحضور طائفة من المؤمنين لانه لا يحضر أمر ابي بكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم ستره ولا يحضره الا وغيره حاضره وكذلك جميع حدود الزنا يشهد طائفة من المؤمنين
أقلهم أربعة لانه لا يجوز في شهادة الزنا أقل منهم وهذا يشبه قول الله عز وجل في الزانيين وليشهد عذابهما
طائفة من المؤمنين وقال سهل بن سعد في حديثه فطلقها ثلاثا قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال ابن أبي ذئب وابن جريج في حديث سهل وكانت سنة المتلاعنين وقال ابن شهاب في حديث مالك
وابراهيم بن سعد فكانت سنة المتلاعنين فاحتمل معنيين أحدهما أنه ان كان طلقها قبل الحكم فكان ذلك
اليه لم يكن اللعان فرقة حتى يجدها الزوج ولم يجبر الزوج عليها وقد روى عن سعيد بن المسيب مثل معنى
هذا القول ولو كان هذا هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعيب على المطلق ثلاثا أن يطلقها لانه
لو لم يكن له أن يطلقها الا واحدة قال لا تفعل مثل هذا والله أعلم فسئل واذا لم ينه النبي صلى الله عليه وسلم
عن الطلاق ثلاثا ما بين يديه فلو كان طلاقه اياها كصمته عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان اللعان فرقة
لجهله المطلق ثلاثا شبه والله أعلم أن يعلم أنه ليس له أن يطلق ثلاثا في الموضع الذي ليس له فيه الطلاق
ويحتمل طلاقه ثلاثا أن يكون معاوجا حتى نفسه بعلمه بصدقه وكذبها وجرأتها على اليمين طلقها ثلاثا ناجها لابان
اللعان فرقة فكان كمن طلق من طلق عليه بغير طلاقه وكمن شرط العهدة في البيع والضمان والسلف وهو يلزمه
شرط أو لم يشترط فان قال قائل ما دل على أن هذا المعنى أولى المعاني به قيل قال سهل بن سعد وابن شهاب
فغارفها حاملا فكانت تلك سنة المتلاعنين فعنى قولهما الفرقه لأن سنة المتلاعنين أنه لا تقع فرقة الا بطلاقه
ولو كان ذلك كذلك لم يكن عليه أن يطلق وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فرق بين المتلاعنين
وتفريق النبي صلى الله عليه وسلم غير فرقة الزوج انما هو تفريق حكم فان قال قائل هذا حديثان
مختلفان فليحا عندي مختلفين وقد يكون ابن عمر شهد متلاعنين غير المتلاعنين الذين شهدهما سهل وأخبر
عاشهد وأخبر سهل عاشهد فيكون اللعان اذا كان فرقة بطلاق الزوج وسكوته سواء أو يكون ابن عمر
شهد المتلاعنين الذين شهد سهل فسمع النبي صلى الله عليه وسلم حكم أن اللعان فرقة فيكي أنه فرق بين
المتلاعنين سمع الزوج طلق أو لم يسمعه وذهب على سهل حفظه أو لم يذكره في حديثه وليس هذا اختلافا هذا
حكاية لمعنى بلغظين مختلفين أو مجتمعي المعنى بخلاف اللفظ أو حفظ بعض ما لم يحفظ من حضر معه ولما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين حسابكما على الله أحد كما كذب دل على ما وصفت في أول المسئلة من
أنه يحكم على ما ظهر له والله ولي ما غاب عنه ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها استدللنا على
أن المتلاعنين لا يتناحان أبدا اذ لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أن تكذب نفسك أو تفعل كذا أو
يكون كذا كما قال الله تبارك وتعالى في المطلق الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان
طلقها فلا جناح عليهما أن يراجعا واستدللنا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي الولد وقد قال عليه

هكذا قال الشافعي
رحمه الله في المحبوس
بسلام طعام ولا شراب
حتى مات أنه يجبس
فان لم يموت في ثلاث المدة
قتل بالسيف وكذا قال
لو غرق في الماء وكذلك
يلقيه في مهاوأة في
البعث أو (١) مثل سدة
الارض وكذا عدد
الضرب بالصخرة فان
مات والاضربت عنقه
فالقياس على ما مضى
في أول الباب أن يمنع
الطعام والشراب حتى
يموت كما قال في النار والحجر
والخنق بالحبل حتى
يموت اذا كان ما صنع
به من التلف الوحي
(قال الشافعي) ولو قطع يديه
ورجليه فمات فعل به
الولي ما فعل بصاحبه
فان مات والاقتل
بالسيف ولو كان أجافه
أو قطع ذراعه فمات
كان لوليها أن يفعل ذلك
به على أن يقتله فأما
على أن لا يقتله فلا
يتروا وآياه (وقال) في
موضع آخر فيها قولان
أحدهما هذا والآخر

(١) قوله مثل سدة
الارض تدل في الاصل
والنظر

الصلاة والسلام الولد للفراش ولا يجوز أن ينفي الولد والفراش ثابت فان قال قائل فيقول الفراش عند النبي
ويرجع اذا اقتربه قيل له لماسأل زوج المراء الصدوق الذي اعطاها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنت
صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها وان كنت كذبت عليها فذلك ابعدها عنها ومنه دل ذلك على أن ليس
له الرجوع بالصدوق الذي قد لزمه بالعقد والمسيس مع العقد وكانت الفرقه من قبله جاءت فان قال قائل على
أن الفرقه جاءت من قبله وقد رماها بالزنا قيل له قد كان يحل له المقام معها وان زنت وقد يمكن أن يكون
كذب عليها فالفرقه به كانت لانه لم يحكم عليها بها الا بقذفه والتعانه وان كانت هي لها سببا كما تكون سببا للخلع
فيكون من قبله من قبل أنه لو شاء لم يقبل الخلع والملاعن ليس بغفور ومن نكاح فاسد ولا بحرام وما أشبهه
يرجع بالمهر على من غره ولما قال ابن جريج في حديث سهل الذي حكى فيه حكم النبي صلى الله عليه وسلم
بين المتلاعنين أنها كانت حاملا فأنكر حملها فكان ولدها ينسب الى أمه دل ذلك على معان منها قد شبهه على
بعض من ينسب الى العالم قبيها أنه رماها بالزنا ورميه اياها بالزنا يوجب عليه الحد واللعان ومنها أنه أنكر حملها
فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بالزنا وجعل الحمل ان كان منفياعنه اذ زعم انه من الزنا وقال ان
جاءت به كذا فهو للذي يتهمه بخاتمته على ذلك التعت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو أن رجلا قال لامرأته
وهي ترى أنها حبل ما هذا الحمل مني قيل له أردت أنها زنت فان قال لا وليست بزانية ولكني لم أصبها قيل
له فقد يحتمل ان يخطئ هذا الحبل فتكون صادقا وتكون غير زانية فلا حد ولا لعان حتى تضع فإذا استيقنا أنه
حبل قلنا ما أردت فان قال كما قال أول مرة قلنا قد يحتمل أن تأخذ نطفتك فتدخلها فتفصل منك فتكون أنت
صادق في الظاهر بانك لم تصبها وهي صادقة ببله ولدك فان قذفت لا عنت ونفيت الولد أو حددت ولا يلاعن بحمل
لا قذف معه (١) لانه قد يكون حلا وقد ذهب بعض من نظرو في العلم الى أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن الحمل
واعمالا عن بالقذف ونفي الولد اذا كان من الحمل الذي به القذف ولما نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد
عن الحملاني بعدما وضعته أمه وبعد تفريقه بين المتلاعنين استدللنا هذا الحكم وحكم ان الولد للفراش على أن
الولد لا ينفي الابلهان وعلى أنه اذا كان للزوج نفسه وأمرأته عنده ما اذا لاعنها كان له نفي ولدها ان جاءت به
بعد ما يطلقها نلانا لانه بسبب النكاح المتقدم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفاء يوم نفاء وليسته
بزوجة ولكنه من زوجة كانت وبانكاره متقدمه (قال) وسواء قال رأيت فلانا زني معها أو لم يسمه فإذا قذفها بالزنا
وادي الى رؤية الزنا ولم يدعها وأقال استبرأتها قبل ان تحمل حتى علت أن للحمل ليس مني أو لم يقله يلاعنها في
هذا الحالات كلها وينفي عنه الولد اذا أنكره فيها كلها الا في واحدة وهي في أن يذكر أنها زنت في وقت
من الاوقات لم يرها زني قبله ببلد لا قل من ستة أشهر من ذلك الوقت فيعلم أنه ابنه وان لم يدع زنا يمكن ان يكون
هذا الحبل منه انما ينفي عنه اذا ادعى ما يمكن أن يكون من غيره بوجه من الوجوه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن
جرير أنه قال لعطاء الرجل يقذف امرأته وهو يقربها قد أصابها في الطهر الذي رأى عليها فيه ما رأى أو قبل
أن يرى عليها ما رأى قال يلاعنها والولد لها (قال ابن جريج) قلت لعطاء رأيت ان نفاء بعد أن تضعه قال
يلاعنها والولد لها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا كله نقول وهو معنى الكتاب والسنة الا أن بقرب حملها فلا يكون
له نفيه بعد الاقرار به أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقذف امرأته قبل أن تهدي
اليه قال يلاعنها والولد لها (قال) أخبرنا سعيد بن جريج عن عمرو بن دينار أنه قال يلاعنها والولد لها اذا
قذفها قبل أن تهدي اليه أخبرنا سعيد بن جريج عن الرجل يقول لامرأته يا زانية وهو يقول لم أر ذلك
عليها قال يلاعنها وبهذا كله نأخذ وقد ذهب بعض من ينسب الى العلم الى أنه انما ينفي الولد اذا قال قد
استبرأتها فكانه انما ذهب الى نفي الولد عن الحملاني اذا قال لم أقربها منذ كذا وكذا ولست نقول بهذا نحن نفي
الولد عنه بكل حال اذا أنكره فيما يمكن أن يكون من غيره فان قال قائل آخذ بالحديث على ما جاء قيل له
والحديث على ان الحملاني سمى الذي رأى بعينه زني بها وذكر أنه لم يصب هو امرأته منذ أشهر ورأى النبي صلى

لا نفعه من ذلك محال
لعله اذا فعل ذلك به أن
يدع قتله فيكون قد
عذبه بما ليس في مثله
قصاص (قال المزني)
رحمه الله فجهل أن
يؤاى عليه بالجوائف كما
والى عليه بالنار والجحر
والخلق مثل ذلك الحبل
حتى يموت ففرق بين
ذلك والقياس عندي
على معناه أن يؤاى عليه
بالجوائف اذا والى بها
عليه حتى يموت كما
يؤاى عليه بالجحر
والنار والخلق حتى يموت
(قال المزني) أولا هما
بالحق عندي فيما كان
في ذلك من جراح أن
كل ما كان فيه القصاص
لو يرى أقصصه منه
فان مات والاقتله
بالسيف وما الاقصاص
في مثله لم أقصصه منه
وقتلته بالسيف قياسا
على ما قال في أحد
قوله في الجائفة وقطع
الذراع انه لا يقصصه منها
بحال ويقتله بالسيف

(١) قوله لانه قد يكون
هكذا بالاصل ولعل وجه
الكلام لانه قد لا يكون
بأبناث النافي كتبه مصححه

الله عليه وسلم العلامة التي تثبت صدق الزوج في الولد أقرأت أن كذب الرجل امرأته ولم يسم من أصابها
 ولم يسمع رؤيته فان قال يلاعنها قبل له أقرأت أن أنكر الحمل ولم يبرأ الحاكم فيه علامة بصدق الزوج أن ينفقه فان
 قال نعم قيل فقد لا عنت قبل ادعاه رؤيته وانما لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بانعائه رؤيته الزوج ونفقت
 بغير دلالة على صدق الزوج وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم صدق الزوج في شبه الولد فان قال فاجتنبنا ووجبتك في
 هذا قلت مثل حجتنا اذا خارق الرجل امرأتك قلنا قبل أن يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت سنة
 المتلاعنين الفرقة ولم يقل حين فرق انهن ثلاث فان قال وما الدليل على ما وصفت من أن ينفي الوالدان لم يدع
 الزوج الاستبراء ويلاعن وان لم يدع الزوج الرؤية قبل مثل الدليل على كيف لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم وان لم يخلع عنه فعلمنا أنه لم يعد ما أمر الله به فان قال قائل فأوجدنا ما وصفت قلت قال الله تبارك
 وتعالى في الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فكانت الآية عامة على
 راعي المحصنة فكان سواء قال الراعي لها رأيت تباركني أو ما حاوله يقل رأيت تباركني فله يلزمه اسم الراعي قال الله
 تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهن حتى يشهدوا أربع شهادات لله ألا يأتين بما ينكحن ولا ينكحن الله تعالى
 رؤية فلما قبل منه ما لم يقل فيه من القذف رأيت يلاعن به بأنه داخل في جملة القذف غير خارج منهم اذا كان
 انما قبل في هذا قوله وهو غير شاهد لنفسه قبل قوله ان هذا الحمل ليس مني وان لم يذ كر استبراء قبل القذف
 لاختلاف بين ذلك (قال) وقد يكون استبراءها وقد علفت من الوطء قبل الاستبراء ألا ترى أنه لو قال وقالت
 قد استبرأ في تسعة أشهر حضت فيها تسع حيض ثم جاءت بعد ولد لزمه وان الولد يلزمه بالفراش وان الاستبراء
 لا معنى له ما كان الفراش قائماً فلما أمكن أن يكون الاستبراء قد كان وحمل قد تقدمه فأمكن أن يكون
 قد أصابها والحمل من غيره وأمكن أن يكون كاذباً في جميع دعواه للزنا ونفي الولد وقد أخرجه الله من الحد باللعان
 ونفى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه الولد استدلالاً على أن هذا كله انما هو بقوله ولما كذا اذا كذب نفسه
 حدناه والحقيقة الولد استدلالاً على أن نفي الولد بقوله ولو كان نفي الولد لا يكون الا بالاستبراء فبقي الحكم بنفيه لم
 يكن له أن يلحقه نفسه لأنه لم يكن بقوله فقط دون الاستبراء والاستبراء أغبر قوله فلما قال الله تبارك وتعالى بعد
 ما وصف من لعان الزوج ويذرها عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية استدلالاً على أن الله عز وجل
 أوجب عليه العذاب والعذاب الحد لا يحتمل الآية معنى غيره والله أعلم فقلنا حاله قبل التعانه مثل حاله بعد
 التعانه لأنه كان محذوراً بقذفه ان لم يخرج منه باللعان فكذلك أنت محدودة بقذفه والتعانه بحكم الله أنك
 ثابته الحد منه فان لم تلغني حددت حدك كان حدك رجماً وأجلد الاختلاف في ذلك بينك وبينه (قال)
 ولا يلاعن ولا يحد الا بقذف مصرح ولو قال لم أجعل عذراً من جماع وكانت العذرة تذهب من غير جماع ومن
 جماع فإذا قال هذا وقف فان أراد الزنا جدياً ولا عن وان لم يرد محلف ولا حد ولا لعان أخبرنا سعيد بن سالم
 عن ابن جريج عن عطاء في الرجل يقول لامرأته لم أجعل عذراً ولا أقول ذلك من زنا فلا يحد (قال الشافعي)
 رحمه الله وان قذفها ولم يكمل اللعان حتى يرجع حد وهي امرأته أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء
 أ رأيت الذي يقذف امرأته ثم ينزع عن الذي قال قبل يلاعنها قال هي امرأته ويحد (قال الشافعي) رحمه الله
 وان طلق امرأته طلاقاً لا يملك الرجعة أو خالعها ثم قذفها بغير ولد وحد ولا لعان لانها ليست بزوجة وهي أجنبية
 اذا لم يكن ولدي بنفيه عنه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال اذا خالع الرجل امرأته ثم قذفها حد
 وان كان ولدي بنفيه لا عنها بنسب الولد من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي الولد بعد الفرقة لأنه كان
 قبلها فان قذفها فجات قبل أن يلاعنها ورثته لانها على النكاح حتى يلتعن هو وان قذفها بعد طلاق عاك
 الرجعة في العدة لا عنها وان انقضت العدة فهي مثل المبتوتة التي لا رجعة له عليها ومن أقر بولد امرأته لم يكن
 له نفيه وان قذفها بعدما يقرأ أنه منه جلدنا الحد وهو ولده وان قال هذا الحمل مني وقد زنت قبله أو بعده فهو منه
 ولا عنها لانها قد تزنت قبل الحمل منه وبهده وليس له نفي ولده بعد اقراره به مرة فأكبر بان لا يراه يشبهه وغير ذلك

(باب القصاص في
 الشجاج والجرح
 والاسنان ومن به
 نقص أو شلل أو غير
 ذلك)

قال الشافعي رحمه الله
 والقصاص دون النفس
 شيئاً جرح يشق
 وطرف يقطع فاذا شجحه
 موضحة فبشرى خلق
 موضعها من رأس
 الشاج ثم شق بحديدة
 قدر عرضها وطولها
 فان أخذت رأس الشاج
 كله وبقي شيء منه أخذ منه
 رأسه وكذا كل جرح
 يقصص منه ولو جرحه
 فلم يوضحه أفض منه
 بقدر ما شق من
 الموضحة فان أشكل لم
 أقدر الاما أستيقن
 وتقطع السد باليد
 والرجل بالرجل من
 المفاصل والانف
 بالانف والاذن بالاذن
 والسن بالسن كان
 القاطع أفضل
 طسراً وأدنى ما لم يكن
 نقص أو شلل فان كان
 قاطع اليد ناقصاً أصبعاً
 قطعت يده وأخذ منه
 أرش أصبع وان كانت
 شلاء فله الخيار ان شاء
 اقتصص بان يأخذ أقل

من يسمعه وان شاء أخذ
ديعة اليه وان كان المقطوع
أشمل لم يكن له القود
فيأخذ أكثر وله حكومة
يدشلاء وان قطع أصبعه
فتأكلت فذهبت كفه
أقيد من الأصبع وأخذ
أرش يده الأصبعا (١) ولم
ينتظر به أن يراقى الى
مثل جنابته أولا (قال)
ولو سأل القود ساعة قطع
أصبعه أفدته فان ذهبت
كف المجنى عليه جعلت
على الجاني أربعة أنجاس
ديتها ولو كان مات منها
قتله به لان الجاني
ضامن لما حدث من
جنابته والمستفاد منه غير
مضمون له ما حدث من
القود بسبب الحق (قال
المرزقي) وسمعت الشافعي

رجحه الله يقول لو شجبه
موضحة فذهبت منها
عيناه وشعره فلم يثبت ثم
يرى أقص من الموضحة
فان ذهبت عيناه ولم
يثبت شعره فقد استوفى
حقه وان لم تذهب
عيناه ونبت شعره زدنا
عليه الدية وفي الشعر

(١) قوله ولم ينتظر الخ
هكذا في السبخ على
تخريفها واختلاف
فرد كتبه معجحه

من الدلالات اذا أقر بأنه ولد على فراشه فليس له انكاره بحال أبدا الا أن ينكره قبل اقراره أخبرنا ما لا عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رجلا من أهل البادية أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان
امرأتى ولدت غلاما أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حر قال
هل فيها من أورق قال نعم قال أتري ذلك قال عرف نزع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هذا عرق نزع
أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابيا من بني فزارة
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من
ابل قال نعم قال فألوانها قال حر قال هل فيها من أورق قال ان فيها الورق قال فأتاناها ذلك قال لعله نزع عرق
قال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله نزع عرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أناخذ وفي الحديث
دلالة ظاهرة أنه ذكر أن امرأته ولدت غلاما أسود وهو لا يذكره الا منكره وجواب النبي صلى الله عليه وسلم
له وضربه له المشل بالابل يدل على ما وصفت من انكاره وتهمته المرأة فلما كان قول الفراري تهمة الاغلب
منها عند من سمعها أنه أراد قد فهم أنها جاءت بولد أسود فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد قد فاجحكم عليه فيه
باللعان أو الحد اذا كان لقوله وجه يحتمل أن لا يكون اراد به القذف من التعجب والمسئلة عن ذلك لا قذف
امرأته استدلالا على أنه لا حد في التعريض وان غلب على السامع أن المعرض اراد القذف ان كان له وجه
يحتمله ولا حد الا في القذف الصريح وقد قال الله تبارك وتعالى في المعتدة ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من
خطبة النساء الى ولكن لا تواعدوهن سرا فأحل التعريض بالخطبة وفي الملا إياها تحريم التصريح وقد قال
الله تبارك وتعالى في الآية لا تواعدوهن سرا والسرا الجماع واجتماعهما على العدة بتصريح العدة بعد انقضاء
العدة وهو تصريح باسم نهى عنه وهذا قول الأكثر من أهل مكة وغيرهم من أهل البلدان في التعريض
وأهل المدينة فيه مختلفون ففهم من قال بقولنا ومنهم من حد في التعريض وهذه الدلالة في حديث النبي صلى
الله عليه وسلم في الفراري موضوعه بالآثار فيها والجميع في كتاب الحدود وهو أملك بها من هذا الموضع
وان كان الفراري أقرب بحمل امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو الدليل على ما قلنا بأنه ليس له أن ينقبه
بعد اقراره (وقال) السرا الجماع قال امرؤ القيس

الازعت بسباسة القوم أنى * كبرت وأن لا يحسن السرا مثالى
كذبت لقد أصبى على المرعرسة * وأمنع عرسى أن يزن بها الخالى
وقال جرير يرثى امرأته

كانت اذا هجر الخليل فراسها * خزن الحديث وعفت الاسرار

(الخلاف في اللعان) قال الشافعي رحمه الله خالفنا بعض الناس في جعل اللعان وفي بعض فروعه في كبت
ما في جلته لانه موجود في الكتاب والسنة وترك ما في فروعه لان فروعه في كتاب اللعان وهو موضوع فيه
وانما كتبنا في كتابنا اذا تكتم المؤمنات ثم طلقتموهن كما قلنا في قول الله عز وجل وان حكم الكتاب والسنة
فيه فقال بعض من خالفنا لا يلاعن بين الزوجين أبدا حتى يكونا حرن مسلمين ليسا بحدودين في قذف ولا واحد
منهما فقلت له ذكر الله عز وجل اللعان بين الأزواج لم يخص واحدا منهم دون غيره وما كان عاما في كتاب
الله تبارك وتعالى فلا يختلف نحن ولا أنت أنه على العموم كما قلنا في قول الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فزعمنا نحن وأنت أنها على الأزواج عامة كالزنا ما ليل
أو احراز عندهم مملوكة أو حرة أو ذمية فكيف زعمتم أن اللعان على بعض الأزواج دون بعض قالوا وروينا
في ذلك حديثا فابتغناه قلنا وما الحديث قالوا روى عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال أربع لاعان بينهن وبين أزواجهن اليهودية والنصرانية تحت المسلم والحرة تحت العبد والامة
عند الحر والنصرانية عند النصراني قلنا له رويتم هذا عن رجل مجهول ورجل غلط وعمرو بن شعيب عن عبد الله

ابن عمرو ومنقطع والذان روياه يقول أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والآخر قفقه على عبد الله بن عمرو
 موقوفاً فجعله لا يثبت عن عمرو بن شعيب ولا عبد الله بن عمرو ولا يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم إلا الرجل
 غلط وفيه أن عمرو بن شعيب قد روى لنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أحكاماً وافق آفاً وبلغاً وتخالف آفاً وبلغاً
 رويها عنه الثقات فتسندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرددتها علينا ورددتها زواتيه ولست بمؤمن إلى
 الغلط فأنتم محجوجون إن كان ممن ثبت حديثه بأحد يثبته الله عليه وسلم فرددتها علينا ورددتها زواتيه ولست بمؤمن إلى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم خالفتم أكثرها فأنتم غير منصفين إن احتججتم بروايته وهو ممن لا تثبت روايته
 ثم احتججتم منها بما لو كان ثابتاً عنه وهو ممن يثبت حديثه لم يثبت لأنه منقطع بينه وبين عبد الله بن عمرو وقلت
 لهم لو كان كما أردتم كنتم محجوجين به قال وكيف قلبت أليس ذكر الله عز وجل الأزواج والزواج في اللعان
 عاماً قال بلى قلت ثم زعمت أن حديثاً جاء أخرجه من الجملة العامة أزواجاً وزوجات مسمين قال نعم قلت أو كان
 ينبغي أن يخرج من جملة القرآن زوجاً وزوجة بالحديث الآمن أخرجه الحديث خاصة كذا ذكر الله عز وجل
 الوضوء فسمع النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين فلم يخرج من الوضوء إلا الخفين خاصة ولم يجعل غيرهما من
 القفازين والبرقع والعمامة قياساً عليهما قال هكذا هو قلت فكيف قلبت أليس اليهودية والنصرانية
 عند المسلم والنصرانية عند النصراني والحرة تحت العبد والامة تحت الحر لا يلاعنون قال هو هكذا قلت
 فكان ينبغي أن تقول لا لعان بين هؤلاء وما كان من زوج سواهن لا عن قال وما بقي بعدهن قلت الحرة تحت
 الحر المحمودين أو أحدهما في القذف والامة تحت الحر أليس قد زعمت أن هذين لا يلاعنان قال فاني قد
 أخذت طرح اللعان عن طرحته عنه من معين أحدهما الكتاب والآخر السنة قلت أو عندك في السنة شيء
 غير ما ذكرته وذاكرنا من الحديث الذي روي عن عمرو بن شعيب قال لا قلت فقد طرح اللعان عن نطق
 القرآن به وحديث عمرو بن شعيب قال لا يلاعن لأنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما قلت
 ففي قوله أربع لآلعان يبين ما دل على أن من سواهن من الأزواج يلاعن والقرآن يدل على أن الأزواج
 يلاعنون لا يخص زوجاً وحادون زوج قال في أخرجه من الأزواج من اللعان بغير حديث عمرو بن شعيب
 فأنما أخرجه استدلالاً بالقرآن قلت وأين ما استدلت به من القرآن قال قال الله عز وجل ولم يكن لهم
 شهادة إلا أنفسهم فشهادة أحدهم فلم يجز أن يلاعن من لا شهادته لأن شرط الله عز وجل في الشهود العدول
 وكذلك لم يجز للمسلمون في الشهادة إلا العدول فقلت له قولك هذا خطأ أعني أهل العلم وعلى لعانك وجهل
 بل إن العرب قال فادل على ما قلت قلت الشهادة بهننا عينا قال وما دل على ذلك قلت أ رأيت العدل أ يشهد
 لنفسه قال لا قلت ولو شهد أ ليس شهادته مزمة في أمر واحد كشهائنه أربعا قال بلى قلت ولو شهد لم يكن عليه
 أن يلعن قال بلى قلت ولو كانت شهادته في اللعان واللعان شهادة حتى تكون كل شهادة له تقوم مقام شاهد
 ألم يكف الأربعة دون الخامسة وتحداً أمره أنه قال بلى قلت ولو كان شهادة أ يجز المسلمون في الحد وشهادة
 النساء قال لا قلت ولو أجازوا شهدتهن انبغي أن تشهد المرأة ثمان مرات وتلعن مرتين قال بلى قلت أقرها
 في معاني الشهادات قال لا ولكن الله عز وجل لما سماها شهادة رأيتها شهادة قلت هي شهادة عينا يدفع بها كل
 واحد من الزوجين عن نفسه ويجب بها أحكام لا في معاني الشهادات التي لا يجوز فيها إلا العدول ولا يجوز في
 الحد ومنه النساء ولا يجوز أن يكون فيها المرء شاهد لنفسه قال ما هي من الشهادات التي يؤخذ بها البعض الناس
 من بعض فإن تمسكت بأنهم اسم شهادة ولا يجوز فيها إلا العدول قال قلت يدخل عليك ما وصفت وأ كثر منه
 ثم يدخل عليك تناقض قولك قال فأوجبني تناقضه قلت كاه متناقض قال فأوجبني قلت إن سلكت بمن
 يلاعن من يجوز شهادته دون من لا يجوز شهادته فقد لا عنت بين من لا يجوز شهادته وأ بطلت اللعان بين من
 يجوز شهادته قال وأين قلت لا عنت بين الأعميين (١) الجمع بين غير العدلين وفيها مغلل بمجموعة منها أنهما

حكومة ولا أبلغ شعر
 رأسه ولا بشعر لحية
 دية (قال المزني) رحمه الله
 هذا شبه بقوله عندي
 قياساً على قوله إذا قطع
 يده فأت عنها أنه يقطع
 فإن مات منها فقد استوفى
 حقه فكذلك إذا شحه
 مقتصاً فذهبت منها
 عيناه وشعره فقد أخذ
 حقه غير أني أقول إن لم
 يثبت شعره فليحمله
 حكومة الشعر ما خلا
 موضع الموضحة فإنه داخل
 في الموضحة فلا تغرمه
 مرتين (قال الشافعي)
 رحمه الله ولو أضافته من
 حرج يداً كله فقطعت
 الكف لثلاث عتبي إلا كاه
 في جسده لم يضمن الجاني
 من قطع الكف شيئاً فإن
 مات من ذلك فنصف
 الدية على الجاني ويسقط
 نصفها لأنه جنى على
 نفسه ولو كان في يد
 المقتوع أصبعان شلاوان
 لم تقطع يداً الجاني ولو رضى
 فإن سأل المقتوع أن
 يقطع له أصبع
 القاطع الثالث ويؤخذ له
 (١) قوله الجمع كذا في
 النسخ من غير نقط فيه
 وفي نظيره آتوني وانظر وحرر
 كتبه معصمه

أرشد الأصابعين والحكومة
في الكف كان ذلك له ولا
أبلغ بحكومة كفه دية
أصبع لأنها تبسج
للاصابع ولكها مستوية
ولا يكون ارشها كواحدة
منها ولو كان القاطع
مقطوع الأصبعين قطعت
له كفه وأخذت المقطوعة
يده أرشد أصبعين
تامتيز ولو كان للقاطع
ست أصابع لم تقطع
لزيادة الأصبع
ولو كان الذي له خمس
أصابع هو القاطع كان
للمقطوع قطع يده وحكومة
الأصبع الزائدة ولا يبلغها
أرشد أصبع ولو قطع له
أغله لها طرفان فله القود
من أصبعه وزيادة حكومة
وان كان للقاطع مثلها
أقيد بها ولا حكومة فان
كان للقاطع طرفان
وللقطوع واحد فلا قود
لأنها أكثر (قال) ولو قطع
أعمل طرف ومن آخر
الوسطى من أصبع
واحدة فان جاء الأول قبل
اقتصر له ثم الوسطى وان
جاء صاحب الوسطى قبل
لاقتصر لك الأبعد
الطرف ولك الدية (قال)
ولا أقيد بيني يسرى ولا
يسرى عني (قال) ولو قطع

لأربان الزنا قاتله ما غير عدلين ولو كانا عدلين كانا بمن لا تجوز شهادته عندنا أبا دهر بن الفساق والمجان والسراق
والقتلة وقطاع الطريق وأهل المعاصي ما لم يكونوا محددين في قذف قال انما سمعت المحدود في القذف من اللعان
لأن شهادته لا تجوز أبدا قلت وقولك لا تجوز أبدا خطأ ولو كانت كما قلت وكنت لا تلاح عن بين من لا تجوز شهادته
أبدا كنت قد تركت قولك لأن الاعيين الحجة لا تجوز شهادتهم ما عندنا أبدا وقد لا عنت بينهم ما فقال من
حضره أما هذا فيلزمه والترك أصل قوله فيها وغيره قال أما الفساق الذين لا تجوز شهادتهم فهم إذا تابوا
قلت شهادتهم قلت أرايت الحال الذي لا عنت بينهم فيها أنهم ممن تجوز شهادتهم في تلك الحال قال لا
ولكنهم ما تابوا بقلت شهادتهما قلت والعبدان عتق بقلت شهادته من يومه إذا كان معروفا بالعدل والفاستق
لا تقبل الأبعد الاختبار فكيف لا عنت بين الذي هو بعد من أن تقبل شهادته إذا انتقلت حاله وامتنعت
من أن تلاح عن من هو أقرب من أن تجوز شهادته إذا انتقلت حاله قال فان قلت ان حال العبد تنتقل بغيره وحال
الفاستق تنتقل بنفسه قلت له أولست تسوي بينهما إذا صار إلى الحرية والعدل قال بلى قلت فكيف تفرق
بينهما في أمر تساوي بينهما فيه وقلت له ويدخل عليك ما أدخلت على نفسك في النصرة لا يسهل لأنه تنتقل
حاله بنقل نفسه فينبغي أن تجوز شهادته لأنه إذا أسلم بقلت قال ما أفعل وكذلك المكاتب عبده ما يؤدي
أن أدى عتق أفرأيت أن قذف قبل الأداء قال لا يبلأ عن قلت وأنت لو كنت انما تلاح عن بين من تجوز
شهادته لا عنت بين الذميين لأنهم ما ممن تجوز شهادتهم ما عندنا قال وانما كنت اللعان بينهما للعدية قلت
فلو كان الحديث ثابتا ما يدل على أنك أخطأت إذا قبلت شهادة النصاري إذ قلت لا يلاح عن الابن من تجوز
شهادته فقال بعض من حضره فانا كلك على معنى غير هذا قلت فقل قال فاني انما ألاح عن بين الزوجين إذا
كانت الزوجة المقدوفة ممن يحلها حين قذفها من قبل أنى وجدت الله عز وجل حكم في قذف الحصنات بالحد
ودرأ عن الزوج بالتعانه فإذا كانت المقدوفة ممن لا حلها للتعن الزوج وخرج من الحد والأفلا قلت فأتقول في
عبد تحت حرة مسلمة فقفدها قال يحسد قلت فان كان الزوج حرافقه فها قال يلاح عن قلت له فقد تركت أصل
قولك قال بعض من حضره أما في هذا فنعم ولكن لا يقول به قلت فلم يزعم أنه يقول به قلت لبعض من حكيت
قوله لا أراك لا عنت بين الزوجين على الحرية لأنك لو لا عنت على الحرية لا عنت بين الذميين ولا على الحرية
والإسلام لأنك لو فعلت لا عنت بين المحدودين الحرين المسلمين ولا أراك لا عنت بينهم ما على العبد لأنك
لو لا عنت بينهم ما على العدل لم تلاح عن بين الفاسقين ولا أراك لا عنت بينهم ما على ما وصف صاحبك من أن
المقدوفة إذا كانت حرة مسلمة فعلى قاذفها الحد وأنت لا تلاح عن بينها وبين زوجها الحرام المحدود في القذف ولا
زوجها العبد وما لا عنت بينهما بمعم الآية ولا بالحديث مع الآية ولا منفردا ولا قلت فيها قولاً مستقيماً على أصل
ما ادعيت ثابتاً كان أو غير ثابت قال فلم لا تأخذ أنت بحديث عمرو بن شعيب قلت له لا تعرفه عن عمرو وانما رواه
عمرو رجل لا يثبت حديثه ولو كان من حديثه كان منقطعاً عن عبد الله بن عمرو ونجى لا تقبل الحديث
المنقطع عن هو أحفظ من عمرو وإذا كان منقطعاً وقتنا بظواهر الآية وعمومها لم يفرق بين زوج فيها ولا زوجة
أذكرها الله عز وجل عامة فقال لي كيف قلت إذا التعن الزوج فأبت المرأة أن تلتعن حدثت حدها
رجماً كان أو جلداً فقلت له بحكم الله عز وجل قال فاذكره قلت قول الله تبارك وتعالى من بعد ذكره التعان الزوج
ويدرأ عنه العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية فكان يشا غير مشكل والله أعلم في الآية أنها تدرك
عن نفسها الزمها لم تلتعن باللعان قال فهل توضع هذا بغيره قلت ما فيه اشكال ينبغي لمن قرأ كتاب الله
عز وجل وعرف من أحكامه ولسان العرب أن يبتغي معنى غيره قال فان كنت تعلم معنى توصفه غيره فقله قلت
أرايت الزوج إذا قذف امرأته ما عليه قال عليه الحد إلا أن يخرج منها باللعان قلت أو ليس قد يحكم في القذفة
بالحد إلا أن ياتوا بأربعة شهداء قال بلى قلت وقال في الزوج والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا
أنفسهم الآية قال نعم قلت أنفذني التنزيل سقوط الحد عنه قال أما ناصفاً فلا وأما استدلالاً فنعم لأنه إذا ذكر غير

سنة أو قطع أنه ثم ان
المقطع ذلك منه الصفة
بسمه وسأل القود فله ذلك
لانه وجب له بآبائه وكذا
الحاجي لا يقطع نازية اذا
أقيد منه مرة الا بان
يقطع لانها ميمة (قال)
ويقادب كرجل ش
وصي وصي والذو
لا ياتي النساء كلن الذ كر
ينتشر أو لا ينتشر ما
يكنه شلل بمنعمر
أن ينقض أو ينسبه
وانتسبي الخصي
لان كل ذلك طرف
وان قدر على أن يقاد
من احدى اثني رجل
بلا ذهاب الأخرى أقيد
منه وان قطعهما ففهمما
القصاص أو الدية تامة
فان قال الحاجي جنيت
عليه وهو موجود وقال
المجنى عليه بل صحيح
فالقول قول المجنى عليه
مع يمينه لان هذا يغيب
عن أبصار الناس ولا يجوز
كشفه لهم (قال) ويقاد
أنف الصحيح بأنف الأخره
مالم يسقط أنه أو شو
منه وأذن الصحيح باذن

الزوج يخرج من الحد بأربعة شهاده ثم قال في الزوج يشهد بأربعة شهاده لا على أنه انما يجب عليه الشهاده ليخرج
بهما من الحد فاذا لم يشهد لم يخرج من معنى القذف (١) أرايت لو قال قائل انما شهادته للفرقة وتفي الولادون الحد
فاذا خالف الله بين الزوج في القذف وغيره ولم أحد الزوج في القذف لان الآية تحتمل ما قلت ولا أحد فيها دلالة
على حده قال ليس ذلك له وكل شيء الا وهو يحتمل قلت وأظهر معانيه أن يفرق بينه وبين القاذف غيره اذا شهد
وقلت ويجمع بينه وبين القاذف غيره اذا لم يشهد قال نعم قلت وتعلم أن شهادة الزوج وان لم يذكر في القرآن أنها
تسقط الحد لا تكون الا لمعنى أن يخرج بها من الحد وكذلك كل من أحلفته ليخرج عن شيء قال نعم قلت
أفتجد الشهاده للزوج اذا كانت أخرجه وأوجب على المرأة اللعان وفيها هذه العليل التي وصفت قال نعم قلت
فشهادة المرأة أخرجهما من الحد قال هي تخرجهما من الحد قلت ولا معنى لها في الشهاده الا الخروج من الحد
قال نعم قلت فاذا كانت تخرجهما من الحد كيف لم تكن محدودة ان لم تشهد فخرج بالشهادة منه كما قلت في
الزوج اذا لم يشهد حد وكيف اختلف حالهما عندك فيها فقلت في الزوج ما وضعت من أنه محدود ان لم يشهد
وفي المرأة ليست بمحدودة والآية تحتمل في الزوج معاني غير الحد وليس في التنزيل أن الزوج يندب بالشهادة حدا
وفي التنزيل أن المرأة تندب بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك فليس في شهادة المرأة معنى غير ذلك الحد
لان الحد عليهما في الكتاب والمعقول والقياس أثبت فقرهما الشهاده كالاقرار منها بما قال الزوج فاعلمت
الا فرقت بين حد المرأة والرجل فأسقطت حد المرأة وهو أيتها في الكتاب وأثبت حد الرجل وقلت له
أرايت لو قالت لك المرأة المقدوفة ان كانت شهادته على بالرائه شهادته تلزمني فذني وان كانت لا تلزمني فلا
تحلفني وحذمتي وكذلك تصنع في أربعة لو شهدوا على وكانوا عدوا لاحد دني وان لم يشتموا الشهاده حددتهم
أو عبيدا أو مشركين حددتهم قال أقول حكمت وحكم الزوج خارج من حكم الشهود عليا غير الزوج قلت
فقلت لك فان كانت شهادة لا توجب على حدا فامتنعت من أن أشهد لم حبستني وأنت لا تحبس الا بحق قال
أقول حبستك لتحلفي قالت وليمضي معني قال نعم يخرجين بهما من الحد قالت فان لم أقبل فالحبس هو الحد قال
ليس به قلت فقلت فلم تحبسني لغير المعنى الذي يجب على من الحد قال الحد حبستك قالت فتعقبه على فاقه قال
لا قلت فان قالت فالحبس ظلم لانت أخذت مني حدا ولا منعت عني حبسا فني ابن رجدة على الحبس أتجده
في كتاب أو سنة أو أمرا جمع عليه أهل العلم أو قياس قال أما كتاب أو سنة أو إجماع فلا وأما قياس فتم
قلت أو جددنا القياس قال اني أقول في الرجل يدعي عليه الدم يحلف ويبرأ فان لم يفعل لم أقبله وحبسته
(قال الشافعي) رحمه الله فقلت له أو يقبل منك القياس على غير كتاب ولا سنة ولا أمر مجمع عليه ولا أثر قال لا
قلت فن قال لك من ادعى عليه دم حبس حتى يحلف فيبرأ أم يقر فيقتل قال استحسنه قلت له أفدعي الناس
أن يقبلوا منك ما استحسن ان خالفت القياس فان كان ذلك عليهم قبلوا من غيرك مثل ما قبلوا منك لان
أجهل الناس لو اعترض فسئل عن شيء فخرص فيه فقال لم يعد قوله أن يكون خيرا الا زمان كتاب أو سنة أو
إجماع أو قياس على واحد من هذا أو خارجه منه فيكون استحسنه كما استحسنته أنت قال ما ذلك لاحد قلت
فقد قلته في هذا الموضع وغيره وخالفت فيه الكتاب وقياس قولك قال وابن خالفت قياسي قولي قلت ما تقول
فمن ادعى على رجل درهما فأكراهي أي غاية شاء من الدعوى أو غصب دارا أو عيدا أو غيره قال يحلف فان
حلف برئ وان نكل لزمه ما نكل عنه وكذلك لو ادعى عليه جرحا في موضع عيبه فاصعدا من الجراح دون
النفس ان حلف برئ وان نكل اقتص منه قال نعم قلت فكل من جعلت عليه اليمين فيمادون النفس ان حلف
برئ وان نكل قام النكول في الحكم مقام الاقرار فأعطيت به القود والمال قال نعم قلت ولم يكن هذا في
النفس هكذا قال لي استعظما بالنفس قلت فأنزعت قطع اليدين والرجلين وتنفقا العينين ونشق الرأس
فصل ما وهذا يكون منه اتلف بالنكول وزعم أنه يقوم مقام الاقرار فلا تأخذ به النفس قال أما في القياس
فيلزمنا أن نأخذ به النفس وقد تفرق فيه صاحبنا فقال أحدنا حبسه كما قلت وقال الآخر لا حبسه

(١) لعله سقط مر
الناسخ لفظ قلت قب
أرايت لان المقام يقتض
كتبه صحيحه

وأخذه منه دية وجبته ظلم قلت وأخذ الدية منه في أصل قول صاحبك ظلم لأن الدية عنده لا تؤخذ في
العقد الاصلح وهذا المصالح فان كان صاحبك أخطأ في دعوى القتل فأقررت عليهما معا بترك القياس
فتقيس على أصل خطائهم تقيس عليه ما لا يشبهه ما قد حكم الله عز وجل فيه تصاد به العذاب والدية
لا يكون إلا ما قد وجب وان قلت العذبة اسجن فذلك أخضا لك أما السجن جده هو فان كان حدهم
تجسبها أمائة يوم أو الى أن تموت ان كانت نيبا قال ما السجن بجده وما السجن الاتيين الحد قلت وقد قال الله
تبارك وتعالى في الزنايين وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين أفترأى عني بعدا بهما الحد أو الحبس قال بل
الحد وليس السجن محله والعذاب في الزنا للحدود ولكن السجن قد يلزمه اسم عذاب قلت والسفر اسم عذاب
(٢) والدهق والتعليق وغيره مما يهيب به الناس عذاب فان قال لك قائل أعذبها ان لم تحلف ببعض هذا قال
ليس له وإنما العذاب الحد قلت أجل وأجله تر وحب الى ما لا حجة فيه ولو كانت لك بهم حجة كانت عليك
لغيرك بمثلها وأبين فيها

الخلاف في الطلاق الثلاث أخبرنا الشافعي عن مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان
عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو ضابط بالشام فبعث
الها وكيه بشعره فخطته فقال والله مالك علينا من شيء جاءك النبي صلى الله عليه وسلم فقد كرت
ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة (قال الشافعي) رحمه الله وابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته البتة
وعلم ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأسقط نفقتها لانه لا رجعة له عليها والبتة التي لا رجعة له عليها ثلاث ولم
يعب النبي صلى الله عليه وسلم طلاق الثلاث وحكم فيما سواها من الطلاق بالنفقة والسكنى فان قال
قائل ما دل على أن البتة ثلاث فهي لو لم يكن سمي ابن عمر رضي الله عنهما ثلاثا البتة أو نوى بالبتة ثلاثا كانت
واحدة تلك الرجعة وعليه نفقتها ومن زعم أن البتة ثلاث بلاية المطلق ولا تسمية ثلاث قال ان النبي صلى
الله عليه وسلم اذ لم يعب الطلاق الذي هو ثلاث دليل على أن الطلاق بيد الزوج ما بقي منه أبقى لنفسه وما
أخرج منه من يدرمه غير محرم عليه كالأجرم عليه أن يعتق رقبة ولا يخرج من ماله صدقة وقد يقال له
لو أبقيت ما تستغني به عن الناس كان خيرا لك فان قال قائل ما دل على أن أبا عمرو ولا يعدو أن يكون سمي ثلاثا
أو نوى بالبتة ثلاثا قلنا الدليل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا علي بن محمد بن علي
ابن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبد بن ركانة بن عبد بن يدرم عن أبيه أنه سمي
المرتبة البتة ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني طلقك امرأتى سهيمة البتة والله ما أردت الا واحدة فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لركانة والله ما أردت الا واحدة فقال لركانة والله ما أردت الا واحدة فردها اليه النبي
صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما (قال الشافعي) رحمه الله
أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أنه أخبره أنه تلاعن عويمر وامرأته بين يدي النبي صلى
الله عليه وسلم وهو مع الناس فلما فرغ من سلاعتهم قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها
فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالك قال ابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين
(قال الشافعي) رحمه الله فقد طلق عويمر ثلاثا بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان ذلك محرما لنهاه عنه
وقال ان الطلاق وان لم يملك فانت عاص بان تجمع ثلاثا فافعل كذا كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر أن
يأمر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حين طلق امرأته حائضا أن يرجعها ثم أمسكها حتى تظهر ثم يحيض ثم
تظهر ثم ان شاء طلق وان شاء أمسك فلا يقر النبي صلى الله عليه وسلم بطلاق لا يفعله أحد بين يديه
الانتهاء عنه لانه العلم بين الحق والباطل لا باطل بين يديه الا بغيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول أخبرني المطلب بن حنطب أنه طلق امرأته
البتة ثم أتى عمر فذكر ذلك له فقال ما جعلك على ذلك قال قد فعلته فثلاثا ولو أنهم فعلوا ما وعظون به لكان خيرا

الاصم وان قلع سن من
قد أقر قلع سنه فان كان
المقلوع سنه لم يشعر
فلا فود حتى يشعر فتنام
طرحه أسنانه ونباتها
فان لم يبت سنه وقال
أهل العلم به لا يثبت
أقدانه ولو قلع له ستا زائدة
ففيها حكمه إلا أن
يكون الفاعل مثلها
فيقادمه ومن اقتصر
حقه بغير سلطان عز
ولا شيء عليه ولو قال
المقتص أخرج عينك
فأخرج يساره فقطعها
وقال عمدت وأنا عالم فلا
عقل ولا قصاص فاذا
برأ اقتصر من عينه
وان قال لم أسمع أو رأيت
أن القصاص بها
يسقط عن عيني لزم
المقتص دية اليد ولو كان
ذلك في سرقة لم يقطع
عينه ولا يشبه الحد
حقوق العباد ولو قال
الجاني مات من قطع
اليد والرجلين وقال
الولي مات من غيرهما
فالقول قول الولي
(قال) ويحضر الامام
القصاص عدلين
عاقلين حتى لا يقاد الا
(١) الدهق بالتحريك
ضرب من العذاب كذا
في اللسان

لهم وأشد تثبيتاً ما جئت على ذلك قال قد فعلته قال أسسك عليك امرأتك فإن الواحدة ثبت أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للتومة مثل ما قال للمطلب (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن أبي
سعد عن بكير عن سليمان أن رجلاً من بني زريق طلق امرأته البتة قال عمر رضي الله عنه ما أردت بذلك
قال أتراني أقيم على حرام والنساء كثير فأخلمه خلف (قال الشافعي) رحمه الله أراه قال فردها عليه
قال وهذا الخبر في الحديث في الزرق يدل على أن قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه للمطلب ما أردت بذلك
يريد واحدة أو ثلثاً فإما أخبر أنه لم يرد به زيادة في عدد الطلاق وأنه قال بلانية زيادة ألزمه واحدة وهي أقل
الطلاق وقوله ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لوطق فلم يذكر البتة إذ كانت كلمة محدثة ليست في أصل الطلاق
تحتل صفة الطلاق وزيادة في عدده ومعنى غير ذلك فناء عن المشكل من القول ولم يبه عن الطلاق ولم يبه
ولم يقل له لو أردت ثلثاً كان مكر وهاء عليك وهو لا يحلفه على ما أردت إلا لو أراد أكثر من واحدة ألزمه بذلك
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف وكان أعلمهم
بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن طلق امرأته البتة وهو مرض فوثرها عثمان به بعد
انقضائها (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن امرأته عبد الرحمن
نشدت الطلاق فقال إذا حضت ثم طهرت فأذني فطهرت وهو مرض فاذنته فطلقها ثلثاً (قال الشافعي)
رحمه الله والبتة في حديث مالك بيان هذا الحديث ثلثاً لما وصفت أن يقول طالق البتة ينوي ثلثاً وقد
بينه ابن سيرين بقطع موضع الشك فيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
محمد بن عبد الرحمن بن نويان عن محمد بن أبي بكر قال طلق رجل امرأته ثلثاً قبل أن يدخل بها ثم بدله أن
يتكهنها فجاء يستقي فذهبت معه أسأل له فسأل أباه ريرة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقالا
لا نرى أن يتكهنها حتى تنكح زوجاً غيره قال إنما كان طلاقاً باهاً واحدة فقال ابن عباس إنك أرسلت
من يملك ما كان لك من فضل (قال الشافعي) رحمه الله وما عاب ابن عباس ولا أبو هريرة عليه أن يطلق ثلثاً
ولو كان ذلك معيباً لقال له لزمك الطلاق وبشما صنعت ثم سمي حين راجعه فإزاده ابن عباس على الذي هو
عليه أن قال له إنك أرسلت من يملك ما كان لك من فضل ولم يقل بشما صنعت ولا حرجت في إرساله أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير عن النعمان بن أبي عياش الانصاري عن
عطاء بن يسار قال جاء رجل يستقي عبد الله بن عمرو عن رجل طلق امرأته ثلثاً قبل أن يمسها قال عطاء فقلت
إنما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو إنما أنت قاص الواحدة تينها والثلاث تحررها حتى تنكح زوجاً
غيره ولم يقل له عبد الله بشما صنعت حين طلقت ثلثاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد أن بكيراً أخبره عن النعمان بن أبي عياش أنه كان جالساً عند عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر
جفاهما محمد بن أبي بكر فقال إن رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلثاً قبل أن يدخل بها فإذا
ترى فقال ابن الزبير إن هذا الأمر ما لتأفقه قول أذهب إلى ابن عباس وأبى هريرة فاني تركتهما عند عائشة
فمسهما ثم اتنفا فآخبرنا فذهب فمساهما فقال ابن عباس لأبى هريرة أفته بأباه ريرة فقد جاءك معة فقال أبو
هريرة رضي الله عنه الواحدة تينها والثلاث تحررها حتى تنكح زوجاً غيره وقال ابن عباس مثل ذلك ولم يعيبا
عليه الثلاث ولا عائشة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن
مولدة لبني عدي يقال لها زراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي يومئذ أمة فعتقت فقلت فأرسلت إلى
حفصة فدعتني يومئذ فقالت اني بخيرتك خبر ولا أحب أن تصنع شيئاً أمرك بملك ما لم يمسك زوجك
قالت ففارقته ثلثاً فلم تقل لها حفصة لا يجوز ذلك أن تطلق ثلثاً ولو كان ذلك معيباً على الرجل إذا كان ذلك

(باب غفر المحنى عليه ثم
يموت وغير ذلك)

قال الشافعي رحمه الله
ولو قال المحنى عليه عدا
قد عفوت عن جنابته
من قود وعقل ثم صح
جاء في الزمة بالجناية ولم
يجز فيما ألزمت من الزيادة
لأنهم لم تنكح وجبت
حين عفوا ولو قال قد عفوت
عنها وما يحدث منها من
عقل وقود ثم مات منها فلا
سبيل إلى القود والعفو
ونظر إلى أثر الجنابة
فكان فيها قسولاً
أحدهما أنه جائز للعفو
عنه من ثلث مال العاق
كانها موضوعة فهي
نصف العشر ويؤخذ
بباق الأدلة والقسول
الثاني أنه يؤخذ

جميع الجناية لانها صارت نفسا وهذا قاتل لا يجوز له وصية بجمال (قال الزني) رحمه الله هذا أولى بقوله لان كل ذلك وصية لقاتل فلما بطل بعضها بطل جميعها ولانه قطع بانه لو عفا والقاتل عبد جاز العفو من ثلث الميت (قال) وانما أجزأنا ذلك لانه وصية لسيد العبد مع أهل الوصايا ولانه قال في قتل الخطأ لو عفا عن أرض الجناية جاز عفوها لانها وصية لغير قاتل (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان القاتل خطأ نكحنا لا يجزى على عاقلة الحكم أو مسلما أقر بجنابة خطا فالدية في أموالهما والعفو باطل لانه وصية للقاتل ولو كان لهما عاقلة لم يكن عفو عن العاقلة إلا أن يريد بقوله عفو عنه أرض الجنابة أو ما يلزم من أرض الجنابة قد عفو ذلك عن عاقلة (قوله لما خص به رسول الله من وجبة الخ) هكذا في النسخ ولعل في العبارة سقط أو تحريف فانظر كتبه مصححه

معيا عليها إذ كان سدها فيه ما يسده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن جهمان عن أم بكرة الأسلمية أنها اختلفت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتيا عثمان في ذلك فقال هي طليقة إلا أن تكون سميت شيئا فهو ما سميت فعثمان رضي الله عنه يخبره أنه سمى أن نرسم واحدة كان ماسي ولا يقول له لا ينبغي لك أن تسمى أكثر من واحدة بل في هذا القول دلالة على أنه جاز له أن يسمى أكثر من واحدة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال البتة ما يقول الناس فيها قال أبو بكر فقلت له كان أبان بن عثمان يجعلها واحدة فقال عمر لو كان الطلاق أقاما ألفت البتة منه شيئا من قال البتة فقد روي الغاية القصوى (قال الشافعي) ولم يحل عن واحد منهم على اختلاف فهم في البتة أنه عاب البتة ولا عاب ثلاثا (قال الشافعي) قال مالك في الخيرة أن خيرها زوجها فاختارت نفسها فقد طلق ثلاثا وإن قال زوجه لم أخيرك إلا في واحدة فليس له في ذلك قول وهذا أحسن ما سمعت (قال الشافعي) فإذا كان مالك يزعم أن من مضى من سلف هذه الأمة قد خيروا وخير رسول الله صلى الله عليه وسلم والخيار إذا اختارت المرأة نفسها يكون ثلاثا كان ينبغي زعم أن الخيار لا يحل لاتها إذا اختارت كان ثلاثا وإذا زعم أن الخيار يحل وهي إذا اختارت نفسها طلقت ثلاثا فقد زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاز طلاق ثلاث وأصحح النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فإن قال أنت طالق البتة ينوي ثلاثا فهي ثلاث وإن نوى واحدة فواحدة وإن قال أنت طالق ينوي بها ثلاثا فهي ثلاث (قال الشافعي) أحب أن يكون الخيار في طهر لم يمسها فيه (قال الشافعي) أحب أن لا يملك الرجل امرأته ولا يخيرها ولا يخالعها ولا يجعل لها طلاقا بجمع ولا غيره ولا يوقع عليها طلاقا لا طاهرا قبل جماع قياسا على المطلقة فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن تطلق طاهرا وقال الله عز وجل فطلقوهن لعدتهن فإذا كان هذا طلاقا يوقعه الرجل أو يوقعه المرأة بأمر الرجل فهو كايضاؤه فلا أحب أن يكون إلا وهي طاهر من غير جماع (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد أن سعيد بن جبير أخبره أن رجلا أتى ابن عباس فقال طلق امرأتى مائة فقال ابن عباس رضي الله عنه تأخذ ثلاثا وتدع سبعا وتسعين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عطاه ومجاهدا قالان رجلا أتى ابن عباس فقال طلقت امرأتى مائة فقال ابن عباس تأخذ ثلاثا وتدع سبعا وتسعين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاه وحده عن ابن عباس أنه قال وسبعا وتسعين عدوا وأنا اتحدث بها آيات الله عز وجل وأقرب عليه ابن عباس كل ما زاد عن عدد الطلاق الذي لم يجعله الله إليه ولم يعب عليه ما جعل الله إليه من الثلاث وفي هذا دلالة على أنه يجوز له عنده أن يطلق ثلاثا ولا يجوز له ما لم يكن إليه (ما جاء في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه) قال الشافعي رحمه الله إن الله تبارك وتعالى (أ) لما خص به رسوله من وجبة وأبان من فضله من المباشرة بينه وبين خلقه بالفرض على خلقه بطاعته في غير آية من كتابه فقال من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال ولقد نذرنا الذين يخالفون عن أمره أن نصيبهم فتنة أو نصيبهم عذاب أليم وقال لا نعبد إلا الله الرسول بشرك كدعاء بعضهم بعضا وقال إذا ناجيتم الرسول فقد مرأيتي سيجوا كم صدفة وقال لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي (قال الشافعي) رحمه الله افترض الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم أشياء خففها عن خلقه ليزيدها إن شاء الله قربة إليه وكرامة وأباح له أشياء حظرها على خلقه لزيادة في كرامته وتبيين الفضيلة مع ما لا يخص من كرامته له وهي موضوعة في مواضعها (قال الشافعي) رحمه الله في ذلك من ملك زوجة سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن عليه أن يخبرها في المقام معه أو فراها له وله حبسها إذا أدى إليها ما يجب عليه لها وإن

كرهته وأمر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم أن يخبر نساءه فقال قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها إلى قوله أجزأكم من الله رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارته فلم يكن الخيار إذا اختارته طلاقاً ولم يجب عليه أن يحدث لهن طلاقاً إذا اختارته (قال الشافعي) رحمه الله وكان تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن شاء الله كما أمره الله عز وجل أن أردن الحياة الدنيا وزينتها ولم يختارته وأحدث لهن طلاقاً لا يجعل الطلاق اليهن لقول الله عز وجل فعالمين أمتعن وأسرحن سراحاً جليلاً أحدث لكن إذا اخترن الحياة الدنيا وزينتها متاعاً وسراحاً فلما اختارته لم يوجب ذلك عليه أن يحدث لهن طلاقاً ولا متاعاً فاما قول عائشة رضي الله عنها قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارناه أفكان ذلك طلاقاً فاتعنى والله أعلم لم يوجب ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم أن يحدث لنا طلاقاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا فرض الله عز وجل على النبي صلى الله عليه وسلم أن اختارن الحياة الدنيا أن يمتعن فاختارن الله ورسوله فلم يطلق واحدة منهن فكل من خير امرأته فلم تختار الطلاق فلا طلاق عليه (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك كل من خير فليس له الخيار بطلاق حتى تطلق المخيرة نفسها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق أن عائشة قالت قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ذلك طلاقاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها بمثل معنى هذا الحديث (قال الشافعي) فأنزل الله تبارك وتعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك (قال الشافعي) قال بعض أهل العلم أنزلت عليه لا يحل لك بعد تخيره أزواجه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن عائشة أنها قالت ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء أخبرنا الربيع قال قال الشافعي كأنها تعني اللائي حظرن عليه في قول الله تبارك وتعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج (قال الشافعي) وأحسب قول عائشة أحل له النساء لقول الله تبارك وتعالى أنا أحللتك أزواجك إلى قوله خالصة لك من دون المؤمنين (قال الشافعي) فذكر الله عز وجل ما أحل له فذكر أزواجه اللائي آتى أجورهن وذكر بنات عمه وبنات عماته وبنات خاله وبنات خالته وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي قال فدل ذلك على معنيين أحدهما أنه أحل له مع أزواجه من ليس له بزواج يوم أحل له وذلك أنه لم يكن عنده صلى الله عليه وسلم من بنات عمه ولا بنات عماته ولا بنات خاله ولا بنات خالته امرأة وكان عنده عند نسوة وعلى أنه أباح له من العدد ما حظر على غيره (١) ومن لم يات به بغير مهر ما حظره على غيره (قال الشافعي) رحمه الله ثم جعله في اللائي يهين أنفسهن له أن يات بهن ويتركه فقال ترجى من تشامن وتووى السك من تشاء إلى عليك (قال الشافعي) فمن أتته منهن فهي زوجه لا تحلل لأحد بعده ومن لم يات به فليس يقع عليها اسم زوجة وهي تحلل له ولغيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقامت قياماً طويلاً فقال رجل يا رسول الله زوجنها إن لم يكن لك بها حاجة فذكر أنه زوجها أياها (قال الشافعي) رحمه الله وكان مما خص الله عز وجل به نبيه صلى الله عليه وسلم قوله النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وقال وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تكفروا بأزواجه من بعده أبداً إنكم كنتم نساء من بعده على العالمين ليس هكذا نساء أحد غيره وقال عز وجل يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقين فلا تبينن بهن صلى الله عليه وسلم من نساء العالمين (قال الشافعي) رحمه الله وقوله وأزواجه أمهاتهم مثل ما وصفت من اتساع لسان العرب وإن الكلمة الواحدة تجمع معاني مختلفة ومما وصفت من أن الله أحكم كثير من قرأه يوحى وسن شرائع واختلافها على لسان نبيه وفي فعله فقوله أمهاتهم يعني في معنى

فيجوز ذلك لها (قال
المرئي) رحمه الله
أثبت أنها وصية وانها
باطلة لقاتل (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو جنى عبد على حر
فابتاعه بارش الجرح
فهو عفو ولم يجز البيع
الأن يعلى أرض الجرح
لان الأيمان لا يحوز
الامعومة فان أصاب
به عياره وكان له في
عنفه ارض جانيته

(باب أسنان الابل
المغلطة والعمد وكيف
يشبه العمدة الخطأ)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا ابن عيينة عن علي
ابن زيد بن جعدان عن
القاسم بن ربيعة عن ابن
عمر أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال الآن في قتل
(١) قوله ومن لم يات به
كذا في النسخ ولعل لم
زائدة من التامع والصواب
حذفها وقوله يات به على
لغة أهل الحجاز من إبدال
فاء الانفعال في المثال
حرف لين من جنس حركة
ما قبله نحو اتصل بالصل
فهو متصل وهكذا وقد
سبق في الام من ذلك
كثير فليعلم كنهه

العمد الخطا بالسوط
والعصا مائة من الابل
مغلظة منها أربعون
خلفه في بطونها أولادها
(قال الشافعي) رحمه
الله فهذا خطا في القتل
وان كان عمدا في الضرب
واحتج بعمر بن الخطاب
وعطاء رضي الله عنهما
أنهما قالوا في تغليظ
لا بل أربعون خلفه
وثلاثون حقة وثلاثون
جذعة (قال الشافعي)
رحمه الله والخلفه الحامل
وقل ما تحمل الاثنية
فصاعدا فاقية ناقه من
ابل العاقلة خلعت فهي
خلفه تجزي في الدية
ما لم تكن معيبة وكذلك
لوضربه بمسود خفيف
أو بجحر لا يشدخ أو
بجد سيف لم يجرح أو
ألقا في بحر قرب البر

(١) قوله قال تأبط شرا
الخ نسب الشعر في
العصاح والمحكم الى
الشغرى وفي اللسان قال
ابن بري وأراد بأعمال
تأبط شرا وكان طعامهم
على يده وانما قرع عليهم
خوفا ان تطول بهم القراءة
فيضي زادهم فصار لهم
بيرة الأم وصاروا له بمنزلة
الاولاد

دون معنى وذلك أنه لا يحل لهم نكاحهن بحال ولا يحرم عليهم نكاح بنات لولن لهن كما يحرم عليهم نكاح
بنات أمهاتهم الا لا ولدنهم أو أرضعهم (قال الشافعي) رحمه الله فان قال قائل ما دل على ذلك فالدليل
عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج فاطمة بنته وهو أبو المؤمنين وهي بنت خديجة أم المؤمنين زوجها
عليارضي الله عنه وزوج رقية وأم كلثوم عثمان وهو بالمدينة وأن زينا بنت أم سلمة تزوجت وأن الزبير بن
العوام تزوج بنت أبي بكر وأن طلحة تزوج ابنته الأخرى وهما أختا أم المؤمنين وعبد الرحمن بن عوف تزوج
ابنة جحش أخت أم المؤمنين زينا ولا يرثن المؤمنون ولا يرثنهم كما يرثون أمهاتهم ويرثهم ويشبهن أن يكن
أمهات لعظم الحق عليهم مع تحريم نكاحهن (قال الشافعي) رحمه الله وقد ينزل القرآن في النازلة ينزل
على ما يفهمه من أنزلت فيه كالعامية في الظاهر وهي رادها الخاص والمعنى دون ما سواه (قال الشافعي)
رحمه الله والعرب تقول للزوجة رب أمرهم أمنا وأم العيال وتقول نكح الرجل يتولى أن يقتولهم أم العيال
عني أنه وضع نفسه موضع الام التي ترب أمر العيال (١) وقال تأبط شرا وهو يذ كر غزاة غزاها ورجل من
أصحابه ولي قوتهم

وأمر عيال قد شهدت قوتهم * اذا احترتهم أقضرت وأقلت اخترتهم
تخاف علينا الجوع ان هي أكثر * ونحو جباع أي أول تألت
وما ان بها ضن بما في وعائها * ولكنهما من خشية الجوع أبقت
قلت الرجل يسمى أما وقد تقبل العرب للناقدة والبقرة والشاة والارض هذه أم عيالنا على معنى التي تقوت
عيالنا (قال الشافعي) قال الله عز وجل الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم الا الا لا
ولدنهم يعني أن الا لا ولدنهم أمهاتهم بكل حال الوارثات والموروثات المهرمات بانفسهن والمهرم بن غيرهن
الا لا لم يكن قط الا أمهات نيس الا لا يحدثن رضاعا للولد فيكن به أمهات وقد كن قبل ارضاعه غير أمهات
له ولا أمهات المؤمنين عامة يحرم من بحرمة أحدتها أو يحدنها الرجل أو أمهات المؤمنين الا لا حرمن بانهن
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فكل هؤلاء يحرم من شيء يحدنه رجل يحرمهن أو يحدنه أو حرمة النبي صلى
الله عليه وسلم والأم تحرم نفسها وترث وتورث فيحرم بها غير ما رادها الا في جميع معانها الا في بعض دون
بعض كما وصفنا من يقع عليه اسم الام غير ما رادها الله أعلم (قال الشافعي) رحمه الله في هذا دلالة على أشباهه من
القرآن جهلها من قصر علمه باللسان والفقه فأما ما سوى ما وصفنا من أن للنبي صلى الله عليه وسلم من عدد
النساء أكثر مما للناس ومن أنه بغير مهر ومن أن أزواجه أمهاتهم لا يحللن لأحد بعدهم ما في مثل معناه من
الحكم بين الأزواج فيما يحل منهن ويحرم بالحدوث ولا يعلم حال الناس بخلاف حال النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك فمن ذلك أنه كان يقسم لنسائه فاذا أراد سفرا أقرع بينهن فأيتن خرج سهمها خرج بها معه وهذا الكل
من له أزواج من الناس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني محمد بن علي أنه سمع ابن شهاب يحدث عن
عبيد الله عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفرا أقرع بين نسائه
فأيتن خرج سهمها خرج بها (قال الشافعي) رحمه الله ومن ذلك أنه اذا أراد فراق سودة فقالت لا تفارقني
ودعني حتى يحضرني الله في أزواجك وأنا أهاب ليلتي ويومي لاختي عائشة (قال) وقد فعلت ابنة محمد بن مسلمة
شبهها بهذا حين أراد زوجها طلاقها ونزل فيها ذكر (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن
المسيب في ذلك وان امرأتها خافت من بعلها نشوزا الى صلحا (قال الشافعي) وهذا موضوع في موضعه
محمدا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب
ابنة أبي سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت قلت يا رسول الله هل لك في أختي بنت أبي سفيان
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فافعل ماذا قالت تشككها قال أختك قالت نعم قال أو تحبين ذلك قالت
نعم ليست لك بمخلية وأحب من شركتي في خير أختي قال فانها لا تحل لي فقلت والله لقد أخبرتك أنك تخطب

ابنة أبي سلمة قال ابنة أم سلمة قالت نعم قال فوالله لو لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي انها لابنة أخى من
الرضاعة أرضعتني وأباهما تويست فلا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن (قال الشافعى) رحمه الله
وكل ما وصفت لك مما فرض الله على النبي صلى الله عليه وسلم وجعل له دون الناس وبينه في كتاب الله
أقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله أو أمر اجتمع عليه أهل العلم عنه نالم يختلفوا فيه
(ما جاء في أمر النكاح) قال الله تبارك وتعالى وإنكوا إلا بأى منكم إلى قوله يغنم الله من فضله (قال
الشافعى) رحمه الله والأمر في الكتاب والسنة وكلام الناس يحتمل معانى أحدها أن يكون الله عز وجل
حرم شيئا ثم أباحه فكان أمره أحلال ما حرم كقول الله عز وجل وإذا حلفتم على ما صادوا وكقوله فإذا قضيت
الصلاة فانتشروا في الأرض الآية. (قال الشافعى) رحمه الله وذلك أنه حرم الصيد على المحرم ونهى عن
البيع عند النداء ثم أباحه ما في وقت غير الذي حرمه ما فيه كقوله وأتوا النساء صدقاتهن نفقة إلى مرثا
وقوله فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا. (قال الشافعى) وأشبه لهذا كثير في كتاب الله
عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ليس أن حتما أن يضطادوا إذا حلفوا ولا ينتشروا لطلب التجارة إذا
صلوا ولا يأكل من صدق امرأته إذا طابت عنه به نفسها ولا يأكل من بدنته إذا نحرها (قال) ويحتمل أن يكون
دلهم على ما فيه رسلهم بالنكاح لقوله عز وجل أن يكونوا فقراء يغنم الله من فضله يدل على ما فيه سبب
الفنى والعفاف كقول النبي صلى الله عليه وسلم سافروا وتصوموا ووزقوا فاعلموا هذا دلالة لاحتم أن يسافر لطلب
حصة وورق (قال الشافعى) ويحتمل أن يكون الأمر بالنكاح حتما في كل الحتم من الله الرشد فيجمع
الحتم والرشد وقال بعض أهل العلم الأمر كله على الإباحة والدلالة على الرشد حتى توجب الدلالة من
الكتاب أو السنة أو الإجماع على أنه إنما أريد بالأمر الحتم فيكون فرضا لا يحل تركه كقول الله عز وجل
واقبوا الصلاة وأتوا الزكاة فدل على أنها حتم وكقوله فخذ من أموالهم صدقة وقوله وأتموا الحج والعمرة
لله وقوله والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فذكر الحج والعمرة معاً في الأمر وأفرد الحج
في الفرض فلم يقل أكثر أهل العلم العمرة على الحتم وان كنا نحب أن لا يدعها مسلم وأشبه هذا في كتاب
الله عز وجل كثير (قال الشافعى) وما نهى الله عنه فهو محرم حتى توجب الدلالة عليه بأن النهى عنه على
غير التعريم وأنه إنما أراده الإرشاد أو تنزيها أو أدبا للنهى عنه وما نهى عنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم كذلك أيضاً (قال الشافعى) رحمه الله ومن قال الأمر على غير الحتم حتى تأتي دلالة
على أنه حتم انبغى أن تكون الدلالة على ما وصفت من الفرق بين الأمر والنهى وما وصفنا في مبتدا كتاب
الله القرآن والسنة وأشبه ذلك سكتنا عنه اكتفاء بما ذكرنا من تكرار الأمر والنهى وأخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعى قال أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ذروني ما ترككم فإنه إنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فما أمرتكم
به من أمر فأتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فأنهوا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان
عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعى) رحمه الله
وقلي يحتمل أن يكون الأمر في معنى النهى فيكونان لازمين الإبدالة أنهما غير لازمين ويكون قول النبي
صلى الله عليه وسلم فاتوا منه ما استطعتم أن يقول (١) عليهم آتيان الأمر فيما استطعتم لأن الناس إنما كفوا
ما استطاعوا في الفعل استطاعة شئ لانه شئ متكلف وأما النهى فالتبرك لكل ما أراد تركه يستطيع لانه
ليس يتكلف شئ فيحدث إنما هو شئ يكف عنه (قال الشافعى) رحمه الله وعلى أهل العلم عند تلاوة الكتاب
ومعرفة السنة طلب الدلائل لفرقوا بين الحتم والمباح والإرشاد الذي ليس يحتم في الأمر والنهى معاً (قال)
لحتم لازم لا ولياء إلا يابى والحرار البواغ إذا أردن النكاح ودعوا إلى رضامن الأزواج أن يزوجوهن لقول

وهو يحسن العوم أو
ماء الاغلب أنه لا يموت
من مثله فأت فلا قود
وفيه الدية على العاقلة
وكذلك الجراح وكذلك
التغليظ في النفس والجراح
في الشهر الحرام والبلد
الحرام وذى الرحم وروى
عن عثمان بن عفان
رضي الله عنه أنه قضى
في دية امرأة وطئت
بمكة بدية وثلاث (قال)
وهكذا أسنان دية العمد
حالة في ماله إذا زال عنه
القصاص (قال المزني)
رحمه الله إذا كانت
المهتظة أعلى سنن
سنن الخطأ للتغليظ
فالعمد أحق بالتغليظ
إذا صارت عليه وبالله
التوفيق

(باب أسنان الخطأ
وتقرعها وديات النفوس
والجراح وغيرها)

قال الشافعى رحمه الله
قال الله تعالى ومن قتل
مؤمنا خطأ فقصير
رقبة مؤمنة ودية مسلمة

(١) قوله عليهم آتيان
الأمر الخ كذا في النسخ
وفي العبارة تحريف
ظاهر ودقة تحتاج إلى
فضل نظر وإمعان فتأمل
كتبه

بن آله فابن علي لسان
 نبه صلى الله عليه وسلم
 أن الدية مائة من الأبل
 وروى عن سليمان بن
 يسار قال انهم كانوا
 يقولون دية الخطأ مائة
 من الأبل عشرون
 ابنة مخاض وعشرون
 بنت لبون وعشرون
 ابن لبون وعشرون
 حقة وعشرون جذعة
 (قال الشافعي) رحمه
 الله فهذا أخذ ولا يكلف
 أحد من العاقلة غير ابله
 ولا يقبل منه دونها فان لم
 يكن لبلده ابل كلف ان
 أقرب البلدان اليه فان
 كانت ابل العاقلة مختلفة
 أدى كل رجل منهم من
 ابله فان كانت بها فاول
 جوا يقبل ان أدت
 مصاحبا جبر على قبولها
 فان أعوزت الأبل فقبيلها
 دنانير أو دراهم كما قومها
 عمر بن الخطاب رضى
 الله عنه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى والعلم
 محيط بآله لم يقومها الا
 قيمة يومها فاذا قومها
 كذلك فاتباعه ان تقوم
 متى وجبت ولعله ان
 لا يكون قومها الا في حين
 ولد أعوزت فيه
 أو تراعى الجاني والولى
 غدا على تقويمه
 لا عمرا رقبه لا يكلف

الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف
 (قال الشافعي) رحمه الله فان شبه على أحد أن مبتدأ الآية على ذكر الازواج حتى الآية دلالة على أنه إنما
 نهى عن العضل الاولياء لان الزوج اذا طلق فبلغت المرأة الاجل فهو أبعد الناس منها فكيف يعضلها من
 لا سبيل ولا شرك له في أن يعضلها في بعضها فان قال قائل قد تحتل اذا فار بن بلوغ أجلهن لان الله عز وجل
 يقول للارواح اذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف وأسرحوهن بمعروف فلا دية تبدل على
 أنه لم يرد بها هذا المعنى وإنما لا تحتل لانه اذا فار بن بلوغ أجلها أو لم تبلغه فقد حذر الله تعالى عليها أن
 تنكح لقول الله عز وجل ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله فلا يأمربان لا يمنع من النكاح
 من قدم منها منه انما يأمربان لا يمنع مما باح لها من هو بسبب من منعها (قال الشافعي) رحمه الله وقد
 حفظ بعض أهل العلم أن هذه الآية تزلت في معقل بن يسار وذلك أنه زوج أخته رجلا فطلقها وانقضت
 عدتها ثم طلب نكاحها وطلبته فقال زوجها دون غيرك أختي ثم طلقها لا أنكحك أبدا فزلت اذا طلقتم
 النساء فبلغن أجلهن الى أزواجهن قال وفي هذه الآية دلالة على أن النكاح يستمر رضا الولي مع الزوج
 والزوجة وهذا موضوع في ذكر الاولياء والسبب تدل على ما يدل عليه القرآن من أن على ولي الحرية أن
 ينكحها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذا نكحها صماتها وقال
 أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فان استعبروا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال الشافعي)
 رحمه الله واذا كانت أحق بنفسها وكان النكاح يتم به لم يكن له منعها النكاح وقول النبي صلى الله عليه
 وسلم فان استعبروا فالسلطان ولي من لا ولي له يدل على أن السلطان ينكح المرأة لا ولي لها والمرأة لا ولي يمتنع
 من نكاحها اذا أخرج الولي نفسه من الولاية بعمه صيته بالعزل وهذا ان الحديتان مثبتان في كتاب الاولياء
 (قال الشافعي) رحمه الله والرجل يدخل في بعض أمره في معنى الايام الذين على الاولياء أن ينكحوهن اذا
 كان مولى بالغا يحتاج الى النكاح ويقدر بالمال فعلى وليه انكاحه فلو كانت الآية والسنة في المرأة
 خاصة لم يمتنع عند الرجل لأن معنى الذي أريد به نكاح المرأة العفاف لما خلق فيها من الشهوة وخوف
 الفتنة وذلك في الرجل مذكور في الكتاب لقول الله عز وجل زين للناس حب الشهوات من النساء (قال
 الشافعي) رحمه الله اذا كان الرجل ولي نفسه والمرأة أحببت لكل واحد منهما النكاح اذا كان ممن
 تتوق نفسه اليه لان الله عز وجل أمر به ورضيه ونسب اليه وجعل فيه أسباب منافع قال وجعل منها
 زوجها ليسكن اليها وقال الله عز وجل والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين
 وحفدة وقيل ان الحفدة الاصهار وقال عز وجل فجعله نسا وصورها فبلغنا أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال تناكحوا نكحوا وانكحوا فانكحوا فانكحوا بكم الامم حتى بالسقوط بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب
 فطريقي فليستن بسنتي ومن ستنى النكاح وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات له ثلاثة من
 الولد لم يمس النار ويقال ان الرجل ليرفع بداه ودمه من بعده (قال) وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضى الله
 عنه قال ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد هذه الآية ان يكونوا فقرا يغفهم الله من فضله أخبرنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سليمان بن عمرو بن دينار أن ابن عمر أراد أن لا ينكح فقالت له حفصة زوج فان
 ولدك ولد فعاش من بعده دعواك (قال الشافعي) رحمه الله ومن لم تتق نفسه ولم يحتج الى النكاح من الرجال
 والنساء بان لم تخلق فيه الشهوة التي جعلت في أكثر الخلق فان الله عز وجل يقول زين للناس حب الشهوات
 من النساء أو يعارض أذهب الشهوة من كبر أو غيره فلا يرى بأسا أن يدع النكاح بل أحب ذلك وأن يقضى
 لعبادة الله وقد ذكر الله عز وجل القواعد من النساء فلم ينه عن التعود ولم يندبهن الى نكاح فقال والقواعد

أعراف الذهب ولا الورق لانه يجدا الابل وأخذ ذلك من القروي لا عوازا لابل فيما رى (١٣٩) والله أعلم ولو جاز أن يقوم بغير

الدرهم والدنانير جعلنا
على أهل الخيل الخيل
وعلى أهل الطعام الطعام
(قال المزني) رحمه الله
وقوله القديم على أهل
الذهب ألف دينار وعلى
أهل الورق اثناعشر
ألف درهم ورجوعه
عن القديم رغبة عنه
الى الجديد وهو بالسنة
أشبه (قال الشافعي)
رحمه الله وفي الموضحة
نجس من الابل وهي
التي تبرز العظم حتى
يقرج بالسر ودلتها
على الاسماء صغرت
أو كبرت شانت أولم
تشن ولو كان وسطها
ملم يفسق فهي
موضحة فان قال
شفقتها من رأسي وقال
الجاني بل تاكت من
جناحي فالقول قول
الجني عليه مع عينه
لأنها وجبت له فلا
يطلبها الاقرار أو
بينة عليه (وقال) في
الهاشمية عشر من الابل
وهي التي توضع وتشم
وفي النخلة خمس عشرة
من الابل وهي التي
تكسر عظم الرأس حتى
يتشظى فينقل من
عظامها ملتبس وذلك كله
في الرأس والوجه
والى الأسفل وفي

من النساء اللاتي لا يربون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة الآية وذکر
عبد أكرم قال وسيد أو حصورا والحضور الذي لا يأتي النساء ولم ينسبه الى نكاح فدل ذلك والله أعلم على
أن المندوب اليه من يحتاج اليه من يكون محصنا له عن المحارم والمعاني التي في النكاح فان الله عز وجل
يقول والذين هم لقرو وجهم حافظون الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين (قال الشافعي)
رحمه الله والرجل لا يأتي النساء اذا نكح فقد غر المرأة ولها الخيار في المقام أو فراقه اذا جاءت سنة أجلها من
يوم يضرب له السلطان (قال الشافعي) أحب النكاح للعبيد والاماء اللاتي لا يوطئن ساداتهن احتياطا
للهفاف وطلب فضل وغنى فان كان نكاحهن واجبا كان قد أدى فرضا وان لم يكن واجبا كان مأجورا
اذا احتسب نيته على التماس الفضل بالاحتياط والتطوع (قال الشافعي) ولا أوجب له إيجاب نكاح الاحرار
لاني وجدت الدلالة في نكاح الاحرار ولا أجدها في نكاح المالك

(ما جاء في عدد ما يحل من الحرائر والاماء وما تحل به الفروج) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك
وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال والذين هم لقرو وجهم حافظون الاعلى
أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين وقال عز وجل ما ملكت أيمانهم
وثلاث ورابع فان خفت أن تعد لواو فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فأطلق الله عز وجل ما ملكت الأيمان
فلم يحد فيهن حدا ينتهي اليه فللرجل أن يتسرى كم شاء ولا اختلاف علمته بين أحد في هذا وانتهى ما أحل
الله بالنكاح الى أربع ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المينة عن ابنه عز وجل على أن انتهاه الى أربع
تحرير ما منه لأن يجمع أحد غير النبي صلى الله عليه وسلم بينا أكثر من أربع لأنه يحرم أن ينكح في عمره
أكثر من أربع اذا كن متفرقات يالم يجمع بينا أكثر من ولانه أباح الأربع وحرم الجمع بينا أكثر من
فقال لغيلان بن سلة ووفيل بن معاوية وغيرهما أسلموا وعندهم أكثر من أربع أسلموا وأبوا فارق
سائرهن وقال عز وجل قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وذلك منفرد في مواضعه
في القسم بينهن والنفقة والمواثيق وغير ذلك وقوله والذين هم لقرو وجهم حافظون الاعلى أزواجهم
أو ما ملكت أيمانهم دليل على أمرين أحدهما أنه أحل النكاح وما ملكت اليمين والثاني يشبه أن
يكون انما أباح الفعل للثلاث وغيره بالفرج في زوجة أو ما ملكت يمين من الأديمين ومن الدلالة على ذلك قول
الله تبارك وتعالى فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون وان لم تختلف الناس في تحريم ما ملكت اليمين من
البهائم فلذلك خفت أن يكون الاستثناء حراما من قبل أنه ليس من الوجهين الذين أباح الفرج (قال
الشافعي) فان ذهب ذهاب الى أن يحله لقول الله تعالى وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم
الله من فضله فيشبه أن يكونوا انما أمر بالاستعفاف عن أن يتناول المرفج مالم يرج له فيه فيصير إلى أن
يغنيه الله من فضله فيجهد السبل الى ما أحل الله والله أعلم وهو يشبه أن يكون في مثل معنى قول الله عز
وجل في مال اليتيم ومن كان غنيا فليستعفف وانما أراد بالاستعفاف أن لا يأكل منه شيئا فان ذهب ذهاب
اليه أن المالك عين فقال فلم لا تسرى بعدها كما يتسرى الرجل أمته قلنا ان الرجل هو النكاح المتسرى
والمرأة النكاح المتسرة فلا يجوز أن يقاس بالثاني خلافه فان قيل كيف يخالفه قلنا اذا كان الرجل يطلق
المرأة فحرم عليه وليس لها أن تطلقه ويطلقها واحد فتكون له أن يرجعها في العدة وان كره ذلك على أن
منعوله وأنه القيم عليها وانما لا تكون قيمة عليه وخالفته فلم يجز أن يقال لها أن تسرى بعد انتهاء التسرة
والنكاح لا التسرية ولا النكحة (قال الشافعي) ولما أباح الله عز وجل لمن لا زوجة أن يجمع بين أربع
زوجات قلنا حكم الله عز وجل يدل على أن من طلق أربع نسوة طلاقا لا يخلو رجعة أو يملك الرجعة فليس
واحد ممنهن في عدتها منحل به أن ينكح مكانهن أربع لانه لا زوجة ولا عدة عليه وكذلك ينكح
أختا منهن (قال الشافعي) ولما قال الله عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء من ثلاث وثلاثين

الأمومة ثلاث النفس وهي التي تحرق الى جلد الماعز ولم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم

الرأس والوجه حكومة
الاجل خمسة ففهم ثالث
النفس وهي التي تحرق
الى الجوف من بطن أو
ظهر أو صدر أو ثغرة
محرقة فهي حائفة وفي
الاذنين الدية وفي السمع
الدية ويتغفل ويصاح
به فان اجاب عرف أنه
يسمع ولم يقبل منه
قوله وان لم يجيب عند
غفلاته ولم يفرغ اذا صيح
به لحلف لقد ذهب
سمعه واخذ الدية وفي
ذهاب العقل الدية وفي
العين الدية وفي ذهاب
بصره ثلثا الدية فان
نقصت احدهما عن
الاخرى اختبرته
بان اجيب عنه
العلة واطلق القصصة
واجب له ثلثا على
برودة ومستوى فاذا اثبت
بعده حتى يتبين
بصرها ثم اندر بينهما
واحده على قدر ما نقصت
عن الاخرى ولو قال
ببنت عليه وهو ذاهب
البصر فعلى المجنى عليه
الينة أنه كان يصير
ويستعان تشهد اذا
رأته يتبع الشخص
بصره ويطرف عنه
ويشواه وكذلك المعرفة
بأبسط اليد والذكر
وانقضاهما وكذلك
للعنوة والصبي ومتى علم
انه صحيح فهو على الصحة
حتى يعلم غيرها (قال)
وفي المفسون اذا
استولت عليه وفي تل

فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم كان في هذا ما دية دليل والله أعلم على أنه انما خاطب بها
الاحرار دون المالكين لانهم التاكون بانفسهم لا المتكلمهم غيرهم والمالكون لا الذين ملك عليهم غيرهم
وهذا ظاهر معنى الآية وان احتلت أن تكون على كل نكاح وان كان مملوكا أو مملوكا وهذا وان كان مملوكا
فهو موضوع في نكاح العبد وتسرية
(الخلاف في هذا الباب) قال الشافعي فقال بعض الناس اذا طلق الرجل أربع نسوة نلانا أو طلاقا
ملك الرجعة أو لا رجعة له على واحدة منهم فلا ينكح حتى تنقضي عدتهن ولا يجمع ما عدا أكثر من أربع
ولو طلق واحدة نلانا لم يكن له أن ينكح أختها في عدتها (قال الشافعي) قلت لبعض من يقول هذا القول
هل لطلاق نسائه نلانا زوجة قال لا قلت فقد أباح الله عز وجل لمن لاز زوجة أن ينكح أربع بعاد حرم
الجمع بين الأختين ولم يختلف الناس في اباحة كل واحدة منهما اذا لم يجمع بينهما على الانفراد فهل يجمع بينهما
اذا طلق احدهما نلانا وقد حكم الله بين الزوجين أحكاما فقال للذين يؤلون من نسائهم تربص وقال الذين
يظاهرون منكم من نسائهم وقال والذين يرمون أزواجهم وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال ولهن
الربع مما تركتم أفرأيت المطلق ثلاثا أن آلى منها في العدة أيلزمه ايلاد قال لا قلت فان تظاهر أيلزمه الظاهر
قال لا قلت فان قذف أيلزمه اللعان أو مات أثره أو مات أثرها قال لا قلت فهذه الأحكام التي حكم الله
عز وجل بها بين الزوجين تدل على أن الزوجة المطلقة ثلاثا ليست بزوجة وان كانت تعتد قال نعم قلت فهذه
سبعة أحكام لله خالفها وحرمت عليه أن ينكح أربع بما وقد أباحهن الله تعالى له وأن ينكح أخت امرأته وهو
اذا نكحها لم يجمع بينهما وهي في عدد من أباح الله له فأنتم تريدون ابطال اليمين مع الشاهد بان تقول
تخالف القرآن وهي لا تخالفه وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تخالف أنت سبع آيات من القرآن
لا تدعي فيها خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خبرا صحابيا عن أحد من أصحابه قال قد قاله بعض
التابعين قلت فان من سميت من التابعين وأكرمهم اذا قالوا شيئا ليس فيه كتاب ولا سنة لم يقبل قولهم لان
القول الذي يقبل ما كان في كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أو حديث صحيح عن أحد من
أصحابه أو اجماع فن كان عندك هكذا ترك قوله لا يخالف به غيره أتجعله حجة على كتاب الله عز وجل ومن قال
قوله في أن لا ينكح ما دام الاربع في العدة وجعلها في معاني الازواج لزمه أن يقول يلحقها الايلاد والظهار
واللعان ويشاوران قال فما أقوله قلت فلم تكون في حكم الزوجة عندك في معنى واحد دون المعاني فقال
أقال قولك غيرك قلت نعم القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة وأكره أهل دار السنة وأهل حرم الله عز وجل
ما يحتاج فيه الى أن يحكي قول أحد لتبوت الحجة فيها بأحكام الله تعالى المنصوصة التي لا يحتاج الى تفسيرها لانه
لا يحتمل غير ظاهرها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم وعروة بن الزبير
أنهما كانا يقولان في الرجل عنده أربع نسوة فيطلق احدها من البتة أنه يتزوج ان شامولا ينتظر أن تمضي
عندها (قال الشافعي) فقال فاني انما قلت هذا لئلا يجمع ماؤم في أكثر من أربع ولئلا يجمع في
أختين (قال الشافعي) فقلت له فانما كان (أ) للعالمين ذوي العقول من أهل العلم أن يقولوا من خبر أو
قياس عليه ولا يكون لهم أن يخرجوا منها ما عندنا وعندك ولو كان لهم أن يخرجوا منها ما كان لغيرهم أن
يقول معهم قال أجل قلت أقول هذا خبر لازم أو قياس فهو خلاف هذا كله وليس لك خلاف واحد
منهم في أصل ما تقول قال يتفاحش أن يجمع ماؤم في أكثر من أربع أو في أختين قلت المتفاحش أن تحرم
عليه ما أحل الله تعالى له واحدى الأختين بما أحل الله عز وجل له وقلت له لو كان في قولك لا يجمع ماؤم في
أكثر من أربع حجة فكنت انما حرمت عليه أن ينكح حتى تنقضي عدة الاربع لانه كنت محصيا بقولك
قال وابن قلت رأيت اذا نكح أربعاً فاعلق عليهن أو أرغى الاستار ولم يحس واحدة منهن أعطين العدة

الشافعي) رحمه الله وفي

الشفقين الدية اذا استوعبتا

وفي كل واحد منهما

نصف الدية وفي اللسان

الدية وان خرس فيه الدية

وان ذهب بعض كلامه

اعتبر عليه بحروف المعجم

ثم كان ما ذهب من

عبد الحروف بحسبه

وان قيل يربيع اللسان

فذهب بأقل من ربع

الكلام فربيع الدية وان

ذهب نصف الكلام

فنصف الدية وفي اللسان

الصبي اذا حركه بيكاه

او بشئ يغير اللسان

الدية وفي لسان الأخرين

حكومة فان قال لم

أكن أديكم فالقول قول

الخاص مع يمينه فان علم

أنه ناطق فهو ناطق حتى

يبلغ خلاف ذلك (قال)

وفي السن خمس من

الابل اذا كان قد أقر

فان لم يشتر انظره فان

لم تنبت ثم عقلها وان

نبت فلا عقل لها

والضرب من وان سعى

ضربا كان التمس من

وان سميت بيمينه كان

اسم الابل غير اسم

الخنصر وكلاهما

اصبح وقيل كل

اصبح سواء فان نبتت

من دجل فليقتل بعد

قال نعم قلت أفينكح أربعاً سواهن قبل أن تنقض عدهن قال لا قلت أفأرأيت لو دخل من فاصابهن ثم غاب
عنه سنين ثم طلقهن ولا عهد له بأحد منهن قبل الطلاق بثلاثين سنة أن ينكح في عدهن قال لا قلت
أفأرأيت لو كان يعزل عنه ثم طلقهن أن ينكح في عدهن قال لا قلت له أرأيت لو كان قولك انما حرمت عليه
أن ينكح في عدهن للماء كما وصفت أتبيع له أن ينكح في عده من سميت وفي عده المرأة تملك فطلقها ساعة
نضع قبل أن يسبها وفي المرأة يطلقها حائضاً أتبيع له أن ينكح بعالمك في هذه المواضع وقلت له اعزل عن
نكحت ولا تصب ما طع حتى تنقض عده نسائك الا في طلق قال أفأفقه عن اصابة امرأته فقلت يلزمك
ذلك في قولك قال ومن أين يلزمني أفقعدني أقول مثله قلت نعم أنت تزعم انه لو نكح امرأته فأخطأها الى غيرها
فاصابها ففرق بينهما وكانت امرأته الاولى واعتزلها زوجها حتى تنقض عدها وزعم انه أن ينكح المحرمة
والحائض ولا يصيب واحدة منهما وتقول له أن ينكح الحبلى من زنا ولا يصيبها فقلت له وما الماء من النكاح
أرأيت لو اصابهن وفيهن ماؤه ثم أراد العود لا صابتهن أم ذلك مما يحل له قال بلى قلت كما يباح له لو لم يصبن
قبل ذلك قال نعم فقلت فاذا طلقهن وفيهن ماؤه فلا تأكله أن يعيد فيهن ماء آخر وانما أقر فيهن ماءه قبل
ذلك بساعة قال لا وقد انتقل حكمه قلت فالماء ههنا وغير الماء سواء فيما يحل له ويحرم عليه قال نعم
قلت فكيف لا يكون هكذا في مثل هذا المعنى ومعه كتاب الله عز وجل وقلت أرأيت المرأة اذا أصيبت ليلة
في شهر رمضان ثم أصبح الزوجان جنبين أيفسد صومهما أو صوم المرأة كينونة الماء فيها قال لا قلت
له فكذلك لو اصابها ثم أحرمنا جنبين وفيها الماء ثم جهاها وفيها الماء قال نعم قلت وليس له ان يصيبها راولا
محرم ما حين تحول حاله ولا يصنع الماء في أن يحلها له ولا يفسد عليه حجاب ولا صوما اذا كان مباهما ثم انتقلت
حالتها الى حالة حنطت اصابته فيه شيئا قال نعم فقلت له فالماء كان فيهن وهن أزواج يحل ذلك فيهن
ثم طلقهن ثلاثا فانتقل حكمه وجكهن الى أن كان غير ذي زوجة وكن أبعدا الناس منه غير ذوات المحرم
ولا يحلن له الا بانقضاء عده ونكاح غيره وطلاقه أو موته والعدة منه والنساء سواهن يحلن له من ساعته
نحرمت عليه أبعدا النساء من أن تكون ذواته الا بما يحل له وزعمت أن الرجل يعتد وقد خالفت الله بين
حكم الرجل والمرأة فجعل الله أن يطلق وأن يتفق وزعمت أن ليس له ما جعل الله تعالى اليه ولا عليه ما فرضت
السنه عليه من النفقة وأن عليه كل ما جعل له وعليه ثم جعل الله عليها أن تعتد فأدخلته معها فيما جعل عليها
دونه فخالفت أيضا حكم الله فأزمتها الرجل وانما جعلها الله على المرأة فكانت هي العتدة والزواج المطلق والمبت
فتلزمها العدة بقوله أو موته ثم قلت في عده قولاً متناقضاً قال وما قلت قلت اذا جعلت عليه العدة كما جعلتها
عليها أيفسد كما تحدد ويحجب من الطبيب كما تحجب من الصبي والحلي مثلها قال لا قلت ويعتد من وفاتها كما
تعتد من وفاته فلا ينكح أختها ولا أربعاً سواها حتى تأتي عليه أربعة أشهر وعشر قال لا قلت له أن ينكح
قبل دفنها أختها ان شاء أو أربعاً سواها قال نعم قلت له هذا في قولك يعتد مرة ويسقط عنه في عده اجتناب
ما تجتنب المعتد ولا يعتد أخرى أفيقبل من أحد من الناس مثل هذا القول المتناقض وما يجتنب على
ما جعل لو قال لا تعتد من طلاق ولكن تجتنب الطبيب وتعتد من الوفا هل هو الا أن يكون عليه ما عليه من
الاعتد فيكون مثله في كل حال أم لا يكون فلا يعتد بحال

(ما باقى نكاح الحدودين) قال الله تبارك وتعالى لا ينيكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها
الا زان أو مشرك ونكح ذلك على المؤمنين (قال الشافعي) فاختلف أهل التفسير في هذه الآية اختلافاً كثيراً
وقد ينسبهم عندنا الله أعلم ما قال ابن المسيب (قال الشافعي) أخبرنا سليمان بن يحيى بن سعيد عن سعيد
ابن المسيب أنه قال هي منسوخة نسختها أو أنكحوا الا بما ينكح والمسلمين من عبادكم ولأنكم كفى من أبي
السلين فهذا كما قال ابن المسيب ان شافعه وعليه دليل من الكتاب والسنة (قال الشافعي) أخبرنا سليمان

أخبرنا شافعي في موضع رده ما أخذ وقال في موضع آخر لا يردياً (قال المزي) رحمه الله هذا ليس في معناه عندى لا يثبت

ذلك لا تنتظر كما انتظر بسن من لم يشغل وقيل ساعلى قوله ولوقطع لسببه فأخذ إرشبه ثم نبت صحبها لم ير ذشباً ولوقطعه آخر ففيه الأرض ثاماً ومن أصل قوله إن الحكم على الإسماء (قال المرزى) وكذلك السن في القياس نبتت أو لم تنبت سواء الآن يكون في الصغير إذا نبتت لم يكن لها عقل أصلاً فيترك له القياس (قال الشافعى) رحمه الله والاسنان العليا في عظم الرأس والسفلى في اللين ملتصقتين ففي الحسين الدية وفي كل سن من أسنانها خمس من الأبل ولو ضربها فأسوقت ففيها حكومة (وقال) في كتاب يقولها ثم عقلها (قال المرزى) رحمه الله الحكومة أولى لأن منفعتها بالقطع والضغ ودرالريق وسد موضعها قائمة كما لو أسود بياض العين لم يكن فيها الحكومة لأن منفعتها بالنظر قائمة (قال الشافعى) رحمه الله وفي اللين الدية وفي الرجلين الذي توفي كل أصبع مما هلك عشر من الأبل وفي كل

عن عبد الله بن أبي يزيد عن بعض أهل العلم أنه قال في هذه الآية أنها حكم بينهما (قال الشافعى) أخبرني مسلم بن خالد عن ابن جريح عن مجاهد أن هذه الآية نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية كانت على منازلهم ربات (قال الشافعى) رحمه الله وروى من وجه آخر غير هذا عن عكرمة أنه قال لا نرى الزاني إلا بزانية أو مشركاً والزانية لا نرى بها إلا زاناً أو مشركاً قال أبو عبد الله يذهب إلى قوله ينكح أي يصيب فلو كان كما قال مجاهد نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية فحرمن على الناس الأمن كان منهم زانياً أو مشركاً فان كن على الشرك فهن محرمات على زناة المسلمين وغير زناتهم وان كن أسلمن فهن بالإسلام محرمات على جميع المشركين لقول الله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن (قال الشافعى) ولا اختلاف بين أحد من أهل العلم في تحريم الوثنيات عفاف كن أو زواني على من آمن زانياً كان أو عفيفاً ولا في أن المسئلة الزانية محرمة على المشرك بكل حال (قال الشافعى) وليس فيما روى عن عكرمة لا نرى الزاني إلا بزانية أو مشركاً تبيين شيء إذا نرى فطاعته مسلماً كان أو مشركاً أو مسئلة كانت أو مشركاً فهما زانيان والزنا محرم على المؤمنين فليس في هذا أمر يخالف ما ذهبنا إليه فنفخ عليه (قال الشافعى) ومن قال هذا حكم بينهما فالجدة عليه بما وصفنا من كتاب الله عز وجل الذي اجتمع على ثبوت معناه أكثر أهل العلم فاجتماعهم أولى أن يكون ناسخاً وذلك قول الله عز وجل فلا ترجعوهن إلى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وقوله عز وجل ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا ممة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا فقد قيل إن هاتين الآيتين في مشركات أهل الأوثان وقد قيل في المشركات عامة ثم رخص منهن في حرار أهل الكتاب ولم يخلف الناس فيما علمنا في أن الزانية المسئلة لا تحل لمشرك وثني ولا كتابي وإن المشركة الزانية لا تحل لمسلم زان ولا غيره فاجماعهم على هذا المعنى في كتاب الله حجة على من قال هو حكم بينهما لأن في قوله أن الزانية المسئلة ينكحها الزاني أو المشرك وقد اعترف ما عر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) وقد حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرافي الزنا فخلده وجلد امرأته فلا نعله قال للزوج هل لك زوجة فقهرم عليك إذا نبت ولا يزوج هذا الزاني ولا الزانية الأزانية أو زانية بل يروى عنه صلى الله عليه وسلم أن رجلاً شكاهن امرأته فجوراً فقال طلقها فقال إني أحبها فقال استمع بها وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لرجل أرا إن يشكع امرأته أحدثت وتذكر حدثها فقال عمر انكحها نكاح العفيفة المسئلة

(١) ما جاء فيها يحرم من نكاح القرابة والرضاع وغيره (قال الشافعى) رحمه الله قال الله جل وعز حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم إلى قوله إلا ما قبلها إن الله كان غفوراً رحيماً (قال الشافعى) فالأمهات أم الرجل وأمهاتها وأمهات آباءه وإن بعدن الجدات لأنه يلزمهن اسم الأمهات والبنات بنات الرجل لصلبه وبنات بنيه وبناته وإن سفلن فكلهن يلزمهن اسم البنات والأخوات من ولداً بوه لصلبه أو أمه ببعيتها وعماته من ولدهم وجدته ومن فوقهم من أحداهم وحداته وخالاتهم من ولدته بعدته أم أمه ومن فوقهم من جداته من قبلها وبنات الأخ كل من ولداً الأخ لآبيه أو لأمه أو لهما ومن ولدوا له ولأبني أخيه وإن سفلوا وهكذا بنات الأخ وحرم الله الأم والأخت من الرضاعة فتحريمهما يحتمل معنيين أحدهما إذا ذكر الله تحريمهما ولم يذكر في الرضاعة تحريم غيرهما لأن الرضاعة أضعف سبباً من النسب فإذا كان النسب الذي هو أقوى سبباً قد يحرم به ذوات نسب ذكرن ويحل ذوات نسب غيرهن إن سكنت عنهن أولى أن يكون الرضاعة هكذا ولا يحرم به إلا الأم والأخت وقد تحرم على الرجل أم امرأته وإن لم يدخل بامرأته ولا تحرم عليه ابنتها إذا لم يدخل بواحدة منهما والمعنى الثاني إذا حرم الله الأم والأخت من الرضاعة كما حرم الله الوالدة والأخت التي ولدها أحد الوالدين أو هما ولم يحرمهما بقرابة غيرهما ولا بحرمة غيرهما كما حرم ابنة امرأته بحرمة امرأته وامرأة الابن بحرمة الابن وامرأة الأب بحرمة الأب فاجتمعت الأمن من الرضاعة أذ حرمت بحرمة

وان قطعت من
الذراع ففي الكف نصف
الدية وفيما زاد حكومة
وما زاد على القدم
حكومة وقدم
الأعرج ويد الأعرج اذا
كانت السنين الدية ولو
خلقت لرجل كفان في
ذراع احدهما فوق
الأخرى فكان بطش
بالسفلى ولا يبطش
بالعلوي بالسفلى هي الكف
التي فيها القود والعلوانة
وفيها حكومة وكذلك
قدمان في ساق فان
استوتاهما ناقصتان
فان قطعت احدهما
ففيها حكومة لا تحل
نصف دية قدم وإن
قطعت معاً (١) ففيها دية
قدم وبجواربه دية قدم
وان قطعت احدهما
ففيها حكومة فان علفت
الأخرى لما انفردت
ثم عاد فقطعتها وهي
سالمة عني عليها ففيها
القصاص مع حكومة
الاولى وفي الاثنين الدية
وهما ما أشرف على
التطهر من الماء كثنين
الى ما أشرف على استواء
القندين ونسوا فمقطعا
من رجل أو امرأة
وكل ما قلت فيها الدية ففي
اخذها نصف الدية ولا
تفضل عني على يسرى
ولا عين أعور على عين
يسرى أعور ولا يجوز أن
يقال بمهابة نامة وانما
تخصي التي صلى الله عليه
وسلم في العنين الدية وفي

نفسها والاخت من الرضاة اذ حرمت نصا وكانت ابنة الام أن تكون من سواها من قرابتها تحرم كما تحرم
بقربة الام والدة والاخت للاب والام وأولاهما فلما احتملت الآية المعنيين كان علينا أن نطلب الدلالة على أولى
المعنيين فنقول به فوجدنا الدلالة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم على ان هذا المعنى أولاهما فقلنا يحرم من
الرضاة ما يحرم من النسب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن
سليمان بن يسار عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من
الولادة (قال الشافعي) اذا حرم من الرضاة ما حرم من الولادة حرم ابن الفضل (قال الشافعي) لو تزوج الرجل المرأة
فانت أو طفلهما ولم يدخل بها فلا يرى له أن ينكح أمه لان الله عز وجل قال وأمهات نسائكم ولم يشترط فيهن
كما شرط في الراتب وهو قول الأكثرين لقبين من المفتين وكذلك جداتها وان بعدن لانهن أمهات
أمراته واذ تزوج الرجل فلم يدخل بها حتى ماتت أو طفلهما فأبناهما فكل بنت لها وان سقطت حلال لقول الله
عز وجل وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم
فان دخل بالأم لم تحل له الابنة ولا ولدها وان تسفل كل من ولدت له قال الله عز وجل وحلائل أبنائكم الذين
من أصلابكم فأى امرأة نكحها رجل دخل بها ولم يدخل بها لم يكن للاب أن ينكحها أبدا ومثل الاب في ذلك
آبائهم من قبل أبيه وأمه فكذلك كل من نكح ولده ولده الذكور والانات وان سفلوا لانهم بنوه قال الله عز
وجل ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء (قال الشافعي) وكذلك امرأته ابنة الذي أرضع تحرم هذه
بالكتاب وهذه بان الذي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة وليس هو خلافا
للكتاب لانه اذا حرم حلالا قل الانباء من الأصلاب فلم يقل غيراً منهاهم من أصلابهم وكذلك الرضاة في هذا
الموضع يقوم مقام النسب فأى امرأة ينكحها رجل دخل بها ولم يدخل بها لم يكن لولده ولا لولد له الذكور
والانات وان سفلوا أن ينكحها أبدا لانها امرأة أب لان الاجداد آباء في الحكم وفي أمهات النساء لانه لم يستثن
فهي ما ولا في أمهات النساء وكذلك أبو المرحح له والله تعالى أعلم

(ما يحرم الجمع بينه من النساء في قول الله عز وجل وأن تجمعوا بين الاختين) قال الشافعي قال الله
تبارك وتعالى وأن تجمعوا بين الاختين (قال الشافعي) ولا يجمع بين أختين أبدا بنكاح ولا وطء ملك وكل ما
حرم من الحرائر بالنسب والرضاة حرم من الامام مثله الا بعدد العدد ليس من النسب والرضاة بسبيل فاذا
نكح امرأة ثم نكح أختها فنكاح الآخرة باطل ونكاح الاولى ثابت وسواء دخل بها ولم يدخل بها ويفرق
بينهم وبين الآخرة واذا كانت عنده أمة يطوؤها لم يكن له وطء الأخت الابن يحرم عليه فرج التي كان يطأان
بيعها أو يزوجهما أو يكاتبا أو يعتقها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها ولا
بين المرأة وخالتها (قال الشافعي) فأبهما نكح أو لا ثم نكح عليها أخرى فسد نكاح الآخرة ولو نكحها في عقد
كانت العقد مفسوخة وينكح أيهما شاء بعد وليس في أن لا يجمع بين المرأة وعمتها خلاف كتاب الله عز وجل
لان الله ذكر من تحرم بكل حال من النساء ومن يحرم بكل حال اذا قل في غيره شيء مثل الرينة اذا دخل بامها
حرمت بكل حال وكذا يجمعون بين الاختين فمنها عن ذلك وليس في نهيه عنه اباحة ما سوى جمعها بين غير
الاختين لانه قد ذكر الشيء في الكتاب فيعززه ويجزئه على لسان نبيه غيره كذا ذكر المرأة المطلقة ثلاثا فقال ومن
طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فين على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أن يخطبها والام تحل
له مع كثير بينه الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم (قال) وكذلك ليس في قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم يا أيها
غيره مما حرم في غير هذه الآية على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم الا ترى أنه يقول فانكحوا ما طاب لكم من النساء
متى وثلاث وربع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل أسلم وعنده عشرة نسوة أسلم أن يبايعهن فلو
سألهن فيستسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اتهاه الله الى أربع فحظر أن يجمع بين أكثر منهن فلو

الاور كيد الاقطع فان كسر صلبه (١٣٤) فلم يلق المشي فقيه الدية (قال) ودية المرأة وجراحها على النصف من دية رجل فيما قل او كثر

تكر رجل خامسة على أربع كان نكاحها مفسوخا ويحرم من غير جهة الجمع كاحرم نساء من المطلقة ثلاثا ومنهن الملاعنة ويحرم اصابة المرأة بالحض والاحرام فكل هذا متفرق في مواضعه * وما حرم على الرجل من امرأته أو بنتها أو امرأة أبيه أو امرأة ابنه بالنكاح فأصيبت من غير ذلك بالزنا لم يحرم لان حكم النكاح مخالف لحكم الزنا وقال الله عز وجل والمحصنات من النساء الاملاكت ايمانكم والمحصنات اسم جامع فجماعه أن الاحصان المنع والمنع يكون بأسباب مختلفة منها المنع بالحبس والمنع يقع على الحرائر بالحرية ويقع على المسلمات بالاسلام ويقع على العفاف بالعفاف ويقع على ذوات الازواج بغير عنع الازواج فاستدلنا بان أهل العلم لم يختلفوا فيما علمت بان تزول تحصين الامة والحرية بالحبس لا يحرم اصابة واحدة منهما بنكاح ولا ملك ولا نكاح لم أعلمهم اختلفوا في أن العفاف وغير العفاف فيما يحل منهن بالنكاح والوطء بالملك سواء على ان هاتين ليستا المقصود قصدهما بالآية والآية تدل على أنه لم يرد بالاحصان ههنا الحرائر فبين أنه انما قصده بالآية قصد ذوات الازواج ثم بدل الكتاب واجاع أهل العلم أن ذوات الازواج من الحرائر والامام مجرمات على غير أزواجهن حتى يفارقهن أزواجهن بموت أو فرقة طلاق أو فسخ نكاح الا لاسباب فانهم غافرات اهن بالكتاب والسنة والاجماع لان الماليل غير السبايا وامصغنا من هذا ومن أن السند دل أن المملوكة غير السبية اذا بيعت أو اعتقت لم يكن بيعها طلاقا قال النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة حين اعتقت في المقام مع زوجها وأفرقه ولو كان زوال الملك الذي فيه العدة يزيل عدة النكاح كان الملك اذا زال بعق أولى أن يزول العدة منه اذا زال يبيع ولو زال بالعق لم يخير بريرة وقد زال ملك بريرة بان بيعت فاعتقت فكان زواله بمعنى ولم يكن ذلك فرقة لانها لو كانت فرقة لم يقل لك الخيار فيما لا عقدة عليك أن تعمي معه أو تفارقه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة اعتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) فاذا لم يحل فرج ذات الزوج بزوال الملك في العتق والبيع فهي اذا لم تباع لم تحل عليك عينا حتى يطلقها زوجها وتختلف السبية في معنى آخر وذلك أنها ان بيعت أو وهبت فلم يغير حالها من الرق وان عتقت تغير بأحسن من حالها الاول والسبية تكون حرة الاصل فاذا سببت سقطت الحرية واستوهبت فوطئت بالملك فليس انتقالها من الحرية بسببائها أولى من فسخ نكاح زوجها عنها وما صارت به في الرق بعد أكثر من فرقة زوجها

(الخلاف في السبايا) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ذكرت لبعض الناس ما ذهبت اليه في قول الله عز وجل الاملاكت ايمانكم فقال هذا كما قلت ولم يزل يقول به ولا يفسره هذا التفسير الواضح غير أنا نختلف الفل منه في شيء قلت وما هو قال نقول في المرأة يسبها المسلمون قبل زوجها تستبرأ بحبضة وتصاب ذات زوج كانت أو غير ذات زوج قال ولكن ان سببت وزوجها معها فاعلى النكاح (قال الشافعي) فقلت له سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بنى المصطلق ونساء هو اذن بعتين وأوطاس وغيره فكانت سنته فهم أن لاوطا حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض وأمر أن يستبرأ بحبضة حبضة وقد أسرار جالامن بنى المصطلق وهو اذن فما علمنا سأل عن ذات زوج ولا غيرها فاستدلنا على أن السبايا قطع العصمة والسبية ان لم يكن السبايا يقطع عصمتها من زوجها اذا سبب معها لم يقطع عصمتها ولو سبب معها ولا يجوز لعالم ولا ينبغي أن يشكك عليه بدلالة السنة اذ لم يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذات زوج ولا غيرها وقد علم أن فيهن ذوات أزواج بالحمل وأذن بوطنهن بعد وضع الحمل وقد أسر من أزواجهن معهن أن السبايا قطع العصمة (قال الشافعي) رحمه الله فقال اني لم أقل هذا بخبر ولكني قلته قياسا فقلت فعلى ماذا قسمته قال قسمته على المرأة تأتي مسئلة مع زوجها فيكونان على النكاح ولو أسلمت قبله وخرجت من دار الحرب انفسخ النكاح فقلت له والذي قسمت عليه أيضا خلاف السنة فخطي خلافها وخطي القياس قال وأين أخطأت القياس قلت

وفي نديها ديتها وفي حالها ديتها لان فيها منفعة الرضاع وليس ذلك في الرجل ففيها من الرجل حكومة وفي اسكنها وهما شراها اذا أو عتادتها والرقاء التي لا توثق وغيرها سواء ولو أفضى ثوبا كان عليه ديتها ومهر مثلها بوطنه اياها وفي العين القائمة واليد والرجل الشلاء ولسان الاخرس وذكر الاشل فيكون منبسطا لا ينقبض أو ينقبضا لا ينبت وفي الاذنين المستحشفتين بهما من الاستحشاف ما بالسيد من الشلل وذلك أن تحر كافتلا تحر كأو تغزرا بما يورم فلا تألما واكل جرح ليس فيه أثر معلوم وفي شعر الرأس والحاجين والحية وأهداب العين في كل ذلك حكومة ومعنى الحكومة أن يقوم الجنى عليه كرسوى أن لو كان عبدا غير مجنى عليه ثم يقوم مجنيا عليه فينظر كم بين القيتين فان كان العشر قطعه عشر الدية أو الخمس فعليه خمس الدية وما كسر من سن أو قطع من شيء له أرض معلوم فعلى حسب ما ذهب منه (وقال) في الترقوة وجل وفي الضلع وجل (وقال) في موضع آخر يشبه ما حكى عن عمر فيما اجعلت

اجعلت مذهب منه (وقال) في الترقوة وجل وفي الضلع وجل (وقال) في موضع آخر يشبه ما حكى عن عمر فيما اجعلت

وصفت حكومة لا توقيت (قال المرتضى) رحمه الله هذا أشبه بقوله كما يؤول قول زيد في العين (١٣٥) القائمة مائة دينار ذلك على

معنى الحكومة لا توقيت

وقد قطع الشافعي رحمه

الله بهذا المعنى فقال

في كل عظم كسر سوى

السن حكومة فلا جبر

مستقيم أفيه حكومة

يقدر الالم والشين وان

جبر معيا بجبر أو عرج

أو غير ذلك زيد في

حكومته بقدر شدة

وضره والماله لا يبلغ به دية

العظم لو قطع (قال) ولو

جرحه فشان وجهه أو

رأسه شين يتي فان كان

الشين أكثر من الجرح

أخذ بالشين وان كان

الجرح أكثر من الشين

أخذ بالجرح ولم يزد

للشين (قال) فان كان

الشين أكثر من

موضعة نقصت من

الموضعة شيئا ما كان

الشين لانها لو كانت

موضعة معها شين لم

أزد على موضعة فانما

كان الشين معها هو أقل

من موضعة لم يجز أن

يلغيه موضعة وفي

الجراح على قدر ديانهم

والمرأة منهم وجراحها

على النصف من دية

الرجل فيما قل أو كثر

(قال الشافعي) رحمه

الله وفي الجراح في غيبه

لوجه والرأس بقدر

الشين الباقي بعد التشامه

لا يبلغ بها الدية ان كان حرا ولا ثمنان لمن عبدا ولا له ليس في الجسد قدر معلوم سوى الجائفة وذية النصر التي نواها في ذلك

أجعلت اسلام المرأة مثل سبها قال نعم قلت أفقدها اذا أسلمت ثبتت على الحرية فازدادت خيرا بالاسلام
قال نعم قلت أفقدها اذا سببت رقت وقد كانت حرة قال نعم قلت أفقدها حالها واحدة قال أما في الرق فلا
ولكن في الفرج فقلت له فلا يستويان في قولك في الفرج قال وأين يختلفان قلت أرايت اذا سببت الحرية
دار الحرب فاستؤمنت وهرب زوجها وحاض حصة واحدة أتوطأ قال أكره ذلك فان فعل فلا بأس
قلت وهي لا توطأ الا والعصمة منقطعة بينها وبين زوجها قال نعم قلت وحصة استبراء كالأول يمكن لها زوج
قال وتر يد ماذا قلت أريد ان قلت تعقد من زوج اعتدت عندك حقيقتين ان الزمتها العدة بأنها أمة وان
الزمتها بالحرية فحيض قال ليست بعدة قلت أفقتين لك أن حالها في النساء اذا صارت سببا بعد الحرية فيما
يحل به من فرجها سواء كانت ذات زوج أو غير ذات زوج قال انها الآن تشبه ما قلت فقلت له فالحرية تسلم
قبل زوجها دار الحرب قال فهم على النكاح الاول حتى تحيض ثلاث حيض فان أسلم قبل أن تحيض ثلاث
حيض كان على النكاح الاول قلت فلم خالفت بينهما في الاصل والفرع قال ما وجدت من ذلك بدا قلت له
فارسول الله صلى الله عليه وسلم سنة في الحرائر يسلمن وأخرى في الحرائر يسبين فيسترقين والأخرى في الاماء
لا يسبين فكيف جاز أن تصرف سنة الى سنة وهما عند أهل العلم سنتان مختلفتان باختلاف حالات النساء فهمما
وقلت له فالحرية تسلم قبل زوجها وأزوجهما قبلها أيهما أسلم قبل الآخر ثم أسلم الآخر قبل انقضاء عدة المرأة
فالنكاح الاول ثابت فان انقضت العدة قبل اسلام الآخر ثم انقضت العدة بينهما وسواء في ذلك
كان اسلام المرأة قبل الرجل أو الرجل قبل المرأة اذا افتردت دارهما أو لم تفترق ولا تصنع الدار فيما يحرم من
الزوجين بالاسلام شيئا سواء خرج المسلم منهما الى دار الاسلام أو صارت داره دار الاسلام أو كان مقبلا دار الكفر لا
تغير الدار من الحكم بينهما شيئا (قال الشافعي) رحمه الله فان قال قائل ما دل على ذلك قيل له أسلم أبو سفيان بن حرب
بمر الظهران وهي دار خراعة وخراعة مسلمون قبل الفتح في دار الاسلام فرجع الى مكة وهدت بنت عتبة مقيمة
على غير الاسلام فاخذت بلبسته وقالت اقتلوا الشيخ الضال ثم أسلمت هندية بعد اسلام أبي سفيان بأيام كثيرة وقد
كانت كافرة مقيمة بدا وليست بدار الاسلام ومثدوز زوجها مسلم في دار الاسلام وهي في دار الحرب ثم
صارت بمكة دار الاسلام وأبو سفيان بها مسلم وهند كافرة ثم أسلمت قبل انقضاء العدة فاستقر على النكاح لان
عدتهما تنقض حتى أسلمت وكان كذلك حكيم بن حزام واسلامه وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة
عكرمة بن أبي جهل بمكة فصارت دارهما دار الاسلام وظهر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وهرب عكرمة
الى اليمن وهي دار حرب وصفوان يري باليمن وهي دار حرب ثم رجع صفوان الى مكة وهي دار اسلام وشهد
نخيبنا وهو كافر ثم أسلم فاستقرت عندهما أمية بالنكاح الاول ورجع عكرمة وأسلم فاستقرت عندهما أمية بالنكاح
الاول وذلك أن عدتهما لم تنقض فقلت له ما وصفيت لك من أمر أبي سفيان وحكيم بن حزام وأزواجهما
والأخر صفوان وعكرمة وأزواجهما أمر معروف عند أهل العلم بالمغازي فهل ترى ما احتجبت به من أن الدار
لا تغير من الحكم شيئا اذا دلت السنة على خلاف ما قلت وقد حفظ أهل المغازي أن امرأة من الانصار
كانت عند رجل بمكة فأسلمت وهاجرت الى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فأسلم فاستقر على النكاح
ونحن وأنت تقول انما كانا في دار حرب فأيهما أسلم قبل الآخر لم يحل الجماع وكذلك لو كانا في دار الاسلام
وانما يجتمع أحدهما من الآخر في الوطع بالدين لانهما لو كانا مسلمين في دار حرب حل الوطع فقال ان من أصحابك
من يفرق بين المرأة والرجل وأنا أقوم بحجته فقلت له القيام بقول تدين به الزم لك فان كنت عجزت عنه فلعنك
لا تقوى على غيره قال فانما أقوم به فأخبرني بأن الله عز وجل قال ولا تمسكوا بعصم الكوافر فقلت له أبعاد قول
الله عز وجل ولا تمسكوا بعصم الكوافر أن يكون اذا أسلم وزوجه كافرة. كان الاسلام قطعاً للعصمة بينهما
حين يسلم لان الناس لا يختلفون في أنه ليس له أن يطأها في تلك الحال ~~فكانت~~ وثنية أو يكون قول الله عز

وجل ولا تسكوا بعصم الكوافر اذا جاءت عليهن مدة لم يسلمن فيها أو قبلها قال ما بعد وهذا قلت طالما دخل يجوز بأن تكون هكذا ابدا لا يخبر في كتاب الله عز وجل أو سنة أو إجماع قال لا قلت وذلك أن رجلا قال قلت لولا قال مذهبنا ساعة وقال لا خروما وقال آخرو سنة وقال آخرو ما سنة لم يكن ههنا دلالة على الحق من ذلك لا يخبر قال نعم قلت والرجل يسلم قبل امرأته (١) فقلت بايها شئت وليس قولك من حكيت قوله داخل في واحد من هذين القولين قال فهم يقولون اذا سلم قبلها وتغارب ما بين اسلامهما قلت أليس قد سلم وصار من سمعته لا يجعل له اصابته اسم أسلمت فقترت معه على النكاح الاول في قولهم قال بلى قلت فلم تقطع بالاسلام بينهما وقطعت بعدة بعد الاسلام قال نعم ولكنه يقول كان بين اسلام أبي سفيان وهند شي يسير قلت أفعمدته قال لا ولكنه شيء يسير قلت لو كان أكثر منه انقطعت عصمتها منه قال وما علمته يذكرك ذلك قلت فاسلام صفوان بعد اسلام امرأته بشهر أو أقل منه واسلام عكرمة بعد اسلام امرأته بأيام فان قلنا اذا مضى الاكثر وهو نحو من شهر انقطعت العصمة بين الزوجين لاننا لا نعلم أحد ترك أكثر مما ترك صفوان أيجوز ذلك قال لا قلت هم يقولون ان الزهري حمل حديث صفوان وعكرمة وقال في الحديث غير هذا قلت فقال الزهري الا أن يقدم زوجها وهي في العدة يجعل العدة غاية انقطاع ما بين الزوجين اذا أسلمت المرأة فلم لا يكون هكذا اذا سلم الزوج والزهري لم يرو في حديث مالك أخر أبى سفيان وهو أشهر من أمر صفوان وعكرمة والخبر فيهما واحد والقرآن فيهم والاجماع واحد قال الله تبارك وتعالى فامتنعوهن الله أعلم بايمانهم فان علموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حملن لهم ولا هم يحملون لهن فلم يفرق بين المرأة تسلم قبل زوجها ولا الرجل يسلم قبل امرأته قلت لحرم الله عز وجل على الكفار نساء المؤمنين لم ينجس واحد منهن بحال ولم يختلف أهل العلم في ذلك وحرم على رجال المؤمنين نكاح الكوافر الا حرائر الكتابيات منهن فزعم أن إباحة لالكوافر الا ان رخص في بعضهن للسلمين أشد من إحلال الكفار الذين لم يرخس لهم في مسلمة بما وصفنا من قولهم اذا أسلمت المرأة لم ينفسخ النكاح الا لانقضاء العدة وزوجها كافر واذا أسلم الزوج انفسخ نكاح المرأة قبل العدة ولو كان يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر كان الذي شددوا فيه أولى أن يرخسوا فيه والذي رخصوا فيه أولى أن يشددوا فيه والله الموفق

(١) الخلاف فيما يوثق بالزنا) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وقلنا اذا نكح رجل امرأة حرمت على ابنه وأبيه وحرمت عليه أمها بما حكيت من قول الله عز وجل (قال) فان زنى بأمرأة أبيه أو ابنته أو أم امرأته فقد عصي الله تعالى ولا تحرم عليه امرأته ولا على أبيه ولا على ابنه امرأته ولو زنى واحدة منهم لان الله عز وجل انما حرم محرمة الحلال تعزير الحلال لوزيادة في نعمته بما أباح منه بان أثبت به الحرم التي لم تكن قبله وأوجب بها الحقوق والحرام خلاف الحلال وقال بعض الناس اذا زنى الرجل بأمرأة حرمت عليه أمها وابنتها وان زنى بأمرأة أبيه أو ابنته حرمت عليها امرأتها وكذا ان قبل واحدة منهما أو لمسه أبشهوة فهو مثل الزنا ولا يجوز ما يحرم الحلال فقال لي لم قلت ان الحرام لا يحرم ما يحرم الحلال فقلت له استبدل لا بكتاب الله عز وجل والقياس على ما أجمع المسلمون عليه بما هو في معناه والمعقول والاكثر من قول أهل دار السنة والهجرة وحرم الله قال فأوجدني ما وصفت قلت قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وقال تعالى وحلائل أبنائكم وقالوا مهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن أفلم تستجدوا لهن انما حرم من سمي بالنكاح أو النكاح والدخول قال بلى قلت أفيجوز أن يكون الله تبارك وتعالى اسمه حرم بالحلال شيئا فأحرمه بالحرام والحرام ضد الحلال فقال لي فافرق بينهما قلت فقد فرق الله تعالى بينهما قال فأنى قلت وجدت الله عز وجل نذر في النكاح وأمر به وجعله سبب للمصاهرة والألفة والسكن وأثبت به الحرم والحلق لبعض على بعض بالمواريث والنفقة والمهر وحتى الزوج بالطاعة وإباحة

على قدر دياتهم والمراة منهم ونجراهما على النصف من دية الرجل فيما قل أو أكثر واجتمع في ديات أهل الكفر بان الله تعالى فرق ثم رسوله صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين والكافرين فجعل الكفار متى قدر عليهم المؤمنون صنفانهم يبعدون وتؤخذ أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصنفان يصنع ذلك بهم الا ان يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فلا يجوز أن يحصل من كان خولا للسلمين في حال أو خولا بكل حال الا أن يعطوا الجزية كالعبد الخارج في بعض حالاته كنفاء لمسلم في دم ولادية ولا يبلغ بدية كافر دية مؤمن الا ما لا خلاف فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول سعيد بن المسيب أقول جراح العبد من ثمنه كجراح الحر من دينه في كل قليل وكثير وقيمته ما كانت وهذا يروى عن عمرو بن عبد الله رضي الله عنهما (قال) ويحمل عنه العاقلة اذا قتل خطأ وفي ذكره عنه ولو زاد القطع في ثمنه اضاعا

(قال الشافعي) رحمه الله فان قيل فاذا كنت ترغم ان ثمنه كمن البعير اذا قتل فلم لم يحكم في جرحه كجرح البعير وبعضه قلت قد يجامع الحز
البعير يقتل فيكون ثمنه مثل دية الحرفه وفي الحردية وفي البعير قيمة والقيمة دية (١٣٧) العبد وقت بالحدود الهبة

بدليل من كتاب الله
تعالى في قتل النفس
الدية وتحريم برقة
وحكمت وحكمنا في الرجل
والمرأة والعبد بديات
مختلفات وجعلنا في كل
نفس منهم دية وورقة
وانما جعل الله في النفس
الرقبة حيث جعل الدية
وبدل البعير والمتاع قيمة
لارقمته معهما جميع العبد
الاحرار في أن فيه كفارة
وفي أنه اذا قتل قتل
واذا جرح جرح
في قولنا وفي أن عليه
حد الحرف في بعض الحدود
ونصف حد الحرف في بعض
الحدود وان عليه
الفرائض من الصلاة
والصوم والتعبد وكان أقما
كالاحرار فكان بالأدنين
أشبه بقتله عليهم دين
البهائم والمتاع (قال المروني)
وقال في كتاب الديات
والجنائات لا تحمله
العاقلة ولا تنرم قيمة
ما استهلك من مال (قال
المروني) الاول بقوله
أشبه لانه شبهه
بالحرف ان جراحه من
ثمنه كجراح الحر من دية
لم يختلف ذلك عندي
من قوله (قال الشافعي)
رحمه الله وكل جناية عمد

ما كان محرما قبل النكاح قال نعم قلت ووجدت الله تعالى حرم الزنا فقال ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء
سبيلا فقال أجد جماعا وجماعا فاقبس أحد الجماعين بالآخر قلت فقد وجدت جماعا حلالا حدث به
ووجدت جماعا محرما رجب به صاحبه أفرأيتك قست به فقال وما يشبهه فهل توضعه بأكثر من هذا قلت في
أقل من هذا كفاية وسأذكر لك بعض ما يحضر في منه قال ما ذاك قلت جعل الله تبارك وتعالى اسمه الصهر نعمة
فقال فجعله نسباً وصهراً قال نعم قلت وجعلك محرماً لا أمراً تلك وابتنها سافر بها قال نعم قلت وجعل الزنا نعمة
في الدنيا بالحسد وفي الآخرة بالنار ان لم يعرف قال نعم قلت أفتجعل الحلال الذي هو نعمة قياساً على الحرام الذي
هو نقيصة أو الحرام قياساً عليه ثم تخطى القياس وتجعل الزنا لو زنى بأمرأة محرماً لا ماها وابتنها قال هذا أين
ما اجتبى به منه قلت فان الله تبارك وتعالى قال في المطلقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
زواجا غيره وجاءت السنة بأن يصيبها الزوج الذي نكح فكانت حلالاً قبل الثلاث ومحرمة عليه بعد
الثلاث حتى تنكح ثم وجدنا أنها تنكح زواجا ولا تحل له حتى يصيبها الزوج ووجدنا المعنى الذي يحلها الاصابة
أفرأيت ان استحب بهذا علياً رجل يفي غياطه عن معنى الكتاب فقال الذي يحلها الزوج بعد التعريم
هو الجماع لا في قد وجدت أنها مزرقة في طلقها الزوج أو يموت عنها فلا تحل لمن طلقها ثلاثاً اذا لم يصيبها الزوج
الأخر وتحل ان يامعها فانما معنى الزوج في هذا الجماع وجماع بجماع وأنت تقول بجماع الزنا يحرم
ما يحرم جماع الحلال فان جامعها رجل يرتاحلته قال اذا خطبتي قلت ولم أليس لان الله أحلها بزوج
والسنة دلت على أصالة الزوج فلا تحل لي حتى يجمع الأمر ان فتكون الاصابة من زوج قال نعم قلت
فان كان الله انما حرم بنت المرأة أو أمها أو أماً الأب بالنكاح فكيف جاز أن تحرمها بالزنا قلت قال
الله تعالى اذا نكحتن المسومنات ثم طلقوهن وقال فان طلقها فلك الرجال الطلاق وجعل على النساء
العند قال نعم قلت أفرأيت المرأة اذا أرادت تطلق زوجها ألهذا قال لا قلت فقد جعلت لهذا
قال وابن قلت زعمت أنها اذا زنت زوجها قبلت ابنه بشهوة فحرمت على زوجها تبقيها ابنه فجعلت
اليها ما لم يجعل الله اليها فجاءت حكم الله ههنا وفي الآي قبله فقال قد زعمت أنت أنها ان ارتدت عن الاسلام
حرمت على زوجها قلت وان رجعت وهي في العدة فمما على النكاح أفترغم أنت هذا التي تقبل ابن زوجها
قال لا قلت فان مضت العدة ثم رجعت الى الاسلام كان زوجها أن ينكحها بعد أفترغم في التي تقبل
ابن زوجها أن يزوجه أن ينكحها بعد بحال قال لا قلت فأنأ أقول اذا ثبتت على الزدة حرمته على المسلمين
كلهم لان الله حرم مثلها عليهم أفترغم التي تقبل ابن زوجها على المسلمين كلهم قال لا قلت وأنا أقول المرتدة
وأجعل ما لها فمأ أفقتل أنت التي تقبل ابن زوجها وتجعل ما لها فأ قال لا قلت فبأي شيء شبهتها قال أنها
لخاف قلها قلت نعم في كل أمرها وقلته أ رأيت لو طلق امرأته ثلاثاً أ تحرم عليه حتى تنكح زواجا غيره
قال نعم قلت فان ذل بها ثم طلقها ثلاثاً أ تحرم عليه حتى تنكح زواجا غيره قال لا قلت فأسمعك قد حرمت
بالطلاق اذا طلق زوجة حلالاً ما لم تحرم بالزنا لو طلق مع الزنا قال لا يشبهان قلت أجل وتشبهك احداهما
بالآخر الذي أنكركم عليك قال أفيتكون شيء يحرمه الحلال لا يحرمه الحرام قلت نعم قال وما هو قلت
ما وصفناه وغيره أ رأيت الرجل اذا نكح امرأة أ يحل له أن ينكح أختها أو عمتها قال لا قلت
فانكح أربعا أ يحل له أن ينكح عليهن خمسة قال لا قلت أفرأيت لو زنى بأمرأته أن ينكح أختها
أو عمتها من ساعته أو زنى بأربع في ساعة أ يكون له أن ينكح أربعا منهن قال نعم ليس بمنعه الحرام

(١٨ - الام خامس) لافاصر فيها فالارش في مال الجاني وقيل جناية العبيد والمعتوق عمدا وخطأ يصلها
العاقلة وقيل لا لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان تحمل العاقلة الخطأ في ثلاث سنين فلو قضينا بها الى ثلاث سنين حافظنا دية العمد

لأنها حالة فلم يقض على العاقلة بدينه عبد بحال (قال المزني) هذا هو المشهور من قوله (قال الشافعي) ولو صاح برجل فسقط عن جائط لم أر عليه شيئا ولو كان صبيا (١٣٨) أو معتوها فقط من صيغته ضمن ولو طلب رجلا بسيف فالتقى بنفسه عن ظهر بيت

فإن لم يضمن وإن كان
اعبى فوق في حفرة
ضمنت عاقلة الطالب
دينه لأنه اضطره إلى
ذلك ولو عرض له في طلبه
سبع فأكلم لم يضمن لأن
الجاني غير (قال) ويقال
لسيد أم الولد إذا حنت
أقدها بالآقل من قيمتها
أو جانيها ثم هكذا
كلا حنت (قال المزني)
هذا أول بقوله من
أحد قوليه وهو أن السيد
ذا غرم قيمتها من جنت شرب
الجني عليه الثاني الجني
عليه الأول (قال المزني)
فهذا أعندي ليس بشئ لأن
الجني عليه الأول قدمك
الأرض بالجناية فكيف
يجبى أمة غيره ويكون
بعض الغرم عليه
(التقاء الفارسين
والسفيتين)
قال الشافعي وإذا اصطدم
الراكبان على أي دابة
كانتا فإمامة على عاقلة
كل واحد منهما نصف
دينه صاحبه لأنه مات من
صدمته وصدمته صاحبه
كأن جرح نفسه وجرحه
صاحبه فإت وان ماتت
الدابتان ففي مال كل
واحد منهما نصف قيمة
دابة صاحبه وكذلك لو رموا
بالخصيقي معافر جمع
أجر عليهم فقتل أحدهم

بمبايعته الحلال وتلت له قال الله عز وجل والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله ألا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا ثم حد الزاني
التيب على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وفي فعله أعظم حد أحده الرجم وذلك أن القتل بغير رجم أخف
منه وهتك بالزنا حرمة الدم فجعل حقا أن يقتل بعد تجريمه ولم يجعل فيه شيئا من الأحكام التي أنبتنا
بالحلال فلم يثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أهل دين الله بالزنا سببا ولا ميراثا ولا حرما أنبتنا
بالنكاح وقالوا في الرجل إذا نكح المرأة فدخل بها كان محرما لا يثبتها إدخال عليها ويخلوها ويسافر وكذلك
أما وأمهاتها وكذلك يكون بنوه من غيرهما محرما لها يسافرون بها ويخلون وليس يكون من زنى بامرأة
محرما لها ولا يثبتها ولا يتوه محرما لها بل بعد بالنكاح وحكموا به وذهبوا على الزنا وحكموا بخلاف حكم
الحلال وأنحرم الله أم المرأة وأمره إلا بوالدين بحرمة أنبتنا الله عز وجل لكل على كل وأنثبت الحرمة
بطاعة الله فإمامة عصية الله بالزنا فلم يثبت بها حرمة بل هتكت بها حرمة الزانية والزاني فقال ما يدفع ما وصفت
فقلت فكيف أمرتني أن أجمع بين الزنا والحلال وقد فرق الله تعالى ثم رسوله ثم المسلمون بين أحكامهما
قال نهمل فيه حجة مع هذا قلت بعض هذا عندنا وعندك يقوم بالحجة وإن كانت فيه حجة سوى هذا قال وما هي
قلت أرايت المسراة ينكحها ولا يرأها حتى تموت أو يطلقها أو تحرم عليه أمها وأمهاتها وإن بعدن والنكاح
كلام قال لم قلت ويكون بالعقد محرما أمها يسافر ويخلوها قال نعم قلت أرايت المرأة أو أبعدها
الرجل بالزنا أخذ عليه الجعل ولا ينال منها شيئا أو تحرم عليه أمها بالكلام بالزنا ولا تعاديه وبالميل لتفني له به قال
لا ولا تحرم إلا بالزنا والمس والقبلة بالشهوة قلت أرايت المرأة إذا نكحها رجل ولم يدخل بها وقع عليها
وقذفها أو نفي ولدها أو يحذلها ويلاعن أو ألى منها أيلزمه أيلاء أو ظاهر أيلزمهظهار أو مات أثره أو
ماتت أيرتها قال نعم قلت فإن طلقها قبل أن يدخل بها وقع عليها طلاقه قال نعم قلت أرايت أن زنى بهائم
ملكها ثلاثا أو تحرم عليه ثم حرم الله عز وجل المنكوحة بعد ثلاث أو قذفها أو أيلاعنها أو ألى منها أو تظاهرا أو مات
أثره أو ماتت أيرتها قال لا قلت ولم إلا أنها ليست له بزوجة وإنما أنبت الله عز وجل هذا بين الزوجين قال نعم
قلت له ولو نكح امرأة حرمت عليه أمها وأمهاتها وإن لم يدخل بالبيت قال نعم قلت له ولو نكح الأم فلم يدخل بها
حتى تموت أو يفارقها حلت له البنت قال نعم فقلت قد وجدت العقدة تثبت لك عليها أمور أمها لموات
ورثها لا نكاح وجهه وثبتت بغيره وبينهما ما ثبت بين الزوجين من الظهار والإيلاء واللعان فلما افترقتما
قبل الدخول حرمت عليك أمها ولم تحرم عليك بنتها فلم فرقت بينهما وحرمت مرة بالعقد والجماع وأخرى
بالقدرة دون الجماع قال لما أحل الله تعالى الربية وإن لم يدخل بالأم وذكر الأم بمهمة فرقت بينهما قلت
فلم تجعل الأم قياسا على الربية وإذا أحلها غير واحد قال لما أبهم الله الأم أبهمناها غيرنا بغير الدخول
ووضعت الشرط في الربية وهو الموضع الذي وضعه الله تعالى فيه ولم يكن اجتماعها في أن كل واحدة
منهم مازوجة حكمها حكم الأزواج بان كل واحدة منهما تحرم صاحبها بعد الدخول بوجوب على أن أجمع
بينهم في غيره إذا لم يدل على اجتماعهما خبر لازم قلت له فالحلال أشد مباينة للحرام أم الأم لا البنت قال بل
الزنا والحلال أشد فراقا قلت فلم فرقت بين الأم والابنة وقد اجتمعتا في خصال وافترقتا في واحدة وجمعت بين
الزنا والحلال وهو فارق له عندك في أكثر أمره وعندنا في كل أمره فقال فان صاحبنا قال يوجد حكم الحرام
يجرم الحلال قلت له في مثل ما اختلفنا فيه من أمر النساء قال لا ولكن في غير من الصلاة والمأكل

فترفع حصته من جنايته ويغرم عاقلة الباقيين باقي دينه (قال) وإذا كان أحدهما واقفا فصدمة الآخر فإنا فالصادم هدر دية والمشروب
صاحبه على عاقلة الصادم (قال) وإذا اصطدمت السفينتان وتكسرتا أو أحدهما فإت من فيهما فلا يجوز فيها إلا واحد من قولين

موج وإذا ضمن غير
 النفوس في ماله ضمنت
 النفوس عاقلة الآن
 يكون عبدًا فيكون ذلك
 في عنقه (قال المرتضى)
 رحمه الله وقد قال في
 كتاب الإجازات لأخيه
 الأبن يمكن صرفها (قال
 الشافعي) وإذا أضمت
 سفينته من غير أن يعهد
 بها الصمد لم يضمن شيئاً
 مما في سفينته بحال لأول
 الذين دخلوا غير متعد
 عليهم ولا على أموالهم
 وإذا عرض لهم ما يخافون
 به التلف عليها وعلى من
 فيها فأتى أحدهم بعض
 ملقبها رجاء أن تخف
 فتسلم فإن كان ماله فلا
 شيء على غيره وكذلك
 لو قالوا له ألقى متاعك
 فإن كان لغيره ضمن ولو
 قال لصاحبه ألقى على
 أن أضمره أما ور كان
 السفينة ضمنه دونهم
 الآن يتطوعوا (قال
 المرتضى) هذا عند
 غلط غير مشكل
 وقياس معناه أن يكون
 عليه بحصة فلا يلزمه
 ما لم يضمن ولا يضمن
 أحدهما ما أراد أن يضمنه

ایامہ (قال الشافعی) ولو خرق السفینۃ ففرق أهلها ضمن ما قبلها وضمن دیات ربکنا عاقلته (۱) وسواء من خرق ذلک منها

(٣) قوله عقل الخ كذا في النسخ وفي الكلام تحريف (٤) قوله وسواء الخ في العبارة نقص يعلم من الام فانظرها وحرر كسبه معصمه

(باب من العاقلة التي تفرم) قال الشافعي لم أعلم مخالفاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة ولا اختلاف بين أحد علمه في أن النبي صلى الله عليه وسلم (٤٠) قضى بها في ثلاث سنين ولا مخالفاً في أن العاقلة العصبه وهم القرابة من قبل الأب وقضى عمر بن

الخطاب رضي الله عنه على علي بن أبي طالب بأن يعقل عن موالى صفية بنت عبد المطلب وقضى الزبير ببراءتهم لانه ابنها (قال الشافعي) رحمه الله ومعرفة العاقلة أن ينظر الى اخوته لايه فيه ملهم ما يحمل العاقلة فان لم يحتملوا دفت الى بني جده فان لم يحتملوا دفت الى بني جد أبيه ثم هكذا لا يدفع الى بني أبي حتى يهزم من هو أقرب منهم ومن في الديوان ومن ليس فيه منهم سواء قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة ولا ديوان في حياته ولا في حياة أبي بكر ولا صدر من ولاية عمر رضي الله عنه ولا أعلم مخالفاً أن الصبي والمرأة لا يحملان منها شيئاً وإن كانا موسرين وكذلك المعتوه عندى ويؤدى العاقلة الدية في ثلاث سنين من حين يموت القاتل ولا يقوم نجس من الدية الا بعد حلوله فان أعسر به

ملعون بالزنا باحدهما وان لم ينظر الى فرج أم ولا ابتها لان الله تبارك وتعالى قد أوعد على الزنا ولو كنت انما حرمتهم من أجل أنه ملعون من نظر الى فرج امرأة وابتها لم يجز أن تحرم على الرجل امرأته ان ذنى بها أو دونه فانه لم ينظر مع فرج امرأته الى فرج أمه ولا ابتها ولو كنت حرمة لقوله ملعون زملت مكان هذا في أكل الربا ومؤكله وأنت لا تمنع من أربى اذا اشتري بأجل أن يحصل له غير السلعة التي أربى فيها ولا اذا احتقن قبراً من القبور أن يحصل له أن يحفر غيره ويحفر هو اذا ذهب الميت بالبلى قال أجل قلت فكيف لم تقبل لا يمنع الحرام الحلال كما قلت في الذي أربى واخفى (ما جاء في نكاح اماء المسلمين وحرار أهل الكتاب وامائهم) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وقال تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا ممة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم الآية فهي الله عز وجل في هاتين الآيتين عن نكاح نساء المشركين كما نهى عن انكاح رجالهم (قال) وهاتان الآيتان تحتملان معنيين أن يكون أريد بهما مشركوا أهل الاوثان خاصة فيكون الحكم فيهما مجالاً لم ينسخ ولا شيء منه لان الحكم في أهل الاوثان أن لا ينكح مسلم منهم امرأة كما لا ينكح رجل منهم مسلمة (قال) وقد قيل هذا (٢) فيها وفيما هو مثله عندنا والله أعلم به (قال) وتحتملان أن تكونا في جميع المشركين وتكون الرخصة نزلت بعد ما في حرار أهل الكتاب خاصة كما جاءت في ذباح أهل الكتاب من بين المشركين خاصة قال الله تبارك وتعالى أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم الآية وقال الله تبارك وتعالى ومن لم يستطع منكم طولاً ان ينكح المحصنات المؤمنات الى قوله ذلك لمن خشي العنت منكم وأن تصبروا خير لكم (قال الشافعي) رحمه الله فهذا كله نقول لا نحل مشركاً من غير أهل الكتاب بنكاح ولا يحل أن ينكح من أهل الكتاب الا حرة ولا من الاما لا مسلمة ولا تحل الامة المسلمة حتى يجتمع الشرطان معا فيكون نكحها لا يجحد طولاً لحرة ويكون يخاف العنتان لم ينكحها وهذا أشبه بظاهر الكتاب وأحب الى توريك نكاح الكتابية وان نكحها فلا بأس وهي كالحرمة المسلمة في القسم لها والنفقة والطلاق والابلاء والظهار والعدة وكل أمر غير أنهما لا يتوارثان وتعد منه عدة الوفاة وعدة الطلاق وتجنب في عدتها ما تجنب المعتدة وكذلك الصبية ويجبرها على الفسول من الجناية والتنظيف فاما الامة المسلمة فان نكحها وهو يجحد طولاً لحرة فسخ النكاح ولكنه ان لم يجحد طولاً ثم نكحها ثم أيسر لم يفسخ النكاح لان العدة انعقدت صحيحة فلا يفسدها ما بعدها ولو عقد نكاح حرة وامة فقد قيل تثبت عقد الحرة وعدة الامة مفسوخة وقد قيل هي مفسوخة معا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة عن عمرو عن أبي الشعثاء قال لا يصلح نكاح الاماء اليوم لانه يجحد طولاً الى حرة (قال الشافعي) فقال بعض الناس لم قلت لا يحل نكاح اماء أهل الكتاب فقلت استدلالاً بكتاب الله عز وجل قال وأين ما استدلت به منه فقلت قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا ممة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم وقال اذا جاءكم المؤمنات الآية فقلنا نحن وأنتم لا يحل لمن لزمه اسم كفر نكاح مسلمة حرة ولا ممة بحال أبداً ولا يختلف في هذا أهل الكتاب وغيرهم من المشركين لان الآيتين عامتان واسم المشرك لازم لأهل الكتاب وغيرهم من المشركين ووجدنا الله عز وجل قال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب فلم يختلف نحن وأنتم انهن الحرار من أهل الكتاب خاصة اذ خصص وتكون الاماء منهن من جملة المشركات المحرمات فقال انا نقول قد يحل الله الشيء ويسكت عن

أو مطلق حتى يجحد الابل بطلت القيمة وكانت عليه الابل ولا يحملها فقير وان قضى بها فأيسر الفقير قبل أن يحل غيره نجس منها أو افتقر غنى فاما أنظر الى الموسر يوم يحل نجس منها ومن غرم في نجس ثم أعسر في النجس أكثر ترك فان مات بعد حلول النجس

موسرا أخذ من ماله ما وجب عليه ولم أعلم مخالفا في أن لا يحمل أحدهم الا قليلا وأرى على مذاهم أن يحمل من كثير ماله نصف دينار ومن كان دونه ربع دينار لا يراد على هذا ولا يقص منه وعلى قدر ذلك من الابل حتى (١٤١) يشترك الغنم البعير ويحمل كل

ما كثر وقل من قتل
أوجرح من حر وعبد
لان النبي صلى الله عليه
وسلم لما جعلها الاكثر
دل على محبتها الايسر
فان كان الارش ثلث
الدية أدته في مضي سنة
من يوم جرح المجرور
فان كان أكثر من الثلث
فأثره في مضي السنة
الثانية فان زاد على
الثلث في مضي السنة
الثالثة وهذا معنى
السنة ولا تحمل العاقلة
ما جنى الرجل على نفسه
(باب عقل المولى)
قال الشافعي رحمه الله
تعالى ولا يعقل المولى
المعتقون عن رجل
من المولى المعتقين وله
قربة تحمل العقل فان
عجزت عن بعض حمل
المولى المعتقون الباقي
وان عجزوا عن بعض ولهم
عواقل عقلته عواقلهم
فان عجزوا ولا عواقل
لهم عقل ما بقي جماعة
المسلمين (قال) ولا
أجل المولى من أسفل
عقلا حتى لا أجند نسا
ولا مولى من أعلى ثم
يحمونه لا أنهم ورثته
ولكن يعقلون عنه كما
يعقل عنهم

غيره غير محترم لما سكت عنه وإذا أحل حرائرهم دل ذلك على إحلال امائهم ودل ذلك على أنه عني بالآيتين
المشركين غيرهم من أهل الاوثان فقلت أرايت ان عارضك معارض بثلث جئت التي قلت فقال وجدت في
أهل الكتاب حكما مخالفا حكم أهل الاوثان فوجدت الله عز وجل أباح نكاح حرائر أهل الكتاب وانما تقاس
امائهم بحرائرهم فكذلك أنا أقيس رجالهم بنسائهم فاجعل لرجالهم أن ينكحوا المسلمات اذا كانوا خارجين من
الآيتين قال ليس ذلك والارخاص في حرائر نسائهم ليس الارخاص في أن ينكح رجالهم المسلمات قلت فان
قال لك ولكنه في مثل معناه قياسا عليه قال ولا يكون عليه قياسا وانما قصد بالتحليل عين من جلة محرمة قلت
فهذه الجلة عليك لان اماءهم غير حرائرهم كرجالهم غير نسائهم وانما حرائرهم مستثنون من جلة محرمة قال
قد اجتمع الناس على ان لا يحمل رجل منهم أن ينكح مسلمة قلت فاجاعهم على ذلك حجة عليك لانهم انما حرّموا
ذلك بكتاب الله عز وجل فرخصوا في الحرائر بكتاب الله قال قد اختلفوا في الاماء من أهل الكتاب قلت فاذا
اختلفوا فالجدة عندنا وعندك لمن وافق قوله معنى كتاب الله عز وجل ومن حرّمهن فقد وافق معنى كتاب الله
لانهم من جلة المشركين وبرؤا من أن يكونوا من الحرائر المخصوصات بالتحليل (قال) وقلنا لا يحمل نكاح أمة
مسلمة الا بأن لا يجدها طولاً للحرمة ولا تحل وان لم يجد طولاً للحرمة حتى يخاف العنت فيجتمع فيه المعنيان
الذان لهما أبيع له نكاح الامه وخالفنا فقال يحمل نكاح الامه بكل حال كما يحمل نكاح الحره فقال لنا اما الجدة
فيه فقلت كتاب الله الجدة فيه والدليل على أن لا يحمل نكاح اماء أهل الكتاب مع ما وصفنا من الدلالة عليه
فقلت له قد حرّم الله الميتة فقال حرمت عليكم الميتة والدم واستثنى إحلاله المضطراً فيجوز لأحد أن يقول لما
حلت الميتة بحال لواحد موصوف وهو المضطّر حلت لمن ليس في صفته قال لا قلت وقد أمر الله تبارك وتعالى
بالطهور وأرخص في السفر والمرضى أن يقوم الصعيد مقام الماء لمن يعوزه الماء في السفر والمرضى مثل
المخدور في السفر والحضر بغير اعواز فيجوز لأحد أن يقول أجيزه التيمم في السفر على غير اعواز كما يجوز
للمريض قال لا يجوز أبدا الا لمعوز مسافر وإذا أحل شيء بشرط لم يحل الا بالشرط الذي أحله الله تعالى به
واحدا كان أو اثنين قلت وكذلك حين أوجب عتق رقبة في الظهار ثم قال فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
لم يكن له أن يصوم وهو يجده عتق رقبة قال نعم فقلت له قد أصبت فان كانت لك بهذا حجة على أحد لو خالفك
فكذلك هي عليك في إحلال نكاح اماء أهل الكتاب وانما أذن الله تعالى في حرائرهم ونكاح اماء
المؤمنين بكل حال وانما أذن الله فيمن لم يجد طولاً للحرمة ولا يخاف العنت وما يلزمه في هذا أكثر مما وصفنا
وفيما وصفت كفاية ان شاء الله تعالى قال فمن أصابك من قال يجوز نكاح الاماء المسلمات بكل حال قلت
فالجدة على من أجاز نكاح اماء المؤمنين بغير ضرورة الجدة عليك والقرآن يدل على أن لا يجوز نكاحهن
الا بمعنى الضرورة الا أن لا يجدها لنا كجمل طولاً للحرمة ويخاف العنت فمن وافق قوله كتاب الله عز وجل كان
معه الحق

(باب التعريض في خطبة النكاح) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل
ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم الآية (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه كان يقول في قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة
النساء ان يقول الرجل للمرأة أموي في عتقها من وفاء زوجها انك على لكريمة واني فيك لأرغب فان الله لسائق
اليك خير او رزقا ونحو هذا من القول (قال الشافعي) كتاب الله يدل على أن التعريض في العتق جائز

(باب أين تكون العاقلة) قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جنى رجل جنابة بمكة وعاقلته بالشام فان لم يكن خبر مضى يلزمه خلاف القياس
فالقياس أن يكتب ما كمكة الى ما كم الشام يأخذ عاقلته بالعقل وقد قيل يحمله عاقلة الرجل ببلده ثم أقرب العواقل بهم ولا ينتظر

بالعقل غائب وإن احتل بعضهم العقل وهم حضور فقد فسد يأخذ الوالي من بعضهم دون بعض لأن العقل لزم الكل (قال) واجب

أن يقضى عليهم حتى يستوفيه (١٤٣)

لما وقع عليه اسم التعريض الامانةى الله عز وجل عنه من السر وقد ذكر القاسم بعضه والتعريض كثير واسع جائز كله وهو خلاف التصريح وهو ما يعرض به الرجل للمرأة بما يدلها على انه أراد به خطبتها بغير تصريح والبر الذى نهى الله عنه والله أعلم بجمع بين امرين انه تصريح والتصريح خلاف التعريض وتصريح بجماع وهذا كاقبح التصريح فان قال قائل ما دل على أن السر للجماع قيل فالقرآن كالدليل عليه اذا باح التعريض والتعريض عند أهل العلم جائز سرا وعلانية فاذا كان هذا فلا يجوز ان يتوهم أن السر سر التعريض ولا بد من معنى غيره وذلك المعنى الجماع وقال امرؤ القيس

ألا زعت بسباسة القوم أننى * كبرت وأن لا يحسن السر أمثالى

كذبت لقد أصبى على المرء عرسه * وأمنع عرسى أن ين بها الخالى

وقال جرير برئى امرأته

كانت اذا هجر الخليل فراشها * خزن الحديث وعفت الأسرار

(قال الشافعى) فاذا علم أن حديثها مخزون فخرن الحديث أن لا يباح به سرا ولا علانية فاذا وصفها فلا معنى للعفاق غير الاسرار والاسرار الجماع

(ما جاء فى الصادق) قال الشافعى قال الله تبارك وتعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال عز وجل فانكوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن وقال أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن وقال ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتينوهن وقال وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن الآية وقال الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم وقال ويستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله فأمر الله الأزواج ان يؤتوا النساء أجورهن وصدقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر وهى كلمة عربية تسمى بعدة أسماء فيحتمل هذا أن يكون ما مورأ بالصدقة من فرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل لانه حق الزمته نفسه ولا يكون له حبس لشيء منه الا بالمعنى الذى جعله الله له وهو أن يطلق قبسل الدخول قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذى يسده عقدة النكاح ويحتمل أن يكون يجب بالعقد وان لم يسم مهرا ولم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم الا بان يلزمه المرف نفسه أو يدخل بالمرأة وان لم يسم لها مهرا فلما احتمل المعافى الثلاث كان أولاها أن يقال به ما كانت عليه الدلالة من كتاب الله أو سنة أو إجماع فاستدلنا بقول الله عز وجل لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على أن عقدة النكاح تصح بغير فريضة صدق وذلك ان الطلاق لا يقع الا على من تصح عقدة نكاحه واذا جاز ان يعقد النكاح بغير مهر فثبت بهذا دليل على الخلاف بين النكاح واليوع لا تنعقد الا بتمن معلوم والنكاح ينعقد بغير مهر واذا جاز أن ينعقد بغير مهر فثبت استدلنا على أن العقد تصح بالكلام وان الصداق لا يفسد عقدة النكاح ايدا واذا كان هكذا فلو عقد النكاح بمهر مجهول أو حرام ثبت العقد بالكلام وكان للمرأة مهر مثلها اذا أصبت على أنه لا صدق على من طلق اذا لم يسم مهرا ولم يدخل وذلك أنه يجب بالعقدة والميسر وان لم يسم مهرا بالآية ويقول الله عز وجل و امرأتموهن ان وهبتن أنفسهن لى ان أراد النبی أن يستنكحهن فاعصوا له من دون المؤمنين بر بوا الله تعالى أعلم بالنكاح والميسر بغيره هر على أنه ليس لاحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستنكح فیس

(باب عقل الخلق) قال الشافعى ولا يعقل الخليف الا أن يكون مضى بذلك خبر ولا العديد ولا يعقل عنه ولا يرث ولا يورث انما يعقل بالنسب أو الولاء الذى كالنسب وميراث الخليف والعقل عنه منسوخ وانما يثبت من الحلف ان تكون الدعوة والبيد واحدة لا غير ذلك (باب عقل من لا يعرف نسبه وعقل أهل الذمة) قال الشافعى اذا كان الجاني نو بيا فلا يعقل على أحد من التوبة حتى يكونوا يثبتون انسابهم اثبات أهل الاسلام وكذلك كل رجل من قبيلة أجمية أو القبط أو غيره فان لم يكن له ولا يعلم قبلى المسلمين لما بينه وبينهم من ولاية الدين وانهم يأخذون ماله اذا مات ومن انتسب الى نسب فهو منه الآن ثبت بینه بخلاف ذلك ولا يدفع نسب بالسماع واذا حكمنا على أهل العهد أن نرثنا عواقبهم الذين تجرى أحكامنا

الا

عليهم فان كانوا أهل حرب لا يجرى حكمنا عليهم الزمنا الجاني ذلك ولا يقضى على أهل دينه اذا لم يكونوا عصبه لانهم لا يرثونه ولا على المسلمين لقطع الولاية بينهم وانهم لا يأخذون ماله على الميراث انما يأخذونه فإ

(باب وضع الحجر حيث لا يجوز وضعه ومبطل الخاطئ) قال الشافعي ولو وضع حجر في أرض لا يملكها أو خر حديده ففعل رجل بالحجر فوقع على الحديده ففات فعلى واضع الحجر لانه كالنافع ولو حفر في صحراء أو طريق واسع (١٤٣) بمحمل ففات به انسان أو مال

حائط من داره فوقع على انسان ففات فلا شيء فيه وإن أشهد عليه لانه وضعه في ملكه والمحل حادث من غير فعله وقد أساءت به وما وضعه في ملكه ففات به انسان فلا شيء عليه (قال المزي) وإن تقدم إليه الوالي فيه أو غيره فلم يهده حتى وقع على انسان فقتله فلا شيء عليه عندى في قياس قول الشافعي

(باب دية الجنين)

قال الشافعي في الجنين المسلم باويه أو باحدهما غرة وأقل ما يكون من جنينا أن يفارق المصغرة والطفة حتى يبين منه شيء من خلق آدمي أصح أو ظهر أو عين أو ما أشبه ذلك فإذا أفضت ميتا فسواء كان ذكر أو أنثى (قال المزي) هذا يدل على أن أمته هنا أفضت عنه به دمان لا تكون به أم ولا لاهة في هذه الميتة فلو كانا في غير هذا المكان لم يكنا ذكرا ولا أنثى (قال المزي) عندى أولى من ذلك (قال الشافعي) وكذلك إن أفضت من الضرب بموتها فغرة عبد أو أمه تورث كل خروج حيا ففات لاهة حتى عليه دون أسه

اللزيمه مهر مع دلالة الآي قبله وبل قول الله تبارك وتعالى وأتيتهم أحداهن قنطرا على أن لا وقت في الصداق كثر أو قل لتركه النهي عن القنطار وهو كثير ووزنه حد القليل ودلت عليه السنة والقياس على الإجماع فنقول أقل ما يجوز في المهر أقل ما يتول الناس مما لو استهلكه رجل لرجل كانت له قيمة وما يتابعه الناس بينهم فإن قال قائل وما دل على ذلك قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أدوا للعلاق قبل وما للعلاقين يا رسول الله قال ما تراضى عليه الأهلون ولا يقع اسم على ما يتول وإن قبل ولا يقع اسم مال الأعلى ماله قيمة يباع بها وتكون إذا استهلكها منتهلك أذى قيمتها وإن قلت وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل الفليس وما أشبه ذلك الذي لا يطرحونه (قال الشافعي) والقصد في المهر أحب النوا استحب أن لا يز يد في المهر على ما أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه وبناته وذلك خمسمائة درهم طلب البركة في كل أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلة قال سألت عائشة رضي الله عنها كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لاز واجه اثنتي عشرة أوقية ونش قالت أتدري ما للنش قلت لا قالت نصف أوقية فذلك خمسمائة درهم فذلك صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لاز واجه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت اني وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام رجل من الانصار فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك شيء تصدقها اياه فقال ما عندي الا ازارى هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطينها اياه جلست لا ازاراك قال فالتس شيئا قال ما أجدي شيئا فقال النبي صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتما من حديد (قال الشافعي) فانما تم من الحديده لا يسوي درهمها ولا قريبته ولكن له من قدر ما يتبايع به الناس على ما وصفنا في الذي قبل هذا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن حميد عن أنس أن عبد الرحمن بن عوف تزوج علي ووزن نولة

(باب الخلاف في الصداق) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولما ذكر الله عز وجل الصداق غير موقت واختلف الصداق في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرغم والتمنع وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ما وصفنا من خاتم الحديد وقال ما تراضى به الأهلون وراينا المسلمين قالوا التي لا يفرض لها إذا أحسبت لها مهر مثلها استدنا على أن الصداق عن من الأثمان والتمن ما تراضى به من محبة ومن يجب عليه من ماله من قل أو كثر فعلمنا أن كل ما كانت له قيمة قلت أو كثر فمهرها في الزمان كل صداقا ومثلها في بعض الناس في هذا فقال لا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم وسألنا من ههنا قلنا فذكر له ما قلنا من هذا القول فيما كتبنا وقلنا بأي شيء خالفنا قال ردونا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم وذلك ما قطع فيه اليد قلت فحدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ثابتا وليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه وحديثك بمن حدثت عنك بل كانا فيكم في جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وليس ثابت قال فيقع أن نبيع فرجنا شيء قاله قلنا أرأيت رجلا لو اشترى جارية بدرهم لم يجعل له فرجها قال نعم قلت فقد أحلت الفرج بشئ ماله وزنت مع الفرج جرة وكذا نبيع عشرة جوار بدرهم في البيع وقلته أرأيت شريفا يبيع امرأته بمائة دينار فقال بدرهم أدرهم أكثر لها على قدرها وقدر أو عشرة دراهم لا أمرا شريفة فله فله من رجل في بعض القدر قال

وعليه عتق وقيمة ولا شيء لها في الام وإن وجبته القرأتان لا يقبلان دون سبع سنين أو ثمان سنين لانهما لا تنقش بنفسها دون هذين السنين ولا يفرق بينهما وبين أمهات البيع الا في هذين السنين فأعلى وليس عليه أن يقبلها بمسيسة ولا خصاله ناقص عن القرأتين إذا نقضا

بالخصاء وفيها اذا كان الجنين حراما لم ينفذ نصف عشرية مسلم وان كان نصرانيا او مجوسيا فنصف عشرية نصراني او مجوسي وان كانت أمه مجوسية وأبوه نصرانيا أو أمه (١٤٤) نصرانية وأبوه مجوسيا فدية الجنين في أكثر أبوابه نصف عشرية نصراني ولو جنى

على أمة حامل فلم تلق جنينها حتى عتقت أو على ذمية فلم تلق جنينها حتى أسلمت ففدية غرة لأنه جنى عليها وهي ممنوعة (وقال) في كتاب الدييات والجنائيات ولا أعرف أن يدفع لغرة قبية إلا أن يكون بموضع لا توجد فيه (قال المزني) هذا معنى أصله في الآية أنها الإبل لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها فإن لم توجد ففيتها فكذاك الغرة إن لم توجد ففيتها (قال الشافعي) ويفرهما من يفرم دية الخطأ (قال) فإن قامت البينة أنها لم تزل ضمنيتين الضربتين حتى طرخته لزمه وإن لم تقم ببينة حلف الجاني وبرئ (قال) وإن صرخ الجنين أو تحرك ولم يصرخ ثم مات مكانه فديته تامة وإن لم يتم مكانه فالقول قول الجاني وعاقبته أنه مات من غير جناية ولو خرج حيا لأقل من ستة أشهر فكان في حال لم يتم له حياته ففيه الدية تامة وإن كان في حال تم فيه لاحتمال الحياة ففيه الدية (قال المزني) هذا سقط من الكاتب عندى إذا أوجب الدية لأمه بحال لا تتم له الحياة فينبغي أن تسقط إذا كان بحال لا تتم له حياة (قال المزني) وقد قال لو كان لأقل من ستة أشهر فقتله رجل عدا

بل عشرة لهذه قدرها أقل قلت فلم تحجزها التافة في قدرها وأنت لو فرضت لها مهر فرضت له الأقل ولو فرضت لأخرى لم تجاوز بها عشرة دراهم لأن ذلك كثير لها ولا يجاوز به مهر مثلها قال رضيته به قلت فلو كان أقل من مهر مثلها مائة مرة أجزته لها وعليها قال نعم قلت أليس لا تها رضيته به قال بلى قلت قدر ضيبت الدينة بدرهم وهولها بقدرها أكثر فزدها عليه تسعة دراهم قلت أرايت لو قال لك قاتل لو أن امرأة كان مهر مثلها ألفا فرضيت بمائة الحقة مهر مثلها ولو أن امرأة كان مهر مثلها ألفا فامدق مهرها رجل عشرة آلاف ردتها إلى ألف حتى يكون الصداق موقعا على ألف قدر مهر مثلها قال ليس ذلك قلت وتجعلها هنا كاليسوع تحجز فيه التغان لأن الناكح رضي بالزيادة والمنكوجة رضيته بالنقصان وأجزت على كل ماضي به قال نعم قلت فكذلك لو نكحت بغير مهر فأصابها جعلت لها مهر مثلها عشرة كان أو ألفا قال نعم قلت فاصعدك تشبه المهر بالبيع في كل شيء يبلغ عشرة دراهم وتحجز فيه ما تراضيا عليه ثم ردها إلى مهر مثلها إذا لم يكن صداق وتفرق بينه وبين اليسوع في أقل من عشرة دراهم فتقول إذا رضيته بأقل من عشرة دراهم ردتها حتى أبلغ بها عشرة والبيع عندك إذا رضي فيه بأقل من درهم أجزته قلت أرايت لو قال لك قاتل لا أراك قلت من الصداق على شيء يعتدل فيه قولك فأرجع بك في الصداق إلى أن الله عز وجل قال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم أحدهن قطارا وذكرا الصداق في غير موضع من القرآن سواء لم يحجز فيه حدا فتجعل الصداق فتطارا لا نقص منه ولا أزيد عليه قال ليس ذلك لأنه لا والله عز وجل لم يفرضه على الناس وإن النبي صلى الله عليه وسلم أصدق أقل منه وأصدق في زمانه وأجاز أقل منه فقلنا قد أوجب ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز في الصداق أقل من عشرة دراهم فتركت به قلت بخلافه قلت ما تقطع فيه اليد وما اليد والمهر وقلت أرايت لو قال قاتل أحد الصداق ولا أجيز أن يكون أقل من مهر النبي صلى الله عليه وسلم خمسمائة درهم أو قال هو ثمن المرأة لا يكون أقل من خمسمائة درهم أو قال في البكر كالجنانية ففيها مائة دينار أو قال لا يكون أقل مما تجب فيه الزكاة وهو مائة درهم أو عشرون دينارا ما ألحجته عليه قال ليس المهر من هذا سبيل قلت أجل ولا مما تقطع فيه اليد بل بعض هذا أولى أن يقاس عليه مما تقطع فيه اليد أن كان هذا منه بعيدا

(باب ما جاء في النكاح على الإجارة) قال الشافعي رحمه الله تعالى الصداق ثمن من الأثمان فكل ما يصلح أن يكون غنما صلح أن يكون صداقا وذلك مثل أن تشكك المرأة الرجل على أن يخطب لها الثوب ويبنى لها البيت ويذهب بها البلد ويحمل لها العمل فإن قال قاتل ما دل على هذا قيل إذا كان المهر غنما كان في معنى هذا وقد أجاز الله عز وجل في الإجارة في كتابه وأجاز المسلمون وقال الله عز وجل فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وقال عز وجل وعلى المولود رزقه من كسوتهن بالمعروف وذكر قصة شعيب وموسى صلى الله عليه وسلم في النكاح فقال قالت يا أبا تاجر من خير من استأجرت القوي الأمين قال إني أريد أن أكمل أحدى ابنتي هاتين الآية وقال فلما قضى موسى الاجل وسار بأهله أتس من جانب الطور نارا قال ولا أحفظ من أحد خلافا في أن ما جازت عليه الإجارة جاز أن يكون مهرافن تكس بأن يحمل علفه كله ثم يطلق قبل الدخول يرجع بنصف قيمة العمل ومن لم يعمل ثم طلق قبل الدخول عمل نصفه فان فات الممول بأن يكون ثوبانها فكان للمرأة مثل نصف أجر خياطة الثوب وأعلم ما كان (قال الربيع) وجع الشافعي رحمه الله فقال يكون لها نصف مهر مثلها غير أن بعض الناس قال يجوز هذا في كل شيء غير تعليم الخديفاته

تامة وإن كان في حال تم فيه لاحتمال الحياة ففيه الدية (قال المزني) هذا سقط من الكاتب عندى إذا أوجب الدية لأمه بحال لا تتم له الحياة فينبغي أن تسقط إذا كان بحال لا تتم له حياة (قال المزني) وقد قال لو كان لأقل من ستة أشهر فقتله رجل عدا

فأراد ورثته القودفان كان مثله يعيش اليوم أو اليومين ففيه القودف سك (قال المرتني) كانه يقول ان لم يكن كذلك فهو في معنى المذبح
يقطع باثنين أو المجرع منه حشوته فتضرب عنقه فلا قود على الثاني (١٤٥) ولادية وفي هذا عندى دليل وبالله

التوفيق (قال الشافعي)

ولو ضربها فالتقت بدا
وماتت ضمن الأم
والجنين لاني قد علمت
أنه قد جنني على الجنين

(باب جنين الامة)

(قال الشافعي) وفي

جنين الامة عشر
قيمة أمه يوم جنى عليها
ذكر اكان أو أنى وهو
قول المدنيين (قال المرتني)

القياس على أصله

عشر قيمة أمه يوم

تلقه لانه قال لو ضربها

أمة فالتقت جنينا ميتا

ثم اعتقت فالتقت جنينا

آخر فعليه عشر قيمة أمه

لسيدها وفي الآخر ما في

جنين حرة لأمة

ولورثته (قال الشافعي)

قال محمد بن الحسن

للمدنيين رأيت لو كان

حيًا أليس فيه قيمة

وان كان أقل من عشر

ثمان أمه ولو كان ميتا

فمئة أمه فقد أغرمتم

فيه ميتا أكثر مما أغرمتم

فيه حيا (قال الشافعي)

رحمة الله فقلت له

أليس أصلك حنين

الحرة التي قضى فيها

رسول الله صلى الله عليه

لا أجر على تعليم الخير ولو تكبر رجل امرأة على أن يعلمها خيرا كان لها مهر مثلها لانه لا يصلح أن يستأجر رجل
ربلا على أن يعلمه خيرا قرأنا ولا غيره ولو صلح هذا كان تعليم الخير كخياطة الثوب يجوز النكاح عليه ويكون
القول فيه كالقول في خياطة الثوب اذا علمها الخير وطلقها رجع عليها بنصف أجر تعليم ذلك الخير وان
طلقها قبل أن يعلمها رجعته عليه بنصف أجر تعليم ذلك الخير لانه ليس له أن يخلو بها أو يعلمها وهذا قول
صحيح على السنة والقياس معالوا تابعنا في تجوز الاجر على تعليم الخير (رجع الشافعي فقال لها مهر مثلها) قال
الربيع للشافعي قول آخر اذا تزوجها على أن يخطب لها أو يبعثها أو يعطيها شيئا بعينه فطلقها قبل أن يدخل بها
فهلك الثوب قبل أن يخطب أو هلك الشيء الذي بعينه رجعته عليه بنصف صداق مثلها واحجج بأن من
اشترى شيئا بدينار فهلك الشيء قبل أن يقبضه رجع بديناره فأخذ هذه المرأة انما ملكت خياطة الثوب
يبضعها فاما هلك الثوب قبل أن يقبضه فلم يقدر على خياطته رجعته عليه بما ملكته به الخياطة وهو يبضعها
وهو الثمن الذي اشترى به الخياطة (قال الربيع) وهذا أصح القولين وهو آخر قول الشافعي رحمه الله

(باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن جبان عن الأعرج عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) وهذا الحديثان
يحتملان أن يكون الرجل منهما اذا خطب غيره امرأة أن لا يخطبها حتى تأذن أو يترك رضىت المرأة الخاطب
أو سقطت ويحتمل أن يكون النهي عنه انما هو عند رضى المخطوبة وذلك أنه اذا كان الخاطب الآخر حرم عندها
من الخاطب الاول الذي رضىته تركت ما رضىته الاول فكان هذا فسادا عليه وفي الفساد ما يشبه الاضرار
به والله تعالى أعلم فلما احتمل المعنيين وغيرهما كان أولاها ما أن يقال به ما وجدنا الدلالة توافقها فوجدنا الدلالة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه اذا كانت المرأة راضية (قال)
ورضاها ان كانت نية أن تأذن بالنكاح بنعم وان كانت بكرا أن تسكت فيكون ذلك اذنها وقال في قائل أنت
تقول الحديث على عمومته وظهوره وان احتمل معنى غير العام والظاهر حتى تأتي دلالة على أنه خاص دون عام
وباطن دون ظاهر قلت فكذلك أقول قال فامتنع أن تقول في هذا الحديث لا يخطب الرجل على خطبة
أخيه وان لم تظهر المرأة رضى الله لا يخطب حتى يترك الخطبة فكيف صرت فيه الى ما لا يحتمله الحديث باطنا
خاصا دون ظاهر عام قلت بالدلالة قال وما الدلالة قلت أخبرنا مالك عن عبد الله بن زيد مولى الاسود بن سفيان
عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها اذا حالت فأذنني قالت
لما حالت أخبرته ان معاوية واباجهم خطباني فقال امام معاوية فضعوا لولا لاله وأما أبوجهم فلا يبضع عصاه
عن عائشة انكهي أسامة فكرهته فقال انكهي أسامة فنكحته فجعل الله في فيه خيرا واعتبطت به (قال الشافعي)
رحمة الله تعالى فقلت له قد أخبرته فاطمة أن رجلا من خطبائها ولا أحسم ما يخطبها الا وقد تقدمت خطبة
أحد هما خطبة الآخر لانه قل ما يخطب اثنان معا في وقت فلم نعلمه قال لهما ما كان ينبغي لاني أن يخطب
واحد حتى يدع الآخر خطبته ولا قال ذلك لهما وخطبها هو صلى الله عليه وسلم على غيرهما ولم يكن في حديثها
أنها رضىت واحدا منهما ولا سقطت وحديثها يدل على أنها امر تاذ ولا راضية بهما ولا بواحد منهما ومنتظرة
غيرهما أو عيلة بينهما فلما خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم على أسامة ونكحته دل على ما وصفت من أن

(١٩ - الام خامس) بلى قلت فجعلت وجعلت فيه جسما من الابل أو حنين دينار اذا لم يكن غرة قال بلى قلت فلو خر جاحين
ذكرنا وانتي فانا قال في الذكراثة وفي الأثنى حسون قلت فانا زعمت ان حكمهما في انفسهما مختلفان فلم سويت بين حكمهما ميتين

أما يدلك هذا أن حكمهما متين حكم غيرهما ثم قست على ذلك جنين الأمة فقلت إن كان ذلك كراف نصف عشر قيمته لو كان حيوان كان أنثى
فغير قيمته لو كانت حية أليس (١٤٦) قد جعلت عقل الانثى من أصل عقلها في الحياة وضعف عقل الرجل من أصل

عقله في الحياة لا أعلمك
الا نكست القياس
قال فانت قد سويت
بينهما قلت من أجل أني
زعمت أن أصل حكمهما
حكم غيرهما لاحكم
أنفسهما كما سويت
بين الذكر والانثى من
جنين الحرة فكان
مخرج قولي معتدلا
فكيف يكون الحكم
لمن لم يخرج حيا

(كتاب القسامة)

قال الشافعي أخبرنا
مالك عن أبي ليلى بن
عبد الله بن عبد الرحمن
عن سهل بن أبي
حنيفة أنه أخبره رجال
من كبراء قومه أن
عبد الله ومحبة خرجا
إلى خيبر ففترقا في
حواشيهما فاخبر
محبة أن عبد الله قتل
وطرح في قفص أو عين
فأتى يهود فقال أتم
قتلتموه قالوا ما قتلناه
فقدم على قومه فأخبرهم
فأقبل هو وأخوه حويصة
وعبد الرحمن بن سهل
أخو المقتول إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذهب محبة يتكلم
فقال عليه السلام كبر

الخطبة واسعة للخطابين ما لم ترض المرأة (قال الشافعي) وقال أرايت أن قلت هذا يخالف حديث لا يخطب
المرء على خطبة أخيه وهو ناسخ له فقلت له أو يكون ناسخ أبدا إلا ما يخالفه الخلاف الذي لا يمكن استعمال
الحديثين معا قال لا قلت أفيمكن استعمال الحديثين معا على ما وصفت من أن الحال التي يخطب المرء على
خطبة أخيه بعد الرضا مكرهه وقبل الرضا غير مكرهه ولا خلاف حال المرأة قبل الرضا وبعده قال
نعم قلت له فكيف يجوز أن يطرح حديث وقد يمكن أن لا يخالفه ولا يدري أيهما الناسخ أرايت أن قال
قائل حديث فاطمة الناسخ ولا بأس أن يخطب الرجل المرأة بكل حال ما يجتهد عليه الأمثل جئت على
من خالفك فقال أنت ونحن نقول إذا احتل الحديثان أن يستعمل بطرح أحدهما بالآخر فإن لي ذلك
قلت له نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيم بن حزام عن بيع ما ليس عنده وأرخص في أن يسلف في الكيل
المعلوم إلى أجل معلوم وهذا بيع ما ليس عند البائع فقلت النهي عن بيع ما ليس عندك بعينه غير مضمون عليك
نأما المضمون فهو بيع صفة فاستعملنا الحديثين معا قال هكذا نقول قلت هذه حجة عليك قال فان صاحبنا قال
لا يخطب رضى أو لم ترض حتى يترك الخطاب قلت فهذا خلاف الحديث ضرر على المرأة في أن يكف عن
خطبتها حتى يتركها من لعله يضارها ولا يترك خطبتها أبدا قال هذا أحسن مما قال أصحابنا وأنا أرجع إليه
ولكن قد قال غيرك لا يخطبها إذا ركنت وجاءت الدلالة على الرضا بان تشترط لنفسها فكيف زعمت بان
الخطاب لا يدع الخطبة في هذا الحال ولا يدعها حتى تنطق الثيب بالرضا ونسكت البكر فقلت له لما وجدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرد خطبة أبي جهم ومعاوية فاطمة ويخطبها على أسامة على خطبتهما لم يكن
للحديث مخرج إلا ما وصفت من أنهم لم تذكروا ولم يكن بين النطق بالرضا والسكوت عنه عند الخطبة منزلة
مبينة لحالها الأولى عند الخطبة فان قلت الركون والاشتراط قلت له أو يجوز للولي أن يزوجهما عند الركون
والاشتراط قال لا حتى تنطق بالرضا ان كانت ثيبا وتسكت ان كانت بكر افقلت له أرى حالها عند الركون
وبعد الركون بعد الخطبة سواء لا يزوجهما الولي في واحدة منهما قال أجل ولكنك تارا كنه مخالفة حالها غير
راكنة قلت أرايت إذا خطبها فاشتمته وقالت استاذك بأهل وحلفت لا تنكحه ثم عاود الخطبة فلم تقبل لا ولا
نعم أم حالها الأخرى مخالفة لحالها الأولى قال نعم قلت أفتمرم خطبتها على المعنى الذي ذكرت لاختلاف
حالتها قال لا لأن الحكم لا يتغير في جواز تزويجها اثنتين في قولك إذا كشف ما يدل على أن الحالة التي تكف
فيها عن الرضا غير الحال التي تنطق فيها بالرضا حتى يجوز للولي تزويجها فيها قال هذا أظهر معانيها قلت
فاظهرها ولاها بنا وبك

(ما جاء في نكاح المشرک) قال الشافعي قال الله جل وعز فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
فأنهى عددا رخص فيه للمسلمين إلى أربع لا يحل لمسلم أن يجمع بين أكثر من أربع إلا ما خص الله به رسوله
صلى الله عليه وسلم دون المسلمين من نكاح أكثر من أربع يجمعهن ومن النكاح بغير مهر فقال عز وعلا خالصة
لك من دون المؤمنين (قال الشافعي) أخبرنا الثقة أحسبه اسمعيل بن إبراهيم «شك الشافعي» عن معمر عن
الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلة الثقفي أسلم وعنده عشرة نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
أمسك أربعاء فارق سائرهن (قال الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهل بن عبد
الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلي قال أسلمت وتحتي خمس نسوة فسالته النبي صلى
الله عليه وسلم فقال فارق واحدة وأمسك أربعاء فمدت إلى أقدمهن عندي فجوزا عاقرا منذ ستين سنة فقارقتها

كبير يدلسن فتكلم حويصة ثم محبة فقال عليه السلام أما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذونا بحرب فكتب عليه السلام إليهم في أخبرنا
ذلك فكنوا أنا والله ما قتلناه فقال لحويصة ومحبة وعبد الرحمن أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف يهود قالوا ليسوا بمسلمين

فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم مائة ناقة قال سهل لقد ركضتني منها ناقة جراء (قال الشافعي) رحمه الله فان قيل فقد قال الولي وغيره تحلفون وتسحقون وانت لا تحلف الا لوليائك قيل يكون قد قال (١٤٧) ذلك لاني القبول الوارث ويجوز

أن يقول تحلفون لواحد والدليل على ذلك حكم الله عز وجل وحكم رسوله عليه الصلاة والسلام أن اليمين لا تكون الا فيما يدفع بها المرء عن نفسه أو يأخذ بها مع شاهده ولا يجوز خالف عين يأخذ بها غيره (قال الشافعي) فإذا كان مثل السب الذي قضى فيه عليه الصلاة والسلام بالتقسامة حكمت بها وجعلت الدية فيها على المدعي عليهم فان قيل وما السب الذي حكم فيه النبي صلى الله عليه وسلم قيل كانت خبردار بهم ومحضة لا يحاط لهم غيرهم وكانت العداوة بين الانصار وبينهم طاهرة وخرج عبد الله بعد العسر فوجد قتيل قبل الليل فيكاد يغاب على من سمع هذا أنه لم يقتله الا بعض اليهود فإذا كانت دار قوم محضة أو قبيلة وكانوا أعداء للقتول فهم فادعى أولياؤه قتله فلهم التسمية وكذلك يدخل نفر بيتا أو حصرا أو حصنهم أو صفين في حرب أو ازدحام جماعة فلا يفرقون الا

أخبرنا الشافعي قال أخبرني ابن أبي يحيى عن اسحق بن عبد الله عن أبي وهب الجبشاني عن أبي خراش عن الديلمي أو ابن الديلمي قال أسلمت ونحني أختان فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أسمسك أيتهما شئت وأفارق الأخرى (قال الشافعي) فهذا نقول اذا أسلم المشرک وعنده أكثر من أربع نسوة أسمسك منهن أربعاً أيتهن شاء وفارق سائرهن لانه لا يحل له غير ذلك لقول الله عز وجل وما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يجمع بين أكثر من أربع نسوة في الاسلام (قال الشافعي) ولأبالي كن في عقدة واحدة أو عقد متفرقة أو أيتهن فارق الأولى عن نكح أم الآخرة اذا كان من يمسك منهن غير ذوات محرم يحرم عليه في الاسلام أن يتبدى نكاحها بكل وجه وذلك مثل أن يسلم وعنده أختان فلا بد أن يفارق أيتهما شاء لأن محرم بكل وجه أن يجمع بينهما في الاسلام ومثله أن يكون نكح امرأة وانتهافاً صاحبها فيحرم أن يتبدى نكاح واحدة منهما في الاسلام وقد أصابها بالنكاح الذي قد يجوز مثله ولو نكح أختين معا ولم يدخل بواحدة منهما قلت له فارق أيتهما شئت وأسمسك الأخرى ولا أنظر في ذلك إلى أيتهما نكح أولاً وهذا القول كله موافق لمعنى السنة والله أعلم ولو أسلم رجل وعنده يهودية أو نصرانية كانا على النكاح لانه يحل له نكاح واحدة منهما وهو مسلم ولو أسلم وعنده وثنية أو مجوسية لم يكن له أصابها الا أن تسلم قبل أن تنقض العدة وله وطء اليهودية والنصرانية فأنكح وليس له وطء وثنية ولا مجوسية تلك اذا لم يحل له نكاحها لم يحل له وطؤها وذلك للدين فيهما ولا أعلم أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وطئ سبية عربية حتى أسلمت وأحرم النبي صلى الله عليه وسلم على من أسلم أن يبطأ امرأة وثنية حتى تسلم في العدة دل ذلك على أن لا توطأ من كانت على دينها حتى تسلم من حرة وأمة (باب الخلاف في الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال لي بعض الناس ما جعلت أن يفارق ما زاد على أربع وإن فارق الا الذي نكح أولاً ولم تقل يمسك الأربع الاوائل ويفارق سائرهن فقلت له بحديث الديلمي وحديث نوفل بن معاوية قال أفرايت (١) لو لم يكن ثابتاً وكانا غير ثابتين أي يكون لك في حديث ابن عمر حجة قلت نعم وما على فيما ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يقال هل فيه حجة غيره بل على وعليك التسليم وذلك طاعة الله عز وجل قال هذا كله كما قلت وعلينا أن نقول به ان كان ثابتاً قلت ان كنت لا تثبت مثله وأضعف منه فليس عليك فيه حجة فأردد ما كان مثله قال فأحب أن تعلي هل في حديث ابن عمر حجة لولم يأت غيره قلت نعم قال وأين هي قلت لما أعلم النبي صلى الله عليه وسلم غيلان أنه لا يحل له أن يمسك أكثر من أربع ولم يقل له الا أربع الاوائل استدللنا على أنه لو بقي فيما يحل له ويحرم عليه معنى غيره علمه اياه لانه مبتدئ للاسلام لا علم له قبل اسلامه فيعلم بعضا ويسكت له عما يعلم في غيره قال وأليس قد يعلمه الشين فيؤدي أحدهما دون الآخر قلت بلى قال فلم جعلت هذا حجة وقد عيّن فيه ما قلت قلت له في حديث النبي صلى الله عليه وسلم شأن أحدهما العفو عما فات من ابتداء عقدة النكاح ومن يقع عليه النكاح من العتد فلما يسأل عما وقع عليه العتد أولاً ولم يسأل عن أصل عقدة نكاحهن وكان أهل الاوثان لا يعقدون نكاحا الا نكاحا لا يصلح أن يتبدى في الاسلام ففهام واذا عفا عقداً واحداً فاسد الا أنه فائت في الشرك فسواء كل عقد فاسد فيه بأن يتبدى بغيره ولو بغيره وهو ما أشبه ذلك مما لا يجوز ابتداءه في الاسلام فأكثر ما في النكاح الزوائد على الأربع في الشرك بأن يكون نكاحهن فاسداً كفساد ما وصفنا فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعفو عن ذلك لكل من أسلم من أهل الشرك ويقرهم على نكاحهم وإن كان فاسداً عندنا فكذلك ان أراد أن يحبس ما عقد بعد الأربع في الشرك يجوز ذلك له لان أكثر ما لهن أن يكون نكاحهن فاسداً

(١) قوله لو لم يكن ثابتاً أي حديث ابن عمر وقد تقدم في الباب قبله كتبه معجزة

وقتل بينهما وفي ناحية ليس الى جنبه عين ولا أثر الا رجل واحد مخضب بدمه في مقامه ذلك أو اتي بينته متفرقة من المسلمين من نواح لم يجتمعوا فيها ثبت كل واحد منهم على الانفراد على رجل أنه قتله فقتلوا شهادتهم ولم يجمع بعضهم شهادة بعض فان لم يكونوا ممن لم يعدلوا أو يشهد

عدل على رجل أنه قتله لأن كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم أنه كما ادعى عليه ولولم يكن أن يشتم على الواحد والجماعة من أمكن أن يكون في جلتهم وسواء كان به جرح أو غيره لانه (١٤٨) قد يقتل بما لا أثر له فان أنكر المدعى عليه أن يكون فيهم لم يسمع الولي الابينة أو اقراره

كان فيهم ولا نظر الى دعوى الميت ولو رثته القتل أن يقسموا وان كانوا غيبا عن موضع القتل لانه يمكن أن يعلموا ذلك باعتراف القاتل أو بينة لا يعلمهم الحاكم من أهل الصدق عندهم وغير ذلك من وجوه ما يعلم به الغائب وينبغي للحاكم أن يقول لهم اتقوا الله ولا تخلفوا الابدال الاستنبات وتقبل أيمانهم متى خلفوا مسلمين كانوا على مشركين أو مشركين على مسلمين لأن كلا ولي دمه ووارث دينه ولي سيد العبد القسامة في عبده على الاحرار والعبيد (قال) ويقسم المكاتب في عبده لأنه ماله فان لم يقسم حتى عجز كان للسيد أن يقسم (قال) ولو قتل عبد لام ولد فلم يقسم سيدها حتى مات وأوصى لها بنين العبد لم تقسم وأقسم ورثته وكان لها من العبد وان لم يقسم الورثة لم يدين لهم ولها شيء الايمان المدعى عليهم (قال) ولو جرح رجل فمات أبطلت القسامة لأن ماله فيء ولو كان

ولاشي أولي أن يشبه بشي من عقد فاسد يعني عنه بعقد يعني عنه ولو لم يكن في هذا حجة غير هذا لا كفي بها فكيف ومعه تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم ياه وتركة مسئلة عن الاوائل والاواخر كترك مسئلة من أسلم من أهل الشرك عن نكاحه ليعلم أن فاسد أم صحيح وهو معفو يجوز كله والآخر أنه حظر عليه في الاسلام ما لا يجوز أن يجاوز بعده اربعاً ومن الجمع بين الاختين فحكم في العقد بقواته في الجاهلية حكم ما قبض من الربا قال الله تعالى اتقوا الله واذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله في أن لم يرد ما قبض من الربا لانه فأت ورد ما لم يقبض منه لان الاسلام أدر كه غير فأت فكذلك حكم الله عز وجل في عقد النكاح في الجاهلية أن لم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه فأت انما هو شيء واحد لا يتبع بعض فيجاز بعضه ويرد بعضه وحكم في أن أدر كه الاسلام من النساء عقدة حكم الاسلام فلم يجز أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة ولا أن يجمع بين الاختين لان هذا غير فأت أدر كه من الاسلام معه كما أدر كه ما لم يثبت من الربا يقبض قال أفنوجد في سوى هذا ما يدل على أن العقدة في النكاح تكون كالعقدة في البيوع والغوث مع العقدة فقلت فيما أوجدتلك كفاية قال فاذا كره غير ان علمته قلت رأيت امرأة تكهن بتغير مهر فأصبتها أو غيرها فاسد قال فلها مهر مثلها والنكاح ثابت لا يتفسخ قلت له ولو عتدت البيع بتغير عن مسمى أو عن محرم رد البيع ان وجد فان هلك في يديك كان عليك قيمته قال نعم قلت أفنجد عقد النكاح ههنا أخذ كعقد البيع يرويه قال نعم قلت فامنعك في عقد النكاح في الجاهلية أن تقول هو كفات ما اقسما عليه وقبضوا القسم وما أروا فاضى قبضه ولا أدره وقلت رأيت قولك أنظر الى العقدة فان كانت لو ابتدئت في الاسلام جازت أجرتها وان كانت لو ابتدئت في الاسلام ردت ردتها ما ذلك فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن الدبلي ونوفل بن معاوية ما قطع عنك موضع الشك قال فأتنا كاتمتك على حديث الزهري لان جلته قد يحتمل أن يكون عاماً على ما وصفت وان لم يكن عاماً في الحديث فقلت له هذا لو كان كان أشد عليك ولو لم يكن فيه الاحديث ابن عمرو لم يكن في حديث ابن عمر دلالة كنت محبوباً على لسانك مع أن في حديث ابن عمر دلالة عندنا على قولنا والله أعلم قال فأوجدني ما يدل على خلاف قولك لو لم يكن في حديث ابن عمر دلالة بينة قلت رأيت رجلاً ابتدأ في الاسلام نكاحاً بشهادة أهل الاوثان أن يجوز قال لا ولا بشهادة أهل الذمة لانهم لا يكونون شهداء على المسلمين قلت أفرايت غيلان بن سلة من أهل الاوثان كان قبل الاسلام قال نعم قلت أفرايت أحسن ما كان عنده أليس أن ينكح بشهادة أهل الاوثان قال بلى قلت فاذا زعت أن يقرع أربع وأحسن حاله فيهن أن يكون نكاحهن بشهادة أهل الاوثان أما ما قلت أصل قولك قال ان هذا لا يلزمي قلت فلو لم يكن عندك حجة غيره كنت محبوباً مع أن لا تدري لعلمهم كانوا يتكفون بغير ولي وبغير شهود وفي العدة قال ان هذا لا يمكن فيهم وروى عنهم أنهم كانوا ينكحون بغير شهود وفي العدة قال أحسن ولكن لم أسمع ان النبي صلى الله عليه وسلم سألهم كيف أصل نكاحهم قلت أفرايت ان قال لك قائل كما قلت لنا قد يجوز أن يكون سألهم ولم يؤد اليك في الخبر قال اذا يكون ذلك له على قلت له أفنجد ما من أن يكون لما لم يؤد في الخبر أنه سألهم عن أصل العقدة كان ذلك عن راعى العقدة لانها لا تكون لاهل الاوثان الاعلى ما لا يصلح أن يتدثها في الاسلام مسلم أو تكون تقول في العقدة قولك في عدد النساء انه يفرق بينه وبين من تحرم بكل وجه عليه فتقول يتدثون مع النكاح في الاسلام قال لا أقوله قلت وما منعك أن تقول له أليس بان السنة دلت على أن العقدة معفوة لهم قال بلى قلت واذا كانت معفوة لم ينظر الى فسادها كما لا ينظر الى

فساد

رجع الى الاسلام كانت فيه القسامة للوارث ولو جرح وهو عبد فعتق ثم مات

حرا وجبت فيه القسامة لورثته الاحرار ولي سيد المعتق بقدر ما علك في جراحه ولا تجب القسامة في دون النفس ولو لم يقسم الولي حتى ارتد فاقسم وقضت الدية فان رجع أخذها وان قتل كانت فياً والايمان في الدماء مخالفة لها في الحقوق وهي في جميع الحقوق عين بين

وفي الدماء نجسونا وقال في كتاب العمد ولو ادعى أنه قتل أباه عمدا فقال بل خطأ قالدية عليه في ثلاث سنين بعد أن يحلف ما قتله الا خطأ فان نكل حلف المدعى لقتله عمدا وكان له القود (قال المرتضى) هذا القياس على أقاويله في الطلاق (١٤٩) والعناق وغيرهما في النكول

ورد اليمين (قال الشافعي) وسواء في النكول المحجور عليه وغير المحجور عليه ويلزمه منها في ماله ما يلزم غير المحجور والجناية خلاف البيع والشراء فان قال قائل كيف يحلفون على ما لا يعلمون قيل فأنتم تقولون لو أن

ابن عشرين سنة رى بالمشرق اشترى عبدا ابن مائة سنة رى بالمغرب فباعه من ساعته فأصاب به المشتري عبدا البائع يحلف على البت لقد باعه اياه وما به هذا العيب ولا علم به والذي قلنا قد يصح علمه بما وصفتنا

(باب ما ينبغي للعالم أن يعلمه من النكاح القسامة وكيف يقسم)

قال الشافعي وينبغي أن يقول لمن قتل صاحبك قاتل فلان قال وخلفه فان قال نعم قال عمدا أو خطأ فان قال عمدا أسأله وما العمد فان وصف ما في مثله القصاص أحلف على ذلك وان وصف من العمد ما لا يجب فيه القصاص لم يحلفه عليه

فساد نكاح من لا يجوز نكاحه ولا الجميع بينه ولا ما جاوزت أربعا قال والعقدة مخالفة لهذا قال قلت فكيف جمعت بين المختلف ونظرت الى فساد هامة ولم تنظر اليه أخرى فرجع بعضهم الى قولنا قال عسل أربعا أيتهن شاء ويفارق سائرهن وعاب قول أصحابه وقال نحن نفرق بين ما لا يتفرق في العقول بقول الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف اذا جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي أئزمنه الله تبارك وتعالى ولكن حدى في فيه حدا قلت في نكاح الشربة شيان عقدة وما يحرم مما تقع عليه العقدة بكل وجهه ومجاوزه أربع فلما رد النبي صلى الله عليه وسلم ما جاوز أربعا دل على أنه يرد ذوات المحارم على الناكح وذلك في كتاب الله عز وجل ولم يرد ال عن العقدة علمت أنه عفا عن العقدة فغفونا عما عفا عنه وانتهينا عن افساد عقدها اذا كذا بالعقود عليها ممن تحل بحال ولولا ذلك لرددنا نكاح أهل الاوثان كاه وقتلنا ابتداء في الاسلام حتى يعقد بما يحل في الاسلام

(باب نكاح الولاية والنكاح بالشهادة)

قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وقال في الاماء فانكوهن بأذن أهلهم وقال عز وجل واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف (قال الشافعي) رحمه الله فهذه الآية آية في كتاب الله عز وجل دلالة على أن ليس للمرأة الحرة أن تنكح نفسها فان قال قائل نرى ابتداء الآية بخاطبة الأزواج لان الله تبارك وتعالى يقول واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن فدل على أنه إنما أراد غير الأزواج من قبل ان الزوج اذا انقضت عدة المرأة يباويع أهلها لاسبيل له عليها فان قال قائل فقد يحتمل قوله فبلغن أجلهن اذا شارفن بلوغ أجلهن لان القول للأزواج فبلغن أجلهن فامسكوهن معروفا وفارقوهن معروفا فنهايان يرتبعها ضرار البعضها فالآية تدل على أنه لم يرد بها هذا المعنى لانها لا تحتمل لان المرأة المرافقة باويع أهلها ولم تبلغه لا يحل لها أن تنكح وهي ممنوعة من النكاح بآخر العدة كما كانت ممنوعة منها اولها فان الله عز وجل يقول فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا فلا يؤمر بأن يحل انكاح الزوج الامن قد حل له الزوج وقال بعض أهل العلم ان هذه الآية ترتلت في معقل بن يسار زوج أخته فطلقها زوجها فانقضت عدتها فأراد زوجها أو أرا دت أن يتناكحها فمقل بن يسار أخوها وقال زوجته أختي وأترتك على غيرك ثم طلقها فلا أزوجهكها أبا فتركت فلا تعضلوهن وفي هذه الآية الدلالة على أن النكاح يتم برضا الولي والمنكحة والناكح وعلى أن على الولي أن لا يعضل فاذا كان عليه أن لا يعضل فعلى السلطان الترويج اذا عضل لان من منع حقا فأمر السلطان جائز عليه أن يأخذ منه وعطاؤه عليه والسنة تدل على ما دل عليه القرآن وما وصفنا من الاولياء والسلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن سليمان ابن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنهن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فسلطانا فان أصابها فقلها المهر بما استحل من فرجها فان اشترى أو فالسلطان ولي من لا ولي له (قال الشافعي) رحمه الله ففي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالات منها أن للولي شركا في بضع المرأة ولا يتم النكاح الا به ما لم يعضلها ثم لا نجد لشركه في بضعها معنى فلكه وهو معنى فضل نظر بحياطة الموضع أن ينال المرأة من لا يساويها وعلى هذا المعنى اعتمد من ذهب الى الأكفاء والله أعلم

والعمد في ماله والخطأ على ما قتله في ثلاث سنين فان قال قاتله فلان ونفر معه لم يحلفه حتى يسمي النفر أو عدد هم ان لم يعرفهم ولو أحلفه قبل أن يسأله عن هذا ولم يقل له عمدا أو خطأ أعاد عليه عند اليمين (قال الشافعي) يحلف وارث القاتل على قدر مواريتهم ذكره

ان أو اثني زوجا أو زوجة فان ترك ابنين كبيراً وصغيراً أو غائباً وحاضراً كذب أخاه وأراد الآخر المين قبل له لا تستوجب شيأ من الهدية (لا بخمسين مينا فان شئت فاحلف (١٥٠) خمسين مينا وخذ من الدية مورتك وان امتنعت فددع حتى يحضر معك واث تقبل

عنه فمخلفان خمسين مينا فان ترك ثلاثة بنين حلف كل واحد منهم سبع عشرة مينا يحسب عليهم كسر المين فان ترك أكثر من خمسين ابنا حلف كل واحد منهم مينا يحسب الكسر من الأيمان ومن مات من الورثة قبل أن يقسم قام ورثته مقامه بقدر موارثهم ولو لم يتم القسامة حتى مات ابتداء وارثه القسامة ولو غلب على عقله ثم أفاق بنى لاه حلف لجمعها

(باب ما يسقط القسامة من الاختلاف أو لا يسقطها)

قال الشافعي رحمه الله ولو ادعى أحد الابنين على رجل من أهل هذه المحلة أنه قتل أباه وحده وقال الآخر وهو عدل ما قتله بأنه كان في الوقت الذي قتل فيه بيلدلا يمكن أن يصل اليه في ذلك الوقت ففيها قولان أحدهما أن المدعى أن يقسم خمسين مينا ويستحق نصف الدية والثاني ان ليس له أن يقسم على رجل يبرئه وارثه (قال المزني) قياس قوله أن من

ويحتمل أن تدعو المرأة الشهوة الى أن تصير الى ما لا يجوز من النكاح فيكون الولي أبرأ لها من ذلك فيها وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم البيان من أن العقدة اذا وقعت بغير ولي فهي منفسخة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فنكاحها باطل والباطل لا يكون حقا لا بتعدي نكاح غيره ولا يجوز لو أجاز له الولي أبدا لانه اذا انعقد النكاح باطلا لم يكن حقا الا بأن يعقد عقدا جديدا غير باطل وفي السنة دلالة على أن الاصابة اذا كانت بالشبهة ففيها المهر ويرى الحد لانه لم يذ كر حدا وفيها أن على الولي أن يزوجه اذا رضيت المرأة وكان البعل رضا فاذا منع ما عليه زوج السلطان كما يعطى السلطان ويأخذ ما منع مما عليه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع عن جبير بن مطعم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنهما صمتها (قال الشافعي) ففي هذا الحديث دلالة على الفرق بين البكر والثيب في أمر من أحدهما ما يكون فيه اذنها وهو أن اذن البكر الصمت فاذا كان اذنها الصمت فاذن التي تخالفها الكلام لانه خلاف الصمت وهي الثيب والثاني أن أمرهما في ولاية أنفسهما لانفسهما مختلف فولاية الثيب أنها أحق من الولي والولي ههنا الأب والله أعلم دون الأولياء ومثل هذا حديث نساء بنت خدام حين زوجها أبوها ثيبا وهي كارهة فرد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحه والبكر مخالفة لها حين اختلف في أصل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فاذا خالفها كان الاب أحق بأمرها من نفسها فان قال قائل ما دل على ذلك قيل اللفظ بالحديث يدل على فرق بينهما اذ قال الثيب أحق بنفسها وأمر في البكر أن تستأذن ولو كانتا معسواء كان اللفظ هما أحق بأنفسهما واذن البكر الصمت واذن الثيب الكلام فان قال قائل فقد أمر باستثمارها فاستثمارها يحتمل أن لا يكون الاب تزويجها الابا أمرها ويحتمل أن تستأمر على معنى استعطابة نفسها وان تعلم من نفسها على أمر لو أطلعت له لاب كان شبيها أن يزوها بان لا يزوها فان قال قائل فلم قلت يجوز نكاحها وان لم يستأمرها قيل له بما وصفت من الاستدلال بفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين البكر والثيب اذ قال الأيم أحق بنفسها من وليها ثم قال والبكر تستأذن في نفسها فلا يجوز عندي الا أن يفرق حالهما في أنفسهما ولا يفرق حالهما في أنفسهما إلا بما قلنت من أن الاب على البكر ما ليس له على الثيب كما استدلت لنا اذ قال في البكر واذنهما صمتها ولم يقل في الثيب اذنها الكلام على أن اذن الثيب خلاف البكر ولا يكون خلاف الصمت الا بالنطق بالاذن قال فهل على ما وصفت من دلالة قبل نعم أخبرنا الرازي قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة سبع وبني وبنا بنت تسع سنين (قال الشافعي) زوجه اياها أبوها فدل ذلك على أن اب البكر أحق بانكاحها من نفسها لان ابنة سبع سنين وتسع لا أمر لها في نفسها وليس لاحد غير الآباء أن يزوها بغير اذن حتى تبلغ ويكون لها أمر في نفسها فان قال قائل فلم اتقوى في ولي غير الاب له أن يزوجه البكر وان لم تأذن وجعلتها فيمن بقي من الأولياء بمنزلة الثيب قلت فان الولي الاب الكامل بالولاية كالام الوالدة وانما تصير الولاية بعد الاب لغيره بمعنى فقد أخرج نفسه من الولاية بالعضل كما تصير الام غير الام كالوالدة بمعنى رضاع أو نكاح أب أو ما يقع عليه اسم الام لانها اذا قبل أم كانت الام التي تعرف الوالدة ألا ترى أن الولاية لاحد مع أب ومن كان وليا بعده (١) فقد يشركه في الولاية غير الاخوة وبنوالم مع المولى يكونون شركاء في الولاية ولا يشرك الاب أحد في الولاية بانفراده بالولاية عما وجب له من اسم الام مطلقا له دون غيره كما وجب للام الوالدة اسم الام مطلقا لها دون غيرها فان قال قائل فانما يؤمر بالاستثمار من له أمر في نفسه يرد عنه ان خولف أمره وسأل عن الدلالة (١) قوله فقد يشركه في الولاية غير الخ لعل في العبارة تحريف فانظر كتبه معجمه

أثبت السبب الذي به القسامة حلف ولم ينعه من ذلك انكار الآخر كالأقوام أحدهما شاهد الا بهما بدين وأنكر الآخر على ما ادعاه أخوه وأكذبه أن المدعى مع الشاهد المين ويستحق كذلك المدعى مع السبب القسامة ويستحق فالسبب والشاهد بمعنى واحد في

قوله لانه بوجب مع كل واحد النين والاستحقاق الآن في الدم نجسين عينا وفي غيره عين (قال الشافعي) ولكن لو قال أحدهما قتل أبي عند الله ابن خالد ورجل لا أعرفه وقال الآخر قتل أبي زيد بن عامر ورجل لا أعرفه فهذا خلاف لما مضى لانه (١٥١) قد يجوز أن يكون الذي جهله

أحدهما هو الذي عرفه الآخر فلا يسقط حق واحد منهما في القسامة ولو قال الأول قد عرفت زيدا وليس بالذي قتل مع عبد الله وقال الآخر قد عرفت عبد الله وليس بالذي قتل مع زيد ففهما قولان أحدهما أن يكون لكل واحد القسامة على الذي ادعى عليه ويأخذ حصته من الدية والقول الثاني أنه ليس لواحد منهما أن يقسم حتى تجتمع دعواهما على واحد (قال المزني) قد قطع بالقول الأول في الباب الذي قبل هذا وهو أقيس على أصله لأن الشريكين عنده في الدم يحلفان مع السب كالشريكين عنده في المال يحلفان مع الشاهد فإذا كذب أحد الشريكين صاحب في الدم حلف صاحب مع السب واستحق (قال الشافعي)

على ما قلنا من أنه قد يؤمر بالاستمرار من لا يحل محل أن يرد عنه خلاف ما أمر به فالدلالة عليه أن الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فاتوا فترض عليهم طاعته فيما أحبوا وكرهوا واتموا أمر عشا ورتهم والله أعلم بالجمع الالفه وأن يستن بالاستشارة بعدهم من ليس له من الأمر ماله وعلى أن أعظم لرغبتهم وسرورهم أن يساوروا لا على أن لا أحد من الآدميين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرد عنه إذا عزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأمر به والنهي عنه ألا ترى إلى قوله عز وجل فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وقال عز وجل النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وقوله فلا ورثوا لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر نعيما أن يؤامر أم ابنته فيها ولا يختلف الناس أن ليس لامها فيها أمر ولكن على معنى استطابة النفس وما وصفت ألا ترى أن في حديث نعيم ما بين ما وصفت لان ابنة نعيم لو كان لها أن ترد أمر أبيها وهي بكر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عسلتها فان أذنت جاز عليها وان لم تأذن ردت عنها كما رد عن خنساء ابنة خدام لو كان نعيم استأذن ابنته وكان شبيها أن لا يخالف أمها ولو خالفها أو تصوت عليها فكان نكاحها باذنها كانت أمها شبيها أن لا تعارض نعيما في كراهية نكاحها من رضى ولا أحسب أمها تكلمت الا وقد سخطت ابنتها ولم تعلمها رضى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع ابني زيد بن حارثة عن خنساء بنت خدام الانصارية أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فردد نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا موافق قول النبي صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها والدليل على ما قلنا من أن ليس للمرأة أن تشكخ الاباذن ولي ولا لولي أن يزوجه الا باذنها ولا يتم نكاح الا برضاها معا ورضا الزوج (قال الشافعي) وروى عن الحسن بن أبي الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وهذا وان كان منقطعاً دون النبي صلى الله عليه وسلم فان أكثر أهل العلم يقول به ويقول الفرق بين النكاح والسفاح الشهود (قال الشافعي) وهو ثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالنكاح ينبت بأربعة أشياء الولي ورضا المنكوحه ورضا الناكح وشاهدي عدل الا ما وصفنا من البكر يزوجه الأب والامة يزوجه السيد بغير رضاها فانهما مخالفتان ما سواهما وقد تأول فيها بعض أهل العلم قول الله عز وجل أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وقال الأب في ابنته البكر والسديق أمته وقد خالفه غيره فيما تأول وقال هو الزوج يعفو فيدع ماله من أخذ نصف المهر وفي الآية كالدلالة على أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج والله سبحانه أعلم وهذا مكتوب في كتاب الطلاق فإذا كان يتم بأشياء فنقص منها واحد فهو غير تام ولا جائز فأى هذه الأربعة نقص لم يجز معه النكاح وبجيب خامسة أن يسمى المهر وان لم يفعل كان النكاح جائزا فيما ذكرنا من حكم الله تعالى في المهور (الخلاف في نكاح الاولياء والسنة في النكاح) قال الشافعي رحمه الله فخالفتنا بعض الناس في الاولياء فقال اذا نكحت المرأة فكفوها مثلها فالنكاح جائز وان لم يزوجه الولي وانما يريد بهذا أن يكون ٣ ما يفعل أن يأخذ به حفظها فإذا أخذته كما يأخذ الولي فالنكاح جائز وكذا بعض ما وصفت من الحجة في الاولياء وقلت له أرايت لو عارضك معارض بمثل يحتل فقال انما يريد من الشهادان لا يتخاخذ الزوجان فإذا نكحها بغير بينة فالنكاح ثابت فهو كالبيع وثبت وان عقدت بغير بينة قال ليس ذلك له قلنا ولم قال لان سنة النكاح البينة

ومتى قامت البينة بما يمنع امكان السب أو باقرار وقد أخذت الدية بالقسامة ردت الدية (باب كيف عين مدعى الدم والمدعى عليه) قال الشافعي واذا وجبت لرجل قسامة حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائنة الأعين وما تخفي الصدور لقتل فلان فلا نامن فردا بقتله

ما شاركه في قتله غيره وان ادعى على آخر معه حلف لقتل فلان وآخر معه فلا نامنفردين بقتله ما شاركهما فيه غيرهما وان ادعى الجاني أنهما
من الجراح زاد وما برأ من جراحة (١٥٣) فلان حتى مات منها وان اذ حلف المدعى عليه حلف كذلك ما قتل فلانا ولا أعان على قتله

ولا ناله من فعله ولا بسبب فعله شيء جرحه ولا وصل إلى شيء من بدنه لانه قد يرى فيصيب شيئا فيطير الذي أصابه فيقتله ولا أحدث شيئا مات منه فلان لانه قد يحفر البئر ويضع الحجر فيموت منه ولولم يزد السطان على حلفه بالله أجزأه لان الله تعالى جعل بين المتلاعنين الايمان بالله

(باب دعوى الدم في الموضع الذي ليس فيه قسامة)

قال الشافعي واذا وجد قتيلا في محلة قوم يخاطبهم غيرهم أو في صحراء أو مسجد أو سوق فلا قسامة وان ادعى وليه على أهل المحلة لم يحلف الا من أتبعه بعينه وان كانوا ألفا فيحلفون عينا بعينا لانهم يزيدون على خمسين فان لم يتبق منهم الا واحد حلف خمسين عينا ويرى فان نكلوا حلف ولادة الدم خمسين عينا واستحقوا الدية في أموالهم ان كان عمدا وعلى

فقتله الحديث في اليمين في النكاح عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطع وأنت لا تثبت المنقطع ولو أثبت دخل عليك الولي قال فإنه عن ابن عباس وغيره متصل قلت وهكذا أيضا الولي عنهم والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه رد النكاح بغير إذن ولي وعن غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف أفسدت النكاح بترك الشهادة فيه وأثبتت بترك الولي وهو أثبت في الاخبار من الشهادة ولم تقل ان الشهود اتما جعلوا الاختلاف الخصمين فيصور اذا تصادق الزوجان وقلت لا يجوز لعلة في شيء جاءت به سنة وما جاءت به سنة فإنه ثبت بنفسه ولا يحتاج إلى أن يقاس على سنة أخرى لا لأنني أدري لعلة أمر به لعلة أم لغيرها ولو جاز هذا التأبط لكانت عامة السنن وقتنا اذا نكحت بغير صداق ورضيت لم يكن لها صداق وان دخل بها الا أنا تأبطا أخذ الصداق لها وانما اذا عفت الصداق جاز فغير النكاح والنحول بلا مهر فكيف لم تقل في الاولياء هكذا قال فقد خالف صاحب في قوله في الاولياء وعلمت أنه خلاف الحديث فلا يكون النكاح الا بولي (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له وانما فارق قول صاحبك ورأيت محجوجا بأنه يخالف الحديث وانما القياس الجائر ان يشبه ما لم يأت فيه حديث بحديث لازم فاما أن تعد إلى حديث والحديث عام فتحمله على أن يقاس فما القياس ولهذا الموضع ان كان الحديث يقاس فابن المنتهى اذا كان الحديث قياسا قلت من قال هذا فهو منه جهل وانما العلم اتباع الحديث كما جاء قال نعم قلت فانت قد دخلت في بعض معنى قول صاحبك قال وأين قلت زعمت أن المرأة اذا نكحت بغير إذن وليها فالنكاح موقوف حتى يجيزه السلطان اذا رآه احتياطا أو رده قال نعم قلت فقد خالف الحديث يقول النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها باطل وعمر رضي الله عنه رده فخالفتهم ما عاف كيف يجيز السلطان عقدة اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطلها قال وكيف تقول قلت يستأنفها بأمر يجزئها فاذ فعل ذلك فليس ذلك باجازه العقدة الفاسدة بل الاستئناف وهو نكاح جديد برضان به قلت أرايت رجلا نكح امرأة على أنه بالخيار أو هي أيجوز الخيار قال لا قلت ولم لا يجوز كما يجوز في البيوع قال ليس كالبيوع قلت والفرق بينهما ما أن الجماع كان محرما قبل العقدة فلما انعقدت حل الجماع ولا يجوز أن تكون العقدة التي بها يكون الجماع بالنكاح تاما أبدا الا والجماع مباح وان كان غير مباح فالعقدة غير ثابتة لان الجماع ليس بملك مال يجوز للشترى هبة للبائع والبائع هبته للشترى انما هي اباحة شيء كان محرما يحل بها الا شيء ملكه ملك الاموال قال ما فيه فرق أحسن من هذا وانما دون هذا الفرق قلت تركت في المرأة تنكح بغير إذن ولي الحديث والقياس وزعمت أن العقدة مرفوعة والجماع غير مباح فان أجازها الولي جازت وقد كان العقد فيها غير تام ثم زعمت هذا ايضا في المرأة يزوجه الولي بغير إذن فانما جازت النكاح جاز وان رده فهو مردود وفي الرجل يزوجه المرأة بغير علمه ان أجاز النكاح جاز وان رده فهو مردود وأجزت أن تكون العقدة منعقدة والجماع غير مباح وأجزت الخيار في النكاح وهو خلاف السنة وخلاف أصل من ذلك قال فانت تقول أنت قلت تل عقدة انعقدت غير تام (١) يكون الجماع بهل مباحا فهي مفسوخة لا تحجزها باجاز رجل ولا امرأة ولا ولي ولا سلطان ولا بد فيها من استئناف بالسنة والقياس عليها وكل ما زعمت أنت من هذا أنه موقوف على رضا امرأة أو رجل أو ولي أو سلطان فهو مفسوخ عندى وقلت له قال صاحبك في الصبية يزوجه غير الاب النكاح ثابت ولها الخيار اذا بلغت فجعلها وارثة موروثه يحل جماعها وتختار اذا بلغت فأجاز الخيار بعد اباحة جماعها اذا احتملت الجماع قبل تبلغ قال فقد خالفنا في هذا فقلنا لا خيار لها والنكاح ثابت فقلت له ولم أثبت النكاح على الصغيرة (١) قوله يكون الجماع الخ كذا في السخ ولعل لاساقطة من الناسخ فانظر كتبه معصية

عواقبهم في ثلاث سنين ان كان خطأ (قال) وفي ديوات العمد على قدر حصصهم والمجور وعليه وغيره سواء لان اقراره بالجناية يلزمه في ماله والجناية بخلاف الثراء والبيع وكذلك العبد الا في اقراره بجناية لا قصاص فيها فإنه لا يباع فيها لان ذلك في مال غيره فهو

عقوله (قال المزني) فكالم يضر سيده اقراره بما يوجب المال فكذلك لا يضر عاقلة الحرق قوله بما يوجب عليهم المال (قال الشافعي) ومن كان منهم سكران لم يخلف حتى يصحو (قال المزني) هذا يدل على ابطال طلاق السكران الذي لا يعقل ولا يعز وقد قيل لا يبرأ المدعي عليهم الا بيمينين كل واحد منهم ولا يحتسب لهم يمين غيرهم وهكذا الدعوى (٥٣) فيمدون النفس وقيل يلزمه

من الايمان على قدر الدين في البسد خمس وعشرون وفي الموضحة ثلاثة ايمان (قال المزني) رحمه الله وقد قال في أول باب من القسامة ولا تجب القسامة في دون النفس وهذا عندى أولى بقول العلماء

(باب كفارة القتل)

قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله وقال تعالى فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فنحر برقبة مؤمنة يعني في قوم في دار حرب خاصة ولم يجعل له قودا ولا دية اذا قتلته وهو لا يعرفه مسلما وذلك ان يغربا ويقتله في سرية أو بلفاء منفردا بهيمة المشركين وفي دارهم أو بخونك قال وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة (قال الشافعي) واذا وجبت عليه كفارة القتل في الخطا وفي قتل المؤمن

غير الاب فباعتها بملك عليها امرها غيراً بها ولا خيار لها وقد زعمت أن الامة انما جعل لها الخيار اذا اعتقت لانها كانت لا تملك نفسها بان تأذن فيجوز عليها ولا ترد فيرد عنها فلم يصلح عند ذلك أن تتم عليها عقدة انعقدت قبل أن يكون لها الأمر ثم يكون لها امر فلا تملك النكاح ولا رد اجازته قال فتقول ماذا قلت لا يثبت على صغيرة ولا صغيرا نكاح أحد غير أبها وأبيه ولا توارثان قال فانما انما أجزأه عليها على وجه النظر لها قلت فيجوز أن ينظر لها انظر اي قطع به حقها الذي أثبت لها الكتاب والسنة واجماع المسلمين من أنه ليس لغير الأب أن يزوج حرة بالغة الا برضاها وذلك أن تزويجها اثبات حق عليها لا يخرج به منه فان زوجهها صغيرة ثم صارت بالغة لأمرها في رد النكاح فقد قطعت حقها المجعول لها وان جعلت لها الخيار دخلت في المعنى الذي عبت من أن تكون وارثة موروثه ولها بعد خيار (قال الشافعي) فقال لي فقد يدخل عليك في الامة مثل ما دخل على قلت لا الامة أنا خيرها عند العبد لا اتباع ولا أخيرها عند الحر لا خلاف حال العبد والحر وأن العبد لو انتسب حرافتر وجهها على ذلك خيرتها لانه لا يصل من أداء الحق لها والتمس يصل اليها الى ما يصل اليه الحر والامة مخالفة لها والامة التي بالبرج وجهها سيدها كارهة ولا يزوج البالغة البكر ولا الصغيرة غير الأب كارهة قال فإتري لو كانت فقيرة فزوجت نظر لها أن النكاح جائز قلت أيجوز أن أنظر اليها بأن أقطع الحق الذي جعل لها في نفسها هل رأيت فقيرا يقطع حقه في نفسه ولا يقطع حق الغني قال فقد يبيع عليها في مالها قلت فيما لا بد لها منه وكذلك أبيع على الغنية وفي النظر لها ما أبيع وحقها في أموالها مخالف حقها في أنفسها قال فافرق بينهما قلت أفرأيت لو دعت المرأة البالغة أو الرجل البالغ المولى عليها الى بيع شيء من أموالها امسا كه خير لها بالضرورة في مطعم ولا غيره أتبعه قال قلت ولو وجب على أحدهما واحتج الى بيع بعض ماله في ضرورة زواجه أو حتى يلزمه أتبعه وهو كارهة قال نعم قلت فلو دعت البالغ الى منكره كفأ أتمنعها قال لا قلت ولو خطبها فاعتته أن تكهها قال لا قلت أقرى حقها في نفسها بخالف حقها في مالها قال نعم وقد يكون النكاح للفقيرة الصغيرة والكبيرة واءقلت له وكيف زعمت أن لا نفقة لها حتى تبلغ الجماع فعقدت عليها النكاح ولم تأخذ لها مهر او لا نفقة ومنعته بذلك من غير من زوجته اياها ولعل غير مخير لها أو أحب اليها وأوفق لها في دين أو خلق أو غير ذلك فلست أرى عقلا عليها الا خلافا للنظر لها لانها لو كانت بالغا كانت أحق بنفسها منك كان النظر يكون وجوده منها أن توضع في كفارة أو عند ذي دين أو عند ذي خلق أو عند ذي مال أو عند من تهوى فتعفه عن التطلع الى غيره وكان أحد لا يقوم في النظر لها في الهوى والمعرفة والموافقة لها مقام نفسها لانه لا يعرف ذات نفسها من الناس الا هي فانكاحها وان كانت فقيرة قد يكون نظرها عليها وخلاف النظر لها قال أما في موضع الهوى في الزوج فتم قلت فهي لو كانت بالغة فدعوتها الى خير الناس ودعت الى دونه اذا كان كفوا كان الحق عندك أن تزوجهما من دعت اليه وكانت أعلم بما يوافقها وحرام عندك أن تمنعها اياه ولعلها نفتته به أليس تزوجه قال نعم قلت فأراها أولى بالنظر لنفسها منك وأرى نظرك لها في الحال التي لا تنظر فيه لنفسها قد يكون عليها قلت أفترزوج الصغيرة الغنية قال نعم قلت قد يكون تزويجها انظر انظر انظر في نفسها الذي زوجها اياه وتعيش عرا غير محتاجة الى مال الزوج ومحتاجة الى موافقته وتكون أدخلتها فمما لا يوافقها وليست فيها الحاجة التي اعتلت بها في الفقيرة قال فيقيم أن نقول تزوج الفقيرة ولا تزوج الغنية قلت كلاهما قبيح قال فقد تزوج بعض السابيعين قلت قد تخالف نحن بعض

(٢٠ - الام خامس) في دار الحرب كانت الكفارة في العمد أولى (قال المزني) رحمه الله واحتج بان الكفارة في قتل الصيد

في الاحرام والحرم عدا أو خطا سواء الا في المأثم فكذلك كفارة القتل عدا أو خطا سواء الا في المأثم

(باب لا يرث القاتل من كتاب اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة) قال الشافعي رحمه الله قال أبو حنيفة لا يرث قاتل خطأ ولا عمدا

الآن يكون مجنوناً أو صبيّاً فلا يحرم الميراث لأن القلم عنهما مرفوع وقال أهل المدينة لا يرث قاتل عدو ولا يرث قاتل خطا من الديّة ويرد من سائر ماله قال محمد بن الحسن هل رأيتم وارثاً يرث بعض مال رجل دون بعض أما أن يرث الكل أو لا يرث شيئاً (قال الشافعي) وجهاً الله يدخل على محمد بن الحسن أنه (١٥٤) يسوي بين المجنون والصبي وبين البالغ الخاطيء في قتل الخطأ ويجعل على عواقبهم الديّة

ويرفع عنهم المآثم فديف بورت بعضهم دون بعض وهم سواء في المعنى (قال) ويدخل على أصحابنا ما دخل على محمد بن الحسن وليس في الفرق بين قاتل خطا لا يرث وقاتل عدو خبر يلزم ولو كان ثابتاً كانت فيه الحجّة (قال المزني) رحمه الله فعني تأويله اذالم يثبت فرقاً بينهما سواء في أنهما لا يرثان وقد قطع بهذا المعنى في كتاب قاتل أهل البغي فقال اذا قتل العادل الباغي أو الباغي العادل لا يرثان لانهم قاتلان قال وهذا أشبه بمعنى الحديث

التابعين بما جتنافيه أضعف من هذه الحجّة وأنت لا ترى قول أحد من التابعين يلزم فكيف تخبر به (١) قلت له أرايت اذا حامتني أن لا نكاح الا بشاهدين واكتفينا اذا قلت بشاهدين اني انما أردت الشاهدين الذين تجوز شهادتهما فأما من لا تجوز شهادته فلا يجوز النكاح به كما يكون من شهد بحق من لا تجوز شهادته غير ما خوذ بشهادته حق فقلت أنت نجبر النكاح بغير من تجوز شهادته اذا وقع عليها اسم الشهادة فكيف قلت بالاسم دون العدل هنا ولم تقل هناك قال لما جاء الحديث فلم يذ كر عدل لا قلت هذا معفو عن العدل فيه فقلت له قد ذكر الله عز وجل شهدوا الزنا والغذف والبيع في القرآن ولم يذ كر عدل ولا شرط العدل في موضع غير هذا الموضع أفرأيت ان قال لك رجل بعثل بحجبتك اذا سكنت عن ذ كر العدل وسمي الشهود ا كتفيت بتسمية الشهود دون العدل قال ليس ذلك اذ اذ كر الله الشهود وشرط فيهم العدة في موضع ثم سكنت عن ذ كر العدة فيهم في غيره استدلت على أنه لم يرد بالشهود الا أن يكونوا عدولا قلت وكذلك اذا قلت لرجل في حق اثبت بشاهدين لم تقبل الا عدولا قال نعم قلت أفبعد والنكاح أن يكون ك بعض هذا فلا يقبل فيه الا العدل واليبوع لا يستغني فيه عن الشهادة اذا تشاجر الزوجان أو يكون فيه خبر عن أحد يلزم قوله فيتمهي اليه قال ما فيه خبر وما هو بقياس ولكننا استحسننا ووجدنا بعض أصحابك يقول قري بمانه فقلت له اذالم يكن خبراً ولا قياساً و جازاك أن تستحسن خلاف الخبر فلم يبق عندك من الخطأ شيء الا قد أجزته قال فقد قال بعض أصحابك اذا أشيد بالنكاح ولم يعقد بالشهود جاز وان عقد بالشهود ولم يشده لم يجز قال الربيع أشيد يعني اذا تحدث الناس بعضهم في بعض فلان تزوج وفلان خدر فقلت له أفترى ما احتجبت به من هذا فتشبه به على أحد قال لا هو خلاف الحديث وخلاف القياس لانه لا يعدو أن يكون كاليبوع فاليبوع يستغني فيها عن الشهود وعن الاشادة ولا ينقضها الدتمان أو تكون سنة الشهود والشهود انما يشهدون على العقد والعقد ما لم يعقد فاذا وقع العقد بلا شهود لم تجز الاشادة والاشادة غير شهادة قلت له فاذا كان هذا القول خطأ عندك فكيف احتجبت به وبالسنة عليه قال غيره من أصحابه فان احتجبت بالذي قال بالاشادة فقلت انما أريد بالاشادة أن يكون يذهب التهمة ويكون أمرهما عند غير الزوجين انهما زوجان قلت فان قال لك قائل هذا في المتنازعين في البيع فجاء المدعي عن يذ كر أنه سمع في الاشادة أن فلان اشترى دار فلان أتجعل هذه بيعاً قال لا قلت فان كانوا ألقا قال فاني لا أقبل الا البينة القاطعة قلت فهكذا نقول لك في النكاح بل النكاح أولى لان أصل النكاح لا يحمل الا بالبينة وأصل البيع يحمل بغير بينة قلت أرايت لو أشيد بكاح امرأة وأنكرت المرأة النكاح أكنالزما النكاح بلا بينة

(باب طهر الحائض) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله واذا انقطع عن الحائض الدم لم يقر بها زوجها حتى تطهر للصلاة فان كانت واجدة للماء حتى تغتسل وان كانت مسافرة غير واجدة للماء حتى تنهم لقول الله عز وجل ولا تقربوهن حتى يطهرن أي حتى ينقطع الدم ويرين الطهر فاذا تطهرن يعني والله تعالى أعلم الطهارة التي تحل بها الصلاة لها ولو أتى رجل امرأته حائضاً أو بعد تولية الدم ولم يغتسل فليس تغفر الله ولا يبعد حتى تطهر وتحل لها الصلاة وقد روى فيه شيء لو كان ثابتاً لأخذناه ولكن لا يثبت مثله

(باب في بيان الحائض) قال الشافعي قال الله عز وجل ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء

ويرفع عنهم المآثم فديف بورت بعضهم دون بعض وهم سواء في المعنى (قال) ويدخل على أصحابنا ما دخل على محمد بن الحسن وليس في الفرق بين قاتل خطا لا يرث وقاتل عدو خبر يلزم ولو كان ثابتاً كانت فيه الحجّة (قال المزني) رحمه الله فعني تأويله اذالم يثبت فرقاً بينهما سواء في أنهما لا يرثان وقد قطع بهذا المعنى في كتاب قاتل أهل البغي فقال اذا قتل العادل الباغي أو الباغي العادل لا يرثان لانهم قاتلان قال وهذا أشبه بمعنى الحديث

(باب الشهادة على الجنابة)

قال الشافعي رحمه الله ولا يقبل في القتل وجراح العمد والحدود سوى الزنا الا عدلان ويقبل شاهد وامرأتان وعين وشاهد فيما لا قصاص فيه مثل الجنابة وجناية من لا قود عليه من معنوه وصبي ومسلم على كافر وحر على عبد وأب على ابن لان ذلك مال فان كان الجرح هاشمة

(١) قوله قلت له أرايت الخ كذا في النسخ وهي في مثل هذا الموضع سقيمة فحررت بكتبه معصمه

أوما مومة لم أقبل أقل من شاهدين لان الذي شيع أن أراد أن آخذله القصاص من موضحة فعلت لانها موضحة وزيادة (قال) في ولوشهدا أنه ضربه بسيف ووقفهما فان قالاهما نهر دمه ومات مكانه قبلتهما وجعلته قاتلا وان قالالا لندري أنهم ردمه أم لا بل رأينا سائلهم أجعله جارحاً حتى يقولوا أوضح هذه الموضحة بعينها ولوشهدا على رجلين أنهم ما قتلوا وشهدا الاخران على الشاهدين الاولين أنهم ما قتلوا وكانت

شهادتهما في مقام واحد فان صدقهما ولي الدم معاً بطلت الشهادة وان صدق الذين شهدوا أولاً قبلت شهادتهما وجعلت الاخرين دافعين بشهادتهما وان صدق الذين شهدوا آخراً بطلت شهادتهما لانهم ما يدفعان بشهادتهما ما ما شهد به عليهما ولو شهد أحدهما على اقراره أنه قتله عمداً والاخر على اقراره ولم يقل خطأ ولا عمداً جعلته قاتلاً والقول قوله فان قال عمداً (١٥٥) فعليه القصاص وان قال خطأ

أحلف ما قتله عمداً وكانت الدية في ماله في مضي ثلاث سنين ولو قال أحدهما قتله غدوة وقال الآخر عتية أو قال أحدهما بسيف

في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن يحتمل معنيين أحدهما فاعتزلوهن في غير الجماع ولا تقربوهن في الجماع فيكون اعتزالهن من وجهين والجماع أظهر معانيه لا أمر الله بالاعتزال ثم قال ولا تقربوهن فأشبه أن يكون أمرنا وبهذا نقول لانه قد يحتمل أن يكون أمر باعتزالهن ويعني أن يعتزالهن الاعتزال في الجماع (قال الشافعي) وانما قلنا بمعنى الجماع مع أنه (١) ظهر الآية بالاستدلال بالسنة

(الخلاف في اعتزال الحائض) قال الشافعي رحمه الله قال بعض الناس اذا اجتنب الرجل موضع الدم من امرأته وجاريتها حل له ماسوى الفرج الذي فيه الاذى قال الله عز وجل فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاستدل للنساء على أنه انما أمر باعتزال الدم قلت فلما كان ظاهر الآية أن يعتزلن لقول الله تعالى وتعالى فاعتزلوا النساء وقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن كانت الآية محتملة اعتزالها اعتزالاً غير اعتزال الجماع فلما نهي أن يقربن دل ذلك على أن لا يجامعن قال انها تحتمل ذلك ولكن كيف قلت يعتزل ما تحت الازار دون سائر بدنها قلت له احتمل اعتزالهن اعتزالاً جامعاً أبداهن واحتمل بعض أبداهن دون بعض فاستدلنا بالسنة على ما أراد الله من اعتزالهن فقلت به كأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب ما ينال من الحائض) قال الشافعي قال الله عز وجل ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن الآية (قال الشافعي) فالبين في كتاب الله أن يعتزلن أتيان المرأة في فرجها لا أذى فيه وقوله حتى يطهرن يعني برين الطهر بعد انقطاع الدم فاذا تطهرن اذا اغتسلن فأقربوهن من حيث أمركم الله قال بعض الناس من أهل العلم من حيث أمركم الله أن تعتزلوهن يعني عاد الفرج اذا تطهرن فتطهرن بحاله قبل تحيض حللاً لا قال جل ثناؤه فاعتزلوا النساء في الحيض يحتمل فاعتزلوا فرجهن وما وصفت من الاذى ويحتمل اعتزال فرجهن وجميع أبداهن وفروجهن وبعض أبداهن دون بعض وأظهر معانيه اعتزال أبداهن كلها لقول الله عز وجل فاعتزلوا النساء في الحيض فلما احتمل هذا المعاني طلبنا الدلالة على معنى ما أراد جل وعلا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدنا ما يدل مع نص كتاب الله على اعتزال الفرج وتدل مع كتاب الله عز وجل على أن يعتزلن من الحائض في الأتيان والمباشرة ما حول الازار فأسفل ولا يعتزل ما فوق الازار الى أعلاها فقلنا بما وصفتنا للتشدد الحائض اذا راعى أسفلها ثم يباشرها الرجل وينال من أتيانها من فوق الازار ما شاء فان أتاها حائضاً فليست تغفر الله ولا يعد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أرسل الى عائشة رضي الله عنها يسألها هل يباشرها الرجل امرأته وهي حائض فقالت لتشدد ازارها على أسفلها ثم يباشرها ان شاء (قال الشافعي) رحمه الله واذا أراد الرجل أن يباشرها امرأته حائضاً لم يباشرها حتى تشد ازارها على أسفلها ثم يباشرها من فوق الازار منها مفضيا اليه ويتلذذ به كيف شاء منها ولا يتلذذ بما تحت الازار منها ولا يباشرها مفضيا اليها والسرة ما فوق الازار

(الخلاف في مباشرة الحائض) قال الشافعي رحمه الله فقال بعض الناس في مباشرة الرجل امرأته وأتيانها أياها وهي حائض فقال ولم قلت لا ينال منها بفرجه ولا يباشرها فيما تحت الازار وينال فيما فوق الازار فقلت له بالذي ليس لي ولا لك ولا لمسلم القول بغيره وكثرت فيه السنة فقال قدر ويناخلاف ما رويتم فروينا

الدية فان شهدوا من يحجبه قبلته فان لم أحكم حتى صاروا راناً طرحت ولو كنت حكمت ثم مات من يحجبه وزنته لانهما مضت في حين لا يجزئها لنفسه ولو شهد من عاقلته بالجرح لم أقبل وان كان فقيراً لانه قد يكون له مال في وقت العقل فيكون دافعاً عن نفسه بشهادته ما يلزمه (قال المزني) رحمه الله وأجازه في موضع آخر اذا كان من عاقلته في قرب النسب من يحمل العقل حتى لا يتخلص اليه الغرم الا بعد موت

وأحلف ما قتله عمداً وكانت الدية في ماله في مضي ثلاث سنين ولو قال أحدهما قتله غدوة وقال الآخر عتية أو قال أحدهما بسيف

الذي هو أقرب (قال) ويجوز الوكالة في تنييت البيعة على القتل عدا أو خطأ فإذا كان القود لم يدفع اليه حتى يحضر الولي أو يوكله بقتله فيكون له قتله (قال) وإذا أمر السلطان بقتل رجل أو قطعه اقتص من السلطان لأنه هكذا يفعل ويعزرا المأمور (باب الحكم في الساحر إذا قتل بسحره) (١٥٦) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سحر رجلا هات

سئل عن سحره فإن قال أنا عمل هذا القتل فأخطئ القتل وأصيب وقدمات من على فقيه الدية وإن قال مرض منه ولم يمت أقسم أولياؤه لمات من ذلك العمل وكانت الدية وإن قال عملي يقتل الممول به وقصد عمدت قتله به قتله بقودا

(قال الشافعي) (باب من يجب قتله من أهل البغي والسيرة فيهم

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقتلوا التي تبق حتى تبي إلى أمر الله فإن فاهت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين فأمر الله تعالى جسده بان يصلح بينهم بالعدل ولم يذكر تباعدا في دم ولا مال وإنما ذكر الصلح آخر كما ذكر

أن يخلف موضع الدم ثم ينال ما شاء فذكر حديثا لا يثبت أهل العلم بالحديث فقال فهل تجد لما بين تحت الأزار وما فوقه فرامع الحديث فقلت له نعم وما فرق أقوى من الحديث أحد الذي يتلذذه منها سوى الفرع مما تحت الأزار إلا لئان والخذان فأجدهما يفارقان ما فوق الأزار في معنيين أحدهما الدم إذا سال من الفرع جرى فيها وعليهما والشأن أن الفرع عورة والألتين عورة (١) فهما فرع واحد من بطن الفضلين متصلين بالفرع نفسه وإذا كشف عنهما الأزار كان أن ينكشف عنه والأزار يكشف عن الفرع ويكون عليه وليس على ما فوقه

(باب آتيان النساء في أدبارهن) قال الشافعي رضي الله عنه قال الله عز وجل نسأوكم حرث لكم الآية (قال الشافعي) احتملت الآية معنيين أحدهما أن توفي المرأة من حيث شاءت به إلا أن في شتمت بسين أو شتمت لا محذور منها كما لا محذور من الحرث واحتملت أن الحرث أنما يراد به النبات وموضع الحرث الذي يطلب به الولد الفرع دون ما سواه لا سبيل لطلب الولد غيره فاختلف أصحابنا في آتيان النساء في أدبارهن فذهب ذاهبون منهم إلى إحلاله وآخرون إلى تحريمه وأحسب كلا الفريقين تأولوا ما وصفت من احتمال الآية على موافقة كل واحد منهما (قال الشافعي) فطلبنا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدنا حديثين مختلفين أحدهما ثابت وهو حديث ابن عينة عن محمد بن المنكدر أنه سمع جابر بن عبد الله يقول كانت اليهود تقول من أتى امرأته في قبلها من دبرها جاء الولد أحول فأمر الله عز وجل نسأوكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عيسى بن محمد بن علي بن شافع قال أخبرني عبد الله بن علي بن السائب عن عمرو بن أحيدة بن الجلاح أو عمرو بن فلان بن أحيدة بن الجلاح أنا شريك بن أبي نعيم عن خزيمة بن ثابت أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن آتيان النساء في أدبارهن أو آتيان الرجل رجلا أمر أنه في دبرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أي حلال فلما سأل الرجل دعاه أو أمر به فدعى فقال كيف قلت في أي الخريتين أو في أي الخريتين أو في أي الخصعتين أم من دبرها في قبلها فتمم أم من دبرها في دبرها فلا فإن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن قال فأتقول قلت عي ثقة وعبد الله بن علي ثقة وقد أخبرني محمد بن عيسى عن الحديث به أنه أثبت عليه خيرا وخزيمة ممن لا يثبت عالم في ثقته فليست أرخص فيه بل أنهى عنه

(باب ما يستحب من تحصين الاماء عن الزنا) قال الشافعي قال الله عز وجل ولا تكرر هو أفتاتكم على البغاء أن أردن تحصننا الآية فرغم بعض أهل العلم بالتفسير أنها نزلت في رجل قد سماه إمام يكرههن على الزنا لئلا يفسد بالاولاد فيتحولهن وقد قيل نزلت قبل حد الزنا والله أعلم فإن كانت نزلت قبل حد الزنا ثم جاء حد الزنا فاقبل الحدود منسوخ بالحدود وهذا موضوع في كتاب الحدود وإن كانت نزلت بعد حد الزنا فقد قيل إن قول الله عز وجل فإن الله من بعدا كراههم غفور رحيم نزلت في الاماء المكروهات أنه مغفور لهن بما كرهن عليه وقيل غفور أي هو غفور وأرحم من أن يؤاخذهن بما كرهن عليه وفي هذا كالدلالة على إبطال الحد عنهن إذا كرهن على الزنا وقد أبطل الله تعالى عن أكرهه على الكفر الكفر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما وضع الله عن أمته وما استكره هو عليه

(باب تكاح الشغار) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل رجلا ابنته على أن يزوجه الرجل الآخر ابنته

(١) قوله فهما فرع واحد الخ كذا في الشيخ وانظر كتبه معصمه

وليس

الاصلاح بينهم أو لا قبل الأذن بقتالهم فأشبهه هذا أن تكون التبعات في الدماء والجراح وما تلفت من الاموال ساقطة بينهم وكما قال ابن شهاب عندنا قد كانت في تلك الفتنة دماء يعرف في بعضها القتال والمقتول وأتلفت فيها أموال ثم صار الناس إلى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم فما علمته اقتص من أحد ولا أغرم مالا أنفقه (قال الشافعي) رحمه الله وما علمت الناس

اختلفوا في أن ما حووا في البغي من مال فوجد بعينه أن صاحبه أحق به (قال) وأهل الردة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ضربان فمهم قوم كفروا بعد إسلامهم مثل طليحة ومسيلمة والنسي وأصحابهم ومنهم قوم عسكروا بالاسلام ومنعوا الصدقات ولهم لسان عربي والردة ارتداد عما كانوا عليه بالكفر وارتداد بغير حق كانوا عليه وقول عمر لابي بكر رضي الله عنهما أليس قد قال (١٥٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم

أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوه فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله وقول أبي بكر هذا من حقها لو منعوني عناقا بما أعطوه النبي صلى الله عليه وسلم لغاتتهم عليها معرفة منهم ما كان من قاتلوا من غيبك بالاسلام ولولا ذلك لما شئنا عرف في قلوبهم ولقال أبو بكر قد تركوا لا اله الا الله فصاروا مشركين وذلك بين في مخاطبتهم جيوش أبي بكر وأشعار من قال الشعر منهم فقال شاعرهم ألا أصبحتنا قبل نائرة الفجر لعل منايانا قريب وما ندرى أتعن رسول الله ما كان بيننا فيأبينا ما بال ملك أبي بكر فان الذي سالوك فغتم لكاتر أو أحلى اليهم من التمر

وليس بينهما صدق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الاسلام (قال الشافعي) رحمه الله وهذا قول والشغار أن يزوج الرجل ابنته الرجل على أن يزوجه ابنته صدق كل واحدة منهما بضع الاخرى فإذا وقع النكاح على هذا فهو مفسوخ فإن دخل بها فلها المهر بالوطء ويفرق بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي قال الزهري وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر نحر يمين المتعة (قال الشافعي) والمتعة أن يتكح الرجل المرأة إلى أجل معلوم فإذا وقع النكاح على هذا فهو مفسوخ دخل بها ولم يدخل فإن أصابها فلها المهر بالميسر (الخلاص في نكاح الشغار) قال الشافعي رحمه الله فقال بعض الناس أما الشغار فأنكاح فيه ثابت ولكل واحدة من المنكوحتين مهر مثلها وأما المتعة فإن قلت فهو فاسد فادخل على قلت ما لا يشبه فيه خطؤه قال وما هو قلت ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشغار ولم يختلف الرواية فيه عنه صلى الله عليه وسلم فأجرت الشغار الذي لا يخالف عن النبي صلى الله عليه وسلم في النبي عنه ورددت نكاح المتعة وقد اختلف عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها قال فإن قلت فإن أبطال الشرط في المتعة جاز النكاح وإن لم يبطله فالنكاح مفسوخ قلت له إذا خطب خطأ بيننا قال فكيف قلت روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عنها وما نهى عنه حرام ما لم يكن فيه رخصة بحلال وروى عنه أنه أحله فلم يحلله وأحدثت بين الحديثين شيئاً آخر جامعاً لهما من مذاهب الفقه متناقضاً قال وما ذاك قلت أنت تزعم أنه لو تكح رجل امرأة على أن كل واحد منهما بالخيار كان النكاح باطلاً لأن الخيار لا يجوز في النكاح لأن ما شرط في عقد ما خيار لم يكن العقد فيه تاماً وهذا وإن جاز في الشرع لم يجر في النكاح عندنا وعندك فإن قلت فإن أبطال المتناكح نكاح المتعة الشرط فقد زعمت أن عقد النكاح وقع والجماع لا يحصل فيه ولا الميراث إن مات أحدهما قبل إبطال الشرط لم تجز بعد وقوعه غير جائز فقد أجرت فيه الخيار للزوجين وأنت تزعم أن الخيار لهما يفسد العقد ثم أحللت بشي آخر عقد لم يشترط فيها خيار ثم أحدثت له شيئاً من قبلك أن جعلت لهما خياراً ولو قسمه بالبيع كنت قد أخطأت في القياس قال ومن أين قلت الخيار في البيوع لا يكون عندك إلا بان يشتري ما لم يرضه فيكون له الخيار إذا رآه أو يشتري فيجده عيباً فيكون بالخيار أن شاء رده أو شاء حبس والنكاح برى من هذين الوجهين عندك قال نعم قلت والوجه الثاني الذي تجيز فيه الخيار في البيوع أن يشارط المتبايعان أو أحدهما الخيار وإن وقع عقدهما البيع على غير الشرط لم يكن لهما ولا لأحد منهما خيار إلا بما وصفت من أن لا يكون المشتري رأى ما اشتراه أو داس له بعيب قال نعم قلت فالتناكح نكاح المتعة إنما كان كما يعرفه إلى مدة لم يشترط خياراً فكيف يكون زوجه اليوم وغداً غير زوجها بغير طلاق بحديثه والعقد إذا عقدت إلا أن يحدث لمرقة عندك أو كيف تكون زوجة ولا يتوارثان أم كيف يتوارثان وما ولا يتوارثان في غده قال فإن قلت فالنكاح جائز والشرط في المدة في النكاح باطل قلت فأنشئت للمرأة أو الرجل نكاحاً بغير رضاها ولم يعقداه على أنفسهما واتفاقت به البيوع والبيع لو عقد (٣) فقال البائع والمشتري اشترى منك هذا عشرة أيام كل يوم كان البيع مفسوخاً لأنه لا يجوز أن أملكه أيام عشرة دون الأبد ولا يجوز أن أملكه أيام عشرة وقد بشرط أن لا يملكها الا عشرة فكان يلزمك أن لو لم يكن في نكاح المتعة خبر يحرمه أن تفسده إذا جعلته

(٣) قوله فقال البائع الخ كذا في النسخ ولا تحلوا العبارة من تحريف أو سقط فخر ركبته معصمه

سنخه هم ما كان فينا بقية * كرام على العزاة في ساعة العسر

وقالوا لأبي بكر رضي الله عنه بعد الاسار ما كفرنا بعد إيماننا ولكننا شجعنا على أموالنا فاسار اليهم أبو بكر بنفسه حتى لقي أنابيب بند الفراري فقاتله ومعه عمر وعامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم أمضى أبو بكر رضي الله عنه خالداً في قتال من ارتد ومنع

الزكاة فقاتلهم بعوام من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله ففي هذا دلالة على أن من منع حقهما فرض الله عليه فلم يقدر الامام على أخذه بامتناعه قاتله وان أتى القتال على نفسه وفي هذا المعنى كل حق لرجل على رجل فنعى بجماعة وقال لا تؤذي ولا أبدؤكم بقتال قوتل وكذا قال (١٥٨) من منع الصدقة عن نسب إلى الردة فإذ لم يختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

في قتالهم يمنع الزكاة فالباغي الذي يقاتل الامام العادل في مثل معناه في أنه لا يعطى الامام العادل حقا يجب عليه ويمتنع من حكمه وينبغي على مانع الصدقة أن يريد أن يحكم هو على الامام العادل ولو أن نفرًا سيرا قليل العدد ويعرف أن مثلهم لا يمنع إذا أريدوا فاطهروا آراءهم وناذروا الامام الجاهل وقالوا تمتنع من الحكم فأصابوا أموالا ودماء وحدودا في هذه الحال متأولين ثم ظهر عليهم أقمت عليهم الحدود وأخذت منهم الحقوق كما تؤخذ من غير المتأولين وإذا كانت لاهل البغي جماعة تذكر ويمتنع مثلها بموضعها الذي هي به بعض الامتناع حتى يعرف ان مثلها لا ينال الاعتي تكبر نكايته واعتقدت ونصبت اماما ما أظهرت حكما وامتنعت من حكم الامام العادل فهذه الفئة الباغية التي تفارق حكم من ذكرنا قبلها فان فعلوا مثل هذا فينبغي أن يسئلوا ما نفعوا فلن ذكرنا

قياسا على البيع فافسدت البيع قال فقال فان جعلته قياسا على الرجل يشترط للمرأة أن يكون النكاح ثابتا والشرط باطلا فلت له فان جعلته قياسا على هذا أخطأت من وجوه قال وما هي قلت من الناس من يقول لها شرطها ما كان والنكاح ثابت بينهما وبينها وبينه ما بين الزوجين من الميراث وغيره فان فسده على هذا القول لم يك أن تقول ذلك في المتناكحين نكاح متعة قال لا أقيسه على هذا القول ولا يجوز أن يثبت بينهما ما يثبت بين الزوجين وهي زوجة في أيام غير زوجة بعده فقلت فان فسده على من قال ان النكاح ثابت وشرطها دارها باطل فقد أحدثت لهما تزويجا بغير شرطها ما أن يسار زوجين ما لم يرصه أحد منهما فكنت رجلا لازوج اثنين بلا رضاها ولزمك أن أخطأت القياس من وجه آخر قال وأين قلت النكاح المشترط دارها نكحت على الابد فليس في عقد هذا النكاح على الابد شيء يفسد النكاح وشرطت أن لا يخرج بها من دارها فنكحت على الابد والشرط فهي وان كان لها شرطها أو أبطل عنها فافسدت حلال الفرج في دارها وغير دارها والشرط زيادة في مهرها والزيادة في المهر عندنا وعندك كانت جائزة وفسادة لا تفسد العقدة والنكاح متعة لم ينكحها على الابد انما نكحته يوما وعشر افنكحته على أن زوجها حلال في اليوم أو العشر محرم بعده لانها بعده غير زوجة فلا يجوز أن يكون فرج يوطأ بنكاح يحل في هذه ويحرم في أخرى قال ما هي بقياس عليها أن تكون زوجته اليوم وغير زوجته الغد بلا احداث فرقة (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له أرايت لو استقامت قياسا على واحد مما أردت أن تقيسها عليه أيحوز في العلم عندنا وعندك أن يعتمد على المتعة وقد جاء فيها خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بتعريم وخبر بتعليل فرجنا نحن وأنت أن التعليل منسوخ فتجعله قياسا على شيء غيره ولم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر فان جاز هذا لك جاز عليك أن يقول لك حرم الطعام والجماع في الصوم والصلاة وحرم الجماع في الاحرام فأحرم الطعام فيه وأحرم الكلام في الصوم كاحرم في الصلاة قال لا يجوز هذا في شيء من العلم تضي كل شريعة على ما شرعت عليه وكل ما جاء فيه خبر على ما جاء قلت فقد عدت في نكاح المتعة وفيه خبر جعلته قياسا في النكاح على ما لا خبر فيه فجعلته قياسا على البيوع وهو شريعة غيره ثم تركت جميع ما قسمت عليه وتناقض قولك فقال فانه كان من قول أصحابنا افساده فقلت فلم تفسده كما أفسده من زعم أن العقد فيه فاسدة ولم تجزه كما جازته من زعم انه حلال على ما تشارطا ولم يقيم لك فيه قول على خبر ولا قياس ولا معقول قال فلا شيء أفسدت أنت الشغار والمتعة قلت بالنبي أوجب الله عز وجل على من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وما أجد في كتاب الله من ذلك فقال وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت قال فكيف يخرج من النبي صلى الله عليه وسلم عندك قلت ما نهى عنه مما كان محرما حتى أحل بنص من كتاب الله عز وجل أو خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى من ذلك عن شيء فالنهي يدل على أن ما نهى عنه لا يحل قال ومثل ماذا قلت مثل النكاح كل النساء محرمات الجماع الا بما أحل الله وسن رسوله صلى الله عليه وسلم من النكاح الصحيح أو ملك اليمين فني انعقد النكاح أو الملك بما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل ما كان منه محرما وكذلك البيوع ثم أموال الناس محرمة على غيرهم الا بما أحل الله من بيع وغيره فان انعقد البيوع بما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل بعقده منهي عنه فلما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار والمتعة قلت

مظلة بينة ردت وان لم يذكر وهابينة قبل عودوا لما فارقت من طاعة الامام العادل وأن تكون كلمةكم المنكوحتان وكلمة أهل دين الله على المشركين واحدة وأن لا تمتنعوا من الحكم فان فعلوا قبل منهم وان امتنعوا قبل انما مؤذونكم تجرب فان لم يحبسوا قوتلوا ولا يقاوا حتى يدعوا ويناطروا الآن يمتنعوا من المناظرة فيقاتلوا حتى يفيوا إلى أمر الله (قال الشافعي) رحمه الله والفيئة الرجوع عن

القتال بالهزيمة أو الترك للقتال أي حال تركها فيها القتال فقد فاء وأو حرم قتالهم لأنه أمر أن يقاتل وانما يقاتل من يقاتل فاذا لم يقاتل حرم بالاسلام أن يقاتل فاما من لم يقاتل فاما يقال اقتلوه لا قاتلوه نادى منادى على رضى الله عنه يوم الجمل لا لا يتبع مدبر ولا يذفق على جرح وأتى على رضى الله عنه يوم صفين بأسير فقال له على لا أقتلك صبرا إني أخاف الله رب العالمين (١٥٩) فجلنى سبيله والحرب يوم صفين

فأتمه ومعاوية يقاتل جادا في أبيه كلها منتصفا ومستعليا فهذا كله أقول وأما إذا لم تكن جماعة متمتعة فحكمه القصاص قتل ابن لمجم عليمنا ولا فامر بحبسه وقال لولده ان قتلتم فلا تمثلوا ورأى عليه القتل وقتله الحسن بن علي رضى الله عنه وفي الناس بقية من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فها أنكر قتله ولا عابه أحد ولم يقد على وقدولى قتال المتأولين ولا أبو بكر من قتله الجماعة المتع مثلها على التأويل على ما وصفنا ولا على الكفر وإن كان يارتد إذا تابوا قد قتل طلحة عكاشة ابن محسن وثابت أقرم ثم أسلم فلم يغير عقلا ولا قودا فاما جماعة متمتعة غير متأولين قتلت وأخذت المال فحكمهم حكم قطع الطريق (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف قوله في قتال أهل الردة لأنه ألزمهم هناك ما وضع عنهم ههنا وهذا أشبه

المشكوحتان بالوجهين كاتنا غير مباحتين الاستكاح صحيح ولا يكون ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من النكاح ولا البيع صحبا قال هذا عندى كازعت ولكن قد يقول بعض الفقهاء في النهى ما قلت ويأتى نهى آخر فيقولون فيه خلافة وبوجهونه على أنه لم يرد به الحرام فقلت له ان كان ذلك بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يرد بالنهى الحرام فكذلك ينبغي لهم وان لم يكن فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة لم يكن لهم أن يزعموا أن النهى مرة محرم وأخرى غير محرم فلا فرق بينهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فدلنى في غير هذا على مثله فقلت أرايت لو قال لك قائل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تنكح المرأة على عتبتها وإحالتها ففعلت أنه لم ينس عن الجمع بين ابنتي العم ولهما قرابة ولا بين القرابات غيرهما فكانت العمة والحالة وابنة الاخ واخت حلالا لأن يتدأ نكاح كل واحدة منهن على الانفرد أنهن أحلن وخرجن عن معنى الام والبنت وما حرم على الأب بجمرة نفسه أو بجمرة غيره فاستدللت على أن النهى عن ذلك انما هو كراهية أن يفسد ما بينهما والعمة والخالة والدان ليستا كابنتي العم لانهن لا شيء لهما واحدة منهما على الاخرى الا لاخرى مثله فان كانتا رضيتين بذلك أموتن باذنهما وأخلاقهما على ان لا يتفاسدا بالجمع حل الجمع بينهما قال ليس ذلك له قلت وكذلك الجمع بين الاختين قال نعم قلت فان نكح امرأته على عتبتها فلما انعقدت العقد قبل يمكن الجمع بينهما ما انت التي كانت عنده وبقيت التي نكح قال فعقد الآخر فاسدة قلت فان قال قد ذهب الجمع وصارت التي نهى أن ينكح على هذه المرأة الميتة فقال لك أنا لو ابتدأت نكاحها الآن جاز فافتررت نكاحها الاول قال ليس ذلك له ان انعقدت العقد بامر نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تصح بحال يحدث بعدها فقلت له فهكذا قلت في الشغار والمتعة قد انعقد بامر نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه لا لعلمه في غيره وما نهى عنه بنفسه أولى أن لا يصح مما نهى عنه بغيره فان افترق القول في النهى كان الجمع بين المرأة وعمتها ونكاح الاخت على اختيارها إذا ماتت الاولى منها قبل ان تجتمع هي والآخره أولى أن يجوز لانه انما نهى عنه لعلة الجمع وقد زال الجمع قال فان زال الجمع فان العقد كان وهو ثابت على الاولى فلا يثبت على الآخره وهو منهي عنه قلت له فالذي أحسن في الشغار والمتعة هكذا أولى أن لا يجوز من هذا فقلت له أرايت لو قال قائل أنه أمر بالشهود في النكاح أن لا يتبع أحد الزوجان فيجوز النكاح على غير الشهود ما تصادقا قال لا يجوز النكاح بغير شهود قلت وان تصادقا على ان النكاح كان جائزا أو أشهدا على اقرارهما بذلك قال لا يجوز قلت ولم لأن المرأة كانت غير حلال الا بما أحلها الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم لم يبعها انعقدت عقدة النكاح بغير ما أمر به لم يحل المحرم الا من حيث أحل قال نعم قلت فالأمر بالشهود (١) لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر يثبت النهى عن الشغار والمتعة ولو ثبت كنت به مجبورا لانك إذا فأت في النكاح بغير سنة لا يجوز لان عقد النكاح كان بغير كمال ما أمر به وان انعقدت بغير كمال ما أمر به فهي فاسدة قلنا لك فايها أولى أن يفسد العقد التي انعقدت بغير ما أمر به أو العقد التي انعقدت بما نهى عنه والعقد التي انعقدت بما نهى عنه تجتمع النهى وخلاف الامر قال كل سواء قلت وان كانا سوا لم يكن لك أن تجبروا واحدة وترد مثلها أو أنكوان من الناس لمن يزعم أن النكاح بغير سنة جائز غير مكروه كالبيع وما من الناس أحد الا يكره الشغار وينهى عنه وأكرههم بكره المتعة وينهى عنها ومنهم من يقول بوجوبها من يتكهنها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل أن يقبض أفرأيت لو تباع رجلان بطعام قبل أن يقبض ثم تقبضا فذهب القررا يجوز قال لان العقد انعقدت فاسدة منها

عندي بالقياس (قال الشافعي) رحمه الله ولو أن قوما أظهر وأرى الخوارج وتجنبوا الجماعات وأكفروهم لم يحل بذلك قتالهم بلغنا أن عليا رضى الله عنه سمع رجلا يقول لاحكم الله في ناحية المسجد فقال على رضى الله عنه كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نغتنكم مساجد الله ان تذكر واقبها اسم الله ولا نغتنكم التي معادمت أيديكم مع أيدينا ولا نبذوكم بقتال (قال الشافعي) رحمه الله ولو

لا تهمهمهم و يتخلفون
في الأسار ولوا سربا
من الرجال الاحرار
يحبس ليباع رجوت
أن يسع ولا يسع أن
يحبس مملوك ولا غير بالغ
من الاحرار ولا امرأة
تباع وانما يبيع النساء
على الاسلام فاما على
الطاعة فهن لاجهاد
علمن فاما اذا انقضت
الحرب فلا يحبس أسيرهم
وان سألوا أن ينظروا
لم أربا على مارجو
الامام منهم وان خاف
على انفة العادلة الضعف
عنهم رأيت تأخيرهم الى
أن تمكنه القوة عليهم ولو
استعان أهل البغي بأهل
الحرب على قتال أهل
العدل قتل أهل الحرب
وسواء لا يكون هذا أمانا
الاعلى الكف فاما على قتال
أهل العدل فلو كان لهم
أمان فقاتلوا أهل
العدل كان نقضا لآمانهم
وان كانوا أهل ذمة فقد
قبل ليس هذا نقضا للعهد
قال وأرى ان كانوا مكرهين
أو ذكروا جهالة فقالوا كنه
نرى اذا جئتنا طائفة
من المسلمين على أخرى
ان دمها حصل كقطاع
الطريق أو لم تعلم أن من
جولنا على قتاله مسلم
لم يكن هذا نقضا للعهد

(باب الخلاف في نكاح الحرم) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله فمما قلنا بعض الناس في نكاح الحرم فقال لا بأس أن ينكح الحرم ما لم يصب وقال رويناه خلاف ما رويناه فذهبنا إلى ما رويناه فذهبنا إلى ما رويناه رويناه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح وهو حرم فقلت له أ رأيت إذا اختلفت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأيها تأخذ قال بالثابت عنه قلت أفترى حديث عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم نابتا قال نعم قلت وثمان غير غائب عن نكاح ميمونة لأنه مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وفي سفره الذي بنى بميمونة فيه في عمرة القضية وهو السفر الذي زعمت أنت بأنه نكحها فيه وانما نكحها قبله وبني بها فيه قال نعم ولكن الذي رويناه عنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نكحها وهو حرم فهو وان لم يكن يوم نكحها بالغاً ولا له يومئذ حبة فإنه لا يشبه أن يكون خفي عليه الوقت الذي نكحها فيه مع قرابته بها ولا يقبله هو وان لم يشهده

وأخفوا بكل ما أصابوا من دم ومال وذلك أنهم ليسوا بمؤمنين الذين أمر الله بالإصلاح بينهم وإن أتى أحدهم تابيا لم يقص منه لأنه مسلم إلا محرما لهم (قال الشافعي) وقال لي قائل ما تقول فيمن أراد دم رجل أو ماله أو حريمه قلت يقاتله وإن أتى القتل على نفسه إذا لم يقدر على دفعه إلا بقتل ذي حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان وزنا بعد إحسان وقتل نفس

بغير نفس قلت هو كلام عربي ومعناه اذا أتى واحدة من الثلاث حل دمه فغناه كان رجلا زنى محصنا ثم ترك الزنا وتاب منه وهرب فقتل
عليه قتل رجلا أو قتل عمدا وترك القتل وتاب منه وهرب ثم قدر عليه قتل قودا واذا كفر ثم تاب فارقه اسم الكفر وهذا لا يفارقهما اسم
الزنا والقتل ولو تابا وهربا (قال) ولا يستعان عليهم عن برى قتلهم مدبرين ولا باس اذا كان (١٦١) حكم الاسلام الظاهر ان يستعان

بالمشركين على قتل
المشركين وذلك انه
يحل دمائهم مقبلين
ومدبرين ولا يعين العادل
أحدى الطائفتين
الباغيتين وان استعانت

على الأخرى حتى ترجع
اليه ولا يرمون بالمجنون
ولا نار إلا أن تكون
ضرورة بأن يحاط بهم
فيخافوا الاضطلام أو
يرمون بالمجنون فيسبهم
ذلك دفعاً عن أنفسهم
وان غلبوا على بلاد
فأخذوا صدفات أهلها
وأقاموا عليهم الحدود ولم
تعد عليهم ولا يرد من قضاء
قاضيتهم إلا ما يرد من
قضاء قاضى غيرهم (وقال
في موضع آخر) اذا كان
غير مأمون برأيه على
استقلال دم ومال لم ينفذ
حكمه ولم يقبل كتابه (قال)
ولو شهد منهم عدل قبلت
شهادته ما لم يكن يرى
أن يشهد لموافقته
بتصديقه فان قتل باغ
في المعتكز غسل وصلى
عليه ودفن وان كان من
أهل العدل ففيها قولان
أحدهما أنه كالشاهد
والآخر أنه كاللواحق
قتله للمشركين (قال)
وأما المدبر أن يمد قتل

الأعنة فقلت له يزيد بن الأصم ابن أختها يقول نكحها حللاً لا ومعه سليمان بن يسار عتيقها وأبو عتيقها
فقال نكحها حللاً لا فيمكن عليك ما أمكنك فقال هذان ثقة ومكانهما من المكان الذي لا يخفى عليهما الوقت
الذي نكحها فيه (١) لحطها وحط من هو منها نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يقبل ذلك وان
لم يشهدوا إلا بخبر ثقة فيه فتسكا فأن خبر هذين وخبر من روى عنه في المكان منها وان كان أفضل منهما فها
ثقة أو يكون خبر اثنين أكثر من خبر واحد ويريدونك معهما ثالثا ابن المسيب وتنفرد عليك رواية عثمان التي
هي أثبت من هذا كله فقلت له أما أعطينا أن الخبرين لو تكافأنا نظرنا فيما فعل أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعده فنتبع (٢) أيهما كان فعلهما أشبه وأولى الخبرين أن يكون محفوظا فنقبله ونترك الذي خالفه
قال بلى قلت فمروى بدين ثابت بركان نكاح المحرم ويقول ابن عمر لا ينكح ولا ينكح ولا أعلم من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما مخالفا قال فان المكيين يقولون ينكح فقلت مثل ما ذهبت اليه والجهة
تلتزمهم مثل ما زلتك ولعلمهم خفي عليهم ما خالف ما روي من نكاح النبي صلى الله عليه وسلم محرما قال فان
من أصحابك من قال انما قلنا لا ينكح لان العقدة تحل الجماع وهو محرم عليه قلت له الجهة فيما حكينا لك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لا فيما وصفت أنهم ذهبوا اليه من هذا وان كنت أنت قد تذهب أحيانا
الى أضعف منه وليس هذا عندنا مذهب المذاهب في الخبر أو علة بينة فيه قال فأنتم قلتم للحرم أن يرجع
امرأته اذا كانت في عدة منه وأن يشتري الجارية للأصابة قلت ان الرجعة ليست بعقد نكاح انما هي
شيء جعله الله للمطلق في عدة النكاح أن يكون له الرجعة في العدة وعدة النكاح كان وهو حلل فلا يبطل
العقد حتى الاحرام ولا يقال للمراجع نكح بحال فأما الجارية تشتري فان البيع مخالف عندنا وعند
النكاح من قبل أنه قد يشتري المرأة قد أرضعته ولا يحل له أصابتها ويشتري الجارية وأما ولد لا يحل له
أن يجمع بين هؤلاء فأجيز الملك بغير جماع وأكثر ما في ملك النكاح الجماع ولا يصلح أن ينكح امرأة لا يحل له
جماعها وقد يصلح أن يشتري من لا يحل له جماعها

(باب في انكاح الوليين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا اسمعيل بن عتبة عن سعيد بن
أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أنكح الوليان فالأول
أحق واذا باع المحيزان فالأول أحق أخبرنا الربيع قال قال الشافعي فبهذا نقول وهذا في المرأة توكل رجلين
في زوجاتها فزوجها أحدهما ولا يعلم الآخر حين زوجها فنكح الأول ثابت لأنه ولي موكل ومن نكحها بعده
فقد بطل نكاحه وهذا قول عوام الفقهاء لا أعرف بينهم فيه خلافا ولا أدري أسمع الحسن منه أم لا (قال
الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال اذا
طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعته حتى تغتسل من الحيضة الثالثة في الواحدة والاثنين

(باب في بيان النساء قبل احداث غسل) قال الشافعي رحمه الله تعالى فاذا كان للرجل اماء فلا بأس
أن يأتين معا قبل أن يغتسل ولو أحدث وضوءا كلها أراد اتيان واحدة كان أحب اليه لثنتين أحدهما أنه
قد روي فيه حديث وان كان مما لا يثبت مثله والآخر أنه أنظف وليس عندي واجب عليه وأحب الي
لو غسل فرجه قبل اتيان التي يريد ابتداء اتيانها واتيائهن معا واحدة بعد واحدة كاتيان الواحدة مرة بعد
مرة وان كن حرائر فقلت فكذلك وان لم يحلن له لم أر أن يأتي واحدة في ليلة الأخرى التي يقسم لها

(٣٩ - الام خامس) ذي رحم من أهل البغي وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كف بأحد يمين عتبة عن قتل أبيه
وأبا بكر رضي الله عنه يوم أحسن قتل ابنه وأبى قتله أمه وأبى قتله بعض الناس ان قتل العادل بأمواله وإن قتله الباغي لم يرثه وخالفه
بعض أصحابه فقال يتوارثان لانهما متان ولان وخالفه آخر فقال لا يتوارثان لانهما قاتلان (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أشبه بعن

الحديث غيرهما غيرهما من ورثتهما ومن أريد منه أو حرمه فله أن يقاتل وإن أتى ذلك على نفس من أراد (قال الشافعي) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) رحمه الله فالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على جواز أمان كل مسلم من حروا امرأة وعبد قاتل (١٦٣) أولم يقاتل لاهل بني أوحرب

(باب الخلاف في قتال أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه

الله قال بعض الناس إذا كانت الحرب قائمة استمتع بدوابهم وسلاحهم وإذا انقضت الحرب فذلك رد قلت أرايت أن عارضك وأيا ما عارض يستحل مال من يستحل دمه فقال الدم أعظم فإذا حل الدم حل المال هل لك من حجة إلا أن هذا في أهل الحرب الذين ترق أحرارهم ونسب نسأوهم وذرايرهم والحكم في أهل القبلة خلافهم وقد يحل دم الزاني المحصن والقاتل ولا تحل أموالهما بجنايتهما والباعى أخف حالهما ويقال لهما مباح الدم مطلقا ولا يقال للباعى مباح الدم وإنما يقال يمنع من البغي أن قد رعى منعه بالكلام أو كان غير متمتع لا يقاتل لم يحل قتاله قال أنى أنما أخذ سلاحهم لانه أقوى لى وأوهن

(أباحة الطلاق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي قال الله عز وجل إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن الآية وقال لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن وقال إذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن الآية وقال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وقال الطلاق مرتان فامسك بعمره أو تسريحاً بحسن مع ما ذكرته من الطلاق في غير ما ذكرت ودلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أباحه الطلاق فالطلاق مباح لكل زوج لزمه الفرض ومن كانت زوجته لا تحرم من محبته ولا مسيته في حال إلا أنه ينهى عنه لغير قبل العدة وامسك كل زوجة محبته أو مسيته بكل حال مباح إذا أمسكها بعمره وف وجهاء المعروف (ب)

اعفاها بتأدية الحق (كيف أباحه الطلاق) قال الشافعي رحمه الله أختار للزوج أن لا يطلق إلا واحدة ليكون له الرجعة في المدخول بها ويكون خاطباً في غير المدخول بها ومتى نكحها بقيت له عليها اثنتان من الطلاق ولا يحرم عليه أن يطلق اثنتين ولا ثلاثاً لأن الله تبارك وتعالى أباح الطلاق وما أباح فليس بمحظور على أهله وأن النبي صلى الله عليه وسلم علم عبد الله بن عمر موضع الطلاق ولو كان في عدد الطلاق مباح ومحظور علمه أن شاء الله تعالى إياه لأن من خفى عليه أن يطلق امرأته طاهراً كان ما يكره من عدد الطلاق ويحب لو كان نفسه مكره وأشبه أن يخفى عليه وطلق عويمر الجعاني امرأته بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً قبل أن يأمره وقبل أن يخبره أنها تطلق عليه باللعان ولو كان ذلك شأ محظوراً عليه نهاه النبي صلى الله عليه وسلم ليعلمه وجعاعة من حضره وحكت فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها البتة يعني والله أعلم ثلاثاً فلم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وطلق ركانة امرأته البتة وهي تحتل واحدة وتحتل ثلاثاً فأسأله النبي صلى الله عليه وسلم عن نيته وأحلفه عليها ولم نعلم نهى أن يطلق البتة يريد بها ثلاثاً وطلق عبد الرحمن بن عوف امرأته ثلاثاً

(جاء وجه الطلاق) قال الشافعي قال الله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقرئت لقبيل عدتهن وهما لا يختلفان في معنى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض قال عرف سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال امرأه فليراجعها ثم لم يسكها حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يس فقلت العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني أبو اليزيد أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل عبد الله بن عمر وأبو اليزيد يسمع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً فقال ابن عمر طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم امرأه فليراجعها فإذا طهرت فليطلق أو لم يسك قال ابن عمر قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أول قبل عدتهن «شك الشافعي» أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن مجاهد أنه كان يقرأها كذلك أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه كان يقرأها إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن (قال الشافعي) فبين والله

(١) قوله اعفاها كذا في النسخ ولعله محرف عن اعفاها وانظر كتبه معصه

لهم ما كانوا مقاتلين فقلت له فإذا أخذت ماله وقتل فقد صار ملكه كطفل أو كبير لم يقاتل قط أفقتة وي مال غائب غير باع على أعلم بلغ فقلت له أرايت لو وجدت لهم دنائراً ودرهم تقوينا عليهم أن أخذها قال لا قلت فقد تركت ما هو أقوى لك عليهم من السلاح في بعض الحالات قال فإن صاحبنا يزعم أنه لا يصلي على قتل أهل البغي قلت ولم وهو يصلي على من قتله في حديجب عليه قتله ولا يحل له تركه والباعى

محرم قتله مولياو راجعا عن البغي ولو ترك الصلاة على أحدهما دون الآخر كان من لا يحل الا قتله بترك الصلاة أولى قال كآته ذهب
 الى ان ذلك عقوبة لكل بها غيره قلت وان كان ذلك جائزا فاصليه أو حرقة أو خرس أو بعت به فهو أشد العقوبة قال لا أفعل بشيا
 من هذا قلت له هل يبالي من يقتلك على انك كافر لا يصلي عليك وصلاتك لا تقرب (١٦٣) اليه وقلت له أبيع البغي

ان يجوز شهادته أو يتأكل
 أو يشاء على مجرى لأهل
 الاسلام قال لا قلت فكيف
 منعت الصلاة وحدها
 (قال الشافعي) ويجوز
 أمان الرجل والمرأة
 المسلمين لأهل الحرب
 والغي فاما العبد المسلم
 فان كان يقاتل جاز
 أمانه ولا يمجر قتله
 الفرق بينه يقاتل أولا
 يقاتل قال قول النبي صلى
 الله عليه وسلم المسلمون يد
 على من سواهم تتكافأ
 دماؤهم ويسعى بذمتهم
 أدناهم قلت فان قلت
 ذلك على الأحرار فقد
 أجزت أمان عبد وان
 كان على الاسلام فقد
 رددت أمان عبد مسلم
 لا يقاتل قال فان كان
 القتل يدل على هذا
 قلت ويلزمك في أصل
 مذهبي أن لا تحير أمان
 امرأ ولا زمن لانهما
 لا يقاتلان وأنت تحير
 أمانهما قال فذهب
 الى قاعدة فأقول دية
 العبد لا تكافي دية الحر
 قلت فهذا أبعد من
 الصواب قال ومن أين

أعلم في كتاب الله عز وجل بدلالة سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن القرآن والسنة في المرأة المدخول بها
 التي تحيض دون من سواها من المطلقات ان تطلق قبل عدتها وذلك ان حكم الله تعالى ان العدة على المدخول
 بها وان النبي صلى الله عليه وسلم انما يأمر بطلاق طاهر من حضاها التي يكون لها طهر وحيض وبين أن
 الطلاق يقع على الحائض لانه انما يؤمر بالرجعة من لزومه الطلاق فاما من لم يلزمه الطلاق فهو بحاله قبل
 الطلاق وقد أمر الله تعالى بالامساك بالظهور والتسريح بالاحسان ونهى عن الضرر وطلاق الحائض
 ضرر عليها لانها لا زوجة ولا في أيام تعتد فيها من زوج ما كانت في الحيضة وهي اذا طلقت وهي تحيض
 بعد جاع لم تدر ولا وجه عدتها للجل أو الحيض ونسبه أن يكون أراد أن يعلم ما العدة ليرغب الزوج
 وتقص المرأة عن الطلاق ان طلبته وإذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر أن يعلم ابن عمر موضع الطلاق
 فلم يسم له من الطلاق عددا فهو يشبه أن لا يكون في عدده ما يطلق سنة إلا أنه أباح له الطلاق واحدة واثنين
 وثلاثا مع دلائل تشبه هذا الحديث ودلائل القياس

(تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها والتي لا تحيض) قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا تزوج
 الرجل المرأة فلم يدخل بها وكانت ممن تحيض أو لا تحيض فلا سنة في طلاقها إلا ان الطلاق يقع متى طلقها
 فطلقها متى شاء فان قال لها أنت طالق السنة أو أنت طالق البدعة أو أنت طالق لا السنة ولا البدعة طلقت
 مكانها (قال) ولو تزوج رجل امرأة ودخل بها وحملت فقال لها أنت طالق السنة أو البدعة أو بلا سنة ولا بدعة
 كانت مثل المرأة التي لم يدخل بها لا تختلف هي وفي شيء مما يقع به الطلاق عليها حين يتكلم به (قال) ولو
 تزوج امرأة ودخل بها وأصابها وكانت ممن لا تحيض من صغرها وكبر فقال لها أنت طالق السنة فهو مثل
 المرأتين قبلها لا يختلف ذلك في وقوع الطلاق عليها حين يتكلم به لانه ليس في طلاق واحدة ممن سميت سنة إلا
 أن الطلاق يقع عليها حين يتكلم به بلا وقت لعدة لانهن خوارج من ان يكن مدخولا بهن ومن ليست عدد من
 الحيض وان نوى أن يقعن في وقت لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله عز وجل

(تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي تحيض اذا كان الزوج غائبا) قال الشافعي رحمه الله اذا كان
 الرجل غائبا عن امرأته فلا راد أن يطلقها السنة كتب اليها اذا أتاك كتابي هذا وقد حضت بعد خروجي من عندك
 فان كنت طاهرا فانت طالق وان كان علم أنها قد حضت قبل أن يخرج ولم يمسها بعد الطهر أو علم أنها قد حاضت
 وطهرت وهو غائب كتب اليها اذا أتاك كتابي فان كنت طاهرا فانت طالق وان كنت حائضا فانت طاهرت
 فانت طالق (قال) وانما قال الرجل لامرأته التي تحيض وقد دخل بها أنت طالق السنة لأنه فان قال أردت ان
 يقع الطلاق عليها السنة أو لم يكن له نية فان كانت طاهرا ولم يجامعها في طهر هانك وقع الطلاق عليها في
 حالها تلك وان كانت طاهرا قد جامعها في ذلك الطهر أو حائضا أو نفسا وقع الطلاق عليها حين تطهر من النفاس
 أو الحيض ووقع على الطاهر الجامعة حين تطهر من أول حيضة تحيضها بعد قوله يقع على كل واحدة منهن حين
 ترى الطهر وقبل الفصل وان قال أردت أن يقع حين تكلمت وقت حائضا كانت أو طاهرا المراد به وانما قال
 الرجل لامرأته التي تحيض أنت طالق ثلاثا السنة وقعن جميعا معاني وقت طلاق السنة اذا كانت طاهرا من
 غير رجاء وقعن حين قاله وان كانت نفسا أو حائضا أو طاهرا مجامعة فانت طاهرت قبل تجامع ولو نوى أن
 يقعن عند كل طهر واحد وقعن معا كما وصفت في الحكم فاما فيما بينه وبين الله تعالى فيقعن على ما نوله

قلت دية المرأة نصف دية الحر وأنت تحير أمانها ودية بعض العبد أكثر من دية المرأة ولا تحير أمانه وقد تكون دية عبد لا يقاتل أكثر من
 دية عبد يقاتل فلا تحير أمانه فقد ركت أصل مذهبك قال فان قلت انما عني مكانة العماق القود قلت فانت قد بدلت العبد الذي لا يسرى
 عنه دونه بالحر الذي دية ألف دينار كان العبد يحسن قتلا ولا يحسنه قال اني لا أفعل وما هو على القود قلت ولا على الدية ولا على القتال

قال فعلام هو قلت على اسم الاسلام وقال بعض الناس اذا امتنع أهل البغي بدارهم من أن يجري الحكم عليهم فما أصابه المسلمون من التجار والاسرى في دارهم من حدود الناس بينهم والله لم تؤخذ منهم ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله تعالى تاديبه الى أهلها قلت فلم تقتله قال قيسا على دار المحاربين يقتل (١٦٤) بعضهم بعضا ثم يظهر عليهم فلا يقاد منهم قلت هم مخالفون للتجار والاسرى في المعنى الذي ذهب اليه

وبسعه رجعتها واصابها بين كل تطليقتين ما لم تنقض عدتها (قال الشافعي) وتنقض عدة المرأة بان تدخل في الحيضة الثالثة من يوم وقع الطلاق في الحكم ولها أن لا تنكح وتنتنع منه واذا قال أنت طالق ثلاثا عند كل قرء واحدة فان كانت طاهرا بجامعة أو غير جامعة وقعت الاولى لان ذلك قرء ولو طلقت فيه اعتدت به وان كانت حائضا أو نفساء وقعت الاولى اذا طهرت من النفاس ووقعت الاخرى اذا طهرت من الحيضة الثانية والثالثة اذا طهرت من الحيضة الثالثة ويبقى عليهما من عدتها قرء فاذا دخلت في الدم من الحيضة الرابعة فقد انقضت عدتها من الطلاق كما (قال) ولو قال لها هذا القول وهي طاهرا أو وهي حبلى وقعت الاولى ولم تقع الثنتان كانت تحيض على الحبل أو لا تحيض حتى تلد ثم تظهر فيقع عليها ان ارتجع فان لم يحدث لها رجعة فقد انقضت عدتها ولا تقع الثنتان لانها قد بان من عدتها ولا يقع عليها طلاق ولا يست برزوجه (قال) وسواء قال طالق واحدة أو ثنتين أو ثلاثا يقع في عدد الطلاق سنة الا أن أحسبه أن لا يطلق الا واحدة وكذلك ان قال أردت طلاقا للسنة أن السنة أن يقع الطلاق عليها اذا طلقت فهي طالق مكانه ولو قال لها أنت طالق ولا نية له أو هو ينوي وقوع الطلاق على ظاهر قوله وقع الطلاق حين تكلم به ولو قال لها أنت طالق للسنة واحدة وأخرى للبدعة فان كانت طاهرا قد جومت أو حائضا أو نفساء وقعت تطليقة البدعة فاذا طهرت وقعت تطليقة السنة وسواء قال لها أنت طالق تطليقة سنوية وأخرى بدعية أو تطليقة للسنة وأخرى للبدعة (قال) ولو قال لها أنت طالق ثلاثا للسنة وثلاثا للبدعة وقعت عليها ثلاث حين تكلم به لانها لا تعدو أن تكون في حال سنة أو حال بدعة فيقعن في أي الحالتين كانت (قال الشافعي) وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثا بعضهم للسنة وبعضهم للبدعة جعلنا القول قوله فان أراد ثنتين للسنة واحدة للبدعة أو فعنا اثنتين للسنة في موضعهما وواحدة للبدعة في موضعها وهكذا لو قال لها أنت طالق ثلاثا للسنة والبدعة فان قال أردت بثلاث للسنة والبدعة أن يقعن معا وقعن في أي حال كانت المرأة وهكذا ان قال أردت أن السنة والبدعة في هذا سواء ولو قال بعضهم للسنة وبعضهم للبدعة ولا نية له فان كانت طاهرا من غير جماع وقعت ثنتان للسنة حين تكلم بالطلاق وواحدة للبدعة حين تحيض وان كانت بجامعة أو في دم نفاس أو حيض وقعت حين تكلم اثنتان للبدعة واذا طهرت واحدة للسنة (قال) ولو قال لها أنت طالق أحسن الطلاق أو أجل الطلاق أو أفضل الطلاق أو أكمل الطلاق أو خير الطلاق أو ما أشبه هذا من تفصيل الكلام سألت عن نيته فان قال لم أنو شيئا وقع الطلاق للسنة وكذلك لو قال ما نويت إيقاعه في وقت أعرفه وكذلك لو قال ما أعرف حسن الطلاق ولا قبحه بصفة غير أني نويت أن يكون أحسن الطلاق وما قلت معه أن يقع الطلاق حين تكلم به لا يكون له مدة غير الوقت الذي تكلم به فيه فيقع حينئذ حين يكلم به أو يقول أردت بأحسنه أني طلقت من الغضب أو غير فيقع حين يكلم به اذا جاء بدلالة (قال) ولو قال لها أنت طالق أقبح أو أسبح أو أفقر أو أشراً أو ثنتين أو ألم أو أبغض الطلاق أو ما أشبه هذا مما يقبح به الطلاق سألت عن نيته ان قال أردت ما يخالف السنة منه أو قال أردت ان كان فيه شيء يقبح الأقبح وقع طلاق بدعة ان كانت طاهرا بجامعة أو حائضا أو نفساء حين تكلم به وقع مكانه وان كانت طاهرا من غير جماع وقع اذا حاضت أو نفست أو جومت وان قال لم أنو شيئا أو خرس أو عته قبل يسأل وقع الطلاق في موضع البدعة فان سئل فقال نويت أقبح الطلاق لها اذا طلقتها الربية رأيتها منها أو سوء عشرة أو بغضة متى لها أو بغضا من غير ربية فيكون ذلك يقبحها وقع الطلاق حين تكلم به لانه لم يصفه

خلافينا أرايت لو سبي المحاربون بعضهم بعضا ثم اسلموا أتدع السابي يقول المسي مرقوقا له قال نعم قلت أفحيز هذا في التجار والاسرى في دار أهل البغي قال لا قلت فسلو غزانا أهل الحرب فقتلوا منا ثم رجعو مسلمين أ يكون على أحد منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك التجار والاسرى ببلاد الحرب غير مكرهين ولا شبه عليهم قال يقتلون قلت أيسع قصد قتل التجار والاسرى ببلاد الحرب فقتلون قال بل يحرم قلت أرايت التجار والاسرى لو تركوا الصلوة والزكاة في دار الحرب ثم خرجوا الى دار الاسلام أ يكون عليهم قضاء ذلك قال نعم قلت ولا يحل لهم في دار الحرب الا ما يحل لهم في دار الاسلام قال لا قلت فاذا كانت الدار لا تغير ما أحل لهم وحرم عليهم فكيف أسقط عنهم حق الله وحق الآدميين الذي اوجبه الله عليهم ثم أنت لا تحل لهم حبس حتى قبلهم في دم ولا غيره

وما كان لا يحل لهم حبسه فان على الامام استخراج عهده عندك في غير هذا الموضع قال فأقبسهم بأهل الردة الذين أبطل ما أصابوا في قلت فانت تزعم ان أهل البغي يقاد منهم ما لم ينصبوا اماما ويظهروا احكاما والتجار والاسارى لا امام لهم ولا امتناع وزعم لو قتل أهل البغي بعضهم بعضا بلا شبهة أقدت منهم قال ولكن الدار عنوة من أن يجري عليهم الحكم قلت أرايت لو أن جماعة من أهل القبلة محاربين امنعوا

في مدينة حتى لا يجري عليهم حكم فقطعوا الطريق وسفكوا الدماء وأخذوا الاموال وأتوا الحدود وقال يقام هذا كله عليهم قلت فهذا ترك معناه
وقلت له أليكون على المسدين قولهم لا يرث قاتل عمه ويرث قاتل خطا الامن الدية فقلت لا يرث القاتل في الوجهين لانه يلزمه اسم قاتل
فكيف لم تقبل بهذا في القاتل من أهل البغي والعدل لان كلا يلزمه اسم قاتل وانت تسوي (١٦٥) بينهما فلا تنقيد احدا بصاحبه

(باب حكم المرتد)

قال الشافعي رحمه الله
ومن ارتد عن الاسلام
الى أى كفر كان مولودا
على الاسلام أو أسلم ثم
ارتد قتل وأى كفر
ارتد اليه مما يظهر أو سبر
من الزندقة ثم تاب لم يقتل
فان لم يتب قتل امرأة
كانت أو رجلا عبدا كان
أو حرا (وقال في الثاني)
في استنابته ثلاثا قولان
أحدهما حديث عمر
يتأني به ثلاثا والآخر
لا يؤخر لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يامر فيه بانه
وهو لو توفى به بعد ثلاث
كهيئته قبلها (قال الشافعي)
رحمه الله وهذا ظاهر الخبر
(قال المزني) وأصله الظاهر
وهو أقيس على أصله (قال
الشافعي) ويوقف ماله
واذا قتل فماله بعد
فضاء دينه وجناته ونفقة
من تلزمه نفقته في
لا يرث المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم وكلا لا يرث
مسلم الا يرثه مسلم ويقتل
الساحران كان ما يهر
به كفر ان لم يتب (قال)
ويقال لمن ترك الصلاة وقال

في أن يقع في وقت فيوقعه فيه (قال) ولو قال لها انت طالق واحدة حسنة قبيصة أو جميلة فاحشة أو ما أشبه
هذا مما يجمع الشيء وخلافه كانت طالق حين تكلم بالطلاق لان ما وقع في ذلك وقع باحدى الصفتين وان قال
نويت أن يقع في وقت غير هذا الوقت لم أقبل منه لان الحكم في ظاهر قوله (١) أن الطلاق يقع حين تكلم به
ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق الا على نية ولو قال لها انت طالق اب كان الطلاق الساعة
أو الآن أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك للسنة فان كانت طاهرا من غير جراح وقع عليها الطلاق
وان كانت في تلك الحال مجامعة أو حائضا أو نفساء لم يقع عليها الطلاق في تلك الحال ولا غيرها بهذا الطلاق ولو
قال لها انت طالق ان كان الطلاق الآن أو الساعة أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك للبدعة فان كانت
مجامعة أو حائضا أو نفساء طلقت وان كانت طاهرا من غير جراح لم تطلق ولو كانت المستسئلة الاولى في هذا كله
غير مدخول بها أو مدخول بها لا تحيض من صغرا وكبرا وحبل وقع هذا كله حين تكلم به وان أراد بقوله في
المدخول بها التي تحيض في جميع المسائل أردت طلاقا ثلاثا أو أردت بقوله انت طالق أحسن الطلاق أو بقوله
انت طالق أجمع الطلاق ثلاثا كان ثلاثا وكذلك ان أردت اثنتين وان لم يرد زيادة في عدد الطلاق كانت في هذا كله
واحدة ولو قال انت طالق كل الطلاق فهكذا ولو قال لها انت طالق أكثر الطلاق عددا أو قال أكثر الطلاق
ولم ير على ذلك فمن ثلاث ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لان ظاهر هذا ثلاث (قال) وطلاق المدخول بها حرة
مسئلة أو زمية أو أمة مسئلة سواء في وقت ابتاعه وان نوى شيئا وسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق
الا في الوقت الذي نوى ولو قال انت طالق مل إمكة فهي واحدة الا أن يريد أكثر منها وكذلك ان قال مل الدنيا
أو قال مل مشي من الدنيا لانها لا تملأ شيئا الا بكلام فالواحدة والثلاث سواء فيما عدا بالكلام (قال) ولو وقت فقال
انت طالق غدا أو الى سنة أو اذا فعلت كذا وكذا أو كان منك كذا طلقت في الوقت الذي وقت ولا تطلق قبله ولو
قال للمدخول بها التي تحيض اذا قدم فلان أو عتق فلان أو اذا فعل فلان كذا وكذا أو اذا فعلت كذا فانت طالق
لم يقع ذلك الا في الوقت الذي يكون فيه ما وقع به الطلاق حائضا كانت أو طاهرا ولو قال انت طالق في وقت كذا
للسنة فان كان ذلك الوقت وهي طاهرا من غير جراح وقع الطلاق وان كان وهي حائضا أو نفساء أو مجامعة لم
يقع الا بعد طهرها من حيضة قبل الجماع ولو قال لها انت طالق لا السنة ولا للبدعة أو للسنة والبدعة كانت
طالق حين تكلم بالطلاق

(طلاق التي لم يدخل بها) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامساك بعروف أو
تسريح باحسان وقال تبارك وتعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي)
والقرآن يدل والله أعلم على أن من طلق زوجته دخل بها أو لم يدخل بها ثلاثا لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره
فاذا قال الرجل لامرأته التي لم يدخل بها انت طالق ثلاثا فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن أبيان بن الكبر قال طلق رجل امرأته
ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها فبها يستفتى فقال أبا هريرة وعبيد الله بن عباس فقالا لا ترى أن
تنكحها حتى تزوج زوجا غيره فقال انما كان طلاقا واحدا فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان
لك من قبض أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن النعمان بن أبي عياش الانصاري
عن عطاء بن يسار قال جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يجسها

أما طلقها ولا أصلها لا يجملها غيرك فان فعلت والقتل لك كما ترك الايمان ولا يعلم غيرك فان آمنت والقتل لك ومن قتل مرتين قبل يستتاب
أو جرحه فاسلم ثم مات من الجرح فلا قود ولا دية ويعزر القاتل لان المتولى لقتله بعد استنابته الحياكم (قال) ولا يسب للمرتدين ذرية وان
لحقوا بدار الحرب لان حرمة الاسلام قد نبشت لهم ولا ذنب لهم في تبديل آباءهم ومن بلغ منهم ان لم يتب قتل ومن ولد المرتدين في الردة لم يسب

لأن الله لم ينسوا وان ارتد معاهدون ولحقوا بدار الحرب وغندت لهم ذراي لم ينسبهم وقتلنا اذا بلغوا لكم العهدان شتم والابتذال لكم
ثم انتم حرب وان ارتد سكران فأت كان ماله فيا ولا يقتل ان لم ينسب حتى يمتنع مقيفا (قال المرتبي) قلت ان هذا دليل على طلاق
السكران الذي لا يجوز (١٦٦) ولو شهد عليه شاهدان باردة فانكره قبل ان أقر رتب بان لاله الا الله وأن محمد رسول الله

وتبرأ من كل دين خالف
دين الاسلام لم يكشف
عن غيره وما جرح أو
أفسد في رده أخذه
وان جرح مرتدا ثم
جرح مسلما فأت فعل
من جرحه مسلما نصف
الدية

(كتاب الحدود)
باب حد الزنا والشهادة
عليه

(قال الشافعي) رجه
الله رجم صلى الله عليه
وسلم محصنين يهوديين
زنا ورجم عمر محصنة
وجلد عليه السلام
بكراماته وغربه عاما
وبذلك أقول فاذا أصاب
الحر أو أصيبت الحرمة
بعد السلوغ بنكاح
صحيح فقد أحصنا فن
زنى منها فله الرجم
حتى يموت ثم يغسل
ويصلى عليه ويدفن
ويجوز للإمام أن يحضر
رجمه ويتركه فلان لم
يحصن جلسماته وغرب
عاما عن بلده بالسنة
ولو أقر مرة حدلان
التي صلى الله عليه وسلم
أمر أنيسا أن يغدو على
أمرأة فان اعترفت بوجهها

قال عطاء فقات انما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو انما أنت قاص الواحدة تبينها والثلث تحرمها
حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي) قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال
وبعولتهن أحق بردهن في ذلك الآية فالقرآن يدل على أن الرجعة لمن طلق واحدة أو اثنتين انما هي على العدة
لان الله عز وجل انما جعل الرجعة في العدة وكان الزوج لا يملك الرجعة اذا انقضت العدة لانه يحل للراقي
تلك الحال أن تنكح زوجا غير المطلق فن طلق امرأته ولم يدخل بها تطليقة أو تطليقتين فلا رجعة عليه عليها لعدة
ولها أن تنكح من شئت ممن يحل لها نكاحه وسواء البكر في هذا والتيب (قال) ولو قال للمرأة غير المدخول بها
أنت طالق ثلاثا السنة أو ثلاثا للبدعة أو ثلاثا لبعضهن للسنة وبعضهن للبدعة وقعن معلنين تكلم به لانه ليس
فيها سنة ولا بدعة وهكذا لو كانت مدخولا بها لا تحيض من صغرها أو كبر أو حبل وإذا أراد في المدخول بها ثلاثا
أن يقعن في دأس كل شهر واحدة لزمه في حكم الطلاق ثلاثا يقعن معا ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن
يطلقها في رأس كل شهر واحدة ويرجعها فيما بين ذلك وصيها ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يسعها هي أن
تصدق ولا تتركه ونفسها لان ظاهره أنها بين وقعن معا وهي لا تعلم ذلك كما قال وقد يكذب على قلبه ولو قال التي لم
يدخل بها أنت طالق ثلاثا السنة وقعن حين تكلم به فان نوى أن يقعن في رأس كل شهر فلا يسعها أن تصدقه
لانه لعدة عليها فتقع الثنتان عليها في رأس كل شهر واحدة ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن تقع واحدة
ولا تقع اثنتان لانهما يقعان وهي غير زوجة ولا معتدة ولو قال لامرأة تحيض ولم يدخل بها أنت طالق اذا قدم
فلان واحدة للسنة أو ثلاثا السنة فدخل بها قبل أن يقدم فلان وقعت عليها الواحدة أو الثلاث اذا قدم فلان
وهي طاهر من غير جماع وان قدم فلان وهي طاهر من أول حيض طلقت قبل جماع وأبأ له هل أراد ايقاع
الطلاق بقدم فلان فقط فان قال نعم أو قال أردت ايقاع الطلاق بقدم فلان للسنة في غير المدخول بها لا
سنة التي دخل بها وقعت عليه كفيما كانت امرأته لانها لم يكن فيها حين حلف ولا حين نوى سنة في التي لم يدخل
بها وفي أوقع الطلاق بنته مع كلامه وإذا قال الرجل لامرأته لم يدخل بها أنت طالق أنت طالق
وقعت عليها الاولى ولم تقع عليها الثنتان من قبل أن الاولى كلمة تامة وقع بها الطلاق فبانت من زوجها بلا عدة
عليها ولا يقع الطلاق على غير زوجة أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي قسيط
عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أنه قال في رجل قال لامرأته لم يدخل بها أنت طالق ثم
أنت طالق ثم أنت طالق فقال أبو بكر يطلق امرأته على ظهر الطريق قد بانت منه من حين طلقها التطليقة
الاولى

(ما جاء في الطلاق الى وقت من الزمان) قال الشافعي رجه الله اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق غدا
فاذا طلع الفجر من ذلك اليوم فهي طالق وكذلك ان قال لها أنت طالق في غرة شهر كذا اذا رأى غرة
شهر كذا فذلك غرته فان أصابها وهو لا يعلم أن الفجر طلع يوم أوقع عليها الطلاق أو لا يعلم أن الهلال روى
ثم علم أن الفجر طلع قبل أصابته اياها أو الهلال روى قبل أصابته اياها الا أنه يعلم أن أصابته كانت بعد المغرب ثم
روى الهلال فقد وقع الطلاق قبل أصابته اياها ولها عليه مهر مثلها باصابتها اياها بعد وقوع طلاقها عليها ثلاثا
ان كان طلقها ثلاثا وتطليقة لم يكن بقي عليها من الطلاق الا هي وان كان طلقها واحدة فله عليها مهر مثلها
ولا تكون أصابته اياها رجعة والقول في الاصابة قول الزوج مع عيئته وكذلك هو في الحنث الا أن تقوم

وأمر عمر رضي الله عنه بأوقد النبي مثل ذلك ولم يأمر بعدد اقراره وفي ذلك دليل أنه يجوز أن يقم الامام الحدود وان لم يحضره عليه
ومتى رجع تركه وقعه بعض الحد أو لم يقع (قال) ولا يقام حد الجلد على حبل ولا على المريض المدنف ولا في يوم حر أو يوم ممطر ولا في
أسباب التلف ويرجم المحصن في كل ذلك الا أن تكون امرأته حبل فتتركه حتى تصنع ويكفل ولدا وان كان البكر فاضوا الخلق ان ضرب

بالسيف تلف ضرب بالتمكال النخل اتباعا لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في مثله ولا يجوز على الزنا والواط واتيان البهائم الأربعة يقولون رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منها دخول المروء في المسجلة (قال المزني) رحمه الله قلت أنا ولم يجعل في كتاب الشهادات اتيان البهيمة زنا ولا في كتاب الطهارة في مس فرج البهيمة وضوا (قال) وإن شهدوا متفرقين (١٦٧) قبلتهم إذا كان الزنا واحدا ومن

رجع بعد تمام الشهادة

لم يحسد غيره وإن لم تتم

شهود الزنا أو بغيرهم

قدفة يحدون فإن رجم

بشهادة أو بغيره ثم رجع

أحدهم سألته فإن قال

عذب أن أشهد بزوج

مع غيره ليقول فليقله

القول وإن قال شهدت

ولا أعلم عليه القتل أو

غيره أحلف وكان عليه

ربع الدية والحد وكذلك

إن رجع الباقون ولو

شهد عليها بالزنا أربعة

وشهد أربع نسوة

عندل أنها عذرا ففلا

حد وإن أكرها على

الزنا فعليه الحد دونها

ومهر مثلها وحد العبد

والأمة أحصنا بالزواج

أولم يحصنا نصف حد

الحر والجلد خمسون

جلدة (وقال) في موضع

آخر استخبر الله في نفسه

نصف سنة وأطع في

موضع آخر بأن ينفي

نصف سنة (قال المزني)

رحمه الله قلت أنا وهذا

يقوله أولى قياسا على

نصف ما يجب على الحر

من عقوبة الزنا (قال الشافعي)

رحمه الله ويحد الرجل أمته إذا زنت لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا زنت أمة أحسدكم

عليه بينة في الحنث بخلاف ما قال أبوينة باقراره بأصابعه توجب عليه شيئا فؤخذ لها (قال) ولو قال لها أنت طالق في شهر كذا أو في شهر كذا أو في غرة هلال شهر كذا أو في دخول شهر كذا أو في استقبال شهر كذا كانت طالق ساعة تغيب الشمس من الليلة التي يرى فيها هلال ذلك الشهر ولو روى هلال ذلك الشهر بعشي لم تطلق الاغيب الشمس لأنه لا بعد الهلال الا من ليلته لا من نهاره يرى فيه لم يرب قبل ذلك في ليلته ولو قال أنت طالق إذا دخلت سنة كذا أو في مدخل سنة كذا أو في سنة كذا أو إذا أنت سنة كذا كان هذا كالشهر لا يختلف إذا دخلت السنة التي أوقع فيها الطلاق وقع عليها الطلاق ولو قال لها أنت طالق في انسلاخ شهر كذا أو بعض شهر كذا أو نفاذ شهر كذا فإذا نفذ ذلك الشهر فرؤى الهلال من أول ليلة من الشهر الذي يليه فهي طالق

(الطلاق بالوقت الذي قدمي) قال الشافعي وإذا قال لامرأته أنت طالق أمس أو طالق عام أو طالق أو طالق في الشهر الماضي أو في الجمعة الماضية ثم مات أو حرس فهي طالق الساعة وتعتن من ساعتها وقوله طالق في وقت قلبي مضي يريد بقاءه الآن محال (قال الربيع) وفيه قول آخر للشافعي أنه إذا قال لها أنت طالق أمس وأراد بقاءه الساعة في أمس فلا يقع به الطلاق لأن أمس قدمي فلا يقع في وقت غير موجود (قال الشافعي) رحمه الله ولو شغل فقال قلته بلانية شيء أو قال قلته لأن يقع عليها الطلاق في هذا الوقت وقع عليها الطلاق ساعة تكلم به واعتنت من ذلك الوقت ولو قال قلته مقرر أني قد طلقها في هذا الوقت ثم أصبتها فلها عليه مهر مثلها وتعتن من يوم أصابها وإن لم يصبها بعد الوقت الذي قال لها أنت طالق في وقت كذا وصدقته أنه طلقها في ذلك الوقت اعتنت منه من حين قاله وإن قالت لا أدري اعتنت من حين استعنت وكانت كاهرا أو طلقها ولم تعلم (قال) ولو كانت المسئلة بحالها فقال قد كنت طلقها في هذا الوقت فعنت أنك كنت طالق فاعفاه بطلاق أبلك أو طلقها زوج في هذا الوقت فقلت أنت طالق أي مطلقة في هذا الوقت فإن علم أنها كانت مطلقة في هذا الوقت منه أو من غيره بينة تقوم أو باقرارها أحلف ما أراجه أحداث طلاق وكان القول قوله وإن نكل حلفت ومطلقت وهكذا (قال) لو قال لها أنت مطلقة في بعض هذه الاوقات وهكذا إن قال كنت مطلقة أو بامطلقة في بعض هذه الاوقات (قال) وإذا قال الرجل لامرأته قد أصابها أنت طالق إذا طلقك أو حين طلقك أو متى ما طلقك أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يطلقها فإذا طلقها واحدة وقعت عليها التطليقة بابتدائه الطلاق وكان وقوع الطلاق عليها غاية طلقها كقوله أنت طالق إذا قدم فلان وإذا دخلت الدار وما أشبه هذا فتطلق الثانية بالغاية ولم يقع عليها به طلاق ولو قال لها أنت طالق وكما وقع عليك طلاق أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يقع عليها طلاقه فإذا أوقع عليها تطليقة عليك الرجعة وقعت عليها الثلاث الأولى ببقائه للطلاق والثانية بوقوع التطليقة الأولى التي هي غاية لها والثالثة بان الثانية غاية لها وكان هذا كقوله كلما دخلت الدار وكلما سكنت فلانا فأنت طالق فكما أحدثت شيئا جعله غاية يقع عليها الطلاق به طلق ولو قال انما أردت بهذا كله أنك إذا طلقك طالق بطلاق لم يدين في القضاء لأن ظاهر قوله غير ما قال وكان له فيما بينه وبين الله تعالى أن يعبسها أو لا يعبسها أن تقيم معه لا أنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه وهكذا إن طلقها بصرى مع الطلاق أو تلام يشبه الطلاق ينشئه فيه الطلاق وهكذا إن خيرها فاخترت نفسها أو ملكها فطلقت نفسها واحدة لأن كل هذا بطلاله وقع عليها وكذلك كل طلاق من قبل الزوج مثل الإبلاء وغيره مما يملك فيه الرجعة (قال) وإن وقع الطلاق الذي أوقع لا يملك فيه الرجعة لم يقع عليها الا الطلاق

من عقوبة الزنا (قال الشافعي) رحمه الله ويحد الرجل أمته إذا زنت لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا زنت أمة أحسدكم

فتبين زناها فليحد لها (باب ما جاء في حد الذين) قال الشافعي رحمه الله في كتاب الحدود وإن تعاقموا البسائلكم أن تحكم أو تدع فإن حكمنا حدنا الحسن

يأرجح لأن النبي صلى الله عليه وسلم رجمهم ودين زينا وجلدنا بالسكرا مائة وغرناهما عاما (وقال) في كتاب الجفرية أنه لا خيار له إذا جاء وفي حديثه فعليه أن يقيم لما وصفت من قول الله عز وجل وهم صاغرون (قال المرنزي) رحمه الله هذا أولى قوله به إذ زعم أن معنى قول الله تعالى وهم صاغرون أن تجرى عليهم أحكام (١٦٨) الإسلام ما لم يكن أمر حكم الإسلام فيه تركهم وإياه

(باب حد القذف)

قال الشافعي رحمه الله
إذا قذف البالغ حراً بالغا
مسلباً أو حرةً بالغة
مسلمةً حدث ثمانين فإن
قذف نفرًا بكلمة واحدة
كان لكل واحد منهم
حدّه فإن قال يابن
الزائين وكان أبواه حراً
مسلبين ميتين فعليه حدان
ويأخذ حد الميت وولده
وعصبة من كلوا ولو
قال القاذف للمعدوف
أنه عبد فلي للمعدوف
البينة لأنه يدعي الحد
وعلى القاذف البين لأنه
ينكر الحد ولو قال لعربي
يأنبطي فإن قال عنيت
نبطي الدار أو اللسان
أحلفته ما أراد أن ينسبه
إلى النبط ونهيه أن
يعود وأدبته على الأذى
فإن لم يحلف حلف
المعدوف لقد أراد نفيه
وحمله فإن عفا فلا
حد له وإن قال عنيت
بالقذف الأب الجاهلي
حلف وعزر على الأذى
ولو قذف امرأته وطئت
وطأها ما درى عنه في

الذي أوقع عليك فيه الرجعة لأن الطلاق الثاني والثالث لا يقع إلا بغاية الأولى بعد وقوعها فلا يقع طلاقه على امرأه إلا بثلث رجعتها وذلك مثل قوله إذا وقع عليك طلاق فأنت طالق فالحال ما فوقه عت عليها تطليقة الخلع ولا يقع عليها غيره إلا أن الطلاق الذي أوقع بالخلع يقع وهي بمدة غير زوجة ولا يملك رجعتها (قال الربيع) إذا قال لها أنت طالق إذا طلقك فأراد أن تكون طالقاً بالطلاق إذا طلقها فهي واحدة

(الفسخ) قال الشافعي رحمه الله وكل فسخ كان بين الزوجين فلا يقع به طلاق لا واحدة ولا ما بعدها وذلك أن يكون عيباً تحتة أمية فتعتق فتختار فراقه أو يكون عيباً غير فسخ فتختار فراقه أو ينكحها عجزاً فيفسخ نكاحه أو نكاحاً منعة ولا يقع بهذا نفسه طلاق ولا بعده لأن هذا فسخ بلا طلاق ولو قال رجل لامرأته أنت طالق أين كنت فطلقها تطليقة لم يقع عليها إلا هي لأنها إذا طلقت واحدة فهي طالق أين كنت وهكذا لو قال لها أنت طالق حيث كنت وأني كنت ومن أين كنت ولو قال لها أنت طالق طالقاً كانت طالقاً واحدة وبمثل عن قوله طالقاً قال أردت أنت طالق إذا كنت طالقاً وقع اثنتان الأولى بإيقاعه الطلاق والثانية بالحنث والأولى لها غاية فإن قال أردت اثنتين وقعت اثنتان معاً وإن قال أردت أفهام الأولى بالثانية أحلف وكانت واحدة (قال) ولو قال لها أنت طالق إذا قدم فلان بلد كذا وكذا فقدم فلان ذلك البلد طلقت وإن لم يقدم ذلك البلد وقدم بلد غيره لم تطلق ولو قال أنت طالق كلما قدم فلان فكلما قدم فلان طلقت تطليقة ثم كلما غاب من المصرو قدم فهي طالق أخرى حتى يأتي على جميع الطلاق ولو قال لها أنت طالق إذا قدم فلان فقدم بفسلان ميتاً لم تطلق لأنه لم يقدم ولو قال لها أنت طالق إذا قدم فلان فقدم بفسلان مكرهاً لم تطلق لأن حكمه ما فعل به مكرهاً كما لم يكن ولو قال أنت طالق متى رأيت فلان بهذا البلد فأنه وقد قدم به مكرهاً طلقت لأنه أوقع الطلاق برؤيتها نفس فلان وليس في رؤيتها فلاناً كراهياً لها يبطل به عنها الطلاق (قال الربيع) إذا كان كل قدمه وهي في العدة فأما إذا خرجت من العدة فغاب ثم قدم لم يقع عليها طلاق لأنها ليست بزوجة وهي كأجنبية (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق إن كنت فلاناً فكلت فلاناً وهو حي طلقت وإن كلته حيث يسمع كلامها طلقت وإن لم يسمعه وإن كلته ميتاً وإنما أو بحيث لا يسمع أحد كلام من كله بمثل كلامها لم تطلق ولو كلته وهي نائمة أو مغلوبة على عقلها لم تطلق لأنه ليس بالكلام الذي يعرف الناس ولا يلزمها به حكم بحال وكذلك لو أكرهت على كلامه لم تطلق وإذا قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق أنت طالق وقعت الأولى ويسأل عما نوى في التين بعدها فإن كان أراد تبين الأولى فهي واحدة وإن كان أراد أحداث طلاق بعد الأولى فهو ما أراد وإن أراد بالثالثة تبين الثانية فهي اثنتان وإن أراد بها طلاقاً ثالثاً فثالثة وإن مات قبل أن يسأل فهي ثلاث لأن ظاهر قوله أنها ثلاث ولو قال لها أنت طالق وطالق طالق وقعت عليها اثنتان الأولى والثانية التي كانت بالاولا لأنها استئناف كلام في الظاهر ودين في الثالثة فإن أراد بها طلاقاً فهي طالق وإن لم يرد بها طلاقاً وأراد لفهام الأول أو تكرره فليس بطلاق ولو قال أردت بالثانية أفهام الكلام الأول والثالثة أحداث طلاق كانت طالقاً لا في الحكم لأن ظاهر الثانية ابتداء طلاق لأفهام ودين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء وتقع الثالثة لأنه أراد بها ابتداء طلاق لأفهاماً وإن اجتمعت وهكذا إن قال لها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق وقعت اثنتان ودين في الثالثة كما وصفت ولو قال لها أنت طالق وأنت طالق ثم أنت طالق وقعت ثلاث لأن الأولى ابتداء

هذا الحد وعز ولا يحد من لم تكمل فيه الحرية الا احد العبد ولا حد في التعريض لان الله تعالى اباح التعريض فيما حرم طلاق
عقده فقال ولا تعزوا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله وقال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء بفعل التعريض
فما انا التصريح فلا يحد الا بقذف صريح

(كتاب السرقة * باب ما يجب فيه القطع من كتاب الحدود وغيره) قال الشافعي رحمه الله القطع في ربع دينار فصاعدا لثبوت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وان عثمان بن عفان رضي الله عنه قطع سارقا في أربعة قومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما دينار قال مالك هي الأربعة التي تؤكل (قال الشافعي) وفي ذلك دلالة (١٦٩) على قطع من سرق الرطب من طعام وغيره اذا بلغت سرقته ربع دينار وأخرجهما من حرزها والدينار هو النقال الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقطع الا من بلغ الاحتلام من الرجال والحيض من النساء

طلاق والثانية استئناف وكذلك الثالثة لا تكون في الظاهر الاستئناف لانها ليست على سياق الكلام الاول ولو قال لها أنت طالق بطل طالق كانت طالقا اثنتين ولو قال أردت افهاما أو تكريرا الأولى عليها لم يدين في الحكم لان بل يقع طلاق حادث لا افهام ماض غيره ولو قال لها أنت طالق طالقا كانت واحدة الا أن يريد بقوله طالقا ثانية لان طالق طالقا ابتداء صفة طلاق كقوله طالقا حسنا وطلاقا قبيحا

(الطلاق بالحساب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال لها أنت طالق واحدة قبلها واحدة أو واحدة بعدها واحدة كانت طالقا اثنتين فان قال أردت واحدة ولم أرد بالتي قبلها أو بعدها طالقا لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى ولو طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة فقال أردت أني كنت قد طلقها قبلها واحدة أحلف ودين في الحكم ولو قال أنت طالق واحدة بعدها واحدة ثم سكت ثم قال أردت بعدها واحدة أو قعها عليك بعد وقت أو لا وقعها عليك الا بعد لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى واذا قال الرجل لامرأته بدنك أو رأسك أو فرجك أو رجليك أو يدك أو سمي عضو من جسدها أو أصبعها أو طبرها ما كان منها طالق فهي طالق ولو قال لها بعضك طالق أو جزء منك طالق أو سمي جزء من ألف جزء طالقا كانت طالقا والطلاق لا يتبع بعض وإذا قال لها أنت طالق نصف أو ثلث أو ربع تطلقه أو جزء من ألف جزء كانت طالقا والطلاق لا يتبع بعض ولو قال لها أنت طالق نصف تطلقه كانت طالقا واحدة الا أن يريد اثنتين أو يقول أردت أن يقع نصف بحكمه ما كان ونصف مستأنف بحكمه ما كان فتنطق اثنتين وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثة أو ثلاث تطلقه أو أربعة أو باع تطلقه كان كل واحد من هؤلاء تطلقه واحدة لان كل تطلقه يجمع نصفين أو ثلاثة أو ثلاث أو أربعة أو باع الا أن ينوي به أكثر فيقع بالنسبة مع اللفظ وهكذا لو قال لها أنت طالق نصف وثلث وسدس تطلقه أو نصف وربع وسدس تطلقه ولو نظر رجل الى امرأته وامرأته معها ليست له امرأة فقال احدا كما طالقتي كان القول قوله فان أراد امرأته فهي طالق وان أراد الاجنبية لم تطلق امرأته وان قال أردت الاجنبية أحلف وكانت امرأته بحالها لم يقع عليها طلاق ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة في ثنتين كانت طالقا واحدة وسئل عن قوله في ثنتين فان قال ما نويت شيئا لم تكن طالقا الا واحدة لان الواحدة لا تكون داخلية في اثنتين بالحساب فهو ما أراد فهي طالق اثنتين وان قال أردت واحدة في اثنتين مفروضة بثنتين كانت طالقا ثلاثا في الحكم (قال) ولو قال أنت طالق واحدة وواحدة كانت طالقا اثنتين ولو قال واحدة (٢) واثنتين باقية لي عليك كانت طالقا واحدة وكذلك لو قال واحدة وواحدة باقية لي عليك وواحدة لا وقعها عليك الا واحدة ولو قال أنت طالق واحدة لا يقع عليك الا واحدة تقع عليك وقعت عليها واحدة حين تكلم بالطلاق واذا كان لرجل أربع نساء فقال قد وقعت بينك تطلقه كانت كل واحدة منهن طالقا واحدة وكذلك لو قال اثنتين أو ثلاثا أو أربع الا أن يكون نوى الي كل واحدة من الطلاق تقسيم بينهما فتكون كل واحدة منهن طالقا ما سمي من جماعتهم واحدة واثنتين أو ثلاثا أو أربع فان قال قد وقعت بينك خمس تطلقه فكل واحدة منهن طالق اثنتين وكذلك ما زاد في أن يبلغ ثمان تطلقه فان زاد على الثمان شيئا من الطلاق

أولهما استكمل خمس عشرة سنة وان لم يحتلم أو لم تحض وجملة الحرز ان ينظر الى السرقة فان كان الموضع الذي سرق منه ينسب العامة الى أنه حرز في مثل ذلك الموضع قطع اذا خرجها من الحرز وان لم ينسب العامة الى أنه حرز لم يقطع ورياء صفوان كان محرزا باضطباعه عليه فقطع عليه السلام سارق رداءه (قال الشافعي) رحمه الله واذا ضم متاع السوق الى بعض في موضع تباعه وربط بحبل أو جعل الطعام في حبس وخيط عليه قطع وهكذا يحرز واذا كان يقود قطار ابل أو يسوقها وقطر بعضها الى بعض فسرق منها أو مما عليها شيئا قطع وان أتأجها حيث ينظر اليها في حرزها أو كانت غنما أو اها الى مراح فاضطجع حيث ينظر اليها فحرزها ولو ضرب فسطاطا أو في قبة متاعه فاضطجع لسرق الفسطاط والمناع من جوفه قطع لان اضطباعه حرز له ولما فيه الا أن الارز يختلف فحرز كل بما تكون العامة تحرز مثله ولو اضطجع في حرز أو وضع ثوبه بين يديه أو برزله أهل الأسواق

متاعهم في مقاعد ليس عليها حرم ولم يربط أو أرسل رجل أبلة ترعى أو ترضى على الطريق غير مقطورة أو بأبنائها بصحراء ولم يضطجع عندها أو ضرب فسطاطا فلم يضطجع فيه فسرق من هذا شيء لم يقطع لان العامة لا ترى هذا حراما والبيوت المغلقة حراما فيها وان سرق منها شيء فأخرج بنق أو فتح باب (١٧٠) أو قلعة قطع وان كان البيت من حرم يقطع وان أخرجه من البيت والجيرة الى الدار

والدار مسروق منه وحده لم يقطع حتى يخرج من جميع الدار لانها حراما فيها وان كانت مشتركة وأخرج من الجيرة الى الدار فليست الدار بحرم لاحد من السكان فيقطع ولو أخرج السرقة فوضه في بعض النقب وأخذها رجل من خارج لم يقطع واحد منهما وان رمى بها فأخرجها من الحرم قطع وان كانوا ثلاثة فعملوا متاعا فأخرجوه معا يبلغ ثلاثة أرباع دينار قطعوا وان نقص شيئا يقطعوا وان أخرجه متفرقا فن أخرج ما يوازي ربع دينار قطع وان لم يوازي ربع دينار يقطع ولو نقبوا معائم أخرج بعضهم ولم يخرج بعض قطع المخرج خاصة وان سرق سارق نوباشته أو شاة فليجها في حرمها ثم أخرج ما سرق فان بلغ ربع دينار قطع والالم يقطع ولو كانت قيمة ما سرق

كن طوالق ثلاثا ثلاثا فان قال أردت أن يكون ثلاثا أو أربعا أو خصالا واحدة منهن كانت التي أراد طالقاً ثلاثا ولم يدين في الأخر معها في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى وكان من بقى طالقاً اثنتين اثنتين ولو كان قال ينيكن خمس تطليقات لم يحكم فيها أكثر مما البعض كان القول قوله وأقل ما تطلق عليه منهن واحدة في الحكم ثم يوقف حتى يوقع على من أراد بالفضل منهن الفضل ولا يكون له أن يحدث ما يقع عليه من أراد في أصل الطلاق فان لم يكن نوى بالفضل واحدة منهن فشاء أن تكون التطليقة الفضل بينهما أو بأكثر من جميعا تطليقتين ويكون أحق بالرجعة كان ذلك في وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا لا اثنتين فهى طالق واحدة وان قال أنت طالق ثلاثا لا واحدة فهى طالق اثنتين وان قال أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا كانت طالقاً ثلاثا انما يكون الاستثناء بآثار اذ اني مما سمى شيء يقع به شيء مما أوقع فأما اذا لم يبق مما سمى شيئا استثنى فلا يجوز الاستثناء والاستثناء حينئذ محال ولو قال لها أنت طالق ثم طالق وطالق الا واحدة كانت طالقاً ثلاثا لأنه قد وقع كل تطليقة وحدها ولا يجوز أن يستثنى واحدة من واحدة كقولها فلان لى مباركة سر وسالم حر الاسلام لم يجر الاستثناء ووقع العتق عليهما معا كما لا يجوز أن يقول سالم حر الاسلام لا يجوز الاستثناء اذا فرق الكلام ويجوز اذا جفئه ثم بقي شيء يقع به بعض ما أوقع واذا طلق واحدة واستثنى نصفها فهى طالق واحدة لان ما بقي من الطلاق يكون تطليقة تامة لو ابتدأه واذا قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله لم تطلق والاستثناء في الطلاق والعتاق والنذر كهو في الأيمان لا يحلها لمولو قال أنت طالق ان شاء فلان لم تطلق حتى يشاء فلان وان مات فلان قبل أن يشاء أو خسر أو غاب فهى امرأته بحالها فان قالت قد شاء فلان وقال الزوج لم يشأ فلان فالقول قول الزوج مع يمينه ولو شاء فلان وهو معتوه أو مغلوب على عقله من غير سكر لم تكن طالقاً ولو شاء وهو سكران كانت طالقاً كلامه سكران كلامه يقع به الحكم واذا قال لامرأته أنت طالق واحدة بانها فهى طالق واحدة علك الرجعة ولا يكون البائن بانها ابتداء من الطلاق الا ما أخذ عليه جعلاً كقولها لعبدك أنت حر ولا ولا على عبدك كان حراؤه ولا يؤم لان قضاء النبي صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق وقضاء الله تعالى أن المطلق واحدة واثنتين علك الرجعة في العدة فلا يبطل ما جعل الله عز وجل ورسله صلى الله عليه وسلم لا يرضى بقول نفسه وان قال لها أنت طالق واحدة غليظة أو واحدة أغلظ أو أشد أو أقطع أو أعظم أو أطول أو أكبر فهى طالق واحدة لا أكثر منها ويكون الزوج في كلها علك الرجعة لما وصفت واذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا تقع في كل يوم واحدة كان كقولها ولو وقعت عليها واحدة في أول يوم فان ألقت جلايات منه ثم جاء القدر ولا عدة عليهم امنه لم تقع الثانية ولا الثالثة فان قال أنت طالق في كل شهر فوقعت الأولى في أول شهر ووقعت الآخرة في كل شهر قبل مضي العدة وقعت الثلاث ولو مضت العدة فوقعت منهن شيء بعد مضي العدة لم يلزمها لانه وقع وهي غير زوجة ولو قال لها أنت طالق ثلاثا كل سنة واحدة فوقعت الأولى فلم تنقض عدتها من احق راجعها لجات السنة الثانية وهي زوجة وقعت الثانية فان راجعها في العدة وجات السنة الثالثة وقعت الثالثة وكذلك لو لم يراجعها في العدة ولكن نكحها بعد مضي العدة فجات السنة وهي عند وقوع الطلاق ولو وقعت الأولى ثم جات السنة الثانية وهي غير زوجة ولا في عدة منهن لم تقع الثانية ولو نكحها بعد وجات السنة الثانية وهي عند وقوع الثانية وان نكحها بعده وجات السنة الثالثة وهي عنده وقعت الثالثة لانها زوجة ولو خالها فكانت في عدة من وجات سنة

ربع دينار ثم نقصت القيمة فصارت أقل من ربع دينار ثم زادت القيمة وانما أنظر الى الحال التي خرج بها من الحرم ولو وهبت له لم أدرك ذلك عنه الحد وان هرق عبد صغير الا يعقل أو أعمى من حرم قطع وان كان يعقل لم يقطع وان سرق مصحفاً أو سيفاً أو شيئاً مما يجعل منه قطع وان أعار رجلاً بيتاً فكان يلققه دونه فسرق منه رب البيت قطع

وهي

ويقطع العبد أبقا وغير آبق ويقطع النباش اذا أخرج الكفن من جميع القبور لان هذا حرز مثله

(باب قطع اليد والرجل في السرقة) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا به عن محمد بن عبد الرحمن عن الحرث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي

(١٧١)

وهي في عدة إلا أنه لا يملك جعتها لم يقع عليها الطلاق في عدة لا يملك جعتها فيها ولو قال لها أنت طالق كلما مضت سنة فخالعها ثم مضت السنة الأولى وليست له بزوج كانت في عدة منه أو في غير عدة لم يلزمه الطلاق لان وقت الطلاق وقع وليست له بزوج فان تكهنا نكاحا جديدا فكما مضت سنة من يوم نكحت وقعت تطليقة حتى ينقض طلاق المالك كله (قال) الربيع وللشافعي قول آخر أنه اذا خالعه ثم تزوجها لم يقع عليها الطلاق بجميع السنة لان هذا غير النكاح الاول (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق في كل شهر واحدة أو في مضى كل شهر واحدة ثم طلقها ثلاثا قبل أن يقع منهن شيء أو بعد ما وقع بعضهم ونكحت زوجا غيره فأصابها ثم تكهنا فارت تلك الشهور لم يلزمها من الطلاق شيء لان طلاق ذلك المالك مضى عليه كله وحرمت عليه فلا تحل له إلا بعد زوج ونكاح جديد وكانت كمن لم تنكح قط في أن لا يقع عليها طلاق عقده في المالك الذي بعد الزوج ولو كان طلقها واحدة أو اثنتين فبقي من طلاق ذلك المالك شيء ثم مرت لها مدة أو وقع عليها الطلاق وهو عليها وقع وهكذا لو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق فكلما دخلتها وهي زوجة له أو في عدة من طلاق يملك فيه الرجعة فهي طالق وكلما دخلتها وهي غير زوجة له أو في عدة من فرقة لا يملك الرجعة فهي غير طالق فاذا طلقها ثلاثا فحرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ثم تنكح زوجا غيره فأصابها ثم تكهنا ثم دخل بها لم يقع عليها الطلاق بكلام متقدم في ملك نكاح قد حرم حتى كان بعده زوجا أحل استئناف النكاح واذا هدم نكاح الزوج الطلاق حتى صارت كمن ابتعد أن نكحها ممن لم تنكح قط هدم الميمن التي يقع بها الطلاق لانها أضعف من الطلاق وهكذا لو قال أنت طالق كلما حضت وغير ذلك مما يقع الطلاق فيه في وقت فعلى هذا الباب كله وقياسه ولو قال لها أنت طالق كل سنة ثلاثا فطلقت ثلاثا في أول سنة ثم تزوجت وزوجا أصابها ثم نكحها وزوجها نكاحا جديدا لم يقع عليها فيما مضى من السنين بعد شيء لان طلاق المالك الذي عقده في الطلاق بوقت قد مضى ولو قال لها أنت طالق في كل سنة تطليقة فوقعت عليها واحدة أو اثنتان ثم تزوجها وزوج غيره ثم دخل بها ثم طلقها ومات عنها فنكحها الاول ثم مضت سنة وقعت عليها تطليقة حتى تعد ثلاث تطليقات لان الزوج يهدم الثلاث ولا يهدم الواحدة ولا اثنتين

(الخلع والنشوز)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال قال الله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو أعراضا فلا جناح عليهما أن يتصالحا بينهما صلحا والصلح خير (قال الشافعي) أخبرنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن ابنة محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن خديج ففكر منها امرأة أما كبراً أو غيرة فارد طلاقها فقالت لا تطلقني وأمسكني وأقسم لي ما بدا لك فانزل الله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو أعراضا الآية (قال الشافعي) وقدر روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هم بطلاق بعض نسائه فقالت لا تطلقني ودعني يحسرن في الله تعالى في نسائك وقد وهبت بوي وليتي لا خشي عائشة (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه أن سودة وهبت يومها لعائشة (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن تسع نسوة وكان يقسم لثمان (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ والنظر أن يدل على مثل معاني الأحاديث بان بينا فيه اذا خافت المرأة نشوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يقيم على سارق حد إلا بان يثبت على إقراره حتى يقام عليه الحد أو بعدلين يقولان إن هذا به سارق مثاله هذا من حرز بصغاته يسوي ربع دينار ويحضر المذموم ومنه ويدعي شهادتهم ما فان ادعى أن هذا امتاعه غلبه عليه وابتاعه منه أو أذن له في أخذه لم أقطعه لاني أجعله له خصما لو نكل صاحبه أحلف المشهود عليه ودفعه إليه وان لم يحضر رب المتاع حبس

(باب الاقرار بالسرقة والشهادة عليها)

يؤخذوا في مقام عليهم الحد (قال الشافعي) فهذا أقول وقطاع الطريق هم الذين يعرضون بالسلاح القوم حتى يعصبوهم المال في العمارى مجاهرة وأراهم في المصران لم يكونوا أعظم ذنبا من دودهم واحدة ولا يقطع منهم الامن أخذ ربيع دينار فصاعدا قايما على السنة في السارق ويحد كل رجل منهم بقدر فعله فمن وجب عليه

(١٧٣)

كرهية تعذيبه وقال

في كتاب قتل العمد

يصلب ثلاثا ثم يترك

(قال) ومن وجب عليه

القتل دون الصلب قتل

ودفع الى أهله يكفونوه

ومن وجب عليه

القطع دون القتل قطعت

يده اليمنى ثم حسمت

بالنار ثم رجله اليسرى ثم

حسمت في مكان واحد

ثم خلى ومن حضر منهم

وأكثر أو هيب أو كان ردأ

عز وجل ومن قتل

وجرح أفصل لصاحب

الجرح ثم قطع لا يمنع

حق الله حق

الآدميين في الجراح

وغيرها ومن عفا

الجسراح كان له

ومن عفا النفس

لم يحقن بذلك دمه

وكان على الامام

قتله اذا بلغت

جنايته القتل ومن

تاب منهم من قبل

أن يقدر عليه

سقط عنه الحد

ولا تسقط حقوق

الآدميين ويحتمل أن

يسقط كل حق لله بالتوبة

له أن يدخل في الليل على التي لم يقسم لها ان الليل هو القسم ولا بأس أن يدخله في النهار للحاجة لا لياوى فإذا أراد أن ياوى الى منزله أو الى منزل التي يقسم لها ولا يجامع امرأة في غير يومها فان فعل فلا كفارة عليه (قال) وان مرضت إحدى نسائه عاده في النهار ولم يعدها في الليل وان ماتت فلا بأس أن يقيم عندها حتى يوارى بها ثم يرجع الى التي لها القسم وان نقلت فلا بأس أن يقيم عندها حتى تخف أو تموت ثم يوفى من بقي من نسائه مثل ما أقام عندها (قال) وان أراد أن يقسم لثنتين وثلاثا فلا بأس أن كان ذلك له وأكره مجاوزة الثلاث من العدد من غير أن أحرمه وثلاثا فديعت قبل أن يعدل للثانية ويعرض وان كان هذا قد يكون فيمادون الثلاث (قال) وإذا قسم لامرأة ثم غاب ثم قدم ابتداء القسم التي تليها في القسم وهكذا ان كان حاضر افشغل عن المبيت عندها ابتداء القسم كما يبتدئ القاد من الغيبة فيبدأ بالقسم التي كانت تليها (قال) وان كان عندها بعض الليل ثم غاب ثم قدم ابتداء فافها قدر ما بقي من الليل ثم كان عند التي تليها في آخر الليل حتى يعدل بينهما في القسم (قال) وان كان عندها مريضا أو مريضة أو حائضا أو نفسا فذلك قسم يحسبه عليها وكذلك لو كان عندها صحيفا فتركها جماعها حسب ذلك من القسم عليها انما القسم على المبيت كيف كان المبيت (قال) ولو كان محبوسا في موضع يصل اليه فيه عدل بينهما كما يعدل بينهما لو كان خارجا (قال) والمريض والصحيح في القسم سواء وان أحب أن يلزم منزلا لنفسه ثم يبعث الى كل واحدة منهم يوما وليتها فتأتيه كان ذلك له وعليه فأتيتها امتنعت من أتيتها كانت تاركة لحقها عاصية ولم يكن عليه القسم لهما كانت تمتنعة (قال) وهكذا لو كانت في منزله أو في منزل يسكنه ففلقته دونه وامتنعت منه إذا جاءها أو هربت أو ادعت عليه طلاقا كاذبة حل لمر كها والقسم لغيرها وتركه أن ينفق عليها حتى تعود الى أن لا تمتنع منه وهذه نائز وقد قال الله تبارك وتعالى واللاتي يخافون نشوزهن فغطوهن واهبروهن في المضاجع واضربوهن فإذا اذن في هجرتها في المضجع لحوق نشوزها كان مباحا له أن يأتي غيرهما من أزواجه في تلك الحال وفيما كان مثله (قال الشافعي) رحمه الله وهكذا الامه اذا امتنعت بنفسها أو منعها أهلها منه فلا نفقة ولا قسم لها حتى تعود اليه وكذلك اذا سافر بها أهلها بانه أو غير اذنه فلا نفقة ولا قسم (قال) واذا سافرت الحرة بانه أو بغير اذنه فلا قسم لها ولا نفقة الا أن يكون هو الذي أشخصها فلا يسقط عنه نفقتها ولا قسمها وهي اذا أشخصها بخالفه لها اذا أشخص هو وهي مقيمة لان اشخاصه اياها كتنقلها الى منزل فليس له تركها فيه بلان نفقة ولا قسم وشخصه هو شخصه هو نفسه وهو الذي عليه القسم لاه (قال) واذا جنت امرأة من نسائه أو خبلت فغلبت على عقلها فكانت تمتنع منه سقط حقها في القسم فان لم تكن تمتنع فلها حقها في القسم وكذلك لو خست أو مرضت أو ارتقت كان لها حقها في القسم ما لم تمتنع منه أو يطلقها وانما قلنا يقسم للرقاء وان لم يقدر عليها كما قلنا يقسم للحائض ولا يحل له جماعها لان القسم على السكن لا على الجماع الا ترى أن لا نخبره في القسم على الجماع وقد يستمتع منها وتستمتع منه بغير جماع (قال) واذا كان الزوج عتينا أو خصيا أو مجنونا أو من لا يقدر على النساء بحال أو لا يقدر عليهن الا بضعاف أو عياف فهو والصحيح القوي في القسم سواء لان القسم على ما وصفت من السكن وكذلك هو في النفقة على النساء وما يلزم لهن (قال) واذا تزوج المجبول أو الصحيح فغلب على عقله وعنده نسوة أتبعي لوليها القائم بامرء أن يطوف به عليهن أو يأتيه منهن حتى يكن عنده ويكون عندهن كما يكون

وقال في كتاب الحدود قوله أقول (قال) ولو شهد شاهدان من الرفقة أن هؤلاء عرضوا لنا فقلنا لا تأخذوا واستأعنا لم تجز شهادتهما لانهما خصمان ونسعهما أن يشهدا أن هؤلاء عرضوا هؤلاء فقلنا لو لم يسم كذا وكذا أخذوا منهم كذا وكذا ونحن ننظر وليس للامام أن يكشفهما عن غير ذلك (قال) واذا اجتمعت على رجل حدود وقذف بدى بحده القذف ثمانين جلدة ثم حبس فانما برأه حتى إذا ماتة

جلده فإذا برأ قطع يده اليمنى ورجله اليسرى من خلاف لقطع الطريق وكانت يده اليمنى السرقة وقطع الطريق معا ورجله لقطع الطريق مع يده ثم قتل فودا فان مات في الحد الاول سقطت عنه الحدود كلها وفي ماله دية النفس
 (باب الاثربة والحد فيها) (١٧٤) قال الشافعي رحمه الله كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام وفيه الحد قياسا على

الخمر ولا يحد الابان
 يقول شربت الخمر أو
 يشهد عليه به أو يقول
 شربت ما يسكر أو يشرب
 من اناه هو وتغري فسكر
 بعضهم فيدل على أن
 الشراب مسكر واحتج
 بان علي بن أبي طالب
 قال لا وفي بأحد شرب
 خرا أو نبذا مسكرا
 الاجلته الحد

(باب عند حد الخمر
 ومن يموت من ضرب
 الامام وخطا السلطان)

قال الشافعي رحمه
 الله أخبرنا الثقة عن
 معمر عن الزهري عن
 عبد الرحمن بن أذهر
 قال أتى النبي صلى الله
 عليه وسلم بشارب فقال
 اضربوه فضربوه بالأيدي
 والنعال وأطراف الثياب
 وحنوا عليه التراب ثم
 قال نكبوه فنكبوه
 ثم أرسله قال فلما كان
 أبو بكر سأل من حضر
 ذلك الضرب فقومه
 أربعين فضرب أبو
 بكر في الخمر أربعين
 حياته ثم عمر ثم تابع
 الناس في الخمر فاستشار
 فضرب ثمانين وروى

الصحيح العقل عند نسائه وبكن عنده وان أغفل ذلك فبئس ما صنع وان عمد أن يجور به أم هو ولا ثم على
 مغلوب على عقله (قال) ولو كان رجل يحسن ويقيم وعنده نسوة فمزل في يوم جنونه عن نسائه جعل
 يوم جنونه كيوم من غيبته واستأنف القسم بينهما وأن لم يفعل فكان في يوم جنونه عند واحدة منهن حسب كما
 إذا كان مريضا فقسم لها وقسم للآخرى يومها وهو صحيح (قال) ولو قسم لها حصصا فمن في بعض الليل وكان
 عندها كانت قد استوفت وان خرج من عندها وفي لها ما بقي من الليل (قال) وان جنت هي أو خرجت في
 بعض الليل كان له أن يكون عند غيرها ولا يوفها شيئا من قسمها كانت محتقة منه ويقسم لانسائه الوافي
 قسم النساء لا امرأة معهن غيرهن (قال) ولو استكرهه سلطان أو غيره أو خرج طائفا من عند امرأة في الليل
 عاذا فوافها ما بقي من الليل (قال) وان كان ذلك في النهار لم يكن عليه فيه شيء إذا لم يكن ذاهبا إلى غيرها من نسائه
 ولا أكره في النهار شيئا إلا أثره غيرهما من أزواجه فيه بمقام أو جاع فإذا أقام عند غيرها في نهارها أو فاهذا ذلك
 من يوم التي أقام عندها (قال) ولو كان له جمع نسائه لم يطرهن لم يكن الا ما قسم مع الأزواج ويأتين كيف
 شاء أكثر مما ياتي النساء في الايام والليالي والجماع وأقل كما يكون له أن يسافر ويغيب في المصر عن النساء فإذا
 صار إلى النساء عدل بينهما وكذلك يكون له ترك الجوارى والمقام مع النساء غير أني أحب في الاحوال كلها أن
 لا يؤثر على النساء وأن لا يعطل الجوارى (قال) وهكذا إذا كان له جوارا لأمراه معهن كان عند أيتهن شاء
 ماشاء وكيفما شاء وأحب له أن يغمر استطابة أنفسهن بمقاربة وان يجعل لكل واحدة منهن حظا منه (قال)
 وإذا تزوج الرجل المرأة وخلي بينه وبينها فعليه نفقة والقسم لهما من يوم يتخولن بينه وبينها (قال) وإذا كان
 لرجل أربع نسوة فقسم لثلاث وترك واحدة عامداً وأسا قضاها الايام التي ترك القسم لهما فيها متتابعات لافرق
 بينهما واستعملها ان كان ترك القسم لهما أربعين ليلة فلها منها عشر فيقسمها العشر متتابعات ولو كان نسائه
 الحواضر ثلاثا فترك القسم (١) لهن ثلاثين ليلة وقدمت امرأة له كانت غائبة بد أقسم التي ترك القسم لهما يومها
 ويوم المراتن التي قسم لهما مؤثر كما هو ذلك ثلاث ثم قسم للغائبة يوما ثم قسم التي ترك القسم لهما ثلاثا نأحقى بوفها
 جميع ما ترك لهما من القسم ولو قسم رجل بين نسائه يومين أو ثلاثا لكل امرأة ثم طلق امرأة لم يقسم لهما وترك
 القسم لهما لم يكن عليه الا أن يستعمل التي ترك القسم لها ولو راجعها أو نسكحها نكاحا جديدا أو فاهاما كان لها
 من القسم (قال) ولو كان لرجل زوجة مملوكة وحرقة فقسم للحرمة يومين ثم دار إلى المملوكة فعنت فان كانت عنت
 وقد أفاها يومها وليتها دار إلى الحرمة فقسم لهما يوما وللأمسة التي أعتقت يوما وان لم يكن أوفاهما اليها حتى
 عنت بيت عندها ليلتين حتى يسويها بالحرمة لا نها قد صارت كهي قبل أن تستكمل خطها من القسم (قال)
 ويقسم للمرأة قد آتت منها ولأمراه قد تظاهر منها ولا يقرب التي تظاهر منها وكذلك إذا حرمت بامرهم قسم لهما ولم
 يقربها وكذلك القسم لو كان هو محرما ولا يقرب واحدة من معه في حرمة

(القسم للمرأة المدخول بها) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
 حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصحت عنده
 قال لها ليس بك على أهالك هو أن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك وذرت (قال)
 الشافعي أخبرنا عبد المجيد عن ابن جرير عن جيب بن أبي ثابت أن عبد المجيد بن عبد الله بن أبي عمرو والقاسم
 ابن محمد بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أخبراه أنهما سمعا أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام يحدث

(١) قوله لهن هكذا في الصحيح ولعله محرف عن لاحداهن كما هو ظاهر كتبه مصححه

عن
 أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار فقال علي نرى أن يجلد ثمانين لانه اذا شرب سكر واذله
 سكر هذى واذهاذى اقترى أو كما قال فجلده ٤٠ ثمانين في الخمر وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال ليس أحد نقيم عليه حدا فموت فاجد
 في نفسي شيئا الحق قتله الا حدا الجرفانه شي رأيتاه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن مات منه فدينته إما قال في بيت المال وإما قال علي

عاقلة الامام «الشك من الشافعي» قال الشافعي واذا ضرب الامام في خمر او ما سكر من شراب بعين او طرف ثوب او رداء او ما أشبهه ضربا يحبط العلم أنه لم يجاوز أربعين فمات من ذلك فالحق قتله وان ضرب أكثر من أربعين بالنعال وغير ذلك فمات فدينه على عاقلة الامام دون بيت المال لان عمر ارسل الى امرأة ففرغت فاجهضت دابطنها فامتنار عليها فأشار عليه أن يديه (١٧٥) فامر عمر عليا فقال عمر عزمت عليك لتقسميها على قومك

(قال المزني) رجما هذه غلط في قوله اذا ضرب أكثر من أربعين فمات فلم يمت من الزيادة وحدها وانما مات من الأربعين وغيرها فكيف تكون الدية على الامام كلها وانما مات المضروب من مباح وغير مباح الأثرى أن الشافعي يقول لو ضرب الامام رجلا في القذف أحد أو ثمانين فمات ان فيها قولين أحدهما ان عليه نصف الدية والآخر ان عليه جزأ من أحد وثمانين جزأ من الدية (قال المزني) الأثرى أنه يقول لو جرح رجلا جرحا فخطاه المجرع فمات فان كان خطاه في لحم حتى فطى الجراح نصف الدية لانه مات من جرحه والجرح الذي أحدثه في نفسه فكل هذا يدل ان اذ مات المضروب من أكثر من أربعين فمات أنه بها مات فلا تكون الدية كلها على الامام لانه لم يقتله بزيادة وحدها حتى كان معها مباح الأثرى

عن أم سلمة أنها أخبرته انها لما قدمت المدينة أخبرتهم أنها ابنة أبي أمية بن الخيرة فكذبوها وقالوا ما كذب الغرائب حتى أنشأ الناس منهم الجحيم فقالوا أنكبين الى أهلك فكذب معهم فرجعوا الى المدينة قالت فصديقوني وازدددت عليهم كرامة فلما حلت جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني فقلت له ما مثلي نكح أما أنا فلا ولدني وأنا غيور ذات عيال قال أنا أكبر منك وأما الخيرة فليذهبها الله تعالى وأما العيال فالى الله ورسوله فزوجهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يأنها ويقول أين زنا ب حتى جاء عمار بن ياسر فاختمها فقال هذه تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت ترضعها فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين زنا ب فقلت قريبة بنت أبي أمية واقفها عندما أخذها عمار بن ياسر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني أتيسمك الليلة قالت فقمتم فوضعت ثفالي واخرجت خبات من شعير كانت في جرد واخرجت شعما فعصده له أو مصده «شك الربيع» قالت فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصبح فقال حين أصبح ان للث على أهلك كرامة فان شئت سبعت لك وان أسبعت لأسبعت (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جدي عن أنس انه قال للبكر سبع وللثيب ثلاث (قال الشافعي) وحديث ابن جريح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة على أن الرجل اذا تزوج البكر كان له أن يقيم عندها سبعا واذا تزوج الثيب كان له أن يقيم عندها ثلاثا ولا يحسب عليه لتسائه الا ان كان عنده قبلها فيسدد من السبع ومن الثلاث (قال) وليس له في البكر ولا الثيب الا باقوا وهما هذا العدد الا ان يحلله منه (قال) وان لم يفعل وقسم لتسائه عادفا وهما هذا العدد كما يعود فمات من حقهما في القسم فيوفيهما (قال) ولو دخلت عليه بكر ان في ليلة أو ثنيان أو بكر وثيب كرهته ذلك وان دخلت معا عليه أفرع بينهما فأيتهما خرج سهمها بدأ فافاها أياما ولياليها وان لم يفرع فسدا بأحدهما رجعت أن يسعه لانه لا يصل الى أن يوفيهما حقهما الا بان يسد بأحدهما ولا أحب له أن يقسم بينهما أربع عشرة لان حق كل واحد منهما مائة أيامها (قال) فان فعل لم أر عليه إعادة أيام لها بعد العدة التي أوفاهما اياها وان دخلت عليه احدهما بعد الاخرى بدأ فافا في التي دخلت عليه أولا أيامها (قال) واذا بدأ بالتي دخلت عليه آخر أحببت له أن يقطع ويوفي الاولى قبلها فان لم يفعل ثم أوفى الاولى لم يكن لها زيادة على أيامها ولا يزداد أحد في العدد بتأخير حقها (قال) واذا فرغ من أيام البكر والثيب استأنف القسم بين أزواجه فعدل بينهما (قال) فان كانت عنده امرأتان ثم نكح عليهما واحدة فدخلت بعد ما قسم لواحدة فاذا أوفى التي دخلت عليه أيامها بدأ بالتي كان لها القسم بعد التي كانت عنده (قال) ولا يضيق عليه أن يدخل عليها في أي يوم أو في ليلة شاء من ليالي نسائه (قال) ولا أخب في مقامه عند بكر ولا ثيب أن يتلف غن صلاة ولا بر كان يفعل قبل العرس ولا شهوة جنازة ولا يجوز له أن يتلف عن اجابة دعوة

(سفر الرجل بالمرأة) قال الشافعي رحمه الله أخبرني عمي محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب عن عبيد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فأيتهن خرج سهمها خرج بها (قال الشافعي) فاذا كان الرجل نسوة فأراد سفرا فليس بواجب أن يخرج منهن ولا بواحدة ممنهن وان أراد الخروج منهن أو بعضهن فذلك له فان أراد الخروج بواحدة أو اثنتين أفرع بين نسائه فأيتهن خرج سهمها خرج به ولم يكن له أن يخرج بغيرها وله ان يتركها ان شاء وهكذا ان أراد الخروج باثنتين أو ثلاث لم يخرج بواحدة ممنهن الا بقرعة فان خرج بواحدة ممنهن بغير قرعة كان عليه ان يقسم لمن بقي بقدر

انه يقول فيمن جرح مرتد ثم أسلم ثم جرح آخر فمات ان عليه نصف الدية لانه مات من مباح وغير مباح (قال المزني) رحمه الله وكذلك ان مات المضروب بأكثر من أربعين من مباح وغير مباح (قال الشافعي) ولو ضرب امرأة حادفا فاجهضت لم يضمنها وضمن ما في بطنها لانه قتله ولو حده بشهادة عبيدين أو غير عبيدين في أنفسهما فمات ضمنته عاقلة لان كل هذا خطأ منه في الحكم وليس

على الجاني شيء ولو قال الامام الجليل انما ضرب هذا الظالمين الجالد والامام معا ولو قال الجالد قد ضربته وانا ارى الامام مخطئا وعلت ان ذلك رأى بعض الفقهاء ظمنا الاما غاب عنه بسبب ضربه ولو قال اضربه ثمانين فزاد سوطا فبات فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أحدهما ان عليهم نصفين كالوجني رجلان (١٧٦) عليه أحدهما بضربة والاخر بثمانين ضمنا لدية نصفين أو سهما من واحد وثمانين سهما (قال)

واذا خاف رجل نشوز امرأته فضرها فبات فاعقل على العاقلة لان ذلك باحة وليس بفرض ولو عزز الامام رجلا فبات فادية على عاقلة والكفارة في ماله (قال) واذا كانت برجل سلعة فامر السلطان بقطعها أو كلة فامر بقطع عضومته فبات فعلى السلطان القود في المكره وقيل عليه القود الذي لا يقتل وقيل لا قود عليه في الذي لا يقتل وعليه الدية في ماله واما غير السلطان يفعل هذا فعليه القود ولو كان رجل أغلف أو امرأة لم تخفض فامر السلطان فعذرا فباتا لم يضمن السلطان لانه كان عليهما ان يفعلا الا ان يعذرهما في جر شديد أو بر دم فطر الاغلب انه لا يسلم من عذري مثله فيضمن عاقلة الدية

(باب صفة السوط)

قال الشافعي رحمه الله يضرب الحدود بسوط بين السوطين لا جديد

مغيبه مع التي خرج بها (قال) فاذا خرج بامرأة بالقرعة كان لها السفر فالصادون نسائه لا يحتسب عليها ولاهن من مغيبها مع في السفر منفردة شيء وسواء قصر سفره أو طال (قال) ولو اراد السفر نقله لم يكن له أن ينتقل بواحدة منهن الا وفي البواقي مثل مقامه معها (قال) ولو خرج مسافرا بقرعة ثم ازمع المقام لنقله كان للتي سافرت بالقرعة ما مضى قبل ازماعه المقام على النقلة وحسب عليها مقامه معها بعد النقلة فاوفي البواقي حقوقهن فيها (قال) ولو أقرع بين نسائه على سفر فخرج سهم واحدة فخرج بها ثم اراد سفر اقبل رجوعه من ذلك السفر كان ذلك كله كالسفر الواحد ما لم يرجع فاذا رجع فاراد سفر اقرع (قال) ولو سافر بواحدة فتكح في سفره أخرى كان التي تكح باللكوحة من الايام دون التي سافرت بها ثم استأنف القسم بينهما بالعدد ولا يحسب نسائه الا الذي خلف من الايام التي تكح في سفره شيئا لانه لم يكن حيث يمكنه القسم لهن

(نشوز المرأة على الرجل) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض الى قوله سبيلا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن اياس بن عبد الله بن أبي ذباب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا اماء الله قال فأتاه عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله ذنر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بأل محمد نساء كثير كلهن يشتكين أزواجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أطاف الليلة بأل محمد سبعون امرأة كلهن يشتكين أزواجهن ولا تجذون أولئك خياركم (قال الشافعي) في نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ضرب النساء ثم اذنه في ضربهن وقوله لن يضرب خياركم يشبه أن يكون صلى الله عليه وسلم نهى عنه على اختيار النبي وأذن فيه بان مباح لهم الضرب في الحق واختار لهم أن لا يضربوا القوله لن يضرب خياركم (قال) ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية بضربهن ثم أذن لهم بعد نزولها بضربهن (قال الشافعي) وفي قوله لن يضرب خياركم دلالة على أن ضربهن مباح لا فرض أن يضربن ونختاره من ذلك ما اختار رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب للرجل أن لا يضرب امرأته في انبساط لسانها عليه وما أشبه ذلك (قال الشافعي) وأشبه ما سمعت والله أعلم في قوله واللاتي يخافون نشوزهن أن تخوف التشوز دلائل فاذا كانت فمظهور لان العظة مباحة فان لم يجن فأتاهن تشوزا بقول أو فعل فاهجر وهن في المضاجع فان أقرن بذلك على ذلك فاضربوهن وذلك بين أنه لا يجوز هجرة في المضجع وهو منهي عنه ولا ضرب الا بقول أو فعل أوهما (قال) ويحتمل في تخافون نشوزهن اذا نشزن فأتين التشوز فكن عاصيات به أن تجمعوا عليهن العظة والهجرة والضرب (قال) ولا يبلغ في الضرب حدا ولا يكون مبرحا ولا مدميا ويتوق فيه الوجه (قال) ويهجرها في المضجع حتى ترجع عن التشوز ولا يجاوزها في هجرة الكلام ثلاثا لان الله عز وجل انما أباح الهجرة في المضجع والهجرة في المضجع تكون بغير هجرة كلام ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجاوز بالهجرة في الكلام ثلاثا (قال) ولا يجوز لاحد أن يضرب ولا يهجر مضجعا بغير بيان نشوزها (قال) وأصل ما ذهب اليه من أن لا قسم للمتنوعة من زوجها ولا نفقة ما كانت متمتعة لان الله تبارك وتعالى أباح هجرة مضجعا وضربها في التشوز والامتناع نشوز (قال) ومتى تركت التشوز لم تحل هجرتها ولا ضربها وصارت على حقها كما كانت قبل التشوز (قال الشافعي) رحمه الله في قوله عز وجل والرجال عليهن درجة وقوله وعاشروهن بالمعروف وهو ما ذكرنا ماله عليه في بعض الامور من مؤنتها وله عليها ما ليس نهاعليه ولكل واحد منهما على صاحبه

(الحكمين)

ولا خلق يضرب الرجل في الحد والتعزير قائما وتترك له يد يتيق بها ولا يرد ولا يمد المرأة حاله وتضم عليها ثيابها وربط ثلاثا تكشف ولي ذلك منها امرأة ولا يبلغ في الحدان نهر الدم لانه سبب التلف وانما يراد بالحد النكال أو الكفارة (قال المرتضى) رحمه الله ويتيق الحد الوجه والفرج وروى ذلك عن علي رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله ولا يبلغ بعقوبة أربعين تقصيرا

عن مساواة عقوبة الله تعالى في حدوده ولا تقام الحدود في المساجد
 المسلمين من كتاب قتل الخطأ قال الشافعي رحمه الله وإذا أسلم القوم ثم ارتدوا عن الإسلام إلى أي كفر كان في دار الإسلام أو دار
 الحراب وهم مقهورون أو قاهرون في موضعهم
 (١٧٧)

باب قتال أهل الردة وما أصيب في أيديهم من متاع
 أن يبدوا بجهادهم قبل
 جهاد أهل الحرب الذين
 لم يسلموا قط فأنما ظفروا
 بهم استباؤهم فمن تاب
 حقن دمه ومن لم يتب
 قتل بالردة وسواء في ذلك
 الرجل والمرأة وما
 أصاب أهل الردة من
 المسلمين في حال الردة
 وبعد اظهار التوبة في
 قتال وهم ممتنعون أو
 غير قتال أو على نائرة أو
 غيرها سواء والحكم
 عليهم بالحكم على المسلمين
 لا يختلف في القود
 والعقل وضمان ما يبيعون
 (قال المصنف)
 هذا خلاف قوله في
 باب قتال أهل البغي
 (قال الشافعي) فإن
 قيل فاصنع أبو
 بكر في أهل الردة قيل
 قال لقوم جاءوه ثابتن
 تدون قتلانا ولا ندني
 قتلاكم فقال عمر لا نخذ
 لقتلنا دية فإن قيل فاقوله
 تدون قيل إن كانوا يبيعون
 غير متعدين ودوا وإذا
 ضمنوا الدية في قتل غير
 عمد كان عليهم القصاص
 في قتلهم متعدين وهذا

(الحكمين) قال الشافعي قال الله عز وجل وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها
 الآية (قال الشافعي) والله أعلم بمعنى ما أراد فاما ظاهر الآية فان خوف الشقاق بين الزوجين أن يدعى
 كل واحد منهما على صاحبه منع الحق ولا يظلم واحد منهما صاحبه باعطاء ما يرضى به ولا ينقطع ما بينهما
 بفرقة ولا صلح ولا ترك القيام بالشقاق وذلك أن الله عز وجل أذن في نشوز المرأة بالعظة والهجرة والضرب
 ونشوز الرجل بالصلح فاذا خاف أن لا يقيم حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ونهى إذا أودا الزوج
 استبدل زوجا مكان زوج أن يأخذهما آتاهما شيا (قال الشافعي) فإذا ارتفع الزوجان الخوف شقاقهما إلى
 الحكام فحق عليه أن يبعث حكما من أهله وحكما من أهلها من أهل القناعة والعقل ليكشفهما أمرهما
 ويصلح بينهما إن قدر (قال) وليس له أن يأمرهما بفرقة إن رأى ما لا يأمر الزوج ولا يعطيان مال المرأة
 إلا باذنها (قال) فان اصبطح الزوجان والا كان على الحاكم أن يحكم لكل واحد منهما ما على صاحبه بما يلزمه
 من حق في نفس ومال وأدب (قال) وذلك أن الله عز وجل أعاد كراهما إن يريدان إصلاحا يوفق الله بينهما ولم
 يذكر تفرقا (قال) واختار الإمام أن يسأل الزوجين أن يتراضيا بالحكمين وبوكلاهما معا فوكلهما الزوج
 أن رأى أن يفرقا بينهما فاعلى ما رأى من أخذ شي أو غير أخذ أن اختبرا أو ليا من المرأة عنه (قال) وان جعل
 اليهما أن وضيت بكذا أو كذا فاعطياها ذلك غنى واسألاها أن تكف غنى كذا والمرأة أن توكلهما إن شاعت بأن
 يعطيا عنها في الفرقة شيا تسميه أن رأى أنه لا يصلح الزوج غير (١) وان رأى أن يعطياها أن يفعل أوله كذا أو يترك
 لها كذا فان فعل ذلك الزوجان أمر الحكمين بأن يحتدافان رأيا بالجمع خبر لم يصيرا إلى الفراق وان رأى
 الفراق خيرا أمرهما فافصارا الله وان رجع الزوجان أو أحدهما بعد ما توكلتهما عن الوكالة أو بعضها
 أمرهما بما أمرهما به أو لامن الإصلاح ولم يجعلهما وكيلهما إلا فيما وكلا فيه (قال) ولا يجبر الزوجان على
 توكلهما إن لم يوكلا وإذا وكلاهما معا كما وصفت لم يجز أمر واحد منهما دون صاحبه فان فرق أحدهما ولم
 يفرق الآخر لم تجز الفرقة وكذلك أن أعطى أحدهما على الآخر شيا (قال) وان غاب أحد الحكمين أو غلب على
 عقله بعث حكما غير الغائب أو الغلوب المصلح من قبل الحاكم وبالوكالة أن وكله بها الزوجان (قال) وان غلب
 أحد الزوجين على عقله لم يعض الحكمين بينهما شيا حتى يعود إليه عقله ثم يجدد وكالة (قال) وان غاب أحد
 الزوجين ولم يفسخ الوكالة أمضى الحكمين رأيهما ولم تقطع غيبة واحد منهما الوكالة (قال الشافعي) أخبرنا
 الثعني عن أبيه عن أبي نعيم عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني أنه قال في هذه الآية وان خفتم شقاق بينهما
 فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها قال حارجل وامرأة إلى على رضى الله عنه ومع كل واحد منهما
 قشام من الناس فأمرهم على فبعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ثم قال الحكمين تدريان ما عليكما عليكما رأيتما
 أن تجمعا أن تجمعا وان رأيتما أن تفرقا أن تفرقا قالت المرأة وضيت بكتاب الله بما على فيه ولوى وقال الرجل
 أما الفرقة فلا فقال على رضى الله عنه كذبت والله حتى تفرقا حتى تقر بمثل الذي أقرت به (قال الشافعي) أخبرنا مسلم
 عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة سمعه يقول تزوج عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة فقالت له اصبر لي وأنفق
 عليك فكان إذا دخل عليها قالت أن عتبة بن ربيعة أن شعبة بن ربيعة ففسكت عنها حتى دخل عليها فوما
 وهو يرم فقالت أن عتبة بن ربيعة أن شعبة بن ربيعة فقال على يسألك في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها
 جهنت عثمان بن عفان فذكرت ذلك فإرسا بن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لا فرق بينهما وقال معاوية

(١) في العبارة نقص أو تحريف وكذلك وقع في النسخ فأنظر
 خلاف حكم أهل الحرب عند أبي بكر الصديق رضى الله عنه فان قيل فلان علم منهم
 أحدا أقربا حد قيل ولا يثبت عليه قتل أحد بشهادة ولو ثبت لم يلزم كما أبطل لوى لما طلبه والردة لا تدفع عنهم قود لولا اعتقالاتهم خبرا
 إن لم تردهم شرا (قال المصنف) هذا عندى أقبر من قوله في كتاب قتال أهل البغي بطر ذلك كله لأن حكم أهل الردة أن تردهم إلى

حكم الاسلام ولا يرقون ولا يغنون كاهل الحرب فكذلك يقاد منهم ويضمنون (قال الشافعي) رحمه الله واذا قامت لتردينه انه اظهر القول بالايمان ثم قتله رجل يعلم توبته او لا يعلمها فعليه القود

كتاب صول الفصل *

(١٧٨)

باب دفع الرجل عن نفسه وحريمه ومن يتطلع في بيته (قال الشافعي رحمه الله اذا ما كنت لأفرق بين شيخين من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما (قال الشافعي) حديث على ثابت عندنا وهو ان شاء الله كما قلنا لا نخالفه لان عليا اذا قال لهم ابعثوا حكا من أهله وحكام من أهله والزوجان حاضران فانما خاطب به الزوجين أو من أعرب عنهما بمحضرتهم ما بولالة الزوجين أو رضاهما بما قال وقوله للرجل لا والله حتى تقر بمثل ما أقرب به أن لا يقضي الحكمان ان رأيا للفرقة اذا رجعت عن توكلهما حتى تعود الى الرضا بان يكونا بولالة ناطرين بما يصلح أمركما ولو كان للحاكم أن يبعث حكما بفرقة بلا وكالة الزوج ما احتاج على رضي الله عنه الى أن يقول لهما ابعثوا وليعت هو ولقال للزوج ان رأيا للفراق أمضيا ذلك عليك وان لم تأذن به ولم يحلف لا يقضي الحكمان حتى يقر ولو كان للحاكم جبر الزوجين على أن يوكلا كان له أن يمضيه بلا أمرهما (قال) وليس في الحديث الذي روى عن عثمان دلالة كالدلائل في حديث على رضي الله عنه وهو يشبه أن يكون كالحديث عن علي فان قال قائل فقد يحتل خلافه قيل نعم وموافقته فليست بأولى بأحد الوجهين من غير بل هو الموافق حديث على كرم الله وجهه أقرب من أن يكون قوله خلافه

طلب الفصل رجلا ولم يقدر على دفعه الا بقتله فقتله لم يكن عليه غرم كما لو حل عليه مسلم بالسيف فلم يقدر على دفعه الا بضربه فقتله بالضرب انه هدر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد فاذا سقط عنه الاكثر لانه دفعه عن نفسه بما يجوز له كان الاقل أسقط (قال الشافعي) ولو عض يده رجل فانزع يده فندرت ثنيته الفاض كان ذلك هدرًا واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم قال أيدع يده في فيك تقضمها كأنها في في فحل وأهدر ثنيته (قال) ولو عضه كان له فلك لحية بيده الأخرى فان عض قفاه فلم تله يده كان له أن ينزع رأسه من فيه فان لم يقدر فله التعامل عليه برأسه الى ورأه ومصدع او متخدرًا وان غلبه ضبطا بضيه كان له ضرب فيه بيده حتى يرسله فان بعج بطنه

ما يجوز له أخذ مال المرأة منها (قال الشافعي) قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن نحلة الآية (قال الشافعي) فكان في هذه الآية اباحة كله اذا طابت نفسها ودليل على أنها اذا لم تطلب به نفسها لم يحل أخذها (قال) وقد قال الله عز وجل وان أردتم استبدال زوج مكان زوج الى ميئنا (قال) وهذه الآية في معنى الآية التي كتبتا قبلها واذا أراد الرجل الاستبدال بزوجه ولم ترده ففرقه لم يكن له أن يأخذ من ماله شيئا بان يستكرهها عليه ولا أن يطلقها لتعطيه فدية منه فان فعل وأقرب ذلك أو قامت عليه بينة رد ما أخذ منها عليها وان كان طلقها عليه لزمه ما سمي من عدد الطلاق وكان يملك فيه الرجعة ان لم يأت على جميع طلاقها (قال) ويشبه والله تعالى أعلم أن لا يكون له اذا أزمع على فراقها أن ياتيه من ماله شيئا ثم يطلقها وذلك أن اعطاءها يكون على استطابة نفسه بحسبها لا على فراقها ويشبه معنى الحديث لهما (قال) ولا يبين له رد ذلك عليها لو وهبته بلا ضرورة ثم طلقها لان ظاهره أنها طابت به نفسها (قال) ولو علمته يريد الاستبدال بها ولم يمنعها حقها ففشرت ومنعته بعض الحق وأعطته ما لا جاز له أخذه وصارت في معنى من يخاف أن لا يقيم حدود الله ونرجحت من أن يكون راد فراقها فيفارق بلا سبب منها ولا يمنع الحق في حال متقدمة لارادته ولا متأخرة (حس المرأة على الرجل يكرهها ليرثها (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها الآية (قال الشافعي) يقال والله أعلم زلت في الرجل ينع المرأة حق الله تعالى عليه في عشرتها بالمعروف عن غير طيب نفسها ويحبسها الموت فيرثها أو يذهب ببعض ما آتاها واستثنى الآن يأتين بفاحشة معينة وقيل لأبأس بان يحبسها كراهالها اذا أدى حق الله تعالى فيها لقول الله عز وجل وعاشروهن بالمعروف قرأ الى كثيرا (قال) وقيل في هذه الآية دلالة على أنه انما حرّم عليه حبسها مع منعها الحق ليرثها أو يذهب ببعض ما آتاها (قال) واذا منعها الحق ويحبسها ويذهب ببعض ما آتاها فطلبته فهو مردود عليها اذا أقرب ذلك أو قامت به بينة (قال الشافعي) وقد قيل فان أتت عنده بفاحشة وهي الزنا فحبسها على منع الحق في القسم لان ضررها ولا منعها نفقة فأعطته بعض ما آتاها حل له أخذه وكانت معصيتها الله بالزنا ثم معصيته أكبر من معصيتها في غير الزنا وهي اذا عصته فلم تقم حدود الله لم يكن عليه

سكين أو فقا عينه بيده أو ضربه في بعض جسده ضمن ورفع الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه جارية كانت تحت طيب فاتبعها رجل فراودها عن نفسها فرمته بقهر أو صخر فقتله فقال عمر هذا قبل الله والله لا يودي أبدا (قال) ولو قتل رجل رجلا فقال وجدته على أمرأتى فقد أقرب بالحدود ادى فان لم يقم جناح

بينه قتل قال سعد بن رسول الله أريت أن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى أتى بأربعة شهداء فقال عليه الصلاة والسلام
 ثم قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه إن لم يأت بأربعة شهداء فليقطع برمته (قال) ولو تطلع اليمرجل من نقيب فطعنه بعدوا ورماء
 بحصاة أو ما أشبهها فذهب عنه فهي هدر واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم (١٧٩) نظر إلى رجل ينظر إلى بيته من

بحر ويده مدرى يحل
 به رأسه فقال عليه
 الصلاة والسلام لو أعلم
 أنك تنظري أو تنظري
 لطعنت به في عينك إنما
 جعل الاستئذان من أجل
 البصر ولو دخل بيته
 فأمره بالخروج فلم
 يخرج فله ضربه وإن
 أتى على نفسه (قال
 المرنى) رحمه الله الذي
 عض رأسه فلم يقدر أن
 يتخلص من العاض
 أولى بضربه ودفعه عن
 نفسه وإن أتى ذلك على
 نفسه

(باب الضمان على البهائم)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك
 عن الزهري عن حرام
 ابن سعد بن محبصة أن
 ناقة للبراء دخلت حائطا
 فأفسدت فيه فقصي
 عليه السلام أن على
 أهل الأموال حفظها
 بالنهار وما أفسدت
 المواشي بالليل فهو
 ضامن على أهلها
 (قال الشافعي)

جناح فيما اقتدت به (قال) فإن حبسها ما نفعها الحق ولم تأت بفاحشة ليرثها فانت عندك لم يحل له أن يرثها
 ولا يأخذ منها شيئا في حياتها فإن أخذ مرد عليها وكان أملاك يرجعها وقيل إن هذه الآية منسوخة وفي معنى
 والاثنان يأتين الفاحشة من نسائك إلى سبيل الله تحت بآية الحدود والزانية والزاني فاجلدا كل واحد منهما
 مائة جلدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد
 مائة وتغريب عام والثيب بالثيب الرجم فلم يكن على امرأة حبس يمنع به حتى الزوجة على الزوج وكان عليها
 الحد (قال) وما أشبه ما قبل من هذا بما قبل والله أعلم لأن الله أحكاما بين الزوجين بأن جعل له عليها أن
 يطلقها بحسنة ومسيئة وبحبسها بحسنة ومسيئة وكلاهما لها وغير كاره ولم يجعل له منعها حقها في حال
 (ما يحل به الفدية) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسأله بمسوف أو تسريح
 باحسان إلى فيما اقتدت به (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمره أن حبيبة بنت سهل
 أخبرتها أنها كانت عند ثابت بن قيس بن ثمال وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد
 حبيبة بنت سهل عند أبيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه قالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله لأننا
 ولأبائنا أزواجنا فلما جاء ثابت قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر
 فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عندى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلست
 في أهلها (قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة عن يحيى بن سعيد عن عمره عن حبيبة بنت سهل أنها أتت النبي صلى
 الله عليه وسلم في الغلس وهي تشكو شيئا يبدها وهي تقول لا تأولنا ثابت بن قيس فقالت فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يا ثابت خذ منها فأخذ منها وجلست (قال الشافعي) فقيل والله أعلم في قوله تعالى فإن خفتم أن
 لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهم فيما اقتدت به أن تكون المرأة تكره الرجل حتى تخاف أن لا تقيم حدود
 الله بأداء ما يجب عليها أو أكثره إليه ويكون الزوج غير مانع لهما ما يجب عليه أو أكثره فإذا كان هذا حللت
 الفدية للزوج وإذا لم يقيم أحدهما حدود الله فليسهما معاقبين حدود الله وقيل وهكذا قول الله عز وجل
 فلا جناح عليهما فيما اقتدت به إذا حل للزوج فليس بجرام على المرأة والمرأة في كل حال لا يحرم عليها
 ما أعطت من مالها وإذا حل له ولم يحرم عليها فلا جناح عليهما معا وهذا كلام صحيح جائز إذا اجتمع معا
 في أن لا جناح عليهما وقد يكون الجناح على أحدهما دون الآخر فلا يجوز أن يقال فلا جناح عليهما وعلى
 أحدهما جناح (قال) وما أشبه ما قبل من هذا بما قبل لأن الله عز وجل حرم على الرجل إذا أراد استبدال
 زوج مكان زوج أن يأخذنهما آتاهما (قال) وقيل أن تمتنع المرأة من أداء الحق فتخاف على الزوج
 أن لا يؤدي الحق إذا منعه حقا فتمنع الفدية (قال) وجماع ذلك أن تكون المرأة المانعة لبعض ما يجب
 عليها الفدية فتعجز من أن لا تؤدي حقه أو كراهية له فإذا كان هكذا حللت الفدية للزوج ولو خرج
 في بعض ما تمتعه من الحق إلى أيديها بالضرب أجرت ذلك له لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أذن لثابت بأخذ
 الفدية من حبيبة وقد نالها بالضرب (قال) وكذلك لو تمتعه بعض الحق وكرهت محبسته حتى خافت تمتعه
 كراهية محبسته بعض الحق فأعطته الفدية طائعة حلته وإذا حل له أن يأكل ما طابت به نفسا على غير
 فراق حل له أن يأكل ما طابت به نفسا أو يأخذ عوضا بالفراق (قال) ولا وقت في الفدية كانت أكثر مما
 أعطاه أو أقل لأن الله عز وجل يقول فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ويجوز الفدية عند السلطان ودونه

والضمان على البهائم وجهان أحدهما ما أفسدت من الزرع بالليل ضمنه أهلها وما أفسدت بالنهار لم تضمنوه والوجه الثاني أن كان
 الرجل راكباً فأصاب بيدها أو رجلها أو فيها أو ذنبها من نفس أو جرح فهو ضامن له لأن عليه منه ما في تلك الحال من كل ما تلفت
 به أخذاً وكذلك إن كان سائداً أو قائداً وكذلك الأبل المقطورة بالبعير الذي هو عليه لأنه قائدها وكذلك الأبل يسوقها ولا يجوز الاضمان

ما أصابت الدابة تحت الرجل ولا يضمن الاما جلها عليه فوطئته فأما من ضمن عن يدها ولم يضمن عن رجلها فهذا التحكم وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبار فهو خطأ لأن الحفاظ لم يحفظوه هكذا (قال) ولو أنه أوقفها في موضع ليس له أن يقفها فيه ضمن ولو وقفها في ملكه لم يضمن ولو (١٨٠) جعل في داره كلبا عقورا أو حبالا فدخل إنسان فقتله لم يكن عليه شيء (قال المزني)

وسواء عندي
أذن له في الدخول أو لم
يأذن له

(كتاب السيد)

من خمسة كتب الجزية
والحكم في أهل الكتاب
واملاء على كتاب
الواقدي واملاء غزوة
بدر واملاء على كتاب
اختلاف أبي حنيفة
والاوزاعي

(أصل فرض الجهاد)

قال الشافعي رحمه
الله لما مضت بالنبي
صلى الله عليه وسلم
مدة من هجرته أنعم الله
فيها على جماعات بتابعه
حدثت لهما مع عون الله
قوة بالعدد لم تكن قبلها
ففرض الله عليهم الجهاد
فقال تعالى كتب عليكم
القتال وهو كرم لكم
وقال تعالى قاتلوا في
سبيل الله مع ما ذكرته
فرض الجهاد ودل كتاب
الله عز وجل ثم على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم
أنه لم يفرض الجهاد على
عالمك ولا أتى ولا على

كما يجوز إعطاء المال والطلاق عند السلطان ودونه

(الكلام الذي يقع به الطلاق ولا يقع) قال الشافعي رحمه الله الخلع طلاق فلا يقع إلا بما يقع به الطلاق فإذا قال لها إن أعطيتني كذا وكذا فانت طالق أو قبله فارقك أو سرحك وقع الطلاق ثم لم أحتج إلى النية (قال) وإن قال لم أنو طلاقا دين فيما بينه وبين الله عز وجل والزم في القضاء وإذا قال لها إن أعطيتني كذا فانت بائنة أو خلية أو برية سئل فإن أراد الطلاق فهي طالق وإن لم يرد الطلاق فليس بطلاق ويرد شيئا إن أخذ منها (قال) وإذا قال لها قد خالعتك أو فاديتك أو ما أشبه هذا لم يكن طلاقا إلا بإرادته الطلاق لأنه ليس بصريح الطلاق (قال) وسواء كان هذا عند الخشب أو أرضا أو ذكر طلاق أو غير ذلك كرهنا أن نطرق إلى عقد الكلام الذي يلزم لأسببه وإذا قالت المرأة لم زوجها أو خالعتني أو بتي أو أبي أو بارتني أو أبرأني ولك على ألف أو لك هذه الألف أو لك هذا العبد وهي تريد الطلاق فطلقها فله ما ضمنته له وما أعطته (قال) وكذلك لو قالت له خالعتني على ألف ففعل كانت له الألف ما لم يتناكرا فإن قالت انما قلت على ألف ضمنها لك غيري أو على ألف لي عليك لا أعطيتك أو على ألف فليس وأنكرت بها الفأو كان له عليها مهر مثلها وإذا قالت المرأة للرجل طلقني ولك على ألف درهم فقال أنت طالق على ألف إن شئت فقلها المشبهة وقت الخيار فإن لم تشأ حتى مضى وقت الخيار لم يكن لها مشبهة وإن شاءت بعد ذلك كانت مشبهة بما طلقته وهي امرأته بحالها (قال) وهكذا إن قال لها أنت طالق إن أعطيتني ألفا فقلت خذها ثم ألقها أو قالت أبا ضمنها لك وأعطيتك بها رهنا لم يكن هذا طلاقا لأنهم لم تعطه ألفا في واحد من هذه الأحوال (قال) ولو أعطته ألفا في وقت الخيار لم يمه الطلاق فإن لم تعطه ألفا في وقت الخيار ثم أعطته أياها لم يلزمه الطلاق وسواء هرب الزوج أو غاب حتى مضى وقت الخيار أو أبطلت هي باعطائه الألف حتى مضى وقت الخيار (قال) وإذا كان للرجل امرأتان فسألهما أن يطلقهما بألف فطلقتهما في ذلك المجلس لزمهما الطلاق وفي المال قولان أحدهما أن الألف عليهما على قدر مهر مثلهما والآخر أن على كل واحدة منهما مهر مثلها لأن الخلع وقع على كل واحدة منهما بشئ مجهول (قال الربيع) وهذا أصح القولين عندي (قال) وإن قالت له امرأتان لك ألف فطلقنا معافلتك أحدهما في وقت الخيار ولم يطلق الأخرى لزم المطلقة مهر مثلها ولو طلق الأخرى بعد ذلك الوقت لزمه الطلاق وكان علك فيه الرجعة ولم يلزمها من المال شيء إنما يلزمها المال إذا طلقها في وقت الخيار (قال) ولو قالت طلقنا بألف فقال إن شئت ما فاقتم طالقنا لم تطلقا حتى يشاء أمعافى وقت الخيار فإن شاءت أحدهما ولم تشأ الأخرى حتى مضى وقت الخيار لم تطلقا قال فإن شاء أمعافاه على كل واحدة منهما مهر مثلها (قال) وإذا قال رجل لامرأته إن أعطيتني ألفا فانت طالق فاعطته ألفا في وقت الخيار وقع الطلاق وليس له أن يعتنع إذا دفعته إليه في ذلك الوقت ولها أن ترجع فيها (قال) وهكذا إن قال أعطيتني أو إن أعطيتني وما أشبه هذا فأنما ذلك على وقت الخيار فإذا مضى لم يقع به شيء (قال) وإن قال متى أعطيتني أو أي وقت أعطيتني أو أي حين أعطيتني ألفا فانت طالق فلها أن تعطيها ألفا متى شاءت وليس له أن يعتنع من أخذها ولها إذا أعطته ألفا أن ترجع فيها لأن هذا كله غاية كقولها متى دخلت الدار فانت طالق أو متى قدم فلان فانت طالق فليس له أن يقول قد رجعت فيما قلت وعليه متى دخلت الدار أو قدم فلان أن تطلق

(ما يقع بالخلع من الطلاق)

قال

من لم يبلغ لقول الله تعالى وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله فحكم أن لا مال للملوك وقال حرض

المؤمنين على القتال فدل على أنهم الذكور وعرض ابن عمر على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فرده وعرض عليه عام الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه وحضر مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة عيدين ونساء غير بالغين فرضح لهم وأسلم لهم فاهوا حرار

وجرحى بالعين فدل أن السهمان انما تكون لمن شهد القتال من الرجال الاحرار فدل بذلك أن لا فرض على غيرهم في الجهاد

(باب من له عذر بالضعف والضرر والزمانة والعذر بترك الجهاد من كتاب الجزية) قال الشافعي قال الله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى الآية وقال انما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء وقال (١٨١) ليس على الاعشى حرج ولا على

الاعرج حرج ولا على

المريض حرج فقبل

الاعرج المقعد والاعرج

انه عرج الرجل

الواحدة وقبل نزلت

في وضع الجهاد عنهم

(قال) ولا يحتل غيره فان

كان سالم البدن قويه

لا يجدا أهبة الخروج

ونفقة من تلزمه

نفقته الى قدر ما يرى

(٣) لمدته في غزوه فهو بمن

لا يجنبها ينقضي فليس له

ان يتطوع بالخروج

وبدع الفرض ولا يجاهد

الاثنين أهمل الدين

وباذن أبيه لشفتها

ورقمها عليه اذا كانا

مسلمين وان كانا على

غير دينه فاجبا يجاهد

أهله دينها فلا طاعة

لهما عليه فجاهد ابن

عتبة بن ربيعة مع النبي

صلى الله عليه وسلم

ولست أشك في كراهية

أبي جهم مع النبي

صلى الله عليه وسلم

وجاهد عبد الله بن

عبد الله بن أبي مع النبي

صلى الله عليه وسلم

وأبو مخنف عن النبي

قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا خالع الرجل امرأته فنوى الطلاق ولم ينو عددًا منه بعينه فالتخلع تطليقة لا يملك فيها الرجعة لأنها بيع من البيوع ولا يجوز أن يملك عليها مالها ويكون أملك بها وانما جعلناها تطليقة لان الله تعالى يقول الطلاق مرتان ففعلنا عن الله تعالى أن ذلك انما يقع بايقاع الزوج وعلمنا أن الخلع لم يقع الا بايقاع الزوج (قال) وإذا خالع الرجل امرأته فسمى طلاقا على خلع أو فراق أو سراح فهو طلاق وهو ما نوى وكذلك ان سمي ما يشبه الطلاق من الكلام بنسبة الطلاق (قال) وجماع هذا أن ينظر الى كل كلام يقع به الطلاق بلا خلع فنوقعه في الخلع وكل ما لا يقع به طلاق يحال على الابتداء فيوقع به خلع فلا نوقع به خلع حتى ينوى به الطلاق وإذا لم يقع به طلاق فما أخذ الزوج من المرأة مردود عليها (قال) فان نوى بالخلع اثنتين أو ثلاثا فهو ما نوى (قال) وكذلك ان سمي عددًا من الطلاق فهو ما سمي وقدر نوى نحو من هذا عن عثمان رضي الله عنه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن طهمان مولى الاسلميين عن أم بكرة الاسلمية (قال الشافعي) وهذا كبار وروي عن عثمان رضي الله عنه ان لم يسم بالخلع تطليقة لأنه من قبل الزوج ولو سمي أكثر من تطليقة فهو ما سمي (قال) والمختلعة مطلقة فعدتها عدتها ولو اهل السكنى ولا نفقة لها لان زوجها لا يملك الرجعة (قال) وإذا خالعها ثم طلقها في العدة لم يقع عليها الطلاق لانها ليست بزوج ولا في معنى الأزواج يحال بأن يكون له عليها رجعة ولا تحل له الابتكاح جديد كما كانت قبل أن ينكحها وكذلك لو ألى منها أو تظاهرا وقد فها لم يقع عليها إيلاء ولاظهار ولا لعان ان لم يكن ولد ولو ماتت أو مات لم يتوارثا (قال) وانما قلت هذا بدلالة كتاب الله عز وجل لان الله تعالى حكم بهذه الاحكام الخمسة من الإيلاء والظهار واللعان والطلاق والميراث بين الزوجين فلما علقنا عن الله تعالى أن هذين غير زوجين لم يجز أن يقع عليها طلاقه فان قال قائل فهل فيه من أثر فأخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير (قال الشافعي) ولو خالعها ثم أخذ منها شيئا على أن طلقها ثانية أو الثالثة لم يلزمها الطلاق وكان الخلع عليها مردودا لانه أخذ على ما لا يلزمها (قال) وإذا جازما أخذ من المال على الخلع والطلاق فيه واقع فلا يملك الزوج فيه الرجعة لان الله عز وجل يقول فلا جناح عليهما فيما افتدت به ولا تكون مفقدية وله عليها الرجعة ولا يملك المال وهو ملك الرجعة لان من ملكت شيئا بعوض أعطاه لم يجز أن يكون ملك ما خرج منه وأخذ المال عليه (قال) ولو خالعت المرأة زوجها بالف ودفعته اليه ثم أقامت بيته أو قرآن نكاحها كان فاسدا وأنه قد كان طلقها ثلاثا قبل الخلع أو تطليقة لم يبق له عليها غيرها أو خالعها ولم يجدها نكاحا رجعت عليه في كل هذا ما أخذ منها (قال) وهكذا لو خالعت ثم وجدت نكاحها فاسدا كان الخلع باطلا ورجع عما أخذ منها ولا نكاح بينهما (باب ما يجوز خلعه وما لا يجوز) قال الشافعي رحمه الله تعالى جماع معرفة من يجوز خلعه من النساء أن ينظر الى كل من جازا أمره في ماله فخصر خلعه ومن لم يجز أمره في ماله فخر خلعه فان كانت المرأة صبية لم تبلغ أو بالغت ليست برشيده أو مجبور عليها أو مغلوبة على عقلها فاختلعت من زوجها بشئ قل أو كثر فكل ما أخذ منها مردود عليها وما طلقها على ما أخذ منها واقع عليها وهذا ملك الرجعة فإذا بطل ما أخذ ملك الرجعة في الطلاق الذي وقع به الا أن يكون طلقها ثلاثا أو تطليقة لم يكن بقي له عليها غيرها (قال) وهكذا ان خالع عنها ولها بامرها من مالها كان (٣) أو غيره فالسالم مردود وليس للسلطان أن يخالع عنهما من مالها فان فعل فالطلاق واقع والخلع مردود عليها ولو خالع عنها وهي صبية بأن أبرأ زوجها من مهرها ودين لها عليه أو أعطاه شيئا من مالها كان

(٣) انظره مع ما يأتي في العقيقة بعده عند علامة ٣

صلى الله عليه وسلم بأحد يخلد من أطاعه (قال) ومن غزا عن له عذرا أو حدث له بعد الخروج هذر كان عليه الرجوع ما لم يلق الزحفان أو يكون في موضع يخاف أن يرجع أن يتلف (قال) ويقتوى في الحرب قتل أبيه ولا يجوز أن يفزع ويجعل من ماله رجل ورواه عن ابنه وأما أجرته من السلطان لانه يغزو بشئ من حقه (قال) ومن ظهر منه تخذيل المؤمنين وأربابهم أو عوتب عليهم منعه الامام الغزوي ومعههم لانه

ضرر عليهم وان غزا لم يسهم له وواسع للامام أن يأذن للمشرک أن يغزو معه اذا كانت فيه للسليمن منفقة وقد غزا عليه السلام بهود من بني قمينقاع بعد بدروشهدهم صفوان حينما بعد الفتح وصفوان مشرك (قال) وأحسان لا يعطى المشرك من الفى شيئا ويستأجر لاجارته من مال لأمالك له بعينه وهو سهم النبي صلى الله (١٨٣) عليه وسلم فان أغفل ذلك الامام أعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وابدأ الامام

بقتال من يلبسه من الكفار وبالاخوف فان كان الابعد الاخوف فلا بأس أن يبدأ به على معنى الضرورة التي يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها وأقل ما على الامام أن لا يأتي عام الاولة فيه غزو بنفسه أو بغيره على حسن النظر للسليمن حتى لا يكون الجهاد معطلا في عام من عذر ويغزى أهل الفى كل قوم الى من يليهم

(باب التغير من كتاب الجزية والرسالة)

قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى لا تنفروا يعذبكم عذابا أليما وقال لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون الى قوله وكلا وعد الله الحسنى قلنا وعد

الطلاق الذي وقع بالمال واقعا عليها وكان مالها الذي دفعته اليه مردودا عليها وحققها ثابت عليه من الصداق وغيره ولا يبرأ الزوج من شيء مما أبرأه منه الاب والولى غير الاب (قال) ولو كان أبو الصغيرة وولى المحجور عليها خالغ عنها بان أبرأه من صداقها وهو يعرفه على أنه ضامن لما أدركه فيه كان صداقها على الزوج يؤخذ به ويرجع به الزوج على الذي ضمنه أبا كان أو وليا أو أجنبيا ولا يرجع به الضامن على المرأة لأنه ضمن عنها متطوعا غير نظر لها (قال الشافعي) ولو كان دفع الى الزوج عبدا من مالها على أن ضمن له ما أدركه في العبد فالعبد مردود عليها ويرجع الزوج على الضامن بقيمة العبد لأنه أتمض من له العبد لا غيره ولا يشبه الضامن البائع ولا المتعلقة وقد قيل له صداق مثلها وان أفلس الضامن فالزوج غير له ولا يرجع على المرأة بحال (قال) ولا يجوز خلع المحجور عليها بحال الابان يتطوع عنها أحد يجوز أمره في ماله فيعطى الزوج شيئا على أن يفارقها (٣) فيجوز للزوج (قال) والذمية المحجور عليها في هذا كالمسئلة المحجور عليها (قال) والأمة هكذا وفي أكثر من هذا لا تنكح شيئا بحال وسواء كانت رشيقة بالغ أو سفينة محجور راعا عليها لا يجوز خلعها بحال إلا أن يخالغ عنها سيدها أو من يجوز أمره في مال نفسه من مال نفسه متطوعا به فيجوز للزوج (قال) وان أذن لها سيدها بشيء تخلعه فالتخلع جائز وكذلك المدبرة وأم الولد (قال) ولا يجوز ما جعلت المكاتبه على الخلع ولو أذن لها الذي كاتبها لأنه ليس بمال له فيجوز أن ينفق عليه ولا لها فيجوز ما صنعت في مالها (قال) ولا يجوز خلع زوج حتى يجوز طلاقه وذلك أن يكون بالغ غير مغلوب على عقله فإذا كان غير مغلوب على عقله فخلعه جائز محجور راعا عليه كان أو رشيدا أو ذميا أو مملوكا من قبل أن يطلقه جائز فإذا جاز طلاقه بلا شيء يأخذه كان أخذه ما أخذ عليه فضلا أو لى أن يجوز من طلاقه بلا شيء وهو في الخلع كالبالغ الرشيد فلو كان مهر امرأته ألفا وخالعته بدرهم جاز عليه ولو لى المحجور أن يلى عليه ما أخذ بالخلع لأنه مال من ماله وما أخذ العبد بالخلع فهو لسيده (قال) فان استهلك ما أخذ قبل أن يلى المحجور وسيد العبد له رجع لى المحجور وسيد العبد به على المتعلقة من قبل أنه حق لزيمهاله كماله كان له عليها دين أو أرش جناية قد فعلته اليه رجع به وليه وسيد العبد عليها (قال الشافعي) وان خالغ أبو الصبي أو المعتوم أو وليه عنه امرأته أو أبا امرأته فالخلع باطل والنكاح ثابت وما أخذ من المرأة أو وليها على الخلع فهو مردود كله وهي امرأته بحالها وكذلك ان كان مغلوبا على عقله أو غير بالغ فخالع عن نفسه فهي امرأته بحالها وكذلك سيد العبد ان خالغ عن عبده بغير إذنه لان الخلع طلاق فلا يكون لاحد أن يطلق عن أحد أب ولا سيد ولا ولى ولا سلطان انما يطلق المرء عن نفسه أو يطلق عليه السلطان بما لزمه من نفسه اذا امتنع هو أن يطلق وكان ممن له طلاق وليس الخلع من هذا المعنى بسبيل

(الخلع في المرض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والخلع في المرض والصحة جائز كما يجوز البيع في المرض والصحة وسواء أهما كان المريض أحد همدون الآخر أو همدما عا ويلزم فيه ماسى الزوج من الطلاق (قال) فان كان الزوج المريض فخالعها بأقل من مهر مثلها ما كان أو أكثر فالخلع جائز وان مات من المرض لأنه لو طلقها بلا شيء كان الطلاق جائزا (قال) وان كانت هي المريضة وهو صحيح أو مريض فسواء وان خالعت به مهر مثلها أو أقل فالخلع

القاعدون الحسنى دل ان فرض التغير على الكفاية فاذا لم يقسم بالتغير كفاية خرج من تخلف واستوجبوا ما قال الله تعالى وان كان فيهم كفاية حتى لا يكون التغير معطلا لم يأثم من تخلف لان الله تعالى وعد جميعهم الحسنى وكذلك رد السلام ودفن الموتى والقيام بالعلم ونحو ذلك فاذا قام بذلك من فيه الكفاية لم يخرج

الباقون والاحرجوا بجمعون (جامع السير) قال الشافعي الحكم في المشركين حكمان فمن كان منهم أهل أو نان أو من عبدا استحسن من غير أهل الكتاب لم تؤخذ منهم الجزية وقوتوا وحتى يقتلوا أو يسلموا القول الله تبارك وتعالى قاتلوا المشركين حيث وجد غوهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ومن كان منهم أهل (١٨٣) كتاب قوتوا حتى يسلموا أو يعطوا

الجزية عن يد وهم صاغرون فإن لم يعطوا قوتلوا وقتلوا وسييت ذراريهم ونسأوهم وأموالهم وديارهم وكان ذلك كله فبا بعد الساب (١) لقاتي الانفال قال ذلك الامام أو لم يقله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل أبا قتادة يوم خيبر سلب قتله ومأثله اياه الابعد تقضى الحرب ونفل محمد بن مسلمة سلب مرحب يوم خيبر ونفل يوم بدر عدد أو يوم أحد رجلا أو رجلا أسلاب قتلهم ومأثله صلى الله عليه وسلم حضر محضر أقط فقتل رجل قتلا في الاقتال الانفله سلبه وقد فعل ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما (قال) ثم رفع بعد السلب خمسة لاهله وتقسم أربعة أخجاسه بين من حضر الواقعة دون من بعدها وأخج بان أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قال لا الغنيمة ان شهد الواقعة (قال) ويسهم للبردون كما يسهم للفرس سهمان وللغارس سهم ولا يعطى الالفارس

جائز وإن خالعه بأكثر من مهر مثلها ثم ماتت من مرضها قبل أن تصح جاز لها مهر مثلها من الخلع وكان الفضل على مهر مثلها وصية بمصاص أهل الوصاية بها ولا ترث المختلعة في المرض ولا في الصحة زوجها ولا يرثها ولو مات أحدهما وهي في العدة (قال) ولو خالعهما على عبد بعينه أو دار بعينها وقيمة العبد والدار مائة ومهر مثلها خمسون ثم ماتت من مرضها كان له الخيار في أن يكون له نصف العبد والدار أو يرجع بمهر مثلها نقدا كالأوشتره فاستحق نصفه كان له ان شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن وإن شاء نقض البيع ورجع بالثمن (قال الربيع) وللشافعي قول آخر انه ان اشترى عبدا فاستحق بعضه أن الصفقة باطلة من قبل أنها جعت شيئين أحدهما حرام والآخر حلال فبطلت كلها وهكذا الخلع على عبد استحق بعضه لأن الخلع بيع من البيوع وله مهر مثلها والعبد مردود (قال الشافعي) وسواء كان للمرأة ميراث (٤) أو كان الزوج بحاله أصاب منه أقل أو أكثر أو مثل صدق مثلها أو الصدق الذي أعطاهما أو لم يكن انما الخلع كالبيع ألا ترى أن الخلع يفسد فيرجع عليها بمهر مثلها كما يرجع في البيوع الفائتة الفاسدة بقيمة السلعة (٥) مال والميراث وهو لا يملك حتى تموت المرأة وهو زوج والخلع الذي هو عوض من البضع

(١) ما يجوز أن يكون به الخلع وما لا يجوز (٢) قال الشافعي رحمه الله جاع ما يجوز به الخلع ولا يجوز أن ينظر إلى كل ما وقع عليه الخلع فإن كان يصح أن يكون مبيعا فالخلع به جائز وإن كان لا يصح أن يكون مبيعا فهو مردود وكذلك ان صلح أن يكون مستأجرا فهو كالمبيع (قال) وذلك مثل أن يتخالف الرجل امرأته بتخمر أو خنزير أو بجن في بطن أمه أو عبد أتى أو طائر في السماء أو حوت في ماء أو عا في يده أو لا يعرف الذي ليس هو في يده أو بئر لم يبد صلاحها على أن يترك أو بعد بغير عنه ولا صفة أو عبادة دينار إلى ميسرة أو إلى ما شاء أحدهما بغير أجل معلوم أو مافي معنى هذا أو يخالعهما بحكمه أو حكمها أو بما شاء فلان أو بما لها كاه وهو لا يعرفه أو بما في بيتها وهو لا يعرفه (قال) وإذا وقع الخلع على هذا فالطلاق واقع لا يرد ويرجع عليها أبدأ بمهر مثلها وكذلك ان خالعهما على عبد رجل أو دار رجل فسلم ذلك الرجل العبد أو الدار لم يجز لأن البيع كان لا يجوز فيه ما حين عقد وهكذا ان خالعهما على عبد فاستحق أو وجد حرا أو مكاتباً رجوع عليها بصدق مثلها لا بقيمة ما خالعهما عليه ولا ما أخذت منه من المهر كما يشترى الشيء ثم يفسد فأنه يملك في يدي المشتري فيرجع البائع بقيمة الشيء المشتري الفائت لا بقيمة ما اشتراه والطلاق لا يرجع فهو كالمستهلك فيرجع بمافات منه وقيمة ما فاته منه صدق مثلها كقيمة السلعة الفائتة (قال) ولو اختلفت منه بعد فاستحق نصفه أو أقل أو أكثر كان الزوج بالخيار بين أن يأخذ النصف ويرجع عليها بنصف مهر مثلها أو يرد العبد ويرجع عليها بمهر مثلها تحكمتها لو اشترى فاستحق نصفه (قال الربيع) وقول الشافعي الذي نأخذ به ان استحق بعضه بطل كله ورجع بصدق مثلها (قال) وكذلك لو خالعهما على أنه برى ممن سكتاها كان الطلاق واقعاً وكان ما اختلف به غير جائز لأن إخراجها من المسكن محرم ولها السكنى ويرجع عليها بمهر مثلها ولو خالعهما على أن عليها رضاع ابنها وقام معلوماً كان جائزاً لأن الإجارة تصح على الرضاع بوقت معلوم فلو مات المولود وقدم مضي نصف الوقت رجع عليها بنصف مهر مثلها ولو لم يرضع المولود حتى مات أو انقطع لبنها أو هربت منه حتى مضى الرضاع رجع عليها بمهر مثلها

(٤) لعل أو بمعنى الواو (٥) قوله ومال الميراث الخ هكذا في النسخ وانظر كتبه مصححه

واحد ورضيخ لمن لم يبلغ والمرأة والعبد والمشرقة اذا قاتل ولم يستعين به من المشركين ويسهم للتاجر اذا قاتل وتقسم الغنيمة في دار الحرب قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث غنمها وهي دار حر بني المصطلق وحنين وأما ما أخج به أبو يوسف بان النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنم بدر بعد قدمه المدينة وقوله الدليل على ذلك أنه أسهم لغنمان وطلمة ولم يشهدا بدر فإن كان كما قال فقد خالفه رسول الله صلى

الله عليه وسلم لا يعطى أحد لم يشهد الواقعة ولم يقدم مداعيلهم في دار الحرب وليس كما قال (قال الشافعي) ما قسم عليه السلام غنائم بدر إلا بسير شعب من شباب الصفراء قريب من بدر فلما تشاح أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في غنيمتها أنزل الله عز وجل يستألفونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فانقوا الله (١٨٤) وأصلها وذات ينسكم فقسمها بينهم وهي له تفضلا وأدخل معهم غنائم تفر من المهاجرين

والإنصار بالمدينة وأما تزنت وأعلموا أنما غنمتم من شئ فإن الله نجسه وللرسول بعد بدرو لم نعلمه أسهم لاحد لم يشهد الواقعة بعد نزول الآية ومن أعطى من المواقفة وغيرهم فمن ماله أعطاهم لامن الأربعة الأجاس وأما ما احتج به من وقعة عبد الله بن جحش وابن الحضرمي فذلك قبل بدر ولذلك كانت وقعته في آخر الشهر الحرام فتوقفوا فيما مضى واجتنبوا نزلت يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وليس مما خالف فيه الأوزاعي في شئ (قال الشافعي) ولهم أن يأكلوا ويعطوا دوابهم في دار الحرب فإن خرج أحد منهم من دار الحرب وفي يده شئ صغيره إلى الامام وما كان من كتبهم فيه طب أو مال أو مكر أو فيه بيع وما كان فيه شرك أو بطل أو تنفع بأوعيته وما كان مثله مما حاق بلاد الاسلام من شجر أو حجر أو صيد في بر أو بحر فهو لمن أخذه ومن أسر منهم فإن أشكل

وأما قلت إذا مات المولود رجع عليها بمهر مثلها ولم أقل بأنها بمولود مثله رضعه كما يتكاري منها المنزل فيسكنه غيره والدابة فتصل عليها ورثته غيره إذا مات وبفعل ذلك هو وهو لان ابداله مثلها بمن يسكنه سكنه ويركب ركوبه سواء لا يفرق السكن والدابة بينهما وأن المرأة تدر على المولود ولا تدر على غيره ويقبل المولود ثديها ولا يقبله غيره ويستمر به منها ولا يستمر به من غيرها ولا ترأه ولا تطيب نفسها له وليس هذا في دار ولا دابة يركبها ركب ولا يسكنها سكن (قال) ولو اختلفت منه بان عليها ما يصلح المولود من نفقة وشئ إن نابه وقتامها وما لم يجز لان ما ينوبه مجهول لما يعرض له من مرض وغيره وكذلك نفقته إلا أن تسمى مكيلة معسومة ودراهم معسومة تختلج منها أو يامرها بنفقة عليه ويصدقها بها أو يدفعها إلى غيره أو يوكل غيرها بها فيقبضها في أوقات معسومة فإن وكل غيرها بان يقبضها إذا احتاج لم يجز لان حاجته قد تقدم وتأخر وتكثر وتقل وإذا لم يجز رجع عليها بمهر مثلها وان قبض منها مع الشرط الفاسد شيئا لا يجوز رده عليها أو مثله إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل (قال) وهكذا لو خالها على نفقة معسومة في وقت معلوم وان تكفنه وتدفعه إن مات أو نفقته وجعل طبيباً من مرض لان هذا يكون ولا يكون وتكون نفقة المرض مجهولة وجعل الطبيب فاذا أنفقت عليه رجعت عليه بالنفقة وانفسخ الشرط وكان عليها مهر مثلها (قال) ولو خالها بسكنى دار لها سنة معلومة أو خدمة عبداً سنة معلومة جاز الخلع فإن انتهت الدار أو مات العبد رجع عليها بمهر مثلها (قال) ولو اختلفت منه عاقي بينهما من متاع فإن تصادقا على أنهما كانا يعصيان جميع ما في بيتها ولا يبيت لها غيره أو سميا البيت بعينه جاز وان كانا أو أحدهما لا يعرفه أو كان لها بيت غيره فلم يسميا البيت وان عرفا ما فيه فالخلع جائز وله مهر مثلها (قال) وان اختلفت منه بالحساب الذي كان بينهما فإن كانت تعرفه ويعرفه جاز وان كانا يجعلانه وقع الخلع وله عليها مهر مثلها وان عرفه أحدهما ودعى الآخر جهالة تحالفا وله مهر مثلها وان عرفاه فادعى الزوج أنه كان في البيت شئ فأخرج منه أو المرأة أنه لم يكن في البيت شئ فأدخله تحالفا وله عليها مهر مثلها

(المهر الذي مع الخلع) قال الشافعي وإذا خالع الرجل امرأته دخل بها أو لم يدخل بها قبضت منه الصداق أو لم تقبضه فالخلع جائز فإن كانت خالعه على دار أو دابة أو عبد بعينه أو شئ أو دنانير مسحاة أو شئ يجوز عليه الخلع ولم يذكروا أحد منهم المهر فالخلع جائز ولا يدخل المهر في شئ منه فإن كان دفع اليها المهر وقد دخل بها فهو لها إلا أخذ منه شيئا وان لم يكن دفع اليها فالمرء لها عليه وان كان لم يدخل بها وقد دفع المهر اليها رجع عليها بنصف المهر وان كان لم يدفع منه شيئا اليها أخذت منه نصف المهر وان كان المهر فاسداً أخذت منه نصف مهر مثلها (قال) والخلع والمبارأة والقعدة سواء كلف في هذا إذا أريد به الفراق ولا يختلف وكذلك الطلاق على شئ موصوف (قال) وان تحالعا وقد سمي لها صداقا ولم يذكروا فهو كما وصفت لها الصداق إن دخل ونصفه إن لم يدخل فإن كان الصداق فاسداً فلها مهر مثلها إن دخل ونصف مهر مثلها إن لم يدخل وان لم يكن سمي صداقا فلها المتعة والخلع جائز (قال) فإن قالت أبارئك على مائة دينار وأدفعها إليك فهو كقولها أحالعتك وإن قالت أبارئك على مائة دينار على أن لا تبعه لولا أحد مننا على صاحبه فتصادقا على البراءة من الصداق جاز وان لم يتصادقا وأراد البراءة من الصداق وقالت لم أبرئك منه تحالفا وكان لها مهر مثلها وليس هذا كالمثلية قبلها المبارأة (١) ههنا مطلقة على المبارأة من عقد النكاح والمبارأة (٢) ههنا على أن لا تبعه لولا أحد مننا على صاحبه تحتل عقد النكاح والمال فلذلك جعلنا هذا مبارأة مجهولة وردناها إلى مهر مثلها في ذاتنا كرا في الصداق

بلوغهم فمن لم يثبت فحكمه حكم طفل ومن أثبت فهو بالغ والامام في البالغين بالخيار بين أن يقتلهم بلا قطع يد ولا عضو أو يسلم (الخلع أهل الاوثان ويؤذي الجزية أهل الكتاب أو عين عليهم أو يقادحهم عمال أو بأسرى من المسلمين أو يسترقهم فان استرقهم أو أخذ منهم مالا فسيب له سبيل الغنية أسر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر فقتل عقبه بن أبي معيط والنضر بن الحرث ومن على أبي عز القمحي على أن

لا يقاتله فأخضره وقاله يوم أحد فدعا عليه أن لا يفلت لها أسير غيره ثم أسر غامة من أنال الحنفى فن عليه ثم أسلم وحسن اسلامه وفدى النبي عليه السلام رجلا من المسلمين رجلين من المشركين (قال) وإن أسلوا بعد لأسررقوا وإن أسلوا قبل الأسر فمهم أحرار وإذا التوا والعدو فلا يولهم الا ديار قال ابن عباس من فر من ثلاثة فلم يفر (١٨٥) ومن فر من اثنين فقد فر (قال الشافعى) هذا على

الشافعى

معنى التزويل فاذافر

الواحد من الاثنين

فأقل الامتصفا لقتال

أو متصفا إلى ثلثة من

المسلمين قلت أو كثرت

بخصرته أو مينة

عنه فسواء ونيتة في

التحرف والتعير ليعود

للقاتل المستثنى المخرج

من مخطأ لله فان كان

هربه على غير هذا

المعنى خفت عليه الا

أن يعفو الله أن يكون

مقدماه بسخط من الله

(قال) ونصب رسول الله

صلى الله عليه وسلم على

أهل الطائف مخطئا

أو عرادة ونحن نعلم أن

فيهم النساء والولدان

وقطع أموال بني النضير

وحرقها وشنن النار

على بني المصطلق

غازين وأمر بالبيات

والتعريق وقطع بخيبر

وهى بعد النضير

وبالطائف وهى آخر

غزوة غزاها قط عليه

السلام لى فيه لقتالا

فهذا كله محمول وما

أصيب بذلك من النساء

والولدان فلا بأس لاه

على غير عهد فان كان فى

(الخلع على الشئ بعينه فيتلف) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا اختلفت المرأة من زوجها بعد بعينه فلم تدفعه اليه حتى مات العبد رجع عليها بمهر مثلها كما رجع لو اشتراه منها فأت قبل أن يقبضه رجع عليها بثمنه الذى قبضت منه وينتقض فيه البيع ولو قبضه منها ثم غصبته أباه أو قتلته كان له عليها قيمته وكان كعبد لم يملكه قط جنت عليه أو غصبته (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وكذلك لو اختلفت منه على دابة أو ثوب أو عرض فأت رجع عليها بمهر مثلها ولو اختلفت منه على دار فاحترفت قبل يقبضها كان له الخيار في أن يرجع عهر مثلها أو تكتول له العرصة بحصتها من الثمن فان كانت حصتها من الثمن النصف كانت له به ورجع عليها بنصف مهر مثلها قال ولو اختلفت منه بعد مبيع فرده بالعيب رجع عليها بمهر مثلها ولو خالفته على ثوب وشرطت أنه هروى وإذا هو غير هروى فرد به بأنه ليس كما شرطت رجع عليها بالمهر والخلع فى كل ما وصفت كالبيع لا يختلف

(خلع المراتين) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا كانت للرجل امرأتان فقالن له طلاقا معا بألف لك عليهما فطلقهما فى ذلك المجلس لزمه الطلاق وهو بائن لا عك فيه الرجعة والقول فى الألف واحد من قولين فمن أجاز أن يشكح امرأتين معا بمهر مسمى فيكون بينهما على قدر مهر مثلها أجاز هذا وجعل على كل واحدة منهما من الألف بقدر مهر مثلها كان مهر مثل احداهما مائة والأخرى مائتين فعلى التى مهر مثلها مائة ثلث الألف والتى مهر مثلها مائتان ثلثاها (قال) ومن قال هذا قال فان طلق احدهما ما دون الأخرى فى وقت الخيار وقع عليها الطلاق وكانت عليها حصتها من الألف ثم ان طلق الأخرى قبل مضى وقت الخيار لزمها الطلاق وكانت عليها حصتها من الألف وان مضى وقت الخيار فطلقها لزمها الطلاق وهو عك فيه الرجعة ولائى له من الألف (١) ولو طلق احدهما فى وقت الخيار ولم يطلق الأخرى حتى مضى وقت الخيار لزم التى طلق فى وقت الخيار حصتها من الألف وكان طلاقا بائنا ولم يلزم التى طلق بعد وقت الخيار شئ وكان عك فى طلاقها الرجعة قال وله أن لا يطلقها فى وقت الخيار ولا بعد وان أراد أن الرجوع فيما جعلته فى وقت الخيار لم يسكن لهما وكذلك لو قال هو لهما ان أعطيتانى ألفا فأتتا طالقان ثم أراد أن يرجع لم يكن ذلك له فى وقت الخيار فإذا مضى فأعطياه ألفا لم يكن عليه أن يطلقهما الا أن يشاء أن يبتدى لهما طلاقا قال وان قالتا طلقنا بألف فطلقهما ثم ارتدتا لزمتهما الألف بالطلاق وأخذت منهما قال ولو قالتا هذا ثم ارتدتا فطلقهما بعد الرد وقف الطلاق فان رجعتا الى الاسلام فى العدة لزمتهما وكانتا طالقين بائنتين لا عك لرجعتهما وعدتهما من يوم تكلم بالطلاق لان يوم ارتدتا ولا من يوم رجعتا الى الاسلام وان لم ترجعا الى الاسلام حتى مضى العدة أو تقسلا أو تموتا لم يقع الطلاق ولم يكن له من الألف شئ قال ولو كانت لرجل امرأتان محجورتان فقالتا طلقنا على ألف فطلقهما قال طلاق لازم وهو عك فيه الرجعة اذا لم يكن جاء على طلاقهما كله ولائى له عليهما من الألف قال وان كانت احدهما محجورا عليهما والأخرى غير محجور عليهما لزمهما الطلاق وطلاق غير المحجور عليهما جائز بائن وعليهما حصتها من الألف وطلاق المحجور عليهما عك فيه الرجعة اذا بطلت ماله بكل حال جعلت الطلاق عك الرجعة وان كان أراد هو أن لا عك الرجعة الأخرى أنه لو قال لامرأته أنت طالق واحدة بائن كانت واحدة عك الرجعة قال ولو كانت امرأته أمة فخالعها كانت التطليقة بائنا ولائى عليها (١) قوله ولو طلق احدهما فى وقت الخيار الخ كذا فى النسخ وهو معنى ما قبله وفى بعض النسخ اسقاط الصورة التى قبلها وهو أوضح فتأمل

دارهم أسارى مسلمون أو مستأمنون كرهت النصب عليهم

(٣٤ - الام خامس)

بما يرم من التعريق والتعريق احتياط غير محرم له تعريما بينا وذلك أن الدار اذا كانت مباحة فلا يمين أن يحرم أن يكون فيها مسلم

محرم دمه ولكن لو اتهموا فكان يتكلم من اتهمهم أن يفسدوا ذلك رأيت لهم أن يفسدوا وكانوا أجورين لأمرين أحدهما دفع عن

أنفسهم والآخرة كما وعدوهم ولو كانوا غير متحدين فترسوا بأطفالهم فقد قيل يضرب المتبر من منهم ولا بعد الطفل وقد قيل يكف ولو ترسوا بعلم رأيت أن يكف الآن يكونوا متحدين فيضرب المشرك ويتوقى المسلم جهده فان أصاب في هذه الحال مسلماً قال في كتاب حكم أهل الكتاب أعتق رقبة وقال في (١٨٦) موضع آخر من هذا الكتاب ان كان عليه مسلماً فالدية مع الرقة قال

المزني رحمه الله ليس هذا عندى بمختلف ولكنه يقول ان كان قتله مع العلم بأنه محرم الدم فالدية مع الرقة فاذا ارتفع العلم فالرقة دون الدية ولذلك قال الشافعي لورمى في دار الحرب فأصاب مستأمناً ولم يقصده فليس عليه الارقبة ولو كان علم بمكانه ثم رماه غير مضطر الى الرمي فعليه رقة ودية * قال ولو أدركونا وفي أيدينا خيلهم أو ما شئتهم لم يحل قتل شئ منها ولا عقره الا أن يذبح لما كلسه ولو جاز ذلك لغيظهم بقتلهم طلبنا غيظهم بقتل أطفالهم ولكن لو قاتلونا على خيلهم فوجدنا السبيل الى قتلهم بأن نعقرهم فعلنا لأنها تحتهم أداة لقتلنا وقد عقر حفلة ابن الراهب بابي سفيان ابن حرب يوم أجد فأنكسعت به فرسه فسقط عنها فجلس على صدره ليعتله فراه ابن شعوب فرجع اليه

ما كانت محالوكه اذ لم يأذن لها السيد ويتبعها بالخلع اذا عتقت وانما أبطلته عنها في الرق لانها لا تملك شيئاً كما أبطلته عن الفليس حتى يوسر فلو خال رجل امرأته مفلسة كان الخلع في ذمتها اذا أيسرت لاني لم أبطله من جهة الحجر فيبطل بكل حال قال واذا قال الرجل لامرأته اختلعي على ألف على أن أعطيك هذا العبد ففعل في أجاز نكاحاً وبيعاً معاً أجاز هذا الخلع ويجعل العبد مبيعاً ومهر مثلها بألف كان قيمة العبد ألف وقيمة مهر مثلها ألف فالعبد مبيع بخمس مائة فاذا وجدت به عيباً فن قال اذا جعت الصفقة شئتني لم يردا الا ما قدرت العبد رجوع عليها بمهر مثلها وكان لها الالف يحاصها بها ومن قال اذا جعت الصفقة شئتني مختلفين رد أحدهما بعينه بحصته من الثمن رده بخمس مائة قال وقد يفرق هذا والبيع لأن أصل ما عقد هذا عليه أن الطلاق لا يرد بحال فيجوز لمن قال لا يرد البيع الامعاً أن يرد العبد بخمس مائة من الثمن ويفرق بينه وبين البيع قال واذا كانت لرجل امرأتان فقلت احدهما طلقني وقلنا على أن لك على ألف درهم أو على ألف درهم ففعل فالالف التي خاطبته لازمة لاتباعها وهكذا لو قال ذلك له أجني فان طلق التي لم تخاطبه وأمسك التي خاطبته لزمت المخاطبة حصته التي طلق من الصداق على ما وصفت من أن يقسم الصداق على مهر مثلها فيلزمها حصته بمهر مثل المطلقة قال وهكذا لو قال هذا له أجني قال واذا كان لرجل امرأتان فقلت له احدهما لك على أن طلقني ألف وحسبت صاحبتى فلم تطلقها أبداً فطلقها كان له عليها مهر مثلها ففساد الشرط في حبس صاحبتها أبداً وهو مباح له أن يطلقها قال ولو قالت لك على ألف درهم على أن تطلق صاحبتى ولا تطلقني أبداً فأخذها رجعت بها عليه وكان له أن يطلقها ولو قالت لك على ألف درهم على أن تطلق صاحبتى ولا تطلقني أبداً فطلق صاحبتها كان له عليها مثل مهر صاحبتها كان أقل من ألف أو أكثر ولم تكن له الالف لفساد الشرط وكان له أن يطلقها متى شاء قال ولو قالت لك على ألف درهم على أن تطلقني وصاحبتى فطلقها الزمتها الالف وان طلق احدهما كان له من الالف بقدر حصته بمهر مثل المطلقة منهما (قال والقول الثاني) أن رجلاً لو كانت له امرأتان فأعطاه الالف على أن يطلقها فطلقها كان له عليها مهر مثلها وأصل هذا اذا كان مع طلاق واحدة شئ غير طلاقها أو شئ تأخذ مع طلاقها كان الشرط باطلاً والطلاق واقع ورجع عليها بمهر مثلها وأصل هذا اذا كان مع شئ تأخذ مع طلاقها في هذه الوجوه كلها قال وما أعطته المرأة عن نفسها أو أعطاه أجني عنها على أن يطلقها ففسواً اذا كان ما أعطاه مما يجوز أن يملك ثم له وجاز الطلاق واذا كان مما لا يجوز أن يملك رجوع عليها ان كانت المعطية عن نفسها أو غيرها وأعطت عن غيرها أو أعطى عنها أجني ما لم يمتنع ذلك في نفسها لزمها في غيرها وما لزمها في نفسها لزم الاجني فيها اذا أعطاه عن الايفتق ذلك كما يلزم ما يؤخذ في البيوع قال واذا قالت المرأة للرجل طلقني ثلاثاً وللك على ألف درهم فطلقها ثلاثاً فله الالف وان طلقها اثنتين فله ثلثا الالف وان طلقها واحدة فله ثلث الالف والطلاق بائن في الواحدة والثنتين قال ولو لم يبق له عليها من الطلاق الا واحدة فقالت له طلقني ثلاثاً فله الالف درهم فطلقها اثنتين كانت له الالف انهما تحرم عليه بالاثنتين حتى تنكح زوجاً غيره ولو طلقها واحدة كان له ثلثا الالف لانها تبقى معه واحدة ولا تحرم عليه حتى يطلقها ايها فلا تأخذ أكثر

فقتله واستغذ بأسفيان من تحته وقال في كتاب حكم أهل الكتاب وانما قتل الرهبان اتباعاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه وقال في كتاب السير ويقتل الشيوخ والجراء والرهبان قتل دريد بن الصمة ابن خنيس ومائة سنة في شجار لا يستطيع الجلوس فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر قتله قال ورهبان الديارات والصوامع والمساكن سواء ولو ثبت عن أبي بكر

الصديق رضي الله عنه خلاف هذا الأثر أنه لا يكون أمرهم بالجد على قتال من يقاتلهم ولا يتشغلون بالمقام على الصوامع عن الحرب كالخصون لا يشغلون بالمقام بها عيسى بن النخعي النكابة بالعدو وليس أن قتال أهل الحصون حرام وكباري عنه أنه نهى عن قطع الشجر المنير ولعله لأنه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع على بني النضير وحضره بترك (١٨٧) وعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم

وعدهم بفتح الشام
فترك قطعته لتبقى لهم
منفعة إذا كان واسعاً
لهم ترك قطعته
(قال المزني) رحمه الله
هذا أولى القولين
عندي بالحق لأن
كفر جمعهم واحد
وكذلك حل سفك
دمائهم بالكفر في
القصاص واحد قال
وإذا أمنهم مسلم حرباً بالغ
أو عسداً يقتل أولاً
يقاتل أو امرأته أولاً
جائز قال صلى الله
عليه وسلم المسلمون يد
على من سواهم يسعى
بذمتهم أذناهم ولو
خرجوا إلى أمان صبي
أو معتوه كان علينا
ردهم إلى ما منهم لانهم
لا يعرفون من يجوز
أمانهم ومن لا يجوز
ولو أن عبداً لمسلمين
على قلعته على أنه
جارية بماها فلما
اتهموا بها صالح صاحب
القلعة على أن يقتلها
لهم ويخلوا بينه وبين
أهله ففعل فإذا أهله
تلك الجارية فإني أن
يقال للدليل ان رضى
المعوض عوضتك

من حصتها من الألف قال ولو قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثاً كانت له الألف وكان منطوقاً بالثنتين
التي زادتهما قال ولو قالت له ان طلقتنى واحدة فلك ألف وألفان فطلقها واحدة كان له مهر مثلها لان
الطلاق لم ينعقد على شيء معلوم وكذلك لو قالت لي الخيار أن أعطيك ألفاً لآنقصك منها ألفاً وألفاً الخيار
أولى والخيار قال ولو كانت بقيت عليها واحدة من الطلاق فقالت طلقني ثلاثاً واحدة أحرمتها واثنين
ان تكنتي بعد اليوم كان له مهر مثلها إذا طلقها كما قالت قال ولو قالت له ان طلقتنى فعلى أن أزوجه
امرأة تغنيك وأعطيك صداقها أو أى امرأتك وأعطيت صداقها وصمت صداقها ولم تسمه فالطلاق واقع
وله مهر مثلها وانما معنى أن أحيزها إذا سميت المهر أنها صمته تزويج امرأة قد لا تزوجه ففسد الشرط فإذا
فسد فاعماله مهر مثلها قال وهكذا لو قالت له ان طلقتنى واحدة فلك ألف ولك أن خطبتني أن أنكلي عاتة
فطلقها فله مهر مثلها ولا يكون له عليها أن تنكحها ان طلقها قال وهكذا لو قالت له طلقني ولك ألف ولك أن
لا أنكح بعدك أبداً فطلقها فله مهر مثلها ولها أن تنكح من شئت * قال وإذا وكل الزوج في الخلع فالو كالة
جائزة والخلع جائز فمن جاز أن يكون وكيلاً لعمال أو خصومة جاز أن يكون وكيلاً بالخلع للرجل والمرأة معا
وسواء كان الوكيل حراً أو عبداً أو محجوراً أو رشيداً أو ذمياً كل هؤلاء يجوز وكالته قال ولا يجوز أن
يوكل غير بالغ ولا معتوها فان فعل فالو كالة باطلة إذا كان هذان لا حكم لهما على أنفسهما في الله
عز وجل ولا دمين فلا يلزمهما الم يجوز أن يكونا وكيلين يلزم غيرهما بما قول قال وأحب إلى أن يسمى
الموكلان ما يبلغ الوكيل لكل واحد منهما الرجل بأن يقول وكلته بكذا لا يقبل أقل منه والمرأة بأن يعطى
عنها وكيلها كذا لا يعطى أكثر منه قال وان لم يفعلا جازت وكالتهما جاز لهما ما يجوز للوكيل ورد من فعلهما
ما يرد من فعل الوكيل فان أخذ وكيل الرجل من المرأة أو وكيلها أقل من مهر مثلها ففسد الموكل أن
يقبله ويجوز عليه الخلع فيكون الطلاق فيه بائناً فعل وان شاء أن يرد فعل فإذا رده فالطلاق فيه جائز بملك
الرجعة وهو في هذه الحال في حكم من اختلع من محجور عليها لأنه قياس عليه قال وكذلك ان خالها بعرض
أو بدين ففسد أن يكون له الدين ما كان كان له وان شاء أن لا يكون له ويلزمه الطلاق ثم ملك فيه الرجعة كان
قال وان أخذ وكيل الرجل من المرأة نفسها أكثر من مهر مثلها جاز الخلع وكان قد ازداد الذي وكله قال
وان أعطى وكيل المرأة الزوج نفسه مهر مثلها وأقل نقداً أو ديناً جاز عليها وان أعطى عليها ديناً أكثر
من مهر مثلها ففسدت لزمتها وتم الخلع وان شئت ردها على كل وزمها مهر مثلها وكان حكمها حكم امرأة
اختلفت عالا يجوز أو بشئ بعينه فتلف فيلزمها مهر مثلها نقداً يجوز في الخلع ما يجوز في البيع ولا يلزم الزوج
أن يؤخذ له عرض ولادين إلا أن يشاء والمرأة أن يعطى عليها عرض ويعطى عليها دين مثل أو أقل من مهر
مثلها نقداً وانما الزمها أنها ان شئت أدته نقداً وان شئت حسبه فاستغضت تأخيرها ولم ترد عليها في
عدده فلا يكون الخلع لو كبل الابن ديناراً ودرهم كمالاً يكون البيع لو كبل الابن ديناراً ودرهم قال ولا
يغرم وكيل المرأة ولا الرجل شيئاً وان تعدى إلا أن يعطى وكيل المرأة أكثر من مهر مثلها فتلف ما أعطى
فيضمن الفضل عن مهر مثلها فاما إذا كان قائماً بعينه في يد الزوج فينزعه منه لا يغرم الوكيل ولا يشبه هذا
اليسوع وذلك أنه ان وكله بسلعة فاشتراها بأكثر من ثمن مثلها زمت السلعة ببيعها لنفسه وأخذ منه
الموكل الثمن الذي أعطاه ان لم يخرأخذ السلعة والوكيل لا يملك المرأة ولا يرد الطلاق بحال وطلاقها كسئ
اشرأ لها فاستهلكته فإذا كان الثمن مجهولاً أو فاسداً ضمن قيمته ولم يضمن الوكيل قال ولو وكله

بقيتها وان أيت قبل لصاحب القلعة أعطيتك ما صلحنا عليه غيرك بجهالة فان سلمتها عوضتك وان لم تفعل بنذنا لك وفاتلتك
فان كانت أسلمت قبل الظفر أو ماتت عوض ولا بين ذلك في الموت كما بين إذا سلمت وان غرت طائفة بغير أمر الامام كرهت لما في اذن
الامام من معرفته بغروه ومعرفة سم وبأية الخبر عنهم فبغيرهم حيث يخاف هلاكهم فيقتلون ضيقة (قال الشافعي) رحمه الله

ولا أعلم ذلك يحرم عليهم وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الجنة فقال له رجل من الأنصار إن قتلت يا رسول الله صابرا محسبا قال فلك الجنة قال فافهم في العدو وقتلوه وألقى رجل من الأنصار درعا كان عليه حين ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الجنة ثم انفس في العدو وقتلوه بين يدي النبي (١٨٨) صلى الله عليه وسلم قال فاذا دخل للفردي أن يتقدم على ما لا غالب انهم يقتلونه

كان هذا أكثر مما في
الانفراد من الرجل
والرجال بنسب اذن
الامام وبعث رسول
الله عمرو بن أمية
الضمري ورجلا من
الانصار سرية وحدهما
وبعث عبد الله بن
أنيس سرية وحده فاذا
سن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يتسري
واحد ليصيب غرة
ويسلم بالحيلة أو
يقتل في سبيل الله
فحكم الله تعالى ان
ما أوجف المسلمون
غنية * قال ومن سرق
من الغنية من حر أو عبد
حضر الغنية لم يقطع
لأن الحر سبها ورضخ
للعبس ومن سرق من
الغنية وفي أهلها أبوه
أوابنه لم يقطع وان كان
أخوه أو امرأته قطع
(قال المزني) رحمه الله
وفي كتاب السرقة ان
سرق من امرأته لم يقطع
قال وما اتفق من أرض
موات فهي لمن أحيها
من المسلمين وما فعل
المسلمون بعضهم
ببعض في دار الحرب
لزمهم حكمه حيث كانوا

رجل بأن يأخذ من امرأته مائة ويخالفها فأخذ منها خمسين لم يجر الخلع وكانت امرأته بحالها كما لو قال لها
ان أعطيتني مائة فانت طالق فأعطته خمسين لم تكن طالقا ولو وكلت هي رجلا على أن يعطى عنها مائة على أن
يطلقها زوجها فأعطى عنها مائتين فطلقها زوجها بالمائتين فان قال الوكيل لك مائتا دينار على أن تطلقها
فطلقها فالمائتان لازمة للوكيل فؤخذ منها المائة التي وكلت بها ومائة بضمها أيها وان كان قال له لك مائتا
دينار من مال فلانة لا أضمنها لك أو قاله وسكت ففعل فطلقها لزمها الاكثر من المائة التي وكلت بها الوكيل
أو مهر مثلها ولم يلزمها ما زاد على ذلك من المائتين ولا الوكيل لأنه لم يضمن له شيئا ولو كان الوكيل قال له
طلقها على أن أسلم لك مائتي دينار من مالها فالوكيل ضامن ان لم تسلم ذلك له المرأة أخذ الزوج من مال
المرأة الاكثر من مائة دينار ومهر مثلها ورجع على الوكيل بالفضل عن ذلك حتى يستوفي مائتي دينار ولو
أفلس المرأة كانت المائتا الدينار على الوكيل بالضمان بتسليم المائتين ولو كان مكان الوكيل أب
أو أم أو ولي أو أجنبي لم يوكاه ولا واحد منهم فقال للزوج اخلفها على أن أسلم لك من مالها مائتي دينار
ففعل الزوج ثم رجع كان له عليه مائتا دينار ولم يرجع المتطوع بالضمان عنها عليها شيء لانهم لم يوكاه بان
يخالف بينها وبين زوجها

مخاطبة المرأة الرجل بما يلزمها من الخلع وما لا يلزمها (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قالت المرأة
للرجل ان طلقني ثلاثا فلك على مائة فسواء هو كقول الرجل يعني ثوبك هذا مائة لك على أو يعني ثوبك
هذا مائة قال فان طلقها ثلاثا فله عليها مائة دينار قال ولو قالت له طلقني بألف فقال أنت طالق بألف
فقال أردت فلوسا وقال هو أردت دراهم أو قالت أردت دراهم وقال هو أردت دنانير بخالفا وكان له مهر مثلها
قال ولو قالت له طلقني على ألف فقال أنت طالق على ألف فقالت أردت طلقني على ألف على أبي أو أخي
أو جاري أو أجنبي فالألف لازمة لهما لان الطلاق لا يرد وظاهر هذا أنه كقولها طلقني على ألف على قال
ولو قالت ان طلقني فله ألف درهم فطلقها في وقت الخيار كانت له عليها ألف درهم والطلاق بائن وان
طلقها بعد مضي وقت الخيار لزمه الطلاق وهو يملك فيه الرجعة ولا شيء له عليها قال وكذلك لو قال لها
أنت طالق ان ضمنت لي ألف درهم أو امرأتي ببدل تطلقين نفسك ان ضمنت لي ألف درهم أو قد جعلت
طلاقك لك ان ضمنت لي ألف درهم فضمنتها في هذه المسائل في وقت الخيار كانت طالقا وكانت عليها ألف
وان ضمنتها بعد وقت الخيار لم تكن طالقا ولم يكن عليها شيء قال وجميع هذا اذا كان الشيء يشترطها وبه لم يجر
الى مدة ولم يجر الا في وقت الخيار كما لا يجوز ما جعل الهام من أمرها الا في وقت الخيار لانه قد تقدم بها وبه قال
ولو قال لها ان أعطيتني ألفا فانت طالق فقالت قد ضمنت لك ألفا وأعطته عرضا بألف أو نقدا أقل من
ألف لم يكن طلاقا الا بان تعطيه ألفا في وقت الخيار فان مضى وقت الخيار لم تطلق وان أعطته ألفا الا بان
يحدث لها طلاقا بعد (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق اذا دفعت الي الغافد فعت اليه شيئا رهنا
قيمة أكثر من ألف لم تطلق ولا تطلق الا بان تدفع اليه الألف قال ولو قال لها ان أعطيتني ألف درهم
طلقتك فأعطته ألف درهم لم يلزمه أن يطلقها ويلزمه أن يرد الألف عليها وهذا موعدا لهاب طلاق
وكذلك ان قال اذا أعطيتني ألف درهم طلقتك وهكذا ان قالت له ان أعطيتك ألف درهم تطلقني أو طلقني
قال نعم ولا يلزمه طلاق بما أعطته حتى يقول اذا أعطيتني ألف درهم فانت طالق أو أنت طالق اذا
أعطيتني ألف درهم فاعطيه ألف درهم في وقت الخيار ولو قال لها اذا أعطيتني ألف درهم فانت طالق

اذا جعل ذلك لامامهم لاتضع الدار عنهم حمد الله ولا حقا لمسلم (وقال) في كتاب السير ويؤخر الحكم
عليهم حتى يرجعوا من دار الحرب قال ولا أعلم احدا من المشركين لم تبذعه الدعوة اليوم الا أن يكون خلف الذين يقتلون أمية من المشركين
خلف الترك وان لم تبذلهم الدعوة فلا يقتلون حتى يدعوا الى الايمان فان قتل منهم أحد قبل ذلك فعلى من قتلته الدية

﴿باب ما أحرره المشركون من المسلمين﴾ (قال الشافعي) رحمه الله لا يملك المشركون ما أحرزوه على المسلمين بحال أباح الله لأهل دينه ملكاً أحرارهم ونسائهم وذراريهم وأموالهم فلا يساون المسلمين في شيء من ذلك أبداً قد أحرزوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم وأحرزها منهم الانصارية فلم يجعل لها النبي عليه الصلاة والسلام شيئا (١٨٩) وجعلها على أصل ملكة فيها وأبقى لابن

عمر عبيد وطاله فرس فأحرزها المشركون ثم أحرزها عليهم السلون فردا عليه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه مالكة أحق به قبل القسم وبعده ولا أعلم أحدا خالف في أن المشركين إذا أحرزوا عبد المسلم فأدركه وقد أوجب عليه قبل القسم أنه لمالكة بلا قيمة ثم اختلفوا بعد ما وقع في المقاسم فقال منهم قائل يقولنا وعلى الامام أن يعرض من صار في سهمه مثل سهمه من خمس الخمس وهو سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذاوافق الكتاب والسنة والاجماع وقال غيرنا هو أخفى به بطبيعة ان شاء ولا يخلو من أن يكون مال مسلم فلا يغنم أو مال مشرك فيغنم فلا يكون له به فيه حق ومن زعم أنهم لا يملكون الحر ولا المكاتب ولا أم الولد ولا المديون ويملكون

فأعطته ألف درهم طرية لم تطلق إلا بأن تعطيه وزن سبعة ولو أعطته ألفا بغيره طرقت لأنها ألف درهم وزيادة وكان كمن قال ان أعطيتني ألفا فانت طالق فأعطته ألفا وزيادة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أعطته ألفا رديئة مردودة فان كانت فضة يقع عليها اسم الدراهم طرقت وكان له عليها أن تبدها باها وان كانت لا يقع عليها اسم الدراهم أو على بعضها اسم فضة لأنها ليست فضة لم تطلق ولو قال ان أعطيتني عبدا فانت طالق فأعطته عبدا أي عبدا كان أعورا ومعيها فهي طالق ولا يملك العبد وله عليها صداق مثلها وكذلك لو قال لها ان أعطيتني شاة ميتة أو خنزيرا أو زق خرفاء فانت طالق فأعطته بعض هذا كانت طالق لان هذا كقوله لها ان دخلت الدار فانت طالق ولا يملك شيئا من هذا ويرجع عليها بمثلها في كل مسئلة من هذا وان قال لها ان أعطيتني شيئا يعرفه فانه جميعا بعينه فانت طالق فأعطته اياه كانت طالق فان وجد به عيبا كان له رده ويرجع عليها بمثلها وان أعطته عبدا فوجده مديرا لها لم يكن له رده لأن لها بيعه وان وجده مكاتباً لم يكن له ولو عجز بعد ما يطلقها لم يكن له لان العقد وقع عليه وهو لا يجوز بيعه وان وجده حراً أو غير هاهنا شرك لم يكن له ولو سلمه صاحبه وكان له في هذا كله مهر مثلها

﴿اختلاف الرجل والمرأة في الخلع﴾ (قال الشافعي) واذا اختلفت المرأة والرجل في الخلع على الطلاق فهو كاختلاف المتبايعين فان قالت طلقني واحدة أو أكثر على ألف درهم وقال بل على ألفين فخالقها له صداق مثلها كان أقل من ألف أو أكثر من ألفين وهكذا لو قالت له خالعتني على ألف السنة وقال بل خالعتك على ألف نقدا أو قالت له خالعتني على ابرائيل من مهرى فقال بل خالعتك على ألف أخذها منك لا على مهرى أو على ألف مع مهرى فخالقها وكان مهرها بحاله ويرجع عليها بصداق مثلها قال وهكذا لو قالت له خمنت لك ألفاً أو أعطيتك ألفاً على أن تطلقني وفلان أو تطلقني وتعتق عبداً فطلقني ولم تطلقها أو طلقني ولم تعتق عبداً وقال بل طلقك بألف وحيدك فخالقها ويرجع عليها بمهر مثلها وكذلك لو قالت له أعطيتك ألفاً على أن تطلقني ثلاثاً لم تطلقني الا واحدة وقال بل أخذت منك الألف على الخلع وبينونة طلاق فأنما هي واحدة أو على سنتين فطلقك كما تحالفوا ويرجع بمهر مثلها ولم يلزمه من الطلاق الا ما أقر به وهكذا لو قالت له أعطيتك ألفاً على أن تطلقني ثلاثاً وكلتني ثلاثاً فقال ما أخذت الا ألفاً على الطلاق الاول فخالقها ويرجع عليها بمهر مثلها وكذلك لو أقر لها بما قالت يرجع عليها بمهر مثلها لأنه لا يجوز أن يأخذ الجعل على أن يطلقها قبل أن ينكحها الا ترى أنه لو أخذ من أجنبية ما لا على أنها طالق متى نكحها كان المال مردوداً لأنه لا يملك من طلاقها شيئاً وقد لا ينكحها أبداً قال ولو قالت له سألتك أن تطلقني ثلاثاً بما عاينة وقال بل سألتني أن أطلقك واحدة بألف فخالقها له مهر مثلها فان أقامت المرأة البينة على دعواها أو أقام الزوج البينة على دعواه وشهدت البينة أن ذلك بوقت واحد أو قربة الزوجان فخالقها له صداق مثلها وسقطت البينة كما تسقط في البيوع اذا اختلفوا السلعة فأنه بعينها ويرد البيع وان كان مستهلكاً فقيمة المبيع قال والطلاق لا يرد وقيمة مثل البضع مهر مثلها قال وهكذا لو اختلفا فأقاما البينة ولم يوقت بينهما وقتاً بل على الخلع الاول فان وقت بينهما وقتاً بل على الخلع الاول فان خلع الاول هو الخلع الجائر والثاني باطل اذا تصادقا فان لم يكن ثم نكاح ثم خلع فيكونان خلعين الا ترى أن رجلاً لو خالع امرأته بما عاينة ثم خالعها بعد ولم يحدث نكاحاً بألف كانت الألف باطلا ولم يقع بها طلاق لأنه طلق ما لا يملك والاخر جائز لأنه طلق ما يملك قال ولو قالت طلقني ثلاثاً بألف فقال بل طلقك واحدة بألفين وأقام كل واحد منهما البينة على ما قال وتصادقا فان لم يكن طلاق

ما سواهم فأنما يتحكم (قال الشافعي) واذا دخل الحرب بينا بآمان فأودع وباع وزك ما لا ثم قتل بدار الحرب فجميع ما له مغنوم (وقال) في كتاب المكاتب مردوداً الى ورنته لانه مال له آمان (قال المزني) رحمه الله هذا عندئذ أصح لانه اذا كان حياً لا يغنم ما له في دار الاسلام لانه مال له آمان فوارثه فيه بعتابه قال ومن خرج اليانهم مسلماً أحرز ما هو صوابه وله حصر النبي صلى الله عليه وسلم بنى قرطبة فسلم

ابن شعبة فاحرز لهما اسلامهما أموالهما وأولادهما الصغار وسواء الأرض وغيرها ولودخل مسلم فاشتري منهم داراً وأرضاً أو غيرها ثم ظهر على الدار كان المشتري وقال أبو حنيفة وأبو يوسف الأرض والدار فيء والريق والمناخ للمشتري وقال الاوزاعي فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة نفلى بين المهاجرين (١٩٠) وأراضهم وديارهم وقال أبو يوسف لانه عفا عنهم ودخلها عنوة وليس النبي صلى الله عليه وسلم في هذا كغيره

والا واحدة تحالفوا وكان له مهر مثلها قال ولو قالت له طلقني على ألف وأقامت شاهداً حلف وكانت امرأته ولو كانت المسئلة بحالها فقال طلقك على ألفين فلم تقبلي وبجحدت كان القول قولها في المال ولم يلزمه الطلاق لانه لم يقرب بالطلاق اذ زعم انه لم يقع قال ولو ادعت انه خالعهما وبجحد فأقامت شاهداً بأنه خالعهما على مائة وشاهد أنه خالعهما على ألف أو عرض فالشهادة لا تختلفهما باطلة كلها وبجحد قال وهكذا لو كان هو المدي أنه خالعهما على ألف وأقام بهما شاهداً وشاهداً آخر بالعين أو بعرض فالشهادة باطلة وهي تجحد لزمها الطلاق باقراره ولم يلزمها المال وحلفت عليه ولا يملك الرجعة لانه يقر أن طلاقه طلاق خلع لا يملك فيه الرجعة قال ولو قالت له سألتك أن تطلقني ثلاثاً بألف فلم تطلقني الا واحدة وقال بل طلقك ثلاثاً فان كل ذلك في وقت الخيار فهي طالق ثلاثاً ولا يملك الألف وان كان اختلافهما وقدم مضى وقت الخيار تحالفاً وكان له مهر مثلها (قال الشافعي) وإذا اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج طلقك على ألف وقالت المرأة طلقني على غير شيء فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة والطلاق واقع ولا يملك فيه الزوج الرجعة لانه مقر أن لا رجعة له على المرأة فيه وأن عليها ما لا فلا يصدق فيما يدعي عليها ويصدق على نفسه قال ولو قالت المرأة سألتك أن تطلقني بألف فمضى وقت الخيار ولم تطلقني ثم طلقني بعد على غير شيء وقال هو بل طلقك قبل أن يمضي وقت الخيار كان القول قول المرأة في الألف وعلى الزوج البينة والطلاق لازم له ولا يملك الرجعة قال ولو قالت طلقني أمس على غير شيء فقال بل طلقك اليوم بألف فهي طالق اليوم باقراره ولا يملك الرجعة ولا شيء له عليها من المال لانها لم تقر به

(باب ما يقتضي به الزوج من الخلع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً على أن تعطيني ألفاً فلم تعطه ألفاً فليست طالفاً وهو كقوله أنت طالق إن اعطيني ألفاً وانت طالق إن دخلت الدار وهكذا إن قال لها أنت طالق على أن عليك ألفاً فان أقرت بألف كانت طالفاً وان لم تضمنها لم تكن طالفاً قال وهذا مثل قوله لها أنت طالق إن ضمنتي ألفاً قال ولو قال لها أنت طالق عليك ألف كانت طالفاً واحدة يملك الرجعة وليس عليها ألف وهذا مثل قوله أنت طالق وعليك حج وأنت طالق وحسنه وطالق وقيحجه قال وان ضمنته الألف على الطلاق لم يلزمها وهو يملك الرجعة كما لو ابتداء الآن طلاقها فطلقها واحدة ثم قالت له اجعل الواحدة التي طلقني ثلاثاً بألف لم تكن باثناً وان أخذ منها عليها ألفاً فعليه ردها عليها قال ولو تصادقا على أنها سألته الطلاق بألف فقال أنت طالق وعليك ألف كانت عليها وكان الطلاق باثناً قال ولو قال لامرأته أنت طالق إن اعطيني عبدك فأعطته اباه فأذا هو حر طلقت ورجع عليها بمهر مثلها ولو قالت له اخلعني على ما في هذه الجرة من الخل وهي مملوكة خالعهما فوجده خرا وقع الطلاق وكان عليها مهر مثلها

(خلع المشركين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلفت المرأة الذمية من زوجها بغير بعينه أو بصفة فدفعها اليه ثم جاءوا بعد البيأجرنا الخلع ولم يرد عليه شيء ولو لم تدفعها اليه ثم رافقوا البيأجرنا الخلع وأبطلنا الحر وجعلناه عليه بمهر مثلها قال وهكذا أهل الحرب ان رضوا بحكمنا لا يخالفون الذميين في شيء الا أن لا نحكم على الحربيين حتى يحتموا على الرضا ونحكم على الذميين اذا جاء أحدهما قال ولو أسلم أحد الزوجين وقد تصادقا فكذلك وان لم يتصادقا بطل الخمر بينهما وكان له عليها مهر مثلها لا يجوز ان كان هو المسلم لمسلم أن يأخذ خرا وان كانت هي المسلمة أن تعطي خرا ولو قبضها منها بعد ما يسلم عز وروك له

(باب وقوع الرجل على الجارية قبل القسم أو يكون له فيهم أب وابن وحكم السبي) (قال الشافعي) رحمه الله ان وقع على جارية من المغنم قبل القسم فعليه عليها مهر مثلها أيودية في المغنم وينهى ان جهل ويعزر ان علم ولا حد للشبهة لان له فيها شيئاً قال وان أحصوا المغنم فعلم كم حقه فيها مع جماعة أهل المغنم فقط عنه بقدر حقه منها وان حملت فهكذا وتقوم عليه ان كان بها حمل وكانت له أم ولد وان كان في السبي ابن وأب لرجل لم

وسلم في هذا كغيره (قال الشافعي) ما دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنوة وما دخلها الا صلحا والذين قاتلوا وأذن في قتلهم بنو نفاة قتلة خزاعة وليس لهم بمكة دار انما هو بوالها وأما غيرهم ممن دفع فادعوا ان خالدها بدأهم بالقتال ولم ينفذ لهم الأمان وادعى خالدها أنهم بدؤوه ثم أسلوا قبل أن يظهر لهم على شيء ومن لم يسلم صار الى قبول الامان بما تقدم من قوله عليه السلام من ألقى سلاحه فهو آمن ومن دخل داره فهو آمن قال من يغنم ولا يقتدي الا بما صنع عليه الصلاة والسلام وما كان له خاصة خبي في الكتاب والسته وكيف يجوز قولها ما يجعل بعض مال المسلم فياً وبعضه غير فيء أم كيف يغنم مال مسلم بحال (قال المزني رحمه الله) قد أحسن والله الشافعي في هذا وجود

(باب وقوع الرجل على الجارية قبل القسم

يعتق عليه حتى يقسمه وانما يعتق عليه من اجتنابه بشراء أو هبة وهو لولؤه حقه من مفعله لم يعتق عليه حتى يقسم (قال المزني رحمه الله)
 وإذا كان فيهم ابنه فلم يعتق منه عليه نصيبه قبل القسم كانت الأمة تحمل منه من أن تكون له أم ولد أبعد قال ومن سبي منهم من الحرائر
 فقد رقت وبانت من الزوج كان معها أو لم يكن سبي النبي صلى الله عليه (١٩١) وسلم نساء أو طاس وبني المصطلق

وعلى المهر مثلها ان طلبه
 وهكذا كل ما حرم وان استحلوه ما لا مثل الخنزير وغيره فها في جميع الاحكام كالمسلمين لا يختلف الحكم
 عليهم وعلى المسلمين الا فيما وصفت مما مضى في الشرك ولا يرد في الاسلام
 (الخلع الى أجل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلفت المرات من زوجها بشئ مسمى الى
 أجل فالخلع جائز وما سمي من المال الى ذلك الاجل كما تكون البيوع ويجوز فيه ما يجوز في البيع
 والسلف الى الاجال وإذا اختلفت بنسب موصوفة الى أجل مسمى فالخلع جائز والنسب لها لزمة وكذلك
 رقيق وما شبة وطعام يجوز فيه ما يجوز في السلف ويرد فيه ما يرد في السلف قال ولو تركت أن تسمي
 حيث يقبض منه الطعام أو تركت أن تسمي بعض صفة الطعام باز الطلاق ورجع عليها بمهر مثلها قال
 ولو قالت المرأة سألتك أن تطلقني بألف فضي وقت الخيار ولم تطلقني ثم طلقني بعد علي غير شئ وقال هو
 بل طلقك قبل أن يمضي وقت الخيار كان القول قول المرأة في الالف وعلى الزوج البينة والطلاق لازم له
 ولا عكس الرجعة

(العقد)

(علة المدخول بها التي تحيض) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى
 والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء قال والاقراء عندنا والله تعالى أعلم الأطهار فان قال قائل
 ما دل على أنها الاطهار وقد قال غيركم الحيض قبل له دلتان أولهما الكتاب الذي دلت عليه السنة والآخرة
 الاسان فان قال وما الكتاب قيل قال الله تبارك وتعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها ثم ليسكها
 حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله عز
 وجل أن تطلق لها النساء (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع
 ابن عمر يذكر طلاق امرأته جائضا وقال قال النبي صلى الله عليه وسلم فإذا طهرت فليطلق أو ليسك وتلا
 النبي صلى الله عليه وسلم إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن أو في قبل عدتهن (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى أنا شككت (قال الشافعي) فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل أن العدة الطهر
 دون الحيض وقرأ فطلقوهن لقبل عدتهن أن تطلق طاهرا لأنها حينئذ تستقبل عدتها ولو طلقت حائضا
 لم تكن مستقبل عدتها الا بعد الحيض فان قال فما لان قبل القراء اسم وضع لمعنى فلما كان الحيض
 دمار خيه الرحم فيخرج والطهر دم يمتس فلا يخرج كان معروفا من لسان العرب ان القراء الحيس لقول
 العرب هو يقرى الماء في حوضه وفي سقائه وتقول العرب هو يقرى الطعام في صدقه يعني يحبس الطعام
 في صدقه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله
 تعالى عنها أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الرحم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب
 فذكر ذلك لأميرة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد جادلها في ذلك ناس فقالوا ان الله تبارك
 اسمه يقول ثلاثة قروء فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها صدقتم وهل تدرون ما الاقراء الاقراء الاطهار

ورث كمثل أن لا تقوم بنسبه بينه (باب المباشرة) (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالمباشرة وقد بارز يوم بدر عبيدة بن
 الحارث وحمزة بن عبد المطلب وعلى بن أبي طالب باذن النبي صلى الله عليه وسلم وبارز محمد بن مسلمة مر حيا يوم خيبر بأمر النبي صلى الله
 عليه وسلم وبارز يومئذ الزبير بن العوام بأسرا وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الخندق عمرو بن عبدود (قال الشافعي) رحمه الله

فإذا بارز مسلم مشركاً أو مشرك مسلماً على أن لا يقاتله غيره وفي ذلك له فان ولي عنه المسلم أو جرحه فأنقضه فلمهم أن يحملوا عليه ويقتلوه لان قتاله ما قد انقضى ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن حتى يرجع الى مخرج من الصف فلا يكون لهم قتله ولهم دفعه واستنقاذ المسلم منه فان امتنع وعرض دونه (١٩٣) ليقاتلهم قاتلوه لانه نقض أمان نفسه أعان حجة على عتبه بعد ان لم يكن في عبيدة

قتال ولم يكن لعنبة أمان يكفون به عنه ولو أعان المشركون صاحبهم كانه حقا على المسلمين أن يعينوا صاحبهم ويقتلوا من أعان عليه ولا يقتلون المبارز ما لم يكن استنجد بهم

(باب فتح السواد فذكر ما وقفه الامام من الارض للسليمان) (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعرف ما أقول في أرض السواد الا بظن مقرون الى عمل وذلك اني وجدت أصح حديث برويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان وجدت أحاديث من أحاديثهم يخالفه منها أنهم يقولون ان السواد صلح ويقولون ان السواد عنوة ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عنوة ويقولون ان جرير ابن عبد الله الجعلي وهذا أثبت حديث عندهم فيه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن

أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا يريد الذي قالت عائشة أخبرنا سفيان عن الزهري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت اذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه أخبرنا مالك عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار أن الاحوص بن حكيم هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كان ظلقها فكتب معاوية الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وزيد منها ولا يرثها أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري قال حدثنا سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال اذا طعنت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد برئت منه ويرى منها ولا يرثها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه ويرى منها ولا يرثها أخبرنا مالك عن الفضيل بن أبي عبد الله مولى المهري أنه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن المرأة اذا طلقت فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقالا قد بانت منه وحلت أخبرنا مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب أنهم كانوا يقولون اذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت منه ولا ميراث (قال الشافعي) والافراء الاطهار والله تعالى أعلم فاذا طلق الرجل امرأته طاهرا قبل جماع أو بعده اعتدت بالطهر الذي وقع عليها فيه الطلاق ولو كان ساعة من نهار وتعد بطهرين تأمين بين حيضتين فاذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حلت ولا يؤخذ بأدبى القرء الاول الا أن يكون فيما بين أن يقع الطلاق وبين أول حيض ولو طلقها ما حاض لم تعد بتلك الحيضة فاذا طهرت استقبلت القرء قال ولو طلقها قبل أن يقع الطلاق حاضت فان كانت على يقين من انها كانت طاهرا حين تم الطلاق ثم حاضت بعد تمامه بطريقة عين فذلك قرء وان علمت أن الحيض وتتمام الطلاق كانا معا استأنفت العدة في طهرها من الحيض ثلاثة قروء وان اختلفا فقال الزوج وقع الطلاق وأنت حائض وولت المرأة بل وقع وأنا طاهرا فالتول قولها بينهما أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير قال أوتيت المرأة على فرجها (قال الشافعي) واذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فهو أجزق بها ما لم تر الدم من الحيضة الثالثة فاذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت منه وهو خاطب من الخطاب لا يكون له عليها رجعة ولا ينكحها الا كما ينكحها مبتدئا بولي وشاهدين ورضاها واذا رأت الدم في وقت الحيضة الثالثة يوما ثم انقطع ثم عاودها بعد أول يعاودها أياما كثرت أو قلت فذلك حيض تحل به قال وتصدق على ثلاث حيض في أقل ما حاضت له امرأة قط وأقل ما علمنا من الحيض يوم وان علمنا طهر امرأة أقل من خمس عشرة صدقنا المطلقة على أقل ما علمنا من طهر امرأة وجعلنا القول قولها وكذلك ان كان يعلم منها انها تزكيت حبيضا وطهرها وهي غير مطلقه على شيء فادعت مثله قبلنا قولها مع عيبتها وان ادعت ما لم يكن يعرف منها قبل الطلاق ولم يوجد في امرأة لم تصدق انما تصدق من ادعى ما يعلم أنه يكون مثله فأما من ادعى ما لم يعلم أنه يكون مثله فلا يصدق وانما أصدقها الخائن مدة تصدق في مثلها وأقامت على قولها فنقضت ثلاثا أحلفها وخلبت بينها وبين النكاح حين أن يهك أن تكون صدقت ومتى شاع زوجها أن أحلفها ما انقضت عدتها فعلت ولورأت الدم من الحيضة الثالثة ساعة أو دفعة ثم ارتفع عنها يومين أو ثلاثا أو أكثر من ذلك فان كانت الساعة التي رأت فيها الدم أو الدفعة التي رأت فيها الدم في أيام حيضها نظرنا فان رأت صفرة أو كدرة ولم تر طهرها حتى تكمل يوما وليلة فهي حيض تخلو

جرير قال كانت يجبل ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستفوه ثلاث أو أربع سنين شك الشافعي ثم قدمت على عدتها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعى ثلاثة بنات فلان امرأة منهم قد سماها ولم يحضر في ذكر اسمها قال عمر لولا اني قاسم مسؤول لترككم على ما قسم لكم ولكني أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) وكان في حديثه وعاصي من حتى فيه نيقا وثمانين ديناراً وكان في حديثه

فقلت فلانة قد شهدت أبي القادسية وثبت سهمه ولا سلم حتى تعطيني كذا وكذا فأعطاهما إياه (قال الشافعي) رحمه الله في هذا الحديث دلالة
إذا أعطى جريرا عوضا من سهمه والمرأة عوضا من سهم أبيها على أنه استطاب أنفُس الذين أوجفوا عليه فتركوا حقوقهم منه فجعله وفقا للمسلمين
وقد سبى النبي صلى الله عليه وسلم هوازن وقسم الأربعة الأجناس بين الموحفين ثم جاءته (١٩٣) وفود هوازن مسلمين فسألوه أن يمن

عليهم وأن يرد عليهم ما أخذ منهم فخيرهم النبي صلى الله عليه وسلم بين الأموال والسبي فقالوا أخسرنا بين أحسابنا وأموالنا فاختار أحسابنا فترك النبي صلى الله عليه وسلم حق أهله بيتهم فسمع بذلك المهاجرون فتركوا له حقوقهم وسمع بذلك الأنصار فتركوا له حقوقهم ثم بقي قوم من المهاجرين والأنصار في فعرى على كل عشرة واحد منهم قال سوني بطب أنفُس من بقي فمن كرهه على كذا وكذا من الأهل إلى وقت ذكره قال بخاره بطب أنفسهم إلا الأقرع ابن جابس وعتيبة بن بدر فأنهما أتيا العيص هوازن فلم يكرههما صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى كانا هاترا كما بعد بن خديع عتبة عن حقه وسلم لهم عليه السلام حق من طاب نفسا عن حقه قال وهذا أولى الأمرين بمر عند نفي الواد وقتوحه ان كان عنوة لا ينفى

عدتها من الزوج وان كانت في غير أيام الحيض فكذلك إذا أمكن أن يكون بين رؤيتها والدم والحيض قبله قدر طهر فان كان أتى عليها من الطهر الذي يلي هذا الدم أقل ما يكون بين حيضتين من الطهر كان حيضا تنقضي به عدتها وتنقطع به نفقتها ان كان على الرجعة وترك الصلاة في تلك الساعة وصلت اذا طهرت وترك الصلاة اذا عاودها الدم وان كانت رأت الدم بعد الطهر الأول بيومين أو ثلاثا أو أكثر مما لا يمكن أن يكون طهر لم تحل به من زوجها لم تنقطع نفقتها ونظرا لأول حيض تحيضه فجعلنا عدتها تنقضي به وان رأت الدم أقل من يوم ثم رأت الطهر لم يكن حيضا وأقل الحيض يوم وليلة والكدره والصفرة في أيام الحيض حيض ولو كانت المستحاضة لم تحلها فطهرت من حيضة أو حيضتين ثم رأت دم فطبق عليها فان كان دمها ينفصل فيكون في أيام آخر فاته ما حدث ما وفي الأيام التي بعده رقيقا قليلا فيضها أيام الدم المحتدم الكثير وطهرها أيام الرقيق القليل وان كان دمها مستحاضا كله كان حيضا بقدر عيها أيام حيضها فيما مضى قبل الاستحاضة وادارت الدم في أول الأيام التي أجعلها أيام حيضها في الحيضة الثالثة حلت من زوجها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى جعل الله تبارك وتعالى عذبة من تحيض من النساء ثلاثة قروء وعذبة من لم تحض ثلاثة أشهر وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المستحاضة أن تترك الصلاة في أيام حيضها اذا كان دمها ينفصل وفي قدر عدد أيام حيضها قبل أن يصيبها ما أصابها وذلك فيما ترى اذا كان دمها لا ينفصل نجعلها حائضا تاركا للصلاة في بعض دمها وطاهر اتصلي في بعض دمها فكان الكتاب ثم السنة يدلان على أن المستحاضة طهرا وحيضا فلم يجوز والله تعالى أعلم أن نعتد المستحاضة إلا بثلاثة قروء • قال فاذا أراد زرع المستحاضة طلاقا السنة طلقها طاهرا من غير جاع في الأيام التي نأمر فيها بالقتل من دمها • وان الصلاة فاذا طلقت المستحاضة أو استحاضت بعدما طلقت فان كان دمها مستحاضا فيكون منه شيء آخر قائم وثيق رقيق إلى الصفرة فأيام حيضها هي أيام الأجر الثاني وأيام طهرها هي أيام الصفرة فعدتها ثلاث حيض اذا رأت الدم الأجر الثاني من الحيضة الثالثة انقضت عدتها قال وان كان دمها مستحاضا بغيره ينفصل كما وصفنا فان كان لها أيام حيض معروفة فأيام حيضها في الاستحاضة عدد أيام حيضها المعروف وقتها وقتها ان كان حيضها في أول الشهر أو وسطه أو آخره فثلاث أيام حيضا فاذا كان أول يوم من الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها وان كان حيضها يختلف فيكون مرة ثلاثا ومرة تسعا ثم استحاضت أمرتها أن تدع الصلاة أقل أيام حيضها ثلاثا وتغتسل وتصل وتصوم لأنها أن تصلي وتصوم وليس ذلك عليها اذا لم تسبق أن لها حائض خبير من أن تدع الصلاة وهي عليها واجب وأحيى إلى أو أعلت صوم أربعة أيام وليس ذلك بلازم لها وتختلف من زوجها بدخول أول يوم من أيام حيضها الثالثة وليس في عدد الحيضتين الأولين شيء يحتاج اليه فأنت على ثلاث وسبع وأيام طهر فلا حاجة بنا إلى علمها • قال وان كنت امرأة ليس لها أيام حيض استعدت مستحاضة أو كانت فتسبها ركت الصلاة أقل ما حاضت أمرتها قط وذلك يوم وليلة وهو أقل ما علمنا أمرتها حاضت فان كانت قد عرفت وقت حيضها فاستدار كما الصلاة في مبتدأ حيضها وان كانت لم تعرفه استقبلتها الحيض من أول هلال يأتي عليها بدخول الطلاق فاذا استهل الهلال الثالث انقضت عدتها منه ولو طلقت أمرتها فاستحيضت أو مستحاضة فكانت تحيض يوما وتطهر يوما أو يومين وتطهر يومين أو ما أشبه هذا جعلت عدتها تنقضي بثلاثة أشهر وذلك المعروف من أمر النساء أن يحضن في كل شهر حيضة فأنظر أي وقت طلقها فيه فاحسبها شهرا ثم هكذا حتى اذا حلت في الشهر الثالث حلت

(٣٥ - الام الخامس) أن يكون قسم الاعن أمر عمر لكر قدوره ولو يوفيت عليه ما أتى أن يفي عنه فسمه ثلاث سنين ولو كان القسم ليس لمن قسمه ما كلفه منه عوضا وكان عليهم أن يردوا الغلة والله أعلم كيف كان وهكذا استبح صلى الله عليه وسلم في خبر وبني قريظة لمن أوجفوا عليه أربعة أجناس وليس لاهل في طلب نفسا عن حقه فأنظر الأمام نظر المسلمين أن يجعلوا أوقافا عليهم

تقسم غنمه بهم على أهل التي والصدقة وسيتبرى الامام ومن لم يطب نفسا فهو أحق بماله وأى أرض فتحت صلحا على أن أرضها لأهلها
يؤدون فيها خراجا فليس لأحد أخذها من أيديهم وما أخذ من خراجها فهو لأهل التي مدون أهل الصدقات لأنه في من مال مشترك
وانما فرق بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها (١٩٤) أن ذلك وإن كان من مشترك فقد ملك المسلمون وقبة الأرض أقليم

بحرام أن يأخذ منه صاحب صدقة ولا صاحب فيء ولا غنى ولا فقير لأنه كالصدقة الموقوفة يأخذها من وفقت عليه ولا بأس أن يكثرى المسلم من أرض الصلح كما يكثرى دوابهم والحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الخراج ولا لمسلم أن يدخل المسجد الحرام انما هو خراج الجزية وهذا كراه

(باب الاسير يؤخذ عليه العهد أن لا يهرب أو على الفداء)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أسر المسلم فأخلفه المشركون عسى أن لا يخرج من بلادهم الآن يخالوه فله أن يخرج لا يسعه أن يقيم ويمنعه من بكراهة وليس له أن يقتلهم في أموالهم وأنفسهم لانهم إذا آمنوه فهم في أمان منه ولو خلفوه هو مطلق كفر ولو خلفوه على فدا على الوقت فإن لم يفضل عدل إلى أسرهم

من زوجها وذلك أن هذه مخالفة للسحابة التي لها أيام حيض كحيض النساء فلا يجيد معنى أولى بتوقيت حيضها من الشهور لأن حيضها ليس بين ولو كانت تحيض خمسة عشر متتابعة أو بينها فصل وتظهر خمسة عشر متتابعة لا فصل بينها جعلت عدتها بالطهر ثلاثة قروء قال وعدة التي تحيض الحيض وإن تباعد كأنها كانت تحيض في كل سنة أو سنتين فعدتها الحيض وهكذا إن كانت مستحاضة فكانت لها أيام تحيضها كما تكون تظهر في أقل من شهر فتدخل الحيضة الثالثة فكذلك لا تدخل الحيضة الثالثة وإن تباعدت وكذلك لو أرضعت فكان حيضها يرتفع للرضاع اتخذت بالحيض قال وإذا كانت تحيض في كل شهر أو شهرين فطلعت فرفعت حيضتها سنة أو عامت تحيض ثم رفعت حيضتها سنة انما لا تحل إلا زواج الأبد دخولها في الدم من الحيضة الثالثة وإن تباعد ذلك وطال وهي من أهل الحيض حتى تبلغ أن تبأس من الحيض وهي لا تبأس من الحيض حتى تبلغ السن التي من بلغت من نساء لم تحض بعدها فإذا بلغت ذلك خرجت من أهل الحيض وكانت من المؤيات من الحيض الذي جعل الله عز وجل عددهن ثلاثة أشهر واستقبلت ثلاثة أشهر من يوم بلغت من المؤيات من الحيض لا تدخلوا البكال الثلاثة الأشهر وهذا يشبه والله تعالى أعلم ظاهر القرآن لأن الله تبارك وتعالى جعل على الحيض الاقراء وعلى المؤيات وغير البواغ الشهور فقال واللاتي ينسبن من الحيض من نساكن ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر فإذا كانت تحيض فأنها تصبر إلى الأياس من الحيض بالنسب التي من بلغت من نساء أو أكثرهن لم تحض فيقطع عنها الحيض في تلك المدة وقد قيل ان مدتها أكثر الجمل ٣ وهو أربع سنين ولم تحض كانت مؤية من الحيض فاعتدت ثلاثة أشهر وقيل تربص ثلثة أشهر والله تعالى أعلم ثم تعتد ثلاثة أشهر قال والحيض يتباعد فعدة المرأة تنقضي بأقل من شهرين إذا حاضت ثلاث حيض ولا تنقضي إلا بثلاث سنين وأكثران كان حيضها يتباعد لأنه انما جعل عليهن الحيض فيعتدن به وإن تباعد وإن كانت البراءة من الحمل تعرف بأقل من هذا فإن الله عز وجل حكم بالحيض فلا أحيله إلى غيره فلهذا قلنا عدتها الحيض حتى تؤيس من الحيض بما وصفت من أن تصير إلى لسن التي من بلغت من نساء لم تحض وقد روى عن ابن مسعود وغيره مثل هذا القول أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان أنه كان عند جده هاشمية وأنصارية فطلق الأنصارية وهي رضع فرت بها سنة ثم هلك ولم تحض فقالت أنا أرته لم أحض فاختصموا إلى عثمان فقضى الأنصارية بالمرات فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا بهذا يعني علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكرة أخبره أن رجلا من الأنصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي رضع ابنته فكثت سبعة عشر شهرا التحيض بمنعها الرضاع أن تحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر أو ثمانية فقلت له ان امرأتك تريد أن ترث فقال لا له اهلوا في إلى عثمان فخلعوه السبعة فذكر له شأن امرأته وعنده علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت فقال لهما عثمان ما تريدان فقالا نرى أنها ترثه ان ماتت ويرثها ان ماتت فانها ليست من القواعد التي قد ينسب من الحيض وليست من الابكار التي لا يلقن الحيض ثم هي على عدة حضها ما كان من قليل أو كثير فرجع حبان إلى أهله فأخذ ابنته فلما فقدت الرضاع حاضت خمسة ثم حاضت خمسة أخرى ثم توفي حبان من قبل أن تحيض الثالثة فاعتدت عدتها لتوفي عنها زوجها وورثته أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه يلقه عن عمر بن عبد العزيز في امرأة حبان مثل خير عبد الله بن أبي بكرة (٢) قوله أربع سنين ولم تحض الخ لعل فيه مقلوا وجهه وهي أربع سنين فإن مضت أربع سنين ولم تحض الخ

فلا يعود ولا ينسب الامام أن يعود ولو امتنعوا من تحليته الأعلى مال يعطهم موه فلا يعطهم متعشا لأنه أخبرنا مالاً كرهوه على دفعه بغير حق ولو أعطاهم على شيء أخذ منهم لم يحل له إلا أن يؤطروا ثم أخرج عن مالك أنه عليه (قال) وانا قدم لفضل بن عبيدة بن ماله الا ... (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

العراق كسرى ثبت له أمر بعده وقال اذا هلك قيصر فلا قيصر بعده فلم يكن بأرض الشام قيصر بعده وأجابهم عليه الصلاة والسلام على نحو ما قالوا وكان كما قال عليه السلام وقطع الله الأكرسة عن العراق وفارس وقيصر ومن قام بعده بالشام وقال في قيصر يثبت ملكه فثبت له ملكه ببلاد الروم الى اليوم (١٩٦) ونفى ملكه عن الشام وكل هذا متفق يصدق بعضه بعضا

كتاب مختصر الجامع
من كتاب الجزية
ومادخل فيه من
اختلاف الأحاديث
ومن كتاب الواقدي
واختلاف الأوزاعي
وأبي حنيفة رحمه الله
عليهم

(باب من يلحق بأهل
الكتاب)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى انتوت فبأهل
من العرب قبل أن
بعث الله محمدا صلى الله
عليه وسلم وينزل عليه
القرآن فبدأت دين
أهل الكتاب فأخذ
عليه الصلاة والسلام
الجزية من أكيدر
دومة وهو رجل يقال
أنه من غسان أو من
كندة ومن أهل دومة
الذين وعظمتهم عرب
ومن أهل نجران وفيهم
عرب فدل ما وصفت
أن الجزية ليست على
الأسباب وإنما هي
على الأديان وكل أهل
الكتاب المشهور عند
العلمة أهل التوراة من
اليهود والانسجيل من
النصارى وكلوا من بني
اسرائيل وأحطنا بأن

وان لم يرسل اليها يسالها عنه ليرغب فيها قال تظهره وتخبر به أهلها فسوف يبلغه أخير ناسعيد عن ابن
جرير أن مجاهدا قال في قول الله عز وجل ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن المرأة المطلقة
لا يحل لهن أن تقول أنا حلي وليست بحلي ولا أنا حائض وليست بحائض ولا أنا
بحائض وهي حائض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا إن شاء الله تعالى كما قال مجاهد ما من من أن
لا يحل الكذب والآخرة أن لا تكتمن الحبل والحيض لعله يرغب في راجع ولا تدعيه لعله راجع وليست له
حاجة بالرجعة لولا ما ذكرت من الحبل والحيض فتغزو والغزو لا يجوز أخير ناسعيد عن ابن جرير أنه قال
اعطاء أريأت أن أرسل اليها فأراد أن يجاعها فقالت قد انقضت عدتي وهي كاذبة فلم تزل تقول حتى انقضت
عدتها قال لا وقد خرجت (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء إن شاء الله تعالى وهي آتمة الآن برنجعها
فإن ارتجعها وقد قالت قد انقضت عدتي ثم أكذبت نفسها فرجعت عليها تاتية ألتري أنه إن ارتجعها
فقلت قد انقضت عدتي فأحلفت فحككت خلف كانت له عليها الرجعة ولو أقرت أن لم تنقض عدتها كانت
له عليها الرجعة لأنه حتى له بعدته ثم أقربت به

(عدة التي يثبت من الحيض والتي لم تنقض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سمعت من أرضي
من أهل العلم يقول إن أول ما أنزل الله عز وجل من العدد والمطلقات يترصد بأنفسهن ثلاثة قروء فلم يعلموا
ماعدة المرأة التي لا أقراء لها وهي التي لا تحيض ولا الحامل فأنزل الله عز ذكره واللاتي يئسن من الحيض من
نساءكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن فجعل عدة المؤيسة والتي لم تحض ثلاثة أشهر
وقوله إن ارتبتم فلم تدر وأما تعد غير ذوات الأقراء وقال وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن قال
وهذا والله تعالى أعلم يشبه ما قالوا * وإذا أراد الرجل أن يطلق التي لا تحيض للسنة طلقها بأربعين ساعة شاء
ليس في وجهه طلاقها سنة إنما السنة في التي تحيض وكذلك ليس في وقت طلاق الحامل سنة وإذا طلق
الرجل امرأته وهي ممن لا تحيض من صغرها وكبرها فوقع الطلاق عليها في أول الشهر أو آخره اعتدت شهرين
بالأهلة وإن كان الهلالان معا تسع وعشرين وشهران ثلاثين ليلة في أي الشهر طلقها وذلك أنا نجعل عدتها
من ساعة وقع الطلاق عليها فإن طلقها قبل الهلال بيوم عدتها ذلك اليوم فإذا أهل الهلال عدتها
هلالين بالأهلة ثم عدتها تسع وعشرين ليلة حتى تكمل ثلاثين يوما وليلة باليوم الذي كان قبل الهلالين
وكنك لو كان قبل الهلال بأكثر من يوم وعشرا كملت ثلاثين بعد هلالين وحلت وأي ساعة طلقها من ليل
أو نهار انقضت عدتها بأن تأتي عليها تلك الساعة من اليوم الذي يكمل ثلاثين يوما بعد الشهرين بذلك اليوم
فتكون قدأ كملت ثلاثين يوما وعدا وشهرين بالأهلة وله عليها الرجعة في الطلاق الذي ليس بشأن حتى تنقض
جميع عدتها ولو طلقها ولم تحض فاعتدت بالشهر حتى أكملت ثم حلت مكانها كانت عدتها انقضت
ولو بقي من أكلها طرفة عين فأكثر خرجت من اللاتلي لم يحض لأنها لم تكمل ما علمها من العدة بالشهر حتى
صلت بمنية الأقراء ولست قبلت الأقراء وكانت من أهلها فلا تنقض عدتها إلا بثلاثة قروء أخير ناسعيد
ابن سالم عن ابن جرير أنه قال لطلقة المرأة طلاق ولم تحض فتعد بالشهر فحيض بعد ما حيض شهران من
الثلاثة الأشهر قال تعد حينئذ الحيض ولا يعتد بالشهر الذي قلصني (قال الشافعي) ولو ارتفع
عنها الحيض بعد أن حاضت كفت في القول الأول لا تنقض عدتها حتى تبلغ أن تريس من الحيض الآن
تكون بلغت السن التي تريس مثلها فيهن الحيض فتريس تسع أشهر ثم تعد بعد ذلك ثلاثة أشهر

الله تعالى أنزل كتابا غير التوراة والانجيل والفرقان بقوله تعالى لم ينزلنا على موسى وإبراهيم الذي وفى وقال تعالى قال
وله نبي زكريا فخير أنه كتاب موسى هذا المشهور قال فاما قول أبي يوسف لا تؤخذ الجزية من العرب فمن كان على هذا أحرم ولولا
أن تأثر نبي باطل لوددنا كما قال وأن لا يجري على عربي حصار ولكن الله أجل في أهنتنا من أن نحب غير ما حرم الله تعالى (قال) والمجوس

أهل كتاب دانو بغير دين أهل الاوثان ونافوا اليهود والنصارى في بعض دينهم كما خالف اليهود والنصارى في بعض دينهم وكانت
الجحوش في طرف من الارض لا يعرف السلف من أهل أجاز من دينهم ما يعرفون من دين اليهود والنصارى حتى عرفوه وأن النبي صلى الله
عليه وسلم أخذها من مجوس هجر وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه هم (١٩٧) أهل كتاب بدلو أفعالهم وأقوالهم

بكتابهم وأخذها منهم
أبو بكر وعمر رضي الله
عنهما (قال الشافعي)
رحمه الله والصائون
والسامرة مثلهم يؤخذ
من جميعهم الجزية
ولا تؤخذ الجزية من
أهل الاوثان ولا من
عبد ما استحسن من غير
أهل الكتاب

باب الجزية على أهل
الكتاب والضيفة
ومالهم وعليهم

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أمر الله تعالى
بقتال المشركين من
الذين أوثقوا الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن
يدهم صاغرون قال
والسفر أن تؤخذ
منهم الجزية وتجري
عليهم أحكام الاسلام
ولا تعلم النبي صلى الله
عليه وسلم صالح أحد
على أقل من دينار غن
أعطى منهم دينار غنيا
كان أو فقيرا في كل سنة
قبل منه ولم يرد عليه ولم
يقبل منه أقل من دينار
من غنى ولا فقير فان
زادوا قبسلسل منهم

وقال في كتابه
السير قايلا على أنه

قال وأهل من سمعت به من النساء خضن نساء تهامة يحضن تسع سنين فلورأت امرأة الحبيض قبل
تسع سنين فاستقام حوضها اعتدته وأكلت ثلاثة أشهر في ثلاث حبيض فان ارتفع عن الحبيض وقبض
رأته في هذه السنين فان رأته كترت الحبيضة ودم الحبيضة بلا علة الا كعل الحبيضة ودم الحبيضة ثم ارتفع
لم تعتد الا بالحبيض حتى توفى من الحبيض فان رأته دما يشبه دم الحبيضة لعل في هذه السن اكتفت بثلاثة
أشهر اذا لم يتابع عليها في هذه السن ولم تعرف أنه حبيض لم يكن حبيضا الا أن ترأى من نبي أصابها في فرجها من جرح أو فرجة
أو داء فلا يكون حوضا وتعتد بالشهور ولو أن امرأة بالغابت عشرين سنة أو أكثر لم تحض قط فاعتدت
بالشهور فما كتلتها ثم حاضت كانت منقضية العدة بالشهور كالتى لم تبلغ تعتد بثلاثة أشهر ثم تحيض فلا يكون
عليها عدة مستقبلة وقد كتلتها بالشهور ولو لم تكملها حتى حاضت استقبلت الحبيض وسقطت الشهور

(باب لا يهدى على التلى لم يدخل بها زوجها) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى اذا تكلمتم
المؤمنات ثم طلقتهن من قبل أن يمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدنهن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فكان بيننا في حكم الله عز وجل أن لا يهدى على المطلقة قبل أن تمس وأن السبب هو الاصابة ولم أعلم في هذا
بخلاف ثم اختلف بعض المفتين في المرأة يخلو بها زوجها فيخلق بابا ويرى سترها وهي غير محرمة ولا ساقطة
فيقال ابن عباس ونسبهم وغيرهم لا يهدى عليها الا الاصابة نفسها لان الله عز وجل هكذا قال أخبرنا مسلم
عن ابن جريج عن عيسى عن طائفة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيضأو
بها ولا يمسها لم يطلقها ليس لها الا النصف الصدق لان الله عز وجل يقول وان طلقتموهن من قبل أن
تمسوهن وقد فرغتم من فريضة فنفس فافرضن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أقول وهو
ظاهر كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) فان ولدت المرأة قال زوجها ما أدخل بها إلى أربع سنين لست
أشهر فأكثرت من يوم عقد عقد نكاحها لم الزوج الولد الابن يلتمن فان لم يلتمن حتى مات أو عرض عليه
القصاص وقد أقر به أو نفاه أو لم يقربه ولم ينفسه طلق نسبه بآبيه وعليه المهر تأما اذا أزمناه الولد حكمنا عاب
بأنه صيب لها « قال الربيع » وفيه قول آخر أنه اذا لم يلتمن ألحقته بالولد ولم يغرمه الا النصف الصدق
لانها لا تدخل بطفة فحبل فيكون ولده من غير مسيس بهد أن يحلف بالله ما أصابها (قال الشافعي)
فان التعتن بنفسها الولد أو أحلفناه ما أصابها وكان عليه نصف المهر ولو أقر بالخلوة بها فقال لم أصابها وقالت
أصابني ولا ولد فالقول قوله مع يمينه اذا جعلته اذا طلق لا يلزمه الا النصف الصدق الا أن يصيب وهي مدعية
بالاصابة عليه انصف الصدق لا يجب الا بالاصابة فالقول قوله فيما يدعي عليه مع يمينه وعليها البينة فان
جاءت ببينة بأنه أقر بأصابتها أخذته بالنصف اقل كله وكذلك ان جاءت بشاهد أحلفته ما عاهد ها أو أعطيتها
الصدق فان جاءت بشاهد وأمر آتيت قضيت لها بلا عمن وان جاءت بأمر آتيت لم أحلفها أو بأربع لم أعطها
بين لا أجيز شهادة النساء وحدهن الا على ما لا يراه الرجال من عيوب النساء خاصة وولادهن أو مع رجل
« وقد قال غيرنا اذا خلجها فخلق بابا ورأى سترها وليس يهرم ولا هي ساقطة جعلت لها المهر تأما وعليها العدة
تامة ولو صدقته أنه لم يمسها لان العجز جازم قبسه وقال غيره لا يكون لها المهر تأما الا بالاصابة أو بان يستفتح
منها حتى يخلق ثيابها ويحويها هذا

(باب عدة الحرة من أهل الكتاب عند المسلم والكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله وأجاز الكتابية يطلقها

لاجزية على فقير حتى يستغنى (قال المزني) والاول اصح عندى في أصله وأولى عندى بقوله وان صالحوا على حسياسة ما وطلعت ثلاثا
قال ويضيف الميسر كذا والوسط كذا ويسمى ما يعطونهم خبز كذا وأدم كذا ويعطون دواهم من التبن والشعير كذا ويضيف من حربة
من واحد الى كذا وأين يذلوهم من فضول منزلهم أولى كانهم أو فيما يكن من حرو برد ولا يؤخذ من امرأة ولا يؤخذ من حتى يفيق ولا

مملوك حتى يعتق ولا يصح حتى ينبت الشعر تحت ثيابه أو يجتلم أو يبلغ خمس عشرة سنة فيلزمه الجزية كأصحابه وتؤخذ من الشيخ الضافي والزمن ومن بلغ وأمه نصرانية وأبوه مجوسي أو أمه مجوسية وأبوه نصراني فجزيته جزية أبيه لأن الأب هو الذي عليه الجزية لست أنظر إلى غير ذلك فأبهم أفلس أو مات فالامام (١٩٨) غريم يضرب مع غرمائه وإن أسلم وقدم في بعض السنة أخذ منه بقدر ما مضى

منها ويشترط عليهم أن من ذكر كتاب الله تعالى أو محمد صلى الله عليه وسلم أو دين الله بما لا ينبغي أو زنى عسلة أو أصابها باسم نكاح أو قتل مسلما عن دينه أو قطع عليه الطريق أو أغان أهل الحرب بدلالة على المسلمين أو أوى عيالتهم فقد نقض عهده وأحل دمه وبرئت منه ذمة الله تعالى وذمة رسوله عليه الصلاة والسلام ويشترط عليهم أن لا يسمعوا المسلمين نركهم وقولهم في عزير والمسيح ولا يسمعونهم في حرب ناقوس وإن فعلوا عزروا ولا يبلغ بهم الحد ولا يجحدوا في أمصار الاسلام كنيسة ولا يجمعوا لصلاتهم ولا يظهرها فيها حل نحر ولا إدخال خنزير ولا يحدون بناء يتطولون به بناء المسلمين وإن يفرقوا بين هيتهم في الملبس والمركب وبين هيات المسلمين وأن يعقدوا الزنا نير على أوساطهم ولا يدخلوا

المسلم أو يموت عنها مثل الحرة المسلمة في العدة والنفقة والسكنى لا يختلفان في شيء من العدة والنفقة والسكنى وجميع ما لزم المسلمة لازم لها من الاحداد وغير ذلك وإن أسلمت في العدة قبل أن تكملها لم تستأنف وبنيت على عدتها وهكذا إن طلقها الكتابي أو مات عنها وإن أرادت أن تخرج في العدة كان الزوج حيا وورثت ميتا من منعها الخروج ما لهم من منع المسلمة لا يختلفان في شيء غير أنها لا تراث المسلم ولا يرثها (العدة من الموت والطلاق والزواج غائب) رحمه الله قال الله عز وجل والنين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال عزذ كرم واللائي ينسن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن وأولات الأجمال أجلهن أن يضعن حملهن قال فكان بيننا في حكم الله عزذ كرم أن العدة من يوم يقع الطلاق وتكون الوفاة قال وإذا علمت المرأة يقين وفاة الزوج أو طلاقه بينة تقوم لها على موته أو طلاقه أو أي علم صادق ثبت عندها اعتدت من يوم يكون الطلاق وتكون الوفاة ٣ وإن لم تعتد حتى تحض عدة الطلاق والوفاة لم يكن عليها عدة لان العدة انما هي مدة تقرر عليها فإذا حرت عليها فليس عليها مدة تام مثلها قال وإذا خفي ذلك عليها وقد استيقنت بالطلاق أو الوفاة اعتدت من يوم استيقنت أنها اعتدت منه وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تعتد من يوم يكون الطلاق أو الوفاة أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يطلق امرأته أو يموت عنها وهو بمصر وهي بمصر آخر من أي يوم تعتد قال من يوم مات أو طلقها تعتد أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن داود بن أبي عاصم قال سمعت سعيد بن المسيب يقول إذا قامت بينة في يوم طلقها أو مات عنها أخبرنا سعيد بن جريج عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته قال تعتد من يوم طلقت أخبرنا سعيد بن جريج عن الزهري قال المتوفى عنها تعتد من يوم مات والمطلقة من يوم طلقت

(عدة الأمة) رحمه الله ذكر الله عز وجل العدة من الطلاق بثلاثة قروء وثلاثة أشهر ومن الوفاة بأربعة أشهر وعشرا وذكر الله الطلاق للرجال باثنتين وثلاثة فأحتمل أن يكون ذلك كله على الاحرار والحرار والعبيد والاماء واحتمل أن يكون ذلك على بعضهم دون بعض وكان عز وجل قد فرق في حد الزاني بين المالك والاحرار فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا أحصن فإن اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وقال في الشهادات وأشهدوا ذوى عدل منكم فلم يختلف من لقيت أنها على الاحرار دون العبيد وذكر المواريث فلم يختلف أحد لقيته في أن المواريث للاراد دون العبيد ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم النيب الحر الزاني ولم يختلف من لقيت أن لا يرجع على عبد ثيب قال وقرض الله عز وجل العدة بثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر وفي الموت أربعة أشهر وعشرا ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تستبرأ الأمة بحبضة ففرق بين استبراء الأمة والحرة وكانت العدة في الحرار استبراء وتعبدا وكذلك الحبضة في الأمة استبراء وتعبدا (قال الشافعي) فلم أعلم مخالفا من حفظت عنه من أهل العلم في أن عدة الأمة نصف عدة الحرة فيما كان له نصف معدود ما لم تكن حاملا فلم يجز أن يوجد ما وصفت من الدلائل على الفرق فيما ذكرنا وغيره بين عدة الأمة والحرة إلا أن تجعل عدة الأمة نصف عدة الحرة فيما له نصف وذلك الشهور فأما الحيض فلا يعرف له نصف فتكون عدتها فيه ٣ قوله وإن لم تعتد الخ كذا في البسخ والمعنى وإن لم تقصد العدة الخ لأن العدة مدة الخ أي فلا يلزم فيها التقصدها

مسجدا ولا يسقوا مسلما خرا ولا يطعموه خنزيرا فان كانوا في قرية يملكونها منفردين لم تعرض لهم في خمرهم وخنائيرهم أقرب ورفع بنائهم وإن كان لهم عصر المسلمين كنيسة أو بناء طائل لبناء المسلمين لم يصحكن المسلمين هدم ذلك وتر كوا على ما وجدوا ومنعوا أحداث مثله وهذا إذا كان المصر للمسلمين أحبوه أو قبحوه عنوة ونشرط هذا على أهل الذمة وإن كانوا قاصوا بلادهم على صلح منهم على تركهم

ابن بصاحو على ان يترولوا بلاد الاسلام بعد ثوابه ذلك ويكتبه الامام اسماءهم وحلاهم في ديوان يعرف عليهم عرفاه لا يبلغ منهم مولود ولا يدخل فيهم احد من غيرهم الافرعه اليه واذا اشكل عليه صلحهم بعث في كل بلاد لجمع السالفون منهم ثم يستأون عن صلحهم في اقرب اقل الجزية قبل منه ومن اقر بزباده لم يلزمه غيرها وليس (١٩٩) للامام ان يصلح احدا منهم على ان يسكن الحجاز بحال ولا

بين ان يحرم ان يمر
ذبح بالحجاز ما را لا يقيم بها
اكثر من ثلاث ليال
وذلك مقام مسافر
لا خيال امر النبي
صلى الله عليه وسلم
بالحلام - عنها ان
لا يكونوا ولا بأس ان
يدخلوا الرسل لقوله تعالى
وان احدين المشركين
استقبلوا الآية ولولا ان
عمر رضى الله عنه اجل
من قدم المدينة منهم
تاجر ثلاثة ايام لا يقيم
فيها بعد ثلاث لرايت
ان لا يصلحوا على ان
يدخلوها بحال ولا
يتركوا يدخلونها الا
بصلح كما كان عمر
رضي الله عنه ياخذ من
أموالهم اذا دخلوا
المدينة ولا يترك أهل
الحرب يدخلون بلاد
الاسلام تجار فان
دخلوا بغير امان ولا
رسالة غنموا فان دخلوا
بأمان وشرط عليهم ان
يؤخذ منهم عشر اقل
أو اكثر اخذوا ان لم يكن
شرط عليهم لم يؤخذ
منهم شيء وسواء كانوا

أقرب الاشياء من النصف اذا لم يسقط من النصف شيء وذلك حيضتان ولو جعلناها حيضة أسقطنا نصف
حيضة ولا يجوز ان يسقط عنها من العدة شيء فاما الحمل فلا نصف له قد يكون يوم ما من يوم وقع عليها الطلاق
وسنة أو أكثر كما لم يكن للقطع نصف فيقطع الحر والعبد والأمة والحره وكان للزنا حدان أحدهما الجلد
فكان له نصف فجعل عليها النصف ولم يكن للرجم نصف فلم يجعل عليها ولم يبطل عنها حد الزنا وحدت بأحد
حديه على الاحرار وهذا مضى لا نأمر من روي عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
فاذا تزوجت الأمة الحر أو العبد فطلقها أو مات أو أفسوا والعدة بها تعتد اذا كانت من تحيض حيضتين
اذا دخلت في الدم من الحيضة الثانية طلت وتعتد في الشهرين أو أربعين اذا كانت من لا تحيض من صفر
أو كبر وتعتد في الوفاة شهرين وخمس ليال وفي الحمل ان تضع حملها متوفى عنها أو كانت مطلقة قال
ولزوجها في الطلاق اذا كانت تلك الرجعة عليها ما على الحره في عدتها وكذلك عليه من نفقتها في العدة
ما عليه من نفقة الحره ولا يسقط ذلك عنه الا ان يخرجها سيدها فبغيرها العدة من نفقة نفقة
عنه كانت قط لو كانت له زوجة فأخرجها عنه الى بلد غير بلده وكذلك ان كانت مطلقة طلاقا لا يملك الرجعة
كانت عليه نفقتها حاملا ما لم يخرجها سيدها يدها من منزله لأن الله عز وجل يقول في المطلقات وان كن أولات
حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن ولم يجدا ترا الا زوا ولا اجابا بان لا ينفق على الامه الحامل ولو
ذهبنا الى ان نزع من أن النفقة على الحامل انما هي للعمل كانت نفقة الحمل لا تبلغ بعض نفقة أمه وكما يكون
لو كان مولودا لم تبلغ نفقة بعض نفقة أمه ولكنه حكم الله تعالى علينا بتابعه تعبدا وقد ذهب بعض الناس
الى ان جعل للطلقة لا على زوجها رجعتا النفقة قياسا على الحامل فقال الحامل محبوسة بسببه وكذلك
المعتدة بغير الحمل محبوسة بسببه عن الازواج فذهبنا الى أنه غلط وانما أنفقنا على الحامل بحكم الله عز وجل
لأبأنها محبوسة بسببه وقد تكون محبوسة بسببه بالموت ولا نفقة لها واستدلنا بالسنة على أن لا نفقة لى
لا يملك زوجها رجعتا اذا لم تكن حاملا قال والأمة في النفقة بعد الفراق والسكنى ما كانت في العدة
كالحره الاما وصفت من أن يخرجها سيدها أخبرنا سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى أبي طلحة عن
سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال ينكح العبد امرأتين
ويطلق تطلقين وتعتد الأمة حيضتين فان لم تكن تحيض فشهري أو شهرا ونصفا قال سفيان وكان نفقة
أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس الثقفي عن رجل من ثقف أنه سمع عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه يقول لو استطعت جعلت الحيضة ونصفا فقال رجل فاجعلها شهرا ونصفا فسكت عمر
قال واذا طلق الحر أو العبد الأمة طلاقا فاعلم فيه الرجعة فعدتها عدة أمه واذا مضت عدتها ثم عتقت لم تعد
لعدة ولم ترده على عدتها الأولى وان اعتقت قبل مضى العدة بساعة أو أقل أكلت عدة حره لان العتق
وقع وهي في معاني الأزواج في عامة أمرها فان مات بعد الطلاق الذي يملك فيه الرجعة قبل العتق لم ترده
وكذلك لو ماتت لم يرثها وان ماتت أو ماتت وقد عتقت قبل مضى عدتها عدة الأمة فقبل مضى عدة الحره
فوارثا ويقع عليها يلاؤه وطلاقه وظهاره وما يقع بين الزوجين قال واذا كان طلاقه وأيلاؤه وظهاره يقع
عليها اذا طلق طلاقا فاعلم فيه الرجعة الى أن تنقضى عدتها فعتقت قبل تنقضى عدتها لم يجز والله تعالى
أعلم الا ان تعد عدة حره وتوارثان قبل انقضاء عدتها التي لا منها للحرية ولو كانت الأمة عند جده فطلقها
طلاقا فاعلم فيه الرجعة فلم تنقضى عدتها حتى عتقت فاخترت فراقه كان ذلك لها وكان اختيارها فراقه

يعشرون المسلمين اذا دخلوا بلادهم أو خمسونهم أو لا يعرفون لهم وإذا تجروا في بلاد المسلمين الى أقص من الآفاق لم يؤخذ منهم في السنة
الاحمره كالحزبية وقد ذكر عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب أن يؤخذ من أظهر من أموالهم وأموال المسلمين وان يكسبهم برامه الى مثله من
الحول ولولا ان عمر رضي الله عنه أخذ منهم ما أخذنا من أوليائنا أنه أخذ من أحد في سنة الاحمره قال ويؤخذ منهم ما أخذ عمر من المسلمين ربع

العشر ومن أهل النمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر أتباعه على ما أخذ (قال المزني) رحمه الله قدر روى الشافعي رحمه الله عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه من حديث صحيح الإسناد أنه أخذ من البسط من الخنطة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة ومن القطنية العشر (قال الشافعي) (٢٠٠) ولا أحسنه أخذ ذلك منهم إلا بشرط (قال) ويجدد الامام بينهما وبينهم في

تجاراتهم ما بين له ولهم والعامة ليأخذهم به الولاء وأما الحرم فلا يدخله منهم أحد بحال كان له به مال أو لم يكن ويخرج الإمام منه إلى الرسل ومن كان به منهم مريضاً أو مات أخرج ميتاً ولم يدفن به أو روى أنه سمع عدداً من أهل المغازي يروون أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع مسلم ومشرِك في الحرم بعد عامهم هذا

(باب في نصارى العرب تضعف عليهم الصدقة ومسلِك الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله اختلفت الأخبار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في نصارى العرب من تنوخ وهرسرا وبنى قليب فروى عنه أنه صالحهم على أن يضعف عليهم الجزية ولا يكرهوا على غير دينهم وهكذا حفظ أهل المغازي قالوا رآهم عمر على الجزية فقالوا نحن عسرب لا نؤدى ما يؤدى اليهم ولكن

فخصاً بفريق طلاق وتكمل منه عدة حرة من الطلاق الأول لأنها صارت حرة قبل أن تنقضي عدتها من طلاق علك فيه الرجعة ولا تستأنف عدة لأنه لو كان أحدث لها رجعة ثم طلقها ولم يصحها بنت على العدة الأولى لأنها مطلقة لم تمس فأنما عليها من العدة الأولى كمال عدة حرة ولو كان طلاق الأمة طلاقاً لملك فيه الرجعة ثم عتقت في العدة فقبها قولان أحدهما أن تبني على العدة الأولى وإن لا خيار لها لأنها غير رزوجة ولا تستأنف عدة لأنها ليست بزوجية ولا في معاني الأزواج لا يقع عليها طلاق ولا إيلاء ولا طهارة ولا يتوارثان لو كانا في تلك الحال حرين والقول الثاني أن عليها أن تكمل عدة حرة ولا تكون حرة تكمل عدة أمة ومن ذهب إلى هذا ذهب إلى أن يقبسه على العدة في الطلاق الذي علك فيه الرجعة وقال المرأة تعتد بالشهور ثم تحيض تستقبل الحيض ولا يجوز أن تكون في بعض عدتها من تحيض وهي تعتد بالشهور فيقول وهكذا لا يجوز أن تكون في بعض عدتها حرة وهي تعتد عدة أمة وقال في المسافر يصلي ركعة ثم ينوي المقام يتم أربعاً ولا يجوز أن يكون في بعض صلاته مقبياً يصلي صلاة مسافر وهذا أشبه القولين والله تعالى أعلم بالقياس قال والأمة من الأزواج فإذا اجتمعت عليها عدنان قضتها كما تقضي المرأة الحرة وهي في النكاح الفاسد والاحداد كالحرة ثبتت عليها ما ثبتت على الحرة ويرد عنها ما يرد عنها

(استبراء أم الولد) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها قال تعتد بحيضه (قال الشافعي) وإذا ولدت الأمة من سيدها فاعتقها أو مات عنها استبرأ أن يحيضه ولا تحل من الحيضة للأزواج حتى ترى الطهر فإذا رآته حلت وإن لم تغسل وإن اعتقها أو مات عنها وهي حائض لم يعتد بتلك الحيضة وإن اعتقها أو مات عنها وهي لا تعلم فاستيقنت أنها قد حاضت بعد العتق حلت وإن لم تستيقن استبرأت نفسها بحيضه من ساعة يقينها ثم حلت قال وإن كانت حاملاً فاجلها أن تضع حملها وإن استبرأت لم تشك حتى تستبرأ وهي كالحرّة في الاستبراء من العدة سواء وإذا ولدت جارية الرجل منه أجبت له أن لا يزوجهما وإن استبرأها ثم زوجها فالنكاح ثابت عليها رضي أو لم ترض فإن مات سيدها ولم يطلقها زوجها ولم يعتق فلا استبراء عليها من سيدها وإن طلقها زوجها طلاقاً لملك فيه الرجعة أو طلاقاً بائناً فلم تنقض عدتها حتى مات سيدها لم يكن عليها استبراء من سيدها لأن فرجها ممنوع منه بشئ أباحه لغيره بنكاح وعدة من نكاح وكذلك لو مات عنها زوجها فلم تنقض عدتها حتى يموت سيدها لم تستبرأ من سيدها لأن فرجها ممنوع منه بعدة من نكاح ولو مات زوجها أو طلقها فأنقضت عدتها من ثم مات سيدها استبرأت من سيدها بحيضه قال ولو مات زوجها وسيدها أو يعلم أن أحدهما مات قبل الآخر بيوم أو شهرين وخمس ليل أو أكثر ولا يعلم أيهما مات قبل اعتدت من حين مات الآخر ثم أربعة أشهر وعشراً أتاني فيها بحيضه وأما قلنا تدخل إحدى العديتين في الأخرى أنها لا يلزمها ما يلزمها أحدهما فإذا ماتت بهما معا على الكمال في وقت واحد فذلك أكثر ما يلزمها أن كان سيدها مات قبل زوجها فلا استبراء عليها من سيدها وعليها أربعة أشهر وعشرون كان زوجها مات قبل سيدها ولم تستكمل شهرين وخمس ليل فلا استبراء عليها من سيدها وإن كان سيدها مات بعد مضي شهرين وخمس ليل فعليها أن تستبرأ من سيدها بحيضه ولا يثبت زوجها حتى تستيقن أن سيدها مات قبل زوجها ولو كان زوج هذه طلقها تطليقة علك الرجعة ثم مات سيدها ثم مات زوجها وهي في العدة وكان الزوج حراً اعتدت عدة الوفاة من يوم مات زوجها أربعة أشهر وعشراً وورثت زوجها ولم ينال أن لا تأتي بحيضه لأنه لا استبراء عليها من سيدها إذا كانت في عدة

بخدمنا كما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر رضي الله عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فرض ما شئت من هذا الاسم لا باسم الجزية فراضاهم على أن يضعف عليهم الصدقة قال فإذا ضعفها عليهم فأنظر إلى مواشيهم وذخائرهم وورقهم وأطعمتهم وما أصابوا من بنيان بلادهم وكذا ما وكل أمرأته فيمن مسلم خمس نفقة خمسين أو عشر نفقة عشرين أو نصف عشر نفقة عشرين أو ربع

عشر فخذ نصف عشر وكذلك ما شئتم خذ الضعف منها وكل ما أخذ من ذي عرى فسلطه مسلط النبي وما اتجر به نصارى العرب وأهل دينهم وإن كانوا يهودا تصاعف عليهم فيه الصدقة (باب المهادنة على النظر للمسلمين ونقض ما لا يجوز من الصلح) (قال الشافعي) رحمه الله أن نزل بالمسلمين نازلة بقوة عدو عليهم وأرجو (٣٠١) أن لا ينزلها الله بهم هادنهم إلا ما على النظر للمسلمين إلى مدة يرجو

البها القوة عليهم
لأنها وزمده أهل
الحديبية التي هادنهم
عليها عليه الصلاة
والسلام وهي عشر
سنتين فإن أراد أن
يهادن إلى غير مدة على
أنه متى بداهه نقض
الهنة فجائز وإن كان
قويا على العدول
بهادتهم كسفر من
أربعة أشهر لقوله
تعالى لا قوى إلا سلام
برأيت من الله ورسوله إلى
الذين عاهدتم من
المشركين الآية وجعل
النبي صلى الله عليه
وسلم لصقوان بعد دفع
مكة بسنتين أربعة أشهر
لا أعله زاد أحد بعد قوة
السلام عليها ولا يجوز
أن يؤمن الرسول
والمسلمين إلا بقدر
ما يظن حاجتها ولا
يجوز أن يقيم بهاسة
بغير جزية ولا يجوز أن
يهادنهم على أن
يعطيهم المسلمون شيئا
بحال لأن القتل للمسلمين
شهادة وإن الإسلام
أعز من أن يعطى
مشركا على أن يكف
عن أهله لأن أهله قاتلين

من زوجها ولو كان زوجها عبدًا فطلقها تطليقة ثلاث الرجعة ثم مات سبها وهي في عدتها من الطلاق أو أعتقها فلم تختر فراق الزوج حتى مات الزوج حرا كان لها منه الميراث وتستقبل منه عدة أربعة أشهر وعشر من يوم مات الزوج ولا استبراء عليها من سبها ولو اختارت فراقه حين عتقت قبل أن يموت كان الفراق فسحا بغير طلاق ولم يكن عليها عدة وفاة ولم تره وأكملت عدة الطلاق ولم يكن له عليها رجعة بعد اختارها فراقه قبل موته ولا استبراء لسبها قال وإذا مات أم ولد رجل بعد موته بولدها أكثر ما تلده النساء من آخر ساعات حياته فالولد لا حق به وهكذا في الحياة لو أعتقها إذا لم يدع أنه استبرأها ولو جاءت به لأكثر مما تلده النساء من يوم مات أو أعتق لم يلزمه قال وعدة أم الولد إذا كانت حاملة أن تضع حملها وإن لم تكن حاملة فحضة قال وإذا مات الرجل عن مدبره كان يطؤها وأمة كان يطؤها استبرأت بحضة فان تكفرت هي أو أم الولد فله فسخ النكاح وإن كانت أمة لا يطؤها فلا استبراء عليها وأحب إلى أن لا تنكح حتى تستبرئ نفسها وإذا كانت للعبد امرأة ثم كاتب فاشترى لها التجارة فالشراء جائز كما يجوز شراء غيره من النكاح فاسد إذا جعلته ملكها لم يجعل له نكاحها وتعد من النكاح بحضتين فإن لم تكن تحيض فشهري ونصف وليس له أن يطأها بالملك لأنه لا ثلاث ملكا تاما وإن عتق قبل مضى عدتها كان له أن يطأها وهي تعد من مائة أنما تحرم على غيره في عدتها منه ولا تحرم عليه ولا أكرمه وطأها في هذه الحال أنما أكرمه ذلك في الماء الفاسد ولا أكرمه عليه ولا أفسد النكاح ولو وقع وهي تعد من الماء الفاسد ولو ماتت المكاتب قبل أن يؤدي أكملت بقية عدتها من انفساخ نكاحه وكانت مملوكة للسيد تركه وفاء أو لم يتركه أو ولدا كانوا معه في الكتابة أو أحرار أو لم يدعهم ولورضى السيد أن يزوجها بإهاف وزوجه ابنا غلاما يجر لانها ملك للمكاتب كما ملك ماله ولورضى أن يسرها لم يكن ذلك ولو تسراها المكاتب فولدت الحقة به الولد ومنعته الوطء وفيها قولان أحدهما لا يبيعها بحال خاف العجز أو لم يحفه لاني قد حكمت لولدها بحكم الحرية أن عتق أبوه والثاني أنه يبيعها إن خاف العجز ولا يجوز له أن يبيعها إن لم يحفه وإن ماتت استبرأت بحضة كما تستبرئ الأمة وكذلك إذا منعته وطأها أو أراى بيعها استبرأت بحضة لا تزيد عليها وإذا تزوج المكاتب امرأة حرة ثم ورثته فسد النكاح واعتدت منه عدة مطلقه وإن مات (١) حين تمكته حرا أو مملوكا فسواء النكاح ينفسخ وعدتها عدة مطلقه لا عدة مشوفى عنها زوجها ولا يرث منها إن كان حرا لأن النكاح انفسخ ساعة وقع عقد الملك وهكذا لو كانت بنت سيد زوجه ابنا غلاما فسد النكاح ثابت ومتى ورثته منه شيئا كان كما وصفت وإذا مات الرجل وجاءت امرأة بولدها أكثر مما تلده النساء الرمت الميت الولد أقربت بانقضائه العدة ولم تقر بها ما لم تنكح زوجا يمكن أن يكون منه ولو جاءت بولدها فنكر الورثة أن تكون ولده فباعته بأربع نسوة يشهدن على أنها ولده لزم الميت وهكذا كل زوج جحد لولدها أنه لم يقذفها فقال لم تلدي هذا الولد لم يلزمه إلا بأن يقر به أو بالحمل به أو تافى المرأة بأربع نسوة يشهدن على ولدها فيلزمه إلا أن ينقبه بلعان وإذا نكح الرجل المرأة فلم يقر بالحمل به أو لا ورثته وجاءت بولدها ستة أشهر من يوم نكحها أو أكثر لم يلزمه وكذلك لو طلقها لم يلزمه لا أكثر مما تلده النساء إلا أن ينقبه بلعان وإذا مات الصبي الذي لا يجمع مثله عن امرأته دخل بها أول يدخل بها حتى مات فعدتها أربعة أشهر وعشر لأن الحمل ليس منه ولا يلحق به إذا أحاط العلم أن مثله لا ينزل بعد موته ولا في حياته وإن وضعت الحمل قبل أربعة أشهر وعشر أكملت أربعة أشهر وعشرا وإن مضت الأربعة أشهر والعشر قبل وضع الحمل حلت منه وتحقق الأربعة الأشهر والعشر ولا تحدد

(١) قوله حين تمكته كذا في النسخ ولعله حين تمكته بالثلاثة والتأنيب أي اعتداده تأمل

(٣٠٢ - الأم خامس) ومقتولين ظاهرين على الحق إلا في حال يخافون الاضطلام فيعطون من أموالهم أو يقتدى مأسورا فلا بأس لأن هذا موضع ضرورة وإن صالحهم الإمام على ما لا يجوز فالطاعة تقضه كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى المشركين قهين ما أعطاهم في الرجال ولم يستن فجاءته أم كلثوم بذب عقبة بن أبي معيط مسلحة مهاجرة فجاءها بخراها يطلبانها فنهها

منهم وأخبر أن الله منع الصلح في النساء وحكم فيهن غير حكمه في الرجال وبهذا قلنا وأعطى الإمام قوم من المشركين الأمان على أسير في أيديهم من المسلمين وأموالهم بما يؤهلهم له إلا أنزعهم منهم بلا غرض وإن ذهب ذهاب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم رد أباح جسد من سهيل إلى أبيه وعياش بن أبي ربيعة إلى (٣٠٢) أهله قبل له أهلهم أشق الناس عليهم وأحرصهم على سلامتهم

ولعلمهم بقوانينهم بأنفسهم بما يؤذيهم فضلا عن أن يكونوا متهمين على أن ينالوهم بتلف أو عذاب وانما تقوم انهم دينهم فكانوا يشهدون عليهم بترك دينهم كرها وقد وضع الله المأثم في أكرههم أو لا ترى أن النساء إذا أريد بهن الفتنة ضعفن ولم يفهم من فهم الرجال وكان التقية تسعين كان فيهن أن يصيبن أزواجهن ومن حرام عليهن قال وإن جاءت امرأة مهانة أو مسابقة من دار الحرب إلى موضع الإمام فجاء سوى زوجها في طلبها منع منها بلا غرض وإن جاء زوجها فقها قولان أحدهما يعطى ما أنفق وهو ما دفع اليها من المهر والآخر لا يعطى وقال في آخر الجواب وأشبههما أن لا يعطوا عوضا (قال المزي) هذا أشبه بالحق عندي وليس لأحد أن يعقد هذا العقد إلا الخليفة أو رجل بأمره لأنه يلى الأموال كلها

بعدها وإذا تنكح الحصى غير المحبوب والحصى المحبوب وعلت زوجتها ما قبل النكاح فرضينا أو بعد النكاح فاختارنا المقام فالنكاح جائز وإذا أصاب الحصى غير المحبوب فهو كزجر رجل غير الحصى يجب المهر بأصاته وإذا كان أبى للحصى شيء يغيب في الفرج فهو كالحصى غير المحبوب وإن لم يبق شيء وكان الحصى يزول لحقه مما الولد يكمل الفحل واعتدت زوجتها ما منهما كما اعتدت زوجة الفحل من الطلاق والوفاة وطلاقهما بكل حال إذا كانا بالغين كطلاق الفحل البالغ ولا يجوز طلاق الصبي حتى يستكمل خمس عشرة أو يحتمل قبلها ولا طلاق المعتوه ولا طلاق الجنون الذي يحسن ويضيق إذا طلق في حال جنونه وإن طلق في حال صحته جاز قال ويجوز طلاق السكران ومن لم يحز طلاقه فالمرأة امرأته حتى يموت أو يصير إلى أن يجوز طلاقه وكل بالغ مغلوب على عقله يلزمه الولد كما يلزم الصبي ولا يكون له أن ينفي الولد بلعان لأنه ليس ممن يعقل لعانا ولا تبين منه امرأته

(عدة الحامل) قال الله عز وجل في المطلقات وأولات الأجل أن يضعن حملهن (قال الشافعي) رحمه الله فأى مطلقة طلقت حاملا فأجلها أن تضع حملها قال ولو كانت تحيض على الحمل تركت الصلاة واجتنبها زوجها لم تنقض عدتها بالحض لأنها ليست من أهله انما أجلها أن تضع حملها (قال) فإن كانت ترى أنها حامل وهي تحيض فإن تابت أحضت الحيض ونظرت في الحمل فإن مرت لها ثلاث حيض فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة وقد بان لها أن ليس بها حمل فقد انقضت عدتها بالثلاث الحيض فإن ارتجعها زوجها في حال ارتياحها بعد ثلاث حيض وقفتا الرجعة فإن بان بها حمل فالرجعة ثابتة وإن بان أن ليس بها حمل فالرجعة باطلة وإن حمل فأصابها فلها المهر بما أصاب منها وتستقبل عدة أخرى ويفرق بينهما وهو خاطب وهكذا المرأة المطلقة التي لم تحض رتاب من الحمل فمهرها ثلاثة أشهر لا تخالف حال التي ارتابت من الحمل وهي تحيض فحاضت ثلاث حيض إن برئت من الحمل برئت من العدة في الثلاثة الأشهر التي مرت بها بعد الطلاق في حال ربيته مرت بها أو غير ربيته وإن لم تبار من الحمل وبان بها الحمل فأجلها أن تضع حملها وإن راجعها زوجها في الثلاثة الأشهر ثبتت الرجعة كانت حاملا أو لم تكن فإذا راجعها بعد الثلاثة الأشهر وقفت الرجعة فإن برئت من الحمل فالرجعة باطلة وإن كان الطلاق على الرجعة أنفق عليها في الحيض أو الشهر وإن أنفق عليها وهو برأه حلالا بطلت النفقة من يوم أكملت الحيض والشهور ويرجع عليها ما أنفق بعد مضي العدة بالشهور والحيض ويرجع عما أنفق حين كان برأها حاملا فإن كانت حاملا فالرجعة ثابتة ولها النفقة وإن دخل بها فأبطلت الرجعة جعلت لها الصداق بالميسر واستأنفت العدة من يوم أصابها وكان خاطبا فإن راجعها وهي ترى أنها حامل بعد الثلاثة الأشهر ثم أنفست ما في بطنها فعلم أنها غير حامل فالرجعة باطلة « قال الزبيعي » أنفست ذهب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تنكح المرتبة من المطلقات ولا المتوفى عن زوجها من الحمل وإن أوفى عددهن لأنهن لا يدبرن ما عددهن الحمل أو ما اعتددين به وإن نكحن لم ينقض النكاح ووقفنا فإن برئت من الحمل فالنكاح ثابت وقد أسأنا حين نكحن وهن مرتبات وإن كان الحمل منعناهن الدخول حتى يبين أن ليس حمل فإن وضعن أبطلنا النكاح وإن بان أن لا حمل فليخا يبين وبين الدخول (قال) ومضى وضعت الحمل فمهرها ما في بطنها كله فقد انقضت عدتها بطلت كانت أو متوفى عنها ولو كانت ذلك بعد الطلاق أو المهر بطريقة عين وإن كانت حاملا باتنين أو ثلاثة فوضعت الأول فلزوجها عليها الرجعة حتى تقطع الثاني وإن راجعها بعد وضع الأول رجمي

وعلى من بعده من الخلفاء إنقاذ ولا بأس أن يصالحهم على خروج على أراضهم يكون في أموالهم مضمونا كالجزية ولا يجوز عسور ما زعموا لأنه مجهول (قال الشافعي) أصل ما أنى عليه أن لا يقبل من أحد ما دين كالأب أن يكون أباه أو دناؤه قبل نزول الفرق فلا تقبل ممن يدل يهودية بنسراية أو نصرانية مجوسية أو مجوسية بنسراية

وعلى من بعده من الخلفاء إنقاذ ولا بأس أن يصالحهم على خروج على أراضهم يكون في أموالهم مضمونا كالجزية ولا يجوز عسور ما زعموا لأنه مجهول (قال الشافعي) أصل ما أنى عليه أن لا يقبل من أحد ما دين كالأب أن يكون أباه أو دناؤه قبل نزول الفرق فلا تقبل ممن يدل يهودية بنسراية أو نصرانية مجوسية أو مجوسية بنسراية

أو بغير الإسلام راعا أن الله بأخذ الجزية منهم على ما دأبوا به قبل محمد عليه الصلاة والسلام وذلك خلاف ما أحدثوا من الدين بعده وإن أقام على ما كان عليه والابتدأ به عهده وأخرج من بلاد الإسلام عاه وصار حربا ومن بدل دينه من كتابية لم يحل نكاحها (قال المرتضى) رحمه الله قد قال في كتاب النكاح وقال في كتاب الصيد والذبائح (٢٠٣) إذا بدلت ديني يحل نكاح أهلها فهي حلال

وهذا عندى أشبه وقال ابن عباس ومن يتولهم منكم فإنه منهم (قال المرتضى) فمن دان منهم دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن وبعد سواه عندى فى القياس وبالله التوفيق

(باب نقض العهد)

(قال الشافعى) رحمه الله وإذا انقض الذن عقدوا الصلح عليهم أو جاعة منهم فلم يخالفوا الناقض يقول أو فعل ظاهر أو اعتزال بلادهم أو رسولون إلى الامام أنهم على صلحهم فلا امام غيرهم وقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم وغنية أموالهم وهكذا فعلى النبي صلى الله عليه وسلم بنى قرينة عقد عليهم صاحبهم فنقض ولم يضر قسوه وليس كلهم أشرك في المعونة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كلهم لزم حصه فلم يفرق الناقض الا نفر منهم وأما على خراعة وهم في عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من

تجدد كولد أو قضا الرجعة فان ولدت ولدا آخر أو سقطت سقطت تبين له من خلق الأدميين شيء فرجعته ثابتة وإن لم تضع شيئا إلا ما يخرج من النساء مما يتبع الولد أو ما لا يتبع فيمنى من خلق الأدميين والرجعة باطلة وكذلك لو وضعت الأولين وبقي ثالث أو شيء فرجعه رآه ثالثا أو ثلاثة وبقي رابع لا تخلو أبدا من زوجها إلا بوضع آخر حلها وليس ما يتبع الحمل من المشيمة وغيرها مما لا يبين له خلق آدمي حلال قال ولو ارتجعها وقد خرج بعض ولدها وبقي بعضه كانت له عليها الرجعة ولا تخلو منه حتى يفرقها كله خارجا منها فإذا فرقها كله فبعد انقضت عدتها وإن لم يقع في طست ولا غيره قال وأقل ما تخلو به المعتدة من الطلاق والوفاء من وضع الحمل أن تضع سقطا قد بان له من خلق بني آدم شيء عين أو ظفر أو أصبع أو رأس أو يد أو رجل أو بطن أو ما اناروى علم من رآه أنه لا يكون الا خلق آدمي لا يكون دما في بطن ولا حسوة ولا شيئا لا يبين خلقه فإذا وضعت ما هو هكذا حلت به من عدة الطلاق والوفاء قال وإذا ألقت شيئا مجتمعا شئ فيه أهل العدل من النساء أخلق هو أم لا لم تحصل به ولا تخلو إلا بما لا يشككن فيه وإن اختلفت هي وزوجها فقالت قد وضعت ولدا أو سقطا قد بان خلقه وقال زوجها لم تضي والقول قولها مع غيرها وإن لم تحلف ردت البين على زوجها فان حلف على البت ما وضعت كانت له الرجعة وإن لم يحلف لم يكن له الرجعة قال ٣ ولو قالت وضعت شيئا أشك فيه أو شيئا لأعقله وقد حضره نساء فاستشهدت بهن وأقل من يقبل في ذلك أربع نسوة حرار عدل مسلمات لا يقبل أقل منهن ولا يقبل فيهن والده ولا ولد وتقبل اخواتها وغيرهن من ذوي قرباتها والاجنبيات ومن أرضعها من النساء ولو طلق رجل امرأته وولدت فلم تدر هي أوقع الطلاق عليها قبل ولادها أو بعده وقال هو وقع بعدما ولدت فلي عليها الرجعة وكذبته فالقول قوله وهو أحق بها لأن الرجعة حق له والخلو من العدة حق لها فإذا لم تدع حقها فتكون أمك بنفسها لأنه فيلادونه لم يزل حقه انما يزول بان تزعم هي أنه زال قال ولو لم يدر هو ولا هي أوقع الطلاق قبل الولاد أو بعده بان كان عنها غائب حين طلقها بناحية من مصرها أو خارج منه كانت عليها العدة لأن العدة تجب على المطلقة فلا زل يلها عنها الا يبين أن تافى بها وكان الورع أن لا يرتجعها لأنى لا أدري لعلها قد حلت منه ولو ارتجعها لم يمنع لأنه لا يجوز لي منع رجعتها الا يبين أن قد حلت منه قال والحرمة الكتابية تكون تحت المسلم أو الكتابي في عدد الطلاق أو الوفاة وما يلزم المعتدة من ترك الخروج والاجتناد وغير ذلك ويلزم لها بكل وجه سواء لا يختلفان في ذلك والحرمة المسئلة الصغيرة كذلك وكذلك الامة المسئلة إلا أن عدة الامة في غير الحمل نصف عدة الحرمة وأن لسيدة الامة أن يخرجها وإذا أخرجها لم يكن لها نفقة على مطلق عك الرجعة ولا حل قال وتجب العدة من النكاح الثابت والنكاح الفاسد في شيء وتفرق في غيره وإذا اعتدت المرأة من الطلاق والمنكوحة نكاحا فاسدا بالفرقة فعدتهم ما سوا لا يختلفان في موضع الحمل والافراء والشهور غير أن لانفقة لمنكوحة نكاحا فاسدا في الحمل ولا سكنى إلا أن يتطوع المصيب لها بالسكنى ليصنعها ليكون ذلك لها بطوعه وله بتخصيتها وإذا تزكج الرجل المرأة نكاحا فاسدا فاعتانها علم فساد النكاح بعد موته أو قبله فلم يفرق بينهما ما حقي مات فعلم أن تعدد عدة مطلقه ولا تعدد عدة متوفى عنها ولا تخفى شيء من عدته ولا ميراث بينهما لأنهم لم تكن زوجة واعتابسترا بعدة مطلقة لأن ذلك أقل ما تعدد به عدة متوفى عنها إلا أن تكون حاملا لا تضع حملها فحل للزوج بوضع الحمل وإذا طلق الرجل امرأته طلاقا غير الرجعة ولا يملكها فلم يحدث لها

(٢) قوله ولو طلق بوضع الحمل كذا في النسخ وتأمل في جواب لو ولعله في قوله فاستشهدت بهن تأمل

قرئ فشهدوا قالهم فقر النبي صلى الله عليه وسلم قرئ شاعوا الفصح بعد ثلاثة نفر منهم ثم قرأهم معونة خراعة أو إياهم من قائلها قال ومتى ظهر من مهادنين ما يدل على خيانتهم ينذالهم بغيرهم وبالغهم ما منهم ثم حرب قال الله تعالى وأما تخافن من قوم خيانة الآية (باب الحكم في المهادنين والمهادين وما تلزم من خزيهم وخلفائهم ومطالع منه وما يرد) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى لم أعلم

مختلفا من أهل العلم بالسيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل المدة وادع يهود كافة على غير جزية وأن يقول الله عز وجل فلن جاوله فاحكم بينهم أو أعرض عنهم انما نزلت فيهم ولم يقرأوا أن يجري عليهم الحكم وقال بعضهم نزلت في اليهوديين الذين ذباوه هذا أشبه بقول الله عز وجل وكيف يحكمونك وعندهم التوراة الآية (٢٠٤) قال وليس للأمام الخيارات في أخذ من المعاهد من الذين يجري عليهم

الحكم اذا جاوله في حد لله تعالى وعليه ان يقيم لما وصفت من قول الله تعالى وهنم صاغرون (قال المزي رحمه الله) هذا أشبه من قوله في كتاب الحدود لا يحدون وأرفعهم الى أهل دينهم (قال الشافعي) رحمه الله وما كانوا يدعون به فلا يجوز حكمنا عليهم باطله وما أخذوا بما ليس بجائز في دينهم وله حكم عندنا مضي عليهم قال ولا يكشفون عن شيء مما استحلوا مما لم يكن ضررا على مسلم أو معاهد أو مستأنس غيرهم وان جاءت امرأة رجل منهنم تسعدى بأنه طلقها أو آلى منها حكمت عليه حكمتي على المسلمين وأمرته في الظهار أن لا يفر بها حتى يكفر رقة مؤمنة كما يؤدى الواجب من حد وجرح وأرش وان لم يكفر عنه وأنفذ عقته ولا أفسخ نكاحه لأن النبي صلى الله عليه وسلم عفا عن عقد ما يجوز أن يستأنف و رد ما جاوز

الزوج رجعة ولا نكاحا حتى ولدت لا كثر من أربع سنين من يوم طلقها الزوج وأنكر الزوج الولد ولم يقر بالجل فالولد منى عنه بل لعان لأنها ولدت بعد الطلاق لا لثلاثة النساء وان كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة نزلت نفقة الحمل ان كانت أخذتها وان كان يملك الرجعة فلم تقرب بثلاث حيض مضت أو تكون عن نفقة بالشهور فنقتر بعضي ثلاثة أشهر فلها النفقة في أقل ما تحيضه ثلاث حيض وذلك أني أجعلها طاهرا حين طلقها ثم تحيض من يومها ثم أحسب لها أقل ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض فأجعل لها فيه النفقة الى أن تسفل في الدم من الحيضة الثالثة ابتداء ذلك بما وصفت من أن أجعل طهرها قبل حيضها من يوم طلقها وأقل ما تحيض وتطهر وان كان حيضها يختلف فيطول ويقصر لم أجعل لها الأقل ما كانت تحيض لأن ذلك اليقين وأطرح عنه الشك وأجعل العدة منقضية بالحمل لانها مفسدة للحيضة وواضحة للحمل فلو كانت عدتها الشهور جعلت لها نفقة ثلاثة أشهر من يوم طلقها ورثت من العدة بوضع الحمل وان لم يلزمه الولد كان من غيره قال ولو أقر به الزوج كان ابنه لأنه قد رجع ويترك نكاحا جديدا وينصب بنسبه في العدة فيكون ولده ولو لم يقر به الزوج ولكن المرأة ادعت أنه راجعها في العدة ونكحها اذا كان الطلاق بائنا أو أصابها وهي ترى أنه عليها الرجعة وأنكر ذلك كله أو مات ولم يقر لم يلزمه الولد في شيء من هذا وعليه البين على دعواها ان كان حيا وعلى ورثته على علمهم ان كان ميتا وصالت أيمانهم واذا طلق الرجل امرأة طلاقا يملك فيه الرجعة أو لا يملكها فأقرت بانقضاء العدة أو لم تقر بها حتى ولدت ولما لم يجاوز أربع سنين من الساعة التي وقع فيها الطلاق أو أقل فالولد ابدا لا حتى بالأب لا كثر ما يكون له حمل التسام من يوم طلقها كان الاب حيا أو ميتا لا ينسب الولد من الأب الابن تأتي به لا كثر بما تحصل النساء من يوم طلقها أو يلتمن في نفسه بلعان أو تزوجت زوجا غيره فتكون فراشا واذا تزوجت زوجا غيره وقد أقرت بانقضاء العدة وأقر بالدخول بها أو لم يقر حتى جاءت بولد لستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح فالولادة الآن في نفسه بلعان وكذلك لو قالت كذبت في قولني انقضت العدة لم تصدق على الزوج الاول وولادته لاقل من ستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح الآخر وتعام أربع سنين أو أقل من يوم فارقتها الاول كان الاول ولو وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها الآخر أو أربع سنين من يوم طلقها الاول لم يكن ابن واحد منهما بالانها وضعت من طلاق الاول لما لا تحمل له النساء ومن نكاح الآخر لم لا تلده النساء واذا قال الرجل لامرأته كذا ولدت فأنت طالق فولدت ولدين في بطن واحد وقع الطلاق بالاول وانقضت عدتها بالولد الآخر ولم يقع به طلاق لان الطلاق وقع ولا عدة عليها ولو ولدت ثلاثة في بطن وقعت نطفة ثلث بالاولين الا ان كان الطلاق وقع وهو يملك الرجعة وانقضت عدتها بالثالث ولا يقع به طلاق ولو كانت المستثناة بها ولدت أربعة في بطن وقع الثلاث بالثلاث الاول وانقضت العدة بالولد الرابع ولو قال رجل لامرأته كذا ولدت ولدا فأنت طالق فولدت ولدين كل واحد منهما سنة وقع الطلاق بالاول وحلت للأزواج بالآخر وان كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة فلا نفقة فيه وان كان يملك الرجعة فلها النفقة كما وصفت في أقل ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض حتى تدخل في الدم من الحيضة الثالثة قال وانما فرقت بين هذا والمسائل قبله لان الزوج (١) ابتداء الطلاق كما يقع على الحائض بكلام تقدم قبل وضع حملها ووقع حملها منه ثم لم يحدث نكاحا ولا رجعة فيلزمه واحد منهما ما لم يقر به فيلزمه اقراره وكان الولد منقضا عنه بل لعان وغير

(١) كذا في النسخ ولعله لما ابتداء الخ نامل

العدد الا ان يتما كوا وهي في عدة فنفسه وهكذا كل ما قبض من ربها أو من خمر أو خنزير ثم أسلم أو أحدهما على عنه يمكن ومن أراق لهم خمر أو قتل لهم خنزير لم يفسد لان ذلك حرام ولا يجرى الحرم فان قيل فأنشأ تقرهم على ذلك قيل نعم وعلى الشبهة بالله وقد أخبر الله تعالى انهم لا يجرمون ما حرم الله ورسوله فهو حرام لأن الله وان استعملوه قال واذا كسرهم صليب من ذهب لم يكن فيه غرم وان كان

من عودو كان اذا فرق صلح لغير الصليب فما نقص الكسر العود وكذلك الطنبور والمزمار ويجوز النصراني أن يقارض المسلم وأكره للمسلم أن يقارض النصراني أو يشاركه وأكره أن يكرى نفسه من نصراني ولا أفسخه وإذا اشترى النصراني معصفاً أو دفتراً فيه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فسحقته ولو أوصى ببناء كنيسة لصلاة النصراني ففسوخ (٢٠٥) ولو قال ينزلها المارة أجزته وليس في بنائها

معصية الابن تبني
لصلاة النصراني ولو قال
اكتبوا بثلثي التوراة
والانجيل فسحقته
لتبديلهم قال الله تعالى
فويل للذين يكتبون
الكتاب بأيديهم الآية

كتاب الصيد والذباح
املا من كتاب أنهب
ومن اختلاف أبي
حنيفة وأهل المدينة

باب صفة الصائدين
كلب وغيره وما يحل من
الصيد وما يحرم

(قال الشافعي) رحمه
الله كل معلم من كلب
وقهر وغيره من
الوحش وكل إذا أثنى
استثنى وإذا أخذ
جس ولم يأكل فله إذا
فعل هذا مرة بعد مرة
فهو مطم وإذا قتل فكل
ما لم يأكل فله كل فلا
تأكل فله أسل على
نفسه وذكر الشعبي
عن عدي بن جابر رضي
الله عنه أنه سمع النبي
صلى الله عليه وسلم
يقول فأن أكل فلا
تأكل قال أبو نعيم

يمكن أن يكون أساقى الظاهر منه فان قال قائل فكيف لم ينف الولد إذا أقرت أمه بانقضاء العدة ثم ولدته لأكثر من ستة أشهر بعد إقرارها قبل لما أمكن أن تكون تحيض وهي حامل فتقر بانقضاء العدة على الظاهر والجل فأن لم تقطع حق الولد بإقرارها بانقضاء العدة والرسالة الأب ما أمكن أن يكون حملته وذلك أكثر ما تحمل له النساء من يوم طلقها وكان الذي على الرجعة والذي لا يملكها في ذلك سواء ولما كان هذا هكذا كانت إذا لم تقر بانقضاء العدة وجاءت بولد لا كثر ما تلده النساء من يوم وقع الطلاق لم يجعل الولد ولده في واحد منهما فان قال قائل فان التي على عليها الرجعة في معاني الأزواج لم تقر بانقضاء العدة ففي بعض الأمر دون بعض ألا ترى أنها تحل بالعدة لغيره وليس هكذا امرأته وقيل له لا يحل له إصابتها بعد الطلاق بغير رجعة فان قال لا ولكنه لو أصابها جعلتها رجعة قبل فكيف يكون عاصياً بالاصابة مراعاة المعصية ويقال له أرايت لو أصابها في عدته من طلاق بائن فبأن يولد فادعى الشبهة فان قال يلزمه قيل فقد أزمته الولد بالاصابة في العدة من طلاق بائن الزامه الولد في العدة من طلاق على الرجعة فكيف نفيت عنه في أحدهما وأثبتت عليه في الآخر وحكمهما في الحاق الولد عندك سواء

(عدة الوفاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير أخراج الآية (قال الشافعي) حفظت عن غير واحد من أهل العلم بالقرآن أن هذه الآية نزلت قبل نزول أي الموارث وأنها منسوخة وحفظت أن بعضهم يزيد على بعض فيما يذكر كما أحكى من معاني قولهم وإن كنت قد أوصيت بعضه بأكثر مما أوصيته به وكان بعضهم يذهب إلى أنها نزلت مع الوصية للوالدين والأقربين وأن وصية المرأة محدودة بمتاع سنة وذلك نفقته وكسوتها وسكنها وإن قد حنط على أهل زوجها أخرجها ولم يحظر عليها أن تخرج ولم يخرج زوجها ولا وارثه بغير وجهها إذا كان غير أخراج منهم لها ولا هي لأنها انما هي تاركة لحق لها وكان مذهبهم أن الوصية لها بالمتاع إلى الحول والسكنى منسوخة بأن الله تعالى ورثها الربع إن لم يكن زوجها ولو التمس أن كل له ولد وبين أن الله عز وجل أثبت عليها عدة أربعة أشهر وعشر ليس لها الخيل في الحر وج منها ولا النكاح قبلها قال ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن عليها أن تنكح في بيت زوجها حتى يبلغ الكتاب أجله إلا أن تكون حاملاً فيكون أجلها أن تضع حملها بعد أقرب ويسقط وضع حملها عدة أربعة أشهر وعشر قال وما وصفت من نفع الوصية لها بالمتاع إلى الحول بالبرأبها لا اختلاف فيه من أحد علمته من أهل العلم وكذلك لا اختلاف علمت في أن عليها عدة أربعة أشهر وعشر وقول لا كثر من أهل العلم مع السنان أجلها إذا كانت حاملاً وكل ذات عدتها أن تضع حملها قال وكذلك قول لا كثر من أهل العلم أن تصدق في بيت زوجها وليس لها الخيل في أن تخرج مع الاستدلال بالسنة قال وكان قول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير أخراج الآية أن يكون على كل زوجة حرّة وأمة حامل وغير حامل واحتمل أن يكون على الحرّ دون الأم أو غير ذوات الحمل دون الحوامل ودلت السنة على أنها على غير الحوامل من الأزواج وإن الطلاق والوطاق الحوامل العتات سواء وأن أحلن كلهن أن يرضعن حملهن ولم أعلم مخالفاً في أن الأمة الحامل في الوفاة والطلاق كالحرة قبل وضع حملها أخبرنا مالك عن عبد بن مسعود عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال سئل ابن عباس وأبو هريرة رضي الله تعالى عنهما عن التوفي عن زوجها وهي حامل فقال ابن عباس أخبر الأجلين وقال أبو هريرة كانت أولت فتدخلت فدخل أبو سلمة على أم سلمة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم فأنها عن ذلك فقالت ولدت سبعة الأولية بعد وفاتها زوجها نصف شهر فطهر لرجلان أحدهما

البزى والأسفر أو العقب أو غيرها مما يصد أن يدعى فيصير بشي فطير أو يأخذ فيصير مرة بعد مرة فهو مطم فان قتل فكل وإذا أكل في القبر أمه كالكلب (قال المزي) رحمه الله ليس البزى كالكلب لأن البزى وصفة تعاطى بطعم به يأخذ الصيد والكلب يؤدب على ترك الطعم والكلب يضرب أبداً ولا يمكن ذلك في الطير فهو ما تحتلان في كل ما قتل البزى وإن أكل ولا يؤكل كالكلب إذا

أكل انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك (قال الشافعي) وإذا أرسل أحببت له أن يسمى الله تعالى فان نسي فلا بأس لأن المسلم يذبح على اسم الله ولو أرسل مسلم ومجوسى كلين متفرقين أو طائرين أو سمين فقتلا فلا يؤكل وإذا رمى أو أرسل كلبه على الصيد فوجده قتيلا فالخير عن ابن عباس والقياس أن لا يأكله (٢٠٦) لأنه يمكن أن يكون قتله غيره وقال ابن عباس كل ما أصميت ودع ما أنميت

وما أصميت هو ما قتله وأنت تراه وما أنميت ما غاب عنك فقتله إلا أن يبلغ منه مبلغ الذبح فلا يضر ما حدث بعده وإذا أدرك الصيد ولم يبلغ صلاحه أو مغلته ما يبلغ الذبح فأمكنه أن يذبحه فلم يفعل فلا يأكل كل كان معه ما يذبح به أو لم يكن فان لم يمكنك أن تذبحه ومعل ما نذ كسبه به ولم تغرط حتى مات فكل ولو أرسل كلبه أو سمه وسمى الله تعالى وهو يرى صيدا فأصاب غيره فلا بأس بكلمه من قبل أنه رأى صيدا أو نواه وان أصاب غيره ولا يرى صيدا ونوى فلا يأكل ولا تعمل النية الامع عين ترى ولو كان لا يحور الاماواه بعينه لكان العلم يحيط أن لو أرسل سهما على مائة طي أو كلبا فأصاب واحدا قالوا لعل صاحب غير منوى بعينه ولو خرج الكلب إلى الصيد من غير إرسال صاحبه فزجره فزجره وأشلاه

شباب والآخر كهل فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيبا ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثرو بها فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فانكحى من شئت أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عباس وأبا سلمة اختلفا في المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بلبال فقال ابن عباس آجر الأجلين وقال أبو سلمة إذا نفست فقد حلت قال فبأه أبو هريرة فقال أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة فبعثوا كريباً مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألهما عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أنها قالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بلبال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها قد حلت فانكحى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن سبعة الأسلية نفست بعد وفاة زوجها بلبال فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنته في أن تنكح فأذن لها أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه أن سبعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بأيام فربها أبو السنا بل ابن بعكك بعد ذلك بأيام فقال قد تصنعت للزوج انما أربعة أشهر وعشر فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال كذب أبو السنا بل أوليس كما قال انك قد حلت فترجوى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عمر إذا وضعت جملها فقد حلت فأخبره رجل من الأنصار أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال لو ولدت وزوجها على سريره لم يدفن لحلت (قال الشافعي) وليس للتوفى عنها نفقة حاملا كانت أو غير حامل أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال ليس للتوفى عنها نفقة حسب الميراث (قال الشافعي) وكذلك لو كانت مشركة أو مملوكة لا ترث لم يكن لها النفقة لأن ما ملكه عن المال قد انقطع بالموت وإذا وضعت المتوفى عنها جميع جملها حلت للزوج مكانها ولم تنتظر أن تطهر وكان لها أن تنكح ولم يكن لزوجه أن يصيها حتى تطهر وهكذا هي إن كانت مطلقة وهكذا المعتدة من الطلاق إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حل لها أن تنكح ولم يكن لزوجه أن يصيها حتى تطهر فإذا ولدت ولدا وكانت تحدر كره تخاف أن يكون ولدا نائيا أو وضعت نائيا وخافت أن تكون الحركة ولدا ثالثا لم تنكح حتى تعلم أن ليس في بطنها ولد غير الذي ولدت أولا وإن نكحت بعد ولاد الأول والثاني وهي تحدر كره فالتكاح موقوف فان ولدت فالتكاح مفسوخ وإن علم أنه ليس ولد فالتكاح ثابت فان كانت مطلقة لزوجه عليها الرجعة فوضعت ولدا فارتفع جهاز زوجها حتى تحدر كره وقفت الرجعة فان ولدت آخر أو أسقطته فدتين بعض خلقه فالرجعة ثابتة وإن لم تضعه فالرجعة باطلة قال وسواء ولدت سقطا أو عيما أو ضرب به إنسان أو هي فآلقته ميتا أو حيا فتخلو عنتها بذلك كله لأنها قد وضعت جملها وهي ومن ضرب به بشره وهذا هكذا في الطلاق وكل عدة على كل امرأة بوجه من الوجوه وسواء هذا في الاستبراء وفي كل عدة من نكاح فأسد تحل بوضع الحمل ولا تحل به حتى يتبين أنه خلق من خلق بني آدم رأس أو يد أو رجل أو ظفر أو عين أو شعر أو فرج أو ما يعرف به أنه من خلق آدميين فأما ما لا يعرف به أنه خلق آدمي فلا تحل به وعدتها فيه ما فرض عليها من العدة غير عدة أولات الاحمال وسواء في الخروج بوضع الحمل من العدة بالوفاة والطلاق والتكاح الفاسد والمفسوخ والاستبراء كل امرأة حرة وأمة وذمية وبأى وجه اعتدت وأى أمة استبرأت وتعتد المتوفى عنها زوجها الحرة المسلة والذمية من أى زوج كان حر أو عبد أو ذمي الحرة ذمية عدة واحدة إذا لم تكن حاملا أربعة أشهر وعشر استظر إلى الساعة التي توفي فيها الزوج فتعتد منها بالأيام فإذا رأته الهلال اعتدت بالأهلة قال كلفه مات نصف النهار وقد بقي من الشهر خمس ليل سوى يومها الذي مات فيه فاعتدت

جاء

فان شئنا فأنحوت كل وان لم يحدث غير الأمر الأول فلا يأكل وسواء اشتلاه صاحبه أو غيره

من تجوز ذكاته وان ضرب الصيد قطعه قطعتين كل وان كانت إحدى القطعتين أقل من الأخرى ولو قطع منه بيا أو جلا أو أذا أوشا يمكن لم يرد على ذلك أن يعيش بعد ساعة أو مدة أكثر منها ثم قتله بعد رميته أو كل ما كان ثابتا فيه من أعضائه ولو لم يكل العضو

يُسْرَكَ الشَّرْكَ وَلَا يُؤْكَلُ
مَا قُتِلَتْهُ الْأَحْيَاءُ كَانَ
فِيهَا سَلَامٌ أَوَّلُ مَا يَكُنُ
لِالْهَذَا كَذِبٌ بِعَرَفِ عِلْمِ
أَحَدٍ * وَالْكَافَّةُ وَجْهَانِ
أَحَدُهُمَا كَانَ مَقْدُورًا
عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ
أَوْ وَحْشِيٍّ لَمْ يَحُلْ إِلَّا بِنِ
يَذْكُرُ وَمَا كَانَ مَمْتَنًا
مِنْ وَحْشِيٍّ أَوْ أَنْ يَكُونَ
قَدَرْتَهُ عَلَيْهِ مِنَ الرِّمَى
أَوِ السَّلَاحِ فَهُوَ يَذْكُرُ
وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ
اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ
إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سَنٍ أَوْ ظُفَرٍ
لِأَنَّ السِّنَّ عَظْمٌ مِنَ
الْإِنْسَانِ وَالظُّفَرُ مَذْيُ
الْجَبَشِ وَثَبِتَ عَنْ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ
جَعَلَ ذِكْرَ الْإِنْسَانِيِّ مِثْلَ
ذِكْرِ الْوَحْشِيِّ إِذَا امْتَنَعَ
قَالَ وَلَمَّا كَانَ الْوَحْشِيُّ
يَحُلُّ بِالْعَقْرِ مَا كَانَ
مَمْتَنًا فَلَمَّا قَدَرَ عَلَيْهِ لَمْ
يَحُلْ إِلَّا بِمَا يَحُلُّ بِهِ
الْإِنْسَانِيُّ كَانَ كَذَلِكَ
الْإِنْسَانِيُّ إِذَا صَارَ كَالْوَحْشِيِّ
مَمْتَنًا حُلَّ بِمَا يَحُلُّ بِهِ
الْوَحْشِيُّ قَالَ أَبُو دَاوُدَ
بِعَرَفِ بَيْتٍ وَطَعَنَ فَهُوَ
كَالْمَدِّ وَلَوْ رَى مِثْلًا

فكسر ما وقطع جناحه ورماء آخر فقلته كان حراما وكان على الراعي ألا يخرجه بالخال التي ربما لم يسكورا أو مقطوعا (قال المرتضى) رحمه الله معنى قول الشافعي عندى في ذلك أنه أعيان يرم قية مقطوعا لأنه ربما قطع رأسه أو يلغ من مقامه ما يعلم أنه قله دون جرح الجناح ولو كان جرما كالجرح الأول ثم أخضره فانت في يدية فقلته من جرحين فقل على الثاني قية جرحه مقطوع الجناح الأول بوصف قية

بحر و ما جرح من لان قتله مقطوع الجناحين من فعله وفعل ماله قال ولو كان ممتنعاً بعد رمية الأول يطيران كان طائراً او بعدوان كان دابة ثم رماه الثاني فأنبتة كان للثاني ولورماه الأول بهذه الحال فقتله ضمن قيمته للثاني لانه صار له دونه (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يكون قيمته بحر و ما جرح من الأولين في قياس (٢٠٨) قوله ولورماه معاققتلاه كان بينهما نصفين ولورماه الأول ورماه الثاني ولم يبدأ ببلغ به الأول أن يكون ممتنعاً أو غير ممتنع جعلناه بينهما نصفين ولوروى طائر الجرحه ثم سقط الى الأرض فأصبناه ميتاً لم ندر أمان في الهواه أم بعد ما صار الى الأرض أكل لانه لا يوصل الى أن يكون مأخوذاً الا بالوقوع ولو حرم هذا حرم كل طائر رى فوقه فمات ولكنه لو وقع على جبل فتردى عنه كان متردياً لا يؤكل الا أن تكون الرمية قد قطعت رأسه أو ذنبه أو قطعته مائتين فيعلم أنه لم يترد إلا مسدكاً ولا يؤكل ما قتله الرمي إلا ما حرق برقه أو قطع بجمده فاما ما جرح بنقله فهو وقيل بقومائه الجوارح فقتلته ولم تنم ما حبل معنيين أحدهما أن لا يؤكل حتى يخرج قال الله تعالى من الجوارح والآخرون أنه حمل (قال المزني) الأول أو لأهـ ما به قبل ما على راي الصيد أو ضاربه لا يؤكل إلا أن يخرج (قال الشافعي)

وكيف ترثه امرأته لا يرثها ولا تحل له وانما وزى الله تعالى عز ذكره الأزواج وهي ليست بزوجة وجعل على الأزواج العدة فإن قلتم لا تعتد لها ليست بزوجة فكيف ترثه من لا تعتد منه من وفاته فإن قلتم تعتد فكيف تعتد منه غير زوجته وإن مضت بها ثلاث حيض قبل موته أفتعتد امرأته أربعة أشهر وعشراً بعد ثلاث حيض وإن كانت اذا مضت لها ثلاث حيض وهو مرض فشكت جازلها النكاح أفتعتد منه أن توفي وهي تحل لغيره ومن وزىها في العدة أو بعد مضيتها النبي أن يقول أو زيتها بالاتساع ولا يجعل عليها عدة لأنها ليست من الأزواج وانما جعل الله تعالى العدة على الأزواج واذا مات عنها فلم تعلم موته اعتدت من يوم تسبق موته أربعة أشهر وعشراً قال وإن لم يبلغها موته حتى مضى لها أربعة أشهر وعشراً قامت بيته بموته فقد مضت عدتها ولا تعود لعدة ولا احداد (قال الشافعي) وكذا المطلقة في هذا كله ولو ارتد زوج المرأة عن الاسلام أمرناها تعتد عدة الطلاق فان قضتها قبل أن يرجع الى الاسلام فقد بان منة وإن لم تقضها حتى تاب الزوج بالرجوع الى الاسلام ثم مات قبل مضى آخر عدتها أو بعده فسواء ترثه في هذا كله لانها زوجته بحالها ولو اختلفت هي وورثة الزوج فقالوا فقد مضت عدته قبل أن يتوب وقالت لم تقض حتى تاب وهم يتصادقون على توبة الزوج فالقول قول المرأة مع عيناها ولو أقرت بانقضاء العدة قبل أن يتوب فلا شيء لها في ماله وكانت عليها عدة الوفاة والاحداد تأتي فيها بثلاث حيض لأنها مقررة بان عليها العدة في اقرارين مختلفين ولو لم يمت ولكن قالت قد انقضت عدتي قبل أن يتوب ثم قالت بعد ما تاب وقبل أن يموت لم تنقض عدتي كانت امرأته بحالها وأصدقها أن عدتها لم تنقض وهكذا كل مطلقة لزوجهما عليها الرجعة قالت قد انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض فازوجهما الرجعة وإن قالت قد انقضت عدتي فكذبها الزوج أحلفت فان حلفت فالقول قولها مع عيناها وإن لم تحلف حلف هو على البت ما انقضت عدتها فان نكل لم ترد عليها واذا مات الرجل وله امرأتان قد طلق أحدهما طلاقاً لا يعلل فيه الرجعة ولا تعرف بعينها اعتدتا أربعة أشهر وعشراً تكمل كل واحدة منهما فيها ثلاث حيض والله الموفق

(مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في المطلقات لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة قال فكانت هذه الآية في المطلقات وكانت المعتدات من الوفاة معتدات كعدة المطلقة فاحتملت أن تكون في فرض السكنى للمطلقات ومنع انراجهن تدل على أن في مثل معان في السكنى ومنع الانراج المتوفى عنهن لانهن في معان في العدة قال ودلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن على المتوفى عنها أن تنكح في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله واحتمل أن يكون ذلك على المطلقات دون المتوفى عنهن فيكون على زوج المطلقة أن يسكنها لانه ما للماله ولا يكون على زوج المرأة المتوفى عنها سكنها لان ماله مملوك لغيره (١) وانما كانت السكنى بالموت اذ لا مال له والله تعالى أعلم أخبرنا مالك عن سعد بن اسحق بن كعب بن جهمرة عن عمتي زينة بنت كعب ابن جهمرة أن القرية بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن يرجع الى أهلها في بني خندة فان زوجها خرج في طلب أبي عبد الله أبوها حتى انا

(١) قوله وانما كانت السكنى الخ كذا في النسخ وريب عليه في بعضها علامة على التوقف فهو غير ظاهر أمل كتبه معجمه

رحم الله ولوروى شخصاً بحسبه جرحاً فاصاب حيداً فلوأكله ما رأته محرماً كالواخطاشة فذبحها لا يريها وكلوا ذبحها وهو راها خشية منة ومن آخر زميداً فأفقت منه فصاده غيره فهو الأول وكل ما أمهه خلال في غير حرم مما يكون بركة من حرامها وغيره فلا بأس انما منع (٢) بحرمة بغير من حرم أو حرام ولو تحول من برج الى برج فاخذته كان عليه ربه ولو أصاب نطيل لم يضر طافه

كل

لغيره (قال الشافعي) رحمه الله ولو شئ السبع بطر شاة فوصل الى معاه ما يستيقن انها لم تنك ما نت قد كبت فلا بأس باكلها لقول الله عز وجل والنطيحة وما اكل السبع الا ماد كبت والذ كاذباً بالقرآن (قال المزني) رحمه الله وأعرف من قوله أنه "تؤكل اذا بلغ بها المالبقاء لحياتها الاحياء المذكي وهو قول المدنيين وهو عندى أقبس (٣٠٩) لاني وجدت الشاة تحوت عن ذكاة فتصل وعن عقر فتعمر فلما

وجدت الذي أوجب
الذبح موتها وتحليلها
لا يبدلها أكل السبع
لها ولا ردها كان ذلك
في القياس اذا أوجب
السبع موتها
وتحريمها لم يبدلها
الذبح لها ولا أعلم خلافا
أن سبعة لو قطع ما يقطع
المذكي من أسفل
حلقها أو أعلاه ثم
ذبح من حيث لم
يقطع السبع من
حلقها أنها ميتة ولو
سبق الذابح ثم قطع
السبع حيث لم يقطع
الذابح من حلقها أنها
ذكية وفي هذا على
ما قلنا دليل وقد قال
الشافعي ولو أذنك
الصيد ولم يبلغ سلاحه
أو معله ما يبلغ الذابح
فأمكنه أن يذبحه فلم
يفعل فلا بنا كل
(قال المزني) رحمه الله
وفي هذا دليل أنه لو بلغ
ما يبلغ الذابح أكل
(قال المزني) رحمه الله
ودليل آخر من
قوله قال في كتاب
الدين لو قطع حلقوم
رجل ومريته أو قطع

كان في طرف القدم لحقهم فقتلوه فالت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع الى أهلي فان زوجي
لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فانصرفت حتى اذا كنت
في الحجرة أوفى المسجد دعاني أو أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعيت له فقال كيف قالت قالت فرددت
عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه
أربعة أشهر وعشرا قالت فلما كان عثمان بن عفان رضي الله عنه أرسل الى فأتني عن ذلك فأخبرته
فاتبعه وفضي به قال وبهذا تأخذ قال واذا طلق الرجل المرأة فلها سكنها في منزله حتى تنقضي عدتها
ما كانت العدة جلا أو شهورا كان الطلاق يملك فيه الرجعة ولا يملكها قال وان كان المزل بكراء
فالكراء على الزوج المطلق أو في مال الزوج الميت ولا يكون للزوج المطلق اخراج المرأة من مسكنها الذي
كانت تسكن معه كان له المسكن أو لم يكن ولزوجها اذا تزكها فيما يبيعها من المسكن وستريته وبينها
أن يسكن في ما سوى ما يبيعها قال وان كان على زوجها أن يبيع مسكنها فيما يبيع من ماله حتى
تنقضي عدتها قال وهذا اذا كان قد أسكنها مسكنه أو مزلها قد أعطى كراءه قال وذلك أنها قد
ملكته عليه سكنها فيما يبيعها حيث طلقها كما يملك من رجل مسكنه سكني مسكنه دون مالك
الدار حتى ينقضي كراءه قال فأما ان كان أنزلها من لا عارية أو في كراء فنقض أو بكراء لم يدفعه وأفلس
فأهل هذا كله أن يخرجوها منه وعليه أن يسكنها غيره إلا أن يفلس فان أفلس ضربت مع العراء بأقل
قيمة سكني ما يبيعها بالعام بالمع والبعثه بفضله متى أيسر قال وهكذا تضرب مع العراء بنقمتها حاملا
وفي العدة من طلاقه قال ولو كانت هذه المسائل كلها في موته كان القول فيها واحدا من قولين أحدهما
ما وصفت في الطلاق لا يجالعه ومن قال هذا قال وفي قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للفرقة امكثي
في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله دليل على أن لا توفي عنها السكني قال ويجعل لها السكني في مال الميت بعد
كفنه من رأس ماله ويمنع منزلها الذي تزكها فيه أن يبيع أو يقسم حتى تنقضي عدتها ويتكاري لها ان
أخرجت من منزل كان بيده عارية أو بكراء والقول الثاني أن الاختيار لورثته أن يسكنوها وان لم يفعلوا هذا
فقد ملكوا المال دونه ولم يكن لها السكني حين كان ميتا لا علة لأسكني لها كالأنفقة لها ومن قال هذا
قال ان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امكثي في بيتك يحمل ما لم يخرج من ماله ان كان لغيره لاتها قد وصفت أن
المنزل ليس لزوجها قال كان لها المنزل أو للقوم فلم يخرجوها منه لم يخرج من ماله حتى تنقضي عدتها
قال واذا أسكنها ورثته فلمهم أن يسكنوها حيث شاؤا لا حيث شاءت اذا كان موضعها حرا ولم يكن لها أن
تتمتع من ذلك وان لم يسكنوها اعتدت حيث شاءت من المهر قال ولو كانت تسكن في منزل لها معه فطلقها
وطلبت أن تأخذ كراء مسكنها منه كان لها في ماله أن تأخذ كراء أقل ما يبيعها من المسكن فقط قال ولو
كان نقلها الى منزل غير منزل الذي كانت معه فيه ثم طلقها أو مات عنها بعد أن صارت في المنزل الذي نقلها اليه
اعتدت في ذلك المنزل الذي نقلها اليه وأذن لها أن تنتقل اليه ولو كان أذن لها في النقلة الى منزل بعينه أو
أمرها تنتقل حيث شاءت ففعلت متاعها وخدشها ولم تنتقل يمينها حتى مات أو طلقها اعتدت في بيتها الذي
كانت فيه ولا تكون منتقلة الا يمينها فانما انتقلت يمينها وان لم تنتقل بمنازها ثم طلقها أو مات عنها اعتدت
في الموضع الذي انتقلت اليه مائة قال سواء أذن لها في منزل بعينه أو قال لها انتقلي حيث شئت وانتقلت
بغير إذنه فأنزلها بعد في المقام في ذلك المنزل كل هذا في أن تعتد فيه سواء قال ولو انتقلت بغير إذنه ثم

حسوت فأتها من جوفه أو صير في حال الذبوح ثم ضرب آخر عنقه فالاول
(٣٧ - الام خامس)
قاتل دون الآخر (قال المزني) رحمه الله فهذه أدلة على ما وصفت من قوله الذي هو أصح في القياس من قوله الآخر ولعله التوفيق (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما كُنَّ يعيش في الماء من حوت أو غيره فأخضعه ولو كان شيا تطول حياته فذبحه لاستحالة موته

ما رزقته وسواء من أخذه من مجوسى أو وثنى لا ذكاته وسواء ما لفظه البحر وطغى من ميتته أو أخذ حيا أكل أبو أيوب سمكا طافيا وقال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان الميتان الحوت والجراد والدمان أحسنه قال ألكبد والطحال وقال صلى الله عليه
وسلم هو الطهور ماؤه الحلو ميتته وقال (٢١٠) الله جل ثناؤه أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم والسيارة وهذا عموم

فن خص منه شيئا
فالمخصوص لا يجوز
عند أهل العلم الإيسنة
أو إجماع الذين لا يجهلون
ما أراد الله (قال المزني)
رحمه الله ولو جاز أن
يحرم الحوت وهو ذكى
لأنه طافا لجاز أن يحرم
الذكى من الغنم إذا طافا
وفي ذلك دليل وبالله
التوفيق

كتاب الضحايا من
كتاب اختلاف
الحديث ومن أملاء
على كتاب أشهب
ومن كتاب أهل المدينة
وأبي حنيفة

(قال الشافعي) رحمه الله
أخبرنا السمعاني
أبراهيم عن عبد العزيز
ابن صهيب عن أنس
ابن مالك أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يضع
بكبشين وقال أنس
وأنا أضى أيضا بكبشين
وقال أنس في غير هذا
الحديث ضعى النبي
صلى الله عليه وسلم
بكبشين أطين وذبح
أبو بردة بن نيار قبل أن
يذبح النبي صلى الله
عليه وسلم يوم الأضى

لم يحدث لها إذا حتى طلقها أو مات عنها رجعت فاعتدت في بيتها الذي كانت تسكن معه فيه وهكذا السفر
بأذن لها به فإن لم تخرج حتى يطلقها أو يتوفى عنها أقامت في منزلها ولم تخرج منه حتى تنقضى عتتها وإن
أذن لها بالسفر فخرجت أو خرج بها مسافرا إلى حج أو بلد من البلدان فمات عنها أو طلقها طلاقا لا يملك فيه
الرجعة فمات عنها أو طلقها الخيار في أن تنقض في سفرها ذاهبة أو جاثية وليس عليها أن ترجع إلى بيته قبل أن ينقض
سفرها فلا تقيم في المصر الذي أذن لها في السفر إليه إلا أن يكون أذن لها في المقام فيه أو في النقلة إليه فيكون
ذلك عليها إذا بلغت ذلك المصر وإن كان أخرجها مسافرة أقامت ما يقسم المسافر مثلها ثم رجعت فإن بقي
من عتتها شيء أكملته في بيته وإن لم يبق منها شيء فقد انقضت عتتها قال وسواء كانت قرييما من مصرها
الذي خرجت منه إذا مات أو طلقها أو بعيدا وأذن لها بالسفر وخرجها فيه كاذبه بالنقلة وانتقالها لأن
نقله للمسافر هكذا وإن رجعت قبل أن ينقض سفرها اعتدت ببقية عتتها في منزله ولها الرجوع لأنه
لم يأذن لها بالسفر من مقام فيه إلا مقام مسافر وإن كان أذن لها بالنقلة إلى مصر أو مقام فيه فخرجت ثم
مات أو بقي حيا فإذا بلغت ذلك المصر فله أن كان حيا ولوليه أن كان حاضرا أو وكيل له أن ينزلها حيث يرضى
من المصر حتى تنقض عتتها وعليه سكنها حتى تنقض عتتها في ذلك المصر وإن لم يكن حاضرا ولا
وكيل له ولا وارث حاضر كان على السلطان أن يحصنها حيث يرضى لئلا يلحق بالميت أو بالمطلق ولدا ليس منه
وإذا أذن الرجل لامرأته أن تنتقل إلى أهلها أو غيرهم أو منزل من المنازل أو قال أقمى في أهلك أو في منزل
فلم تخرج حتى طلقها طلاقا لا رجعة له عليها فيه أو مات اعتدت في منزله وإن خرجت إلى ذلك الموضع
فبلغته أو لم تبلغه ثم طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة أو مات عنها مضت إليه وحين زابت منزله بآذنه إلى حيث
أمرها أن تنتقل أو تقيم فنزلها حيث أمرها وسواء في هذا كله أخرجت متاعها أو تركته أو منعها متاعها
أو تركها وإياها وهكذا أن قال لها أقمى في حى حتى يأتى بك أمرى وقوله هذا وسكوته سواء لأن المقام ليس
بموضع زيارة وليس عليها أن تقيم في منزلها أن تعود إلى منزلها أو تعود إليه وسواء قال انما قلت هذا لها لتزور أهلها
أو لم يقله إذا طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة ولا يملكها لم يكن له نقلها عن الموضع الذي قال لها انتقل إلى
أقمى فيه حتى راجعها فينقلها إن شاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أن كان أذن لها في زيارة أهلها
أو غيرهم أو الزهدة إلى موضع في المصر أو خارجا منه فخرجت إلى ذلك الموضع الذي أذن لها فيه ثم مات عنها
أو طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة فعليها أن ترجع إلى منزلها فتعتد فيه لأن الزيارة ليست مقاماً فإن قال
في هذا كله قبل الطلاق أو الموت انما نقلتها إليه ولم تعلم هي كان لها أن تقيم حيث أقر أنه أمرها أن تنتقل
لأن النقلة إليه وهي منتقلة لم يكن لها أن ترجع ولو أذن لها بعد الطلاق الذي لا يملك فيه الرجعة أو يملكها
قبل أن يرجعها أو قال لها في مرضه إذا مات وانتقل حيث شئت فأتى لم يكن لها أن تعتد في غيره قال
ولو كان أذن لها فيما وسفت فتوت هي النقلة وقالت أنا أنتقل ولم ينو هو النقلة وقال هو ما أرسلت لزيارة
ثم مات أو طلقها طلاقا لا يملك فيه الرجعة كان عليها أن ترجع فتعتد في بيته لأن النقلة ليست لها إلا بآذنه
قال وأذن لها في المصر إلى موضع معلوم وإلى أين شئت سواء أن أذن لها في النقلة ثم طلقها لم يكن عليها أن
ترجع إلى منزلها حتى تنقض عتتها إلا أن راجعها فيكون أحق بها وإن أذن لها في الزيارة والزهدة
ثم طلقها فعليها أن ترجع إلى منزلها لأن الزيارة والزهدة ليست بنقلة ولو انتقلت لم يكن ذلك لها ولا له وكان عليها
أن ترجع فتعتد في بيته قال ولو كان أذن لها أن تخرج إلى الحج فلم تخرج حتى طلقها أو مات عنها لم يكن

فرغم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يعود لضحية أخرى فقال أبو بردة لأجد الجذعا فقال النبي
صلى الله عليه وسلم إن لم تجدوا الجذعا فاذبحوه (قال الشافعي) رحمه الله فأحلت أمره بالعادة أنها واجبة واحتمل على معنى أنه إن أراد أن
يضحي فلما قال عليه السلام إذا دخل العشر فأرأى أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره وبشره شيئا دل على أنها غير واجبة وبلغنا أن أبي بكر

وعمر رضي الله عنهما كانا لا يغيضان كراهية أن يرى أهما واجبة وعن ابن عباس أنه اشترى بدره من لحاف قال هذه أخصية ابن عباس (قال) وأمر من أراد أن يضي أن لا يلبس من شعره شيئا تباعا واختيارا بدلالة السنة وروت عائشة أنها كانت تقتل فلانة هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقلدها هو بيده ثم يبعث بها فلم يحرم عليه شيء (٣١١) أحله الله حتى تحرم الهدي (قال الشافعي) رحمه الله

والأخصية سنة تطوع لا تحب تركها وإذا كانت غير فرض فإذا ضحى الرجل في بيته فقد وقع ثم اسم أخصية (قال) ويجوز في الفحشاء بالجذع من الضأن والثني من الإبل والبقر والمعز ولا يجوز ذون هذا من السن والإبل أحب إلى أن يضحى بها من البقر والبقر من الغنم والضأن أحب من المعز والعفراء أحب إلى من السوداء وزعم بعض المفسرين أن قول الله جل ثناؤه ذلك ومن يعظم شعائر الله استسمان الهدي واستحسانه (قال) ولا يجوز في الفحشاء العفراء البين عورها ولا العرءاء البين عرجها ولا المربضة البين مرضها ولا العفءاء التي لا تنقي وليس في القرن نقص فيضحي بالجلباء والمكسورة القرن كبريها دى قرنهما أول يدهم ولا تجزئ الجرباء له مرضه ضد لها ولا وقت الذبح يوم الاضحية الا في حرم مكة

لها أن تخرج ولو خرجت من منزله ففارقته المصرا ولم تفارقه إلا أنها قد أوفرت منزله بأذنه للخروج إلى الحج ثم مات عنها أو طلقها كان لها أن تضي في وجهها وتقيم فيه مقام الحاج ولا تزيد فيه وتعود مع الحاج فتكمل بقية عدتها في منزله إلا أن يكون أذن لها في هذا أن تقيم عكة أو في بلد غيرها إذا قضت الحج فتكون هذه كالقطة وتقيم في ذلك البلد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تخرج إلى الحج بعد مضي العدة إلا مع ذي محرم إلا أن تكون حجة الإسلام وتكون مع نساء نفقات فلا بأس أن تخرج مع غير ذي محرم ولو أذن لها إلى سفر يكون مسيرة يوم وليلة غير حجة الإسلام لم يكن لها أن تخرج إلا مع ذي محرم فان خرجت من منزله ولم تبلغ السفر حتى طلقها أو مات عنها كان عليها أن ترجع فتعقد في منزله ولو بلغت ذلك الموضع وقد سمي لها وقتا تقيمه في ذلك الموضع أو قال زوري أهلك فنوت هي النقطة أو لم تنوها أو خرجت إليه فلا تنظر إلى نيتها في النقطة لأن ذلك لا يتم لها إلا بقوله قبل الطلاق أو الموت قد أذنت لها في النقطة فإذا قال ذلك فهي منتقلة تعقد في ذلك الموضع الذي أذن لها في النقطة إليه ولا تعقد في غيره وإن لم يقل هو شيئا حتى مات فقالت هي قد أذن لي فالقول قولها وتعتد حيث أذن لها من ذلك المصرا إذا كانت هي قد انتقلت قبل أن يقع عليها الطلاق أو عوت زوجها وليس لورثته أن يضحوا منه ولا كذاها وإن أ كذبوها كان القول قولها قال ولو قال لها اخرجي إلى مصر كذا أو موضع كذا فخرجت إليه أو منزل كذا من مصر فخرجت إليه ولم يقل لها اخرجي ولا أقبي ولا رجعي منه ولا لارجعي إلا أن تشائي ولا زوري فيه أهلك أو بعض معرفتك ولا تنزهي إليه كانت هذه نقلة وعليها أن تعقد في ذلك الموضع من طلاقه ووفاته إلا أن تفره في أن ذلك الأذن إنما كان لازما إذا لمسة تقيمه فيكون عليها أن ترجع إذا بلغها الوفاة فتعتد في بيته وفي مقامها قولان أحدهما أن لها أن تقيم إلى المدة التي أمرها أن تقيم إليها لأنه نقلها إلى مدة فان كانت المدة حتى تنقضي عدتها فقد اكملت عدتها إن شامت رجعت وإن شامت لم ترجع وإن كانت المدة ما لا تنقضي فيها عدتها رجعت إذا انقضت المدة والثاني أن هذه زيارة لانقطة إلى مدة فعلها الرجوع إذا طلقها أو مات عنها إلا أن العلم قد أحاط أنها ليست بنقطة قال ولو قال لها في المصرا سكني هذا البيت شهرا أو هذه الدار شهرا أو سنة كان هذا مثل قوله في السفر أقبي في بلد كذا شهرا أو سنة وهذا كما في كل مطلقة وموتى عنها سواء غير أن لزوم المطلقة التي عك رجعتها أن يرجعها فينقلها من حيث شاء إلى حيث شاء ولو أراد نقلها قبل أن يرجعها من منزلها الذي طلقها فيه أو من سفر أذن لها إليه أو من منزل حولها إليه لم يكن ذلك عندي كمالا يكون له في التي لا عك رجعتها قال وإن كانت المتوفى عنها أو المطلقة طلاقا تابدا لم تخرج من منزل زوجها حتى يتنوي أهلها فإن تنوى أهلها التوث وذلك أن هكذا سكن أهل البادية إنما سكنهم مكان مقام ما كان المقام غبطة فإذا كان التوثوا غبطة انتووا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها أنها تنوي حيث يتنوي أهلها أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أم مثل أم مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما كان لها أن تنوي لأن سكن أهل البادية هكذا إنما هو سكن مقام غبطة ووطن غبطة وأن الظعن إذ أجلب موضعها أو خف أهلها عندها تاتي بموضع مخوف أو غير مستريح نفسها ولا معها من سفرها فيه قال فإذا كانت السنة تدل على أن المرأة تخرج من البذاء عن أهل زوجها وإذا كان العذر كان في ذلك المعنى أو أكد ذلك أن يهدم للسكن الذي كانت تسكنه فحدث الفتنة في ناحيتها أو المكاراة أو في مصرها أو تخاف سلطانا أو لصوما

التي صلى الله عليه وسلم وذلك حين حلت الصلاة وقد خلبتين خفيفتين وإذا كان هذا القدر فقد حل الذبح لكل أحد حيث كان فلما صلاتن بعد فليس فيها وقت (قال) ولا ذكاة في الحلق واللب وهي مالا حياء بعد إذا قطع كالأبواب بيع المحقوم والمرى والودجين وأقل ما يجزئ من الذكاة أن يبين المحقوم والمرى مواعدا أو يدغري الأوداج لأنها لا تغري إلا بعد قطع المحقوم والمرى والودجين عرقان

فد ينسلان من الانسان والبهيمة ثم يحيا وموضع التحرف الاختيار في السنة في السنة وموضع الذبح في الاختيار في السنة أسفل مجامع
الحسين فاذا تحرفت بقرة أو ذبح بعير فبأثر قال عمرو بن عباس الذكاة في الحلق واللبة وزاد عمر ولا تجلوا الانفس أن تزهرق ونهى عن النخع
(قال) وأحب أن لا يذبح المناسك التي (٢١٢) يتقرب بها الى الله عز وجل الاسلام فان ذبح مشركا تحل ذبيحته أجزأ

على كراهيتي لما وصفت
وذبح من أطلق الذبح
من امرأة حاض وصبي
من المسلمين أحب إلى
من ذبح النصراني
واليهودي ولا بأس بذبيحة
الأخمس وأكره ذبيحة
السكران والمجنون في مال
جنونه ولا يبين أنها حرام
ولا تحل ذبيحة نصاري
العرب وهو قول عمر
(قال) وأحب أن
يوجه الذبيحة الى القبلة
ويقول الرجل على
ذبيحته باسم الله ولا أكره
الصلاة على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لأنها إيمان بالله قال
عليه الصلاة والسلام
أخبرني جبريل عن الله
جلد ذكره أنه قال من
صلى عليك صليت عليه
(قال) فان قال اللهم
منك واليك فتقبل مني
فلا بأس فذا دعاء فلا
أكرهه وروى عن
النبي صلى الله عليه
وسلم من وجه لا يثبت
أنه ضحى بكبشين فقال
في أحدهما بعد ذكر
الله اللهم عن محمد وآل
محمد وفي الآخر اللهم
عن محمد وأمة محمد

فلها في هذا كله أن تقتل عن المصران كان عامافا في المصر وعن الناحية التي هي فيها الى ناحية آمن منها
ولزوجها أن يحسنها حيث شاء اذا كان موضعاً آمناً ويجوز زوجها على الكراهة اذا انهدم المنزل الذي كانت
تسكنه أو غصب عليه (قال الشافعي) رجسه الله ولها أن يخرج المرأة في العدة في كل ما رزها من جلد
أو قصاص أو خصومة قال وإذا أخرجت المرأة فيما يلزمها من حكومة أو حدة أو غيره من المصر فانقضت
ما أخرجت له رجعت الى منزلها حيث كان فان كان الحاكم الذي يخرجها اليه بالمصر في انصرفت من
عنده انصرفت الى بيتها قال وكل ما سعت على الزوج المطلق فيه السكنى والنفقة قضيت بذلك في ماله ان
غاب وكل ما جعل للزوج نصيباً للمرأة السب من المنازل اذا كان العذر الذي تنتقل به المرأة جعلت لمن
أسكنها أجنياً متطوعاً كان الذي أسكنها أو السلطان ولم أقض على الزوج بكراء سكنها وقضيت عليه بنفقتها
ان كانت عليه نفقة قال وإذا باق الزوج فأسكنها وارثه منزله فليس لها أن تخرج حتى تنقضي عدتها
ووارثه يقوم في ذلك مقامه فأما امرأة صاحب السفينة اذا كانت مسافرة معه فكالمرأة المسافرة لا تحالفها
في شيء ان شئت مضت الى الموضع الذي خرجت اليه ورجعت فأكملت عدتها في منزله وان شئت
رجعت الى منزله فاعتدت فيه وكذلك لو أذن لها فخرجت في سفينة قال ولو كان الزوج خرج بامرأته الى
بادية زاراً أو منزلاً طلقها ومات عنها رجعت الى منزلها فاعتدت فيه وليس هذا كالثقة ولا كالسفر باذن
لها به الى غاية وذلك مثل النقلة وهذه زيارة لا نقلة

(الاحداد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكر الله تعالى عدة الوفاة والطلاق وسكنى المطلقة بغاية
اذا بلغتها المعتدة حلت وخرجت وجاءت السنة بسكنى المتوفى عنها كما وصفت ولم يذكر احداداً فلما أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم المتوفى عنها أن تحدد كان ذلك كما أحكم الله عز وجل فرضه في كتابه وبين كيف فرضه
على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من عدد الصلوات والهيئة فيها فكان على المتوفى عنها والمطلقة عدة بنص كتاب
الله تعالى والمطلقة سكنى بالكتاب وللتوفى عنها بالسنة كما وصفت وعلى المتوفى عنها احداد بنص السنة وكانت
المطلقة اذا كان لها السكنى وكان للتوفى عنها بالسنة وبأنه يشبه أن يكون لها السكنى لأنهما معا في عدة غير
ذوات زوجين يشبه أن يكون على المعتدة من طلاق لا على زوجها عليها الرجعة احداد كهو على المتوفى
عنها وأحب الى المطلقة طلاقاً لا على زوجها عليها الرجعة تحدد احداد المتوفى عنها حتى تنقضي عدتها
من الطلاق لما وصفت وقد قاله بعض التابعين ولا ينبغي أن أوجب عليها لأنهم قد يختلفان في حال وان
اجتمع في غيره (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد
ابن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذه الاحاديث الثلاثة قال قالت زينب دخلت على
أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة فخلق أو
غيره فدهنت منه جارية ثم مست بعارضتها ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدد على ميت فوق ثلاث الا على زوج
أربعة أشهر وعشراً وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فدعت بطيب
فست منه ثم قالت مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على الميت لا يحل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدد على ميت فوق ثلاث لئلا يال الا على زوج أربعة أشهر وعشراً قالت
زينب وسمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي

(قال الشافعي) فاذا ذبحها فقطع رأسها فهي ذكية ولو ذبحها من قفاها فان تحركت بعد قطع الرأس أكلت
والا لم تؤكل ولذا أوجبها أحمية وهو أن يقول هذه أحمية وليس شرؤها والنية أن يضحي بها ليجعلها طهراً أو جهاً لا يمكن له أن يبذلها بجاه
وإنما أوجبها طليع مفسوخ وإن كانت طليع فطليه أن يشتري جميع قيمتها كإنها فان بلغ أحمية اشتراها لان ثمنها يبدل منها وإن بلغ

أخيه وزاد شأنا يبلغ أخرى ضحي بأخيه وأسلك الفضل مسلك الاخيه وأحب الى لو تصدق به وان نقص عن أخيه فعليه أن يزيد حتى يوفيه أخيه لانه مستهلك لأخيه فأقل ما يلزمه أخيه مثلها فان ولدت الاخيه ذبح معها ولا يشرب من لبنها الا الفضل عن ولدها ولا ما ينهل لجهها ولو تصدق به كان أحب الى ولا يجز صوفها (٢١٣) وان أوجبها هدا وهو تام ثم عرض له نقص وبلغ النسك

أجزأ انما انظر في هذا كله الى يوم يوجه ويخرج من ماله الى ما جعله له وان أوجه ناقصا ذبحه ولم يجزه ولو ضلت بعدما أوجبها فلا بدل وليست بأكثر من هدى التطوع بوجه صاحبه فيموت ولا يكون عليه بدل ولو وجدها وقدمت أيام النحر كلها صنع بها كما يصنع في النحر كالواجب هديها العام وأخرها الى قابل وما أوجه على نفسه لوقت ففقد الوقت لم يبطل الا يجلب ولو أن مخفين ذبح كل واحد منهما أخيه صاحبه ضمن كل واحد منهما ما بين قبة ما ذبح حيا ومذبحا وأجزأ عن كل واحد منهما أخيه وهديه فإذا ذبح لسلا أجزاء والضحية نسك ما ذبح في أكله والطعامه وإداخه وأكره بيع شيء منه والمباذلة به ومعقول ما أخرج لله عز وجل أن لا يعبدوا الله الا ما أذن الله

توفي عنها زوجها وقد اشتكت عندها أفنك كلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا ثم قال انما هي أربعة أشهر وعشرا وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترى بالبعرة على رأس الحول قال حماد فقلت لزينة وما ترى بالبعرة على رأس الحول قالت زينب كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا وأبست شريتها ولم تحس طيبا ولا شيا حتى تمر بها سنة ثم توفي بدابة جارية أو شاة أو طير فتقبص به فقلها فتقبص بشئ الامات ثم تخرج فتعطى بعرة فترى بها ثم تراجع بعد ما شات من طيب أو غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحفش البيت الصغير الدليل من الشعر والبناء وغيره والقبح أن تأخذ من الدابة موضعا بطراف أصابعها والقبح الأخذ بالكف كلها (قال الشافعي) وترى بالبعرة من ورثها على معنى أنها قد بلغت الغاية التي لها أن تكون ناسية ذمام الزوج بطول ما حدث عليه كثر كت البعرة وراء ظهرها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة وحفصة أو عائشة وحفصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب على ميت فوق ثلاث ليلال الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا (قال الشافعي) كان الاحداد على التوفي عن الزوج في الجاهلية سنة فأمر الاحداد على التوفي عنهن في عدهن وأسقط عنهن في غير عدهن ولم يكن الاحداد في سكنى البيوت فتسكن التوفي عنها أي بيت كانت فيه جيدا وردي وذلك أن الاحداد انما هو في البدن وزل زينة البدن (١) وهو أن يدخل على البدن من غيره شئ زينة أو طيب معها عليها يظهر بها فتدعو الى شهوتها فأما اللبس نفسه فلا بد منه قال فزينة البدن المدخل عليه من غيره الدهن كله في الرأس فلا خير في شئ منه طيب ولا غيره زيت ولا شيرق ولا غيرها وذلك أن كل الادهان تقوم مقام واحد في ترجيل الشعر وازهاب الشعث وذلك هو الزينة وان كان بعضها أطيبي من بعض وهكذا رأيت المحرم يقتدي بأن يدهن رأسه ولحيته بزيت أو دهن طيبا وصفت من الترجيل وازهاب الشعث قال فأما بدنم فلا بأس أن تدهنه بالزيت وكل ما لطيب فيه من الدهن كما لا يكون بذلك بأس المحرم فقلت يأن يدهن رأسه أمرها لانه ليس بموضع زينة فليدخن ولا طيب تظهر ريحه فيدعو الى شهوتها فأما الدهن الطيب والخور فلا خير فيه لبدنها لما وصفت من أنه طيب يدعو الى شهوتها وبنه بمكاتها وانما الحاد من الطيب شئ أدنت فيه الحاد والحاد اذا مسست الطيب لم يجب عليها فدية ولم ينتقض احداها وقد أسألت قال وكل كحل كان زينة فلا خير فيه لها مثل الامتد وغيره مما يحسن موقعه في عيناها فأما الكحل الفارسي وما أنسبه اذا احتاجت اليه فلا بأس لانه ليس فيه زينة فيقل هو زينة العين مرها وقبعا وما اضطرت اليه مما فيه زينة من الكحل اكلت به بالليل وسخت به بالنهار وكذلك النمام وما أوردت به الدواء (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حاذ على أبي سلمة فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت يا رسول الله انما هو صبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعليه بالليل واسمعيه بالنهار (قال الشافعي) الصبر يصفر فيكون زينة وليس بطيب وأذن لها أن تجعله بالليل حيث لا يراه أحد وقبضه بالنهار (قال الشافعي) ولو كان في بدن شئ لا يرى جعلت عليه الصبر بالليل والنهار لم يكن بذلك بأس الا ترى أنه أذن لها فيه

(١) قوله وهو أن يدخل الى قوله الى شهوتها كذا في الأصول وعبار ما لم يزل عن الشافعي وهو أن تدخل على البدن شيا من غيره زينة أو طيبا يظهر عليها فيدعو الى كسبه مصححه

عز وجل فيه ثم روي عنه صلى الله عليه وسلم فأنصرتا على ما أذن الله فيه ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنعنا البيع على أصل النسك أنه لا يجوز الاخيه لعبد ولا مديرا ولا أم ولد لانهم لا يملكون وإذا نحر سبعة بدنة أو بقرة في الغنم أو الهدي كافر من أهل بيت واحد أو شئ فسواء وذلك يجزي وان كل من بعضهم مضحيا وبعضهم هديا أو فنديا بأجزاء الان سبع كل واحد منهم يقوم مقامه منفردة

وكذلك لو كان بعضهم يريد بنصيبه لما إلا أخيه ولا هدا وقال جابر بن عبد الله نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله وهم شتى (قال) والاشقي جائز يوم النحر وأيام منى كلها إلى الغيب لأنها أيام نسل (قال المزني) رحمه الله وهو (٣١٤) قول عطاء والحسن أخبرنا علي بن معبد عن هشيم عن يونس عن

الحسن أنه قال ينصي أيام التشريق كلها وحدها على بن معبد عن هشيم عن الجاهل عن عطاء أنه كان يقول ينصي في أيام التشريق (باب الحقيقة)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم عن عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع بن وهب عن أم كرز قالت أثبت اثني على الله عليه وسلم أسأله عن لحوم الهدى فسمعه يقول عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة لا يضركم ذكرنا كرت أو اثنا وسمعه يقول أقروا الطير على مكنتها (قال الشافعي) رحمه الله فيعق عن الغلام وعن الجارية كما قال النبي صلى الله عليه وسلم

(باب ما يحرم من جهة) ما لا تأكل العرب من معاني الرسالة ومعان أعرف له وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله جل ثناؤه يسألونك ماذا أحل لهم

بالليل حيث لا يرى وأمرها بمصحه بالتهار قال وفي الثياب يبتان أحدهما جال الثياب على اللابس التي تجمع الجال وتستر العورة قال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد فقال بعض أهل العلم بالقرآن الثياب فالثياب زينة لمن لبسها وإذا أفردت العرب التزين على بعض اللابس دون بعض فأنما تقول تزين من زين الثياب التي هي الزينة بأن يدخل عليها ثي من غيرها من الصبغ خاصة ولا بأس أن تلبس الحاد كل ثوب وإن جاد من البياض لأن البياض ليس بمنزلة وكذلك الصوف والوبر وكل ما نسيج على وجهه وكذلك كل ثوب منسوج على وجهه لم يدخل عليه صبغ من خز أو مروى أو برسم أو حشيش أو صوف أو وبر أو شعر أو غيره وكذلك كل صبغ لم يرد به تزين الثوب مثل السواد وما أشبهه فإن من صبغ بالسواد أو ما صبغه لتقيحه للفرز وكذلك كل ما صبغ لغير تزينه أما لتقيحه وأما لتزيينه الوسخ عنه مثل الصباغ بالسدر وصباغ الغزل بالخضرة تغارب السواد لا الخضرة الصافية وما في مثل معناه فاما كل صباغ كان زينة أو وشى في الثوب بصبغ كان زينة أو تليع كان زينة مثل العصب والخبرة والوشى وغيره فلا تلبسه الحاد غليظا كان أو رقيقا قال والحرة الكبيرة المسلسلة والصغيرة والنميلة والأمة المسلسلة في الأحقاد كلهن سواء من وجبت عليه عدة الوفاة وجب عليه الأحقاد لا يختلفن ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن على المعتدة من الوفاة تكون بأحد أدان لا تعتد أمرأة بغير أحداد لأنهن أن دخلن في المخاطبات بالعدة دخلن في المخاطبات بالأحداد ولو تركت امرأة الأحقاد في عدها حتى تنقضي أو في بعضها كانت مسيئة ولم يكن علمها أن تستأنف أحدادها لأن موضع الأحقاد في العدة فإذا مضت أو مضى بعضها لم تعدل ما مضى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان المتوفى عنها أو المطلقة معنى عليها أو محتونة فحقت عدها وهي بتلك الحال لا تعقل حلت ولم يكن علمها الاستئناف عدها ولا أحداد من قبل أن العدة انما هي وقت عير عليها تكون فيه محتبسة عن الأزواج كما تكون الزكاف في وقت إذا امر على رب المال زكاه وسواء كان معتوها أو كان يعقل لانه لا عمل له في وقت عير عليه وإذا سقط عن المعتوه العمل في الصلاة سقط عن المعتدة العمل في الأحقاد وينبغي لاهلها أن يحسبوا في عدها ما تجتنب الحاد وعدة المتوفى عنها والمطلقة من يوم موت عن زوجها أو بطلانها فان لم يأتها طلاق ولا وفاة حتى تنقضي عدها لم يكن عليها عدة وكذلك لو لم يأتها طلاق ولا وفاة حتى مضى بعض عدها أكلت ما بقي من عدها حادة ولم تعد ما مضى منها (قال الشافعي) وإن بلغها يقين وفاته أو طلاقه ولم تعرف اليوم الذي طلقها فيه ولا مات عنها اعتدت من يوم استقنت بطلاقه وفاته حتى تكمل عدها ولم تعتد بما أشك فيه كأنه شهد عند هاته مات في رجب وقالوا لا تدري في أي رجب مات فتعتدي آخر ساعات النهار من رجب فاستقبلت بالعدة شعبان وإذا كان اليوم العاشر بعد الأربعة الأشهر في آخر ساعات نهاره حلت فكانت قد استكملت أربعة أشهر وعشرا

(اجتماع العديتين) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسليمان أن طلحة كانت تحت رشبدة الثقفي فطلقها البتة فنكحت في عدها فاضربها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وضرب زوجها بالخففة ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب أيا امرأة نكحت في عدها فان كان الزوج الذي تزوج بها لم يدخل بها فارق بينهما ثم اعتدت بقية عدها من زوجها الأول وكان خاطبا من الخطاب وإن كان دخل بها فارق بينهما ثم اعتدت بقية عدها من زوجها الأول ثم اعتدت من زوجها الآخر ثم نكحها أبدا (قال الشافعي) قال سعيد وله مهرها بما استحل منها (قال الشافعي) أخبرنا يحيى

(٣) لعل في العبارة نحر يقا وأصلها على أن العدة من الوفاة تكون بأحد أدان لا تعتد الخ

قل أحل لكم الطيبات وقال في النبي صلى الله عليه وسلم ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وأما خطوب بذلك العرب الذين يسألون عن هذا ونزلت فيهم الأحكام وكأوا يتركون من خيبت المأكل ما لا يترك غيرهم (قال الشافعي) وسمعت أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلى محترما على طاعم بطعمه الآية يعني مما كنتم تأكلون ولم يكن

الله عز وجل يحرم عليهم من صيد البر في الاحرام الا ما كان حلالا لهم في الاحلال والله أعلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل
الغراب والحدأة والعقرب والحية والغارة والكلب العقور دل ذلك على أن هذا محرجه ودل على معنى آخر أن العرب كانت لا تأكل مما أباح
رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله في الاحرام شيئا ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع
وأكل الضبوع ولها

(٢١٥)

ناب وكانت العرب
تأكلها وتدع الاسد
والنمر والذئب شربها
له بالنقد وكان الفرق
بين ذوات الانياب أن
ما عدا منها على الناس
لقوة بنابه حرام وما لم
يعد عليهم شابه الضبع
والثعلب وما أشبههما
حلال وكذلك ترك
أكل النسر والبازي
والصقور والشاهين وهي
مما يعد وعلى جهام الناس
وطائرهم وكانت ترك
مما لا يعدو من
الطائر الغراب والحدأة
والرخمة والبغاة وكذلك
ترك الحكماء والعطاء
والخنفس فكانت داخلة
في معنى الخبائث وخارجة
من معنى الطيبات
فوافقت السنة فيما
أخاها وحرى ما مع الكتاب
ما وصفت فأنظر ما ليس
فيه نص تحريم
ولا تحليل فان كانت
العرب تأكله فهو داخل
في جملة الحلال والطيبات
غنى عنهم لانهم كانوا
يحاولون ما يستطيعون
وما لم يكونوا يأكلونه

ابن حبان عن جرير عن عطاء بن السائب عن زاذان أبي عمر عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قضى في التي
تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ما ولها المذاق بما استعمل من فرجها وتكمل ما أفسدت من عدة الاول وتعدت
من الآخر (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جرير قال أخبرنا عطاء أن رجلا طلق امرأته فاعتدت
منه حتى إذا بقي شيء من عدتها تكهنا رجل في آخر عدتها جهلا بذلك وبني بها فأتى علي بن أبي طالب رضي
الله تعالى عنه في ذلك ففرق بينهما ما وأمرها أن تعد ما بقي من عدتها الاولى ثم تعدت من هذا عدة مستقلة
فإذا انقضت عدتها فهي بالخيار إن شاءت نكحت وإن شاءت فلا قال وبقول عمرو بن نضلة في المرأة تنكح
في عدتها تأتي بعدتين معا وبقول علي بن نضلة أن يكون خاطبا من الخطباء ولم يحرم عليه وذلك أنا إذا جعلنا
النكاح الفاسد يقوم مقام النكاح الصحيح في أن على المنكوحه نكاحا فاسدا إذا أميت عدة كعدتها
في النكاح الصحيح فنكحت امرأة في عدتها فأصبحت ففسدت من عدة الزوج الصحيح ثم زعمها عدة من النكاح
الفاسد فكان عليها حقان بسبب زوجين ولا يؤذيهم سماعنا إلا بأن تأتي بهما معا وكذلك كل حقن لزمها
من وجهين لا يؤذيهم سماعنا أحد لزمها أحد همدون الآخر ولو أن امرأة طلقت أو ميت عنها فنكحت في
عدتها ثم علم ذلك فمخ نكاحها فإن كان الزوج الآخر لم يصبا أكملت عدتها من الاول ولا يبطل عنها من
عدتها شيء في الأيام التي عقد عليها فيها النكاح الفاسد لانها في عدتها ولم تنصب فان كان أصابها أخصت
ما مضى من عدتها قبل اصابة الزوج الآخر وأبطلت كل ما مضى منها بعد اصابة حتى يفرق بينه وبينها
واستأنفت البنيان على عدتها التي كانت قبل اصابة من يوم فرق بينه وبينها حتى تسكمل عدتها من
الاول ثم تستأنف عدة أخرى من الآخر فإذا كملها حلت منها والآخر خاطبا من الخطباء إذا مضت عدتها
من الاول وبعد لا تحرم عليه لأنه إذا كان يعقد عليها النكاح الفاسد فيكون خاطبا إذا لم يدخل بها فلا يكون
دخوله بها في النكاح الفاسد أكثر من زمانها وهو لو زنى بها في العدة كان له أن ينكحها إذا انقضت العدة
قال فإذا انقضت عدتها من الاول فلا تخران بخطبها في عدتها منه وأحب إلى لو كف عنها حتى تنقضي
عدتها من مائه الفاسد ولو كانت هذه النكاح في عدتها المصابة لا تحيض فاعتدت من الاول شهرين ثم
نكحها الآخر فأصابها ثم فرقنا بينهما فقلنا لها استأني شهرين يوم وارقت تكلمين به الشهرين الاولين الذين
اعتدت فيهما من النكاح الصحيح فحاضت قبل أن تكمل الشهرين سقطت عدتها بالشهور وابتدأت من
الاول عدتها ثلاث حيض إذا طغنت في الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت من الاول ثم كانت في حيضها
الثالثة خلية من الاول وغير معتدة من الآخر ولا تخران بخطبها في حيضها الثالثة ولذا طهرت منها اعتدت
من الآخر ثلاثة أطهار وإذا طغنت في الدم بعد ما تكمل الطهر الثالث حلت من الآخر أيضا لجميع الخطباء
(قال الشافعي) ولو كانت تحيض فاعتدت حيضة أو اثنتين ثم أصابها الزوج الآخر فحلت وفرق بينهما
اعتدت بالحل فإذا وضعت لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها فهو الاول وان كانت وضعت لستة أشهر من
يوم نكحها الآخر فأقل من أربع سنين من يوم فارقتها الاول دعى له القافة وان كانت وضعت
لأكثر من أربع سنين مائة من يوم فارقتها الاول فكان طلاقه لاثلاث الرجعة فهو الآخر وان كان طلاقه
ملك الرجعة وتدا عيها ولم يتدا عيها ولم يشكره ولا واحد منهما أراه القافة فبأيهما الحقوبه لحق وان
أحقوبه بالاول فقد انقضت عدتها من الاول وحل للآخر خطبها وتبتدي عدة من الآخر فإذا قضت حلت
خطبتها للاول وغيره فان أحقوبه بالآخر فقد انقضت عدتها من الآخر وتبتدي تسكمل على ما مضى من

باعتقاده فهو داخل في معنى الخبائث ولا بأس بأكل الضب وضع بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فعافه فقيل أحرام هو يا رسول
الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأكل منه بين يديه وهو ينظر إليه ولو كان حراما تركه وأكله
(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بكسب الجاهل فان قيل فامعنى نهى النبي صلى الله عليه وسلم السائل عن كسبه وإرخاصه في أن يطعمه

(217)

(باب ما لا يحل أكله
وما يجوز للضطر من الميتة
من غير كتاب)

من الميتة الامار تنفسه ف
فيه وما هو بالبين من قب
لانه ما ذون له فيه (قال ا)

(باب سکنی المطلقات ونسقاتهن)

من الميتة الأماير بنفسه فيخرج به من الاضطرار (قال) في كتاب اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة بهذا أقول (وقال) منهم
فيسه وما هو بالبين من قبل ان الشيء حلال وحرام فإذا كان حراما لم يحل منه شيء وإذا كان حلالا لا فقد يحتمل أن لا يحرم منه شيع ولا غيره
لأنه ما دون له فيه (قال المزني) رحمه الله قوله الاول أشبه بأصله لأنه يقول اذا حرم الله عز وجل شيئا فهو محرم الا ما أباح منه بصفة فإذا زالت

الصفة زالت الاباحة (قال المزني) ولا خلاف أعلمه أن ليس له أن يأكل من الميتة وهو بادي الشبع لأنه ليس يضطر فإذا كان حائضاً على نفسه فيضطر فإذا أكل منها ما يذهب الخوف فقد أمن فارتفع الاضطرار الذي هو علة الاباحة (قال المزني رحمه الله) وإذا ارتفعت العلة ارتفع حكمها ورجع الحكم كما كان قبل الاضطرار وهو تحريم الله (٢١٧) عز وجل الميتة على من ليس يضطر ولو جاز

منهن مطلقة دون مطلقة ففعل على أزواجهن أن يسكنوهن من وجدهن وحرم عليهم أن يخرجوهن وعليهن أن يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فيجوز إخراجهن فكان من حوط بهذه الآية من الأزواج يحتمل أن إخراج الزوج امرأته المطلقة من بيتها معها السكنى لأن الساكن إذا قيل أخرج من مسكنه فأنما قيل منع مسكنه وكما كان كذلك إخراجها بها وكذلك خروجها بامتناعها من السكن فيه وسكنها في غيره فكان هذا الخروج المحرم على الزوج والزوجة رضيا بالخروج معا أو سخطا معا أو رضيا به أحدهما دون الآخر فليس للمرأة الخروج ولا للرجل إخراجها إلا في الموضع الذي استثنى الله عز وجل من أن تأتي بفاحشة مبينة وفي العذر فكان فيما أوجب الله تعالى على الزوج والمرأة من هذا تعبد لهما وقد يحتمل مع التعبد أن يكون لتحسين فرج المرأة في العدة وولد أن كان بها والله تعالى أعلم قال ويحتمل أمر الله عز وجل بالسكانهن وأن لا يخرجن ولا يخرجن مع ما وصفت أن لا يخرجن بحال ليل ولا نهار ولا لعني الامعنى عذر وقد ذهب بعض من ينسب إلى العلم في المطلقة هذا المذهب فقال لا يخرجن ليل ولا نهار بحال إلا من عذر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو فعلت هذا كان أحب إلى وكان احتياطاً لا يبقى في القلب معه شيء وإتماماً لنا من إيجاب هذا عليها مع احتمال الآية لما ذهبنا إليه من إيجابه على ما قال ما وصفنا من احتمال الآيات قبل ما وصفنا وأن عبد المجيد أخبرنا عن ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير عن جابر قال طلقت خالتي فارادت أن تحذف نخلها فزجرها رجل أن تخرج فأتت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال بلى فحذف نخلك فلعلك أن تصدقي أو تنفعي معروفا (قال الشافعي) نخل الأنصار قريب من منازلهم والجدا داء غامض يكون نهرا (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني اسمعيل بن كثير عن مجاهد قال استشهد رجل يوم أحد فقام نسأوهم وكن متجاورات في دار فحسنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلن يا رسول الله أناسا وحش بالليل أفنبيت عندنا إذا نأوا إلى بيوتنا فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تأتوا بيوتنا فقلن نعم فقلت ما كان منكم منكم إلى بيتها (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن عبيد الله أنه كان يقول لا يصلح للمرأة أن تبيت ليلة واحدة إذا كانت في عتة وفاء أو طلاق إلا في بيتها

(العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى في المطلقات
 (أخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن
 محمد عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم عن ابن عباس أنه كان يقول الفاحشة المبينة أن تبدوا على أهل
 زوجها فإذا ثبت فقد حل أخرجها أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم أن
 عائشة كانت تقول اتقى الله يا فاطمة فقد علفت في أي شيء كان ذلك قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد
 مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة
 وهو غائب بالشأم فأرسل إليها وكيله بشعر فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة
 يغشاها أصحابي فاعتدى عند ابن أم مكتوم فانه رجل أعمى تضعين ثيابك (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم
 ابن أبي يحيى عن عمرو بن ميمون بن مهران عن أبيه قال قدمت المدينة فالت عن أعلم أهلها فدفعت إلى
 سعيد بن المسيب فسأته عن البتوة فقال تعتد في بيت زوجها فقلت فأين حدثت فاطمة بنت قيس فقال

(٢٨ - الام خامس)

(٣٨ - الام خمس)
 (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاسبق الا في نصل أو خب أو حافر (قال الشافعي) رحمه الله الخلف الا بل والخافر الخيل والنصل كل

صل من سهم أو نشابة والأسباق ثلاثة سبق يعطيه الوالي أو غير الوالي من ماله وذلك أن يسبق بين الخيل إلى غاية فيجعل للسابق شيئا معلوما
 وإن شامع جعل للصلى والثالث والرابع فهذا حلال لمن جعل له ليست فيه علة والثاني يجمع وجهين وذلك مثل الرجلين يريدان أن يسبقا
 بفرسهما ولا يريد كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ويخرجان سبقتين فلا يجوز إلا بالمثل وهو أن يجعل بينهما

(٢١٨)

فرسا ولا يجوز حتى يكون
 فرسا كفوا للفرسين
 لا يأمنان أن يسبقهما
 ويخرج كل واحد
 منهما ما تراضيا
 عليه يتواضعا على
 يدي رجل يتقانه
 أو يضمنا ويجري
 بينهما المثل فان
 سبقهما كان السبقان
 له وإن سبق أحدهما
 المثل آخر السابق ماله
 وأخلف سبق صاحبه
 وإن أتيا مستويين لم
 يأخذ أحدهما من
 صاحبه شيئا والسبقان
 يسبق أحدهما صاحبه
 وأقل سبق أن يسبق
 بالهادي أو بعضه
 أو الكند أو بعضه
 وسواء لو كانوا مائة
 وادخلوا بينهم محلا
 فكذلك والثالث أن
 يسبق أحدهما صاحبه
 فان سبقه صاحبه أخذ
 السبق وإن سبق صاحبه
 آخر سبقه ولا يجوز
 السبق إلا أن تكون
 الغاية التي يخرجان
 منها وينتهيان إليها
 واحدة والنضال فيما
 بين الرماة كذلك في

هذه ووصفاته تعيظ وقال فتنت فاطمة الناس كانت لسانها ذرابة فاستطالت على أجانها فأمرها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم
 وسليمان أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة فانتقلها
 عبد الرحمن بن الحكم فأرسلت عائشة إلى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فقالت اتق الله يا مروان واردد
 المرأة إلى بيتها فقال مروان في حديث سليمان أن عبد الرحمن غلبني وقال مروان في حديث القاسم أو ما
 بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة لا عليك أن لا تذكرا شأن فاطمة فقال إن كان انما بك الشر فسيك
 ما بين هذين من الشر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابنة لسعيد بن زيد كانت عند
 عبد الله فطلقها البتة فخرجت فأنكر ذلك عليها ابن عمر (قال الشافعي) فعائشة ومروان وابن المسيب
 يعرفون أن حديث فاطمة في أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بأن تعتد في بيت ابن أم مكتوم كما حدثت
 ويذهبون إلى أن ذلك إنما كان للسرور يزيد ابن المسيب يتبين استطالها على أجانها ويكره لها ابن المسيب
 وغيره أنها كتبت في حديثها السبب الذي أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في غير بيت زوجها خوفا
 أن يسمع ذلك سامع فيرى أن للبتة أن تعتد حيث شئت (قال الشافعي) وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في حديث فاطمة بنت قيس اذ بدت على أهل زوجها فأمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم تدل على معنيين
 أحدهما أن ما تأول ابن عباس في قول الله عز وجل الآن يأتيان فيفا حشة مينة هو البذاء على أهل زوجها
 كما تأول أن شاء الله تعالى قال وبين انما أذن لها أن تخرج من بيت زوجها فلم يقل لها النبي صلى الله عليه
 وسلم اعتدي حيث شئت ولكنه حصنها حيث رضى اذ كان زوجها غائبا ولم يكن له وكيل يحصنها فاذا بدت
 المرأة على أهل زوجها فجاء من بذاتها ما يخاف تساعير بذاة إلى تساعير الشرف لزوجها إن كان حاضرا
 أخرج أهله عنها فان لم يخرجهم أخرجهما إلى منزل غير منزله لخصنها فيه وكان عليه كراؤه إذا كان له منعها
 أن تعتد حيث شئت كان عليه كراء المنزل وإن كان غائبا كل لو كيله من ذلك ماله وإن لم يكن له وكيل
 كان السلطان ولي الغائب يفرض لها منزلا فيخصنها فيه فان تطوع السلطان به أو أهل المنزل فذلك ساقط
 عن الزوج ولم تعلم فيما مضى أحدا بالمدينة أكرى أحدا منزلا إنما كانوا يتطوعون بانزال منازلهم وبأموالهم
 مع منازلهم وإن لم يتطوع به السلطان ولا غيره فعلى زوجها كراء المنزل الذي قصيرا به ولا يتكاري لها
 السلطان إلا بأخف ذلك على الزوج وإن كان بذواها حتى يخاف أن يتساعر ذلك بينها وبين أهل زوجها عندا
 في الخروج من بيت زوجها كان كذلك كل ما كان في معناه وأكثر من أن يجبر حديثها فخرج ليقام
 عليها أو حتى تقض حقا كره فيه أو يخرجها أهل منزل هي فيه بكر أو عارية ليس لزوجها أو ينهدم منزلها
 الذي كانت فيه أو تخاف في منزل هي فيه على نفسها أو ماله أو ما أشبه هذا من العذر فلزوج في هذه
 الحالات أن يخصصها حيث صيرها أو ساكنها أو كراء منزلها قال وإن أمرها أن تكاري منزلا بعينه فتكارت
 فكرأؤه عليه متى قامت به عليه وإن لم يأمرها فتكارت منزلها فلم ينهها ولم يقل لها أقمي فيه فان طلبت الكراء
 وهي في العدة استقبل كراء منزلها من يوم تطلب حتى تنقضي العدة وإن لم تطلبه حتى تنقضي العدة
 حتى لها تركته وعصت بتركها أن يسكنها فلا يكون لها وهي عاصية سكني وقدمت العدة وإن أنزلها
 منزلا بعد الطلاق أو طلقها في منزل له أو طلقها وهي زائرة فكان عليها أن تعود إلى منزل له قبل أن يفلس
 ثم فليس فهي أحق بالمنزل منه ومن غرمائه كما تكون أحق به لو أكرها أو أخذ كراءه منها من غرمائه أو أقرها

السبق والعلل يجوز في كل واحد منهما ما يجوز في الآخر ثم يفرعان فإذا اختلفت عللها اختلفا فاذ سبق
 أحدهما صاحبه وجعل بينهما قرا معلوما جاز أن يشترط المحاطة أو مبادرة فان اشترط المحاطة فكلا أصاب أحدهما وأصاب الآخر بمثله
 أم قطا العدين ولا شيء لواحد منهما ويستأنفان وإن أصاب أقل من صاحبه خط مشله حتى يخلص له فضل العدد الذي شرط فينضله به

ويستحق سبقة يكون ملكا يقضى به عليه كدبر يلزمه ان شاء أطم أصحابه وان شاء قوله وان أخذ به رهنا وضمينا لجاز ولا يجوز السابق
الامعولما كمالا يجوز في السبوق ولو اشترط ان يطعم أصحابه كان فاسدا وقد رأيت من الرامة من يقول صاحب السابق أولى أن يبدأ والسبق
لهما يبدئ أيهما شاء ولا يجوز في القياس عندى الآن يتشارطا وأيهما (٢١٩) بدأ من وجهه بدأ صاحبه من الآخر

وروى البادئ بسهم ثم
الآخر بسهم حتى
ينفد انبئهما وإذا
عرق أحدهما وخرج
السهم من يديه فلم يبلغ
انقض ثأنه أن يعود
به من قبل العارض
وكذلك لو انقطع وتره
أو انكسرت قوسه فلم
يلغ الغرض أو عرض
دونه دابة أو انسان
فأصابه أو عرض له في
يديه ما لا يعر السهم معه
كان له أن يعود فأما ان
جاز السهم أو أجاز من
وراء الناس فهذا سومي
ليس بعارض غلب عليه
فلا يرد اليه وإذا كان
رميها مبادرة فبلغ
تسعة عشر من عشرين
رعى صاحبه بالسهم
الذي راسله ثم روى
البادئ فان أصاب
سهمه ذلك فليج عليه
وان لم يرم الآخر بالسهم
لان المبادرة أن يفوت
أحدهما الآخر وليس
كالهاتمة (قال المرتضى
رحمته الله) هذا عندى
غلط لا ينفصله حتى
يرى صاحبه بمنه
(قال الشافعى) رحمه
الله وإذا شارطا لخواص

بأنها تملك عليه السكنى قبل أن يقوم غرماؤه عليه وان كان في المزل الذى أنزلها فيه فضل عن سكنها
كانت أحق بما يكفها ويستترها من منزله وكان الغرماء أحق بما بقي منه لأنه شئ أعطاهما إياه لم يستحق أصله
عليه ولم يهبه لها فتكون أحق به انما هو عارية وما أعار فلم يملكه من أعيره فغرماؤه أحق به من أعيره
ولو كان طلاقه إياه بعد ما يقف السلطان ماله للغرماء كانت أسوة الغرماء في كراء منزل بقدر كرائه
ويخصها حيث يكرى لها فان كان لأهلها منزل أو لغير أهلها فأرادت نزوله وأراد أنزلها غيره فان تكرارى لها
منزلا فهو أحق بان ينزلها حيث أراد وان لم يتكرار لها منزل أو لم يجد له مكانا عليها أن تعتد حيث أراد وزوجها
بلا منزل يعطيها إياه وتعتد حيث قدرت اذا كل قرب ثقة ومنزل استرا من فردا أو مع من لا يخاف فان دعت
الى حيث يخاف منعه ولو أعطاهما السلطان في هذا كله كراء منزل كان أحب الى وخصها فيه (قال
الشافعى) رحمه الله تعالى وكل نكاح صحيح طلق رجل فيه امرأته مسلمة حرمة أو ذمة أو مملوكة فهو كما وصفت
في الحرة الآن لأهل الذمة ان يخرجوها في العدة ومتى آخر جوهها فلا نفقة لها ان كانت حاملا ولا سكنى كان
طلاق زوجها عاكلا الرجعة أو لا يملكها وهكذا كل زوج حر مسلم وذمي وعبد أدن له سيد في النكاح
فعليه من سكنى امرأته ونفقة اذا كانت حرة أو أمة متروكة معه ما على الحر وليس نفقة ما هو زوجة له
بأوجب من سكنها في الفراق ونفقة عليه (قال الشافعى) وإذا كان الطلاق لا يملك فيه الزوج الرجعة
فهكذا القول في السكنى فأما طلاق يملك فيه الزوج الرجعة فخال المراء في السكنى والنفقة حال امرأته التي
لم تطلق لأنه تزنها وترثه في العدة ويقع عليها ابلاؤه وليس له أن ينقلها من منزله الى غيره إلا أن تبذو
أو يراجعها فيجوز لها حيث شاء وله أن يخرجها قبل مراجعتها ان بذت عليه كما تخرج التي لا يملك الرجعة
والله سبحانه وتعالى الموفق

(نفقة المراء التي لا يملك زوجها رجعتها) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في
الطلاق أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيوع عليهن الآية الى فأتوهن أجورهن
قال فكان بينا والله تعالى أعلم في هذه الآية أنها في المطلقة التي لا يملك زوجها رجعتها من قبل أن الله عز
وجل لما أمر بالسكنى عامات قال في النفقة وان كن أولات جل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن دل على
أن المصنف الذى أمر بالنفقة على ذوات الاجال منهن مصنف دل الكتاب على ان لا نفقة على غير ذوات
الاجال منهن لأنه اذا أوجب المطلقة نفقة في ذلك دليل على انه لا يجب نفقة لمن كان في غير مصفها
من المطلقات (قال الشافعى) فلما أعلم مخالفات أهل العلم في أن المطلقة التي يملك زوجها رجعتها في
معاني الأزواج في أن عليه نفقة ما سكنها وان طلاقه وإيلاؤه ونظاره ولعانه يقع عليها وأنه يزنها كانت
الآية على غيرها من المطلقات ولم يكن من المطلقات واحدة تخالفها المطلقة لا يملك الزوج رجعتها (قال
الشافعى) والدليل من كتاب الله عز وجل كاف فيما وصفت من سقوط نفقة التي لا يملك الزوج رجعتها
وبذلك جاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعى) أخبرنا مال عن عبد الله بن يزيد مولى
الاسود بن سفيان عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس أن أباع مرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام
فأرسل اليها وكيله بشعر فبسطته فقال مال عليا نفقة فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكرت
ذلك فقال ليس لك عليهم نفقة أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير عن
جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول نفقة المطلقة ما لم تحرم وإذا حرم فمخاف بالمعروف أخبرنا عبد المجيد

لم يحسب خاسقا حتى يخرق الجلد ينصله ولو شارطا المصيب فن أصاب الشئ ولم يخرقه حسبه لأنه مصيب وإذا اشترطا لخواص
والشئ ملصق بالهدف فأصاب ثم رجع فزعم الراى أنه خسق ثم رجع لفظ لقيه من حصاة وغيرها وزعم المصيب عليه أنه لم يخرق وأنه
لما قرع ثم رجع فالقول قوله مع عيئه إلا أن تقوم بينة فيؤخذ بها وان كان الشئ باليا فأصاب موضع انخرق فغاب في الهدف فهو مصيب

وان اصاب طرف الشئ نخره ففيها قولان أحدهما انه لا يحسب له خاسقا الا أن يكون بقي عليه من الشئ طعنة أو خيط أو جلد أو شيء من الشئ يحيط بالسهم ويسمى بذلك خاسقا وقيل بثبوته واكثره سواء (قال) ولا يعرف الناس اذا وجهوا بأن يقال خاسقا الا ما احاط به المحسوق فيه ويقال لا يخرج حرام لا خاسقا (٢٣٠) والقول الآخر ان يكون الخاسق قد يقع بالاسم على ما هو الصريح

نخره فاذا خرق منه شيئا أقل أو كثير بعض التصل سمي خاسقا لأن الخسق الثقب وهذا قد ثقب وان خرق قال واذا وقع في خرق وثبت في الهدف كان خاسقا والشئ أضعف من الهدف ولو كان الشئ منصوبا فخرقه كان عندى خاسقا ومن الرماة من لا يحسبه اذا لم يثبت فيه قال فان اصاب بالقدح لم يحسب الا ما اصاب بالتصل ولو أرسله مفارقا للشئ فهو ترج فصرقته أو مقصرا فأسرعت به فاصاب حسب ميبيا ولا حكم للرجح ولو كان دون الشئ شيء فهو شك السهم ثم مر بمحموته حتى يصيب كان ميبيا ولو اصاب الشئ ثم سقط بعد ثبوته حسب وهذا كنزع انسان اياه ولا بأس أن يناضل أهل الشباب أهل العربية وأهل الحسبان لأن كلها فصل وكذلك القسي الدودانية والهندية

عن ابن جريج قال قال عطاء ليست المستوتة الحبل منه في شيء الا أنه ينفق عليها من أجل الحبل فاذا كانت غير حبل فلا نفقة لها (قال الشافعي) فكل مطلقة كان زوجها عاكرا رجعتها فلها النفقة ما كانت في عدتها منه وكل مطلقة كان زوجها عاكرا رجعتها فلا نفقة لها في عدتها منه الا أن تكون حاملا فيكون عليه نفقتها ما كانت حاملا وسواء في ذلك كل زوج حر وعبد وذمي وكل زوجة أمة وحره وذمية قال وكل ما وصفتنا من منعة مطلقة أو سكنى لها أو نفقة فليست الا في نكاح صحيح ثابت فاما كل نكاح كان مفسوخا فليست فيه نفقة ولا منعة ولا سكنى وان كان فيه مهر بالميسر حاملا كانت أو غير حامل قال واذا طلق الرجل امرأته طلاقا لا يملك فيه الرجعة فأنعت حبلا وأنكره الزوج أو لم ينكره ولم يقر به ففيها قولان أحدهما ان تخصى من يوم طلقها أو كم نفقة مثلها في كل شهر من تلك الشهور فاذا ولدت قضى لها بذلك كله عليه لأن الحمل لا يعلم بيقين حتى تلده قال ومن قال هذا قال ان الله عز وجل قال وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن يحتمل فعليكم نفقتهن حتى يرضعن حملهن ليست بساقطة سقوط من لأن نفقة غير الحوامل وقال قد قال الله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فلو مات رجل وله حمل لم يوقف للحمل ميراث رجل ولا ميراث امرأة لأنه قد يكون غديا ووقفنا الميراث حتى يتبين فاذا بان أعطيناه وهكذا الوأوصى لحمل أو كان الوأوصى له غائبا ولا يعطى الا بيقين وقال رأيت لوأريها النساء فقلن بها حمل فأنفقنا عليها ثم انفس فعلمنا ان ليس بها حمل اليس قد علمنا اننا أعطينا من مال الرجل ما لم يجب عليه وان قضينا برده فخصم لانقضى شيء مثله ثم رده والقبول الثاني أن تخصى من يوم طلقها الزوج وراها النساء فان قلن بها حمل أنفق عليها حتى تضع حملها وان قلن لا يبين أحصى عليها وتركت حتى يقطن قديان فاذا قلن قديان أنفق عليها لما مضى من يوم طلقها الى أن تضع حملها ثم لا نفقة عليه بعد وضعها حملها الا أن يرضع فيعطيها أجر مثلها في الرضاعة أجر الاتنفقة ولو طلقها ثم ظهر بها حمل فذكره فنفاه وقد فعلوا عنها ولا نفقة عليه ان كان لا عنها فأمر أبا من النفقة ثم أكذب نفسه حد ولحق به الحمل ان تم وأخذت منه النفقة التي أبطلت عنه وكذلك ان كان اقراره بالكذب بعد رضاع الولد الزمته رضاعه ونفقته وهكذا لو أكذب نفسه بعد موت الولد أخذت منه نفقة الحمل والرضاع والولد واذا قال القوابل بالمطلقة التي لا يملك رجعتها جليل فأنفق عليها الزوج بغير أمر سلطان أو جبره ما لحكم على النفقة عليها ثم علم ان لم يكن بها حمل رجعت عليها في الحالين معالائه انما أعطاها اياه على انه واجب عليه فلما علم انه لم يجب عليه رجعت عليها بمثل ما أخذت منه ان كان له مثل أو قيمته يوم دفعه اليها ان لم يكن له مثل * وكل زوجة صحيحة النكاح فرقت بينهما بحال كذا ذكرناه في المختلعة والخيرة والمملوكة والمستدات لطلاقها والأمة تخير فيختار الفراق والرجل يفر المرأة بتسبب فيوجد دونه فختار فراقه والمرأة تفر بانها حرة فتوجد أمة أو تجدهم أجزء أو برص أو مجنون أو فختار فراقه أو يجدها كذلك فيفارقه فتكون حاملا في هذه الحالات فعلى الزوج نفقتها حتى تضع حملها قال وكل نكاح كان فاسدا بكل حال مثل النكاح بغير ولي أو بغير شهود أو نكاح المرأة ولم يرض أو كارهة فحملت فلها الصداق بالميسر ولا نفقة لها في العدة ولا الحمل « قال أبو محمد » وفيها قول ان لها النفقة بالحمل وان كان نكاحا فاسدا لأنه يلحق به الولد فلما كان اذا طلقها غير حامل لم تكن زوجة فبرئت منه لم يكن لها نفقة علمنا انه جعلت النفقة لوأفر بالحمل (قال الشافعي) وكل مطلقة بملك زوجها الرجعة كانت عدتها الشهور فباعت بعد مضي شهرين استقبلت الحيض ثم عليه النفقة ما كانت في العدة ولو حاضت

ثلاث

وكل قوس يرى عنها سهم ذى نصل ولا يجوز ان ينتقل رجلان وفي يدي أحدهما من الثبل أكثر مما في يدي

الآخر ولا على أن يحسب خاسقه حاسقين والآخر خاسق ولا على أن لا أحدهما خاسقا ثانيا لم يرهه ويحسب له مع خواسقه ولا على أن يطرح من خواسقه خاسقا ولا على أن خاسق أحدهما خاسقا ولا أن أحدهما يرى من عرض والآخر من أقرب منه الا في عرض واحد

وعند واحد ولا على أن يرى بقوس أو نسل بأعيانها أن تغيرت لم يبدلها ومن الرأى من زعم أنها إذا سمي قرعاً استبقان المفصرا على
السواء أو بينهما زيادة منهم كان للسبق أن يرى عدد القرع مائة ومنهم من زعم أنه ليس له أن يزيد في عدد القرع ما لم يكن سواه
ومنهم من زعم أنه ليس له أن يزيد بغير رضا المسبق (قال المزني) رحمه الله (٣٣١) وهذا أشبه بقوله كما يمكن

سبغهما في الخيل ولا في
الري ولا في الإبداء
الاجتماعهما على غاية
واحدة فكذلك في
القصاص لا يجوز لأحدهما
أن يزيد الاجتماعهما
على زيادة واحد والله
التوفيق (قال الشافعي)
ولا يجوز أن يقول
أحدهما لصاحبه إن
أصبت بهذا السهم فقد
نضلتك الآن يحصل
رجل له سقاء أصاب
به وإن قال أرم عشرة
أرشاق فإن كان صوابك
أكثر فكذلك لا يجوز
أن يناضل نفسه وإذا
رمى بسهم فأنكسر
فإن أصاب بالنصل
كان له خاسقاً وإن
أصاب بالقدح لم يكن
خاسقاً ولو انقطع باتين
فأصاب بهما جميعاً
حسب الذي فيه
النصل وإن كان في
الشن نسل فأصاب
سهمه فوق سهمي
الشن لم يحسب ورد
عليه ووجهه لانه
عارض دون الشن وإذا
أراد المسبق أن يجلس
ولا يرى والسبق فضل
أو أفضله فسواء قد

ثلاث حبض استبرأت نفسها من الرية وكانت لها النفقة حتى تطعن في الدم من الحيضة الثالثة فإن ارتابت
أمسكت عن النكاح ووقف عن نفقتها فإن بان بها قبل كان القول فيها كالقول فيمن بان بها قبل بالنفقة
حتى يبين أو الوقف حتى تضع فإن انقش ما ظن من جملها ردت من النفقة ما أخذت بعد دخولها في الدم
من الحيضة الثالثة قال وهكذا إن كانت عذتها الشهور فارتابت سواه لا يختلفان ولو كانت عذتها
الشهور فارتابت أمسكت عن الرية فإن حاضت بعد ثلاثة أشهر فلها النفقة في الثلاثة حتى تنقضي ولا نفقة
لها بعد الثلاثة ولا عدة عليها فإن ارتابت بحمل أمسكت ولم ينق عليها حتى يبين ثم يكون القول فيه كالقول
في الحمل إذا بان سوا من رأى أن لا ينق عليها حتى تضع أمسكت حتى تضع ثم أعطها نفقة من يوم قطع
النفقة عنها إلى أن وضعت ومن رأى أن ينق عليها إذا بان الحمل أعطها النفقة منذ أمسك عنها إلى أن
بان بها الحمل ومن حين بان الحمل إلى أن تضع فإن بطل الحمل ردت النفقة بعد الثلاثة الأشهر وينق
عليها حتى تضع أخرجها وإن كان بين وضع ولادها أيام قال وإن كان بها حمل ولا يملك زوجها رجعتها
فأنفق عليها زوجها من حين طلقها حتى جاوزت أربع سنين فلم تلد ردت النفقة من يوم طلقها إلا أن لا تلحق
به الحمل ولا نفقة لها في العدة إلا أن تكون حاملاً منه

(أمرأة المفقود) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضا عليكم في
أزواجهم قال وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزوج نفقة امرأته وحكم الله عز وجل بين الزوجين
أحكاماً منها اللعان والظهار والإيلاء ووقوع الطلاق (قال الشافعي) فلم يختلف المسلمون فيما علمته في أن
ذلك لكل زوجة على كل زوج غائب وحاضر ولم يختلفوا في أن لا عدة على زوجة إلا من وفاة أو طلاق وقال
الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن الآيات وقال تعالى ولكم نصف ما ترك
أزواجكم إن لم يكن لهن ولد إلى قوله فلهن الثمن مما تركتم قال فلم أعلم مخالفاً في أن الرجل أو المرأة غائبا
أو أحدهما برأ أو جرحا علم فبيها أو لم يعلم فإنا أو أحدهما فلم يسمع لهما بخبر أو أسرهما العدة وفصير وهما
إلى حيث لا خبر عنهما لم تورت واحد منهما من صاحبه إلا بيقين وفاته قبل صاحبه فكذلك عندى امرأة
الغائب أى غيبة كانت مما وصفت أو لم أصف بأسر عدا أو بخروج الزوج ثم خفي مسلكه أو جها من
ذهاب عقل أو خروج فلم يسمع له ذكر أو عرك في بحر فلم يأت به خبر أو جاء خبر أن غرقا لكن يرون أنه قد
كان فيسه ولا يثبتون أنه فيه لا تعتد امرأته ولا تنكح أبداً حتى يأتيها يقين وفاته ثم تعتد من يوم استيقنت
وفاته وتورثه ولا تعتد امرأته من وفاته ومثلها ردت الأورثت زوجها الذي اعتدت من وفاته ولو طلقها وهو خفي
الغيبه بعد أى هذه الأحوال كانت أو إلى منها أو تظاهرا أو قذفها لزمه ما يلزم الزوج الحاضر في ذلك كله
وإذا كان هذا هكذا لم يجز أن تكون امرأة رجل يقع عليها ما يقع على الزوجة تعتد من طلاق ولا وفاة
كما لو نكحت أنه طلقها أو مات عنها لم تعتد من طلاق إلا بيقين وهكذا لو تربصت سنين كثيرة بأمرها ثم
اعتدت وتورثت فطلقها الزوج الأول المفقود لزمها الطلاق وكذلك إن إلى منها أو تظاهرا أو قذفها لزمه
ما يلزم الزوج وهكذا لو تربصت بأمرها ثم أربع سنين ثم اعتدت فأكلت أربعة أشهر وعشرا ونكحت
ودخل بها أو نكحت ولم يدخل بها أو لم تنكح وطلقها الزوج الأول المفقود في هذه الحالات لزمها الطلاق لانه
زوج وهكذا لو تظاهرها أو قذفها أو إلى منها لزمه ما يلزم للولي غيرها أنه ممنوع من فرجها بشبه نكاح
غيره فلا يقال له في حتى تعتد من الآخر إذا كانت دخلت عليه فإذا أكلت عذتها أجل من يوم تكمل

يكونه الفضل فينخل ويكون عليه الفضل وينخل والمرأة تختار في ذلك فممن يجعل له أن يجلس ما لم ينخل ومنهم من يقول ليس
له أن يجلس إلا من مرض من ضاير بالرى أو يصبى إحدى يديه على غنمين ذلك كنهه أن يجلس ولزمهم أن يخلوا
لنا تراعى على أصل الرى الأول قال ولا يجوز أن يسبقه على أن يمد عليه وإن سبقه على أن يرى بالرى لم يكن له أن يرى بالقرصة

لان معروفان الصواب عن الفارسية أكثر منه عن العربية قال وان سبقه ولم يسم الغرض كرهته فان سميها كرهته أن يرفعه أو يخفضه وقد أجاز الرامة للسبق أن يرايه رشقا أو كثر في المائتين ومن أجاز هذا أجاز في الرقة وفي أكثر من ثلثائة قال ولا بأس أن يشترط أن يربما أرسا فامعومة كل يوم من أوله الى (٢٢٢) آخره فلا يفترقا حتى يفرغ منها الامن عذر مرض أو عاصف من الريح

ومن اعتلت أداته أبدل مكان قوسه ونبله ووزره وان طول أحدهما بالارسال التماس أن تبريد الرأي أو ينسى حسن صنيعه في السهم الذي رماه فأصاب أو أخطأ فليستعتب من طريق الخطأ فقال لم أنو هذا لم يكن ذلك له وقيل له ارم كثرى الناس لا مجهلا عن التثبت في مقامك وزرعك وارسالك ولا مبطلا لادخال الضرر بالحبس على صاحبك قال ولو كان الرأي يطيل الكلام والحبس قليل لا تطل ولا تهمل عما يفهم واللبس أن يقف في أي مقام شاء ثم للآخر من الغرض الآخر أي مقام شاء وإذا اقتسموا ثلاثة وثلاثة فلا يجوز أن يقتصرعوا وليقتسموا قسما معروفا ولا يجوز أن يقول أحدهما للرجلين اختار على أن أسبق ولا على أن أسبق ولا على أن يقتصرعا فأيهما خرجت غرخته سبقه صاحبه لان هذا مخاطرة وإذا حضر

عدها أربعة أشهر وذلك حين حل له فرجها وان أصابها فقد خرج من طلاق الإيلاء وكفروا أن لم يصبا قيل له أصبا أو طلق قال وينفق عليها من مال زوجها المفقود من حين يفقد حتى يعلم يقين موته قال وان أجلها كما أربع سنين أنفق عليها فيها وكذلك في الأربعة الأشهر والعشر من مال زوجها فإذا انكحت لم ينفق عليها من مال الزوج المفقود لانها ما نفعه نفسها وكذلك لا ينفق عليها وهي في عده منه ولو طلقها أو مات عنها ولا بعد ذلك ولم أمنعها النفقة من قبل أنها زوجة الآخر ولأن عليها منه عدة ولا أن بينهما ميراثا ولأنه يلزمها طلاقه ولا شيء من الأحكام بين الزوجين إلا الحقوق الولد به ان أصابها وانما منعها النفقة من الأول لانها مخرجة نفسها من يديه ومن الوقوف عليه كاتقف المرأة على زوجها الغائب بشبهة فنعته نفقة في الحال التي كانت فيها ما نفعه له نفسها بالنكاح والعدة وهي لو كانت في المصر مع زوج فنعته نفسها منعته نفقة بعصاها ومنعته نفقة بعد عدها من زوجها الآخر بتركها حقها من الأول وباختها نفسها لغيره على معنى أنها مخرجة من الأول ولو أنفق عليها في غيبته ثم ثبت البينة على موته في وقت ردت كل ما أخذت من النفقة من حين مات فكان لها الميراث ولو حكم لها كما بأن تزوج فترجعت ففسخ نكاحها وان لم يدخل بها فلا مهر لها وان دخل بها فأصابها فله مهر مثلها لا ماسي لها وفسخ النكاح وان لم يفسخ حتى مات أو ماتت فلا ميراث لها منه ولا له منها وان حكم لواحد منهما بالميراث من صاحبه ردا للميراث فان كان الزوج الميت ردميراثه على ورثته وان كانت هي الميتة وقف ميراث الزوج الأول حتى يعلم أي هو فيرثها أو ميتة فيرثها على ورثتها غير زوجها الآخر ولومات زوجها الأول ورثته وأخرجناهما من يدى الآخر بكل حال ولو تزوجت أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشرا ثم نكحت فولدت أولادا ثم جاء الأول كان الولد ولد الآخر لانه فراش بالشبهة وردت على الزوج ومنع أصابها حتى تعتد ثلاث حيض وان كانت ممن لا تحيض لا بأس من الحيض أو صغر فثلاثة أشهر وان كانت حبل فأن تضع حملها وإذا وضعت حملها فلزوجها الأول منعها من رضاع ولدها إلا اللبأ وما ان تركته لم يغذ مريض غيرهما بمنعها ما سوى ذلك ولا ينفق عليها في أيام عدها ولا رضاعها ولد غير مشيا ولو ادعى الزوج الأول والآخر الولد فولدت وهي مع الآخر أو ربه القافة قال ومتى طلقها الأول وقع عليها الطلاق ولو طلقها زوجها الأول أو ماتت عنها وهي عند الزوج الآخر كانت عند غيره زوج فكانت عليها عدة الوفاة والطلاق ولها الميراث في الوفاة والسكنى في العدة في الطلاق وفيمن رآها لها بالوفاة ولومات الزوج الآخر لم تره وكذلك لا يرثها لومات ولومات امرأة المفقود والمفقود لا يعلم أيهما ماتت أو لا يتوارثا كما لم يتوارث من خفي موته من أهل الميراث من القتل والغرق وغيرهم إلا يبين أن أحدهما مات قبل الأول فيرث الآخر الأول ولومات الزوج الأول والزوج الآخر ولا يعلم أيهما ماتت أو لا بدأت فاعتدت أربعة أشهر وعشرا لانه النكاح الصحيح والعدة الأولى بالعقد الأول ثم اعتدت بعد ثلاث حيض لا تدخل أحدهما في الأخرى لانها وجبت عليهما من وجهين مفترقين فلا يجوز أن تأتي بأحدهما دون الأخرى لانهما في وقت واحد ولو كان الزوج الأول مات أو لا طاعتت شهرا أو أكثر ثم ظهر بها حمل فوضعت حملها حلت من الذي حلت منه وهو الزوج الآخر فاعتدت من الأول أربعة أشهر وعشرا لانها لا تستطيع تقديم عدها من الأول وعليها عدة حمل من الآخر قال ولكن لومات الأول قبل فاعتدت شهرا أو أكثر ثم رأت أن بها حلا قيل لها ترين بصي فان ترين بصي ترها حاملات ثم مرت بها أربعة أشهر وعشرا وهي تحيض في ذلك وترها تحيض على الحمل ثم حاضت ثلاث حيض

الغريب أهل الغرض فسموه فقال من معه كذا راما أو من يرى عليه كذا راء غير راء وهو من الرامة فحكمه وبان حكم من عرفوه وإذا قال لصاحبه اطرح فضلك على أن أعطيك به شيئا لم يجز إلا بان يتقاضاه ثم يتأنفسا قاجديا قال ولو شرطوا أن يكون فلان مقبلا وفلان معه وفلان فان كان السبق مقبولا لكل حزب أن يقدموا من شأوا أو يقدم الآخرون كذلك وإذا كان البده

لأحد المتنازعين فبدأ المبدأ عليه فأصاب أو أخطأ وذلك السهم عليه والصلاة جائزة في المضربة والأصابع إذا كان جلد هذا كلبها
يؤكل لحمه أو مذبوحا من جلد ما لا يؤكل لحمه ما عدا كلبا أو خنزيرا فإن ذلك لا يظهر باللباغ غير أني أكرهه لمعنى واحد وإن أمره أن يقضى
ببطون كفيه إلى الأرض ولا بأس أن يصلى متكب القوس والقرن (٢٢٣) إلا أن يعرج كاعليه حركته تنفله فأكرهه
وتجزئه

﴿ مختصر الإيمان
والنذور وما دخل
فيها من الجامع من
كتاب الصيام ومن
الاملاء ومن مسائل شتى
سمعتها القضاة ﴾

(قال الشافعي) رحمه
الله من حلف بالله أو
باسم من أسماء الله
خفت فعليه الكفارة
ومن حلف بغير الله
فهو بمسكين مكروهة
وأخشي أن تكون
معصية لأن النبي صلى
الله عليه وسلم سمع عمر
يحلف بأبيه فقال عليه
السلام ألا إن الله
ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم
فقال عمر والله
ما حلفت بها بعدنا كرا
ولا آثر (قال الشافعي)
رحمه الله وأكره
الأيمان على كل حال
الأقربا كان الله عز وجل
طاعة ومن حلف على
عين قرأى غيرها خيرا
منها فلا اختيار أن يأتي
الذي هو خير ويكفر
لأمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم بذلك ومن
قال والله لقد كان

وبأن لها أن لا حل بها فقد اكملت عدتها من جميعا وليس عليها أن تستأنف عدة أخرى تحذفها كالومات
عنها زوجها ولا تعلم هي حتى مرت أربعة أشهر وعشر قيل لها ليس عليك استئناف عدة أخرى وهكذا
لوماتا معا ولم تعلم حتى مضت أربعة أشهر وعشر وثلاث حبس بعدية بين موتها معام تعدل عدة ولومات الزوج
الأخر اعتدت منه ثلاث حبس فإن اكتملتها مات الأول اعتدت عدة الوفاة وإن لم تكملها استقبلت عدة
الوفاة (١) من يوم مات الآخر لا تنها عدة صحبة ثم اعتدت حبستين تكلة الحيض التي قبلها من نكاح
الآخر ولو أن امرأة المفقود ماتت عند الزوج الآخر ثم قدم الأول أخذ ميراثها وإن لم تدع شيئا لم يأخذ من
المهر شيئا إذا لم يجد امرأة بعينها فلا حق له في مهرها فإن قال قائل فهل قال غيرك غير هذا قبل نعم وروى
فيه شيء عن بعض السلف وقد روى عن الذي روى عنه هذا أنه رجع عنه فإن قال فهل تحفظ عن مضى
مثل قولك في أن لا تنكح امرأة المفقود حتى تسبق موت قلنا نعم عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه
أخبرنا يحيى بن حسان عن أبي عوانة عن منصور عن أبي المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي
رضي الله تعالى عنه أنه قال في امرأة المفقود أنها لا تتزوج أخبرنا يحيى بن حسان عن هشيم بن بشير عن
سار أبي الحكم عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال في امرأة المفقود إذا قدم وقد تزوجت امرأة هي امرأة
إن شاء طلق وإن شاء أمسك ولا تخير أخبرنا يحيى بن حسان عن جرير عن منصور عن الحكم أنه قال إذا فقدت
المرأة زوجها لم تتزوج حتى تعلم أمره

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل المرأة طلاقا
(عدة المطلقة ملك زوجها رجعتها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل المرأة طلاقا
ملك فيه رجعتها مات قبل أن تنقضي عدتها اعتدت عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر ورئت ولها السكنى
والنفقة قبل أن يموت ما كانت في عدتها إذا كان ملك رجعتها فإذا مات فلا نفقة لها وليس عليها أن تحتجب
طيسا ولا لها أن تخرج من منزله ولو أذن لها وليس له منها ولا لها منه من نظر ولا من تلذذ ولا من خلوة شيء حتى
يراجعها وهي محرمة عليه تحريم المبتوتة حتى يراجعها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته
وهي في مسكن حفصة وكانت طريقه إلى المسجد فكان يسلك الطريق الأخرى من أدبار البيوت كراهية
أن يستأذن عليها حتى يراجعها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء ما يحل للرجل من
المرأة يطلقها قال لا يحل له منها شيء ما لم يراجعها أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن عمرو بن دينار قال مثل ذلك
أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن عطاء وعبد الكريم قال لا يراجعها فضلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد عن
ابن جريج أنه قال لعطاء أريت أن كان في نفسه ارتجاعها ما يحل له منها قبل أن يراجعها وفي نفسه
ارتجاعها قال سواء في الحبل إذا كان يريد ارتجاعها وإن لم يرد ما لم يراجعها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال
عطاء إن شاء الله تعالى وإن أصابها في العدة فقال أريت ارتجاعها وأقر أنه لم يشهد فقد أخطأ ولها عليه
مهر مثلها بما أصاب منها وتعتد من مائه الآخر وتحصي العدة من الطلاق الأول فإذا اكملت العدة من
الطلاق لم يكن له عليها رجعة وله عليها الرجعة ما لم تكملها وتكمل عدتها من الإصا به الآخرة ولا تحل
لغيره حتى تنقضي عدتها من الإصا به الآخرة وله هو أن يجتلبها في عدتها من مائه الآخر ولو ترك ذلك كان
أحب إلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأكره للمرأة أن تلد زوجها رجعتا من الترضيع للنفقة عنه ما أكره مطلقا لا يملك

(١) قوله من يوم مات الآخر أي الزوج الآخر في الوفاة وهو في الحقيقة الزوج الأول وقوله تكلة الحيض
له تكلة العدة الخ وقوله في حديث عطاء فضلا هو بضمين أي في قبض واحد فتنبه كنهه معصية

كذا ولم يكن أثم وكفر واحتج بقول الله تبارك وتعالى ولا ياتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤثروا أولى القرى زلت في رجل حلف
لا ينفع رجلا فامر الله أن ينفعه ويقول الله جل ثناؤه في الظهار وأنهم يقولون منكر من القول وزور ثم جعل فيه الكفارة ويقول رسول
الله صلى الله عليه وسلم فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه فقد أمر بالحنث عاذا وبالكفر ودل إجماعهم أن من حلف في الإحرام عدا

أو خطأ أو قتل صيدا عمدا أو خطأ في الكفارة سواء على أن الحلف بالله وقتل المؤمن عمدا أو خطأ في الكفارة سواء (قال الشافعي)
وان قال أقسم بالله فان كان يعني حلفت قدينا فليست بين حادثة وان أراد بها عينا فهي عين وان قال أقسم بالله فليس بين فان قال
اقسم بالله فان أراد بها عينا فهي عين (٢٣٤) وان أراد بها موعدا فليست بين كقوله سأحلف (قال المزني) رحمه الله

وفي الاملاء هي عين وان
قال لعمرك الله فان
لم يرد بها عينا فليست
بين ولو قال وحق الله
أو وعظمت أو وجلال
الله أو وقدره الله فذلك
كله عين نوى بها عينا أو
لاية له وان لم يرد عينا
فليست بين لانه يحتمل
أن يقبول وحق الله
واجب وقدره الله
ماضية لانه عين ولو قال
يا الله أو والله فهي عين
نوى أو لم ينو وقال في
الاملاء والله عين وقال
في القسامة ليست
بين (قال المزني) رحمه
الله وقد حكى الله عز وجل
بين ابراهيم عليه السلام
وآله لا كيد
أصنامكم بعد أن تولوا
مدبرين (قال المزني)
رحمه الله فان قال الله
لأقطن فهذا ابتداء
كلام لا عين إلا نوى
بها فان قال أشهد بالله
فان نوى الجين فهي
عين وان لم ينو عينا
فليست بين لانها
محتمل لشهد بأمر الله
ولو قال أشهد بنوه عينا
لم يكن عينا ولو قال اعزم
بالله ولاية له لم يكن

رجعتها خوفا من أن يصيبها قبل أن يرجعها فإذا طلق الرجل امرأته تطليقة فحاضت حيضة أو حيضتين ثم
راجعها ثم طلقها قبل أن يمسا فمها فقولان أحدهما أنها تعتد من الطلاق الاخير عدة مستقبله والقول الثاني
ان العدة من الطلاق الأول ما لم يدخل بها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه
سمع أبا الشعثاء يقول تعتد من يوم طلقها قال ابن جريج وعبد الله بن كريمة وطاوس وحسن
ابن مسلم يقولون تعتد من يوم طلقها وان لم يكن مسها قال سعيد يقولون طلاقه الاخر قال سعيد وكان
ذلك رأى ابن جريج أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال أرى أن تعتد من يوم طلقها (قال
الشافعي) وقد قال هذا بعض المشرقين وقد قال بعض أهل العلم بالتفسير ان قول الله عز وجل وإذا طلقتم
النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن معروف أو فارقهن معروف انما نزلت في ذلك كان الرجل يطلق امرأته
ما شاء بلا وقت فيمهل المرأة حتى اذا اشارت انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها فاذا اشارت انقضاء عدتها
راجعها فنزل الطلاق مرتان أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه قال كان الرجل اذا طلق امرأته ثم رجعها
قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وان طلقها ألف مرة فعد رجل الى امرأته فطلقها حتى اذا اشارت انقضاء
عدتها رجعها ثم طلقها قال والله لا أو بلى الى ولا تحلين أبدا فانزل الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك
بمعروف أو تسريح باحسان فاستقبل الناس الطلاق جديدا من كان منهم طلق ومن لم يطلق قال ومن قال
هذا ينبغي أن يقول ان رجعت اياها في العدة بخالف لنكاحه اياها نكاحا جديدا مستقبلا ثم يطلقها قبل أن
يمسا وذلك أن حكمها في عدتها حكم الأزواج في بعض أمرها وانما تستأنف العدة لانه قد كان مس قبل
الطلاق الذي أتبعه هذا الطلاق فلم يحكم الطلاق الواحد بعد الدخول وأى امرأة طلق بعد الدخول
اعتدت ومن قال هذا أشبه أن يلزمه أن يقول ذلك وان لم يحدث لها رجعة فيقول اذا طلقها بعد الدخول
واحدة فحاضت حيضة أو حيضتين ثم أتبعها أخرى استقبلت العدة من التطليقة الاخرة وان تركها حتى
تحيض حيضة أو حيضتين ثم طلقها استقبلت العدة من التطليقة الاخرة ولم يبال أن لا يحدث بين ذلك رجعة
ولا ميسا ومن قال هذا أشبه أن يخرج بأن الرجل يطلق امرأته فتحيض حيضة أو حيضتين قبل أن يموت
فان كان طلاقا عاكلا فيه الرجعة اعتدت عدة وفاة وورثت كما تعتد التي لم تطلق وورث ولو كان طلاقا لا عاكلا
فيه الرجعة لم تعتد عدة وفاة ولم يورث ان طلقها ميسا ولو طلقها امرأته بطلاق عاكلا فيه الرجعة فورثته
لم تعتد عدة الوفاة لانها غير زوجة وقد قيل في الرجل يطلق امرأته تطليقة عاكلا فيها الرجعة أو تطليقتين
ثم يرجعها ثم يطلقها أو يطلقها ولم يرجعها العدة من الطلاق الأول ولا تعتد من الطلاق الاخر لانه وان
ارجعها فقد كانت حرمته عليه الابان يرجعها كما حرمته عليه في الطلاق الذي لا عاكلا فيه الرجعة الابتنكاح
ولو نكحها ثم طلقها قبل أن يصيبها لم تعتد فكذا لا تعتد من طلاق أحد ثلها وان لم يمسها في العدة لم يحدث
رجعة ومن قال هذا ذهب الى أن المطلق كان اذا رجع في العدة ثبتت الرجعة لما جعل الله عز وجل
في العدة من الرجعة والى أن قول الله عز وجل فأمسكوهن معروف أو فارقهن معروف لمن راجع ضرارا
في العدة لا يريد حبس المرأة رغبة ولكن عضلا عن أن تحل لغيره وقد قال الله تعالى لا يحل لكم أن ترؤوا
النساء كرهها ولا تفضلوهن لذنهوا ببعض ما آتينوهن الا أن يأتين بفاحشة مبينة فهي عن امساكهن
العضل ثم يطلقهن فذهب الى أن الآية قبل هذا يحتمل أن يكون نهى عن رجعتن للعضل لا للرغبة وهذا
مخفى يحتمل الآية ولا يجوز الا واحد من القولين والله تعالى أعلم بالصواب

عنا الان معناها اعزم بقدره الله أو يعز الله على كذا وان أراد بها عينا فهي عين ولو قال أسألت الله أو اعزم عليك بالله (عدة)
لتعذر فان أراد المستحلف بها عينا فهي عين وان لم يرد بها عينا فليست بين ولو قال على عهد الله وميثاقه فليست بين إلا أن ينوي عينا لان
الله علم عهدا أن يزيد فراضه وكذلك سائر الله بذلك وأمانته

لوقال فيعنه لأفعلن
كذا لوقت ألا أبشأ
فلان فان شاء فلان
لم يحث وإن مات أو
غبي عنا حتى مضى
لوقت حث (قال المزي)
قال بخلافه في باب
جامع الايمان قال
الشافعي رحمه الله
ولو قال فيعنه لأفعلن
كذا ان شاء فلان ففعل
ولم يعرف شاء أو لم يشأ
لم يحث

(قال الشافعي) رحمه الله
أخبرنا ما لعن هشام
ابن عروة عن أبيه عن
عائشة أنها قالت لغو
المبين قول الانسان
لا والله وبلى والله (قال
الشافعي) رحمه الله
والغو في لسان العرب
الكلام غير المعقود
عليه وجماع القو هو
انحطاً والغو كما قالت
عائشة والله أعلم وذلك ان
كان على الحاج والغضب
والهجة وعدا المين أن
يثبت على الشيء بعينه
(باب الكفارة في
الحنث بعدة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال قال الله
 عز وجل الطلاق مرتان فامسك بعروف أو تسريح بأحسان وقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة
 أشهر ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعولتهن أحق ردهن
 من ذلك إن أرادوا إصلاحا (قال الشافعي) رجه الله في قول الله عز وجل إن أرادوا إصلاحا فقال إصلاح
 الطلاق الرجعي رالله أعلم فمن أراد الرجعة فهي له لأن الله تبارك وتعالى جعلها له (قال الشافعي) رجه الله
 فأما زوج حر طلق امرأته بعد ما يصيبها واحدة أو اثنتين فهو أحق برجعته ما لم تنقض عدتها ببدلثة
 كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن ركعتة طلق امرأته البتة ولم يرد إلا واحدة
 فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك عندنا في العدة والله تعالى أعلم قال وسواء في هذا كل
 زوجة تحت حر مسلمة أو ذمية أو أمة قال وطلاق العبد اثنتان فإذا طلق واحدة فهو كالحرة يطلق الحرة
 واحدة أو اثنتين وعلك من رجعتها بعد واحدة ما علك الحر من رجعة امرأته بعد انقضاء واحدة أو اثنتين
 والحر الكافر الذي وغير الذي في الطلاق والرجعة كالحرم المسلم فإذا انقضت العدة فلا سبيل لزواج على
 امرأته إلا بشكاح جديد لأن الله عز وجل أوجب الرجعة عليه عليها في العدة فيمن أن لا رجعة عليها بعدها
 مع قول الله عز وجل فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف

(كَيْفَ تَنْتَبِهُ الرَّجْعَةُ) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى جعل الله عز وجل الزوج أحق برجعة امرأته العدة كان بينها أن ليس لها منعه الرجعة ولا لها عوض في الرجعة بحال لانها له عليها لا لها عليه ولا أمر فيها له دونها فلما قال الله عز وجل وبعولتهم أحق بردهن في ذلك كان بينها أن الرّد أعما هو بالكلام دون فضل من جماع وغيره لأن ذلك رد بلا كلام فلا تنبسط رجعة لرجل على امرأته حتى يتكلم بالرجعة كما يكون نكاح ولا طلاق حتى يتكلم بهما فإذا اتكلم بها في العدة تنبسط له الرجعة والكلام بهما أن يقول

(٢٩ - الام - خامس) (قال الشافعي) رحمه الله ومن حلف على شيء وأراد أن يحنث فأحسب إلى أن لا يكفر حتى يحنث فإن كفر قبل الحنث بغير الصيام أجزأه وإن صام لم يجزه لا تأتوهم أن الله على العباد حقاً في أموالهم وتسلف النبي صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسلمين قدموا صدقة الفطر قبل أن يكون الفطر فجعلنا الحقوق في الأموال قياساً على

هذا فأما الأعمال التي غلبت الأبدان فلا تجزئ إلا بعد موافقتها كالصلاة والصوم (باب من حلف بطلاق امرأته أن يتزوج عليها)
(قال الشافعي) رحمه الله ومن قال لامرأته أنت طالق إن تزوجت عليك فطلقها واحدة تلك الرجعة ثم تزوج عليها في العدة طلقت بالحنث
وان كانت بائنا لم يحنث فان قال أنت طالق (٢٣٦) ثلاثا لم تزوج عليك ولم يوفت فهو على الأبد لا يحنث حتى يموت

أو تموت هي قبل أن يتزوج عليها وان تزوج عليها من يشبهها أو لا يشبهها خرج من الحنث دخل بها أول يدخل بها وان مات لم يرثها وان مات ورثته في قول من يورث المبتوتة اذا وقع الطلاق في المرض (قال المزني) قد قطع في غير هذا الكتاب أنها لا يرث (قال المزني) وهو بالحق أولى لأن الله تبارك وتعالى ورثها منه بالمعنى الذي ورثه به منها فلما ارتفع ذلك المعنى فلم يرثها لم يجز أن يرثه

(باب الاطعام في الكفارة في البلدان كلها ومن له أن يطعم وغيره)

(قال الشافعي) ويجزئ في كفارة البين منذ بعد النبي صلى الله عليه وسلم وانما قلنا يجزئ هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بعرق فيه تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكينا والعرق فيما يقدر خسة عشر صاعا

قد راجعنا أو قد ارتجعنا أو قد رددتها إلى أو قد ارتجعنا إلى فإذا تكلم بهذا فهي زوجة ولو مات أو خرس أو ذهب عقله كانت امرأته وان لم يصبه من هذا شيء فقال لم أر به رجعة فهي رجعة في الحكم إلا أن يحنث طلاقا قال ولو طلقها فخرجت من بيته فزدها إليه بنوى الرجعة أو جامعها بنوى الرجعة أو لا بنويها ولم يتكلم بالرجعة لم تكن هذه رجعة حتى يتكلم بها قال واذا جامعها بعد الطلاق بنوى الرجعة أو لا بنويها فالجماع جماع شبهة لا حد عليه فيه ويعزر الزوج والمرأة ان كانت عاتلة ولها عليه صداق مثلها والولد لاحق وعليها العدة « قال الربيع » وفيها قول آخر اذا قال قد رددتها إلى أنها لا تكون رجعة حتى ينوي بها رجعتها فاذا قال قد راجعنا أو ارتجعنا هذا نصريح الرجعة كما لا يكون النكاح إلا بتصریح النكاح أن يقول قد تزوجتها أو نكحتها فهذا نصريح النكاح ولا يكون نكاحا بان يقول قد قبلتها حتى يصريح بما وصف لان النكاح تحليل بعد تحريم وكذلك الرجعة تحليل بعد تحريم فالتحليل بالتحليل شبيه فكذلك أولى أن يقاس ببعضه على بعض ولا يقاس بالتحريم بعد التحليل كما لو قال قد وهبتك أو اذهبي أو لا حاجة لي فيك أنه لا يكون طلاقا حتى ينوي به الطلاق وهو لو أراد بقوله قد رددتها إلى الرجعة لم تكن رجعة حتى ينوي به الرجعة (قال الشافعي) فان طلقها واحدة فاعتدت حيضتين ثم أصابها بنوى الرجعة فكمن أن لا رجعة إلا بكلام فان تكلم بالرجعة قبل أن تحيض الثالثة فهي رجعة وان لم يتكلم بها حتى تحيض الثالثة فلا رجعة له عليها ولها عليه مهر مثلها ولا تنسخ حتى تكمل ثلاث حيض ولا تكون كالمرأة تعتد من رجلين فتبداً أعتدتا من الأول فتكملها ثم تستقبل للآخر عدة لان تينك العدة تين لحق جعل لرجلين وفي ذلك نسب يلحق أحدهما دون الآخر وهذا حق لرجل واحد ونسب واحد لا يتنازع لمن كان منه ولد ولو طلقها فحاضت حيضة ثم أصابها استأنفت ثلاث حيض من يوم أصابها وكانت له عليها الرجعة حتى تحيض حيضة وتدخل في الدم من الحيضة الثالثة ثم لم يكن له عليها رجعة ولم تحل لغيره حتى ترى الدم من الحيضة الثالثة من أصابته أياها وهي الرابعة من يوم طلقها وله عليها الرجعة ما بقي من العدة شيء وسواء علمت بالرجعة أو لم تعلم اذا كانت تعلم فتمتنع من الرجعة فتزنيها لان الله تعالى جعلها له عليها فاعلمها وجهاتها سواء وسواء كانت غائبة أو حاضرة أو كان عنها غائبا أو حاضرا قال وان راجعها فحاضرا أو كتم الرجعة أو غائبا فكتبتها أو لم يكتنها فلم تبلغها الرجعة حتى مضت عدتها ونكحت دخل بها الزوج الذي نكحته أو لم يدخل فرق بينها وبين الزوج الآخر ولها مهر مثلها ان أصابها بالامساك لها ولا مهر ولا تمتع ان لم يصبها لأن الله عز وجل جعل للزوج المطلق الرجعة في العدة ولا يبطل ما جعل الله عز وجل له منها يبطل من نكاح غيره ولا يدخل لم يكن يحل على الابتداء لو عرفاه كانا عليه عهد ودين وفي مثل معنى كتاب الله عز وجل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أنكح الوليان فالأول أحق لاستثناء في كتاب الله عز وجل ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل زوج آخر أو لم يدخل ومن جعله الله عز ذكره ثم رسوله أحق بأمرفه وأحق به (قال الشافعي) رحمه الله أشبهنا الثقة يحيى بن حسان عن عيسى بن عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن سعيد بن جبير عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته ثم يشهد على رجعتها ولم تعلم بذلك فنكحت قال هي امرأة الأول دخل بها الآخر أو لم يدخل

(وجه الرجعة) (قال الشافعي) رحمه الله ينبغي لمن راجع أن يشهد شاهدين عدلين على الرجعة لما أمر الله تعالى به من الشهادة ثلاثا يموت قبل أن يقر بذلك أو يموت قبل تعلم الرجعة بعد انقضاء عدتها فلا الامداد وما اقتات أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مدو يجزئ أهل البادية مد أقط (قال المزني) رحمه الله أجاز الأقط عنهم ولم يجزه في الفطرة واذا لم يكن لأهل بلاد قوت من طعام سوى اللحم أو مادما يقتات أقرب البلدان إليهم ويعطى الرجل الكفارة والزكاة من

لا تلزمه النفقة عليه من قرابته وهم من عدا الولد والوالد والزوجة اذا كانوا اهل حاجة فهم احق بهامن غيرهم وان كان ينفق عليهم تطوعا ولا يجزئه الا ان يعطى حراما مسلما محتاجا ولو علم انه اعطى غيرهم فعليه عندى ان يعيد ولا يطعم اقل من عشرة مساكين واحتج على من قال ان اطعم مسكينا واحدا مائة وعشرين مدا في ستين يوما اجزاء وان كان في (٣٣٧) اقل من ستين لم يجزه فقال اراك جعلت واحدا ستين مسكينا فقد قال الله

واشهدوا ذوى عدل منكم فان شهد اليوم شاهد بحدى ثم عادم الغد فشهد به فقد شهد امرتين فهو كشاهدين وان قال لا يجوز لان الله عز وجل ذكر العدد قبل وكذلك ذكر الله لساكن العدد (قال الشافعي) رحمه الله ولو اطعم تسعة وكسا واحدا لم يجز حتى يطعم عشرة كما قال الله عز وجل او كسوتهم قال ولو كانت عليه كفارة ثلاثة ايمان مختلفة فاعتق او اطعم وكسا بنوى الكفارة ولا ينزى عن ايها العتق ولا الاداء ولا الكسوة اجزاء واما شاه ان يكون عتقا او طعاما او كسوة كان وان لم يشأ فالثانية الاولى تجزئه قال ولا يجزى كفارة حتى يقدم التبة قبلها او معها ولو كفر عنه رجل بامر انجزه وهذه كهتبه اذ غامر ماله ودفعه اياها بامر به قبض وكيله لبسته لو وهبها له وكذلك ان

فلا يتوارثان ان لم تعلم الرجعة في العدة ولثلاثا واحدا او يصيبها فتزل منه اصابة غير زوجة ولو تصادقا آتاه راجعها ولم يشهد فالرجعة ثابتة عليها لان الرجعة اليه دونها وكذلك لو ثبت عليها كانت في العدة اذا اشهد على انه قال قدر راجعها فاذا مضت العدة فقال قدر راجعها وانكرت فالقول قولها وعليه البيه انه قال قدر راجعها في العدة والله تعالى الموفق

(ما يكون رجعة وما لا يكون) (قال الشافعي) واذا قال الرجل لامرأته وهي في العدة من طلاقه اذا كان غدا فقد راجعته واذا كان يوم كذا وكذا فقد راجعته واذا قدم فلان فقد راجعته واذا فعلت كذا فقد راجعته فكان كل ما قال لم يكن رجعة ولو قال لها ان شئت فقد راجعته فقالت قد شئت لم تكن رجعة حتى يتحدث بعد هار رجعة وهذا مخالف قوله ان شئت فانت طالق (قال الشافعي) واذا قال الرجل لامرأته اذا كان أمس فقد راجعته لم تكن رجعة بحال ولو نوى اذا كان أمس يوم الاثنين فقد راجعته لم يكن رجعة وليس باكثر من قوله لها اذا كان غدا فقد راجعته فلا يكون رجعة ولو قال كلما طلقتك فقد راجعته لم يكن رجعة (قال الشافعي) رحمه الله واذا قال لها في العدة قدر راجعته أمس او يوم كذا اليوم ماض بعد الطلاق كانت رجعة وهكذا لو قال قد كنت راجعته بعد الطلاق ولو قال لها في العدة قدر راجعته كانت رجعة فان وصل الكلام فقال فقد راجعته بالحجة او راجعته بالاذنى وراجعتك بالكرامة او راجعته بالهو ان سئل فان اراد الرجعة وقال عنت راجعته بالحجة مني كذا او راجعته بالاذنى في طلاقك او ما أشبه هذا كانت رجعة وان قال اردت قدر رجعت الي محبتك بعد بفضلك الى اذالك كما كنت او ما أشبه هذا لم يكن رجعة واذا طلق الاخرس امرأته بكتاب او اشارة تعقل لزمه الطلاق وكذلك اذا راجعها بكتاب له او اشارة تعقل لزمها الرجعة واذا مرض الرجل فقبل لسانه فهو كالاخرس في الرجعة والطلاق واذا اشارة تعقل او كتب كتابا لزمها الطلاق والزمته الرجعة ولو لم يخجل ولكنه ضعف عن الكلام فاشار بطلاق او رجعة اشارة تعقل او كتب كتابا يعقل كانت رجعة (١) حتى يعقل فيقول لم تكن رجعة فقبلا منه بالطلاق الاول وكل زوج بالغ غير مغلوب على عقله تجوز رجعتيه كما تجوز طلاقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز رجعة المغلوب على عقله كما لا تجوز طلاقه ولو ان رجلا صعبا طلق امرأته ثم خبل عقله مجنون او خبل او رسام او غيره مما يغلب على العقل غير المسكر ثم ارتجع امرأته في العدة لم تجز رجعتيه ولا تجوز رجعتيه الا في الحين الذي لو طلق جاز طلاقه وان كان يجبن ويضيق فراجع في حال جنونه لم تجز رجعتيه وان راجع في حال افاقته جازت رجعتيه ولو اختلفا بعد مضى العدة فقالت راجعتني وانت ذاهب العقل ثم تحدث لى رجعة وعقلك معك حتى انقضت عدتي وقال بل راجعتك ومعى عقلي فالقول قوله لان الرجعة اليه دونها وهي في العدة تدعى ابطالها الا يكون لها ابطالها الا بيته (دعوى المرأة انقضاء العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا طلقت المرأة في اذعت انقضاء العدة في مدة يمكن في مثلها ان تنقض العدة والقول قولها ومتى ادعت انقضاء العدة في مدة لا يمكن في مثلها انقضاء عدتها لم تصدق ولا تصدق الا في مدة يمكن فيها انقضاء العدة والقول قوله اذا ادعت ما لا يمكن مثله بحال ولو طلق رجل امرأته فقالت من يومها قد انقضت عدتي لم يقبل منها حتى تسأل فان قالت قد اسقطت سقطا بان بعض خلفه او ولدت ولدا ومات كان القول قولها اذا كان يلد مثلها فان كانت صغيرة لا يلد مثلها او نجوز الا يمكن في مثلها ان تلد لم تصدق بحال ولو قالت قد انقضت عدتي في يوم او غيره مثلت فان

(١) قوله حتى يعقل الخ كذا في النسخ ولعل الكلمة محرفة تأمل كتبه معجمه

قال اعنتى عني فولأول للعتق عنه لانه قد ملكه قبل العتق وكان عتقه مثل القبض كما لو اشتراه فلم يقبضه حتى اعنته كان العتق كالقبض ولو ان رجلا كفر عن رجل بغير امره فاطم او اعنت لم يجزه وكان هو العتق لبعده فولأوله وكذلك لو اعنت عن ابوه بعد الموت اذا لم يكن ذلك بوصية منهما ولو صام رجل عن رجل بامر لم يجزه لان الابدان تعبد بعلم فلا يجزى ان يبعه غيرها الا الحج والعمرة للغير الذي جاء عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأن فمنا نفقة ولأن الله تبارك وتعالى انما فرضها على من وجد السبيل اليها والسبيل بالمال ومن اشترى بها طم أو نساء أو جزية ولو تنزه عن ذلك كان أحب الي ومن كان له مسكن لا يستغني عنه هو وأهله وخادم أعطى من الكفارة والزكاة وإن كان في مسكنه فضل فضل عن خادمه وأهله (٢٣٨) الفضل الذي يكون به غنيما يعطى واذا حنت موسرا ثم أعسر لم

أر الصوم يحجز عنه وامرأه احتياطاً أن يصوم فانما أيسر كفر وانما أنظر في هذا الى الوقت الذي يحنت فيه ولو حنت معسراً فأيسر أحببت له أن يكفر ولا يصوم وإن صام أجزاء منه لأن حكمه حين حنت حكم الصيام (قال المزني) وقد قال في الظاهر ان حكمه حين يكفر وقد قال في جماعة العلماء ان تطاهر لم يجد رقبة أو أحدث فلم يصومه فلم يصوم ولم يدخل في الصلاة بالتيمن حتى وجد الرقبة والماء ان فرضه العتق والوضوء وقوله في جماعة العلماء أولى به من انفرادها عنها قال ومن له أن يأخذ من الكفارة والزكاة فله ان يصوم وليس عليه ان يتصدق ولا يعتق فان فصل أجزاء وان كان غنيا وماله غائب عنه لم يكن له أن يكفر معتي محض ماله الا بالا طعام أو الكسوة أو التت

(باب ما يحجز من الكسوة في الكفارة)

قالت حنت ثلاث حيض لم تصدق لانه لا يحض من النساء أحد ثلاث حيض في مثل هذه المدة وإن قالت قد حنت في أربعين ليلة ثلاث حيض وما أشبه هذا فظن أن كانت المدعة لا نقضاء عدتها في مثل هذه المدة تذكر قبل الطلاق أنها كانت تحيض هكذا وتظهر صدقة في الحكم وكذلك ان كان من نساء الناس من يذكر ما وصفت وإن لم تكن هي ولا واحدة من النساء تذكر مثل هذا لم تصدق ومتى صدقتها في الحكم فلزوجهها عليها العين بالله عز وجل لقد انقضت عدتها بما ذكر من حيض وطهر أو سقط أو ولد فإن حلفت برئت منه وإن نكلت أحلفته ما انقضت عدتها وجعلت له عليها الرجعة وإذا صدقتها في الحكم بقولها قد انقضت عدتي صدقتها قبل ارتجاعه أياها وصدقها إذا قال قدر اجعتك اليوم فقالت انقضت عدتي أمس أو في وقت من اليوم قبل الوقت الذي راجعها فيه إلا أن تقر بعد ما راجعته أياها بأن لم تنقض عدتها ثم تدعي انقضاء العدة فلا أصدقها لأن الرجعة قد ثبتت باقرارها وإن شأنت أن أحلفه لها ما علم عدتها انقضت فعلت فإن حلف لرمتها الرجعة وإن نكل أحلفت على البت لقد انقضت عدتها فإن حلفت فلا رجعة له عليها وإن نكلت فله عليها الرجعة ولو قال لها قدر اجعتك فقالت قد انقضت عدتي أو قالت قد انقضت عدتي قبل أن تقول قدر اجعتك في مدة يمكن فيها انقضاء عدتها ثم راجعها فراجعها بثبت عليها الرجعة ولو رجعت عن الاقرار بانقضاء العدة لم يسقط ذلك الرجعة وهي كمن جحد ما عليه ثم أقربه ولو قالت قد انقضت عدتي ثم قالت كذبت لم تنقض عدتي أو وهمت ثم قالت قد انقضت عدتي قبل أن يرجعها ثم راجعها لم يكن لها عليها رجعة إلا بان نكلت نفسها بعد الرجعة فتقول لم تنقض عدتي وإذا قالت قد انقضت عدتي في مدة لا تنقضي عدة امرأ في مثلها فأبطلت قولها ثم جاءت عليها مدة تنقضي العدة في مثلها وهي ثابتة على قولها الأول قد انقضت عدتي فعدتها منقضية لأنهم امدعة لا نقضاء العدة في الدالين معا ولو طلق الرجل امرأته ثم قال أعلمتني بأن عدتها قد انقضت ثم راجعها لم يكن هذا اقرا أو ابان عدتها قد انقضت لأنها قد تكذبت فيها أعلمته وتثبت الرجعة إذا قالت المرأة لم تنقض عدتي وإن قال قد انقضت عدتها وقالت هي قد انقضت عدتي ثم قال كذبت لم يكن له عليها رجعة لأنه أقر بانقضاء عدتها وكذلك لو صدقتها بانقضاء العدة ثم كذبها لم يكن له عليها رجعة

(الوقت الذي تكون له الرجعة بقوله) (قال الشافعي) وإذا قال الرجل وامرأته في العدة قدر اجعتها اليوم أو أمس أو قبله في العدة وأنكرت فالقول قوله إذا كان له أن راجعها في العدة فأخبر أن قد فعل بالأمس كان كابتدائه الفعل الآن ولو قال بعد مضي العدة قدر اجعتك في العدة وأنكرت كان القول قولها وعليه البينة أنه قدر راجعها وهي في العدة وإذا مضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة وصدقته فالرجعة ثابتة فإن كذبت بعد التصديق أو كذبت قبل التصديق ثم صدقته كانت الرجعة ثابتة وهكذا لو كانت زوجته أمة فصدقته كانت كالطرة في جميع أمورها ولو كذبه مولاها لم يسقط قوله لأن التحليل بالرجعة والتحرير بالطلاق فيها ولها ولو كانت المرأة صبية لم تحض أو مستوحشة مغلوبة علي فعلمها فقال زوجها بعد انقضاء عدتها قدر اجعتك في العدة لم يصدق إلا ببينة تقدم له ولو صدقته بها من لا فرض له عليها وكذلك لو صدقها ولها أياها كان أو غيره لم أقبل ذلك ولو كانت مقيمة فعرض لها مرض أذهب عقلها ثم قال بعد انقضاء عدتها قدر راجعها في العدة لم تكن زوجته فإذا أفاقت فصدقته كانت زوجته بالاقرار وكانت

(قال الشافعي) رحمه الله وأقل ما يحجز من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو أزار الرجعة أو مفضة أو غير ذلك للرجل أو امرأة أو صبي ولو استدل بما يجوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة المياكين لجاز أن يستدل بما يكفيه في الشتاء واليسف أو في الصيف من الكسوة وقد أطلقه الله فهو مطلق

(باب ما يجوز في عتق الكفار وما لا يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز رقبة في كفارة ولا واجب الاثمنة وأقل ما يقع عليه اسم الايمان على الأجنبي أن يصف الأيمان إذا أمر بصفته ثم يكون به مؤمناً ويجزى فيه الصغير إذا كان أبواه مؤمنين أو أحدهما وولد الزنا وكل ذي نقص بعيب لا يضر بالعمل اضرازا يندم مثل العرج (٢٣٩) الخفيف والعور والنسل في الخنصر ونحو ذلك ولا يجوز المقعد

ولا الأعمى ولا الأشل
والرجل ويجزى الأعمى
والخصي والمريض الذي
ليس به مرض زمانة
مثل الفالج والنسل
ولو اشتري من يعتق عليه
لم يجزه ولا يعتق عليه
الا لو ادون والمولودون
ولو اشتري رقبة بشرط
يعتقها لم يجزه عنه ويجزى
المدر ولا يجوز المكاتب
حتى يجر قفقه بعد
العجز ويجزى المعتق
الى سنين واحتج في
كتاب البين مع الشاهد
على من أجاز عتق الذي
في الكفارة بأن الله عز
وجل لما ذكر رقبة في
كفارة فقال مؤمنة ثم
ذكر رقبة أخرى في
كفارة كانت مؤمنة
لأنهما يجتمعان في أنهما
كفارتان ولما رأينا
ما فرض الله عز وجل
على المسلمين في أهوالهم
منقولا الى المسلمين لم
يجز أن يخرج من ماله
فرض عليه فيعتق به
نميا ويدع مؤمنا

(باب الصيام في
كفارة الايمان المتابع
وغیره)

الرجعة عليها ثابتة وإذا دخل الرجل بالمرأة فقال قد أصبتها وطلقتها وقالت لم يصبنني فالقول قولها ولا رجعة له عليها ولو قالت قد أصابني وقال لم أصبها فعليها العدة باقرارها أنها عليها لا تحل للزوج حتى تنقضي عدتها ولا رجعة له عليها باقراره أن لا عدة له عليها ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن يراجعها إن علم أنه كذب ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن علت أنها كذبت باقرارها بالاصابة أن تسكن قبل أن تعتد لأنه لا عدة عليها فأما الحكم فكما وصفت وسواء في هذا أغلق عليها بابا وأرني سترأ ولم يغلقه أو طال مقامه معها ولم يمسس لأحب عليها العدة ولا يكمل لها المهر إذا طلقت الا بالوطء نفسه وإذا اختلف في الوطء فالقول قول الزوج لأنه يؤخذ منه فضل الصداق وإذا طلق الرجل امرأته فقال بعد انقضاء عدتها قد راجعتها في العدة وأنكرت خلفت ثم تزوجت ودخل بها أولم يدخل ثم أقام شاهدين أنه قد كان راجعها في العدة فسخ نكاحها من الآخر وكانت زوجة الأول الذي راجعها في العدة وأمسس عنها حتى تعتد من الآخر كان أصابها فإن لم يكن أصابها لم يمسس عنها وإن ماتت أو مات وهي في العدة من الآخر نازنا ولو كانت المسئلة بهاها وكذبته ونكحت زوجا غيره ثم صدقت الزوج الأول أنه راجعها في العدة لم تصدق على افساد نكاح الزوج الآخر ولم يفسخ نكاحها الا بينة تقوم على رجعة الزوج الأول في العدة « قال أبو يعقوب البويطي والربيع » وله عليها صداق مثلها باقرارها أنها التفت نفسها عليه (قال الشافعي) في قول الله تبارك وتعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف إذا شارفن بلوغ أجلهن فراجعوهن بمعروف أو دعوهن تنقضي عدتهن بمعروف ونهاهم أن يمسكوهن ضرازا يعتدوا ولا يحل مسكهن ضرازا

(نكاح المطلقة ثلاثا) (قال الشافعي) أي امرأته محل ابتداء نكاحها فتكاحها حلال متى شاء من كانت تحمل له وشاءت الا امرأتان الملاءنة فان الزوج اذا اتعن لم تحل له أبدا بحال والخلعة في الملاءنة مكتوبة في كتاب اللعان والثابتة المرأة يطلقها الحر ثلاثا فلا تحل له حتى يجامعها زوج غيره لقول الله عز وجل في المطلقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره قال فاحتملت الآية حتى يجامعها زوج غيره ودلت على ذلك السنة فكان أولى المعاني بكتاب الله ما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن المسور بن رفاعة القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير أن رفاعة طلق امرأته تيمية بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فتكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسه فافارها فأراد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الأول الذي كان طلقها فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فنهاه أن يتزوجها فقال لا تحل لك حتى تذوق العسيلة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم سمعها تقول جاءت امرأته رفاعة القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت عند رفاعة القرظي فطلقني فبت طلاق في فترت وجهت عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هذبة الثوب فقبسم النبي صلى الله عليه وسلم وقال أتردين أن تزجي الي رفاعة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك قالت وأبو بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم ونال من سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له فنادى يا أبا بكر ألا تسمع ما تجهر به هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فإذا تزوجت المطلقة ثلاثا وزاجعها نكاح فأصابها ثم طلقها فأنقضت عدتها حل زوجها الأول ابتداء نكاحها لقول الله عز وجل فان طلقها فلا تحل له من بعد

(قال الشافعي) رحمه الله كل من وجب عليه صوم ليس بشرط في كتاب الله أن يكون متبعا بجزء متفرقا فاسما على قول الله جل ذكره فسد من أيام آخر والعدة أن ياتي بعد صوم لأولاء وقال في كتاب الصيام ان صيام كفارة البين متتابع وأنه أعلم (قال المزني) رحمه الله هذا الزم له لأن الله عز وجل شرط صوم كفارة المتطاهر متبعا وهذا صوم كفارة مثله كما احتج الشافعي بشرط الله عز وجل رقبة

القتل مؤمنة (قال المزني) فجعل الشافعي رقبة الظهار مثلها مؤمنة لانها كفارة شبيهة بكفارة فكذلك الكفارة عن ذنب بالكفارة عن ذنب أشبه منها بقضاء رمضان الذي ليس بكفارة عن ذنب فتفهم قال وإذا كان الصوم متتابعاً فطرفه الصائم أو الصائغة من عذر وغير عذراستأنفا الصيام إلا الحائض فانها (٢٣٠) لا تستأنف وقال في القديم المرض كالحيض وقد يرتفع الحيض بالجلد وغيره كما يرتفع المرض

وقال ولا صوم فيما يجوز صومه تطوعاً مثل يوم الفطر والأضحي وأيام التشريق

(باب الوصية بكفارة الإيمان والزكاة

(قال الشافعي) رحمه الله من لم يمسكه حق المساكين في زكاة أو كفارة عين أو حج فذلك كله من رأس ماله يحاص به الغرماء فان أوصى بأن يعتق عنه في كفارة فان جسد ثلثة العتق أعتق عنه فان لم يحمله الثلث أطم عنه من رأس ماله

(باب كفارة عين العبد بعد أن يعتق)

(قال الشافعي) لا يجزئ العبد في الكفارة إلا الصوم لانه لا يملك مالا وليس له أن يصوم إلا بذن مولاه إلا أن يكون مالزمه بانه ولو صام في أي حال أجزاء ولو حنت ثم أعتق وكفر كفارة حر أجزاء لانه حينئذ مالك ولو صام أجزاء لان حكمه يوم حنت حكم الصيام (قال المزني) رحمه الله

حتى تنلح زواج غيره فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ان طنا أن يقيما حد ود الله الآية وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة رفاعة لا ترجعي الى رفاعة حتى تذوق عسليته ويذوق عسليتك يعني بجماعك قال وإذا اجامعها الزوج ثم مات عنها حلت للزوج المطلقةا ثلاثا كما تحلل له بالطلاق لان الموت في معنى الطلاق باقرا فها بعد الجماع أو أكثر وهكذا لو نكحها زوج فأصابها ثم بانت منه بلعان أو ردة أو غير ذلك من الفرقه وهكذا كل زوج نكحها عبداً أو حراً اذا كان نكاحه صحيحاً وأصابها وفي قول الله تعالى أن يتراجعا ان طنا أن يقيما حد ود الله والله تعالى أعلم بما أراد أما الآية فتحتل أن أقام الرجعة لأنهم من حد ود الله تعالى وهذا يشبه قول الله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا إصلاحاً أي إصلاح ما أفسدوا بالطلاق بالرجعة فالرجعة ثابتة لكل زوج وغيره غلوب على عقله اذا أقام الرجعة وأقامتها أن يتراجعا في العدة التي جعل الله عز ذكره عليها فيها الرجعة قال وأحب لهما أن ينويا إقامة حدود الله تعالى فيما بينهما وغيره من حدود الله تبارك اسمه

(الجماع الذي تحلل به المرأة لزوجها) (قال الشافعي) اذا جامع المطلقة ثلاثا زوج بالغ فبلغ أن تغيب الحشفة في فرجها فقد ذاق عسليتها وذاقت عسليته ولا تكون العسيلة الا في القبل وبالدكر وذلك يحللها لزوجها الأول اذا فارقها هذا ويوجب عليها الغسل والحد لو كان هذا زناً وسواء كان الذي أصابها أقوى الجماع أو وضعفه لا يدخله الا بيده اذا بلغ هذا منها وكذلك لو استدخلته هي بيدها وان كان غير مرأق لم يحللها جماعه لانه لا يقع موقع جماع الكبير ولا يجوز أن يقال غير هذا ولو جاز جاز أن يقال لا يحللها الا من تشبهى جماعه ويكون مبالغاً فيه قويا وان كان الزوج صبياً فكان جماعه يقع موقع الكبير بأن يكون مرأقاً فيغيب ذلك منه في ذلك منها أحلها وكذلك ان كان خصياً غير محبوب أو محبوباً بقى له ما يغيبه فيها بقدر ما تغيب حشفة غير الخصي أحلها ذلك ان كانت ثيباً فأما ان كانت بكرًا فلا يحللها الا ذهاب العذرة وذلك أنه لا يبلغ هذا منها الا ذهاب العذرة وسواء في ذلك كل زوج جاز أن نكح من عتق ومكاتب وحر وكل زوجة حرة ومملوكة وذمية بالغ وغير بالغ اذا كان بجامع مثلها ولو أصابها في دبرها فبلغ ماشاء منها لم تحللها تلك الاصابة لانها ليست موضع العسيلة التي دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنها تحللها ولو أفضاها زوجها حلت بالافضاء لأن الافضاء لا يكون الا بلوغ ما يحللها وبجاوزته وهكذا الذمية تكون عند المسلم فيطلقها ثلاثا فينكحها الذي فبلغ هذا منها وكذلك لو كانت الزوجة مغلوبة على عقلها أو الزوج مغلوباً على عقله أو هما معا فجامعها أحلها ذلك الزوج ولو نكحها الذي نكحها صحيحاً فأصابها كان يحللها من جماعه لا سلم ما يحللها من جماع زوج مسلم لو نال ذلك منها لأنه زوج وان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنياً وانما رجم المحصنين ولا يحللها الا الزوج صحيح النكاح وأصل معرفة هذا أن ينظر الى كل زوج اذا انعقد نكاحه لا ينفسخ بفساد عقد وان انفسخ بعد لمعنى فأصابها فهو يحللها وان كان أصل نكاحه غير ثابت عند العقد فلا تحللها اصابته لأنه غير زوج فاذا نكحها مملوك فعتقت فاخترت فراقه وقد أصابها أحلها لان عقده كان ثابتاً وكذلك الأمة ينكحها الحر ثم يملكها والحر ينكحها العبد فملكه فينفسخ النكاح في الحالين وتحللها اصابته قبل الفسخ وكذلك الأجدم والأرصر والمجنون ينكح المرأة فيصيرها تحللها اصابته ولو اختارت فسخه اذا كانت الاصابة قبل الفسخ ولو أصابها أحد هؤلاء قبل اختيارها فسخ نكاحه أحلها الاصابة لانها كانت وهي زوجة وكذلك الزوجان يصيرها الزوج ثم يرتد أحدهما بعد الاصابة تحللها تلك الاصابة

قدمت الحجة أن الحكم يوم يكفر لا يوم يحنت كما قال ان حكمه في الصلاة حين يصلي كما يمكنه لا حين وجبت له لانه عليه قال ولو وجبت عليه ونصفه عبداً وصفه حر وكان في يديه مال لنفسه لم يجزئ من الصوم وكان عليه أن يكفر بما في يديه لنفسه (قال المزني) رحمه الله انما المال لنصفه الحر لا يملك منه النصف العبد شيئاً فكيف يكفر بالمال نصف عبد لا يملك منه شيئاً فحق بقوله أنه كرجل

موسر بنصف الكفارة فليس عليه الا الصوم وبالله التوفيق (باب جامع الأيمان) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان في دار حلف أن لا يسكنها أخذ في الخروج مكانه وان تخلف ساعة يمكنه الخروج منها فلم يفعل حنث فيخرج بيده متحولا ولا يضروه أن يتردد على محل متاعه وأخراج أهله لأن ذلك ليس بسكنى ولوحلف أن (٣٣١) لا يسكنه وهو ساكن فان أقام جميعا ساعة يمكنه التحويل

لأنه كان زوجها ولو كانت الاصابة بعدد مرة أحدهما أو ردت بهما معام تحلها ولورجع المرتد منهما إلى الاسلام بعد لأن الاصابة كانت والمرأة موقوفة على العدة محرمة في حالها تلك بكل حال عليه ولو أصاب المرأة زوجها وهي محرمة أو صائغة أو حائض أو هو محرم أو صائم كان مسينا وأحلها ذلك لزوجها الذي طلقها ثلاثا لأنه لا يحرم عليه من المرأة في هذه الحال الا الجماع للعلّة التي فيه أو فيها ويقع عليها طهاره وإبلاؤه وطلاقه وبينها وبينه ما بين الزوجين ويحل له رايها حاسرا وليس هكذا الزوجان يرتدا أحدهما وإذا كسح الحر الأمة وهو لا يجحد طولاً للحرّة ويخاف العنت فأصابها أحلها ذلك ولو تكفها وهو يجحد طولاً ولا يجحد طولاً ولا يخاف العنت لم تحلها أصابه وإذا كسح الرجل نكاحاً فاسد أباًى وجهه كان فأصاب لم يحلها ذلك لزوجها وذلك أن ينكحها متعة أو محرمة أو ينكحها نكاح شغار أو ينكحها بغير روى أو أى نكاح فسخته في عقده لم يحلها الجماع فيه لأنه ليس بزواج ولا يقع عليها طلاقه ولا ما بين الزوجين والعبد في هذا مثل الحر إلا أن العبد إذا طلق انتنيت فقد أتى على جميع طلاقه وهما له كالثلاث للحر وسواء طلق الحر ثلاثاً في مقام أو متفرقة لأنه قد جاء على جميع طلاقه وكذلك العبد في الانتنيت وطلاق الحر لزوجه أمة وحرة وكتيبة ثلاث وطلاق العبد لزوجه انتنات الطلاق للرجال والعدة على النساء ولو طلق رجل امرأة لم يدخل بها واحدة ثم أتبعها طلاقاً لم يقع عليها الا الأولى وان نكحت بعده زوجاً وأصابها من نكحها فهي عنده على ما بقى من الطلاق

متاعه وأهله وماله قبل رأيت إذا سافر أو يكون من أهل السفر في قصر أو رأيت لو انقطع إلى مكة بيده أو يكون من حاضري المسجد الحرام الذين ان تمتعوا لم يكن عليهم دم فإذا قال نعم فأنما النقلة والحكم على البدن لا على مال وأهل وعيال ولوحلف لا يدخلها فرقى فوقها لم يحنث حتى يدخل بيتاً منها أو عرضها ولو حلف لا يلبس ثوباً وهو لا يركب دابة وهو راكبها فأنزع أو زل مكانه والاحت

لأنه كان زوجها ولو كانت الاصابة بعدد مرة أحدهما أو ردت بهما معام تحلها ولورجع المرتد منهما إلى الاسلام بعد لأن الاصابة كانت والمرأة موقوفة على العدة محرمة في حالها تلك بكل حال عليه ولو أصاب المرأة زوجها وهي محرمة أو صائغة أو حائض أو هو محرم أو صائم كان مسينا وأحلها ذلك لزوجها الذي طلقها ثلاثا لأنه لا يحرم عليه من المرأة في هذه الحال الا الجماع للعلّة التي فيه أو فيها ويقع عليها طهاره وإبلاؤه وطلاقه وبينها وبينه ما بين الزوجين ويحل له رايها حاسرا وليس هكذا الزوجان يرتدا أحدهما وإذا كسح الحر الأمة وهو لا يجحد طولاً للحرّة ويخاف العنت فأصابها أحلها ذلك ولو تكفها وهو يجحد طولاً ولا يجحد طولاً ولا يخاف العنت لم تحلها أصابه وإذا كسح الرجل نكاحاً فاسد أباًى وجهه كان فأصاب لم يحلها ذلك لزوجها وذلك أن ينكحها متعة أو محرمة أو ينكحها نكاح شغار أو ينكحها بغير روى أو أى نكاح فسخته في عقده لم يحلها الجماع فيه لأنه ليس بزواج ولا يقع عليها طلاقه ولا ما بين الزوجين والعبد في هذا مثل الحر إلا أن العبد إذا طلق انتنيت فقد أتى على جميع طلاقه وهما له كالثلاث للحر وسواء طلق الحر ثلاثاً في مقام أو متفرقة لأنه قد جاء على جميع طلاقه وكذلك العبد في الانتنيت وطلاق الحر لزوجه أمة وحرة وكتيبة ثلاث وطلاق العبد لزوجه انتنات الطلاق للرجال والعدة على النساء ولو طلق رجل امرأة لم يدخل بها واحدة ثم أتبعها طلاقاً لم يقع عليها الا الأولى وان نكحت بعده زوجاً وأصابها من نكحها فهي عنده على ما بقى من الطلاق

(باب ما يهدم الزوج من الطلاق وغيره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى في المطلقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فجعل حكم المطلقة ثلاثاً محرمة بكل حال على مطلقها ثلاثاً إلا بان يصيبها زوج غير مطلقها فإذا طلقت المرأة ثلاثاً فأصابها زوج غير مطلقها سقط حكم الطلاق الاول وكان لزوجها الذي طلقها ثلاثاً أن يطلقها لزوجها الذي أصابها أو مات عنها أن ينكحها فإذا نكحها كان طلاقه إياها مبتدأ كهو حين ابتداء نكاحها قبل أن يطلقها لا يحرم عليه نكاحه حتى يطلقها ثلاثاً فإذا فعل عادت حراً ما عليه بكل وجه حتى يصيبها زوج غيره ثم هكذا أبداً كلما أتى على طلاقها ثلاثاً حرمت عليه حتى يصيبها زوج غيره ثم حلت له بعد أصابه زوج غيره وسقط طلاق الثلاث وكانت عنده لا تحرم عليه حتى يطلقها ثلاثاً وإذا هدم الزوج طلاق الثلاث كله فكذلك ان كان آلى منها في ملك ثم طلقها ثلاثاً ناسق طلاقه الا يبلاء حتى لا يكون له به طلاق أبداً إذا تناكحها وإذا أصابها الزوج الذي آلى منها في ملك نكاح بعد زوج كفر كفارة عين وان لم يصمها لم يوقف وقف الإبلاء

(باب ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان طلقها الزوج واحدة أو اثنتين فنكحها زوج غيره وأصابها ثم بانت منه فكسح الزوج الاول بعده كانت عنده على ما بقى من طلاقها كهي قبل يصيبها زوج غيره يهدم الزوج المصيبا بعده الثلاث ولا يهدم الواحدة والثنتين فان قال قائل فقد قال غيرك إذا هدم الثلاث هدم الواحدة والثنتين فكيف لم تقل به قيل ان شاء الله تعالى استدل لا موجوداً في حكم الله عز وجل فان قال وأين قيل قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بعروف أو تسريحاً بحسان وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى دل حكم الله عز وجل على الفرق بين المطلقة واحدة واثنتين والمطلقة ثلاثاً وذلك

وكذلك ما أشبهه وان حلف لا يسكن بيتاً وهو بدوى أو قروى ولا يئنه له فأي بيت من شعراً وأدم أو خيمه أو بيت من حجارة أو مدر أو ما وقع عليه اسم بيت سكنه حنث وان حلف أن لا يأكل طعاماً اشتراه فلان فاشترى فلان وآخروه طعاماً ولا يئنه له فأكل منه لم يحنث ولوحلف لا يسكن دار فلان هذه بعينها فباعها فلان حنث بأى وجه سكنها ان لم تكن له نية فان كانت نيته ما كانت لفلان لم يحنث إذا خرجت من

ملكه ولو حلف لا يدخلها فانه دمت حتى صارت طهر يقال يحث لانه ليس بدار ولو حلف لا يدخل من باب هذه الدار في موضع يقول لم يحث الا ان ينوي ان لا يدخلها فيحث ولو حلف لا يلبس ثوبا وهو رداء فقطعه قيسا واثرت به او حلف لا يلبس سراويل فاثرت به او قيسا فاثرت به فهذا كله ليس يحث به الا ان يكون (٣٣٣) له نية فلا يحث الا على نيته ولو حلف لا يلبس ثوبا رجل من عليه

فوهبه له فباعه واشترى بثمنه ثوبا لبسه لم يحث الا ان يلبس الذي حلف عليه بعينه وانما انتظر الى خروج العين ثم احث صاحبها او ابره وذلك ان الاسباب متقدمة والاعيان بعده احدثه قد يخرج على شالها وعلى خلافها فاحثه على مخرج يمينه ارايت رجلا لو كان قال وهبت له مالي خلف ليضربني اما يحث ان لم يضربه وليس يشبه سببا قال ولو حلف ان لا يدخل بيت فلان فدخل بيتا يسكنه فسلان بكراه لم يحث الا بان يكون نوى مسكن فلان فيحث ولو دخل فدخل فيه لم يحث الا ان يكون هو امرهم بذلك تراخي اولم يتراخ (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال نويت شهر لم يقبل منه في الحكم ان حلف بالطلاق ودين فيما بينه وبين الله عز وجل ولو حلف لا يدخل على فلان بيتا فدخل على

انه ابل ان المرأه يجعل لطلقها رجعتا من واحدة واثنين فاذا طلقت ثلاثا حثت عليه حتى تنكح زوجا غيره فلما لم يكن زوج غيره حكم بحلها المطلقا واحدة واثنين الا لانها حلال اذا طلقت واحدة واثنين قبل الزوج كان معني نكاحه وترك النكاح سواء ولما كانت المطلقة ثلاثا حراما على مطلقها الثلاث حتى تنكح زوجا غيره فكانت انما تحل في حكم الله تبارك وتعالى اسم نكاحه كان له حكم بين انها محرمة حتى ينكحها هذا الزوج الا ان لم يحرم ان يقاس ما له حكم بما لا حكم له وكان اصل الامر ان المحرم انما يحل للرجل بفعل نفسه كما يحرم عليه الحلال بفعل نفسه فلما حلت المطلقة ثلاثا بزواج غيره بعد مفارقتها نساء اهل الدين في هذا الحكم لم يحرم ان يكون الزوج في غير الثلاث في هذا المعنى وكان في معنى انه لا يحل نكاحه للزوج المطلق واحدة واثنين ولا يحرم شيئا لان المرأه لم تحرم فحلت به وكان هو غير الزوج ولا يحل له شيء بفعل غيره ولا يكون لغیره حكم في حكمه الا حيث جعله الله عز وجل الموضع الذي جعله الله تعالى محالفا لهذا فلا يجوز ان يقاس عليه خلافه فان قال فهل قال هذا أحد غيرك قبلتم اخبرنا ابن عبينه عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار انهم سمعوا ابا هريرة يقول سألت عمر بن الخطاب عن رجل من اهل البصرين طلق امرأته طليقة او طليقتين ثم انقضت عدتها فترجعا فزوجهما رجل غيره ثم طلقها ومات عنها ثم تزوجهما زوجها الاول قال هي عنده على ما بقي (قال الشافعي) رحمه الله واذا طلقت المرأة ثلاثا فتنكحت زوجها فاذعت انه اصابها وانكر الزوج اهلها ذلك الزوج وزوجهما المطلقة ثلاثا وام تأخذ من الذي انكر اصابها الا نصفها تصدق على ما تحل به ولا تصدق على ما تأخذ من مال زوجها وهكذا لو لم يعلم الزوج الذي يطلقها ثلاثا انها تنكحت فذكرت انها تنكحت نكاحا صحيحا او اصبحت حلت له اذا جاءت عليها مدة يمكن فيها انقضائها عدتها منه ومن الزوج الذي ذكرت انه اصابها ولو كذبها في هذا كله ثم صدقها كان له نكاحها والورع ان لا يفعل اذا وقع في نفسه انها كاذبة حتى يجدها يدل على صدقها ولو ان رجلا شك في طلاق امرأته فلم يدركها فطلقها واحدة واثنين او ثلاثا فنكحت زوجا غيره فاصحابهم يطلقونها فنكحت الزوج الاول ثم طلقها واحدة واثنين فقال قد اتي على جميع طلاق لانه لم يطلقني الا واحدة واثنين قبل نكاحي الزوج الآخر الذي نكحتي بعد فراقك او قاله بعض اهلها ولم تنقله وافر الزوج بان لم يدركها فطلقها قبل نكاحها الزوج الآخر واحدة واثنين او ثلاثا قبل له هي عنده على ما بقي من الطلاق فان استيقن انه طلقها قبل نكاحها الزوج واحد فطلقها في هذا الملك واحدة واثنين بنى على الطلاق الاول فاذا استكملت ثلاثا بالطلاق الذي قبل الزوج والطلاق الذي بعده فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره واجملها تعتد في الطلاق الاول ما يستيقن وتطرح ما يشك فيه ولو قال بعد ما قال اشك في ثلاثا استيقن اتي طلقها قبل الزوج ثلاثا حلف على ذلك وكان القول قوله

(من يقع عليه الطلاق من النساء) قال الله تبارك وتعالى اذا نكحتكم المؤمنات ثم طلقتموهن وقال اذا طلقتم النساء فطلقوهن احدتهن وقال عز وجل للذين يؤمنون من نساءهم وقال الذين ينظرون منكم من نساءهم وقال ولكم نصف ما ترك ازواجكم وقال عز وجل ولهن الربع مما ركنتم مع ما ذكر به الا زواج ولم اعلم مخالفا في ان احكام الله تعالى في الطلاق والظهار والابلاء لا تقع الا على زوجة ثابتة النكاح بحل للزوج جماعها وما يحل للزوج من امرائه الا انه محرم الجماع في الاحرام والحيض وما اشبه ذلك حتى ينقض

رجل غيره بيتا فوجد المحلوف عليه فيه لم يحث لانه لم يدخل على ذلك وان علم انه في البيت فدخل عليه حث في قول من يحث على غير النية ولا يرفع الخطأ (قال المزي) رحمه الله قدسوى الشافعي في الغنث بين من حلف ففعل عبدا او خطا (قال الشافعي) رحمه الله ولو حلف لما كان هذا الطعام غدا ففعل قبل غدا لم يحث الا ان قال الله جل وعز من كفر بالله من بعد

أيمانه الامن أكره قلبه مطمئن بالامان ففقلنا أن قول المكره كمال يمكن في الحكم وعقلنا أن الاكره هو أن يغلب بغير فعل منه فلا تلتف
ما حلف عليه لم يفعل فيه شأ بغير فعل منه فهو في أكثر من الاكره ولو حلف ليقضيه حقه لوقت الآن يشاء أن يؤخره فأت قبل يشاء
أن يؤخره أنه لا حث عليه وكذلك لو قال الآن يشاء فلان فأت فلان (٣٣٣) الذي جعل المشتبه اليه (قال المرتني)
هذا غلط ليس في موته

ولا يحرم أن ينظر منها الى ما لا ينظر اليه غيره ولم أعلم بخالف في أن الميراث بين الزوجين لا يكون الا في نكاح
صحیح وان يكون دين الزوجين غير مختلفين ويكونا حزين فكل نكاح كان تابنا وقع فيه الطلاق وكل من
وقع عليه الطلاق من الازوج وقع عليه الظهار والايلاء وكيعا كان الزوجان حزين أو عبيدين أو أحدهما
حر والأخر عبيدا أو مكاتب أو مدبر أو لم تكمل فيه الحرية ويحل لأي زوج وزوجة ويقع الميراث بين
كل حزين من الازوج مجتمعي الدين فكل اسم نكاح كان فاسدا لم يقع فيه شيء من هذا الا طارقي ولا غيره
لأن هذين ليسا من الازوج وجمع ما قلنا ان نكاحه مفوض من نكاح الرجل المرأة بغير ولي ولا سلطان
أو أن يتنكها ولي بغير رضاها رضى بعداً ولم ترض فالعقد فاسد لا نكاح بينهما وكذلك لو كان هو
الزوج ولم ترض لم يكن زوجاً بذلك النكاح وإن رضى وكذلك المرأة لم تبلغ بزوجهما غير أبيها والصبي لم يبلغ
بزوجه غير أبيه وكذلك نكاح المتعة وما كان في معناه ونكاح المحرم وكذلك الرجل ينكح أخت
أمرأته وأخها عبيده أو خامسة والعبد لم تكمل فيه الحرية يسكنه ثالثة والحر يحد الطول فينكح أمة
والحر والعبد ينكحان أمة كتابية وما كان في هذا المعنى مما يفسخ نكاحه وما كان أصل نكاحه تابنا
فهو يتفرق بعينين أحدهما هكذا لا يخالفه وذلك الرجل الحر لا يحد طولاً فينكح أمة ثم يملكها فإذا
تم له ملكها ففسد النكاح ولم يقع عليها شيء مما يقع على الازوج من طلاق ولا غيره وذلك أن الله عز وجل
يقول والذين هم لفرس وجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فاتهم غير ما لوين فلم يحل الجماع
الابتنكاح أو ملك وجكم أن يقع في النكاح ما وصفنا من طلاق يحرم به الحلال من النكاح وغيره وحكم
في الملك بأن يقع من المالك فيه العتق فيحرم به الوطء بالملك وقرق بين أحلالهما وتحريمهما فلم يحرم أن يوطأ
الفرج إلا بأحد همدون الآخر فلما ملك امرأته خالت عن النكاح الى الملك انفسخ النكاح « قال
الربيع » يريد بأحد همدون الآخر أنه لا يجوز أن تكون امرأته وهو يملكها أو بعضها حتى يكون ملك
وحده بأكاله أو التزويج وحده بأكاله (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك إذا ملك منها قصداً أو قل لأنها
خرجت من أن تكون زوجة لوفد فيها ولم تحصل له بالملك حتى يستكمل ملكها وهكذا المرأة تمك زوجهما
ولا يختلف الملك بين الزوجين بأي وجه ما كان الملك مبرأناً أو هبة أو صدقة أو غير ذلك وهكذا البيع
إذا تم كله وتتمام الميراث أن يموت الموروث قبضه الوارث أو لم يقبضه قبله أو لم يقبله لأنه ليس له رده وتعام
الهبة أو الصدقة أن يقبلها الموهوب له والمصدق عليه ويقبضها وتعام الوصية أن يقبلها الموصى له وإن
لم يقبضها وتعام البيع أن لا يكون فيه شرط حتى يتفرق عن مقامهما الذي تباعا فيه ومالم يتم البيع
والصدقة والهبة فلا وأن رجلاً وهبته امرأته أو اشتراها أو تصدق بها عليه فلم يقبض الموهوب له ولا المصدق
عليه ولم يفارق السبعان مقامهما الذي تباعا فيه ولم يخبر أحدهما صاحبه بعد البيع فيختار البيع لم يكن له
أن يبطأ امرأته بالنكاح لأن له فيها شبهة عاك حتى يرد الملك فتكون زوجته بها لها أو يتم الملك فينفسخ
النكاح ويكون له الوطء بالملك وإذا طلقها في حال الوقف أو تظاهرا أو ألى منها وقف ذلك فإن رد الملك وقع
عليه الطلاق ولا يلاوما يقع بين الزوجين (١) وإن لم يتم ملكه فيها بالعقد الأول من الصدقة والهبة أو البيع
سقط ذلك كله عنه لا ناعلنا حين تم البيع أنها غير زوجته حين أوقع ذلك عليها فإذا عتقت الأمة عند
العبد فلها لبار فان أوقع عليها الطلاق بعد العتق قبل الخيار فالطلاق موقوف فإن ثبتت عنده ووقع وإن
فسخت النكاح سقط والوجه الثاني أن يكون الزوجان مشركين وثنيين فيسلم الزوج أو الزوجة فيكون

(١) كذا في النسخ ووجهه وإن تم باسقاط الثاني تأمل

ما يمنع إمكان بره وأصل
قوله ان أمكنه البر
فلم يقبل حتى فانه
الامكان أنه بحث وقد
قال لو حلف لا يدخل
الدار إلا بدين فلان
فأت الذي جعل الاذن
اليه أنه ان دخلها حث
(قال المرتني) وهذا
وذلك سواء (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو حلف ليقضيه عند
رأس الهلال أو الجدر أس
الهلال ٣ فرأى في الليلة
التي يهل فيها الهلال
حث (قال البيهقي)
رحمه الله وقد قال في
الذي حلف ليقضيه
الى رمضان فهل له
حاث لانه حد (قال
المرتني رحمه الله) هذا
أصح كقوله الى الليل
فإذا جاء الليل حث
(قال الشافعي) ولو قال
الى حين فليس بمعلوم
لانه يقع على مدة الدنيا
ويوم والفتيا أن يقال
له الورع أن تقضيه
قبل انقضاء يوم لأن
الحين يقع عليه من حين
حلف ولا يثبتك أبدا
لأننا نعلم الحين غاية

وذلك زمان ودهر واحقاب وكل كلمة ردة ليس لها ظاهر يدل عليها ولو حلف
لا يشترى فأمر غيره أو لا يطلق ففعل الطلاق بها فطلعت أو لا يضرب عبده فأمر غيره فضر به لا يثبت الآن يكون نوى ذلك (قال الشافعي)
ومن حلف لا يفعل فعلى أن لا يكون امرأته لم يثبت حتى يكونا جميعاً وحتى يأكل كل الذي حلف أن لا يأكله ولو قال والله لا أشرب
(٣) قوله فرأى في الليلة الخ كذا في أصله ولا معنى له وفي الأم فحين حلف في رأس الشهر الخ أنه يثبت بقوات الليلة الأولى ويومها فيمر

ماء هذه الادوية او ماء هذا النهر ليحنت حتى يشرب ماء الادوية كله ولا سبيل له الى شرب ماء التهر كله ولو قال من ماء هذه الادوية او من ماء هذا النهر حنت ان شرب شيئا من ذلك (باب من حلف على غريمه لا يفارقه حتى يستوفي حقه) (قال الشافعي) رجه الله من حلف على غريمه لا يفارقه (٢٣٤) حتى يستوفي حقه ففر منه لم يحنت لانه لم يفارقه ولو قال لا افترق انا وانت حنت ولو افس قبل أن يفارقه

او استوفي حقه فيها يرى فوجده في دنائره زجاجة او نحاسا حنت في قول من لا يطرح الغلبة والخطأ عن الناس لان هذا لم يعمد قال ولو اخذ بحقه عرضا فان كان قيمة حقه لم يحنت وان كان أقل حنت الا ان ينوي حتى لا يبقى عليك من حق شيء فلا يحنت (قال المزني) رجه الله ليس للقيمة معنى لان عينه ان كانت على عين الحق لم يبر الابعينه وان كانت على البراءة فقد برئ والعرض غير الحق سوى اولم يسو (قال الشافعي) رجه الله حنن الفراق ان يتفرقا عن مقامهما الذي كانا فيه او مجلسهما قال ولو حلف بفضية حقه غدا فقضاه اليوم حنت لان قضاءه غدا غير قضاءه اليوم فان كانت نيته ان لا يخرج غدا حتى افضيك حقل فقد برئ وهكذا لو وهبه له رب الحق حنت الا ان يكون

النكاح موقوف على العدة فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما كان النكاح ثابتا وان لم يسلم حتى تمضي العدة كان النكاح مفسوخا وما وقع الزوج في هذه الحال على امرأته من طلاق أو ما يقع بين الزوجين فهو موقوف فان ثبت النكاح باسلام المتخلف منها وقع وان انفسخ النكاح بأن لم يسلم المتخلف عن الاسلام منهما سقط وكل نكاح أبدا يفسد من حادث من واحد من الزوجين أو حادث في واحد منهما ليس بطلاق من الزوج فهو فسخ بلا طلاق

(الحلاف فيما يحرم بالزنا) (قال الشافعي) رجه الله أما الرجل برئ بامرأة أبيه أو امرأة ابنه فلا تحرم واحدة منهما على زوجها بعصية الآخرة ومن حرمها على زوجها بهذا أنبأ أن يكون خالف حكم الله تعالى لأن الله عز وجل جعل التحريم بالطلاق الى الازواج بفعل هذا الى غير الزوج أن يحرم عليه امرأته أو ابنة المرأة نفسها أن تحرم نفسها على زوجها وكذلك الزوج برئ بامرأة أبيه أو ابنته لا تحرم عليه امرأته ومن حرم عليه أشبه أن يدخل عليه أن يخالف حكم الله تعالى في أن الله حرمها على زوجها بطلاقها باها فزنى زوجها بأهلهما يكن الزنا طلاقا لها ولا فعلا يكون في حكم الله جل ثناؤه ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريمها لها وكان فعلا كما وصفت وقع على غيرها فزنت به فقال قولنا لك كتاب محالا بأن يكون فعل الزوج وقع على غيرها فزنت به امرأته عليه وذكر الله عز وجل ما من به على العباد فقال بفعله نسبوا صهرا فحرم بالنسب الامهات والاخوات والعمات والحالات ومن سمي وحرم بالصهر ما تنكح الآباء وأمهات النساء وبنات المدخول بهن منهن فكان تحريمه بأنه جعله للحرمان على من حرم عليه حقا ليس لغيرهن عليهن وكان ذلك منامنه بما رضى من حلاله وكان من حرم من عليه لم يحرم ما يتخلو بهن ويسافر ويرى منهن ما لا يرى غير المحرم وانما كان التحريم لهن رجة لهن ولن حرم من عليه ومنا عليهن وعليهم لا عقوبة لواحد منهما ولا تكون العقوبة فيما رضى ومن حرم بالزنا الذي وعد الله عليه النار وحن عليه فاعله وقرنه مع الشرك به وقتل النفس التي حرم الله أحوال العقوبة الى أن جعلها موضع رجة فن دخل عليه خلاف الكتاب فيما وصفت وفي أن الله تعالى حين حكم الاحكام بين الزوجين من اللعان والظهار والابلاء والطلاق والميراث كان عندنا وعند غيره على النكاح الصحيح فاذا زعمنا أن الذي أراد الله عز وجل بأحكامه في النكاح ما صح وحل فكيف جازله أن يحرم بالزنا وهو حرام غير نكاح ولا شبهة

(من لا يقع طلاقه من الزوج) (قال الشافعي) رجه الله تعالى يقع طلاق من لزمه فرض الصلاة والحدود وذلك كل بالغ من الرجال غير مغلوب على عقله لانه انما خوطب بالفرائض من بلغ لقول الله تعالى واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا واقول الله تبارك وتعالى وابتلوا المتأخى حتى اذا بلغوا النكاح فان أنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز ابن عمر في القتال ابن خمس عشرة ورده ابن أربع عشرة ومن غلب على عقله ببطر خلقه أو حادث علم لم يكن سببا لاجتلابها على نفسه بعصية لم يلزمه الطلاق ولا الصلاة والحدود وذلك مثل المعتوه والمجنون والموسوس والمبرسم وكل ذي مرض يغلب على عقله ما كان مغلوبا على عقله فاذا ناب اليه عدله فطلق في حاله تلك أو أتى حدا أقبح عليه ولزمته الفرائض وكذلك المجنون يحسن ويفيق فاذا طلق في حال جنونه لم يلزمه واذا طلق في حال افاقته لزمه وان شهد شاهداً على رجل أنه طلق امرأته فقال طلقت في حال جنوني أو مرضي غالب على عقلي فان قامت له بينة على مرضي غلب على عقله في الوقت الذي طلق فيه سقط طلاقه وأحلف ما طلق وهو

نوى أن لا يبقى على غدا من حقل شيء غير (باب من حلف على امرأته لا يتخرج الا بذنه) يعقل (قال الشافعي) من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الا بذني أو حتى آذنك فهذا على مرة واحدة واذا خرجت بذنه فقد بر ولا يحنت ثانية الا أن يقول كلما خرجت الا بذني فهذا على كل مرة ولو أذن لها أو أشهد على ذلك فخرجت لم يحنت لانه قد أذن لها وان لم تعلم كنهها كان

عليه حق لرجل فعاب أو مات فجعله صاحب الحق في حل برئ غير أني أحب له في الورع لو أحنث نفسه لأنها خرجت عاصيته عند نفسها وإن كان قد أدن لها (باب من يعتق من مما ليك إذا حنث أو حلف بعقوبته فباعه ثم اشتراه وغير ذلك) (قال الشافعي) رحمه الله من حلف بعقوبته ما يملك وله أمهات أو أولاد ومديرون وأشخاص من (٢٣٥) عبد عتقوا عليه إلا المكاتب إلا أن

ينويه لأن الظاهر أن

المكاتب خارج من

ملكه بمعنى ودخل فيه

بمعنى وهو محمول بينه

وبين أخذ ماله

واستخدامه وأرض

الحنابة عليه ولا زكاة

عليه في ماله ولا زكاة

القطر في رقيقه وليس

كدام ولده ولا مديره ولو

حلف بعقوبته عبده

ليضربه غدا فباعه

اليوم فلما مضى غدا

اشتراه فلا يحنث لأن

الحنث إذا وقع مرة لم

يحنث ثانية ولو قال

لعبه أنت حر إن بعثك

فباعه ببيع ليس ببيع

خيار فهو حر حين عقد

البيع وانما عتقه من

قبل أن النبي صلى الله

عليه وسلم لم يجعل

التباعين بالخيار ما لم

يفرقا قال وتفريقهما

بالأبدان فقال فكأن لو

أعتقه عتق فيعتق

بالحنث ولو قال إن

زوجتك أو بعثك فانت

حر فزوجها أو باعها بعبا

واسد المبحث

(باب جامع الأيمان

الثاني)

(قال الشافعي) رحمه

يعقل وإن قالت امرأته قد كان في يوم كذا في أول النهار مغلوبا على عقله وشهد الشاهدان على الطلاق فأثبت أنه كان يعقل حين طلق لرمه الطلاق لأنه قد يعلب على عقله في اليوم ويصيق وفي الساعة ويصيق وإن لم يثبت شاهد الطلاق أنه كان يعقل حين طلق أو شهد الشاهدان على الطلاق وعرف أنه قد كان في ذلك اليوم مغلوبا على عقله أحلف ما طلق وهو يعقل والقول قوله وإن شهدا عليه بالطلاق ولم يثبتا أي يعقل أم لا وقال هو كنت مغلوبا على عقلي فهو على أنه يعقل حتى يعلم بينة تقوم أنه قد كان في مثل ذلك الوقت يصيبه ما يذهب عقله أو يكثر أن يعتريه ما يذهب عقله في اليوم والأيام فيقبل قوله لأن له سببا يدل على صدقه

(طلاق السكران) (قال الشافعي) رحمه الله ومن شرب خرا أو نبذا فأسكره فطلق لزمه الطلاق والحدود كلها والفرائض لا تسقط المعصية بشرب الخمر والمعصية بالسكر من البيضة فمضوا لا طلاقا فإن قال قائل فهذا مغلوب على عقله والمريض والمجنون مغلوب على عقله قبل المريض مأحور ومكفر عنه بالمرض مرفوع عنه القلم إذا ذهب عقله وهذا أتم مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم فكيف يقاس من عليه العقاب بغيره الثواب والصلاة مرفوعة عن غلب على عقله ولا ترفع عن السكران وكذلك الفرائض من حج وأضياف وغير ذلك ومن شرب بجم أو حرقا أو مرقد السعالج به من مرض فذهب عقله فطلق لم يلزمه الطلاق من قبل أن ليس في شيء من هذا أن تضربهم على شربه في كتاب ولا سنة ولا إجماع فإذا كان هكذا كان جائزا أن يؤخذ الشيء منه للنفعة لا لقتل النفس ولا لذهاب العقل فإن جاء منه قتل نفس أو أذهب عقل كان كل مريض بمرض من طعام وغيره وأجلد أن لا يأثم صاحبه بأنه لم يرد واحدا منهما كما يكون جائرا له بط الجرح وفتح العرق والحمامة وقطع العضو رجاء المنفعة وقد يكون من بعض ذلك سبب التلف ولكن الأغلب السلامة وأن ليس يراد ذلك لذهاب العقل ولا لتلذذ بالمعصية

(طلاق المريض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ملك الله تعالى الأزواج الطلاق فن طلق من الأزواج وهو بالغ غير مغلوب على عقله جاز طلاقه لأنه تحريم لامرأته بعد أن كانت حلالا له فسواء كان صحيحا حين يطلق أو مريضا أو طلاقا واقع فان طلق رجل امرأته ثلاثا أو تطليقة لم يبق له عليها من الطلاق غيرها ولا عنها وهو مريض حكمه في وقوع ذلك على الزوجة وتحريمها عليه حكم الصحيح وكذلك انطلقها واحدة ولم يدخل بها وكذلك كل فرقة وقعت بينهما ليس للزوج عليها الرجعة بعد الطلاق فإن لم يصح الزوج حتى مات فقد اختلف في ذلك أصحابنا فذهب من قال لآثرته وذهب إلى أن حكم الطلاق إذا كان في الصحة والمرض سواء فان الطلاق يقع على الزوجة وأن الزوج لا يرث المراتلومات فكذلك لآثرته لأن الله تعالى ذكر ما تناوشت الزوجة من الزوج والزوج من الزوجة ما كانا زوجين وهذا إن سار زوجين ولا يعلل رجعتها فتكون في معنى الأزواج فترث وتورث وذهب إلى أن على الزوجة أن تعدم من الوفاة أربعة أشهر وعشرا وهذه لا تعتمد من الوفاة وإلى أن الزوجة إذا كانت وارثة أن مات زوجها كانت موروثة أن مات قبله وهذه لا يرثها الزوج وذهب إلى أن الزوجة تغسل الزوج وتغسلها وهذه لا تغسل ولا يغسلها وإلى أنه ينكح أختها وأربعاءها وكل هذا بين أن ليست زوجة ومن قال هذا فليست عليه مسئلة صحيح الزوج بعد الطلاق أولم يصح أو نكحت الزوجة أولم تنكح ولم يورثها منه أذا لم يكن له عليها رجعة ولا هو منها ولو طلقها ساعة يموت أو قال أنت طالق قبل موت بطرفة عين أو بيوم ثلاثا لم ترث في هذا

الله وإذا حلف لأبيه كل الرأس فأكل رؤس الحيتان أو رؤس الطيور أو رؤس شيء يحالف رؤس الغنم والأبل والبقر لم يحنث من قبل أن الذي يعرف الناس إذا خوطبوا بأكل الرأس انما هي ما وصفنا إلا أن يكون بلادها صيد يكثر كما يكثر لحم الأنعام في السوق وتبخر رؤسها فحنث في رؤسها وكذلك البيص وهو بيض الدجاج والأوز والأنعام الذي يراى بالنصه حيا فأما بيض الحيتان فلا يكون هكذا ولو حلف لأبى كل لحما

حُثَّ بِهَمِ الْأَبْلِ وَالْبَقَرِ وَالْفَنَمِ وَالْوَحْشِ وَالطَّيْرِ لِأَنَّهُ كُلُّ هَمٍّ وَلَا يَحْتَسِبُ فِي لَحْمِ الْحَيْثَانِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْأَغْلَبِ وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرِبَ سِوَيْهَا
فَأَكَلَهُ أَوْ لَا يَأْكُلُ خَبْرًا فَمَنْ شَرِبَهُ أَوْ لَا يَشْرِبُ شَيْئًا فَذَا قَدْ خَسِلَ بَطْنُهُ لَمْ يَحْتَسِبْ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سِوَاكَ كُلَّهُ نَاحِيزًا أَوْ بِالْعَصِيدَةِ أَوْ
بِالسَّوِيقِ حَتَّى لَا يَنْسَمِنَ (٣٣٦) لَا يَكُونُ مَا كَوَلَا لَا يَغْيِرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَامِدًا فَيَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَأْكُلَهُ جَامِدًا مَفْرَدًا

وإذا حلف لا يأكل هذه
التمررة فوقع في تمر
فإن أكله التمررة أو
هلك من تمر لم
يحسب حتى يستيقن
أنه أكلها والورع أن
يحسب نفسه وإذا
حلف أن لا يأكل هذه
الحنطة قطعها وخبرها
أو قلاها عليها سويقا
لم يحسب لأنه لم يأكل
ما وقع عليه اسم فتح ولو
حلف لا يأكل كل الحنطة
نحسب ولا نحسب فأكل
الحنطة أو رطباً فأكل تمر
أو تمرافاً كل رطباً أو زبد
فأكل لبناً لم يحسب لأن
كل واحد منها غير
صاحبه ولو حلف
لا يكلم رجلاً ثم سلم على
قوم والحلوف عليه
فيهم لم يحسب إلا أن
يتوبه ولو كتب إليه
كتاباً أو أرسل إليه
رسولاً فالورع أن
يحسب ولا يمين ذلك لأن
الرسول والكتاب غير
الكلام (قال المزني)
رحمه الله هذا عندى به
وبالحق أولى قال الله
جل ثناؤه آتِلْ آبِلًا
تَكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ
سُورًا إِلَى قَوْلِهِ بَكْرَةَ

القول بحال (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي رواد ومسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة
أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة فيبتهام بموت وهي في عدتها فقال عبد الله بن الزبير يطلق عبد الرحمن
ابن عوف غمضت الأصبغ الكلية فبتهام مات عنها وهي في عدتها فبتهام عثمان قال ابن الزبير وأما
أنافلا أرى أن ترث مبتوتة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف
قال وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن عوف يطلق امرأته البتة وهو
مريض فوزتها عثمان منه بعد أن قضى عدتها (قال الشافعي) رحمه الله فذهب بعض أصحابنا إلى أن
يورث المرأة وإن لم يكن للزوج عليها رجعة إذا طلقها الزوج وهو مريض وإن أنهضت عدتها قبل موته
وقال بعضهم وإن نكحت زوجاً غيره وقال غيرهم ترثه ما امتنعت من الأزواج وقال بعضهم ترثه ما كانت
في العدة فإذا انقضت العدة لم ترثه وهذا مما استخيرا الله عز وجل فيه « قال الربيع » وقد استخار الله
تعالى فيه فقال لا ترث المبتوتة (قال الشافعي) رحمه الله غير أني أعياقت فاني أقول لا ترث المرأة زوجها
إذا طلقها مريضاً طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فانقضت عدتها ونكحت لأن حديث ابن الزبير متصل وهو
يقول ورثها عثمان في العدة وحديث ابن شهاب منقطع وأيم ما قلت فإن صح بعد الطلاق ساعة ثم مات
لم ترثه وإن طلقها قبل أن يمسيها فأيم ما قلت فلها منه ما سمي لها إن كان سمي لها شيئاً ولها المتعة إن
لم يكن سمي لها شيئاً ولا عدة عليها من طلاق ولا وفاة ولا ترثه لأنها لا عدة عليها وأيم ما قلت فلو طلقها وقد
أصابها وهي مملوكة أو كافرة وهو مسلم طلاقاً لا يملك فيه الرجعة ثم أسلمت هذه وعققت هذه ثم مات مكانه
لم ترثه لأنه لا طلاق ولا معنى لغرام من ميراثها ولومات في حاله تلك لم ترثه ولو كان طلاقاً يملك فيه الرجعة
ثم عققت هذه وأسلمت هذه ثم مات وهما في العدة ورثناه وإن مضت العدة لم ترثه لأن الطلاق كان وهما
غير وارثين لومات وهما في حالهما تلك وإن كانت من الأزواج وإذا طلق الرجل امرأته وهو مريض طلاقاً
يملك فيه الرجعة ثم مات بعد أن قضى عدتها لم ترث في قول من ذهب إلى قول ابن الزبير لأن من ذهب إليه نظر
إليه حين يموت فإن كانت من الأزواج أو في معنى الأزواج من المطلقات الثلاث عليهن الرجعة وهن في
عدتهن ورثنا وكذلك إن ماتت ورثها الزوج وإن لم يكن عليها عدة لم يرثها لأنها خارجة من الأزواج
ومعائنه وفي قول من ذهب إلى القول لا ترثه ما لم تنقض عدتها وإن طلقها طلاقاً صحيحاً لا يملك فيه
الرجعة ثم صح ثم مرض فمات لم ترثه وإن كانت في العدة لأنه قد صح فلا يبتدأ طلاقها في ذلك الوقت لم ترثه
وإن كان يملك الرجعة فمات في العدة ورثته والمرض الذي يمنع صاحبها من الهبة وانلاق ماله إلا
في الثلث إن مات ويورث منه من يورث إذا طلق مريضاً كل مرض يخوف مثل الحمى الصالب والبطن
وذا النجس والحصاة وما أشبهه مما يضمنه على الفراش ولا يتناول فاما ما أضمنه مثله وتناول مثل
السل والغالج إذا لم يكن به وجع غيرهما أو يكون بالمقالج منه سورة ابتداءه في الحال التي يكون خفوا
فيها فإذا تناول فإنه لا يكاد يكون خفوا فاما إذا كانت حتى الرابع برجل فالأغلب منها أنهم أغبر مخوفة
وأنها إلى السلامة فإذا لم تضمنه حتى يلزم الفراش من ضمن فهو كالصحيح وإذا أضمنته كان كالمرضى
وإذا أتى رجل من امرأته وهو صحيح فقصت الأربعة الأشهر وهو مريض فمات قبل أن يوقف فهي زوجته
وإن وقف ففناه بلسانه وهو لا يقدر على الجماع فهي زوجته وإن طلق والطلاق يملك الرجعة فإن مات وهي
في العدة ورثته وإن ماتت ورثها وإن مات وقد انقضت العدة لم يرثها ولم ترثه ولو قد فها وهو مريض أو صحيح

وعشياً فافهمهم ما يقوم مقام الكلام ولم يتكلم وقد احتج الشافعي بان الهجرة محرمة فوق ثلاث
فلو كتب وأرسل إليه وهو يقدر على كلامه لم يخرج به هذا من الهجرة التي يأثم بها (قال المزني) رحمه الله فأو كان الكتاب كلاماً لم يخرج
به من الهجرة ففهمهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو حلف لا يرى كذا لا دفعه إلى قاض فرأه لم يكفر دفعه إليه حتى مات ذلك القاضي لم

يبحث حتى يمكنه فيفرض وان عزل وان كانت نيته أن يرفعه اليه ان كان قاضيا فلا يجب رفعه اليه وان لم يكن له نية خشيت أن يبحث ان
لم يرفعه اليه ولو حلف ماله مال وله عرض أو دين حث إلا أن يكون نوى غير ذلك فلا يبحث قال ولو حلف يصبر من عبده مائة سوط
فجعله غصن به بها فان كان يحيط العلم أنها مائة كلها وان أحاط انهم (٣٣٧) تمامه كما هي بيروان شك لم يبحث في

الحكم ويبحث في الورع
واحتج الشافعي بقول
الله عز وجل وخذ
بيدك ضغنا فاضرب
به ولا تحث وضرب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالنكال النخل في
الزنا وهذا شيء مجموع
غير أنه اذا ضرب به
مائه (قال المزي)
رجه الله هذا خلاف
قوله لو حلف ليفعلن
كذا الوقت إلا أن يشاء
فلان فان مات أو غي
حنت (قال المزي)
رجه الله وكلا ما يبره
شك فكيف يبحث في
احدهما ولا يبحث في
الآخر فقياس قوله
عندي أن لا يبحث بالشك
(قال الشافعي) ولو لم يقل
ضربا شديدا فأي ضرب
ضربه انما لم يبحث لانه
ضاربه ولو حلف لا يجب
له هبة فتصدق عليه
أو نخله أو أعمره فهو هبة
وان أسكنه فاعماهي
عارية لم يملكها باهاقي
شاعر جمع فيها وكذلك
ان حبس عليه ولو حلف
ان لا يركب دابة العبد
فركب دابة العبد
لم يبحث لانها ليست له

فلم يلاعنها حتى مرض ثم مات كانت زوجته وكذلك لو اتعن فلم يكل اللعان حتى مات كانت زوجته
ترته ولو أكل اللعان وقعت الفسقة ولم ترته وان كان مريضاً حين وقعت الفسقة في واحد من القولين وذلك
أن اللعان حكم حكم الله تعالى به يحده السلطان ان لم يتعن وان الفسقة لم تنه بالسنة أحب وأكرم وأهم
لا يجتمعان بحال أبداً فالحال إذا وقع اللعان غير حال الارواح فلا ترته ولا ترنها اذا اتعن هو ولو ظهر
منها صحيحاً ومريضاً فسواء هي زوجته ليس الظاهر بطلاق اتعاهي كاليمين يكفرها فان لم يكفرها حتى مات
أوماتت وتوارنا واذا قال الرجل لامرأته وهو مريض ان دخلت دار فلان أو خرجت من منزلي أو فعلت كذا
لأمرنها عساه أن تفعله ولا تأثم بتركه فانت طالق ثلاثاً أو طالق ولم يبق له عليها من الطلاق الا واحدة
ففعلت ذلك طلقت ثم مات لم ترته في العدة بحال لأن الطلاق وان كان من كلامه كان ففعله ما وقع وكذلك
لو قال لها انت طالق أو اليك طلاق ثلاثاً فطلقت نفسها ثلاثاً وكذلك لو اختلفت منه وكذلك
لو قال لها ان شئت فانت طالق ثلاثاً فاشأت وكل ما كان من هذا كان يتمها وهي تحمد منه بدافطقت
منه طلاقاً لا يملك فيه الرجعة لم ترته ولم يرنها عندى في قياس جميع الأقاويل وكذلك لو سأله أن يطلقها
ثلاثاً فطلقها ثلاثاً لم ترته ولو سأله أن يطلقها واحدة فطلقها ثلاثاً لم ترته في العدة في قول من يورث امرأه
المريض اذا أطلقها ولكنه لو قال لها وهو مريض أنت طالق ان صليت المكتوبة أو تطهرت بالصلاة أو صمت
شهر رمضان أو كتبت آية أو أمك أو قعدت أو قمت ومثل هذا مما تكون عاصية بتركه أو يكون لا بد لها
من فعله ففعلته وهو مريض ثم مات ورثته في العدة في قول من ذهب الى يورثها اذا طلقها مريضاً وهكذا
لو حلف صحيحاً على شيء لا يفعله هو ففعله مريضاً ورثته في هذا القول فأما قول ابن الزبير قطع هذا كله
وأصله أن ينظر الى حالها يوم موت فان كانت زوجة أو في معناها من طلاق يملك فيه الزوج الرجعة
وكانت لو ماتت في تلك الحال ورثها ورثها منه (١) وان لم يكن يرثها لو ماتت في تلك الحال لم تكن زوجة
ولا في طلاق يملك فيه الرجعة ولم يورثها في أي حالة كان القول والطلاق مريضاً كان أو صحيحاً ولو قال
لها وهو مريض أنت طالق ثلاثاً ان صمت اليوم تطوعاً أو خرجت الى منزل أو بيت فصامت تطوعاً أو خرجت الى
منزل أو بيت لم ترته من قبل أنه قد كان لها من هذا بد وكادت غيراً ثمة بتركها منزل أو بيتاً ذلك اليوم وكل
ما قيل مما وصفت أم ترته في العدة في قول من يورثها اذا كان القول في المرض ووقع الطلاق في المرض
فقاله في المرض ثم صبح ثم وقع لم ترته اذا كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة وكل ما قال في العدة مما يقع في المرض
فوقع الطلاق به في المرض وكان طلاقاً لا يملك فيه الرجعة لم ترته مثل أن يقول أنت طالق غداً أو اذا جاء هلال
كذاً أو اذا جاءت سنة كذاً أو اذا قدم فلان وما أشبه هذا فوقع به الطلاق البائن وهو مريض لم ترته لان القول
كان في العدة (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها اذا مرضت فانت طالق ثلاثاً فمرضت فانت قبل أن يصح
ورثت في قول من يورثها اذا كان الطلاق في المرض لانه عند أن وقع الطلاق في المرض واذا مرض
الرجل فأقر أنه قد كان طلق امرأته في العدة ثلاثاً فوقع الطلاق باقراره ساعة تكلم واستقبلت العدة من
ذلك اليوم ولا ترته عندى بحال واذا قال الرجل لامرأته وهو مريض أنت طالق ثلاثاً اذا صححت فصح

(١) قوله وان لم يكن يرثها لو ماتت الى قوله ولو قال لها وهو مريض كذا في النسخ والحكم مفهوم مما قبله
وان كان في العبارة زيادة أو تحريف من النسخ تأمل

انما اسمها مضاف اليه (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال مالي في سبيل الله أو صدقة على معاني الأيمان فذهب عائشة رضي الله عنها
وعدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعطاء والقياس أن عليه كفارة يمين وقال من حنت في الشيء البيت الله ففيه قولان أحدهما
قول عطاء كفارة يمين ومذهبه أن أعمال البر لا تكون إلا ما فرض الله أو تبرأ ربه الله عز وجل (قال الشافعي) والتبرر أن يقول

الله على أن شفاني أن أجد نذرا فأما إن لم أفضل حقل فعلى المشي إلى بيت الله فهذا من معاني الإيمان لا معاني النذور (قال الرزني)
 رحمه الله قد قطع بأنه قول عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس وقد قال في غير هذا الموضع لوقال الله على نذر رجاء
 فلان فشاء لم يكن عليه شيء إنما النذر (٣٣٨) ما يريد به الله عز وجل ليس على معاني المعلق والشائي غير التاخر

(باب النذور)

(قال الشافعي) رحمه الله من نذر أن المشي إلى بيت الله لم يسهل أن قدر على المشي وإن لم يقدر زكب وأهراق دما احتياطا من قبل أنه إذا لم يطق شأ سقط عنه ولا يمشي أحد إلى بيت الله إلا أن يكون حاضرا أو معتبرا وإذا نذر الحج ماشيا مشى حتى يحل له النساء ثم ركب وإذا نذر أن يعتمر ماشيا مشى حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر ولو فاته الحج حل ماشيا وعليه حج قابل ماشيا ولو قال على أن أمشي لم يكن عليه المشي حتى يكون برا فان لم ينوشأ فلا شيء عليه لأنه ليس في المشي إلى غير مواضع التبرر بر وذلك مثل المسجد الحرام وأحب لو نذر إلى مسجد المدينة أو إلى بيت المقدس أن يمشي وأخرج يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا

ثم مرض فمات لم ترثه لأنه أوقع الطلاق في وقت لو ابتدأ فيه لم ترثه وإذا قال الرجل لامرأته جميعا أنت طالق فلا تقبل أن أقتل بشهر أو قبل أن أموت بشهر أو قبل أن أموت من الحى أو سمي مرضا من الأمراض فمات من غير ذلك المرض لم يقع الطلاق وورثته وكذلك لو مات من ذلك المرض قبل الشهر لأن الطلاق لم يقع ولا يقع إلا بان يموت من ذلك المرض ويكون قبل موته بشهر فيجتمع الأمران ولها الميراث في الأقاويل وإن مضى شهر من يوم قال تلك المقالة ثم مات من ذلك المرض بعينه لم يقع الطلاق ولا يقع الطلاق حتى يعيش بعد القول أكثر من شهر بوقت من الأوقات يقع فيه الطلاق فيكون لقوله موضع فأما إذا كان موته مع الشهر سواء فلا موضع لقوله وورث ولم يقع عليها طلاق وإذا قال أنت طالق قبل موتي بشهرين أو ثلاثة أشهر أو أكثر ثم عاش أقل مما سمي ثم مات فإن الطلاق لا يقع عليها ولها الميراث وإن عاش من حين تكلم بالطلاق إلى أن مات أكثر مما سمي بطرفة عين أو أكثر وقع الطلاق عليها في ذلك الوقت وذلك قبل موته بما سمي ولا ترث إذا كان ذلك القول وهو صحيح ولو طلقها ثلاثا وهو مريض ثم ارتدت عن الإسلام ثم عادت إليه ثم مات ولم يصح لم ترثه لأنها أخرجت نفسها من الميراث ولو كان هو المرتد ثم عاد إلى الإسلام فمات من مرضة لم ترثه عندي وترثه في قول غيري لأنه فاز من الميراث ولو كانت زوجته أمة فقال لها وهو صحيح أنت طالق ثلاثا إذا عتقت فعتقت وهو مريض ثم مات وهي في العدة لم ترثه وإن كان قاله لها وهو مريض لم ترث في قول ابن الزبير وترث في القول الآخر (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها وهي أمة أنت طالق ثلاثا غدا وهو مريض وقال لها سيدها أنت حرة اليوم بعد قوله لم ترثه لأنه قاله وهي غير وارث وكذلك إن كانت مشركة وهو مسلم ولو قال لها سيدها والزوج مريض أنت حرة غدا وقال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد غد ولم يعلم عتق السيد لم ترثه وإن مات من مرضه وإن كان يعلم عتق السيد لم ترثه في قول ابن الزبير وترثه في قول الآخر لأنه فاز من الميراث قال وإن كانت تحت المسلم مملوكة وكافرة فمات والمملوكة كحرة والكافرة مسلمة فقالت هذه عتقت قبل أن يموت وقال ذلك الذي أعتقها وقالت هذه أئبلت قبل أن يموت وقال الوارثة مات وأنت مملوكة والآخرى مات وأنت كافرة فالقول قول الوارثة وعليها البينة « قال أبو محمد » فيه قول آخر إن القول قول التي قالت لم أكن مملوكة لأن أصل الناس الحرية وعلى التي قالت لم أكن نصرانية البينة وإذا قال الوارثة لامرأة الرجل كنت كافرة حين مات ثم أسلت أو مملوكة حين مات ثم عتقت ولم يعلم أنها كافرة ولا مملوكة وقالت لم أكن كافرة ولا مملوكة فالقول قولها وعلى الوارثة البينة

(طلاق المولى عليه والعبد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز طلاق المولى عليه البالغ ولا يجوز عتقه لأمر ولده ولا غيرها فان قال قائل فكيف يجوز طلاقه قيل لأن الصلوة والحدود عليه واجبة فإذا كان ممن يقع عليه التعزيم حدى على اثنين المحرم من الزنا والقذف والقتل وكان كغير المولى عليه في أن عليه فرضا وحراما وحلالا فالطلاق يحرم بيلزمه كإلزام غيره فان قيل فقد يتلف به مالا قيل ليس له من مال امرأته شيء فيتلغه بطلاقها إنما هو أن يحرم عليه منها شيء كان مباحا له فان قيل فقد يرثها قيل لا يرثها حتى يموت ولم تمت حين طلقها فان قيل فيحتاج إلى نكاح غيرها قيل فذلك ليس باتلاف شيء في التماهي شيء يلزمه لغيرها إن أراد النكاح (قال الشافعي) رحمه الله فان قيل فلم لا يجوز عتقه أم ولده وإنما هي له مباحة أبا حرة فخرج قيل ماله فيها أكثر من الفرج « قال الربيع » يريد أن له فيها أكثر من الفرج ألا ترى أنه يقول إذا قتلت أخذت قيمتها وإذا جنى عليها أخذ الأرش فبأخذ قيمتها ويجزى عليها فبأخذ أرش

والمسجد الأقصى ولا يبين لي أن يجب كما يبين لي أن واجب المشي إلى بيت الله وذلك إن البر باتيان بيت الله عز وجل فرض الخناية والبر باتيان هذين نافله ولو نذر أن يمشي إلى مسجد مصر لم يجب عليه ولو نذر أن يغيرها ولو نذر أن يغيرها لم يغيرها لم يغيرها لا حيث نذر لأنه وجب لمساكن ذلك البلد وإذا نذر أن يأتي إلى موضع من الحرم ماشيا أو راكبا فعليه أن يأتي الحرم حاجا أو معتبرا ولو نذر أن يأتي

عرفة أو مراً أو مئى أو قريبان من الحرم لم يلزمه ولو نذر أن يهدى متاعاً لم يحتره إلا أن يتصدق به على مسكين الحرم فإن كانت نيته أن يعلقه ستر على البيت أو يجعله في طيب البيت جعله حيث نواه وإذا نذر أن يهدى ما لا يحمل من الأرضين والدور ناع ذلك وأهدى عنه ومن نذر بدنة لم يحتره إلا ثنية والخصى يحترى وإذا لم يجد بدنة فبقرة ثنية (٣٣٩) فإن لم يجد فسبع من الغنم تجزى ضحياً وإن كانت نيته على بدنة

من الإبل لم يحتره من البقر والغنم إلا بقيتها ولو نذر عدد صوم صامه متفرقاً أو متتابعاً ولو نذر صيام سنة بعينها صامها إلا رمضان فإنه يصومه لرمضان ويوم الفطر والأضحي وأيام التبريق ولا قضاء عليه فيها وإن نذر سنة بغير عينها قضى هذه الأيام كلها وإن قال الله على أن أجمع هذا الخال بينه وبينه عدو أو سلطان فلا قضاء عليه وإن حدث به مرض أو خطأ عدد أو نسيان أو توان فإضاة ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلا قضاء عليه وأحب لو صام صبيته ولو قدم نهاراً هو فيه صام تطوعاً كان عليه فإنه لا نذر وقد يحتمل القياس أن لا يكون عليه القضاء من قبل أنه لا يصلح بأن يكون فيه صائماً عن نذره (قال المزني) يعني أنه لا صوم لنذره إلا بنية قبل الفجر ولم يكن له

الحناية عليها وتكسب المال فيكون له ويوهب لها وتجد الكثر فيكون له ويكون له خدمتها والمنافع فيها كلها وأكثر ما يمنع منها بيعها فاما سوى ذلك فهي له أمهت زوجها وهي كارهة ويختمها قال ويجوز طلاق السكران من الشراب المسكر وعقته ويلزمه ما صنع ولا يجوز طلاق المغلوب على عقله من غير السكر ويجوز طلاق العبد بغير إذن سيده والحجة فيه كالحجة في المحجور وأكثر فإن قال قائل فهل خالفكم في هذا أحد من أهل الحجاز قيل نعم قد قال بعض من مضى منهم لا يجوز طلاق السكران وكأنه ذهب إلى أنه مغلوب على عقله وقال بعض من مضى أنه ليس بالعبد طلاق والطلاق بيد السيد فإن قال قائل فهل من حجة على من قال لا يجوز طلاق العبد قيل ما وصفنا من أن الله تعالى قال في المطلقات ثلاثاً فإن طلقها فلا محل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وقال في المطلقات واحدة وبعتن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا إصلاحاً فكان العبد من عليه حرام وله حلال فحرامه بالطلاق ولم يكن السيد من حلت له امرأة فيكون له تحريمها فإن قال قائل فهل غير هذا قيل هذا هو الذي عليه اعتمادنا وهو قول الأكثرين لقينا فإن قال قائل فرفعنا إلى أحد من السلف قيل نعم أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال إذا طلق العبد امرأة انتن فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره حرمة كانت أو أمة وعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان قال مالك حدثني نافع أن ابن عمر كان يقول من أذن لعبد أن ينكح فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه شيء (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك قال حدثني عبد الله بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث أن نفعياً مكابلاً سلمة استفتى زيد بن ثابت فقال إني طلقته امرأة أمة حرمة تطليقتين فقال زيد حرمت عليك (قال الشافعي) أخبرنا مالك قال حدثني أبو الزناد عن سليمان بن يسار أن نفعياً مكابلاً سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أوعدا كانت تحت امرأة حرمة فطلقها انتن ثم أراد أن يراجعها فأمره أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان فيسأله عن ذلك فذهب إليه فلقبه عند الدراج أخيراً بسيد زيد بن ثابت فسألهما فابتدراه جميعاً فقالا حرمت عليك حرمت عليك (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك قال وحدثني ابن شهاب عن ابن المسيب أن نفعياً مكابلاً سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأة حرمة تطليقتين فأتى عثمان بن عفان فقال له عثمان بن عفان حرمت عليك فإن قال قائل فهل لكم حجة على من قال لا يجوز طلاق السكران قيل نعم ما وصفنا من أن عليه الفرائض وعليه حرام فإن قال ليس عليه حرام في حاله تلك لزمه أن يقول ولا صلاة ولا قود في قتل ولا جراح ولا غيره كما يكون المغلوب على عقله بغير السكر ولا يجوز إذا حرم الله تعالى بالكلام أن لا يكون داخل في حكم الله تعالى أن الطلاق يحرم عليه ولا يخرج من حكم الله تعالى إلا بدلالة كتاب أو سنة أو إجماع وليس فيه واحد من هذا وأكثر من لقيت من المفتين على أن طلاقه يجوز وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يستيقظ والسكران ليس واحد من هؤلاء ولا في معناه والمرضى إذا هبوا العقول في معنى المجنون لأنهم غير آتئين بالمرض والسكران آتئين بالسكر

(من يلزمه الطلاق من الأزواج) (قال الشافعي) رحمه الله وكل امرأة طلقها زوج بالغ صبية أو معتوهة أو حرة بالغ أو أمة أو مشركة لزمهن الطلاق لأن الطلاق تحريم من الأزواج على أنفسهن فإذا عتقت الأمة وقدرت زوجت عبداً وهي صبية فاخترت وهي صبية الفراق أو مال الرجل امرأة وهي صبية نفسها أو غيرها فاخترت الفراق فليس ذلك لها إلا لأنه لا أمر لها في نفسها وكذلك المعتوهة فإذا أفاقت

سبيل إلى أن يعلم أن عليه صوماً إلا بعد مقدمه (قال المزني) قضاء وعندي أولى به (قال المزني) وكذلك الحج إذا أمكنه قبل موته فرض الله عز وجل صوم شهر رمضان بعينه فلم يسقط بمجرده عنه عرضه (قال المزني) رحمه الله قال الله فعسى من أيام أخر وأجمعوا أنه لو أغنى عليه الشهر كله فلم يعقل فيه أن عليه قضاءه والنذر عنده واجب فقضاؤه إذا أمكنه وإن ذهب وقته واجب وقد قطع بهذا القول في

موضع آخر (قال الشافعي) ولو أصبح فيه صائغا من أربعين هذا أحببت أن يعود لصومه لنذرته ويعود بصومه لقدوم فلان، ولو نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا فقدم يوم الاثنين فعليه أن يصوم كل اثنين يستقبله إلا أن يكون يوم فطر أو أخصي أو تشرى فلا يصومه ولا يقضيه وقال في كتاب الصوم عليه القضاء (٢٤٠) (قال المزني) رحمه الله لأقضاء أشبه بقوله لأنها ليست بوقت

لصوم عنده لغيره ولا غيره وإن نذر صومها نذر معصية وكذلك لا يقضي نذر معصية (قال الشافعي) ولو وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين فيهما ولا يشبه شهر رمضان لأن هذا شيء أدخله على نفسه بعد ما وجب عليه صوم الاثنين وشهر رمضان أو جبهه الله عليه لا يشي أدخله على نفسه ولو كان الناذر امرأة فهي كرجل وتقضى كل ما مر عليها من حضها ولو قالت لله علي أن أصوم أيام حيضتي فلا يلزمها شيء لأنها نذرت معصية (قال المزني) رحمه الله هذا يدل على أن لا يقضي نذر معصية (قال الشافعي) رجة الله عليه وإذا نذر الرجل صوما أو صلاة ولم ينو عددا فأقل ما يلزمه من الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم ولو نذر عتي رقة فأى رقة أعتق أجزأه ولو قال رجل لا خير عيني في عيشتك

المعتوهة أو بلغت الصبية فلها الخيار في المقام معه أو فراقه قال وإن عتقت قبل أن تبلغ أو بعد ما بلغت فلم تختار فلا خيار لها وإذا استنارت المرأة فراق زوجها فهو فسخ بلا طلاق وكذلك امرأه العنينة وامرأة الأجنبي والأبرص تختار فراقه فذلك كله فسخ بلا طلاق لأن الطلاق علق فيه الرجعة (الطلاق الذي علق فيه الرجعة) (قال الشافعي) رحمه الله قال تعالى الطلاق مرتان فامسك بعروف أو تسريح بإحسان وقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن الآية كلها (قال الشافعي) فكان يينا في كتاب الله تعالى أن كل طلاق حسب على مطلقه فيه عدد طلاق الثلاث فصاحبه علق فيه الرجعة وكان ذلك يينا في حديث ركانة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والطلاق الذي يؤخذ عليه المال لأن الله تعالى أذن به وسماه فدية فقال فلا جناح عليهما فيها افتدته فكان يينا في كتاب الله تعالى إذا حصل له أخذ المال أنه إذا ملك ما لا عوض من شيء لم يجز أن يكون له على ما ملكه المال سبيل والمال هو عوض من بضع المرأة فلو كان له عليها فدية رجعة كان ملك ما لها ولم تملك نفسها فدونه قال واسم الفدية أن تفدى نفسها بأن تقطع ملكه الذي له به الرجعة عليها ولو ملك الرجعة لم تكن مالكة لنفسها ولا واقعاعا عليها اسم فدية بل كان مالها ما أخذت وهي بحالها قبل أخذه والأحكام فيما أخذ عليه المال بأن يملكه من أعطى المال قال وبهذا قلنا الطلاق لا يلا وطلاق الخيار والتليك كلها إلى الزوج فيه الرجعة ما لم يأت على جميع الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا قلنا أن كل عقد فسخناه شاء الزوج فسخه أو أوى لم يكن طلاقا وكان فسخا بلا طلاق وذلك أننا لو جعلناه طلاقا جعلنا الزوج يملك فيه الرجعة وانما ذكر الله عز وجل الطلاق من قبل الرجال فقال وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بعروف وقال الطلاق مرتان فامسك بعروف قال وكان معقولا عن الله عز وجل في كل هذا أنه الطلاق الذي من قبل الزوج فاما النسخ فليس من قبل الزوج وذلك مثل أن ينكح نكاحا فاسدا فلا يكون زواجا فيطلق ومثل اسلام أحد الزوجين أو ردة أحدهما فلا يحل لمسلم أن يكون تحتته وثنية ولا مسلمة أن يكون زوجها كافرا ومثل الأمة تعتق فيكون الخيار بالها بلا مشيئة زوجها ومثل انخيار إلى المرأة إذا كان زوجها عتينا أو خصيا محبوبا وما خيرا لها فيه مما يلزمه فيه الفرقه وان كره فأنما ذلك كله فسخ للعقده لا يفتق طلاقا بعدا ومثل المرأة تملك زوجها أو يملكها فيفسخ النكاح (قال الشافعي) ومثل الرجل يغير المرأة فيكون له انخيار فيختار فراقها فذلك فسخ بلا طلاق ولو ذهب ذاهب إلى أن يكون طلاقا لزمه أن يجعل للمرأة نصف المهر الذي فرض لها إذ لم يمسها إلا أن الله تبارك وتعالى يقول إن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع) (قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله تبارك وتعالى الطلاق في كتابه بثلاثة أسماء الطلاق والفراق والسراح فقال عز وجل إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقال جل ثناؤه فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بعروف أو فارقوهن بعروف وقال تبارك اسمك لئلا يسيء الله عليه وسلم في أزواجه أن كتبت تردن الحياة الدنيا وزيتها فتمتعالى الآية (قال الشافعي) فمن خاطب امرأته فأفرد لها اسمها من هذه الأسماء فقال أنت طالق أو قد طلقك أو قد أرتقتك أو قد سرحتك لزمه الطلاق ولم يتوفى الحكم ونوينا فيما بينه وبين الله تعالى ويسعه أن لم يرد شيء منه طلاقا أن يسكها ولا يسعها أن تقيم معه لأنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه وسواء فيما يلزم من الطلاق ولا يلزم

خالف فاليمين على الخالف دون صاحبه (قال المزني) رحمه الله فقلت له فان قال يميني في عيشتك بالطلاق فكلف أعليه شيء فقال لا عين الاعلى الخالف دون صاحبه (قال المزني) رحمه الله قال لي علي بن معبد في المشي كفارة يمين عن زيد وابن عمر وحفصة وميمون بن مهران والقاسم بن محمد والحسن وعبد الله بن عمر الجوزي ورواية عن محمد بن الحسن والحسن وقال سعيد

ابن المسيب لا كفارة عليه أصلاً (٣) وعطاء وشريك وسبعته بقول ذلك وذكر عن الليث كفارة عين في ذلك كله الأسعيد فانه قال لا كفارة (قال المزني) حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان بن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن الجعي عن أمه صفية بنت شيبة أن ابن عمر لما جعل ماله في سبيل الله وفي رتاج الكعبة فقالت عائشة هي عين يكفرهما ما يكفر البين وحدثنا الحميدي قال حدثنا ابن أبي رواد عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن محمد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال فمن جعل ماله في سبيل الله عين يكفرهما ما يكفر البين قال الحميدي وسبعت الشافعي وسفيان بن عيينة به قال الحميدي وهو قولي (كتاب أدب القاضي) (قال الشافعي) أحب أن يقضى القاضي في موضع بارز الناس لا يكون دونه مخاب وأن يكون في غير المسجد (٣٤١) لكثرة الغاشية والمشاغبة بين الخصوم في

أرفق الأماكن به وأحراها
ان لا تسرع ملائته فيه
وأن الأمانة الحدف
المسجد أكره (قال
الشافعي) ومعقول
في قول رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يحكم
الحاكم ولا يقضى القاضي
بين اثنين وهو غصبان
أنه أراد أن يكون القاضي
حين يحكم في حال لا يتغير
فها خلفه ولا عقله والحاكم
أعلم بنفسه فأى حال
أنت عليه تغير فيها عقله
أو خلقه انبغى له أن لا
يقضى حتى يذهب
وأى حال صار إليه فيها
سكون الطبيعة
واجتماع العقل حكم
وان غيره مرض
أو خزل أو فرح أو جوع
أو غص أو ملالة ترك
وأكره البيع والشراء
خوف المحاماة بلزاده
ويتولاها غيره قال
ولا أحب أن يتخلف عن
الولاية لما أن يحجب كلا
وأما أن يترك كلا

نكلم به الزوج عند غضب أو مسئلة طلاق أو رضا وغير مسئلة طلاق ولا تصنع الأسباب شيئاً مما تصنعه
الالفاظ لان السب قد يكون ويحدث الكلام على غير السب ولا يكون مبتدأ الكلام الذي له حكم فيقع
فإذا لم يصنع السب بنفسه شيئاً لم يصنعه بما بعده ولم يمنع ما بعده أن يصنع ماله حكم إذا قيل ولو وصل كلامه
فقال قد فارقك إلى المسجد أو إلى السوق أو إلى حاجة أو قد سرحتك إلى أهلك أو إلى المسجد أو قد طلقك من
عقالك أو ما أشبه هذا لم يلزمه طلاق ولو مات لم يكن طلاقاً وكذلك لو خرس أو ذهب عقله لم يكن طلاقاً ولا
يكون طلاقاً إلا بان يقول أردت طلاقاً وان سألت امرأته أن يسئل سئل وان سألت أن يحلف أحلف فان
حلف ما أراد طلاقاً لم يكن طلاقاً وان نكل قيل ان حلفت طلقت والافليس بطلاق قال وماتكم به
ما يشبه الطلاق سوى هؤلاء الكلمات فليس بطلاق حتى يقول كان مخرج كلامي به على أني نويت به طلاقاً
وذلك مثل قوله لامرأته أنت خلية أو خالوت مني أو خالوت منك أو أنت بريئة أو برئت مني أو برئت
منك أو أنت بائن أو بنت مني أو بنت منك أو اذهبي أو اعزني أو تقضي أو اخرجي أو لا حاجة لي فيك
أو أشبه ذلك بمنزل أهلك أو الرمي الطريق خارجة أو قد ودعتك أو قد ودعتني أو اعتدي أو ما أشبه هذا مما
يشبه الطلاق فهو فيه كله غير مطلق حتى يقول أردت بخرج الكلام مني الطلاق فيكون طلاقاً بإرادة
الطلاق مع الكلام الذي يشبه الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها أنت خلية أو بعض هذا
وقال قلته ولا أنوي طلاقاً ثم أنا الآن أنوي طلاقاً لم يكن طلاقاً حتى يتبدله ونيته الطلاق فيقع حينئذ
الطلاق قال ولو قال لها أنت طالق واحدة بائن كانت واحدة تلك الرجعة لان الله عز وجل حكم في
الواحدة والثنتين بأن الزوج علك الرجعة بعدهما في العدة ولو نكلم باسم من أسماء الطلاق وقرنه اسماً
من هذه الأسماء التي تشبه الطلاق أو شدد الطلاق بشئ معه وقع الطلاق باطهار أحد أسمائه ووقف
في الزيادة معه على نيته فإن أراد بها زيادة في عدد الطلاق كانت الزيادة على ما أراد وان لم يرد بها زيادة
في عدد الطلاق كانت الزيادة كالم تكمن على الابتداء اذ لم يرد بها طلاقاً وان أراد بها جئت تشديد طلاق
لم يكن تشديداً وكان كالطلاق وحده بلا تشديد وذلك مثل أن يقول أنت طالق البتة أو أنت طالق
وبتة أو أنت طالق وخليئة أو أنت طالق وبائن أو أنت طالق واعتدي أو أنت طالق ولا حاجة لي فيك
أو أنت طالق والرمي أهلك أو أنت طالق وتقضي فبئس عن نيته في الزيادة فان أراد بها زيادة في عدد
طلاق فهي زيادة وهي ما أراد من الزيادة في عدد الطلاق وان لم يرد بها زيادة لم تكن زيادة وان قال لم
أرد بالطلاق ولا بالزيادة معه طلاقاً لم يدين في الطلاق في الحكم ودين في الزيادة معه وان قال أنت طالق
واحدة شديدة أو واحدة غليظة أو واحدة ثقيلة أو واحدة طويلة أو ما أشبه هذا كانت واحدة علك

(٣١ - الام - خامس) ويعتذرو بسألهم التحليل ويعود المرضي ويشهد الجناز ويأتي مقدم العائيل
واذا بان له من أحد الخسعين لدهنها فان عاذ به ولا يحبس ولا يضربه إلا أن يكون في ذلك ما يستوجبه ويشاور قال الله عز وجل
وأمرهم شورى بينهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الأمر قال الحسن ان كان النبي صلى الله عليه وسلم عن مشاورتهم
لغنيا ولكنه أراد أن يستين بذلك الحكم بعده ولا يشاور اذا نزل به المشكل الاعمال بالكتاب والسنة والآثار وأقويل الناس
والقياس ولسان العرب ولا يقبل وان كان أعلم منه حتى يعلم كفه أن لا يلزمه من حيث لم تختلف الرواية فيه أو بدلالة عليه
أو أنه لا يحتمل وجهاً أظهر منه (قال الشافعي) رحمه الله فأما أن يقلده فلم يجعل الله ذلك لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

اجتهد الجاهل كما فاضل
فله أجران وإذا اجتهد
فأخطأ فله أجر (قال
الشافعي) فأخبر أنه
يناب على أحدهما
أكثر مما يناب على
الآخر فلا يكون
الثواب فيما لا يسع
في الخطأ الموضع
(قال المزني) رحمه الله
أنا أعرف أن الشافعي
قال لا يؤثر على الخطأ
وأنما يؤثر على قصد
السواب وهذا عندى
هو الحق (قال الشافعي)
رحمه الله من اجتهد
من الحكم ففقد
باجتهاده ثم رأى أن
اجتهاده خطأ أو ورد
عليه فاض غيره فسواء
فإنما لقلب كتاباً أو سنة
أو إجماعاً أو ما في معنى
هذه الأدلة وإن كان يحتمل
بأنه يذهب إليه ويحتمل
بأنه يرد عليه وحكم فيها
بما أنفذ والذي هو

(الحجة في البتة وما أشبهها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبيد بن محمد بن علي بن شافع
 عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبد بن زيد أن ركانة بن عبيد بن زيد طلق امرأته سميمة
 البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلق امرأتى سميمة البتة والله ما أردت
 الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكانة والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت
 الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر رضي الله عنه والثالثة في
 زمان عثمان رضي الله عنه (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن عباد بن
 جعفر عن المطلب بن حنطب أنه طلق امرأته البتة ثم أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له فقال
 له عمر ما جئت على ذلك فقال قد قلته فسلاما عمرو ولو أنهم سمعوا ما أوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تنبيها
 ما جئت على ذلك قال قد قلته فقال عمر رضي الله عنه أمسك عليك امرأتك فان الواحدة ببت (قال
 الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن عمر بن
 الخطاب قال للتومثة مثل الذي قال للمطلب (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء
 البتة فقال يدين فان كان أراد ثلاثا فثلاث وإن كان أراد واحدة فواحدة (قال الشافعي) أخبرنا سعيد
 ابن سالم عن ابن جريج عن عطاء أن شريحاً جاءه بعض امرأته فساله عن رجل قال لامرأته أنت طالق البتة
 فاستعفاه شريح فإني أن يعقبه فقال أما الطلاق ففسنة وأما البتة فبدعة فأما السنة والطلاق فأمضوه وأما
 البدعة والبتة فقلدوه إياه ودينوه فيها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء
 الرجل يقول لامرأته أنت خلية أو خلوت مني أو أنت برية أو برئت مني أو يقول أنت بائنة أو قد بنت مني
 قال سواء قال عطاء وأما قوله أنت طالق ففسنة لا يدين في ذلك هو الطلاق قال ابن جريج قال عطاء وأما قوله
 أنت برية أو بائنة فذلك ما أحبدت وأسئل فان كان أراد الطلاق فهو الطلاق والافلا (قال الشافعي)
 أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه قال في قوله أنت برية أو أنت بائنة أو أنت
 خلية أو برئت مني أو بنت مني قال يدين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن
 أبيه أنه قال ان أراد الطلاق فهو الطلاق كقوله أنت على حرام (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن
 سفيان الثوري عن حماد قال سألت ابراهيم عن الرجل يقول لامرأته أنت على حرام قال ان نوى طلاقا
 فهو طلاق والا فهو عين (قال الشافعي) رحمه الله والبتة تشديد الطلاق ومحتملة لان تكون زيادة في عدد

الضمر، أعسده وليس علي
وأنفذ علي ما وصفت *
الناسي كتب حلية كل ر
موضع ساعته ومضاه
عن شهادته واليوم الذي
ليمعمل بهم ذلك وأحب أ
الناس أوالخيف عليهم أوالخيف

الصواب، عندنا وليس على القاضي أن يتعقب حكم من قبله وإن تظلم بحكمه عليه من قبله نظرية فردة الطلاق أو أنفذ على ما وصفت * وإذا تخالفا إليه أعجبي لا يعرف لسانه لم تقبل الترجمة عنه إلا بعد أن يعرف أن سانه وإذا شهد الشهود عند القاضي كتب حلية كل رجل ورفع في نسبته أن كان له أو ولاية أن كانت له وسأله عن مناعته وكتبته أن كانت له وعن مسكنه وعن موضع بيعته ومصلاه (قال الشافعي) رحمه الله وأحب إذا لم يكن لهم سدة عقول أن يفرقهم ثم يسأل كل واحد منهم على حدة عن شهادته واليوم الذي شهد فيه والمرضع ومن فيه ليستدل على عورته أن كانت في شهادته وإن جعوا الحال السنة والعقل لم يفعل بهم ذلك وأحب أن يكون أصحاب مسائله جامعين للعقاف في الطعمة والأنفوس وأفرى العقول برأ من الشحنة بينهم وبين الناس وألحيف عليهم وألحيف على أحد بان يكونوا من أهل الأهواء والعصبية أو المماطلة للناس وأن يكونوا جامعين للإمانفة في أديانهم

لا يتغفلون بأن يسألوا الرجل عن عدوه فيخفى حسنا ويقول قبيحا فيكون جرحا ويسألوه عن صديقه فيخفى قبيحا ويقول حسنا فيكون تعديلا ويحصر على أن لا يعرف له صاحب مسئلة فيختال له وأن يكتب لأصحاب المسائل صفات الشهود على ما وصفتوا وأسماء من شهد له وشهد عليه ومبلغ ما شهدوا فيه ثم لا يسألون أحدا حتى يحبر ومن شهدوا له وعليه وبقدر ما شهدوا فيه فإن المسؤل قد يعرف ما لا يعرف الحاكم من أن يكون الشاهد عدو للمشهود عليه أو شريكا فيما شهد فيه ونطيب نفسه على تعديله في اليسير ويقف في الكثير ولا يقبل المسألة عنه ولا تعديله ولا تجرحه الا من اثنين ويخفى عن كل واحد منهما أسماء من دفع الى الآخر لتتق مسائلها أو تختلف فإن اتفقت بالتعديل أو التجريح قبلهما وان اختلفت أعادها مع غيرهما وان عدل (٣٤٣) رجل بشاهدس ورحح بأخرين كان

المجرح أولى لان التعديل على الظاهر والجرح على الباطن ولا يقبل المجرح الا بالمعينة وبالسمع ولا يقبله من فقه دين عاقل الا بأن يفقهه على ما يجرحه به فان الناس يتباينون في الأهواء فيشهد بعضهم على بعض بالكفر والفسق بالتأويل وهو بالجرح عندهم أولى وأكدر من ينسب الى أن تجوز شهادته بغيا حتى بعد اليسير الذي لا يكون جرحا جرحا ولا يقبل التعديل الا بان يقول عدل على ولي ثم لا يقبل حتى يسأله من معرفته به فان كانت باطنة متقدمة والزم يقبل ذلك منه ويسأل عن جهل عدله سرا فإذا عدل سأل عن تعديله علانية ليعلم أن المعدل

الطلاق وقد جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لم يرد ركائة الا واحدة واحدة عاك فيه الرجعة وفيه دلائل منها أن تشديد الطلاق لا يجعله بائنا وأن ما احتل الزيادة في عدد الطلاق مما سوى اسم الطلاق لا يكون طلاقا لا بزيادة المتكلمه وأنه اذا أراد الطلاق كان طلاقا ولو كان اذا أراد به زيادة في عدد الطلاق ولم يكن طلاقا لم يخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد الا واحدة وان كان نوى زيادة في عدد الطلاق بما يشبه الطلاق وقع بارادته فان أراد فيما يشبه الطلاق أن يطلق واحدة فواحدة وان أراد اثنتين فاثنتين وان أراد ثلاثا فثلاثا فاذا وقعت ثلاث بارادته الطلاق مع ما يشبه الطلاق واثنتان واحدة كان اذا تكلم باسم الطلاق الذي يقع به طلاق بنية طلاق أو غير بنية أولى أن يقع فان قال أنت طالق بنوى اثنتين أو ثلاثا فهو ما نوى مع الواحدة من الزيادة ولا أعلم شيئا مما سوى ما سمى الله عز وجل به الطلاق أشبه في الظاهر بان يكون طلاقا ثلاثا من البتة فاذا كان اذا تكلم بهامع الطلاق لم يكن طلاقا لا بزيادة كان ما هو أضعف منها في الظاهر من الكلام أولى أن لا يكون طلاقا لا بزيادة الطلاق ولو قال رجل لامرأته اختارى أو أمرتك بكذا أو قال ملكتك أمرتك أو أمرتك اليك فطلقت نفسها فقال ما أردت بشئ من هذا طلاقا لم يكن طلاقا وسواء قال ذلك في المجلس أو بعده لا يكون طلاقا الا بان يقر أنه أراد بملكها وتخييرها طلاقا قال وهكذا لو قالت له خالعي فقال قد خالعتك أو خلعتك أو قد فعلت لم يكن طلاقا لا بزيادة الطلاق ولم يأخذ مما أعطته شيئا الا أن يريد به طلاقا وذلك أن طلاق البتة يحتمل الابتناء الذي ليس بعده شيء ويحتمل تطلقه واحدة لانه يقع عليها أنها منبته حتى يرتجعها والخلية والبرية والبائن منه يحتمل خلية مما يعني وبرية مما يعني وبائن من النساء ومعنى بالمودة واختارى اختارى شيئا غير الطلاق من مال أو ضرب أو مقام على حسن أو قبيح وأمرتك بكذا أنك تملكين أمرتك في مال أو غيره وكذلك أمرتك اليك وكذلك ملكتك أمرتك ولو قال لامرأته أنت طالق تطلقه شديدة أو غليظة أو ما أشبه هذا من تشديد الطلاق أو تطلقه بان كان كل هذا تطلقه تلك الرجعة واذا طلق الرجل امرأته في نفسه ولم يحرك به لسانه لم يكن طلاقا وكل ما لم يحرك به لسانه فهو من حديث النفس الموضوع عن بني آدم وهكذا ان طلق ثلاثا بلسانه واستثنى في نفسه لزمه طلاق ثلاث ولم يكن له استثناء لان الاستثناء حديث نفس لاحكامه في الدنيا وان كلم امرأته بما لا يشبه الطلاق وقال أردت به الطلاق لم يكن طلاقا وانما عمل النية مع ما يشبه ما نوى به وذلك أن يقول لها بارك الله فيك أو اسقيني أو أطعمني أو زوديني أو ما أشبه هذا ولكنه لو قال لها افلحي أو اذهبي أو اعزبي أو اشربي يري به طلاقا كان طلاقا وكل هذا يقال للخارج والمغارق يقال له افلح كما يقال له اذهب ويقال له اعزب اذهب بعدا ويقال للرجل يكلم عبا كرهه أو يضرب اشرب وكذلك الخ أو اطعم

سرا هو هذا الاوافق اسم اسمها ولا نسب نسبها ولا ينبغي أن يتخذ كتابا حتى يجمع أن يكون عدلا عاقلا ويحصر أن يكون فقيها لا نوى من جهالة نزها بعيدا من الطبع والقاسم في صفة الكاتب عالم بالحساب لا يتخدد (قال الشافعي) ويتولى القاضي ضم الشهادات ورفعها لا يقبل ذلك عنه ويرفعها في قطر ويضم الشهادات ويحجج الرجلين في مكان واحد مترجة باسمائهما والشهر الذي كانت فيه ليكون أعرفه اذا طلبها فاذا مضت ستة عزلها وكتب خصوم سنة كذا حتى تكون كل سنة مفروزة وكل شهر مفروزا ولا يفتح المواضع التي فيها اثلاث الشهادات الا بعد نظره الى خاتمة أو علامته وأن يترك في يدى المشهود له نسخة بتلك الشهادات ولا يجتمعا ولا يقبل من ذلك ولا مما وجد في ديوانه الا ما حفظ لانه قد يطرر في الديوان ويشبه الخط الخط ولو شهد عنه مشهود أنه حكم بحكم فلا يبطله ولا يحقه اذ لم يذكره وان شهدوا

عند غيره أجازة لانه لا يعرف منه ما يعرف من نفسه فان علم غيره أنه أنكره فلا ينبغي له أن يقبله (قال الشافعي) رجح الله ويقبل كل كتاب لقاض عدل ولا يقبله إلا بعدلين وحتى يفتح ويقرأ عليهم ما يشهدون أن القاضى أشهدهما على ما فيه وأنه قرأ بمحض ضميرهما وأقرى عليهم ما قالوا شهدا أن هذا كتابى إلى فلان قال وينبغي أن يأمرهم بنسخه كتابه في أيديهم ويقعوا أشهادا منهم فيه فان أنكر خاتمه أو أنعمى كتابه شهدوا بعلمهم عليه فان مات الكاتب أو عزل لم يمنع ذلك قبوله وقبلة كما يقبل حكمه ولو ترك أن يكتب اسمه في العنوان وقطع الشهود بانه كتابه قبله وان أنكر المكتوب عليه لم يأخذ به حتى تقوم بينة بأنه هوذا رفع في نسبه فقامت عليه بينة بهذا الاسم والنسب (٣٤٤) والقبيلة والصناعة أخذ بذلك الحق وان وافق الاسم والقبيلة

والنسب والصناعة فانكر المكتوب عليه لم يقض عليه حتى يبان بشئ لا يوافقه فيه غيره وكتاب القاضى الى الخليفة والخليفة الى القاضى والقاضى الى الأمير والأمير الى القاضى سواء لا يقبل الا كما وصفت من كتاب القاضى الى القاضى

(باب القسم)

(قال الشافعي) رجح الله وينبغي أن يعطى أجر القسم من ميت المال لانهم يحكمون وان لم يعطوا خلى بينهم وبين من طلب القسم واستأجرهم طالب القسم عما شاء أو أكثر فان سمى على كل واحد في نصيبه شيئا معلوما فحائز وان سمى على الكل فعلى قدر الانصاف واذا راء الى القسم وأبى شركاؤهم

قال الله عز وجل وهو يذكر بعض من عذب ذاك أنت العزيز الكريم ولوقال لها ذهبي وزوجى أو تزوجى من شئت لم يكن طلاقا حتى يقول أردت به الطلاق وهكذا ان قال اذهبي فاعتدى ولوقال الرجل لامرأته أنت على حرام لم يقع به طلاق حتى يريد الطلاق فاذا أراد به الطلاق فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق وان أراد طلاقا ولم يرد عدد من الطلاق فهي واحدة يملك الرجعة وان قال أردت تحريمها بلا طلاق لم تكن حراما وكانت عليه كفارة عين ويصحبها ان شاء قبل أن يكفر وانما قلنا عليه كفارة عين اذا أراد تحريمها ولم يرد طلاقها أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم جاريته فأمر بكفارة عين والله تعالى أعلم قال الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم الآية فلما لم يرد الزوج بتحريم امرأته طلاقا كان أوقع التحريم على فرج مباح له لم يحرم بتحريمه فلزمته كفارة فيه كالأمر من حرم أمته كفارة فيها ولم تحرم عليه بتحريمه لانها معا تحريم لغرضين لم يقع بواحد منهما طلاق ولوقال كل ما أملك على حرام يعنى امرأته وجواريه وماله كفر عن المرأة والجوارى كفارة كفارة اذا لم يرد طلاق المرأة ولوقال ما لى على حرام لا يريد امرأته ولا جواريه لم يكن عليه كفارة ولم يحرم عليه ماله

(باب الشك واليقين في الطلاق) (قال الشافعي) رجح الله تعالى واذا قال الرجل أنا أشك أطلقت امرأتى أم لا قيل له الورع أن تطلقها فان كنت تعلم أنك ان كنت قد طلقت لم تجاوز واحدة قلنا نكحنا طلقت واحدة فاعتدت منك بأقرارك بالطلاق وان أردت رجعتها في العدة فانت أملك بها وهي معك باثنتين واذا طلقتها باثنتين وقد وقعت أو لا الثالثة حرمت عليك حتى يحلها الزوج فتكون معك هكذا وان كنت تشك في الطلاق فلم تدرك أن لا تطلق أو واحدة فالورع أنك تقر بأنك طلقتها لا لا والاحتياط لك أن يوقعها فان كانت وقعت لم تضرك الثالث وان لم تكن وقعت أو قعتها بثلاث لتحل لك بعد زوج يصيبها ولا يلزبك في الحكم من هذائى لانها كانت حلالا لك فلا تحرم عليك الا بيقين تحريم فان تشكك في تحريم فلا تحرم عليك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان يأتي أحدكم فينزع بين أليته فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يحذر رجحا (قال الشافعي) رجح الله هذا كان على يقين الوضوء وشك في انتقاضه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يثب على يقين الوضوء ولا ينصرف من الصلاة بالشك حتى يستيقن بانتقاض الوضوء بأن يسمع من نفسه صوتا أو يحذر رجحا وهو في معنى الذى يكون على يقين النكاح ويشك في تحريم الطلاق ولا يخالفه وان سألت عينة أحلف ما طلقها فان حلف فهي امرأته وان نكل وحلفت اطلقت عليه وان شككت فهي امرأته بحالها وان ماتت فسأل ذلك ورثها البتة فهو ميراثها فذلك لهم ويقومون

فان كان يشفع واحد منهم بما يصير له مقسوما أجبرتهم على القسم فان لم يشفع الباقون بما يصير اليهم فأقول لمن في كره ان شئت جعتم حقوقكم فكانت مشاعة بينكم لتنتفعوا بها وينبغي للقاسم أن يحصى أهل القسم ويبلغ حقوقهم فان كان فيهم من له سدس وثلث ونصف قسمه على أقل السهمان وهو السدس فيها فيجعل لصاحب السدس سهما ولصاحب الثلث سهمين ولصاحب النصف ثلاثة ثم يقسم الدار على ستة أجزاء ثم يكتب أسماء أهل السهمان في رقاع قرطيس صغار ثم يدرجها في بندق طين يدور واذا استوت ألغها في حجر من لم يحضر البندقة ولا الكتاب ثم سمي السهمان أولا وثانيا وثالثا ثم قال أخرج على الاول بندقة واحدة فاذا أخرجها ففهم فاذا أخرج اسم صاحبها جعل له السهم الاول فان كان صاحب السدس فهو له ولا شئ له غيره وان كان صاحب الثلث فهو له والسهم الذى يليه وان كان

صاحب النصف فهو له والسهمان اللذان يلبانه ثم قبله أخرجه بسدقة على السهم الذي يلي ما خرج فإذا خرج فيها اسم رجل فهو له كما
وصفت حتى تنفذ السهمان فإذا كان في القسم رد لم يخرج حتى يعلم كل واحد منهم موضع سهمه وما يلزمه ويستقط عنه وإذا علم كما يعلم
السبع التي تجوز أجزته لا بالقرعة ولا يجوز أن يجعل لأحدهما سفلًا ولا أخرعه إلا أن يكون سفلًا وعلاه واحد وإذا ادعى بعضهم غلطًا
كأن البينة فإن جاء بهما رد القسم عنه وإذا استحق بعض المقسوم أو لحق الميت دين فبيع بعضها انتقض القسم ويقال لهم في الدين: الرخصة
أن تطوعتم أن تعطوا أهل الدين والرخصة أن نفدنا القسم بينكم والانتضاء عليكم ولا يقسم صنف من المال مع غيره ولا غيب مع نخل ولا
يصح بعل مضموم إلى عين ولا عين مضمومة إلى بعل ولا بعل إلى نخل يشرب بنهر مأمون (٢٤٥) الانقطاع وتقسيم الارضون والنياب

والطعام وكل ما احتل
القسم وإذا طلبوا أن
يقسم دارا في أيديهم
قلت ثبتوا على أصول
حقوقكم لأنى لو قسمتها
بقولكم ثم رفعت إلى
حاكم كان شيئا أن
يجعلها لكم ولعلها
تغيركم وقد قيل يقسم
ويشهد أنه قسمها على
اقرارهم ولا يعجبني لما
وصفت

(باب ما على القاضى
في الخصوم والشهود)

(قال الشافعى) رحمه
الله ينبغي للقاضى أن
ينصف الخصم في
المدخل عليه للحكم
والاستماع والانصات
لكل واحد منهما حتى
تنفذ حجة ولا ينهرهما
ولا ينعن شاهدًا ولا
ينبغي أن يلقن واحدا
منهما حجة ولا شهادا
شهادا ولا بأس اذا
جلس أن يقول تكلموا
أو يكتم حتى يبتدئ

في ذلك مقامها (قال الشافعى) وإن كان هو الميت فسأل ورثته أن تمنع ميراثها منه بقوله فليس لهم ذلك
وإن سألوهم أن يقولوا أنه طلقها ثلاثا وهو صحيح أحلفت ما علمت ذلك فإن حلفت ورثته وإن نكلت حلفوا القدر
طلقها ثلاثا ولم يرث ولو استيقن بطلاق واحدة وشك في الزيادة لم يمتعه واحدة باليقين وكان فيما شك فيه من
الزيادة كوفيما شك فيه أو لا من طليقة أو ثلاث قال ولو شك في طلاق فأقام معها فأصابها وماتت
وأخذ ميراثها ثم استيقن أنه كان طلقها في الوقت الذي نسب إلى نفسه فيه الشك في طلاقها أو قامت عليه
بينة أخذ منه مهر مثلها بالاصابة ورد جميع ما أخذ من ميراثها ولو كان هو الشاك في طلاقها ثلاثا وماتت
وقد أصابها بعد شكها وأخذت ميراثه ثم أقرت أنها قد علمت أنه كان قد طلقها في تلك الحال ثلاثا ردت الميراث
ولم تصدق على أن لها مهر بالاصابة ولو ادعت الجهالة بأن الاصابة كانت تحرم عليها أو ادعت غصبه أياها
عليه أو لم تدع من ذلك شيئا تصدق على ما عليها أحلفناه ولا تصدق على ما تأخذ من مال غيرها ولو أقرها
الورثة بعد كرت كان لها مهر مثلها وترد ما أخذت من ميراثه ولو شك في عتق رقيقه كان هكذا لا يعتقون
الابيقينه يعتقهم وإن أرادوا أحلفناه لهم فإن حلف فهم رقيقه وإن نكل حلفوا اعتقوا وإن حلف بعضهم
ونكل بعض عتق من حلف منهم ورق من لم يحلف وإن كان فيهم صغير أو معتوه كان رقيقا بحاله ولا تحلفه
الامن أراد عينه منهم ولو استيقن أنه خنت في محنته بأحد أمرين بطلاق أو عتاق وقضاه عن نسائه
ورقيقه حتى يبين أيهم أراد ونحلفه للذي زعم أنه لم يرد بالبين وإن مات قبل أن يحلف أقرع بينهم فإن وقعت
القرعة على الرقيق عتقوا من رأس المال وإن وقعت على النساء لم تطلقهن بالقرعة ولم تعتق الرقيق وورثه
النساء لأن الأصل أنهن أزواج حتى يستيقن بأنه طلقهن ولم يستيقن والورع أن يدعى ميراثه وإن كان
ذلك وهو ميراث فسواء كله لأن الرقيق يعتقون من الثلث قال وإذا قال لأمرأتين له احدا كما طالق ثلاثا
ولنسوة احدا كن طالق أو اثنتان مسكن طالعان منع منهن كلهن وأخذ بنفقتهن حتى يقول التي أردت
هذه والله ما أردت هاتين فإن راد البواقي أن يحلف لهن أحلف بدعواهن عليه وإن لم يردنه لم أحلف لهن
لأنه قد بان أن طلاقه لم يقع عليهن وأنه وقع على غيرهن ولو كانتا اثنتين فقال لاحداهما ألم أعني هذه بالطلاق
كان ذلك اقرارا منه بأنه طلق الأخرى إذا كان مقرا بطلاق احداهما فإن كان منكرا لم يلزمه طلاق احداهما
بعينها الا باقرارا يحدثه بطلاقها ولو قال ليست هذه التي أوقعت عليها الطلاق التي أردت أوقعا الطلاق
عليها أو لم نوقعه حتى قال أخطأت وهذه التي زعمت أني لم أرد بها بالطلاق التي أردتها به طلقا معا باقراره
وهكذا إذا كان في أكثر من اثنتين من النساء وإذا قال للرجل لأمرأتين له احدا كما طالق وقال والله ما أدرى
أيتهما غبت وقف عنهما واختبره أن يطلقهما ولم يجبر على ذلك حتى يبين أيتهما أراد بالطلاق فإن قال

أحدهما وينبغي أن يبتدئ الطالب فإذا أنفذ حجة تكلم المطلوب ولا ينبغي أن يضيف الخصم دون خصمه ولا يقبل منه هدية وإن كان
يهدي إليه قبل ذلك حتى تنفذ خصومته وإذا حضر مسافرون ومقيمون فإن كان المسافرون قليلا فلا بأس أن يبدأ بهم وأن يجعل لهم يوما
بقدر ما لا يضرب أهل البلد فإن كثروا حتى ساووا أهل البلد ٣ أساهم بهم ولكل حق ولا يقدم رجلا جاء قبله رجل ولا يبيع بينة في مجلس
الافى حكم واحد وإذا فرغ أقامه ودعا الذي بعده وينبغي للأمام أن يجعل مع ورق القاضي شيئا لقراطيسه ولا يكلف الطالب فإن لم يفعل قال
لطالب ان شئت فأت بصيغة فيها شهادة شاهدك وكتاب خصومتك ولا أكره ولا أقبل أن يشهدك شاهد بلا كتاب وأنسى شهادته فإن
قبل الشهادة من غير حجة رخصته فلا بأس وينبغي إذا حضر أن يقرأ عليه أشهدوا به عليه ونسخه أسماءهم وأنسابهم ويترده جرحهم

(٣) قوله أساهم بهم يقال أسوته به إذا جعلته بأسوته اه قاموس وهو المراد هنا كتبه مصححه

فان لم يأت به حكم عليه واذا علم من رجل باقراره أو تبين انه شهد عنده بزور عزره ولم يبلغ بالتعزير أربعين سوطا وشهر أمره فان كان من أهل المسجد وقفه فيه وإن كان من أهل قبيل وقفه في قبيله أو في سوقه وقال انا وجدنا هذا شاهدا زور فاعرفوه (قال المزني) رحمه الله اختلف قوله في الخصم يقر عند القاضي فقال فيما قولان أحدهما انه كشاهد وبه قال شريح والآخر انه يحكم به (قال المزني) وقطع بأن سماعه الاقرار منه اثبت من الشهادة وهكذا قال في كتاب الرسالة اقضى عليه بعلي وهو أقوى من شاهدين أو بشاهدين وبشاهد وامرأتين وهو أقوى من شاهد وبعين وبشاهد وبعين وهو أقوى من الشكول ورد اليمين قال وأحب للإمام اذا ولي القضاء رجلا أن يجعل له أن يولي القضاء من رأى في الطرف من أطرافه (٣٤٦) فيجوز حكمه ولو عزل فقال قد كنت قضيت لفلان على فلان لم

يقبل الا بشهود وكل ما حكم به لنفسه وولده ووالده ومن لا تجوز له شهادة مرد حكمه

(الشهادات في البيوع) مختصر من الجامع من اختلاف الحكم والشهادات ومن أحكام القرآن ومن مسائل شتى سمعتها منه لفظا

(قال الشافعي) قال الله عز وجل وأشهدوا اذا تباعتم فاحتمل أمره حبس ثنائه وأمرين أحدهما أن يكون مباحا تركه والآخر حتميا يعصى من تركه بتركه فلما أمر الله عز وجل في آية الدين والدين تباع بالاشهاد وقال فيها فان آمن بعدتكم بعضا فليؤد الآخر أؤمّن أمانته دل على أن الأولى دلالة على أن الثاني في الاشهاد من منع التظالم بالجنود أو بالثمن - بيان ولما في

قائل أولى ان أوقع الطلاق على أحدهما قيل له ان فعلت أزال منك ما أوقعت الآن ولم يخرجك من الطلاق الأول فانما على يقين من أنه أوقع على أحدهما ولا يخرجك من الأمان أن تزعم أن تخرجك على واحدة بعينها دون الأخرى وان قامت فأردت الأخرى أحلفناك لها فان لم يقبل أردت واحدة بعينها ولم يحلف حتى ماتت أحدهما وقفنا له ميراثه منها فان زعم أن التي طلق الحية ورثناه من الميتة وان أراد ورثتها أحلفناه لهم ما طلقها وجعلنا له ميراثه منها اذا كنا نعرف أيتهما طلق الا بقوله فسواء ماتت أحدهما وبقيت الأخرى أو ماتتا معا ولم يموتا وهكذا لو ماتت أحدهما قبل الأخرى أو ماتتا جميعا معا أو لم يعرف أيتهما ماتت قبل وقفنا له من كل واحدة منهما ميراث زوج فإذا قال لأحدهما ما هي التي طلقت ثلاثا نردنا على أهلها ما وقفنا لزوجها وأحلفناه لورثة الأخرى ان شأوا فجعلنا له ميراثه منها وان كان في ورثتها صغار ولم ير الكبار عينه لم نعطه ميراثها الا بيمين وهكذا ان كان فيهم غائب ولو كان الطلاق في هذا كله يملك الرجعة فأتت في العدة ورثتهما أو مات ورثناه لأنهم ماعافى معافى الأزواج في الميراث وأكبر أمرهما ولو كانت المسئلة بحالها وكان هو الميت قبلهما والطلاق ثلاثا وقفنا لهما ميراث امرأته حتى يصطالحا لانا لوقسمنا بينهما ما يقبلا أن أقدم معنا الزوجة نصف حقها وأعطينا غير الزوجة نصف حق الزوجة واذا وقفنا فاعلمنا عرفت ان يصطالحا فتكون أحدهما قد عفت هو وقفنا حتى نجد على الزوج بينة نأخذ بها أو تصادقنا منها ما فيلزمه أن يصطالحا فتكون أحدهما قد عفت بعض حقها أو تركت ما ليس لها فلا يكون لنا في صلحهما حكم الزمانها ما كرهين ولا أحدهما ولو ماتت أحدهما قبله ثم مات قبل أن يبين ثم ماتت الأخرى بعده مثل الورثة فان قالوا ان طلاقه قد وقع على الميتة ورثته الحية بلا عين على واحد منهم لانهم يقولون أن في ماله حق الحية ولا حق له في ميراث الميتة وهذا اذا كان الورثة كبارا رشدا يكون أمرهم في أموالهم جائزا وان كان فيهم صغير جاز في حق الكبار الرشد اقرارهم ووقف للزوج الميت حصص الصغار ومن كان كبيرا غير رشيد من ميراث زوج حتى يبلغوا الرشد والحلم والحيمض ووقف للزوجة الحية بعد حصتها من ميراث امرأته حتى يبلغوا ولو كان له بارافقوا التي طلق ثلاثا في المرأة الحية بعده ففها قولان أحدهما أنهم يقومون مقام الميت فيملكون على البت أن فلانة الحية بعده التي طلق ثلاثا ولا يكون لها ميراث منه وبأخذون له ميراثه من الميتة قبله كما يكون له الحق بشاهد فيملكون ان حقه لحق ويقومون مقامه في اليمين واليمين على البت لانهم قد يعلمون ذلك بخبره وخبر من يصدقون غيره وان كان فيهم صغار وقف حق الصغار من ميراث الأب من الميتة قبله حتى يحلفوا فإيا خذوه أو ينكلوا فيسطل أو يموتوا فيقوم ورثتهم مكانهم كما يكون فيما وصفتنا من عين وشاهد ويوقف قدر حقهم من ميراث أبيهم للزوجة الحية بعده ليقر والها فإيا خذوه وبطل حقهم من الأخرى ويحلفوا فإيا خذوا

دائن من برأت الذم بد الموت لا غير وكل أمر ندب الله اليه فهو الخير الذي لا يعتاض منه من تركه وقد حفظ

من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بايع أعرابيا فساخعه بأمر بعض المنافقين ولم يكن بينهما شاهد فلو كان حتما تركه صلى الله عليه وسلم (باب عدة البهائم ودوحيت لا يجوز فيه النساء وحيث يجوز وحكم القاضي بالظاهر) (قال الشافعي) ودل الله جل ثناؤه على أن لا يجوز في الزنا أقل من أربعة لقوله لولا جازا عليه بأربعة شهداء وقال سعد بن رسول الله أرى لو وجدت مع امرأتين رجلا أنه شهد بآية أربع شهداء فقال نعم وجلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاثة لما لم يقم الرابع وقال الله جل ثناؤه في الامساك والفرار

رجلين وقال الله جل ثناؤه في آية الدين فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ولم يذكرفي شهود الزنا ولا الفراق ولا الرجعة امرأتان وجدنا شهود الزنا يشهدون على حد لآمال والطلاق والرجعة تحريم بعد تحليل وتثبيت تحليل لآمال والوصية الى الموصى اليه قيام بما وصى به اليه لأن له ما لا ولا أعلم أحدا من أهل العلم خالف في أنه لا يجوز في الزنا الا الرجال وأكثرهم قال ولا في الطلاق ولا في الرجعة انما ذكر الزوجان وقالوا ذلك في الوصية فكان ذلك كالدلالة على ظاهر القرآن وكان أولى الأمور بأن يصار اليه ويقاس عليه والدين أخذ به المشهود له ما لا حازت فيه شهادة النساء مع الرجال وما عد ذلك فلا يجوز فيه الا الرجال (قال الشافعي) رحمه الله وفي قول الله تبارك وتعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وقال أن نضل أحدهما (٣٤٧) فنذكر أحدهما الأخرى دلالة على

أن لا يجوز شهادة النساء

حيث يحضرن الامع

الرجل ولا يجوز منهن

الامرأتان فصاعدا

وأصل النساء أنه قصر

بهن عن أشياء بلغها

الرجال وأنهم جعلوا

قوامين عليهن وحكاما

ومجاهدين وأن لهم

السهمان من الغنية

دونهن وغير ذلك

فالأصل أن لا يحضرن فإذا

أجرن في موضع لم يعد

من ذلك الموضع وكيف

أجازهن محمد بن الحسن

في الطلاق والعناق

وردهن في الحدود

(قال الشافعي) رحمه الله

وفي إجماعهم على أن

لا يحضرن على الزنا ولم

يستثنى في الأعواز

من الأربعة دليل على

أن لا يحضرن في الوصية

اذ لم يستثنى في الأعواز

من شائئين وقال

بعض اصحابنا ان

شهدت امرأتان لرجل

حقهم من الأخرى ويبطل حقه الذي وقف والقول الثاني أن يوقف له ميراث زوج من المبتة قبله والبتة بعده ميراث امرأته منه حتى تقوم بينة أو يصطلم ورثته وورثتها (قال الشافعي) رحمه الله ولو رأى امرأة من نسائه مطلعة فقال أنت طالق ثلاثا وقد أثبت أنهم من نسائه ولا يدرى أين هي فقالت كل واحدة منهن أنا هي أو تحدثت كل واحدة منهن أن تكون هي أو ادعت ذلك واحدة منهن أو اثنتان وبجهد البواقي فسواء ولا يقع الطلاق على واحدة منهن إلا أن يقول هي هذه فإذا قال لواحدة منهن هي هذه وقع عليها الطلاق ومن سأل منهن أن يحلف لهما ما طلقها أخاف ومن لم تسأل لم يحلف لأنه أوقع الطلاق على واحدة ولم نعلمه طلق اثنتين ولو أقر واحدة ثم قال أخطأت هي هذه الأخرى لزمه الطلاق (١) للاولى التي أقر لها وهكذا الوضع هذا فيمن كلهن لزمه الطلاق لهن كلهن ولو قال هي هذه وهذه وهذه بل هذه لزمه طلاق التي قال بل هذه وطلاق إحدى اثنتين اللتين قال هي هذه وهذه ولو قال هي هذه بل هذه طلقت الاولى ووقع على الثانية التي قال بل هذه ولو قال احدا كن طالق ثم قال في واحدة هي هذه ثم قال والله ما أدري أي هي أو غيرهما طلقت الاولى بالقرار ووقف عن البواقي ولم يكن كالذي قال على الابتداء ما أدري أطلقت أولا وهذا مطلق بيقين ثم أقر لواحدة فأزمناله الاقرار ثم أخبرنا أنه لا يدرى أصدق في اقراره فخل له منهن غيرها ولم يصدق فتكون واحدة منهن محرمة عليه ويكون في البواقي كهي في الابتداء ما كان مقبلا على الشك فإذا قال قد استمعت أن الذي قلت أولا هي التي طلقت كما قلت والقول قوله وأيتها أرادت أن أحلفه لها أحلفته ولو قال هي هذه ثم قال ما أدري أي هي أم لا ثم مات قبل أن يتبين لم تره التي قال هي هذه إن كان لا يملك رجعتها وورثه الثلاث معا ولا يعن ميراثها بالشك في طلاقهن ولا طلاق واحدة منهن ولو قال على الابتداء ما أدري أطلقت نسائي أم واحدة منهن أم لا ثم مات وورثه معا ولا يمنع ميراثه بالشك في طلاقهن

(الايلاء واختلاف الزوجين في الاصابة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى الذين يؤلون من نسايتهم ترخص أربعة أشهر فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يقول بوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق الشيباني عن الأشعث بن عمرو بن سلة قال شهدت عليا رضي الله تعالى عنه أوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق الشيباني عن الأشعث بن عمرو بن سلة قال شهدت عليا مروان بن الحكم أن عليا رضي الله تعالى عنه أوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن مسعر

(١) أي مع طلاق التي انتقل اليها أيضا وهكذا فتأمل

بما حلف معهن ولقد خالفه عددا حفظ ذلك عنهم من أهل المدينة وهذا اجازة النساء بغير رجل فيلزمه أن يجيز أو يعاقب على من حقا فان قال انهم ماعين رجل فيلزمه ان لا يجيزهما مع عينا امرأة والحكم فيهما واحد (قال الشافعي) رحمه الله وكان القتل والجراح وشرب الخمر والقذف مما لم يذكرفيه عدد الشهود فكان ذلك قياسا على شاهد الطلاق وغيره مما وصفت قال ولا يحل حكم الحاكم الأمور على هي عليه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقضى بالظاهر ويتولى الله عز وجل السرائر فقال من قضيت له من حق أخيه بشئ فلا يأخذه فاعا قطع له قطعة من النار فلو شهدا زوجان رجلا طلق امرأته ثلاثا ففرق الحاكم بينهما كانت له حلالا غير أن تذكر أن بدأنا في هذا ويزم من زعم أن فرقته فرقة تحرم بها على الزوج ويجعل لأحد الشاهدين أن يترجها فيما بينه وبين الله عز وجل أن يترجها بينه وبين الله عز وجل

أن هذا قتل ابنه عدا فإباح له الحاكم دمه أن يريق دمه ويحل له فيما بينه وبين الله عز وجل
 شهادة النساء لرجل معهن والرد على من أجاز شهادة امرأة من هذا الكتاب ومن كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة
 (قال الشافعي) رحمه الله والولادة وعيوب النساء مما لم أعلم فيه مخالفا في أن شهادة النساء جائزة لرجل معهن واختلفوا في عددها
 فقال عطاء لا يكون في شهادة النساء لرجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله وهذا نأخذ ولما ذكر
 الله النساء فجعل أمرأتين يقومان مقام رجل في الموضع الذي أجازهما فيه دل والله أعلم إذا جاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن لا يجوز
 منهن إلا أربع عدول لأن ذلك معنى (٢٤٨) حكم الله عز وجل (قال الشافعي) وقلت لمن يجيز شهادة امرأة في الولادة كما يجيز الخبر بها

لأمن قبل الشهادة
 وأمن الخبر من الشهادة
 أن قبيل امرأة عن
 امرأة أن امرأة رجل
 ولدت هذا الولد قال
 لا قلت فتقبل في الخبر
 أخبرنا فلان عن فلان
 قال نعم قلت فالتخبر هو
 ما استوى فيه الخبر
 والخبر والعامية من حلال
 أو حرام قال نعم قلت
 والشهادة ما كان
 الشاهد منه خليا
 والعامية وانما تلزم
 المشهود وعليه قال نعم
 قلت أفترى هذا
 شيئا بهذا قال أما في
 هذا فلا

(باب شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه
 الله أمر الله تبارك
 وتعالى أن يضرب
 القاذف غائبا ولا تقبل
 له شهادة أبدا وسماء
 فاسقا إلا أن يتوب
 فإذا تاب قبلت شهادته
 ولا خلاف بيننا في

ابن كدام عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس أن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه كان يوقف المولى
 (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله
 تعالى عنها إذا ذكر لها الرجل يحلف أن لا يأتي امرأته فيسدها نجسة أشهر لا ترى ذلك شيئا حتى يوقف
 وتقول كيف قال الله عز وجل امسك بعروفك وتسريح باحسان (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا
 مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال إذا أتى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق وإن مضت أربعة أشهر حتى
 يوقف فاما أن يطلق وأما أن ينبيء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله
 تعالى عنه كان يوقف المولى
 (اليمين التي يكون بها الرجل مولى) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اليمين التي فرض الله تعالى
 كفارتها اليمين بالله عز وجل ولا يحلف بشيء دون الله تبارك وتعالى لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله
 تعالى ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان خالفا فلا يحلف بالله وأبى صمت (قال الشافعي) فمن حلف بالله عز
 وجل فعليه الكفارة إذا حث ومن حلف بشيء غير الله تعالى فليس بمحاث ولا كفارة عليه إذا حث
 والمولى من حلف بيمين يلزمه بها كفارة ومن أوجب على نفسه شيئا يجب عليه إذا أوجبه فأوجبه على
 نفسه إن جامع امرأته فهو في معنى المولى لأنه لا يعد وأن يكون ممنوعا من الجماع إلا بشيء يلزمه به وما أزم
 نفسه مما لم يلزمه قبل إيجابه أو كفارة عين قال ومن أوجب على نفسه شيئا لا يجب عليه ما أوجب
 ولا بدل منه فليس بمول وهو خارج من الأيلاء ومن حلف باسم من أسماء الله تعالى فعليه الكفارة كالمول
 حلف بالله عز وجل وجب عليه الكفارة وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقرب بك يعني الجماع أو والله أو بالله
 لا أقرب بك فهو مول في هذا كله وإن قال الله لا أقرب بك فإن أراد اليمين فهو مول وإن لم يرد اليمين فليس بمول
 لأنها ليست بظاهر اليمين وإذا قال هايم الله أو أيهم الله أو ورب الكعبة أو ورب الناس أو ورب كل شيء
 أو وخالقي أو خالق كل شيء أو وملك كل شيء لا أقرب بك فهو في هذا كله مول وكذا إن قال أقسم بالله
 أو أحلف بالله أو أؤلى بالله لا أقرب بك فهو مول وإن قال أقسم بالله أو أليت بالله أو حلفت بالله لا أقرب بك سئل
 فإن قال عنت بهذا إيقاع اليمين كان مولى وإن قال عنت أني أليت منها مرة فإن عرف ذلك باعتراف
 منها أو بينة تقوم عليه أنه حلف مرة فهو كما قال وليس بمول وهو خارج من حكم ذلك الأيلاء وإن لم تقم بينة ولم
 تعرف المرأة فهو مول في الحكم وليس بمول فيما بينه وبين الله عز وجل وكذلك إن قال أردت الكذب
 وإن قال أنا مول منكم أو على عيمين أن قربتك أو على كفارة عيمين أن قربتك فهو مول في الحكم فإن قال
 أردت بقولي أحلف بالله أني سأحلف به فليس بمول وإذا قال لامرأته مالي في سبيل الله تعالى أو على شيء إلى

الحرمين قديما وحديثا في أنه إذا تاب قبلت شهادته (قال الشافعي) رحمه الله والتوبة أكذابه
 نفسه لأنه أذن بأن نطق بالقذف والتوبة منه أن يقول القذف باطل كما تكون الردة بالقول والتوبة عنها بالقول فإن كان عبدا لا قبلت
 شهادته والا فحسب حاله (قال الشافعي) أخبرنا فضان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف
 لا تجوز فأشهد لأحسبني ثم سمى الذي أخبره أن عمر قال لأبي بكر تبتقبل شهادتك أو قال إن تبتقبلت شهادتك قال وبلغني عن ابن
 عباس مثل معنى هذا وقال ابن أبي نجيح كأننا نقوله قلت من قال عطاء وطاوس ومجاهد وقال الشعبي يقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته
 (قال الشافعي) وهو قبل أن يحد شر منه حين يحد لأن الحدود كفارات لأهلها فكيف تردونها في أحسن حالاته وتقبلونها في شر حالاته

وإذا قبلت توبة الكافر والقاتل عدا كيف لا تقبلون توبة القاذف وهو أيسر ذنبا (باب التحفظ في الشهادة والعلم بها)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا وقال الامن شهد بالحق وهم يعلمون قال فالعلم من ثلاثة أوجه منها ما عاينه فيشهد به ومنها ما تظاهرت به الاخبار وثبتت معرفته في القلوب فيشهد عليه ومنها ما اثبتته سمعاً مع اثبات بصر من المشهود عليه فذلك قلنا لا يجوز شهادة أعمى لان الصوت يشبه الصوت الا ان يكون أثبت شيئاً معاًينة وسمعا ونسباً ثم عي فيجوز ولا علة في رده قال والشهادة على ملك الرجل الدار والثوب على ظاهر الاخبار بآله مالك ولا يرى منازعا في ذلك فتثبت معرفته في القلب فتسمع الشهادة عليه وعلى النسب اذا سمعه (٢٤٩) ينسبهم انا وسمع غيره ينسبه الى نسبه ولم يسمع

دافعا ولا دلالة برتاب

بها وكذلك يشهد

على عين المرأة ونسبها

اذا تظاهرت له الاخبار

من يصدق بأنها فلائنة

ورأها مرة بعد مرة

وهذا كله شهادة يعلم

كأوصافها وكذلك يختلف

الرجل على ما يعلم بأحد

هذه الوجوه فيما أخذه

مع شاهده وفي رد عين

وغیره (قال الشافعي)

وقلت ان قال لأجير

الشاهد وان كان بصيرا

حين علم حتى يعان

المشهود عليه يوم

يؤديه عليه فأنت تحيز

شهادة البصر على ميت

وعلى غائب في حال

وهذا نظير ما أنكرت

(باب ما يجب على المرء

من القيام بالشهادة اذا

دعي ليشهد أو يكتب)

(قال الشافعي) قال الله

جل ثناؤه ولا تكتموا

الشهادة ومن يكتمها

فإنه آثم قلبه (قال

الشافعي) والذي أحفظ

يبث الله أو على صوم كذا أو نحر كذا من الابل ان قربتك فهو مول لان هذا المأزموه إما الزمته به كفارة عين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال ان قربتك فغلامي فلان حر أو امرأتى فلانة طالق فهو مول والفرق بين العتق والطلاق وما وصفت أن العتق والطلاق حقان لآدميين بأعيانهم بايقان بايقاع صاحبهما يلزمان تبررا أو غير تبرر وما سوى هذا انما يلزم بالتبرر (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال والكعبة أو وعرفة أو والمشاعر أو وزمزم أو والحرم أو والمواقف أو والخمس أو والفجر أو والليل أو والنهار أو وشئ مما يشبه هذا الأقربك لم يكن موليا لأن كل هذا خارج من الميمن وليس بتبرر ولا حق لا دعي يلزم حتى يلزمه القائل له نفسه (قال الشافعي) وكذلك ان قال ان قربتك فأنا محرراتي أو ابني أو بعير فلان أو أمتي الى مسجد مصر أو مسجد غير المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس لم يلزمه بهذا البلاء لانه ليس بميمن ولا يلزمه المشي اليه ولا كفارة بتركه وان قال ان قربتك فأنا أمتي الى مسجد مكة كان موليا لأن المشي اليه أمر يلزمه أو يلزمه به كفارة ميمن (قال الشافعي) رحمه الله ولا يلزمه الا يلاصق بصره بأحد أسماء الجماع التي هي صريحة وذلك والله لا أطول أو والله لا أغيب ذكرى في فرجك أو لا أدخله في فرجك أو لا أجامعك أو يقول ان كانت عذرا والله لا أفضلك أو ما في هذا المعنى فاذا قال هذا فهو مول في الحكم وان قال لم أهدد الجماع نفسه كان مدينا فيما بينه وبين الله عز وجل ولم يدين في الحكم (قال الشافعي) وان قال والله لا أباشرك أو والله لا أباضعك أو والله لا ألامسك أو لا ألسك أو لا أرشفك أو ما أشبه هذا فان أراد الجماع نفسه فهو مول وان لم يرده فهو مدين في الحكم والقول فيه قوله ومتى قلت القول قوله فطلبت عينه أحلفته لها فيه قال ولو قال والله لا أجامعك الا جماع سوء فان قال عنت لا أجامعك الا في دبرك فهو مول والجماع نفسه في الفرج لا الدبر ولو قال عنت لا أجامعك الا بان لا أغيب فيك الحشفة فهو مول لأن الجماع الذي له الحكم انما يكون بتغيب الحشفة وان قال عنت لا أجامعك الا جماعا قليلا وضعيفا أو متقطعاً أو ما أشبه هذا فليس بمول (قال الشافعي) رحمه الله وان قال والله لا أجامعك في دبرك فهو محسن غير مول لأن الجماع في الدبر لا يجوز وكذلك ان قال والله لا أجامعك في كذا من جسدي غير الفرج لا يكون موليا الا بالحلف على الفرج أو الحلف مبهما فيكون ظاهره الجماع على الفرج وان قال والله لا أجمع رأسي ورأسك بشئ أو والله لأسوأئك أو لأغظنك أو لأدخل عليك أو لا تدخلين علي أو لتطولين غبتي عنك أو ما أشبه هذا فكله سواء لا يكون موليا الا بان يريد الجماع وان قال والله ليطولن عهدي بجماعتك أو ليطولن تركي لجماعتك فان عني أكثر من أربعة أشهر مستقبلة من يوم حلف فهو مول وان عني أربعة أشهر أو أقل لم يكن موليا وان قال والله لا أغتسل منك ولا أجنب منك وقال أردت أن أصيبها ولا أنزل ولست أرى العسل

(٣٣ - الام خامس) عن كل من سمعت من أهل العلم أن ذلك في الشاهد قد لزمته الشهادة وأن فرضا عليه أن يقوم بها على والده وولده والقريب والبعيد لا تكتم عن أحد ولا يجابى بها أحد ولا يمنعها أحد ثم تفرع الشهادات (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ولا يضار كاتب ولا شهيد فأشبهه أن يكون خرج من ترك ذلك ضرارا وفرض القيام بها في الابتداء على الكفاية كالجهاد والحناء وزود السلام ولم أحفظ خلافا ما قلت عن أحد (باب شرط الذين تقبل شهادتهم) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه وأشهدوا ذوى عدل منكم وقال من رضون من الشهداء قال فكان الذي يعرف من خوطب بهذا أنه أريد بذلك الاحرار الباعون المسلمون المرضون وقوله شهيد بن من رجالكم يدل على ابطال قول من قال تجوز شهادة الصبيان في الجراح ما لم يتفرقوا فان قال اجازها بن الزبير فان عباس

ردها قال ولا تجوز شهادة مملوك ولا كافر ولا صبي بحال لان المالك يغلبهم من يملكهم على امورهم وان انصبيان لا فرائض عليهم فكيف يجب بقولهم فرض والمعرفون بالكذب من المسلمين لا تجوز شهادتهم فكيف تجوز شهادة الكافرين مع كذبهم على الله جل وعز (قال المرتضى) احسن الشافعي (كتاب الاقضية واليمين مع الشاهد وما دخل فيه من اختلاف الحديث وغير ذلك) (قال الشافعي) اخبرنا عبد الله بن الحرث بن عبد الملك الخزرجي عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال ورواه من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ومن حديث جعفر بن محمد عن أبيه (٣٥٠) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ورواه عن علي وأبي بن كعب

والاعلى من أنزل ولا الجناية دين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وان قال أردت أن أصيبها ولا أغتسل منها حتى أصيب غيرها فإغتسل منه دين أيضا وان قال أردت أن أصيبها ولا أغتسل وان وجب على الغسل لم يدين في القضاء ودين فيما بينه وبين الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله واذا قال الرجل لامرأته والله لا أقرب بك ثم قال في ذلك المجلس أو بعده والله لا أقرب بك وفلان لا امرأته أخرى طالق أو قال في مجلس آخر فلان غلامه حر إن قربتك فهو مول يوقف وقف واحد اذا أصاب حنث بجميع ما حلف قال وكذلك لو قال لها والله لا أقرب بك خمسة أشهر ثم قال في عين أخرى لا أقرب بك ستة أشهر وقف وقف واحد وحنث اذا أصاب بجميع الايمان وان قال والله لا أقرب بك أربعة أشهر أو أقل ثم قال والله لا أقرب بك خمسة أشهر كان موليا بيمينه لا يقر بها خمسة أشهر وغير مول باليمين التي دون أربعة أشهر وأربعة أشهر (قال الشافعي) ولو كانت بيمينه على أكثر من أربعة أشهر وأربعة أشهر وركت وقفه عند الأولى والثانية كان لها وقفه ما بقي عليه من الأيلاء شيء لأنه ممنوع من الجماع بعد أربعة أشهر يمين قال ولو قال لها والله لا أقرب بك خمسة أشهر ثم قال غلامي حر إن قربتك اذا مضت الخمسة الأشهر فتركته حتى مضت خمسة أشهر أو أصابها فيها خرج من حكم الأيلاء فيها فان طلبت الوقف لم يوقف لها حتى تضي الخمسة الأشهر من الأيلاء الذي أوقع آخر ثم أربعة أشهر بعده ثم يوقف وكذلك لو قال على الابتداء اذا مضت خمسة أشهر أو ستة أشهر فوالله لا أقرب بك لم يكن موليا حتى تضي خمسة أشهر أو ستة أشهر ثم يوقف بعد الأربعة الأشهر من يوم أوقع الأيلاء لأنه انما ابتداء من يوم أوقعه ولو قال والله لا أقرب بك خمسة أشهر ثم قال اذا مضت خمسة أشهر فوالله لا أقرب بك سنة فوق في الأيلاء الأول فطلق ثم راجع فاذا مضت أربعة أشهر بعد رجعه وبعد الخمسة الأشهر وقف فان كانت رجعت في وقت لم يبق عليه فيه من السنة إلا أربعة أشهر أو أقل لم يوقف لأنني أجعل له أربعة أشهر من يوم يحل له الفرج ويجب عليه الأيلاء فاذا جعلته هكذا فلا وقف عليه (قال الشافعي) وان قال والله لا أقرب بك ان شئت فليس بمول إلا ان نشاء فان شاعت فهو مول وان قال والله لا أقرب بك كلما شئت فان أردتها كل شأنت أن لا يقر بها لم يقر بها فاشأنت أن لا يقر بها كان موليا ولا يكون موليا حتى نشاء وان قال أردت أني لا أقرب بك في كل حين شئت فيه أن أقرب بك لأنني حلفت لا أقرب بك بمثل المعنى قبل هذا ولكي أقرب بك كلما نشاء لا كلما تشائين فليس بمول وان قال ان قربتك فعلى يمين أو كفارة يمين فهو مول في الحكم وان قال لم أرد الأيلاء دين فيما بينه وبين الله عز وجل وان قال على حجة ان قربتك فهو مول وان قال ان قربتك فعلى حجة بعده ما أقرب بك فهو مول وان قال ان قربتك فعلى صوم هذا الشهر كله لم يكن موليا لا يكون موليا لو قال ان قربتك فعلى صوم أمس وذلك أنه لا يلزمه صوم أمس لو نذر به بالتبرر فاذا

وعمر بن عبد العزيز وشرح (قال الشافعي) رحمه الله فاذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد وقال عمرو وهو الذي روى الحديث في الأموال وقال جعفر بن محمد عن أبيه مسلم بن خالد بن الدين والدين مال ذلك على أنه لا يقضي بها في غير ما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مثل معناه (قال الشافعي) واليمنة في دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بينتان بينة كاملة هي بعدد شهود لا يخلف مقبها معها وبينة ناقصة العدد في المال يخلف مقبها معها قال فكل ما كان من مال يتحول الى مالك من مالك غيره حتى يصير فيه مثله أو في مثل معناه قضى فيه

بالشاهد مع اليمين وكذلك كل ما وجب به مال من جرح أو قتل لا قصاص فيه أو أقرار أو غير ذلك مما يوجب المال ولو أتى قوم بشاهد أن لأبهم على فلان حقا أرأن فلانا قد أوصى لهم فن حلف منهم مع شاهده استحق مورثه أو وصيته دون من لم يخلف وان كان فيهم معنوه وقف حقه حتى يعقل فيخلف أو يموت فيقوم وارثه مقامه فيخلف ويستحق ولا يستحق أخ يمين أخيه وليس الغريم ولا الموصى له من معنى الوارث في شيء وان كانوا أولى بماله من عليه اليمين فليس من وجه أنهم يقومون مقامه ولا يلزمهم ما يلزم الوارث من نفقة عياله الزمى الأثرى أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم اخلف عليه كان للورثة أن يعطوه من ذلك المال الظاهر الذي لم يخلف عليه الغريم قال واذا خلف الورثة فالغرماء أحق بماله الميت ولو أقام شاهدا أنه سرفه متاعا من حزين سوى ما تقطع فيه اليد

حلف مع شاهده واستحق ولا يقطع لان الحد ليس بمال كرجل قال امرأتى طالق وعبدى حران كنت عصبت فلانا هذا العبد فيشهد له عليه بغصبه شاهد فيحلف ويستحق الغصب ولا يثبت عليه طلاق ولا عتق لان حكم الخسف غير حكم المال قال ولو أقام شاهدا على جارية أنها له وابنها ولد منه حلف وقضى له بالجارية وكانت أم ولده بأقراره لأن أم الولد مملوكة ولا يقضى له بالابن لانه لا يملكه على أنه ابنه (قال المرزى) رحمه الله وقال في موضع آخر يأخذها وولدها ويكون ابنه (قال المرزى) رحمه الله وهذا أشبه بقوله لا تى لم يختلف وهو قوله ولو أقام شاهدا على عبد فى يدى رجل بسترقه أنه كان عبد الله فاعتقه ثم غصبه هذا بعد العتق حلف وأخذه وكان مولى له (قال المرزى) رحمه الله فهو لا يأخذه مولاه على أنه بسترقه كما أنه لا يأخذ ابنه على أنه بسترقه فادأ جازم فى المولى لزمه (٢٥١) فى الان قال ولو أقام شاهدا أن أباه

تصدق عليه بهذه

الدار صدقة محرمة

موقوفة وعلى أخوين له

فاذا انت رضوان على

أولاده هم أو على

المساكين فن حلف

منهم ثبت حقه صار

مابقى ميراثا فان حلفوا

مع آخر جرت الدار من

ملك صاحبها الى من

جعلت له حياته ومضى

الحكم فيها لهم فن جاء

بعدهم ممن وقف عليه

ادما تو أقام مقام الوارث

وان لم يحلف الا واحد

فصبه منها وهو الثلث

صدقة على ماشهده

شاهده ثم نصيبه على من

تصدق به أبوه عليه

بعده وبعد أخويه فان

قال الذين تصدق به

عليهم بعد الاثنين نحن

نحلف على ما أبى أن

يحلف عليه الاثنين

ففيها قولان أحدهما

أنه لا يكون لهم الا

ما كان للاتنين قبلهم

لم يلزمه بالتبر لم يلزمه بالابلاء ولكنه لو أصابها وقد بقى عليه من الشهر شئ كانت عليه كفارة عين أو صوم ما بقى منه وإذا قال الرجل لامرأته ان قربتك فأنت طالق ثلاثا وقف فان فاء فادانغات الحشفة طلقت ثلاثا فان أخرجه ثم أدخله بعد فعله مهر مثلها فان أبى أن ينفى عطلق عليه واحدة فان راجع كانت له أربعة أشهر وإذا مضت وقف ثم هكذا حتى ينقض طلاق هذا الملك ونحرم عليه حتى تسكن زوجا غيره ثم ان تكها بعد زوج فلا يلاء ولا طلاق وان أصابها كفر (قال الشافعى) رحمه الله ولو كان أتى منها سنة قدر كته حتى مضت سقط الابلاء ولو لم تدعه فوقف لها ثم طلق ثم راجع كان كالمسئلة الأولى فإذا مضت له أربعة أشهر بعد ان رجعة وقف الى أن تنقض السنة قبل ذلك ولو قال رجل لامرأته أنت على حرام بر بدتحر بها بلا طلاق أو اليمين بتحر بها فليس بمول لأن التحريم شئ حكم فيه بالكفارة اذا لم يقع به الطلاق كما لا يكون الظهار والابلاء طلاقا وان أريد بهما الطلاق لأنه حكم فيهما بكفارة « قال الربيع » وفيه قول آخر اذا قال لامرأته ان قربتك فأنت على حرام ولا ير يد طلاقا ولا يلاء فهو مول يعنى قوله أنت على حرام (قال الشافعى) وان قال لامرأته ان قربتك فعبدى فلان حر عن ظهارى فان كان متظها فهو مول مالم يمت العبد أو يبعه أو يخرج منه من ملكه وان كان غير متظها فهو مول فى الحكم لأن ذلك اقرار منه بانه متظهر وان وصل الكلام فقال ان قربتك فعبدى فلان حر عن ظهارى ان تظهرت لم يكن مولى حتى يتظهر فاذا تظهر والعبد فى ملكه كان مولى لأنه حالف حينئذ بعتقه ولم يكن أولا حالفا فان قال ان قربتك فقلت على أن أعنتى فلانا عن ظهارى وهو متظهر كان مولى وليس عليه ان يعنتى فلانا عن طهاره وعليه فيه كفارة عين لأنه يجب لله عليه عتق رقبة فأى رقبة أعنتها غيره أحرأت عنه ولو كان عليه صوم يوم فقال لله على أن أصوم يوم الخميس عن اليوم الذى على لم يكن عليه صومه لأنه لم ينفذ فيه شئ يلزمه وأن صوم يوم لازم له فأى يوم صامه أجزأ عنه ولو صامه بعبته أجزأ عنه من الصوم الواجب لامن النذر وهكذا لو أعنتى فلانا عن طهاره أجزأ عنه وسقطت عنه الكفارة قال وإذا قال الرجل لامرأته ان قربتك فقلت على أن لا أقربك لم يكن مولى لأنه لو كان قال لها ابتداء لله على أن لا أقربك لم يكن مولى لأنه لا حالف ولا عليه نذر فى معانى الايمان يلزمه كفارة عين وهذا نذر فى معصية (قال الشافعى) رحمه الله وإذا الى الرجل من امرأته ثم قال لأخري من نسائه قد أشركتك معها فى الابلاء لم تشر كها لأن اليمين لزمته الأولى واليمين لا يشترط فيها قال وإذا حلف لا يقرب امرأته وامرأته ليست له لم يكن مولى حتى يقرب تلك المرأة فان قرب تلك المرأة كان مولى حينئذ وان قرب امرأته حنث باليمين قال وان قال ان قربتك فأنت زانية فليس بمول اذا قربها واذا قرب بها فليس بفادى يحد حتى يتحدث لها فذا صر محايجهده أو يلاعن وهكذا ان قال ان

والآخر أن ذلك لهم من قبل أنهم انما يملكون اذا حلفوا بعد موت الذى جعل لهم ملك اذا مات وهو أصح القولين وبه أقول والله أعلم ولو قال وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ما تناسلوا قال فاذا حدث ولد نقص من له حق فى الحبس ويوقف حق المولى حتى يبلغ فيحلف فباخذ أو يدع فيبطل حقه ويرد كراما وقف له من حقه على الذين انتقصوا من أجله حقوقهم سواء بينهم فان مات من المنتقص حقوقهم أحد فى نصف عمر الذى وقف له الى أن يبلغ رد حصه الموقوف على من معه فى الحبس واعطى ورثة الميت منهم بقدر ما استحق مما رد عليه بقدر حقه (قال المرزى) أصل قول الشافعى أن الحبس أزال ملك رقبة لله عز وجل وانما يملك الحبس عليه مفعلة لارقبته كما أزال العتق ملكه عن رقبة عبده وانما يملك العتق منفعة نفسه لارقبته وهو لا يجبر اليمين مع الشاهد الا فيما يملكه الخالف فكيف يخرج رقبة ماله رجل يمين من لا يملك تلك

المدعي عليه قال لا يجوز أن أتهم من أتى به ولكن أقول بالكتاب والسنة وقول عمر على الخصاص قلت فلم لم يجوز أن أتهم من أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أجزت لنفسك من عمر قلت وقدر ويتم أن عمر كتب جليلهم إلى مكة وهو مسير اثنتين وعشرين يوماً فأخلفهم في الخبر وقضى عليهم بالدية فقالوا ما وقت أموالنا أيماننا وأموالنا فقال حقتهم بإيمانكم دماءكم خالفتم في ذلك عمر فلا أتخذتم بكل حكمه ولا تركتموه ونحن نروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسناد الصحيح أنه بدأ في القسامة بالمدعين فلما لم يحلفوا قال تبرئكم من يهود بنحسين عينا وإذا قال تبرئكم من يهود فلا يكون عليهم غرم ويروي عن عمر أنه بدأ المدعي عليهم ثم رد اليمين على المدعين وهذا جميعاً يخالفان ما رويتم عنه وقد أجزتم شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله عز وجل أن تحوز شهادتهم (٣٥٣) وردت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين مع الشاهد

قال فأتنا شهادته أهل الذمة بقول الله عز وجل أو آخرا من غيركم قلت سمعت من أرضي يقول من غير قبيلتكم من المسلمين ويخج بقول الله جل وعز تحبسونهما من بعد الصلاة قلت والمزل فيه هذه الآية رجل من العرب فأجزت شهادة مشركي العرب بعضهم على بعض قال لا الشهادة أهل الكتاب قلت فإن قال قائل لا الشهادة مشركي العرب فما الفرق فقلت له أخصي اليوم شهادة أهل الكتاب على وصية مسلم كما زعمت أنها في القرآن قال لا لأنها منسوخة قلت إنا قال بقول الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم قلت فقد زعمت بلسانك أنك خالفت القرآن أدم يجوز

قبل أربعة أشهر الآن يريد لأقرب بك أكثر من أربعة أشهر وإن قال والله لأقرب بك حتى أفعل أو تفعل أمر الابدق واحد منهم ما على فعله بحال كان موليا وذلك مثل أن يقول والله لأقرب بك حتى أحل الجبل كاهوا والأسطوانة كاهي أو تحمله أنت أو تطير أو أطير أو ما لا يقدر واحد منهم ما على فعله بحال أو تحبلى وتلد في يومى هذا ولو قال لا أمر أنه والله لأقرب بك الأسلد كذا وكذا لا يقدر على أن يقربها تلك البلدة بحال الابدق أربعة أشهر كان موليا يوقف بعد الأربعة أشهر ولو قال والله لأقرب بك حتى تحبلى وهي ممن يحل مثلها بحال لم يكن موليا لأنها قد تحبلى ولو قال والله لأقرب بك إلا في سفينة في البحر لم يكن موليا لأنه يقدر على أن يقربها في سفينة في البحر

(الايلاء من نسوة ومن واحدة باليمان) (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لأربع نسوة والله لأقرب يكن فهو مول منهن كلهن يوقف لكل واحدة منهن فإذا أصاب واحدة أو اثنتين أو ثلاثا خرج من حكم الايلاء فيهن وعليه للباقية أن يوقف حتى ينيء أو يطلق ولا حنث عليه حتى يصيب الأربع إلا أن حلف عليهن كلهن فإذا فعل فعليه كفارة عين ويطأ منهن ثلاثا ولا يبحث فيهن ولا يلاء عليه فيهن ويكون حينئذ في الاربعة موليا لأنه بحث بوطئها ولو ماتت إحداهن سقط عنه الايلاء لأنه يجامع البواقي ولا يبحث ولو طلق واحدة منهن أو اثنتين أو ثلاثا كان موليا بحاله في البواقي لأنه لو جامعهن والتي طلق حنث قال ولو إلى رجل من امرأته ثم طلقها ثم جامعها بعد الطلاق حنث وكذلك لو إلى من أجنبية ثم جامعها حنث باليمين مع المأثم بالزنا وإن نكحها بعد خراج من حكم الايلاء (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لأربع نسوة والله لأقرب واحدة منكن وهو يردهن كلهن فأصاب واحدة حنث وسقط عنه حكم الايلاء في البواقي ولو لم يقرب واحدة منهن كان موليا منهن يوقف لهن فأى واحدة أصاب منهن خرج من حكم الايلاء في البواقي لأنه قد حنث باصا به واحدة فإذا حنث مره لم يعد الحنث عليه ولو قال والله لأقرب واحدة منكن يعني واحدة دون غيرها فهو مول من التي حلف لا يقربها وغير مول من غيرها

(التوقف في الايلاء) (قال الشافعي) وإذا أتى الرجل من امرأته لا يقربها فذلك على الأبد وإذا مضت أربعة أشهر فطلبت أن يوقف لها وقف فاما أن ينيء واما أن يطلق وإن لم تطلب لم أعرض لالها ولا له وإن قالت قد تركت الطلب ثم طلبت أو عفوت ذلك أو أقول فيه شيئا ثم طلبت كان لها ذلك لأنها تركت ما لم يجب لها في حال دون حال فلها أن تطلبه بعد الترك وإن طلبته قبل أربعة أشهر لم يكن لها وإن كانت مغلوبة على عقلها أو أمة فطلبه ولي المغلوبة على عقلها أو سيد الأمة فليس ذلك لواحد منهما ولا يكون الطلب للزوجة نفسها ولو عفاه سيد الأمة فطلبته كان ذلك لها دون (قال الشافعي) وكل من

أنه الإسلام فأجزت كافرا وقال لي قائل إذا نص الله حكمي في كتابه فلا يجوز أن يكون سكت عنه وقد بقي منه شيء ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس في القرآن قلت فقد نص الله عز وجل الوضوء في كتابه فأحدث فيه المسح على الخفين ونص ما حرم من النساء وأحل ما وراهن فقلت لا تنسج المرأة على عمتها ولا على خالتها ونص الموارث فقلت لا يرث قاتل ولا مملوك ولا كافران كانوا أولاد أو أوالدا ونص حب الأم بالاخوة فحببها بأخوين ونص للطلق قبل أن تنس نصف المهر ورفع العدة فقلت إن خلاها ولم يسها فإلها المهر وعليها العدة فهذه أحكام منصوصة في القرآن فهذا عندك خلاف ظاهر القرآن واليمين مع الشاهد لا يخالف ظاهر القرآن شيئا والقرآن عربي فيكون عاما يراد به الخصاص وكل كلام احتل في القرآن معاني فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسل على أحد معانيه موافقة له لا مخالفة للقرآن

(باب موضع اليمين)

(قال الشافعي) رحمه الله وماتر كننا من الحجة عليهم أكثر مما كتبناه والله التوفيق

(قال الشافعي) رحمه الله من ادعى ما لا فاقام عليه شاهدا أو ادعى عليه مال أو جنابة خطأ بأن بلغ ذلك عشرين دينارا أو ادعى عبد معتقا تبلغ قيمته عشرين دينارا أو ادعى جراحة عدصغرت أو كبرت أو فطلق أو لعان أو وحده أو وردين في ذلك فإن كان الحكم بمكة كانت اليمين بين المقام والبيت وإن كان بالبلدية كانت على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانت ببلد غير مكة والمدينة أحلف بعد العصر في مسجد ذلك البلد عيانا وكذبه الأيمان ويتلى عليه إن الذين يشكرون بعهد الله وأيمانهم ثم اتفلا الآية قال وهذا قول حكام المسلمين ومفتيهم ومن حجتهم فيه أن عبد الرحمن (٢٥٤) بن غوف رأى قوما يحلفون بين المقام والبيت فقال أعل على دم قالوا لا قال

أفعلى أمر عظيم قالوا لا قال لقد خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام قال فذهبوا إلى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين دينارا فصاعدا قال ابن أبي مليكة كتب إلى ابن عباس في جاريته ضربت أحدهما الأخرى أن أحبسها بعد العصر ثم اقرأ عليهما أن الذين يشكرون بعهد الله وأيمانهم ثم اتفلا فقفلت فاعترفت قال واستدلت بقول الله جل ثناؤه تجسسونها من بعد الصلاة قال المفسرون صلاة العصر على تأكيد اليمين على الخالف في الوقت الذي تعظم فيه اليمين وكتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه يحلف عند المنبر منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بلغني

حلف مول على يوم حلف أو أقل أو أكثر ولا تحكم بالوقف في الإيلاء إلا على من حلف على يمين يجاوز فيها أربعة أشهر فأما من حلف على أربعة أشهر أو أقل فلا يلزمه حكم الإيلاء لأن وقت الوقف يأتي وهو خارج من اليمين واتفاقنا ليس بعمل في الموضع الذي ازمت فيه اليمين ليس عليه حكم الإيلاء (قال الشافعي) ومن حلف بعق رقيقه أن لا يقرب امرأته على الأبد فمات رقيقه أو اعتقه خرج من حكم الإيلاء لأنه لم يبق عليه شيء يحتسبه ولو باعهم خرج من حكم الإيلاء كما كانوا خارجين من ملكه فإذا عادوا إلى ملكه فهو مول لأنه يحتسب لوجامعها « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنه لو باع رقيقه ثم اشتراه كان هذا ملكا حادثا ولا يحتسب فيهم وهو أحب إلى (قال الشافعي) ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يقرب امرأته أخرى فماتت التي حلف بطلاقها أو طلقها لثلاث خارج من حكم الإيلاء لأنه لا يحتسب بطلاقها في هذه اليمين أبدا ولو طلقها كان خارجا من حكم الإيلاء ما لم تكن زوجته ولا عليها رجعة وإذا كانت أقل من الثلاث وله عليها الرجعة أو نكحها بعد اليمين منه واحدة أو اثنتين بالخروج من العدة والخلع فهو مول « قال الربيع » وللشافعي قول آخر في مثل هذا أنها إذا خرجت من العدة من طلاق واحدة أو اثنتين أو نكحها فماتت نفسها ثم تزوجها ثانية كان هذا النكاح غير النكاح الأول ولا تحت ولا إيلاء عليه (قال الشافعي) ومن حلف أن لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فماتت امرأته فلم تطلبه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه فقد خرج من حكم الإيلاء لأن اليمين ساقطة عنه قال ولو قال لامرأة إذا تزوجت فوالله لا أقربك لم يكن موليا فإذا قربها كفر ولو قال لامرأته إذا كان غد فوالله لا أقربك أو إذا قدم فلان فوالله لا أقربك فهو مول من غد ومن يوم يقدم فلان وإن قال إن أصبتك فوالله لا أصيبك لم يكن موليا حين حلف لأنه أن يصيبها مرة بلا حنث فإذا أصابها مرة كان موليا وإذا قال والله لا أصيبك سنة الأمرة لم يكن موليا من قبل أن أنه أن يصيبها مرة بلا حنث فإذا أصابها مرة كان موليا « قال الربيع » إن كان بقي من يوم أصابها من مدة يمينه أكثر من أربعة أشهر فهو مول وإن لم يكن بقي عليه أكثر من أربعة أشهر سقط الإيلاء عنه (قال الشافعي) وإذا قال والله لا أصيبك إلا إصابة سوء وإصابة ردية فإن نوى أن لا يغيب الحشفة في ذلك منها فهو مول وإن أراد قليلا أو ضعيفا لم يكن موليا وإن أراد أن لا يصيبها إلا في دبرها فهو مول لأن الإصابة الحلال للطاهر في الفرج ولا يجوز في الدبر ولو قال والله لا أصيبك في دبرك أبد لم يكن موليا وكان مطيعا بتركه أصابها في دبرها ولو قال والله لا أصيبك إلى يوم القيامة أو لا أصيبك حتى يخرج الدجال أو حتى ينزل عيسى بن مريم فإن مضت أربعة أشهر قبل أن يكون شيء مما حلف عليه وقف فأما أن يفيء وأما أن يطلق « قال الربيع » وإذا قال والله لا أقربك حتى أموت أو حتى كان موليا من ساعته وكان كقول

والله

أن عمر حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في خصومة بينه وبين رجل وأن عثمان

ردت عليه اليمين على المنبر فأتاها وقال أخاف أن توافق قدر بلاء فيقال يمينه قال وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأهل العلم ببلد نادرا السنة والهجرة وحرم الله عز وجل وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدينا والمسلمون بالفتون رجالهم ونسائهم وأحرارهم وعبيدهم وعمالهم يحلفون كما وصفنا ويحلف المشركون أهل الذمة والمستأمنون كل واحد منهم عابا عليهم من الكتب وحيث يعظم من المواضع مما يعرفه المسلمون وما يعظم الخالف منهم مثل قوله والله الذي أنزل التوراة على موسى والله الذي أنزل الانجيل على عيسى وما أشبه هذا ولا يحلفون بما جهل معرفته المسلمون ويحلف الرجل في حق نفسه وفيما عليه بيمينه على البت مثل أن يدعى عليه برأه من حق له

فيحلف بالله ان هذا الحق ويسمي له ما اقتضاه ولا شيء منه ولا مقتضى بأمر يعله ولا حال به ولا بشئ منه ولا أبرأه منه ولا من شئ منه بوجه من الوجوه وأنه ثابت عليه إلى أن حلف بهذا البين وأن كان حقا لا يبيعه حلف في نفسه على البت وفي أبيه على العلم وإن أحلف قال والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ثم ينسق البين ولا يقبل منه البين الا بعد أن يستحلفه الحاكم واحتج بان ركائة قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني طلق امرأتى البتة والله ما أردت الا واحدة فقال النبي عليه السلام والله ما أردت الا واحدة فردها اليه وهذا تحوير للبين في الطلاق والرجعة في طلاق البتة (باب الامتناع من البين) عليه فان حلف برئ وإن سئل قبل للمدعي (قال الشافعي) وإذا كانت الدعوى غير دم في مال أحلف للمدعي (٢٥٥)

أحلف واستحق فان

أيت سألتك عن
إياك فان كان لتأتي
بينه أو لتظفر في
حسابك تركك وإن
قلت لا أو خر ذلك لشي
غير أني لأحلف أبطلنا
أن تحلف وإن حلف
المدعي عليه أو لم يحلف
فنكح المدعي فأبطلنا
بينه ثم جاء بشاهدين
أو بشاهد وحلف مع
شاهده أخذنا له حقه
والبينة العادلة أحق من
البين الفاجرة ولو رد
المدعي عليه البين فقال
للمدعي أحلف فقال
المدعي عليه أنا أحلف
لم أجعل ذلك لآتي
قد أبطلت أن يحلف
وحولت البين على
صاحبه ولو قال أحلفه
ما شئت هذه الدار
التي في يديه لم أحلفه
الامال هذا ويسمي
في هذه الدار حتى تلك
ولا غير بوجه من

والله لا أقربك أبدا لأنه إذا مات قبل أن يقربها أو ماتت لم يقدر أن يقربها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال الإيلاء أن يحلف بالله على الجماع نفسه وذلك أن يحلف لا يمسها فأما أن يقول لا أمسك ولا يحلف أو يقول قولاً غليظاً ثم يهجرها فليس ذلك بإيلاء (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه في الإيلاء أن يحلف لا يمسها أبداً وستة أشهر أو أقل أو أكثر ونحو ذلك مما زاد على الأربعة الأشهر

(من يلزمه الإيلاء من الأزواج) (قال الشافعي) ويلزم الإيلاء كل من إذا طلق لزمه الطلاق بمن يجب عليه الفرائض وذلك كل زوج بالغ غير مغلوب على عقله وسواء في ذلك الحر والعبد ومن لم تكمل فيه الحرية والذي والمشرک غير الذي رخصنا بحكمنا وإنما سويت بين العبد والحر فيه أن الإيلاء يمين جعل الله تبارك وتعالى لها وقتاً دل جل ثناؤه على أن على الزوج إذا مضى الوقت أن ينفق أو يطلق فكان العبد والحر في البين سواء وكذلك يكونان في وقت البين وإنما جعلتها على الذي والمشرک إذا نكحاً كما ينأ أن ليس لأحد أن يحكم بغير حكم الإسلام وأن الإيلاء يمين يقع بها طلاق أو فتيته في وقت فأزمنها هوها (قال الشافعي) وكفارة العبد في الحنث الصوم ولا يجزئ غيره وإذا كان الزوج من لا فرض عليه وذلك الصبي غير البالغ والمغلوب على عقله بأى وجه كانت الغلبة الا السكران فلا إيلاء عليه ولا حنث لأن الفرائض عنه سابقة وإذا آلى السكران من الخمر والشراب المسكر لزمه الإيلاء لأن الفرائض له لازمة لا تزول عنه بالسكر وإن كان المغلوب على عقله يمين ويفيق فآلى في حال إفاقته لزمه الإيلاء وإن آلى في حال جنونه لم يلزمه وإن قالت المرأة آليت مني صحيحاً وقال الزوج ما آليت منك وإن كنت فعلت فأنما آليت مغلوباً على عقلي فالقول قوله مع عيبه وإذا كان لا يعرف له جنون فقالت آليت مني فقال آليت منك وأنا يمينون فالقول قولها وعليه البينة إذا لم يعلم ذهب عقله في وقت يجوز أن يكون مولياً بينه وبينه وليس هذا اختلافاً إنما هذا مولى الإيلاء (قال الشافعي) وقال لم أول أو قالت قد آليت ومضت أربعة أشهر وقال قد آليت وماضى اليوم أو أقل أو أكثر كان القول في ذلك قوله مع عيبه وعليه البينة وإذا قامت البينة فهو مولى من يوم وقت بينتها ولو قامت له بينة بإيلاء وقتوافيه غير وقتها كان مولياً بينتها وبينه وليس هذا اختلافاً إنما هذا مولى الإيلاء (قال الشافعي) ولا يلزم الإيلاء الأزواج صحيح النكاح فأمّا فاسد النكاح فلا يلزمه إيلاء ولا يلزم الإيلاء الأزواج فأمّا مطلقاً لا رجعة له عليها في العدة فلا يلزمه إيلاء أو مطلقاً له عليها رجعة في العدة فإنها في حكم الأزواج فأمّا مطلقاً لا رجعة لها إذا كان إيلاء منها بعد مضى العدة منها وإن آلى في العدة وكذلك لا يلزمه إيلاء من مطلقاً علك رجعتها إذا كان إيلاء منها بعد مضى العدة

(باب التكرار ورد البين من الجماع ومن اختلاف الشهادات والحكام ومن الدعوى الوجوه لانه قد علكها وتخرج من يديه والبنات ومن أملا في الحدود) (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقوم التكرار مقام إقرار في شئ حتى يكون معه عين المدعي فان قيل فكيف أحلفت في الحدود والطلاق والنسب والأموال وجعلت الأيمان كلها يجب على المدعي عليه وجعلتها كلها تدعى المدعي قيل قلته استدلالاً بالكتاب والسنة ثم أخبر عن عمر حكم الله على القاذف غير الزوج بالحد ولم يجعل له مخرجاً منه الا بأربعة شهود وأخرج الزوج من الحد بأن يحلف أربعة أيمان ويلتصن بخمسة فيسقط عنه الحد ويلزمها أن لم تخرج منه بأربعة أيمان والتعانة من بينهما الفرقه ودرأ الله عنهما الحد بالإيمان والتعانة وكانت أحكام الزوجين وإن خالف أحكام الأجنبي في شئ فهي مجامعة لها في غيره

وذلك أن البين فيه جعت درء الحد عن الرجل والمرأة وفرقوني ولد فكان هذا الحد والفراق والنفي معاد axle فيها ولا يحق الحد على المرأة حين يقذفها الزوج الابينة وتكمل عن البين ألا ترى أن الزوج لو لم يلتن حد بالقذف وترك الخروج منه بالبين ولم يكن على المرأة حد ولا لعان أو لا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نصارى يتخلفون وتستحقون دم صاحبكم فلما لم يحلفوا رد الايمان على يهود ليرؤا بها فلما لم يقبلها الانصار يرون تركوا حقهم أو لا ترى عمر جعل الايمان على المدعى عليهم فلما لم يحلفوا رداه على المدعين وكل هذا تحويل عين من موضع قد نبت فيه الى الموضع الذي يخالفه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى المدعى عليه البين ولا يجوز أن تكون على مدعى عليه دون غيره لا يجبر لازم وهما (٢٥٦) لفظان من رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى والبين على

المدعى عليه غير جهما واحد فكيف يجوز أن يقال ان جاء المدعى بالبينة أخذ وان لم يأت بها حدث له حكم غيرها وهو استعلاف من ادعى عليه وان جاء المدعى عليه بالبين برئ وان لم يأت بها لزومه ما نكل عنه ولم يحدث له حكم غيرها ويجوز رد البين كما حدث للبيني ان لم يأت بها حكم غيره وهو البين وادى حول النبي صلى الله عليه وسلم البين من حيث وضعها فكيف لم يحول كما حولها

مختصر من كتاب الشبهات ومادخله من الرسالة

باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز ومن يشهد بعد رد شهادته من الجامع ومن اختلاف الحكم وأدب القاضي وغير ذلك

(قال الشافعي) ليس من

لأنها ليست في معاني الأزواج اذا مضت عدتها (قال الشافعي) رحمه الله والايلاء من كل زوجة مسلمة أو ذمية أو أمة سواء لا يختلف في شيء

(الوقف) (قال الشافعي) واذا آلى الرجل من امرأته قضت أربعة أشهر وقف وقيل له ان قُتِلَ والا فطلق والقيضة الجماع الامن عذر ولو جامع في الاربعة الا شهر خرج من حكم الايلاء وكفر عن يمينه فان قال أحلى في الجماع لم أؤجله أكثر من يوم فان جامع فقد خرج من حكم الايلاء وعليه الحنث في يمينه فان كان لها كفارة كفر وان قال أنا في فأحلى أكثر من يوم لم أؤجله ولا يتبين لي أن أؤجله ثلاثا ولو قاله قائل كان مذهبا فان قاموا اقلته له طلق فان طلق لزمه الطلاق وان لم يطلق طلق عليه السلطان واحدة وكذلك ان قال أنا أفدر على الجماع ولا أفى طلق عليه السلطان واحدة فان طلق عليه أكثر من واحدة كان ما زاد عليها باطلا وانما جعلت له أن يطلق عليه واحدة لانه كان على المولى أن يفي أو يطلق فاذا كان الحاكم لا يقدر على الفينة الابنة فاذا امتنع قدر على الطلاق عليه ولزمه حكم الطلاق كما أن أخذ منه كل شيء وجب عليه أن يعطيه من حد وقصاص ومال وبيع وغيره اذا امتنع من أن يعطيه وكما يشهد على طلاقه فطلق عليه وهو ممتنع من الطلاق جاحده قال وان قال أنا أصبتها ثم حبس قبل أربعة أشهر فلها الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه وان قال أنا أصبتها فعرض له مكانه مرض يمنع الاصابة قلنا في بسانك ومتى أمكنك أن تصيبها وفنالك فان أصبتها والافرقتنا بينك وبينها ولو كان المرض عارضا لها حتى لا يقدر على أن يجامع مثلها لم يكن عليه سبيل ما كانت مريضة فاذا قدر على جماع مثلها وقضاه حتى يفي أو يطلق قال ولو وقضاه فحاضت لم يكن عليه شيء حتى تطهر فاذا طهرت قيل له أصبأ وطلق قال ولو أنها سألت الوقف فوقف فهربت منه أو أقربت بالامتناع منه لم يكن عليه الايلاء حتى تحضر وتخلى بينه وبين نفسها فاذا فعلت فان فاء والاطلق أو طلق عليه ولو أنها طلبت الوقف فوقف لها فأحرمت مكانها باذنه أو بغير اذنه فلم يأمرها باحلال لم يكن عليه طلاق حتى تحل ثم يوقف فاما أن يفي أو اما أن يطلق وهكذا الواردت عن الاسلام لم يكن عليه طلاق حتى ترجع الى الاسلام في العدة فاذا رجعت قيل له في أو طلق وان لم ترجع حتى تنقضي العدة بانته منه بالردة ومضى العدة قال واذا كان منع الجماع من قبلها بعد مضي الأربعة الأشهر قبل الوقف أو معه لم يكن لها على الزوج سبيل حتى يذهب منع الجماع من قبلها ثم يوقف مكانه لأن الأربعة الأشهر قد مضت واذا كان منع الجماع من قبلها في الأربعة الأشهر بشئ تحبسه غير الحيض الذي خلقه الله عز وجل فيها ثم أبيع الجماع من قبلها أجل من يوم أبيع أربعة أشهر كما جعل الله تبارك وتعالى له أربعة أشهر متتابعة فاذا لم تكمل له حتى يعضي حكمها استؤنفت له متتابعة كما جعلت له أولا قال ولو كان آلى منها ثم ارتد عن الاسلام

الناس أحد نعلمه إلا أن يكون قليلا يعض الطاعة والمرءة حتى لا يخطئها معصية ولا يعض المعصية وترك المرأة حتى لا يخطئها في شأ من الطاعة والمرءة فاذا كان الاغلب على الرجل الاظهر من أمره الطاعة والمرءة قبلت شهادته واذا كان الاغلب الاظهر من أمره المعصية وخلاف المرءة ردت شهادته ولا يقبل الشاهد حتى يثبت عنده بخبر منه أو بينة أنه حر ولا تجوز شهادته جازا الى نفسه ولا دافع عنها ولا على خصم لأن الخصومة موضع عداوة ولا ولد بينه ولا ولد بناته وان سفلوا ولا آتائه وأمها ته وان بعدوا ولا من يعرف بكثرة الغلط أو الغفلة ولو كنت لأجيز شهادة الرجل لأمراءه لأنه يرتها ما أجزت شهادة الأخ لأخيه اذا كان برئه ولا أرد شهادة الرجل من أهل الأهواء اذا كان لا يرى أن يشهد لموافقته تصديقه وقبول يمينه وشهادته من يرى كذبه شرابا لله ومعصية تحببها النار أولى أن تطيب النفس بقبولها

من شهادة من يخفف المأثم فيها وكل من تأول حراما عندنا فيه حداً ولا حديقته لم يرد بذلك شهادته إلا ترى أن من جعل عنه الدين وجعل علماً في البلدان منهم من يستحل المتعة والدينار بالدينار بنقداً وهذا عندنا وغيرنا حرام وأن منهم من استحل سفك الدماء ولا شيء أعظم منه بعد الشرك ومنهم من تأول فاستحل كل مسكر غير الجمر وعاب على من حرّمه ولا نعلم أحداً من سلف هذه الأمة يقتدي به ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل وإن خطأه وظلّه والألاعب بالشرطيّ والحمام بغير قرار وإن كرهنا ذلك أخفّ حالاً (قال المزني) رحمه الله فكيف يحكم من شرب قليلاً من نبيذ شديديّ يحيز شهادته (قال الشافعي) رحمه الله ومن شرب عصير العنب الذي عتق حتى سكر وهو يعرفها نحرارت شهادته لأن تحريرها ناص ومن شرب سواها من النصف (٢٥٧) أو الخليلطين فهو آثم ولا ترد شهادته إلا أن يسكر لأنه عند جميعهم حرام

(قال الشافعي) وأكره

اللعب بالترد للفسير وإن

كان يديم الغناء ويعشاه

المغنون معلناً فهذا

سيفه زبد شهادته

وإن كان ذلك يقل

لم ترد فاما الاستماع

للحداء ونشيد الاعراب

فلا بأس به قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم

للشريد أمة من شعر

أمة شيء قال نعم قال

ههه فأشده بيتا

فقال ههه حتى بلغت

مائة بيت وسمع رسول

الله صلى الله عليه وسلم

الحداء والرجز وقال

لأن راحة حرك

بالقوم فاندفع رجز

(قال المزني) رحمه الله

سمعت الشافعي يقول

كان سعيد بن جبير

يلعب بالشرطيّ

استدبراً فقلت له كيف

يلعب بها استدبراً قال

في الأربعة الأشهر أو ارتدت أو طلقها أو خالعتها ثم راجعها أو رجع المرتد منها إلى الإسلام في العدة استأنف في هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حل له الفرج بالراجعة أو النكاح أو رجوع المرتد منها إلى الإسلام ولا يشبه هذا الباب الأول لأنها في هذا الباب صارت محرمة كالأجنبية الشعر والنظر والحس والجماع وفي تلك الأحوال لم تكن محرمة بشيء غير الجماع وحده فأما الشعر والنظر والحس فلم يحرم منها وهكذا لو ارتد معها (قال الشافعي) رحمه الله ولو آتى من امرأته ثم طلق إحدى نسائه في الأربعة الأشهر ولم يدرباً بينهما طلق فضت أربعة أشهر فطلبت أن يوقف فقال هي التي طلقت حلف البواقي وكانت التي طلق ومتى راجعها فضت أربعة أشهر وقفته أبدأ حتى يمضي طلاق الملك كما وصفت ولومضت الأربعة الأشهر ثم طلبت أن يوقف فقال لا أدري أي التي طلقت أم غيرها قيل له إن قلت هي التي طلقت فهي طالق وإن قلت ليست هي حلقت لها إن ادعت الطلاق ثم فضت أو طلقت وإن قلت لأدري فانت أدخلت منع الجماع على نفسك فإن طلقها فهي طالق وإن لم تطلقها وحلفت أنها ليست التي طلقت أو صدقتك هي فتي أو طلق وإن آيت ذلك كله طلق عليك بالإيلاء لأنها زوجة مولى منها عليك أن تفي إليها أو تطلقها فإن قلت لأدري لعلمها حرمت عليك فلم تحرم بذلك عليك تحريراً بيننا عليك وأنت مانع الفيشة والطلاق فتطلق عليك فإن قامت بينة أنها التي طلقت عليك قبل طلاق الإيلاء سقط طلاق الإيلاء وإن لم تقم بينة لزمت طلاق الإيلاء وطلاق الأقرار معها ثم هكذا البواقي قال وإذا آتى وبينه وبين امرأته أكثر من أربعة أشهر فطلبت ذلك امرأته أو وكيل لها أمر بالتي بلسانه والمسير إليها كما يمكنه وقيل فإن فعلت والافطلق قال وأقل ما يصير به فائساً أن يحامعها حتى تغيب الحشفة وإن جامعها محرمة أو حائضاً وهو محرم أو صائم ثم خرج من الإيلاء وأتم بالجماع في هذه الأحوال ولو آتى منها ثم جن فاصحابها في حال جنونه أو جنت فاصحابها في حال جنونها خرج من الإيلاء وكفرا إذا أصابها وهو صحيح وهي مجنونة ولم يكفر إذا أصابها وهو مجنون لأن القلم عنه مرفوع في تلك الحال ولو أصابها وهي نائمة أو مغمى عليها خرج من الإيلاء وكفر قال وكذلك إذا أصابها أهلها زوجها وأحصنها وأتم ما كان فعله فعلاها لأنه يوجب لها المهر بالإصابة وإن كانت هي لا تعقل الإصابة فلزمها بهذا الحكم وإنه حق لها إذا البها في الإيلاء كما يكون لو أدى إليها حق مال أو غيره برئ منه

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أوقف المولى فطلق واحدة أو امتنع من التي بلا عذر فطلق عليه الحاكم واحدة فالتطبيقه تطليقة ثلاث فيها الزوج الرجعة في العدة وإن راجعها في العدة فالرجعة ثابتة عليه والإيلاء قائم بحاله ويؤجل أربعة أشهر من يوم راجعها وذلك يوم يحل له فرجها بعد تحريره فإن مضت أربعة أشهر وقف لها فإن طلقها أو امتنع من الفيشة من غير عذر فطلق

(٣٣ - الام خامس) بولها ظهر ثم يقول بأي شيء وقع فيقول بكذا فيقول أوقع عليه بكذا قال وإذا كان هكذا كان تحسين الصوت بذكر الله والقرآن أولى أن يكون محبوباً (قال الشافعي) رحمه الله وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أذن الله لشيء كآذنه لشيء حسن الترميم بالقرآن وسمع النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن قيس يقرأ فقال أقد أوتي هذا من مزامير آل داود (قال الشافعي) رحمه الله لا بأس بالقراءة بالألحان وتحسين الصوت بأي وجه ما كان وأحب ما يقرأ إلى حدرا وتحرزنا (قال المزني) رحمه الله سمعت الشافعي يقول لو كان معنى يتغنى بالقرآن على الاستغناء لكان يتغنى وتحسين الصوت هو يتغنى ولكنه براديه تحسين الصوت قال وليس من العيبية أن يحب الرجل قومه والعصبية المحضه أن يبغض الرجل لأنه من بني فلان فإذا

أظهرها ودعا اليه أو تألف عليها مردود وقد جمع الله تبارك وتعالى المسلمين بالإسلام وهو أشرف أنسابهم فقال جيل ثنا وأما المؤمنون أخوة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كونوا عباد الله اخوانا فمن خالف أمر الله عز وجل وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم ردت شهادته والشعر كلام في سنة كسب الكلام وفيه كعبه وفعله على الكلام أنه سائر وإذا كان الشاعر لا يعرف يشتم الناس وأذا هم ولا يمتدح فكفر الكذب المحض ولا يشتم باعراة بعباها ولا يثهرها بعباها يشتمها بغير الشهادة وإن كان على خلاف ذلك لم تجز ويجوز شهادة ولد الزنا في الزنا والمحدود فيها حدونه والسرور على الدوى والدوى على القروى إذا كانوا عدولا وإذا شهد صبي أو عبد أو نصراني بشهادة فلا يسمعها واستماعها مكلف وإن مع الصبي واعتق (٢٥٨) العبد وأسلم النصراني ثم شهد وأبى ما بيننا قبلتها وأما البائع المسلم أورد

شهادته في الثاني ثم يحسن حاله فيشهد بها فلا أقبلها لأنا حكما باطلها وبرحمة فيها لأنه من الشرط ألا يختص عمله قال ولورثة الميراثين فشهادتهما على أبيه بدين فإن كان عدلا حلف المذمى وأخذ الدين من الاثنين وإن لم يكن غملا أخذ من يدعى الشاهد بقدر ما كان يخلصه منه لو جازت شهادته لأن موجودا في شهادته أنه في يديه حقا وفي يدي الجاحد حقا فأعطيه من المقر ولم أعطه من المنكر وكذلك لو شهد أن أباه أوصيه بثلاث ماله

باب الشهادة على الشهادة

(قال الشافعي) ويجوز الشهادة على الشهادة

عليه الطلاق في ذلك الرجعة وإن راجعها وهي في العدة فالرجعة ثالثة عليه فان مضت أربعة أشهر من يوم راجعها وقع فان طلق أو لم يهرى يطلق عليه فقدم في الطلاق ثلاثا واسقط حكم الإيلاء فان رجع تزوجا أو عادت لانه شك في رجوعه لم يكن عليه حكم الإيلاء ومتى أصابها كفر (قال الشافعي) وهذا معنى النضران لانه ثالثة لأن الله تعالى جعل له إذا امتنع من الجماع بين أجل أربعة أشهر فلما طلق الأولى وراجع فارتدت أو فاته كما كانت أو لا فليجوز أن يجعل له أجلا لا يجعل الله عز وجل له ثم هكذا في الثانية والثالثة وهكذا إلى ما لم يظفها واحدة أو اثنتين ثم راجعها في العدة ما كانت لم تصرا ولي بنفسها منه قال وإذا طلقها فكأن كانت ملك بنفسها منه بأن تنقضي عذتها أو يخالعها أو يولي منها قبل أن يدخل بها ثم يطلقها فإذا فعل هذا ثم تكهنا كما جاز بعد العدة أو قبلها سقط حكم الإيلاء عنه وانما سقط حكم الإيلاء عنه بانتهى ما قد صارت لوطقتها لم يقع عليها طلاق ولا يجوز أن يكون عليه حكم الإيلاء وهو لو وقع الطلاق لم يقع وكذلك يكون بعد لوطقتها ثلاثا بغير العلة ولو جاز أن تبين امرأة المولى منه حتى تصير ملك بنفسها منه ثم يتكهنها فيعود عليه حكم الإيلاء إذا تزكها جاز هذا بعد طلاق الثلاث وزوج غيره لأن البين فائمة بعباها يكفر إذا أصابها وكانت فائمة قبل الزوج وهكذا الظاهر مثل الإيلاء لا يختلفان « قال الربيع » والقول الثاني أنه يعود عليه الإيلاء ما بقي من طلاق الثلاث شيء (قال الشافعي) وإذا ماتت امرأة المظهر منه ولم يحبسها بعد الظهار ساعة ثم تكهنا كما جاز بعد الإيلاء لم يعد عليه الظاهر لأنه لم يلزمه في الملك الذي ظهر منها كفارة ولو حبسها بعد الظهار ساعة ثم ماتت منه لم يلزمه الظاهر لأنه قد طلقا قال وكذلك لو ماتت في الوجهين معا (قال الشافعي) وإنما جعلت عليه الكفارة لأنها بمنزلة التي ترى أنه لو حلف لا يصيب غيرها أمراته فأصابها كانت عليه كفارة مع المأثم بالزنا

(إيلاء الحر من الأمة والعبد من امرأته وأهل الذمة والمشركون) (قال الشافعي) وإيلاء الحر من امرأته الأمة والحره سواء فإن آتى من امرأته وهي أمة ثم اشتراها سقط الإيلاء بانفساخ النكاح فإن خرجت من ملكه ثم تكهنا أمة أو حره لم يعد الإيلاء لأن ملكه هذا غير الملك الذي آتى فيه وهكذا العبد يولي من امرأته حره أو أمة فتملكه سقط الإيلاء بانفساخ النكاح فإن عتق فتكهنها أو خرج من ملكها فتكهنها لم يعد الإيلاء ولو أن الحر المشتري لامرأته الأمة بعد الإيلاء منها أصابها بالملك كفر إذا كانت عينة والله لا أقربك وإن لم يصبا لم يكن عليه وقف إذا كانت أصابته بالملك كالأولى من أمته لم يكن موليا لأن الله تبارك وتعالى إنما جعل الإيلاء من الأزواج فإن خرجت من ملكه ثم تكهنها لم يعد عليه الإيلاء لأنه قد حنت به مرة ولو كان قد قال لها والله لا أقربك وأنت زوجتي ثم ملكها فأصابها بالملك لم يحث ومتى تكهنها نكاحا

جديدا بكتاب القاضي في كل حق للمدين مالا أو حدا أو قصاصا وفي كل حد لله قولان أحدهما أنه يجوز والأخر لا يجوز من قبل درء الحد وبالشهادتين قال وإذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن فلانا على فلان ألف درهم ولم يقبل لهما أشهدا على شهادتي فليس لهما أن يشهدا بها ولا لهما أن يقبلا لأنها لم يسترعهما إياها وقد يمكن أن يقول له على فلان ألف درهم وعده بها وإذا استرعهما إياها لم يفعل الا وهي عنده واجبة وأحب للقاضي أن لا يقبل هذه منه وإن كان على العصة حتى يسأله من أين هي فإن قال باقراره منه أو يبيع حضرته أو سلف أجاز له ولو لم يسأله رأيت جازرا وإن شهدا على شهادة رجل ولم يعد لأهلهما وسأل عنه فإن عدل قضى به قال ولو شهد رجلان على شهادة رجلين فقد رأيت كثيرا من الحكام والمفتين يجيزونه (قال المرتضى) وخرجته على قولين وقطع

في موضع آخر لا يجوز شهادتهما الا على واحد من شهدا عليه وآمره بطلب شاهدين على الشاهد الآخر (قال المزني) رحمه الله ومن قطع بشئ كان أولى من حكايته له (باب الشهادة على الحدود ررح الشهود) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد على رجل بالزنا سألهم الامام أن يأمروا ألا يسموهم قد عذرت الزنا وقد عارضوا في سمواهم بعدوا الا سمواهم فلا يحد حتى يثبتوا رؤية الزنا وتعييد الشرح في العرج (قال المزني) رحمه الله وقد اجاز في كتاب الحدود أن تيان الشهادة ثلاثا يحد فيه (قال المزني) رحمه الله اثنان منهم له رمى سهاقي بيت واثنان منهم في بيت عيريه فلا حد عليهما ومن حد الشاهد اذ لم يتنوا أو بعدهم (قال المزني) رحمه الله قد قطع في غير موضع يحدهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو مات الشهود (٢٥٩) قبل أن عدلوا عدلوا أمير الحدود يحد

المسومة يحد بفساد
من يشهد عليه ولا أقل
الشرح من الخارج
الذات بغير ما يحرم به
للاختلاف في الاهواء
وتكفير بعضهم بعضا
ويحترقون بالتأويل
ويؤذى على رجل من
أهل الجاهلية لم أر
أنا ان يعرض له بأن
يقول لعنه لم يسرق
ولو شهد بأنه سرق من
هذا البيت كبش الغلان
فقال أحدهما غدوة
وقال الآخر عشية
أو قال أحدهما
الكبش أبيض وقال
الآخر أسود لم يقطع
حتى يجتمعا ويحلف مع
شاهدهما أيهما شاء ولو
شهد اثنان أنه سرق فوب
كذا وقبته ربع
دينار وتهد آخر أنه
سرق ذلك الثوب بعينه
وأن قبته أقل من ربع
دينار فلا قطع وهذا من
أقوى ما تدرأه الحدود

جديد عسر النكاح الذي آلى فيه لم يعد عليه الا بلاء وهكذا العبد يولى من امرأته ثم تملكه ثم يملكها وهكذا لو كانت امرأة أحدهما أمة فارتدت وانفسخ النكاح ثم تملكته بعد لا يعود الا بلاء اذا حرم عليه نكاحها لأن هذا غير النكاح الذي آلى منه قال وإذا حلف العبد بالله أو بما لم يسمه من ثمرات موليا وان حلف بغير ثمنه في سبيل الله أو بعتق مالهيك أو صدقة ثمن من ماله لم يكن موليا منه لا على شيء وتلك المدر والمكاتب ولو حلف المعتق بفضه بصدقة ثمن من ماله لزمه الا بلاء لأن له ما كسب في يومه (قال الشافعي) والذي كالمسلم فيما يلزمه من الا بلاء اذا ما لم يسمه لأن الا بلاء عيب يلزمه وطلاقه كطلاق المسلم وكذلك يلزمه من ان يسم ما يلزم المسلمين الأخرى أنه لو أعتق عبده أو أصاب امرأته أو سمها الا بلاء لأن العتق حق لغيره وان لم يؤخر فيه وان أعتق عبده تبرأ من أمته وان لم يؤخر فيه في حاله تلك فكذلك ما واه وفرص الله عز وجل على العباد واحد فان قيل هو ان تصدق على المساكين لم يكفر عنه قيل وهكذا ان حد في زنا لم يكفر بالحد عنه والحد للذنب ونحن نحد اذ زنى وأما اذا ضابطا حكمنا وحكم الله عز وجل على العباد واحد وانما حدناه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا بامر الله تعالى به أن يحكم بينهم بما أنزل الله

(باب الا بلاء بالأسنة) (قال الشافعي) اذا كان لسان الرجل غير لسان العرب فألى بلسانه فهو مولى وإذا تكلم بلسانه بكلمة تخجل الا بلاء وغيره كان كالعربي يتكلم بالكلمة وتخجل مغيبين ليس ظاهرهما الا بلاء فيستل فان قال أردت الا بلاء فهو مولى وان قال لم أرد الا بلاء فالقول قوله مع عيبه ان طليتها امرأته وان كان عربيا يتكلم بالأسنة اللهم أو بعضها فألى فألى لسان منها آلى به فهو مولى وان قال لم أرد الا بلاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في الحكم وان كان عربيا لا يتكلم بالأسنة ببعض الأسنة اللهم فقال ما عرفت ما قلت وما أردت ا بلاء فالقول قوله مع عيبه وليس حاله كحال الرجل يعرف بأنه يتكلم بلسان من الأسنة اللهم ويعقله وهكذا الأعجمي يولى بالعربية اذا كان يعرف الا بلاء بالعربية لم يصدق في الحكم على أن يقول لم أرد الا بلاء وان كان لا يعرف العربية صدق في الحكم واذا آلى الرجل من امرأته ثم قال لم أرد الا بلاء ولكن سبقني لسان في الحكم يدين فيما بينه وبين الله تعالى

(باب ابتلاء الخصى غير المحبوب والمحبوب) (قال الشافعي) رحمه الله واذا آلى الخصى غير المحبوب من امرأته فهو كغير الخصى وهكذا لو كان محبوبا بقدي له ما يبلغ به من المرأة ما يبلغ الرجل حتى تغيب حشفته كان كغير الخصى في جميع أحكامه واذا آلى الخصى المحبوب من امرأته قيل له في بلسانك لأشئ عليه غيره لأنه من لا يجامع مثله وانما آلى الخصى وهو ممن لا يجامع عليه قال ولو تزوج رجل امرأة ثم آلى منها

ويأخذ بأقل القيتين في الفرم واذا لم يحكم نساه من شهد عنده حتى يحدث منه ما تدر به شهادته ردها وان حكم بها وهو عدل ثم تغير حاله بعد الحكم لم يرد له لأن انما أنظر يوم يقطع الحاكم شهادته (باب الرجوع عن الشهادة) (قال الشافعي) رحمه الله الرجوع عن الشهادة ضربان فان كانت على رجل بشئ يتلف من بدنه أو مال يقطع أو قصاص فأخذ منه ذلك ثم رجعوا فقالوا عمدناه بذلك فهي كالجنابة فيها القصاص واحتج في ذلك بعلي وماله يمكن من ذلك فيه القصاص أغرموه وعزز وادون الحد وان قالوا لم نعلم أن هذا يجب عليه عز ورا وأخذ منهم العقل ولو قالوا أخطأنا كان عليهم الارش ولو كان هذا في طلاق ثلاث أعزمتهم الزوج صداق مثلها أدخل بها أو لم يدخل بها لأنهم حرموها عليه فلم يكن لها قيمة الا مهرها ولا التفت الى ما أعطاه (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يكون هذا غلطا

من غير الشافعي ومعنى قوله المعروف أن يطرح عنهم ذلك بنصف مهر مثلها إذا لم يكن دخل بها (قال الشافعي) رحمه الله وإن كان في دار فآخر حجت من يديه إلى غيره عزز وأعلى شهادة الزور ولم يعاقبوا على الخطأ ولم أغرمهم من قبل أني جعلتهم عدولا بالاول فأما ضيقهم من الحكم ولم يكونوا عدولا بالآخر فقد الدار ولم يفتوا شيئا لا يؤخذ ولم يأخذوا شيئا لأنفسهم فأترعه منهم وهم كمتدين شهادة لا تقبل منهم فلا أغرمهم ما أقروه في أيدي غيرهم (باب علم الحسا كم يحال من قضى بشهادته) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا علم القاضي أنه قضى بشهادة عبيدين أو مشركين أو غير عديدين من جرح بين أو أحدهما رد الحكم على نفسه ورده عليه غيره بل القاضي بشهادة الفاسق أي بن خطأ منه (٣٦٠) بشهادة العبد وذلك أن الله جل ثناؤه قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال ممن

ترضون من الشهداء وليس الفاسق بواحد من هذين فمن قضى بشهادته فقد خالف حكم الله ورده شهادة العبد انما هو تاوليل وقال في موضع آخر إن طلب الخصم المرححة احله بالمصرو ما فربه فان لم يحج بها أنفذ الحكم عليه ثم ان جرحهم بعد لم يرد عنه الحكم (قال المزني) قياس قوله الاول ان يقبل الشهود العدول انهما فاسقان كما يقبل انهما عبيدان ومشركان ويرد الحكم (قال الشافعي) وإذا أنفذ القاضي بشهادتهما قطعنا بان له ذلك لم يكن عليهما مانع لانهما صادقان في الظاهر وكان عليه أن لا يقبل منهما فهذا خطأ منه تحمله عاقلة

(باب الشهادة في الوصية) (قال الشافعي) رحمه الله

ثم خصي ولم يجب كان كالقفل ولو جب كان لها الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه فان اختارت المقام معه قيل له اذا طلبت الوقف ففي بلسانك لأنه ممن لا يجامع « قال الربيع » ان اختارت فراقه فالذي أعرف للشافعي أنه يفرق بينهما ما وان اختارت المقام معه فالذي أعرف للشافعي أن امرأته العنين اذا اختارت المقام معه بعد الأجل أنه لا يكون لها خيار ثانية والمجبوب عندي مثله (قال الشافعي) رحمه الله وإذا آلى العنين من امرأته أجل سنة ثم خبرت الآن يطلقها عند الأربعة أشهر فان طلقها ثم راجعها في العدة عاد الايلاء عليه وخبرت عند السنة في المقام معه أو فراقه (باب إيلاء الرجل مرارا) (قال الشافعي) وإذا آلى الرجل من امرأته فلما منى شهرا أو أكثر أو أقل آلى منها مرة أخرى وقف عند الأربعة أشهر الاولى فاما أن يفي واما أن يطلق فان فاء حنث في البين الاولى والبين الثانية ولم يعد عليه الايلاء لانه قد حنث في البينين معا وان أراد بالبين الثانية الاولى فكفارة واحدة وان أراد ببينين عليه غيرهما فالحب الى أن لو يكفر كفارتين وقد قيل كفارة واحدة تجزئه لانهما عنيان في شيء واحد وهكذا لو آلى منها فلما مضت أربعة أشهر آلى ثانية قبل بوقف أو يطلق ولكنه لو آلى فوقف فطلق طلاقا فالحل الرجعة ثم آلى في العدة ثم ارتجع أو فاء ثم آلى ايلاء آخر كان عليه ايلاء مستقبل قال وإذا آلى الرجل من امرأته فحبل بينه وبينها بأمر ليس من قبله قبل يكمل أربعة أشهر ثم قدر عليها استوفى له أربعة أشهر كما جعل الله عز وجل له أربعة أشهر متتابعة فإذا لم تكمل له حتى قضى حكمها استوفى له متتابعة كما جعلت له أولا وذلك مثل أن تحبس فلا يقدر عليها ومثل أن يكون آلى منها صبية لا يقدر على جماعها بحال أو مضناه من مرض لا يقدر على جماعها بحال وإذا صار تافى حذمن يجامع مثله وقف لها بعد أربعة أشهر من يوم يقدر على جماعها فان فاء والاطلاق وان آلى يطلق عليه قال وان كانت مريضة يقدر على جماعها بحال أو صبية يجامع مثلها فهي كالصبيحة البالغ وسواء آلى من بكر أو ثيب ولا فيشة في البكر الا بذهاب العذرة ولا في الثيب الا بغييب الحشفة وإذا كان الحبس عن الجماع في الأربعة الأشهر لاسبب المرأة ولا منها ولا أنها حرمت عليه كما تحرم الأجنبية الا بحال يحدنها فلايلاء له لازم ولا يزداد على أربعة أشهر شيئا فإذا مضت الأربعة الأشهر وقف حتى يطلق أو يفي في جماع أو في معذور وذلك مثل أن يؤلى في مرض هو أربعة أشهر فإذا مضت وقف فان كان يقدر على الجماع بحال فلا في له الا في الجماع وان كان لا يقدر عليه فاء بلسانه ومثل أن يؤلى في حبس أو يؤلى وهو محبوس فإذا مضت أربعة أشهر وهو يقدر على الجماع بحال فاء أو يطلق وان لم يقدر على الجماع بحال للحبس فاء بلسانه (قال الشافعي) رحمه الله ومن قلت له في بلسانك فإذا قدر على الجماع بحال وقفته مكانه فان فاء أو لا يطلق أو يطلق عليه ولا أو حله الى

ولر شهد أجنيبان لعبد أن فلانا المتوفى أعتقه وهو الثالث في وصيته وشهد وارثان لعبد غيره أنه أعتقه وهو الثالث في الاثنين فسواء يعق من كل واحد منهما نصفه (قال المزني) قياس قوله أن يقرع بينهما وقد قاله في غير هذا الباب قال ولو شهد الوارثان أنه رجع عن عتي الاول وأعتق الاخر أجزت شهادتهما وأما أردشهدتهما فما يحارا الى أنفسهما فإذا لم يحرا فلا فاما الولاء فلا يملك الا اموال وقد لا يصير في أيديهما بالولاء شيء ولو أبطلت ما بينهما من ارثان أو لاء مات لا وارث له غيرهما أبطلتها الذوى أرحامهما ولو شهد أجنيبان أنه أعتق عبدا هو الثالث وصية وشهد وارثان أنه رجع فله وأعتق عبدا هو السادس عتي الاول بغير فرعة للغير الى أنفسهما وأبطلت حقهما من الآخر بالقرار ولو لم يقولانه رجع في الاول أقرعت من الثاني وتوطع الثالث وقول أكبر المقتنين ان

شهادة الاجنبيين والورثة سواء ما لم يحرا الى أنفسهما قال ولو شهد رجلان لرجل بالثلث وآخر لآخر بالثلث وشهد آخر أنه رجع عن أحدهما فالثلث بينهما ماضقان وقال في الشهادات في العتق والحد والملاء وإذا شهد أن سيده أعنته فلم يعد لأفسال العبد أن يحال بينه وبين سيده أخر ووقفت إجارته فإن تم عتقه أخذها أو أرق أخذها السيد ولو شهد شاهد واحد على شاهد آخر بيا فأتى بها واحد من قولين أحدهما ما وصف في الوقف والثاني لا ينع منه سيده ويحلف له (مختصر من جامع الدعوى والبيات لملاء على كتاب ابن القاسم ومن كتاب الدعوى لملاء على كتاب أبي حنيفة ومن اختلاف الأحاديث ومن اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة ومن مسائل شتى سمعتها العظماء) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي

مليلة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البينة على المدعي قال الشافعي أحسبه قال ولا أتبته قال والبيّن على المدعي عليه قال وإذا ادعى الرجل الشئ في يدي الرجل فالظاهر أنه لمن هوى يديه مع يمينه لأنه أقوى سببا فإن استوى سببهما فهما فيه سواء فإن أقام الذي ليس في يديه البينة قبل لصاحب اليد البينة التي لا تجزأ إلى أنصافا بنهادتها أقوى من كسوة الشئ في يديك وقد يكون في يديك ما لا تملكه فهو له عدل قوة سببه على سببها فإن أقام الآخر بينة قبل قد استوفيتا في الدعوى والبينة والى الشئ في يديه أقوى سببا فهو له فضل قوة سببه وهذا معتدل على أصل القياس والسنة على

أجل الصحيح إذا وقفته بعد أربعة أشهر قال وإذا آلى فغلب على عقله فادامضت أربعة أشهر لم يوقف حتى يرجع اليه عقله فإن عقل بعد الأربعة الأشهر وقف مكانه فاما أن يبيء أو ما أن يطلق وإذا آلى الرجل من أمراته ثم أحرم فبطل له إذا مضت أربعة أشهر فإن فشت فسد أحراما وخرحت من حكم الإيلاء وإن لم تنفئ طلق عليك لاك أحدثت منع الجماع وإن آلى ثم تظاهر وهو يحد الكفارة فادامضت أربعة أشهر وقف فقيل له أنت أدخلت منع الجماع على نفسك فإن فشت فانت عاص بالاصانة وأنت متظاهر وليس لك أن تطأ قبل الكفارة وإن لم تنفئ فطلق أو يطلق عليك وهكذا لو تظاهر ثم آلى لأن ذلك كله جاء منه لأنها ولم تحرم عليه بالتظاهر حرمة الاجنية

(اختلاف الزوجين في الاصابة) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا وقفنا المولى فقال قد أصبتها وقالت لم يصبنني فإن كانت نيبا فالقول قولها مع يمينه لأنها تدعى ما تكون به الفرقه التي هي اليه وإن كانت بكرا أربها النساء فإن قلن هي بكر فالقول قولها مع يمينها وإذا قالت قد أصابني وإنما أدخله بيده حتى غيب الحشفة فذلك فإن صدقها « قال الربيع » وإن غلبته على نفسه حتى أدخلته بيدها فقد فاء وسقط عنه الإيلاء ولا كفارة عليه لأنه مكروه (قال الشافعي) وإن وقف بأنها سألت وقفة فدعى أصابها في الأربعة الأشهر وأنكرت فالقول فيها كالقول إذا وقفناه بعد أربعة أشهر يصدق أن كانت نيبا وتصدق هي أن كانت بكرا (من يجب عليه الظهار ومن لا يجب عليه) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى الذين يظهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم وأنهم ليقولون منكرا من القول وزورا وإن الله لعفو غفور (قال الشافعي) فكل زوج جاز طلاقه وجرى عليه الحكم من بالغ غير مغلوب على عقله وقع عليه الظهار سواء كان حرا أو عبدا أو من لم تكمل فيه الحرية أو نيبا من قبل أن أصل الظهار كان طلاق الجاهلية فحكم الله تعالى فيه بالكفارة فحرم الجماع على المتظاهر بتجريمه للظهار حتى يكفر وكل هؤلاء ممن يلزمه الطلاق ويحرم عليه الجماع بتجريمه إذا كانوا بالغين غير مغلوبين على عقولهم قال وطاهر كل واحد من هؤلاء يقع على زوجته دخل بها ولم يدخل بها صغيرة كانت أو كبيرة يحل جماعها ويقدر عليه ولا يحل ولا يقدر عليه بان تكون حائضا أو محرمة أو نكاحا أو صغيرة لا يجامع مثلها وأخارجة من هذا كله قال ولو تظاهر من أمراته وهي أمة ثم اشتراها فسد النكاح والظهار بحاله لا يقرب بها حتى يكفر من قبل أن الظهار لزمه وهي زوجة وإذا تظاهر السكران لزمه الظهار فأما المغلوب على عقله بغير سكر فلا يلزمه وإذا تظاهر الآخر وهو يعقل الإشارة أو الكتابة لزمه الظهار وإذا تظاهر من أمراته ثم قال لامرأته لقد أشركت معها أو قال أنت مثلها أو ما أشبه هذا يريد به الظهار فإن عليه

ما قلنا في رجلين تنافيا دابة وأقام كل واحد منهما البينة أنهما دابة تنجها ففرضي بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هي في يديه قال وسواء التذاعي والبينة في التنازع وغيره وسواء أقام أحدهما شاهدا أو امرأتين والأخر غيرهما كان بعضهم أرجح من بعض وإن أراد الذي قامت عليه البينة أن أحلف صاحبها مع بيته لم يكن ذلك له الآن يدعى أنه أخرجه إلى ملكه فهذه دعوى أخرى فعليه البينة ولو ادعى أنه نكح امرأته لم أقبل دعواه حتى يقول نكحتها بولي وشاهدي عدل ورضاها فإن حلفت برئت وإن نكحت حلفت وقضى له بأنهاز وجهه (قال الشافعي) والأعيان في الدماء بخلافه لغيرها لا يبرأ منه إلا بنحو عينا وسواء النفس والجرح في هذا فقتله ونقصه منه بشكوله وعين صاحبه (قال المزني) رحمه الله قطع في الإملاء بأن لا قسامة بدعى ميت ولكن يحلف المدي عليه ويرأف أن أبي حلف الأولياء واستحقوا منه

وان أبو بطل حقههم وقال في كتاب اختلاف الحديث من ادعى دعوا لادلالة لما كرم على دعواه كالدلالة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقسامة أحلف المدعي عليه كما يحلف فيما سوى ذلك (قال المزني) رحمه الله وهذا به أشبه ودليل آخر حكى النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة بتدنية المدعي لا غيره وحكم فيما سوى ذلك بتدنية عين المدعي عليه لا غيره فإذا حكم الشافعي فيما وصفت بتدنية المدعي عليه أرفع عدد إيمان القسامة (قال الشافعي) والدعوى في الكفالة بالنفس والنكول ورد اليقين كهي في المال إلا أن الكفالة بالنفس ضعيفة ولو أقام بينة أنه أكرام بيتا من داره شهرين عشرة وأقام المكثري البينة أنه أكرام بيتا من داره شهرين عشرة فله شهادة باطلة وتبعها الفان ويراذان (٣٦٣) فان كان سكن فعليه كرامه مثله ولو ادعى دارا في يدي رجل فقال ليست علي شيء

وهي افضلان فان كان حاضر اصبرتماله وجعلته خصما عن نفسه وان كان غائبا كتب اقراره وقبل للمدعي اقم البينة فان أقامها قضى بها على الذي هي في يديه ويجعل في القضية ان القرلة بها على حجة (قال المزني) رحمه الله فد قطع بالقضاء على غائب وهو أولى بقوله (قال الشافعي) ولو أقام رجل بينة أن هذه الدار كانت في يديه أمس لم أقبل قد يكون في يديه ما ليس له الآن يقيم بينة أنه أخذها منه ولو أقام بينة أنه غصبه اياها وأقام آخر البينة أنه أقره بها فهي للغصب ولا يجوز اقراره فيما غصب (قال الشافعي) وإذا ادعى عليه شيئا كان في يدي البت حلف على علمه وقال في كتاب ابن

فيما مثل ما عليه في التي تظاهرونها وهو طهار فان لم يرد به طهارا ولا تجر بما فليس يظهر ولا شيء عليه وإذا قال لا امرأته أنت علي كظهر أمي ان شاء الله فليس يظهر ولو قال ان شاء فلان فليس يظهر حتى يعلم أن فلانا قد شاء وإذا تظاهر الرجل من امرأته ثم تركها أكثر من أربعة أشهر فهو متظاهر ولا يلاء عليه بوقف له ان الله تعالى قد حكم في الطهار غير حكمه في الإيلاء فلا يكون المتظاهر موليا ولا المولى متظاهرا بأحد القولين ولا يتكون عليه بأحدهما إلا ما جعل على نفسه لانه مطيع لله تعالى بترك الجماعة في الطهار عاص لو جامع قبل أن يكفر وعاص بالإيلاء وسواء كان مضارا بالطهار أو غير مضارا إلا أنه يأثم بالضرار كما يأثم لو آلى أقل من أربعة أشهر يرد ضرارا ولا يحكم عليه حكم الإيلاء بالضرار ويأثم لو تركها الدهر بلا عين يرد ضرارا ولا يحكم عليه حكم الإيلاء ولا يحال حكمهما أنزل الله تبارك وتعالى فيه

(الطهار) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتصرون رقية من قبل أن يتناسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتناسا فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا (قال الشافعي) سمعت من أرفى من أهل العلم بالقرآن يذكر أن أهل الجاهلية كانوا يطلقون ثلاث الطهار والإيلاء والطلاق فأمر الله تعالى الطلاق طلاقا وحكم في الإيلاء بان أهل المولى أربعة أشهر ثم جعل عليه أن يفيء أو يطلق وحكم في الطهار بالكفارة فإذا تظاهر الرجل من امرأته يرد طلاقها أو يرد تجر بما فلا يقع به طلاق بحال وهو متظاهر وكذلك ان تكلم بالطهار ولا ينوي شيئا فهو متظاهر لانه متكلم بالطهار ويلزم الطهار من لزمه الطلاق ويسقط عنه وإذا تظاهر الرجل من امرأته قبل أن يدخل بها أو بعد ما دخل بها فهو متظاهر وإذا طلقها فكان لا يملك رجعتها في العدة ثم تظاهرها لم يلزمه الطهار وإذا طلق امرأته فكان يملك رجعة أحدهما ولا يملك رجعة الأخرى فتظاهرها من مافي كلمة واحدة لم يملك رجعتها ويسقط عنه من التي لا يملك رجعتها (قال الشافعي) وإذا تظاهر من أمته أم ولد كانت أو غيرها لم يلزمه الطهار لان الله عز وجل يقول والذين يظاهرون من نسائهم وليست من نساءه ولا يلزمه الإيلاء ولا الطلاق في الإيلاء يلزمه الطهار وكذلك قال الله تبارك وتعالى للذين يؤمن من نسائهم ثم ترك بعض أربعة أشهر فلو آلى من أمته لم يلزمه الإيلاء وكذلك قال والذين يرمون أزواجهن وليست من نساءهن ولا يلزمه الإيلاء ولا الطلاق عن الله عز وجل أنها ليست من نساءنا وإنما نسائنا أزواجهن ولربما أن يلزم واحد من هذه الأحكام لزمها كلها لان ذكر الله عز وجل لها واحد

(ما يكون طهارا وما لا يكون) (قال الشافعي) رحمه الله والطهار ان يقول الرجل لامرأته

أبي لي وإذا اشتراه حلف على البت (باب الدعوى في الميراث من اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى) أنت (قال الشافعي) ولو هلك نصراني وله ابنان لم وفصرائي فشهد مسلمان بالاسلم أن أباه مات مسلما والنصراني مسلمان أن أمه مات نصرانيا صلى الله عليه في أبطل البينة التي لا تكون إلا أن يكذب بعضهم بعضا جعل الميراث للنصراني ومن رأى الأفرع أفرع فن خرجت قرعته كان الميراث له ومن رأى أن يقسم إذا تكافأت بينتهما جعله بينهما رافعا صلى الله عليه بالاشكال كيصلى عليه لو اختلط مسلمين موفى (قال المزني) اسمه ما شق عندي أن كان أصل دينه النصرانية فاللذان شهدا بالاسلام أولى لانهما علمان ما حدثت شقني على الآخرين وان لم يدبرما أصل دينه والميراث في أيديهما فيبينهما نصفان وقد قال الشافعي لو روي أحدهما طائرا ثم رماه الثاني فلم يدربا بلغه الاول ان يكون

القرعة وقد قطع في كتاب
الدعوى على كتاب أبي
حنيفة في امرأه فامت
البينة انه ائخذ قها فخذ
الدار وقبضتها وأقام
رجل البينة انه اشتراها
منه ونقله ابن
وقبضتها قال أبو ط
البنتين ليجوز الا هذا
أو القرعة (قال المزني)
رحم الله هذا اللفظ وقد
بينا أن القرعة لا تنسبه
قوله في الاموال (قال
المزني) رحمه الله وقد
قال الحكم في الثوب
لا ينسج الامرء والثوب
الخر ينسج مرتين سواء
(قال الشافعي) رحمه الله
ولو كانت دار في يدي
اخوين مسلمين فأقرأ أن
أباهما هلك وثر كهما
ميراثا فقال أحدهما
كنت مسلما وكان أبي
مسلما وقال الآخر
أسلمت قبل موت أبي
فهو الذي اجتمعا على
اسلامه والآخر مفر

(١) في امرأة الأب التفصيل المتقدم بدليل العلة فتنه

(١) في سرية بني النضير
بالكفر مدح الاسلام ولو قالت امرأة الميت وهي مسلمة زوجي مسلم وقالوا وهو كافر بل كافر وقال اخوانه ورجوه هو مسلم بل مسلم فان لم يعرف فالمرثات موقوف حتى يعرف اسلامه من كفره بينة تقوم عليه ولو اقام رجل بينة أن اياه هلك وترك هذه الدار ميراثا له ولأخيه أخرجهما من يدي من هي في يديه واعطيت منها نصيبه وأخرجت نصيب الغائب وأكرهه حتى يحضر فان لم يعرف عددهم وقف ماله وتوابعه وبطل عن البلدان التي وطأها هل له فيها ولد فادابلغ الغاية التي لو كان له فيها ولد لعرفه وادعى الابن أن لا وراث له غيره اعطاه المال بالمضمين وحكى أنه لم يقض له إلا أنه لم يجد له وارثا غيره فإذا جاء وارث غيره أخذ الضمنا بحقه ولو كان مكان الابن ومعه زوجة ولا يملونه فارقتها أعطيتها ربع الثمن لأن ميراثها محذور ولا كثيرا لأقل الثمن وربع الثمن وميراث الابن غير محذور وإنه أمانت زوجته وابنه منها فقال أخوها مات ابنها ثم مات الثمن لأن ميراثها محذور ولا كثيرا لأقل الثمن وربع الثمن وميراث الابن غير محذور وإنه أمانت زوجته وابنه منها فقال أخوها مات ابنها ثم مات

ففي ميراثي مع زوجها وقال زوجها بل ماتت فاحرزا أنا وأبني المال ثم مات أبني فالمال لي فالقول قول الأخ لانه وارث لأخته وعلى الذي يدعي انه محجوب البينة وعلى الأخ فيما يدعي ان أخته ورثت ابنا بالبينة ولو أقام البينة انه ورثت هذه الامة من أبيه وأقامت امرأة البينة أن أباه أصدقها أياها فهي للمرأة كما يبيعها ولم يعلم شهود الميراث (باب الدعوى في وقت قبل وقت) (قال الشافعي) وإذا كان العبد في يد رجل فأقام رجل بينة أنه له منذ سنين وأقام الذي هو في يده البينة أنه له منذ سنة فهو والذي هو في يده ولم أنظر الى قديم الملك وحديثه (قال المزني) أشبه بقوله أن يجعل الملك للأقدم أولى كما جعل ملك النجاج قد أخرجه من ملكه كما أمكن أن يكون صاحب الملك الأقدم (٢٦٤) أخرجه من ملكه (باب الدعوى على كتاب أبي حنيفة)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقام أحدهما البينة أنه اشترى هذه الدار منه بمائة درهم ونقدته الثمن وأقام الآخر بينة أنه اشترى داره منه بمائة درهم ونقدته الثمن بسلام وقت فكل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ نصفها بنصف الثمن الذي سمي شهوده ويرجع بالنصف وان شاء ردها وقال في موضع آخر ان القول قول البائع في البيع (قال المزني) هذا أشبه بالحق عندي لان البنتين قد تكافأنا وللقره بالدار سبب ليس لصاحبه كما يدعيانها جاعل بينة وهي في يد أحدهما فتكون لمن هي في يده لقوة سببه عنده على سبب صاحبه (قال المزني) رحمه الله وقد قال لو أقام كل واحد منهما البينة على دابة أنه

أوتى بعت فلانة ولو قال لامرأة لم ينكحها إذا نكحتك فانت على كظهر أمي فنكحها لم يكن متظاهرا لأنه لو قال في تلك الحال انت على كظهر أمي لم يكن متظاهرا لأنه انما يقع التحريم من النساء على من حل (١) ثم حرم فأما من لم يحل فلا يقع عليه تحريم ولا حكم تحريم لانه محرم فلامعنى للتحريم في التحريم لأنه في الحالين قبل التحريم وبعد محرم بتحريم (قال الشافعي) ويرى مثل معنى ما قلت عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهما وغيرهم وهو القياس وإذا قال انت على كظهر أمي يريد طلاقا واحدا أو ثلثا أو طلاقا بلانية عدل لم يكن طلاقا لما وصفت من حكم الله عز وجل في الطهار وأبينا في حكم الله تعالى أن ليس الظهار اسم الطلاق ولا ما يشبه الطلاق مما ليس لله تبارك وتعالى فيه نص حكم ولا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان خارجا من هذا مما يشبه الطلاق فانتا يكون قياسا على الطلاق وإذا قال الرجل لامرأة أنت طالق كظهر أمي يريد الظهار فهي طالق ولاظهار عليه لانه صرح بالطلاق ولم يكن لكظهر أمي معنى إلا أنك حرام بالطلاق وكظهر أمي محال لا معنى له فلزمه الطلاق وسقط الظهار وهكذا ان قال أنت على حرام كظهر أمي يريد الطلاق فهو طلاق وان لم ير الطلاق فهو متظاهر وان قال لامرأة أنت على حرام كظهر أمي ثم قال لأخرى من نسائه قد أشركت معها وأنت مثلها وأنت كهى أو أنت شريكها وما أشبه هذا لا يريد به ظهارا بل يشترط أن يكون شر يكها ومعها ومثلها في أمها زوجة كهى وعاصية له كهى ومطبعة له كهى وما أشبه هذا مما ليس بظهار قال وإذا تظاهر الرجل من أربع نسوة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فسواء وعليه في كل واحدة منهن كفارة لان التظاهر بتحريم لكل واحدة منهن لا يحل له بعد حتى يكفر كما يطلقهن معاق كلمة واحدة أو كلام متفرق فتكون كل واحدة منهن طالقا وإذا تظاهر الرجل من امرأته مرتين أو ثلاثا أو أكثر يريد بكل واحدة منهن ظهارا غير صاحبه قبل يكفر فعليه في كل تظاهرا كفارة كما يكون عليه في كل تطليقة تطليقة لان التظاهر بطلاق جعل الخرج منه كفارة ولو قالها متتابعة فقال أردت ظهارا واحدا كان واحدا كما يكون لو أراد طلاقا واحدا وبأنه بكلمة واحدة وإذا تظاهر من امرأته ثم كفر ثم تظاهر منها مرة أخرى كفر مرة أخرى ولو قال لامرأة إذا تظاهرت من فلانة امرأة له أخرى فانت على كظهر أمي فتظاهر منها كان من امرأته التي قال لها ذلك متظاهرا ولو قال لامرأة إذا تظاهرت من فلانة امرأة أجنبية فانت على كظهر أمي فتظاهر من الأجنبية لم يكن عليه ظهار لان ذلك ليس بظهار وكذلك لو قال لها إذا طلقتك فانت طالق فطلقة لم تكن امرأته طالقا لانه طلق غير زوجته قال وإذا قال الرجل لامرأته انت على أو عندى كأمي أو أنت بمثل أمي أو أنت عدل أمي وأراد في الكرامة فلاظهار وان أراد ظهارا فهو ظهار وان قال لا بينة لي فليس بظهار (١) قوله ثم حرم أي بهذا التحريم فتنبه

تنبهها أبطلتها وقبلت قول الذي هي في يده (قال الشافعي) رحمه الله ولو أقام بينة أنه اشترى هذا الثوب من فلان وهو ملكه بن مسمى ونقدته وأقام آخر البينة أنه اشتراه من فلان وهو عليه بن مسمى ونقدته فانه يحكم به الذي هو في يده بفضل كونه (قال المزني) وهذا يدل على ما قلت من قوله (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان الثوب في يد رجل وأقام كل واحد منهما البينة أنه ثوبه باع من الذي هو في يده بألف درهم فانه يقضى به بين المدعين نصفين ويقضى لكل واحد منهما عليه بنصف الثمن (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يقضى لكل واحد منهما بجميع الثمن لانه قد بشر به من أحدهما يقبضه ثم عليه الآخر وبشر به منه ويقبضه فيكون عليه ثمان وقد قال أيضا لو شهد شهود كل واحد على اقرار المشتري أنه اشتراه أو أقر بالشراء قضى عليه بالثمنين (قال المزني) سواء

إذا شهدوا أنه اشترى أو أقر بالشراء (قال الشافعي) رحمه الله ولو أقام رجل بيعة أنه اشترى منه هذا العبد الذي في يديه بالفدرهم وأقام العبد بيعة أن سيده الذي هو في يديه أعتقه ولم يوف الشهود فإني أبطل البيعتين لأنهما تضادا وأحلفه ما باعه وأحلفه ما أعتقه (قال المزني) قد أبطل البيعتين فيما يمكن أن تكونا فيه صادقتين فالقياس عندى أن العبد في يدي نفسه بالحرية كشر قبض من البائع فهو أحق لقوة السبب كما إذا أقام بيعة والنهي في يدي أحدهما كان أولى بقوة السبب وهذا أشبه بقوله (قال الشافعي) ولا أقبل البيعة أن هذه الجارية بنت أمته حتى يقولوا ولدتها في ملكه ولو شهدوا أن هذا الغزل من قطن فلان جعلته لفلان وإذا كان في يديه صبي صغير يقول هو عبدى فهو كالثوب إذا كان لا يتكلم فإن أقام رجل بيعة أنه ابنه (٢٦٥) جعلته ابنه وهو في يدي الذي هو في يديه وإذا كانت

الدار في يدي رجل لا يذعها فأقام رجل البيعة أن نصفها له وآخر البيعة أن جميعها له فلهما جميع النصف وأبطل دعواهما فلا حق لهما ولا فرعة وقد مضى ما هو أولى به في هذا المعنى قال وإذا كانت الدار في يدي ثلاثة فادعى أحدهم النصف والآخر الثلث والآخر السدس وعهد بعضهم بعضا فهي لهم على ما في أدبيهم (٣) ثلثا ثلثا (قال الشافعي) رحمه الله فإذا كانت في يدي اثنين فأقام أحدهما بيعة على الثلث والآخر على الكل جعلت الأول الثلث لأنه أقل مما في يديه وما بقي لا آخر

(باب في القافة ودعوى الولد من كتاب الدعوى والبيات ومن كتاب نسكاح قديم)

(مضى نوجب على المظاهر الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى وللذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقيقة الآية (قال الشافعي) الذي علفت مما سمعت في يعودون لما قالوا أن المظاهر حرم من امرأته بالظهار فإذا أتت عليه مدة بعد القول بالظهار لم يحرمها بالطلاق الذي يحرمه ولا شيء يكون له مخرج من أن تحرم عليه به فقد وجب عليه كفارة الظهار كما أنهم يذهبون إلى أنه إذا أسك ما حرم على نفسه أنه حلال فقد عدلنا قال نخالفه فأحل ما حرم ولا أعلم له معنى أولى به من هذا ولم أعلم مخالفا في أن عليه كفارة الظهار وإن لم يعد بتظاهرا آخر فلم يحرم أن يقال لما لم أعلم مخالفا في أنه ليس بمعنى الآية وإذا حبس المظاهر امرأته بعد الظهار قد ما يمكنه أن يطلقها ولم يطلقها فكفارة الظهار له لازمة ولو طلقها بعد ذلك أو لاعتها غرمت عليه على الأبد لزمته كفارة الظهار وكذلك لو ماتت أو ارتدت فقتلت على الردة ومعنى قول الله تعالى من قبل أن يتمسا وقت لأن يؤدي ما أوجب عليه من الكفارة فيها قبل المماسة فإذا كانت المماسة قبل الكفارة فذهب الوقت لم تبطل الكفارة ولم يرد عليه فيها كما يقال له إذا الصلوة في وقت كذا وقبل وقت كذا فذهب الوقت فيؤديها لأنها فرض عليه فإذا لم يؤديها في الوقت إذاها قضاء بعده ولا يقال له زد فيها الذهاب الوقت قبل أن تؤديها قال وهكذا لو كانت امرأته معه فأصابها قبل أن يكفر واحدة من الكفارات أو كفر بالصوم فأصاب في ليل الصوم لم ينتقض صومه ومضى على الكفارة ولو تظاهرها ثم مات مكانه أو ماتت مكانها قبل أن يمكنه أن يطلق لم يكن عليه ظهار ولو تظاهرها فأتبع الظهار طلاقا تخل له بعده قبل زواج له عليها الرجعة أو لا رجعة له لم يكن عليه بعد الطلاق كفارة لأنه أتبعها الطلاق مكانه فإن راجعها في العدة فعليه الكفارة في التي علق رجعتها ولو طلقها ساعة نكحها لان مراجعتها بعد الطلاق أكثر من حبسها بعد الظهار وهو يمكنه أن يطلقها ولو تظاهرها ثم أتبعها طلاقا لا يملك فيه الرجعة ثم نكحها لم تكن عليه كفارة لأن هذا مملك غير المملك الأول الذي كان فيه الظهار ألا ترى أنه لو تظاهرها ثم بعد طلاق لا يملك فيه الرجعة لم يكن فيه مظاهرا ولو طلقها ثلاثا أو طلاقا لا تخل له حتى تنكح زوجا غيره سقط عنه الظهار ولو نكحها بعد زواج لم يكن مظاهرا لما وصفت وبأن طلاق ذلك المملك قد مضى وحرمت ثم نكحها فكانت مستأنفة حكما يحكم لم تنكح قط إذا سقط الطلاق سقط ما كان في حكمه وأقل من ظهار وإيلاء ولو تظاهرها ثم لا عنها مكانه بلا فصل كانت فرقة لها يفرق بينهما وسقط الظهار ولو حبسها بعد الظهار قد ما يمكنه اللعان فلم يلاعن كانت عليه كفارة الظهار لا عن أول بلاعن وإذا تظاهرها المسلم من امرأته ثم ارتدت أو ارتدت مع الظهار فإن عاد المرتد منها إلى الإسلام في العدة فبسيها قد ما يمكنه الطلاق لزمه الظهار وإن طلقها مع عودة المرتد منها إلى الإسلام أو لم يعد المرتد منها إلى الإسلام فلا ظهار عليه إلا أن

(٣٤ - الأم - خامس) (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرف السروري وجهه فقال ألم ترى أن مجرزا المذلي نظر إلى أسامة ووزيد عليهما قطيفة قد غطا رؤسهما وابتدأ أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض (قال الشافعي) قالوا لم يكن في القافة إلا هذا النبي أن يكون فيه دلالة أنه علم ولو لم يكن علم القافة لا تقل هذا لأنك أن أصبت في شيء لم آمن عليك أن تخطي في غيره وفي خطبك قد فحصة أو تقي نسب وما أقره إلا أنه رضيه وراه علما ولا يسر إلا بالحق صلى الله عليه وسلم ودعا عمر رحمه الله فأتعاقب رجلين ادعى أولاد فقال لقد اشترى كنفه فقال عمر للغلام وألأهم ما شئت وشك أنس في ابن له فدعا له القافة (قال الشافعي) رحمه الله وأخبرني جدي من أهل العلم من المدينة قوله ثلثا ثلثا كذا في الأصل مضيا عليه وليتأمل أه كنهه معجبه

لهما أولا جدهما أو عوانان أو أحدهما فيخلف في ذلك ورتبهما فن أقام بينة على شئ فهو له وإن لم يقم بينة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندى بالغلبة عنه على الإجماع أن هذا المتاع بأبيهما معا وهو بينهما نصيبين وقد علك الرجل متاع المرأة وتلك المرأة متاع الرجل ولو استعملت الفنون علمها لحكمت في عطار ودياح ينار عان عطارا ودياحا في أبيهما ما ن أحسن للعطار العطر وللدياح الدياح ولحكمت فيما ينداز فيه معسر وموسر من أول باب إلى جعله للموسر ولا يجوز الحكم بالنفون (باب أحذر رجل حقه ممن يمنعه إياه) (قال الشافعي) وكانت هند ذرة لآبى ثمان وكان القسم على ولدها الصغرهم بأمر زوجه فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شككت إليه أن تأخذ من ماله ما يكفيها ولدها بالمعروف ففعلها الرجل (٣٦٧) يكون له الحق على الرجل فيمنعه إياه فله أن يأخذ من ماله

من بني آدم فلطمت وجهها وعلى رقبته فأعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله فقالت في السماء فقال من أنا فقالت أنت رسول الله قال فاعتقها قال عمر بن الحكم أشياء يارسل الله كأنصنعها في الجاهلية كنانا في الكهان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأوا الكهان فقال عمر وكان تطير فقال انما ذلك شئ يجده أحدكم في نفسه فلا يصدكنم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اسم الرجل معا وبين الحكم كذلك روى الزهري ويحيى بن كثير (قال الشافعي) وإذا أعتق صبيها أحد أو يوم مؤمن أجزأت عنه ان شاء الله تعالى لا تأصلي عليها ونوزنها وتحكم لها حكم الأيمان وإن أعتق مثنى مائة عن الإسلام لم تجزئ ولو رجعت بعد عتقه إياها إلى الإسلام لأنه أعتقها وهي غير مؤمنة وإن ولدت خرساء على الأيمان وكانت تشربه وتصلي أجزأت عنه ان شاء الله تعالى وإن جاء ثمان من بلاد الشرك مملوكة خرساء فأشارت بالأيمان وصلت وكانت أشارتها تعقل فاعتقها أجزأت ان شاء الله تعالى وأحب إلى أن لا يعتقها إلا أن تتكلم بالأيمان وإن سببت صبية مع أبيها كافر بن فعقت ووصفت الإسلام إلا أنهم لم يبلغ فاعتقها عن ظهاره لم تجزئ حتى تصف الإسلام بعد البلوغ وإذا فعلت فاعتقها أجزأت عنه وإذا وصفت الإسلام بعد البلوغ فاعتقها مكانه أجزأت عنه ووصفها الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وتبرأ عما خالف الإسلام من دين فافعلت فهذا كمال وصف الإسلام وأحب إلى لو أمضى بالقرار بالبث بعد الموت وما أشبهه

(من يجزئ من الرقاب إذا أعتق ومن لا يجزئ) (قال الشافعي) رحمه الله لا يجزئ في ظهار ولا رقبة واجبة رقبة تشتري بشرط أن تعتق لأن ذلك يضع من ثمنها ولا يجزئ فيها مكاتب أدى من نجومه شيئا أو لم يؤد لأنه ممنوع من بيعه فإذا عجز المكاتب أو اختار الهجرة فاعتق بعد عتقه أو اختاره الصحر أجزأ ولا تجزئ أم الولد في قول من لا يبيعها وتجزئ في قول من يرى للسيد بيعها ويجزئ المدبر لانه يبيع وكذلك تجزئ المعتق إلى أجل وإن أعتق عبدا مراهونا أو جانيا جانيا فآدى الرهن أو الجانية أجزأ عنه وإن أعتق ما في بطن أمته عن ظهاره أو رقبة لزمته ثم ولدته تاما لم يجزئ لانه أعتقه ولا يدري أن يكون أو لا يكون ولا يجزئ من العتق الاعتق من صار إلى الدنيا وإن أعتق عبدا غائبا ثابت أنه كان حيا يوم وقع العتق أجزأ عنه وإن لم يثبت ذلك لم يجزئ عنه لأنه على غير يقين من أنه أعتق لأن العتق لا يكون إلا على وإن وجبت عليه رقبة فاشتري من يعتق عليه عتق عليه إذا ملكه وكان عتقه وصحته سواء ساعة ملكه يعتق عليه ولا يجزئ عتقه وبأى وجه ملك عبدا ثبت له عليه الرق فاعتقه بعد الملك أجزأ عنه ولو كان عبد بين رجلين فاعتقه أحدهما وهو موسر بنوى أن يكون حرا عن ظهاره أجزأ من قبل أنه لم يكن لشريكه أن يعتق ولا يدعتقه ولو كان معسرا فاعتقه عن ظهاره فعتق نصفه ثم ملك نصفه بعد ما أعتقه عن ظهاره أجزأ

حس وحده وزنه أو كسله فإن لم يكن له مثل كانت قيمته دنابر أو دراهم وإن لم يحسله مالا باع عرضه واستوفى من ثمنه حقه فإن قيل فقيد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك من التملك ولا تخن من خائن قيل انه ليس بشابت ولو كان ثابتا لم تكن الحياة ما أذن بأخذه صلى الله عليه وسلم وانما الحياة أن أخذه درهما بعد استيفاء درهمي فأخونه درهم كما غانق في درهمي فليس لي أن أخونه بأخذ ما ليس لي وإن خاني

(باب عتق الشريك في العتق والمريض والوصايا في العتق)

(قال الشافعي) من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة

العبد قوم عليه قيمة عدل وأعطى شركاء حصصهم وعتق العبد ولا يفتد عتق منه ما عتق وهكذا روى ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ويحتمل قوله في عتق الموسر وأعطى شركاء حصصهم وعتق العبد معنيين أحدهما أنه يعتق بالقبول ويدفع القيمة والآخر أنه يعتق بقول الموسر ولو أعتق كان العبد حرا وأبيع بما ضمن وهذا قول يسير فيه القياس (قال المزني) وفي القول الأول قال في كتاب الوصايا في العتق وقال في كتاب اختلاف الأحاديث يعتق يوم تكلم بالعتق وهكذا قال في كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة وقال أيضا فان مات المعتق أخذ بماله من أرض المالك لا يجمع الموت حقارمه كما لو جنى جنابة والعبد حري في شهادته وحدوده ومسيراته وجنانياته قبل القيمة ودفعها (قال المزني) وقد قطع بان هذا المعنى أصح (قال المزني) وقطعه في أن بعضهم يمنع أوليه

من أحد قولين لم يقطع به وهو القياس على أصله في القرعة أن العتق يوم تكلم بالعتق حتى أُرْع بين الأحياء والموتى فهذا أولى بقوله (قال المزني) رحمه الله قد قال الشافعي لو أعتق الثاني كان عتقه باطلا وفي ذلك دليل لو كان ملكه بحاله لعتق باعتاقه إياه وقوله في الأمانة بينهم ما أنه أن أحبلها صارت أم ولده إن كان موسرا كالعتق وإن شريكه - وطئها قبل أخذ القيمة كان مهرها عليه تاما وفي ذلك قضاء لما قلنا ودليل آخر لما كان الثمن في إجماعهم ثمين أحدهما في بيع عن راض يجوز فيه التغاين والآخر قيمة متلف لا يجوز فيه التغاين وانما هي على التعديل والتفريط فلما حكم النبي صلى الله عليه وسلم على المعتق الموسر بالقيمة دل على أنها قيمة متلف على شريكه يوم أنقله فهذا كله قضاء لأحد قوليه على الآخر (٢٦٨) وبالله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال أحدهما لصاحبه

وصاحبه موسرا عتقت نصيبك وأنتكر الآخر عتق نصيب المدعي ووقف ولأوه لأنه زعم أنه حر كله وأدعى قيمة نصيبه على شريكه فإن ادعى شريكه مثل ذلك عتق العبد وكان له ولأوه قال وفيها قول آخر إذا لم يعتق نصيب الأول لم يعتق نصيب الآخر لأنه انما يعتق بالأول (قال المزني) قد قطع بجوابه الأول أن صاحبه زعم أنه حر كله وقد عتق نصيب المقر بإقراره قبل أخذه قيمته فتعهم ولا خلاف أن من أقر بشئ يضره لزمه ومن ادعى حقا لم يجبه له وهذا مقر العبد يعتق نصيبه فيلزمه ومدع على شريكه بقيمة لا يجب له ومن قوله وجميع من عرفت من العلماء أن لو قال لشريكه بعتك نصيبك بنيت وسلمته اليك

لأنه أعتق رقبة تامة عن ظهاره ولو كان قال لعبيده أو لكم يدخل هذه الدار فهو حر ثم أمر أحدهم أن يدخل الدار ونوى أن يعتق بالحنث عن ظهاره لم يجزه إذا دخل الدار فعتق عليه لأنه يعتق بالحنث بكل حال ويمنع من بقي من رقيقه أن يعتق بحنث ولو قال له رجل لك على عشرة دنانير على أن تعتق عبدا فأعتقه عن ظهاره وأخذ العشرة لم يجزه لأنه أخذ عليه جملا ولو أخذ الجعل وأعتقه ثم رده لم يجزه ولو أوى الجعل أولا ثم أعتقه عن ظهاره أجزأه (قال الشافعي) ولا يجزئه أن يعتق رقبة عن ظهاره ولا واجب عليه الابنية يقدمها قبل العتق أو بعده عن الواجب عليه وجماع ذلك أن يقصد بالعتق قصد واجب لأن يرسل بلانية ارادة واجب ولا تطوع ولو كان على رجل ظهار فأعتق عنه رجل عبد المعتق بغير أمره لم يجزه وكان ولأوه لسيد الذي أعتقه ولو كان الذي عليه الطهار أعطاه شيئا على أن يعتق عنه عبدا له بعينه أو لم يطله فساله أن يعتق عنه عبدا له بعينه فأعتقه أجزأه والولا الذي عليه الطهار الذي أعتق عنه وهذا منه كسراء مقبوض أو هبة مقبوضة وكلاهما شري رجل من رجل عبدا فلم يقبضه المشتري حتى يعتقه جاز عتقه وكان ضمنا منه والعتق أكثر من القبض قال وإذا وجب على الرجل ظهارا أو كفارا ثم أعتق عبدا عنهما معاجله عن أيهما شاء وأعتق غيره عن الآخر لأنه قصد به قصد واجب ولو أعتق آخر عنهما أجزأه هذا المعنى لأنه قد استكمل عتق عبيدين عن ظهارين نصفًا بعد نصف قال وإذا أعتق عبيدين عن ظهارين أو ظهار وقتل كل واحد منهما عن الكفارين معاجله كل واحد منهما عن أيهما شاء وإن لم يجعله أجزأه ما لأنه قصد بهما قصد كفارتين وأجزأه بما وصفت أن كل واحد من الكفارين قد أعتق فيها عبدا تاما نصفًا عن واحدة ونصفًا عن واحدة ثم أخرى نصفًا عن واحدة ونصفًا عن واحدة فأكمل فيها العتق وعتقه عن نفسه للظهار لزمه لأن أمراته قلنا أقصد قصد الكفارة عن الظهار أجزأه ولو أعتق عبيدين عن ظهار واحد فإراد أن يجعل أحدهما عن ظهاره الذي أعتق عنه والآخر عن ظهاره عليه غيره لم يكن له ذلك لأن عتقهما قد مضى لا ينوي به إلا أحد الظهارين فيجزئه ما نوى ولا يجزئه ما لم ينو قال ولو وجبت عليه رقبة ففشل أن تكون عن ظهار أو قتل أو نذر فأعتق رقبة عن أيها كان عليه أجزأه لأنه قد مذهبها قصد الواجب ولم يخرج ما وجب عليه من نيته بالعتق وإن أعتقها لا ينوي واحدا من الذي عليه لم يجزه وإن أعتقها عن قتل ثم علم أن لم يكن عليه قتل أو ظهار ثم علم أن لم يكن عليه ظهار فأراد أن يجعلها عن الذي عليه لم تجزئه عنه لأنه أعتقها على نيته شئ بعينه لم يجب عليه وأخرج الواجب عليه فأعتق عنه ولا يجزئه عنه أن يصرف النية إلى غيره مما قد أخرج من نيته في العتق ولو أعتق جارية عن ظهاره واستثنى ما في بطنها أجزأت عنه وما في بطنها حر ولو أعتقها عن ظهار على أن يعطيه شيئا لم يجزه ولو أبطل الشئ عنها بعد العتق لم يجزه لأنه أعتقها على جعل وإن تركه

وأنت موسر وأنت قبضته وأعتقه وأنتكر شريكه أنه مقر بالعتق لنصيبه نافذ عليه مدع لئن لا يجب له فهذا ولو ذلك عند في القياس سواء وهذا يفتي لأحد قوليه على الآخر (قال المزني) وقد قال الشافعي لو قال أحدهما لصاحبه إذا أعتقته فهو حر فأعتقه كان حرا في مال المعتق وسواء كان بين مسلمين أو كافرين أو مسلم وكافر (قال المزني) وقد قطع بعتقه قبل دفع قيمته ودليل آخر من قوله أنه جعل قيمته يوم تكلم بعتقه فدل أنه في ذلك الوقت حر قبل دفع قيمته (قال الشافعي) وإذا أدى الموسر قيمته كان له ولأوه وإن كان معسرا عتق نصيبه وكان شريكه على ملكه يجزئه وما يترك لنفسه يومئذ كسب لنفسه فهو له وإن مات وله وارث ورثه بقدر ولأنه فإن مات له موثق لم يرث منه شيئا (قال المزني) القياس أن يرث من حيث يورث وقد قال الشافعي إن الناس يرثون من حيث

يرون وهذا وذلك في القياس سواء (قال الشافعي) فان قال قائل لا تكون نفس واحدة بعضهم عبدا وبعضها حرا كالاتيكون امرأة بعضهم طالقاً وبعضها غير طالق قبل له أن تزوج بعض امرأة كاتشترى بعض عبداً وتكاتب المرأة كاتيكاتب العبد أو يهب امرأة كما يهب عبده فيكون الموهوب له مكانه قال لا قبل فإعلم شيئاً بعد من العبد مما فسده عليه (قال الشافعي) ولو أعتق شريكاً لأحدهما النصف ولا آخر السدس معاً وكلا رجلين فأعتق عنهما ما كان عليهما قيمة الباقي لشريكتيهما سواء لأنظر إلى كثير الملك ولا قليله (قال المزني) هذا يقتضي لأحد قوليه في الشفعة أن من له كثير ملك وقليله في الشفعة سواء (قال الشافعي) وإذا اختلفا في قيمة العبد نفسها قولان أحدهما أن القول قول المعتق والثاني أن القول قول رب (٢٦٩) النصيب لا يخرج ملكه منه إلا بما يرضى

(قال المزني) قد قطع الشافعي في موضع آخر

بان القول قول الغارم وهذا أولى بقوله وأقيس على أصله على ما شرحت من أحد قوله لأنه يقول في قيمة ما تلف ان القول قول الغارم ولأن السيد مدع الزيادة فعليه القيمة والغارم منكسر فعليه البين قال ولو قال هو خباز وقال الغارم ليس كذلك فالقول قول الغارم ولو قال هو سارق أو أبق وقال الذي له القرم ليس كذلك فالقول قوله مع ميمنه وهو على البراءة من العيب حتى يعلم (قال المزني) قد قال في الغاصب ان القول قوله إن بداء أو غائلة والقياس على قوله في الحريجنى على يده فيقول الجاني هي شلأه أن القول قول الغارم (قال الشافعي) وإذا أعتق

ولو كان قال لها أعتقتك على كذا فقلت نعم ثم أبطل ذلك فأعتقها على غير جعل ينوي بها أن تعتق عن ظهاره أجزأته

(ما يجزئ من الرقاب الواجبة وما لا يجزئ) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى فتحرير رقبة مؤمنة (قال الشافعي) فكان ظاهر الآية أن كل رقبة محررة عتقاء وقطعا ومعينة ما كان العيب إذا كانت فيه الحياة لا تهارقية وكانت الآية محتملة أن يكون أريد بها بعض الرقاب بدون بعض قال ولم أر أحدا ممن مضى من أهل العلم ولا حكى لي عنه ولا بقي خالف في أن من ذوات النقص من الرقاب ما لا يجزئ فسد ذلك على أن المسراد من الرقاب بعضها دون بعض قال ولم أعلم خالفنا من مضى في أن من ذوات النقص ما لا يجزئ فدل ذلك على أن من ذوات العيب ما يجزئ قال ولم أر شيئا عدل في معنى ما ذهبوا إليه إلا ما أقول والله تعالى أعلم وجماعه أن الأغلب فيما يتخذ الرقيق العمل ولا يكون العمل تاما حتى تكون يد المملوك باطنتين ورجلاه ماثنتين ويكون له بصر وإن كان عينا واحدة ويكون يعقل فإذا كان هكذا أجزأه وإن كان أبكم أو أصم أو أحمى أو مجنونا أو يفتق أو ضعيف البطش أو المني أو أعور أو معيبا عيبا لا يضرب بالعمل ضررا يينا وأنظر كل نقص كان في البدن والرجلين فإن كان يضرب بالعمل ضررا يينا لم يجز عنه وإن كان لا يضربه ضررا يينا أجزأه والذي يضربه ضررا يينا يقطع أو شلل اليد كلها أو شلل الإبهام أو قطعها وذلك في المسجة والوسطى معا وكل واحدة منهما على الانفرد يينة الضرر بالعمل والذي لا يضرب ضررا يينا شلل الخصر أو قطعها فإن قطعت التي إلى جنبها من يدها أضرب ذلك بالعمل فلم يجز وإن قطعت أحدهما من يده الأخرى من يده الأخرى لم يضرب بالعمل ضررا يينا ثم اعتبر هذا في الرجلين على هذا المعنى واعتبره في البصر فإن كان ذاهبا أحدى العينين ضعف الأخرى ضعفا يضرب بالعمل ضررا يينا لم يجز وإن لم يكن يضرب بالعمل ضررا يينا أجزأه وسواء هذا في الذكر والأنثى والصغير والكبير ويجزئ الأنثى الرقاة والذكر الجبوب والنقصى وليس هذا من العمل بسبيل ويجزئ الرقاب مع كل عيب لا يضرب بالعمل ضررا يينا والذي يفتق ويجن ويجزئ وإذا كان الجنون مطبقا لم يجز ويجزئ المريض لأنه قد يبرح أي يصح والصغير لأنه قد يكبر وإن لم يكبر ولم يصح وسواء أي مريض ما كان مالم يكن معضوبا عضلا يعمل معه عملا تاما أو قريبا من التمام كما وصفت

(من له الكفارة بالصيام في الظهار) قال الله عز وجل فحرم رقبته من قبل أن يتماسا فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا (قال الشافعي) فإذا لم يجد المتظاهرة رقبته يعتقها وكان يطبق الصوم فعليه الصوم ومن كان له مسكن وخادم وليس له مملوك غيره ولا ما يشتريه به مملوك غيره كان له الصوم ومن كان له مملوك غير خادمه ومسكن كان عليه أن يعتق وكذلك لو كان له مملوك كان عليه أن يشتري

شركا له في مرضه الذي مات فيه عتقا تاما ثم مات كان في ثلثه كالصحيح في ثلث ماله ولو أوصى يعتق نصيب من عبد بعينه لم يعتق بعد الموت منه إلا ما وصى به (باب في عتق العبد لا يخرجون من الثلث) (قال الشافعي) ولو أعتق رجل ستة مملوكين له عند الموت لا مال له غيرهم جزأ ثلاثة أجزأه وأقرع بينهم كأقرع النبي صلى الله عليه وسلم في مثلهم وأعتق اثنين ثلث الميت وأورق أربعة للوارث وهكذا كل مالم يحتمل الثلث أقرع بينهم ولا سعاية لأن في أقرعهم الله صلى الله عليه وسلم بينهم وفي قوله إن كان معسر افتد عتق منه ما عتق ابطلا لساعة من حديثين اثنين وحديث سعيدين أي عروبة في السعاية ضعيف وخالفه شعبة وهشام جميعا ولم يذكر واقبه استسما وهما أحفظ منه (باب كيفية القرعة بين المالكين وغيرهم) (قال الشافعي) رجه الله أحب القرعة إلى وأبعد هامن الخفيف

عندي أن تقطع زقاع صغار مستوية فيسكتب في كل رقعة اسم ذى السهم حتى يستوفى أسماءهم ثم تجعل في بنادق طين مستوية ووزن ثم تستحب ثم تلقى في هر رجل لم يخضر الكتابة ولا ادخالها في البندق ويغلى عليها نوب ثم يقال له أدخل يدك فأخرج بندقه فإذا أخرجها فضت وقرئ اسم صاحبها ودفع اليه الجزء الذي أفرع عليه ثم يقال له أفرع على الجزء الثاني الذي يليه وهكذا ما بقي من السهمان شئ حتى تنفذ وهذا في الرقيق وغيرهم سواء (باب الاقراع بين العبد والدين والتبذنه بالعق) (قال الشافعي) ويجزأ الرقيق إذا اعتق ثلثهم ثلاثة أجزاء إذا كانت قيمهم سواء ويكتب سهم العتق في واحد وسهما الرق في اثنين ثم يقال أخرج على هذه الجزء بعينه (٣٧٠) ويعرف فان خرج عليه سهم العتق ورق الجزء ان الآخر ان وان خرج

على الجزء الأول سهم الرق ورق ثم قيل أخرج فان خرج سهم العتق على الجزء الثاني عتق ورق الثالث وان خرج سهم الرق عليه عتق الثالث وان اختلفت قيمهم ضم فليس لثمن الى كسبر الثمن حتى يفتدوا فان تفاوتت قيمهم فكان قيمة واحد مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جزاهم ثلاثة أجزاء ثم أفرع بينهم على القيم فان كانت قيمة واحد مائتين واثنين وخمسين وثلاثة خمسين فان خرج سهم العتق على الواحد عتق منه نصفه وهو الثالث من جميع المال واخره رقيق وان خرج سهم اثنين عتقا ثم أعتقت الفرعة بين الثلاثة والواحد وأخرج سهمه بالعتق عتق منه ما بقي من الثلث ورق ما بقي منه ومن

على كافيته قال فان ترك أن يشترى به وهو واحد فأعسر كان له أن يصوم ولو وجبت عليه كفارة الظهار وهو معسر أو أعسر بعدها قبل أن يكفر ثم أيسر قبل أن يدخل في الصوم كان عليه أن يعتق ولم يكن له أن يصوم في حال هو فيها موسر (قال الشافعي) وحكم وقت مرضه في الكفارة حين يكفر كما حكمه في الصلاة حين يصلي بوضوء أو نيم أو مريض أو صحيح « قال الربيع » وقد قال مرة معكم يوم بحث في الكفارة (قال الشافعي) لو كان عند الكفارة غير واحد عرض عليه رجل أن يمس له عبدا أو وصى له أو تصدق عليه به أو ملكه كأي وجه ما كان المثل لم يكن عليه قبوله وكان له ردّه والاختيار له قوله وعتقه غير الميراث فإذا ورثه لزمه وكان عليه عتقه أو عتق غيره (قال الشافعي) ولو اشتراه على نية أن يعتقه كان له أن يسترقه ويعتق غيره ولا يجب عليه عتق عبدا اشتراه أبدا حتى يعتقه أو يوجب عتقه تورا (قال الشافعي) فإذا كان له الصيام فلم يدخل في الصيام حتى أيسر فعليه العتق وان دخل فيه قبل أن ييسر ثم أيسر كان له أن يعصى في الصيام والاختيار له أن يدع الصوم ويعتق كما ينهم فصل له الصلاة فان لم يدخل فيها معنى يجحد الماء لم يكن له أن يصلي حتى يتوضأ وان دخل فيها ثم وجد الماء كان له أن يعصى في صلاته وان قال أعبد له أنت حر الساعة عن الظهاران تظهر به كان حر الساعة ولم يجز عن ظهاران بتظهره لانه أعتقه ولم يجب عليه الظهار ولم يكن لسبب منه وكذلك لو أطعم مساكين فقال هذا عن عيني ان حننت بها ولم يخلف لم يجز لانه لم يكن بسبب من اليمين والسبب أن يخلف ثم يكفر قبل أن يحنث فيجزيه ذلك كما يكون له المال فيؤدى زكاته قبل تحول الحول فيجزيه لان بيده سبب ما تكونه الزكاة ولو لم يكن بيده مال فيه زكاة فتصدق بدراهم لم يجز لانه لم يكن بسبب من زكاة أو قال عن مال ان أفدته فوجبت على فيه الزكاة ثم أقاد ما لفيه زكاة لم يجز لانه لم يكن بسبب من زكاة

(الكفارة بالصيام) (قال الشافعي) رحمه الله ومن وجب عليه أن يصوم شهرين في الظهار لم يجزه إلا ان يكونا متتابعين كما قال الله عز ذكره ومتى أفطر من عذرا أو غير عذر فعليه أن يستأنف ولا يعتد بما مضى من صومه وكذلك ان صام في الشهرين يوما من الأيام التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها وهي خمس يوم الفطر ويوم الاحدى وأيام منى الثلاث بعد النحر استأنف الصوم بعده ضمن ولم يعتد بهن ولا بما كان قبلهن واعتد بما بعدهن ومتى دخل عليه شئ يفطره في يوم من صومه استأنف الصوم حتى يأتي بالشهرين متتابعين ليس فيه ما فطر وإذا صام بالأهلة صام هلالين وان كانا تسعة أو ثمانية وخمسين أو ستين يوما وإذا صام بعد مضي يوم من الهلال أو أكثر صام بالعدد الشهر الأول وبالهلال الشهر الثاني ثم أكمل على العدد الأول تمام ثلاثين يوما قال ولو صام شهرين متتابعين بالنية للظهار لم يجزه حتى يقدم النية قبل الدخول في الصوم

غيره وان خرج السهم على الاثنين أو الثلاثة فكانوا لا يخرجون معا جزأين ثلاثة أجزاء وأفرع بينهم كذلك حتى يستكمل ولو الثلث ويجزأ ثلاثة أجزاء أصح عندي من أكثر من ثلاثة وان كان عليه دين يجبط ببعض رقبته جزأ الرقيق على قدر الدين ثم جزأ ما بقيهم خرج عليه سهم الدين يبعوا ثم أفرع ليعتق ثلثهم بعد الدين وان طهر عليه دين بعد ذلك بعث من عتق حتى لا يبقى عليه دين فان أعتقت ثلثا وأردت ثلثي بالفرعة ثم طهر له مال يخرجون معاً من الثلث أعتقت من أرفقت ودفعت اليهم ما كنسبوا بعد عتق المال باهم وأى الرقيق أردت قيمته اعتته فزانت قيمته وأنقصت أو مات فانما قيمته يوم وقع العتق فان وقعت الفرعة لميت علمنا ان مرأولة فولدت علما أنها حرة وولدها ولد حرة لأن الفرعة أحدت لأحد منهم عتقا يوم وقعت اعما وجب العتق حين الموت

بالفرقة ولو قال في مرضه سالم حر وغائم حر وزاد حر ثم مات فإنه يبدأ بالأول والأول ما احتمل أنه قد عتق ثبات فأما سائر الأسان
للوصي أن يرجع فيه من تبرير وغيره فكله سواء قال ولو شهد أحثيان أنه أعتق عبده وتبريره وعواشه ثم مات وارثان أنه عتق عبده غير
وصية وهو ثابت أعتق من كل واحد منهما نصفه (قال المرئي) إذا أجاز الشهادتين فلهما نصف عتق عديدين وعيانتا الميت فعدا أن
يخرج بينهما (قال الشافعي) ولو قال أعتق عبدي أعتقه حر أنا الورثة ثلث قالوا لا نعم امرع وهو عتق أحد عشر ثلث فلهما فيه أو تبرعهم
(باب من يبيع المملوك فله عتق السائبة ولا ولاء الملتقى) (قال الشافعي) رحمه الله من ماله من ماله أو ماله أو ماله
أو أجداده أو أجداته أو ولده أو ولده أو ماله أو ماله عتق عليه بعد منكه (٢٧١) بعد منكه الراد أو ماله أو ماله أو ماله

موتى من ماله
أو ماله أو ماله
أحد منهم غيره
قوم عليه ما بقي إن كان
موافقاً لرويته فإنه إن
كان غيراً من ورث
منه فضاء في ورثه
عليه وإن ذهب شيء
من عتق عليه أو وصى
له أو لم يزل له أو وصى
كان عليه قبول هذا كله
ويعتق عليه وإن كان
موسراً لم يكن له أن
يقبل لأن على الموصي
عتق ما بقي وإن قبله
فردود وقال في كتاب
الموصايا يعتق ماله
الصبي ولا يقوم عليه

(باب في الولاء)

(قال الشافعي) أخبرنا
محمد بن الحسن عن
يعقوب عن عبد الله بن
دينار عن ابن عمر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال الولاء لغة كلمة
النسب لا يباع ولا يوهب

ولو نوى أن يصوم شهرين متتابعين فصام أياماً ثم نوى أن يجعل الصوم بعد الأيام تطوعاً فصام أياماً أو يوماً
ينوى به التطوع ثم وصل صومه ينوي به صوم الشهرين بالهرين الواجبين عليه لم يعتد بما مضى من صومه
قبل الأيام التي تطوع بها ولو الصوم الأيام التي فطر بها واعتد بصومه من يوم نوى فلم يفصل بينه بتطوع
ولا فطر ولو نوى صوم يوم فأنهى عليه فيه ثم أفاد قبل الليل أو بعده ولم يطعم أخراً إذا دخل فيه قبل الفجر
وهو بعقله ولو أغنى عليه قبل الفجر لم يجزه لانه لم يحل في الصوم وهو بعقله ولو أغنى عليه فيه وفي يوم
بعده أو في أكثر ولم يطعم استأنف الصوم لأن حكمه في اليوم الذي أغنى عليه مسلم أن يعتق أنه غير صائم
عنظهار لانه لا يعتقه قال ولو صام مسافراً أو مقبلاً أو من يضاع نهار شهرين أو أحدهما شهر رمضان لم يجزه
واستأنف الصوم لا يجزي رمضان من غير ما زاد من رمضان في فطره والمرضى والسفر فاستأنف عنه
وإذا لم يخففه عن نفسه فلا يكون تطوعاً ولا صوماً غير غيره وعليه أن يستأنف شهرين ويقضي شهر رمضان
لأنه صامه بغيرية شهر رمضان قال ولا يجزئه في صوم واجب عليه إلا أن يتقدم بنيته قبل الفجر وإن لم يتقدم
بنيته قبل الفجر لم يجزه ذلك اليوم ولا يجزئه إلا أن ينوي كل يوم منه على حدته قبل الفجر لأن كل يوم منه غير
صاحبه وإن دخل في يوم منه بنية تجزئه ثم عزبت عنه النية في آخر يومه أجزأه لأن النية بالدخول لا في
كل طرفه عين منه فإذا أحال النية فيه إلى أن يجعله تطوعاً أو واجباً غير الذي دخل به فيه لم يجزه واستأنف
الصوم بعده ولو كان عليه فطهاران فصام شهرين عن أجدهما ولا ينوي عن أحدهما هو كان له أن يجعله عن
أيهما شاء ويجزئه وكذلك لو صام أربعة أشهر عنهما وهكذا لو كانت عليه ثلاث كفارات فأعتق مملوكه
ليس له غيره وصام شهرين ثم مرض فاطعم ستمين مسكيناً ينوي بجميع هذه الكفارات الظهار أجزأه وإن
لم يتو واحدة منهن بعينها كان مجزئاً عنه لأن نية على كل واحدة منهن إذاؤها عن كفارة بين زمنه وسواء
كفراً في كفارات الظهار شاء مما يجوز كانت امرأته عنده أو ميمته أو عند زوج غيره أو مرتدة أو نأى حال
كانت (قال الشافعي) رحمه الله ولو ارتد الزوج بعد ما وجب عليه الظهار فأعتق عبداً عن ظهاره في رده
وقف فإن رجع إلى الإسلام أجزأه لأنه قد أدى ما عليه كالمالك كان عليه دين فإذا برئ منه وهكذا لو كان
من عليه أطعام مساكين فاطعمهم في رده ثم أسلم لم يكن عليه أن يعوده وهكذا لو كان قصاصاً أو حذافاً أخذ
منه في رده لم يعد عليه لأن هذا الخارج شيء من ماله أو عقوبة على بدنه لمن وجبت له فإن قيل فهذا
لا يكتب له أجر ولا يكفر به عنه قيل والحدود نزلت كفارات الذنوب وحده رسول الله صلى الله عليه وسلم
يهوديين بالرجم ونحن نعلم أنها ليست كفارة لهما بخلافها في دين الإسلام ولكنها كانت عقوبة عليهما
فأخذت وإن لم تكتب لهما ولو كان عليه صوم فصامه في رده لم يجزه لأن الصوم عمل على البدن والعمل على

(قال الشافعي) وفي قوله صلى الله عليه وسلم فأنما الولاء لمن أعتق دليل أنه لا ولاء للمعتق والذي أسلم النصراني على يد بليس عتق
فلا ولاء له ولو أعتق مسلم نصرانياً أو نصراني مسلماً قالوا لا ثابت لكل واحد منهما على صاحبه ولا يتوارثان لاختلاف الدين ولا يقطع
اختلاف الدين الولاء كالا يقطع النسب قال الله جل ثناؤه ونادي نوح ابنه وإذا قال إبراهيم لأبيه فلم يقطع النسب باختلاف الدين
فكذلك الولاء ومن أعتق سائبة فهو معتق ولها ولاء ومن ورث من يعتق عليه أو مات عن أم ولده فله ولا وهم وإن لم يعتقهم لأنهم في
معنى من أعتق والمعتق السائبة معتق وهو أكثر من هذا في معنى المعتق فكيف لا يكون له ولاؤه قال فالمعتق سائبة قد أنفذ الله
العتق لانه طاعة وأبطل الشرط بأن لا ولاء له لانه معصية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) وإذا أخذ أهل

الفرائض فرائضهم لم يكن لهم عصبة فراه من قبل الصلب كان ما بقي للمولى المعتق ولو ترك ثلاثة بنين اثنان لأم فهلك أحد الاثنين
 لا موزك مالا وموالي فورث أخوه لا يه وأمه ماله وولاه مواليه ثم هلك الذي ورث المال وولاه المولى وترك أمه وأخاه لا يه فقال ابنه قد
 أحرزت ما كان أبي أحرزه وقال أخوه إنما أحرزت المال وأما ولأه المولى فلا (قال الشافعي) الأخ أولى بولاه المولى وقضى بذلك عثمان بن
 عفان رجة الله عليه ثم الأقرب فالأقرب من العصبة أولى بغير المولى والأخوة للاب والام أولى من الأخوة للاب وان كان جدوا أخ لأب
 وأم أولاب فقد اختلف أصحابنا في ذلك ففهم من قال الأخ أولى وكذلك بنو الأخ وان سفلوا ومنهم من قال هم سواء ولا يرث النساء الولاء
 ولا يرثن الأم من أعتقن أو أعتق من أعتقن (٣٧٣) (مختصر كتابي المذهب من جديد وقديم) (قال الشافعي) أخبرنا

سفيان عن عمرو بن
 دينار وعن أبي الزبير
 سمعنا جابر بن عبد الله
 يقول دبر رجل منا
 غلاما ليس له مال غيره
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم من يشتره مني
 فاشتره نعيم بن القهام
 فقال عمرو سمعت جابرا
 يقول عبد قبيلى مات
 عام أول في أمانة ابن
 الزبير زاد أبو الزبير يقال
 له يعقوب (قال الشافعي)
 وباعت عائشة مديرة لها
 سمعتها وقال ابن عمر
 المسدبر من الثلث وقال
 مجاهد المدبر وصية
 يرجع فيه صاحبه
 متى شاء وباع عمر بن
 عبد العزيز مديرا في دين
 صاحبه وقال طاوس
 يعود الرجل في مديرة
 (قال الشافعي) فإذا قال
 الرجل لعبد أنت
 مدير أو أنت عتيق أو
 محرر أو حر بعد موتى
 أو متى مات أو متى دخلت
 الدار فانت حر بعد

البدن لا يجوزني عنه ولا يجوزني إلا لمن يكتبه

(الكفارة بالأطعام) قال الله تعالى فتحرر برقبة من قبل أن يناسا فليجده فصيام شهرين متتابعين
 من قبل أن يناسا فليجده فصيام شهرين متتابعين (قال الشافعي) رجة الله فليجده فصيام شهرين متتابعين
 ولم يستطع حينئذ يكفاره عن الظهار صوم شهرين متتابعين بمرض أو علة ما كانت أجزاء أن يطعم قال
 ولا يجوزنه أن يطعم أقل من ستين مسكينا كل مسكين مدا من طعام بلده الذي يقاته حنطة أو شعيرا أو أرزا
 أو تمر أو سلتا أو زبيا أو أقطا ولو أطعم ثلاثين مسكينا مدين مدين في يوم واحد أو أيام متفرقة لم يجزه إلا عن
 ثلاثين وكان متطوعا بما زاد كل مسكين على مدين معقولا عن الله عز وجل إذا أوجب أطعام ستين مسكينا
 أن كل واحد منهم غير الآخر كما كان ذلك معقولا عنه في عدد الشهود وغيرهما مما أوجب ولا يجوزنه أن
 يعطيهم عن الطعام أضعافا ولا يعطيهم إلا مكيلا طعام لكل واحد ولا يجوزنه أن يعطيهم وإن أطعمهم ستين
 مدا أو أكثر أن أخذهم الطعام يختلف فلا أدري لعل أحدهم يأخذ أقل من مد أو أكثر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انما من مكيلا طعام في كل ما أمر به من كفارة ولا يجوزنه أن يعطيهم دقيقا ولا سويقا
 ولا خبرا حتى يعطيهم حبا ولا يجوزنه أن يكسبهم مكان الطعام وكل مسكين أعطاه مدا أجزاء عنه ما خلا
 أن يكون مسكينا يجبر على نفقته فإنه لا يجوزنه أن يعطي مسكينا يجبر على نفقته ولا يجوزنه إلا مسكينا مسلم
 وسواء الصغير منهم والكبير ولا يجوزنه أن يطعم عبدا ولا مكاتب ولا أحدا على غير دين الإسلام وإن أعطى
 رجلا وهو راء مسكينا فعلم بعد أنه أعطاه وهو غني أعاد الكفارة لمسكين غيره ولو شك في غناه بعد أن يعطيه
 على أنه مسكين فليست عليه إعادة ومن قال له إني مسكين ولا يعلم غناه أعطاه وسواء السائل من المساكين
 والمتعفف في أنه يجزئ قال ويكفر في الطعام قبل المسيس لأنها في معنى الكفارة قبلها

(تبعض الكفارة) (قال الشافعي) ولا يكون له أن يبعض الكفارة ولا يكفر إلا كفارة كاملة من
 أي الكفارات كفر لا يكون له أن يعتق نصف رقبة ثم لا يجده غير هافيصوم شهرا ولا يصوم شهرا ثم يمرض
 فيطعم ثلاثين مسكينا ولا يطعم مع نصف رقبة حتى يكفر أي الكفارات وجبت عليه بكلها قال وإن
 فرق الطعام في أيام مختلفة أجزاء إذا أتى على ستين مسكينا (قال الشافعي) وكفارة الظهار وكل كفارة
 وجبت على أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تختلف الكفارات وكيف تختلف وفرض الله عز وجل
 تنزل على رسوله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه عبده وكيف يجوز أن يكون عبدا لم يولد
 في عبده أو عبدا أحدث بعد مده بيوم واحد

موتى فدخل فهذا كله تدبير يخرج من الثلث ولا يعتق في مال غائب حتى يحضر ولو قال إن شئت فانت حر
 متى مت ففساد فهو مدير ولو قال إذا مت فميت فانت حر أو قال أنت حر إذا مت ان شئت ففساد المشيئة أو آخرها يكون حرا الآن
 يشاء ولو قال شريكان في عبدي متنا فانت حر لم يعتق إلا الموت الآخر منهما ولو قال سيدا المدير قدر جعلت في تدبيرك أو نقضته أو بطلته
 لم يكن ذلك نقضا للتدبير حتى يخرج منه من ملكه وقال في موضع آخر إن قال إن أدبى بعد موتى كذا فهو حرا أو وهبه هبة ثبات قبض أول
 يرضى ورجع فهذا رجوع في التدبير (قال المزني) هذا رجوع في التدبير بغير إخراج له من ملكه وذلك كله في الكتاب الجديد وقال
 في الكتاب القديم لو قال قدر جعلت في تدبيرك أو في نفسيك كذا ما رجعت عنه رجوعا في التدبير وما لم يرجع عنه مديرا
 بحاله (وقال المزني) وهذا أشبه بقوله بأصله وأصح لقوله إذا كان المدير وصية فلم لا يرجع في الوصية ولو جاز له أن يخالف بين ذلك

(كتاب

في بطل الرجوع في المديبر ولا يبطله في الوصية لمعنى اختلافه فيه جاز بذلك المعنى أن يبطل بيع المديبر ولا يبطل في الوصية فيصير إلى قول من لا يبيع المديبر ولو جاز أن يجمع بين المديبر والأيمان في هذا الموضع جاز إبطال عتق المديبر أعني اخنث لأن الأيمان لا يجب الخنث بها على ميت وقوله في الجديد والقديم بالرجوع فيه كالوصايا معتدل مستقيم لا يدخل عليه منه كبير تعديل (قال الشافعي) وجناية المديبر كجناية العبد يباع منه بقدر جنيته والباقي مديبر بحاله ولو ارتد المديبر وألحق بدار الحرب ثم أوقف المسلمون عليه فأخذوا سيده فهو عني تديبره ولو أن سيده ارتد فبات كان ماله فيأ والمديبر حراً ولودبره مرتد فاقضه ثلاثة أقاويل أحدها أنه يوقف فإن رجع فهو على تديبره وان قتل فالت بباطل وماله في لا ناعلمنا أن رده صيرت ماله فياً (٢٧٣) والثاني أن التديبر باطل لأن ماله خارج منه إلا بان يرجع وهذا أشبه الأقاويل بان يكون صحابته أقول والثالث أن التديبر ماض لأنه لا علم عليه ماله إلا بعونه وقال في كتاب الزكاة أنه موقوف فإن رجع وجبت الزكاة وإن لم يرجع وقيل فلا زكاة وقال في كتاب المكاتب أنه إن كاتب المرتد عبده قتل أن يوقف ماله فالت كتابة جارة (قال المرتضى) أحصها عندى وأولاهها أنه مال للماله لا علم عليه إلا بعونه لأنه أجاز كتابة عبده وأجاز أن ينفق من ماله على من يلزم المسلم نفقه فلو كان ماله خارجاً منه لخرج المديبر مع سائر ماله ولما كان لولده ولبن يلزمه نفقه حتى في مال غيره مع أن ملكه له بإجماع قبل الرد فلا يزول ملكه إلا بإجماع وهو أن يموت ولو قال لعبد متى قدم فلان

(كتاب العان)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلسدوهم ثماني جلدات الآية (قال الشافعي) ثم لم أعلم مخالفات في أن ذلك إذا طلبت ذلك المقتوفة الحرة ولم يأت القاذف بأربعة شهداء يخرجونه من الحد وهكذا كل ما أوجب الله تعالى لأحد وجب على الإمام أخذه إن طلبه أخذه بكل حال فإن قال قائل في الخلة في ذلك قبل قول الله تعالى اسمه ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل فيمن أن السلطان للولي ثم بين فقال في القصص فمن عني له من أخيه شيء فجعل العفو للولي وقال وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرغتم لهن فريضة فنصف ما فرغتم الآن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح فأبان في هذه الآيات أن الحقوق لأهلها وقال في القتل النفس بالنفس إلى قوله والجروح قصاص قال فأبان الله عز وجل أن ليس حتماً أن يأخذ هذا من وجبه ولا أن حتماً أن يأخذ هذا الحاك من وجبه ولكن حتماً أن يأخذ هذا الحاك من وجبه إذا طلبه قال وإذا ذف الرجل زوجته فلم يطلب الحد حتى فارقه أو لم يفارقه ولم تقعه ثم طلبته التعن أو حدين أبي أن يلتن وكذلك لو ماتت كان لوليه أن يقوم به فيلتن الزوج أو يحد وقال الله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء إلا أنفسهن فشهدا أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين إلى قوله أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين (قال الشافعي) فكان بيننا في كتاب الله عز وجل أن الله أخرج الزوج من قذف المرأة بشهادته أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين كما أخرج قاذف المحصنة غير الزوجة بأربعة شهود يشهدون عليها بما قذفنها من الزنا وكانت في ذلك دلالة أن ليس على الزوج أن يلتن حتى يطلب المرأة المقتوفة حدها وكما ليس على قاذف الأجنبية حد حتى يطلب حدها قال وكانت في العان أحكام بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منها الفرقة بين الزوجين ونفي الولد قد ذكرناها في مواضعها

(من يلاع من الأزواج ومن لا يلاع) (قال الشافعي) رحمه الله ولما ذكر الله عز وجل العان على الأزواج مطلقاً كان العان على كل زوج جاز طلاقه ولزمه الفرض وكذلك على كل زوجة لزمها الفرض وسواء كان الزوجان حرين مسلمين أو كان أحدهما حراً والأخر مملوكاً أو كانا مملوكين معاً أو كان الزوج مسلماً والزوجة نصيباً أو كانا نصيبين معاً كما لا بد أن كل زوج وزوجة يجب عليه الفرض في نفسه دون صاحبه وفي نفسه لصاحبه وأهائهم كالمسلمين سواء لا يختلف القول فيه والقول في نفي الولد يختلف الحدود لمن وقعته

(٣٠ - الام - خامس) فانت حرف قدم والسيد صحيح أو مرض عتق من رأس المال وجناية المديبر جناية عبد قال ولا يجوز على التديبر إذا جحد السيد الأعدان (باب طوطه المديرة وحكم ولدها) (قال الشافعي) وبطأ السيد مديرة وما ولدت من غيره فضم واحد من قولين كذا في مذهبه أحدهما أن ولد كل ذات رحم عتق لهما فإن رجع في تديبر الام حاملها كان له ولم يكن رجوعاً في تديبر الولد فإن رجع في تديبر الولد لم يكن رجوعاً على الام فإن رجع في تديبرها ثم ولدت لافل من ستة أشهر من يوم رجع فالولد في معنى هذا القول مديبر وإن وضعت لأكثر من ستة أشهر فهو مملوك (قال المرتضى) وهذا أيضاً رجوع في التديبر بغير إخراج من ملك فقضاه (قال الشافعي) والقول الثاني أن ولدها مملوك وإن ولد لها مملوك وولد لثانها أمه أو وصية فقضاه صاحبها في الرجوع في عتقها أو بيعها وليس الوصية بحرية

ثابتة وأولادها لم يولدوا كون (قال الشافعي) أخبرنا شفيان عن عمرو عن أبي الشعثاء قال أولادها لم يولدوا كون (قال المزني) هذا أصح القولين عندي وأشبههما بقول الشافعي لأن التدبير عنده وصية بعقبتها كالأوصى برقبته لم يدخل في الوصية ولدها قال ولو قال إذا دخلت الدار بعد سنة فأنت حرة فدخلت أن ولدها لا يلحقها (قال المزني) فكذلك تعتق بالموت ولدها لا يلحقها إلا أن تعتق ماسلاً فيعتق ولدها بعقبتها قال ولو قالت ولدت بعد التدبير وقال الوارث قبل التدبير فالقول قول الوارث لأنه المالك وهي المدعية قال ولو قال المدبر أقبنت هذا المال بعد العتق وقال الوارث قبل العتق أن القول قول المدبر والوارث مدع (باب في تدبير النصراني) (قال المزني) قال الشافعي ويجوز تدبير (٢٧٤) النصراني والحربي فإن دخل النبا ما ن فأراد الرجوع إلى دار الحرب لم

نخذه فإن أسلم المدبر وعليه وسواء في ذلك الزوجان المحدودان في قذف والأعيان وكل زوج يجب عليه فرض وسواء قال الزوج رأيتها زنى أو قال زنت أو قال يازانية كما يكون ذلك سواء إذا قذف أجنبية وإذا قذف الزوج الذي لا حد عليه امرأته وهي بمن عليه الحد أو بمن لا حد عليه فسواء ولا حد عليه ولا لعان ولا فرقة بينه وبينها ولا ينفي الولدان نفاه عنه ولا طلاق له لو طلقها وكذلك المعتوه وكل مغلوب على عقله بأي وجهه كانت الغلبة على العقل غير السكران القول والفعل يلزم السكران ولا يلزم الفعل ولا القول من غلب على عقله بغير سكر وكذلك الصبي لم يستكمل خمس عشرة أو يحتمل قبلها وإن كان عاقلاً فلا يلزمه حد ولا لعان قال ومن عذب عقله من مرض في حال فأفاق في أخرى فاصنع في حال عذوب عقله سبقه عنه وبما صنع في الحال التي يثوب فيها عقله لزمه طلاق ولعان وقذف وغيره وإن اختلف الزوجان فقالت المرأة قذفتني في حال أفاقتك وقال ما قذفتك في حال أفاقتي ولئن كنت قذفتك ما قذفتك إلا وأنا مغلوب على عقلي فالقول قوله وعليه البينة إذا كانت المرأة تقرأ أو كان يعلم أنه يذهب عقله ولو قذفها فقال قذفتك وعقلي ذاهب من مرض وقالت ما كنت ذاهب العقل فان لم يعلم أنه كان في الوقت الذي قذفها فيه وقبله ومعه في مرض قد يذهب عقله فيه فلا يصدق وهو قاذف يلتمس أن ويحد وإن علم ذلك صدق وحلف قال وإذا كان الزوج أخرس يعقل الإشارة والجواب أو يكتب في عقله قذف لإعني بالإشارة أو حد فإن لم يكن يعقل فلا حد ولا لعان وإن استطلق لسانه فقال قد قذفت ولم يلتمس حد إلا أن يلتمس وإن قال لم أقذف ولم ألتعن لم يحد ولا رد إليه امرأته بقوله لم ألتعن وقد أزمناه الفرقة بحال ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يسكها وكذلك لو طلق فالزمناء الطلاق ثم أفاق فقال ما طلقتم زدها إليه وسعه فيما بينه وبين الله تعالى المقام عليها ولو أصابه هذا من مرض تر بصوا به حتى يفتق أو يطول ذلك به ويشير إشارة تعقل أو يكتب كتاباً يعقل فيصير كالأخرس الذي ولد أخرس قال وإذا كانت هي الخرساء لم تكلفها لعانه إلا أن تكون تعقل لانه لا معنى لها في الفرقة ولا في الولد ولا في غيرها فاذقه لأحد يسأل أن يأخذ له حقه فإن قيل فعلمها حق الله تعالى قيل لا يجب الابينة أو اعتراف وهي لا تعقل الاعتراف وإن كانت تعقل كالتعقل الإشارة أو الكتابة التضمنت وإن لم تلتعن حدثت إن كانت لا يسأل في عقلها فإن شك في عهدها لم يتحدث أن أبت الالتهان ولو قالت له قذفتني فأنتكروا ثبت بشاهدين أنه قذفها إلا أن لم يلاعن حد وليس إنكارها كذبا لنفسه بقذفها انما هو بحد أن يكون قذفها قال ولو قذفها قبل بلوغه ساعة ثم بلغ فطلبت الالتهان أو الحسد لم يكن لها إلا أن يتحدث لها قذفها بعد البلوغ وكذلك لو قذفها مغلوباً على عقله ثم أفاق بعد ذلك بساعة قال ولا يكون على الزوج لعان حتى تطلب ذلك الزوجية فإن قذف الزوج زوجته البالغة فتركت طلب ذلك لم يكن عليه لعان وإن ماتت فترك ذلك وورثتها لم يكن

نخذه فإن أسلم المدبر قلنا للحربي أن رجعت في تدبيره بعناه عليك وإن لم ترجع خارجناه لك ومنعنا لك خدمته فإن خرجت فدفعناه إلى من وكلته فإذا مات فهو حر وفيه قول آخر أنه يباع (وقال المزني) يباع أشبه بأصله لأن التدبير وصية فهو في معنى عبد أوصى به لرجل لا يجب له إلا بموت السيد وهو عبد بحاله ولا يجوز تركه إذا أسلم في ملك مشرك يذله وقد صار بالإسلام عدو له

(باب في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ)

(قال الشافعي) من أجاز وصيته أجاز تدبيره ولوليه بيع عبده على النظر وكذلك المحجور عليه (قال المزني) القياس عندي في الصبي أن القلم لما رفع عنه ولم تجز هيبته ولا

عقله في حياته أن وصيته لا تجوز بعد وفاته وليس كذلك البالغ المحجور عليه لأنه مكلف ويؤجر على الطاعة ويأثم على المعصية (مختصر المكاتب) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه والذين يبتغون الكتاب بما ملكت أيماكم فكانت بوههم إن علمتم فمهم خيرا قال ولا يكون الاتعاض من الأطفال ولا الجنان ولا الشيوخ والأعالي بالغ عاقل قال وأظهر معاني الخير في العبد بدلالة الكتاب لا كتاب مع الامانة فأب أن لا يتبع من كتابه إذا كان غفلاً وما جاز بين المسلمين في البيع والاجارة جاز في الكتابة وما رد فهم ما رد في الكتابة ولا تجوز على أقل من عشرين فإن كاتبه على مائة دينار وصرفه للوزن والعين إلى عشر سنين أو لها كذا أو أحرها كذا رد في انقضاء كل سنة منها كذا فأثر ولا يعتق حتى يقول في الكتابة فإذا أدبت كذا فانت حراً ويقول

بعد ذلك ان قولي كاتبك كان معقودا على أنك اذا أدبت فانت حر كالا يكون الطلاق الا بصرح أو ما ينسبه مع النية ولا يجوز على العرض حتى يكون موصوفا كالسلم ولا بأس أن يكتبه على خدمة شهر ودينار بعد الشهر وان كاتبه على أن يخدمه بعد الشهر لم يجر لأنه قد يحدث ما يمنع من العمل بعد الشهر وليس بمضمون بكلف أن يأتي بمثله فان كاتبه على أن يباعه شيأ لم يجر لان البيع يلزم بكل حال والكتابة لا تلزم متى شاء تركها ولو كاتبه على مائة دينار يؤديها اليه في عشرين سنين كان النعم مجبولا لا يدرى في أولها أو آخرها (قال المزني) وكذا يؤدى اليه في كل سنة عشرة مجبولا لانه لا يدرى في أول كل سنة وآخرها حتى يقول في انقضاء كل سنة عشرة فتكون النعم معلومة (قال الشافعي) ولو كاتب ثلاثة كتابة واجدة على مائة (٣٧٥) منجمة على أنهم اذا أدوا عتقوا كانت جائزة والمائة مقسومة على

عليه لعان وان اعترف بالزنا الذي قد فها به لم يكن عليه لعان وان شاء هو أن يلعن لموجب عليها الحد وتقع الفرقة وينق ولدا ان كان ذلك له ولو كانت محدودة في زنا ثم قد فها بذلك الزنا أو زنا كان في غير ملكه عز وان طلبت ذلك ان لم يلعن وان أردنا حده لامرأته أو تعزير لها قبل اللعان أو بعد اللعان فأكذب نفسه والحق به ولدها فأرادت امرأته العفو عنه أو تركته فلم تطلب له فحده ولا تحده الا بأن تكون طالبة بحدها غير عاقبة عنه ولو كانت زوجته ذمية فقد فها أو ملوكة أو جارية يجمع مثلها ولم تبلغ فقد فها بالزنا وطلبت أن يعزير قبل له ان التعتن خرجت من أن تعزير ووقعت الفرقة بينك وبين زوجتك وان لم تلعن عزيرت وهي زوجتك بحالها وان التعتن وأبت أن تلعن فكانت كتابية أو صبية لم تبلغ لم تلعن ولم تحدها الكتابة البالغ الا أن تأتينا طالبة لحكمنا وان كانت ملوكة بالغة فعليها نخسون جلده ونفي نصف سنة وان قلن نحن نلعن التعتن الملوكة ليسقط الحد ولا اللعان على صبية لانه لا حد عليها ولا أجبر النصرانية على اللعان الا أن ترغب في أن تحكم عليها فتلعن فان لم تفعل حدها هان ثبتت على الرضا بحكمنا وان رجعت عنه تركناها فان كانت زوجته خرساء أو مغلوبة على عقلها فقد فها قبل له ان التعتن فرقنا بينك وبينها وان انتفيت من حمل أو ولدها فلا عنت نفسها عنتك مع الفرقة وان لم تلعن فهي امرأتك ولا نجبرك على اللعان لأنه لا حد عليك ولا تعزير اذ لم تطلبه وهي لا يطلب مثلها ونحن لا ندرى لعليها لو عقلت اعترفت فسقط ذلك كله عنك قال وان التعتن فلا حد على الخرساء ولا المغلوبة على العقل ولو طلب ولياؤها أن يلعن الزوج أو ويحذل لم يكن ذلك لهم وكذلك لو قد ف امرأته وهي أمة بالغة فلم تطلبه فطلب سيدها أن يلعن أو يعزير أو قد ف صغيرة فطلب ذلك وليها لم يكن ذلك لواحد منهم وانما الحق في ذلك لها فان لم تطلبه لم يكن لأحد يطلبها ما كانت حية ولو لم تطلبه واحدة من هؤلاء ولا كبيرة قد فها زوجها ولم تعفه الكبيرة ولم تعترف حتى ماتت أو فورقت فطلبه وليها بعد موتها أو هي بعد فراقها كان على الزوج أن يلعن أو يحد للكبيرة الحرة المسلمة ويعزير لغيرها قال ولو أن رجلا طلق امرأته طلاقا عليك فيه الرجعة ثم قد فها في العدة فطلبت القذف لاعتن فان لم يفعل حد وان التعتن فعليها اللعان فان لم تلعن حدثت لانهافي معاني الأزواج وهكذا الوضعت العدة وقد قد فها في العدة قال واذا كان الطلاق لا عليك فيه الرجعة فقد فها في العدة أو كان عليك فيه الرجعة فقد فها بعد مضي العدة برأى نسبه اليه أنه كان وهي زوجته أو لم ينسبه اليه ذلك فطلبت حدها حد ولا لعان ان لم يكن ينفي به ولدا ولده أو حلالا يلزمه قال وانما حدته اذا قد فها وهي بائن منه أنها غير زوجة ولا بينها وبينه بسبب النكاح ولا يلزم نسبه ولا حكم من حكم الأزواج فكانت محصنة مقدوفة فان قال قائل أفرأيت ان ظهر بها حمل أو حدث لها ولد يلحق نسبه فانتفى منه بان

العبد لم يعتق والفرق بين هذا وقوله ان دخلت الدار فانت حر ان المين لا يبيع فيها بحال بينه وبينه والكتابة كالبيع الفاسد اذا فانت رقيقته وان أدى الفاسد الى الوارث لم يعتق لانه ليس القائل ان أدبت فانت حر ولو لم يمت السيد ولكنه جبر عليه أو غلب على عقله فتأداها منه لم يعتق ولو كان العبد مخبولا عتق بأداء الكتابة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ ولو كانت كتابته تحججة فان السيد وله وارثان فقال أحدهما ان أباه كاتبه وأنكر الآخر وحلف ما علم أن أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً يخدم يوما ويحلي يوما وتأذى منه المقر نصف كل نجم لا يرجع به أخوه عليه وان عتق لم يقوم عليه لانه انما أقر أنه عتق بشئ فعلة أبوه وان عجز رجعت رقيقا بينهما ولو ورثا المقر نصف كل نجم لا يرجع به أخوه عليه وان عتق لم يقوم عليه لانه انما أقر أنه عتق بشئ فعلة أبوه وان عجز رجعت رقيقا بينهما ولو ورثا مكاتباً فاعتق أحدهما نصيبه فهو برى من نصيبه من الكتابة فان أدى الى أخيه نصيبه عتق وكان الولاء للاب وان عجز قوم عليه وعتق

ان كان موسرا ولاؤه وان كان معسرا فنصفه حر ونصفه رقيق لأخيه وقال في موضع آخر يعتق نصفه عجزاً ولم يهجز ولاؤه والاب
لانه الذي عقد كتابته (قال الشافعي) والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم وان مات وله مال حاضر وولدت عبد ولا يعتق بعد الموت وان
جاء بالنجم فقال السيد حرام أجبرت السيد على أخذه أو يترثه منه وليس له أن يتزوج الا باذن سيده ولا يتسرى بحال فان ولدت
منه أمته بعد عقده بستة أشهر كانت في حكم أمه ولده وان وضعت لأقل فلا تكون أم ولد الا بوطء بعد العتق وله بيعها ذل ويجبر السيد
على أن يضع من كتابته شيئاً لقوله عز وجل وأتوهم من مال الله الذي آتاكم وهذا عندى مثل قوله وللمطلقات متاعاً وحسب ما بين عمر
أنه كاتب عبد له بخمسة وثلاثين الفا ووضع (٢٧٦) عنه خمسة آلاف أحسبه قال من آخر نجومه ولومات السيد وقد قبض جميع

الكتابة خاص المكاتب
بالذي له أهل الدين
والوصايا (قال المزني)
يلزمه أن يقدمه على
الوصايا على أصل قوله
(قال الشافعي) وليس
لولي التمسك أن يكاتب
عبد بحال لأنه لا نظر
في ذلك ولو اختلف
السيد والمكاتب تحالفا
وتراداً ولومات العبد
فقال سيده قد أدى إلى
كتابته وجزأى ولأوله
من حرة وأسكر مساوى
الحره فالقول قول مولى
الحره قال ولو قال قد
استوفيت مالي على أحد
مكاتبى أقرع بينهما
فأيهما خرج له العتق
عتق والآخرة على نجومه
والمكاتب عبد ما بقي
عليه درهم فان مات
وعنده وفاء فهو وماله
لسيده وكيف يموت
عبد ثم يصير بالاداء
بعد الموت حراً وإذا كان
لا يعتق في حياته لا بعد

قدفها والقذف كان وهي غير زوجة كيف لاغت بينهما قيل له ان شاء الله تعالى كما ألحقت الولد به وان
كانت بائناً منه بأنها كانت زوجته فجعلت حكم ولدها منه غير حكمها منفردة دون الولد بأنها كانت زوجة
فكذلك لاغت بينهما بالولد لأنها كانت زوجة الأثرى أنها في حق الولد بعد ينوتها منه كهي لو كانت
معه وكذلك يلتعن وينفيه واذا نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد وهي زوجة فأزال الفراه كان الولد
بعد ما تبين أولى أن ينفي أو في مثل حاله قبل أن تبين ولو قال رجل لامرأة أنه قد ولدت هذا الولد وليس بابي
قيل له ما أردت فان قال زنت به لا عن أو حداً اطلبت ذلك واذا لا عن نفي عنه وإن سكنت لم ينفع عنه ولم
يلاعن فان طلبت المخلد حلف ما أراد قدفها فان حلف برئ وإن نكل حداً ولا عن وذلك أنه يقال قد تستدخل
المرأة ماء الرجل فتجبل فلذلك لم أجعله قدفاً ولا لا عن بينهما حتى يقذفها بالزنا فيجحد أو يلتعن لأنه الموضع
الذي جعل الله عز وجل فيه اللعان لا غير ولو قال قد حبس رجل أو قتل أو نال منك ما دون الجماع لم
يلاعن لأن هذا ليس بقذف في زنا وعزلها ان طلبت ذلك قال ولو قال لها أصابك رجل في دبرك فطلبت
ذلك حداً ولا عن لأن هذا جماع يجب عليها به الحد ولا يحذفها الا في القذف بجماع يجب عليها فيه حد
لو فعلته وحد على جماعتها اذا كان حراماً ولو قال لها عبت بك امرأة فأفش لم يجحد ولم يلاعن ويعززان
طلبت ذلك ولو قال لها ركبت أنت رجلاً حتى غاب ذلك منه في ذلك منك كان قدفاً يلاعن به أو يجحد لأن
عليهما مع الحد ولو قال لها وهي زوجته زنت قبل أن أنكحك فلا لعان ويجحدان طلبت ذلك ولو قال لها بعد
ما تبين منه زنت وأنت امرأتى ولا ولد ولا جمل ينفيه حد ولم يلاعن لأنه قداف غير زوجته ولو قال لامرأة
يا زانية بنت الزانية وأمهارة مسلمة غير حاضرة فطلبت امرأته حد أمهال يكن لها واذا طلبته أمهال أو وكلها
حد لها ان لم يأت بأربعة شهداء على ما قال قال ومتى طلبت امرأته حدها كان عليه أن يلتعن أو يجحد
ولو طلبته جميعاً حد لا ممكانه وقيل له التعن لامرأته فان لم يلتعن حبس حتى يبرأ أجله فاذا برأ جحد الآن
يلتعن ومتى أتى المعان فخلدته ثم رجع فقال أنا التعن قبلت رجوعه وان لم يبق الا سوط واحد ولا شيء له فيما
مضى من الضرب

«أين يكون اللعان» (قال الشافعي) رحمه الله روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين الزوجين
على المنبر فاذا لا عن الحائضين بينك لا عن بينهما بين المقام والبيت فاذا لا عن بينهما بالدين لا عن
بينهما على المنبر واذا لا عن بينهما بيت المقدس لا عن بينهما في مسجده وكذلك يلاعن بين كل زوجين
في مسجد كل بلد قال ويبدأ فيقيم الرجل قائماً والمرأة جالسة فيلتعن ثم يقيم المرأة قائمة فتلتعن الآن
يكون بأحد هاتئلا لا يقدر على القيام معها فيلتعن جالساً ومضطجعا إذا لم يقدر على الجلوس وان

الاداء فكيف يصح عتقه اذا مات قبل الاداء قال ولو أدى كتابته فعتق وكانت عرضاً فأصاب به السيد كانت
عبارة ورد العتق قال ولو فات المعب قبل له ان جئت بنقصان العيب والافلسيدك تعجزك كالودعت دنائير نقصان تعتق الا بدفع
نقصان دنائيرك ولو أدى أنه دفع أنظر يوماً أو كثره ثلاث فان جاء بشاهد حلف وبرئ ولو عجز أو مات وعليه ديون بدئ بها على السيد
«كتابة بعض عبد والشريكان في العبد يكاتبانه أو أحدهما» (قال الشافعي) لا يجوز أن يكاتب بعض عبد الآن يكون
باقية زوايا بعض من عبدينه وبين شريكه وان كان باذن الشريك لان المكاتب لا يمنع من السفر والاكتساب ولا يجوز أن يكاتبه معاً
حتى يكتم نفيه سواء وقال في كتاب الاملاء على شمس الدين الحسن واذا أذن أحدهما لصاحبه أن يكاتبه فالكاتب جائز وللذي لم يكاتبه أن

يختمه يوما ويختلي والكسب يوما فان أبرأه مما عليه كان نصيبه حرا وقوم عليه الباقي وعق ان كان موسرا ورقا ان كان معسرا (قال
المرزني) الأول بقوله أولى لأنه زعم لو كانت كتابته ما فيه سواء فجزأ أحدهما فانظره الآخر فصح الكتابة بعد ثبوتها حتى يجتمع على
الاقامة عليها فالابتداء بذلك أولى (قال المرزني) ولا يخلو من أن تكون كتابته نصيبه جائر كيده اياه فلا معنى لأذن شريكه ولا نحو زفلم
جوز به باذن من لا يملكه (قال الشافعي) ولو كانتا جميعا يجوز فقال دفع اليك ما كنتي وهي ألف وصدقه أحدهما وكذبه الآخر
ربع المنكر على شريكه بنصف ما أقر بقبضه ولم يرجع الشر يلحق على العبد بشئ ويعتق نصيب المقر وان أدى إلى المنكر تمام حقه عتق
وان عجز رزق نصفه والنصف الآخر حر ولو أذن أحدهما لشريكه (٢٧٧) أن يقبض نصيبه فقبضه ثم عجز فقبضه فقبضه
أحدهما يعتق نصيبه

منه ولا يرجع شريكه
ويقوم عليه الباقي ان
كان موسرا وان كان
معسرا فجميع ما في
يده الذي بقي له فيه الرق
لأنه يأخذه عاقبي لمن
الكتابة فان كان فيه
وفاء عتق ولا يجزى الباقي
وان مات بعد العجز فما
في يديه بينهما نصفان
يرث أحدهما بقدر
الحرية والآخر بقدر
العبودية والقول الثاني
لا يعتق ويكون لشريكه
أن يرجع عليه فيشره
فيما قبضه لأنه أذن له به
وهو لا يملكه (قال المرزني)
هذا أشبه بقوله ان
المكاتب عبد ما بقي
عليه درهم وما في يديه
موقوف ما بقي عليه
درهم فليس معناه فيما
أذن له بقبضه الا بمعنى
استقنى بقبض النصف
حتى أستوفى مثله فليس
يستحق بالسبق ما ليس

كانت المرأة حائضا التعتن الزوج في المسجد والمرأة على باب المسجد وان كان الزوج مسلما والزوج مشركا
التعتن الزوج في المسجد والزوج في الكنيسة وحيث تعظم وان شئت الزوج مشركا أن تحضر الزوج
في المساجد كلها حاضرة الأهم لا تدخل المسجد الحرام لقول الله تعالى انما للمشركون نجس فلا يقربوا
المسجد الحرام بعد عامهم هذا (قال الشافعي) رحمه الله وان أخطأ الامام مكة أو المدينة أو غيرهما فلا عتق
بين الزوجين في غير المسجد لم يعد اللعان عليه لانه قدمضى اللعان عليه ما ولانه حكم قدمضى وكذلك ان
لا عن بينهما ولم يحضر أحدهما الآخر قال واذا كان الزوجان مشركين لا عن بينهما معافي الكنيسة
وحيث يعظم ان واذا كانا مشركين لا دين لهما تحكما كالتين لا عن بينهما في مجلس الحكم

(أى الزوجين يبدأ باللعان) (قال الشافعي) رحمه الله ويبدأ الرجل باللعان حتى يكمله
فاذا أكمله خسا التعتن المرأة وان أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل الزوج والتعتن أو بدأ بالرجل فلم يكمل
اللعان حتى أمر المرأة تلتعن فانما كمل الرجل اللعان عادت المرأة فالتعتن ولو لم يبق من لعان
الرجل الا حرف واحد من قبل أن الله عز وجل بدأ بالرجل في اللعان فلا يجب على المرأة لعان حتى يكمل
الرجل اللعان لانه لا معنى لهما في اللعان الا رفع الحد عن نفسه والحد لا يجب حتى يلتعن الرجل ثم يجب لانها
تدفع الحد عن نفسها بالاتعان والاحداث واذا بدأ الرجل فالتعتن قبل أن يأتي الحاكم أو بعدما أتاه قبل
أن يأمره بالاتعان أو المرأة أو هما أعاد أيهما بدأ قبل أمر الحاكم اياه بالاتعان لان ركائه أتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأخبره بطلاق امرأته البتة وحلف له فاعاد النبي صلى الله عليه وسلم وسلم البين على ركائه
ثم رد اليه امرأته بعد حلفه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد امرأته اليه قبل حلفه بأمره (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن
عويمر الجبلي جاء الى عاصم بن عدى فقال له أريت يا عاصم لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله
فقتلونه أم كيف يفعل سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فلما رجع عاصم الى أهله جاء
عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر لم تأتني بخير فقد كره رسول
الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها فقال عويمر والله لا أتني حتى أسأله فأقبل عويمر حتى أتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أريت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله
فقتلونه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها
فقال سهل بن سعد فقتلنا عنا وأنامع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ قال عويمر لقد كذبت
عليها يا رسول الله ان أمسكنها فطلقها ثلاثا قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب

له كانه وزن لأحدهما قبل الآخر قال في كتاب الاملاء على كتاب مالك ان ذلك جائز ويعتق نصيبه والباقي على كتابته فان أدى فالولاء
بينهما وان عجز فقوم على المعتق ان كان موسرا ورقا ان كان معسرا (قال المرزني) فذ قال ولو أعتقه أحدهما قوم عليه الباقي ان كان موسرا
وعتق كله والا كان الباقي مكاتب وكذلك لو أبرأه كان كعتقه اياه (قال المرزني) فهذا أشبه بقوله وأولى بأصله وبالله التوفيق (قال
الشافعي) ولومات سيد المكاتب فأبرأ بعض الورثة من حصته عتق نصيبه عجز أولم يعجز ولولا الذي كاتبه ولا أقوم عليه والولا لغيره
وأعتقه عليه ببب رقه فيه لانه لو لم يكن له فيه رق ففجز لم يكن له وقال في موضع آخر ففيه اقولان أحدهما هذا والآخر يقوم عليه اذا
عجز وكان له ولولا كله لان الكتابة الأولى بطلت وأعتق هذا لانه (قال المرزني) رحمه الله الأول بعناه أشبه بأصله اذ زعم أنه اذا أبرأه

من قدر حقه من دراهم الكتابة تمتق نصيبه بمعنى عقد الأب لم يجز أن يزيل ما ثبت واذا زعم أنه انجز فيه فقد بطلت الكتابة الأولى
فينبغي أن يبطل عتق النصيب بالبراء من قدر النصيب لأن الأب لم يعتقه إلا بأداء الجميع فكأن الأب أبرأ من جميع الكتابة ولا تمتق
بإرائه من بعض الكتابة (باب في ولد المكاتبه) (قال الشافعي) رحمه الله ولدا المكاتبه موقوف فإذا ذلت
فعتقت عتقوا وإن عجزت أو ماتت قبل الأداء رقوا وإن جنى على ولدها فمهرها أو ولدان أحدهما أن لا يدق قيته وما كان له لأن المرأة
لا تملك ولدها ويؤخذ السيد بفتقته وإن اكتسب انفق عليه منه ووقف الباقي ولم ير له مدأ منه فإن مات قبل عتق أمه كان لسيد
وان عتق بعثها كان ماله وإن أعتقه السيد (٢٧٨) جاز عتقه وإن أعتق ابن المكاتب من أمته لم يجز عتقه وإنما

فرقت بينهما لأن
المكاتبه لا تملك ولدها
وإنما حكمه حكمها
والمكاتب عتق ولده من
أمنه لو كان يجزى عليه
رق والقول الثاني أن
أمرهم أحق بما لم يكو
تستعين به لأنهم يعتقون
بعثها والأول أشبههما
(قال المزني) الآخر
أشبههما بقوله إذا كانوا
يعتقون بعثها فهم
أولى بحكمها وبما ثبت
ذلك أيضا قوله لو وطئ
ابنة مكاتبته أو أمها
كان عليه مهر مثلها
وهذا يقضي لما وصفت
من معنى ولدها (قال
الشافعي) وهو ممنوع
من وطء مكاتبته فإن
وطئها طاعة فلا حد
وعجزان وإن أكرهها
فلها مهر مثلها (قال
المزني) ويعز في قياس
قوله (قال الشافعي)
وان اختلفا في ولدها
فقال ولدت بعد الكتابة

فكانت تلك السنة في المتلاعنين أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد
أخبره قال جاء عويمر الجعالي إلى عاصم بن عدي فقال يا عاصم سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
رجل وجد مع امرأته رجلا فتله أيتل به أم كيف يمنع فسأل عاصم النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجاب النبي
صلى الله عليه وسلم المسائل فلقى عويمر فقال ما صنع فقال انك لا تأتي بشيء أبدا رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعاب المسائل فقال عويمر والله لا أتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أسأله فأناده فوجده قد أنزل
عليه فبه ما فدعاها ففلا عن بين ما فقتل عويمر لأن انطلق بهالة كذبت عليها ففارقها قبل أن يأمره
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اناظرها وإن جاءته به أجمع عظيم
الآيتين فلا أراه الا قد صدق وإن جاءت به أخير كما أنه وحرة فلا أراه الا كاذبا فذات به على النعت المكروه قال
ابن شهاب فبصارت سنة المتلاعنين أخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد
الساعدي أن عويمر جاء إلى عاصم فقال رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا فتله أيتل به أم كيف يمنع فسأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجاب ففلا عن بين ما فقتل عويمر لأن انطلق بهالة كذبت عليها ففارقها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفاءه وقد نزل القرآن خلافاً لعاصم فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فقال
فد أنزل الله عز وجل فيكما القرآن فتفقد ما فقتلنا ثم قال كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ففارقها
وما أمره النبي صلى الله عليه وسلم لم فذنت سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اناظرها فإن
جاءت به أكرهها ففلا أحسبه الا قد كذبت عليها وإن جاءت به أجمع أمين ذا آيتين فلا أحسبه
الا قد صدق عليها ففارت به على النعت المكروه (أخبرنا الشافعي) قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه
عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال إن جاءت به أشبهت سبطا
فهو لزوجها وإن جاءت به أدعيج فهو للذي يتمه قال جاءت به أدعيج أخبرنا سعيد بن الم عن ابن جريج عن
ابن شهاب عن سهل بن سعد أن بني ساعدة أن رجلا من الأنصار جاء النبي صلى الله عليه وسلم لم فقال يا رسول
الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيتل به أم كيف يمنع ففلا عن بين ما فقتل عويمر لأن انطلق بهالة كذبت عليها ففارقها
القرآن من أمر المتلاعنين فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم فدفعتني ففلا عن بين ما فقتل عويمر لأن انطلق بهالة كذبت عليها ففارقها
ثم فارقها عند النبي صلى الله عليه وسلم فكانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين قال وكانت حاملا
فأنكره فكان ابنها يدعى إلى أمه أخبرنا سليمان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما يحدث بحديث المتلاعنين فقال له ابن شداد أهي التي قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت

وقال السيد بل قبل فالقول قوله مع عيته وان اختلفا في ولد المكاتب من أمته فالقول قول المكاتب
(باب المكاتبه بين اثنين يطوها أحدهما أو كلاهما) (قال الشافعي) واذا وطئها أحدهما فلم يجز فلها مهر مثلها يدفع إليها
فإن عجزت قبل دفعه كان للذي لم يطأها نصف من شريكه فإن حبلى ولم تدع الاستبراء فاختارت العجز أو مات الواطئ فإن للذي لم يطأ نصف
المهر ونصف قيمتها على الواطئ (قال المزني) وينبغي أن تكون حرة عتوت (قال الشافعي) وان وطئها فعلى كل واحد منهما مهر مثلها
فإن عجزت تقاضا للمهرين فإن كانت حبلى ففارت ولد لا قبل من ستة أشهر من وطء الثاني ولم يستبرأ الأول فهو ولده وعليه نصف
قيمتها ونصف مهرها وفي نصف قيمة ولدها قولان أحدهما يغرمه ولا تخلا غرم عليه لأن العتق وجب به (قال المزني) القياس على مذهبه

الآن يكون في ذلك الموضع كاتبه فيلزمه قبوله قال ولو جعل له بعض الكتابة على أن يرثه من الباقي لم يجوز ورد عليه - ولم يعتق لانه
أرأه ما لم ير آمنه فان أحب أن يصح هذا فليرض المكاتب بالعجز ورض السيد بنى باخذه منه على أن يعتقه فيجوز (قال المزني)
عندي أن يضع عنه على أن يتجمل وأجاز في الدين (بيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته وبيع رقبته وجوابات فيه)
(قال الشافعي) وبيع المكاتب وشراؤه والشفعة له وعليه فيما بينه وبين سيده والاجتنى سواء الآن المكاتب ممنوع من استهلاك ماله
وأن يبيع بما لا يتبع الناس مثله ولا يهب إلا بأذن سيده ولا يكفر في شيء من الكفارات إلا بالصوم وإن باع فلم يفترق حتى مات المكاتب
وجب البيع وقال في كتاب البيوع (٢٨٠) إذا مات أحد المتبايعين قام وأرثه مقامه ولا يبيع بدين ولا يهب لثواب

وأفراره في البيع جائز
ولو كانت له على مولاه
دنانير ولمولاه عليه دنانير
فجعل ذلك قصاصا جاز
ولو كانت له عليه ألف
درهم من نجومه حالة
وله على السيد مائة
دينار حالة فأراد أن
يجعل الألف بالمائة
قصاصا لم يجوز وكذلك
لو كان دينه عليه عرضا
وكتابه نقدا قال وإن
أعتق عبده أو كاتبه باذن
سيده فأدى كتابته
ففيها قولان أحدهما
لا يجوز لأن الولاء لمن
أعتق والثاني أنه يجوز وفي
الولاء قولان أحدهما
أن ولاءه موقوف فإن
عتق المكاتب الأول
كان له وإن لم يعتق حتى
يموت فالولاء لسيد
المكاتب من قبل أنه
عبد لعبد عتق والثاني
أن الولاء لسيد المكاتب
بكل حال لأنه عتق في

فيه نفي الولد والرجل وإن أخطأ وقد قذفها برجل ولم يلته من بقذفه فأراد الرجل حده أعاد عليه اللعان واللا
حده لم يلتهن وأى الزوجين كان أعجميا التعتن له بلسانه بشهادة عدلين وأحب إلى لو كانا أربع
ويجزي عدلان يعرفان بلسانه فان كان آخرس تفهم اشارته التعتن بالإشارة فان انطلق لسانه بعد الخرس
لم يعد قال ثم تقام المرأة فتقول أشهد بالله أن زوجي فلانا وتشير اليه ان كان حاضر المن الكاذبين فيما
رمانى به من الزنا ثم تعود حتى تقول ذلك أربع مرات فإذا فرغت من الرابعة وقفها الامام وذكروا الله تبارك
وتعالى وقال لها الحذري أن تبوء بغضب من الله عز وجل ان لم تكوني صادقة في أيمانك فان رأتها تعصى
وحضرتها امرأة أمرها أن تضع يدها على فيها وان لم تحضرها فأتها تعصى قال لها قولي وعلى غضب الله ان
كان من الصادقين فيما رمانى به من الزنا فإذا قالت ذلك فقد فرغت من اللعان وانما أمرت بوقفهما وتذكيرهما
أن سفيان أخبرنا عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أمر رجلا حين لا عن بين المتلاعنين أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال انها موجهة (قال الشافعي)
وسواء في أيمانها والتعانها الاغنيا بنى ولد أو رجل أو بلا واحد منها لانه لا معنى لها في الولد والولد لها بكل
حال وانما بنى عنه هو أو يثبت قال وسواء كل زوج ووجهة بالعين ليسا بغلوين على عقولهما في الموضع
الذي يلتهن فيه والقول الذي يلتهن به حزين أو مملوك أو حر ومملوك وسواء الكافران أو أحدهما كافر
في القول الذي يلتهن به ويختلفان في الموضع الذي يلتهن فيه قال وإن لم يلاعن بينهما الامام قائم
ولا على المنبر أولم يحضرهما أربع أولم يحضرا أحدهما وحضرا لا حرم يرتعيا لهما اللعان

(ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ونفي الولد وحده المرأة) « أخبرنا الربيع » قال قال
الشافعي فإذا أكمل الزوج الشهادة والالتعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له أبدا بحال وإن كذب نفسه
لم تعد اليه التعتن أولم تلتهن حدث أولم تحدد قال وانما قلت هذا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الولد للفراش وكانت فراشا فلم يجوز أن ينفي الولد عن الفراش إلا بان يزول الفراش فلا يكون فراشا أبدا
وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقه بين المتلاعنين وألحق الولد بالمرأة
(قال الشافعي) رحمه الله وكان معقولا في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ألحق الولد بأمة أنه نفاه عن
أبيه وأن نفيه عن أبيه يمينه والتعان لا يمين أمه على كذبه بنفيه ومعقول في اجماع الناس أن الزوج إذا
كذب نفسه ألحق به الولد وولد الخلد لأن لا معنى للمرأة في نفيه وإن المعنى للزوج عما وصفت من نفيه
وكيف يكون لها معنى في عين الزوج ونفي الولد والحقه والولد بكل حال ولدها لا ينفي عنها انما عتق بنى واليه
ينسب إذا نسب (قال الشافعي) فإذا أكمل الزوج اللعان فقد بان منه امرأته لأنه لا يزول النسب

حين لا يكون له بعته ولاؤه فان مات عبد المكاتب المعتق بعد ما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف (١) الميراث
كما وصفت فان عتق المكاتب الذي أعتقه فله وإن مات أو عجز فله لسيد المكاتب إذا كان حيا يوم يموت وإن كان ميتا فلو رثته من الرجال
ميراثه وفي القول الثاني لسيد المكاتب لأن ولاءه له وقال في الاملاء على كتاب مالك أنه لو كاتب المكاتب عبده فأدى لم يعتق كما لو أعتقه
لم يعتق (قال المزني) هذا عند أشبه (قال الشافعي) وبيع بنجومه مفسوخ فان أدى إلى المشتري كتابته بأمر سيده عتق كما يؤدي
إلى كسبه فعتق قال وليس للمكاتب أن يشتري من يعتق عليه لو كان حرا وله أن يقبلهم إن أوصى له بهم ويكتسبون على أنفسهم في يأخذ
فضل كسبهم وما أفادوا فان مرضوا أو عجزوا عن الكسب أتفق عليهم وإن جنوا لم يكن له أن يفديهم وبيع منهم بقدر جنائياتهم ولا يجوز
(١) قوله الميراث لعله الولاء وانظره اه

بيع رقة الكتاب قال بطل بيعت بركة قبل هي المساومة بنفسها عاشت رضي الله عنها والخبرة بالعجز بطلها أوقية والراضة بالبيع فان قيل فامعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة اشترط ليهم الولاء قلت أنا للشافعي في هذا جوابان أحدهما بطل الشرط ويجوز العتق ويجعله خاصا (١) وقال في موضع آخر هذا من أشد ما يغلط فيه وانما جاء به هشام وحده وغيره قد حالفه وضعفه (قال المزني) هذا أولى به لأنه لا يجوز في صفة النبي صلى الله عليه وسلم في مكانه من الله عز وجل شكر على ناس شرطاً باطلا ولا يأمر أهله بأجابتهم إلى باطل وهو على أهله في الله أشد وعليهم أغلظ (قال المزني) وقد يحتمل أن لو صح الحديث أن يكون أراد اشترط ليهم أن لا أن اشتريت واعتقت الولاء أى لا تغريهم واللغة تحتمل ذلك قال الله جل ثناؤه لهم الائمة وقال أن عليهم لعنة الله وكذلك قال تعالى أم

من يكون عليهم وكلا
وقال ان أحسنتم
أحسنتم لأنفسكم وان
أسأتم فلها أى فعلها
وقال ولا تجهروا بالقول
كجهو بعضهم لبعض
فقامت لهم مقام عليهم
فتفهم رجلا الله

(باب كتابه النصراني)

(قال الشافعي) رحمه الله
وتحوز كتابه النصراني
بما تحوز به كتابه المسلم
فان أسلم العبد ثم رافعا
الناس فهو على الكتابة
الآن يهزم فيباع على
النصراني فان كاتبه
على حلال عندهم
حرام عندنا بطلاناً بما بقي
من الكتابة فان أداها
ثم بها كاليانفة عتق
العبد ولا يردوا أحدهما
على صاحبه شيئاً لأن
ذلك مضى في النصرانية
ولو أسلمنا وبقي من
الكتابة شيء من خبر
فقبضه السيد عتي

الازوال الفرائض ولومات أو مات امرأته بعد كمال التعان لم يتوارنا لأن الفرقه وقعت بالذى وقع به نفي الولد
قال ولو قالت لا اتعن (١) أو أؤذف بالزنا أو خست أو ماتت فسواء الولد مني والفرقه واقعة قال
ولو حلف الأيمان كلها وبقي الاتعان أو حلف ثلاثة أيمان والتعن أو نقص من الأيمان أو الالاتعان شيئاً كانا
بجاملها أيهما مات ورثه صاحبه والولد غير مني حتى يكمل الاتعان قال وسواء أذالم يتم اللعان كله في أن
لا فرقه ولا نفي ولد لوجن أو عته أو غاب أو أوكذب نفسه قال وان حلف اثنتين أو ثلاثاً ثم هرب فالتكاح
بجمله حتى يقدر عليه فيلتن وكذا لو عته أو خرس أو برسم أو أصابه ما لا يقدر معه على الكلام أو ما يذهب
عقله فالتكاح بجمله حتى يقدر عليه أو تاب إليه عقله التعن فان قال هو لا اتعن وطلب أن يجذلهما حذوهو
زوجها والولد ولده وان لم تطلب أن يجذلهما فطلب ذلك الرجل قد فها رثامها كان ذلك له وحده وان
ماتت وطلب ذلك ورثها ولم تكن عفت حذوها كان ذلك لهم وكذلك لومات المقدوف بها وطلب ذلك ورثته
كان ذلك لهم فان طلبته أو ورثتها فحلتها ثم طلبه الذى قد فها لم يجذله لأنه قد ف واحد ولو قالت
المرأة قبل أن يتم الزوج اللعان أنا التعن لم يكن ذلك عليها ولو أخطأ الإمام فأمرها والتعن لم يكن ذلك شيء
يدربها عن نفسها حذو ولا يجيبه حكم ومضى التعن الزوج فعلمها أن تلتن فان أبت حدث وان كانت
حين التعن الزوج حائضاً فاسأل الزوج أن تؤخر حتى تدخل المسجد لم يكن ذلك عليها وأحلفت بباب المسجد
فان كانت مريضة لا تقدر على الخروج أحلفت في بيتها قال وان امتنعت من البين وهي مريضة فكانت
ثيباً رجعت وكذلك ان كان في يوم بارد أو ساعة صائفة لان القتل يأتي عليها وان كانت بكر لم تحذ حتى
تصم وينقص البرد والحر ثم تحذ وانما قلت تحذ اذا التعن الزوج لقول الله تعالى ويدربها العذاب الآية
(قال الشافعي) والعذاب الحذف كان عليها أن تحذ اذا التعن الزوج ولم تدرب عن نفسها بالالاتعان قال ولو
غابت أو عنت أو غلبت على عقلها فاذا حضرت وناب اليها عقلها التعن فان لم تفعل حدث وان لم يناب اليها
عقلها فلا حذ ولا الاتعان لانها ليست بمن عليها الحدود ولو قال الزوج لا اتعن وأمر بأن يقام عليه الحد
فضرب بالسياط فلم يتمه حتى قال أنا التعن قبلنا ذلك منه ولا شيء له فيما تاله من الحد ولو أتى على نفسه كما
يقذف المرأة فيقال أنت سينة فيقول لا أتى بها فحضر بعض الحد ثم يقول أنا أتى بهم فيكون ذلك له ولو
قيل للمرأة التعتى غابت فأمر بها يقام عليها الحد فأصابها بعضه ثم قالت أنا التعن تركت حتى تلتن بهذا المعنى
ولو قذف الرجل امرأته ونفى ولدها ثم خرس أو ذهب عقله مات الولد قبل أن يفتق فأخذه ميراثه منه ثم
أفاق الزوج والتعن ونفى الولد عنه رد الميراث ولو قذف امرأته بولد فصدقته لم يكن عليه حد ولا لعان لها

(١) قوله أو أؤذف بالزنا كذا في النسخ ولعل الصواب أو أقرب بالزنا أمل كتبه معجمه

(٣٧ - الام خامس) بقبضه آخر كتابته ورجع على العبد بقبضه ولو اشترى مسلماً فكتبه فقبضه فقلان أحدهما أن الكتابة
باطلة لأنه ليس باخراج له من ملكه تام فان أدى جميع الكتابة عتق بكتابه فاسدة وتراجعا كما وصفت والقول الآخر انها جائزة حتى يحجز بيع
عليه (قال المزني) القول الآخر شبه بقوله لأنه ممنوع من النصراني بكتابه وعسى أن يؤدي فيعتق فان يحجز ويبيع مكانه وفي ثبته
الكتابة اذا أسلم العبد مولاً نصراني على ما قلنا دليل والله التوفيق (كتاب الحرق)

(قال الشافعي) اذا كاتب
الحربي عسده في دار الحرب ثم خر حامساً من أئبتها الآن يكون أحدث له فهراف ابطال كتابته فالكلمة باطلة ولو كان السد مسلماً
فالكلمة ثابتة فان سبي لم يكن رقيقاً لأن له أماً فمن مسلم بعتقه اياه ولو كاتبه المستامن عندنا وأراد انحرأه ممنوع وقيل ان أقت فاد

(١) قوله وقال في موضع آخر الخ هذا هو الجواب الثاني وقد وقع في بعض النسخ والثاني وقال الخ ومحصله ان رايه لهم غلط وصوابه عليهم اه

الحزبية والا فكل بقض مجومه فان أدى عتيق والولاء لك وان مت دفعت الى ورتنك وقال في كتاب السير يكون مضمونا (قال المرتضى)
 الاول أولى لانه اذا كان في دار الحرب حيا لا يعلم ماله في دار الاسلام لانه مال له امان فوارثه فيه بمثابة (قال الشافعي) وان خرج فسي
 فن عليه أو فودى به لم يكن رقيقا ورمال مكاتبه اليه في بلاد الحرب أو غيره فان استرق وعتيق مكاتبه بالاداء ومات الحربى رقيقا
 (١) لم يكن رقيقا ولا ولاه لاحد بسببه والمكاتب لا ولاه عليه الا ان يعتق الحربى قبل موته فيكون له ولاه مكاتبه وما أدى من كتابته
 لان ذلك مال كان وفوقه امان فلم يطل بطل امانه ما كان رقيقا ولم يجعله له في حال رقيقه فباخذ منه مولاة لما عتيق كانت الأمانة مؤداة (قال
 المرتضى) وقال في موضع آخر فيها قولان أحدهما (٢٨٣) هذا والثاني لما رقى كان ما أدى مكاتبه فيها وقال في كتاب السير يصير

ماله مضمونا (قال المرتضى)
 هذا عندى شبه بقوله
 الذى ختمه قبل هذه
 المسئلة لانه لما بطل
 أن عتيق بطل عن ماله
 ملكه (قال الشافعي)
 ولو أغار المشركون على
 مكاتب ثم استنقذه
 المسلمون كان على
 كتابته ولو كاتبه في
 بلاد الحرب ثم خرج
 المكاتب اليها مسلما
 كان حرا

(كتاب المرتد)

(قال الشافعي) ولو
 كاتب المرتد عبده قبل
 أن يقف الحيا كم ماله
 كان جائزا وقال في
 كتاب السير اذا دبر
 المرتد عبده ففقه ثلاثة
 أقاويل قد وصفنا
 فيه وقضيت أن جوابه
 في المكاتب أحصها قال
 فان نهى الحيا كم
 المكاتب أن يدفع الى
 المرتد كتابته فدفعها
 لم يبرأ منها وأخذ منها

ولا يبنى الولد وان صدقته حتى يلتمس الزوج فيبنى عنه بالتعانه (قال الشافعي) الولد للفراس والاصل ان
 ولد الزوجة للزوج بغير اعتراف مات الزوج أو عاش ما لم ينقه (١) أو يلاعن ولازم للعتوه ولا احتياج الى دعوة
 ولد الزوجة قال ولا يبنى الولد عن الزوج الا في مثل الحال التي نفي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك
 أن الهلاني قد فسر امرأته وأتكر حمله فاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا عني بينهما وفي الولد عنه قال
 وأظهر الهلاني قد فسرهما عند استبانة جعلها واذن علم الزوج بالولد وأمكنه الحيا كم فأتى الحيا كم فنهله لاعتن بينهما
 وان علم وأمكنه الحيا كم فترك ذلك وقد أمكنه أمه بكانا بينهما نفاه لم يكن ذلك كما يكون أصل بيع الشخص
 محصيا فيكون للشفيع أخذه اذا أمكنه فان ترك ذلك في تلك المدة لم تكن له شفعة وهكذا كل من
 له شيء في مدة دون غيرهما فقت لم يكن له ولو بعد أن يكون يعلم بالولد فيكون له نفسه حتى يقربه جاز بعد أن
 يكون الحيا شفعاه وهو يختلف معه اختلاف ولده قال وامكان الانتفاء من الولد أن يعلم به ويمكنه أن يلقى
 الحيا كم ويكون قادرا على لقائه أوله من يلقاه فاذا كان هذا هكذا فم ينقه لم يكن له نفقة ولا وقت في هذا
 الاما وصفت ولو قال قائل فاذا كان حاضرا فكان هذا المدة التي ينقطع فيها أن يكون له نفسه فيها ثلاثة أيام
 كان مذهبا محتملا فان لم يصل الى الحيا كم أو مرض أو شغل أو حبس فأنشدها على نفسه ثم طلب بعدها
 كان مذهبا لما وصفتنا في غير هذا الموضع من أن الله تعالى منع من قضى بعباده ثلاثا وان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذن للهاجر بعد قضاء نسكه بمقامه ثلاثا بركة قال وأي مدة قلت له نفقة فأنشدها على نفسه وهو
 مشغول بأمر يخاف قوته أو معرض لم ينقطع نفقه وان كان غائبا قبله فأقام وهو عكته المسير لم يكن له
 نفقة الا بان يشهد أنه على نفقه ثم يقدم قال وان قال قد سمعت بأنها ولدت ولم أصدق فأنت والقول قوله
 أو قال لم أعلم بالقول قوله ولو كان حاضرا يبيلدها فقال لم أعلم أنها ولدت فالقول قوله وعليها البيضة قال وان
 كان مريضا لا يقدر على الخروج أو محبوسا أو خائفا فكل هذا عذر فأى هذه الحال كان فله أن ينفيه حتى
 تأتى المدة التي لا يكون له بعدها نفقة وهكذا ان كان غائبا ولو نفي رجل ولدا امرأته قبل موتها ثم مات قبل
 أن يلاعنها أو ماتت قبل أن ينتفى من ولدها ثم انتفى منه التعن ونفاه سواء كانت ميتة أو حية وادقدها
 ثم ماتت أو قد فها بعد الموت وانتفى من ولدها فلم يلتمس فلورثتها أن يتحدوه

(الوقت في نفي الولد) (قال الشافعي) رجحه الله واذا أقر الرجل بحبل امرأته فولدت ولدا في ذلك الحبل
 أو أكر ثم نفي الولد والوالدين من الحبل لم يكن منفياعنه بلعان ولا غيره وان قد فها مع نفسه فطلب الحد
 حذوها وان لم تطلب لم يحذوها وان لم يقدها وقال لم تلدى هذا الولد الذي أقررت به ولا من الحبل الذي أقررت به
 فالولد لاحق ولا حبلها ولا لعان فان قال أقررت أن الحبل مني وأنا كاذب ولا أعرفك أحلف ما أريد قد فها
 (١) قوله أو يلاعن كذا في النسخ باو والظاهر الواو كما يعلم مما قبله وما بعده اه كتيبه معصمه

فان عجز ثم أسلم السيد الى السيد التخيير ولورث العبد ثم كاتبه جاز وكان حكم المرتد (بجناية المكاتب على سيده) اذا
 (قال الشافعي) واذ اجبى المكاتب على سيده عدا فله القصاص في الجرح ولورثه القصاص في النفس أو لأرث فان أدى ذلك فهو
 على كتابته وان لم يؤد فلهم فجهيزه ولا دين لهم على عبدهم وبيع في جناية الاجنبى (باب جناية المكاتب ورقيقه)
 (قال الشافعي) واذ اجبى عبد المكاتب فعلى سيده الأقل من قيمة عبده الحيا في يوم خي أو أرض الجناية فان قوى على ادائها مع الكتابة
 فهو مكاتب وله تجهيل الكتابة قبل الجناية وقبل الدين الحال ما لم يقف الحيا كم لهم ماله كالحرف فما علسه الا أنه ليس للمكاتب أن يجعل الدين
 قبل محله بغير إذن سيده فان وقف الحيا كم ماله أدى الى سيده وإلى الناس دينهم شرعا فان لم يكن عنده ما يؤدى هذا كله بعجزه في مال
 قوله لم يكن رقيقا ولا ولاه الخ كذا في بعض النسخ وفي بعضهم لم يكن يعتق ولا ولاه الخ وبعبارة الام لم يكن له ولاؤه ولا لأحد الخ وهي واجبة اه

الأجنبي الآن ينظروه ومتى شاء من أظفهره عمره ثم خيرا الحالكه يده من أن يفديه بالأقل من أرض الجناية أو يباع فيها فيعطى أهل الجناية حقوقهم دون من دأبه يبيع أو غيره لأن ذلك في ذمته ومتى عتق أتبع به وسواء كانت الجنايات متفرقة أو معا وبعضها قبل التبحر وبعضه يتماصون في غنمه معا وإن أربأ بعضهم كان غنمه للباقين منهم ولو قطع يده سيده فبرأ وعتق بالأداء اتع به بارش يده وأى المكاتبين حتى وكابنتهم واحدة لم تدمه دون أصحابه ولو كان هذا الجاني ولدا المكاتب وهب له أمه أو ولده مكاتب لم يفد بشئ وإن قل إلا بذن السيد لاني لا أجعل له بيعهم ويسلمون فيباع منهم بقدر الجناية وما بقي بحاله يعق بعق المكاتب والمكاتبه وإن جنى بعض عبيده على بعض عدا فله القصاص إلا أن يكون والد فلا يقتل والد به بعده وهو لا يقتل به ولو أعتقه السيد (٣٨٣) بغير أداء ضمن الأقل من قيمته أو الجناية ولو كان أدى فعق فعله

الأقل من قيمة نفسه أو الجناية لأنه لم يجهز ولو جنى جناية أخرى ثم أدى فعق فقها قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الجناية بشر أن فيها والآخر أن عليه لكل واحد منهما الأقل من قيمته أو الجناية وهكذا لو كانت جنايات كثيرة (قال المزني) قد قطع في هذا الباب بأن الجنايات متفرقة أو معا فسواء وهو عندي بالحق أولى (قال الشافعي) وإن جنى على المكاتب عبده جناية لأقصاص فيها كانت هدرًا وللمكاتب أن يؤدب رقيقه ولا يتخذهم لاني الحد لا يكون لغير حر

باب ما جنى على المكاتبه

(قال الشافعي) رحمه

إذا طلبت ذلك فإن حلف لم يحد وإن لم يحلف خلفت لقد أراد قذفها أحد قال والاقرار باللسان دون الصمت فلو أن رجلاً رأى امرأته حلي فلم يقل في جلبها شيئاً ثم ولدت فتفاه فيسئل هل أقررت بجلبها فإن قال لا أو قال كنت لا أدري لعله ليس بحمل لاعتن وقناه إن شاء وإن قال بلى أقررت بحملها وقلت لعله عوت فاستر عليها وعلى نفسي لزمه ولم يكن له نفيه ولو ولدت ولداً وهو غائب فقدم فتفاه حين علمه وقال لم أعلم به في غيبتي كان له نفيه بلعان ولو قالت قد علم به وأقر فقال قيل لى ولم أصدق وما أقررت به حلف ما أقربه وكان له نفيه ولو كان حاضراً أو غائباً فنهى به فرد على الذى هنأ به خيراً ولم يقر به لم يكن هذا اقراً لأنه يكافئ الدعاء بالدعاء ولا يكون اقراً كما لو قال له رجل بارك الله تعالى لك في تزويجك أو في مولودك فدعاه ولم يتزوج ولم يولد له لم يكن هذا اقراً بتزويج ولا ولد

(ما يكون قذفاً وما لا يكون) (قال الشافعي) رحمه الله ولا لعان حتى يقذف الرجل امرأته بالزنا صريحاً القول والله عز وجل والذين يرمون أزواجهم قال فادفع لعلنه ان طلبته وله نفى ولده وحله إذا قال هو من الزنا الذى رميته به ولو ولدت ولداً فقال ليس بابنى أو رأى حملاً فقال ليس منى ثم طلبت الحد فلا حد ولا لعان حتى يقذف الولد فيقول لم قلت هذا فإن قال لم أقذفها ولكنك تلمه أو ولدت من زوج غيرى قبلى وقد عرف نكاحها فلا يلحقه نسب إلا أن تأتى بأربع نسوة يشهدن أنها ولدت له وهى زوجته فى وقت يعلم أنها كانت فيه زوجته يمكن أن تلد منه عند نكاحها فى أقل ما يكون من الحمل أو أكثره فإن لم يكن لها أربع نسوة يشهدن فسألت عيها ما ولدت له وهى زوجته أو ما ولدت فى الوقت الذى إذا ولدت فيه لحقه نسبه أحلفناه فإن حلف برئ وإن نكل أحلفناه إذا حلف لزمه وإن لم تحلف لم يلزمه « قال الربيع » رحمه الله وفيه قول آخر أنها وإن لم تحلف لزمه الولدان للولد حقا في نفسه وتركها اليمين لا يبطل حقه في نفسه فلما لم تحلف فتسبأ لزمه الولد (قال الشافعي) ولو جاءت بأربع نسوة يشهدن أنها ولدت له وهى زوجته أو فى وقت من الأوقات يدل على أنها ولدت له بعد تزويجه أياها بما يمكن أن يكون منه ويحدد حدا علمنا أن ذلك بعد ما تزوجها بستة أشهر فأكثر أحلفت الولد به قال وانما قلت إذا نكح الرجل حل امرأته ولم يقذفها بترتال إلا عن بينهما لأنه قد يكون صادقا فلا يكون هذا حلالاً وإن نفى ولداً ولدت له ولم يقذفها وقال لا أعلمها ولا أقذفها لم يلاعنها ولزمه الولدان قذفها لانه إذا لاعنها بغير قذف فاعلم يدعى أنها لم تلده وقد حكمت أنها قد ولدت له وانما أوجب الله عز وجل اللعان بالقذف ولا يجب بغيره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا لاعن الرجل امرأته بولد فنفيها عنه ثم جاءت بعد بولده لسته أشهر أو أكثر ٣ وما يلزمه نسب ولد المبتوتة فهو ولده إلا أن ينفيه بلعان فإن نفاه بلعان فذلك له وإذا ولدت امرأته الرجل ولدين في بطن فأقر بالاول

الله وأرشد ما جنى على المكاتبه ولو قتله السيد لم يكن عليه شئ لانه مات عبداً ولو قطع يده فإن كان يعق بارش يده وطلبه العبد جعل قصاصاً وعتق وإن مات بعد ذلك ضمن ما يضمن لو جنى على عبده غيره فعق قبل أن يموت وإن كانت الكاتبة غير حرة كان له تعجيل الأرض فإن لم يقبضه حتى مات سقط عنه لانه صار مالاً (الجناية على المكاتب ورقيقه عدا) (قال الشافعي) وإذا جنى عبداً على المكاتب عدا فأراد القصاص والسيد المديته فللمكاتب القصاص لأن السيد ممنوع من ماله وبدنه وليس له أن يصالح الأعلى الاستيفاء لجميع الأرض ولو عفا عن القصاص والأرض معاً ثم عتق كان له أخذ المال ولا قود لانه عفا ولا يملك اتلاف المال ولو كان العفو باذن السيد فالعتق جائز (باب عتق السيد المكاتب في المرض وغيره) (قال الشافعي) إذا وضع السيد عن المكاتب كتابته أو أعتقه في المرض فالعتق موقوف

فلنخرج من الثلث بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه فهو حر والاعتق منه ما حل الثلث فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة ولو أوصى بعقده عتق بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه من كتابته ان كان قيمته ألفا وباقي كتابته خمسمائة أو كانت ألفا وثمانه خمسمائة فيعتق بخمسمائة وقال في الاملاء على مسائل مالك ولو أعتقه عند الموت ولا مان له غيره عتق ثلثه فان أدى ثلثي الكتابة عتق كله وان عجز رزق ثلثاه ولو قال ضوعا عنه كتابته فهي وصية له فيعتق بالأقل من قيمته أو كتابته وسواء كانت حاله أودى بما يحسب في الثلث ولو كاتبه في مرضه ولا يخرج من الثلث وقفت فان أفاد السيد ما لا يخرج به من الثلث جازت الكتابة وان لم يفسد جازت كتابته ثلثه اذا كانت كتابته مثله ولم يجز في ثلثيه (قال المزني) (٣٨٤) رحمه الله هذا خلاف قوله لا يجوز كتابة بعض عبده وما أقر يقبضه

في مرضه فهو كالدين يقر يقبضه في صحته واذا وضع عنه ذنانير وعليه دراهم أو شيئا وعليه غير لم يجز ولو قال قد استوفيت آخر كتابتك ان شاء الله أو شاء فلان لم يجز لأنه استثناء

الوصية للعبدان يكتب

(قال الشافعي) ولو أوصى أن يكتب عبد له لا يخرج من الثلث حاص أهل الوصايا وكتب على كتابته مثله ولو لم يكن وصايا ولا مال له غيره قيل ان شئت كاتبنا ثلثك وولاء ثلثك السيد والثلثان رقيق لورثته (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف أصل قوله مثل الذي قبله ولو قال كاتبوا أحد عبيدي لم يكتبوا أمة ولو قال أحد عبيدي

ونفي الآخر وأقر بالآخر وثن الأول فهو سواء وهما ابناه ولا يكون حل واحد ولدين الامن واحد فاذا أقر بأحدهما لم يكن له نفي الآخر الذي ولده مع في بطن كالأب يكون له نفي الولد الذي أقر به وان كان نفي أبهما نفي بقدر لأمه فطلبت حدها فعملية الحد واذا ولدت ولدا فنفاه فبات الولد قبل يلتن الأب فان التعن الأب نفي عنه المولود ولو كان رجل جنى على المولود فقتله فأخذ الأب ديتته أو جنى عليه جنينا فأخذ الأب ديتته ردها الأب اذا نفي عنه فهو غير أبيه وهكذا الولد ولدان فبات أحدهما ثم نفاهما فالتعن نفي عنه الميت والحى ولو ولدت له ولدا فنفاه بلعان ثم ولدت آخر بعده بيوم فأقر به لزماه جميعا لأنه حبل واحد وحدها ان كان قد نفاه وطلبت ذلك قال ولو لم ينقه ولم يقر به وقف فان نفاه وقال اللعان الأول يكفيني لانه حبل واحد لم يكن ذلك له حتى يلتن من الآخر ولو ولد له معا لم يلتن الابن معا معا وكذلك لو التعن من الاول ثم الثاني ثم نفي الثالث التعن به أيضا لا ينفى ولد حادث الاب ليعان به بعينه ولو قذف رجل امرأته وبها حمل أو معها ولدا وأقر بالحمل والولد أو لم ينقه كان لازما له لأنها قد تزنى وهي حبل منتهى والدم منه ويلتن للقذف أو يحد من طلبت ذلك ولو قال رجل لامرأته زنت وأنت صغيرة أو قال لامرأته وقد كانت نصرانية أو أمة زنت وأنت نصرانية أو أمة أو قال لامرأته زنت مستكرهة أو أصابك زجلا فأنتم أو زنى بك صبي لا يجمع مثله لم يكن عليه حد في شيء من هذا وان كان أوقع هذا عليها قبل نكاحها لم يكن عليه لعان وعزر للذي وان كان أوقع هذا عليها وهي امرأته ولم ينسبه اليه حين لم تكن له فيه امرأته فلا حد عليه وان التعن فلا يعزر وتقع الفرقة وان لم يلتن عزرا للذي ولو قال لامرأته زنت وجئت فأنتم زانية أو اذا تزوجتك فأنتم زانية أو قال لامرأته اذا قدم فلان فأنتم زانية أو خيرها فقال ان اخترت نفسك فأنتم زانية فلا حد ولا لعان ويؤدب ان طلبت ذلك على انظهار الفاحشة قبل نكاحها وقبل أن تختار وبعد ذلك كاح والاختيار ولو قال رجل لامرأته يا زانية فقالت زنت بك وطلب ما معا لها ما أسألتها فان قالت عنت أنه أصابني وهو زوجي حلفت ولا شيء عليهم الا ان اصابت به اياها اليسرت بنا وعليه أن يلتن أو يحد وان قالت زنت به قبل أن يتكفى فهي قاذفة له وعليها الحد ولا حد عليه لانها مقر بالزنا ولا لعان ولو قال لها يا زانية فقالت أنت أزني مني فعليه الحد واللعان ولا شيء عليها في قولها أنت أزني مني لانه ليس بقذف بالزنا اذ لم ترد به القذف ولو قال لها أنت أزني من فلانة لم يكن هذا قذفا ولا لعان ولا حد ويؤدب في الأذى وان أراد به القذف فعليه الحد أو اللعان ولو قال لها أنت أزني اناس لم يكن قاذفا الا بان يريد القذف ويعزر وهذا ان هذا أكبر من قوله أنت أزني من فلانة ولو قال لامرأته يا زانية كان عليه الحد أو اللعان وهذا ان خيم كما يقول الرجل لمالك يا مال ولحارث يا حارث ولو قال لها زنا في الجبل أحلفناه بالله ما أراد قذفها بالزنا ولا لعان ولا حد لان

امائي لم يكتبوا عبدا ولا خنثي وان قال أحد رقيق كان لهم ان يرقى عبدا أو أمة (قال المزني) قلت أنا وأرخنثي زنا (باب موت سيد المكاتب) (قال الشافعي) ولو أنكج ابنه له مكاتبه برضاها فبات وابنته غير وارثة اما الاختلاف دينهما أو لانها قاذفة فالنكاح ثابت وان كانت وارثة ففسد النكاح لانها ملكت من زوجها بعينه فان دفع من الكتابة ما علمه الى أحد الوصيين أو أحد وارثين أو الى وارث وعليه دين أو له وصايا لم يعتق الا بوصول الدين الى أهله وكل ذي حق حقه اذا لم يدفع بامر حاكم أو الى وصي (باب عجز المكاتب) (قال الشافعي) وليس لسيد أن يفسخ كتابته حتى يعجز عن أداء نجم فيكون له فسخها بحضرته ان كان ببلده وإذا قال ليس عندي مال فأشهد أنه قد عجز بطلت كان عند سلمات أو غيره واحتج في ذلك بابن عمر فان سأله أن ينظره مدة يؤدي إليها نجمة

لم يكن له عليه ولا للسلطان أن ينظره إلا أن يحضره ماله ببعده مكانه إلى المدة فينظره قدر ببعده فان حل عليه نجم في غيبته فاشهد سبده أن قد عجزه أو فسح كتابته فهو عاجز ولا يعجزه السلطان إلا أن تثبت بينه على حلول نجم من نجومه فان قال قد انظرته وبدا لي كتب السلطان إلى حاكم بلده فاعله بذلك وأنه ان لم يؤد اليه أو إلى وكيله فإن لم يكن له وكيل أنظره (٣٨٥) قدر سبده إلى سبده فان جاءه ولا عجزه

حاكم بلده ولو غلب على عقله لم يكن له أن يعجزه حتى يأتي الحاكم ولا يعجزه الحاكم حتى يسأل عن ماله فان وجدته أدى عنه وإن لم يجد عجزه وأخذ السيد بنفقته وإن وجدته مالا كان له قبيل التجهيز في العجز عنه ورد على سبده بنفقته مع كتابته ولو ادعى أنه أوصل إليه كتابته وجاء بشاهد حلقه معه وأمرته ولو دفع الكتابة وكانت عرضاً بصفة وعققت ثم استحق قبل له أن أدبت مكانك والأرقفت

(باب الوصية بالمكاتب والوصيفة)

(قال الشافعي) وإذا أوصى به لرجل ويحضر قبل موته أو بعده لم يحضر كالأوصى برقبته وهو لا يملكه ثم ملكه حتى يحد وصيفة به وإذا أوصى بكتابه جازت في الثلث فإذا أذاها عتق فان أراد أن يوصي به تأخيرها والوارث يحد فذلك للوارث نصيب رقبته له ولو كانت الكتابة فاسدة بطلت الوصية ولو أوصى برقبته

زنا في الجبل رقيب في الجبل ولو قالت له هي يازانية فعلمها الحد لأنها قد أكلت القذف وزادته حرفاً أو اثنين وإذا قال الرجل لامرأته زنت قبل أن أتز وجئت حد ولا لعان لأنه أوقع القذف وهي غير زوجة ولو جعلته يلاعن لأنه اغتاتكم بالقذف الآن جعلته يلاعن أو يحد إذا قال الرجل لامرأته بالغ زنت وأنت صغيرة ولكني (٤) أنظر إلى يوم تكلم به لأن القذف يوم يوقعه ولو قذف رجلاً امرأته لزم أن يحد حتى ينكحها فطلبته بالحد وحد ولا لعان لأن القذف كان وهي غير زوجة ولو قذفها بالزنا ولم يطلبها بالحد حتى ينكحها ثم قذفها ولا لعان وطلبته بحد القذف قبل النكاح حد لها ولو لم يلاعنها حتى حد لها الإمام في القذف الأول ثم طلبته بالقذف بعد النكاح لا عن أحد ولو طلبته بهما معاً أحده بالقذف الأول وعرض عليه العان بالقذف الآخر فان أبي حنيفة أيضاً لأن حكمه فإذا عجز زوجة الحد وحكمه فانفاز زوجة حد ولا لعان فإذا التعن في الفرقة واقعة بينهما وإن لم أحده والآخر بينهما لم يكن حده في القذف بأوجب على من حمله على اللعان أو الحد في القذف الآخر وكان لغيري أن لا يحد ولا يلاعن وإذا جاز طرح اللعان بقذف زوجة وحدها وطرح الحد باللعان جاز طرحهما معاً وكذلك لو قذفها وامرأته معها الجنية في كلمة واحدة حد للجانية ولا عن امرأته وأحد لها ولو قذف أربع نسوة بكلمة واحدة أو كلمات فقم معاً ومفترقات لا عن كل واحدة منهن أو حد لها وأتبعن لآلئ سقط حدها وأتبعن نكل عن أن يلعن حد لها إذا طلبت حدها ويلعن لهن واحدة واحدة وإذا نشأ في أيتهن بدأ أقرع بينهما فأيتهن بدأ الإمام بها بغير قرعة رجوت للإمام أن لا يأتى لأنه لا يمكنه أن يأخذ ذلك إلا واحداً واحداً إذا طلبته واحدة واحدة ولو قذف رجل امرأته برتابين في ملكه التعن مرة واحدة مرة لأن حكمهما واحد وكذلك لو قذف امرأة أجنبية مرتين كان حد واحد واحداً ولو قذف رجل نكراً بكلمة واحدة أو كلمات كان لكل واحد منهم حد ولو قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً أو طالق واحدة لم يبق عليها من الطلاق إلا هي أو طالق ولم يدخل بها أو أي طلاق ما كان لا رجعة له عليها بعده وأتبع الطلاق مكانه يازانية حد ولا لعان إلا أن يكون يتق به ولداً أو حلاً فيلحق الولد ويوقف الجبل فإذا ولدت التعن فإن لم تلد حد ولو بدأ فقال يازانية أنت طالق ثلاثاً التعن لأن القذف وقع وهي امرأته ولو قال أنت طالق ثلاثاً يازانية حد ولا لعان إلا أن يتق وليها يلاعن به ويسقط الحد ولو قذف رجل امرأته فصدقته ثم رجعت فلا حد ولا لعان إلا أن يتق وليها يلاعن به ويسقط الحد ولو قذف رجل امرأته ثم زنت بعد القذف أو وطئت وطأ حراماً فلا حد ولا لعان إلا أن يتق وليها أو يريد أن يلعن فثبت عليها الحد إن لم تلتن وإذا قذف رجل امرأته فارتدت عن الإسلام وطلبت حدها لا عن أحد إلا أن القذف كان وهي زوجة مسلمة ولو كان هو المرتد كان هكذا ولا يشبه هذا أن يقذفها ثم ترضى لأن زناها دليل على صدق برئتها وورثتها لا تبدل على أنها زانية وإذا كانت تحت المسلم ذممة فقتلها ثم أسلمت فطلبت حدها لا عن عجز ولا حد لأن القذف كان وهي كافرة وكذلك لو كانت ملوكاً فقتلت أو صبية فبطلت وإذا ملك الرجل امرأته أمرها واختارت نفسها ثم قذفها فإن كان الطلاق على شبهة الرجعة لا عن أحد وإن كان لا يملك الرجعة حد ولا يلاعن فان قذفها ثم طلقها ثلاثاً لا لعان لأن القذف كان وهي زوجة وإذا طلق المسلم امرأته لم يقع عليها الطلاق وللأعنة السكينة ولا تنفق لها وإذا لعن الرجل امرأته ونفى عنه ولدها ثم أقره أو كذب نفسه حدان طلبت الحد والحق به الولد وهكذا الأب وهو مريض فطلبت حدها فلم يجد حتى مات فهو ابنه برئته وبشبهته وإن لم يحد لأمه ولو كانت المستحل بها الهاو كان الابن

وكتابتها فاسدة ففها قولان أحدهما أن الوصية باطله والثاني أن الوصية جائزة (قال المزني) هذا أشبه بقوله لأنه في ملكه فكيف لا يجوز ما صنع في ملكه (قال الشافعي) ولو قال ضعوا عنه أكثر ما بقي عليه ومثل نصفه وضع عنه أكثر من النصف عما شأوا ومثل نصفه ولو قال ضعوا عنه أكثر ما عليه ومثله وضع عنه الكتابة كلها والفضل باطل ولو قال ضعوا عنه ما شأوا ففها كلها لم يكن له إلا أن يتق منها شيئاً

(كتاب عتق أمهات الأولاد من كتب) (قال الشافعي) وإذا وطئ أمته فولدت ما يبين أنه من خلق آدميين عين أو نظير أو أصبح فهي أم ولد لا تخالف المملوك في أحكامها غير أنها لا تخرج من ملكه في دين ولا غيره فإذ ماتت عتقت من رأس المال وإن لم يتبين فيه من خلق آدمي سألتنا عدولنا من (٢٨٦) التساء فان زعم أن هذا لا يكون الامن خلق آدمي كانت به أم ولد فإن

هو الميت والاب هو الحي فادعاه بعد الموت وللا بن مال أو لا مال له أوله ولد أو لا ولله ثبت نسبته منه وورثه الاب ولو كان قتل فانتسب اليه أخذ حصته من دينه ولو كان الولد المتني عن أبيه منع ميراثه من قبل أبيه في حياته لأنه كان منفيًا عن ميراثه الذي منعه لأن أصل أمره أن نسبه ثابت فانه انما هو منفي ما كان أبوه مملًا عن مقبيل على نفيه باللعان وإذا اتعن الزوجان بولد أو غير ولد ثم قذف الزوج امرأته التي لا عن فلاحده عليه كالأول فاحدها بقذف فقد نفى الميحد ثمانية ونهى عن قذفها فإن انتهى والاعزر وإذا قذفها غير الزوج الذي لا عن فاحدها عليه الحد وإذا قال رجل لابن ملاءنة قلت ابن فلان أحلف ما أراد قذف أمه ولا حد عليه لانا قد حكمنا أنه ليس ابنه ولو أراد قذف أمه حددناه ولو قال بعد ما يقر الذي نفاها أنه ابنه أو يكذب نفسه لست ابن فلان كان قاذفًا لانه فان طلبت الحد حدلها ان كانت حرة مسلمة وإن كانت كافرة أو أمة أو عزز وإذا قذف الرجل المرأة فقال أنت أمة أو كافرة فعليه البينة أنهما حرة مسلمة والقول قوله مع عيشته ان لم تكن بينة لانه يؤخذ منه الحد ولو ادعى الاب الولد فطلبت المرأة حدلها ولزمه الولد وان لم تطلب لزمه الولد ولا يحد ومتى طلبته حدلها ولو قذفها قبل الحد ثم طلبت منه الحد حدلها واحدًا واحدًا لأن اللعان بطل وصار مفتريًا عليها مرتين فأما الاجنبي فيحدلها قبل اعتراف الاب بالولد وبعده ولو قامت بينة على الاب أنه كاذب نفسه في اللعان أو أقر بالولد لزمه وان حدد وحدان طلبت الحد ولو أقامت بينة أنه قذفها أو كذب نفسه حدلها لم يلتن إذا طلبت وان حدد ذلك كله ولو قال رجل لامرأته يا زانية ثم قال عشت زناة في الجبل حد أولان لأن هذا ظاهر الترتيب ولو وصل الكلام فقال يا زانية في الجبل أحلف ما أراد الا الرقي في الجبل ولا حد فان لم يحلف حدلها إذا حلفت لقد أراد القذف ولو قال لها يا فاجرة أو يا خبيثة أو يا جربة أو يا غلة أو يا ردية أو يا فاسقة وقال لم أرد الزنا أحلفه ما أراد ترتيتها وعززي إذاها ولو قال لها يا غلة أو يا خبيثة أو ما أشبه هذا لم يكن في شيء من هذا قذف وكذلك لو قال لها أنت تحمين الجماع أو تحمين الظلمة أو تحمين الخلوات فعليه في هذا كله ان طلبت البين عينه

(الشهادة في اللعان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا جاء الزوج وثلاثة يشهدون على امرأته معا بالزنا عن الرجل فان لم يلتن حدلان حكم الزوج غير حكم الشهود والشهود لا يلاعنون بحال ويكونون عند أكثر المقتين قذفة فيحدون إذا لم يتوا أربعة والزوجة منفردا يلاعن ولا يحد قال وإذا زعم الزوج أنه رآها ترتي فبين أنها قد وترته في نفسه بأعظم من أن تأخذ أكثر ما له أو تشتم عرضه أو تناله بشد يد ضرب من أجل ما يبق عليه من العار في نفسه برئها عنه وعلى ولده فلا عداوة نصير لهما فيما بينهما وبينه أكثر من هذا تكاد تبلغ هذا ونحن لا يجيز شهادة عدو وعلى عدوه والاجنبي يشهد عليه ليس مما وصفت بسبيل وسواء قذف الزوج امرأته أو جاء شاهدا عليها بالزنا هو بكل حال قاذف فان جاء بأربعة يشهدون على المرأة بالزنا حلت ولم يلاعن إلا أن يني ولد الهان ذلك الزنا فيحد أو ياتعن فيني الولد وان قذفها وان تنفي من حلفها وجاء بأربعة يشهدون عليها بالزنا لم يلاعن حتى تلد فيلتن ان أراد نفي الولد فان لم يلتن لم تنف عنه ولم يحد حتى تلد ثم يحد بعد الولادة ولو جاء بشاهدين يشهدان على اقرارها بالزنا هو يحد فلاحدها عليها ولا عليه ولا لعان ولو كان الشاهدان ابنيهما أو من غيرهما لم تجز شهادتهما ولا تجوز شهادة الولد لوالده ولو كان الشاهدان ابنيهما من غيرهما جازت شهادتهما عليها لانهما يبطلان عنه حدما ولا يثبت عليها بالاعتراف شيء من الحد إلا أن تساءهي أن يثبت عليها افتحد وإذا قذف الرجل امرأته ثم جاء بأربعة شهداء متفرقين يشهدون

شككن لم تكن به أم ولد وأم الولد غيرتها يعتقون بعقبتها كانوا من حلال أو حرام ولو ماتت قبلهم ثم مات السيد عتقوا بعوته كأهمهم ولو اشترى امرأته وهي أمة حامل منه ثم وضعت له جنده عتق ولدها منه ولم تكن أم ولده أبدًا حتى تحمل منه وهي في ملكه وللكاتب أن يبيع أم ولده فان أوصى رجل لأم ولده أو ولد له يخرج من الثلث فهي جائزة لانها يعتقان بعوته ولو جنت أم الولد جناية ضمن السيد الأقل من الارش أو القيمة فان أدى قيمتها ثم عادت جفت فقها قولان أحدهما أن اسلامه قيمتها كاسلامه بدنائها يرجع المجنى عليه الثاني بأرش جنايته على المجنى عليه الاول فيشتركان فيها بقدر جنايتهما ثم هكذا كلما جنت ويدخل فيه أن اسلامه قيمتها إذا كان كاسلام بدنائها الى الاول لزم الاول اخراجها الى الثاني إذا

بلغ أرش الجناية قيمتها والثاني أنه يدفع الأقل من قيمتها أو الجناية وان عادت جفت وقد دفع الارش رجع عليها على السيد وهكذا كلما جنت (قال المرنى) والثاني أشبه عندى بالحق لان اسلام قيمتها كان كاسلام بدنائها لوجب أن تكون الجناية الثانية على قيمتها وبطلت الشبهة وفي اجناهم على ابطال ذلك ابطال هذا القول وفي ابطاله ثبوت القول الآخر لا وجه لقول ثالث

عنها بالناس سقط عنه الحد وحدت وإن كان نبي مع ذلك ولد الم ينف عنه حتى يلمن هو ولو شهد بها المرأة
على أبيهما أنه قذف أمهما رآب يحد والأم - عى والشهادة ماطلة لانهما يشهدان لأمهما وكذلك لو شهد
أبوهما أو ابناها أو شهد رجل وامرأتان لا تجوز شهادة النساء في غير الاموال وما لا يراه الرجال ولو شهد امرأة
ابن لها على زوج لها غير أبيهما أنه قذفها وعلى أجنبي أنه قذفها لم تجز شهادتهما لأمهما ولو شهد شاهد
على رجل أنه قذف امرأته بالزنا يوم الخميس وشهد آخر أن الزوج أقر أنه قذفها بالزنا يوم الخميس وهو يحد
لم يكن عليه حد ولا لعاب لان الأقرار بالقذف غير قول القذف ولو شهد رجل أنه قذفها بالزنا يوم الخميس
وشهد آخر أنه قذفها بالزنا يوم الجمعة لم تجز شهادتهما ولو شهد شاهد أنه قذف امرأته بالزنا والآخر أنه قال
لابنهما منه يا ولد الزنا لم تجز الشهادة فاذا لم تجز فلا جحد ولا لعان وإن طلبت أن يحلف لهما أحلف بالله ما قذفها
فإن حلف برى وإن نكل حلفت لقد قذفها ثم قيل له إن التعت والاحدوت وكذلك لو ادعت عليه القذف
ولم تقم عليه شاهد أحلف ولو شهد شاهد أنه قذفها بالفارسية وآخر أنه قذفها بالعربية في مقام واحد ومقامين
فسواء لا تجوز الشهادة لان كل واحد من هذا كلام غير الكلام الآخر ولو شهد عليه شاهد أنه قال لهما
زنى بلك فلان وآخر أنه قال لهما زنى بلك فلان رجل آخر لم يجز الشهادة لأن هذين قذفان مفترقان بتسمية رجلين
مفترقين ولو قذفها برجل بعينه فجاءت بطلب الحد وجاء الرجل بطلب الحد قيل له إن التعت فلا حد للرجل
وإن لم تلتن حديث لهما حد واحد لانه قذف واحد وإن جاء الرجل بطلب الحد قبل المرأة أو المرأة ميتة
أو حية التعت وبطل عنه الحد فإن لم تلتن حد وكذلك إن كانت المرأة حية ولم تطلب الحد وميتة ولم تطلب
ذلك ورثتها قيل له إن شئت التعت فدرأت حد المرأة والرجل وإن شئت لم تلتن فحدت لأيهما طلب فإن
جاء الآخر فطلب حده لم يكن له لان حكمه حكم الواحد إذا كان لعان واحد وإذا شهد عليه شاهدان أنه
قذف أمهما وامرأته في كلتين متفرقتين جازت شهادتهما لغير أمهما وبطلت لأمهما وسواء كانت
المقذوفة مع أمهما امرأة القاذف وأمهما امرأة أو لم يكونا أو كانت احدهما ولم تكن الأخرى وإذا شهد
شاهدان على زوج بقذف حبس حتى يعدل لا فيحد أو يلتن وإن شهد شاهد فشاءت أن يحلف أحلف
وإن لم تشأ لم يحبس بشاهد واحد ولا يقبل رجل في حد ولا لعان وإذا شهد ابن الرجل على أبيهما وأمهما
امرأة أبيهما أنه قذف امرأته غير أمهما جازت شهادتهما لانهما شاهدان عليه يحد والاب أن يلتن وليس
ذلك عليه فالتعانه احداث طلاق ولم يشهد عليه بطلاق ولو شهد أنه طلق امرأته غير أمهما فقد قيل
ترد شهادتهما لان أمهما تنفرد بأبيهما وما هذا عندى بين لان لأبيهما أن ينكح غيرها ولا أعلم في هذا جر
منفعة الى أمهما بشهادتهما وكل من قلت تجوز شهادته فلا تجوز حتى يكون عدلا ولو أن شاهدين شهدا
على رجل بقذف امرأته أو غيرهما ثم مات ماضى عليه الحد أو اللعان وكذلك لو عيا ولو تغيرت حالهما
حتى يصير إيمان لا تجوز شهادتهما بنفسق فلا حد ولا لعان حتى يكونا يوم يكون الحكم بالحد واللعان غير
محجورين في أنفسهما قال وتقبل الوكالة في تبييت العينة على الحدود فإذا أراد القاضي يقيم الحد أو يأخذ
اللعان أحضر المأخوذ لها الحد واللعان إن كانت حية حاضرة وإذا شهد شاهدان على قذف وهما صغيران
أو عبدان أو كافران فابطلنا شهادتهما بلغ الصغيران وعق العبدان وأسلم الكافران فأقلت المرأة
البينة بالقذف أجزأت شهادتهم لان ليس انما رددناهما بان لم يكونوا شهودا عدولا في تلك الحال وسواء كانوا عدولا
أو لم يكونوا عدولا ولو كان شهيد على ذلك حران مسلمان محجور حان في أنفسهما فأبطلت شهادتهما ثم عدلا
وطلبت المرأة خسدها لم يكن لهما من قبل أن نأخذ كمناعا على هذين بان شهادتهما باطلة ومثلهما في تلك الحال قد
يكون شاهد الو كان عدلا غير عدو ولو شهد هو لأعلى رؤية أو سماع ثبت حقا لأحد أو عليه في تلك
الحال التي لا تجوز فيها شهادتهم وأقاموا الشهادة عليه في الحال التي يجوز فيها شهادتهم أجزتها وكذلك
أن يكون عدوان لرجل أو فاسقان سمعارجلا يقذف امرأة فلم تطلب ذلك المرأة أو طلبته فلم يشهدا حتى

فعله عند جماعة العلماء من لا يبيع أمهات الأولاد فإذا افتكها ربهما صارت بعناها المتقدم لاجنابة عليها ولا على سيدها بها فكيف إذا جنت لا يكون عليها مثل ذلك قياسا (قال المرفي) وقد ملك المجنى عليه الارش بحق فكيف يجنى غيره وغير ملكه وغير من هو عاقله له فيجب عليه غرمه أو غرم شيء منه قال فان أسلت أم ولد النصراني حيل بينهما وأخذت بمقتها وتعمل ما يعمل له مثلها فان أسلم خلى بينها وبينه وإن مات عتقت فإذا توفي سيد أم الولد أو عتقها فلا عدة وتستبرأ بحضة فان لم تكن من أهل الحيض فثلاثة أشهر أحب البنا (قال المزني) قلت أنا قد سوى الشافعي بين استبراء الأم وعدة أم الولد في كتاب العدد وجعلها حضة فأشبهه بقوله إذا لم يكونا من أهل الحيض أن يقوم الشهر فيهما مقام الحضة

كما قال ان النهر في الأمة
يقوم مقام الخبيضة
وقد قال في باب استبراء
أم الولد في كتاب العدد
لا تحل أم الولد للزواج
ان كانت ممن لا تحيض
الابن وهو هذا أولى
بقوله وأشبه بأصله
وبالله التوفيق (قال
المزني) قلت أنا قد قطع
في خمسة عشر كتابا
بعتق أمهات الاولاد
ووقف في غيرها وقال
في كتاب النكاح القديم
ليس له أن يزوجهما بغير
إذنهما وقال في هذا
الكتاب انها كالمملوكة
في جميع أحكامها الا
أنها لا تباع وفي كتاب
الرجعة له أن يتخذهما
وهي كارهة (قال المزني)
قلت أنا وهذا أصح
قوله لان رقها لم يزل
فكذلك ما كان له
من وطنها وخدمتها
وانكاحها بغير إذنها
لم يزل وبالله التوفيق

(تم بحمد الله كتاب
مختصر المزني ويليهِ
في الهامش كتاب
مسند الامام الشافعي
رضي الله عنه)

ذهبت عداوتهم للرجل أو عدلا جازت شهادتهما لأنه لم يحكم برشادهما حتى يشهدا وكذلك العبد
يسمعون والصبيان والكفار ثم لا يقيمون الشهادة الا بعد أن يبلغ الصبيان أو يعتق العبد ويسلم الكفار
فاذا قذف الرجل امرأته فأقر أو أقامت عليه بينة فبها يشهدان على إقرارها بالزنا فلا حد عليه
ولا لعان ولا عليها ولا يقام عليها حد بأحد شهد عليها باقرار وان كانوا أربعة حتى تقر هي وتثبت على الاقرار
حتى يقام عليها الحد ولو جاء بشاهد وامرأتين يشهدون على إقرارها بالزنا فلا حد عليها ولا يدرا عنه الحد لان
شهادة النساء لا تجوز في هذا ويحد أو يلاعن وكذلك لو شهد عليها بالشهادتين بالاقراء بالزنا كانت شهادتهما
لأيهما باطلا وحدا ولا عن ولو عفت امرأته عن القذف أو أجنبية ثم أرادت القيام به عليه بعد العفو لم يكن
لها ولو أقرت بالزنا فلا حد ولا لعان على الزوج ولو شهد شاهدان على رجل قدا عيا عليه أنه قذفها ثم شهدا
انه قذف امرأته أو قذف امرأته ثم قذفهما لم أجز شهادتهما للمرأة لان دعواهما عليه القذف عداوة وخصومة
ولو عفا القذف لم أجز شهادتهما عليه لامرأته الا أن يشهدا عليه الا بعد عفوهما عنه وبعد أن يرى ما بينه
وبينهما حسن لا يشبه العداوة فأجيز شهادتهما لامرأته لاني قد اخترت صلحه وصلحهما بعد الكلام الذي
كان عداوة وليس له الخصمين ولا يجرحان بعداوة ولا خصومة واذا أقرت المرأة بالزنا مرة فلا سد على من
قذفها ولذا شهد شاهدان على رجل أنه قذف امرأته فأقام الزوج شاهدين أنها كانت أمة أو ذمية يوم وقع
القذف فلا حد ولا لعان وبغير الزنا لا يلعن ولو كان شاهد المرأة شهد انها كانت يوم قذفها حرة مسلمة
لان كل واحدة من البيتين تكذب الاخرى في أن لها الحد فلا يحد وبغير الزنا لا يلعن ولو لم يقيم بينة وشهد
شاهداهما على القذف ولم يقولوا كانت حرة يوم قذفت ولا مسلمة وهي حين طلبت حرة مسلمة فقال الزوج
كانت يوم قذفها أمة أو كافرة كان القول قوله ودرأت الحد عنه حتى تقيم البينة أنها كانت حرة مسلمة فان
كانت حرة الاصل أو مسلمة الأصل فالقول قولها وعليه الحد والعان الا أن يقيم البينة على أنها كانت حرة مسلمة فان
يوم قذفها (قال الشافعي) رحمه الله واذا قذف الرجل امرأته فأدعى بينة على أنها زانية أو مكرمة بالزنا
وسأل الأجل لم يؤجل في ذلك أكثر من يوم أو يومين فان لم يأت بينة حدا ولا عن واذا قذف الرجل امرأته
شرافته وهي بالغة فقال قذفتك وانت صغيرة فالقول قوله وعليها البينة أنه قذفها كبيرة ولو أقام البينة أنه
قذفها وهي صغيرة وأقامت هي البينة أنه قذفها كبيرة لم يكن هذا اختلافا من البينة وكان هذان قذفين قذف
في الصغير وقذف في الكبير وعليه الحد الا أن يلاعن ولو اتفق الشهود على يوم واحد فقال شهود المرأة كانت
حرة مسلمة بالغة وشهود الرجل كانت سبية أو غير مسلمة فلا حد ولا لعان لأن كل واحدة من البيتين تكذب
الاخرى ولو أقامت المرأة بينة أن الزوج أقر بولدها لم يكن له أن ينفيه فان فعل وقذفها فأتى أقامت المرأة
البينة ان زوجها قذفها بعد أو أقر أخذها بجدها الا أن يلاعن فارقها أو لم يفارقها ولو فارقها وكانت عند
زوج غيره فطلبت حدها حد لها الا أن يلعن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ناس من عبيد بن سالم
عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لامرأته يا زانية وهو يقول لم أر ذلك عليها أو عن غير رجل قال يلاعنها
(قال الشافعي) من حلف بالله أو باسم من أسماء الله تعالى فعليه الكفارة اذا حنث ومن حلف بشئ
غير الله فليس بحالف ولا كفارة عليه اذا حنث والمولى من حلف بالذي يلزمه كفارة ومن
أوجب على نفسه شيئا يجب عليه اذا أوجبه فأوجبه على نفسه أن جامع امرأته فهو في
معنى المولى لانه لم يعدن كان ممنوعا من الجماع الا بشئ يلزمه ما أزم نفسه مما
لم يكن يلزمه قبل إيجابه أو كفارة عين ومن أوجب على نفسه شيئا لا يجب
عليه ما أوجب ولا بال منه فليس بمولى وهو خارج من الايلاء

(تم الجزء الخامس من الأم للامام الشافعي بن ادريس رضي الله عنه
وبليه الجزء السادس وأوله أصل تحريم القتل)

(فهرست الجزء الخامس من كتاب الأم للإمام الشافعي بن ادريس رضي الله عنه)

صفحة		صفحة
٢٥	في ابن الرجل والمرأة	٢ (كتاب النكاح)
٢٩	(باب الشهادة والاقرار بالرضاعة)	٢ ما يحرم الجمع بينه
٣٠	الاقرار بالرضاع	٤ من يحل الجمع بينه
٣١	الرجل يرضع من ثديه	٤ الجمع بين المرأة وعمتها
٣١	رضاع الخنثى	٥ نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم ما منهم
٣٢	(باب التعريض بالخطبة)	٥ تفريق تحريم المسلمات على المشركين
٣٣	الكلام الذي ينعقده النكاح وما لا ينعقد	٦ باب نكاح حواثر أهل الكتاب
٣٣	ما يجوز وما لا يجوز في النكاح	٨ ما جاء في منع إمام المسلمين
٣٤	نهى الرجل أن يخاطب على خطبة أخيه	١٠ نكاح المحدثين
٣٥	نكاح العنين والخصى والمحجوب	١١ لا نكاح الأبوي
٣٦	ما يحب من إنكاح العبيد	١١ اجتماع الولاة واقترانهم
٣٦	نكاح العبد ونكاح العبيد	١٢ ولاية الموالى
٣٨	العبد يفر من نفسه والأمة	١٢ مغيب بعض الولاة
٣٨	تسرى العبد	١٢ من لا يكون وليا من ذى القرابة
٣٩	فسخ نكاح الزوجين يسلم أحدهما	١٣ الأكل
٣٩	تفريق اسلام أحد الزوجين قبل	١٣ ما جاء في تشاح الولاة
	الآخر في العدة	١٤ إنكاح الوليين والوكالة في النكاح
٤٠	الاصابة والطلاق والموت والحرس	١٥ ما جاء في إنكاح الآباء
٤٠	أجل الطلاق في العدة	١٦ الأب ينكح ابنته البكر غير الكف
٤٠	الاصابة في العدة	١٦ المرأة لا يكون لها الولي
٤١	النفقة في العدة	١٧ ما جاء في الأوصياء
٤١	الزوج لا يدخل بامرأته	١٧ إنكاح الصغار والمجانين
٤١	اختلاف الزوجين	١٨ نكاح الصغار والمفلولين على عقولهم
٤٣	(الصداق)	من الرجال
٤٣	الفسخ بين الزوجين بالكفر ولا يكون	١٩ النكاح بالشهود
	الابعد انقضاء العدة	١٩ النكاح بالشهود أيضا
٤٣	الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة	١٩ ما جاء في النكاح الى أجل ونكاح
٤٤	نكاح المشرك	من لم يولد
٤٤	تفريق نكاح أهل الشرك	٢٠ ما يحبه عقد النكاح
٤٧	ترك الاختيار والغدية فيه	٢٠ ما يحرم من النساء القرابة
		٢٤ رضاعة الكبير

صحيحة	صحيحة
٤٨ من ينسخ نكاحه من قبل العقد ومن لا ينسخ	٨١ (باب) الرجل لا يجدها ينفق على امرأته
٤٩ طلاق المشرقة	٨٢ باب أي الوالد ينفق على الولد
٥٠ نكاح أهل الذمة	٨٣ باب اتيان النساء حيضا
٥١ نكاح المرتد	٨٤ باب اتيان النساء في أدبارهن
٥١ (كتاب الصداق)	٨٤ باب الاستبراء
٥٣ في الصداق بعينه يتلف قبل دفعه	٨٥ الاختلاف في الدخول
٥٤ فيمن دفع الصداق ثم طلق قبل الدخول	٨٥ اختلاف الزوجين في متاع البيت
٥٥ صداق ما يزيد بعده	٨٦ الاستبراء
٥٦ صداق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزيد أو ينقص	٨٩ (النفقة على الأقارب)
٥٨ المهر والبيع	٩٠ نفقة المالك
٦١ (التقويض)	٩٢ الحقة على من خالفنا
٦٣ المهر الفاسد	٩٥ جماع عشرة النساء
٦٤ الاختلاف في المهر	٩٥ النفقة على النساء
٦٥ الشرط في النكاح	٩٦ الخلاف في نفقة المرأة
٦٦ ما جاء في عفو المهر	٩٨ القسم للنساء
٦٧ صداق الشيء بعينه فيوجد معيبا	٩٨ الحال التي يختلف فيها حال النساء
٦٨ (كتاب الشغار)	٩٩ الخلاف في القسم للبكر والثيب
٦٩ نكاح المحرم	٩٩ قسم النساء إذا حضر السفر
٧١ نكاح المحلل ونكاح المتعة	١٠٠ الخلاف في القسم في السفر
٧٢ (باب الخيار في النكاح)	١٠٠ نشوز الرجل على امرأته
٧٢ ما يدخل في نكاح الخيار	١٠١ ما لا يحل أن يؤخذ من المرأة
٧٣ (باب) ما يكون خيار قبل الصداق	١٠١ الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته
٧٤ الخيار من قبل التسب	١٠٣ الخلاف في طلاق المختلعة
٧٥ في العيب المكتوبة	١٠٣ الشقاق بين الزوجين
٧٧ الأمة تغرب بنفسها	١٠٤ حبس المرأة لغيرائها
٧٧ (كتاب النفقات)	١٠٥ الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ
٧٧ وجوب نفقة المرأة	١٠٧ الخلاف في الطلاق
٧٩ باب قدر النفقة	١٠٩ انفساخ النكاح بين الأمة وزوجها العبد إذا عتقت
٨٠ باب في الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب	١٠٩ الخلاف في خيار الأمة
٨١ باب نفقة العبد على امرأته	١١٠ (العان)
	١١٨ الخلاف في العان

صحيفة	صحيفة
الخلاف في الطلاق الثلاث	١٢٢
ما جاء في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه	١٢٤
ما جاء في أمر النكاح	١٢٧
ما جاء في عدد ما يحل من الحرائر والاماء وما تحل به الفروج	١٢٩
الخلاف في هذا الباب	١٣٠
ما جاء في نكاح المحدثين	١٣١
ما جاء فيما يحرم من نكاح القرابة والرضاع وغيره	١٣٢
ما يحرم الجمع بينه من النساء في قول الله عز وجل وأن تجمعوا بين الأختين	١٣٣
الخلاف في السبايا	١٣٤
الخلاف فيما يوثق بالزنا	١٣٦
ما جاء في نكاح إماء المسلمين وحرائر أهل الكتاب وامائهم	١٤٠
باب التعريض في خطبة النكاح	١٤١
ما جاء في الصداق	١٤٢
باب الخلاف في الصداق	١٤٣
باب ما جاء في النكاح على الإجارة	١٤٤
باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه	١٤٥
ما جاء في نكاح المشرك	١٤٦
باب الخلاف في الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة	١٤٧
(باب نكاح الولاة والنكاح بالشهادة)	١٤٩
الخلاف في نكاح الأولياء والسنة في النكاح	١٥١
باب طهر الحائض	١٥٤
باب في آتيان الحائض	١٥٤
الخلاف في عزال الحائض	١٥٥
باب ما ينال من الحائض	١٥٥
الخلاف في مباشرة الحائض	١٥٥
باب آتيان النساء في أدبارهن	١٥٦
باب ما يستحب من تحصيل الاماء عن الزنا	١٥٦
باب نكاح الشغار	١٥٦
الخلاف في نكاح الشغار	١٥٧
نكاح المحرم	١٦٠
باب الخلاف في نكاح المحرم	١٦٠
باب في انكاح الوليين	١٦١
باب في آتيان النساء قبل احداث غسل	١٦١
(إباحة الطلاق)	١٦٢
كيف بإباحة الطلاق	١٦٢
جماع وجه الطلاق	١٦٢
تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها والتي لا تحيض	١٦٣
تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي تحيض اذا كان الزوج غائبا	١٦٣
طلاق التي لم يدخل بها	١٦٥
ما جاء في الطلاق الى وقت من الزمان	١٦٦
الطلاق بالوقت الذي قدمضى	١٦٧
الفسخ	١٦٨
(الطلاق بالحساب)	١٦٩
(الخلع والنشوز)	١٧١
جماع القسم للنساء	١٧٢
تفريع القسم والعدل بينهما	١٧٢
القسم للمرأة المدخول بها	١٧٤
سفر الرجل للمرأة	١٧٥
نشوز المرأة على الرجل	١٧٦
الحكمين	١٧٧
ما يجوز به أختامال المرأة منها	١٧٨
حبس المرأة على الرجل بكرهها ليرتها	١٧٨
ما تحل به القدية	١٧٩
الكلام الذي يقع به الطلاق ولا يقع	١٨٠

صفحة	صفحة
٢٢٥ أحكام الرجعة	١٨٠ (ما يقع بالخلع من الطلاق)
٢٢٥ كيف تثبت الرجعة	١٨١ ما يجوز خلعه وما لا يجوز
٢٢٦ وجه الرجعة	١٨٢ (الخلع في المرض)
٢٢٧ ما يكون رجعة وما لا يكون	١٨٣ ما يجوز أن يكون به الخلع وما لا يجوز
٢٢٧ دعوى المرأة انقضاء العدة	١٨٤ المهر الذي مع الخلع
٢٢٨ الوقت الذي تكون له الرجعة بقوله	١٨٥ الخلع على الشيء بعينه فيتلف
٢٢٩ نكاح المطلقة ثلاثا	١٨٥ خلع المراتين
٢٣٠ الجماع الذي تحل به المرأة لزوجهما	١٨٨ مخاطبة المرأة الرجل بما يلزمها من الخلع وما لا يلزمها
٢٣١ ما يهدم الزوج من الطلاق وغيره	١٨٩ اختلاف الرجل والمرأة في الخلع
٢٣١ ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم	١٩٠ باب ما يفقد به الزوج من الخلع
٢٣٢ من يقع عليه الطلاق من النساء	١٩٠ خلع المشركين
٢٣٤ الخلاف فيما يحرم بالزنا	١٩١ الخلع الى أجل
٢٣٤ من لا يقع طلاقه من الأزواج	١٩١ (العدد)
٢٣٥ طلاق السكران	١٩١ عدة المدخول بها التي تحيض
٢٣٥ طلاق المريض	١٩٦ عدة التي ينست من الحيض والتي لم تحض
٢٣٨ طلاق المولى عليه والعبد	١٩٧ باب لعدة على التي لم يدخل بها زوجها
٢٣٩ من يلزمه الطلاق من الأزواج	١٩٧ عدة الحرة من أهل الكتاب عند المسلم
٢٤٠ الطلاق الذي ثلاث فيه الرجعة	والكتابي
٢٤٠ ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع	١٩٨ العدة من الموت والطلاق والزواج غائب
٢٤٢ الحقة في البتة وما أنسبها	١٩٨ عدة الأمة
٢٤٤ باب الشك واليقين في الطلاق	٢٠٠ استبراء أم الولد
٢٤٧ الإيلاء واختلاف الزوجين في الإصابة	٢٠٢ عدة الحامل
٢٤٨ اليمين التي يكون بها الرجل موليا	٢٠٥ عدة الوفاة
٢٥٢ الإيلاء في الغضب	٢٠٨ مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها
٢٥٢ الخرج من الإيلاء	٢١٢ الاحداد
٢٥٣ الإيلاء من نسوة ومن واحدة بالآيمان	٢١٤ اجتماع العديتين
٢٥٣ التوقيف في الإيلاء	٢١٦ (باب سكني المطلقات ونفقاتهن)
٢٥٥ من يلزمه الإيلاء من الأزواج	٢١٧ العذر الذي يكون الزوج أن يخرجها
٢٥٦ الوقف	٢١٩ نفقة المرأة التي لا يملك زوجها رجعتها
٢٥٧ طلاق المولى قبل الوقف وبعده	٢٢١ امرأة المفقود
٢٥٨ إيلاء الحر من الأمة والعبد من امرأته	٢٢٣ عدة المطلقة ثلاثا زوجها رجعتها
وأهل الذمة والمشركون	٢٢٥ عدة المشركات
٢٥٩ الإيلاء بالألسنة	

صفحة	صفحة
٢٥٩	ايلاء الخصي غير المحبوب والمحبوب
٢٦٠	ايلاء الرجل مرارا
٢٦١	اختلاف الزوجين في الاصابة
٢٦١	(من يجب عليه الظهار ومن لا يجب عليه)
٢٦٢	الظهار
٢٦٢	ما يكون ظهارا وما لا يكون
٢٦٥	متى توجب على المظاهر الكفارة
٢٦٦	باب عتق المؤمنة في الظهار
٢٦٧	من يجزئ من الرقاب اذا اعتق ومن لا يجزئ
٢٦٩	ما يجزئ من الرقاب الواجبة وما لا يجزئ
٢٦٩	من له الكفارة بالصيام في الظهار
٢٧٠	الكفارة بالصيام
٢٧٢	الكفارة بالطعام
٢٧٢	تبعيض الكفارة
٢٧٣	(كتاب اللعان)
٢٧٣	من يلاعن من الارواح ومن لا يلاعن
٢٧٦	أين يكون اللعان
٢٧٧	أى الزوجين يبدأ باللعان
٢٧٩	كيف اللعان
٢٨٠	ما يكون بعد اللعان الزوج من الفرقة
	وبني الولد وحدها المرأة
٢٨٢	الوقت في نفي الولد
٢٨٣	ما يكون قذافا وما لا يكون
٢٨٦	الشهادة في اللعان
	(تمت)

(فهرست ما بهامش الجزء الخامس من مختصر المرتضى)

صفحة	صفحة
٢	(كتاب العدد)
٢	عدة المدخول بها
١٦	لاعدة على التي لم يدخل بها زوجها
١٧	باب العدة من الموت والطلاق وزوج غائب
١٨	باب في عدة الأمة
٢٢	عدة الوفاة
٢٦	باب مقام المطلقة في بيتها والمتوفى عنها
٣٤	باب الاحداد
٣٧	اجتماع العدين والقافة
٣٩	عدة المطلقة عيالك رجة تها زوجها ثم يموت أو يطلق
٤١	امراة المفقود وعدتها اذا نكحت غيره
	وغير ذلك
٤٣	باب استبراء أم الولد
٤٥	باب الاستبراء
٤٨	مختصر ما يحرم من الرضاة
٥٩	باب لبن الرجل والمرأة
٦٣	الشهادات في الرضاع والافرار
٦٥	باب رضاع الحثي
٦٦	وجوب النفقة للزوجة
٦٩	قدر النفقة
٧٢	الحال التي يجب فيها النفقة وما لا يجب
٧٦	الرجل لا يجحد نفقة
٧٨	نفقة التي لا يملك زوجها رجعتها وغير ذلك
٨١	باب النفقة على الأقارب
٨٣	باب أي الوالدين أحق بالولد
٨٨	باب نفقة المماليك
٩٢	صفة نفقة الدواب
٩٣	(كتاب القتل)
٩٣	باب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص ومن لا يجب
٩٧	صفة القتل العمد وحراج العمد التي في قصاص وغير ذلك

صفحة	باب الخيل في القصاص	صفحة
١٠٥	باب القصاص بالسيف	١٠٧
	باب القصاص بغير السيف	١١٤
	باب القصاص في الشجاج والجراح	١١٧
	والأسنان ومن به نقص أو شلل أو غير ذلك	
١٢٣	باب عفو الجاني عليه ثم يموت وغير ذلك	
١٢٥	باب أسنان الأبل المغلطة والعمد وكيف يشبه العمد الخطأ	
١٢٧	باب أسنان الخطأ وتقويمها وديات النفوس والجراح وغيرها	
١٢٨	التقاء الفارسين والسيفين	١٢٨
١٢٩	باب من العاقلة التي تفرم	١٤٠
١٢٩	باب عقل الموالى	١٤١
١٧١	باب أين تكون العاقلة	١٤١
١٧١	باب عقل الحفاه	١٤٢
١٧٢	باب عقل من لا يعرف نسبه وعقل أهل الفمة	١٤٢
١٧٢	باب وضع الجرح حيث لا يجوز وضعه وميل الحائط	١٤٣
١٧٢	باب دية الجنين	١٤٣
١٧٤	باب جنين الأمة	١٤٥
١٧٤	باب ما ينبغي للمالك أن يعلم من الذي له القسامة وكيف يقسم	١٤٦
١٧٤	باب ما يسقط القسامة من الاختلاف أو لا يسقطها	١٤٩
١٧٦	باب كيف عين مدعي الدم والمدعي عليه	١٥٠
١٧٧	باب دعوى الدم في الموضع الذي ليس فيه قسامة	١٥١
١٧٨	باب دفع الرجل عن نفسه وحرمة ومن يتطاع في بيته	١٥٢
١٧٨	باب كفاية القتل	١٥٣
١٧٩	باب لا يرت القاتل	١٥٣
١٨٠	باب الشهادة على الجنابة	١٥٤
١٨٠	باب الحكم في الساجر إذا قتل بسحره	١٥٦
١٨١		
١٨٢		
١٨٣		

١٥٦	باب ما يجب فيه القطع	١٥٦
١٥٦	باب ما يجب فيه القطع	١٥٦
١٦٢	باب ما يجب فيه القطع	١٦٢
١٦٥	باب ما يجب فيه القطع	١٦٥
١٦٦	باب ما يجب فيه القطع	١٦٦
١٦٦	باب ما يجب فيه القطع	١٦٦
١٦٧	باب ما يجب فيه القطع	١٦٧
١٦٨	باب ما يجب فيه القطع	١٦٨
١٦٩	باب ما يجب فيه القطع	١٦٩
١٦٩	باب ما يجب فيه القطع	١٦٩
١٧١	باب ما يجب فيه القطع	١٧١
١٧١	باب ما يجب فيه القطع	١٧١
١٧٢	باب ما يجب فيه القطع	١٧٢
١٧٢	باب ما يجب فيه القطع	١٧٢
١٧٢	باب ما يجب فيه القطع	١٧٢
١٧٤	باب ما يجب فيه القطع	١٧٤
١٧٤	باب ما يجب فيه القطع	١٧٤
١٧٦	باب ما يجب فيه القطع	١٧٦
١٧٧	باب ما يجب فيه القطع	١٧٧
١٧٨	باب ما يجب فيه القطع	١٧٨
١٧٨	باب ما يجب فيه القطع	١٧٨
١٧٩	باب ما يجب فيه القطع	١٧٩
١٨٠	باب ما يجب فيه القطع	١٨٠
١٨٠	باب ما يجب فيه القطع	١٨٠
١٨١	باب ما يجب فيه القطع	١٨١
١٨٢	باب ما يجب فيه القطع	١٨٢
١٨٣	باب ما يجب فيه القطع	١٨٣

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٢٥	باب لغو اليمين	١٨٩	باب ما أحرزه المشركون من المسلمين
٢٢٥	باب الكفارة قبل الحنث وبعده	١٩٠	باب وقوع الرجل على الجارية قبل القسم أو يكون له فيهم أب أو ابن وحكم السبي
٢٢٦	باب من حلف بطلاق امرأته أن يتزوج عليها	١٩١	باب المبارزة
٢٢٦	باب الاطعام في الكفارة في البلدان كلها فمن له أن يطعم وغيره	١٩٢	باب فتح السواد وحكم ما وقفه الامام من الأرض للمسلمين
٢٢٨	باب ما يجزئ من الكسوة في الكفارة	١٩٤	باب الأسير يؤخذ عليه العهد أن لا يهرب أو على الفداء
٢٢٩	باب ما يجوز في عتق الكفار وما لا يجوز	١٩٤	باب اظهار دين النبي على الأديان كلها
٢٢٩	باب الصيام في كفارة الأيمان المتتابع وغيره	١٩٦	(كتاب مختصر الجامع المخل)
٢٣٠	باب الوصية بكفارة الأيمان والزكاة	١٩٦	باب من يلحق بأهل الكتاب
٢٣٠	باب كفارة عين العبد بعد أن يعتق	١٩٧	باب الجزية على أهل الكتاب والضيافة ومالهم وعليهم
٢٣١	باب جامع الأيمان	٢٠٠	باب في بشاري العرب تضعف عليهم الصدقة ومسلكت الجزية
٢٣٤	باب من حلف على غريمه لا يفارقه حتى يستوفي حقه	٢٠١	باب المهادنة على النظر للمسلمين ونقض ما لا يجوز من الصلح
٢٣٤	باب من حلف على امرأته لا تخرج إلا بأذنه	٢٠٢	باب تبديل أهل الذمة دينهم
٢٣٥	باب من يعتق من مملوكه إذا حث أو حلف بعتق عبد فباعه ثم اشتراه وغير ذلك	٢٠٢	باب الحكم في المهادنين والمعاهدين وما أتلف من خمرهم وخنازيرهم وما يحل منه وما يرد
٢٣٥	باب جامع الأيمان الثاني	٢٠٥	(كتاب الصيد والذبائح)
٢٣٨	باب النذور	٢٠٥	باب صفة الصائدين من كلب وغيره وما يحل من الصيد وما يحرم
٢٤١	(كتاب أدب القاضي)	٢١٠	(كتاب النخاع)
٢٤٤	كتاب قاض إلى قاض	٢١٤	باب العقيقة
٢٤٤	باب القسم	٢١٤	باب ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب
٢٤٥	باب ما على القاضي في الخصوم والشهود	٢١٥	باب كسب الحمام
٢٤٦	الشهادات في اليهود	٢١٦	باب ما لا يحل أكله وما يجوز للضطر من الميتة
٢٤٦	باب عدة الشهود وحيث لا يجوز فيه النساء	٢١٧	(كتاب السبق والري)
٢٤٨	باب ما يجوز وحكم القاضي بالظاهر	٢٢٣	(مختصر الأيمان والنذور وما دخل فيهما)
٢٤٨	باب شهادة النساء لرجل معهن والرد على من أجاز شهادة امرأة	٢٢٥	باب الاستثناء في الأيمان
٢٤٨	باب شهادة القاذف		
٢٤٩	باب التحفظ في الشهادة والعلم بها		
٢٤٩	باب ما يجب على المرأة من القيام بالشهادة إذا دعي لشهادتها أو يكتب		

صفحة	باب	صفحة
٢٤٩	باب شرط الذين تقبل شهادتهم	٢٧٠
٢٥٠	باب كتاب الأفضية واليمين مع الشاهد وما دخل فيه	باب الاقراء بين العبيد في العتق والدين والتبذنه بالعتق
٢٥٢	باب الخلاف في اليمين مع الشاهد	٢٧١
٢٥٤	باب موضع اليمين	باب من يعتق بالملك وفيه ذكر عتق السائبة ولا لواء الالمعتق
٢٥٥	باب الامتناع من اليمين	٢٧١
٢٥٥	باب النكول ورد اليمين	باب في الولاة
٢٥٦	باب مختصر من كتاب الشهادات	٢٧٢
٢٥٦	باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز ومن يشهد بعد رد شهادته	باب مختصر كتابي المدر من جديد وقديم
٢٥٨	باب الشهادة على الشهادة	٢٧٣
٢٥٩	باب الشهادة على الخمر ودور جرح الشهود	باب وطء المدبرة وحكم ولدها
٢٥٩	باب الرجوع عن الشهادة	٢٧٤
٢٦٠	باب علم الحاكم بحال من قضى بشهادته	باب في تدبير النصراني
٢٦٠	باب الشهادة في الوصية	٢٧٤
٢٦١	باب مختصر من جامع الدعوى والبيانات	باب في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ
٢٦٢	باب الدعوى في الميراث	٢٧٤
٢٦٤	باب الدعوى في وقت قبل وقت	باب مختصر المكاتب
٢٦٤	باب الدعوى على كتاب أبي حنيفة	٢٧٦
٢٦٥	باب في القافة ودعوى الولد	باب كتابة بعض عبد والنسري كان في العبد يكاتبه أو أحدهما
٢٦٦	باب جواب الشافعي محمد بن الحسن في الولد يدعيه عدة رجال	٢٧٨
٢٦٦	باب دعوى الأعاجم ولادة الشرك والطفل يسلم أحداً بويه	باب في ولد المكاتب
٢٦٦	باب مناع البيت يختلف فيه الزوجان	٢٧٨
٢٦٧	باب أخذ الرجل حقه من يمنعه إياه	باب المكاتب بين اثنين يطؤها أحدهما أو كلاهما
٢٦٧	باب عتق الشرك في العجمة والمرض والوصايا في العتق	٢٧٩
٢٦٩	باب في عتق العبد لا يخرجون من الثلث	باب تعجيل الكتابة
٢٦٩	باب كيفية القرعة بين المالك وغيرهم	٢٨٠
		باب بيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته وبيع رقبته وجوابات فيه
		٢٨١
		باب كتابة النصراني
		٢٨١
		باب كتابة الحر
		٢٨٢
		باب كتابة الرند
		٢٨٢
		باب جناية المكاتب على سيده
		٢٨٢
		باب جناية المكاتب ورقيقته
		٢٨٣
		باب ما جنى على المكاتب له
		٢٨٣
		باب الجناية على المكاتب ورقيقته عمدا
		٢٨٣
		باب عتق السيد والمكاتب في المرض وغيره
		٢٨٤
		باب الوصية للعبد أن يكاتب
		٢٨٤
		باب موت سيد المكاتب
		٢٨٤
		باب عجز المكاتب
		٢٨٥
		باب الوصية بالمكاتب والوصية له
		٢٨٦
		باب كتاب عتق أمهات الأولاد